المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم التاريخ



دور السفراء العثمانيين والفرنسيين في حركة التغريب في الدولة العثمانية

(١٢٠٣-١٣٢٧هـ/١٧٨٨-١٩٠٩م)

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر

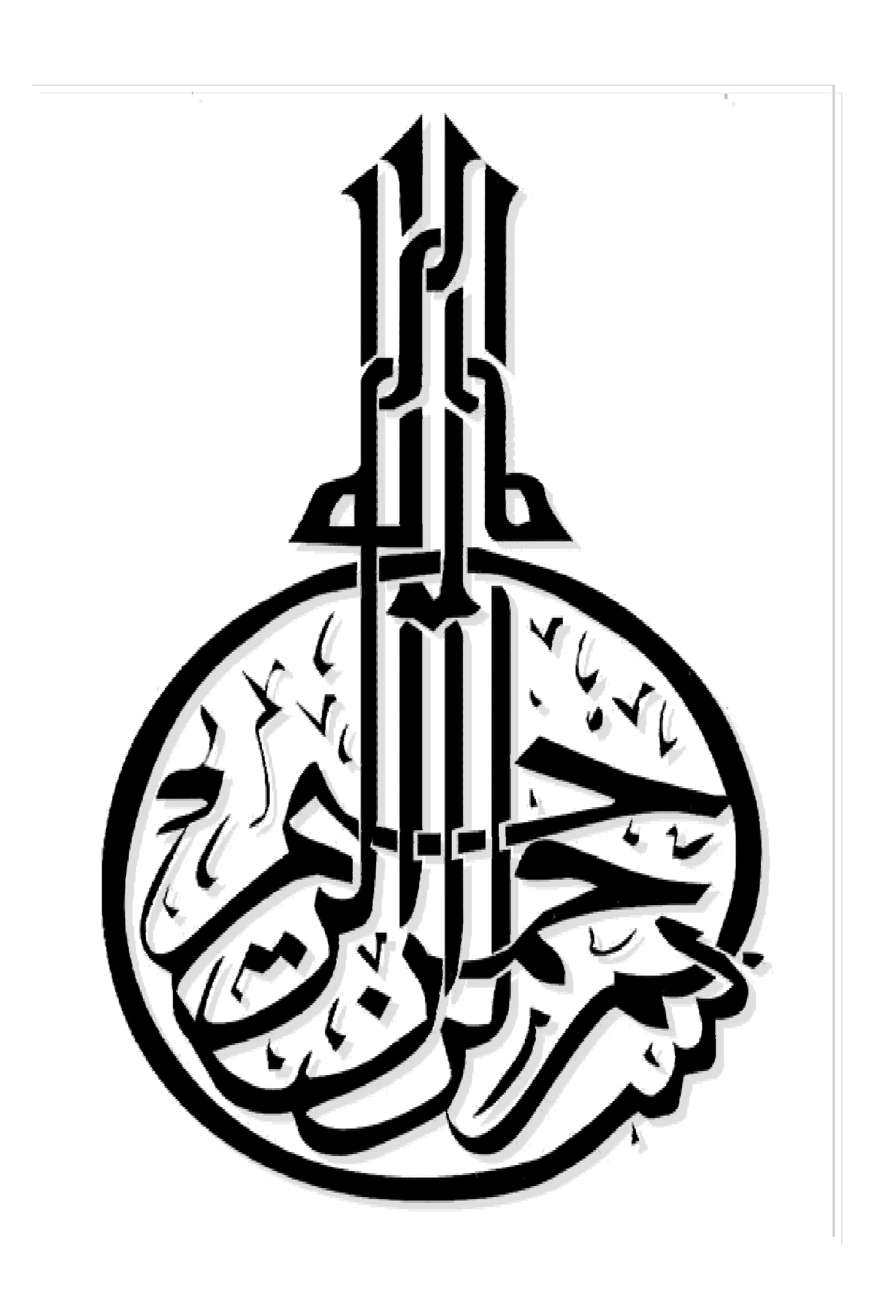
الطالبة

فردوس بنت حافظ محمد جمال الدين

بإشراف

أ.د. أميرة بنت علي وصفي مداح

١٤٣٤هـ-١٤٣٥هـ/٢٠١٣-٢٠١٤م


بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الرسالة باللغة العربية

موضوع الدراسة : دور السفراء العثمانيين والفرنسيين في حركة التغريب في الدولة العثمانية (١٢٥٥-١٣١٨هـ/١٨٣٩-١٩٠٠م) .

هدف الدراسة : إبراز أهمية السفارات العثمانية والفرنسية في التأثير على حركة التغريب في الدولة العثمانية خلال عصر التنظيمات والإصلاح .

خطة الدراسة : اشتملت على مقدمة ، وتمهيد ، وخمسة فصول مكونة من عدة مباحث تعالج نقاط البحث، وتحلل وتنقد هذه النقاط .

المقدمة : تتضمن أسباب اختيار الموضوع ، وأهميته ، والغرض من دراسته ثم عرضاً لأهم الدراسات السابقة، والمصادر والوثائق التي استندت إليها الدراسة .

التمهيد : يتحدث عن أوضاع الدولة العثمانية قبل إعلان مرسوم كُلخانه ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م ، والخلل الداخلي الذي تعرضت لها الدولة العثمانية ، مما صاحب هذا ضغط خارجي من الدول الأوروبية .

الفصل الأول : بعنوان " **السفارات المتبادلة بين الدولتين العثمانية والفرنسية** " تناول مفهوم السفارة، ونشأتها، ودوافع وأهداف السفارات في الدولتين ومهامهم ، وأهم السفارات المتبادلة بينهما .

الفصل الثاني : بعنوان " **دور السفارات العثمانية في تصاعد تيار التجديد والتغريب على النمط الغربي** " وتتضمن أهم التغيرات التي تمت في عصر التنظيمات من خلال تقارير السفراء العثمانيين عن الحضارة الغربية ، ومن ثم تأثيرهم على السلاطين في إجراء التجديد على مؤسسات الدولة على النسق الغربي .

الفصل الثالث : بعنوان " **دور السفراء الفرنسيين في حركة التغريب** " بين هذا الفصل أهمية توثيق العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين ، وتعاون السفراء مع الإرساليات والبعثات التنصيرية والبعثات في تغريب المجتمع العثماني .

الفصل الرابع : بعنوان " **مجالات التغريب في الدولة العثمانية ومظاهر التأثير الفرنسي** " عالج الفصل عدة مجالات منها : التعليمية ، والثقافية ، والسياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والحضارية ، والعسكرية .

الفصل الخامس : بعنوان " **موقف العثمانيين من حركة التغريب** " الموقف الرسمي والشعبي ، وتأثير التغريب على المرأة العثمانية .

الخاتمة : وتضمنت أهم النتائج منها :

- أن حركة التنظيمات لم تنجح في الدولة العثمانية في دمج عناصر الدولة واتحاد فئاتها ، بل عملت على تفتيت المجتمع العثماني ؛ لأن هذه التنظيمات لا تستند إلى أسس إسلامية ، كما أنها ولدت السخط والغضب لدى الشعب العثماني ، وأصبحت هذه التنظيمات غير مرغوب فيها.
- بدأت حركة التغريب بعد عصر التنظيمات فكانت وبالاً على المجتمع العثماني ، وظهر دور السفراء في زيادة مظاهر التغريب وإبعاده عن النهج الإسلامي .
- حركة التغريب في الدولة العثمانية نالت جميع مناحي الحياة التعليمية الاجتماعية ، والسياسية ، والاقتصادية، والعمرانية ، وحتى المرأة لم تسلم من حركة التغريب .

والله ولي التوفيق ..

الباحثة .. فردوس حافظ محمد جمال الدين

Abstract

Subject of the study:

The role of the Ottoman and French ambassadors in the weasternaztion movement in the Ottoman State in the period 1255 – 1318H / 1839 – 1900AD.

The Objective of the Study:

Showing the importance of the Ottoman and French ambassadors on influencing the weasternaztion movement in the Ottoman State in the age of institutions and reformation.

The Study Plan:

Including an introduction, background and five chapters consist of some research points which deal with the research targets and analysis and criticize these targets.

Introduction:

Including the reasons of choosing this subject and its importance and its objectives, then showing the most important previous studies and the resources and documents of the study.

Background:

Speaking about the Ottoman State circumstances before declaring the formal of kelkhana 1255H – 1839AD, and the internal disorder which goes up with external pressure from the European countries.

Chapter , one:

Titled (The exchange of ambassadors between the Ottoman State and France) Dealing with the concept of Embassies and their constructions, the motives and objectives of embassies between the two states, the tasks of embassadors and most important exchanged ones.

Chapter , two:

Titled (The Role of the Ottoman Embassies in growing the stream of modernity and expatriation on the western style). Including the most important changes which occurred in the age of institutions through the ambassador's reports about the western civilization. So that they influenced the Ottoman Sultans on performing the modernity movement of the State institutions by the western Style.

Chapter , Three:

Titled (The Role of the French Ambassadors in the Expatriation Movement) Including the importance of document diplomatic relationships between the two states, co=operation the ambassadors with the Christianity envoys and the scientific envoys on expatriating the ottoman society.

Chapter , four:

Titled (Fields of Expatriation in the Ottoman State and Forms of the French Influence), Dealing with many educational, Political, economical, civilized and armed fields.

Chapter , Five:

Titled (The Ottoman Standing from the Expatriation Movement), discasses the formal and popular standing, and the expatriation influence on the Ottoman woman.

Conclusion:

It Contains the most important results , wich are : The institutions movements did succeed in the ottoman state in compining the state elements and unifying its parties . but they worked on speparating the ottoman society , because these institutions did not stand on right Islamic basis. Also they brought rage and disagreement for the ottoman people , These institutions became unwanted .

The movement of expatriztion began after the age of institutions . It was a catastrophe on the ottoman society . The ambassadors role began in making the features of expatriation rising and keeping it away from route .

The expariation movemet in the ottoman state spread in all aspects of life ; the educational , cultural , social , political , economic and structural sides , even the woman did not keep away from the movement of expatriation .

The Researcher

Ferdos Hafez Mohamed Gamal El-Din

الإهداء

أقدم ثمرة جهدي المتواضع إلى من وقفوا

بجانبي وشاركوني عناء هذا البحث

زوجي ... أولادي

فردوس جمال الدين

قائمة المختصرات

المختصرات العربية :

المختصر	معناه
ط	الطبعة
د.ط	دون الطبعة
ن	الناشر
د.ن	دون الناشر
ج	الجزء
ص	الصفحة
هـ	التاريخ الهجري
م	التاريخ الميلادي
ق.م	قبل الميلاد
مج	المجلد

المختصرات الأجنبية :

المختصر	معناه
Cild	مجلد بالتركية
Op , cit	المصدر أو المرجع السابق
Ibid	المصدر أو المرجع نفسه
S	الصفحة بالتركية
P	الصفحة بالإنجليزية


المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمد الشاكرين على نعمه ، الممتنين لفضله ، المهتدين بإذنه إلى طريق الحق، فالحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه ، حمداً كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه ، وأشكره شكر عبد معترف بما أنعم عليه ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الحمد وهو على كل شيء قدير ، قدر الأرزاق وهدى العباد إلى الطريق القويم المستقيم وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ ، إمام الذاكرين ، وقدوة السالكين ، وخاتم الأنبياء والرسل، وسيد الخلق أجمعين، وعلى آله الأطهار ، وصحبه الأبرار ، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

وأستفتح بالذي هو خير ﴿ رَّبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ ﴾[1] صدق الله العظيم .

وبعد ..

فإن التاريخ هو ذاكرة الأمة ، وطمس هذه الذاكرة يعني فقدانها لحيويتها وأصالتها، لذلك أصبحت قراءة التاريخ بوجه عام والتاريخ الإسلامي بوجه خاص والوعي به ضرورة من ضرورات العصر الذي نعيشه .

فتاريخ العالم الإسلامي الحديث مرتبط ارتباطاً كبيراً بتاريخ الدولة العثمانية الذي كان له أهمية خاصة ؛ لأنها هي الدولة الإسلامية الكبرى في التاريخ الحديث التي استطاعت أن تكتسب من الإسلام القوة والتماسك ، مما ترتب على ذلك أنها عاشت أكثر من ستة قرون تقريباً، فأصبحت متصدرة للعالم الإسلامي ، ففتحت جيوشها الإسلامية مناطق واسعة في أوروبا حتى وصلت إلى أبواب فيينا ، ذلك العمق في الأراضي الأوروبية ، وأحرزت انتصارات باهرة، وضمت دولاً في آسيا وإفريقية وأوروبا ، وبالتالي استطاعت الدولة العثمانية فرض هيمنتها على الدول الأوروبية وشعوبها ، فزاد عداؤهم للإسلام وأهله فتربصوا بها ، وبدؤوا بتهديدها، وسعوا إلى تقويض أركانها ، وهدم بنيانها الشامخ ، فقامت الأحلاف والتكتلات المسيحية ضدها ، مما زاد عوامل الضعف فيها التي بدأت تضر في أجزائها المترامية الأطراف .

---

(١) سورة الممتحنة ، آية (٤) .

وكما هو معروف لدينا أن أي دولة إسلامية عندما تقيم علاقات دبلوماسية مع غيرها من الدول ، فإنها لا تقيم هذه العلاقات لتحقيق مصالح مادية فقط ، بل من أجل مبدأ القيام بالدعوة إلى الإسلام وتبليغه للناس عن طريق استخدام وسائل مشروعة موافقة لأحكام شريعة الإسلام ، وبذلك تضع الدولة الإسلامية في علاقاتها مع غيرها نموذجاً لما يجب أن تكون عليه العلاقات بين الدول والشعوب من الحق والعدل والمساواة واحترام الآخرين ، وعدم استغلال الضعفاء ، وتضع الأحكام المتعلقة بذلك موضع التنفيذ تحت مبدأ السلام العالمي وعدم التفرقة بين الإنسان وأخيه .

إلا أنه في القرن ١٠هـ/١٦م تعرض العالم الإسلامي لسلسلة من أعمال الغزو الاستعماري التي قامت بها الدول الأوروبية ، نتيجة للثورة الصناعية مما أدى إلى وقوع كثير من الدول الإسلامية تحت تأثير نير الاستعمار ، فأدى هذا إلى تسرب الضعف والتفكك إلى دولة الخلافة العثمانية وتزايد الشعور بخطر الغزو الأوروبي المهدد للكيان الإسلامي ، والتدخل الأوروبي في شؤون الدولة العثمانية عن طريق الامتيازات الأجنبية التي حصلت عليها هذه الدول الأوروبية من قبل الدولة العثمانية منذ عام ٩٤١هـ/١٥٣٤م فشكل عاملاً قوياً يُسهم بل يزيد في تراجع الدولة العثمانية وضعفها ، وهذا ما أرغم الحكام العثمانيين على السير في ركب الطريق الجديد في الإصلاح والتغيير والتنظيم والتحديث ؛ مما دفع بعض رجال الدولة إلى اتخاذ مجموعة من التدابير الخاصة بالإصلاحات وكبداية لحركة التغريب في الدولة ، والتي كانت في نظرهم بأن هذه الإصلاحات هي فكرة لحل مشكلات الدولة العثمانية من خلال التقليد الغربي والفكر الغربي .

وبذلك أسهمت السفارات العثمانية في نقل مظاهر المدنية الغربية إلى الدولة العثمانية فمع بداية القرن ١٢هـ/١٨م ظهرت بعض أفكار الإصلاح متأثرة بالمدنية الغربية فكانت هذه بداية النهاية للدولة العثمانية ؛ حيث ظهر للجميع الانصراف عن الثوابت الإسلامية، والانصراف عن القديم في مختلف مؤسسات الدولة .

ومع هذه الطفرة التي ظهرت للأخذ عن الغرب نشطت حركة السفارات العثمانية إلى الدول الأوروبية وخاصة فرنسا ، واختلف مفهوم السفارات العثمانية بشكل مغاير عما كان من قبل ، حيث أعطت السفارات عمقاً وبعداً لمفهوم تغريب الدولة ، فقام السفراء العثمانيون بتقديم تقاريرهم عن الدول الأوروبية وخاصة فرنسا ، مما أدى إلى حدوث تغيير فكري لرجال الدولة العثمانية منذ ذلك العهد ، ويرجع ذلك إلى سرعة تأثرهم وانبهارهم بمظاهر المدنية الغربية التي نقلتها تقارير هذه السفارات إلى الدولة العثمانية . وهذا كما سنتناول هذه التقارير في البحث ،

فأخذوا المظهر دون الجوهر ، وتعمقت لدى رجال الدولة العثمانية ، فكرة الأخذ عن الغرب ، وبذلك سرى في جسم الدولة داء التغريب .

وكان السفراء يتمتعون بنفوذ لدى السلاطين العثمانيين بحكم قربهم منهم ومكانتهم، الأمر الذي ساعد على سرعة انتقال مفاهيم ومظاهر المدنية الغربية إليهم ، وبالتالي أدى ذلك إلى توثيق علاقة هؤلاء السفراء العثمانيين بسفراء فرنسا في اسطنبول ، فكانت هذه هي النافذة الأولى لانفتاح الدولة العثمانية على الغرب ، وكما كانت هذه السفارات وراء تأسيس أول مطبعة تركية في إسطنبول ، والمطبعة في ذلك الوقت تعد مظهراً من مظاهر التطور الغربي، فانتشرت الثقافات الغربية ؛ وبالتالي أدت إلى تحول الفكر داخل الدولة العثمانية تجاه الغرب، وأكد السفراء العثمانيون على ضرورة الاهتمام بترجمة العديد من الكتب الفرنسية إلى اللغة العثمانية ، فنشطت حركة الترجمة فكان ذلك دافعاً لازدياد حركة التغريب ، وبالتالي زاد الانفتاح على الغرب للاطلاع على مناهجه ، وتوافدت الجرائد والمجلات والكتب الأجنبية، خاصة الفرنسية إلى داخل الدولة ، كما شجع هؤلاء السفراء رجال الدولة على إرسال أبنائهم في بعثات تعليمية إلى فرنسا .

وبذلك ظهر دور السفراء والسفارات في ظهور أجيال جديدة في المجتمع العثماني تميل في تكوينها وسلوكها إلى المدنية الفرنسية ؛ مما جسد مدى قوة سريان تيار التغريب داخل الدولة العثمانية .

وبدأت السفارات تنشط حركتها في أواسط القرن ١٢هـ/١٨م إلى فرنسا ؛ وبذلك نشطت حركة الإصلاح حيث سارت الإصلاحات بوجه عام على أساس الاقتباس من نظم الغرب ، وما أن دخلت الإصلاحات في الدولة العثمانية على النمط الغربي حتى ظهرت المؤثرات الأوروبية على الأفكار ، ونظم الحكم ، وأساليب الحياة حتى في الأكل والشرب والملبس ، ووجد ذلك صدى كبيراً لدى السلاطين والوزراء العثمانيين ، فاندفعوا تجاه الغرب لينقلوا عنه، وبذلك زادت حركة التغريب في الدولة.

ومع بداية القرن ١٣هـ/١٩م بدأت المفاهيم والمصطلحات الجديدة تنتقل إلى العالم الإسلامي بدون تحفظ ، وظهرت الملامح الرئيسة لحركات الإصلاح تقوم على أساس اتخاذ خطوات أكبر في اتجاه التغريب في الميدانيين العسكري والمدني ، والخروج عن التنظيم الإسلامي للدولة والمجتمع ، حيث بدأ تدهور الدولة العثمانية في الوقت التي بدأت الدول الأوروبية تأخذ طريق النهضة الشاملة بسرعة متزايدة ، حتى تم إعلان التنظيمات في فرمان كُلخانه عام

١٢٥٥هـ/١٨٣٩م في عهد السلطان عبد المجيد الأول التي صاغها مصطفى رشيد باشا سفير الدولة العثمانية في باريس ، وبذلك زاد دور السفارات العثمانية التي أرسلت إلى فرنسا في عهد التنظيمات ، وانعكس ذلك على كل مؤسسات الدولة ، وعلى الحياة السياسية ، والاقتصادية، والاجتماعية ، والحضارية ، والعسكرية .

وأصبح في المجتمع العثماني مجموعة جديدة مثقفة تؤيد حركة التغريب في الدولة ، وفي المقابل كانت مجموعة أخرى رافضة لهذه الحركة ، وكانت ترى التمسك بالقديم ، والابتعاد عن كل جديد، وبالتالي أصبح هناك صراع في الدولة بين مؤيدين ومعارضين لهذه الحركة مما أثار ذلك الوضع سوءاً وتدهوراً في المجتمع العثماني .

وبالفعل بدأت حركة التغريب في الظهور بصفة عامة ، والتأثير الفرنسي بصفة خاصة على شتى المجالات في الدولة العثمانية ، والذي كان له دور بارز في نقل ثقافات غربية عديدة إلى الدولة العثمانية ، وحيث تمكن سفراؤها بنقل هذه الثقافة منذ بداية حركة التغريب إلى الدولة، فالفرنسيون كان لهم قصب السبق في التأثير على الدولة العثمانية ، واستطاعوا معرفة اختيار الأسلوب المقنع في نقل أفكارهم إلى داخل الدولة ، وكانوا بذلك أعمق في التأثير من أي دولة أوروبية أخرى ، وبالتالي استطاعوا التغلغل إلى داخل حياة الدولة العثمانية عن طريق السفراء الذين زرعوا في جسم الدولة العثمانية لزيادة حركة التغريب فيها ، ويتضح لنا ذلك جلياً عند الاطلاع على تاريخ الثقافة العثماية في فترة عصر التنظيمات والإصلاحات العثمانية التي فُرضت على الدولة العثمانية من قبل الدول الأقوى التي أخذت تتحين الفرص لاقتسام ممتلكاتها فيما بينها وفقاً لمصالحها .

وبناءً على ما تقدم نجد أن للسفارات المتبادلة بين الدولة العثمانية وفرنسا أثراً كبيراً في حركة التغريب في الدولة العثمانية ، لذا تكمن أهمية هذا الموضوع فيما يلي :

١- إن موضوع البحث يهتم بمرحلة من أخطر المراحل التي مرت بها الدولة العثمانية سياسياً واجتماعياً وثقافياً ، وهو بداية التغلغل الأوروبي (الفرنسي) محاولاً محو الهوية الإسلامية، حيث جاءت هذه السفارات بتقارير للسلاطين العثمانيين تطالب فيها بضرورة الاتجاه للغرب لإنقاذ الدولة من عثراتها وتدهورها ، لكن في الواقع لم يحدث ذلك بل نتج عنه تغلغل الغرب في الدولة ، وأصبح الفكر الغربي هو المؤثر في المؤسسات المختلفة للدولة .

٢- وتصور لنا من جانب آخر فترة البحث بداية الدعوات القومية عند العثمانيين وإحلالها محل الدعوات الدينية القائمة على الإسلام ، وبالتالي عملوا على إحلال القوانين الوضعية ومساواتها بالقوانين الشرعية .

٣- تكشف لنا الدراسة الواقع التاريخي لتطور السفارات ، وخاصة الدور الفرنسي ، لأول مرة في الدولة العثمانية ، إذ لم يكن ذلك مصادفةتاريخية بل كان اختياراً عملياً للروح الاستعمارية التي تهدف إلى تغريب معمم للدولة العثمانية والدول الإسلامية التابعة لها .

٤- بينت الدراسة أهمية الدور البارز الذي قام به الصدور العظام في فترة التنظيمات في حركة الإصلاحات العثمانية ، فساروا بالإصلاحات بخطوات مثلوها في أفكارهم المتطورة نحو تحديث الدولة العثمانية .

ولعل من أبرز ما دفعني إلى اختيار هذا الموضوع للبحث عدة أسباب أهمها :

- بيان التأثير الفرنسي في حركة التغريب الذي كان له أثر واضح في السياسة العثمانية بأفكار الثورة الفرنسية ،والذي ساعد كثيراً في جذب الأجيال نحو حركة التغريب.
- إبراز الظروف والأسباب التي دعت الدولة العثمانية إلى الخضوع للغرب الأوروبي — الفرنسي — في الاقتناع بأفكار الثورة الفرنسية من خلال الخدمات التعليمية ، والطبية، والمرافق الأخرى التي كانت تقدمها .
- الوقوف على العوامل والأسباب التي ساعدت على انتشار حركة التغريب في الدولة العثمانية وأسبابها وأهدافها .
- إظهار الدور الاستعماري الأوروبي الفرنسي المدروس والمخطط له عن طريق السفراء الفرنسيين الذين قاموا بنشر أفكارهم عن وعي وقصد ؛ وبمساعدة أفراد مستغلين أعمالهم في زيادة هذه الأفكار في الدولة العثمانية ، وهذا يدل دلالة واضحة على العداء والكيد للدين الإسلامي .
- إلقاء الضوء على الأساليب المتنوعة والمختلفة التي اتبعها زعماء حركة التغريب في فصل الدولة عن الدين (العلمانية) ، ويتضح لنا أنه مهما تنوعت الأساليب فالهدف واحد في النهاية .

- كشف النقاب عن رموز حركة التغريب الذين كان لهم دور مهم في التاريخ، فأضافوا هالات الريادة والتجديد ، إلا أن أغلبهم في الواقع شخصيات هدامة ومختفية تحت شعارات براقة .
- إبراز الجوانب الحضارية والاجتماعية المختلفة لحركة الإصلاحات في تلك الفترة في عدد من المصادر العثمانية مثل كتاب أنور ضيا قورال .
- التأكيد على أن موضوع التغريب الفرنسي في الدولة العثمانية لم تسبق دراسته ، ولم تكن معلوماته إلا عبارة عن معلومات متناثرة بين الكتب التي تذكر بإيجاز عن هذا الموضوع .
- كشف ارتباط حركة التغريب بالتخطيط المعادي للإسلام قديماً وحديثاً ، وارتباط أفكار هذه الحركة بما طرحتها دوائر الاستشراق ، ومراكز الفكر الغربي المعادي للإسلام، والمراكز الصليبية العالمية في أوروبا عامة ، وفرنسا خاصة.
- الكشف عن المحاولات المستميتة التي يبذلها أعداء الإسلام لتحقيق أهدافهم من أجل عزل الإسلام عن الهيمنة والسيطرة والحكم من خلال شعارات التجديد والتحديث والتنوير ، فهذا يحتاج منا إلى جهد مضاعف أو موازٍ لما يبذلونه ضدنا.
- بيان ما تعرضت له الدولة العثمانية من الدول الأوروبية ، وبالأخص فرنسا ، في تلك الحقبة التاريخية المهمة التي أدخلت فيها التنظيمات ، وعدم قدرة السلاطين على الوقوف في وجه التغريب الفرنسي .
- الخروج بتوصيات من هذه الدراسة حتى لا نقع في نفس الأخطاء التي وقع فيها أسلافنا من قبل ؛ مما أدى إلى تدهور حال الأمة الإسلامية وأصبحنا في موضع الطاعة والتنفيذ.
- استطاعت الدراسة أن تقدم بعض المصادر العثمانية التي تكشف وجهة نظر العثمانيين أنفسهم في أنظمة الدولة العثمانية والإصلاحات الحديثة التي أدخلت ، وخاصة في القرنين (١٢-١٣هـ/١٨-١٩م) .
- إلقاء الضوء على الإصلاحات الحقيقية في المجالات الإدارية ، والعسكرية ، والتعليمية، والقضائية ، والاقتصادية ، لنبين الدور الذي قام به السلاطين العثمانيون في إعطاء شيء من القوة التي افتقدتها الدولة العثمانية .

- إبراز الجوانب المشرقة في التاريخ العثماني لبعض السلاطين العثمانيين الذين كان لهم دور بارز وأساس في بناء دولة حديثة أمثال السلطان سليم الثالث – والسلطان محمود الثاني – والسلطان عبد المجيد الأول – والسلطان عبد الحميد الثاني ، وكما أن بصماتهم ما زالت واضحة في المجالات العسكرية ، والمدنية .
- إبراز الدبلوماسية الإسلامية التي كانت وما زالت موجودة منذ العصور الإسلامية الأولى بين الدول ، والتي حققت إنجازات عظيمة في التاريخ الإسلامي ، وأثرت الحقائق التاريخية ووضعتها في المكان اللائق بها .
- إن الكثير من الباحثين في العلاقات الدولية عند دراستهم لتاريخ السفارات والبحث في أصولها ومراحل تطورها لم يبحثوا إلا فيما استحدثته الدول الأوروبية في العصر الحديث، وتناسوا أن المسلمين والعرب أسهموا في هذه السفارات وفي علاقاتهم الخارجية منذ عهد الرسول ، عليه الصلاة والسلام ، وأولوها عناية فائقة ليكون التبادل بينها وبين هذه الدول.
- حظيت الأنظمة الإسلامية في مختلف الجوانب ببعض الدراسات الوافية ، ولكن فيما يتعلق بنظام العلاقات الخارجية مع الدول الأوروبية ، وأخص هنا الدولة العثمانية وعلاقاتها مع الدول الأوروبية ، ما يزال في حاجة إلى الكثير من الاهتمام من هذه الناحية – ولعلي وفقت – في إظهار هذا الجانب من حيث السفارات المتبادلة بين الدولة العثمانية وفرنسا.
- الحاجة إلى السفارات المتبادلة بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية عامة وبالأخص فرنسا وإظهار هذه الحاجة من خلال الأخذ من هذه الدول كل التقنية الحديثة المتطورة لتطبق في الدولة العثمانية .
- إيضاح أوجه الشبه والخلاف بين فرمان كلخانه ، وفرمان الإصلاحات الخيرية، ومجالات تطبيقه واللذين تركا بصمات واضحة في كل المجالات .

فالإسلام جاء بمنهجه العظيم ليرفع عن البشرية كل ما كانت تعاني منه من ظلم وجور وفساد وإذلال ، فالإسلام عالج جميع قضايا الإنسان ؛ فبدأ بالدعوة إلى توحيد الله ، وإخلاص

العبودية لله ، وذلك ليحرر البشرية من كل سيطرة أخرى سوى الخالق لقوله تعالى ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾[1] .

أما عن منهجية الدراسة فقد اعتمدت الباحثة ، بعد جمع المادة العلمية من مصادرها المتعددة على المنهج التاريخي حسب التسلسل الزمني للسفراء العثمانيين والفرنسيين لنشأة حركة التغريب في الدولة العثمانية ، وكان منهجاً حيادياً موضوعياً ، وقد عرضت المادة العلمية حسب توفرها في مراكز البحث العلمي كالأرشيف العثماني ، ومراكز البحوث في القاهرة لعلاقاتها بالحملة الفرنسية على مصر، إضافة إلى الوثائق والتقارير والمصادر العربية والأجنبية التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بحركة التغريب .

وقد واجهتني في كتابة هذه الدراسة عقبات وصعوبات في أثناء جمع المادة العلمية منها: صعوبة الحصول على المصادر والمعلومات من مصادرها بسهولة لاعتماد الدراسة على تقارير ووثائق ؛ وذلك لأن أغلب الوثائق والمصادر كانت باللغة العثمانية ، أو التركية ، أو الفرنسية، مما ألزمني البحث عن مترجمين امتازوا بالدقة في الترجمة .

ومن الصعاب أيضاً أنه عند رجوعي إلى المصادر المتعلقة بالدراسة ، أجد عدم حيادها، الأمر الذي استدعى مني الحذر في أخذ المعلومات منها وقراءتها بتأن وصبر فائق لاستخراج المعلومات اللازمة بدقة ، إلا أنه على الرغم من ذلك فلا أخفي مقدار السعادة التي نلتها في جمع المعلومات وترتيبها وصياغتها على شكل بحث متكامل قدر الإمكان .

وكان من الصعاب التي واجهتني أيضاً صعوبة السفر إلى مواطن المصادر والوثائق الأجنبية، وأقصد بها الدول الأوروبية مثل فرنسا وبريطانيا وغيرها ، إلا أنني حاولت جاهدة أن أوفر الوثائق التي تهتم بالموضوع بقدر الإمكان عن طريق مراسلة السفارات.

ولكن بحمد الله لم تقف هذه المصاعب التي يتطلبها البحث حائلاً أمامي ، ولم تثبط من عزيمتي أو تضعفها ، بل كلما زادت الصعوبات أمامي ازدادت حماستي وتمسكي بالموضوع للاطلاع والقراءة أكثر ، وكنت أعزِّي نفسي أن هذه المصاعب ما هي إلا سحابة عابرة، وسوف تنجلي إلى أن تمكنت بالعزيمة والإصرار وبفضل من الله عز وجل أن استقي معلومات هذا البحث

(١) سورة الذاريات ، آية (٥٦) .

مـن منابعـه الأصـلية المتمثلـة في الوثـائق العثمانيـة بالأرشـيف العثمـاني بإسـطنبول، بالإضـافة إلى المصادر والمراجع العثمانية ، والتركية ، والأجنبية ، والعربية ، وبالاعتماد على الصحف والدوريات العثمانية التي كانت معاصرة لهذا الحدث في تلك الحقبة الزمنية كصحيفة (تقويمي وقائع – مشورت – سبيل الرشاد) وغيرها من هذه الدوريات ، والتي في ظني أنها أثرت البحث ، وهذه الدوريات جميعها مذكورة في متن الرسالة ، علماً بأن هذه الدوريات والمصادر والمراجع غطت الكثير من المادة العلمية ، وأما بالنسبة للوثائق فقد ارتكز البحث عليها في الدرجة الأولى ، وحصلت على عدد كبير منها بعد زيارتي الميدانية والتي أفادتني هذه الزيارة في الحصول على الكثير من المصادر والمراجع التي أستند البحث إليها ، إلى إسطنبول والقاهرة، وكانت أغلبها وثائق تنشر لأول مرة في هذا البحث ، مما جعلني أخضعها إلى الترجمة الدقيقة،فأخذت منها ما كان صالحاً للنشر .

وأما بالنسبة للمصادر العثمانية والعربية والأجنبية والموسوعات العثمانية والتي تعتبر مصادر معاصرة لفترة البحث فقد تيسر لي – بعد فضل الله – عن طريق المراسلة وجلبها من المكتبات كالهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة ، ومن المكتبات الخاصة ومعهد الدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية بالقاهرة ، ومن مركز بحوث آسيا ، والمركز المصري للدراسات الآسيوية والدولية في القاهرة .

وهكذا بعد دراستي ومناقشتي لكل تلك المعلومات ، استطعت صياغتها في بحث متكامل وفق الشروط والقواعد المتبعة في كافة الأبحاث والرسائل العلمية ، والتي أرشدتني إليها أستاذتي الفاضلة ، وهنا لا أدعي الكمال ؛ لأن الكمال كما هو معروف لله وحده ، ولكن أتمنى أن يكون البحث قد حقق الفائدة المرجوة منه ، ووفقت في صياغة الموضوع بشكل جيد .

وعلى أية حال ، فقد توصلت الباحثة بعد عناء إلى الحصول على عدد كبير من الوثائق بالأرشيف العثماني التابع لمجلس الوزراء في إسطنبول والمشار إليه بالرمز (BOA) وتحتوي على وثائق المكاتبات والتقارير الرسمية للدولة العثمانية ومن أهم هذه الوثائق ما يلي :

١- الوثائق التابعة لرئاسة مجلس الوزراء العثماني في إسطنبول ، وهي وثائق المكاتبات الرسمية للدولة ، والإفادات الواردة من السفارات الخارجية إلى نظارة الداخلية والخارجية للدولة ومنها بعض الخطابات والتقارير ، ومن أهمها تقارير السفير العثماني يكرمى سكيز محمد جلبي أفندي إلى فرنسا للاطلاع على التطور العمراني والفكري والسياسي في فرنسا .

٢- وثائق نظارة الداخلية والخارجية ، والتي تتعلق بهيئة إدارة المطبوعات .

٣- ثائق تتعلق بمجموعة يلدز وهي عبارة عن رسائل وتقارير وخطابات تناولت عدداً من السفراء العثمانيين قد عرضت في الدراسة حسب موقعها .

إضافة إلى أهم المصادر العثمانية منها :

- موره لي السيد علي أفندي : سفارتنامه .
- عبد الرحمن شرف : تاريخ دولت عثمانية .

٤- الوثائق التابعة للأرشيف الفرنسي في باريس .

- أحمد جودت باشا : تاريخ جودت .
- أحمد لطفي أفندي : وقائع النويس – تاريخ أحمد لطفي أفندي .
- جمال الدين : عثمانلي تاريخ ومؤرخلوي .
- علي رشاد : دولت عثمانية عصر حاضر تاريخي .

والكثير من المراجع التركية منها :

- (محمد دوغان : إهانة التغريب) :
- Mehmet Dogan : Batilitasma Ihanet .
- (الموسوعة الإسلامية : الوقف الديني بتركيا) :
- Turkiye Diyanet Vakfi : cild , 2 , 5 , 11 , 13 , 15 , 27 .
- (عمر فاروق يلمظ : التاريخ العثماني الموثق) :
- Omer Faruk Yilmaz : Belelerle Osmanli Tirihi .
- Faik Resit Unat : Osmanli Sefirleri ve Sefaret nameleri.
- Enver Ziya Koral : Tanzimattan errel Carplilasma Hareketteri (1718-1839) Tanzimat Yuzuncu Yildonuml Munasebetile .
- Hilmi Ziya Uhken : Tarzimattan Sorra Fikri Harket.
- M.Zeki Pakalin : Osmanli Tarih Debyimleri ve Terimleri Sozlugu.

وقمت بترجمة هذه المصادر والمراجع ليسهل على القارئ معرفتها بالعربية ضمن هوامش الرسالة .

وغيرها الكثير من المصادر والمراجع العربية والإنجليزية والفرنسية والوثائق والتي سوف تذكر في هوامش البحث في مواضعها ، وتلحق في ثبت المصادر والمراجع ، والتي كان لها الفضل بعد الله في إثراء مادة البحث ، والتي زادت وأثرت الكثير من المعلومات للبحث والتي وقفت أمامها ساعات طويلة أحلل وأستنبط ما جاء فيها بكل تجرد ، وبعين الفاحص الباحث عن الحقيقة ، فأرجو أن أكون قد وفقت وأضفت جديداً إلى المكتبة الإسلامية والعربية في هذا الموضوع .

وقد **شملت خطة الدراسة** على مقدمة وتمهيد وخمسة فصول مكونة من عدة مباحث تعالج نقاط البحث فهي تحلل وتنقد هذه الموضوعات ، إضافة إلى الخاتمة والملاحق وثبت المصادر والمراجع.

وتناولت **المقدمة** أهمية الموضوع ، والغرض من دراسة هذا الموضوع ، ثم عرضت أهم المصادر العلمية التي استندت إليها الدراسة ، والصعاب التي واجهت الباحثة .

وأما **التمهيد** فتحدث عن (أوضاع الدولة العثمانية قبيل إعلان مرسوم كُلخانه ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م) والذي ظهر فيه الخلل الداخلي الذي عاشته الدولة العثمانية وصاحب هذا ضغط خارجي من الدول الأوروبية مما مهد السبيل لإعلان فرمان التنظيمات كُلخانه الذي كان يعد بداية حركة التغريب الفرنسي في الدولة العثمانية من خلال السفراء العثمانيين والفرنسيين .

وأما **الفصل الأول** فقد عنونت له (السفارات المتبادلة بين الدولتين العثمانية والفرنسية) ويتكون من خمسة مباحث ، ووضح هذا الفصل مفهوم السفارات وتطورها في الدولة العثمانية وتحويل هذه السفارات المؤقتة إلى دائمة ، كما بين أهداف ودوافع السفارات العثمانية التي كان أهم هدف لها هو نشر الدين الإسلامي ، وفي المقابل أهداف السفارات الفرنسية التي كانت خفية نحو الدولة العثمانية والتي تريد من ورائها تحقيق طموحاتها المستقبلية وإضعاف الدولة العثمانية ، وكما تطرق هذا الفصل إلى مراسم تعيين السفراء في الدولتين ومهامهم ومدة إقامتهم التي تفاوتت على حسب مهامهم الموكلة إليهم ، وبانتهاء أعمالهم تنتهي المدة المقررة لهم .

واختتمت هذا الفصل بذكر أهم السفارات المتبادلة بين الدولة العثمانية وفرنسا ، وبعد التعرف عليها بينت الدور الذي قامت به سواء كان من العثمانيين أو الفرنسيين في تغريب الدولة العثمانية وانبهار السفراء العثمانيين بالحضارة الفرنسية من خلال زيارتهم لفرنسا .

ويليه **الفصل الثاني** وكان عنوانه (دور السفارات العثمانية في تصاعد تيار التجديد والتغريب على النمط الغربي) وتكون من ثلاثة مباحث ، وركزت الدراسة في هذا الفصل على نظام الملل وما طرأ عليه من تغيرات في فترة التنظيمات واستفادة الدول الأجنبية في التدخل لاستمالة ولاء بعض هذه الملل إليها ، وترويجها لفكرة حماية الرعايا الأجانب ، والانفصال عن الدولة العثمانية ، وبالتالي تأسيس حركة التغريب من تطبيق التنظيمات على هذه الملل ومنحهم امتيازات أكثر من المسلمين ، ثم تطرق هذا الفصل إلى تقارير السفراء العثمانيين عن أحوال الدول الأوروبية عامة والفرنسية خاصة التي كانوا يتناولون فيها الوقائع والأحداث والانطباعات التي تجذب أنظارهم ، وعليه فقد قامت هذه التقارير بدور مهم لتعريف العثمانيين بالحضارة الفرنسية ، ومن ثم التأثر بها داخل المجتمع العثماني تدريجياً ، والتأثير في نفوس السلاطين العثمانيين خاصة ، وهذا ما وضحته الدراسة في نهاية هذا الفصل .

وأما **الفصل الثالث** فعنوانه (دور السفراء الفرنسيين في حركة التغريب) ويتكون من ثلاثة مباحث ، فقد ناقش هذا الفصل دور السفراء الفرنسيين في توثيق علاقاتهم مع السلاطين العثمانيين ، والتعاون مع أصحاب المراكز الرفيعة في الدولة بحيث أصبح لهم الحق في التدخل في النواحي السياسية العثمانية ، وتأثير معوقات التيار الفرنسي في الدولة العثمانية ، وإبراز الحضارة الفرنسية كهدف أساسي ، والدخول به إلى حيز التنفيذ والتطبيق ، ومن ثم العمل بها على المستوى الفردي والشعبي بكل الوسائل والطرق .

وأخيراً اهتم هذا الفصل بدور السفراء في التعاون مع الإرساليات التنصيرية التي وجدوا فيها الحل لضرب الدولة العثمانية عن طريق الإصلاح والتحديث في الدولة ، بالإضافة إلى البعثات العلمية إلى ديار الغرب ، والتي كانت تستغلها الدول الأوروبية وتقوم بتوجيهها لخدمة سياستها الاستعمارية بغزو أفكارهم بالثقافة الغربية المسمومة والمخالفة للشريعة الإسلامية .

وأما **الفصل الرابع** فكان عنوانه (مجالات التغريب في الدولة العثمانية ومظاهر التأثير الفرنسي) ويتكون من ستة مباحث ، وقد عالجت الدراسة في هذا الفصل عدة مجالات منها التعليمية والثقافية حيث قاموا فيه بإنشاء المؤسسات التعليمية على نظام المؤسسات الغربية، واستخدام الحروف اللاتينية بدلاً من العربية ، واللغة الفرنسية بدلاً من التركية وجلب معلمين من الغرب لتعليم أبناء الشعب العثماني ، ثم انتقلت إلى المجال السياسي والذي برز فيها جهود

التغريب الفرنسي في المجال الإداري والسياسي والذي تم قبوله في قوانين الدولة العثمانية ، ومن ثم تطبيقه في فرمان كُلخانه مما ترتب عليه آثار سلبية عديدة أثر على جميع مؤسسات الدولة، ثم تطرقت في هذا الفصل إلى تأثير التغريب الفرنسي في المجال الاقتصادي في عصر التنظيمات مما فتح هذا المجال بسبب وقوع الدولة في الأزمة الاقتصادية التي فرضت عليها من الغرب، ودخولها في قروض مالية ضخمة ، فأصبح السفراء الأجانب لهم حق التدخل في الإدارة الاقتصادية والمالية للدولة مما زاد الفساد المالي ، ثم توجهت الدراسة إلى المجال الاجتماعي والحضاري وبينت موجة التغيير التي شهدتها الدولة العثمانية في تلك الفترة ، وأصبحت الحياة الاجتماعية شبيهة بالحياة الأوروبية عامة ، وفرنسا خاصة ، في أدق التفاصيل كالأزياء الفرنسية، والأثاث الفرنسي ، والعادات الاجتماعية في المأكل والمشرب ، وأصبح التقليد حتى في إنشاء الحدائق والمنازل والقصور، وأصبح الطراز الغربي الفونسي طاغياً على الطراز العثماني، وعكس لنا صورة التغير الحضاري والاجتماعي في الدولة العثمانية .

واختتمت هذا الفصل بمجال التغريب من الناحية العسكرية الذي حدا بالسلاطين العثمانيين إلى التفكير الفعلي لإعادة النظر في أمور الجيش العثماني ؛ لأنه هو أساس بنية الدولة العثمانية ، فتميزت الإصلاحات في هذا المجال بإنشاء فرق عسكرية جديدة – سيأتي ذكرها – ومدارس عسكرية وتزويدها بالمعلمين الأجانب وخاصة الفرنسيين منهم .

وأما **الفصل الخامس** فعنوانه (موقف العثمانيين من حركة التغريب) ويتكون من ثلاثة مباحث ، وقد خصص لموقف الأوساط الرسمية في الدولة ، وكان منها المعارض والمؤيد للتنظيمات؛ مما أدى هذا إلى تضارب في الأفكار ، وزرع خلافات داخل الشعب العثماني، فمنهم العلماء ومنهم رجال الدولة كآغاوات الإنكشارية والأعيان والولاة ، والمفكرين وغيرهم، فلم يكن تغريب الدولة بالأمر السهل ؛ لأن المعارضة كانت شديدة من قبل الشعب، وختمت هذا الفصل بأثر التغريب على المرأة العثمانية ، فلاشك أن المرأة العثمانية تأثرت بتغيرات المجتمع في تلك الفترة ، وظل الصراع قائماً بين مسألة تحرير المرأة العثمانية والخروج عن المجتمع التقليدي إلى مجتمع غربي يطالب فيه اختلاط المرأة والرجل جنباً إلى جنب والمساواة المطلقة بينهما ، فإذن التغريب أعطى للمرأة العثمانية مجالاً للتطور وفق نموذج المرأة الغربية .

وقد قفيت الدراسة بخاتمة تضمنت أهم النتائج والحقائق التي توصلت إليها الباحثة ثم ألحقتها بالتوصيات .

وأما الملاحق التي اشتملت على عرض لأهم الوثائق التاريخية التي ساعدت على توثيق الدراسة ، وملحق للسلاطين العثمانيين قمت بترتيبهم حسب ذكرهم في الدراسة ، وليس على حسب ترتيب تولي السلاطين لعرش الدولة العثمانية .

وأخيراً أود أن أشير إلى أن ما قمت به في دراستي هذه يتناسب مع أهمية الموضوع وقيمته ، وأن يكون هذا العمل المتواضع لبنة صالحة في تاريخ أمتنا الإسلامية ، وأن أكون قد وفقت إلى تقديم إضافة متواضعة لخدمة الدين الإسلامي .

وختاماً بعد هذا الجهد أشكر الله سبحانه وتعالى أن وفقني لهذا العمل ، ولا يمكنني أن أنسى فضل من كان لهم دور في إنجاز هذه الدراسة ، وأبدأ بالدعاء لوالديَّ اللذين أضاءا ليَّ دروب العلم ورحلا ، رحمهما الله تعالى ، واللذين كانا لهما الفضل الأول ، بعد الله ، فيما وصلت إليه اليوم ، فأدعو الله جل وعلا أن يغفر لهما وأن يرحمهما رحمة واسعة ، وأتقدم بالشكر الجزيل لكل من مد لي يد العون والمساعدة لإظهار هذه الدراسة إلى حيز الوجود؛ فأتوجه بداية بخالص الشكر لجامعة أم القرى ومكتبتها المركزية التي وجدت فيها العديد من المراجع التي أفادت البحث كثيراً ، والشكر موصول لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية ممثلة في عميدها السابق فضيلة الأستاذ الدكتور / **سعود بن إبراهيم الشريم** ، والشكر للعميد الأستاذ الدكتور / **غازي بن مرشد العتيبي** ، والشكر إلى قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية ممثلة في رئيسها السابق سعادة الدكتور / **طلال بن شرف البركاتي** ، ورئيسها الحالي سعادة الدكتور/ **خالد بن محمد عبد الله الغيث** .

وأولاً وأخيراً إذ كان الفضل يجب أن ينسب إلى أهله ، وإذ كان الاعتراف بالجميل واجباً في الأعناق يجب أن يذكر لذويه ، فمن الواجب علي في المقام والمنبر أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير والامتنان لمن كانت لها الدور الكبير في رؤيتي التاريخية فهي الأستاذة الدكتورة / **أميرة بنت علي وصفي مداح** حيث أعطتني من وقتها وجهدها الكثير وعلمها الغزير وآرائها وتوجيهاتها السديدة ، حيث أمدتني بتوجيهات ونصائح ، فكانت خير معين ، بل كانت بمثابة الأم الحانية ،

فجزاها الله عني خير الجزاء وأن يثيبها نعم الثواب ، ويجعل ذلك في ميزان حسناتها، فإليها أقدم شكري وتقديري بالجميل والعرفان .

كما أشكر مكتبة الحرم المكي الشريف ، ومركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ومكتبة الملك فهد الوطنية لما قدموه لي من خدمات جليلة ، وأفادوني بكل ما يخص موضوعي ، هذا فلهم مني عظيم الشكر والعرفان ، وكما أرفع شكري لمركز بحوث آسيا متمثلاً في رئيس مجلسها الدكتور / محمد قنديل الذي ساعدني في الحصول على عدد من المراجع الموجودة في جمهورية مصر العربية ، والمركز المصري للدراسات الآسيوية والدولية في القاهرة، كما أتقدم بالشكر إلى الدكتور / علي آق الذي أمدني وساعدني كثيراً في الحصول على أهم المصادر والمراجع والوثائق العثمانية والتركية الموجودة في الأرشيف العثماني بإسطنبول .

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى السفارة السعودية بباريس وبالأخص إلى الأخ / أمين بخاري لمساعدته لي في الحصول على بعض الوثائق الفرنسية الموجودة في الأرشيف الفرنسي بباريس ، وكما أتقدم بوافر الشكر إلى الأخت / روضة عطوه لما بذلته من جهد وعناء لإخراج هذا البحث بهذه الصورة فجزاها الله خير الجزاء .

ولا أنسى أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لزوجي الغالي وشريك حياتي الأستاذ / صالح الغامدي الذي كان خير سند ومعين لي في مواصلة دراستي الجامعية والعليا ، والذي كان له أطيب الأثر في ترسيخ العزم نحو استكمال دراستي العليا ، ولم يبخل علي بالجهد ولا الوقت ولا المال ، فقد حمل معي هموم البحث وهون علي صعابه ، فجزاه الله عني خير الجزاء ، كما أود أن أشكر أبنائي فلذة كبدي أحمد وقرتا عيني رواء وروناء على مشاعرهم الصادقة فدعائي لهم بالتوفيق والسداد والنجاح.

كما أتقدم بالشكر لعضوي لجنة المناقشة والفحص الأستاذين :

سعادة الأستاذ الدكتور / عبد اللطيف محمد الحميد (مناقش خارجي) .

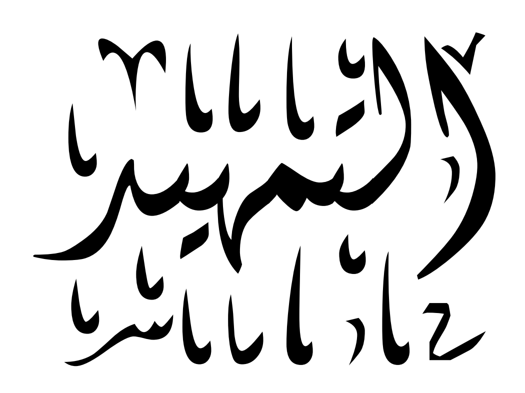
وسعادة الدكتورة / راجية إسماعيل أبو زيد (مناقش داخلي) .

حيث تكرما بقبول قراءة الرسالة ومناقشتها ، وتفضلا بإبداء آرائهما وتوجيهاتهما التي سوف يكون لها بالغ الأثر في إثراء هذه الرسالة ، والتي هي في محل تقدير مني فجزاهما الله خير الجزاء.

وأخيراً أدعو الله أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ، وأن يثيبني على كل حرف كتبته ويجعله في ميزان حسناتي ، وإن كنت قد أصبت فهو من الله عز وجل وحده ، وإن أخطأت السبيل فإنه مني ، ولله الحمد من قبل ومن بعد ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وهو الهادي إلى سواء السبيل .

الباحثة : فردوس جمال الدين


التمهيد

التمهيد :

أوضاع الدولة العثمانية قبيل إعلان مرسوم كُلخانه .

بدأت الجيوش الإسلامية تفتح البلدان في شمال شرق بلاد فارس ، وتزيل الحواجز أمامها فأصبح الباب مفتوحاً أمام تحركات شعوب البلاد ، ومنهم الترك(١) العثمانيون للاتصال بالشعوب الإسلامية ، فأعتنقوا الإسلام ، وانغمسوا في صفوف المجاهدين لنشر الإسلام وإعلاء كلمة الله(٢).

فتميز المجتمع العثماني الأول بشدة تمسكه بالإسلام ، ورغبته الشديدة في نشره ، ولنا أن نستشهد بما قاله المؤرخ فوزنيش Vosnech حيث قال : " وكان العثمانيون شديدي التمسك بالإسلام ، ولم يجارهم في ذلك سوى النفر القليل ، ومن ثم أخذوا مبدأ نشر الإسلام بصورة جدية"(٣).

إن التاريخ الإسلامي في حقيقته هو التطبيق العملي للإسلام ، فإذا كان القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة هما شرائع الإسلام وهديه ، فإن حياة الرسول ﷺ ، وصحابته والمسلمين من بعده هو الطريق المنقذ للإسلام، فلابد للمسلمين من العمل بالإسلام والسنة الشريفة(٤).

لذلك قامت الدولة العثمانية على الجهاد في سبيل الله ، فبدأت إمارة على الثغور ، ثم تحولت إلى سلطنة، بدأت تكتلاً عشائرياً ، ثم تطورت بسرعة لتتحول إلى دولة إسلامية شعارها الجهاد في سبيل الله، وقد أصبح هذا واضحاً منذ بدء قيامها دولة لتأييد سلطة الإسلام وعقيدته، ومتأهبة للدفاع عنه ، لتأكيد الشعور العثماني بأنهم أمة نذروا أنفسهم لنشر الدعوة الإسلامية ، وأن نشر الإسلام هو الهدف الأساسي لسلاطين بني عثمان(٥).

---

(١) لم يطلق اسم الترك Turk على مجتمع معين أو بعينه ، بل استخدم كمصطلح سياسي للتدليل على المنتسبين للمكان ، وأول ما نصادف هذا الاسم كان تعبيراً عن دولة ، (كوك ترك CokTurk) ثم أصبح اسماًمشتركاً لكل التجمعات البشرية ، ومع مرور الزمن أصبح اسماً مشتركاً لكل التجمعات المنحدرة من صلب وسلالة الترك . انظر : (الصفصافي أحمد القطوري : إطلالة على ثقافة الترك وحضارتهم القديمة ، ط١ ، مطبعة النسر الذهبي ، القاهرة ، ١٤١٦هـ/ ٢٠٠٥م، ص٤٥) .

(٢) عمر الديراوي : الحرب العالمية الأولى ، ط١٧ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م ، ص٩ ، ٢٥ .

(٣) نقلاً عن : أبي عبد الله بن أبي السرور البكري الصديقي : نضرة أهل الإيمان بدولة آل عثمان ، دراسة وتحقيق: يوسف علي رابع الثقفي ، ط١ ، جامعة أم القرى ، ١٤١٥هـ/١٩٩٢م ، ص٤٢ .

(٤) عبد العظيم محمود الديب : نحو رؤية جديدة للتاريخ الإسلامي نظرات وتصويبات ، ط٢ ، مكتبة وهبة ، القاهرة، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م ، ص١٧ .

(٥) عبد الكريم مشهداني : العلمانية وآثارها على الأوضاع الإسلامية في تركيا ، ط١، المكتبة الدولية ، الرياض، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م ، ص٣٤ .

فكانت الدولة العثمانية دولة فريدة، شغلت حيزاً كبيراً من الزمان والمكان ؛ لأنها عاشت أكثر من ستة قرون ، وامتدت رقعتها الجغرافية إلى آسيا وأوروبا وإفريقيا ، فأصبحت جيوشها أكثر جيوش العالم عدداً ، وأحسنهلدريباً وتسليحاً وتنظيماً ، فعبرت جيوشها البحر من الأناضول إلى جنوب شرق ووسط أوروبا ، وفتحت بلاد اليونان وبلغاريا ورومانيا ويوغسلافيا والمجر وقبرص حتى بلغت مشارف النمسا ، فكانت أول دولة إسلامية تصل إلى هذا العمق في الأراضي الأوروبية(١).

وبالتالي أصبح العثمانيون يملكون إحساساً بالتفوق من خلال هذه الدولة العظيمة المترامية الأطراف التي قاموا بتأسيسها ، وكان لديهم الحق في ذلك ، بل كانوا يرون أنفسهم أنهم سادة العالم في ذلك الوقت . فعندما قام العنصر التركي بتأسيس هذه الدولة – العثمانية – في القرن الثامن الهجري / الثالث عشر الميلادي بصورة مباشرة أصبح لها تأثير في الدول الغربية المعاصرة في ذلك الوقت على أنماط الحياة وأعراف الدولة العثمانية في التنظيم السياسي والقانوني للدولة، ولكن الدولة العثمانية بعد النصف الثاني للقرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي شكلت من عناصر أخرى غير عثمانية في جيوشها بحكم الفتوحات العثمانية ، فدخل في الجيش الجديد سكان محليون دانوا بالإسلام(٢).

إلا أن الدول الأوروبية بدأت تتنبه لخطر الدولة العثمانية فسعت ، إلى تقويض أركانها وهدم بنيانها الشامخ ، فقامت ضدها الأحلاف والتكتلات المسيحية ، وبالتالي أصبحت الدولة العثمانية في القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي ضعيفة ومفككة ، وبدأت عوامل الانهيار تنخر في كيانها ، فكان سقوطها عسكرياً أمام روسيا ، وهزائمها المتكررة وتحرر الأقاليم والضعف في شتى المجالات العسكرية والعلمية والاقتصادية لها أثرها الحاسم في التدهور التدريجي للدولة العثمانية ، مما اضطرها إلى الخوض في مسألة تنظيم أمور الدولة من جديد لمحاولة وقف الانهيار ، لذلك أصبحت الحاجة إلى الإصلاح ضرورية ، ولا غنى عنها لكي يماشي العثمانيون متطلبات استمرار دولتهم ، ولكي يثبتوا أركان حكمهم ، الذي بدأ يسير نحو التدهور والانحطاط.

---

(١) منصور عبد الحكيم : مصطفى كمال أتاتورك ، ذئب الطورانية الأغبر طاغية الأناضول ، ط١ ، دار الكتاب العربي، دمشق ، ١٤٣٢هـ/٢٠١٠م ، ص١٣ .

(2) Nevin Yazici : Osmanlilik Fikri Ve Gcnc Osmanlilar Gem Tyet, Istanbul, 1909, s,10.

إذن بعد وصول الدولة العثمانية إلى طريق مسدود ومقفل كان لابد لها أن تقوم بالاقتباس والأخذ من أوروبا ؛ لأنها كانت في الوقت نفسه تتفوق عليها وتسبقها في جميع النواحي المادية من تجارية وصناعية وزراعية وعسكرية ، وعجزت الأنظمة القديمة في الدولة العثمانية عن مواجهة الظروف الجديدة ، وبالتالي أصيبت أجهزتها بالتوقف بعد تسرب الخلل فيها[(١)].

وعلى الرغم من أن الدولة العثمانية مرت بأيام عصيبة ، إلا أنها سعت جاهدة وبكل قوتها أن تزيل وتخلص نفسها من هذا الوضع ، فقامت وباشرت باتخاذ التدابير لتطبيق الأنظمة الإصلاحية ، مثل عقد الاتفاقات مع الدول الأجنبية ، أو إرسال سفارات متعاونة فيما بينها[(٢)]، إلا أن هناك عوامل أخرى أسهمت في تفاعل الدولة لتبني الإصلاحات ؛ منها الأحداث التي رافقت قيام اليونانيين بمحاولة الانفصال عن جسم الدولة العثمانية ، ودعمهم من قبل الدول الأوروبية التي كانت مصلحتها هو استقلال اليونان ، والانتصارات التي حققها الجيش الفرنسي في مصر وتحديثهم لهذا الجيش ، فكان لابد للسلطان العثماني ، بحكم هذه التطورات، أن يتخلص من كل المعوقات ؛ وأول عائق هو الجيش الإنكشاري[(٣)] القديم الذي أصبح عبئاً على العثمانيين ومعوقاً أساسياً لمحاولات الإصلاح في الجيش بعد الثورات والانقلابات التي قام بها.

بالإضافة إلى ذلك أدى ظهور الجمعيات والأحزاب والحركات الإصلاحية إلى تفاعل آراء مختلفة في المجتمع العثماني مما أدى هذا على انبعاث فكري غربي ، وتسبب في انقسامها إلى شطرين متمايزين وهما التجديد والتحديث [Modernazation] والتغريب[(٤)] أو محاكاة

---

(١) أميرة علي وصفي : نظرة متأنية في تاريخ الدولة العثمانية ، ط١ ، دار الحارثي ، الطائف ، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م،

(٢) أنكه لهارد : تاريخ الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية ، ترجمة : محمود علي عامر ، ط١ ، دار الزمان، دمشق، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م ، ص١٧.

(٣) الإنكشارية : ومعناها الجيش الجديد ، وهم طائفة عسكرية من المشاة يشكلون تنظيماً خاصاً بهم ، لهم ثكناتهم وشاراتهم ولمتيازاتهم ، وكانوا أقوى فرق الجيش ، وأكثرها نفوذاً ، وتقلدوا في الدولة العثمانية أعلى الرتب العسكرية ، والمناصب القيادية ، وكان لهم دور في مراحل الدولة العثمانية في بداية الفتوحات ، كما كان لهم دور في خلع السلاطين في نهاية الدولة العثمانية . انظر : (عبد العزيز الشناوي : الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها ، ج١ ، د.ط ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٤٠١هـ/١٩٨٠م ، ص٤٧١ ؛ عبد العزيز نوار: تاريخ الشعوب الإسلامية ، الأتراك العثمانيون ، الفرس ، د.ط ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م ، ص١٥٦) .

(٤) التغريب : مصطلح استخدم للتعبير عن حركات سياسية وثقافية واجتماعية تحققت في الدولة العثمانية للوصول إلى مستوى التطور الغربي ، وذلك من قبل المجتمعات التي ظلت خاج هذه الدول ، واستخدمت مسميات كثيرة جداً للتعبير عن التطورات

الغرب [Westernization] ودخلت مفاهيم جديدة مثل المركزية والتتريك ، والحركات القومية(١).

وليس هناك في أدبيات موضوع التغريب تعريف محدد له ، ولكن له تعريفات من كتابات المفكرين فذكر كاتب بقوله : " التغريب هو أن تتخذ أمة من الأمم مناهج التربية والتعليم لدولة من الدول الكبيرة فتطبقها على أبنائها وأجيالها فتشوه بذلك فكرهم وتمسخ عقولهم وتخرج بهم إلى الحياة ، وقد أضاف تطبيق هذه المناهج عليهم شيئاً واحداً وهو تبعيتهم لأصحاب تلك المناهج الغازية " وقد ذكر : " إن مفهوم التحديث غالباً ما يقف مع مفهوم التغريب على أساس أن معظم ما يعتبر حديثاً قد نشأ في الغرب ، حيث إن أسلوب الحياة الحديثة متأثر وبلا شك بالثورة الصناعية الغربية "(٢).

فالتغريب هو تيار فكري كبير ذو أبعاد سياسية واجتماعية وثقافية وفنية يرمي إلى صبغ حياة الأمم بعامة ، والمسلمين بخاصة ، بالأسلوب الغربي ، وذلك بهدف إلغاء شخصيتهم المستقلة وخصائصهم المنفردة وجعلهم أسرى التبعية الكاملة للحضارة الغربية ، فهو خلق عقلية جديدة تعتمد على تصورات الغرب ومقاييسه ، ثم تحاكم الفكر الإسلامي والمجتمع الإسلامي، ومن خلالها يهدف لفرض سيادة الحضارة الغربية وتسييدها على حضارات الأمم ، ولاسيما الحضارة الإسلامية(٣).

والتغيرات التي تناولت المؤسسات العسكرية والتربوية والإدارية منذ بداية اتجاه العثمانيين إلى الغرب، وأيضاً المصطلح يعبر عن المكانة الجغرافية والتاريخية للدولة العثمانية ، وفي بداية القرن الثالث عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي كانت هناك مصطلحات أخرى مشابهة هي المعاصرة والمواكبة ، وفي السنوات الأخيرة من عصر العثمانيين بدأ مصطلح المعاصرة يتردد بين سائر الأوساط العثمانية والسياسية .

(Turkiy Diyanet Vakfi, Islam An Siklopedisi, Cild 5 , Istanbol, 1992, s ,149)

ويذكر أيضاً أن مصطلح التغريب إنما يعني خلق عقلية جديدة تعتمد على تصورات الفكر الغربي ومقاييسه، ثم تحاكم الفكر الإسلامي والمجتمع الإسلامي من خلالها بهدف سيادة الحضارة الغربية وتسييدها على حضارات الأمم ولاسيما الحضارة الإسلامية. انظر : (أنور الجندي : شبهات التغريب في غزو الفكر الإسلامي ، د.ط ، المكتب الإسلامي ، دمشق ، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م ، ص١٣) .

(١) زهير عبد الجبار الدوري : الفكر والسياسة لدى الجمعيات والمنتديات والأحزاب العربية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ، ط١ ، دار الأوائل للنشر والتوزيع ، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م ، ص١١٣.

(٢) نقلاً عن : محمد عبد العليم مرسي : التغريب في التعليم في العالم الإسلامي ، د.ط ، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م ، ص٢١ .

(٣) خالد محمد القضاة وآخرون : لمحات من حاضر العالم الإسلامي ، د.ط ، دار قنديل للنشر والتوزيع ، عمان، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، ص ١٣٦.

ومن منطلق تعريف مصطلح التغريب نستطيع القول إن التغريب هو المصطلح الأنسب والأفضل من المصطلحات المعاصرة الأخرى بالنسبة للتجديدات والتغيرات التي من الممكن تحدث منذ عصر التنظيمات خاصة ، وحتى إلى يومنا هذا.

فالتغريب في الدولة العثمانية أدى إلى تغيير في المجتمع العثماني ، وبالتالي إبعاد المسلمين عن دينهم ، فبدأت أولى خطوات التغريب الذي قصد تنظيم شؤون الدولة وفق المنهج الغربي (الأوروبي)، ولقد تقدم بهذه الخطوة سياسيون ومفكرون عثمانيون ، ومصلحون في برامج إصلاحية جديدة لمحاولة تجديد أنظمة الدولة وفق أنظمة أوروبية ، وبدأت هذه المحاولات بالفعل عندما أخذت الدولة العثمانية في إرسال سفرائها إلى الدول الأوروبية بقصد التعرف على أحوال أوروبا عن طريق التقارير لهؤلاء السفراء ، وبالفعل بدأ العثمانيون يتطلعون بانبهار إلى الحضارة الغربية[١].

وإذا عدنا إلى الخلافة العثمانية للعالم الإسلامي ، حيث بلغت ذروة مجدها في عهد السلطان سليمان القانوني[٢] الذي كان يمثل رأس الهرم بالنسبة لقوة الدولة ومكانتها بين دول العالم آنذاك الذي اعتبره المؤرخون هو العصر الذهبي للدولة العثمانية من (٩٢٦-٩٧٢هـ/ ١٥٢٠-١٥٦٦م) وأصبحت أقاليم الدولة العثمانية منتشرة في ثلاث قارات عالمية ، فكان لهذا البروز أثره على دول العالم المعاصرة وبالأخص على دول أوروبا التي كانت تعيش انقسامات سياسية ودينية ؛ فلذلك تنوعت مواقف الدول الأوروبية من الدولة العثمانية حسب ظروف كل دولة ، وكانت هناك منافسة بين الإمبراطورية الرومانية في روما وفرنسا ومليكها (فرانسوا الأول Francois Premiere)[٣] الذي أراد أن يستغل مكانة الدولة العثمانية ويكسبها صديقاً له فوقف منه موقف التودد والرغبة في الوفاق معتقداً أن الدولة العثمانية هي التي ستحد من

---

(١) عبد اللطيف محمد الحميد : سقوط الدولة العثمانية (دراسة تاريخية في العوامل والأسباب) ، ط١ ، العبيكان ، الرياض، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م ، ص٢٤ .

(٢) انظر ملحق السلاطين العثمانيين ، الملحق رقم (١) ، ص(٥٢٦) .

(٣) فرانسوا الأول : ولد هذا الملك عام ٩٠٠هـ/١٤٩٤م وتولى الملك سنة ٩٢١هـ/١٥١٥م ، وكانت كل حروبه بسبب إدعائه أن له حقوقاً على ولاية ميلان بإيطاليا من جهة جدته ، فسار بعد توليه الملك إلى هذه الجهة لفتحها، وبالفعل انتصر على السويسريين إلا أن الحرب بين ملك إسبانيا شارلكان وبينه لم تنقطع حتى عام ٩٥١هـ/ ١٥٤٤م وعقدا صلحاً بينهما على أن تكون ولاية ميلان لأورليان الثاني أحد أولاد فرانسوا ملك فرنسا ، وتوفي فرانسوا عام ١٢٦٤هـ/١٨٤٧م واشتهر بالتعصب الديني واضطهاد البروتستانت . انظر : (محمد فريد بك المحامي: تاريخ الدولة العلية العثمانية ، تحقيق : إحسان حقي ، ط٢ ، دار النفائس ، بيروت ، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ص٢٠٣) .

طموحات الإمبراطور (تشارلز الخامس Charles V) ملك روما ، وهذا ما يثبته لنا السفير الفينسي عندما قال له فرانسوا الأول : "سعادة السفير لا يمكنني أن أنكر أنني أرغب بشدة في أن أرى الأتراك أقوياء جداً ومستعدون للحرب ليس فقط لمصلحة السلطان العثماني الذاتية بل لإضعاف قوة الإمبراطور تشارلز الخاصة وإعطاء جميع الحكومات الأمن والأمان ضد عدو عظيم كهذا "[١].

إذن بدأت العلاقات تنشأ بين الدولة العثمانية وبين دول أوروبا وبالذات مع فرنسا وبالفعل بدأت أولى المفاوضات الفرنسية مع الدولة العثمانية بعد معركة بافيا[٢] ، التي أسر فيها الملك فرنسا فرانسوا الأول ٩٣٢هـ/١٥٢٥م ، فأرسلت والدته مبعوثها (جون فرانجينانا - John Franginana) ومعه خطاب للسلطان العثماني سليمان القانوني تطلب منه مهاجمة قوات الهاسبورج وإطلاق سراح ابنها الأمير بموجب معاهدة تمت بين مدريد وفرنسا وبين الهاسبورج ، وبعد إطلاق سراحه أرسل في عام ٩٤١هـ/١٥٣٥م سكرتيره (جان دي لافوريه - Jean de Avrih) إلى السلطان سليمان القانوني بهدف عقد تحالف في شكل معاهدة سميت معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية وكانت لهذه المعاهدة أهمية كبرى في حقوق التجارة البحرية ، وكان له أثر واضح في زيادة التعاون بين الأسطولين الفرنسي والعثماني وهجومهم على شواطئ مملكة نابولي[٣][٤].

ويمكن القول أن هذه العلاقات بين الدولتين ظهرت منذ ظهور الدولتين على الساحة التاريخية ، ومن الواضح أن البداية الحقيقية للعلاقات بين الجانبين قد انحصرت في علاقة العنصر التركي الجديد المتأثر بسياسة أوروبا ، وفي حقيقة الأمر إن العلاقات الفرنسية بالعثمانيين كانت

---

(١) علي محمد الصلابي : الدولة العثمانية ، عوامل النهوض وأسباب السقوط ، ط١ ، دار التوزيع للنشر والتوزيع ، بور سعيد ، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م ، ص٢٠٢ .

(٢) معركة بافيا : هي مدينة في الشمال الغربي من إيطاليا تقع جنوب ميلانو ، حدثت هذه المعركة في هذه المدينة عام ٩٣٢هـ/١٥٢٥م بين الملك فرانسوا الأول وملك إسبانيا شارل الخامس ، وانتصر فيها ملك إسبانيا وسيق فرانسوا أسيراً ولم يفرج عنه إلا بعد المعاهدة التي حصلت بينهما ، إلا أنه بعد خروجه من السجن لم يعمل بما تعهد به ورجع للمحاربة مع شارلكان مرة أخرى . انظر : (محمد فريد بك المحامي : تاريخ الدولة العلية العثمانية ، ص٢٠٩) .

(٣) علي محمد الصلابي : المرجع السابق ، ص٢٠٣ ؛ وللتوسع والاطلاع أكثر في موضوع المعاهدة . انظر : يوسف علي رابع الثقفي ، العلاقات العثمانية الأوروبية ، ط١ ، دار الحارثي ، الطائف، ١٤١٧هـ/١٩٦٦م ، ص٤٨ .

(٤) نابولي Napoli مدينة في جنوب غرب إيطاليا . (محمد فريد بك المحامي : تاريخ الدولة العثمانية ، ص٢٣٤) .

تتضمن أهمية كبرى باعتبار النتائج التي أثرت على مجريات التاريخ لهذه الأمم ، سواء بالنسبة للدولة العثمانية أو لفرنسا على حد سواء ، وفي التاريخ بصفة عامة أو باعتبار الجوانب الكثيرة التي أعطتها لتاريخ العالم ، وهذه العلاقات استمرت لسنوات طويلة[1] ، وهكذا فإن العلاقات السياسية بين فرنسا والدولة العثمانية قد أبرزت تطورات جديدة في العلاقات الاقتصادية والثقافية والسياسية التي كانت تشكل جزءاً مهماً آخر للعلاقات الفرنسية العثمانية ، وكانت هذه هي بداية تطور العلاقات بينهما.

ونود أن نشير بأن العلاقة بين العثمانيين ترجع إلى الحملة الصليبية الأولى (٤٩٢هـ/١٠٩٩م) التي تم الإعداد لها خلال السنوات التي كان فيها أبناء الأسرة الحاكمة الفرنسية ذات الأصل الجرماني في فرنسا ، وقد تأسست هذه العلاقات عندما كان يتم سداد فدية الأسرى الصليبيين الذين أسرهم العثمانيون في حرب نيبولي ٧٩٩هـ/١٣٩٦م في عهد شارل الرابع[٢] ، وهو من الأسرة الحاكمة ، فكانت هذه أول علاقة سياسية ، إلا أن الروح الصليبية لم تؤثر على فرنسا بالنسبة لمسألة تقسيم الأناضول وطرد الأتراك من تركيا ومن أوروبا ، وهي مسألة ظهرت من جديد وفي السنوات التالية تطورت العلاقات الفرنسية العثمانية بشكل إيجابي وذلك بسبب طلب ملك فرنسا فرانسوا المساعدة من السلطان سليمان القانوني ضد إمبراطورية روما الجرمانية الملك شارل الخامس عندما وقع أسيراً في الحرب[٣] كما سبق ذكرنا .

---

(1) Türkiye Dyanet Vokfi, Cild , 16 ,op , cit , s , 493.

(٢) شارل الرابع : خلف أباه شارل الثالث الملقب بالبدين ، وتوج ملكاً على لوكسمبورج وبوهيميا عام ٧٤٧هـ/١٣٤٦م ، ولنتخب في السنة نفسها ملكاً منادياً للإمبراطور لويس الرابع ، وأضاف سيليزيا ولوزاتا لأراضي أسرته وعمل على انتخاب ابنه ونسلاوس ملكاً لألمانيا عام ٧٧٨هـ/١٣٧٦م ، ووجه أكبر اهتمامه لبوهيميا فجمل براج ، وأسس جامعة عام ٧٤٩هـ/١٣٤٨م . انظر : (محمد شفيق غربال : الموسوعة العربية الميسرة ، ط١ ، مؤسسة الشعب ، القاهرة ، د.ت.ن ، ص١٠٦٣) .

(3) Turkiy Dyanet Vakfi , cild , 21 , op , cit , s , 181 .

شارل الخامس : الشهير بشارلكان (٩٠٦-٩٦٦هـ/١٥٠٠-١٥٥٨م) إمبراطور وملك إسبانيا ، ولد ونشأ في جنت ، وورث ملك إسبانيا ، وانتخب أميراً على ألمانيا بعد موت جده الإمبراطور مكسمليان ، وقضى أيامه في محاربة فرانسوا الأول ، ولقد حاول الاستيلاء على مدينة الجزائر ولم يفلح ، واضطهد البروتستانت إلا أنه اضطر أخيراً إلى منحهم الحرية الدينية بعد محاربتهم له وانتصارهم عليه ، فتنازل عن إسبانيا لابنه فيليب الثاني وعن ألمانيا لأخيه فرويناند ، واعتزل في أحد الأديرة حتى توفي عام ٩٦٦هـ/١٥٥٨م وهو أحد الشخصيات العظيمة في التاريخ الأوروبي . انظر : (محمد شفيق غربال : الموسوعة العربية الميسرة ، ص١٠٦٥) .

وأما من الناحية الاقتصادية فقد اتخذت من المعاهدة التي تمت بين السلطان العثماني سليمان القانوني وملك فرنسا فرانسوا الأول وسيلة لفتح أبواب التجارة مع المشرق دون الخضوع للاحتكار التجاري الذي فرضته البرتغال بعد اكتشافها طريق رأس الرجاء الصالح ، كما حصلت بموجبها الحق الكامل في الحماية تحت علمها رعايا الدول الغربية الأخرى ، مما جعل لها مكانة مرموقة بين دول الغرب الأوروبي ، وللأسف هذه المعاهدة لم يستفد منها رعايا الدولة العثمانية وكأنها عقدت لتلبية المطالب الغربية وتحقيق مصالح الأعداء دون مقابل يذُكر ، وقد كانت هذه المعاهدة هي الأساس الذي بنى عليه وسار على نهجه الكثير من المعاهدات التي عقدت فيما بعد بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية بصفة عامة(١).

ولقد زادت الامتيازات(٢) الفرنسية وطبقاً لهذه المعاهدات قامت فرنسا بإرسال البعثات الدينية والنصرانية إلى جميع أرجاء البلاد العثمانية التي يسكنها نصارى الشام ، وزادت محبة فرنسا في نفوس نصارى الشام مما كان له أثر في ضعف الدولة ، وامتد النفوذ الفرنسي بين النصارى ؛ وبالتالي ازداد العصيان وتشجعوا على الثورات فكان من أهم نتائج ذلك التدخل الاحتفاظ بجنسية ولغة الأقليات النصرانية ، إلى أن ضعفت الدولة العثمانية وثارت تلك الشعوب مطالبة بالاستقلال بدعم وتأييد من دول أوروبا النصرانية(٣).

وهكذا فلم يشعر العثمانيون بتأثير أوروبا الذي ظهر من جديد حتى نهاية القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي ، فالتطورات التي حدثت في أوروبا الغربية أصبحت مصدر اضطراب للدولة العثمانية في المجال الاقتصادي أكثر من المجال السياسي وظل هذا الاضطراب

---

(١) علي محمد الصلابي : الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط ، ص٢٠٤ .

(٢) الامتيازات تعرف كلمة الامتيازات اصطلاحاً بأنها مجموعة الحقوق التي تمنح للدول الأجنبية من قبل دول أخرى بناءً على اتفاق أو معاهدة مبرمة بينهما ، وتاريخ الامتيازات قديم جداً ، وكانت أحد الشروط الرئيسة لتبادل التجارة الدولية، وهي إحدى الوسائل الضرورية للإمبراطوريات القديمة لتحقيق مصالحها في شتى المجالات. (يوسف حسين عمر: أسباب خلع السلطان عبد الحميد الثاني ، ط١ ، دار الكتاب ، الأردن ، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م، ص٥٦) ، ولقد كانت علاقة الدولة العثمانية بأوروبا قائمة على التحالف والامتيازات ، وقد استغلت هذه الامتيازات من جانب الدول الأوروبية في كثير من الفترات العثمانية ، لتحقيق أطماعها في أجزاء من الدولة العثمانية، وخاصة في أواخر القرن الثالث عشر الهجري / الثامن عشر الهجري ، عندما أصيبت الدولة العثمانية بالضعف. انظر : (عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، ط٦ ، دار الكتاب الجامعي ، القاهرة ، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م ، ص٢٢٥) .

(3) Türkiye Dyanet Vakfi , cild , 16, op , cit ,s,497.

حتى القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي ، ولكن أحساس العثمانيين بالتفوق إزاء دول أوروبا قد تجاوزت كل هذه الأمور بعد تخريب اقتصادهم من خلال ممثلي تجارة أوروبا من خلال الامتيازات التي منحتها الدولة العثمانية لهم ، فقد دخل الاقتصاد العثماني في أزمة وأدى إلى اضطراب شامل وواسع شمل الأبعاد الاجتماعية ونظام التجارة الذي قام بتسهيل الاستيراد وإعاقة التصدير ، وهذه التأثيرات كان يراها العثمانيون على أنها أزمة مؤقتة فبدءوا بالبحث عن سبيل للخروج من هذه الأزمة وإصلاح النظام التقليدي ، وفي عام (١٠٣٢هـ/١٦٢٢م) بدأ السلطان العثماني مراد الرابع[1] ووزراؤه بعمل بعض الحركات الإصلاحية وكانت هذه مبادرات للقيام ببعض الإصلاحات ؛ إلا أنها كانت مجرد رغبات لحماية النظام التقليدي ، وبدأت بالتالي تفقد قبولها إزاء استمرار التجديدات في ميادين الدولة[2].

بدأت الإجراءات العملية لوضع الدعوات الإصلاحية التي قدمها مؤرخو الدولة العثمانية ومفكروها في موضع التنفيذ إبان حكم السلطان مراد الرابع (١٠٣٢-١٠٥٠هـ/١٦٢٢-١٦٤٠م) فقد قام السلطان بإصلاح النظام العثماني عن طريق محاولة إنعاش المؤسسات الحرفية التقليدية التي فقدت حيويتها مع غزو السلع الأوروبية للسوق المحلية ، وذلك لأن نظام الامتيازات وفر حماية للتاجر الأوروبي ، ورفع عنه الضرائب والجمارك ومنحه حرية الحركة وضمان أمنه وأمواله، كما تمكن السلطان من إعادة تنظيم الإدارة المالية واتخذ إجراءات صارمة لتطبيق النظام والعدالة، وهذا حقق نوعاً من انتعاش للدولة وتجاوز الكثير من مصاعبها ، إلا أن التقهقر الذي بدأ في الدولة العثمانية قد تسارع مع بداية القرن الثاني عشر/ الثامن عشر الميلادي حيث اشتدت الأزمات عليها ، ولكن المشكلة كانت أكبر من التصدي بإصلاح داخلي محدود ، فكان لابد أن تحرك السلطنة باتجاه الداخل والخارج معاً بجدية وصرامة لتلاحق التطور السريع الذي يحدث في الدول الأوروبية[3].

ولكن غزو التحديث لم يقف عند حد المجال الاقتصادي ، فقد هبت رياح التغريب على الدولة العثمانية في أعلى مراتبها في المجال العسكري ، فالسلاطين ومن حولهم ، قد ربطوا مصيرهم

---

(١) انظر ملحق السلاطين العثمانيين ، الملحق رقم (٢) ، ص(٥٢٧) .

(2) Nevin Yazici, Osmanlilik Fikri ve Genc , op , cit , s , 5 .

(٣) قيس جواد العزاوي : الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط ، ط١ ، الدار العربية للعلوم ، بيروت، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م ، ص٤٠ .

بالعلاقة مع أوروبا وبضرورة الإصلاح على النمط الأوروبي ، فقد لجأ السلطان مصطفى الثالث (١٧٥٧-١٧٧٣م)[١] إلى الاستعانة بطائفة من الضباط والخبراء الأوروبيين، وفي مقدمتهم بارون دي طوت Baron de Toid ، وكما استقبلت إستانبول في عهد السلطان عبد الحميد الأول[٢] (١١٩٩هـ/١٧٨٤م) بعثة فرنسية مكونة من عشرات الخبراء على رأسها السفير وعضو الأكاديمية الفرنسية شوازلغوفيه Shoazlogovah[٣].

وأما الإصلاح الجذري الذي تبناه السلطان سليم الثالث[٤] (١٢٠٤-١٢٢٣هـ/ ١٧٨٩-١٨٠٧م) عند توليه العرش ، فهو النظام الجديد وهو عبارة عن جيش جديد يتوق إلى إصلاح أساسي شامل ، بدأ بتحقيق هذه الإصلاحات في مجالات عديدة ، ويعتبر السلطان سليم الثالث هو أول من حاول إدخال إصلاحات واسعة تستلهم أسسها من الغرب الأوروبي[٥].

لقد قام السلطان سليم الثالث بدفع تيار الإصلاح وفق النموذج الغربي ، فبرز في عهده إقامة أول تجربة من نوعها في الإطار الإسلامي التي تتمثل بإصلاح عسكري شامل عرف باسم "نظام جديد" مدعوم بإصلاح اقتصادي وإيراد جديد ، أما نموذج هذا الإصلاح فهو المثال الفرنسي ، إذ أحاط نفسه بهيئة استشارية فرنسية وأرمينية ، فأصبح التحديث أمراً لا عودة فيه ، وبدأ بالفعل في عهده الأوروبيون يشكلون عملياً قوة سياسية داخلية ، ويساهمون في صناعة القرار السياسي للدولة العثمانية ، لأنهم خبراء عسكريون ومستشارون سياسيون، ولهم أيضاً سلطة على السفن التجارية العثمانية[٦].

ومما لا شك فيه أن معاصرة السلطان سليم الثالث للثورة الفرنسية ، وظهور نابليون بونابرت[٧] الذي قام بغزو مصر (١٢١٣هـ/١٧٩٨م) جعله يهتم كثيراً في مسألة الإصلاحات؛

---

(١) انظر ملحق السلاطين العثمانيين ، الملحق رقم (٣) ، ص(٥٢٨) .

(٢) انظر ملحق السلاطين العثمانيين ، الملحق رقم (٤) ، ص(٥٢٩) .

(٣) قيس جواد العزاوي : المرجع السابق ، ص٤٦.

(٤) انظر ملحق السلاطين الملحق رقم (٥) ص(٥٣٠) .

(٥) يلماز أوزتونا : تاريخ الدولة العثمانية ، ج٢ ، ترجمة عدنان محمود سلمان ، د.ط ، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل ، إستانبول ، ١٤١١هـ/١٩٩٠م ، ص٢٨ .

(٦) قيس جواد العزاوي : الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط ، ص٤٦.

(٧) نابليون بونابرت : ولد نابليون في أجاكسو في جزيرة كورسيكا عام ١١٨٣هـ/١٧٦٩م في البحر الأبيض المتوسط ، وقد انحدر والده من أسر إيطالية نبيلة ، ودخل مدرسة فرنسية عسكرية ، وتقلد رتبة عسكرية في الجيش الفرنسي ، وبدأ في

فطلب من الخبراء العثمانيين والأجانب تقارير ودراسات عن أسباب فقدان الدولة حيويتها ، وسبل استعادة قوتها(١).

وفي خلال الفترة (١٢٠٨-١٢٢١هـ/١٧٩٣-١٨٠٦م) فقدت الدولة العثمانية القرم أحد أهم شرايينها وكان سلطان الدولة هو السلطان سليم الثالث وتزعم فكرة الإصلاح في الدولة العثمانية زعماء كبار أمثال مصطفى رشيد باشا ومحمد أمين - سيأتي الحديث عنهم لاحقاً - تولوا العهد بالرعايا والجهود المكثفة لفكرة التجديد والتنظيمات والإصلاحات ولكن الحركة انقسمت إلى مؤيدين ومعارضين(٢).

ولقد أصبحت الحركة الإصلاحية ضرورية في الدولة العثمانية وانقسمت إلى مرحلتين هما:

١ – المرحلة الأولى : وتشمل الإصلاح الذاتي الداخلي للدولة .

٢ – المرحلة الثانية : وتشمل النمط الجذري للحركة الإسلامية التي استلهمت فلسفة الإصلاح من النمط الأوروبي الغربي والتي بدأت مع النظام الجديد عام (١٢٠٨هـ/١٧٩٣م)، وخلال المرحلة الأولى لم تتوسع الدولة العثمانية في الاقتباس من النمط الأوروبي الغربي حيث لم يكن قد ثبت لدى قادة الدولة التفوق الأوروبي على آسيا بشكل يدفعهم إلى التوسع في الاقتباس، إلا أنه خلال هذه المرحلة حاول كثير من قادة حركة الإصلاح في الدولة العثمانية القيام بالإصلاحات من منطلق ذاتي دون الاقتباس من الغرب ومن هؤلاء القادة سعد الدين أفندي ، مراد الرابع ، محمد باشا –سيأتي الذكر عنهم لاحقاً – وغيرهم .

بعد عصر السلطان سليم الثالث تلت فترة شكلت استعداداً لمفهوم الدولة الحديثة وهي الفترة التي تولى فيها السلطان محمود الثاني العرش التي شكلت إعداد الإصلاحات المركزية في

رسم خطط إستراتيجية عسكرية ، ومن خططه أنه قام بالغزو على مصر في عام ١٢١٣هـ/١٧٩٨م ، وقام بهزيمة المماليك في معركة الأهرامات بالقرب من القاهرة ، ثم في عام ١٢١٤هـ/ ١٧٩٩م دخل نابليون عكا ، إلا أنه أخفق في الاستيلاء عليها ، وأصبح نابليون حاكماً على فرنسا في عام ١٢١٤هـ/١٧٩٩م ، وامتدت إمبراطوريته وشملت معظم أرجاء أوروبا ، وتوفي في عام ١٢٣٧هـ/١٨٢١م نتيجة إصابته بالسرطان ، وأعيد إلى باريس ودفن في كنيسة القبة . انظر: (الموسوعة العربية العالمية ، ج٥ ، ط١، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع ، ١٩٩٢م ، ص١٠-١١ ؛ عبد العزيز نوار وعبد المجيد النعنعي : التاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية ، د.ط ، دار النهضة ، بيروت ، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م ، ص٧٣ - ٧٤) .

(١) عبد اللطيف محمد الحميد : سقوط الدولة العثمانية ، ص٢٥ .

(٢) يلماز أوزتونا : تاريخ الدولة العثمانية ، ج٢ ، ص٣٠ .

تحديث الدولة العثمانية ، فاتخذ السلطان محمود الثاني(١) مجموعة من التدابير والإجراءات على تقوية السلطة المركزية ، وأهم إصلاح قام به هو إلغاء الانكشارية والقضاء عليها ، حيث كانوا أكثر عنصر إعاقة أمام حركات الإصلاح ، بسبب كثرة الثورات ، وبينما انشغل السلطان محمود الثاني بحركات الإصلاح عاشت الدولة العثمانية فترة الأزمة وقام السلطان محمود الثاني بعمل هذا الإصلاح في ظروف عصيبة زامنت حروب نابليون في أوروبا وتمرد الصرب واليونان والحرب الروسية العثمانية ، فانتهج السلطان طريقاً جديداً وهو منح مساعدات وإعطاء حقوق جديدة للأفراد العثمانيين ، وعمل مؤسسات جديدة للمجتمع العثماني ، وهذه الحركات التي قام بها السلطان محمود الثاني قد حافظت على حركة الإصلاحات على الرغم من هذه التجديدات(٢).

إذن نستطيع القول : إن هناك أسباباً داخلية وخارجية مهدت السبيل لإعلان فرمان التنظيمات ، ولما تعرضت له الدولة العثمانية من أزمات وحروب وبالتالي جعلها في موقف صعب، فكان لابد لها أن تبحث عن هوية حقيقية لتواكب أوروبا حتى تتجاوز الدولة العثمانية كل أزماتها، فأصدر فرمان التنظيماتالذي كان يُعد بداية حركة التغريب في الدولة العثمانية وفترة التنظيمات هي سلسلة من الحركات الإصلاحية في الدولة العثمانية ، وفترة السلطان محمود الثاني هي أساس فترة الإصلاحات في الدولة .

ومما يجدر ذكره أن الثورة الفرنسية(٣) عندما بدأت في أوروبا كانت أول حركة فكرية ذات تأثير حقيقي داخل المسيحية الغربية وعلى العالم الإسلامي ، ولقد كان هذا التحول الحاسم لتاريخ الثورة الصناعية بداية للقنصلية الدبلوماسية والتي تميزت – كما ذكرت سابقاً – بمقدم الحملة

---

(١) انظر : ملحق السلاطين العثمانيين ، الملحق رقم (٦) ، ص(٥٣١) .

(2) Nevin Yazici :Osmanlilik Fikri Ve Genc Osmanlilar , op , cit , s,57.

(٣) الثورة الفرنسية : حدثت في القرن الثالث عشر الهجري /التاسع عشر الميلادي وكانت حدثاً مهماً في التاريخ الفرنسي ، وقامت على الدعوة إلى (الحرية – العدالة – المساواة) وجاءت لتعالج النظام الطبقي السائد في أوروبا، وكانت بمثابة المدرسة الرائدة في مجال التحرر وعالجت أيضاً الأوضاع السياسية والاجتماعية ، ووجدت الحلول لها، وكشفت الثورة مطامع نابليون التوسعية ، ونشرت مبادئها في جميع أوروبا ، ووصلت آثارها إلى بلاد اليونان ؛ مما جعلها تهيج ضد الدولة العثمانية ، وافتتن شبابها بمبادئ هذه الثورة الجديدة ، وخاصة ممن درسوا في أوروبا. انظر: (خلف بن دبلان الوذيناني : الدولة العثمانية والغزو الفكري حتى عام ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م ، ص٢٣٨ ؛ عبد الكريم المشهداني : العلمانية وآثارها على الأوضاع الإسلامية في تركيا ، ص١٣–١٤) .

الفرنسية على مصر والتي أعلنت أوروبا أن مستقبلها سوف يصاغ خارج آسيا الصغرى ، فأصبحت الحكمة المزدوجة بين مصير الثورة والمشروع الاستعماري هو العنصر الأساسي للمواجهة بين أوروبا والدولة العثمانية[١].

وعلى الرغم من العلاقات التي لا حصر لها بين الإسلام والمسلمين والتأثيرات التي كانت بينهما سواء في الحرب أو السلم لم يثر أي رد فعل إزاء المبادئ الإسلامية وأصولها بل قامت الشخصية العثمانية برفض المسيحية في بداية الأمر ، وكانت الثقافة الإسلامية تنتشر بصورة كبيرة وبدأ المسيحي يشعر بعدم الثقة في هذه الظروف ، وأصبح العثمانيون يرفضون المسيحية وأفكارها وحضارتها إلا أنهم في الوقت نفسه وجدوا الكثير من الأشياء النافعة في أوروبا المسيحية مما جعلهم يفكرون في تقليدها ويقول السفير أوزبك Aozpk (٩١٢هـ/١٥٦٠م) " لا يمكن لأي أمة في العالم أو شعب إنكار المخترعات التي قام باختراعها المسيحيون في المدافع والأسلحة وغيرها ولكن العثمانيين لم تكن لديهم رغبة عارمة في الاختراعات الأجنبية المفيدة"[٢].

وفي عام ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م تولى السلطان عبد المجيد الأول[٣] العرش وأصدر فرمان[٤] أو منشور الكُلخانه[٥]، الذي جاء مغايراً للمنهج الإسلامي الذي كان يطبق في الدولة العثمانية منذ مائة وخمسين سنة ، ولقد قام القانونيون العثمانيون بإخراج مؤلفات قانونية كبرى خلال هذه المدة

---

(١) هنري لورنس : كليبر مصر ، المواجهة الدرامية مع بونابرت ، ترجمة بشير السباعي ، ط١ ، دار نشريات القاهرة، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م ، ص١١.

(2) Bernard Lewis , MetinKiratli, Modern Türkiye, Min Dogusau, TwkTanih Kurumn Basimert, Ankara, 1970, s,541.

(٣) انظر ملحق السلاطين العثمانيين ، الملحق رقم (٧) ، ص(٥٣٢) .

(٤) فرمانات : جمع فرمان وهي كلمة فارسية الأصل معناها الأمر ، وكانت تستعمل في الدولة العثمانية للأوامر السلطانية ، أو ما يسمى اليوم بالمراسيم الملكية ، وقد أطلق على مكتب الرسائل السلطانية . (محمد فريد بك المحامي: تاريخ الدولة العلية العثمانية ، ص١٩ ، ٤٧٠) .

(٥) كُلخانه : أو كلهانة هي الساحة التي تمتد من قصر (بورتو) إلى أسوار (طوب قابي) والمطلة على البحر بإستانبول وسميت بذلك نظراً لكونها كانت بها حدائق للزهور ، وأما المرسوم الذي أطلق عليه هذا الاسم ، فهو نسبة لقصر كلخانه (قصر الزهور) الذي قرأ فيه الصدر الأعظم مصطفى رشيد باشا فرمان السلطان عبد المجيد الأول ، والذي أعلن فيه البدء بإجراء تغيرات جذرية في جميع مؤسسات الدولة العثمانية ، وعدم التفرقة بين المواطنين في الحقوق دون النظر إلى أديانهم ومذاهبهم وانتمائهم القومي ، فكان أول عهد دستوري في تاريخ الدولة العثمانية وضع قواعد الإصلاح على المبادئ الأوروبية ، وللمزيد من التفاصيل انظر :

Ismail Hamdi : Osmanli Tarihi Krondojis , Istanbul , 1912 , op , cit , s , 127 .

وكذلك القضاة والمفتون وقاموا ببذل جهد كبير من أجل حل الخلافات القانونية بموجب الشرع فشكلوا مجموعة من الفتاوى لهذا الأمر فكثرت المظالم التي تعتمد على الشرع ؛ وعليه تعرضت الدولة للفقر والضعف بعدم تطبيق الشرع ، وأما فترة التنظيمات التي بدأت مع فترة الفرمان فلم تهتم بالشرع ، وتم اقتباس قوانين كثيرة من الغرب بشكل مباشر من خلال الترجمة وغير ذلك(١).

وفي حقيقة الأمر إن تعرض الدولة العثمانية لأزمات عسكرية واقتصادية وإدارية قد جعل رجال الدولة يتخذون مجموعة من التدابير الخاصة بالإصلاحات ، ولكن من الخطأ اعتبار هذه الإصلاحات بداية لحركة التغريب ؛ لأن أول إجراءات الإصلاحات جرت في عهد مراد الرابع ، وكانت هذه الإصلاحات تحمل فكرة حل مشكلات الدولة من خلال التقليد الغربي والفكر الغربي(٢).

إلا أنه ينبغي لنا تفسير وتحليل عملية التحديث العثمانية من البداية إلى النهاية على أنها جهد مبذول من قبل السلاطين العثمانيين على مدى طوال الفترة التاريخية للدولة العثمانية من أجل مواكبة الدولة والنهوض بها مرة أخرى وحسب مستلزمات العصر .

اعتقد السلطان سليم الثالث أن التجديد في كافة مناحي الحياة عامة ، وفي المجال العسكري خاصة ، يلزمه توطيد العلاقة بالفكر الغربي عن طريق تجديد وتطوير نظام التعليم بما يخدم فكر الإصلاح على النسق الغربي ، وإرسال البعثات إلى أوروبا للدراسة ومن ثم نقل الخبرة للدولة العثمانية ، والاهتمام بالترجمة عن اللغات الأوروبية خاصة الفرنسية ، والعمل على تطوير العلاقات الدبلوماسية مع الدول الأوروبية ، والعمل على تنشيط حركة السفارات العثمانية إلى أوروبا ، فنظم لأول مرة في الدولة العثمانية السفارات الدائمة إلى أوروبا بعد أن كانت السفارات سابقاً سفارات مؤقتة في مهام محددة ، مثل إعلام الدول الأوروبية بتولية أحد السلاطين وتنتهي السفارة بانتهاء مهمة السفير .

وبالفعل بدأ سلاطين الدولة العثمانية بإرسال سفرائها إلى أوروبا الذين قاموا بتسهيل عملية نقل النموذج الأوروبي للإصلاح ، ففي عهد السلطان سليم الثالث قام بتعيين عضو فرنسي في المجلس الاستشاري الذي أسسه لإدارة البلاد وإصلاحها ، وتولى الخبراء الأوروبيون مهام إرساء

---

(1) Ziyo Nur Aksun : Osmanl Tarihi, Dorduncu Cild , 3 , Otuken Nesryat , s , 202.

(2) Turkiye Diyanek Vakfi, Cild , 3 ,op , cit , s ,149.

الأنظمة التعليمية الغربية في قلب الدولة العثمانية[1] ، وكما اعترف السلطان سليم الثالث بضرورة إقامة علاقات دبلوماسية دائمة مع الدول الأوروبية ، وذلك عن طريق إنشاء سفارات عثمانية في بلدان أوروبا ، وذلك في عام ١٢٠٩هـ/١٧٩٣م ، وبعدها أصبحت الدبلوماسية العثمانية تقوم على المرونة مع الوضع المتغير للدولة العثمانية على الساحة الدولية[2].

وكانت الإصلاحات التي قام بها السلطان سليم الثالث ، في إعادة بناء الجيش وإنشاء السفارات الدائمة في العواصم الأوروبية ، لم يكتب لها النجاح الكلي ، بسبب التناقضات السياسية الموجودة في داخل الدولة ورفض هذه الفكرة من قبل بعض فئات المجتمع العثماني.

إلا أننا نستطيع القول : إنه في أواسط القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي نشطت حركة السفارات العثمانية إلى دول أوروبا وروسيا لتنشيط حركة الإصلاح وبالأخص إلى فرنسا ، فأصبح الاقتباس من النظم الغربية على نمط الدول الأوروبية في جميع المجالات، سواءٌ كان في أنظمة الحكم والإدارة أو في أساليب الحياة ، وجد صدى كبيراً لدى السلاطين العثمانيين ووزرائهم مما جعلهم يندفعون إلى الغرب ليأخذوا مبادئهم ونظمهم من هذه الدول ، وهذا بالتالي دفع عجلة التغريب إلى الدولة العثمانية .

وسوف يتضح لنا أن دخول حركة التغريب إلى الدولة العثمانية عن طريق استخدام الدول الأوروبية سلاح الإصلاح أولاً ثم التنظيمات ثانياً والذي كان أساساً هو سلاح هدم للدولة العثمانية منذ عصر السلطان سليم الثالث ، وأن الدولة أصبحت في يد الأعداء الذين تكاتفوا للعمل لسرعة سريان تأثير الثقافات الغربية والتحول الفكري تجاه الغرب ؛ مما عكس هذا على اللغة والأدب والفنون والمجالات الأخرى بأنواعها وهذا – سوف يأتي الحديث عنه لاحقاً في الفصل الرابع–.

وهكذا قامت حركات التغريب في الدولة العثمانية بدور بارز في جميع المجالات من خلال السفارات الدائمة التي نشأت خارج الدولة العثمانية أو السفراء وتقاريرهم ، أو البعثات التي كانت لها آثار انعكست على كل مؤسسات الدولة ونظمها ، وعلى الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية

---

(١) قيس جواد العزاوي : الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط ، ص٥١.

(٢) أنينل ألكسندرو فنادولينا : الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر، د.ط، مطبعة الهيئة العامة لشؤون المطابع ، إسطنبول ، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م ، ص٥٠.

وبالأخص في الجانب الفرنسي ، وفي هذه الدراسة اعتمدت بالدرجة الأولى ، على دور السفراء الفرنسيين في تغريب الدولة العثمانية على حسب المنهج التاريخي والتحليلي مع ما يتناسب مع موضوع البحث وتقسيماته والمجتمع العثماني في جميع المجالات.

الفصل الأول :

السفارات المتبادلة بين الدولتين العثمانية والفرنسية .

المبحث الأول : مفهوم السفارات ونشأتها .

المبحث الثاني : دوافع وأهداف السفارات العثمانية والفرنسية .

المبحث الثالث : مراسم تعين السفراء في الدولتين ومهامهم .

المبحث الرابع : أهم السفارات العثمانية إلى فرنسا .

المبحث الخامس : أهم السفارات الفرنسية في الدولة العثمانية .

المبحث الأول :

مفهوم السفارات ونشأتها .

إن الدولة العثمانية هي — بلا شك — دولة إسلامية عملت على تغذية الروح الإسلامية ورفع راية الإسلام ، رغبة منها في نشر الدعوة الإسلامية في جميع الدول ، وخاصة الدول الأوروبية أملاً في القيام بالدور الذي قام به المسلمون الأوائل في صدر الإسلام .

ومع بداية القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي بدأ نوع جديد من التطور في العلاقات بين العالم المسيحي والعالم الإسلامي ، وبدأ التزايد التدريجي للتدخل الأوروبي في الشؤون العسكرية وغير العسكرية ، وأصبح العثمانيون في قلق من الغرب ، وبدأت الاستعانة بالأفكار الغربية في تنظيم الدولة ، إلا أن هذه الأفكار والحركات الغربية كحركة النهضة الأوروبية لم تؤثر بصورة جذرية في الدولة العثمانية ، والسبب يرجع أساساً إلى المعتقد الإسلامي العام في كره الغرب، وباعتقاد العثمانيين بتفوق الحضارة الإسلامية وهذا هو الذي سبب عزلتهم وتجنبهم للحضارة الغربية فظلوا بعيدين عنها ، وظلوا على الأساليب القديمة في كل المجالات ، ولكن في منتصف القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي بدأت تتطور العلاقات بين العالم المسيحي والعالم الإسلامي(١) .

فقامت كلٌ من إيطاليا وميلانو والدولة العثمانية في تبادل السفراء ، لما في ذلك من مصالح بينهما ، فمنذ بدأ العثمانيون في تأسيس دولتهم في النصف الأول من القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي تم فتح مناطق كثيرة في قلب أوروبا ، مما أدى إلى وجود رد فعل أوروبي لهذا الفتح نتج عنه العلاقات والمعاهدات على الدولة العثمانية -كما ذكرنا في التمهيد سابقاً - .

ومن خلال هذا التنافس والصراع بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية حدث تطور في نظام السفارات الدبلوماسية(٢) مما أوجد سفارات دائمة بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية.

---

(1) Cem Alptekin : Elghteenth – contury French Influences in the Development of liberal and secular Thought in the ottoman state (1718-1876) , at New York university , 1980 ,p , 22 .

(٢) الدبلوماسية من الألفاظ التي دخلت اللغة العربية وشاع استعمالها ، وأما عن أصل التسمية فهي كلمة يونانية الأصل مشتقة من كلمة (Diploma دبلوما) الإغريقية وهي تعني الوثيقة الرسمية الصادرة عن الرؤساء السياسيين، فالدبلوماسية هي عملية التمثيل والتفاوض التي تجري بين الدول ، التي تتناول علاقاتها ومعاملاتها ومصالحها . انظر:

ولقد كانت العلاقات الدبلوماسية بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية في بداية الأمر على نطاق ضيق ، حيث كان السلطان يملي رغباته عليها ، فإذا لم تكن هناك استجابة من هذه الدول أعلن الحرب عليها ، ثم بدأت الدولة العثمانية تعقد معاهدات مع تلك الدول ، ووافقت على إنشاء تمثيل دبلوماسي وقنصلي بينها وبين الدول الأوروبية عامة ، وفرنسا خاصة، وشهدت الدولة العثمانية تبادل السفارات والقنصليات العامة لهذه الدول[١] .

وأول من بادر بالعلاقات الدبلوماسية هم سكان فيينا[٢] حيث قاموا باتفاق سلام مع السلطان محمد جلبي الغازي[٣] عام ٨١٠هـ/١٤٠٨م ، وكذلك فإن حكومة ميلانو قامت بإرسال سفيرها إلى أدرنة[٤] خلال النصف الثاني من القرن ٩هـ/١٥م وقامت فيينا بفتح سفارة لها ، وهي أول سفارة دائمة بإستانبول ، وبعدها فتحت أوروبا سفارات لها في الدولة العثمانية ، ومنها بولندا ٨٨٠هـ/١٤٧٥م وروسيا عام ٨٥١هـ/١٤٩٧م وفرنسا ٩٣٢هـ/١٥٢٥م وبعدها بثلاث سنوات النمسا ثم إنجلترا عام ٩٩١هـ/١٥٨٣م ثم هولندا ١٠٢١هـ/ ١٦١٢م[٥] .

واستطاع الباب العالي فتح نافذة رسمية جديدة على الغرب الأوروبي ، وكان من بين التقارير التي وصلت إلى الباب العالي تقرير يوضح ضرورة إرسال الأفراد إلى أوروبا للدراسة وملاحظة المجتمع الأوروبي ؛ مما أدى هذا إلى إنشاء سفارات عثمانية دائمة في عام ١٢٠٩هـ/ ١٧٩٣م في خمس عواصم أوروبية مهمة أولها في لندن في بلاط الملك جورج الثالث[٦] وتوالت بعد ذلك

(عبد الرحمن محمد عبد الرحمن : الدبلوماسية الإسلامية وأثرها في الدعوة إلى الله ، ط١ ، دار اليقين ، المنصورة، مصر ، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م ، ص٢٥) .

(١) المرجع السابق ، ص٢٨٣ .

(٢) فيينا : عاصمة إمبراطورية النمسا ، وهي عاصمة الإمبراطورية الألمانية حتى سقطت ١٢٢٤هـ/ ١٨٠٩م ، وقد حاصرها العثمانيون مرتين ، وبها الكثير من المنتزهات الجميلة ويعدها البعض أجمل مدينة في العالم بعد باريس. انظر : (محمد فريد المحامي : تاريخ الدولة العلية العثمانية ، ص٢١٦) .

(٣) انظر ملحق السلاطين العثمانيين ، الملحق رقم (٨) ص(٥٣٣) .

(٤) أدرنة : اسمها بالرومية (أدريانا بوليس) نسبة للإمبراطور أدريان الرومي الذي أجرى فيها عدة تحسينات أوجبت إطلاق اسمه عليها ، ولقد كانت عاصمة الدولة العثمانية في عام ٧٦٣هـ/١٣٦١م . انظر : (فريد بك المحامي: تاريخ الدولة العلية العثمانية ، ص١٢٩) .

(5) Turkiye Diyanet Valkefi : Cild 11 , op , cit , s , 9 .

(٦) جورج الثالث : ١١٥١-١٢٣٦هـ/١٧٣٨-١٨٢٠م حكم بريطانيا في أحرج فتراتها ، خلف جده جورج الثاني، ولقد كانجاداً في عمله وفخوراً بكونه حاكم بريطانيا ، وحاول تحجيم الأرستقراطيين الذين كان لهم نفوذ تحت إدارة ويليام

السفارات إلى البلاد الأوروبية ، وقد زود السفراء بتعليمات لدراسة أنظمة المبعوثين إليها ومؤسساتها ، وقد صاحبهم المترجمون الإغريق المعتادون على لغاتهم، ومترجمون من شباب الأتراك للعمل للسكرتارية مع تكليفهم بتعليم اللغة الإنجليزية وإتقانها ودراسة أساليب المجتمع الغربي ، وبصفة خاصة الفرنسي منها[1] .

وبذلك برزت أهمية العلاقات بين الدولة العثمانية وأوروبا في عهد السلطان مصطفى الثالث ١١٧١هـ/١٧٥٧م ، وكان في بداية الأمر الصدر الأعظم[2] هو الذي يقوم باستقبال أعضاء البعثات الدبلوماسية ، وعندما زادت العلاقات الخارجية وأصبحت أكثر عمقاً واتساعاً أحيلت مسائل السياسة الخارجية إلى الريس أفندي[3] ، واستعان هو بها زمن الخبراء المترجمين، وكان هؤلاء الخبراء يقومون بتزويده بكافة المعلومات السياسية والتاريخية والاجتماعية والدينية عن الدول الأوروبية[4] .

الكبير فاختار لنفسه وزراء ، ولقد أصيب بمرض الهذيان ، وتعامل معه الأفراد الذين حوله على أنه مجنون ، وكان له دور أكبر في حكم بريطانيا أكثر من جورج الأول والثاني . انظر : (الموسوعة العربية العالمية: ج٨، ط١ ، مؤسسة أعمال المؤسسة للنشر والتوزيع ، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م ، ص٥٨٨) .

(١) جون باتريك كينزوس : القرون العثمانية قيام وسقوط الإمبراطورية ، ترجمة ناهد إبراهيم دسوقي ، د.ط ، منشأة المعارف، الإسكندرية ، د.ت.ن ، ص٤٧٤ .

(٢) الصدر الأعظم : هو لقب لرئيس الوزراء والأمراء وأعظمهم جميعاً ، وهو صاحب الصلاحية المطلقة في إدارة شؤون الدولة ، وهو نائب السلطان العثماني وله الحق في حمل الخاتم السلطاني ويوقع به على الفرمانات السلطانية ، ولقد كان يلقب في بادئ الأمر بالوزير الأول إلا أن السلطان محمد الفاتح رفعه من هذا المنصب إلى الصدر الأعظم، فكان السلطان يتولى بنفسه تقديم خاتمه إلى الصدر الأعظم ، وكان سحب الخاتم منه بمثابة أمر سلطاني بإقالته من منصبه؛ وبذلك يتعين عليه مغادرة العاصمة فوراً . انظر : (عبد العزيز الشناوي : الدولة العثمانية ، ج١ ، ص٣٦٠؛ مصطفى بركات : الألقاب والوظائف العثمانية ، د.ط ، دار غريب ، القاهرة ، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م ، ص٣٢٦).

(٣) الريس أفندي : كلمة أفندي تطلقها الدولة العثمانية على أرباب العلم ، وكان الريس أفندي في العصر الأول ذا مركز متواضع عن غيره من كبار موظفي الإدارة المركزية وكان يطلق عليه رئيس الكتاب ، وهو أكبر الكتاب في سكرتارية الصدر الأعظم ، إلا أن هذا المنصب تطور حتى أصبح مرادفاً لمنصب وزير الخارجية العثمانية ، ومن أهم اختصاصاته إصدار براءات السلطة التي تعطى لحكام الولايات ، ويتولى حفظ القوانين ، ونائباً عن الصدر الأعظم، وتطور اختصاصاته حتى أصبح هو الموظف المختص بشؤون السياسة الخارجية للدولة . انظر : (مصطفى بركات : المرجع السابق ، ص٣٧٦).

(٤) عبد العزيز الشناوي : ج١ ، المرجع السابق ، ص٣٧٣ .

وأما جنوه[1] فكانت لها بعض العلاقات التجارية بالدولة العثمانية من قبل ، فقامت بإرسال سفير إلى السلطان محمد الفاتح[2] عام ٨٦٢هـ/١٤٥٧م ، وبعدها قامت الدولة العثمانية بتكثيف العلاقات الدبلوماسية بالدول الأوروبية ، فأكثرت تبادل السفراء مع هذه الدول ، ومن ثم فقد تم ترسيخ هذه العلاقات الدبلوماسية إزاء المفاهيم السياسية والدينية والقانونية .

وبالتالي رسمت الدولة العثمانية كيفية العلاقة الدبلوماسية مع تلك الدول في حالة العداء أو الصداقة ، وفي حالة الاتصال بأوضاع المسيحيين مثل البروتستانت[3] والكاثوليك[4] ، ولكن من الواضح أنه جرت عدة تغيرات حول أسس القانون الإسلامي في سائر القرارات، والتصرفات إزاء هذه الدول ، بل إن هذا كان واضحاً من هذه الناحية بصفة مستمرة عند تطبيق مثل هذه العلاقات ، وبذلك استمرت العلاقات الدبلوماسية بين الدولة العثمانية وسائر الدول الأخرى منذ تأسيسها وفي مقدمتها الدول الأوروبية[5] .

---

(١) جنوه : مدينة قديمة أنشئت عام ٧٠٧ق.م واستولى عليها الرومانيون عام ٢٢ق.م وظلت تابعة لهم لحين سقوط الدولة الرومانية ، ثم تناولتها أيدي البربر ، وفتحها شارلمان الفرنسي ، واستقلت في القرن ٤هـ/١٠م ، واتخذت التجارة مهنة ، ونافست جمهوريتي بيز – فنسيا ، وفي القرن ٧هـ/١٣م حاربتهما وتغلبت عليهما ، إلا أن المنافسة وقعت بينها وبين البنادقة ، ودخلت في عدم انتظام أمورها الداخلية حتى سقوط إمبراطورية نابليون لأول مرة في عام ١٢٣١هـ/١٨١٥م وبعد ذلك ضمت إلى لومباردية وهي الآن تابعة لمملكة إيطاليا . انظر : (فريد بك المحامي: تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص١٦٢) .

(٢) انظر ملحق السلاطين العثمانيين ، الملحق رقم (٩) ، ص(٥٣٤) .

(٣) البروتستانت : هي فرقة من النصرانية تحتج على الكنيسة الغربية باسم الإنجيل والعقل ويعترضون على كل أمر يخالف الكتاب وخلاص أنفسهم بإتباع الإنجيل دون سواه ، وهي مجموعة العقائد الدينية والكنسية المنبثقة عن حركة الإصلاح الديني في أوروبا ، التي رافقت ظهور وتطور الثورة الصناعية ، ومن أبرز مؤسسيها مارتن لوثر كالفن، وأما طوائفها فهم اللوثريون الإصلاحيون ، المنهجيون ، الإنجيليون ، والقاسم المشترك بينهم هو كل الطوائف وأعيانها المطلق بأولوية الكتاب المقدس . انظر : (عبد الوهاب الكيالي وآخرون : موسوعة السياسة ، ج١ ، ط٣ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٩٠م ، ص٥٢٧ ؛ مانع حماد الجهني : الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، ج٢ ، ط٣ ، دار الندوة العالمية للطباعة ، الرياض ، ١٤١٨هـ ، ص٦٢٥ .

(٤) الكاثوليك : هي أكبر الكنائس النصرانية في العالم ، وتدعي أنها أم الكنائس ومعلمتهن ، يزعم أن مؤسسها بطرس الرسول ، وتتمثل في عدة كنائس تتبع كنيسة روما وتعترف بسيادة بابا روما عليها ، وسميت بالكنيسة الغربية أو اللاتينية لامتداد نفوذها إلى الغرب اللاتيني خاصة ، وأول من استعمل لفظ كاثوليك للدعوة لتأييد الكنيسة ، هو أسقف أنطاكية القديس أغناطيوس الأنطاكي في القرن ٢م ، ومن معتقداتها الإيمان بإله الثالوث الأب ، الابن – الروح القدس، كما تؤمن بأن للمسيح طبيعيتين بعد الاتحاد لاهوتيه ، والأخرى ناسوتيه ، وتنتشر في أوروبا ولها دور كبير في تاريخ أوروبا وأحداثها . (مانع حماد الجهني : المرجع السابق ، ج٢ ، ص٦١٠) .

(5) Turkiye Diyanet Vakfi , cild 11 , op , cit , s , 9 .

واستناداً إلى ما سبق ، بدأ السلاطين العثمانيون يرسلون السفراء إلى الحكام الأجانب أو المجاورين في مناسبات كثيرة مثل اعتلاء العرش أو مولد السلطان أو إقامة صداقة – سوف يأتي الحديث عن هذه المناسبات والمهام التي يقوم بها السفراء بالتفصيل في المبحث الثالث من هذا الفصل – وهؤلاء السفراء يذهبون إلى الدول المسيحية أو الإسلامية وهم يحملون لقب سفير(١) فوق العادة (طارئ) ثم يعودون إلى بلادهم بعد انتهاء مهامهم ، وهناك وسائل أخرى كانت تخبر الباب العالي بالأحداث الخارجية ، وهم خانات(٢) القرم في الشمال وحكام بغدان(٣) والأفلاق(٤) في الغرب ، كل هؤلاء مكلفون بهذه المهمة ، بالإضافة إلى أنهم يرسلون تقارير إلى الحكومة العثمانية حول كل ما يشاهدونه(٥) .

---

(١) السفير – السفارة : بفتح السين وكسرها وهي مشتقة من الفعل (سفر) بفتح السين والفاء ، وسفر الصبح أي أضاء وأشرق ولقوله تعالى : ﴿ وَٱلصُّبۡحِ إِذَآ أَسۡفَرَ ﴾[سورة المدثر ، آية : ٣٤] والسفارة بكسر السين المشددة، واشتق منها مصطلح السفير وهو سفير الملوك والسلاطين ، وأما السفير فإن أصل الكلمة ينحدر من أصل جرماني من كلمة Awbac prt ، ومعناها ممارسة السلطة القضائية باسم رئيس الدولة في الأقاليم ، ثم أطلقت على أرفع فئة من الرسل الذين يمثلون رؤساء دولهم لدى رؤساء الدول الأخرى ، والسفير هو الرسول المصلح بين القوم ، وأما تعريفه في الاصطلاح فهو أعلى مراتب السلك الدبلوماسي ، والسفير يقوم بدور وسيط بين دولته والدولة الموفد إليها ، وهو يساعد على توطيد العلاقات بين الدول . انظر : (عبد الرحمن محمد عبد الرحمن : الدبلوماسية الإسلامية وأثرها في الدعوة إلى الله ، ص١٣٠).

(٢) خان Han هو لقب أطلق على ملوك الأتراك والعثمانيين قديماً كما أطلق على الأمراء في الولايات الشرقية وأمراء القرم. (سهيل صابان : المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية ، ص٩٥) .

(٣) بغدان : هي المنطقة الشرقية من رومانيا المتاخمة لحدود الاتحاد السوفيتي والكائنة بين نهري بروت Prut وسيرت Siret وكانت هذه المنطقة تصغر أو تكبر حسب إرادة الفاتح وكان متول إدارتها أسطفان الأكبر المجري الذي أستغل إنهماك السلطان محمد الفاتح بالحروب المتواصلة في آسيا الصغرى وبلاد اليونان ، وقرر التخلص من التبعية العثمانية وهاجم إمارة الأفلاق ، لذلك قرر السلطان في الحال مقاتلة أسطفان لإعادة إخضاعه في عام ٩٦٢هـ/١٥٥٤م . انظر : (فريد بك المحامي : تاريخ الدولة العلية العثمانية ، ص١٧٣) .

(٤) الأفلاق : Valachie أطلق على إتحاد إقليمي مولدافيا والأفلاق تقع شمال الدانوب وتحيط بها ثلاث دول كبرى تتنازع السيادة عليها بولنده والمجر والدولة العثمانية ، وكان حاكم الأفلاق في ذلك الوقت دراكول وعقد معاهدة مع السلطان محمد الفاتح في عام ٨٦٥هـ/١٤٦٠م ، وتعهد بموجبها أن يدفع جزية سنوية قدرها ١٠ آلاف دوقاً مقابل احتفاظ الإمارة بإدارتها الداخلية وحماية عثمانية ضد أي عدد خارجي ، ولكن السلطان نتيجة لأعمال الغدر سار إليه على رأس جيش ودخل الإمارة ، وهرب دراكول إلى ملك المجر وبذلك فتحت بلاد الأفلاق على يد الدولة العثمانية عام ٨٦٧هـ/١٤٦٢م . انظر : (موستراس : المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية ، عربه عصام الشحادات ، ط١ ، دار ابن حزم ، بيروت ، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م، ص٤٦٩) .

(5) Ercumend Kuran : Avrupa `Da Osmanli Ikamet Elcilikerinin Kurmlusu Ve ilk Elcilerin Siyasi Faaliyetle Ri , 1793-1821 , Ankara , 1985 , s , 9 .

وفي حقيقة الأمر نجد أن الدولة العثمانية لم تكن لها سفارات دائمة لدى الدول الإسلامية، وأما الدول الأوروبية والتي تدين بالمسيحية رأى الباب العالي[١] إقامة سفارات دائمة فيها ، وقد استفاد من الفئة المسلمة التي تتقن اللغات الأوروبية أو الأجانب الذين دانوا الإسلام مثل اليونانيين ، وعينهم إما سفراء أو مترجمين ، وذلك خلال الفترات الأولى لعلاقات الباب العالي بدول أوروبا ، ومن ثم ظهر على أرض الواقع عمل السفارات الدائمة في الدول الأوروبية لرعاية المسلمين في الدول غير الإسلامية[٢] .

ولقد كانت تعرف الدولة العثمانية أحوال الدول الصديقة والعدوة من خلال سفراءها، ومعظم هؤلاء السفراء يتناولون الوقائع والأحداث والانطباعات التي تجذب أنظارهم في هذه الدول التي ذهبوا إليها في كتب سفاراتهم .

إذن نستطيع القول أن السفارات العثمانية الدائمة في أوروبا هي الجهود السياسية الأولى للسفراء وهي بداية تاريخ الدبلوماسية العثمانية مع الدول الأوروبية ، وهذا الموضوع يحمل أهمية بالغة لتاريخنا الإسلامي السياسي ، وبالنسبة للتاريخ السياسي الأوروبي – وعلى حد علمي – أنه لم يتم عمل بحث علمي وجاد بشأن تأسيس السفارة الدائمة لدى العثمانيين في أوروبا وبالأخص – موضوع بحثنا هذا – حتى وقتنا الحاضر .

ومما يجدر ذكره أن الجهود السياسية للسفراء العثمانيين الذين عملوا في المراكز الرئيسة بأوروبا، أثناء الثورة الفرنسية وحروب نابليون التي أعقبتها قد أماطت اللثام وكشفت النقاب عن بعض المسائل المبهمة في تلك الفترة التاريخية المضطربة ؛ إلا أن هذه الجهود قد حققت نجاحاً حول العلاقات العثمانية الفرنسية في مرحلة إمبراطورية نابليون وحروبه على مصر التي شغلت مكانة في التاريخ السياسي لأوروبا[٣] .

---

(١) الباب العالي : كانت المسائل الكبرى للدولة تبحث في القصر السلطاني وكان الصدر الأعظم يقيم في منزل صغير خارج القصر ، فرأى السلطان محمد الرابع أن يخصص مبنى شاسع وفخم يقيم فيه الصدر الأعظم وأسرته وخدمه وحرسه في أحد أجنحته ، وتخصص باقي الأجنحة لاجتماعات كبار موظفي الدولة ، وتم إنشاء هذا المبنى في عام ١٠٦٥هـ/١٦٥٤م ، فكان مسكناً رسمياً للصدر الأعظم ومقراً للديوان العام تبحث فيه مسائل الدولة وتضم جميع أقسام الإدارة المالية وكان يسمى من قبل دركاي عالي Dergh - iali ، أي بوابة عليا ، ثم اكتسب الشهرة في التاريخ بالباب العالي La porte Sublime ، ويرى بعض المؤرخين إن إنشاء الباب العالي دليل على أنه أصبح مركز الثقل السياسي في الدولة . انظر : (عبد العزيز محمد الشناوي : الدولة العثمانية ، ج١ ، ص٣٧١) .

(2) Turkiye Diganet Vakfi : cild , 5 , op , cit , s , 9 .

(3) Ercumend Kuran : Avrupa'da Osmanli Ikamet Elciliklerinin , op , cit , s , 7 .

ولقد دلت جميع الوثائق على أن الباب العالي قد أعطى سفراء الدولة العثمانية صلاحيات كافية لاتخاذ مبادرات شخصية مما جعل أمثال مصطفى رشيد باشا(١) يستفيد بطريقه عملية في عهد السلطان محمود الثاني . وعهد السلطان عبد المجيد الأول ، فأعلن ضرورة التوسع في فتح سفارات عثمانية ، فرفع تقريراً إلى السلطان في عام ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م فيه العديد من المعلومات الخاصة بالعلاقات الدولية في تلك الفترة ، التي كانت بالطبع غير معروفة لغيره من ممثلي الحكومة السلطانية وللسلطان نفسه ، وقد رفعته هذه الأهلية إلى مكانة رفيعة فوق رجال الدولة الآخرين ، وكان وراء نشاطه الذي جعله موضع استحسان من جانب الحكومة ، فكان من البديهي أن هذا الأمر الجديد يتيح له الفرصة أمام السفراء لعقد علاقات دبلوماسية مع أوروبا في عهد السلطان محمود الثاني ، وعبد المجيد الأول ، وقد قام بدور لا يستهان به في اكتشاف موهبة مصطفى رشيد باشا(٢) .

وكانت الدول الأجنبية هي الأخرى ، ترسل إلى الدولة العثمانية نوعين من السفراء هما:

- سفراء فوق العادة – طارئ – يحضرون لمهام معينة .
- سفراء دائمون مقيمون .

وأول من أرسل سفراء مقيمين ، البندقية اعتباراً من عام ٨٥٨هـ/١٤٥٤م وكانوا يسمون سفراء البندقيين (باليوز) ، على أن البندقية هي المؤسسة للدبلوماسية الأوروبية الحديثة، ولقد أرسلت كل من فرنسا في أواسط القرن ١١هـ/١٧م ، وإنكلترا في أواخره وتلتها فوراً هولندا ، ثم

---

(١) مصطفى رشيد باشا ولد في إستانبول في عام ١٢١٥هـ/١٨٠٠م ، وأسرته في قسطا مرنو ، وعندما توفي والده عام ١٢٣١هـ/١٨١٥م ، تربى في كنف عائلة علي باشا الأسبارتي وكان علي باشا عديله وهو الصدر الأعظم ، وتربى في المورة وتعلم اللغة الفرنسية بصورة جيدة ، إلا أنه لم يتمكن من أتمام تحصيله العلمي خلال تلك الفترة ، ولهذا السبب فإن معرفته باللغة العربية والفارسية كانت ناقصة ، وهذا يعني أنه لم يحصل على ثقافة عصره بصورة فائقة فلم يتمكن من تحقيق وتطبيق القيم العقدية بصورة تامة ، ولقد قام بقضاء سنوات شبابه بجوار عديله علي باشا وعاش في المورة من عام ١٢٣٢هـ-١٢٣٣هـ/١٨١٦-١٨١٩م ثم في بورصة عام ١٢٣٥هـ/١٨١٩م وفي عام (١٨٢٠-١٨٢١م) تولى منصب الصدر الأعظم مع عديله وتنقل معه إلى بعض المدن كمالطة وفيليبا ، وبعد وفاة عديله ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م ، تزوج بابنة أسرة ثرية ، استقر بالمنزل الخاص بهذه الأسرة ، وأنجب من هذا الزواج، وبعدها تزوج بإحدى جواري علي باشا وهي عديلة هانم في قباطاج ، واستطاع تعلم اللغة اليونانية لأنه كان صديقاً لأحد اليونانيين في مدينة فناري (Turkiye Diyanet Vakfi : Cild 15 , op , Cit , s , 31).

(٢) أنينل ألكسندرو فنادولينا : الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية ، ص٥٩ .

بقية الدول الأوروبية الواحدة تلو الأخرى بسفراء دائمين ومقيمين في إستانبول ، وأما الدول الآسيوية فكانت ترسل سفراءها فوق العادة ، ولقد كان أكبر عدد أعضاء السفارات الأجنبية في إستانبول السفارة الفرنسية التي كانت تضم في القرن ١٣هـ/١٩م ٢٩ دبلوماسياً ، ٢٥ مترجماً يجيدون اللغة التركية ، وموظفين آخرين ، وكانت اللغة الدبلوماسية التي استمرت إلى عام ١٣٦٥هـ/١٩٤٥م هي الفرنسية ، فكان جميع الدبلوماسيين العثمانيين يتكلمون الفرنسية دون استثناء ، وبعضهم كان يجيد لغة أو عدة لغات ، فكانت المراسلات بين نظارة الخارجية[١] العثمانية وسفاراتها باللغة الفرنسية ، وبعدها أخذت كل الدول تتبادل السفراء مع فرنسا ، وفي عام ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م أصبح في الدولة العثمانية قناصل[٢] عموم فرنسيون ، ١١ قنصلاً و٢ نائب قنصل ، وفي عام ١٣٢١هـ/ ١٩١٢م ، ٦ قناصل عموم و ١١قنصلاً ، ١٨ نائب قنصل ، ٥٨ وكيل قنصل ؛ وفي المقابل كانت للدولة العثمانية قناصل عموم في المدن الآتية : باريس ، فيينا ، روما ، جنوه وغيرها من المدن الأوروبية[٣] .

وبالتالي نستطيع القول إن الاهتمام المتبادل في إنشاء السفارات ، سواء من جانب الدولة العثمانية ، أو من جانب الدول الأوروبية ، قد أدى إلى قيام علاقات دبلوماسية مشتركة وطيدة ودائمة إلى حد ما .

برزت العلاقات العثمانية – الفرنسية في عهد السلطان مصطفى الثالث (١١٢٩-١١٨٧هـ/١٧١٦-١٧٧٣م) والسلطان عبد الحميد الأول (١١٣٧-١٢٠٣هـ/١٧٢٤-١٧٨٨م) ، إلا أن الحركة الكاملة لظهور السفارات لم تمنح كاملة –كما ذكرنا سابقاً – إلا في عهد السلطان سليم الثالث (١١٧٥-١٢٢٢هـ/١٧٦١-١٨٠٧م) ، الذي كانت لديه الجرأة

---

(١) نظارة الخارجية : هي وزارة الشؤون الخارجية السياسية والإدارية والمسائل الحقوقية في الدولة العثمانية ، وأما في الوقت الحالي فهي تتضمن مجموعة من الوثائق التي تخص هذه الوزارة ، وهي تتكون من فئات متنوعة . انظر: (زكريا كورشون : سواحل نجد والأحساء في الأرشيف العثماني ، ط١ ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م ، ص٢١٧) .

(٢) القنصل : هو النائب عن الدولة في دولة أخرى يرعى حقوقها وتجارتها ويدافع عن رعيتها ومرتبته دون مرتبة السفير المفوض . انظر : (المعجم الوسيط : ج١ ، ط٣ ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م، ص٩٨) .

(٣) يلماز أوزتونا : تاريخ الدولة العثمانية ، م٢ ، ص٣٤٨ ؛ وللتوسع والاطلاع أكثر انظر : بدون مؤلف : سالنامه نظارت أمور خارجية ، م٣ ، ١٣١٨هـ/١٩٠٠م ، ص٤٦ ، ٢٣٥ .

والشجاعة في تدعيم أواصر العلاقات بين الدولة العثمانية وفرنسا التي كانت تحت حكم الملك لويس السادس[١] عشر Louis XVI [٢] .

وهناك أصول واضحة لعمل السفراء لإجراء أي مباحثات مع الباب العالي ، وطبقاً لهذه الأصول فإن السفير يقوم بإرسال مترجمين إلى الباب العالي ويطلب القيام بمباحثات معينة مع رئيس الكتاب ، ويتم إبلاغ السلطان بالموقف وما تم حياله ، وبعد ذلك تتم المباحثات المتبادلة على هذه الأصول ، ويحضر هذه المباحثات قاضي العسكر ، وقاضي إستانبول، ومسؤولون آخرون ، ولقد كان السفراء الدائمون يرسلون إلى بلادهم تقارير تفصيلية يقومون بإعدادها من جوانب عديدة بشأن أوضاع الدولة العثمانية في تلك الفترة ، وكانت هذه التقارير بعضها مكتوب بخط عادي ، والبعض الآخر تكون مشفرة وسرية[٣] .

فعندما بدأت فرنسا وقاداتها بإرسال مبعوثين رسميين إلى الدولة العثمانية لشرح أهداف الثورة الفرنسية والحصول على التأييد العثماني ، رحب بهم السلطان سليم الثالث واستقبلهم استقبالاً حسناً وهذه كانت المبادرة الأولى من السلطان سليم بالنسبة لفرنسا اعتقاداً منه أن التجديد في كافة مناحي الحياة عامة والمجال العسكري خاصة ، يلزمه توطيد العلاقة بالفكر الغربي ، فكان أول مبعوث فرنسي هو فاري ديكورش Varie Dekorch قد وصل إلى إستانبول في عام ١٢٠٩هـ/١٧٩٤م في مهمة فوق العادة[٤] .

وكان لهذا الالتقاء العثماني الفرنسي أثر كبير في انتشار الطابع الغربي بين العثمانيين الذين بدؤوا بالاتجاه نحو الغرب الأوروبي كمصدر إلهام لهم في جميع المجالات التي فتحت مجال التغريب في الدولة العثمانية .

---

(١) لويس السادس عشر (١١٦٨-١٢٠٨هـ/١٧٥٤-١٧٩٣م) وهو حفيد لويس الخامس عشر وقد تولى العرش عام (١١٨٨هـ/١٧٧٤م) بعد موت جده وكان ميالاً للحرية ، وحارب انكلترا وساعد الأمريكيين على الاستقلال إضعافاً لشوكتها ، وكان يميل للأعيان تارة ولرجال الثورة تارة أخرى ، حتى أغضب الجميع بتردده وعدم ثباته، ولقد حكم عليه بالإعدام من قبل مجلس الأمة بسبب هروبه من فرنسا والالتجاء إلى الأجانب فضبط في مدينة رافين، ونفذ عليه الحكم في عام ١٢٠٧هـ/ ١٧٩٢م . انظر : (الموسوعة العربية العالمية : ج٢١ ، ص٢٣٣) .

(2) Turkiye Diyanet Vakfi , cild , 16 , op , cit , s , 124 .

(3) Metin Kirath : Modern Turkiye , op , cit , s, 13 .

(٤) ناهد إبراهيم دسوقي : بدايات الإصلاح في الدولة العثمانية وأثر الغرب الأوروبي فيها (١٧٨٩/١٨٠٧م) ، د.ط، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م ، ص٢٣٥ .

وبالتالي خطط السلطان سليم الثالث وبعض رجال الدولة للنظام الجديد من عام ١٢٠٤-١٢٢٢هـ/١٧٨٩-١٨٠٧م ، وتم قبولها على أنها نموذج للنظام الغربي وتفوقه في كافة النواحي لهذه الفترة وهي فترة (النظام الجديد) ، وهي أن الثورة الفرنسية قد هزت العالم بأكمله ودخلت الدولة العثمانية في السياسة المتوازنة ، وتم بالفعل تأسيس سفارات دائمة، وازدادت العلاقات بأوروبا ؛ مما زاد من قوة انتشار الدولة العثمانية في سائر البلاد في إطار السياسة المتوازنة ، فاستمرت مساعي الاقتداء بالمؤسسات العسكرية الغربية ، وقام النظام العسكري الذي يطلق عليه النظام الجديد بوضع آلية جديدة[١] ، ومن ثم كثر الالتقاء بالغرب، وانتشر تأسيس سفارات دائمة بها ، وأصبحت فكرة التحرك في إطار القاعدة الأوروبية كما في النصوص العثمانية التي أشارت إلى أنه قد حان الوقت كي تقتضي الدولة العلية بالترقيات والتطورات الأوروبية الجديدة ، ولابد من تأسيس نظام سفارات طبقاً لقاعدة الروابط بدول أوروبا[٢] .

وبذلك زاد الالتقاء أكثر في عهد السلطان سليم الثالث بفرنسا ، وتم الإسراع بمساعي التغريب في المجال العسكري بصفة خاصة من خلال تبادل مجموعة من الخطابات والرسائل حول أفكار الفرنسيين بشأن هذه الإصلاحات ؛ من خلال السفير المرسل إلى باريس لهذه المهمة وهو إسحاق بيك ليستفسر من ملك فرنسا لويس السادس عشر عن أفكار الفرنسيين في الميادين الخاصة بالإصلاحات ، إلا أن هذه المساعي ، في حقيقة الأمر ، لم تحدث تغييراً كبير في البنية العسكرية من جذورها بقدر ما كانت تبحث عن نتيجة جيدة لإنهاء التدهور في هذا المجال[٣] .

وكما اتضح لنا سابقاً فلقد تقرر تأسيس سفارات عثمانية دائمة بالتدريج ، وبعد إرسال يوسف أجاه أفندي إلى إنجلترا بفترة من الزمن ، تراءى أنه من المناسب اتخاذ الخطوة الثانية عام ١٢١٠هـ/١٧٩٥م بتعيين سفير دائم لدى بروسيا والنمسا ، وتم تعيين سيد علي أفندي بفيينا بعد توليه نفس المنصب في برلين ، وكذلك تم إرسال إبراهيم عفيفي أفندي ؛ إلا أن حكومة فرنسا لم ترض عن الدولة العثمانية بأنها ترسل سفراء إلى دول أخرى قبل باريس ، وبعدها تناقلت الأخبار بأن الدولة العثمانية سترسل سفير دائم إلى لندن في عام ١٢٠٨هـ/ ١٧٩٣م، إلا أن ممثل حكومة

---

(1) Nevin Yazici : Osmalilik Fikri ve Genc Osmanlilar Gemiyet , op , cit , s , 7 .
(2) Turkiye Diyanet Vakfi : cild , 5 , op , cit , s , 149 .
(3) Ibid , cild , 5 , op , cit , 149 .

باريس في استانبول (ديكشوريس Dicoris) حصل على تعليمات من باريس لمنع ذلك ، إلا أن التعليمات جاءت بعد ثمانية عشر يوماً من تحرك يوسف أجاه أفندي، ولهذا فإن التعليمات لم تؤت ثمارها ولم يتم تنفيذها ، ولكن تقرر إرسال سفير دائم لدى الدولة العثمانية وسفير دائم لدى باريس من أجل تقوية العلاقات بين فرنسا والدولة العثمانية بصفة مستمرة ، وتقرر إرسال (فرينيه Verna) بدلاً من ديكشوريس إلى الدولة العثمانية؛ وبوصول فرينيه إلى الدولة العثمانية واعتراف السلطان سليم الثالث له بأنه سفير فرنسا في الدولة العثمانية ، بدأ البحث عن شخص مناسب لتعيينه على السفارة الدائمة بباريس ، ولقد كان الباب العالي يشترط أن يكون هذا الشخص على علم ودهاء كبير عن غيره من السفراء الآخرين ، ومع ذلك لم يتم العثور على الشخص المناسب لهذه الوظيفة بين سادة الديوان الهمايوني(١) ، ومسؤولي الدولة ، وفي نهاية الأمر قد تقرر إرسال سيد علي أفندي(٢) إلى السفاق العظمى بباريس ، وكان من قبل سفيراً لدى برلين(٣).

وتم اتخاذ أول إجراء يتعلق بالممثلين الدبلوماسيين في مؤتمر فيينا(٤) عام ١٢٣١هـ/ ١٨١٥م،

---

(١) الديوان الهمايوني : كان الديوان بمثابة مجلس وزراء موسع ، كان سلاطين الفترة الأولى يحضرون جلساته ويرأسون اجتماعاته ، وأما كلمة همايون فهي كلمة فارسية معناها الحرفي مبارك ، مقدس ، حسن الحظ ، وتستخدم لمعنى سلطاني أو إمبراطوري ، وتأسيساً على ذلك فإن عبارة الديوان الهمايوني معناها الديوان السلطاني أو الديوان الإمبراطوري . انظر: (عبد العزيز الشناوي : الدولة العثمانية ، ج١ ، ص٣٧٣ ؛ خليل إينالجيك : تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار ، ترجمة محمد . م . الأرناؤوط ، ط١ ، دار المدار الإسلامي ، بيروت ، ٢٠٠٢م، ص١٤٣) .

(٢) سيد علي أفندي : هو في الأصل من الموره ، ترقى في قلم المالية وهو كبير المحاسبين بالدفترخانة ، وكان دقيقاً في عمله ، إلى جانب إلمامه الواسع بالأمور السياسية والاقتصادية ، وكان يتقن اللغة الفرنسية ، وهو ملم بالأصول الدبلوماسية بسبب اتصاله بالسفارات الأجنبية في إستانبول ، وعندما أصبح سفيراً لباريس كان عمره ٤٠ عاماً.

(Faik Resit Unat : Osmanli Sefirleri Ve Sefaretnameleri , Yayimliyan Basimevi , Ankara , 1968 , s , 180) .

(3) Ercumend Kuran : Avrupa'da Osmanli Ikamet Elcliklerinin , op , cit , s, 25.

(٤) مؤتمر فيينا : عقد هذا المؤتمر في عام ١٢٣١هـ/١٨١٥م لتحقيق الأهداف التي نصت عليها معاهدة باريس، واختيرت فيينا لموقعها المتوسط بين دول أوروبا ، وتعويضاً لما ألحقته إمبراطورية النمسا ، ونابليون بونابرت ، من هزائم متلاحقة وتسامح في الأراضي الأوروبية واشتركت كل من النمسا وانجلترا وروسيا وبروسيا وفرنسا وإيطاليا في هذا المؤتمر ، ودعت إلى إضافة الدول الصغرى للدخول والموافقة على مقرراتها ومن أهم مقرراتها ، أعيدت إلى فرنسا ما كانت عليه من حدود من قبل الثورة الفرنسية ، وحصلت إنجلترا على أراضي مقاطعة الهانوفر الألمانية باعتبارها مسقط رأس الأسرة المالكة والمقرر الأهم هو تحقيق السلم الدائم في أوروبا . انظر : (عبد العزيز سليمان نوار ، وعبد المجيد النعنعي : التاريخ المعاصر ، أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية ، ص١٣٥) .

وتم فيه قبول وتبني الأحكام الجدية من خلال البروتوكول[1] الدبلوماسي ١٢٣٤هـ /١٨١٨م ، وطبقاً للوائح والإجراءات التي قبلت بها الدولة العثمانية فقد أصبح هناك ثلاث درجات للتمثيل الدبلوماسي وهو :

السفير الكبير : وتمنح هذه الدرجة لمن يشغل منصب أمير الأمراء بيلربيك الروماللي ، أو الأناضول.

السفير المتوسط : تمنح لمن يشغل منصب رئاسة الكتاب ، أو حامل الأختام للدولة العثمانية القنصل الدبلوماسي .

السفير المقيم : وهي درجة بين القنصل والسفير المتوسط ، وتم قبول هذه الدرجة في عام ١٢٣٤هـ/١٨١٨م ، وبعدها تم اتخاذ قرارات حول كيفية التطبيق بين الدول في بعض الاجتماعات ، ثم اعتبار الممثلين الدبلوماسيين متساوين على مستوى واحد بين الدولتين بشكل متباطئ ، ثم وضع بعدها نظام التبادل والمقابلة بشكل مستمر ، وأصبح أساساً في التعامل الدبلوماسي ، وفي تلك الأثناء أصبح هناك ترقية للسفير الكبير إلى مستوى رؤساء الدولة ، وأما القناصلة فيتم اعتمادهم كوزراء للخارجية ، ويمكن جمع الوظائف المنوط بها للسفراء في الدول المتواجدين بها في ثلاث نقاط وهي المناقشة ، والمشاهدة ، والحماية ، ويتم إرسالها إلى أي دولة من أجل تحقيق هذه الرغبات الثلاث ، وبخلاف هذه المهام الثلاثة فإنهم يباشرون مهامهم بين الدولتين من خلال المناقشات ، ويقوموا بحل كافة الخلافات ، وتطوير العلاقات ويعملوا للوصول إلى النقاط الثلاث التي جاؤوا من أجلها[2] .

وإذا تتبعنا هذه الوظائف فنرى أن وظيفة المشاهدة تتناول متابعة كافة التجديدات والتطورات التقنية والاقتصادية والسياسية في الدولة التي هم فيها ثم تسجيلها ونقلها إلى الدولة التي أرسلوا منها ، وأما الحماية فإنها تتمثل في حماية المصالح والرعايا والأشخاص الموجودين في هذه الدول الأجنبية من قبل السفير ، ومن ثم فإنه بذلك يتم إرسال الموافقات المتبادلة بين الدولتين من خلال ممثلي هذه الأطراف ، وفي الوقت نفسه فإنه يتم ضمان عدم المساس بالسفراء والسفارات[3] .

---

(١) البرتوكول : تستعمل هذه الكلمة للدلالة على مجموعة من القرارات والمذكرات الحكومية ، وهي تستعمل في المصطلحات الدبلوماسية ، وأيضاً في القرارات الصادرة من مؤتمر أو جمعية ما ، وهي ليست معاهدة أو اتفاقاً رسمياً. انظر : (عبد الوهاب الكيالي وآخرون : موسوعة السياسية ، ج١ ، ص٥٢٨) .

(2) Turkiye Diyanet Vakfi : cild , 11 , op , cit , s , 14 .

(٣) عبد الرحمن شرف : أحاديث تاريخية ، د.ط ، المطبعة العامرة ، وزارة المعارف ، ٧٣٦هـ-١٣٣٥هـ ، ص٦٩.

ويتضح لنا أن السفراء المقيمين الذين يمثلون السلطنة العثمانية لدى هذه الدول ، لم يكن لهم وجود من قبل ، لذلك فقد تم البدء في تأسيس سفارات دائمة في العواصم الأوروبية بفضل جهود بعض من رجال الدولة أمثال عاكف باشا[١].

واستناداً إلى ما سبق أفرز إنشاء السفارات والوجود الدائم للدبلوماسيين العثمانيين في بلدان أوروبا طرازاً جديداً من رجال الدولة في الدولة العثمانية ، فقد تعمق هؤلاء في العلاقات الدبلوماسية في مهنتهم ، فضلاً عن تعلمهم مبادئ نظام الدولة والمجتمع في الدول الغربية البرجوازية[٢] ، والاقتصادية ، والثقافية ، والأيدولوجيا[٣] ، فإن مقارنة مستويات التطور في العلاقات بين أوروبا والدولة العثمانية أظهر بدرجة كبيرة مبادرين ومناصرين لتلك التطورات التي استهدفت الإصلاح داخل الدولة منذ القرن ١٤هـ/٢٠م ، فأدخلت عدد من المعايير البرجوازية إلى نظام الدولة والحياة الاجتماعية والاقتصادية وتشريعات البلاد ؛ بالإضافة إلى ذلك ، فإن الإصلاحات التي تحققت للدبلوماسيين ورجال الدولة لم تكن تهدف إلى تدمير نظام الدولة والمجتمع ، فلقد سعى الإصلاحيون للارتقاء بالنظام الاجتماعي بحيث يصبح من الممكن أن تتعايش المؤسسات القديمة والجديدة معاً ، ومن هنا نشأ التناقض في سياسة الإصلاحات التي

---

(١) عاكف باشا : يعتبر من أعظم الأدباء والشعراء العثمانيين ولد في عام ١٢٠٢هـ/١٧٨٧م في بولده بوزاق في الأناضول ، والتحق بوظيفة الكتبة ، وجاء إلى إستانبول في عام ١٢٢٨هـ/١٨١٣م ، ودخل إلى الديوان السلطاني بمساعدة أحد أقاربه وشغل وظيفة رئيس قلم الديوان الهمايوني ، وفي عام ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م عين وزيراً للخارجية ثم وزيراً للداخلية ، وبعد فترة نفي إلى أدرنة ، إلا أنه عفي عنه وعاد إلى إستانبول ، وفضل حياة العزلة ، وفي عام ١٢٦٣هـ/١٨٤٦م ذهب للحجاز ، وعند عودته توفي بالإسكندرية وحاز نثره وشعره بالإعجاب الشديد . انظر: (شمس الدين سامي : قاموس الإعلام ، م٤ ، د.ط ، دار السعادة ، إستانبول ، ١٢٢٣هـ/١٨٠٨م ، ص٣٠٤٨) .

(٢) البرجوازية : هو مصطلح فرنسي مشتق من كلمة burgein ، وقد كانت البرجوازية طبقة رسمية في المجتمع الفرنسي ويصف المنتمون إليها وفقاً لمدة إقامتهم في المجتمع والمصدر الذي يحصلون به على الدخل وهي تستخدم بمعنى الرجل الحر الذي يتمتع بحق المواطنة في المدينة التي ينتمي إليها وتطورت الكلمة بعد ذلك لتعني طبقة التجار. انظر : (عبد الوهاب الكيالي : موسوعة السياسية ، ص٢١٢) .

(٣) أيدولوجيا Ideoligy : من أعقد وأغنى المفاهيم الاجتماعية ، وينقسم إلى مفهوم خاص ومفهوم شامل، فالأيديولوجيا بمعناها الخاص هي منظومة الأفكار التي تتجلى في كتابات مؤلف ما ، تعكس نظرته لنفسه وللآخرين ، بشكل مدرك أو بشكل غير مدرك ، أما الأيديولوجيا بمعناها العام فهي منظومة الأفكار العامة السائدة في المجتمع . انظر : (برهان غليون ، ومحمد سليم العوا : النظام السياسي في الإسلام ، ط١ ، دار الفكر المعاصر، بيروت ، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م ، ص٢٩٩) .

اتخذت طابعاً إزدواجياً انعكست نتائجه على هذا الإصلاح ، فجاءت التغيرات السياسية الداخلية والخارجية للدولة العثمانية مصاحباً بعضها بعضاً استجابة لنفس الأسباب وهي السعي للحفاظ على الدولة العثمانية ، والخروج من العزلة السياسية والثقافية ، وتجاوز السقوط، واللحاق بنهضة الدول الأوروبية ، بل إن هذه التغيرات جميعها تمت على يد نفس الأشخاص[1] .

نستطيع القول : إن هذه الإصلاحات الداخلية لم تكن وسيلة فقط لتجديد الدولة وإنما كانت أيضاً سلاحاً دبلوماسياً ، فقد رأى الإصلاحيون أنها ضرورة لغزو الرأي العام الأوروبي ، وأنها بذلك تساعد على الحفاظ على وحدة الدولة ، وبذلك نجح الدبلوماسيون العثمانيون من الاستفادة من الوضع الدولي للوصول إلى حل مناسب لعدد من مشكلات السياسة الخارجية ، أسهم نشاطهم هذا في حل الصراع العثماني مع الدول الأوروبية نوعاً ما؛ مما صعب هذا في تنفيذ مخططات فرنسا في الدولة العثمانية .

ومع ذلك فإن الحقائق تشهد بوجود جماعات في الدولة العثمانية أمعنوا النظر في المغزى السياسي للتيارات الجديدة في الفكر الأوروبي ، ونظروا نظرة صائبة إلى أفكار التنوير الفرنسي بوصفها الأساس النظري للثورة الفرنسية ، ويتميز بأهمية خاصة في هذا الصدد الفرمان الذي توجه به السلطان سليم الثالث إلى المصريين داعياً إياهم إلى النهوض ضد الفرنسيين[2] .

وبالتالي لم يكن تحديث أو تغريب الدولة العثمانية بالأمر السهل ، فقد كانت المعارضة قوية جداً ، إلا أن السلطان سليم الثالث استطاع ولو بشكل غير مباشر أن يقوم ببعض الإصلاحات في الدولة العثمانية في عهده ، حتى إن الأوروبيين أطلقوا عليه آنذاك بأنه المصلح الكبير ، وزعيم الأحرار ، وحليف أوروبا ، وفي عهده أنتشر الخبراء الإنجليز والفرنسيون في أرجاء الدولة العثمانية ، فهو أول سلطان يستحدث نظام السفارات العثمانية الدائمة في الدول الأوروبية لكي يدرس هؤلاء السفراء جوانب التقدم الأوروبي وينقلوها إلى الدولة العثمانية، وهو أول من استخدم مفردات السياسة الغربية ، كما ذكر السفير العثماني لباريس علي أفندي في مذكراته الدبلوماسية[3].

---

(١) أنينل ألكسندرو فنادولينا : الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية ، ص١٥٤ .

(٢) ز.ا. ليفين : الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث في مصر والشام ، ط١ ، دار ابن خلدون ، بيروت، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٨م ، ص٤٦ .

(3) Turkiye Diyanet Vakfi : cild , 11 , op , cit , s , 14 .

ونستطيع القول أن باريس كانت هي الاختيار الطبيعي الأول لأول سفارة عثمانية ، مع الأخذ في الاعتبار إعجاب السلطان سليم الثالث المبكر بالحضارة الفرنسية واتصالاته الوثيقة مع فرنسا ، إلا أنه على الرغم من ذلك كانت أول سفارة عثمانية قد أنشأت في إنجلترا عام ١٢٠٨هـ/١٧٩٣م وتبعتها بعد ذلك فيينا وبرلين ، ثم باريس وغيرها من المدن الأوروبية .

وحتى عام ١٢٠٨هـ/١٧٩٣م لم تكن السفارات المقامة في الدولة العثمانية تؤدي التمثيل الدبلوماسي المستمر المنظم في أوروبا ؛ لأنهم كانوا يعتقدون أنه لا قيمة من التعلم عن الغرب ، بالرغم من ذلك كان من وقت لآخر ، تُرسل بعثات عثمانية إلى العواصم الأوروبية لأغراض محدودة وفترات محدودة ، ولكن تغير النظرة إلى أوروبا في عهد السلطان سليم الثالث ، جعل من الضروري الحفاظ على الاتصال الوثيق مع الأوروبيين ، فأضافت هذه الضرورة بعض الرجال المستنيرين الذين غلبت عليهم اللغة الأوروبية ، وبدؤوا في التطلع لتدريب القوات المسلحة على نطاق الغرب ، فأمر السلطان سليم الثالث السفراء العثمانيين بدراسة الدول التي يُرسلون إليها من جميع الجوانب ، فعلى سبيل المثال في عام ١٢٢١هـ/ ١٨٠٦م أمر السلطان سليم الثالث سفيره إلى فرنسا بالآتي " انتبه إلى إعداد دراسة تفصيلية عن نظم الإدارة الفرنسية وقوانينهم ، والنظام الأخلاقي ، ونظام المقاطعات ، وخاصة القوانين السرية للشؤون العسكرية ، وبالإجمال جميع هذه الشؤون التي تنفع الدولة العثمانية ، ولا تدع جميع الفريق الذي في خدمة السفير يضيعون أوقاتهم، بل يغتنمون الليل والنهار في العلم واللغة والمعرفة والتعليم والعلوم وكل ما ينفع في خدمة الدولة العثمانية "(١) .

وبعد ذلك بدأ الاهتمام في إنشاء سفارات متبادلة ، سواء من جانب الدولة العثمانية أو من جانب الدول الأوروبية ، في الوقت الذي ظلت فيه الدولة العثمانية منعزلة ، بشكل أو بآخر ، عن تخوم أوروبا مؤكدة وحدتها الإقليمية اعتماداً على قوتها متصدية لخصومها ، فإن دور الدول الكبرى اقتصر على مجرد الانتظار ، فكان التدخل من جانب هذه الدول الكبرى في شؤون الدولة العثمانية الداخلية غير ذي جدوى ، وخاصة أنها لم تكن تسمح به ، إلا أن التمردات التي حدثت ضمن الجند في عام ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م أجبرت السلطان ليوقع مع الإمبراطور (نيقولا –

---

(1) Cem Alptekin : Elgheenth – Century French Influences in the Devbpment , op , cit , s , 66 .

Nichola)[1] معاهدة دفاع وهجوم لتستمر وحدة الدولة العثمانية بمساعدة الدول الكبرى ، فكان لهذه الدول الحق في توجيه النصح للباب العالي لتبدأ الدولة العثمانية الاستفادة منها[2] .

وعلى كلٍّ فقد كان السبب في تأخير السلطان سليم الثالث في إقامة سفارة في فرنسا هو عدم رضا السلطان عن مصير الملك لويس السادس عشر ، حيث كان يتصل به قبل ذلك بسنوات قليلة ، بالإضافة إلى أنه قبل تلك السنوات كانت فرنسا على اتصال بمعظم الممالك في أوروبا من أجل نشر مبادئ الثورة الفرنسية في جميع أنحاء القارة ، وبسبب عدم معرفته الكاملة بتطبيق رسالة الثورة ، قرر سليم الثالث أن يتعرف على الحكومة الفرنسية الجديدة في عام ١١٧٣هـ/١٧٩٥م وتبعته في ذلك بروسيا التي كانت الأولى في القيام بذلك بعد نجاح الفرنسيين في أوروبا ، وتواجد الوكلاء الدبلوماسيين الفرنسيين في إستانبول الذين استطاعوا إقناعه بضرورة التواصل الرسمي[3] .

وبذلك اعتمد السلطان سليم الثالث أسلوباً جديداً في تعامله مع دول أوروبا ، واعتمدت السفارات الدائمة في العواصم الأوروبية لأول مرة في تاريخ الدولة العثمانية ، وكانت "حكومة الإدارة" في باريس قد طالبت بسفارة عثمانية دائمة في باريس مقابل السفارة الفرنسية في إستانبول، ضمن مبدأ المعاملة بالمثل ، إلا أن سفارات السلطان سليم الثالث لم توجه إلى باريس فقط ، بل أصبح للدولة العثمانية سفراء في العواصم الكبرى الأوروبية ، وبذلك قامت هذه السفارات بالتقريب بين الدولة العثمانية ودول أوروبا ، ونقلت رياح الحداثة إلى البلاد العثمانية ومثلت نوافذ الانفتاح التي بدأت تتسع مع مرور الزمن[4] .

وكان لمترجمي السفارات مكانة خاصة ضمن وفد السفارة حيث أن السفراء كانوا يحضرون مترجماً معهم ، وكانوا أكثر من واحد بجانب سفير الدول الكبرى ، كما أنه كان لهؤلاء رئيس يطلق

---

(١) نيقولا : هو ثالث أولاد بولس ، تولى بعد موت أخيه إسكندر الأول ، وكان أشد ملوك روسيا عداوة للدولة العلية فحاربها ، إلا أنه أمضى معها معاهدة وفاق ، وتوفي أثناء الحرب عام ١٢٧٢هـ/١٨٥٥م . انظر : (فريد بيك المحامي : تاريخ الدولة العلية ، ص٤١٦) .

(٢) أنينل ألكسندرو فنادولينا : الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية ، ص٥١ .

(3) Nevin Yazici : Osmanlilik Fikri Ve Gence Osmanlilar , op , cit , s , 122.

(4) Stanford . J . Show : Between old and new , the Ottoman empire under saltan selim III C1789-1807) , Cambridge , Mass , Harvard Press , 1971 , p , 184 .

عليه (مترجم باشا) ويقوم الديوان بتخصيص مترجمين مسلمين للسفارات الدائمة، بالإضافة إلى ذلك فقد كان يعمل مترجمون محليون في القنصليات بالمدن الكبرى ، وفي الفترات الأخيرة فإن هؤلاء المترجمين كان يتم اختيارهم من اليونانيين غير المسلمين ، وبخلاف الموظفين فإنه كان يحذر أن يكون هناك جهود أخرى أو وظائف أخرى خلاف ما ذُكر ، وأما عدد المترجمين المستخدمين في قنصليات وسفارات الدول العظمى خلال القرن ١٣هـ/١٩م فإنه يتراوح بين المائتي مترجم ، ومن الواضح أنوفد السفارة العثماني كان كبيراً ، وكان يتغير عدد هذا الوفد طبقاً لمكانة المهمة المرسل من أجلها وتبعاً للحاجة ، وعلى سبيل المثال فإن وفد السفارة المرسل إلى إيران في عام ١١٤١هـ/١٧٢٨م ، الذي كان يرأسه رشيد أفندي ، تألف من ٦٠٠ شخص(١).

علماً بأن المترجمين من أمراء وسادة اليونان كانوا في علاقات مستمرة مع مترجمي سفراء الدول الأجنبية في إستانبول ، لينقلوا الأحداث التي يعرفونها مقابل بعض الهدايا والأموال ، ومن الواضح أنه لم يكن لدى الدولة العثمانية أعضاء رسميون خارج الوطن ليقوموا بهذه العلاقات الخارجية الرسمية ، وبالمقابل حاجة دول أوروبا إلى الممثلين الدائمين الذين تأسسوا في إستانبول خلال النصف الثاني للقرن ١٠-١١هـ/١٦-١٧م كانت أكبر ، إلا أن الباب العالي لم ير ضرورة لعملاء سياسيين دائمين في مراكز هذه الدول ، وتم عمل علاقات بالسفارات الأجنبية من خلال المترجم اليوناني(٢) .

ومن الملاحظ أنه قد جرى القانون عند مجيء السفراء إلى الديوان الهمايوني أن يظل الوزراء واقفين ، وطبقاً لهذا القانون بأن قضاة العسكر(٣) وقاضي عسكر الأناضول يحيى أفندي يظلون واقفين أمام السفير ، وكانت هناك علاقة واضحة بين الباب العالي والسفارات الدائمة، حيث إن

---

(1) Turkiye Diyanet Vakfi : cild , 11 , op , cit , s , 12 .
(2) Ercumend kuran : Avrupa'da Osmanli Ikamet Elciliklerinin , op , cit , s , 10 .
(٣) قاضي العسكر : عرفت هذه الوظيفة في الدولة العباسية ، ثم انتقلت إلى السلاجقة ، ثم الأيوبيين في عصر صلاح الدين الأيوبي، وكان صاحبها يحضر بدار العدل مع القضاة ويسافر مع السلطان ، ثم عرفت هذه الوظيفة في الدولة العثمانية منذ عصر السلطان أورخان ، وقد أنقسمت هذه الوظيفة إلى قسمين أحدهما قاضي عسكر الرومللي، والآخر قاضي عسكر الأناضول ، وذلك في سنة ٨٦٠هـ/١٤٥٦م بعد فتح القسطنطينية ، وكان أهم ما يوصي به قاضي العسكر هو التروي في أحكامه قبل إمضائه واستشارته لأهل العلم والتسوية بين الخصوم ويفصل بينهم. انظر: (مصطفى بركات : الألقاب والوظائف العثمانية ، ص١٣٤) .

الصدر الأعظم يقوم بدعوة السفراء في بعض الأحيان ، ويعرف منهم معلومات حول وضع أوروبا بصفة خاصة ، ويعطيهم تعليمات في ضوء بعض هذه الموضوعات(1) .

وهناك العديد من دفاتر الحسابات الخاصة بالنفقات التي تنفق على السفراء الوافدين من الدول الشرقية والغربية ، ويتضح منها أنه تم دفع مبالغ كبيرة جداً وطائلة إزاء هذه السفارات(2).

واستناداً إلى ما سبق نرى أن الدولة العثمانية كانت تنفق الكثير من خزينتها للإنفاق على السفارات القادمة من الدول الأوروبية ، وكانت هذه النفقات بالنسبة للدولة العثمانية هي نفقات باهظة ومكلفة إلا أنها كانت تفكر أولاً وأخيراً في مصلحة الدولة من حيث إنها أرادت أن تبني علاقات ودية مع هذه الدول في الظاهر ، إلا أنها أدخلت بعض الأفكار والنظم المستوردة فكانت بداية التغريب للدولة العثمانية من خلال السفراء والسفارات المتبادلة بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية وبالأخص مع فرنسا .

وتعد كتب السفارات التي كتبها هؤلاء السفراء وتناولوا فيها جهودهم والوقائع والتقارير التي أعدوها نموذجاً في غاية الأهمية ، سواء كانوا سفراء في حالات طارئة مرسلين إلى دول آسيا وأوروبا قبل عام ١٢٠٨هـ/١٧٩٣م ، أو سفراء دائمين معينين ببعض المدن الكبرى بعد هذا العام ، فقد كانوا يعتبرون مباحثاتهم ومناقشاتهم الموجودة في سفاراتهم والتي تلقي الضوء على تاريخ الدبلوماسية العثمانية سراً من أسرار الدولة ، ولذلك فإنهم لا يكتبونها ، وبدلاً من ذلك فإنهم كانوا يتناولون ما شاهدوه على مدى الطريق أثناء رحلتهم والأماكن التي كانوا يتجولون بها وغير

---

(1) Turkiye Diyanet Vakfi : cild ,11 , op , cit , s , 12 .

(2) وعلى سبيل المثال في هذه الدفاتر أنه تم أخذ مبلغ ٢٥٨,٣٢٣ من الخزانة مقابل النفقات التي قام بها وفد السفارة النمساوية الذي كان في إستانبول خلال الفترة (٩٨١هـ-٩٨٢هـ/ ١٥٧٣م-١٥٧٤م) ، ويدخل في هذه النفقات أجرة الحمال والسقاء وبدل الطعام ، مثل الحبوب والبهارات العديدة والشراب ولحم الضأن والدجاج والعسل والسكر والخبز.. إلخ، وبالإضافة إلى ذلك فقد تم سداد مبلغ ١٢,٨٥٥ أقجة وهو النقد التركي من الفضة المائلة للبياض ، وكان وزنها أول ما ضربت في عهد أورخان بقدر ٤.٦١٨ جرام ثم أنخفض هذا الوزن بعد ذلك ، وكيس الأقجة يحتوي على ٥٠٠ قرش) . انظر : (عبد الرحمن فهمي : النقود المتداولة أيام الجبرتي ، بحث منشور في كتاب ندوة الجبرتي ، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م ، ص٥٧٣ ؛ ماجدة مخلوف : تحولات الفكر والسياسة في التاريخ العثماني ، ط١ ، دار الآفاق العربية ، القاهرة ، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م ، ص١٨٩)) من المأكولات العديدة عند استضافة نفس الوفد . (Turkiye Diyanet Vakfi : cild , 11 , op , cit , s , 12.).

ذلك من المراسم التي كانوا يشاركون فيها ، وهذا الوضع لا يختلف كثيراً بالنسبة لسفراء الدول الأجنبية الذين جاؤوا إلى الدولة العثمانية ، فيما عدا سفارة النمسا، حيث إن هؤلاء السفراء تناولوا وشرحوا جمال إستانبول ، ومميزاتها وروعة القصور والجوامع والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان والبنية الإدارية ، وذلك في خواطرهم فلم يقوموا بالإدلاء بأي معلومة بشأن المباحثات التي قاموا بها ، ولهذا السبب فإنه يستحيل ومن غير الممكن العثور على أي معلومة في الموضوعات المهمة كمباحثات السلام أو المؤامرات التي كانت تحوم فيما بينهم(1) .

نستطيع القول : إن السفارات الدائمة أدت إلى أن الشباب المنتمين إلى السلك الدبلوماسي المرسل إلى أوروبا ، تعلموا اللغات الأجنبية ، وتعرفوا على الفلسفات الغربية المادية والوضعية ، ورصدوا العالم المحيط بهم واجتهدوا في فهم النظم السياسية والإدارية الأوروبية، وبعد ذلك بوقت قصير ، استطاعوا بمشاهدتهم واستنتاجاتهم ، دفع حركة الإصلاح في إتجاه التغريب ، هذه الحركة التي اكتسبت وضعها القانوني بإعلان التنظيمات العثمانية عام ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م وبلغت ذروتها مع إعلان الجمهورية التركية فيما بعد عام ١٣٤٢هـ/ ١٩٢٣م .

وبعد الحديث عن نشأة السفارات وتطورها في الدولة العثمانية ، والسبب في تحويل السفارات المؤقتة إلى سفارات دائمة التي تم تأسيسها في العواصم الأوروبية الكبرى ، ينبغي أن نبين أهداف ودوافع السفارات العثمانية والفرنسية معاً – وهو ما يتناوله المبحث التالي – .

(1) Turkiye Diyanet Vakfi , cild ,11 , op , cit , s , 14 .

المبحث الثاني :

دوافع وأهداف السفارات العثمانية والفرنسية

تعتبر الدولة العثمانية الرائدة لنشر الإسلام في أوروبا ، ومما يدل على ذلك الدول الإسلامية المنتشرة في أوروبا في وقتنا الحالي كدولة البوسنة والهرسك وكوسوفا وغيرها ، ولكن نزعة العداء تجاهها من قبل الدول الأوروبية عملت على إسقاطها وقد نجحت في ذلك ، مما كان له الأثر السيئ على العالم الإسلامي في ذلك الوقت .

وبالرغم من ذلك نجحت السفارات الدبلوماسية المتبادلة بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية كثيراً في التعريف بالإسلام والأخلاق الإسلامية ، ومن ثم أسلم عدد كبير من السفراء الوافدين على الدولة الإسلامية ، وفضلوا البقاء فيها وعدم العودة إلى بلادهم ، وكان إسلامهم عن رغبة واعتقاد دون إكراه ، فالغيرة التي دفعت العثمانيين في ذلك الحين إلى هداية الناس واستمالتهم لم تحملهم على مجاوزة حدود التسامح الذي رسمته قوانينهم ، واستطاعت الوقوف في وجه السفارات الوافدة بهدف التآمر عليها وردها خائبة ، وهذا أكسبها مهابة في فترات كثيرة فخدمت بذلك الدعوة الإسلامية[١] .

فلم يكن إنشاء السفارات العثمانية وضعاً محذوراً في الفترات القوية للدولة العثمانية ؛ لأن السلاطين العثمانيين الذين اعتمدوا على القوة العسكرية جعلوا أعداءهم يقبلون بأوامرهم دون الحاجة إلى مساعدة من أي دولة أخرى ، وفي تلك الفترة كان الحكام المسيحيون يحترمون السلاطين العثمانيين ويرسلون سفراءهم للإقامة بصفة دائمة في استانبول ، وأما السلاطين العثمانيون والصدور العظام ، فكانوا يستخفون بالسفراء الأجانب ، إلا أنه مع مرور الوقت تغير هذا الوضع مع ضعف الدولة العثمانية ، وعدم تصديها إزاء الدول المعادية لها، فاضطر الباب العالي أحياناً إلى طلب المساعدة من الدول المسيحية على الرغم من معارضة القانون الإسلامي لذلك[٢].

هنا نستطيع القول : إنه عندما ضعفت الدولة العثمانية اضطرت إلى تقليد بعض الأصول الدبلوماسية الدولية ، والموافقة على هذه الدبلوماسيات موافقة مطلقة ، وأصبحت مسألة متابعة

---

(١) عبد الرحمن محمد عبد الرحمن : الدبلوماسية الإسلامية وأثرها ، ص٢٩٧ .

(2) Ercumend Kuran : Avrupa'da Osmanli Ikamet Elcilikerinin , op, cit, s, 11 .

التغيرات التي وقعت من توازنات دول أوروبا أمراً ضرورياً استلزم كيفية الاستفادة من ذلك، بالرغم من معارضة الإسلام لهذه القوانين السياسية.

وبالتالي بعد أن فتحت النافذة العثمانية على الغرب الأوروبي بإنشاء السفارات ، بدأ الإصلاح الدبلوماسي الذي قام به السلطان سليم الثالث ، وكما هو معروف أن الدولة العثمانية لم تقم بتعيين ممثلين دبلوماسيين دائمين لها في أي دولة أجنبية حتى أواخر القرن ١٣هـ/١٩م ، وتم بعدها إرسال سفراء لها لأهداف خاصة للعواصم الأوروبية ، وقد وصل العدد الإجمالي لهؤلاء السفراء على مدى الفترة حتى عام ١٢٠٧هـ/١٧٩٢م إلى عشرين سفيراً، ولقد كانت الدولة العثمانية تعتمد على سفرائها في تحصيل العلوم والمهارات والمعارف التي يقومون بنقلها إلى الدولة العثمانية(١) .

ولقد بدأت العلاقات الخاصة تنشأ في عهد السلطان سليم الثالث بينه وبين ملك فرنسا لويس السادس عشر ، وقد أظهر إعجابه بالحضارة الفرنسية وعن نيته في نقل الإصلاحات إلى الدولة العثمانية ، وأعلن عن رغبته في طلب المساعدة الفرنسية لتنفيذ إصلاحاته المستقبلية لإعادة بناء الجيشالعثماني ، واستعادة المقاطعات التي استولت عليها روسيا ، وهذا بناء ً على التقارير السرية التي أرسلها إلى البلاط الفرنسي في ذلك الوقت ، ومن أجل ذلك أراد تأسيس سفارات لهذا الغرض عن طريق مجالس يدعو إليها ممثلين يقومون بمناقشة مشكلات الدولة بحرية كاملة ويقدمون الحلول ليمكن تطبيقها ، فكانت هذه الخطوة الأولى لعملية أخذ القرارات عن طريق المشورة الذي بدأت بالإصلاح العسكري ، والإداري ، والاقتصادي ، والاجتماعي، وأطلق عليه -كما ذكر سابقاً - النظام الجديد ، وبالتالي بدأت مجموعة من شباب العثمانيين تدخل وتنخرط في النظام الفرنسي والأساليب الأوروبية في التفكير والسلوك ، واعتبروا أنفسهم مسلمين مستنيرين(٢) .

ومما يلفت النظر أن إصدار خط شريف كلخانه(٣) كان الثمن الذي حصلت عليه بريطانيا والدول الأوروبية من السلطان العثماني مقابل تسوية النزاع بينه وبين والي مصر "محمد علي باشا"

---

(1) Bernard Lewis : Modern Turkiye , op , cit , p , 16.
(2) Cem Alptekin : Elghteenth – Century French , op , cit , p , 34 .
(٣) خط شريف كُلخانه : وهو مرسوم ملكي أو سلطاني ، أصدره السلطان عبد المجيد الأول في عام ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م فكان لهذا الخط ضجة اهتزت لها أوروبا ، وكانت له قوانين مقتبسة من القوانين الفرنسية مع مراعاة نصوص الشريعة الإسلامية . انظر : (فريد بك المحامي : تاريخ الدولة العلية العثمانية ، ص٧٠٢) .

الذي كان يريد الاستقلال والانفصال عن الدولة أثناء أزمة سوء العلاقات المصرية العثمانية عام (١٢٥٥-١٢٥٧هـ/١٨٣٩-١٨٤١م) ، فظهر الضغط الأوروبي وأنشأ حركة التنظيمات وحركة التجديد والإصلاح في الدولة العثمانية ، وفي خلال القرن ١٣هـ/١٩م أسهم عامل آخر في نشوء حركة التجديد وهو امتناع الدولة والمتأثرين بالثقافة والحضارة الأوروبية بضرورة إصلاح جهاز الدولة وتجديده على أساس اقتباس النظم الأوروبية من غير مساس بالأحكام الشرعية(١) .

إلا أن الدولة العثمانية استطاعت أن تعرف أهداف ودوافع السفارات الوافدة من خلال التقارير التي كانت ترفع إلى الباب العالي وبالأخص فرنسا ، وهنا يمكن توضيح بأن الثورة الفرنسية تمثلت في الأسباب الداخلية والخارجية ، وتشكلت في السلطة والإدارة السيئة التي يطلق عليها الإدارة السياسية ، حيث إن الإدارة المركزية القوية كانت تحت سيادة الملك الذي يحمي النفوذ والقوة في بلاده ، ولكن تطور الأفكار الخاصة بالديمقراطية في فرنسا ، تحت تأثير فلسفة التنوير وتقسيم الشعب إلى فرق ، والبنية الاجتماعية والظروف الاقتصادية السلبية ، كل هذه الأمور كانت تشكل أسباب الثورة الفرنسية(٢) .

ولقد كان الغربيون ، والفرنسيون بصفة خاصة ، يدركون أن السر في قوة المسلمين يتمثل في جانبين مهمين هما :

الأول : تمسكهم بالدين .

الثاني : وحدة بلادهم في ظل حكومة إسلامية مطاعة مهيبة .

وقد أكد رجال الحملة الفرنسية إدراكهم لهذين العاملين حين أعلن نابليون وبعض الرجال دخولهم في الإسلام واحترام تعاليمه ، وزواجهم من مسلمات كي يتخذوا ذلك ذريعة للتقرب من العوام أملاً في الاستقرار ، كما سعى رجال الحملة الفرنسية إلى زعزعة الدين في نفوس الشيوخ والعلماء والمسلمين بعرض نماذج من الحضارة الغربية عليهم وتمزيق وحدتهم(٣) .

إذن يتضح لنا من الأهداف الخفية لفرنسا أن البعض منهم يقوم بالدخول في الإسلام ويتخذونه بعد ذلك ذريعة منهم في التقرب –كما ذكر النص السابق – ومن ثم يقومون بتمجيد

---

(١) علي محمد الصلابي : الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط ، ص٣٧٥ .

(2) Nevin Yazici : Osmanlilik Fikri Ve Genc , op, Cit, s , 9 .

(٣) عيسى الحسن : تاريخ العرب بداية الحروب الصليبية إلى نهاية الدولة العثمانية ، ط١ ، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن ، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م ، ص٦٠٤ .

عادات الغرب ليتجه إليها المسلمون ، فهذا يعتبر من إحدى طرق الدسائس التي استخدمها الفرنسيون في البلاد العثمانية .

ومن أهم المعارك التي أظهرت أطماع فرنسا نحو المغرب الإسلامي ، وكانت فرصة مواتية لتلك الأطماع ، هي معركة ليبانتو ، إذ إنه بمجرد خبر هزيمة الأسطول العثماني في تلك المعركة قدم ملك فرنسا شارل التاسع(١) مشروعاً إلى السلطان العثماني عام ٩٨٠هـ/١٥٧٢م، بواسطة سفيره بإستانبول ، يتضمن طلب الترخيص لحكومته في بسط نفوذها على الجزائر بدعوة الدفاع عن حمى الإسلام والمسلمين بها ، وأن فرنسا مستعدة لذلك ، فأعرض السلطان عن السفير الفرنسي ولم يهتم به ، ومع ذلك أوغلت فرنسا في طموحها وألحت على طلبها وسلكت للتوصل إلى هدفها مسالك دبلوماسية عديدة حتى حصلت على امتيازات خاصة على الساحل الجزائري وتصريح من السلطان بإقامة مراكز تجارية(٢) .

وعند البحث عن السبب المباشر للحملة الفرنسية على الجزائر والذي يعتبر سبباً سطحياً أو حجة واهية احتجت بها فرنسا ؛ وذلك أن قنصل فرنسا في الجزائر ويدعى (ديفال – Deval) الذي كان مسئولاً عن المماطلة في تسديد الدين الذي أمده الداي حاكم الجزائر لنابليون في الثورة الفرنسية ، إلا أنهم لم يقوموا بالتسديد ، مما دفع إلى مضايقة السفن الفرنسية وعدم التعاون مع الشركات الفرنسية ، فذكر ديفال أنه في عام ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م قام بتهنئة الداي إلا أنه حدثت مناقشة حادة بينهما مما أثار غضب الداي فرفع مروحته في وجه القنصل وصفعه بها ، فانسحب القنصل على الفور من المجلس ، وأبلغ حكومته بالحادث ، وغضبت فرنسا من تصرف الداي وطلبت منه الاعتذار رسمياً وترضية رسمية ، ولكن الداي لم يعتذر فأرسلت فرنسا قوة بحرية حاصرت الموانئ الجزائرية وأرسلت مفاوضين إلا أنها باءت بالإخفاق ، وفي عام ١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م احتلت فرنسا الجزائر واضطر الداي إلى الاستسلام ومغادرة البلاد ، ثم قامت الثورات

---

(١) شارل التاسع : هو ثاني أولاد هنري الثاني وكاترين ، ولد عام ٩٥٧هـ/١٥٥٠م وتولى سنة ٩٦٨هـ/١٥٦٠م بعد موت أخيه فرانسو الثاني ، ولعدم بلوغه سن الرشد عينت والدته وصية عليه ، وفي عهده استمرت الحروب الداخلية بين الكاثوليك والبروتستانت إلى أن تم بينهما الصلح عام ٩٨١هـ/١٥٧٣م ، وبعدها تولى الملك في سنة ٩٨٢هـ/١٥٧٤م. انظر : (فريد بك المحامي : تاريخ الدولة العلية ، ص٢٥٤) .

(٢) علي محمد الصلابي : الدولة العثمانية عوامل النهوض ، ص٢٨٣ .

كثورة عبد القادر الجزائري التي لم تستطع أن تقف في وجه سقوطها ، وكان هذا من أهم أسباب ضعف الدولة العثمانية(١).

وكانت فرنسا منذ القرن ١٣هـ/١٩م تتبنى موقف الأرمن الثوريين ضد الدولة العثمانية ، وتقوم بتشجيعهم لتكوين إمارة مستقلة لهم فيها ، وتتولى أمر حمايتهم ، مما كان للأرمن محاولات في الاستيلاء على مناطق في شرق الأناضول الذين لم يكونوا يمثلون فيها الأغلبية ، ليقيموا عليها كياناً قومياً لهم ، على حساب الدولة العثمانية(٢) .

كما أكدت البرقية التي أرسلها عارف باشا ناظر الخارجية إلى سفراء كل من باريس وروما وبرلين وفينا وبطرسبورج بتاريخ (٢٥ محرم ١٣٠١هـ/٢٤ نوفمبر ١٨٨٣م) عن إجراء مجمله أن الحاكم والمشرع لقضية الأرمن سيتعاون ، من خلال الحكومة الخاصة بهذه الدول، على تنفيذ الإصلاحات في كافة النواحي المحلية بواسطة الأرمنيين(٣).

وأما بعد قيام الثورة الفرنسية خشي قادة الثورة أن يصبحوا في عزلة عن القارة الأوروبية فتحالفوا مع السلطان العثماني للاستعانة به لمجابهة أخطار التكتل الأوروبي ضد ثورتهم، فاعترف السلطان العثماني سليم الثالث بالجمهورية الفرنسية عام ١٢٠٩هـ/١٧٩٤م ، ونظر رجال الثورة إلى أهمية البحر المتوسط والبلاد الواقعة على شواطئه في إفريقيا والشرق ، وما لهذه البلاد من أهمية كبرى في التجارة العالمية ، وما فيها من مراكز إستراتيجية لتأمين المواصلات بين أوروبا والهند ؛ فأصروا على الدفاع عن الوجود الفرنسي في هذا الجزء من العالم ، في الوقت الذي اشتد فيه التنافس بين فرنسا وإنكلترا(٤) .

وكما ذكرنا سابقاً أن السلطان العثماني سليم الثالث يعتبر هو السلطان الوحيد الذي أدرك ضرورة إنشاء السفارات العثمانية ، فلم يتأخر في الانضمام إلى دول أوروبا ، وأخذ يخطط لعمل الإصلاحات (النظام الجديد) من أجل مواكبة الدولة العثمانية لدول أوروبا، وقد رأى أنه من

---

(١) عبد المنعم الهاشمي : الخلافة العثمانية ، ط١ ، دار ابن حزم ، بيروت ، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م ، ص٤٥١.

(٢) ماجدة مخلوف : تحولات الفكر والسياسة في التاريخ العثماني ، رؤية أحمد جودت باشا ، ط١ ، دار الآفاق العربية ، القاهرة ، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م ، ص١٠ .

(٣) وثيقة غير منشورة رقمها BOA . HR . SYS . 1261-5176 محفوظة بأرشيف رئاسة وزراء الخارجية بإسطنبول .

(٤) عبد المنعم الهاشمي : الخلافة العثمانية ، ص٤٠٤.

المناسب إرسال سفراء دائمين للدولة العثمانية لدى الدول الصديقة في أوروبا، وكان من بينهم سفراء تركوا آثاراً عظيمة في تلك البلاد التي ذهبوا إليها ، وقد استطاعوا العمل، ولو بشيء بسيط، على نقل الحضارة الأوروبية إلى الدولة العثمانية .

وفي المقابل بعد ما نشأت هذه السفارات في الدول الأوروبية ، وخاصة فرنسا ذكر سفير فرنسا محمد جلبي –سيأتي ذكره لاحقاً – في تقريره " إنه سوف يطلع على سائر المعارف الفرنسية والعلمانية ليتم تنفيذها بالدولة العثمانية " ، وقد استطاع أن يقوم بهذه الجهود ، إلا أنه أعطى المسيرة لابنه سعيد محمد أفندي بأن يقوم بنقل جميع الأصول العسكرية الغربية إلى الدولة العثمانية(١) .

وكما ذكر مصطفى رشيد باشا أن المناقشات والمشاورات مع رجال الدولة والسفراء الأوروبيين كانت مدرسة عظيمة لفنون الدبلوماسية التي استفاد منها السفير العثماني ، فكان أغلبية السفراء العثمانيين عندما يتحاور معهم السلطان يقومون بالدفاع عن مصالح الدولة التي كانت بالنسبة للدول الأوروبية هي الفرنسية ، وكان السفراء العثمانيون يقومون بالتعميم الصحيح للمواقف السياسية الأوروبية متوخين في ذلك مصالح الدولة العثمانية ، ويقومون بتنبيه الدولة إلى المصاعب والمخاطر التي تهدد الدولة العثمانية من جانب الدول الأوروبية ؛ متعمدين في بعض الأحيان المبالغة في تصوير هذه التهديدات ، مسهبين في إسداء النصح ، وشرح كيفية التصرف والردود التي ينبغي على الدولة العثمانية استخدامها في حالة إذا ما وجهت إليها اتهامات محددة من جانب الدول الأوروبية(٢) .

واستناداً إلى ما سبق يتضح لنا أن السفراء العثمانيين أدركوا مغزى ودوافع وأهداف السفارات الأجنبية الدائمة في الدولة العثمانية ، حيث إن الأولية في هذه الدوافع هو نقل كل ما يتعلق عن الدولة العثمانية إلى الدول التي كانوا ينتمون إليها أساساً ، حتى يستطيعوا بذلك التعرف أكثر على أسرار الدولة العثمانية .

وأما بالنسبة للسلاطين العثمانيين فكانت أهم الدوافع لإنشاء سفارات لهم في هذه الدول هي:

---

(1) Turkiye Diyanet Vakfi, Cild , 5 , op , cit , s , 149 .

(٢) أنينل ألكسندروفنادولينا : الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية ، ص٥٧ .

القيام بشؤون السفارة المعتادة ، وتنشئة رجال ليكونوا على دراية بأحوال الدول الأوروبية ، وكذلك حماية حقوقالتجار العثمانيين ، وهي وظيفة تبوأت مكاناً عظيماً من مهام السفارة المعتادة(١) .

وأما عدم بقاء سفراء عثمانيين بالدول الأخرى لفترة طويلة ، فإنه يمكن أن يوضح هدفهم في ذلك بأنهم كانوا يرون أن أوروبا هي دار للحرب ، ونظراً إلى أنه لا يجوز للمسلم بقاؤه فترة طويلة في دار الحرب ، فإن الدول الإسلامية لم تكن معنية بإقامة سفارات لفترات طويلة بهذه الدول ، بالإضافة إلى ذلك فإن العثمانيين لم يقوموا بفتح سفارات دائمة مع الدول الإسلامية، إلا أن أوروبا انتقدت الدولة العثمانية ، ورأت أنه من الضرورة القيام بوضع سفير دائم لتبادل المصالح والمنافع ، ولتقوية العلاقات السياسية بين أوروبا والدولة العثمانية من خلال المفهوم الدبلوماسي ؛ لأنه لم يكن هناك لأوروبا من يحمي تعهداتها وتمثيلها الدبلوماسي والسياسي(٢) .

ولقد كان السفراء العثمانيون يحضرون الاجتماعات ، ويقيمون الحفلات ، ويواظبون على الحضور مع الوزراء ، ويشاركون في الحفلات مع السفراء ، ولا يستخفون باللقاءات ويتعرفون على الأدباء والصحفيين ومشاهير النقاد ، وكانوا بقدر المستطاع يتعرفون على اللغة الفرنسية لأنها — كما ذكرنا — كانت هي اللغة الدبلوماسية بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية(٣) .

علماً بأن الدولة العثمانية كانت تمتلك مصادر استخباراتية عديدة من البداية ، وهذا لم يجعلها في حاجة ماسة إلى الإبقاء على أي سفارة بصفة دائمة بهذه الدول ، ولقد تم تعيين مجموعة من السفراء ، سواء بصورة مؤقتة أو طارئة ، من أجل هذه الدوافع والأغراض الأخرى، مثل : تهنئة الحكام الأجانب بتوليهم الحكم ، أو مباحثة أمور الحرب والسلام ، أو التصديق على معاهدة مبرمة بينهما ، أو تأييد الصداقة بعد المعاهدة ، أو إزالة الخلافات الحدودية ، أو إرسال خطابات الانتصارات التي حققتها الدولة العثمانية ، وعند عودة هؤلاء السفراء فإنهم يعطون السلطان العثماني معلومات وافية بشأن هذه الدول(٤) .

---

(1) Nevin Yazici : Osmanlilik Fikri Ve Genc , op , cit , s , 21 .
(2) Turkiye Diyanet Vakfi : cild , 11 , op , cit , s , 9 .
(٣) أنينل ألكسندروفنادولينا : الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية ، ص٨٥ .
(4) Turkiy Diyanet Vakfi : cild , 11 , op , cit , s , 9.

واستطاعت الدولة العثمانية التعرف على أهداف ودوافع السفارات الوافدة من خلال بعض التقارير التي كانت ترفع إلى السلاطين العثمانيين ، ففي نهاية عام ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م رفع مصطفى رشيد باشا تقريراً إلى السلطان يوضح فيه ضرورة فتح سفارات في برلين وبطرسبورج بجانب السفارات الموجودة في باريس ولندن ، ورأى أن هذه السفارات تزود الباب العالي بالمعلومات الحديثة حول كل التقلبات والتغيرات في الأساليب السياسية للدول الأوروبية ، وأشار أنه لابد ، حتى في الدول الصغيرة مثل بافاريا(١) وفورتمبيرج ، لابد أن تكون لديهم سفارات ، ونبه أن غياب السفارة العثمانية لم تجذب انتباه الرأي العام في الدول الأوروبية إلى صف السلطان(٢).

وكان يتم سابقاً أخذ الأخبار من خلال الجواسيس المكلفين بجمع المعلومات بصفة خاصة عن هذه الدول ، ومن خلال التجار الذين يذهبون إلى ممالك الشرق والغرب بهدف التجارة ، ومن الأسر اليونانية ، ويتم تقييم هذه الأخبار في الديوان الهمايوني(٣) .

يتبين لنا أن هذه الأخبار التي يتم الحصول عليها ، توفر لهم معلومات دبلوماسية وثيقة، وتحقق لهم الاستفادة لإيجاد حل الصراع بين الباب العالي والديوان الهمايوني ، حيث إن السفراء الدائمين لدى إستانبول يقومون بتحصيل المعلومات الدبلوماسية ، وبالمقابل تقوم الدولة العثمانية بتعيين مجموعة من السفراء ؛ وذلك بسبب طلب الدول الأجنبية أو الحاجة إلى وجود سفير جديد أو لأسباب أخرى ، ذكرناها سلفاً ، وهنا قد يتضح لنا بعض الدوافع الخفية للدولة العثمانية من إنشاء السفارات الدائمة في الدول الأوروبية .

وأما عن زيارة السلطان عبد العزيز الأول(٤) إلى أوروبا خلال عام (١٢٨٣-١٢٩٣هـ/ ١٨٦٦-١٨٧٦م) ، فقد استمرت رحلته لمدة ٤٦ يوماً وهي الرحلة الوحيدة التي يقوم بها سلطان عثماني لدولة أجنبية في التاريخ العثماني ، ولم يقم أي سلطان عثماني بزيارة دولة أجنبية، فكانت هذه زيارة رسمية بناءً على دعوة من الإمبراطور نابليون الثالث والملكة فيكتوريا، وكان من ضمن

---

(١) بافاريا : مملكة مستقلة بألمانيا يبلغ عدد سكانها خمسة ملايين ، وهي داخلة ضمن الإمبراطورية الألمانية التي تشكلت عام ١٢٨٨هـ/١٨٧١م عقب تغلب روسيا على فرنسا مع بقاء استقلالها وحكومتها وملوكها كما كانت، وهي جزء من جمهورية ألمانيا الاتحادية . انظر : (محمد فريد بيك المحامي : تاريخ الدولة العلية العثمانية ، ص١٤١).

(٢) أنينل ألكسندروفنادولينا : الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية ، ص٥٧ .

(3) Turkiye Diyanet Vakfi : Cild , 11 , op , cit , s , 9 .

(٤) انظر : ملحق السلاطين العثمانيين ، الملحق رقم (١٠) ، ص(٥٣٥) .

الوفد المرافق للسلطان ولي العهد مراد الثاني[1] ، وعبد الحميد أفندي ولي العهد الثاني ، والابن الأكبر للسلطان يوسف عز الدين أفندي ، وشيخ الإسلام حاجي سلطان عمر فهمي أفندي، وكيجي زادة ووزير الخارجية ورئيس مترجمي الديوان الهمايوني، والصدر الأعظم عارف بيك ، والسفير الكبير لفرنسا بإستانبول بوريه Puree ، ومجموعة من المسؤولين وأركان الدولة الآخرين ، وكان يرافق السلطان مجموعة من الحرس العثمانيين، وعندما وصل الأسطول العثماني إلى البر الفرنسي في (٢٤ صفر ١٢٨٤هـ/٢٦ يونيو ١٨٦٧م) قامت مراسم الاستقبال المهيبة ثم تبادلوا طعام الغداء في طولون[2] والعشاء في مرسيليا[3] التي ذهبوا إليها بالقطار وفي ٣٠/يونيو تم استقبال السلطان من قبل نابليون وجلس معه في عربة مكشوفة في مراسم كبيرة ، وتم تخصيص قصر الإليزيه لإقامة السلطان وتعرف على الإمبراطور ألكسندر الثاني - Alexander[4] وكان مراد الثاني يتحدث الفرنسية بطلاقة وجاذبية ، وظل معهم لمدة ١٠ أيام في باريس ، ثم انتقل إلى لندن واستقبله الملك (إدوارد السابع Edward VII)[5] ، وتم تخصيص قصر باكنجهام له واستقبلته الملكة فيكتوريا في مراسم عظيمة وظل ١١ يوماً في لندن ، تعرف فيها على المعارض والمسارح ولبى الدعوات الرسمية ، وذهب إلى منزل بالمرستون Palmerston رئيس الوزراء

---

(١) انظر : ملحق السلاطين العثمانيين ، الملحق رقم (١١) ، ص(٥٣٦) .

(٢) طولون : مدينة شهيرة في جنوب فرنسا على البحر المتوسط بها مرسى للسفن الحربية وفي عام ١٢٠٨هـ/١٧٩٣م سُلمت إلى الإنجليز ، ثم استردها الفرنسيون بعد ذلك مرة أخرى . (فريد بك المحامي : تاريخ الدولة العلية العثمانية ، ص٢٣٨) .

(٣) مرسيليا : Marseille ثاني المدن الفرنسية وهي ماسلية Massalia القديمة ، أنشأها في عام ٦٠٠ ق.م مستوطنون يونان ، ويقال عنها اليوم ، إن مرسيليا هي أول مدينة عربية يعبرها المسافر إلى شمال أفريقية لكثرة المهاجرين العرب . انظر : (موستراس : المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية ، ص٣٩١) .

(٤) الإمبراطور ألكسندر الثاني : حكم ١٢٣٤-١٢٩٩هـ/١٨١٨-١٨٨١م وهو ابن نيقولا الأول وإمبراطور روسيا، كان مصلحاً حراً ألغى نظام الرقيق ، وأدخل نظاماً جديداً للقضاء عام ١٢٨١هـ/١٨٦٤م ، ومن الحوادث الهامة في عهده حرب القرم ، توسع روسيا في آسيا الحرب الروسية العثمانية وخلفه ابنه ألكسندر الثالث . انظر : (محمد شفيق غربال : الموسوعة العربية الميسرة ، ص١٢٠٦) .

(٥) إدوارد السابع : ١٢٥٧-١٣٢٨هـ/١٨٤١-١٩١٠م من ملوك إنجلترا وهو أكبر أبناء الملكة فيكتوريا وأميرويلز، كان مؤيداً لتحديد سلطة الفيتو في مجلس اللوردات ، قام بعقد محالفات مع فرنسا لتقض على التحكيم مع الدول الأخرى، وقام برحلات عديدة إلى القارة الأوروبية. انظر : (محمد شفيق غربال : المصدر السابق ، ص١٣٤٨) .

البريطاني[1] ، وتعرف على عائلته ، وفي ٢٣/يوليو ودع الملكة فيكتوريا ، وذهب إلى بروكسل عاصمة بلجيكا ، وتقابل مع ليبولد الثاني[2] ثم ذهب إلى بروسيا ، وتم استقباله من قبل وليم الأول ملك بروسيا وزوجته ، وبعدها انتقل إلى المجر والنمسا حتى وصل إلى الحدود العثمانية في ٣ أغسطس من نفس العام[3] .

وعلى كلٍّ كان هناك أشخاص مشكوك في أمرهم من ناحية انتمائهم وإخلاصهم للدولة قد أهانوا الدولة من حين لآخر وتسببوا في فضائح كثيرة لها ، مما أدى إلى وضع أصول وأسس لاختيار السفراء تعمل بها الدولة حتى تضمن سرية العلاقات . وعلى سبيل المثال فإنه أثناء تولي سيد علي أفندي في المورة منصب السفير بباريس ، فإن المترجم ، اليوناني "جوريكا الرومي" بسفارة على أفندي عام ١٢١٢-١٢١٧هـ/١٧٩٧-١٨٠٢م قام بالعمل لحساب فرنسا فكان ينقل إلى رئيس الوزراء الفرنسي كل الخطابات التي ترد بين الباب العالي وبين علي أفندي، وبعدها تنبهت الدولة العثمانية لهذا الموضوع ، وقامت بفتح غرفة للترجمة للباب العالي في عام ١٢٣٧هـ/١٨٢١م ، وبدأت في تعيين دبلوماسيين مسلمين يعرفون اللغات ، ولكن واجهتهم صعوبة ثانية ، وهي كيفية إرسال مرتبات الممثل الدبلوماسي الذي سيتم إرساله إلى الدول الأجنبية كسفير دائم لديها ، وهذا الغموض يكمن في تحديد مستوى وشكل السفير، ولهذا السبب جرت مباحثات في عام ١٢٠٨هـ/٧٩٣م بشأن تعيين رئيس الكتاب محمد رشيد أفندي سفيراً دائماً للدولة العثمانية في لندن ، وبشأن تولية السير روبرت إنسلاي Robert Anaslaa سفيراً لإنجلترا بإستانبول، وتم أيضاً مناقشة العديد من الموضوعات المهمة الأخرى كأهمية هذه السفارة

(١) بالمرستون : هو سياسي إنكليزي شهير ولد عام ١١٩٩هـ/١٧٨٤م ، وأتم دراسته في كمبردج وانتخب في مجلس العموم عام ١٢٢١هـ/١٨٠٦م وانضم إلى حزب المحافظين ، في سنة ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م تحول عنهم وانخرط في سلك الأحرار وصار وزيراً للخارجية من سنة ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م إلى ١٢٥٧هـ/ ١٨٤١م ، اشتهر بمقاومة محمد علي باشا ، ويقال : إن مساعيه كانت هي السبب الوحيد في إضعاف مشروع محمد علي باشا وعدم نجاح مقصوده ، وتوفي في عام ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م . انظر : (محمد فريد بيك المحامي : تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص٤٥٩) .

(٢) ليبولد الثاني : ولد هذا الإمبراطور عام ١١٦٠هـ/١٧٤٧م ، وكان أميراً لتسكانا بإيطاليا ، ثم تولى الإمبراطورية بعد موت أخيه يوسف الثاني سنة ١٢٠٥هـ/١٧٩٠م ، وأهم أعماله إخضاع ولايتي المجر إلى سلطته ، ثم اتحد مع الروس لمحاربة فرنسا ، وتوفي عام ١٢٠٧هـ/١٧٩٢م قبل إشهار الحرب وخلفه ابنه فرانسو الثاني . (المصدر السابق ، ص٣٦٣) .

(3) Yilmz Oztuna : Osmanli Devleti Tarihi , op, cit, s, 534 .

والأنماط والمفاهيم التي سيتم اتباعها عند تعيين السفير، والاحترام والتقدير الذي سيحظى به السفير العثماني لدى حكومة إنجلترا ، وكذلك الدرجة التي سيحملها[١] .

ولقد كان سفراء فرنسا يرسلون إلى الباب العالي تقارير عن بعض الموضوعات والشؤون المهمة ، فعلى سبيل المثال فإن الجهود التي قام بها سفير فرنسا العظيم (ديبيرو Dibiro) بشأن اعتماد الكود المدني[٢]، يعتبر نموذجاً رائعاً للتبادل الثقافي بين علي باشا من الجانب العثماني ، وبين ديبيرو Debre من الجانب الفرنسي ، ولقد كان السفراء يضعون نصب أعينهم مصلحة دولتهم في المقام الأول في جميع الأوقات .

وقد اتضح أثناء وجود السفراء الدائمين بإستانبول ، أنهم استفادوا من مؤسسات الفتوى ودار الإفتاء لحماية مصالح دولتهم بصورة أكبر ، وعلى سبيل المثال فإن سفير النمسا قد لجأ إلى شيخ الإسلام علي أفندي ، عندما لم تثمر جهوده عن شيء بشأن امتناع الصدر الأعظم " قرة مصطفى باشا " عن حرب فينا عام (١٠٩٣-١٠٩٤هـ/١٦٨٢-١٦٨٣م) وسأل الشيخ عن جواز هذه الحرب من عدمها وكان يسمح للسفراء المسؤولين الموجودين في إستانبول أن يرفعوا شكواهم إلى السلطان العثماني وذلك في أثناء مقابلتهم للسلطان يوم الجمعة ومصافحتهم له[٣].

يتضح لنا من خلال المبحث السابق أن السفراء العثمانيين لمسوا تفوق الغرب في مجالات عدة ، فرغبوا أن تدرك الدولة العثمانية هذه المجالات ، ورأوا السبيل إلى ذلك هو الاقتباس من المدنية الغربية والأخذ بمنجزاتها ، حتى تصل إلى مستوى هذه الدول الأوروبية -وخصوصاً فرنسا - وبالمقابل أراد السفراء الفرنسيون تطبيق مبادئ الثورة الفرنسية داخل الدولة العثمانية لتستطيع تحقيق أطماعها المستقبلية في إضعاف الدولة العثمانية ، ومن ثم إسقاطها .

نستطيع القول : في نهاية هذا المبحث أن من أهم الدوافع للسفارات العثمانية هو التعريف بالإسلام والأخلاق الإسلامية للدول الأوروبية ، وهذا أدى بالطبع إلى إسلام عدد كبير من السفراء الوافدين إلى الدول الإسلامية ، إضافة إلى الاطلاع على المعارف والحضارة الأوروبية عامة، والفرنسية خاصة ، علماً بأن الدولة العثمانية كانت تطلب من سفراؤها معلومات وافية ترسل في تقارير إلى الباب العالي عن الدول التي يرسلون إليها ، وفي المقابل كانت فرنسا لها أهدافها الخفية نحو الدولة العثمانية لتحقيق أطماعها المستقبلية ولإضعافها .

---

(1) Turkiye Diyanet Vakfi : cild, 11 , op , cit , s , 9 .

(٢) الكود المدني : هو القانون المدني الفرنسي . انظر : (ناهد إبراهيم دسوقي : بدايات الإصلاح في الدولة العثمانية، ص٢١٢) .

(3) Turkiy Diyanet Vakfi : cild , 6 , op , cit , s , 13.

المبحث الثالث :

مراسم تعيين السفراء في الدولتين ومهامهم .

كان عام ٨٥٨هـ/١٤٥٤م هو العام الذي بدأت فيه العلاقات الدبلوماسية بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية عندما بدأت الدول الأوروبية تواصل التقاليد الدبلوماسية، فأرسلت ممثليها الدبلوماسيين إلى استانبول ، وكان هدف الدبلوماسيين الأوروبيين هو عقد الاتفاقيات التجارية ، والملاحة البحرية ، والمحافظة على سلامة التجار ، إلى جانب إبلاغ حكوماتهم بالمعلومات اللازمة حول الوضع في الدولة العثمانية[1] .

ومما يجدر ذكره أن علاقة العثمانيين بالأوروبيين تغيرت في تلك الفترة نظراً لما أصاب الدولة العثمانية من ضعف وما لحق بها من هزائم في القرنين الثاني عشر والثالث عشر الهجري / الثامن والتاسع عشر الميلادي ، إلا أن العثمانيين اضطروا للذهاب لمؤتمرات عامة للتفاوض مع الأوروبيين حول شروط السلام ، وفي هذه الفترة تعاظم الدور السياسي للدبلوماسيين الأوروبيين وأصبح السفراء الأجانب لدى الباب العالي يؤدون دوراً سياسياً أكبر ، هذا كما وصفه المارشال البروسي في معرض حديثه عن التغيرات التي حدثت في عادات بلاط الدولة العثمانية في القرن ١٤هـ/وبداية ق٢٠م ، فيقول : " أن الجميع كان يعلم أن ممثلي أكبر الدول كانوا يرغمون فيما سبق على الانتظار عدة ساعات عند عتبة السراي .. ثم يغلق الباب الأول بعد دخول الضيف ، وأما الباب الثاني الذي يفضي إلى غرفة السلطان فلم تكن تفتح إلا بعد تسليم الموافقة السنية منه بالدخول ، كان يصحبه اثنان من البوابين الكبار ليدخلانه في كشك معتم، حيث يتربع الباديشاه[2] ويأمر الضيف بالانحناء ، وبعد هذه المراسيم يلقى السفير كلمته التي يكتفي المترجم بنقل بضع كلمات منها ، يلي ذلك تقديم الهدايا ، وبعد أن يتلقى السلطان هذه الهدايا يعطي إشارة إلى الوزير الذي يلقي بدوره كلمة رسمية كما اتفق ، وبهذا ينتهي الأمر " ، وعلى هذا النحو كانت مراسم

---

(١) أنينل ألكسندروفناوولينا : الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية ، ص٤٦ .

(٢) الباديشاه : هو لقب وظيفي يتكون من باد وهي تخت أو عرش ، وشاه تعني سيد أو صاحب ، وبادشاه تعني السلطان أو الملك أو الحاكم والنسبة منه بادشا هي تعني الملك أو السلطان . انظر : (حسن الباشا : الألقاب الإسلامية في التاريخ ، والوثائق والآثار ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م ، ص٢٢٠) .

الاستقبال تؤدى منذ عدة سنوات مضت إلا أننا نستطيع القول أنه مع مرور الزمن تغيرت هذه المراسم في لستقبال السفراء رسمياً في الدولة، وأصبح تعيينهم واستقبالهم ضروري في الدولة .

وكان يتعين في اختيار السفير العثماني للخارج بأن يكون ملماً بأمور مهمة منها أن يكون من أصحاب المكانة وقوة الشخصية ومعرفته باللغات الأجنبية ومدى إمكانيته في إدارة نقاش منظم مع الطرف الآخر ، إلا أن الجهل باللغات الأجنبية وغياب التعليم الأوروبي لدى سفراء السلطان وزياراتهم الخاطفة للبلاد الأجنبية عوامل أدت جميعها إلى امتلاء تقاريرهم عن رحلاتهم في البلدان الأوروبية وبأوصاف مفصلة في المراسم ، فوصف هذه العلاقات الدبلوماسية بهذا التفصيل ما كان ليظهر لولا عدم علم الحكومة العثمانية وساستها بالدول الأوروبية(١) .

وفي المقابل فإن سفراء الدول الأوروبية لم يعرفوا اللغة العثمانية حتى النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي ، وأشار مصطفى رشيد باشا في أحد تقاريره عام ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م أن السفير الفرنسي في استانبول الأدميرال (روسين – Rusin) لم يستطيع قراءة خطاب كان مكتوباً باللغة العثمانية على أن هذا السفير قضى أربعة سنوات يخدم في استانبول(٢) .

إذن يتضح لنا أن الدولة العثمانية لم تهتم في بداية علاقاتها الدبلوماسية بينها وبين الدول الأوروبية بمسألة اللغة الأجنبية ، وهذا قبل إنشاء السفارات الدائمة أو المؤقتة في الدول الأوروبية مما أوقع الدولة في كثير من أخطاء المترجمين ، ولكن مع نهاية القرن ١٣هـ/١٩م بدأت الدولة العثمانية تعد لتنشئة رجال مؤهلين للقيام بأعمال أو مهام في خارج البلاد يكون لهم دور في تاريخ السياسة الخارجية للدولة العثمانية .

واعتباراً من القرن ١١هـ/١٧م أمكن تحديد درجات السفراء طبقاً لـ :

- نوع المهمة التي من أجلها أرسلت السفارة .
- أهمية ومكانة الدولة التي ستوجه لها السفارة .

وأصبح السفراء واستقبالهم أمراً رسمياً في الدولة العثمانية حتى وصل الحال إلى أن السلطان عبد الحميد الأول خرج على التقاليد القديمة فأصبح يستقبل بنفسه السفراء الأوروبيين ليتباحث

---

(1) Faik Resit Unat : Osmanli Sefirleri Ve Sefaret Nameleri Yayimliyan, Turk Tarih, Ankara, 1968, s , 33.

(٢) أنينل ألكسندروفنادولينا : الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية ، ص٤٦ .

معهم في الموضوعات السياسية ، وبالأخص السفراء الفرنسيين ؛ لأن اللغة الفرنسية أصبحت اللغة الدبلوماسية لوزراء الخارجية في الدولة العثمانية[1] .

وكانت اللغة الدبلوماسية التي استمرت حتى عام ١٣٦٥هـ/١٩٤٥م هي اللغة الفرنسية، وكان جميع الدبلوماسيين يتكلمون الفرنسية باستثناء بعضهم كان يجيد لغة أو عدة لغات أخرى ، وكانت المراسلات بين نظارة الخارجية العثمانية وسفاراتها باللغة الفرنسية، وأخذت جميع الدول تتبادل السفراء بمن يجيد اللغة الفرنسية[2] .

ومن مراسم احتفاء السفراء واستقبالهم يقول كليبير في رسالته إلى بونابرت بتاريخ (١٨ صفر ١٢١٣هـ/٣١ يوليو ١٧٩٨م) : " تلقيت زيارة من البعثات الدبلوماسية ومن التجار من جميع الأمم وكذلك من أعيان المدينة المسلمين ، وقد أبدى ولاءهم وإخلاصهم للجمهورية الفرنسية ، وقد أجبتهم بأنني ما كنت لأسعد فعلاً بهذا الانتصار لو لم أكن على قناعة عميقة بأنه من شأنه أن يسهم بشكل فعال في هناء وخير للجميع ، وقالوا لي إنهم على ثقة من ذلك هم أيضاً ، وخلال الليل جرت إضاءة وفتح الأسواق والدكاكين وجميع الدور وقد مكث الزعماء المسلمين في قاعة رحبة دخلها الفرنسيون والعثمانيون على حد سواء ، وقد بقيت هناك قليلاً ورأيت توزيع المرطبات على نطاق واسع بدون مقابل ، وشاهدت بعض زوجات الضباط والتجار والإفرنج واللاتي ظهرن لأول مرة في حياتهن في هذا المكان بوجه عام، فقد بدأ الحبور وبدأ غير مصطنع"[3].

إلا أن هناك بعض المصادر تذكر أن علاقة البلاط السلطاني بالسفراء كانت قائمة على الشعور بالتعالي تجاههم ، فقد اتبعت بعض الإجراءات التي كانت تحط من قدرهم إبان استقبالهم، ضرب لسفراء لارتكابهم أي خطأ ما ، بل والزج بهم أيضاً في السجون، فهذا كان يمثل ظاهرة اعتيادية لأن أغلب السفراء يتحملون هذا بصبر بالغ ، وكان السبب في ذلك يرجع إلى اهتمام الدول الأوروبية بإقامة علاقات ودية مع الدولة العثمانية التي كانت تعطيهم فرصة كبيرة للتجارة المربحة معها ، وتقدم لهم بالتالي الامتيازات المتعددة من الأموال والمواد الغذائية والسكن معتبرين

---

(١) أنينل ألكسندروفنادولينا : الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية ، ص٥٥ .

(٢) يلماز أوزتونا : تاريخ الدولة العثمانية ، ج٢ ، ص٣٤٧ .

(٣) هنري لورنس : الأصول الفكرية للحملة الفرنسية على مصر ، الاستشراق المتأسلم في فرنسا (١٦٩٨-١٧٩٨م) ، ط١ ، دار شرقيات للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م ، ص٦٣ .

إياهم أنه ممثلين لبلاد فقيرة ، وفي حالة نشوب الحرب مع تلك الدول تتبع الدولة العثمانية قاعدة ثابتة وهي سجن سفراء الدول المتحاربة معها في قلعة سيمباش(١) .

ويبدو أن هذا القول عن كيفية استقبال السفراء الأوروبيين لدى الدولة العثمانية فيه شيء من المبالغة وعدم الموضوعية لأن الدولة العثمانية وضحت سياستها وإستراتيجيتها نحو الغرب والشرق منذ تأسيسها ؛ والسلاطين العثمانيين عندما بدءوا بتكثيف التبادل بين السفراء وتأسيس العلاقات الدبلوماسية مع أوروبا بصفة خاصة تم ترسيخ مبدأ تبادل السفراء بصورة أكبر على المبدأ الإسلامي ؛ لأن هذه العلاقات الدبلوماسية كانت تعطي الانطباعات عن الدولة العثمانية سواً كانت سيئة أو حسنة حسب علاقاتها ، فكان لابد أنها تعامل سفراؤها معاملة حسنة وأنه لا يليق غير ذلك ؛ ولأن لهم دور مؤثر مهم في تاريخ السياسة الخارجية للدولة العثمانية ؛ ولأن معاملتهم لهؤلاء السفراء حسب معاملة الدين الإسلامي كما أمرنا به .

أن المعلومات عن علاقات سفراء الدول المسيحية ببلاط السلطان العثماني في استانبول وفقاً للمراسم المتبعة ، فقد كان باستطاعتهم أن يقابلوا الصدر الأعظم أو السلطان مرة عند قدومهم للبلاد ، ومرة أخرى عند مغادرتهم لها ، وأما في غير تلك الأوقات فقد كان لهم الحق في تسليم أوراق اعتمادهم إلى الريس أفندي الذي كان يرسلها بدوره إلى الجهات المختصة(٢) .

فعندما بدأ قادة فرنسا ، بإرسال مبعوثين رسميين إلى الدولة العثمانية لشرح أهداف الثورة والحصول على التأييد العثماني رحب بهم السلطان سليم الثالث واستقبلهم استقبالاً حسناً، وكان (فاري ديكورش – Varie Dekorch) مبعوثاً فرنسياً وصل إلى استانبول في عام ١٢٠٨هـ/١٧٩٣م في مهمة فوق العادة(٣) .

وبالتالي نستطيع القول أن الإلتقاء العثماني الفرنسي كان له أثر كبير في انتشار الطابع الغربي بين العثمانيين الذين بدءوا بالاتجاه إلى الغرب الأوروبي كمصدر إلهام لهم في جميع المجالات التي فتحت باب التغريب في الدولة العثمانية .

ومن أجل إيضاح العثمانيين لسياستهم وإستراتيجيتهم إزاء الغرب والشرق فإنهم قاموا بتكثيف تبادل السفراء وتأسيس علاقات دبلوماسية مع أوروبا ، وتم ترسيخ مبدأ تبادل السفراء من

---

(١) أنينل ألكسندروفنادولينا : الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية ، ص٤٧ .

(2) Turkiye Diyanet Vakfi : cild , 16 , op , cit , s , 12 .

(٣) ناهد إبراهيم دسوقي : بدايات الإصلاح في الدولة العثمانية وأثر الغرب الأوروبي فيها ، ص٢٣٥ .

منطلق الدين الإسلامي بأسسه ومبادئه وقوانينه ، فاعتباراً من دخول السفراء الحدود العثمانية فإنه يتم استضافتهم واستقبالهم في إطار مفهوم (الأمان الإسلامي) ، وهذا يعني أن الدولة العثمانية تقوم بتوفير كافة مصادر الإعاشة والعبادة وتأمين الطرق والسبل أمامهم .

وفي الواقع فإن الدولة العثمانية كانت مهتمة بتأمين السفراء بصورة أكبر من الدول الأخرى في الماضي حتى أثناء الفترات الصعبة وقبل دخول هؤلاء السفراء الحدود العثمانية ، وعلى سبيل المثال فقد جاء في مضمون رسالة إلى الملك فرديناند الذي يحكم الجناح الألماني بإمبراطورية روما الجرمانية عام ٩٤٨هـ/١٥٤١م أنه ينبغي على أخوه شارلكان إطلاق سراح سفير فرنسا الذي كان وافد إلى استانبول وتم الإمساك به في إيطاليا ، فكان عندما يأتي سفير أي دولة إلى الدولة العثمانية ، ثم يحدث خلاف بين الدولة العثمانية وهذه الدولة ، فإنه يتم حبس هذا السفير ، إلا أنه تم إنهاء تنفيذ هذا الإجراء عام ١٢٢١هـ/١٨٠٦م أثناء إعلان الحرب على روسيا(١) .

وأما بالنسبة للسفراء العثمانيين فكانوا يستقبلون باهتمام بالغ عند إرسالهم في بعثات مؤقتة، وفوق العادة ، إذا إن وضع الدولة العثمانية كان كوضع الدول الأوروبية ؛ فكانوا ينظرون إلى السفير العثمانيأبه قادم من ثقافة مختلفة جداً عنهم ، فمثلاً الذي أدخل القهوة إلى أوروبا هو سفير عثماني ذهب إلى فيينا ، عرفها وأحبها ونشرها ، وانتشر الطراز العثماني في كثير من المجالات، فكان كل سفير عثماني يقدم تقريراً تحريرياً إلى الديوان الهمايوني بعد انتهاء مهمته الدبلوماسية وعودته إلى البلاد ، وكان يسمى هذا التقرير (سفرنامه) الذي أصبح بعد ذلك من المصادر المهمة للتاريخ العثماني ، ولقد شوهد دبلوماسيون اشتهروا في مجال الأدب بواسطة تقاريرهم مثل يكرمى سكيز جلبي محمد أفندي(٢) في بداية العصر ١٣هـ/١٩م(٣) .

---

(1) Turkiye Diyanet Vakfi : Citd , 11 , op , cit , s , 8 .

(٢) يكرمى سكيز جلبي محمد أفندي : ولد بالقرب من أدرنة ، التحق بالإنكشارية ، ولقب في هذا المعسكر بلقب أفندي لإجادته القراءة والكتابة ، ارتقى العديد من المناصب وحصل على الرتب ، فحصل على لقب أفندي ثم دفتر دار ، وكلف بالسفر إلى فرنسا في عام ١١٣٢هـ/١٧٢٠م . وانتسب إلى المحفل الماسوني أثناء سفره إلى باريس، وبذلك دخلت الماسونية إلى الدولة العثمانية بواسطة يكرمى سكيز أفندي .

(Hadiy Tuncer : Osmanli , diplomasis Ve Sefaret nameler , umit Yayincilik , Ankara , 1997 , s , 56).

(٣) يلماز أوزتونا ، ج٢ ، تاريخ الدولة العثمانية ، ج٢ ، ص٣٥١ .

وكان أول ما يشغل السفير العثماني عندما يمسك بقلمه ، وصف استقباله عند قدومه إلى البلاط الملكي الذي بعث إليه ، فلم تكن مراسم استقبال أحد السفراء في أي من القصور الملكية، سوى مؤشر على مدى الإجلال الذي يبديه هذا الحاكم أو ذاك السلطان العثماني نفسه ، وهكذا كان التمعن في مراسم للاتقبال يُعد مقياساً لنجاح السفير في مهمته ، وإن كان هناك بعض الاختلافات في تلك المهام الدبلوماسية أهمية للمؤرخين المعاصرين إلا أن هذه الأهمية تأتي في المقام الثاني مقابل اهتمامات أخرى ، ولقد بدأ السلاطين العثمانيون يطلبون من سفرائهم الكتابة عن الأمور التي تتعدى نطاق الاستقبالات الرسمية ، وكان السفير محمد أفندي يكرمى سكيز أول من قام بذلك من خلال مهامه الرسمية لدى باريس في عام ١١٣٣هـ/١٧٢٠م ، واعتمد فيه على قيمة المعلومات الاجتماعية والسياسية ، وزاد اهتماماً بهذه النواحي حتى أصبح خارج نطاق اختصاصه المحدد وبالتالي لم يكن من مهام الدبلوماسيين في ذلك الوقت[١].

وصف ملابس السفراء :

كان يتم إرسال السفراء العثمانيين الذين يحملون مناصب إدارية وعسكرية وملكية عديدة ويأتي على رأس هذه المناصب كلاً من منصب أمير الأمراء[٢] والدفتردار[٣]، ومنصب الباشا ، وفي القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي كان السفراء العثمانيون يضعون العمامة على رؤوسهم ويرتدون ملابسهم الداخلية من ألوان شتى ، وأما الملابس الخارجية من القفطان فهو من اللون الأحمر أو الأزرق بصفة عامة ، وبعضهم كان يرتدي لباس الكرك ويحملون الخنجر المرصع حول خواصرهم ، وأما في القرن الرابع عشر الهجري / العشرين الميلادي فإن السفراء كانوا يرتدون

---

(١) ثريا فاروقي : الدولة العثمانية والعالم المحيط بها ، ترجمة حاتم الطحاوي ، دار المدار الإسلامي ، بيروت ، ط١، ٢٠٠٨م ، ص٣٠٥ .

(٢) أمير الأمراء : هو لقب وظيفي عرف هذا اللقب منذ العصر العباسي ، وأما اللقب المرادف الفارسي لهذا اللقب هو لقب " ميرميران " والمرادف التركي بكلربكي ، وفي العصر العثماني استعملت الألقاب الثلاثة كلها ، وأهم اختصاصات صاحب هذا اللقب هو حفظ المملكة وحراستها وتأمين الرعايا ورعايتهم وتجنب إهمال شؤون الأموال السلطانية ، وبعد القرن ١٣هـ/١٧م صار هذا اللقب يطلق على قادة الجيوش وكبار رجال الإدارة. (المرجع السابق ، ص٦٨) .

(٣) الدفتردار : الدفتر من الكلمة اليونانية دفتيرا بمعنى جلد الحيوان لأنه كان يستعمل للكتابة ، فهو في اللغة هو صاحب الدفتر أو حافظ السجلات ، وتعني أيضاً كبير المحاسبين ، وقد كان الدفتردار يصل في بعض الأحيان إلى مرتبة الباشوية ، وكان يتولى وظيفته بمقتضى فرمان من إستانبول . (المرجع السابق ، ص١٢١) .

ملابس من الصوف الأسود ، ويحمل البعض منهم النياشين والرتب العديدة التي حصلوا عليها في العديد من المناسبات ، ومن ناحية أخرى فإنه يتم كتابة مجموعة من الأوراق إلى كافة المسؤولين مثل أمير الولاية ونائبه، والقاضي، والقنصل الذي يصاحب السفير من الحدود حتى إستانبول ليقوموا بتجهيز كافة المأكولات والمشروبات والعربة وكافة نفقاتها التي ستحمل السفراء ومرافقيهم الوافدين من الدول الأجنبية ، ولابد من قيام هؤلاء المسؤولين بحساب كافة النفقات اللازمة لكل هذه الأمور ، بالإضافة إلى أنه يتم تعيين مسؤول بدرجة " مهمان دار "[(١)] لاستقبال السفير عند الحدود ، ويتم استقبال هؤلاء السفراء من قبل كافة رجال الدولة على مر الطريق الذي يمرون به ، كما يتم تجهيز الأماكن التي سيتم استضافتهم بها ، ومن ناحية أخرى فإن مسألة استقبال السفراء بالديوان الهمايوني وخروجهم أمام حضرة السلطان قد تبوأت مكانة مهمة في العديد من المصادر المحلية والأجنبية[(٢)] .

وبعد استقرار السفراء ووفود السفارات بالأماكن المخصصة لهم في استانبول ، فإن الصدر الأعظم يقوم باستقبالهم خلال بضعة أيام عند بوابة الباشا ، وقبل الاستقبال أو المقابلة فإنه يتم إرسال أحد الجاويش[(٣)] إلى الباب العالي لدعوة السفراء أولاً ، بالإضافة إلى ذلك فإنه يتم تزيين غرفة العرض من المهترخانة[(٤)] العامرة والخزينة السنية[(٥)] .

---

(١) مهمان دار : هو لفظ فارسي يكون من كلمتين (مهمن) معناه الصيف و (دار) بمعنى ممسك ومعناه قابل الصيف وهو الذي يستقبل الرسل والعربات والوافدين على السلطان ، ويسهر على راحتهم ويتحدث في القيام بأمرهم ويقوم بمهمة الترجمة بين الرسل والسلطان ؛ لذلك استخدم الوظيفة أجانب من المسيحيين الذين دانوا بالإسلام. انظر : (زين العابدين شمس الدين : معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية ، ط١ ، الزهراء ، دمشق، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م ، ص٥١٦) .

(2) Turkiye Diyanet Vakfi : Cild , 11 , op , cit , s , 9 .

(٣) الجاويش : كان له استعمالات عند الأتراك ، الأول مدني ويعني الموظفين الذين يتكون منهم العاملون في إدارات القصر السلطاني على اختلافها ، والثاني عسكري ويعني عندهم العسكريين من الرتب الصغيرة ، وقيل : إنها في الأصل تدل على الرسول أو الشخص المكلف بإذاعة أمر السلطان . انظر : (مصطفى بركات : الألقاب والوظائف العثمانية ، ص١٨٨) .

(٤) المهترخانه : لفظ تركي معناه : محل الموسيقى ، المكان الذي تعمل فيه الفرقة الموسيقية والموسيقى العسكرية، سجن عمومي . انظر : (زين العابدين شمس الدين : المصدر السابق ، ص٥١٦).

(5) Turkiy , Diyanet Vakfi : Cild , 11, op , cit , s , 8 .

مراسم الاستقبال واختلافها حسب درجة السفير :

إلا أن هناك اختلافاً في مراسم الاستقبال والزينة طبقاً لدرجة السفير لإقامته في أوغالاط، أو أسكودار ، أو إستانبول ، وبعد لقاء السفير بالصدر الأعظم فإنه يقوم بتقديم خطابه ، وبعد إجراء المباحثات فإنه يتم إكرام وفادته وإلباسه الخلع ، ثم يتم توديعه بمراسم معينة إلى مقر إقامته، وبعدها يقوم السفير بإرسال الهدايا التي أحضرها معه من أجل الصدر الأعظم ورجاله .

وأما استقبال السفراء بالديوان الهمايوني ، كما هو واضح في ألبومات التشريفات، فيجري في إطار مراسم عظيمة رائعة بسبب خروج السلطان العثماني بنفسه ، وبمجيء السفير إلى القصر السلطاني ويتحتم تجهيز وإعداد ما يسمى باسم ديوان الجلبة(١) ، حيث يتم منح (القابي قولو)(٢) نفقات لإعداد هذا الديوان ، ويتم فرش الديوان الهمايوني وأماكن الزيارة بالسجاد الفاخر ، وتزيين هذه الأماكن بالحلي والأمتعة الفضية والذهبية ، وهذا التقليد والعرف يعبر عن قوة وقدرة الدولة العثمانية ، حيث إن السفراء الذين يفدون إلى العاصمة العثمانية بعد عودتهم إلى بلادهم يقومون بشرح هذه المراسم في بلادهم ، وتم اقتراح تزيين كافة أماكن الزيارة التي سيمر بها السفير بأمتعة الزينة الفضية والذهبية الموجودة في الخزانة العامرة ، وإذا استقر بإستانبول يتم إرسال جواده إلى منزله ، وأما إذا جاء من أوغالاط يتم إرسال جواده إلى الميناء عند (بانجة قابي) ويمر بموكب القصر بمن معه أثناء طلوع الشمس ، وأما إذا كان هذا السفير من دولة مسلمة فإنه يأتي إلى الباب الهمايوني بعد أداء صلاة الصبح في جامع آياصوفيا ، وعقب مراسم استقبال هذا السفير عند البوابة الوسطى وقراءة سورة الفاتحة يتم إجراء المراسم المعتادة الأخرى ويتم إحضار السفير إلى الساحة الثانية ، ومنها إلى الديوان الهمايوني وتسكينه بالمكان المجهز له طبقاً لدينه ، سواء مسيحي أو مسلم(٣).

إلا أن هناك توضيحاً بشكل تفصيلي للفوارق في المراسم المتعلقة بالسفراء المسلمين والمسيحيين ، وتوضيح كيفية استقبال السفراء في الديوان الهمايوني ، وقد ذكر هذا في كتاب قانون

---

(١) ديوان الجلبة : يتناول المراسم المتعلقة باستقبال السفير .

(٢) قابي قولو : بمعنى عند الباب أو جندي الباب يطلق على الجندي من المشاة والفرسان الذين يعملوا دوماً في الجيش العثماني ويتقاضى راتباً ، ويسمى ذلك (دركا عالي قولو) أي عبد العتبة العالية . انظر : (زين العابدين شمس الدين نجم : معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية ، ص٤١١) .

(3) Turkiye Diyanet Vakfi : cild 11 , op , cit , s, 10 .

نامه[1] " التوقيعي " في موضوع الرحلات التي يقوم بها المسؤولين الموجودون ضمن وفد السفارة ، وعلى سبيل المثال كان الرحالة الألماني (درنشوام–Drnchoam) قد تحدث عن زيارته التي قام بها سفيره عام ٩٦١هـ/١٥٥٣م للصدر الأعظم رستم باشا والوزير أحمد باشا وسائر أركان الدولة الآخرين بإستانبول ، كما تحدث هذا الرحالة عن الهدايا التي تم تقديمها لهذا السفير ، وأما سفير النمسا (فردريك كروتيس – Frederick Krutis) فإنه من الواضح أن المؤرخ (راتسلاف - Ratslav) قد تحدث عن مراسم استقبال هذا السفير النمساوي أمام السلطان العثماني مرادلثالث ، ولقد تناول المؤرخ وصف المراسم إجمالاً وتفصيلاً ، ويصور هذا المؤلف ، بصورة تفصيلية واسعة ، منذ مجيء السفير ووفده إلى الساحة ووقوف الإنكشارية وسائر المسؤولين بهذا المكان على أتم هيئة وهم واقفون على أقدامهم بثبات كتماثيل مرمرية ، ثم يتم تفتيشهم والبحث عن الأسلحة التي قد تكون مع أحدهم ، ولقد جرى هذا العرف منذ قيام كرواتي بقتل السلطان مراد الأول[2] من كوسوفا ، وبعد ذلك يدخل السفير ووفده إلى غرفة العرض المفروشة بسجاد من أفخر السجاد والمزينة بالحلي والذهب ، كما أخذ هذا المؤلف في تصوير انحناء هؤلاء السفراء وتقبيلهم أيدي السلطان، وقام مترجم مسلم بنقل حديث السفير إلى السلطان مراد الثالث وقدم للسلطان وثيقة اعماده سفيراً ، وقام السلطان بإعطاء هذه الوثيقة للصدر الأعظم ، وبعد ذلك سأله السلطان عن صحة الإمبراطور ، وهنا ذكر المؤلف أنه عاجز عن وصف روعة وجمال غرفة العرض والعرش ، وأنه بعد إنهاء الجلسة ومغادرة الحاضرين فقد تناول المؤلف مراسم إكرام وفادة هذا السفير ، والتي تمثلت في تقديم الطعام له من حساء الأرز والخضروات ، ولحم الشاة المطبوخ

---

(١) قانون نامه : أي قانون أو نظام وهو إصلاح مكون من كلمة (قانون) بالعربية وكلمة (نامه) بالفارسية ومعناه رسالة، مكتوب ، كتاب ، وقد اكتسبت كلمة قانون عندالعثمانيين مدلولاً مهماً وأتسع معناها فكانت القوانين الشرعية والعرفية ، وأصبحت القوانين عند العثمانيين موضع عناية الدولة ، فجمعوها في سجل يجمعها كما يجمع في قانون نامه السلطان محمد الفاتح وقانون نامه السلطان سليمان القانوني ، وكان القانون الأخير الأساس الإداري للدولة العثمانية ، وله هذه الصفة حتى عهد التنظيمات أي منتصف القرن ١٤هـ/١٩م تقريباً ، وإن كان التبديل والتعديل قد لحق بكثير من بنوده على مر الزمان . انظر : (زين العابدين شمس الدين نجم : معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية ، ص٤١٦) .

(٢) انظر : ملحق السلاطين العثمانيين ، الملحق رقم (١٢) ، ص(٥٣٧) .

والمطهو في الفرن والسلطات والعديد من المشروبات ، وأن السفير تناول هذا الطعام بملاعق خشبية مطلية بالذهب ، ولم يكن هناك سكين أو شراب مُسكر على المائدة(١) .

ويتضح لنا مما سبق أن مسألة استقبال السلطان والصدر الأعظم وسائر أركان الدولة الآخرين للسفراء خلال القرنين ١٠-١١هـ/١٦-١٧م هي مسألة مهمة في الدولة ، وهي مراسم خاصة اعتبروها في الدولة ، وتبوأت مكانة على مر العصور العثمانية ، وأما في القرن ١٣هـ/١٩م فإن مجموعة البروتوكولات والتشريفات تعطينا معلومات تفصيلية ومنظمة أكثر حول استقبال السفراء .

وتوجد إشارات حول جلوس السفراء الغربيين على المقعد ، أما سفراء الشرق كسفير إيران على أريكة ويتم بعدها عقد الديوان وتقديم الطعام ، وبعد تناول الطعام يتم كسوة السفير بلباسه هو ومن معه من الوفد المرافق له بالخلع والكرك عند باب السعادة ، وقد تناول كتاب التشريفات القديمة قوائم الملابس والمنسوجات التي تم إلباسها للسفراء الأوروبيين في خلال القرن ١٣هـ/١٩م ، وبعد ذلك يتم إمهال وفد السفارة حتى انتهاء دخول آغا الانكشارية(٢) وأعضاء الديوان من دخول غرفة العرض ، وبعدها يدخل حرس القابوجي الذين يتقدمون السفير ومعيته ، ثم يخرج السفير للقاء السلطان العثماني ، ويتم تقديم هدايا السفراء قبل يوم من ذلك ، ويقوم مسؤول التشريفات بتسجيل ذلك بالسجلات والدفاتر(٣) .

ويعتبر إحضار السفير خطاباً من حاكمه أمراً أساسياً ، وإذا لم يأت بخطاب فإنه لا يتم استقباله بالديوان الهمايوني ولا السلطان العثماني ، ويوضح السلانيكي في رسالته أن هذا يعني التحقير من شأن هذا السفير ، ومن هذا المنطلق فإن السفراء الذين يقومون بإحضار رسائل من حكامهم فإن السلطان يستقبلهم ، وفي عام ١٠٨٥هـ/١٦٧٤م فقد جاء سفير أوزبك وأبلغ أنه

---

(١) عطاء بك : هامر ، راتسلاف ، ج٧ ، ص١٧٥ – ١٧٦ ؛ Turkiy Diyanet Vakfi , cild , 11 , op , cit , s , 10.

(٢) آغا الإنكشارية : اختلف في أصل الكلمة فقيل : تركية المصدر ، ومعناه الرئيس والقائد وشيخ القبيلة وعلى الخادم الذي يؤذن له بدخول عرض النساء ، وقد عرف هذا اللقب في مصر في العصر المملوكي ، وعندما أبطل نظام الإنكشارية ، وأنشأ السلطان محمود الثاني العساكر المنصورة جرت العادة أن يلقب (أغا الضباط الأميون) ، حتى رتبة القائمقام ، وظل هذا العرف جارياً بين الناس حتى زوال الحكم العثماني . انظر : (حسن الباشا : الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق ، ص١٧٤) .

(3) Turkiy Diyanet Vakfi : cild, 11 , op , cit , s , 10.

فقد الخطاب والهدايا التي كان يحملها ، ولكن الدولة العثمانية عندما تحرت بالبحث تأكدت من كذبه فقامت بإرجاعه إلى بلاده[1] .

عند خروج السفير للقاء السلطان العثماني فإنه ينبغي عليه مراعاة القواعد والأصول المعنية بذلك ، وترك كافة أنواع الأسلحة ، وبعد استقبال السفراء بالديوان الهمايوني وتقديم رسائلهم وخطاباتهم فإنهم يظلون في استانبول لفترة طويلة تمتد لأربعة أو خمسة أشهر حتى يحصلوا على الرد من السلطان العثماني . وإن استضافة الصدر الأعظم والوزراء وأركان الدولة للسفراء والوفد المرافق لهم ، خلال فترة مكوثهم في الدولة العثمانية ، هو تقليد وعرف جرت العادة عليه في الدولة .

وأما بالنسبة لمسألة مباحثات السفراء مع السلطان العثماني فهو أمر غير سهل في أي وقت، وينبغي تنفيذ العديد من الشروط والقواعد التقليدية اللازمة لهذه المباحثات .

وخلال القرن ١١هـ/١٧م فقد كان من الصعب استقبال السفراء لدى السلطان العثماني ، وأما في حالة تواجد السلطان في أدرنة أو أي مدينة بعيدة بسبب الحرب فإنه ينبغي على وفود السفراء الذهاب إلى مكانه ، وعلى سبيل المثال فإن السفير (أوتجيرجيان – Otagirjian) قد خرج إلى (أماسيا)[2] للقاء السلطان سليمان القانوني في تلك المنطقة البعيدة ، ولقد حدث هذا مع عدد من السلاطين العثمانيين أمثال السلطان سليم الثالث عندما استقبل سفراء ألمانيا وفرنسا وبولندا وفيينا عندما كان في أدرنة لقضاء الشتاء[3] .

وفي الوقت نفسه نجد قوائم محددة حول الوافدين من الدول الأوروبية إلى الدولة العثمانية، وهذه القوائم فيها وفد السفارة يتكون من المترجمين وكاتب السر[4] وكتاب آخرين وكاتب الخطابات، والطبيب ، والجراح ، والراهب ، والحلاق ، والطباخ ، ومجموعة أخرى من الخدم ،

---

(1) Ercumend Kuran : Avrapa'da Osmanli Ikamet , op , cit , s , 85 .

(٢) أماسيا – Amassia : مدينة في تركية الآسيوية (الأناضول) على نهر ميشيل ، مركز لواء يحمل الاسم نفسه في ولاية سيواسي مقر أسقفية يونانية تتبع بطركية القسطنطينية . انظر : (موستراس : المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية ، ص١٠٤) .

(3) Turkiye Diyanet Vakfi : cild , 11 , op , cit , s , 10 .

(٤) كاتب السر : هو الكاتب الذي يحفظ سجلاتها ، وكان هو الكاتب الكبير ، ويليه كاتب صغير أو عدد من الكتبة الآخرين ، ويعتبر هو موظفاً مدنياً . انظر : (مصطفى بركات : الألقاب والوظائف العثمانية ، ص١٤٢).

بالإضافة إلى ذلك فقد يكون بجانب وفد السفارة عدد من التجار والعلماء والرحالة والرسامين ؛ بناء ً على رغبتهم للحصول على نفقات هذه الرحلة الخاصة بهم(١) .

وفي عهد السلطان سليمان القانوني فإن المؤرخ درنشوام ، الذي كان ضمن السفارة الألمانية ألف كتاباً بهذا الشأن وكان الممثل التجاري الانتقالي الذي انضم إلى وفد السفارة على حسابه ونفقته الخاصة ، وأما الحكومة العثمانية فإنها تقوم بتخصيص مترجم مسلم وعدد من الانكشارية والضباط وغيرهم من المسؤولين المرافقين لوفد السفارة العثمانية ، بالإضافة إلى ذلك فإنه يتم تعيين عدد من المسؤولين التابعين لشؤون السفارة لدى هذه الدول ومراسلتهم ، وفي عام ٩٦١هـ/١٥٥٣م فإن وفد السفارة الخاص بألمانيا عندما اقترب من استانبول ، قام السفير بإخبار المسئول الذي التقى به بعددهم وعدد خيولهم ، وقام هذا المسئول بمنحة كافة التعليمات الخاصة بمقابلة السلطان وتنفيذ مطالبهم(٢) .

وأما بالنسبة لوفد السفارة الإيرانية فإن عددهم كبير فطبقاً لأحد الروايات فإن وفد السفارة الشهير الذي أرسله شاه إيران إلى السلطان سليم الثالث قد بلغ ٧٢٠ شخص ، وذكر في رواية أخرى أن العدد وصل إلى ١٠٠ شخص ، وأما عن سفارة عام ٩٨٤هـ/١٥٧٦م الذي جاء إلى الدولة العثمانية يتألف من ٢٥٠ شخص معه هدايا وأمتعة كثيرة كان يحملها ٥٠٠ جمل ، وأما بالنبة للوفد المرافق للسفارة العثمانية فكان يتغير تبعاً للمهمة المرسل من أجلها وتبعاً للحاجة ، وعلى سبيل المثال فإن وفد السفارة العثمانية المرسل إلى إيران عام ١١٤١هـ/١٧٢٨م برئاسة رشيد محمد أفندي كان يتألف من ٦٠٠ شخص(٣) .

وعلى كلٍّ فقد كان من أهم قواعد المراسم الدبلوماسية المتبادلة هو تبادل الهدايا على حسب مستوى السفير ورفقائه ، وعدد الأشخاص واستقبال السفراء بالقصر وأماكن تواجدهم والاجتماع بهم ، وأما النموذج الآخر الذي يلفت الأنظار حول فكرة التبادل الذي يُعد من أسس الدبلوماسية الحديثة بأنه بعد معاهدة قينارجة عام (١١٨٨هـ/ ١٧٧٤م) خرج السفير العثماني عبد الله عبد الكريم باشا من موسكو والسفير الروسي (ريبين – Repin) من إستانبول وتقابلا سوياً وتم التبادل بينهما ، وتم إطلاق المدافع من قبل الطرفين ، ويُعد ما تحدث عنه السفيران

(1) Ziya Nur Aksun : Osmanli Tarihi , op, cit, s, 22 .
(2) Turkiya Diyante Vakfi : cild , 11 , op , cit , s , 44 .
(3) Ibid , Cild 11 s , 15 .

حول المناقشات والمراسم التي جرت في موسكو وإستانبول مصادر أصلية تؤكد تدعيم هذا التبادل بشكل أكثر شمولية(١) .

يتضح لنا مما سبق أن السفراء كانوا يأتون بهدايا قيمة جداً من بلادهم تبعاً لمكانتهم السياسية ووضع الدول التابعين لها، ولقد قامت دول مثل فرنسا وهولندا وإنجلترا بإرسال هدايا قيمة جداً مع سفرائهم من أجل تجديد الامتيازات، أو توسيع العلاقات وتحسين المصالح التجارية وتقويتها مع البلاد المرسلين إليها، بالإضافة إلى ذلك فإن إيران والنمسا كانت ترسل هدايا قيمة جداً للتأكيد على هذه العلاقات، وكانت هذه الهدايا الواردة من الشرق تختلف عنها في الغرب.

وعلى سبيل المثال فإن الهدايا الواردة من الشرق تتمثل في الكتب ، وفي مقدمتها القرآن الكريم والسجاد والحرير ، والأفيال والكركدن وحيوانات غير موجودة في الأناضول ، وأما الهدايا التي يتم إرسالها من الغرب فإنها تتمثل في الأمتعة الفضية ، والذهبية والأقمشة والساعات بصفة خاصة ، وعندما كانت الدولة العثمانية في أوج عظمتها وقوتها وعصرها الذهبي فقد أخذت دول الشرق والغرب تتسابق في إرسال السفراء وتقديم الهدايا ، وفي عام ١٠٠٠هـ/ ١٥٩١م قام السفير الفرنسي بتقديم العديد من الهدايا عند زيارته للصدر الأعظم وباقي رجال الدولة الآخرين ، وقدم للصدر الأعظم ٣ آلاف قرش ، وجرتين من الفضة ، واثنين من الأوعية الفضية ، وساعة على هيئة فارس تركي وقدم هدايا شبيهة للوزراء ومن بين هذه الهدايا عدد من الساعات التي تعمل بالأجراس ، وفي القرن ١١هـ/١٧م قام سفير فرنسا ، أثناء سداده للضريبة السنوية عن دولته للدولة العثمانية ، بتقديم ١٠٠ قرش ، لأمير إستراغون وعدد من البنادقة والساعة الفضية ، وقدح من الفضة ، وقدم هدايا مناسبة أيضاً لأغا الإنكشارية(٢) .

وأما السفراء الذين جاؤوا من أوروبا في نهاية القرن ١٠هـ/١٦م وبداية القرن ١١هـ/١٧م فقد تمت استضافتهم في منطقة النتش خان وهي ما يسمى حي السفراء بمدينة جمبرلي طاش ، بالإضافة إلى ذلك فإن السفراء الوافدين من قبل الشرق يظلون في هذا المكان ، وفي تلك الفترة تم توفير مبانٍ لسفارات كل من فيينا وفرنسا وإنجلترا كل في مبنى مستقل ، وأما في القرن ١٢هـ/١٨م فإن الدول التي كانت لها مبانٍ خاصة لسفاراتها تمثلت في فرنسا وإنجلترا وفيينا وهولندا وجنيف ، وكانت لدولة فرنسا وهولندا مبانٍ خاصة بها في هذه السفارات، وأما في القرن ١٣هـ/١٩م فكانت هناك مبان عديدة من السفارات

(1) Nevin Yazici : Osmanlilik Fikri Ve Genc , op , cit , s , 33 .
(2) Turkiye Diyanet Vakfi : Cild , 16 , op , cit , s, 13 .

للدول الغربية ، على مساحات واسعة على ضفاف الروماللي بمضيق الدردنيل ، وكانت هذه السفارات للدول الغربية في فصل الصيف[1] .

وأما عن المهام التي يقوم بها السفير العثماني فإن أمامه مهمتين رئيستين وهما :

الأولى : تغيير الصورة الخاطئة التي تكونت عن الدولة العثمانية لدى رجال السياسة في أوروبا.

الثانية : القيام بمباحثات سرية مع الحكومات الأوروبية[2] .

ومن المعروف أن السفراء المؤقتين الذين كانت ترسلهم الدول الغربية إلى الدولة العثمانية، كانوا يفدون لمناسبات مختلفة ، منها على سبيل المثال التهنئة للحكام باعتلاء عرش الحكم ، أو طلب المساعدة من هذه الدول لأنها في حالة حرب ، أو تقديم الجزية السنوية أو مناقشة شروط المعاهدات ، وبمجرد وصول هؤلاء السفراء المؤقتين إلى إستانبول ، في أي وقت ، فإنهم يقومون بإجراء مباحثات مع أفراد الإيالات الحدودية في بعض الأحياء ، وكذلك يقومون بمناقشة الخلافات الحدودية بصفة خاصة ، وأما السفراءالذين يقيمون إقامة دائمة في إستانبول فإنهم يقومون بأنشطة كثيرة جداً منها ثقافية وقانونية وتجارية وسياسية ، إلى جانب المهام المؤقتة التي يقومون بها[3] .

وبالتالي يقوم هؤلاء السفراء بتوضيح القواعد والأصول المتبعة حول الشؤون القانونية والتجارية والسياسية للدولة ، وهذا يعني أن السفراء يسيرون على الطريق الذي ترسمه الدولة الخاصة بهم في إطار المعاهدات المبرمة بين الدول الغربية والدولة العثمانية ، إلا أن هناك الكثير من البنود والمواد الخاصة بنصوص المعاهدة يقوم السفراء بالتأكيد على هذه المبادئ الأساسية التي يتم الاعتماد عليها في السياسة الداخلية والخارجية للدولة العثمانية ، وكذلك يقومون بتوطيد العلاقات بين الدول التابعة لها والدولة العثمانية من منطلق السياسة العثمانية التي تنتهجها الدولة العثمانية إزاء هذه الدول مثل فرنسا وهولندا وفيينا وإنجلترا والنمسا[4] .

ولقد اقتصرت العلاقات الدولية للباب العالي مع الدول الأجنبية على وجود سفارات عثمانية لديها ، وعلى فترات قصيرة ، كانت مهمتها فيها إبلاغ الحكام الأوروبيين بالأحداث المهمة وبوصول سفراء من أوروبا إلى إستانبول ، وهؤلاء كانوا يقومون بالاتصال بمترجمي الباب العالي ، حيث إن غالبيتهم لم يكونوا على دراية باللغة العثمانية ، لكن السفراء العثمانيين يملكون الصلاحيات التالية :

---

(1) Omer Faruk Yilmaz : Bdgelerle Osmanli Tatihi , cild , 3 , Osmanli Yayinevi , Istanbul , 1994 , s , 152 .

(٢) أنينل ألكسندروفنادولينا : الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية ، ص٥٥ .

(3) Ercunend Kuran : Avrupa'da Osmanli Ikamet , op , cit, 128 .

(4) Turkiye Diyanet Vakfi : cild , 21 , op , cit , s , 13 .

١- إبلاغ الحكام الأوروبيين باعتلاء سلطان عثماني جديد للعرش .

٢- تسليم نص التصديق على الاتفاقية الجديدة .

٣- التأكيد على العلاقات الودية بين البلدين .

٤- تقديم المقترحات الخاصة بإقرار وإرجاع العلاقات الودية في حالة وجود خلافات .

٥- تقديم عروض إقرار السلام في زمن الحرب .

٦- تقديم الهدايا وإجابة الردود على رسائل السلطان للحكام الأوروبيين .

٧- إرضاء السفراء الأجانب الذين وجهت إليهم إهانات أثناء وجودهم في استانبول .

٨- رد الزيارات التي يقوم بها سفير أوروبي فوق العادة وغيره من الشخصيات المهمة(١).

ومن المعروف أن السفراء الدائمين يقومون بجهود أخرى أيضاً كجمع المعلومات عن الدولة الموجودين فيها ، ويقومون بأعمال الجاسوسية ، ولذلك كانوا يقدمون هدايا عديدة لبعض مسؤولي القصر للحصول على معلومات بهذا الشأن ، وفي هذا الإطار أيضاً ، وهؤلاء السفراء الدائمون يقومون بتوطيد العلاقات بين الدولة العثمانية والدول التابعين لها وكانوا هؤلاء السفراء الدائمون يرسلون إلى بلادهم تقارير تفصيلية عن جوانب عديدة بشأن أوضاع الدولة العثمانية في تلك الفترة ، وكانت ترسل هذه التقارير إلى بلادهم برسائل بعضها مشفرة، والبعض الآخر منها غير مشفر(٢) .

إذن نستطيع القول : إن مدة إقامة السفراء الدائمين والسفراء المؤقتين متفاوت بعضها عن بعض، ومختلفة على حسب المهام الموكلة إليهم ، فكما اتضح لنا أن السفراء الدائمين يقيمون في الدولة العثمانية عدة سنوات ، وتتفاوت السنوات من ٣ إلى ٥ سنوات بصفة عامة ، وأما السفراء المؤقتون أو الطارئون فإنهم يمكثون في إستانبول ويظلون فيها ، وبانتهاء أعمالهم تنتهي المدة المقررة لهم حسب المهام الموكلة إليهم ، فهم لا يظلون في البلاد التي أرسلوا إليها لفترة طويلة ؛ لأنهم جاؤوا لأداء مهمة معينة ، إلا أنه كما ذكر يُسمح لهم بأن يقوموا ببعض الزيارات السريعة لبحث بعض المسائل العاجلة من قبل الدول الأوروبية .

---

(١) أنينل ألكسندروفنادولينا : الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية ، ص٤٤ .

(2) Bernard Lewis : Modern Turkiye , op , cit , p , 18 .

المبحث الرابع :

أهم السفارات العثمانية إلى فرنسا .

بدأت العلاقات الدبلوماسية بين فرنسا والدولة العثمانية –كما ذكرنا – منذ فترة مبكرة وبدأت تأخذ هذه العلاقات شكلاً جديداً في التاريخ السياسي بينهما ، فأرسلت الدولة العثمانية سفارات إلى الغرب الأوروبي والتي كانت من أهم الوسائل التي أتاحت للعثمانيين التعرف على مظاهر الحضارة الأوروبية في القرنين ١٣، ١٤هـ/١٩ ، ٢٠م .

وفي عهد السلطان العثماني بايزيد الثاني[١] بإرسال " حسين بك " إلى لويس الحادي عشر ملك فرنسا كسفير طارئ للبحث في مسألة سياسية وهي (حياة الأمير جم)[٢] فردت فرنسا بأن يكون جم تحت زعامة وإشراف البابا بشرط عدم تسلمه لإمبراطور ألمانيا ماكسيمليان، وقبل السلطان بايزيد الثاني بهذا الاقتراح على أن يتم سداد نفقات قدرها (٥٠) ألف دوقة[٣] لترك الأمير جم بفرنسا ، ومن ناحية أخرى يتم ترك كنيسة القيامة لفرنسا ، وإرسال مجموعة من الأشياء المقدسة الموجودة في إستانبول إلى الملك أيضاً ، وتم قبول هذا الاقتراح من قبل الطرفين ، وثم نقل الأمير جم إلى ليون في (٤ ذو القعدة ٨٩٣هـ/١٨ أكتوبر ١٤٨٨م)، وبذلك أخذ التطور الدبلوماسي للعلاقات العثمانية الفرنسية بهذه الصورة يأخذ شكلاً مغايراً بين الدولتين[٤] .

وقد طالب الملك لويس الرابع عشر ملك فرنسا بضرورة التفاهم مع العثمانيين وأعطى تعليماته بشأن إرسال سفيره إلى إستانبول وسفير عثماني إلى فرنسا ، واستغل الديوان الهمايوني هذه الفرصة ، وقام الديوان بإرسال سليمان آغا، وهو في درجة صغيرة جداً ، سفيراً لبلاد فرنسا بدلاً من (الجادشلر) ، بالديوان كما جرت العادة ، فخرج سليمان آغا من طولون في (محرم – ١١٠٨هـ/أغسطس ١٦٦٩م) وتم استقباله في حفل مهيب من قبل الفرنسيين ، وبموجب

---

(١) انظر : ملحق السلاطين العثمانيين ، الملحق رقم (١٣) ، ص(٥٣٨) .

(٢) انظر : ملحق السلاطين العثمانيين ، الملحق رقم (١٤) ، ص(٥٣٩) .

(٣) دوقة Duke :هو النقد الذهبي المضروب في البندقية قديماً وهي محرفة لكلمة دوكاتو Ducato الإيطالية ، وكان يزن بين عشرة إلى اثني عشرة فرنكاً . انظر : (سهيل صابان : المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية ، ط٣ ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض ، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م ، ص٦١) .

(4) Turkiye Diyanet Vakfi : cild , 16 , op , cit , s , 494.

التعليمات التي حصل عليها السفير العثماني ، فإنه كان مضطراً لهذه المقابلة وهو في غاية الضجر، وعلى الرغم من ذلك فإن سفارة سليمان آغا كانت وسيلة لنشر الموضة العثمانية في باريس ، وسبباً لمعرفةالفرنسيين القهوة التركية التي أصبحوا مولعين بها اليوم ، وأيضاً قيام ملحن موسيقي فرنسي بإعداد مستلهمة من الألحان العثمانية[١] . إذن هذه السفارة كانت وسيلة لتبادل حب الفرنسيين للحضارة العثمانية، وللسفير العثماني دور في ذلك .

وأما في عهد السلطان سليمان القانوني فقد قويت الاتصالات بين الدولة العثمانية وفرنسا منذ القرن ١١هـ/١٧م ، واتسمت العلاقة بين الدولتين بالود والصداقة ، وكان رد الفعل الأوروبي إزاء هذه الاتصالات عنيفاً ، لاتصالهم بالمسلمين العثمانيين[٢].

يمكننا تفسير هذا الموقف السابق من البابا ضد فرنسا ، بأن الدولة العثمانية نجحت في ذلك الوقت في تدعيم صلتها بفرنسا ، بينما ما زالت أوروبا لا تستوعب المد الإسلامي الذي وصل إلى عقر دارها ، وكما هو معروف أن البابا كان يسعى لتكوين الأحلاف الصليبية للتصدي لقوة العثمانيين المسلمين ، وإيقاف هذا المد بأي شكل كان ، وبالتالي بدأت الدولة العثمانية بإرسال سفرائها إلى دول أوروبا من عام ١٢٠٨هـ وحتى عام ١٢٢٦هـ/ من عام ١٧٩٣- وحتى عام ١٨١١م ، فأرسلت عدد من السفراء الدائمين وبلغ عددهم سبعة، واستطاعت من خلال ذلك فتح الباب بصورة مباشرة للتأثير على الغرب ، ويمكن أن نقيس أهمية هذا التأثير ، عندما نعلم أن معظم العاملين بهذه السفارات هم من كبار رجال الدولة ورواد الإصلاح بالدولة العثمانية ، ويُعد الرواد الثلاثة لحركة التنظيمات هم : مصطفى رشيد باشا ، علي باشا، فؤاد باشا ، وهم من أثروا بالدولة العثمانية وتأثروا بالتغريب الأوروبي.

ومن أهم الدبلوماسيين العثمانيين الذين شغلوا منصب السفارة إلى باريس هو مصطفى رشيد باشا . الذي كان يتردد بين الولايات مع عديله سيد علي باشا[٣] ، وبعد عزل الأخير تم

(1) Turkiye Diyanet Vakfi : cild 16 , op , cit , s , 406.
(2) Ibid , cild , 11 , op , cit , s , 9.
(٣) سيد علي باشا : عين سفير للدولة العثمانية في باريس من عام ١٢١٢هـ/١٧٩٧م إلى عام ١٢١٧هـ/١٨٠٢م، ثم شغل منصب الصدر الأعظم من عام ١٢٢٢هـ/١٨٠٧م إلى عام ١٢٢٣هـ/١٨٠٨م ، وعمل بوظيفة (مهردار) حامل الأختام وبعد عزله عن الصدر الأعظم وعاش حياته منزوياً . انظر : (ناهد إبراهيم دسوقي: بدايات الإصلاح في الدولة العثمانية ، ص١٢٢) .

تعيين مصطفى رشيد باشا منصب المهدار أو الخاتم ، وفي عام ١٢٣٧هـ/١٨٢١م دخل إلى قلم خطابات الصدارة ، وقد استطاع أن يحوز على تقدير واحترام جميع الرؤساء بسرعة، وكان يتمتع بحماية خاصة ومكانة من قبل المستشار محمد سعيد أفندي ، وأعجب السلطان محمود الثاني بالقوائم الواردة من الجيش ، وسأل محمد سعيد أفندي عن كاتبها فقال : إنه مصطفى رشيد باشا، فأوصى به السلطان ؛ وبذلك حفر اسمه في ذاكرة السلطان العثماني(١) .

وأعجب السلطان محمود الثاني بمصطفى رشيد باشا وبدهائه ، وترقى في سن الشباب بعدد من المناصب السياسية ، فأصبح وزيراً للخارجية وهو المعد لأسس التنظيمات ، ومن خلال دعم السلطان عبد المجيد الأول له قام بتنفيذ هذا الفرمان وبهذه الصورة ، فلقد قام بتحقيق انقلاب وثورة في تاريخ الدولة العثمانية وهو الذي رعى شؤون الدولة العثمانية بنفسه، وأصبحت مقاليد السلطة بيده في ظل هذه الظروف ، لكن في الوقت نفسه لم يتمكن من تحقيق انتصارات دبلوماسية عظيمة بقدر ما حققه من نجاح في سياسة الدولة العثمانية(٢) .

ولمصطفى رشيد باشا نجاحات كثيرة وعظيمة للغاية، وحتى إنه كان يُلقب في حياته باسم العظيم، وكان رجال الدولة الأجلاء مدينين له بخدمات عظيمة ، بل إنه هو الذي قام بتنشئة كبار رجال الدولة العثمانية ، وكان هذا النجاح يتمثل في عمله مع فريق متميز ، وكان لديه قدرة كبيرة في تمييز الأمور ، فهو مجازف لا يتردد في إرسال مسئولين وموظفين شباب لتحمل مسؤوليات خاصة بالدولة ؛ لأن هؤلاء الشباب تربوا على يديه ، ومن بين هذه الأسماء الكبرى التي نشأت على يديه وعملت معه علي باشا – فؤاد باشا – جودت باشا – أحمد وفيق باشا ، وغيرهم من الأسماء ، إلا أنه لم يحققوا نجاحاتهم في ظل ترحيب وتشجيع ، بل نجحوا في ظل تنافس وغيره وافتراءات وانتقادات ظالمة(٣) .

وكان مصطفى رشيد باشا سفيراً للدولة العثمانية في لندن وباريس ، وفي آخر عهد السلطان محمود الثاني ، تعلم اللغة الفرنسية –كما ذكرنا سابقاً – وأبدى من خلال ما قرأه بالفرنسية سعيه لمسيرة الإصلاح على نمط غربي ، وهو نفس الخط الذي سلكه محمد علي باشا والي مصر(٤)

(١) عبد الرحمن شرف : أحاديث تاريخية ، ص٧٥.

(2) Mehmet Dogan: Batililasma Ihaneti , Pinar Matbaacilik, 1986, s , 19.

(3) Yilmaz Oztuna : Osmanl Devleti Tarihi , op , cit , s , 526.

(٤) محمد علي : ١١٨٣–١٢٦٦هـ/١٧٦٩–١٨٤٩م والي مصر ، كان جندي في سلاح الانكشارية وكان ألبانياً ، ثم اشتغل بتجارة الدخان، جاء في حملة إلى مصر لإجلاء نابليون منها ، وبعدها أخذ يرتقي سلم النجاح في ثبات وحذر، وجاءته الفرصة عندما ضاق المصريون ذرعاً بحكم خورشيد باشا ، فطلبوا من الباب العالي تولية محمد عليهم

والذي كان مصطفى رشيد باشا يحبه ، وكان أول عمل يقوم به في هذا السبيل، والذي ساعده عليه هو صغر سن السلطان الجديد عبد المجيد الأول ، حيث لم يكن يتعدى السادسة عشرة عند توليه السلطة ، فاصدر خط شريف كُلخانه الذي يعتبر بمثابة دستور ينظم خطوات الإصلاح المنشود، فلم يكن هذا الدستور مستمداً من الشريعة الإسلامية ، بل سار على نهج الدساتير الأوروبية ، وخاصة الفرنسية التي كانت بعيدة في معالجة مصالح المسلمين والعثمانيين بشكل خاص، واستطاع مصطفى رشيد باشا إقناع السلطان بمنهجه الإصلاحي، واستحوذ على رضا السلطان ودعمه ، وأقام حفلاً وأحاطه بالقوات العسكرية ، وقدم مصطفى رشيد باشا هذا الخط على أنه من السلطان ، ثم قدمه للصدر الأعظم بحضور شيخ الإسلام، فأقروا هذا الدستور ، ومن أبرز ما تضمنه الدستور هو المساواة بين جميع رعايا الدولة ، وتوفير الإخاء بين الجميع على أسس غربية لا إسلامية وهو أمر اعتبره بعض الأوروبيين بمثابة " العهد الأعظم " بالنسبة للعثمانيين(1) .

وفي عام ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م ، عمل مباحثات مع ما ترينخ رئيس وزراء النمسا في فيينا واجتهد لكسب دعم وتأييد النمسا في مسألة مصر والجزائر ، وقام بإجراءات لكسب الرأي العام ضد محمد علي باشا والي مصر ، وكتب مصطفى رشيد باشا في أحد تقاريره ، عندما كان سفيراً بباريس في عام ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م ، أنه اتخذ موقف المدافع إبان المباحثات التي جرت مع رجال الدولة الفرنسيين عن منهج حكومته في الخلاف الذي نشأ بينها وبين مصر منذ فترة قريبة ، وهنا وجه اللوم إلى سفير فرنسا لموقفها المتقاعس في اللحظة الحاسمة عندما كانت الدولة العثمانية منشغلة بتسوية نزاعاتها مع مصر ، وجاء ذلك في معرض حديثه عن قبول الدولة العثمانية للمساعدات الروسية ضد محمد علي باشا والي مصر(2) .

عام ١٢٢٠هـ/١٨٠٥م ، استعان بالأجانب الفرنسيين في تنظيم الجيش والبحرية ، وأدخل إصلاحات كثيرة في جميع نواحي الحياة وأرسل البعثات العلمية إلى أوروبا ، وتوفي بالإسكندرية في ١٤ رمضان ١٢٦٥هـ/ ٢ أغسطس ١٨٤٩م. انظر : (محمد شفيق غربال : الموسوعة العربية الميسرة ، ص١٦٦٢) .

(١) زكريا سليمان بيومي : العرب بين القومية والإسلام ، قراءة إسلامية في التاريخ الحديث والمعاصر ، ط١، دار القاهرة ، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م ، ص١٨٩.

(٢) أنينل ألكسندروفنادولينا : الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية ، ص٥٣ .

وقام بعمل دعاية لصالح الدولة العثمانية في الصحافة الفرنسية بصفة خاصة ثم عاد إلى إستانبول في ذي القعدة ١٢٥١هـ/مارس ١٨٣٥م ، إلا أنه تم تعيينه سفيراً دائماً في باريس في ربيع الثاني ١٢٥٢هـ/يوليو ١٨٣٦م .

وبعد تعيينه تلقى أمراً من الباب العالي بتبادل موقعه مع نوري أفندي سفير الدولة العثمانية لدى لندن ، وفي الوقت نفسه أنعم على مصطفى رشيد باشا بلقب مستشار الشؤون الخارجية ، وتم تبادل مواقع السفراء على هذا النحو ؛ لأن آمالاً كبيرة كانت معقودة على مصطفى رشيد باعتباره دبلوماسياً محنكاً لتحقيق رغبة السلطان في الوصول إلى حلول حاسمة للمشكلات الدبلوماسية التي كانت تواجه الباب العالي ، وأعلنت الحكومة العثمانية عن تبادل السفيرين بحجة أن المناخ في إنجلترا غير ملائم لصحة نوري أفندي[1] .

وبعدها تم تعينه سفيراً في لندن ، واستطاع كسب ودعم وتأييد إنجلترا التي كانت في ذلك الوقت تمثل قوة عسكرية واقتصادية عظمى ، وعلى الرغم من حياد إنجلترا التام بشأن احتلال الجزائر ؛ إلا أن مصطفى رشيد باشا نجح في أن تقف إنجلترا بجانب الدولة العثمانية لمواجهة أطماع محمد علي باشا[2] ، فكان استصدار منشور كلخانه الثمن الذي حصلت عليه بريطانيا والدول الأوروبية من السلطان العثماني مقابل تسوية النزاع بينه وبين والي مصر محمد علي باشا الذي كان يريد الاستقلال والانفصال عن الدولة .

وبعد أن تم إرساله إلى إنجلترا ، أخذ في تنظيم العلاقات بين والي مصر المتمرد محمد علي باشا والدولة العثمانية ، وقد التقى بعدد كبير من الوجهاء والأعيان الإنجليز، وعمل على الوصول بآرائهم إلى حل هذه المشكلة ، وهذه المبادرة للتحالف مع الإنجليز لم تكن من السلطان العثماني، بل كانت من مصطفى رشيد باشا ، وعلى الفور أرسل السلطان محمود الثاني في طلب مصطفى رشيد باشا ، وأهانه على هذا التصرف ، وأمر بإعدامه ، إلا أن مصطفى رشيد باشا تأخر في عودته إلى إستانبول بحجة أنه مريض ، وفي تلك الأثناء توفي السلطان محمود الثاني ، وعلم مصطفى رشيد باشا بأن الخطر قد زال ، ثم عاد مرة أخرى إلى إستانبول ، وعمل على حل كافة المشكلات الخارجية من خلال الإصلاحات الغربية والتأثير على السلطان عبد المجيد الأول[3] .

---

(1) Turkiye Diyanet Vakfi : cild , 15 , op, cit, s , 348.

(٢) أنينل ألكسندروفنادولينا : الإمبراطورية العثمانية وعلاقتها الدولية ، ص٥٥ .

(3) Mehmet Dogan : Batililasma Ihaneti , op , cit , s , 31 .

يلاحظ أن صدور التنظيمات أو حركة التجديد في الدولة العثمانية خلال القرن الرابع عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي ، لم تكن تحت ضغط الدول الأوروبية فقط ،وإنما كانت نتاجاً فكرياً للمتأثرين بالثقافة والحضارة الأوروبية لاقتباس النظم الأوروبية واستلهامها .

ففي أثناء تواجد مصطفى رشيد باشا في سفارته بباريس وإنجلترا اطلع على أفكار هذه الدول العظمى بشأن الدولة العثمانية ، وأخذ رئيس وزراء النمسا (مترينخ) برأيه في مسألة التنظيمات ، وأخذ بعض التجارب في أواخر حكم السلطان محمود الثاني ، ولكن لم يتم اتخاذ مبادرات أساسية وأصبحت المسألة المصرية محل نقاش دولي[1] .

واستطاع مصطفى رشيد باشا عمل مباحثات مع وجهاء ورجال الدولة من الفرنسيين، واستطاع كسب ود الدول الأوروبية خلال ثلاث سنوات قضاها في باريس ولندن، وأصبح لديه تجارب عديدة ، فأصبح مستشاراً للخارجية في (٣٠ صفر ١٢٥٣هـ/٣ يونيو ١٨٣٧م) وقام بدور كبير في توقيع معاهدة التجارة[2] التي تضع نصب عينها إلغاء الامتيازات في (٢٦ جمادى الأولى ١٢٥٤هـ/١٦ أغسطس ١٨٣٨م) وبسبب المباحثات المتواصلة بشأن الإصلاح الخاص ببنية الدولة العثمانية ، وبسبب القلق الذي شعر به السلطان إزاء المعارضة التي تشكلت ضده ، أعلن السلطان العثماني أنه هو الذي قام بتعيينه[3] .

وفي ٢٢ شوال ١٢٥٩هـ/١٤ نوفمبر ١٨٤٣م تم إرساله إلى باريس مرة أخرى كسفير، وهو أول دبلوماسي عثماني يتم تعيينه ضمن سلسلة من السفراء الآخرين ، ولقد كان بصحبته كل من المترجم روح الدين ، وابنه يحيى أفندي معلم في المدرسة البحرية ، ومترجم الباب العالي، والسيد أحمد وفيق باشا ، واستطاع تعلم اللغة الفرنسية بصورة جيدة من قبل ؛ مما ساعده ذلك على أن

---

(1) Turkiye Diyanet Vakfi : Cild 31 , op , cit , s 349 .

(٢) معاهدة بلطة ليمان : تمت هذه المعاهدة في عام ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م ، وهي معاهدة تجارية وقعت بين الدولة العثمانية وإنجلترا ، حصلت إنجلترا بموجبها على امتيازات تجارية مقابل مساعدات عسكرية تقدمها لإستانبول للضغط على واليها المتمرد في مصر محمد علي باشا الذي أتبع سياسة اقتصادية حرمت إنجلترا من التمتع بالامتيازات التي منحت إياها من قبل إستانبول ، لكن الوالي المصري محمد علي لم يتمكن من الاستمرار وأضطر لفتح أبواب بلاده أمام التجارة الأوروبية بموجب معاهدة لندن عام ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م . (وللمزيد انظر : أكمل الدين أوغلي : الدولة العثمانية تاريخ وحضارة ، ج١ ، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية ، إستانبول ، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م ، ص١٠١ ، ١٠٢) .

(3) Ibid , Cild , 31 , s, 349.

أصبح قادراً على التحدث بالفرنسية مع الملك بدون مترجم ، وأيضاً ساعده ذلك على التعرف بأشخاص مهمين وتأسيس صداقة مع المستشرق سلفر حاجي المحترم الذي ساعده كثيراً عند توليه مناصب رسمية ودبلوماسية[1] .

وأثناء سفارته ظهرت مسائل أخرى غير المسألة المصرية ؛ إلا أنه اجتهد في حل هذه المشاكل والمسائل وتنظيمها بشكل جيد ، وعلى رأسها مسألة جبل لبنان ، ومنذ أن تم تعيينه سفيراً بباريس ظل في هذه السفارة ، وتبين أنه يتبع التعليمات الدبلوماسية التي تصدرها حكومة السلطان ، بالإضافة إلى أنه كان مطلعاً على المشكلات الداخلية والخارجية للدولة العثمانية، وكل ما يخص الشؤون الأوروبية ، حتى إنه لم يكن بحاجة إطلاقاً لأي تعليمات مفصلة ، وكان التوجه الرئيس لنشاطه مجدداً ببذل جهده باعتباره سفيراً لبعث وتقوية التحالف الإنجليزي الفرنسي[2] .

عاد مصطفى رشيد باشا بعد ذلك إلى إستانبول وتم تعيينه على أدرنة ، وبعدها تولى منصب وزير الخارجية عام ١٢٦١هـ/١٨٤٥م ، وأثناء توليه هذا المنصب جاء والي مصر إلى إستانبول لعرض ولائه ، مما جعله يتولى منصب الصدر الأعظم في ٨ شوال ١٢٦٣هـ/٢٨ سبتمبر ١٨٤٦م ، وواصل بعدها جهوده المتعلقة بتطبيق الإصلاحات والتنظيمات في عهد الصدارة وحول إعجابه بأوروبا[3] .

وأثناء توليه هذا المنصب قام بإجراءات ظالمة بحق السكان المسلمين ، وفي عام ١٢٦٤هـ/ ١٨٤٧م أسس محاكم التجارة والكسب ، وبسبب الاضطرابات التي ظهرت في البلاد في عهده تم عزله عن منصب الصدر الأعظم[4] .

يتضح لنا من سيرة مصطفى رشيد باشا بأنه كانت له أهمية ومكانة سياسية ومصيرية بين الدول الكبرى ، وكان يستطيع رسم المعالم الرئيسة للسياسة الخارجية ويقرب التوازن بين الدول الأوروبية ،هذا يفسر لنا بأن الطريق الذي بدأه مصطفى رشيد باشا كان يُشكل بداية الاتجاه نحو التغريب للدولة العثمانية .

(1) Bernard, Lewis : Modern Turkiye , op , cit , p , 106.

(٢) أنينل ألكسندرو فنادولينا : تاريخ الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية ، ص١٢٨.

(3) Omer Faruk Yilmaz: Belgelerle Osmanli Tarihi , cild 3, op , cit , s, 337.

(4) Ibid , s, 330.

وقدم مصطفى رشيد باشا ، بعد أن تولى منصب وزير الخارجية مبادرة لإجراء عدد من الإصلاحات التي كان يرى من وجهة نظره أنها ضرورية لتقوية الدولة ، وبناءً على مبادرة مصطفى رشيد باشا الخاصة بإعداد مشروعات الإصلاح تم إنشاء مجلسين حكوميين عاليين لهذا الشأن(١) .

وكما ذكرنا سابقاً فإن مصطفى رشيد باشا تولى منصب وزير الخارجية ، وكان بمثابة المعد الأول لكافة شؤون الدولة والحكومة خلال كل هذه الفترة ، ومن ثم فإن ضغوط الدولة التي تريد تطبيق فرمان التنظيمات قد أصبحت حقيقة لا مفر منها ، وبعدها تولى منصب الصدر الأعظم بناءً على هذه الضغوط ، وظل بهذه الوظيفة حتى عام ١٢٦٥هـ/١٨٤٨م ، وثم تم إبعاده بعد ذلك ، إلا أنه أعيد مرة أخرى إلى المنصب وواصل حتى عام ١٢٦٩هـ/١٨٥٢م، ويبدو أن توليه هذا المنصب وعزله كان لضغوط من قبل دول الغرب من أجل الموافقة على فرمان التنظيمات، ثم عين وزيراً للخارجية عام ١٢٧٠هـ/١٨٥٣م ثم استقال في نفس السنة ؛ بسبب عدم منح امتياز قناة السويس للفرنسيين لصالح الإنجليز ، وفي عام ١٢٧٣هـ/١٨٥٦م ثم تعيينه صدراً أعظم ، ثم تم عزله عام ١٢٧٤هـ/١٨٥٧م بسب ضغط السفير الفرنسي ، وبعدها بشهرين تم تعيينه مرة أخرى لنفس المنصب(٢) .

وقد ظل في هذا المنصب حتى توفي في ٢٢ جمادى الأولى ١٢٧٥هـ/٧ يناير ١٨٥٨م في عمر يناهز ٥٧عاماً وتسعة أشهر وكان قبره في شارع القناصة (النبالة) في بيازيد(٣).

وطبقاً لما سبق فإن مصطفى رشيد باشا الذي كسب تأييد ودعم الإنجليز في المسألة المصرية، ووفق في حلها وقام بإعطائهم الكثير من الوعود بعمل الإصلاحات في الدولة العثمانية كما يريدون ، كان يرى أنه ينبغي على الدولة العثمانية نهج سياسة خارجية متوازنة حتى تصبح أقوى دولة في العالم ، فبذل كافة الجهود لتحقيق ذلك ، وكان يرى أن هذا لن يأتي إلا بالأخذ من حضارة الدول الأوروبية من وجهة نظره .

وأما عن أهم الخدمات التي قدمها مصطفى رشيد باشا فيمكن تناولها كما يلي :

- أنه عندما تمرد محمد علي باشا على الدولة العثمانية لأسباب عديدة لا مجال لذكرها هنا، قام مصطفى رشيد باشا بالقضاء على طموحات محمد علي باشا والي مصر ، من خلال مساعدة

(١) أنينل ألكسندروفنادولينا : تاريخ الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية ، ص٩٢.

(2) Mehmet Dogan : Batililasma Ihaneti , op, cit, s, 37.
(3) Omar Faruk Yilmaz : Beleglerle Osmanli Tarihi , op, cit, s, 331 .

كل من إنجلترا والنمسا وبروسيا وروسيا ؛ ولذلك فإن إنجلترا والنمسا قد خرجت بجيوشها إلى بيروت وقامت ، بمنع العدو من التدخل في شؤون الدولة العثمانية .

- أنه ساعد على هزيمة روسيا من خلال حرب القرم .
- أنه قام بإعلان التنظيمات ، وقام بدور كبير في نقل كافة مصادر التنظيمات من خلال مرسوم كلخانه ، وتعرف على السلطة بصورة مستقلة ، وألغى فكرة سلطة السلطان ذاته، وجعل أسس الدولة العثمانية تضطرب ، ولقد تطورت بيروقراطية التنظيمات في ظله، ومعنى ذلك أن منافع الغربيين ومصالحهم وصلت إلى أعلى مستوى لها في ظل التنظيمات .
- نجاح مصطفى رشيد باشا في تنشئة العديد من رجال الدولة الذين تولوا زمام الحكم، وكانت هذه السياسة معتمدة على سياسة إنجلترا ، وأراد أن يقوي الدولة العثمانية إزاء فرنسا وروسيا من خلال الدعم الغربي الإنجليزي(1) .

وأما عن التقارير التي كانت ترفع من السفير مصطفى رشيد باشا فقد نشرت على مدى الفترة من ١٢٧١هـ-١٢٨٠هـ/١٨٥٤م-١٨٦٣م على يد المؤرخ التركي (جاويد بايسون) وكان عدد هذه التقارير ٦٥ تقريراً ، وقد تناولت الموضوعات التالية :

- جهود الباب العالي الدبلوماسية وخاصة ما قام به مصطفى رشيد بهدف إعادة الجزائر إلى كيان الدولة العثمانية ، بعد أن استولت عليها فرنسا عام ١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م .
- سياسة الباب العالي وعلاقته بالدول الأوروبية (روسيا ، إنجلترا ، فرنسا ، النمسا، بروسيا) بخصوص الصراع العثماني المصري ، وفي هذه الفترة شغل مصطفى رشيد باشا ، إبان فترة الصراع ، منصب السفير لدى فرنسا وإنجلترا ، ثم أصبح وزيراً للخارجية .
- إلقاء الضوء على عدد من المشكلات مثل إنشاء سفارات عثمانية دائمة في الخارج في ثلاثينيات القرن ١٣هـ/١٩م ، والمحاولات التي بذلت لمواجهة تدخل الدول في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية في الأربعينيات من القرن الماضي ، ودوره في عقد الاتفاقية التجارية بين الدولة العثمانية وإنجلترا في عام ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م ، وموقفه من الاتفاقية بجانب بعض المشكلات الأخرى(2) .

---

(1) MehmetDagan : Batililasma Ihaneti , op, cit, s, 19.

(٢) أنينل ألكسندرو فنادولينا : الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية ، ص٧ .

واستناداً إلى التقارير التي كتبها مصطفى رشيد باشا ، والتي رفعها إلى السلطان والباب العالي، وإلي عدد الخطابات والمذكرات والملاحظات ، ومن بينها ردود مصطفى رشيد باشا على مذكرة الكاتب الفرنسي (دستيل - Dstal) الموجهة ضد مصطفى رشيد باشا وسياسته الداخلية والخارجية ، والتي تظهر لنا الرد غير المؤرخ ، أن مصطفى رشيد باشا وقف بجانب القضاء على نظم الإجراءات الحكومية في الاقتصاد والاحتكار وشراء السلع إجبارياً بأسعار متدنية ، وأن كبار رجال الدولة كانوا يناصرونه[١] .

ويذكر المؤرخ أحمد جودت باشا في مذكراته " أن مصطفى رشيد هو مؤسس النظام الدبلوماسي الجديد في الدولة العثمانية ، وكان طريقه نحو قمم العمل الوظيفي طريقاً تصاعدياً ، فقد بدأ بعمله موظفاً صغيراً في إدارة الباب العالي ، وبعدها تواجد في الدول الأوروبية بصفته سفيراً ، وساعدت نجاحاته في مجال وظيفته في تحقيقه لعدد من الإصلاحات، كانت انعكاساً لمطالب زمنه ، فذاع صيته باعتباره إصلاحياً وواضعاً لبنود خط شريف كلخانه عام ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م ، فضلاً عن أنه كان أكثر الدبلوماسيين العثمانيين في عصره موهبة وذكاء"[٢] .

وقال عنه دبلوماسي فرنسي[٣] عاش خلال فترته " إن هذا الدبلوماسي ، ووصوله إلى باريس، قد خلق ردود أفعال كبيرة " ، حيث إنه أول سفير عثماني يأتي إلى فرنسا بعد محمد سعيد غالب أفندي عام ١٢١٧هـ/١٨٠٢م ، وأما حركاته الخاصة بدبلوماسيته فإنها اتسمت بالحركة النابضة ، حيث إنه اختلط بالفرنسيين كثيراً ، وأصبح الجميع في صفه ، وبدأ الفرنسيون ينظرون إليه بإعجاب مما آثار إعجابهم ، وكان يقيم المآدب والموائد لهم ، ولا يترك أي اجتماع ولا يتوانى عن زيارة الوزراء ، وله علاقات جيدة مع كافة الوزراء الدبلوماسيين الغربيين ، ولقد تعرف على الحياة الاجتماعية لفرنسا ، وأيضاً الحياة الفنية والأدبية ، وحاول نقل كل هذه الحضارة الفرنسية إلى الدولة العثمانية[٤] .

وهناك مصادر أخرى تشير إلى أن مصطفى رشيد باشا كان مولعاً بفرنسا ، فكتب أشعاراً باللغة الفرنسية مما دلنا على شدة ولعه بالثقافة الفرنسية .

---

(١) أنينل ألكسندرو فنادولينا : الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية ، ص٩ .

(2) Turkiye Diyanet Vakfi : Cild 31 , op , cit , s , 75.

(٣) لم أجد عنه ترجمة .

(4) Mehmat Dogan : Batililasma Ihaneti , op , cit, s , 31 .

وعلى كلٍّ نستطيع القول مما سبق : إن حياة مصطفى رشيد باشا هي جزء لا يتجزأ من صفحة التنظيمات والتجديدات في تاريخنا إزاء التحديث والتغريب ، وكما أنه يستحيل تناول عصر التنظيمات دون الحديث عنه فلقد شهد له معاصروه بأنه أفضل الدبلوماسيين العثمانيين ليس في وطنه فقط ، وإنما في أوروبا بأسرها ، وقد استطاع تطوير فكر القومية العثمانية في الساحة الدبلوماسية ، واستطاع أن ينشئ كبار رجال الدولة العثمانية على نمط التحديث والتجديد ، ووضع برنامجه الإصلاحي على التحولات التي كانت هو صاحب المبادرة فيها، وتعامل من خلال وظيفته كسفير على حسب ولائه للبلد التي كان سفيراً فيها ، فعندما كان سفيراً في فرنسا كان مولعاً بها وصديقاً لها ، وبعد تعيينه على سفارة لندن أعلن ولاءه وانتماءه للإنجليز ، وبهذه الصورة تبنى قيم ونظم التغريب أكثر ، ويعتبر مصطفى رشيد باشا المؤسس الحقيقي للدبلوماسية والبيروقراطية العثمانية الحديثة ، ورائد التغريب فيها.

ومن الدبلوماسيين العثمانيين الذين شغلوا مناصب السفارة إلى باريس هو أحمد وفيق باشا، شغل منصب سفير بلاده في فرنسا ، ثم أصبح وزيراً للأوقاف ، ثم رئيساً لأول مجلس عثماني عام ١٢٩٣هـ/١٨٧٦م وهو لغوي معروف وضع أول معجم عثماني باللهجة العثمانية، وقام بترجمة أعمال فولتير وشكسبير إلى العثمانية(١) .

وأعطاه الداماد(٢) إبراهيم باشا(٣) الصدر الأعظم عام ١١٢٩هـ/١٧١٦م تقريراً ذكر فيه أنه لابد له أن يطلع على سائر المعارف الفرنسية ليتم تنفيذها بالدولة العثمانية ومحاولة تطبيقها، كما قام محمد جلبي أفندي بجهود كبيرة في هذا الإطار بفرنسا ، فإن ابنه سعيد أفندي الذي ذهب إلى فرنسا ، وتحديداً باريس ، بدأ بإجراءات اتصاله بالغرب(٤) .

---

(١) قيس جواد العزاوي : الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط ، ص٦٧ .

(٢) داماد : لفظ فارسي استعمل في التركية ومعناه الصهر ، وكان هذا اللفظ يستعمل مضافاً إلى الاسم بمعنى التشريف لمن كان متزوجاً من بنت السلطان أو من أخته . انظر : (فريد بك المحامي : تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص٣١٢).

(٣) إبراهيم باشا : تولى الصدارة في عهد السلطان أحمد الثالث (انظر ملحق السلاطين العثمانيين الرقم (١٥)، ص٦٢١)، وهو أول مسؤول عثماني يعترف بأهمية التعرف على أوروبا ، لذا فإنه قام باتصالات منظمة بالسفراء الأوروبيين المقيمين بالآستانة ، وأرسل السفراء العثمانيين إلى العواصم الأوروبية ، خاصة باريس للمرة الأولى، وكانت مهمة هؤلاء السفراء لا تقتصر على توقيع الاتفاقيات التجارية والدبلوماسية الخاصة بالمعاهدات التي سبق توقيعها ، بل أنه طلب منهم تزويد الدولة بمعلومات عن الدبلوماسية الأوروبية وقوة أوروبا العسكرية . انظر: (علي محمد الصلابي : الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط ، ص٢١٢) .

(4) Turkiye Diyanet Vakfi : cild , 5 , s, 148.

وعلى كل عندما كان يكرمى سكيز أفندي في باريس كانت لديه تعليمات تتمثل في الاطلاع على وسائل العمران والعمل على تطبيقها وتطويرها بطريقة جيدة ، وكانت المطبعة هي إحدى وسائل العمران الذي قام بتأسيس إجراءاتها لإنشائها في إستانبول ، والتي ستكون أول مطبعة في العالم الإسلامي ، فلم يكن افتتاح المطبعة بالأمر السهل ، فقد استلزم سلسلة من التحضيرات لإقناع المسؤولين ، ومن بينهم شيخ الإسلام ، والعلماء ، بفائدة إقامة مطبعة في البلاد الإسلامية(١) .

وفي عام ١١٣٩هـ/١٧٢٦م كتب إبراهيم متفرقه(٢) رسالة بعنوان "وسيلة الطباعة" رفعها إلى الصدر الأعظم وشيخ الإسلام حول ضرورة إدخال هذا الفن إلى البلاد العثمانية ولم يصدر الفرمان بافتتاح المطبعة إلا بعد موافقة شيخ الإسلام الذي اشترط عدم طباعة الكتب الدينية بكل فروعها ، كما عين شخصين لغرض الرقابة على منشورات المطبعة ، وأما الشخص الذي عين لإدارة أعمال المطبعة فكان إبراهيم متفرقه نفسه الذي كان شخصية متعددة المواهب، والذي قام بدور مهم في النصف الأول من القرن ١٢هـ/١٨م وخصوصاً في مجال الدعوة إلى التحديث والانفتاح على أوروبا(٣) .

وأدرك الصدر الأعظم داماد إبراهيم باشا أهمية المعرفة الأوروبية بالنسبة للعثمانيين، لذلك كان هناك اتصال منظم بينهم وبين (ماركوس دي تاك - Marcos de Aotak) ١١٢٩-١١٣٧هـ/ ١٧١٦-١٧٢٤م كمبعوث خطي إلى باريس ومعه تعليمات لدراسة النظم الفرنسية في الحكومة والتعليم وكتب تقريراً عما يصلح تطبيقه داخل الدولة العثمانية(٤) .

---

(1) Bernard Lewis : Modern Turkiye , op , cit , p , 47 .

(٢) إبراهيم متفرقه : ١٠٨٥-١١٨٥هـ/١٦٧٤-١٧٤٥م ، ولد في كلوج (Gluj) من أراضي ترانسيفانيا ، ووقع أسيراً في إحدى المعارك العثمانية ، وبعدها دخل الإسلام وعمل في خدمة الحكومة العثمانية ثم تحول إلى خدمة السلطان ، وكانت أولى مؤلفاته (الرسالة الإسلامية وأصول الحكم) وبعدها تولى بعد المناصب الدبلوماسية وتعلم عدة لغات أوروبية ومنها الفرنسية ، وعمل كناشر ومصنف ومترجم حتى وفاته . انظر : (شمس الدين سامي: قاموس الأعلام ، ج٣ ، ص١٠٢٢) .

(٣) خالد زيادة : المسلمون والحداثة الأوروبية ، ط١ ن مكتبة الأسرة ، القاهرة ، ١٤٣٢هـ/٢٠١٠م ، ص٦٣؛ وللاطلاع أكثر على إنشاء المطبعة انظر :
(Bernard Lewis : Modern Turkiye , op , cit , p , 48-102) .

(4) Michael Grean Halgh: French Military Reconnaissance in ottoman Empire During the Eighteenth and Nineteen Centuries as a Source for our Knowledge of ancient Monuments Authoress, Vol g6 2002, p. 4 .

يتبين لنا أن الاقتباسات الغربية التي بدأت في عهد الصدر الأعظم دامادا إبراهيم باشا تعتبر هي الخطوة الأولى لهدم الستارة الحديدية العثمانية ، وبذلك أصبحت مقلدة لباريس في عهد السلاطين محمود الأول[١] ومصطفى الثالث وعبد المجيد الأول ، وكان هناك تركيز واهتمام مكثف بمساعي تطبيق هذه النظم الغربية في الدولة العثمانية ، فلم يستطع العثمانيين التغافل عن هذه النظم الحديثة داخل أوروبا ، ومن ثم تطبيقها في الدولة .

ومن أهم السفارات إلى باريس أيضاً هي سفارة سيد علي أفندي ١٢١١هـ/ ١٧٩٨م، وهو عديل عثمان أفندي الدفتردار ، أحد كبار رجال الدولة العثمانية في ذلك الوقت ، وهو من الموره باليونان ، وقد تعرف على السفير الفرنسي الجديد وكان يعرف اللغة اليونانية، وكتب في تقريره الذي أرسله إلى حكومته ، أن السفير الفرنسي (فرنيه – Vern) هو رجل متواضع ومحبوب في الأربعين من عمره، فأوصى السلطان بالقيام بعلاقات جيدة إزاء هذا السفير ، وفي نهاية عام ١٢١٢هـ/١٧٩٧م غادر علي أفندي إستانبول وكان بحوزته ١٨ شخصاً إلى باريس، وقامت فرنسا بتخصيص قصر ضيافة عظيمة لهذا السفير العثماني الدائم للاعتراف بجميل الدولة العثمانية ، واستقر بعدها سيد علي أفندي بهذا المبنى[٢] .

وقد أظهرت حكومة الجمهورية الفرنسية عناية خاصة تمثلت في حفاوة الاستقبال والاحترام الزائد لسيد علي أفندي منذ اللحظة التي وصل فيها فرنسا ، وعلاوة على ذلك فإنهم في باريس يعرفون جيداً مكانة السفير ، فهو ممثل الدولة العثمانية ، وقد لقي من الشعب الفرنسي حباً واحتراماً كبيراً ، فأصبح مجيء السفير إلى فرنسا يمثل حدثاً مهماً[٣] .

وتحدث في تقرير سفارته عن مدى المعاناة التي يلاقيها القائمون بالسفارات أثناء رحلاتهم الطويلة ، وكان يقصد من وراء ذلك الشكوى ، وخاصة أثناء فترات الانتظار الطويلة التي يتعرضون لها في بعض المناطق نتيجة احتجازهم بالحجر الصحي ، حتى يتأكدوا من خلوهم من الأمراض ، وأشار في التقرير أن مراسم الاستقبال اتسمت بالحفاوة والترحيب والازدحام الشديد في

(١) انظر : ملحق السلاطين العثمانيين ، الملحق رقم (١٥) ، ص(٥٤٠) .

(2) Ercumend Kuran : Avrupa'da Osmanli Ikamet , op, cit, s, 26.
(3) Ibid , op , cit , s , 149 .

الشوارع ، ثم انتقل إلى وصف مطول لباريس والأماكن المحيطة بها ، والجمال المعماري والقلاع والحدائق والغابات والأنهار التي اهتمت جميعها بالنواحي المعمارية والجمالية[١] .

وقام سيد علي أفندي بإرسال رئيس المترجمين (فودريكا – Fodrica) إلى وكيل شؤون الخارجية بفرنسا السيد (دلاكيويكس – Dlakioax)وأبلغه رسمياً بمجيئه ، وقام السفير بمناقشة مراسم الاستقبال مع رجال فرنسا ، إلا أنه في الوقت نفسه تم عزل (دلاكيوكيس – Dlakioax) وكيل الشؤون الخارجية الفرنسي من منصبه وتعيين (تيلارند – Tellarnd) بدلاً منه ؛ ولهذا السبب كان ينبغي عليه تأسيس علاقة جيدة بالوكيل الجديد، وقام سيد علي أفندي بتقديم وثيقة اعتماد السفير العثماني في عام ١٢١٢هـ/١٧٩٧م وجرت مراسم الاستقبال بصورة رائعة ، وقدم الرسالة الهمايونية إلى رئيس التشريفات باحترام، الذي أوضح فيه حب السلطان سليم الثالث ، وعبر عن مدى قيمة العلاقات الخاصة بالصداقة الفرنسية العثمانية ، وأوضح بأنه أرسل سفيره الدائم لتقوية العلاقات التجارية الفرنسية العثمانية، وتمكن سيد علي أفندي بعدها من مطالبة الحكومة الفرنسية منح التجار العثمانيين حقوقهم في فرنسا مقابل الامتيازات الممنوحة للتجار الفرنسيين في الأراضي العثمانية[٢] .

ولقد أوضح لنا التقرير بتاريخ (٢٨ صفر ١٢١٢هـ/٢٠ أغسطس ١٧٩٧م) المقدم إلى (تيلارند – Tellarnd) وكيل الشؤون الخارجية الفرنسي من سيد علي أفندي والذي كان من أجل تجديد المعاهدة التجارية الفرنسية العثمانية ، وذلك بناءً على طلب من فرنسا بتوضيح المطلب العثماني بصورة أكبر ، وهذا يعني إلغاء الامتيازات ، إلا أن فرنسا لم تقتنع وتتنازل عن موقفها القوي الذي حققته في البلاد العثمانية ، وأعلن تيلارند أنه موافق على أن تكون هذه المعاهدة أساساً للتفاوض بين الجانبين العثماني والفرنسي[٣] .

يتضح لنا من التقرير السابق أن سيد علي أفندي فهم حديث الوكيل الفرنسي الذي كان يحمل معنى التلاعب والهروب من المعاهدة ، وأنه لا يمكن الحصول على النجاح المطلوب من

---

(١) موره السيد علي أفندي : سفارنامه سي، تاريخ عثماني أنجمني، مجموعة سندن مستخرج جدر، إستانبول، ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م ، ص١٧-٢٢ .

(2) Turkiy Diyanet Vakfi : cild 11, op , cit , s , 9 .
(3) Ercumend Kuran : Avrupa'da Osmanli Ikamet , op , Cit , s , 27 .

تجديد هذه المعاهدة ومنح التجار العثمانيين حقوقاً في فرنسا ، وكان المقصد من وراء ذلك هو المماطلة فقط .

وبعد فترة من الزمن تم استدعاء السفير العثماني ، لإبرام اتفاقية صداقة بين فرنسا والدولة العثمانية ، وقام السفير سيد علي أفندي بإبلاغ الباب العالي بهذا الاقتراح الذي لم يتوقعه، وبعد دراسة الباب العالي لشروط المعاهدة كان ينبغي عمل مفاوضات مع باريس ومع السفير الفرنسي بإستانبول ، وتلقى بعدها سيد علي أفندي تعليمات من الباب العالي بعدم الإفصاح عن أي حديث عن المعاهدة ، وبعدها أمضى سيد علي أفندي أياماً جميلة في باريس – على حد وصفه – حيث إن الفرنسيين لم يشاهدوا سفيراً عثمانياً منذ عصر يكرمى سكيز الذي جاء كسفير طارئ إلى باريس ، وكان الفرنسيون يدعون سيد علي أفندي في احتفالاتهم وهو لا يتوانى عن المشاركة معهم ، حتى في احتفالاتهم مع بونابرت وانتصاره في حروب إيطاليا ، إلا أن بونابرت كان يضمر في الخفاء الحرب على مصر دون علم الدولة العثمانية[1] .

ولم يستمر فرح السفير العثماني لفترة طويلة لأن الباب العالي أرسل سفيره إبراهيم عفيف أفندي سفير النمسا بتعليمات مفادها الاستفسار من وكيل الشؤون الخارجية الفرنسية عن ماهية محاربة فرنسا لمصر ، وبالفعل اتبع سيد علي أفندي التعليمات والتقى (تيلارند – Tellarnd) وكيل الشؤون الفرنسية الخارجية في عام ١٢١٣هـ/١٧٩٨م ، وخلال اللقاء سأله السفير العثماني عن الشائعات التي تدور حول مسألة مهاجمة مصر ، وهي ضمن ولايات الدولة العثمانية ، وأنه لن يترك هذه المسألة دون عقاب ، إلا أن الوكيل الفرنسي اقترح توقيع معاهدة بين فرنسا والدولة العثمانية لدخولها الحرب ضد روسيا ، وقام برفع هذا الاقتراح إلى الباب العالي وفي تلك الأثناء توجه بونابرت إلى مصر واحتلها ، وتألم سيد علي أفندي لخداع وكيل الشؤون الفرنسية (تيلارند – Tellarnd) له طوال هذه الفترة ، وقامت الدولة العثمانية بعد ذلك بحبس القنصل الفرنسي بإعلان الحرب ضد فرنسا بسبب أحداث مصر ، إلا أن فرنسا لم تعامل السفير العثماني بالمثل بل أجبرته بأن يرسل للباب العالي بأن فرنسا تريد إرسال سفير للتأكيد على علاقات الصداقة الفرنسية إزاء الدولة العثمانية[2] .

---

(1) Ercumend Kuran : Avrupa'da Osmanli Ikamet , op , cit , s , 30 .
(2) Turkiy Diyanet Vakfi : cild , 11 , op , cit , s , 240.

ولم تقبل فرنسا بعودة سيد علي أفندي إلى إستانبول حتى تقوم الدولة العثمانية بإعادة كافة القناصل الفرنسيين ومسؤوليهم إلى فرنسا ، فلم يرض الباب العالي بهذا الشرط ، وحاول السفير العثماني تنظيم العلاقات الفرنسية العثمانية وتأسيس الصداقة مرة أخرى بين الدولتين، وبعد عودة بونابرت تم تكليف سيد علي أفندي عمل مفاوضات السلام بين فرنسا باسم الدولة العثمانية إلا أن هذه المفاوضات أخفقت ، ورأى السلطان العثماني أنه لابد من توظيف رجل آخر من أجل مفاوضات السلام(١). فقامت الدولة العثمانية بإرسال محمد سعيد غالب أفندي(٢) إلى باريس في مهمة طارئة ، وبعد مجيء هذا السفير غادر سعيد علي أفندي فرنسا في ١٦ ربيع الأول ١٢١٧هـ/١٦ يوليو ١٨٠٢م للعودة إلى إستانبول(٣) .

والجدير بالذكر أن سيد علي أفندي استطاع ، بشخصيته المحبوبة والمرحة ، أن يقيم العديد من العلاقات الاجتماعية الواسعة في المجتمع الفرنسي ، وكان لها أثر كبير في تأثير المجتمع الفرنسي بالشخصية العثمانية الممثلة في شخص السفير " علي أفندي " حتى أصبحت الأزياء التركية موضة في العديد من الأوساط الاجتماعية بفرنسا ، ولقد ذكر في تقريره أنه لابد من ارتداء الملابس الرسمية قبل مراسم الاستقبال بالنسبة له ومن يصحبه من خدم ، فكانوا يرتدون ملابس صوفية بأزارير ذهبية(٤) .

يمكننا الحديث عن السفير العثماني سيد علي أفندي الذي يعتبر أنه أول سفير عثماني دائم لدى باريس بأنه كان صاحب نوايا حسنة ؛ إلا أنه لم يحمل صفات الرجل الدبلوماسي ، ولم تتوفر في شخصيته الصفات السياسية ، واستطاع -كما رأينا سابقاً - وكيل وزير الخارجية الفرنسية

---

(1) Mehmet Dogan : Batililasma Ihaneti , op , cit , s , 30 .

(٢) هو محمد سعيد غالب أفندي ابن حسين أفندي القبرصي ، أحد القضاة ، ومستشار السلطان محمود الثاني خلال الفترة الأولى من حكمه ، ولد بإستانبول ، واسمه في الأصل محمد سعيد ، ولقد اشتهر باسم غالب أفندي الصغير، إلا أنه لم يقم بالتحصيل المدرسي بشكل منتظم ، فقام بتربية نفسه بنفسه، مثل أبيه ، ولقد كان والده أحد الرجال المسؤولين عن حل الأمور أو تعقيدها في السلطنة ، حيث إن كلامه نافذ في التوجيه والعزل ، ورأيه أساسي في الحكم، وتم إرساله إلى باريس لعقد اتفاقية سلام مع الدولة العثمانية وفرنسا ، وتقلد منصب الصدر الأعظم عند عودته إلى البلاد ، ومنصب رئيس الكتاب، وتوفي في عام ١٢٤٠هـ/ ١٨٢٤م ، ولقد عمل بإخلاص شديد، وكان متميزاً ، وعلى درجة عالية من الثقافة . انظر : (عبد الرحمن شرف : أحاديث تاريخية ، ص٢٧) .

(3) Nevin Yazici : Osmanlilik Fikri Ve Genc Osmanlilik , op, cit, s, 34 .

(٤) موره سيد علي أفندي : سفرنامه سي ، تاريخ عثمانلي أنجنمي ، ص٢٢ .

(تيلارند – Tellarnd) خداعه خلال سفارته ، وبالتالي لا نستطيع القول بأن سفارة سيد علي أفندي قد نجحت في مهمتها أو بعمل مفاوضات السلام مع فرنسا ، وهذا مما لا يشك فيه أن العامل والسبب الرئيس في ذلك هو عدم وجود الخبرة الكافية لديه ، بينما كان الوكيل الفرنسي أبدع منه في السياسة ، مما جعل الباب العالي يقوم بإقالته عن هذا المنصب .

ومن أوائل السفراء إلى فرنسا –كما ذكرنا – هو محمد سعيد غالب أفندي ١٢١٨–١٢٢١هـ/١٨٠٣–١٨٠٦م ، عمل والده حسين أفندي بالخدمة في دائرة شيخ الإسلام أبي إسحاق زاده شريف أفندي ، وعند تقاعده طلب حسين أفندي أن يسلك ابنه طريق العلم ويواصل نيل المناصب العلمية ، وفعلاً بواسطة شيخ الإسلام محمد شريف أفندي أصبح مهردار وحامل الختم إلى جانب محمد راشد أفندي رئيس الكتاب الهمايوني(١) .

وأخذت حماسة الشباب لينضم إلى الكثير من الحركات ، وعمل كنائب لأمراء مثل أحمد باشا ،وعمل كاتباً لمترجم الترسانة البحرية ، ومع جلوس السلطان سليم الثالث ، كان غالب أفندي في الثلاثين ولم يتمكن من تحديد معالم مستقبله وقطع علاقته بأقلام الباب العالي ، وأخذ يسير حسب هواه وحصل على رتبة (حامل ختم الباب العالي) بالتماس وطلب من مصطفى رشيد وبعد ذلك أصبح رئيس المحاسبين ، وبعدها تم إرساله إلى باريس في عام ١٢١٧هـ/ ١٨٠٣م(٢) .

وبعد وصول السفير العثماني محمد سعيد غالب أفندي إلى باريس تم الاقتراح عليه للذهاب لزيارة (تيلارند – Tellarnd) وزير الخارجية الفرنسي على الفور ، إلا أن سعيد غالب أفندي رفض هذا الاقتراح ، وعلم وزير الخارجية أن هذا الشخص يختلف عن سيد علي أفندي ، وبعد عدة أيام قام سعيد غالب أفندي بزيارة وزير الخارجية الفرنسي ، وقدم له وثيقة اعتماده بأنه سفير دائم بباريس ، ومنح رئيس القنصلية (بونابرت) الهدايا التي أرسلها السلطان سليم الثالث ، وبدأ السفير أعماله السياسية في باريس ، بالتعارف وطلب في اللقاء من الوزير سداد التجار الفرنسيين ثلث الرسوم الجمركية من أجل دخولهم للأراضي العثمانية ، إلا أن الوزير عارض وطالب هو بسداد التعرفة الجمركية السابقة وهي بنسبة نصف بالمائة ، وظلت هذه المسألة في نقاش وجدال ، وبعد ثلاث سنوات تم التوصل إلى حل بينهما ، وطلب السفير العثماني دعوى من أجل اللقاء مع بونابرت ، وذكر في هذا اللقاء أن بونابرت أخبر سعيد غالب أفندي أن روسيا تضع أنظارها على الدولة

---

(1) Turkiye Diyanet Vakfi : cild , 15 , op , cit , s, 249.

(٢) عبد الرحمن شرف : أحاديث تاريخية ، ص٢٨ .

العثمانية ، وطلب من السفير الكتابة للصدر الأعظم يقترح عليه تحالف فرنسا مع السلطان سليم الثالث ، وقام السفير بإيصال رغبة بونابرت إلى السلطان ، وجاء الرد إلى باريس عام ١٢١٩هـ/١٨٠٤م بعدم توقيع معاهدة سلام مع فرنسا ، مما أغضب نابليون على عدم التحالف، ومما زاد هذا التوتر أيضاً أن نابليون عندما أخذ ١٢١٩هـ/١٨٠٤م لقب الإمبراطور لم يعترف السلطان العثماني بهذا اللقب ؛ لأنه كان ينتظر مع بقية دول أوروبا العظمى الاعتراف بهذا اللقب، إلا أن إنجلترا وروسيا لم يمكن لديها نوايا لهذا الاعتراف[١] .

وعلى كلٍّ استطاع وزير الخارجية الفرنسية (تيلارند – Tellarnd) أن يطلب من السفير العثماني اعتلداً من الباب العالي بتصديق منصب بونابرت إمبراطوراً على فرنسا خلال ثلاثة أيام ، وحاول السفير العثماني محمد سعيد غالب أفندي كسب الوقت الكافي حتى يأتيه الجواب من إستانبول، وبالفعل عندما كتب السلطان سليم الثالث إليه بأنه إذا اعترف بنابليون فإنه يجب عليه أن يحمي الدولة العثطانية من هجمات روسيا ، ويكون بذلك فقد صفته كسفير عثماني ، وفي تلك الأثناء ظل متابعاً للتحركات السياسية والعسكرية لنابليون ، وبعدها عاد إلى استانبول في عام ١٢٢١هـ/١٨٠٦م[٢].

ومن ناحية أخرى فإن سفارة سعيد غالب أفندي عاصرت فترة الإمبراطور نابليون الذي لم يرقه إخفاقه في مصر ، وبالإضافة عدم اعتراف السفير العثماني بلقب الإمبراطور مما زاده غضباً ، فنطصب العداء للدولة العثمانية ، وأعرض عن غالب سعيد أفندي ، وعند إعلانه إمبراطوراً أخذ بالاستخفاف من سعيد غالب أفندي ، وطلب تعيين محب أفندي بدلاً عنه الذي كان في درجة (نشانجي)[٣] ، وعليه فإن إقامة غالب أفندي أكثر من ثلاث سنوات في باريس ظلت متوارية سياسياً إلى حد ما ، إلا أن مكانته السياسية زادت في تلك الفترة[٤] .

---

(1) Turkiye Diyanet Vakf : cild , 31 , op , cit , s , 29.

(2) Mehmet Dogan : Batililasma Ihaneti , op, cit, s, 33 .

(٣) النشانجي : نشأت وظيفة النشانجي في عهد السلطان محمد الفاتح بعد فتح القسطنطينية ، وكلمة نشانجي من الكلمة الفارسية نشأت بمعنى شارة ، وكان للنشانجي بعض السلطة على رئيس الكتاب وعلى الدفترخانه التي كانت تحفظ فيها كل الوسائل المتصلة بالإقطاعات ، وكانت وظيفته الأساسية هي رسم الطغراء على الوثائق الرسمية بمختلف أنواعها ، وأعتبر النشانجي في بعض الأحيان مفتياً للقوانين ، ولكنه لم يستطع لقيام بأمر التصحيح إلا حين يتلقى أمراً خاصاً يسمى تصحيح فرماني عليه طغراء الصدر الأعظم . انظر : (مصطفى بركات : الألقاب والوظائف العثمانية ، ص١٣ ؛ ناهد إبراهيم دسوقي : بدايات الإصلاح في الدولة العثمانية ، ص١٨٥) .

(4) Turkiy Diyanet Vakfi : cild , 31 , op, cit , s, 325 .

نستطيع القول : إن سفارة سعيد غالب أفندي كانت ناجحة إلا أنها بعد فترة فقدت مكانتها واحترامها لدى حكومة فرنسا لأسباب خارجة عن إرادته ، ولكن يجب علينا الاعتراف بأنه كان يحمل نوعاً ما من صفات الدبلوماسي ، وقد اعترف في نهاية سفارته أنه لا يمكن الوثوق بأي دولة عظمى ، وأنه يجب على الدولة العثمانية أن تنظم أحوالها من الداخل للحفاظ عليها . وبعد عودته إلى إستانبول أخذ يشرك الدولة من خلال المباحثات والمفاوضات في المسائل الدولية ، وتم بعد ذلك تنصيبه رئيس الكتاب الهمايوني بدلاً من وصفي أفندي(١) .

وفي عهد السلطان مصطفى الرابع تم نفيه خارج البلاد إلى كوتاهيه في عام ١٢٢٣هـ/ ١٨٠٨م لمدة عام ، لأن القائمقام موسى باشا لم يتمكن من حمايته بالقدر الكافي ، إلا أنه تم العفو عنه وإطلاق سراحه عند تغيير السلطة ، واحتمى بإبراهيم أفندي ، الذي كان من أصحاب الفطنة والذكاء ، مستشار سري للسلطان محمود الثاني والمتصرف في أمور الدولة، وحتى إن قرارات الباب العالي يتم اتخاذها بناءً على رأيه ، وعمل غالب أفندي معه في المخابرات ، وعند وفاته تسلم الوظيفة بدلاً عنه ، وفي عام ١٢٢٥هـ/١٨١٠م ذهب غالب أفندي إلى بغداد بتوصية من إبراهيم أفندي لإعدام والي بغداد سليمان باشا الذي تمرد على الدولة ، وتعيين عبد الله آغا مكانه، وبسبب هذا الأمر تمكن من حب الناس له(٢) .

وبالتالي تمسك غالب أفندي بمبدأ العمل من أجل الوصول إلى السلطة ، ومن أجل تحقيق ذلك اعتمد على فرقة الإنكشارية ، وقام بإرسال هدايا كثيرة ورواتب سنوية ، وبذلك اعتاد أخذ الرشوة من أصحاب المناصب العليا ، وبينما كان السلطان سليم الثالث منشغلاً بالإصلاحات العسكرية التي بدأها ، وجعل مجالس الدولة برمتها تقوم بدراسة هذه الإصلاحات، إلا أن غالب أفندي لم يرقه له هذا المسلك — الإصلاحات - لأن المبادرة في إحياء التنظيمات العسكرية سيجعله يفقد قوة الإنكشارية التي يعتمد عليها ، فكانت مصلحته تصب في منع هذه الإصلاحات العسكرية ؛ ولذلك كان من أشد المعارضين لهذه الإصلاحات(٣) .

وأورد حديثه في ذلك فقال " سيدي ، إن فعلت ذلك فسوف تحدث فتنة لا يقدر على إنهائها ، حفظنا الله منها " ، وأخذ في تحريض السلطان ورجال الدولة على عدم تنفيذ هذه

---

(١) عبد الرحمن شرف : أحاديث تاريخية ، ص٢٩ .

(2) Turkiy Diyanet Vakfi : cild , 11 , op, cit , s , 42.

(٣) موره السيد علي أفندي : سفارنامه سي ، ص٥٧ .

المبادرة ، إلا أن رجال الدولة المتمسكين بالإصلاحات كانوا يعلمون مدى نوايا غالب أفندي، وأما الصدر الأعظم محمد أمين باشا ، الذي كان مولعاً بالتنظيمات ، فقد تم عزله بسبب تحريض غالب أفندي عليه ، ومما سبق يتبين أن غالب أفندي كان ظالماً بطبعه ، فنفي إلى بورصة[١] ، ثم إلى قونية[٢] ، ولم يكن يعفو عن أحد ولا يدفع الظلم ، وكان يتحين الفرص للوصول إلى هدفه ، وترك أثراً كبيراً بين رجال الدولة العثمانية ، ويعتبر غالب أفندي هو بؤرة الأحداث في ذلك الوقت، وبسبب ما قام به إزاء التنظيمات وموقفه من سياسة الدولة العثمانية إذ كان يرفض فكرة التنظيمات بشكل قاطع[٣] .

وظل في التسعينيات يقوم بعملية العزل والتنصيب ، فقام ببعض الجهود لصالح مجموعة يطلق عليها (يوناني فنارلي) وهي انحرافات ضد الدولة ، وقام بعزل عدد من شيوخ الإسلام في ذلك الوقت أمثال زاده مصطفى ، عصم أفندي ، وأمر بنفي خليل أفندي إلى بورصة لأنه كان معارضاً للتمرد اليوناني ، وأصيب خليل أفندي بالشلل من جراء ذلك ومات ، وبعد أن زادت تصرفات غالب أفندي وأصبحت محل شك وريبة قام آغا الركاب الهمايوني بأمر من السلطان بقتله في عام ١٢٤٠هـ/١٨٢٤م وتم دفن جسده في قونيه ، ولكن أخذ رأسه المقطوع المحمول إلى إستانبول ، وتم وضعه بأوغالاط ثم دفن بحديقة يحيى أفندي ، وصادرت الدولة كل أمواله ووضعت يدها عليها[٤] .

على كلٍّ فهذا يدل على أن سيد غالب أفندي لم يكن شخصاً مرغوباً فيه ، وظل يعتمد على فرقة الإنكشارية لمواصلة مصالحه ومنافعه ضد معارضيه على مدى حياته ، وقد بذل قصارى جهده ، من أجل عدم إلغاء الإنكشارية – كما سبق ذكرنا – لما يصله من هدايا ورواتب مغرية وغيرها ، وبالتالي لا يعتمد على فرق أخرى في البلاد .

---

(١) بورصة : هي مدينة بآسيا الصغرى شهيرة بجودة هوائها وجمال مناظرها الطبيعية ، وبها مياه عديدة شافية للكثير من الأمراض ، وهي لترويح النفس وراحة الأبدان ، وقد ظلت بورصة عاصمة الدولة العثمانية من عام ٧٢٨هـ/١٣٢٧م إلى عام ٧٦٣هـ/١٣٦١م ثم انتقلت العاصمة إلى أدرنة ، ثم إستانبول . انظر : (فريد بك المحامي : تاريخ الدولة العلية العثمانية ، ص١١٩) .

(٢) قونية هي مدينة تركية تقع وسط تركيا إلى الجنوب من أنقرة ، وإلى الشمال من البحر المتوسط ، ويقال : إن فيها قبر أفلاطون بالكنيسة بجانب الجامع . (المصدر السابق ، ص٦٨) .

(٣) عبد الرحمن شرف : أحاديث تاريخية ، ص٣٧ .

(4) Turkiye Diyanet Vakfi : cild , 11 , op , cit , s , 250.

وأما عن مكتبته التي تم تشييدها عام ١٢٣٨هـ/١٨٢٢م وتحمل كتباً زاخرة عن الصوفية الأدبية والتاريخية ، بالإضافة إلى الوقفية التي جذبت الأنظار ، والتي أعدها غالب أفندي في عام ١٢٣٥هـ/١٨٢٠م والتي كانت تحوى ٢٦٦ مجلداً ، وتم نقل المكتبة بعد إغلاق التكايا إلى مكتبة السليمانية عام ١٣٤٦هـ/١٩٢٧م(١) .

وبذلك يظهر الدور الكبير الذي كان يقوم به السفراء العثمانيون خارج الدولة وداخلها.

وفي الفترة التي اعتلى السلطان سليم الثالث الحكم ، زادت مسألة الالتقاء بالغرب ، وتم الإسراع بمساعي التغريب في كل المجالات ، وبالأخص المجال العسكري، وتم تبادل الخطابات والرسائل حول أفكار الفرنسيين بشأن الإصلاحات من خلال السفير العثماني إسحاق بيك المرسل إلى باريس ، كما أرسل السلطان سفيره أيضاً مختار آغا بسيف مرصع بأحجار كريمة إلى (هنري الرابع – Henry IV) ملك فرنسا ، وقال له " أنه سيرعى الاتفاقات والمعاهدات القديمة في ذلك الوقت ، وأن فرنسا ما زالت بحاجة إلى دعم الدولة العثمانية وتأييدها وأن قواتها على الحدود الأوروبية تقوم بحماية فرنسا من ألمانيا براً وأسبانيا بحراً " ولولا هذا الضمان العثماني لكان من المؤكد ضياع فرنسا بين ألمانيا وأسبانيا(٢) .

قد أرسل السلطان سليم الثالث في الفترة نفسها سفيراً خاصاً إلى أوروبا ، وهو أبو بكر راتب أفندي(٣) لعمل دراسة مباشرة في الدول الأوروبية ، في عام ١٢٠٦هـ/١٧٩١م ولديه تعليمات لجمع معلومات حول دول أوروبا(٤) .

وطلب منه السلطان أن يقوم بإرسال تقرير تفصيلي لإنجازات أوروبا في الجانب العسكري والمدني، ووصف العلاقات بين الشعب وبين الدولة في أوروبا ، فرد عليه راتب أفندي بقوله : "في الدول الأوروبية، فإن المواطن مهما علت منزلته الاجتماعية فهو يطيع القوانين والنظم والأوامر الملكية ، ويدفع الضرائب بانتظام وفي مواعيدها ، ولا يوجد زي خاص مميز تستطيع أن تراه بعينك فالملك ، والقادة ، والضباط ، وموظف الدولة ، وأي شخص يرتدي ما يريد ، ويأتي ويذهب كما يريد ، ويركب جواده أو لا يركبه كما يريد، ولا أحد له الحق في التدخل "(٥) .

---

(1) Ibid , cild , 11 , s, 251.
(2) Ziya Nur Aksun : op , cit , s , 149 ; Ercumend Kuran : op , cit , s 495 .
(٣) لم أجد ترجمة عنه .
(4) Bernard Lewis : Modern Turkiye , op, cit, p , 58 .
(5) Turkiye Diyanet Vakfi : cild , 16 , op , cit , s , 622 .

يتضح لنا من النص السابق أن ملاحظات راتب أفندي كانت إثباتاً على التغيير الذي حدث في الاتجاه العثماني ، وأن أفكاره جاءت بأهمية تحول الفكر العثماني إلى الفكر الأوروبي، وأن الثقافة والحضارة الغربية هي بمثابة الفكر الجديد والمصلح للدولة العثمانية .

ومما يوضح المهام التي كان يقوم بها السفراء العثمانيون لدى فرنسا ما قام به السفير الذي أرسلته الدولة العثمانية إلى باريس ، كسفير دائم فوق العادة ، سيد عبد الرحيم محب أفندي[١] ١٢٢١-١٢٢٦هـ/١٨٠٨-١٨١١م ، الذي وصل إلى باريس في ٢٢ ذو القعدة ١٢٢١هـ/ ٣٠ يناير ١٨٠٧م وبرفقته (أنطوني فرانجيني – Anthony Frengina) أحد مترجمي السفارة الفرنسية ، وكان سفيراً دائماً وحاز رتبة نشانجي ، وقام بتقديم الرسالة الهمايونية التي جلبها معه إلى الإمبراطور نابليون خلال المراسم ، واستطاع عبد الرحيم محب أفندي أن يوقع معاهدة بين الدولة العثمانية وفرنسا ضد روسيا ، وعندما اعتلى السلطان مصطفى الرابع[٢] العرش كان لابد أن تكون العلاقات ودية بين الدولتين من أجل الحفاظ على الدولة العثمانية من خلال تكليف السفير العثماني الدائم بباريس عبد الرحيم محب أفندي بالقيام بمفاوضات ومعاهدة للسلام مع السفير الروسي بوساطة فرنسا ، إلا أن هذه المفاوضات لم تأخذ مجراها الطبيعي[٣] .

وتم تكليف سيد عبد الرحيم محب أفندي بحمل رسالتين من السلطان العثماني إلى إمبراطور فرنسا مع العديد من الهدايا القيمة ، فأما الرسالة الأولى فكانت تتضمن اعتراف الدولة العثمانية رسمياً بنابليون كإمبراطور فرنسا ، وأما الرسالة الثانية فتضمنت التهنئة على الانتصارات العسكرية التي أحرزها نابليون ، وكان السفير العثماني يتمنى إقناع إمبراطور فرنسا بوضع بعض الشروط التي ستفيد الدولة العثمانية في معاهدة السلام التي ستبرمها فرنسا مع روسيا[٤] .

---

(١) عبد الرحيم محب أفندي : ولد بإستانبول وتربى في قلم الديوان ، ترقى ونال لقب بك ، وأصبح مساعداً لمكاتبة المراسلات ، وفي عام ١٢٣٥هـ/١٨١٩م أصبح وزيراً ، وتوفي في عام ١٢٣٧هـ/١٨٢١م ، وكان صاحب معرفة واسعة في الأعمال السياسية والمحررات ، وله قوة ملاحظة شديدة ، ورأي قاطع ، وحس قوي ، فهذه كانت مميزات عالية تفرد بها . انظر : (Faik Resit , op, cit, s, 184).

(٢) انظر : ملحق السلاطين العثمانيين ، الملحق رقم (١٦) ، ص(٥٤١) .

(3) Nevin Yazici : Osmanlilik Fikri Ve Genc , op , Cit , s , 35 .

(4) Faik Resit Unat : Osmanli Sefirleri Ve Sefaret , op , cit , s , 185 .

وتبين لنا من التقرير الذي أرسله السفير عبد الرحيم محب أفندي في أثناء سفارته وإقامته في فرنسا أن عدداً كبيراً من الوفود والممثلين الدبلوماسيين الروس وفدوا إلى باريس ، وتمت مقابلتهم مع رئيس الوزراء الفرنسي ، وكانت جميع المكاتبات العثمانية الفرنسية التي تتصل بالعلاقات العثمانية الروسية الجديدة والقديمة محل نقاش وبحث لما تقتضيها المصالح العامة بين الدولتين[١] .

وقد وردت مذكرة عن التقرير السابق عن المقابلة الأولى التي تمت بين السفير العثماني ورئيس الوزراء الفرنسي ، وبالتالي انشغل السفير العثماني بالتركيز على الموقف السياسي العام بأوروبا ، وإرسال ما يطرأ على ساحة السياسة الأوروبية من جديد إلى إستانبول ، ومن أهمها مسألة إسبانيا، وإقامة علاقات جديدة بين إنجلترا وفرنسا لتحقيق السلام بينهما ، وعودة نابليون من إسبانيا[٢].

وبعد المباحثات المضنية والطويلة الأمد ، توصلوا إلى حل ، وهو أن نابليون تعهد للدولة العثمانية أن روسيا لن تهاجمهم ، وفي تلك الفترة تولى العرش السلطان محمود الثاني الذي واصل نهج سياسة الصداقة الفرنسية ، وأرسل إلى السفير العثماني بأن السلطان يريد منه التمسك بوعده حول الوساطة في مفاوضات السلام بين روسيا والدولة العثمانية ، وبموجب تعليمات الباب العالي ترك سيد عبد الرحيم محب أفندي باريس (٢ شعبان ١٢٢٦هـ/ ٢١ أغسطس ١٨١١م ، وعاد إلى إستانبول ولم يقم بوداع الإمبراطور نابليون قبل مغادرة باريس ، وعلى الرغم من ذلك فإن الإمبراطور نابليون أرسل إليه ٦٠ ألف فرنك على سبيل الهدية ، ولكن السفير العثماني لم يقبل هذه الأموال ؛ لأنه كان يعلم أن هذا الإمبراطور قد يستخدم أراضي الدولة العثمانية ضد روسيا من أجل تحقيق مصالح ومنافع له في أوروبا[٣] .

وله كتابان ، الأول عن تقارير السفارة الرسمية ، والثاني وصف فيه الجوانب المتعددة للمجتمع الفرنسي ، وركز فيه على التغييرات التي حدثت في المجتمع الفرنسي منذ مجيئه والفترة السابقة له ، وركز فيه على أهمية العلوم في فرنسا ، ومعامل البحث والمستشفيات والمطابع والمحاكم والاتصال

---

(١) أحمد جودت : تاريخ جودت ، تحقيق : عبد اللطيف محمد الحميد ، ط٢ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م ، ص٣٠٨ .

(٢) المصدر السابق ، ج٨ ، ص٣٤٥ .

(3) Ziya Nur Aksun : Osmanl Tarihi , op, cit, s, 63.

التلغرافي ومصانع المدفعية في العاصمة الفرنسية[1] ، وهكذا وصلت سفارة سيد عبد الرحيم محب أفندي إلى نهايتها (١٨ ذو الحجة ١٢٢٥هـ/١٣ يناير ١٨١١م) وصدرت الأوامر للسفير في استانبول بالعودة ، وبناءً على ذلك عاد السفير إلى الوطن بعد رحلة المعاناة التي عاشها طوال مدة سفارته[2] ، فكان لهذه التقارير الأثر الكبير في زيادة التغريب بالدولة العثمانية .

وقد توالت بعد ذلك الرسائل من رئيس الكتاب " غالب أفندي " إلى السفير عبد الرحيم محب أفندي لإمداده بالمعلومات وبشكل منظم ، وخصوصاً انتصارات الجيش العثماني ، وأيضاً ما كان من المذكرات التي تمت صياغتها والموضوعات المتعلقة بالبحث بين الباب العالي والقائم بالأعمال الفرنسية في إستانبول ، وأيضاً صور التقارير التي كتبت من قبل الباب العالي للرد على السفير العثماني بخصوص اتفاقية السلام التي أبرمت بين الدولة العثمانية وإنجلترا في عام ١٢٢٢هـ/ ١٨٠٩م[3] .

يتضح لنا مما سبق أن السفير العثماني ، سيد عبد الرحيم محب أفندي ، لا يميل إلى الأوروبيين ، وكان يتصرف بحساسية في مسائل البروتوكولات الدبلوماسية بباريس بهدف النهوض بمكانة الدولة التي يمثلها ، واجتهد في حصوله على الامتيازات الممنوحة لسفير فرنسا بإستانبول ، ولقد أثبت أنه دبلوماسي متمكن ومضطلع إلى حد ما على شؤون سياسة أوروبا أثناء سفارته التي استمرت ٤ سنوات ، إلا أنه لم يتمكن من إنجاح المفاوضات للسلام مع روسيا التي تم تكليفه بها، ولكنه تمكن من الحفاظ على مكانة الدولة العلية التي تعرضت للضغط والأزمات الداخلية ، وكان صاحب رأي ثابت بشأن علوم الغرب وفنونهم ونظام جمعياتهم وأحزابهم .

ومن السفراء العثمانيين نوري أفندي الذي كان في عام ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م ممثلاً للدولة العثمانية مع مصطفى رشيد باشا عند توقيع الصلح مع روسيا ، وكان في ذلك الوقت يشغل منصب رئيس الإدارة ، ثم أصبح سفيراً للدولة العثمانية لدى لندن عام ١٢٥١هـ/١٨٣٥م، وفي منتصف عام ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م خلف مصطفى رشيد باشا في منصب سفير الدولة العثمانية لدى باريس ، ثم عاد مرة أخرى في عام ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م ليشغل مصب السفير بلندن بدلاً من مصطفى رشيد الذي تولى مهام وزير الخارجية ، وبعد عودته إلى الوطن عام ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م

---

(1) Cem Alptekin : Elghteenth – Century French , op , cit , p , 68 .

(٢) أحمد جودت باشا : تاريخ جودت ، ج٨ ، ص٣٠٩ .

(3) Faik Resit Unat : Osmanli Sefirleri Ve Sefaret , op , cit , s , 200 .

شغل منصبي رئيس مجلس الأشغال بالعاصمة ، ووزير المالية ، وشارك في المعاهدة التجارية بين إنجلترا والدولة العثمانية عام ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م ، وتوفي في عام ١٢٥٧هـ/ ١٨٤١م وهو في طريقه إلى برلين بصفته وزيراً مفوضاً[١] .

وقام السفير أسعد باشا[٢] سفير الدولة العثمانية في باريس بدور مهم أيضاً ؛ حيث أرسل برقية إلى عارف باشا ، ناظر الخارجية ، بخصوص تنفيذ مشروعات الإصلاح التي أقرتها الدول الست الكبرى، والتي وقعت عليها (باريس – لندن – فيينا – برلين – روما – بطرسبورج)[٣] ، وأكدت البرقية المرسلة بتاريخ (٤ شعبان ١٣٠٠هـ/٢٨ جون ١٨٨٤م) "أنه انطلاقاً من المفاهيم التي أتاحت لنا مخاطبة فخامتكم بما يحدث بخصوص تنفيذ الإصلاحات في كافة النواحي المحلية ، فإنه حرصت دولة فرنسا على تطبيق البنود الخارجية بإبرام الاتفاقات التي تم توقيعها من قبل بهذا الخصوص "[٤] .

وذكرت إحدى الوثائق ، وهي برقية مرسلة من ضياء باشا سفير باريس إلى طورخان باشا ناظر الخارجية بتاريخ ٢٨ صفر ١٣١٣هـ/٢٧ أغسطس ١٨٩٥م ، التوصيات التي أقرها وزير الخارجية بتطبيق وتفاعل ما تم بصدد البند الخاص بالإصلاح، ولم يتم كشف النقاب عن وسائل التطبيق والطرق المؤدية المهمة للتغريب أو التحديث[٥] .

---

(١) أنينل ألكسندرو فنادولينا : الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية ، ص٥٧.

(٢) أسعد باشا (١٢٤٤-١٢٩٢هـ/١٨٢٨-١٨٧٥م) :عمل مشيراً للجيش الخاص بالسلطانية الموجود في استانبول عام ١٢٨٧هـ/١٨٧٠م ثم عينه الصدر الأعظم محمود باشا وزيراً للحربية بدلاً من عوني باشا ، ثم والياً على سيواس ليبعد عن استانبول ، وأصبح رئيساً للبحرية عام ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م ، وفي عام١٢٩٠هـ/١٨٧٣م أصبح صدراً أعظم ، ولم يوفق في منصبه لقلة خبرته ، فعزل بعد فترة وجيزة ، ثم عين صدراً أعظم مرة أخرى سنة ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م . (محمد فريد بك المحامي : تاريخ الدولة العلية العثمانية ، ص٧٤) .

(٣) وثيقة غير منشورة رقمها BOA . HR . SYS . 2816-1/31 محفوظة بأرشيف رئاسة وزارة الخارجية بإسطنبول .

(٤) وثيقة غير منشورة رقمها BOA . HR . SYS . 12615/77 محفوظة بأرشيف رئاسة وزارة الخارجية بإسطنبول.

(٥) وثيقة غير منشورة رقمها BOA . HR . SYS . 2814-1/195محفوظة بأرشيف رئاسة وزارة الخارجية بإسطنبول .

ويتضح لنا ذلك ، حسب ما ذكرت البرقية الصادرة بتاريخ ٢٩ جمادى الأولى ١٣١٣هـ/ ١٦ نوفمبر ١٨٩٥م من توفيق باشا[١] إلى السادة سفراء الدولة العثمانية ، أن يلتزموا بكل ما يصدر من وزارة الخارجية لهم وأشارت الوثيقة بذلك ، ومن هذا المنطلق، ووفقاً لما هو متبع أن فكرة تطبيق الإصلاحات تصب في مصلحة أصحاب مراكز القوى، فالبعض يبذل كل الجهود لتطبيق الأفكار الإصلاحية في كل المقاطعات ، ولكن آلية التطبيق سوف يتم مناقشتها بالاتفاق على كلمة واحدة، لتؤدي فكرة تطبيق الإصلاحات عبر الإمكانيات المتاحة وفق إرادة الشعب في هذه البلاد[٢] .

ومن السفراء العثمانيين إلى باريس منير بك الذي أرسل برقية إلى توفيق باشا في ٢٧ شعبان ١٣١٥هـ/ ٣٠ يناير ١٨٩٧م يخبره فيها " ننقل إلى سيادتكم بكل إخلاص ما دار في الاجتماع ، الذي استنتجنا منه أن أوروبا ، بصفة عامة ، وفرنسا بصفة خاصة ، قد اتفقوا على نظام الشرعية في التعامل الذي يسوده الاستقلال والتعاون ، وقد فوضتني اللجنة للاستماع بكل ما هو تحقيق للمصالح المشتركة فيما بيننا ، وأن فرنسا تريد التعاون مع الدولة العثمانية لتحقيق المصالح بين الشعوب ، وأن صاحب الجلالة والسلطان العظيم قد أعطيا الضوء الأخضر بلا إبطاء ، والموافقة على البنود التي تحقق المصالح المشتركة فيما بيننا ، والاتفاق على الإصلاحات الجديدة والحرص على تطبيقها بجدية وعدم المماطلة أو اللامبالاة ، وسوف يتم إبرام ترك الاتفاقات من خلال تعاون السفراء ، وقد اتخذنا المبادرة الفعالة لتفعيل المبادئ لتحقيق برنامج الإصلاح وهو في حيز التنفيذ بالأسلوب المتميز "[٣] .

واستناداً إلى الوثائق السابقة الذكر يتضح لنا أن الدولة العثمانية عندما أرسلت سفراءها إلى باريس ،كانت تطلب منهم ، بطريقة غير مباشرة ، تبليغها كل ما يورد في الاجتماعات التي

---

(١) توفيق باشا : ١٢٦٩-١٢٩٧هـ/١٨٥٢-١٨٧٩م ، خديو مصر خلف أباه إسماعيل بعد عزله ، واضطر إلى قبول المراقبة من فرنسا وبريطانيا على مالية مصر ، وكان اللورد كرومر هو الحاكم الفعلي للبلاد في عهده . انظر: (محمد شفيق غربال : الموسوعة العربية الميسرة ، ص٥٥٩) .

(٢) وثيقة غير منشورة رقمها BOA . HR . SYS . 2816-1/109-110 محفوظة بأرشيف رئاسة وزارة الخارجية بإسطنبول .

(٣) وثيقة غير منشورة رقمها BOA . HR . SYS . 2816-1/248 محفوظة بأرشيف رئاسة وزارة الخارجية بإسطنبول .

كانت تعقد بين السفراء العثمانيين وبين فرنسا ، وبالتالي هؤلاء السفراء يرسلون التقارير، سواء إلى الباب العالي ، أو إلى نظارة الخارجية أولاً بأول ، لاتخاذ الإجراءات المناسبة حول تطبيق قوانين الإصلاح في الدولة العثمانية .

وعلى كلٍّ فإنه يتبين لنا في نهاية هذا المبحث أن الدولة العثمانية استمرت في إرسال سفارات لها لدى دول أوروبا وبالأخص فرنسا ، واستطاع السفراء الدائمون ، النجاح في حل بعض الأمور السياسية التي كانت بين الدولة العثمانية وبين دول أوروبا ، إلا أن هناك بعض الشخصيات التي كان يتم اختيارها بدون تدقيق فلم تنجح ، وهذا بسبب -كما ذكرنا سابقاً - أنهم لم يعملوا بالدبلوماسية السياسية ، بل كانت وظائفهم تتعلق بالأمور المالية، بالإضافة إلى عدم معرفتهم باللغة الأجنبية مما جعلهم يلجؤون إلى مترجمين ، وكان البعض من هؤلاء المترجمين جواسيس للدول التي ينتمون إليها ، وينقلون الأسرار إلى بلادهم ، بالإضافة إلى عدم الترجمة الدقيقة التي قد تغير المعنى بشكل جذري ، ومع ذلك كانت هناك ثمرات وفوائد لهذه السفارات الدائمة في تطبيق أصول الدبلوماسية الدولية ، وتعرف هؤلاء السفراء عن قرب على سياسة أوروبا، وبالتالي كان لهم تأثير كبير في تغريب الدولة العثمانية من خلال إجراءاتهم التي قاموا بها في الحياة الخاصة والرسمية عقب عودتهم إلى بلادهم ، وفي المقابل سوف نقوم بالحديث عن أهم السفراء الفرنسيين إلى الدولة العثمانية في المبحث التالي .

المبحث الخامس :

أهم السفارات الفرنسية إلى الدولة العثمانية .

تعود معرفة العثمانيين بالفرنسيين يرجع إلى الحملة الصليبية الأولى ٤٩٠-٤٩٣هـ/ ١٠٩٦-١٠٩٩م التي تم الإعداد لها خلال السنوات التي كان فيها أبناء الأسرة الحاكمة الجرمانية في فرنسا بالمنفى ، كما تأسست هذه العلاقات أيضاً عندما كان يتم سداد فدية الأسرى الصليبيين الذين أسروا لدى العثمانيين في حرب نابليون ٧٩٩هـ/١٣٩٦م في عهد الملك تشارلز الرابع ، وهي تعتبر أول علاقة سياسية ، إلا أن الروح الصليبية لم تؤثر على فرنسا بالنسبة لمسألة تقسيم الأناضول وترك العثمانيين وطردهم من أوروبا ، وبعد فتح إستانبول ووقوع ملك فرنسا أسيراً في الحرب التي خاضها مع الإمبراطور الألماني شارلمان الخامس ، فإنه طلب المساعدة من السلطان سليمان القانوني ، واستقبل السلطان العثماني سفير ملك فرنسا (فرانجينا – Frangina) عام ٩٣٢هـ/١٥٢٥م ، وقرر حماية ملك فرنسا ضد الإمبراطور شارلمان الخامس[1] .

وقامت الملكة (لويز – Louise) أم فرانسوا الأول بإرسال السفير فرانجينا إلى السلطان سليمان القانوني ، وطلبت منه إطلاق سراح ابنها ، وتحرير فرنسا من الاستعمار الألماني ، وبالفعل قرر السلطان سليمان حماية فرنسا ضد شارلمان الخامس ، وضد أوروبا المسيحية التي أصبحت تحت إدارته ، فأصبحت الدولة العثمانية تحمل صفة الدولة التي بإمكانها التدخل في المسائل الداخلية لأوروبا بجانب تحملها مسؤوليات أوروبية كبيرة ، وبهذه الصورة فقد أسست الدولة العثمانية السيطرة العالمية والنفوذ العالمي[2] .

إذن نستطيع القول : إن بداية العلاقات العثمانية الفرنسية بشكل أقوى كانت في عهد السلطان سليمان القانوني عن طريق السفارات المتبادلة بين الدولتين ، والتي تعتبر هي إحدى البوابات للتغريب في الدولة العثمانية ، إلا أنه في أواخر القرن ١٣هـ/١٩م اتضح ضعف الدولة العثمانية السياسي والاقتصادي في مواجهة الدول الأوروبية ، وأصبح الاتصال الدائم بالغرب ، والوقوف على ما يجري ، ضرورة تقتضيها المصلحة العثمانية ؛ لأنها كانت بحاجة ماسة إلى

---

(1) Turkiye Diyanet Vokfi : cild , 5 , op , s , 57 .
(2) Ibid, cild , 16 , s, 494.

مساعدة الدول الأوروبية لها في الميدان العسكري ، وهذا ما قام به السلطان سليم الثالث الذي كانت لديه الجرأة والشجاعة لتدعيم أواصر العلاقات بين الدولة العثمانية وبين الدول الأوروبية ، وبالأخص مع فرنسا .

فكانت أول سفارة من فرنسا في عام ٩٣٢هـ/١٥٢٥م ، واستقبله السلطان سليمان القانوني باحتفال كبير وأجزل له العطايا ، وكان هدف السفارة هو الاستعانة بالدولة العثمانية ، وتبادل العلاقات الدبلوماسية ومساعدتها ضد ملك المجر ، وبالفعل سافر السلطان سليمان القانوني في عام ٩٣٣هـ/١٥٢٦م من القسطنطينية لمحاربة ملك المجر(١) .

وبعدها أرسلت فرنسا سفيراً دائماً للدولة العثمانية عام ٩٤٢هـ/١٥٣٥م من قبل الملك فرانسوا الأول ، فأرسل سفيره (جان – Jean) وتم عمل اتفاق بين الصدر الأعظم العثماني إبراهيم باشا باسم السلطان القانوني ، واقتضى هذا الاتفاق منح فرنسا امتيازات تجارية، وكان هناك جانبان مهمان لهذا الاتفاق لأنه أثار الشك في إستانبول ، وأصبحت الخطة التي أعدها الفرنسيون ، إلى جانب الصدر الأعظم لفترة طويلة ، بلا توقيع ؛ إلا أن الامتيازات التي منحت لفرنسا بدأت تكون ضد الدولة اعتباراً من فترة التوقف ، وبذلك دخلت حيز التنفيذ وأصبح لها مكانة مهمة في التاريخ العثماني(٢) .

وكان السلطان سليمان القانوني يرى ملك فرنسا متقلباً ، فكان على فرانسوا الأول أن يطمئن السلطان العثماني بأنه صادق في عواطفه تجاهه فأرسل لهذه المهمة السفير الفرنسي (رنسون – Rnson) ممثلاً عنه ، وغادر السفير سراً إلى استانبول عام ٩٣٩هـ/١٥٣٢م واستقبله السلطان بالحفاوة والترحيب والطلقات المدفعية والأنوار ، وقد كتب السفير إلى الملك قائلاً " كان الأتراك يحملون في أطراف الرماح المشاعل وكان عددها أكثر من ٤٠٠ مشعل، وثقوا أنه لو جمعت كل أنوار روما بما في ذلك قصر القديس " أنج " لكانت أنوار باريس قرية بالنسبة إلى هذه الأنوار "(٣) .

---

(١) عبد الرحمن محمد عبد الرحمن : الدبلوماسية الإسلامية ، ص٢٨٩ .

(2) Turkiye Diyanet Vokfi : cild , 16 , s , 182 .

(٣) محمد عابد الجابري : في نقد الحاجة إلى الإصلاح ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٥م، ص٢١٩ .

واستطاع ممثل فرانسوا الأول رنسون إبرام صلح بين فرنسا والدولة العثمانية ، وحتى يخلص أبناء فرانسوا الأول من الأسر ، بينما كانت له أهداف أخرى منها إقناع السلطان سليمان القانوني لمهاجمة شارلكان في إيطاليا ؛ وبذلك يتوحد الأمراء الألمان حول الإمبراطور، ولكن السلطان لم يوافق على رغبات السفير ؛ لأنه لم يكن في إمكانه أن يقوم بحملة ضد أوروبا الوسطى ليهاجم إيطاليا[١] .

وفي الفترة نفسها أرسل فرانسوا الأول سفارة أخرى إلى استانبول عن طريق ممثله في المجر؛ وهو إيطالي يدُعى (كميلو أورسيني – Camilo Orsini) ، وفي تلك الفترة كانت أوروبا قلقة تتبع التطورات السياسية الفرنسية ، وكانت تتوقع من ملوك النصارى إعداد حلف ضدهم ، وعلمت أوروبا بسفر سفيرها إلى إستانبول وهو مدعو لأول مرة للإقامة بصورة دائمة في إستانبول، وكان سفيرها في ذلك الوقت (يوحنا دي لافوري – Jean de Tpl)[٢]، ولقد كانت مهمته علمية وسياسية ، لإقامة اتفاقيات تجارية وهدنة للملاحة البحرية في البحر المتوسط[٣] . وهكذا ظلت علاقات الدولة العثمانية مع فرنسا جيدة ، بل زادت متانة فيما بعد .

وبعد أن حصلت فرنسا على الامتيازات التجارية ، وفق المعاهدة التي وقعها سفير فرنسا في الآستانة مع سر عسكر السلطان سليمان القانوني في عام ٩٤٣هـ/١٥٣٦م وسميت منذ ذلك الوقت بنظام الامتيازات الأجنبية[٤] ، وزادت العلاقات الفرنسية العثمانية قوة ومتانة بفضل جهود السفير الفرنسي الشهير (غابريال أرامسون – Gabrid Aramson)، وقامت فرنسا بعمل حلف جديد مع الدولة العثمانية ضد الهاسبورج[٥] .

---

(١) أندري كلو : سليمان القانوني " من النماذج بين الهوية والحداثة " عربه : البشير بن سلامة ، ط١ ، دار الجيل، بيروت، ١٤٤هـ/١٩٩م ، ص٢١٤ .

(٢) يوحنا دي لافوريه : هو من نبلاء فرنسا وكانت له سمعة جيدة وهو رئيس دير القديس ، ويتقن اللغة الإيطالية واليونانية القديمة والحديثة ، فكانت ثقافته تضفي على سفارته صبغة فكرية ، لذلك كلفته المكتبة بالبحث في المخطوطات الشرقية . (Turkiye Diyanet Vakfi , cild, 16, op, cit, s, 18) .

(٣) محمد عابد الجابري : المرجع السابق ، ص٢١٩ .

(٤) قيس جواد العزاوي : الدولة العثمانية قراءة جديدة ، ص١٩.

(5) Turkiye Diyanet Vakfi : cild , 11 , op, cit , s , 180 .

وترجع أولى بداية الوصاية الغربية على الأقليات الدينية إلى عهد السلطان سليمان القانوني وبالتحديد إلى معاهدة عام ٩٦١هـ/١٥٥٣م التي وقعها مع هنري الثاني ابن ملك فرنسا فرانسوا الأول بخصوص الحرب البحرية حيث نصت المعاهدة على بند يسمح فيه السلطان للمسيو (جبريل درامون – Jibril Dramn) بزيارة بيت المقدس ومقابلة الرهبان ويصبح الكاثوليك المستوطنون بأراضي الدولة العثمانية تحت حماية فرنسا(١) .

وفي عام ١٠٧٦هـ/١٦٦٠م أرسل الإمبراطور ليبولد الأول(٢) سفارة إلى الباب العالي، وقد شاهدت هذه السفارة أداء شعائر الإسلام عند العثمانيين ، فكان له الأثر الكبير في نفوسهم ، ولذا يثني مؤرخ السفارة ثناءً خاصاً على عبادة العثمانيين وانتظامهم في الصلاة بل ذهب إلى أبعد من هذا فيقول : " يجب أن نتكلم عن فوضى المسيحية أن العثمانيين لديهم الكثير من العناية والغيرة في أداء شعائرهم ، أما المسيحيون فلم يظهروا شيئاً من ذلك في دينهم "(٣) .

استناداً إلى هذا القول فإننا نرى تأثر السفراء الوافدين على الدولة العثمانية بما يروا من صلابة العثمانيين في حياتهم الدينية ، وحماسهم في أداء شعارهم والتحلي بالتواضع الذي يظهر في ملابسهم ، مما جعلهم يطبع في أذهانهم صورة جيدة عن العثمانيين .

وهكذا فقد طرأ تغيير في السياسة الفرنسية ، فأرسلت فرنسا في نفس الفترة سفيرها في إستانبول (لاهتافنلنت – Pour Ahtavenlent) في عام ١٠٧٦هـ/١٦٦٥م إلا أنه تم تحقيره في الديوان علناً ، وعلى الملأ ، وغضب الصدر الأعظم فاضل أحمد باشا من هذا التصرف الذي أقدم عليه الديوان(٤) .

وقامت فرنسا بعدها بإرسال سفيرها الكبير إلى إستانبول (مرقص نوفوتيل – Novotel Discothique) لتنظيم العلاقات الفرنسية العثمانية ، ولقد قام لويس الرابع عشر الذي تضرر

---

(١) قيس جواد العزاوي : المرجع السابق ، ص٨٦ .

(٢) ليبولد : (١٠٥٠-١١١٧هـ/١٦٤٠-١٧٠٥م) كانت أبرز أحداث حكمه هو الصراع مع لويس الرابع عشر ملك فرنسا ، وحصار الترك لعاصمة فيينا ، وقد استطاع أن يختار قواد أكفاء لجيشه مثل شارل . انظر : (محمد شفيق غربال: الموسوعة العربية الميسرة ، ص١٦٠٢) .

(٣) عبد الرحمن محمد عبد الرحمن : الدبلوماسية الإسلامية ، ص٢١٩ .

(4) Turkiye Diganet Vakfi : cild , 16 ,op , cit , s , 465 .

أضراراً اقتصادية بالغة ، بصفة خاصة من مواجهة الدولة العثمانية ، وعمل على تأسيس الصداقة القديمة عن طريق السفير مرقص نوفوتيل، ولكن فاضل أحمد باشا ومصطفى باشا لم يعطيا أي قيمة لجهود السفير ولم يكترثا بشأنه على الإطلاق ، وإذا كانت سفارة نوفوتيل قد بدأت بشكل براق أكثر فإن موقف الديوان الهمايوني لم ينتبه إزاء السياسة الصليبية لحكومة فرنسا ، وكانت الحكومة العثمانية تتصرف بفتور بالغ ، وكانت تلك العلاقة غاية في الأهمية ، ليس من الناحية السياسية فقط ، بل من الناحية الحضارية العثمانية والثقافية على حضارة أوروبا، ومن ثم فإن الترجمة والرحلات التي قام بها (أنطونيو جلاند – Gland Antonio) ، والتقارير التي قاموا بكتابتها ، كانت تعكس الثقافة العثمانية على أوروبا[1] .

وفي أثناء سفارة مرقص تم العمل على زيادة الامتيازات الفرنسية بموجب معاهدة في ٩ شعبان ١١٥٢هـ/١٠ نوفمبر ١٧٣٩م تم إبرامها خلال هذه الفترة ، وفي الوقت نفسه تم إلغاء امتيازات تشغيل السفن بالموانئ العثمانية ، وفي عام ١١٥٢هـ/١٧٣٩م قام السلطان محمود الأول بمنح فرنسا امتيازات جديدة ؛ وذلك بفضل جهود السفير الفرنسي (فيلونفيه – Velonfah) الذي أسهم وساعد أثناء عمل معاهدات بلغراد وروسيا والنمسا عام ١١٥٢هـ/١٧٣٩م ، وأصبح هناك تجديد مستمر لهذه الامتيازات من قبل السلطان[2] .

وفي عهد صدارة محمد باشا[3] عام ١٠٦٧هـ/١٦٥٦م أرسلت فرنسا سفيرها ويدعى (فينامونت – Vinamont) الذي بلغ عن وجود جواسيس في الديوان الهمايوني بالسفارة الفرنسية ، وأراد محمد باشا الإيضاح عن هذا الأمر فقام بإحضاره وإيقافه عن العمل الدبلوماسي عام ١٠٦٩هـ/١٦٥٨م، وبناءً عليه فإن السفير الفرنسي البديل (لاهيا – Lahia) جاء إلى أدرنة ، المرسل من قبل الملك الفرنسي لويس الرابع عشر الذي لم يرض معاملة سفرائه بهذه الصورة، ثم أرسل سفيره في برلين ، وطلب من السلطان العثماني ترضيته، ولكن الصدر الأعظم

---

(1) Ibid , cild , 11 , s , 37 .
(2) Ibid , cild , 13 ,op , cit , s, 182.
(٣) محمد باشا : (٩٨٣-١٠٧٢هـ/١٥٧٥-١٦٦١م) من أكفأ من تولوا منصب الصدر الأعظم في الدولة العثمانية تولى منصب الصدر الأعظم في عهد السلطان محمد الرابع واستطاع أن يجري كثيراً من الإصلاحات الأساسية في الدولة العثمانية في الميادين السياسية والعسكرية والقضائية . انظر : (ماجدة مخلوف : تحولات الفكر والسياسة في التاريخ العثماني ، ص٩٢) .

محمد باشا أخذ يؤنب رجال السياسة بهذا العمل الذي يتعارض مع مفهوم السيادة العثمانية ، إلا أن السلطان العثماني محمد الرابع[١] لم يستقبل هذا السفير على الرغم من إصراره على المقابلة[٢] .

وفي المقابل كانت الحكومة العثمانية غاضبة من رد فعل الأسطول الفرنسي باستيلائه على ٢٩ سفينة عثمانية على سواحل الجزائر ، فطلب الصدر الأعظم مصطفى رشيد باشا من السفير الفرنسي مرقص ترضية شخصية ، وضمانات من الملك لويس الرابع عشر ، وهدد أنه في حالة حدوث العكس ، فإن الدولة العثمانية ستقوم بإعلان الحرب الهمايونية على فرنسا[٣] .

وبينما اجتهد سفراء إنجلترا وهولندا في تحقيق السلام بين الطرفين فإن (فريول – Ferriol) سفير فرنسا كان يرى أنه من المناسب أن يقوم العثمانيون بضم المجر إزاء التحالف النمساوي المحتمل ، وهنا جدير بالذكر أن نورد أن مساعي الوساطة التي قام بها سفير هولندا خلال ١١٠٠-١١١١هـ/١٦٨٨-١٦٩٩م أصبح هناك تقليد في مشاركة سفراء فرنسا وإنجلترا بصفة خاصة الدائمين في الحروب العثمانية ، وكان هؤلاء دائماً مع المسؤولين في حروب عديدة خلال القرن ١٢-١٣هـ/١٨-١٩م وكانوا يدلون بآرائهم ويتحدثون معهم طوال الطريق[٤] .

وأما في السنوات التي أعقبت ذلك فإن السفارة الفرنسية في إستانبول تحولت إلى مركز التوجيه والتحكم في السياسة بين أوروبا والدولة العثمانية ، ويثبت ذلك السفير الفرنسي مرقص من خلال نتائج الحرب الروسية الألمانية والعثمانية عام ١١٤٩هـ-١١٥٢هـ/ ١٧٣٦-١٧٣٩م ، وقام أباطرة الروس والألمان بترك مسؤولية القرار بشأن الاتفاق مع السفير الفرنسي ، وهذا الأمر ناتج عن وصول دبلوماسية لويس الرابع عشر خلال القرن ١٢هـ/١٨م إلى القمة في أوروبا[٥] .

وأدرك القائد الأعلى إبراهيم باشا (١١٣١-١١٤٣هـ/١٧١٨-١٧٣٠م) أهمية العلاقة الأوروبية بالنسبة للعثمانيين ؛ لذلك كان هناك اتصال منظم بينهم وبين (ماركودي بوتاك –

---

(١) انظر : ملحق السلاطين العثمانيين ، الملحق رقم (١٧) ، ص(٥٤٢) .

(2) Turkiy Diyanet Vakfi : cild 16 , s, 495 .
(3) Ercumend Kuran : Avrupa'da Osmanli Ikamet , op , cit , s, 497 .
(4) Omer faruk Yilmaz : Belgelerle Osmanli Tarihi , op , cit , s, 49
(5) Turkiye Diyanet Vakfi : cild , 16 , op, cit, s, 4-5 .

(Marco Di Butak)[(١)] ١١٢٩-١١٣٩هـ/١٧١٦-١٧٢٤م السفير الفرنسي في بورن، وأرسلت سفارة عثمانية برياسة يكرمي سكيز جلبي – سبق ذكره – إلى باريس لدراسة النظم الفرنسية في الحكومة والتعليم حتى تُطبق داخل الدولة العثمانية[(٢)].

بدأ مبعوثو الحكومة الأوروبية في استانبول يحركون عملية الإصلاح الظاهري، وكانوا يريدون الإصلاح المتكامل لإخضاع الدولة العثمانية لتكون فريسة عسكرية لحكوماتهم ، وكان أحد هؤلاء المبعوثين هو (بارون فرانسيز دي توت – Baron Francois de Tut)[(٣)] ١١٤٣-١١٥٢هـ/١٧٣٠-١٧٣٩م ، وطلب منه السلطان مصطفى الثالث أن يشرف على الإصلاحات العسكرية ، فقام بتشكيل فرق جديدة سريعةالانطلاق ، وبنى مصنعاً للبنادق، وأسس مدارس جديدة للجيش ، وبالرغم من كل ما فعله ، فإن دي توت كان دائماً يقدم المصالح الفرنسية في ليفانت[(٤)] والأماكن المقدسة ، وعندما رجع إلى فرنسا عام ١١٩٠هـ/١٧٧٦م نشر مذكراته التي تبين فيها احتقاره للعثمانيين ، الذين كان يفترض عليه خدمتهم ، وكرهه للمسلمين الذين يعتمد على قدرتهم لتحقيق التقدم ، ولقد كان بارون دي توت مثالاً على المبعوث الذي يملك اتجاهاً عاماً على حركة التنوير الفرنسية ، ومشكلات الإصلاح في الدولة العثمانية ومعاداة العثمانيين[(٥)] .

واستمر دي توت في ذمَّه للعثمانيين ووصفهم بأنهم أجهل شعوب العالم ، وانتقد نظامهم القضائي ، حيث إنه مبني على التراث ، ووصف العثمانيين بأنهم نموذج للاستبداد، وذكر أن وراء استبدادهم هو الإسلام نفسه – في رأيه – ، وعلى عكس المسيحية التي تم فصلها عن الاستبداد الذي يؤدي إلى نهاية سيئة ، وقد انعكست آراء دي توت وأحكامه على المستوى الرسمي على يد

---

(١) ماركودي بوتاك : هو من أصل مجريوهو ابناً قانونياً للسفير الفرنسي فيرجيتر ، وكان ضابطاً بالمدفعية الفرنسية. (Turkiye Diyanet Vokfi : cild , 13 , s , 50) .

(٢) (Ibid , op, cit, cilt, 13 s, 51)

(٣) البارون دي توت : هو فرنسي أوفده الملك لويس الرابع عشر إلى الدولة العثلنية ، وعمل مستشاراً عسكرياً للجيش العثماني لفترة طويلة ، فقام بتدريب الجيش على المعارك البحرية . انظر : (ناهد إبراهيم دسوقي : بدايات الإصلاح في الدولة العثمانية وأثر الغرب الأوروبي فيها ، ص٦٧) .

(٤) ليفانت : مصطلح يطلق على منطقة البحر المتوسط تمتد من مصر ، وتشمل سورية ولبنان وتركيا . انظر : (محمد شفيق غربال : الموسوعة الميسرة ، ص١٥٩٦) .

(5) Cem Alptekin : Elghteenth – Century French , op , cit , p , 42 .

(ماركيز دي فيلنيوف – Marquis De Villeneuve) ١١٤١-١١٥٤هـ/١٧٢٨-١٧٤١م السفير الفرنسي في إستانبول ، الذي اعتبر العثمانيين من البربر ، واقترح فيلنوف على الملك لويس الخامس عشر[١]عدم الاتفاق رسمياً مع العثمانيين[٢] .

وقد قال فيلينيوف في مذكراته : " إنه لا يجدر بسموكم كملك أن يدخل في تحالف مع العثمانيين ، فأعتقد أنه من الضرورة فقط التحالف مع الكفار وفي الحقيقة إن الوزير الملكي (كاردينال فلوري – Cardinal Fleury) يعارض التحالف الفرنسي العثماني لأنهم ضد الإيمان بالمسيح " وقامت الحكومة العثمانية في عام ١٢٠٨هـ/١٧٩٣م بإرسال قائمة بأسماء ألفين من الضباط الذين تريد الحصول عليهم من فرنسا[٣] .

وفي عام ١٢١١هـ/١٧٩٦ قام رئيس الكتاب راتب أفندي بتقديم قائمة طويلة إلى لجنة الأمن العام يطلب فيه خبراء عسكريين فرنسيين ، وقدم السفير الفرنسي الكبير الجنرال (أوبرت روبايط – Hubert Robait) بإحضار وفد من جميع الخبراء العسكريين الفرنسيين معه ، إلا أن التعاون الفرنسي العثماني في الإصلاح العسكري العثماني قد توقف بسبب الحملة الفرنسية على مصر خلال عام ١٢١٢-١٢١٦هـ/١٧٩٧م-١٨٠٢م[٤] .

علماً بأن السفير الفرنسي (تشريسل جوفير – Chrisl Jufer)[٥] الذي أرسل إلى بورت عام ١١٩٩هـ/١٧٨٤م أحد المعجبين بروسيا الداعم لحركة تكوين إمبراطورية يونانية تحت الحماية الفرنسية ، وقد نشر كتاباً عن رحلته البحرية إلى اليونان عام ١١٩٧هـ/١٧٨٢م وأضاف إليه مقدمة في عام ١١٩٨هـ/١٧٨٣م وفي هذه المقدمة أمتدح أطفال أثينا وأسبرطة في حين

---

(١) لويس الخامس عشر : ولد في عام ١١٢٢هـ/١٧١٠م وتولى بعد موت لويس الرابع عشر جد أبيه ١١٢٧هـ/١٧١٥م ولصغر سنه عين دوك أورليان وصياً عليه ، وتزوج بابنة ملك بولوينا ، وأشتهر بعدم الاهتمام بأمور الدولة والاسترسال في الشهوات واتخاذ الخليلات حتى أثقل كاهل الحكومة بالديون وأضاع المستعمرات، وتوفي عام ١١٨٨هـ/١٧٧٤م ، وكانت إدارته السيئة من أقوى الأسباب التي أدت إلى الثورة الفرنسية العظمى. انظر : (فريد بك المحامي : تاريخ الدولة العلية ، ص٣١٧).

(2) Ziya Nur Aksun : Osmanl Tarihi , Cild , 3 , op , cit , s, 45 .

(3) Cem Alptekin : Elghteenth – Century French , op , cit , p , 78 .

(4) Bernard Lewis : Modern Turkiye , op , cit , p . 60 .

(٥) تشريسل جوفير كان دبلوماسياً ، وعالماً معمارياً ، وشخصاً مرموقاً لدى فرنسا ، انظر :

(Michael Greanhalgh: op, cit, p.105).

وصفه للمسلمين بالحماقة ، وعلى الرغم من ذلك فقد استطاع الفوز بسفارة في الدولة العثمانية ، فهو يعبر عن طبيعة الرأي العام الفرنسي والسياسة الرسمية في ذلك الوقت ، ولسوء حظ تشريسل فإن حركة المحافظين في استانبول نجحت في التأثير على نظام الحكم ، وبذلك أصاب تشريسل حركة الإصلاح العثماني بأذى كبير ، وأصبح من المستحيل تنفيذ الإصلاحات داخل الدولة العثمانية ، وإضافة إلى ذلك فإن روح العداء اليوناني ضد العثمانيين وضد المسلمين ، بالنسبة لحركة التنوير الفرنسية ، سهلت من سرعة الاستجابة في إثارة مشاعر العداء ضد الإصلاحيين العثمانيين(١) .

وفي عام ١١٩٨هـ/١٧٨٣م قدم المسيو (مور – Moore)الذي كان يعمل قنصلاً لفرنسافي الإسكندرية تقريراً تنبأ فيه تفكك الدولة العثمانية ، ونصح حكومته بضرورة احتلال مصر ، وبالفعل استجابت الحكومة الفرنسية ، وتحملت مشروع الحملة على مصر على يد بونابرت(٢) .

وفي عام ١١٩٩هـ/١٧٨٤م عين السفير الفرنسي (شوازل غوفييه – Choiseul Gouffier) لدى الباب العالي ، وجاء إلى إستانبول ترافقه بعثة موسعة من الخبراء والضباط والرسامين والشعراء والعمال ، وقام بدور هام ورئيس في الإصلاحات في الدولة العثمانية ، ومن مشاريعه أنه قام بمناقشة مشروع إرسال الطلاب العثمانيين إلى باريس ليتلقوا علوماً حديثة، وبالفعل تقرر إرسال ٣٠ طالباً كدفعة أولى ، إلا إن المشروع لم يكتب له التنفيذ بسبب تنحية السلطان عبد الحميد الأول عن العرش وتولي أخيه السلطان سليم الثالث(٣) .

وفي عام ١٢٠٨هـ/١٧٩٣م جاء (ديسكودجيز – Disekodjiz) إلى إستانبول كسفير لفرنسا في مهمة مزدوجة مضمونها كسب التأييد العثماني للسياسة الفرنسية ، وكسب تعاطف العثمانيين إزاء الثورة ، وخلال الحفل رُفع علم الجمهورية التي كانت مناسبة جيدة للتهنئة ، فقامت سفينتان فرنسيتان بإطلاق المدافع لإلقاء التحية في أجواء سراي بورنو، وأخذت ترفرف أعلام

---

(1) Turkiye Diyanet Vakfi : cild , 16 , op , cit , s , 83 .

(٢) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : تاريخ العرب الحديث المعاصر، ط١، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م ، ص١٩٨ .

(3) Pingaud Leonce : Choiseul – Gouffier,la France en Orient Sous Louis xvI , paris , Alphonse picord , 1887 , p , 429 .

الدولة العثمانية بأراضي جمهورية فرنسا ، وتم وضع شجرة الحرية وغرسها على الأراضي العثمانية في احتفال مهيب(١) .

وفي عام ١٢١٠هـ/١٧٩٥م قامت الحكومة الفرنسية باتخاذ خطوات متقدمة بصورة أكبر للتحريض على نموها بصورة أكبر ، فقام وزير الخارجية في باريس بإبلاغ سفيرها ديسكو في خطابه بأن لجنة الأمن العام قد اتخذت قرارها بتأسيس المطبعة الفرنسية في إستانبول من جديد ، وأنها كلفت مدير المطابع القومية الفرنسي (لويس ديلر – Louis Diller) بذلك الأمر ، وتم إرسال مطبعتين ومجموعة من الحروف الفرنسية وثلاثة مساعدين ، ومنح السفير تعليمات لاستخدام هذه المطبعة بصورة نافعة لفرنسا(٢) .

يتضح لنا أنه من الأهمية ذكر أن الصحافة والإعلام والجهود الشخصية للفرنسيين لهم تأثيرهم في إستانبول أو غيرها من الأماكن الأخرى ، وبذلك بدؤوا في تأسيس علاقة مع العثمانيين المسلمين وكسب صداقتهم ، وبدأ العثمانيون والمسيحيون المحليون ، بالإضافة إلى الفرنسيين ، في تشكيل مجتمع جديد يناقشون فيها أفكارهم وحاجاتهم ، وقد لاقت هذه الفكرة ترحيباً ورد فعل بين العثمانيين من ذوي المناصب الرفيعة والذين ينظرون إلى الغرب على أنه مصدر إلهام ومرشد ودليل ، كما فعل الصدور العظام في نقل الحضارة الأوروبية إلى الدولة العثمانية – كما ذكرنا سابقاً –.

مما يجدر ذكره أن الثورة الفرنسية التي قلبت الأوضاع في فرنسا أولاً ، ثم انتشرت كحركة سياسية في سائر أرجاء أوروبا ، حطمت البنية الأوروبية التي كانت موجودة منذ العصر الوسيط في القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي وقامت بدور مهم في تأسيس دولة قومية قلبت التوازن السياسي العالمي ، من خلال أفكارها الخاصة بالقومية والحرية والمساواة التي نشرتها الثورة الفرنسية والتي كانت لها عواقب وخيمة فيما بعد .

مع العلم بأن دول أوروبا لم تهتم بالثورة الفرنسية في السنوات الأولى ، ولكن رغبة حكومة فرنسا في نشر بيان حقوق الإنسان بجميع أرجاء أوروبا الذي تم تصويره على أنه حركة تأسست من أجل العدالة في أوروبا ، ومن ثم فإن دول أوروبا قد اتخذت جبهة ضد فرنسا ، وظلت الدولة

---

(1) Mehmet Dogan : Batililasma Ihanet , op , cit, s, 65 .
(2) Bernard Lwis : Modern Turkiye , op , cit , p , 59 .

العثمانية محايدة إزاء هذه الحركة في البداية ، ولم تعتبر بيان حكومة فرنسا الخاص بحقوق الإنسان والذي نشرته بأوروبا ، مصدر خطر عليها ، ورأت الدولة العثمانية أن النظام السياسي الجديد لفرنسا مسألة أوروبية خاصة ، ولكن اعتراف دول أوروبا بهذه الثورة جعل العديد من العثمانيين يعترفون به كمبدأ ، وفي تلك الأثناء قامت فرنسا بإرسال سفير إلى إستانبول من أجل عقد معاهدة متبادلة مع الدولة العثمانية ، وتعريف الباب العالي بحكومة الثورة الفرنسية الجديدة ، لكن الحكومة العثمانية قامت بتغيير سياستها بعد اعتراف روسيا بحكومة الثورة الفرنسية الجديدة، واعترفت الدولة العثمانية بجمهورية فرنسا، وقامت بتوقيع اتفاقية تضامن مع فرنسا[1].

وعلى الرغم من مهاجمة الجيش الفرنسي لمصر ، إلا أن الحكومة الفرنسية لم تتردد في التمسك بهذه الحرب مع الدولة العثمانية ضد روسيا ، وقام رجال الحكومة الفرنسية بتعيين (ديشتوردشيز – Deshetordchez)سفيراً لهم بالدولة العثمانية في إستانبول ، وتنوقلت الشائعات في باريس حول حبس القنصل الفرنسي (روفن – Reuven) ، السفير القديم بإستانبول ، وإعلان الدولة العثمانية الحرب على فرنسا بسبب أحداث مصر ، –ولقد ذكرنا سابقاً – أن وكيل الشؤون الخارجية الفرنسي قام باستدعاء السفير العثماني في فرنسا ، وظن سيد علي أفندي السفير العثماني أنه سيتم حبسه مقابل حبس القنصل الفرنسي ، ولكن أخبره الوكيل أنه لم يتم اتخاذ هذا الإجراء ، ولكنه طلب منه أن يكتب إلى حكومته بأن السفير الفرنسي الجديد ديشتو سيتم إرساله إلى إستانبول للتأكيد على علاقات الصداقة الفرنسية إزاء الدولة العثمانية، وأنه سوف يتحرك إلى إستانبول خلال بضعة أيام[2] .

وبعدها كتبت الصحف أنه تقرر إرسال السفير الفرنسي ٢٠ ربيع الأول ١٢١٢هـ/١١ سبتمبر ١٧٩٧م الجديد إلى إستانبول ، وكان هذا اللقاء الأخير بين السفير العثماني ووزير الخارجية الفرنسي في فرنسا[3] .

وفكرة الحملة الفرنسية[4] على مصر فكرة قديمة شغلت الكثير من المفكرين ورجال السياسة الدبلوماسيين من الوزراء والسفراء والقناصل المبعوثين ، إلا أن هذه الفكرة تجددت في عهد الملك

(1) Nevin Yazici : Osmanlilik Fikri ve Genc , op , cit , s , 10.
(2) Nevin Yazi : Osmanlilik Fikri ve Genc , op , cit , s , 32 .
(3) Turkiya Diyanet Vakfi : cild , 13 , op , cit , s , 32 .
(٤) الحملة الفرنسية : كانت تحمل صدى الثورة الفرنسية وهي متأثرة بأفكارها الثورية ، ومتأثرة بالفكر الماسوني مثل أفكار روسو وفوليتر ومونتيسكو وهم أبرز مفكري الثورة الفرنسية والمعروفين بانتمائهم للمحافل الماسونية اليهودية من خلال

لويس السادس عشر ملك فرنسا ، حيث كتب بشأنها سفير فرنسا في إستانبول (سانت بريست Sain Priast) عدة مذكرات إلى وزارة الخارجية الفرنسية عبر فيها عن رأيه عن حالة الدولة العثمانية ، ونصح حكومته باحتلال مصر ، وكان يرى أن احتلال فرنسا لمصر سيؤدي إلى توحيد مركزها التجاري في مصر وبلاد المشرق ويكسبها مركزاً جيداً في العالم[١] .

وفي الفترة نفسها عينت حكومة الإدارة الفرنسية (تاليران بيريجور – Talleyrand Berageor) ، وزير الشؤون الخارجية في باريس ، سفيراً لفرنسا في إستانبول ، وزودته بالتعليمات اللازمة للتفاوض ، وعقد المعاهدة اللازمة ، وتذليل الصعوبات في سبيل احتلال الجيش الفرنسي لمصر ، وتوحيد دعائم الصداقة الخالصة التي لابد من بقائها بين الدولتين[٢] .

علماً بأن سفراء فرنسا كانوا يرسلون إلى الباب العالي بعض الموضوعات والشؤون المهمة، وعلى سبيل المثال فإن سفير فرنسا (ديبرو – Debre) قام بكتابة تقارير عديدة حول موضوع الكود المدني ، ويُعد هذا نموذجاً رائعاً وتبادلاً ثقافياً بين الصدر الأعظم علي باشا من الجانب العثماني ، وديبرو من الجانب الفرنسي ، وكان السفراء يضعون نصب أعينهم مصلحة دولتهم في هذه التقارير قبل أي شيء ، وفي المقام الأول ، وأثناء وجود السفراء الدائمين بإستانبول اتضح أنهم استفادوا من مؤسسات الفتوى ودار الإفتاء لحماية مصالح دولتهم بصورة أكبر[٣] .

وقد استدعت الحكومة الفرنسية سفيرها الأدميرال (روسين – Rosen) إلى باريس حتى تستفسر عن علاقاتها بما يجري من أحداث في مصر ، وحتى تستطيع الأخذ على عاتقها مسؤولية الوساطة في المفاوضات ، ففي ٥ شوال ١٢٥٣هـ/١١ يناير ١٨٣٧م اقترح السفير الفرنسي في

ما رفعوه من شعارات (الحرية – الإخاء – المساواة) وهي أفكار واتجاهات تعادي في مجموعها الدين ، وبالتالي فإن من السذاجة أن تقبل ما يروجه بعض الكتاب من أن الهدف الرئيس لهذه الحملة كان مقصوراً على ضرب المصالح البريطانية في الشرق ، وإلا لما حشد نابليون معه هذا الحشد الهائل من العلماء . انظر: (محمد علي الصلابي : الدولة العثمانية ، ص٢٢٦) .

(١) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، ص١٩٨.

(٢) عبد العزيز نوار : النهضة العربية الحديثة – حركة علي بك الكبير – التنافس الاستعماري ، الحملة الفرنسية على مصر، ط١ ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، دمشق ، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م ، ص١٢١.

(3) Turkiye Diyanet Vakfi : cild , 11 , op, cit , s, 13 .

استانبول روسين ليحصل من السلطان على اعتراف محمد علي بأحقيته في حكم مصر بالوراثة ، بالوراثة وبحقه في الحكم في سوريا مدى حياته وقد استطاع إقناع السلطان بذلك(١) .

يتضح لنا من هذا الموقف السابق مدى تأثير السفراء الفرنسيين على أصحاب القرار في البلاط السلطاني في عمل المفاوضات والمباحثات ، وهذا بالطبع في صالح الفرنسيين .

ومن السفراء الفرنسيين في استانبول (ماركي موتيه – Markey Motti)(٢) عام ١٢٨١هـ/ ١٨٦٤م الذي قال في نابليون بونابرت " لو أنني غيرت ديني لاخترت الإسلام، لأنه لا رهبانية في الإسلام " ويقول أيضاً : 'لقد أقمت طويلاً في إستانبول ولم استطع أن أقف جيداً على هذه الأمور فقلت له : لقد أقمتم في منطقة بك أو غلي ولذا لم استطع أن أقف جيداً على أحوال إستانبول، ولم اقل كلمة على أحوال المسلمين"، وتوجه السفير ماركي موتيه إلى الباب العالي ليلتقي بفؤاد باشا وعالي باشا وقد أبدى سروراً بالغاً بالتعرف على هؤلاء الأشخاص(٣).

وقد تصارع سفراء إنكلترا وفرنسا لبسط نفوذهم في إستانبول وكان السفير الفرنسي في تلك الفترة هو (بندتي – Bndta) ، والتزم فؤاد باشا جانب السياسة الفرنسية ، وكان رضا باشا دوماً بمنزلة الخادم لأهداف السفارة الفرنسية ، ومع كثرة النزاع بين السفراء الإنكليز والفرنسيين تم تغيير عدة سفراء فرنسيين ، لكن إمبراطور فرنسا نابليون الثالث أرسل إلى إستانبول سفيراً اسمه (إدوارد طونيل – Tonal Eduard)(٤) ليتولى السفارة بشكل دائم ولا يُعزل وكان يضغط بدوره على لباب العالي معارضاً السفير الإنكليزي (كانيتنج – Kantoni)(٥) . بصورة علنية ،

---

(١) أنينل ألكسندروفنادولينا : تاريخ الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية ، ص٧٥ .

(٢) ماركي موتيه : كان سفيراً لفرنسا في استانبول ثم أصبح وزيراً للخارجية . (ماجدة مخلوف : تحولات الفكر والسياسة في التاريخ العثماني ، ص٢٢٤) .

(٣) المرجع السابق ، ص٢٢٤ .

(٤) طونيل Thownel ١٨١٨هـ/٨٦٦م سياسي فرنسي ، كان مديراً للأمور السياسية ووزيراً للخارجية الفرنسية، وعمل سفيراً لفرنسا في إستانبول عام ١٢٧٢هـ/١٨٥٥م . انظر :
(Turkiye Diyanet Vakfi , cild , 16 , s , 43)

(٥) كانيتنج : هو اللورد أسترافورد دو روتقلين كانيتنج – (Lord stratfarod de Redclliffe Kantonj و (١١٨٤– ١٢٤٣هـ/١٧٧٠– ١٨٢٧م)من أشهر الساسة الإنكليز ، عمل وزيراً لخارجية إنكلترا للمرة الأولى سنة

ولهذا السبب ضعف نفوذ كانيتنج فسافر مؤقتاً إلى لندن عام ١٢٧٤هـ/١٨٥٧م ، إلا أنه عاد إلى إستانبول بعد وفاة رشيد باشا ، فلم يطل مقامه فيها إذ مال ميزان السياسة تماماً إلى ناحية فرنسا فرجع إلى لندن على أن يعود فيما بعد[١] .

وبذلك استطاع السفير الفرنسي (جيليمينو – Gelymeno) أن يرد على توصية فرنسا بألا تقبل الدولة العثمانية مستقبلاً أي مساعدات عسكرية روسية ضد محمد علي ، وفي الوقت نفسه قام السفير الفرنسي (ميزبك – Mespk) السفير الكبير بباريس في إستانبول، بجهود مكثفة مع أحمد جلال الدين باشا الذي جاء من أوروبا لتطبيق خطة الإصلاحات في الدولة العثمانية[٢].

وبعد مؤتمر فيينا عينت فرنسا سفيرها (بييد دفال – Pied Dval) لتعيد إليها الامتيازات التي فقدتها ، وإبطال الجزية السنوية المفروضة عليها من قبل الدولة العثمانية[٣] .

وطلب الباب العالي عمل معاهدة سلام مع روسيا ، وتم إبلاغ السفير الفرنسي في إستانبول (سباستيان – Sebastain) ضرورة تقيد فرنسا بوعدها بالوساطة من أجل السلام ، وقام نائب الصدر الأعظم محمود باشا بتذكير وزير الخارجية الفرنسي رسمياً بهذا الوعد في خطاب له في عام ١٢٢٢هـ/١٨٠٨م ، وأبلغ السفير العثماني وزير الخارجية الفرنسي من خلال القائد مواصلة المكاتبات السياسية بين حكومات روسيا وفرنسا ، وعدم سحب الدولة العثمانية جيشها من بروسيا حتى تتخلى روسيا عن الأفلاق وبغدان[٤] .

وكما ورد في تقرير للسفير العثماني عبد الرحيم محب أفندي – سبق ذكره – في مذكرة عن المقابلة الأولى التي تمت بين السفير العثماني ورئيس الوزراء الفرنسي، والتي تم إعلان السفير العثماني

١٢٢٢هـ/١٨٠٧م ، وللمرة الثانية سنة ١٢٣٨هـ/١٨٢٢م ، ثم رئيساً للوزراء عام ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م ، وكان سفيراً لإنكلترا في إستانبول أثناء صدارة رشيد باشا عام ١٢٧٥هـ/١٨٥٨م. انظر :

(Turkiy Diyanet Vakfi : cild , 16 , s , 55) .

(١) ماجدة مخلوف : تحولات الفكر والثقافة في التاريخ العثماني ، ص٤٣ .

(2) Suleyman Kocobas : Kendi Itiraflari Jon , Turkler verede yanild ? 1890 – 1918 , Agustos , 1991, Istanbul, s , 35 .

(٣) قيس جواد العزاوي : الدولة العثمانية قراءة جديدة ، ص١٩ .

(4) Ercumend Kuran : Avrupa'da Osmanli Ikamet , op , cit , s , 58 .

بتكليف فرنسا للجنرال (سبستيان – Sebastain) للعمل كسفير في إستانبول، وإرسال أوراق اعتماده إلى الباب العالي ، وتضمنت المذكره تحديد المسائل التي دارت بين السفير العثماني محب أفندي ، وبين السفير الفرنسي سباستيان ، والمهام الخاصة للسفير الفرنسي في إستانبول ، وهو دعم موقف العلاقات التجارية بين فرنسا والدولة العثمانية[١] .

خلاصة القول : إن عصر السلطان سليم الثالث ، كان يمثل المرحلة الأولى التي استقرت فيها ثقافة وسياسة فرنسا بالدولة العثمانية ، ولكن عبور الإنجليز مضيق الدردنيل أثناء الحرب الروسية ، ووصول السفن إلى ميناء إستانبول عام ١٢٢١هـ/ ١٨٠٧م عجل التقارب بصورة أكبر، واستفاد السفير الفرنسي سباستيان من ذلك الأمر بصورة أكبر[٢] .

واستناداً إلى ما سبق نستطيع القول : إن العلاقات الاقتصادية والثقافية إلى جانب العلاقات السياسية ، كانت تشكل جزءاً مهماً آخر للعلاقات الفرنسية العثمانية ؛ لأنها كانت تتضمن أهمية كبرى باعتبار النتائج التي أثرت على مجريات التاريخ لهذه الأمم ، سواء بالنسبة للدولة العثمانية أو لفرنسا على حدٍ سواء ، وباعتبار هذه العلاقات قد استمرت دون أن تتلف.

ولقد أكدت اللائحة التي قدمها سفراء الدول الكبرى إلى رئيس الكتاب الهمايوني بأن مشروع الإصلاح له أهمية قصوى لارتقاء الدول الكبرى ، وأنه لابد أن تتعاون الدولة العثمانية معها ، ومن هذا المنطلق صدرت اللائحة الخاصة بذلك بتاريخ ٢٩ محرم ١٣١٣هـ/ ١١ يوليو ١٨٩٥م من سفراء فرنسا وإنجلترا وروسيا ومن أهم بنودها :

- تخصص المدة الزمنية لتولي الوالي الحكم .
- مدى اختيار الشروط الصالحة لتولي السفير .
- اكتشاف المهارات العقلية بالنسبة للوالي[٣] .

وأما بالنسبة للرد من الدولة العثمانية على لائحة الدول الكبرى بتاريخ (١٩ محرم ١٣١٣هـ/١١ يوليو ١٨٩٥م) فإنها أوصت كالتالي :

(1) Turkiye Diyanet Vakfi : cild , 16 , op , cit , s , 58 .
(2) Faik Resit Unat : Osmanli Sefirleri ve Sefaret , op , cit , s , 188 .
(٣) وثيقة غير منشورة رقمها BOA . Y . EE . 95/3 محفوظة بالأرشيف العثماني مجموعة يلدز بإسطنبول .

" أنه فيما يتعلق بإبلاغ الدول ، سواء العثمانية أو الفرنسية ، بصفة رسمية عن تعيين وانتخاب السفراء بأن يكون لديهم القدرة على الإصلاح وأن يختاروا أشخاصاً لديهم الأهلية والتميز والقدرة على الدبلوماسية السياسية[١] .

بعد التعرف على أعمال السفراء ، سواء كانوا العثمانيين أو الفرنسيين ، والذي كان له أهمية كبرى في التعرف على ما يجري في الدولتين – العثمانية والفرنسية – مما كان له الدور والأثر الأكبر في تغريب الدولة العثمانية ، والتي زادت العلاقات بينهما قوة ومتانة بفضل جهود السفراء ، وبالتالي استطاع السفراء الفرنسيين في التأثير بأفكارهم التي لاقت رواجاً لدى العثمانيين مما مهد لهم الطريق في تأسيس مجتمع جديد داخل الدولة العثمانية متأثر بالحضارة الفرنسية ومالت الدولة للتغريب وفتحت لها أبوابها كما سيتضح في الفصول القادمة .

(١) وثيقة غير منشورة رقمها BOA . Y . EE . 95/2 محفوظة بالأرشيف العثماني مجموعة يلدز بإسطنبول .

الفصل الثاني :

دور السفارات العثمانية في تصاعد تيار التجديد على النمط الغربي .

المبحث الأول : نظام الملل وما طرأ عليه من تغييرات خلال عصر التنظيمات .

المبحث الثاني : تقارير السفراء العثمانيين عن الحضارة الغربية .

المبحث الثالث : تأثير السفراء على السلاطين في إجراء التجديد على مؤسسات الدولة على النسق الغربي .

المبحث الأول :

نظام الملل وما طرأ عليه من تغيرات خلال عصر التنظيمات .

كما هو معروف أن الإسلام لم يكن دين طبقية ، بل إنه دين يدعوا إلى قيام المجتمع السليم الذي تنصهر فيه كل العناصر الموجودة على اختلاف أجناسها وألوانها وثقافاتها ومناحي تفكيرها ، مع سن شريعة لها قوامها الكفاية والعدل وإتاحة الفرص للجميع ، فلقد دعا الإسلام إلى تعايش سلمي تحترم فيه إدارة الشعوب والأفراد لقوله تعالى : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَـٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَـٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ ﴾[1] ، ودعا إلى السلم لقوله تعالى : ﴿ وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلۡمِ فَٱجۡنَحۡ لَهَا وَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ﴾[2]، ولم يجعل طبقة تمتاز على طبقة ، أو فرداً يعلو على فرد فيتحكم في الرقاب[3] .

فالإسلام يدعو إلى التسامح ، فهو يبني العلاقات الإنسانية ، سواء أكانت بين الأفراد أم كانت بين الجماعات ، على التسامح ، وقد طبق الرسول ، عليه الصلاة والسلام ، مبدأ التسامح في علاقاته بالمشركين وغيرهم في معاداته وحروبه ؛ لأن الإسلام اعترف بما قبله من كتب سماوية ، ونصح الناس بالتعايش السلمي والتكافل والتطور ، والتعاون ، وحارب العصبية التي تؤدي إلى الصراع الاجتماعي ، والتفريق بين الناس ، وأراد الإسلام أن يعيش العالم كله في مجتمع واحد ويكفل الأمن والسلام ، والحرية والإخاء ، فقد وعى الناس لتكوين أخوة إسلامية قوية ، وإلى أخوة إنسانية عامة شاملة[4] .

---

(١) سورة الحجرات ، آية : ١٣ .

(٢) سورة الأنفال ، آية : ٦١ .

(٣) ا.س.ترتون : أهل الذمة في الإسلام ، ترجمة : حسن حبشي ، ط٢ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م، ص٣٢ .

(٤) حسن الممي : أهل الذمة في الحضارة الإسلامية ، ط٢ ، دار القلم ، دمشق ، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م ، ص٤٧.

وقد بين الله عز وجل كيفية التعامل مع أهل الذمة معاملة العدل والرحمة لقوله تعالى: ﴿ لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓا۟ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴾[1] .

وورد أيضاً في قوله تعالى : ﴿ لَيْسُوا۟ سَوَآءً ۗ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ يَتْلُونَ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ ﴿١١٣﴾ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ وَأُو۟لَٰٓئِكَ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١١٤﴾ ﴾[2].

فالحقيقة التاريخية أن أهل الذمة تمتعوا بالحرية الدينية والتسامح والعدل في ظل الإسلام، مقابل أداء جزية عادلة ، وهي ما تعادل عشر التجارة ، وهم معفون من الزكاة والصدقات، وأُعفي من الجزية الصبيان والنساء والمساكين وذوو العاهات والرهبان ، وكانت هذه الجزية تساوي ما يدفعه المسلم من صدقة ، وبالمقابل تعهد المسلمون لهم بحمايتهم وتوفير العدل والسلام لهم ، وآمنوهم على أنفسهم وأموالهم ، ومباشرة شؤونهم الدينية في حرية تامة وتسامح كبير ، كما أبدى المسلمون تساهلاً كبيراً في المعاملات المدنية والاقتصادية بالنسبة لأهل الذمة[3] .

نستطيع القول : إنه طول فترات العصور التاريخية الإسلامية ، كان تعامل المسلمين لأهل الذمة بالتسامح الذي أمرهم الإسلام به ؛ مما أدى ذلك إلى دخول هذه الأعداد الهائلة في الإسلام ،واندماجهم مع المسلمين ، فتعاونوا جميعاً في الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، كما أن فروقهم الدينية لم تقف حائلاً في سبيل تكوين مجتمع عريق مليء بالحضارة الإسلامية[4] .

---

(١) سورة الممتحنة ، آية : ٨ .

(٢) سورة آل عمران ، آية : ١١٣-١١٤ .

(٣) أبو عبد الله محمد بن أبي بكر (ابن قيم الجوزية) : أحكام أهل الذمة ، ج١ ، تحقيق : يوسف أحمد البكري ، ط١، رمادي للنشر والتوزيع ، الدمام ، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م ، ص٣٢ .

(٤) شفيق يموت : أهل الذمة في مختلف أطوارهم وعصورهم ، ط١ ، دار الكتاب الجامعي ، القاهرة ، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م، ص٨٧ .

وهكذا عندما بدأت الفتوحات الإسلامية بفتح الأراضي في بقاع العالم ، وجدت فئات غير مسلمة في تلك الأراضي سموا " بأهل الذمة " [1] ، إلا أن الإسلام كما ذكرنا ، ضمن لمن ظل على دينه ويعيش تحت حكم المسلمين ، أن يأمنوا على أرواحهم وأموالهم ، مع الأداء لطقوسهم في حرية تامة ، وتقوم الدولة المسلمة بما عليها من واجبات ، ويتضح لنا ذلك أنه عندما دخل النبي ﷺ المدينة عقد معاهدة تحالف مع اليهود ، وبين لهم واجباتهم وحقوقهم مع المسلمين، فكان أهل الكتاب الذين يعيشون تحت حكم المسلمين يدفعون الجزية ؛ وإن امتنعوا فعلى المسلمين قتالهم[2] .

وفي المقابل كانوا لا يجبرون على الدخول في الإسلام لقوله تعالى : ﴿ لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ فَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسۡتَمۡسَكَ بِٱلۡعُرۡوَةِ ٱلۡوُثۡقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَاۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾[3] .

وفي عهد الدولة العثمانية ، بعد أن توسعت حدودها ، احتضنت الكثير من البشر الذين ينتسبون إلى مذاهب وأديان مختلفة وأعراق متنوعة ، وقد سمحت الدولة لغير المسلمين الذين دخلوا تحت حكمها بأن يديروا شؤونهم الداخلية ، وحافظت الدولة على أديانهم ومللهم بما يناسب البنية الرئيسة للدولة ، وعاملت غير المسلمين بما توجبه أديانهم ومذاهبهم التي يدينون بها، وعندما كان ينشب خلاف بينهم كان يتم التحكيم بينهم بما تقتضيه مذاهبهم وأديانهم[4] .

وبالتالي كانت إستانبول هي الوحيدة من بين كل العواصم المفتوحة على الدنيا بصورة عظيمة ، فكانت تلجأ إليها المجموعات المختلفة لتعيش فيها وتعمل مثل اليهود المطرودين من إسبانيا ، واليونانيين التجار ، والبحارة ، والعرب والزنوج من السودان ، وحتى المسيحيين الباحثين عن المغامرات أو المجبرين على الهروب من بلدانهم ، فكل واحد في إمكانه أن يعيش في الأراضي

---

(١) الذمة : في اللغة العهد والأمان والضمان ، وأهل الذمة : فهم المستوطنون في بلاد الإسلام من غير المسلمين وسموا بهذا الاسم لأنهم دفعوا الجزية ، فأمنوا على أرواحهم وأعراضهم وأموالهم ، وأصبحوا في ذمة المسلمين . انظر : (علي حسني الخربوطلي : الإسلام وأهل الذمة ، د.ط ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م، ص٦٥).

(٢) أحمد حكمت أراغلو : اليهود في الدولة العثمانية حتى نهاية القرن التاسع عشر ، ط١ ، دار الهداية ، أنقرة، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م ، ص٢١ .

(٣) سورة البقرة ، آية : ٢٥٦ .

(4) Mathew Burows : Mission Civlicatrice , op , cit , s , 120 .

العثمانية ، ويكثر خيرة ، أو يتداعى أمره في ظل الدولة العثمانية من دون أن يصيبه سوء ما دام ملتزماً بالهدوء والسكينة ،ودافعاً للضرائب[١] .

ونظراً إلى أن الدولة العثمانية دولة تحوي قوميات عديدة –كما ذكرنا سابقاً – فإنها تعرضت لاضطرابات اجتماعية وسياسية بالماضي ، إلا أنها ظلت في مواجهة مع هذه الظروف الصعبة التي شكلتها الدول الأوروبية ضد القيم الثقافية ، والاجتماعية للتخلص من نظام الملل الذي كان يحفظ لكل ملة هويتها الثقافية والدينية ، والخضوع للمطالبة بنظام قائم على مبدأ الحرية والإخاء والمساواة بالمفهوم الغربي ، وخلقت بذلك مناخاً ملائماً لحركات التغريب التي تطورت فيما بعد ذلك ،وأحدثت تغييراً في الحياة الاجتماعية والسياسية للدولة من خلال إصدار القوانين والغرامات الإصلاحية والتنظيمية[٢] .

ولن نناقش هنا موقف الإسلام من أهل الذمة أو أهل الكتاب ، فمبادئ الإسلام واضحة ومعبر عنها في كلام الله عز وجل لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تُجَـٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَـٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ ﴾[٣] .

وكما ذُكر في الأحاديث النبوية الشريفة عندما وصى النبي ﷺ معاذ بن جبل رضي الله عنه ، عندما بعثه إلى اليمن ، فأوصاه بأهل الكتاب فقال معاذ بن جبل " بعثني النبي ﷺ إلى اليمن وأمرني أن آخذ من كل عالم ديناراً أو عدل ذلك معافر "[٤] .

ولكن الجدير بنا توضيح بداية تعامل العثمانيين مع أهل الذمة ، فعند دخول السلطان محمد الفاتح القسطنطينية عام ٨٥٧هـ/١٤٥٣م[٥] أصدر أوامره بمنع أي اعتداء على الشعب البيزنطي ،

---

(١) أندري كلو : سليمان القانوني ، ص٢٩٨ .

(2) Nevin Yazici : Osmanlilik Fikki ve Genc , op . cit , s , 13

؛ ماجدة مخلوف : تحولات الفكر والسياسية في التاريخ العثماني ، ص١٦ .

(٣) سورة العنكبوت ، الآية : ٤٦ .

(٤) أحمد بن حنبل : مسند الإمام أحمد بن حنبل ، ج٣ ، د.ط، د.ن ، د.ت.ن ، ص١٢١٤ .

(٥) القسطنطينية : عاصمة الإمبراطورية البيزنطية ، سميت باسم قسطنطين الأول الذي أنشأها وجعلها عاصمة للإمبراطورية الرومانية ، وأقيمت هذه المدينة على سبعة تلال من البوسفور ، وأقيم فيها ثلاثة من الحصون ، وكانت أكبر مدينة بأوروبا في العصور الوسطى ، بلغ مجموع سكانها نحو مليون نسمة ، ومن أشهر معالمها كنيسة القديسة صوفيا (آيا صوفيا) ، وقصر الأباطرة المقدس ، والبوابة الذهبية ، وبها ثروة كبيرة من الكنوز الفنية والأدبية، وسقطت في أيد العثمانيين بعد فتحها في عهد السلطان محمد الفاتح ، وأصبحت مركزاً تجارياً ، وفي عام ١٣٤٢هـ/١٩٢٣م بعد الحرب

ثم زار كنيسة آياصوفيا[1]، وأمر أن يؤذن فيها بالصلاة إعلاناً بجعلها مسجداً وجامعاً للمسلمين ، وأعلن عدم معارضة إقامة شعائر ديانة المسيحيين ، وإعطاءهم نصف الكنائس، وجعل النصف الآخر جوامع للمسلمين ، وسمح بذلك للشعوب الأوروبية التي كانت خاضعة للدولة العثمانية بممارسة ديانتهم المسيحية واليهودية ، فلم يفعل كما فعل الإسبان بالمسلمين واليهود بعد سقوط غرناطة[2] ، فكان تعامل العثمانيين بغير المسلمين قمة في التسامح والعدل كما أمر الإسلام بذلك[3]وأيضاً وقفت الدولة العثمانيةموقفاً إيجابياً مؤثراً وفاعلاً من مسلمي الأندلس حيث وفرت لهم كل أسباب النجاة وأنقذت هويتهم من الانصهار في المجتمع الأسباني الجديد، وسعيت سعياً صادقاً وراء تحقيق إسترداد الأندلس[4] .

إلا أن الدولة العثمانية في الوقت نفسه اتبعت سياسة خاصة في حكم رعاياها ، سواء في ممتلكاتها الأوروبية أو الآسيوية ، ولما كان هناك تباين بين الشعوب والديانات والقوميات والثقافات لهؤلاء الرعايا فقد انعكس هذا التباين على نظم الحكم التي اتبعتها الدولة في حكم هؤلاء الرعايا ، فكانت هناك ولايات عليها سيادة اسمية ، وتحتفظ بقدر كبير من الاستقلال الذاتي[5] .

كانت النظم العثمانية عند قيام الدولة وتوسعها في مجموعها نظماً إسلامية تجعل غير المسلم، وهم أهل الذمة ، أو الذميين لهم أوضاعهم الخاصة بهم ، وهو ما عرف (بنظام الملل)[6]

العالمية الأولى ١٣٣٧-١٣٤٢هـ/١٩١٨-١٩٢٣م ، حلت محلها أنقرة عاصمة لتركيا . انظر : (محمد شفيق غربال : الموسوعة العربية الميسرة ، ص١٣٨١) .

(١) كنيسة آيا صوفيا : عندما تولى كمال أتاتورك الحكم ، جعل هذا المسجدمتحفاً ، وهو ما زال كذلك إلى اليوم الحالي . انظر : (فريد بك المحامي : تاريخ الدولة العثمانية ، ص١٦٥) .

(٢) غرناطة :تُسمي بالإسبانية Granada وفيها قصر الحمراء ، وقد ظهرت فيها مملكة إسلامية في القرن ٥هـ/١١م، وكانت هي المملكة الإسلامية الوحيدة في إسبانيا بعد سقوط قرطبة بيد المسيحية سنة ٦٣٤هـ/١٢٣٦م وعاشت مملكة غرناطة حتى سنة ٨٩٨هـ/١٤٩٢م ، عندما استولت عليها القوى المسيحية ، وتقع غرناطة في الجنوب الشرقي من شبه جزيرة إسبانيا . انظر : (فريد بك المحامي : تاريخ الدولة العلية العثمانية ، ص٢٣٢) .

(٣) قيس جواد العزاوي : الدولة العثمانية ، قراءة جديدة لعوامل الانحطاط ، ص٨٢.

(٤) عبد اللطيف بن محمد الحميد : موقف الدولة العثمانية تجاه مأساة المسلمين في الأندلس ٨٩١-١٠١٨هـ/١٤٨٦-١٦٠٩م ، ط١ ، العبيكان ، الرياض ، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م ، ص١٣١ .

(5) Yilmaz Ostuna : Osmanli Develet Tarihi , op , cit , s , 484 .

(٦) نظام الملل : هي كلمة عربية أصيلة وردت في القرآن الكريم ، ثم أخذت عدة معان عبر القرون ؛ ففي البداية كانت تعني " دين " ، ثم تطور معنى المصطلح ليعبر عن طائفة دينية ، وفي مرحلة لاحقة أصبح هذا المصطلح مرادفاً لمعنى (أمة) ،

في الدولة العثمانية –كما ذكرنا سابقاً – ولقد كان أهل الذمة يتمتعون بحرياتهم الدينية واللغوية والاقتصادية إلى أقصى حد باعتراف المؤرخين الأوروبيين أنفسهم ، وقد ترتب على هذه النظم أمور منها :

١- أن الخدمة العسكرية ظلت قاصرة على المسلمين دون غيرهم .

٢- ظل الذميون يدفعون الجزية ،وهو مبلغ بسيط جداً يدفعه القادر منهم على الحرب مقابل عدم اشتراكه في القتال ؛ ولأن النظم الإسلامية تفرض ألا يقاتل من أجل الإسلام إلا المسلم .

٣- أن شهادة غير المسلم لا تقبل على المسلم أبداً[(١)] .

إلا أن المسلمين كانوا يمثلون نسبة كبيرة من سكان الدولة العثمانية منذ قيام دولتهم، وكانت النظم في الدولة العثمانية تعترف لكل طائفة من طوائف غير المسلمين بشخصية معنوية مستقلة ، وهذا ما عرف بنظام الملل ،ومن هذا المنطلق أولى العثمانيون عهداً وميثاقاً يضمن حرية العبادة والتعليم لغير المسلمين وفق المناهج والأسس الإسلامية المستنبطة من المذهب الحنفي، وهم يرونها الأنفع والأصلح لهم ، وحرية التقاضي فيما بينهم ، أما فيما يتعلق بتعاملاتهم وأحوالهم الشخصية، فكانت كل هذه الحقوق مقابل أن يحترم غير المسلمين في الدولة العثمانية حقوق الدولة المتكفلة بحمايتهم ورعايتهم[(٢)] .

وبذلك أظهر العثمانيون عناية كبيرة بهذه الطوائف ، وعاملتهم بتسامح واضح ، فلم يجبروا أحداً على تغيير دينه ، ووفرت لهم المناخ المناسب ليتمكنوا من إقامة شعائرهم الدينية ، ومع هذا فلو أراد أن يدخل واحداً منهم الإسلام طواعية فإنه يقابل بالإحسان والترحاب[(٣)] .

والحقيقة التي نراها أن تمسك السلاطين العثمانيين بمبادئ الإسلام وتعاليمه يعد أكبر دافع لإحترام حقوق الذميين وإبداء العطف اللازم تجاههم ، يدفعهم إلى ذلك هاجس وجوب حفظ

وفي العصر العثماني يرى البعض التداخل في الاستخدام بين مصطلح (ملة وطائفة)ومصطلح طائفة هو أكثر شيوعاً من مصطلح أمة حتى عصر التنظيمات . انظر : (محمد عفيفي : عرب وعثمانيون ، رؤى مغايرة، ط٢ ، دار الشروق، القاهرة ، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٨م ، ص٢٨) .

(١) أميرة علي وصفي مداح : نظرة متأنية في تاريخ الدولة العثمانية ، ص٨٢.

(٢) ماجدة مخلوف : تحولات الفكر والسياسة في التاريخ العثماني ، ص١٦.

(٣) أحمد حكمت اراوغلو : اليهود في الدولة العثمانية ، ص٢٣ .

حقوقهم ، والالتزام بتنفيذ الأحكام كما نصت عليها التشريعات الإسلامية ، وهناك كثير من الوثائق المحفوظة في أرشيفات إستانبول تدل على سياسة التسامح الديني مع أبناء الملل الأخرى(١).

وعلى كلٍّ فإن نظام الملل الذي اتخذه العثمانيون أساساً إسلامياً في التعامل مع مواطنيهم من غير المسلمين ، كفل لهم الحرية الكاملة في الدين ، بعكس ما كان يحدث في ذلك الوقت من الاضطهاد الديني الذي كان يجري في إسبانيا والغرب ؛وفضلاً عن هذا فإن الدولة الإسلامية منذ نشأتها لم تعرف العنصرية على عكس سائر الإمبراطوريات الأوروبية على مر العصور التاريخية ، وبذلك منح نظام الملل للذميين حقوقاً مدنية ودينية ، وجعل لهم سلطة سياسية لم يكونوا يتمتعون بها قبل الفتح الإسلامي في ظل الدولة البيزنطية نفسها ، وبذلك استطاع العثمانيون أن يكونوا دولة قوية خلال القرن ١٠هـ/١٦م وقد نجحوا في تنظيم شؤون الدولة تبعاً لأي وقت ولأي ظرف.

وبذلك توطدت دعائم هذا النظام وباعتراف رسمي من الدولة العثمانية لهم ، واستفادت الطوائف غير المسلمة من التسامح الديني من جانب السلطة المركزية والإدارة في أغلب فترات الحكم العثماني ، ومن ناحية أخرى استفادت الدول الأوروبية في التدخل لاستمالة ولاء بعض الملل في منتصف القرن ١٣هـ/١٩م ، فضلاً عن التوسع في نظام الامتيازات الأجنبية ليشمل الحماية الأوروبية لهذه الملل ؛ مما أجبر البعض إلى القول بأن نظام الملل والوصاية الأجنبية كان من أهم أسباب انهيار الدولة العثمانية ، لكن هذا لا ينفي بقاء نظام الملل دليلاً على التسامح الديني واحترام الحريات الشخصية في زمن كانت أوروبا تضطهد فيه هذه الملل والطوائف(٢) .

وبعد اتساع الدولة العثمانية ، نتيجة لفتوحات العثمانيين في الفترة الممتدة ما بين القرن ٨هـ/١٤م وبداية القرن ١٢هـ/١٨م على أجزاء كبيرة من دول البلقان والشرق الإسلامي وشمال إفريقيا ، وضمت في بنيتها العديد من بلاد وشعوب مختلفة ومتباينة في مراحل نموها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ، فضلاً عن تباين هذه البلاد والشعوب فيما بينها من الناحية العرقية والدينية .

---

(١) أماني جعفر الغازي : الدولة العثمانية من خلال كتابات المستشرقين في دائرة المعارف الإسلامية ، الأعمال الثقافية، جدة ، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م ، ص١٧١ .

(٢) محمد عفيفي : عرب وعثمانيون ، رؤى مغايرة ، ص٩٩ .

وهذا بالتالي لم يرض الدول الأوروبية بأن أهل الذمة تُعامل في الدول بمنهج الإسلام؛ لأنهم، على حسب رأيهم ، أن الدولة كانت تستعيد قوتها ، وبدأت تهدد أوروبا مرة أخرى، فلجأت إلى خطة جديدة ، وهي ألا تطبق الدولة العثمانية النظم الإسلامية وتأخذ بالنظم الحضارية الأوروبية ، وذلك بالخروج عن الإسلام ونظمه ، وكانت فكرة الأوروبيين أن يكون الإصلاح وسيلة لتحويل الدولة عن أسسها الأولى ، حتى لا يتكرر تهديد الإسلام لأوروبا مرة ثانية ، وذلك بوجود أنظمة يتساوى فيها كل سكان الدولة مهما اختلفت ديانتهم وعناصرهم ولغاتهم ، وألا يكون الدين هو الفاصل ، فانتهزت الدول الأوروبية ، الأزمات الكبرى التي تمر بها الدولة ، والضغط على السلطان لإصدار تشريعات ، أو قوانين تتنافى مع الشريعة الإسلامية، فكان عصر السلطان عبد المجيد الأول الفترة التي بدأت تصدر فيها هذه التشريعات والقرارات التي توجه لحركة الإصلاح[1] .

بالإضافة إلى ذلك فإن السلطان محمد الفاتح ، أقر الامتيازات التجارية التي كانت قد حصلت عليها البندقية[2] وجنوه[3] في العهد البيزنطي ، كما سمح لباقي المدن الإيطالية بالاستفادة من ذلك ، بهدف تشجيع التجارة الخارجية مع أوروبا والشرق عموماً ، ولكن هذه المنحة السلطانية قد تطورت وتعقدت مع الوقت وتحولت إلى قيود تكبل السلطنة داخلياً وخارجياً[4] .

---

(١) أميرة علي وصفي مداح : نظرة متأنية في تاريخ الدولة العثمانية ، ص٧٢ .

(٢) البندقية : فينيزيا Venazia تقع في شمال شرق إيطاليا على البحر الأدرياتيكي ، وهي عبارة عن مجموعة جزر، وقد امتد سلطانها في القرن ٤هـ/١٠م إلى الشاطئ الشرقي من البحر الأدرياتيكي ، فشمل الساحل اليوغسلافي وألبانيا وجزءاً من اليونان وبعض جزر إيجه ، وعندما فتح العثمانيون إستانبول ، هجرها كثير من العلماء والفنانين، وذهبوا إلى فينيزيا مما جعلها مركزاً للثقافة والفن اليوناني، وفي سنة ١٢١٢هـ/١٧٩٧م قضى نابليون على استقلال هذه الجمهورية لصالح النمسا ، ثم ظهرت بشكل جمهورية حرة سنة ١٢٦٥هـ/١٨٤٨م ، وبعدها أصبحت جزءاً من إيطاليا عام ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م ، وفي فينيزيا ٩٠ كنيسة ، وعدة قصور ، وفيها من الأبنية الأثرية التي تستحق من أجلها الزيارة . انظر : (فريد بك المحامي : تاريخ الدولة العلية العثمانية ، ص١٦٣) .

(٣) جنوه : مدينة قديمة أنشئت عام ٧٠٧ق.م واستولى عليها الرومانيون عام ٢٢ق.م وظلت تابعة لهم إلى حين سقوط الدولة الرومانية ، ثم تناولتها أيدي البربر ، وفتحها شارلمان الفرنسي ، واستقلت في القرن ٤هـ/١٠م ، واتخذت التجارة مهنة ونافست جمهوريتي بيز — فنسيا ، وفي القرن ٧هـ/١٣م حاربتهما وتغلبت عليهما ، إلا أن المنافسة وقعت بينها وبين البنادقة ، ودخلت في عدم انتظام أمورها الداخلية حتى سقوط إمبراطورية نابليون لأول مرة في عام ١٢٣١هـ/١٨١٥م ، وبعد ذلك ضمت إلى لومباردية ، وهي الآن تابعة لمملكة إيطاليا . (فريد بك المحامي : تاريخ الدولة العلية العثمانية ، ص١٦٢) .

(٤) فريد بك المحامي : المصدر السابق ، ص١٩ .

ويذكر لنا المؤرخ (ألبرت حوراني – Albert Hourani)[1]: " أنه بعد سقوط القسطنطينية ، فقد تمتعت الطوائف المسيحية واليهودية بالاعتراف بها رسمياً ، فقد أمرت السلطنة العثمانية للبطاركة الأرثوذكس ، والأرمن ، ولحاخام العاصمة الأعظم ، بأنهم ليسوا رؤساء طوائفهم الروحيين فحسب ، بل رؤساؤها السياسيون أيضاً ، وكان للقرارات والأحكام الصادرة عنهم في نطاق الطائفة صفة القانون النافذ ، وكانت تسري عليهم في الأحوال الشخصية والدعاوى المدنية أحكام قانونهم الديني وعرفهم "[٢] .

نستطيع القول إن الدولة العثمانية صاحبة بنية ذات قوميات متعددة تم جمعها في بنية واحدة، وبها أعراف ومذاهب عديدة ومختلفة ، ولقد تم تنظيم هذه الدولة ، فالمجتمع العثماني يتكون من العثمانيين وهم العناصر الرئيسة والحاكمة ويمثلون الثلث تقريباً من عدد السكان، وأما الباقي فهم اليهود والأرمن واليونانيون ، والرومان والسلاف والصرب ، وبالتالي هذه البنية الاجتماعية قد انتهجت نظاماً ثقافياً وسياسياً واضحاً من البداية ، وأصبحت دولة مستقلة، وتركت القوميات التي بها في حرية تامة "[٣] .

ويتضح لنا أن هدف الدولة العثمانية منذ البداية هو العيش داخل الدولة ، كوحدة واحدة في إطار كل هذه العناصر التي –ذكرناها سابقاً – وهذا يعني اتحاد جميع العناصر تحت مبدأ حرية الأديان التي نادى بها الإسلام ، كما طبقه السلطان محمد الفاتح في سياسته مع الرعايا والتي كانت نبراساً سار عليه السلاطين العثمانيين من بعده ، ولولا معاملته السمحة مع أهالي البلاد المفتوحة لما أقبل الناس على الإسلام بسرعة ، وكان له أثر كبير في تيسير الفتوحات .

وبالتالي تشكل المجتمع العثماني من طائفتين رئيسيتين هما المسلمون وغير المسلمين ، أو بمعنى آخر الذميون ، فكان الدين هو العامل الرئيس الذي يوضح القانون بالنسبة لهؤلاء الأفراد في المجتمع ، فانقسم المجتمع إلى أمم عديدة طبقاً للعقيدة والأمة ، إلا أن الدين الإسلامي رفض

---

(١) البرت حوراني : ولد في مدينة مانشتر الإنجليزية ١٣٣٢هـ/١٩١٣م ، اتبع المذهب الكاثوليكي ، التحق بالجامعة الأمريكية ببيروت ، درس العلوم السياسية والتاريخ والعربية ، عمل أستاذاً في مادة التاريخ الشرق الأوسط الحديث في جامعة أكسفورد حتى تقاعد ، من مؤلفاته تاريخ الشعوب العربية ، الفكر العربي في عصر النهضة ، الأقليات في العالم العربي . انظر : (نجيب العقيقي : المستشرقون ، ج٣ ، ط٥، دار المعارف ، القاهرة ، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٧م، ص١٧٨) .

(٢) نقلاً عن : أنينل ألكسندروفنادولينا : الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية ، ص٦٥ .

(3) Ali Ibrahim Savas : Genel Hat Laryla Osmanli Diplomasisi, I Ankara , 1999 , s , 31 .

مفهوم الأمة الذي يعتمد على أساس العرق واللغة ، فكان القانون الإسلامي هو مصدر نظام الأمة العثمانية(١) .

وهكذا بدأت الدولة العثمانية تطبق علاقاتها بالرعايا غير المسلمين ، من خلال تشكيلات أو زعماء لهذه الأمة وليست بصورة مباشرة ، وكانت كل أمة لها الحرية التامة في العبادة طبقاً لعقيدتها ، والسلطة العثمانية تقف على تشكيلات الأمة وشؤون الدين والمجتمع والأمن الاجتماعي والإعلام والتعليم ، ولم يكونوا مقيدين إلا من سلطاتهم المحدودة بالنسبة للسلطة العسكرية والمالية فحسب ؛ إلا أنهم كانوا يطبقون بعض القوانين في المجال السياسي والاجتماعي ودفع الجزية ، فهذه الإمكانات التي كانت متاحة لهم ، وكانوا تابعين لبعض اللوائح والأنظمة بالنسبة للحياة الاجتماعية ، وكان محذوراً على غير المسلمين ، التحرك بما يتنافى مع الآداب العامة أو النظام السياسي العام ، ومن ينافي هذه القواعد يعرض نفسه للجزاء والعقاب(٢) .

وكان هؤلاء الرعايا تحت كنف أسرة حاكمة مستقرة لأنها اعتمدت على العقيدة الإسلامية ، ولكن الدول الأجنبية أرادت تقوية نفوذها وإفساد الأمر على الدولة العثمانية، والتدخل باستمرار في شؤونها الداخلية ، وبالفعل وصلوا إلى هذا الهدف ، وعلى نطاق واسع بعد فرمان التنظيمات(٣).

وذكر المستشرق الألماني (كارل بروكلمان – Carl Brockelmann)(٤) ذلك بقوله : "فقد تمتع النصارى الذين انقسموا ، بحسب الجنسية والطائفة ، إلى ملل ، بالحرية الدينية والمدنية الكاملة، وبخاصة إذا كانوا من اليونان (روملي)(٥) وكان بطريك الروم يتمتع بالقوة والسلطان في ظل العثمانيين أكثر مما كان له في عهد بيزنطة نفسها "(٦) .

---

(1) Ercumend Kuran: Avrupa' da Osmanli, op, cit, s, 16.
(2) Ziya Nur Aksun : Osmanle Tarihi , op, Cit, s , 84 .
(3) Turkiye Diyanet Vakfi : cild, 3 , op, Cit, S , 281 .

(٤) كارل بروكلمان : ١٢٨٥-١٣٧٦هـ/١٨٦٦-١٩٥٦م ، ولد في مدينة روستوك ، وبدأ بدراسة اللغة العربية وهو في المرحلة الثانوية ، ودرس اللغات الشرقية وأتقن العربية ، درس على أيدي مستشرقين ، واهتم بدراسة التاريخ الإسلامي ، وله عدة كتب أهمها تاريخ الشعوب الإسلامية . انظر : (نجيب العقيقي : المستشرقون ، ج٢، ص٤٣٠).

(٥) الروملي : هي البلاد التي يسكنها الأتراك العثمانيون ، وهو اصطلاح تركي معناه بلاد الروم ، أطلق في العصر العثماني كلغة إدارية للدلالة على الأقاليم العثمانية الواقعة في أوروبا ، والمشتملة على بلاد تراقيا ، ومقدونيا ، وبلغاريا ، والصرب، وألبانيا ، ومن أشهر مدن الروملي ، فلبه ، غره ، سالونيك، أدرنه، انقسمت في أواخر العصر العثماني إلى عدة ولايات نتيجة الحروب والثورات المحلية التي كانت تستهدف الاستقلال الذاتي عن الدولة العثمانية . انظر : (زين العابدين شمس الدين نجم : معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية، ص٢٩٥) .

(٦) نقلاً عن : قيس جواد العزاوي : الدولة العثمانية ، قراءة جديدة لعوامل الانحطاط ، ص٨٣ .

وهنا لابد من الإشارة إلى أن السلطنة العثمانية كانت الملجأ الوحيد لليهود ، والهاربين من الطغيان والاضطهاد الأوروبي ، وشغل اليهود والنصارى بشكل عام مراكز اقتصادية وسياسية مهمة للغاية في السلطنة ، وقد أشاد كل مؤرخي الدولة العثمانية ، حتى اليهود منهم، بالمركز الذي حازه الذمي في الدولة ، حيث كانت الدولة العثمانية ، لا تتدخل من حيث المبدأ في قضايا الدين ، فقد انتهت في الواقع إلى أن تصبح ملجأ للحرية الدينية بالنسبة لليهود المطرودين من إسبانيا ، والأمر نفسه ينطبق على المسلمين الذين أكرهوا على الطرد والتنصير، وارتكبت بحقهم المجازر المروعة ، وكانت الدولة العثمانية ملجأ لليهود الهاربين من مذابح القياصرة وحتى وصل عدد سكان الحي اليهودي في إستانبول في عام ٩٩٩هـ/١٥٩٠م نحو ٢٠ ألف يهودي ، وبتسامح العثمانيين في القرن (٩-١٠هـ/١٥-١٦م) مع غير المسلمين والقوميات الأخرى ، استمر بقاؤهم في بلادهم ولم يتعرضوا للطرد من البلقان في القرن (١٣هـ/١٩م)ولم يتركوا وراءهم الأراضي العثمانية المسلَّمة التي كانت لهم[(١)] ، فكانت الدولة العثمانية نموذجاً فريداً في التسامح الديني ؛ إلا أنه جر عليها كثيراً من المشكلات —كما سيتضح خلال الدراسة — .

بعد أن قمنا بعرض أوضاع أهل الذمة في الدولة العثمانية وبيّنا علاقاتهم مع العثمانيين، وما وفّرلهم نظام الملل الإسلامي من ضمانات وامتيازات ، وهُيئت لهم مع الوقت سبل الانقطاع عن التحالف مع الخارج ، علينا هنا معرفة تحول الملل العثمانية من الولاء للدولة العثمانية التي يعيشون برحابتها عيشاً كريماً محتفظين بحقوقهم الكاملة ، ويمارسون دياناتهم بحرية ، إلى الولاء لأعدائها الطامعين بها ، ولابد لنا أن نذكر هذا التحول الذي كان بطبيعة الحال هو المصلحة الشخصية أولاً ، أو قوة أوروبا المسيحية ، أو ضعف الدولة العثمانية، بالإضافة إلى أخطاء بعض السلاطين وصراعاتهم ، والتدخلات الأجنبية في حماية هذه الأقليات والطوائف التي كانت موجودة في الدولة العثمانية .

وذكر لنا المستشرق الفرنسي ذلك (أندريه ميكيل – Andre Micaud)[(٢)] بقوله : "لقد قدمت الدولة العثمانية لكل هؤلاء كيان الوطن ، وكفلت لهم الأمة المنظمة والحماية اللازمة

---

(١) جستين مكارثي : الطرد والإبادة مصير العثمانيين (١٨٢١-١٩٢٢م) ، ط١ ، قدمس للنشر والتوزيع ، سوريا، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م ، ص١٧ .

(٢) أندريه ميكيل : ولد في ميز وتخرج منها ، وتعلم العربية ، وقضى في الشرق الأدنى لمدة عام بمنحة من المعهد الفرنسي للدراسات العربية في دمشق ، وعمل أستاذاً في المدرسة العليا للآداب ببيروت ، وعين رئيساً للبعثة الجامعية والثقافة

تحت سيطرتها الخاصة ؛ إلا أنهم بعد هذا تعاونوا مع الأعداء ضد السلطنة العثمانية "، وأضاف قائلاً : " إن الامتيازات الأجنبية ، ثم التدخلات العسكرية والأجنبية ، والنشاط المكثف للإرساليات الدينية ، ربطت الطوائف المسيحية بعضها معبعض اقتصادياً وثقافياً بالغرب "[1] .

بعد اندماج هذه الطوائف في جسم الدولة العثمانية واحتفاظهم بكيانهم الديني وقوانينهم الخاصة التي منحها لهم نظام الملل لأهل الكتاب ، وأعطاهم حقوقاً مدنية ودينية ، جعل لهم سلطة سياسية واقتصادية لم يكونوا يتمتعون بها قبل الفتح في ظل الدولة البيزنطية ، وهذا باعتراف أغلب المستشرقين على اختلاف ديانتهم بأوضاع أهل الملل في ظل الدولة العثمانية .

فلا شك أن الحرية الدينية التي كفلها النظام العثماني ، منذ عهد السلطان محمد الفاتح وحتى القرن ١١هـ/١٧م ، قد سمحت للغرب بإرسال القنصليات الأجنبية ، لتحويل نظام الحماية الدينية ، إلى شبكة من المصالح ، والحماية الاقتصادية والسياسية والثقافية للطوائف المسيحية ، فكانت القنصليات تأمر ، بتشجيع من حكوماتها ، بمنح البراءات لموظفيها ، والعقود لمترجميهم المحليين وأسرهم بحيث يمكن أن ينضم هؤلاء تحت رعايا القنصليات الأجنبية[2] .

ومما يجدر ذكره أن أولى بدايات الوصاية الغربية على الأقليات المسيحية الدينية ترجع إلى عهد السلطان سليمان القانوني ، وبالتحديد في معاهدة عام ٩٦١هـ/١٥٥٣م التي وقعها مع هنري الثاني ابن ملك فرنسا (فرانسو الأول – Francois) بخصوص الحرب البحرية، حيث نصت المعاهدة ، على بند يسمح فيه السلطان لسفير فرنسا المسيو (جبريل درامون – Jibril Dramn) بزيارة بيت المقدس ومقابلة الرهبان وجعل الكاثوليك المستوطنين بأراضي الدولة العثمانية تحت حماية فرنسا ، وبعدها توالت التنازلات السلطانية في هذا الميدان[3] .

وفي عام ٩٧٣هـ/١٥٦٦م حاول السفير الفرنسي (غرانتري دي غراند – Crantry de Grande) أن يحصل على موافقة العثمانيين لإقامة عدد كبير من البروتستانتيين الفرنسيين في

الفرنسية بالقاهرة ، وحصل على الدكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانية ، أسهم في إنشاء فريق للأبحاث في اللغة العربية وآدابها ، واشترك في العديد من المؤتمرات والندوات ، ومن مؤلفاته (كليلة ودمنة ، القدس العربية ، الجغرافية البشرية للعالم الإسلامي ، وغيرها الكثير من المؤلفات . انظر : (نجيب العقيقي : المستشرقون ، ج ، ص٣٧٩-٣٨٢) .

(١) نقلاً عن : منصور عبد الحكيم : مصطفى كمال أتورك ذئب الطوارنية الأغبر ، ص٩٤.

(٢) قيس جواد العزاوي : الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط ، ص٩٥.

(٣) المرجع السابق ، ص٨٦.

أراضي الدولة العثمانية ، وبالفعل استطاعت فرنسا النجاح في إقامتهم ودفع إتاوة قدرها ٢٠ ألف دوكة للعثمانيين في عهد الملكة الأم (كاترين دي مديش[١] – Catherine de Medicis) لأنها كانت وصية على أبنائها فاستطاعت المحافظة والسيطرة على الموقف غير المستقر في فرنسا ، إلا أن هذه المواقف لم تؤخذ على محمل الجد[٢] .

نستطيع القول : أن الجانب السلبي من نظام الملل من حيث استفادة التدخل الأجنبي في استمالة ولاء بعض الملل إليه ، لاسيما منذ منتصف القرن ١٣هـ/١٩م ، فضلاً عن التوسع في نظام الامتيازات الأجنبية ليشمل الحماية الأوروبية للملل ، مما حدا بنا إلى القول بأن نظام الملل والوصاية الأجنبية كان من أهم أسباب انهيار الدولة العثمانية ، إلا أنه في الوقت نفسه لا ينفي التسامح الديني في احترام الحريات الدينية والشخصية كما أمر الدين الإسلامي .

وبالتالي أتاحت الامتيازات الأجنبية سبل اختراق أوروبي للبنية العثمانية ، وذلك بتحويل نظام الملل العثماني ، من نظام مثالي للتعددية ، والحريات الدينية والسياسية ، في عصر عرف بحدة الصراعات والاضطهادات الدينية ، إلى نظام أسهم بفعل تسامحه وخصوصيته ، إلى تسهيل ربط هذه الملل بالدول الأوروبية ، فقد تحّول ولاء أعداد كبيرة من المسيحيين العثمانيين إلى أوروبا ، نتيجة المنافع التي كانوا يتمتعون بها عن طريق القنصليات الأوروبية والارتباطات الكنسية ، ومع الوقت فقد هؤلاء هويتهم العثمانية ، ليلتحقوا بالهوية الأوروبية ، التي يؤكدها قانون الوصاية ونظام الامتيازات الأجنبية[٣] .

وبذلك اتسع نظام الامتيازات ليشمل دولاً أوروبية ، ومنها فرنسا التي ادعت أن لها حقوقاً في حماية المسيحيين ، ولأن مصالحهم مرتبطة بمصالح المسيحيين في الدول الأوروبية، ومصالح الروم الأرثوذكس بروسيا القيصرية ، فلم تنته الوصاية الغربية على الأقليات ، ولم تنته تناقضات السياسة العثمانية إزاء الملل وإزاء الامتيازات الأجنبية ، وتحولت هذه الامتيازات إلى عوامل لهدم البنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع العثماني ، أينما وجد تمركز ديني غير إسلامي ، بل

---

(١) كاترين دي مديش (٩٢٥-٩٩٨هـ/١٥١٩-١٥٨٩م) ، زوجة هنري الثاني ملك فرنسا ، وابنة لورنتيسو الثانية، كانت وصية على ابنها شارل التاسع ، حاولت استرضاء البروتستانت ، ولكنها أنضمت فيما بعد إلى الكاثوليك، ودبرت مذبحة سان بارثيلوميو عام ٩٨٠هـ/١٥٧٢م . انظر : (محمد شفيق غربال : الموسوعة العربية الميسرة، ص١٤١٧) .

(٢) ثريا فاروقي : الدولة العثمانية والعالم المحيط بها ، ص٩٧ .

(٣) المرجع السابق ، ص٨٩ .

إن التجار المسيحيين واليهود ، قد مارسوا ضغوطاً مباشرة على الدولة العثمانية ، وبتعاون مع الدول الأوروبية[١] .

وفي عصر السلطان محمود الثاني زاد التسامح مع الرعايا المسيحيين في الدولة العثمانية، فقد أُعطى الشعب حقوق الحكم بالقانون والمساواة أمام القانون والحرية الدينية ، وقد ذكر أحد كبار رجال الحكم ذلك بقوله : " لقد أدركت بأن المسلم في المسجد ، والمسيحي في الكنيسة ، واليهودي في المعبد ، وجميعهم خارج معابدهم أبناء لهذا البلد ، لهم نفس الحقوق كبشر ، وقد ذكر أحد النقاد بقوله : " لقد تخلى عن روح القيادة للمجتمع الإسلامي ، ولكن هذا لا يعني إلغاء وصف الدولة العثمانية بأنها دولة إسلامية " ، بالإضافة إلى هذا قد أوضح بعض موظفي الدولة في عهد السلطان محمود الثاني بعدل ومساواة بين المسلمين وغير المسلمين أمام القانون داخل إدارته ، بغض النظر عن الجنس أو العقيدة أو المنصب[٢] .

فالمساواة التي قام بها السلطان محمود الثاني مهدت السبيل لجمع الأمم العثمانية تكوين قومية عثمانية وفكر عثماني واحد يجمع ثقافات مختلفة في الدولة العثمانية ، إلا أن حركات الإصلاح التي قدمت ابتداءً من التنظيمات ، كان المأمول فيها منع تفكك الدولة العثمانية، ومن ثم التمسك بكافة عناصرها[٣] .

إن سياسة إيجاد وخلق الأمة العثمانية ولد في عهد السلطان محمود الثاني بصورة جادة ويؤكد ذلك قول السلطان " أريد الفارق الديني الذي يميز جميع رعاياي في الجامع والكنيسة والمعبد اليهودي فقط عند دخولهم هذه الأماكن ، ولا أريد رؤية هذا الفارق خارج أماكن العبادة هذه " هنا السلطان محمود والذين انتهجوا من بعده هذه السياسة ، أراد تأمين هذه الأمة بمكان مستقر من خلال المساواة والحرية بين الرعايا المسلمين وغيرهم الذين لم يفرق بينهم في الدين أو الجنس[٤].

تدلنا النصوص السابقة ، أن هذا التغيير الاجتماعي في الدولة العثمانية يُعد تحولاً إصلاحياً كبيراً ، قد أثار كثيراً من الصراعات التي لا يمكن تجنبها بين هؤلاء الذين أرادوا المساواة بين

---

(١) خليل إينالجيك : تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار ، ص٩٤ .

(2) Cem Alptekin : Elghteenth – Century French Influen ces , op, cit, p . 60.
؛ يلماز أزتونا : تاريخ الدولة العثمانية ، ج٢ ، ص٢٧ .

(3) Nevin Yazici : Osmanlilik Fikri ve Genc , op . cilt , s , 50 .

(٤) يلماز أوزتونا : المرجع السابق ، ج٢ ، ص٢٧ .

المسلمين وغير المسلمين على حسب النظام التشريعي الجديد ، وبين المؤيد لأنصار الشريعة الإسلامية ، وفي الحقيقة إن القانون الإسلامي وتقاليده ما زال يمثل الأساس في حياة أفراد الشعب العثماني ، ولقد تبين لنا أن رائد التنظيمات ليس فقط مصطفى رشيد باشا ، وإنما هو السلطان محمود الثاني الذي قام بإصلاحات جذرية في الدولة ، ولولاها لما أمكن تحقيق التنظيمات ، وبذلك يكون السلطان محمود الثاني قد هيأ لنشر فرمان التنظيمات في عهد السلطان عبد المجيد الأول وقدم مجهوداً كبيراً لخلفائه في عملية الإصلاح الذي مهد السبيل لإعلان التنظيمات ، وهي نتيجة مباشرة لحركة الإصلاح في عصر السلطان محمود الثاني .

ولذلك أخذ السلطان محمود الثاني يعد خطة الإصلاح في الدولة العثمانية ، وكانت في الأغلب إصلاحات عسكرية على النسق الأوروبي ليواجه بها أوروبا ، وافتتح بداية أعماله بتقليد مصطفى باشا منصب الصدارة العظمى ، وعهد إليه أمر تنظيم الإنكشارية وإجبارهم على إتباع التنظيمات القديمة الموضوعة منذ عهد السلطان سليمان القانوني ،والتي أهملت بعدها شيئاً فشيئاً[(١)] .

وتولى السلطان عبد المجيد الأول عرش السلطة ١٢٥٥-١٢٧٨هـ/١٨٣٩-١٨٦١م، وكان مصمماً على مواصلة طريق والده ، وقد أعد الفرمان الشهير المعروف بمنشور كلخانه[(٢)]، وأخذ الوزراء العثمانيون الجدد في تأسيس هذا الفرمان ، بهدف إظهار حكومة السلطان أمام أوروبا ، على أنها حكومة حديثة قد أسست نظاماً سياسياً حديث ، وأعلنوا الفرمان في ٢٦ شعبان ١٢٥٥هـ/٣ نوفمبر ١٨٣٩م في احتفال مهيب وحضور ممثلين من كل الطبقات كالسفراء الأجانب ، وأعلن خط شريف كلخانهوسمي أيضاً بمنشور كلخانه ، وقرئ هذا الخط في كلخانه في قصر طوب قابي سراي الزهر ، وكلف بقراءته على الملأ مصطفى رشيد باشا، وعرف بالتنظيمات الخيرية في التاريخ العثماني ، وهو أول دستور شبيه بنظم الأوروبيين في تاريخ الدولة العثمانية[(٣)] .

---

(١) محمد عبد اللطيف البحراوي : حركة الإصلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثاني (١٨٠٨-١٩٣٩م) ، ط١ ، دار التراث ، القاهرة ، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م ، ص٢٠٥ .

(٢) كُلخانه : نسبة إلى كُلخانه وسط إستانبول وموقع الصدارة العظمى حيث أعلن المرسوم على الملأ . انظر: (أحمد آق كوندز : الدولة العثمانية المجهولة ٣٠٣ سؤال وجواب توضح حقائق غائبة عن الدولة العثمانية ، د.ط، وقف البحوث العثمانية ، إستانبول ، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م ، ص٣٩٨) .

(٣) عبد المنعم الهاشمي : الخلافة العثمانية ، ط١ ، دار ابن حزم ، بيروت ، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م ، ص٤٧٢ ؛

وكان السلطان عبد المجيد الأول ، وهو في سن السادسة عشرة مجبراً على قبول أفكار وبنود الإصلاحات المقترحة ليحدد حقوق العثمانيين ، حيث إن الدولة العثمانية أصبحت أداة في يد الإنجليز الذين كانوا يتبنون سياسة تحطيم الدولة العثمانية ، من خلال توثيق أوضاع المسيحيين بالتدريج ، واستحواذهم على السلطة في النهاية ، وتمزيق الدولة ، وتأسيس دويلات صغيرة داخل الدولة العثمانية ، ومن أجل تحرير الدولة من هذا الوضع المتردي ، وجعل السلطان يؤمن بضرورة الحصول على مساعدات الأوروبيين لتخليص الدولة من هذا الوضع السيئ ، كان ينبغي عليه عمل إصلاحات اجتماعية على النمط الأوروبي لتحقيق ذلك، وهكذا فإن مرسوم التنظيمات الذي أعده مصطفى رشيد باشا –كما ذكرنا سابقاً – باقتراحات من السفير الإنجليزي (ستانفورد جايننج – Stanford Jaening) وتحت تأثيره تم إعلانه وإقراره في كلخانه ، وبذلك يكون قد بدأ عصر جديد في التاريخ العثماني[1] .

وبعد إعلان قراءة المرسوم العالي في حجرة العرض بالباب العالي ، وبموجب هذا المرسوم أصبح من الضروري مساواة الرعايا المسلمين وغير المسلمين في كافة الحقوق ، وهو أمر فيه مساس شديد بالمسلمين ، وبالفعل تم إقرار هذا الفرمان من قبل سفراء إنجلترا وفرنسا في إستانبول ، وتمسكوا بمسألة الرعايا المسلمين ، والأقليات غير المسلمة بالدولة ، وكان بمثابة اتفاق حول عمل إصلاحات في هذا الاتجاه ، ولصالح الأقليات غير المسلمة التي تم منحهم مجموعة من الحقوق العامة المتعارف عليها ، كإعطاء الذميين نفس أوضاع المسلمين ، وأنه ينبغي احترام وتقدير هذه الطائفة بشكل كبير ، وبعد ذلك فقد تم اتخاذ مجموعة من التدابير في مجال القانون العام ، لصالح الأقليات غير المسلمة ، ومن ثم فإن ضغوط التغريب لم تنحصر في منح الأقليات غير المسلمة مجموعة من الامتيازات فحسب ؛ بل إن هذه الضغوط كانت مستمرة في المجال الإداري والتنظيمي والقانوني[2] .

فكان أخطر ما في خط كلخانه هو إعطاء الذميين نفس أوضاع المسلمين ، فهذا الخط يمثل بدء إصدار أوامر سلطانية لا تستند إلى فتوى شرعية ، أو فتوى شيخ الإسلام ، لهذا تنص على تساوي رعايا الدولة أمام القانون ، بصرف النظر عن الديانة[3] .

Bernard Lowis: Modrn Turkiye , min Dogusu , op, cit, p,106 .

(1) Omer Faruk yilimaz : Belgelerk Osmanli Tarihi, op. cit, s, 335.

(2) Zekeriya Kursun : Yol Ayrminda Turk Arap ilis , Kileri , Irfan Yayinevll , Istanbul , 1992 , s , 163 .

(٣) محمد عبد اللطيف البحراوي : حركة الإصلاح في عصر السلطان محمود الثاني ، ص١٥٢ .

فإن التنظيمات التي أدخلت في مؤسسات الدولة العثمانية ، منذ بداية عهد السلطان عبد المجيد الأول ، هي تنظيمات تستند إلى مرسومين سلطانيين أساسيين صدر الأول منهما في عام ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م عرف كما ذكرنا سابقاً بمنشور كُلخانه ، وصدر الآخر في عام ١٢٧٣هـ/١٨٥٦م وعرف باسم الخط الهمايوني .

فالتنظيمات ما هو إلا امتداد للإصلاح الذي قام به السلطان سليم الثالث والسلطان محمود الثاني والذي كان الغرض منه هو إنقاذ الدولة العثمانية من الضعف الذي تسرب إلى مؤسساتها المختلفة(١) .

فكان هذا الفرمان الصادر ليس إلا تأكيداً وتطويراً للأمر الذي صدر رسمياً في نظام المساواة في عهد الإصلاح ، وبالتالي أصبح هذا الأمر من أعلى القضايا في النظام الاجتماعي والذي تمثل واضحاً للعيان ، وتم اعتماده وتنفيذه في الدولة العثمانية .

وبذلك أصبحت المبادئ التي نص عليها مرسوم التنظيمات أمراً ملزماً للدولة العثمانية أمام الدول الأوروبية ، ولا يملك السلطان إلغاءه أو تغييره بدون موافقة الدول المشاركة في مؤتمر باريس، فكان هذا بداية اختراق أوروبا لسيادة الدولة العثمانية على مواطنيها ، وتوالت التدخلات الأوروبية بدعوى اضطهاد الدولة العثمانية لغير المسلمين ، وعدم تمتعهم بكافة الحقوق السياسية التي قررتها التنظيمات العثمانية مما جعل رعايا الدولة العثمانية ينظرون إلى الدول الأوروبية على أنها حامية لحقوقهم قبل الدولة العثمانية(٢) .

نستطيع القول بأنه من خلال هذا الخط الهمايوني والتنظيمات الخيرية لم ينل الأوروبيون بغيتهم في المساواة المطلقة فقط ، بل وضع عدداً من الشروط ساعد فيها على نشر التقاليد في حياة المجتمع العثماني ، ولقد أعلن بصورة احتفالية عن حرمة وحياة وشرف ممتلكات رعايا السكان ، ومساواتهم أمام القانون ، سواء كانوا من المسلمين أو من غير المسلمين ، ولقد اشتمل هذا الخط على أفكار جديدة تعارضت بدرجة كبيرة مع التقاليد والشريعة ، ولهذا فقد توقع مصطفى رشيد باشا بأنها سوف تثير معارضة السكان المسلمين ، وكان مصطفى رشيد باشا مؤمناً بأن الإصلاحات التي نشرت في خطي كلخانه والتنظيمات الخيرية ممكنة التحقيق ، ورأى أن

(١) عبد الكريم مشهداني : العلمانية وأثرها على الأوضاع الإسلامية في تركيا ، ص٧١ .

(٢) ماجدة مخلوف : تحولات الفكر والسياسة في التاريخ العثماني ، ص٢٢ .

الضمان الرئيس لذلك يتمثل في موافقة السلطان عليها ، ودعمه لها ، بعد صدور أمر السلطان عبد المجيد بوضع هذه الأفكار في فرمان كلخانه (١٢٥٥-١٢٧٣هـ/١٨٣٩-١٨٥٦م) والتي عرفت باسم التنظيمات(١) الإصلاحية الأولى والتي كانت في موضع التنفيذ ، ولم تكن كافية في حد ذاته ، وانعكست مثالية مصطفى رشيد باشا في المبالغة في دور السلطان تجاه العمليات الاجتماعية ، وفي سوء تقديره للقوى المناوئة من مختلف فئات المجتمع العثماني بهذه الإصلاحات ، ولقد اعتبر خصوم الإصلاحات أن خط كلخانه ما هو إلا إجراء وقتي استعراضي ، وأن الحاجة إليه ستزول بمجرد زوال الصراع العثماني المصري بسبب سوء العلاقة بين والي مصر محمد علي باشا والسلطان(٢) ، وأما أنصار الإصلاحات فقد أدركوا أن ضرورتها التاريخية والفائدة التي ستعود بها على تطوير المجتمع سوف تكون ضئيلة للغاية(٣).

ووردت ملاحظة بتاريخ ١١ جمادى الأولى ١٢٧٢هـ/١٨ فبراير ١٨٥٦م ، عن الفرمان الإمبراطوري الصادر في الفترة السابقة بأنه ذكر فيه " نطالب وبصوت عالي بأن تتمتع جميع

---

(١) التنظيمات : هي كلمة عربية تأتي بمعنى الترتيب والتنظيم وتم استخدام هذه الكلمة التي أساسها تنظيم معنى التجديد والإصلاح في الإدارة العثمانية خلال القرن ١٣هـ/١٩م ، والتنظيمات هي حركة إصلاحية وبرنامج تم إدخاله عن أوروبا، فلم تكن مرحلة تنظيم وإصلاح قانوني فقط ، بل كان إصلاح سياسي ، وأن ما يعنيه عهد التنظيمات هي التغيرات الحاصلة في هذه المرحلة والتي شهدت تجديداً شاملاً في البناء الإداري والقانوني للدولة العثمانية ، ويطلق على فرمان التنظيمات خط الكلخانه واستمرت التنظيمات حتى عهد السلطان عبد الحميد الثاني .

(omer Faruk Yilmaz : Belgelerle Osmanli Tarihi, op, cit, s, 33 ؛

أحمد آق كوندنر : الدولة العثمانية المجهولة ، ص٤٠٢) .

(٢) عندما أعلن فرمان كلخةالذي فرض على مصطفى رشيد باشا من قِبل الدول الأوروبية ، شهدت تلك الفترة تقدم جيوش محمد علي نحو الأناضول ، وهزمت حملة أرسلها للتصدي له في قونيه ، وعندما أرسل السلطان حملة بقيادة الصدر الأعظم حافظ باشا تلقت هزيمة نكراء على يد الجيش المصري في معركة (نصيب – Nasip) في عام ١٢٥٨هـ/١٨٣٩م ، وبذلك أصبح الطريق أمام جيش محمد علي مفتوحاً نحو إستانبول ، ولكن لم يقف بجانب الدولة سوى الأوروبيين في هذه المحنة ، وفرضوا على محمد علي تسوية عام ١٢٥٦هـ/١٨٤١م وذلك ليس حباً في السلطان بل محاولة منهم لإبعاد محمد عن السيطرة على الدولة العثمانية ، فيتعذر عليهم تحقيق مصالحهم في ظل هذه الدولة الضعيفة من ناحية ؛ ومن ناحية أخرى حتى يفرضوا على السلطان ويضغطوا عليه لإصدار منشور آخر لمساواة المسيحيين بالمسلمين . انظر : (ميمونة حمزة المنصور : تاريخ الدولة العثمانية ، ط١ ، دار الحامد ، الأردن، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٨م ، ص١١٦) .

(٣) أنينل ألكسندروفنادولينا : الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية ، ص١١.

العبادات في جميع البلدان بالحرية والتسامح وبطريقة علنية وواضحة من الإمبراطورية العثمانية ، وأن كل من عاش وزار البلاد والحكومة العثمانية وعاش فيها لمدة عشرين عاماً لابد له أن يمارس أي شريعة كما يريد بدون قيد أو شرط وله الحرية المطلقة ، ولا تتدخل الإمبراطورية مطلقاً فيه "[(١)].

وبالتالي نرى أن نظام الملل العثماني ، ومواد التنظيمات قد أسهمت في الوقت نفسه ، في ازدياد التكتل الطائفي عندما منحت المسحيين صلاحيات كثيرة مكنتهم من صيانة مفاهيمهم الطائفية ، فسهل بذلك مهمة الاختراق الغربي للمجتمع العثماني ، بعد أن أصبحت كل طائفة مرتبطة بدولة أوروبية مما جعل الباب العالي ينشغل بعملية الفصل بين الخلافات التي تنشأ بين الطوائف ، والمنازعات التي تقوم بين الروم والكاثوليك ، والتابعين للكنائس الشرقية ، وبين البطريركية التي أتاحت الفرصة لتدخل الدول الأوروبية في هذا الشأن[(٢)] .

يتضح لنا أن القصد من إعلان فرمان التنظيمات المتعلق بغير المسلمين ، هو تغيير الوضع القانوني المعين حسب الشريعة الإسلامية ، وكانوا يريدوا إبطال هذه القواعد الشرعية المانعة في نظرهم لحقوقهم ، وتحت وطأة هذه الضغوط أُعلن هذا الفرمان الذي وعد بمنح الأجانب حق التملك[(٣)] .

تبين لنا الوثيقة التي وضعت شروطاً وبنوداً بعينها مفادها ما يلي :

ينبغي إزالة كافة المواقع والعوائق الخاصة بتملك الأجانب للأراضي ، وتأسيس نظام مالي قوي ، وينبغي أن تكون الحركة الدبلوماسية بها دور كبير في ضمان وحماية رؤوس الأموال الموضوعة لتأسيس النظام المالي بصورة قوية ، وهناك أراضٍ زاخرة للنهل منها ، ولابد أن تنال الصناعة الغربية من هذه الأرض وأن تمتلكها بأي صورة ، ولكن القوة الأجنبية قد ركزت جميع قواها وجهودها حول هذه النقاط ، وكان الإنجليز من قبل يقترحون تأسيس نظام يسيطر بين الأمم من أجل إدارة الشؤون المالية ، وتغيير نظام الوقف من جذوره ، وتملك الأجانب بسهولة، ومن ثم فإن هذه الدول الأجنبية التي اعتمدت على قانون الإصلاحات الذي يمنح حق التملك للأجانب ، قد قام بتكثيف جهوده حول الباب العالي من أجل تحقيق هذا الوعد، وهو حق تملك الأجانب الذي

---

(١) وثيقة غير منشورة رقمها : 52 مدونات (٤٨٨) محفوظة بوثائق السجلات في أرشيف السياسة الخارجية بباريس .

(٢) قيس جواد العزاوي : الدولة العثمانية ، قراءة جديدة ، ص٩٦ .

(٣) أحمد آق كوندز : الدولة العثمانية المجهولة ، ص٦٦٧ .

كان مرفوضاً لدى العثمانيين ، حيث إنهم كانوا يعتبرون أن الأرض هي للدولة ولا يملك حق استخدامها إلا المواطنون فحسب[1] .

وفي عام ١٢٧٥هـ/١٨٥٨م فإن هذه الأحكام الجديدة قد تبوأت مكاناً في قانون الأراضي الذي تم إعداده في ذلك التاريخ ، لكن القانون الذي تم الاعتراف به في عام ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م ، قد منح الأجانب حق التملك ، وفي السنة نفسها فقد تم نشر أكثر من قانون ، يقوم بإعداد الأحكام المتعلقة بالأوقاف ، وهكذا فإن مسألة منح الأجانب حق التملك قد تحققت ؛ وهذا يعني إزالة أحد العوائق وموانع الاستعمار أمام هذه الدول الأجنبية[2] .

نستطيع القول : بأن فرمان التنظيمات كان نتيجة طبيعية لظهور عدة أسباب منها فراغ خزينة الدولة ووقوعها بالديون ، وتأثير الدول الغربية على الدولة العثمانية وفرض الحماية على الأقليات غير المسلمة في الدولة ، وبالتالي فإن الدول الأجنبية هي التي أكدت هذا الفرمان، وأن الباب العالي اضطر لقبول هذا الفرمان مجبراً على ذلك، وأن جميع القرارات التي وردت بهذا الفرمان كانت بتوجيه من دول أوروبا ، وتحت ضغط من سفراء فرنسا وإنجلترا وبقية الدول الأوروبية .

وهذا كما أوضح اللورد (أستارفورد – Astarford) في مذكراته " أن مسألة تحسين النظم من خلال الثورات التي انقلبت على الباب العالي منذ فرمان كلخانه ، كان بتأثير غربي في الأساس ، وأن تجديد تركيا وتحديثها وجميع الجهود الرامية إلى ذلك كانت في الأساس ، من خلال الفرمان الهمايوني المعلن في يوم ١٢ جمادى الآخرة ١٢٧٢هـ/١٨ فبراير ١٨٥٦م "[3] .

يتضح لنا من النص السابق وقول اللورد (أستارفورد – Astarford) وإشارته حول فرمان الإصلاحات والتنظيمات ، أن هناك ضغوطاً أجنبية حول هذا الفرمان معاً ، وأكد أن هذا الفرمان قد أعطى حقوقاً لغير المسلمين أكثر من المسلمين ، وجعل هذا الفرق كبير بينهما، مما أثار غضب المسلمين ورفض هذه المبادئ برمتها ، وعدم تقبلهم للغرب بسهولة ، وأصبح في المجتمع العثماني ثورة من الشعب على صدور هذه الفرمانات السلطانية التي لا تستند إلى حجة أو فتوى شرعية ؛ لأن الشريعة الإسلامية لا تبيح أبداً أن يكون المسلمون وغير المسلمين في وضع واحد بناء على نظام الملل ، فهنا خرجت وانحرفت الدولة العثمانية عن القواعد والأسس الأصلية وهما –

(1) Mehmet Dogon : Batililasma Ihanet , op, cit, s, 50.
(2) Ismail Hamdi Dmisend : Osmanli Tarihi Krondojis , s , 62 .
(3) Cem Alptekin : Elghtenth- Century French , op, Cit, p. 45.

القرآن والسنة – التي كانت تستند إليهما في دستورها ، وبالتالي لم يلق هذا الدستور تأييداً من الرأي العام .

ولقد أوضح المؤلف الفرنسي (أنجل هارد – Angel Haurd) ذلك بقوله : " أنه كانت هناك وصاية على الدولة العثمانية ، في تلك الفترة ، وأن كافة منافع ومصالح الأقليات المسيحية قد تطورت في إطار هذه التأثيرات الخارجية الغربية ، ومن ثم فإن سلطة الدولة بدأت تتقلص بالتدريج ، وتحل محلها التأثيرات الغربية ، وأصبحت الدبلوماسية الغربية مسيطرة من خلال تأييد فرمان الإصلاحات بصفة خاصة ، وضمان الدول الغربية لذلك بصفة رسمية "(١) .

يتبين لنا من خلال النص السابق أن الدبلوماسية قامت بدور فعّال ومستمر، من أجل أن تكون السيطرة للدول الأجنبية والغربية على الدولة العثمانية ، وبالأخص فإن الصدر الأعظم في ذلك الوقت مصطفى رشيد باشا كان يرغب في كل ما هو غربي ، فمن الممكن أن يكون هذا الكاتب الفرنسي قد تأثر برجال الدولة العثمانية ، وقد ذكر بأن الغرب وممثليه كانت لهم تأثيرات عظيمة على الدولة العثمانية ، من خلال قبول المثقفين العثمانيين بالتأثيرات الغربية التي عرفت بالتغريب ، يتضح لنا أن فرمان التنظيمات قام بتنظيم القوانين ، والحقوق الخاصة للأجانب الذين يعيشون في الأراضي العثمانية ، ويقوم بتنظيم الامتيازات الخاصة بقوانينهم، وهكذا فقد ثبتت النقاط الأساسية لهذا القانون الإصلاحي ، الذي يريد فرض السيطرة على الدولة العثمانية من خلال الحماية الغربية ووصايتها على رعاياها في الدولة العثمانية .

وفي هذا الصدد كتب (كارل ماركس – Karl Marx)(٢) عام ١٢٦١هـ/ ١٨٤٥م : "هل من الممكن المساواة أمام القرآن في الحقوق بين المسلمين والكفار وباقي الرعية؟ إن هذا قد يعني حتماً في الواقع استبدال القرآن بقانون مدني جديد ، وبعبارة أخرى تحطيم بنية المجتمع العثماني ، وإقامة نظام جديد للأشياء على أنقاضه "، وقد ذكر الباحث الأمريكي الشهير (ر.هـ.دافيون – R.E.Daveon) المتخصص في فترة الإصلاحات: "أنه كان من الضروري

---

(1) Cem Alptekin : Elghtenth – Century French , op, cit, p , 52 .

(٢) كارل ماركس : (١٢٣٤-١٣١١هـ/١٨١٨-١٨٨٣م) فيلسوف الشيوعية المعاصرة من أصل يهودي ألماني، درس القانون في ألمانيا ثم أنصرف إلى الاقتصاد والفلسفة الاجتماعية ، أضطهد في ألمانيا بسبب نشاطه الثوري فانتقل منها إلى باريس ، كان على صلة بالثورات التي احتاجت ممالك أوروبا الغربية والوسطى ، وعلى إثر هذه الثورات هاجر إلى إنجلترا، حيث أقام بها حتى وفاته . انظر : (محمد شفيق غربال : الموسوعة العربية الميسرة ، ص١٦١٥).

هدم المجتمع كله ؛ من أجل إجراء إصلاحات أكثر نجاحاً وحسماً" وقد عبر عن هذه الفكرة نفسها أيضاً (إ.ن. بيرنرن – A.N.Bernern) عام ١٢٧٥هـ/١٨٥٨م(١) .

واستناداً إلى النصوص السابقة نستطيع القول : إنه من الغريب أن يتفق كل هؤلاء المستشرقين الغربيين الذين يؤكدون في كتبهم على حقيقة أن التنظيمات كانت محاولات غربية، وقعت في إطار الضغوط الأوروبية على الدولة العثمانية ، وإن كان هدفها المعلن هو الدفاع عن حريات الطوائف غير المسلمة ، ولكن هدفها الحقيقي هو أبعد من ذلك ؛ لأنها كانت تستهدف الدولة العثمانية ذاتها ، من خلال مطالبة الدول الأوروبية لحقوق الملل في الدولة العثمانية ، وقد استطاعت هذه الدول ممارسة ضغوط هائلة ، ليصدر هذا الفرمان الذي عبر بالمساواة بين جميع الملل من ناحية ، وتجديد الامتيازات من ناحية أخرى ، ولتفضيل هؤلاء الرعايا غير المسلمة على المسلمين من ناحية أخرى ، وبالفعل استطاعوا أن يصلوا إلى تلك الأهداف التي رموا إليها من خلال إصدار فرمانات الإصلاح والتنظيمات .

وهذا مما لا شك فيه أن سياسة الدولة العثمانية ، وتطبيق القانون الإسلامي وتقاليده يتفق مع مبدأ إعطاء الحرية بمفهومها الواسع في تحقيق الدولة للتسامح والحرية للرعايا غير المسلمين، وفي الشؤون الداخلية المتعلقة بهؤلاء الرعايا ، وهذا ما قام به سلاطين الدولة العثمانية منذ عهد السلطان محمد الفاتح وخلفائه من بعده ، ولولا هذا التسامح الديني وحرية العبادات التي مارستها الدولة العثمانية مع الرعايا غير المسلمين لما قبل هؤلاء الرعايا بالاستمرار تحت إدارتها والعيش في أراضيها ، بل وتزايد أعدادهم ، ولم يفكروا يوماً في الهجرة أو الهروب من أراضي الدولة العثمانية والتوجه إلى أوروبا أو غيرها من البلاد والأراضي البعيدة عن إدارة الدولة العثمانية(٢) ، حتى أن هذه الزيادة شكلت نقطة ضعف وضغط على سياسة الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية ، بل كانت تعد أحد العوامل الأساسية لدخول التغريب إلى الدولة العثمانية.

فالمسألة التي وقفت عليها التنظيمات وركزت عليها بصورة أكبر هي مسألة المساواة، ولم تكن مجرد مبدأ قانوني بالنسبة للفكر العثماني .

---

(١) نقلاً عن : أنينل ألكسندروفنادولينا : الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية ، ص١١١.

(٢) أحمد سعيد نونو : الأكلة حول القصعة ، ط١ ، الروضة الثقافية ، القاهرة ، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م ، ص٤٠ .

لقد أصاب الدولة العثمانية ضرر كبير ، نتيجة هذا التسامح ؛ لأنه دفع بالنصارى التابعين للدولة العثمانية في أوروبا إلى الولع بالانفصال عن الدولة وتجزئتها ، ومن ثم انهيارها بعد أن ظلت موحدة طوال ستة قرون[١] .

وكما سبق الذكر أن من الجاليات الأجنبية القديمة التي كانت في الدولة العثمانية ، هي الجالية الفرنسية التي كانت تحتل المرتبة الأولى ، وهم من بين الذين قدموا حديثاً ودخلوا بقوة في التجارة الشرقية ، إلا أنهم كانوا بعيدين حتى يصلوا إلى ما وصل إليه البنادقة ، ولم تتطور المبادلات إلا عندما تم الحلف بين ملك فرنسا فرانسوا الأول وبين السلطان العثماني سليمان القانوني —كما ذكر سابقاً — ، ومنذ ذلك اليوم انتفع الفرنسيون بما أقر به من نظام الامتيازات الذي سيتمتعون بمنافعه إلى نهاية الدولة العثمانية ، بالإضافة إلى أن انعدام الحرب في القرنين ١٠و١١هـ/ ١٦و١٧م بين فرنسا والسلطان سليمان القانوني ، أبعدت الفرنسيين كثيراً عن المصاعب التي عرفها مواطنو الأمم الأخرى[٢] .

وفي عام ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م فرضت فرنسا سيطرتها السياسية على لبنان ، وساعدت عسكرياً المسيحيين في صراعهم ضد الدروز[٣] ، وكانت هذه نقطة تحول جديدة في السياسة الفرنسية ، وكما رأينا الامتيازات التي أعطيت لفرنسا في حقها لحماية الأقليات المسيحية ، مع العلم أنه في عام ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م انحازت فرنسا إلى محمد علي باشا ، في محاولته للاستيلاء على سورية ، بينما قوات الماردينز قد انحازت إلى بريطانيا ضد إبراهيم محمد علي والي سوريا[٤] .

---

(١) ثريا شاهين : دور الكنيسة في هدم الدولة العثمانية ، ترجمة محمد حرب ، ط١ ، دار المنارة ، جدة، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م، ص٢٩ .

(٢) أندري كلو : سليمان القانوني ، ص٣٣٥ .

(٣) الدروز : هم فرقة باطنية أنشئت في عهد الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله ، وينتسبون إلى نشتكين الدرزي وتأسست في مصر ، وعقيدتها هي خليط من عدة أديان وأفكار ، وهم عبارة عن مجموعات ذات أصول شيعية، وأما عن تاريخ مجيئهم إلى سورية ، فمجهول إلى اليوم ، وتذكر بعض الآراء أنهم جاؤوا مع القبائل التي أرسلت من بغداد إلى سورية في عهد معاوية بن أبي سفيان ، وينتسبون إلى مذهب الموحدين أحد فروع الشيعة الباطنية (من أجل التوسع عن تاريخ وخصائص الدروز . انظر : حسن أمين البعيني : صفحات من تاريخ الموحدين الدروز ، د.ط، د.ن ، بيروت ، ١٩٨٥م ، ص٨٣ ؛ وجيه كوثراني : السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام ، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م ، ص١٠٢) .

(4) Mathew Burrows : Mission Civilisatrice : French Cultwal , op , cit , p , 120 .

وتؤكد لنا البرقية الصادرة بتاريخ (٨ جمادى الآخر ١٢٨٣هـ/١٦ أكتوبر ١٨٦٦م) من سفير فرنسا إلى وزير الخارجية التي ذكر فيها : " إن الحكومة العثمانية اشركت ضمن ممثلي القوى المعتمدة لدى الباب العالي كل البعثات التي بحاجة لقبول أوراقها في حضور العديد من الزعماء المسيطرين على الموقف المعتمد بإدخال بعض التشريعات الأجنبية الخاصة بإدارة مصالح الرعايا المسحيين لدى السلطان ، وحصولهم على الحماية ، وتؤمن لهم الاستفادة في أوطانهم السابقة ، وأن على الحكومة العثمانية تغيير جنسيتهم للعثمانية ، وذلك وفق شروط محددة كعدم مغادرتهم للبلاد خلال ٩ أشهر من إعلان الفرمان(١) .

وأما من الجانب الآخر فإن التعليمات التي سادت فرنسا آنذاك ، فتناولت كيف أن بعض الفرنسيين رأوا ضرورة تخليص الرعايا المسيحيين من سلطات الدولة العثمانية ، وأنشئت في باريس جمعية خاصة لتحقيق هذا الغرض ، وأن بعض أعضاء هذه الجمعية يشغلون مقاعد في البرلمان الفرنسي ، وأنشئت جمعية أخرى في لندن على غرارها ، وقد صدرت الأوامر إلى السفير العثماني بفرنسا أن يتولى متابعة نشاط هاتين الجمعيتين، وأن يعمل جاهداً على الحيلولة دون امتداد أثرهما الضار على الدولة العثمانية ، إذا ما نجحتا في استعداء الرأي العام الأوروبي على الدولة العثمانية(٢).

وفي عام ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م بعد معاهدة باريس(٣) ، وبعد تطبيق فرمان التنظيمات الذي أدى إلى تغيير محسوس في الأوضاع الداخلية لكريت(٤) بدأ السكان المسيحيين في الحصول على

---

(١) وثيقة غير منشورة رقمها : ٣٢٢ بأرشيف السياسة الخارجية بباريس وهي من ضمن السجلات الدبلوماسية في رصيد المحفوظات .

(٢) أنينل ألكسندروفنادولينا : الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية ، ص١٢٨.

(٣) مؤتمر أو معاهدة باريس ١٢٧٣هـ/١٨٥٦م : عقدت هذه المعاهدة بين الدولة العثمانية وحكومة فرنسا وإنجلترا وروسيا والنمسا وبروسيا بعد حرب القرم بثلاث سنوات ، وكان الصدر الأعظم عالي باشا هو الممثل للعثمانيين فيها، ومن بنود هذه المعاهدة الأساسية أن تعتبر الدولة العثمانية دولة أوروبية ولها السيادة على كل أراضيها وعدم وجود ترسانات أو سفن حربية ، سواءً لروسيا أو للدولة العثمانية في البحر الأسود ، وإعادة جزيرة قارص إلى العثمانيين ، وألا يتدخل الروس في الأفلاق والبغدان ، وعدم تواجد السفن الروسية الحربية في البحر الأسود ، وكان هذا البند مهماً من ناحية أمن الدولة . انظر : (محمد سهيل طقوش : العثمانيون من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة ، ط١ ، دار بيروت المحروسة ، لبنان ، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م ، ص٤٠٤-٤٠٦) .

(٤) جزيرة كريت اليونانية : تقع على خط العرض ٢٩ و ٣٥ والطول ٤٢ و ٢٤ ، وهي منطقة ساحلية قديمة تقع جنوب غرب آسيا الصغرى وهي عند الجغرافيين العرب ، إقريطش مع بعض الاختلافات ، كانت الجزيرة تصدر الجبن والعسل إلى شمال إفريقية ، تم ضم الجزيرة إلى اليونان على مراحل أهمها كان في عام ١٣١٥هـ/١٨٩٧م حيث قبل الأتراك ، مبدأ

أملاك كبيرة ، وقام اليونانيون بنشر فكرة الدول العظمى بين أفرادها ، ويحرضون سكان كريت على الدولة العثمانية ، وقامت روسيا بدعم اليونان في هذا التمرد ، إلا أن الجيش العثماني لم يستطع إخماد ثورة كريت بكل السبل التي اتخذها ، وتم منح الاستقلال لكريت بعد تدخل الدول الأوروبية، وعجز الدولة العثمانية عن حل هذه الأزمة(١) .

وبعد فترة وجيزة من توقيع فرمان الإصلاح قامت الدول الأجنبية بضمان كافة شروط وبنود الفرمان في مؤتمر باريس ١٢ رجب ١٢٧٢هـ/١٨ مارس ١٨٥٦م ، بالرغم مما كانت تعكسه هذه المعاهدة ، إلا أن تدخلات دول أوروبا أصبحت وطيدة بشكل قانوني من كافة الجوانب والنواحي، واهتزت الأسس التي تمسكت بها الدولة داخل إطار التنظيمات والإصلاحات والنظام الجديد ، ومن ثم تحولت الاضطرابات إلى صورة حية في الدولة العثمانية .

لذلك عدّل السلطان خط كلخانه الذي وعد بالمساواة بين المسلمين والمسيحيين ، لكي يتضمن الخط الهمايوني في هذا التناقض ما بين الرغبة في المساواة ، والإبقاء على الامتيازات الأجنبية لغير المسلمين ، ولقد نجحوا في إبقاء كل شيء على ما كان عليه ، ومن المعلوم أن ذلك قد تم إرضاءً للدول الأوروبية ، حيث أصبحت الدولة العثمانية ، بعد صدور هذا المنشور،عضواً في جمعية الدول الخاضعة للقانون الدولي ، ونصت على ذلك المادة السابعة من معاهدة باريس ، وبذلك تدفقت القوانين الوضعية بشكل لم يسبق له مثيل ، وابتعدت عن التشريع الإسلامي ، وبذلك سحب من الدولة العثمانية شرعيتها في أنظار المسلمين ، ناهيك عن التحديث الذي كان رغبة أوروبا ، وبعدها تعهد السلطان بإجراء التنظيمات لتغريب المجتمع العثماني ، وبذلك تحوّل الصراع من كونه ضغطاً خارجياً على الدولة إلى الداخل ، وذلك بإجبار المؤسسات على التغريب(٢) .

إلا أن النقد الذي كان موجهاً لفرمانات الإصلاح والتنظيمات في معاهدة باريس ، كان مبالغاً فيه ؛ لأنه كان يحمل نظرة إيجابية بأن الحقوق الممنوحة للرعايا غير المسلمين كانت فوق

استقلال الجزيرة إثر ثورة داخلية ، وإعلان اليونان الحرب على إستانبول ، وعام ١٣٢١هـ/١٩١٢م حين استغلت اليونان حرب البلقان أعلنت ضم كريت رسمياً إليها . انظر : (س . موستراس: المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية ، ص٤٢١) .

(1) Yilmaz Oztuna: Osmanle Derleti Tarih, op, cit, s ,48.

(٢) عيسى الحسن : تاريخ العرب من بداية الحروب الصليبية إلى نهاية الدولة العثمانية ، ص٦٤٩.

اللازم ، وأخذ يحذر بأن خلل التوازن بين المسلمين وغيرهم أصبح موجوداً ومرفوضاً ، ولقد تبوأت المساواة في نص معاهدة باريس مكاناً ، وهذه المساواة أدت إلى الصراعات بين المسلمين وغيرهم من الطوائف الأخرى(١) .

ونذكر هنا أن الأمر اللافت للنظر في هذه القوانين ، وبالذات ما نص عليه الخط الهمايوني، هو أنه أمر بمساواة كاملة بين المسلمين وغير المسلمين ، لكنه نص كذلك على إبقاء الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها غير المسلمين في الدولة ، وفي هذا تناقض واضح ، وفي كل الأحوال فإن المساواة الحقيقية بين المسلمين وغيرهم هي ضد مصالح المسلمين واليهود ، وهو ما تؤكده دائرة المعارف الإسلامية حين تذكر : " أن منح الرعايا من النصارى واليهود ما للمسلمين من حقوق كان معناه تجريد النصارى من القسط الأكبر من الحكم الذاتي ، الذي تمتعوا به منذ عهد السلطان محمد الفاتح وسرعان ما تبين من ذلك ، أن هؤلاء لم يروا في مساواتهم مع المسلمين نفعاً كبيراً "(٢).

وبذلك نستطيع القول : إن فرمان الإصلاحات قد تبوأ مكاناً في معاهدة باريس وتحّول إلى وثيقة دولية ، وأصبح مؤيداً للقرارات والأحكام السياسية لفرمان كلخانه بصورة أكبر، وأيضاً وضع بصورة قاطعة الحقوق التي يتساوى فيها المسلمون وغيرهم من المسلمين، والواجبات المفروضة عليهم ؛ وبذلك يزدادوا حماية أكبر ، ونفوذاً أوسع في الدولة العثمانية، ويكون بانتهاء معاهدة باريس(٣) تغيرت الوجهة السياسية للقرن ١٤هـ/٩١م ، وخصوصاً الوجهة السياسية للدولة العثمانية.

ولكي يتبين لنا خطورة هذه الفرمانات لابد لنا من التتبع للفرمانات السلطانية لخط كلخانه أو ما يعرف بالخط الهمايوني عام (١٢٥٥هـ/١٣٨٩هـ) والتنظيمات الخيرية (١٢٧٣هـ/١٨٥٦م) التي أعقبت حرب القرم ، لنرى أنها أكدت جميعها ، على ضمان المساواة بين جميع أصناف رعايا الدولة العثمانية ، لكنها مع ذلك أبقت على امتيازات الملل غير الإسلامية ، وربما عرض فرمان

---

(1) Turkiye Diyanet Vakfi , Cild , 3 , op, cit , s, 63 ؛

(٢) قيس جواد العزاوي : الدولة العثمانية ، قراءة جديدة لعوامل الانحطاط ، ص١١١.

(٣) نصت المادة السابعة من معاهدة باريس ١٢٧٣هـ/١٨٥٦م لإنهاء الحرب بين روسيا والدولة العثمانية على اعتراف الدول الأوروبية باشتراك الباب العالي معهم في الاستفادة من المنافع الأوروبية واحترام استقلاله والمحافظة على ذلك، وبالتالي يصدر منشور عثماني آخر لصالح النصارى القاطنين في المناطق العثمانية . انظر : (علي حسون : العثمانيون الروس ، ط١ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م ، ص١١٧) .

الإصلاحات الذي طبق في عهد السلطان محمود الثاني، مضموناً مختلفاً عن فرمان التنظيمات ، التي تعرضت تطبيقاته إلى التغيير ، وليس التجديد والتنظيم فقط ، وللفساد الإداري ورفعه إلى درجة إغلاق للحقوق والحريات ، وربما تعد الوثيقة الصادرة تحت ضغط أوروبا التي منحت حقوقاً واسعة وجديدة لغير المسلمين ، أنه قد أيدها فرمان التنظيمات ، ونفذها السلاطين العثمانيون(١).

وعلى كلٍّ إن التنظيمات التي تم تقديمها على أنها بمثابة ترك نظام الإدارة القديم إلى نظام الإدارة الجديد ، لابد من تحليلها وإلقاء الضوء على بعض النقاط المهمة التي صدرت في هذا الفرمان ، وينبغي لناتناول هذه البنود بشكل مستقل كلاً على حدة وهي كالتالي :

١- تأمين النفس والروح وهي من أعظم الحقوق الإنسانية ، حيث ينبغي محاكمة كل من تثبت عليه جريمة أو جناية بموجب القانون ، ولكن لا يمكن اتهام هذا الشخص طالما لا يوجد حكم ثابت من المحكمة ، وهذا مؤيد تماماً بالأحكام الشرعية ، ويمنع عمليات القتل التي كان يتعرض لها الصدور العظام ظلماً بلا سؤال أو جواب أو حكم(٢) .

٢- تأمين العرض والشرف والمال : فلا يمكن تناول مسألة حماية العرض أو التنظيمات بدون حمايتها ؛ لأن التعرض لهذه الأمور مخالف تماماً لآدابنا وأعرافنا ، فإن حماية الشرف مسألة تتوافق مع شرف الشخص نفسه أي مسألة ذاتية لا غنى عنها، ومن ثم فإن عزل موظف واحد ، وأخذ رتبته دون محاكمة يُعد إخلالاً بالشرف(٣) .

٣- تحديد الضريبة : فإن تحديد نسبة الضرائب ، بما يتماشى مع الثروات ، يتمثل في أن يعرف كل الأشخاص الذين سيقومون بسداده ، فإن ذلك يستلزم تحديد الأعشار ، وكافة الضرائب الأخرى .

٤- المساواة في الحقوق والواجبات بين المسلم وغير المسلم(٤) .

إن المبادئ البسيطة الواضحة من الفرمان الهمايوني للتنظيمات ، كانت تجذب كافة البسطاء والعوام ، وأصبح الجميع يبحثون عن الرفاهية ، في ظل تحقيق مبادئ التنظيمات وتنفيذ هذا

---

(١) أحمد آق كونديز : الدولة العثمانية المجهولة ، ص٤١٠.

(2) Mehmet Dogan : Baliliasma Ihanati, op, cit , s, 52.

(3) Ibid , op , cit , 57 .

(٤) عبد المنعم الهاشمي : الخلافة العثمانية ، ص٤٧٢ .

الفرمان ، وكذلك فإن بقية المبادئ التي تمثلت في تحديد الفترة العسكرية ، والتجنيد، ومساواة الجميع في الحقوق مسلمين وغير مسلمين ، وأنه إذا حدث أمر يخالف الشريعة ، فإنه يتم عمل محاكم علنية بموجب الشرع الشريف لمرتكب هذه المخالفة ، كل هذه الأمور كانت محل ترحيب الرعايا ؛ وبناءً عليه فقد أسعدتهم وربطت مستقبلهم بتنفيذ هذه البنود وإجرائها، فكان للتنظيمات تأثير قوي في الخارج ، فأخذ كبار رجال الباب العالي بالتعامل ببطء مع مسألة تنفيذ هذه الإجراءات ، وأخذت مطبوعات لندن وباريس وفينيا تتناول موضوع التنظيمات ، وكَتَب الكُتَّاب مقالات حول ثمار هذه التنظيمات والفوائد المنشودة من تحقيقها، وكانوا يعتقدون أن هذه البنود سوف تقوم بخروج رجل أوروبا المريض[1] ، ويستطيع مقاومة الضربات التي تتعرض لها الدولة العثمانية ، وهذه الأفكار العامة كانت محل اهتمام رجال السياسة والحكم العثماني[2] .

وبالنظر إلى خط شريف كلخانه نجده أخذ في اعتباره الطوائف ذات المصالح التالية :

١- المواطنون المدنيون وضباط الجيش .

٢- الرعايا غير المسلمين .

٣- الرعايا المسلمون الأحرار وعلى رأسهم العلماء .

٤- المصالح الأجنبية .

وهذا معناه أن الخط قد تعامل مع دولة للمسلمين وأخرى لغير المسلمين حين وضع المصالح الأجنبية وغير المسلمين في الدولة في كفة ، والمسلمين في كفة أخرى ، ورغم ما في هذه المعاملة من جور وظلم ، فقد غضب الرعايا النصارى واليهود على هذا القانون ؛ لأنه يساويهم بالمسلمين وهم كانوا يريدون أكثر من ذلك[3] .

---

(١) رجل أوروبا المريض : (The Sik Man Of Europe) مصطلح أطلق على الدولة العثمانية في أواخر عهدها؛ لما حل فيها التدهور والخلل من قبل الدول الأوروبية ، من قبل القيصر (نيقولا الأول – Nekolas 1) في حديث جرى ١٣٠٢هـ/١٨٤٤م بينه وبين أبردين – Abredeen رئيس وزراء بريطانيا ، وللتعرف على المزيد عن هذا المصطلح . انظر : (يوسف حسين عمر : أسباب خلع السلطان عبد الحميد الثاني ، ص٦٠ ؛ عمر الديراوي : الحرب العالمية الأولى ، ص١٠٤) .

(٢) عبد الرحمن شرف : أحاديث تاريخية ، ص٦٩ .

(٣) قيس جواد العزاوي : الدولة العثمانية ، قراءة جديدة لعوامل الانحطاط ، ص٦٥-٦٦.

وبذلك أصبح للأجانب أمر آخر ، بفضل الحريات والمزايا التي منحتهم إياها التنظيمات، من خلال الامتيازات ، وأخذت الدول الأوروبية باستغلال ذلك الوضع ، من خلال حمايتها للرعايا غير المسلمين في الدولة العثمانية ، وهذا بالتالي ولّد الكثير من المعارضين للتنظيمات من العامة ، والعلماء ، وبعض من رجال الدولة أنفسهم ، واعتبر البعض من رجال الدولة أن استمرار التنظيمات بهذا الشكل ، سوف يشكل خطورة على أمن الدولة العثمانية وسيادتها، وأما عن الجزء الأكبر والأهم لهذه الانتقادات التي قام بها العديد من الطبقات المثقفة ، فهو يتمثل في مسألة مساواة أهل الإسلام بغيرهم من الملل الأخرى ، حيث إن هذا البند من فرمان التنظيمات قد أصبح هدف الانتقادات على نطاق واسع ، وهكذا فإن المساواة قد أزالت وصف المسلمين بأنهم الملة الحاكمة ، ونتج عنها نتائج خطيرة في حياة الدولة والرعايا(1) .

وأما عن تجنيد غير المسلمين في الجيش فإن هؤلاء لم يروا في مساواتهم بالمسلمين نفعاً كبيراً ، بل زاد هذا في العداوة والخلاف الذي كان قائماً بين الطوائف المختلفة ، وأصبح للأجانب —كما ذكرنا سابقاً — وضع متميز في الدولة ، وزاد من الفارق بين المسلم وغير المسلم ، ومن ثم فإن تدخل الدول الغربية ، ازداد بالتدريج في الدولة بفضل التنظيمات .

هنا يتبين لنا ، بعد عرض بعض البنود ، أن المرسوم الثاني للإصلاح المعروف بالخط الهمايوني (١٢٧٢هـ/١٨٥٦م) أكد كل ما جاء بالمرسوم الأول (١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م) للتنظيمات المعروف بخط كلخانه ، وقطع شوطاً كبيراً في التغريب ؛ وبذلك عدلت الدولة العثمانية بعض نظمها الأصيلة ، التي قامت عليها لمدة ستة قرون ، وتخلصت من ازدواجية النظم والقوانين والإدارة التي أوجدها المرسوم الأول ، مع إضافة امتيازات جديدة وحصانات لغير المسلمين في الدولة(2) .

وبالتالي كان الهدف الرئيس لفرمان الإصلاحات ، هو إتمام المرحلة الثانية لبنود التنظيمات، التي ظلت ناقصة في نظرهم ، وتعد كل مادة من مواد فرمان الإصلاحات إضافة لزيادة حقوق غير المسلمين ، وهذا يعني أن فرمان الإصلاحات كان متمماً لفرمان التنظيمات، وهكذا تم اتخاذ خطوة بعد اقتران هذا الفرمان ، وأصبح السكان المسلمون أجانب في أوطانهم؛ لأنهم بنفس درجة الأقليات غير المسلمة ، مما زاد هذا الوضع سوءاً في الدولة ، وكان سبباً في انهيارها .

---

(1) Nevin Yazici : Osmanlilik Fikri ve Genc, op , cit, s, 7.

(٢) ماجدة مخلوف : تحولات الفكر والسياسة في التاريخ العثماني ، ص٢٠.

وبعد حرب القرم[1] قامت دول الحلفاء بإجراء سلام ، وجمع الرأي العام المسيحي في أوروبا من أجل حماية حقوق الرعايا المسيحيين ، داخل الدولة العثمانية من خلال مؤتمر السلام في فيّنا عام (١٢٧٢هـ/١٨٥٥م) ، الذي تم فيه مناقشة كافة مبادئ وآراء السلام بين فرنسا وإنجلترا والنمسا ، ووضعت مادة لتعلن امتيازات وحقوق الرعايا المسيحيين داخل الدولة العثمانية ، وكانت نتيجة هذه المناقشات عدة ردود منها :

الرد العثماني : أن الامتيازات والحقوق الممنوحة للرعايا المسيحيين داخل الدولة العثمانية، بدأت في عهد السلطان محمد الفاتح ، وهذه الحقوق والامتيازات على قسمين ، منها ما هو ديني مَعْنِيٌّ بحرية الضمير ، ولقد كان الباب العالي مستعداًدائماً للتجديد في إطار هذا القسم ، ومنها ما يشتمل الامتيازات الخاصة بالعدل والاستقلال والحقوق المدنية ؛ والحكومة العثمانية لم تعترف بهذه الامتيازات التي تصب في مبدأ المساواة بين الرعايا المسيحيين والمسلمين من خلال فرمان كلخانه .

وأما الرد الروسي : فإنه يحوي على ضرورة تأمين كافة حقوق ومنافع المسيحيين، وحقوقهم من خلال وضع مادة في معاهدة باريس ، بأنه لابد أن تضمن دول أوروبا هذا الأمر وتقوم بالإشراف عليه .

وأما الرد الإنجليزي : فإنه يحوي تحقيق المساواة القانونية ، والحرية الدينية بمقدار تام.

وأما الرد الفرنسي : فكان يطرح أفكاراً حول منح الرعايا المسلمين ، حقوقاً خاصة بشأن الضرائب والتعليم والتجنيد ، وأكدت فرنسا على ضرورة تطوير المساواة بين الرعايا بالمعنى التام في فرمان كلخانه ، وإزالة كافة الفوارق في كل هذه الجوانب التي ذكرناها بين الرعايا المسلمين وغير المسلمين[2] .

وبالتالي قبلت الدولة العثمانية الرد الفرنسي من بين جميع الردود الأخرى ، وقامت بإعلان هذا الفرمان ، وقام سفراء الإنجليز والفرنسيين بإستانبول بإعداد فرمان الإصلاحات مع على

---

(١) حرب القرم : هي حرب وقعت بين الإمبراطورية الروسية من جانب وبين كل من والدولة العثمانية وبريطانيا وفرنسا من جانب آخر وذلك بسبب الخلاف حول حماية الكنائس وهي ذريعة أتخذتها روسيا لتغطية أطماعها في القرم استمرت الحرب بين ١٢٧٠-١٢٧٢هـ/١٨٥٣-١٨٥٦م ، وانتهت الحرب بإنسحاب روسيا من المناطق التي أحتلتها ، ثم عقد معاهدة باريس عام ١٢٧٢هـ/١٨٥٦م . ولمزيد الاطلاع (أحمد إسماعيل باغي : الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث ، ط١ ، مكتبة العبيكان ، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م ، ص١٣٤ ، ١٣٥) .

(2) Turkiy Diyanet Vakfi, Cild , 15, op, cit , s , 25 .

باشا[١] ، فأصبح هذا الفرمان هو برنامج إصلاحي من الباب العالي أعدت له الدول الأجنبية ، إلا أن الدولة العثمانية أعلنت هذا الفرمان من تلقاء نفسها ودون تدخل أحد، وهكذا فقد تحررت الجوانب الخاصة بالحكم من ناحية الشكل فقط ، لكن في حقيقة الأمر فإن اتخاذ القرارات اللازمة بشأن الرعايا المسيحيين قد أصبح بيد الدول الأوروبية العظمى ؛ لأنه اعتمد في الأساس على التدخل الأوروبي[٢] .

ومما يجدر توضيحه أن المذكرة جاءت بناء على اللائحة المقدمة والمنظمة من قبل السفراء حول الإصلاحات ، والتي تم تعديل بعض المواد فيها ، والاستغناء عن بعضها الآخر ، لتكون قابلة للتطبيق في سائر الولايات الشاهانية ، وتم تقديمها في تاريخ ١١ صفر ١٣١٣هـ/ ٢ أغسطس ١٨٩٥م لعملها في الولايات الشرقية بالأناضول ، فكانت أهم المواد فيها كالتالي :

المادة الأولى : لابد من انتخاب الولاة من رجال الدولة المسلمين وغير المسلمين من الذين يتسمون بالدهاء والذكاء والأهلية والاستقامة بشكل أكبر .

المادة الثانية : لابد أن يكون هناك معاون للولاة فإذا كان الوالي مسلماً ، فلابد أن يكون له معاون ومساعد مسيحي ، وإذا كان الوالي مسيحياً فلا بد من تعيين معاون مسلم له، وينبغي تعيين المعاونين بإرادة سنية مثلهم مثل الولاة ، ويقوم الوالي بتوكيل هذا المعاون في استقبال شكاوى الأهالي وتحصيل الضرائب والإشراف على السجون والشرطة ، ويتم توكيل هؤلاء المعاونين في حالة غياب الولاة.

المادة الثالثة : أن المتصرفين الذين يتم تعينهم على الولايات لابد أن يتم تنصيبهم بإرادة سنية ، وتعيين متصرفين من المسيحيين بالولايات التي يسكنها الغالبية العظمى من المسيحيين ، وتفويض عدد من هذه المناصب إلى المسيحيين في كل ولاية .

المادة الرابعة : لابد أن يكون عدد المتصرفين والقائمقام من المسيحيين قليلاً ، ولابد أن يكون القائمقام معاوناً مثل المتصرف ، وإذا كان مسلماً فإن معاونه مسيحي[٣].

---

(١) علي باشا : تولى منصب صدر أعظم بعد يوسف باشا ، وكان ميالاً إلى الحرب غيوراً على صالح الدولة ، ميالاً إلى استرجاع ما ضاع من أملاكها ، وخصوصاً بلاد الموره ، لذلك أعلن الحرب على جمهورية البندقية ، وقد استطاع أن يرد جزيرة كريت إلى حوزة الدولة العثمانية . انظر : (محمد فريد بك المحامي : تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص٣١٥) .

(2) Metin Kiratli : Modern Turkiye , op. cit , p. 28 .

(٣) وثيقة غير منشورة رقمها BOA.Y.EE 95/1 , HR. SYS. 2813-1/12 محفوظة في دائرة الأرشيف العثماني بإسطنبول .

هنا يتبين لنا أن فرمان الإصلاحات كان يدعم الجهود القومية العرقية المسيحية ، وسهل من تفكيك الدولة العثمانية بهذه الصورة ، ومن ثم فإن المساواة بالحقوق بين المسلمين وغيرهم أصبح نتيجة طبيعية لهذا الفرمان ، الذي تحقق من خلال ضغوط خارجية ، فكان الهدف من هذا الفرمان هو تحقيق الرفاهية والمساواة بين الأقليات ، وتقوية الإحساس بالقومية العثمانية من خلال مبادئ المساواة ، والإصلاحات التي تم تطبيقها من خلال التنظيمات ، وكان السلطان يظن أن هذه التنظيمات ستؤدي إلى اندماج الطوائف ، لكنها أدت إلى نتائج عكسية وتفرق المجتمع بسبب هذه التنظيمات.

هذا ولقد آل وضع الملل في الدولة العثمانية بالاعتراف بأن هذا الوضع لم يتشكل فقط بسبب ضغط العوامل الخارجية ، وإنما أيضاً بسبب مواقف السلاطين وسماحتهم وفرماناتهم المتناقضة حول مصير الرعايا المسيحيين ، وبسبب عوامل أخرى أسهمت في نجاح الاختراق الأوروبي للساحة الإسلامية ، وبذلك ظهر عهد جديد ينص على مساواة جميع الأديان أمام القانون .

فنستطيع القول : في نهاية هذا المبحث أن فرمان التنظيمات قد مهد السبيل لنهاية الدولة العثمانية ، وأصبح عهد التنظيمات وما بعده عهد الاتفاقات والمؤامرات ، ولم يكن بالإمكان إيقاف التدهور الذي بدأته التنظيمات ؛ ولكن تم تأخيره فحسب ، وكما علمنا أنه تم الإعداد لهذا الفرمان في الظاهر ، بأنه تحقيق المساواة بين المسلمين وغير المسلمين ، ولكن في حقيقة الأمر، أن التنظيمات تسببت في الفوارق والاختلافات الكثيرة فيما بين المسلمين وغيرهم، والتنظيمات خالفت أحكام الشريعة الإسلامية ، وبالتالي استفادت الدول الأوروبية من هذا التدهور والاضطراب من أجل منافعها الاقتصادية والسياسية ، وعملت على ترويج فكرة حماية الرعايا المسيحيين وحثتهم على الانفصال والابتعاد عن العثمانيين ، ومن هنا نذكر أن فرمان الإصلاحات عام ١٢٧٣هـ/١٨٥٦م كان محور المساواة بين الرعايا المسلمين والمسيحيين، وكانت المشكلة الأزلية التي تضاربت فيها المنافع بين الدول الغربية ، وبالتالي عانت الدولة العثمانية من فقدان شبه كامل لسيادتها على أراضيها بفعل عدم تطبيق نظام الملل ، وبفعل الامتيازات الأجنبية ، وهو الأمر الذي جعل الدولة تدخل في حروب طائفية وفتن غربية وأصبحت في مواجهة وجهاً لوجه مع القوانين الأوروبية الوضعية ، فكانت بمنزلة انقلاب في بنية الدولة العثمانية وقوانينها ومؤسساتها ، في حين أن الغالبية العظمى من العثمانيين ، على كافة المستويات الفكرية والاجتماعية ، لم تكن

مستعدة لتقبل هذه النقلة التي أتت بها التنظيمات ، مما أدى إلى ظهور مجموعة من المشكلات في الدولة العثمانية على المستوى السياسي والفكري والاجتماعي .

مع العلم أن الدولة العثمانية التي امتدت رقعتها إلى ثلاث قارات كانت دولة متعددة الأعراق والمذاهب ، وقد استطاعت تلك الدولة أن تجمع بين كل هذه الفسيفساء العرقية والمذهبية في نسيج واحد ، وشكلت منها لوحة جدارية ضخمة رغم كل التباين الذي يبدو ظاهراً في مكونات تلك اللوحة ، ولم تستعمل القوة والقهر لتحقيق هذا الأمر ، بل استعملت الطرق السلمية لتحقيقه دون إكراه ، وأعطت الحرية لمن يعيشون على أرضها من غير المسلمين أن يدينوا بما يشاءوا من مذاهب أو أديان ، كما سمحت لهم بإدارة شؤونهم الداخلية بأنفسهم شريطة الالتزام بالقوانين العامة التي سنتها الدولة ، وهنا قدمت لنا الدولة نموذجاً من التعايش السلمي بين مجموعات بشرية متنوعة المذاهب والأعراق ، ويمكن لنا أن نستفيد من هذا في واقعنا المعاصر الذي بات يئن تحت نير الخلافات المذهبية والعرقية التي أدت إلى التفرقة فيما بينهم .

إذن نستخلص مما سبق أن فرمان كلخانه الذي بدأ به السلطان عبد المجيد الأول ، الذي لقب بحاكم التنظيمات الشهير ، كان مرحلة ثانية لفرمان الإصلاح الذي خلق ردود أفعال مهمة، إزاء السياسة التي تبنتها الدولة ، ولقد أخذ فرمان الإصلاحات على تأسيس التغريب في الدولة ، وكان يبطن ما لا يظهره من خلال منح غير المسلمين والأجانب امتيازات كبيرة، وأصبح بذلك هناك دعم وتأييد للدبلوماسية الغربية ، ولسائر أشكال التغريب في ظل هذا الفرمان الذي يعتبر هو أولى الوثائق الرسمية التي حرصت الدولة على قيامه على أسس إسلامية ولكن التطبيق وضعف الدولة وضغط أوروبا حالت دون الإفادة منه كثيراً .

وهكذا أصبح موافقة السلطان عبد المجيد الأول على فرمان التنظيمات والإصلاح ، تنازلاً عن الكثير من الحقوق من حق الشعب العثماني ، وقد كان ذلك بلا شك حرصاً منه على مصالح الدولة واستمرار بقائها ، علماً بأن التوغل الأوروبي في المجتمع العثماني ، بجميع مستوياته الثقافية والاقتصادية والسياسية والدينية على أساس الإصلاح ، أصبح الداء وليس الدواء ، وبدأ الصراع الذي لم ينته حتى بعد نهاية الدولة العثمانية ، بل استمر هذا الصراع إلى يومنا هذا .

المبحث الثاني :

تقارير السفراء العثمانيين عن الحضارة الغربية .

إن التنظيمات التي تحدثنا عنها في - المبحث السابق —كان سلوكاً مستمداً من الغرب ، ولكن هذا السلوك تحديداً أثر على الفكر العثماني ، بما فيه من علوم وآداب غربية ، ومما لا شك فيه أن التقارير التي كان يرسلها السفراء العثمانيون في الدول الأوروبية ، بشأن المساواة وحقوق الإنسان في الغرب ،كانت تشكل أساس الإصلاحات خلال فترة التنظيمات.

إن تاريخ الحركات الإصلاحية خلال القرنين ١٢/١٣هـ/١٨/١٩م اهتم بجهود التنظيم السياسي الغربي ؛ وذلك لتبني المثقفين الذين تعلموا في الغرب هذا الفكر ، ومما لا شك فيه أن تأثير هذا الفكر المباشر على العثمانيين كان منظماً ، فتغيرت بذلك النظرة إلى الإسلام والبعد عنه، فأول إجراء أساسي لهذه الأفكار وتطبيقها كان من خلال التقارير التي أرسلها السفراء العثمانيون في الدول الأوروبية إلى الباب العالي[1] .

إن من أهم الوسائل التي أتاحت للعثمانيين التعرف على مظاهر الحضارة الغربية هي السفارات العثمانية إلى الغرب الأوروبي في القرنين ١٢-١٣هـ/١٨-١٩م حيث قام السفراء بتسجيل كل مشاهداتهم في الغرب ودونوا انطباعاتهم ، فكانت هذه التقارير هي النافذة التي فتحت للغرب بدقة وصفها لمظاهر المدنية الغربية ، مما جعل القارئ يعيش كل تفاصيلها ويتمثل بها ويحاول تطبيقها .

فقام عدد كبير من المبعوثين ، في القرن ١٠هـ/١٦م وأوائل القرن ١١هـ/١٧م، بزيارات إلى أوروبا ، وبدؤوا في إرسال تقارير مكتوبة عن هذه البعثات التي أرسلوا من أجلها، ومع بداية القرن ١٢هـ/١٨م ، بدأ السفراء العثمانيون في كتابة التقارير التفصيلية حول تجاربهم في الأراضي الأجنبية[2] .

إذن أسهمت تقارير السفراء في تقديم صورة واقعية عن عواصم أوروبا ومدنها وطبيعتها؛ فصار لدى العثمانيين فكرة شاملة لا تخلو من التفاصيل عن المجتمع الأوروبي بسكانه ودوله وحكوماته ، وعن حياته العلمية وعمرانه وقوته العسكرية ، بالإضافة إلى أفكار الأوروبيين التي

---

(1) Bernard Lwis : Modern Turkiye , op, cit, p, 56.

(٢) خليل إينالجيك : تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار ، ص٤٢ .

تتحكم في تقدمهم وتعكس حضارتهم المعاصرة في ذلك الوقت ، وبالتالي أصبحت هذه التقارير مصدراً للمعلومات عن الدول الأوروبية .

وبذلك زاد الاهتمام بحضارة الغرب في عهد السلطان سليم الثالث ؛ وذلك بسبب إعجابه بتقدم الغرب وتطوره ، وتم التعجيل بمساعي وجهود التغريب في المجال العسكري بصفة خاصة ، وتم تناول سلسلة من الخطابات والأفكار ، مع ملك فرنسا من خلال السفير العثماني المرسل إلى باريس وهو إسحاق بك لهذا الصدد وهذه المهمة ، ولكن كل هذه المساعي كانت تصب في إطار كيفية استخدام رجال السلطة هذه الأفكار الفرنسية في العسكرية العثمانية(١) .

وجاء السفير الفرنسي لمقابلة السلطان ، وصارحه بأفكاره التي تدور حول إيفاد إسحق بك سفيراً إلى فرنسا والتي كانت تكمن مهمته في تقديم رسائل السلطان سليم الثالث لملك فرنسا، وفيما عدا ذلك فقد كان مكلفاً أيضاً بأن يعطي السلطان معلومات خاصة عن فرنسا ، وهذه المعلومات تختص بالحياة الاجتماعية فيها ، وعلاقاتهم بعضهم ببعض ، والطرق الحديثة المتعلقة بالحروب البرية والبحرية ، وفيما يختص بالمصانع والترسانات والورش(٢) .

واستقبل ملك فرنسا لويس السادس عشر إسحق بك الذي تربطه علاقات وطيدة بالسلطان سليم الثالث واستقبله استقبالاً حسناً ، ورد على الرسائل بنصائح قيمة بخصوص الحرب والإصلاحات التي قام بتنفيذها للعمل على التقدم(٣) .

نستطيع القول : إن السلطان سليم الثالث كان يتمتع بكفاءة وعلم ، جعلته يتحرك ليقوي العلاقات بينه وبين فرنسا لينقل ما فيها من علم وتقدم في المجالات المختلفة إلى الدولة العثمانية ، وإن اتجاه السلطان أولاً إلى فرنسا إنما يرجع إلى العلاقات الوطيدة التي كانت تربط فرنسا بالدولة العثمانية في ذلك العهد ، فأراد السلطان الاستفادة من هذه العلاقة للعمل في برنامج الإصلاح الذي ينوي تنفيذه في الدولة العثمانية ، فهذا الاتجاه من جانب السلطان سليم الثالث ، في جمع المعلومات عن تطور أوروبا هو دليل رقي ونضج فكر السلطان ، الذي يريد أن ينقل إلى بلاده تجارب التقدموالإصلاح في أوروبا وأكثرها تطوراً ، ففرنسا تمثل التجربة المتطورة في أوروبا في الفنون الحربية ونواحي الإدارة مما يدل على حماسة السلطان لمستقبل بلاده .

(1) Turkiye Diyanet Vakfi , Cild , 5 , op , cit, s , 149.
(2) Enver Ziya Karal : Osmanli Tarhi , cild , 5 , 3 bas , Ankara , 1970 , s , 60 .
(3) Nevin Yazici : Osmanlilk fikr , Ve Genc , op , cit , s , 19 .

ففي القرن ١٠هـ/١٦م وما بعده ، كان جمع المعلومات عن الملوك الأوروبيين يتم عن طريق غير المسلمين من الوسطاء ، وشبه الرسميين الذين أرسلتهم السلطة العثمانية للتحاور مع السفراء الأجانب وممثلي الممالك المسيحية ، وزاد الاتجاه لجمع المعلومات من المسلمين ذوي المناصب الرسمية الرفيعة ، فشهدت هذه القرون والتي تلتها ضوابط مستحدثة فرضت على المبعوثين وعلى المحاولات التي قام بها السفراء الفرنسيون ، ثم تلى ذلك تقارير السفراء العثمانيين التي مكنت حكومة الدولة العثمانية من تتبع المنظومة التي قام بها الإداريون الرسميون من أبناء الطبقة العليا والمتوسطة التي لم تفرض على سابقيهم من قبل[(١)] .

إذن أسهم سفراء الدولة العثمانية في الدول الأوروبية في تسريع عجلة التحديث والتغريب، من خلال تقاريرهم المفصلة عن مشاهداتهم ونصائحهم لقادة الدولة ، ومن التقارير المهمة التي أرسلت إلى السلطان سليم الثالث حينذاك ، التقرير الذي أرسله سفير الدولة العثمانية في برلين وهو عظمي أفندي الذي وصف فيه مشاهداته ، لأوجه التقدم هناك خلال عامين من إقامته (١٢٠٥-١٢٠٧هـ/١٧٩٠-١٧٩٢م)[(٢)] .

أمر السلطان سليم الثالث السفراء العثمانيين بدراسة الدول التي يرسلون إليها من جميع الجوانب فعلى سبيل المثال عام ١٢٢١هـ/١٨٠٦م أمر السفير العثماني إلى فرنسا بالآتي: "انتبه إلى إعداد دراسة تفصيلية عن نظم الإدارة الفرنسية ، وقوانينهم والنظام الأخلاقي ونظام المقاطعات ، وخاصة القوانين السرية للشؤون العسكرية ، وبالإجمال جميع الشؤون التي تنفع الدولة العثمانية ، فلا تدع جميع الفريق الذي في خدمة السفير يضيعون أوقاتهم ، بل يغتنمون الليل والنهار في تعلم اللغة ، والمعرفة والتعليم والعلوم ، وكل ما ينفع في خدمة الدولة العثمانية"[(٣)] .

ومن أهم التقارير تلك التي تهتم بالتبادل الدبلوماسي بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية ، تلك التقارير التي أفردها مصطفى رشيد باشا ، والتي أرسلها من باريس خلال العامين (١٢٥٠-١٢٥١هـ/١٨٣٤-١٨٣٥م) وكانت مليئة بالمعلومات التي نشرتها الصحافة الفرنسية عن الدولة العثمانية ، وكان مصطفى رشيد باشا يسعى دائماً لاستمالة العاملين في الصحافة المحلية ، وكذلك الرأي العام الفرنسي نحو الدولة العثمانية[(٤)] .

---

(١) ثريا فاروقي : الدولة العثمانية والعالم المحيط بها ، ص٣٠٦ .

(٢) قيس جواد العزاوي : الدولة العثمانية ، قراءة جديدة لعوامل الانحطاط ، ص٤٨.

(3) Cem Alptekin : Elghteanth – Century Franch, op . cit , p , 66 .

(٤) أنينل ألكسندروفنادولينا : الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية ، ص٧٠ .

وتعتبر التقارير التي وضعها مصطفى رشيد باشا هي مصدرنا الرئيس في التعرف على الحضارة الغربية ، وهي من المصادر الأوروبية التي تسمح بالوصول إلى عدد من الاستنتاجات، بما في ذلك الاستنتاجات المتعلقة بالنشاط الموجه والفعال للدبلوماسية العثمانية ، في ثلاثينيات وأربعينيات القرن ١٣هـ/١٩م ، وكذلك الحرفية الدقيقة للسفير العثماني مصطفى رشيد باشا، التي انعكست على مدى نصف عام منذ وصوله الأول إلى باريس عام ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤هـ، إبان المباحثات التي دارت بينه وبين وزير خارجية فرنسا[(١)] .

ويتضح لنا من تقارير مصطفى رشيد باشا أن الباب العالي كان يدرك الدور الفعال الذي قام به في المباحثات ، وكيف أنه سعى للمصالحة بين المتنافسين بعد إرغامهما على السير في طريق التنازلات المتبادلة ، ومن المحتمل أن يكون قد اقترح على إبراهيم باشا أن يكتب التقارير المفصلة عن الحضارة الغربية[(٢)] .

يلاحظ من تقارير مصطفى رشيد باشا أنه كان يريد تسوية الصراع عن طريق التفاوض المباشر مع إبراهيم باشا[(٣)] ، وهذه التقارير شكلت مادة خصبة للتعرف على الحضارة الغربية، وبالأخص الفرنسية ،عندما كان سفيراً لبلاده بباريس ، ولقد استطاع بتقاريره المرسلة إلى الدولة العثمانية ، تمهيد السبل للتنظيمات والتجهيز لها من خلال التقارير ، التي كتبها عن القانون والزراعة والتجارة والصناعة ، وبإعلان فرمان التنظيمات -كما ذكرنا سابقاً - فإن الدولة العثمانية دخلت مرحلة التجديد من خلال توجيهات التطورات في الغرب بصفة عامة، وفرنسا بصفة خاصة .

ومن السفراء العثمانيين الذين قاموا بنقل أحوال أوروبا إلى الدولة العثمانية عن طريق التقارير التي أرسلها هو سيد عبد الرحيم محب أفندي - السابق الذكر - الذي تحدث في تقاريره عن كل ما شاهده في فرنسا أثناء فترة سفارته ، ورصد كل التغيرات التي طرأت على أحوال أوروبا ، من قبل السفير يكرمي سكيز جلبي محمد أفندي الذي ذهب بسفارة إلى باريس عام ١١٣٢هـ/ ١٧١٩م وتناول في تقريره موضوعات متنوعة ، من بينها حديثه عن المدارس والطلبة والعملية

---

(1) Omer Faruk Yilmaz : Belgelole Osmanli Tarihi , op , cit , s , 41 .
(2) Turkiy Diyanet Vakfi: cilt, 13, op, cit , s, 183.
(٣) إبراهيم باشا : هو ابن محمد علي باشا والي مصر ، كانت فترة حكمه قصيرة للغاية ، فقد تولى عام ١٢٦٥هـ/١٨٤٨م وتوفي في العام نفسه ، قاد كثيراً من الجيوش في فترة حكم والده ، وتخطى حدود الشام إلى آسيا الصغرى . انظر : (محمد فريد بك المحامي : تاريخ الدولة العثمانية ، ص٢٦٥) .

التعليمية ، والحدث الخاص بالإمبراطور الفرنسي ، وعن مراسم استقبال السفراء في مدينة باريس ، وما حولها وسرد ما شهده هناك ، وخاصة الأماكن المهمة ذات القيمة الأثرية ، والمحاكم والمستشفيات ، وبيّن كيفية استخراج وثيقة السفر ، التي يجب إخراجها عند السفر للبلاد الأجنبية، وأُعطيت أهمية كبيرة في تقريره لهذا الأمر ، وتحدث عن نظام البرق والذخيرة والمدافع ، وعن زيارته للمطابع التي تنتشر في أماكن عديدة بفرنسا، وتحدث عن التطور في علوم الفيزياء ، والكيمياء والتليسكوب والمكتبات المنتشرة في أنحاء فرنسا(١) .

وهنا يدل تصويره عن أحوال أوروبا في التقرير على إضافة وأهمية خاصة للعثمانيين ، في التعرف على أحوال أوروبا ، وأكد في تقريره أن شرارة الحرب والقتال في أوروبا وراء انتشار الفتن ، وكثرةالفساد الذي ظهر نتيجة لهذه الحروب بينهم ، ويشير أيضاً في تقريره أنه في أثناء إقامته في فرنسا ، قابل وفوداً عديدة من الممثلين الدبلوماسيين الذين وفدوا إلى باريس ، وتمت مقابلتهم مع رئيس الوزراء الفرنسي ، وكان أغلبهم من الروس ، وكانت جميع المكاتبات العثمانية – الفرنسية – تتصل بالعلاقات العثمانية الروسية الجديدة والقديمة ، التي كانت في محل نقاش وبحث منه بما تقتضيه المصالح العثمانية(٢) .

وقد عكست هذه التقارير جانباً من الجوانب المهمة لتقارير السفارات وكشفت حجم الدور السياسي المنوط بمهام السفير ، وأكدت السياسة التي اتبعتها الدولة العثمانية في دبلوماسيتها الخارجية ، وسياستها تجاه الدول العظمى ، خلال القرنين (١٢-١٣هـ/١٨-١٩م) .

نستطيع القول بأن التقارير التي كان يرسلها السفراء العثمانيون إلى الباب العالي ، لها أهمية كبرى واستفادة عظيمة لإبراز أعمال السفراء ، وهذه التقارير محفوظة بدوائر الأرشيف العثماني برئاسة الوزراء ، وأيضاً في المخطوطات والمطبوعات المكتوبة باللغة العثمانية ، واللغات الأجنبية وهي تسمى (سفارة نامه) وعلى الرغم من ذلك فإنه يمكن الادعاء بأن موضوع هذه التقارير قد تم كشف النقاب عن بعضه ، إذ لابد للباحثين من الأخذ بهذا الموضوع ودراسته بجدية أكثر .

وتعد كتب السفارات التي كتبها هؤلاء السفراء ، وتناولوا فيها جهودهم ، والوقائع والتقارير التي أعدوها نموذجاً حياً في غاية الأهمية ، سواء السفراء الطارئون أو السفراء المرسلون، إلى دول

---

(1) Ercument Kuran: Turkiye , Nin Botililasmasi Ve Milli Meseleler Ankaram, 1994, S, 15.
(2) Suleyman Kocabas : Kendi Itraflari Jon Turkler , op, cit , S, 62.

آسيا وأوروبا قبل عام ١٢٠٨هـ/١٧٩٣م ، أو السفراء الدائمون المعنيون ببعض العواصم الكبرى بعد العام المشار إليه سابقاً ، فلقد كانوا يعتبرون مباحثاتهم ومناقشاتهم ومفاوضاتهم ، الموجودة في سفاراتهم ، والتي تلقي الضوء على تاريخ الدبلوماسية العثمانية هي سر من أسرار الدولة(١) .

ولذلك فإنهم لم يكتبوا هذه الأمور في سفاراتهم (كتب السفارة) فقط ، بل إنهم كانوا يتناولون ما يشاهدونه على مر الطريق أثناء رحلاتهم ، والأماكن التي تجولوا بها ، وغير ذلك من المراسم التي كانوا يشاركون فيها ، وهذا الوضع لا يختلف كثيراً بالنسبة لسفراء الدول الأجنبية الذين يفدون إلى الدولة العثمانية ، باستثناء السفير (جريخ – Grich) النمساوي ، حيث إن هؤلاء السفراء الذين تناولوا وسرحوا في جمال إستانبول ومميزاتها ، وروعة القصور والجوامع، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان والبنية الإدارية ، جال في خواطرهم ولم يقوموا بالإدلاء بأي معلومة بشأن المباحثات التي قاموا بها ، ولهذا السبب يستحيل العثور على أي معلومة من الموضوعات المهمة كمباحثات السلام في زيتواتورك ، والمؤامرات التي كانت تحوم حولها ، وقد تناول فائق رشيد أرناؤوط في كتابه (السفراء العثمانيون وسفاراتهم) بعضاً من النصوص الخاصة بالسفراء العثمانيين ، وعمل أبحاثاً حول هذه النصوص ، وقام بنشر هذه الأعمال(٢) .

ومما يجدر بنا ذكره ، على سبيل المثال ، التبادل الدبلوماسي الذي قام به كلٌّ من السفير الروسي (ريبك – Repk) والسفير العثماني عبد الكريم باشا(٣) بعد عقد معاهدة كوجك قينارجة الصغرى عام ١١١٨هـ/١٧٧٤م(٤) ، حيث إن هذين السفيرين تناولا العديد من

---

(1) Turkiye Diyanet Vakfe Islame , Cild, 11 , s, 14 .

(2) Ibid , op, cit, cild , 11 , s , 14 .

(٣) عبد الكريم باشا ١٨٠٧هـ/١٨٨٣م : هو السردار الأكرم عبد الكريم نادر باشا ، أرسله السلطان محمود الثاني إلى النمسا ١٢٥١هـ/١٨٣٥م لتعلم الفنون العسكرية ، وعاد بعد إعلان التنظيمات بسنة واحدة ، وأصبح موضع اهتمام رجال التنظيمات بسبب ما ناله من تعليم في أوروبا ، وأصبح في خلال فترة قصيرة مديراً للمدارس العسكرية، ثم أصبح مشيراً للجيش السلطاني الموجود فيبغداد ، ثم أصبح وزيراً للحربية ، ورئيساً للبحرية ، وأثناء صدارة عوني باشا ، تولى عبد الكريم باشا منصب وزير الحربية تمهيداً لتنفيذ مؤامرة خلع السلطان عبد العزيز . انظر : (ماجدة مخلوف : تحولات الفكر والسياسة في التاريخ العثماني ، ص١٣٤) .

(٤) معاهدة كوجك قينارجة : من أهم المعاهدات في التاريخ العثماني ، هي معاهدة تمت بين الدولة العثمانية وروسيا، فقدت الدولة العثمانية حمايتها على البحر الأسود وانفرادها بها ، واعترفت الدولة العثمانية باستقلال شبه جزيرة القرم ، وبذلك حددت الطريق لعدم التدخل الروسي ، في شؤون الدولة العثمانية ، فقامت بالزحف على الدولة العثمانية وأنشأت بما عرف برابطة الشعوب السلافية ، ومنح السلطان روسيا حق إقامة كنيسة أرثوذكسية في إستانبول ، وحق

الموضوعات الهامة ، التي تتمثل في تقديم الهدايا ، ومستوى السفير ووفده ، وعدد الأشخاص واستقبال السفراء بالقصر ، وأماكن الالتقاء بهم ، والكثير من الموضوعات الأخرى الهامة بالنسبة للدبلوماسية العثمانية والروسية ، وكان له أثر كبير بالتقريب بين موسكو وإستانبول(١) .

وبالفعل كتب إلى الصدر الأعظم الداماد إبراهيم باشا عما رآه في شوارع باريس ، وفي المحلات والمستشفيات ، والموانئ ، وحدائق الحيوان ، والحدائق العامة ، والأوبرا والمسارح، ومحلات الطباعة ، وأعطى اهتماماً خاصاً للمدارس العسكرية الفرنسية ، ومناطق تدريب الجيش، والعادات الاجتماعية الفرنسية ، وخاصة تلك العادات التي لا تختلف عن العادات العثمانية في بعض الجوانب الاجتماعية والحضارية(٢) .

ومن أهم التقارير التي وردت إلى السلطان سليم الثالث من السيد أبي بكر راتب أفندي ١٢٠٦-١٢٠٧هـ/١٧٩١-١٧٩٢م ، الذي أُرسل إلى فيينا مع تعليمات بدراسة العسكرية الأوروبية ، والمؤسسات المحلية بوأن يرسل بذلك تقريراً فورياً لتقديم وصف تفصيلي لإنجازات أوروبا ، في كلا الجانبين العسكري والمدني ، وبالفعل ورد التقرير بوصف العلاقات بين الشعب والدول الأوروبية بما يلي : " في الدول الأوروبية ، المواطن مهما علت منزلته الاجتماعية، فهو يطيع القوانين والنظم والأوامر الملكية ، ويدفع الضرائب بانتظام وفي مواعيدها ، ولا يوجد زي خاص مميز يستطيع أن تراه بعينك ، فالملك والقادة والضباط ، وموظفو الدولة وأي شخص يرتدي ما يريد ، ويأتي ويذهب كما يريد ، ويركب جواده أو لا يركبه كما يريد، ولا أحد له الحق في التدخل " (٣) .

وذكر راتب أفندي في تقيره أيضاً : " في الدول الأوروبية القوانين والمؤسسات والتشريعات والضرائب التي توضع من قبل ملوكهم تخضع للرقابة من قبل الناس على اختلاف طبقاتهم ، فطالما أن الناس تدفع ما يتوجب عليها من ضرائب في الوقت المحدد فلا يحق للملك أو الضباط الموظفين

حماية الرعايا الأرثوذكس في الدول لعثمانية ، ووافق السلطان أيضاً على دفع غرامة حربية مقدارها ٧,٥ مليون أقجة خلال ثلاث سنوات رغم ميزانيته المرهقة ، وبذلك أصبح لروسيا الحق في التدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية . انظر : (عبد العزيز الشناوي : الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها ، ج٣، ص١٢١٥ ؛ عمر عبد العزيز عمر : دراسات في تاريخ العرب الحديث (١٧٩٨-١٩١٤م) ، د.ط ، د.ن، الإسكندرية ، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م ، ص١٢٢) .

(1) Omer Faruk Yilmaz : Belgelerle Osmanli Torili, op, cit , s, 13.
(2) Ylimaz Oztuna : Osmanle Derleti Tarihi , op, citm sm 33 .
(3) Michael Greenhalagh : French Military Reconnaissance, op, cit, p.70.

أن يتدخلوا في شؤونهم ورغباتهم ؛ فالفرد في هذه الدولة يقول ما يريد وما يشاء دون أية قيود في مأكله ومشربه أو ذهابه وإيابه "[(1)] .

وهنا لابد لنا أن نذكر أن السلطان سليم الثالث عندما أراد أن ينفذ برنامجاً للإصلاح في كافة مجالات الدولة طلب من أصحاب المكانة والخبرة في الدولة العثمانية كالسفراء ، أن يدلوا بمقترحاتهم وتصوراتهم لبرنامج الإصلاح عن طريق التقارير التي كان يطلبها منهم ، وهنا يتضح لنا أنه كان يطبق مبدأ الشورى في مرحلة إعادة بناء الدولة العثمانية من جديد .

وهكذا تسلم السلطان سليم الثالث ، من السفير راتب أفندي عشرات التقارير التي قام بإعدادها من خمسمائة صفحة ، يتحدث فيها عن التنظيمات العسكرية في الدول الأوروبية، وتحدث أيضاً عن شكل الإدارة والحكومة[(2)] .

في القرن ١٢هـ/١٨م عندما تعرضت الجيوش العثمانية لمجموعة من الهزائم أمام جيوش أوروبا أخذ الإداريون والمثقفون في البحث عن أسباب ذلك ، وأدركوا بأن هناك تطورات عظيمة في الغرب ، وأكدوا على ضرورة تحصيل هذه السبل والوسائل الفنية التي كانت لدى هؤلاء الأوروبيين ، وثم البدء في اقتفاء أثر الغرب وتعقب المؤسسات التربوية والتعليمية الغربية، وكان بداية ذلك عندما طُلب من السفراء الذين تم إرسالهم إلى فرنسا بصفة خاصة تعقب خصائص هذه البلاد وإخبار الدولة العثمانية بهذه الخصائص فور تحصيلها ، وعندما تم توفير المعلومات المطلوبة من هؤلاء السفراء تم التعجيل بفتح مؤسسات تربوية وتعليمية تتفق مع المعارف الغربية التي بدأت بحركات تغريب الدولة في جميع المجالات[(3)] .

ولقد علق الكاتب برنارد لويس على التقارير بقوله : " إن لهجة الكاتب – يقصد السفير – عند حديثه عن الأوروبيين ، قد اختلفت نوعاً عما هو معهود وقتها لدى المسلمين ، فهو لا يجعل من الأوروبيين مشركين كما جرت العادة ، بل يعتبرهم منافسين خطرين ليس إلا ، ولقد أنجذب السفير كثيراً نحو طريقة تنظيم الحكومة الفرنسية ، ومدى جدارة جهازها وكفاءة موظفيها ، وكتب يقترح على السلطان القيام بمجموعة من الإصلاحات الإدارية ، منها القضاء على الرشوة ،

---

(١) خالد زيادة : تطور النظرة الإسلامية إلى أوروبا ، ص٨٦ .

(٢) قيس جواد العزاوي : الدولة العثمانية ، قراءة جديدة لعوامل الانحطاط ، ص٤٧.

(3) Ali Ibrahim Savas : Genl Halt Laryla Osmanli , op , cit , s , 157 .

والفساد الإداري ، وعدم توظيف غير الكفء في جهاز الدولة ، ووضع الرجل المناسب بالمكان المناسب ، وإلغاء المحسوبية ، وتعليم الطبقات الفقيرة وأفراد الجيش ، والعناية بالمدفعية والبحرية(١) .

وقام الفرنسيون في إستانبول ، بعقد اجتماعات للاحتفال بالثورة ، فانطلقوا إلى المقاهي، لتوزيع نشرات باللغة العثمانية والفرنسية عن مبادئ الثورة ، وحقوق الإنسان ومساوئ الحكم القديم ، حتى جاء يوم الاحتفال العام بالثورة ، وتم زرع شجرة الحرية عند مدخل قصر السلطان سليم الثالث ، ورفع علم الجمهورية الفرنسية على سفينتين في الميناء مع العلم العثماني والعلم الأمريكي(٢) .

وسعى رجال الحملة الفرنسية ، إلى زعزعة الدين في نفوس المسلمين ، بعرض نماذج من الحضارة الغربية عليهم ، فنجح الفرنسيون في استثارة بعض العناصر القبطية المسيحية لمعاونة الحملة، وقامت الأقليات غير الإسلامية من النصارى واليونان بمعاونة الاحتلال الفرنسي(٣) .

وبالتالي طُبح المثقف العثماني متأثراً إيجابياً بالأفكار التي أرادتها الثورة الفرنسية ، ومما لا شك فيه أن معظم الأفكار الغربية التي دخلت إلى الدولة العثمانية خلال هذه الفترة ، أصلها من باريس ، فشكلت الثورة الفرنسية هوية المثقف الجديد في الدولة حيث أصبح متأثراً بالثورة، وكيفية تحرير بلاده ، واستخدام قوة الصحافة التي انتقدت السلطة ، والأخذ بنشر العلم والثقافة الفرنسية بين أبناء الشعب العثماني(٤) .

إن الثورة الفرنسية كما يقول بعض الأتراك ، قد مهدت السبيل لتشكيل جمهورية جديدة داخل الدولة العثمانية ، اعتمدت على أساس مبادئ الثورة ، وبالتالي أدت إلى إضعاف الدولة العثمانية داخلياً ، وشكلت أفكار الثورة المحور الرئيس لحركات التغريب والتحديث في الدولة العثمانية داخلياً ، إلا أن هناك بعض السفراء العثمانيين ، كانت لديهم نظرة مختلفة عن الغرب، وحذر منهم ،وخصوصاً من فرنسا ، ومن هؤلاء السفير محمد سعيد أفندي –السابق الذكر– كان سفيراً لباريس من عام (١٢١٧–١٢٢١هـ/١٨٠٢–١٨٠٦م) ، فقد ذكر من خلال خطاباته قوله : " إنني أتضرع بأدعيتي للتخلص من هؤلاء الكفار على خير ؛ لأننا جئنا من باريس ولم نر

(١) نقلاً عن قيس جواد العزاوي : الدولة العثمانية ، قراءة جديدة لعوامل الانحطاط ، ص٤٨ .

(2) Ercumend Kuran : Arrupa' da Osmanli Ikanet , op , cit , s, 12.

(٣) علي محمد الصلابي : الدولة العثمانية ، عوامل النهوض وأسباب السقوط ، ص٣٢٨.

(4) Nevin Yazici : Osmanlilik Fikri Ve Genc Osmanlilarm op, cit,s,38.

أحداً يمدح في فرنسا ، ولكنني لم أتمكن من معرفة هذه الأشياء الغربية ، وسبحان الله فإن الشيء الغريب ، الذي كان يعتقده الناس ما سمعناه من مدح بشأن فرنسا ، وبخلاف أنه لم يكن لديهم حق في ذلك ، فإننا وجدنا اختلافاً بين الجيشين في هذا الأمر ، وإذا أثنى أي شخص على فرنسا لإغوائكم وإخافتكم ، فعليكم الذهاب إلى فرنسا لتدركوا هذه الحقيقة وأنني لم أذهب متفائلاً إليها ، ولكن علمت أن فرنسا على شقين وهما الأتباع ، والجواسيس، ولا يجب علينا الإصغاء لما كتبه الفرنسيون دون الذهاب إليهم وسماعهم "(١) .

وعلى الرغم من حث وتحريض محمد سعيد أفندي على عدم الأخذ عن أوروبا، والحذر منهم إلا أن النفوذ الفرنسي استمرآخذاً في التزايد داخل الدولة العثمانية ، وفرح السلطان العثماني كثيراً لانتصارات فرنسا عام ١٢٢٠هـ/ ١٨٠٥م، وهزيمة روسيا والنمسا، وقرر الاعتراف بنابليون إمبراطوراً -كما ذكرنا سابقاً - .

واستطاع السفير العثماني محمد سعيد أفندي من طبع عدة كتب وقام بترجمتها ، فهناك كتاب ألفه إبراهيم باشا وسماه (أصول الحكم في نظام الأمم) وفكرة الكتاب أنه قدمها بفكرة دبلوماسية رفعها إلى الصدر الأعظم إبراهيم باشا الذي أمر بطبعه ليقدمه إلى السلطان محمود الأول ، فترجم الكتاب إلى الفرنسية وصدر تحت عنوان (البحث عن التكيتك) أدخل فيه الكثير من فنون الغرب وأفكاره إلى الدولة العثمانية ، وهذا بالتالي شكل جزءاً من العملية التي أدت إلى كسر ستار الماضي الحديدي ، نتيجة لظهور مجموعة جديدة ، ذات اتجاه علماني تبنت الاتجاهات الجديدة داخل الدولة(٢).

ويُعد سيد عبد الرحيم محب أفندي من السفراء العثمانيين إلى باريس في عام ١٢٢١هـ/ ١٨٠٦م ، الذي خرج من إستانبول حاملاً معه الرسائل الهمايونية ، والعديد من الهدايا القيّمة، وكان مكلفاً بمهمة سرية من الباب العالي ، للوقوف على اتفاق ومعاهدة السلام التي أبرمت بين فرنسا وروسيا ، وقام بتحسين وتقوية العلاقات العثمانية الفرنسية ، وذكر هذا في تقاريره التي كان يرسلها إلى الباب العالي(٣).

---

(1) Mehmet Degan : Batililasman Ihaneti , op , cit, s, 71.

(٢) قيس جواد العزاوي : الدولة العثمانية ، قراءة جديدة لعوامل الانحطاط ، ص٤٦.

(3) Hadiy Tuncen : Osmanli , Diplamasis Ve Sefart , op b, cit , s, 62.

كتب السفير سيد عبد الرحيم محب أفندي ما بين عامي ١٢٢١-١٢٢٦هـ/ ١٨٠٦-١٨١١م كتابين ، الأول عن تقارير السفارة الرسمية ، والثاني وصف فيه الجوانب المتعددة للمجتمع الفرنسي ، وركز فيه على التغيرات التي حدثت في المجتمع الفرنسي منذ مجيئه، والفترة السابقة له ، كأول مبعوث عثماني رسمي إلى فرنسا ، وركز فيه على أهمية العلوم في فرنسا ، وكتب عن معامل البحث والمستشفيات والمطابع ، والمحاكم والاتصال البرقي، ومصانع المدفعية وغيرها الموجودة في العاصمة الفرنسية باريس[١] .

ومن أهم السفراء لفرنسا هو كمال باشا ١٢٢٣-١٣٠٤هـ/١٨٠٨-١٨٨٦م[٢] سافر لفرنسا للإطلاع على نظم التعليم هناك ، بهدف تطوير التعليم في المدارس العثمانية ، فكان وزيراً للتعليم ثم عمل سفيراً في ألمانيا وإيران[٣] .

إذن السفراء العثمانيون أبدوا اهتماماً بالغاً في تقاريرهم عن الأفكار الأوروبية ، ولم يكتفوا بملاحظة مظاهر التقدم الأوروبي ، بل حاولوا البحث عن أسبابها محاولين في الوقت نفسه أن يجدوا العناصر التي تعيد للدولة العثمانية قوتها السابقة بإصلاح مؤسساتها عن طريق ما تيسر لهم معرفته من الأسباب التي أدت إلى تقدم أوروبا[٤] .

وفي المقابل قدم السفراء الأوروبيون تقارير لبلادهم عن أحوال الدولة العثمانية وبالأخص مصر ، كالسفير الفرنسي في الآستانة أرسل إلى حكومته بباريس في ٢٩ ذي القعدة ١٢٤٨هـ/ ١٩ إبريل ١٨٣٣م يقول " في اعتقادي أن مصر قوة مفتعلة ، لكنها أصبحت خطيرة حين امتلك زمامها محمد علي ، لذا يجب علينا أن نخشى جانبها ، وعلينا أن نضع أمامها حواجز لإيقافها ، وعلينا أن نحصر طموح الوالي في حدود لا يستطيع معها في كل لحظة أن يجابه الروس وبريطانيا بمصالح فرنسا ، فإذا ما استقر محمد علي فيما وراء جبال طوروس فإن المصالح الأوروبية كلها تصبح مهددة في كل لحظة "[٥] .

---

(1) Cem Alptekin : E;ghteenth – Century French, op, cit, p, 36.

(٢) كمال باشا :هو أحد الأدباء والوزراء العثمانيين ، كان وزيراً للتعليم ، سافر إلى فرنسا للاطلاع على نظم التعليم هناك، بهدف تطوير التعليم في المداس العثمانية ، ثم عمل سفيراً في ألمانيا وإيران . انظر : (ناهد إبراهيم دسوقي: بدايات الإصلاح في الدولة العثمانية ، ص٧٠) .

(٣) ماجدة مخلوف : تحولات الفكر والسياسة في التاريخ العثماني ، ص٧٠.

(٤) خالد زيادة : المسلمون والحداثة الأوروبية ، ص١١٧ .

(٥) محمد حسن العيدروس : تاريخ العرب الحديث ، د.ط ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م، ص٢٧١ .

والواقع أن الدول الأوروبية كان يهمها معرفة الأوضاع الداخلية للدولة العثمانية ، سواء الأوضاع الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية ؛ لأن تلك الدول عقدت العزم على تقسيم تركة الرجل المريض في الوقت المناسب ؛ ومن أجل ذلك أخذت السفارات الأوروبية تهتم بإرسال التقارير إلى حكوماتها مفصلة عن أوضاع الدولة العثمانية[1] .

يتضح لنا من التقرير السابق أن السفراء الأجانب ، ومنهم الفرنسيون ، كانوا يدققون على كل معلومة كانت موجودة في الدولة العثمانية ، وبالتالي ينقلونها بدقة إلى حكوماتهم بفرنسا حتى يستطيعوا دراسة تلك الأوضاع والنقاط ، ويجدوا مواطن الضعف، ومن ثم يأمروا بتنفيذ استغلال هذه النقاط ليركزوا عليها في مخططاتهم .

وقدم أيضاً أحمد جودت باشا[2]تقريراً ، يوضح فيه الأوضاع السياسية والاقتصادية للدولة ، وأثر تخلي النخبة المثقفة في الدولة العثمانية ، المتمثلة في رجال الإدارة والجيش والسياسة ، عن ثقافتها الأصيلة ، واندفاعها نحو التغريب بدعوى اللحاق بالغرب ، وبزعم إصلاح مؤسسات الدولة العثمانية ، وتحديث بنيتها السياسية ، وقد ركز التقرير بالدرجة الأولى على شرح الوضع الداخلي للدولة العثمانية في الفترة ١٢٥٥-١٢٩٣هـ/١٨٣٩-١٨٧٦م، وهي مرحلة مهمة ليس للدولة العثمانية فحسب ، بل بالنسبة للعالم الإسلامي بشكل عام ، فالتقرير يصّور حالة الدولة العثمانية ، ومن ثم مثقفي وسياسيي العالم الإسلامي عند بدء مرحلة تغيير الهوية ، التي فرضتها التنظيمات العثمانية ، التي توصف بأنها بداية علمنة العالم الإسلامي، والازدواج الفكري والثقافي الذي غشي العالم الإسلامي ، وما زال يعاني منه إلى الآن[3] .

---

(١) حسان علي حلاق : موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية (١٨٩٧-١٩٠٩م) ، ط٢ ، الدار الجامعة، بيروت ، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م ، ص٢٨٤ .

(٢) أحمد جودت : من علماء الترك البارزين ، وقد كلفه السلطان عبد المجيد أثناء حرب القوم بكتابة تاريخ عام للأتراك في تلك الفترة إلى القضاء على الإنكشارية ، وقد استغرقت كتابة هذه الأجزاء (١٢ جزءاً)، ثلاثين عاماً ، واستطاع أن يقدم إلى السلطان في العام التالي المجلدات الثلاثة فكافأه السلطان بتعيينه مؤرخاً للدولة ، وشغل جودت عدة مناصب أخرى ، مثل والي حلب ، ورئيس ديوان أحكام عدلية أي وزير العدل ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م ، ثم تولى وزارة المعارف ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م ، وتوفي في عام ١٣١٣هـ/١٨٩٥م ، وقد تحدث عن موضوع الإصلاح العثماني ، وعن علاقة الدولة العثمانية بالدول الأوروبية . انظر : (ناهد إبراهيم دسوقي : بدايات الإصلاح في الدولة العثمانية، ص٨٤) .

(٣) أنينل ألكسندروفنادولينا : الإمبراطورية العثمانية ، ص٢٨ .

ومن الجدير بالذكر هنا ، أن التقارير التي كانت تبعث من الضباط الفرنسيين في هجومهم على الجزائر ، ساعدتهم في احتلالها ، وكانت هذه التقارير مهمة لخدمة المصالح الفرنسية ، فقد كتب الكاتب (ديلمب - Dellumb) في ١٢ ذو الحجة ١٢٥١هـ/ ٢٩ مارس ١٨٣٦م) من بون تقريراً إلى القائد العام في وثيقة تم نشرها في الأكاديمية ، وقد قرأها بكل اهتمام ، حيث كانت جميع ملاحظاته تدور حول الجيش ، وتعطي أسماء المواقع في تلك البلاد الرومانية ، ومعظم تلك الأسماء كانت بالأسماء القديمة ، ولقد سمحت هذه الأسماء بتصحيح العديد من الأخطاء على الخريطة، وثم تعلمه للغة العربية ، مما أتاح له القدرة في التعامل مع أهل البلاد الأصليين ، ونتيجة لذلك كانت الأوامر تصدر بقراءة الأسفار ، وما كتبه المؤرخون القدامى ، فهذه التقارير أعطت معلومات تفصيلية، ورسومات للمواقع والقرى والطرق ، ساعدت كثيراً في احتلال الجزائر ، فلم يكونوا ضباطاً عسكريين بل علماء في الآثار والمعمار لرسم معالم خريطة الجزائر[١] .

وكان الباب العالي يطلب من السفراء العثمانيين في الدول الأوروبية تقارير ترسل إلى الباب العالي ، كما جاء في المذكرة المقدمة من نظارة الخارجية ، إلى سفراء الدول الأوروبية — إنجلترا ، فرنسا ، روسيا — بتاريخ ٢ جماد الأولى ١٣١٣هـ/ ٢٠ أكتوبر ١٨٩٥م ، ذكر فيها بإيجاز شديد ، وحرص على ما تم التأكيد من تفصيله ، بالنسبة للإصلاحات الجارية بيننا ، فإن بعض القيادات التي تم تعيينها في الوظائف السيادية ، لم يوافوا إدارة الدولة بالتقارير اللازمة في الوقت المناسب ، وذلك أدى إلى ارتباك إداري ؛ لأن الإدارة في تلك البلدان ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأساليب الأفراد ، ومن هنا فعلى السادة السفراء المعنيين بذلك ، سرعة موافاتنا بالتقارير المهمة في الوقت المناسب ، على أن يقوموا بالرد في أسرع وقت موضحين وقت الإنجاز، والبنود الخاصة ، ومدى التطبيق والعقبات حتى يمكن دراستها باستفاضة ، لكي تزول أي أسباب للخلافات[٢] .

وجاءت مذكرة من السفراء رداً على المذكرة السابقة في تاريخ ٢٨ جمادي الأولى ١٣١٣هـ/ ١٥ نوفمبر ١٨٩٥م) تطالب فيها ببعض النقاط التي يجب تعديلها في إدارة الدولة وهي كالتالي :

---

(١) محمد عبد العليم مرسي : التغريب في التعليم في العالم الإسلامي ، د.ط ، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود ، الرياض ، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م ، ص١٠٥ .

(٢) وثيقة غير منشورة رقمها BOA.HR.SYS.2816-1/12 محفوظة بأرشيف وزارة الشؤون الخارجية بإسطنبول .

١- تعيين وتنصيب مسؤول مسيحي من السكان ليشارك الوالي المسلم في أعماله، ويراعي مطالب ذويه .

٢- تطبيق كافة الإجراءات حول السجون بصورة تامة وبشكل كامل .

٣- اختيار وانتخاب مديري كافة النواحي من داخل أعضاء المجلس المحلية وفقاً للائحة الموجودة .

وطالب السفراء بإبلاغ السلطان بهذه المطالب دون نقاش ، ومع تنفيذ هذه المطالب لن تحدث أي عواقب وخيمة للسكان المسيحيين[١] .

ويدل التقرير الذي أرسله السفير العثماني ضياء باشا سفير باريس إلى نظارة الخارجية بتاريخ ١٦ صفر ١٣١٣هـ/٧ أغسطس ١٨٩٥م قال فيه " لقد قمت بخطوة فعالة بتعليمات من قبل وزارة الخارجية ، والتي كان فحواها أنه يجب تلقي كل ما يرد لنا من رسائل بريدية، أقوم بالاطلاع عليها ، وأقوم بدراستها بإمعان ، حتى يتسنى تسهيل أي مأمورية تتعلق بالأعمال السيادية فيما بيننا ، ووفق الفرمان السلطاني ، قررنا نحن أن نقوم بأي اتصالات تعود بالمصلحة العامة وتفعيل الاتفاقات الموقعة فيما بيننا ، وإن كان هناك بعض النقاط المتعلقة بالتصريحات، التي أقرتها الدول، للالتزام بالنظم الإدارية المشتركة ، ومحاولات الإصلاح ، وتطبيق اللامركزية المشتركة ، وهذا لما تم إنجازه ، فإن الخطوات التالية تشتمل على ثورة إدارية واضحة ؛ لأنها ستدخل في نظم آفاق الحضارة وتظهر فيما بعد كدليل تاريخي ، للصلة القوية والارتباط الوثيق " [٢] .

وذكرت لنا البرقية المسجلة بتاريخ ٢٣ ربيع الثاني ١٣١٣هـ/١١ أكتوبر ١٨٩٥م، المرسلة من سعيد باشا إلى السفراء العثمانيين في أوروبا ، ضرورة الاتفاق مع هذه الدول وجاءت كالتالي : " إن ما تم الاتفاق عليه ، يجب الإسراع في تطبيق آليات الإصلاح ، المتفق عليها عبر الاجتماعات القائمة "[٣] .

---

(١) وثيقة غير منشورة رقمها BOA.HR.SYS.2814-12-2858/42 محفوظة بأرشيف وزارة الشؤون الخارجية ، غرفة الترجمة بإسطنبول .

(٢) وثيقة غير منشورة رقمها 2857/41 , BOA.HR.SYS.2815-1/188-189 محفوظة بأرشيف وزارة الشؤون الخارجية بإسطنبول .

(٣) وثيقة غير منشورة رقمها :15993/-1 BOA.HR.SYS محفوظة بأرشيف وزارة الخارجية بإسطنبول (غرفة الترجمة) .

واستناداً إلى ما سبق يتضح لنا في نهاية هذا البحث أن الدولة العثمانية وحكومتها كانت تعرف كل شيء عن أحوال الدول الصديقة والعدوة من خلال سفرائها ، ومعظم هؤلاء السفراء كانوا يتناولون الوقائع والأحداث ، والانطباعات التي تجذب أنظارهم ، في هذه الدول التي ذهبوا إليها ، وذلك في كتب سفاراتهم أو في تقاريرهم التي كانوا يرسلونها ، أو وسائل أخرى يخبرون بها الباب العالي ، بالأحداث الخارجية المهمة ، وكانت التقارير التي يرسلونها إلى الحكومة العثمانية ، حول كافة ما شاهدوه في تلك البلاد ، وبالتالي فهو يعكس جانباً مهماً ، ويكشف حجم الدور السياسي المنوط بمهام السفير ، ويؤكد السياسة الخارجية التي اتبعتها الدولة العثمانية في دبلوماسيتها تجاه الدول العظمى خلال القرنين ١٢-١٣هـ/١٨-١٩م ، هذا إضافة إلى التجار العثمانيين الموجودين في أوروبا بهدف التجارة ، إذ كانوا يرسلون تقارير بما سمعوا وشاهدوا إلى الدولة العثمانية وحكومتها ، وعليه فقد قامت هذه التقارير بدور مهم لتعريف العثمانيين بالحضارة الغربية .

هكذا كانت الأحداث والأوضاع السياسية والحضارية تُنقل إلى الدولة العثمانية ، عن طريق هذه التقارير التي كان لها تأثير في المجتمع العثماني تدريجياً ، وفي نفوس السلاطين العثمانيين خاصة، فكان للسفراء العثمانيين دور مهم في تطبيق الإصلاحات والتنظيمات على النسق الأوروبي ، وهذا ما أوضحه في المبحث التالي .

المبحث الثالث :

تأثير السفراء على السلاطين في إجراء التجديد على مؤسسات الدولة على النسق الأوروبي .

ظلت الدولة العثمانية طوال فترة ازدهارها تنظر إلى العالم الأوروبي باعتبارها صديقة لها تارة وعدوة تارة أخرى ، وكانت ترى أن إقامة علاقات ثقافية وسياسية وطيدة معها أمر يمس هيبتها، وفي الوقت نفسه مثلت الدولة العثمانية وعقائدها الدينية أسباباً لعزلة الدولة التي انعكست بشكل واضح على جميع مجالات الحياة فيها ، وانخفضت العلاقات بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية إلى الحد الأدنى ، وأدت هذه السياسة إلى صعوبة تعرف الأوروبيين على الحياة الداخلية للدولة العثمانية ؛ ولهذا فعندما بدأ الباب العالي في نهاية القرن ١٢هـ/١٨م في إدراك مدى ما وصل إليه من تأخر عن أوروبا ، اضطر تحت ضغط الظروف السياسة الخارجية إلى الدخول في علاقات دبلوماسية دائمة مع الدول الأوروبية ، وحقق بذلك خطوة مهمة على طريق قيام تعارف مشترك أوثق بين أوروبا والدولة العثمانية[١] .

هذا التقارب الذي بدأ بين الدول الأوروبية والدولة العثمانية ، والذي أكده اهتمام السلاطين العثمانيين بمظاهر المدنية الأوروبية ، ونواحي الحضارة داخل الدولة العثمانية، ويرجع أساساً إلى الأثر الكبير الذي خلفته تقارير السفراء العثمانيين عن أوروبا وخاصة فرنسا، وكانت لهذه التقارير دور مهم ومؤثر في نقل مظاهر المدنية الغربية للدولة العثمانية في القرن ١٢هـ/١٨م .

ويعتبر عهد السلطان سليم الثالث المنبهر بالتجربة الأوروبية ، الذي تبنى أفكار السفير محمد راتب أفندي من أكثر العهود التي حدث فيها التقارب الأوروبي ، فقد أقدم على خطوة تأسيس الجيش العثماني الذي أسماه (النظام الجديد)[٢]، وجعله مكوناً من اثني عشر ألف رجل ،

---

(١) أنينل ألكسندروفنادولينا : الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية ، ص٤ .

(٢) النظام الجديد : أستخدم هذا المصطلح لمعنيين أثنين وهما :

١- الحركة التجديدية التي قام بها السلطان سليم الثالث (١٢٠٤-١٢٢٢هـ/١٧٨٩-١٨٠٧م) استهدفت إجراء الإصلاحات اللازمة في الإدارة والصناعة والتجارة والفن والاقتصاد والعلم والثقافة ، وذلك بالاقتباس من العالم الغربي .

يتدربون على أيدي ضباط وخبراء أوروبيين ، وفرنسيين على وجه الخصوص ، يعملون وفق نظم أوروبية، كما عمل السلطان على إعادة تنظيم مدرسة البحرية التي أسسها البارون (دي توت – De tot)، وأسس كذلك مدرسة جديدة للمدفعية ، والأمر اللافت للانتباه هو القبول باستخدام اللغة الفرنسية كلغة مساعدة في التعليم(١) .

ومن السفراء الذين انجذبوا إلى الحضارة الغربية هو السفير راتب أفندي ، فقد تأثر كثيراً بطريقة تنظيم الحكومة البروسية ، ومدى جدارة جهازها ، فكتب إلى السلطان بضرورة القيام بمجموعة من الإصلاحات الإدارية وتطبيقها في الدولة لتساعد على رقيها ومواكبتها للدول الأوروبية(٢) .

ومما يجدر ذكره أنه عندما زادت الضغوط المالية المثقلة على الدولة العثمانية ، قام رجال التنظيمات أمثال – محمود نديم باشا(٣) – بخدمات في الإدارة الداخلية للبلاد، وأصبحت الإدارة الخارجية ، ومقاليد الأمور بين أناس آخرين ، وبعدها تم رفع وعزل ونفي عدد من المسؤولين،

٢- الجيش النظامي الذي أراد السلطان تشكيله على غرار الدول الغربية ، وقد تم تشكيله من اثني عشر ألف شخص، ألحقوا بفرقة البستانجي من فرق الإنكشارية بغية عدم التعرض لانتقادها ، وقد بدأ بإجراء التدريبات، وخصص له ميزانية خاصة ، وشارك هذا الجيش في مقاومة جيش نابليون في عكا ، فهزمه ؛ إلا أن الإنكشارية لم تتحمل هذا الفوز فثارت على الدولة عام ١٢٢٢هـ/١٨٠٧م والغت النظام الجديد ، وخلعت السلطان سليم الثالث من سدة الحكم ، ولم يقم لهذا الجيش قائمة حتى جاء السلطان محمود الثاني الذي ألغى الإنكشارية نهائياً عام ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م بعد تشكيله لهذا الجيش . انظر (سهيل صابان : المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية ، ص٢٢٣) .

(١) قيس جواد العزاوي : الدولة العثمانية ، قراءة جديدة لعوامل الانحطاط ، ص٤٧ .

(2) Turkiye Diyanet Vakfi , cild , 31 , op , cild , s , 48 .

(٣) محمود نديم باشا ١٢٣٣-١٢٩٩هـ/١٨١٨-١٨٨٣م :هو الصدر الأعظم محمود نديم باشا ، كان شاعراً ومثقفاً وطموحاً ، عمل سكرتيراً لمجلس الوزراء ، ثم مستشاراً للصدارة ، وواليا على كل من صيدا والشام وأزمير ، وتولى منصب الصدارة للمرة الأولى ، ١٢٨٨هـ/١٨٧١م بعد وفاة عالي باشا ، ثم تولاه للمرة الثانية ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م، أثار بتصرفاته غير المدروسة غضب الدول الأوروبية تجاه الدولة العثمانية . انظر: (ماجدة مخلوف : تحولات الفكر والسياسة ، ص٤٢؛ يلماز اوزتونا : تاريخ الدولة العثمانية ، ج٢ ، ٧٩) .

وسلب المناصب منهم ، إلا أنه نشأ في الوقت نفسه مسئولون آخرون ، من الوزراء الذين قاموا بتأسيس نفوذهم بالدولة ، وعلى رأسهم مدحت باشا[١] ومصطفى رشيد باشا وغيرهم[٢] .

وذكر في تقرير قدِّم للسلطان عبد الحميد الثاني في ٢٨ ربيع الآخر ١٢٩٦هـ/٢٠ إبريل ١٨٧٩م وصفت فيه نشاطات صحيفة الجنه[٣] ، عندما قدمت نسختان من الصحيفة إلى السلطان عبد الحميد الثاني ، وخلاصة الصحيفة تقول : " على الرغم من أن مدحت باشا يريد أن ينميِّ ويطوِّر الدولة ، إلا أن طلباته لدى إستانبول لم تجد الاستجابة ، وحتى يأخذ مدحت باشا الإذن بما يريد ، لابد من عصيان أهالي استانبول "[٤] ، هنا بينت الوثيقة أن هناك تحريضاً واضحاً للأهالي في الدولبةالخروج عن طاعة السلطان ، وبالتالي طُلِب أن تتخذ الإجراءات التدبيرية تجاه ذلك.

شهدت الدولة العثمانية في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن ١٣هـ/١٩م قيام نظام دبلوماسي جديد ، كان أكثر وضوحاً على يد رجل الدولة العثمانية الشهير مصطفى رشيد باشا

---

(١) مدحت باشا الصدر الأعظم ١٢٢٨-١٣٠٢هـ/١٨٢٢-١٨٨٥م : اسمه (أحمد شفيق) اشتهر باسم مدحت باشا وأبوه هو الحاج حافظ محمد أشرف عالم دين ، ولد بإستانبول ، حفظ القرآن وهو في سن العاشرة ، ولقب بالحافظ، وهو أحد أعضاء جماعة تركيا الفتاة ، كان ماسونياً ، اشترك في مؤامرة خلع السلطان عبد العزيز ، كتب القانون الأساسي الذي أعلنه السلطان عبد الحميد الثاني مضطراً سنة ١٢٩٣هـ/١٨٧٦م، وهو ممن أيدوا فكرة حركة التجديد في الدولة العثمانية على النمط الغربي ، واتخاذ فرماني التنظيمات بداية شاملة لهذه الحركة التغريبية ، كما كان معجباً إعجاباً شديداً بإنكلترا وبالنظام الديمقراطي الإنكليزي ، وكان يتصور أن الدولة العثمانية يمكنها تفادي كل نقص ألم بها ، إذا طبقت النظام الانكليزي ، تولى منصب الصدر الأعظم مرتين ، المرة الأولى سنة ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م في عهد السلطان عبد العزيز ، والمرة الثانية في عام ١٢٩٣هـ/١٨٧٦م في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، وعين والياً على سورية ثم نقل إلى أزمير ، ثم اعتقل ونفي إلى الطائف وقتل هناك ، وللاطلاع أكثر عن هذه الشخصية. انظر (مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني ، ترجمة محمد حرب ، ط٤ ، دار القلم ، دمشق ، ١٤١٩هـ/١٩٩٠م ، ص١٣٦؛ أحمد أمين : زعماء الإصلاح في العصر الحديث ، د.ط ، د.ن ، القاهرة ، ١٣٥٩هـ/١٩٤٩م ، ص٣١) .

(٢) عبد الرحمن شرف : أحاديث تاريخية ، المصدر السابق ، ص١٨٧ .

(٣) الجنة : هي صحيفة أسبوعية سياسية تجارية أسسها سليم البستاني في (١١ ربيع الأول ١٢٨٨هـ/١١ حزيران وقد اشتهرت بصدق المبدأ وانتقاء الأخبار الصحيحة ، وضمت هذه الصحيفة مع صحيفة الجنان إلى إدارة واحدة ومطبعة واحدة وهي مطبعة المعارف . انظر (الفيكونت فيليب دي طرازي : تاريخ الصحافة العربية، ج٢ ، د.ط ، المطبعة الأدبية ، بيروت ، ١٣٣٢هـ/١٩١٣م، ص٦٨) .

(٤) وثيقة غير منشورة رقمها YEE , 79/170 محفوظة بالأرشيف العثماني مجموعة يلدز باسطنبول .

١٢١٥-١٢٧٥هـ/١٨٠٠-١٨٥٨م – السابق الذكر – والذي ارتبط اسمه بأول فترة للإصلاحات الداخلية ، التي دخلت تاريخ البلاد وعرفت باسم التنظيمات ، واعتبرت مشكلات السياسة الخارجية التي واجهت الدولة العثمانية في تلك الفترة واحدة من الأسباب الحافزة للبدء بهذه الإصلاحات ، وعلى هذا فإن دراسة الدبلوماسية العثمانية ، يمكن اعتبارها واحدة من المداخل التي تسعى إلى توضيح أسباب التغيرات التي حدثت في البلاد في تلك الفترة الصعبة من تاريخها(١).

فقام مصطفى رشيد باشا بالقضاء على بعض المؤسسات في الدولة وإدارتها، وكان يهدف إلى تأسيس نظام سلطة جديدة تعتمد على ثقافة وتقدم الغرب ، بدلاً من النظام القديم ، ووضع مستقبل بلاده وجميع مقدرات الدولة العثمانية في أيدي الإنجليز ، وأصبح السلطان عبد المجيد الأول مجبراً على قبول أفكار وبنود الإصلاحات المقترحة ، حيث إن الدولة العثمانية أصبحت أداة في يد الإنجليز ، وجعلوا السلطان يؤمن بضرورة الحصول على مساعدات الأوروبيين؛ لتخليص الدولة من الوضع المالي السيئ ، وأنه ينبغي عمل إصلاحات اجتماعية على النمط الأوروبي لتحقيق ذلك، والأهم أن وراء زرع هذه الأفكار في ذهن السلطان هو مصطفى رشيد باشا العاشق للإنجليز(٢) .

وبعد ذلك أصبحت مسألة استشارة سفراء أوروبا ، في كافة المشكلات لرجال الدولة في عصر الإصلاحات ، وكان في مقدمة رجال الدولة علي باشا ، وامتد إلى سفراء الدول الأجنبية، وبدؤوا في التدخل في أمور الدولة ، وبدأ الجميع يرتفع صوته ، حتى إن السفراء أخذوا يتحركون كما لو أنهم رجال الدولة العثمانية، وهكذا فإن السفراء من خلال فرمان الإصلاحات وفقوا في عمل دعاية للأفكار الغربية ، وتأسيس أفكار لهذه الإصلاحات لدى السلاطين العثمانيين(٣).

وقد تحدث اللورد (ستانفورد – Stanford)مع السلطان عبد المجيد الأول كثيراً عن مصطفى رشيد باشا ، بشأن تعيينه بمنصب الصدر الأعظم واستغلال منصبه كحليف لإنجلترا بإستانبول في ذلك الوقت ، وقال للسلطان : " إن هذا المثقف المستنير هو رجل دولة ناجح، وإذا أصبح صدراً أعظم فإنه سوف يتم إزالة كافة الخلافات بين الدولة العثمانية وإنجلترا، وسوف يكون

---

(١) أنينل ألكسندروفنادولينا : الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية ، ص٥ .

(2) Omer Faruk Yilmz : Belgelerle Osmanli Tarihi , op , cit , s , 332 .
(3) Ziya Nur Aksun : Osmanl Tarihi , op , cit , s , 381 .

هناك تقدم للدولة العثمانية في كافة المجالات ، الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية ، وإزاء هذه الضغوط فإن السلطان عبد المجيد الأول قام بتعيين مصطفى رشيد باشا في منصب الصدر الأعظم للمرة الثانية في ٨ شوال ١٢٦٢هـ/٢٨ سبتمبر ١٨٤٦م(١) .

وعندما عاد مصطفى باشا إلى إستانبول من سفارته بباريس –كما ذكرنا سابقاً – عرض على السلطان عبد الحميد الثاني أفكاره ، بلغة واضحة بشأن إصلاح الإدارة، ووضح للسلطان أن تحرر البلاد يتوقف على إعلان المشروطية(٢) ، واجتهد في إقناع السلطان بشأن إعلان التنظيمات، ومن ناحية أخرى اقتنع السلطان أنه من خلال إرضاء الفرنسيين الذين يحمون الكاثوليك ، والروس الذين يحمون الأرثوذكس ، ومنح المسيحيين الذين يعيشون في الدولة العثمانية حقوقاً متساوية ، فإنه سيتم حل المسائل والمشكلات في الدولة بصورة إيجابية ، وهكذا بادر السلطان عبد المجيد الأول في إعداد الفرمان الهمايوني ؛ وبذلك يتبين لنا أن تأثير السفراء في إقناع السلاطين في إجراء تجديدات في مؤسسات الدولة تأثير قوي عليهم(٣) .

ويتبين لنا أن تأثير الفرمان الهمايوني – فرمان كُلخانه وفرمان التنظيمات الخيرية – اللذان تم إعدادها تحت رئاسة وفكر وتأثير ونفوذ السفير الإنجليزي جايننج بصفة خاصة، وقام اللورد ستانفورد بعرض مذكرات جايننج، وكان هناك أثر لقلم اللورد في كل سطر من سطور خط الإصلاحات، ولكن كل هؤلاء اجتهدوا في إجبار الباب العالي على قبول هذه البنود في هذا الفرمان(٤) .

ومن أهم التأثيرات الفرنسية في المجتمع العثماني هو تأسيس الجمعية العلمية العثمانية التي أنشأها السفير العثماني بباريس طاهر منير باشا في عام ١٢٧٧هـ/ ١٨٦٠م ، كان يهدف طاهر باشا إنشاء جمعية علمية شعبية تقوم على النظام الفرنسي، وتكون متاحة لجميع الشعب، مؤسسة

---

(1) Turkiye Diyanet Vakfi , cild , 11 , op , cild , s , 313 .

(٢) المشروطية – Masrutryot : هو الدستور الذي أصدره السلطان عبد الحميد الثاني في ٤ ربيع الأول ١٢٩٤هـ / ١٦ مارس ١٨٧٧م وتم على أساسه تشكيل أول مجلس نيابي في الدولة العثمانية (المبعوثان) ، وقد أصدر السلطان عبد الحميد الثاني فرمان في ١١ صفر ١٢٩٥هـ/ ١٤ فبراير ١٨٧٨م بتعطيل المجلس لأجل غير مسمى بسبب ما نشب في المجلس من خلافات بين الأعضاء فهذه هي المشروطية الأولى . وأما الثانية فهي المرسوم الذي أصدره السلطان عبد الحميد الثاني في ٢ جمادى الآخرة ١٣٢٦هـ/٢٤ يوليو ١٩٠٨م بإعادة المجلس بعد تعطيله أكثر من ثلاثين عاماً . انظر (سهيل صابان : المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية ، ص٢٠٩) .

(3) Nevin Yazici : Osmanlilik Fikri ve Genc , op , cit , s , 15 .

(4) Turkiye Diyanet Vakfi , cild , 3 , op , cild , s , 375 .

على الأفكار الفرنسية للتنوير، وبوجهة النظر تلك بدأت المناهج في الموضوعات العامة في تقدم عام ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م والتي سميت حركة التقدم في الصناعات ، وتنوير العقول، علاوة على ذلك بدأت الجمعية في نشر حوليات سميت (نشرات العلوم) في عام ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م ومن أهم العناوين التي نشرتها خلال ثلاثة أعوام " المقارنة بين التعليم والجهل في العلوم ، ثورة الشعوب ، والجمع بين النظرية والتطبيق " ، وخلال عمله كسفير تعلم اللغات الفرنسية والإنجليزية والألمانية ، وكان هو الأكثر شيوعاً بين رجال التنظيمات ، وعندما عاد حمل على عاتقه ترجمة الأفكار والآداب الفرنسية إلى القراء العثمانيين ، فقدم عن الثورة الفرنسية وأعمال (فولتير ومونتيسكي – Voltaire , Montski)[(١)] ، وبالفعل استطاع طاهر باشا التأثير على عقول العثمانيين ، من خلال تنمية روح الثورة في نفوس القراء ، وإبراز دور حركة التنوير الفرنسي وتعليمه لهم[(٢)] .

وعلى صعيد آخر فإن تقييد السلطة بنظام الامتيازات ، قد جعل من سفراء الدول الأوروبية في الآستانة ، شركاء للدولة العثمانية في قراراتها السياسية والاقتصادية والعسكرية، ففرنسا بعد احتلالها للجزائر عام ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م قامت بإنزال قوات لها في لبنان عام ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م ، بدعوى حماية المسيحيين من الدروز ، وقد نالت تأييداً من الدول الأوروبية في ذلك ، وأرادت فرنسا من أعمالها هذه اتهام الدولة العثمانية بأنها تشاركها في شؤونها الداخلية ، ما دام الأمر يتعلق بالمسلمين الذين منحت الدولة العثمانية نفسها حقوقاً للأوروبيين بحمايتهم[(٣)] .

وبالتالي بدأت فرنسا تجعل الدولة العثمانية تشعر بإثارة الثورة من خلال جانبين وهما :

أولاً : الأقوام والطوائف غير المسلمة التي تعيش في الدولة العثمانية .

ثانياً : رجال ومسؤولو السلطان الذين بدؤوا في إيضاح مثالية الوصول إلى السلطة ، في إطار المشروطية التي تهدف للتوجه نحو الشعب ، من خلال الحرية بين الطبقة العثمانية المثقفة، إلا أن

---

(١) مونتيسكي : شارل لوي دي سكوندا – Sharl Owy dy Skwnda (١٠٩٢-١١٦٩هـ/١٦٨١-١٧٥٥م) كاتب وفيلسوف فرنسي ، تولى منصب رئيس مجلس النواب في مدينة بوردو ، من أشهر مؤلفاته السياسية رياح القوانين، نادى بالديمقراطية ، كما نادى بفكرة النيابة العامة لعضو البرلمان ، بمعنى أن النائب لا يمثل دائرته الانتخابية وحدها ، وإنما يمثل الأمة ، وقد كان لأرائه ، وخاصة في نظريته للفصل بين السلطات أثر كبير على قيام الثورتين الفرنسية والأمريكية . انظر : (محمد شفيق غربال : الموسوعة العربية الميسرة ، ص١٧٩٠) .

(2) Cem Alptekin : Elghteebth – Century French , op , cit , p , 78 .

(٣) قيس جواد العزاوي : الدولة العثمانية ، قراءة جديدة لعوامل الانحطاط ، ص٢٧ .

الحركة التي تمخضت بسبب التأثيرات الداخلية والخارجية ، هي الإجراءات التي قامت بها دول أوروبا بالتأثير على الأقليات ، وبدأ ذلك مع فرمان التنظيمات[١] .

وأما الأفكار التي نشرتها الثورة الفرنسية وهي الحرية والمساواة والعدل ، فإنها لم تؤثر على الدولة العثمانية لأول وهلة ، وتم نشر هذه الأفكار بين الأقليات المسيحية واليونانيين بصفة خاصة جداً ، وأما أفكار القومية التي وضعتها الثورة الفرنسية ، فقد بدأت تنتشر في الدولة العثمانية ، وبدأ فكر القومية يتجاوز وينتقل إلى السكان المسيحيين بالدولة العثمانية ، من خلال الرعايا الأجانب ، فالثورة الفرنسية قد أثرت على المجتمع العثماني ، من ثلاثة جوانب :

التحديث في المجال العسكري ، والدبلوماسية وتطور المؤسسات ، ومساعي فرنسا لتحقيق ذلك[٢] .

نستطيع القول : إن فرنسا كانت تؤدي دوراً كبيراً منذ القدم لأنها كانت على اتصال مع الدولة العثمانية في المناسبات ، ومنذ بداية الإصلاحات في الدولة ، كان تأثيرها ونفوذها بسبب مساعداتها للدولة أثناء حرب القرم ١٢٧١هـ/١٨٥٤م، ولم تعترض أي دولة على تدخلها ، واستطاعت بوسائلها إقناع السلطان عبد العزيز ليتبع نصائح الفرنسيين ، لأنه من المصلحة العامة أن تسرع الدولة بالعمل وتقبل المساعدة من الفرنسيين ؛ وفي ١٨ صفر ١٢٨٤هـ/٢٠ يونيو ١٨٦٧م) تم تبليغ الدولة العثمانية بالقرار الصادر عام ١٢٧٣هـ/١٨٥٦م بالمطالب الفرنسية ، من أجل الإصلاحات ومقرراتها وعددها ١٦ بنداً[٣].

يتضح لنا مما سبق أن فرنسا كانت لها منافع في الدولة العثمانية عندما قامت بتقديم المساعدة أثناء حرب القرم ، وكان همها الوحيد هو جعل الدولة العثمانية تحت أنظارها ، حتى تكون الوصية عليها، وتتحكم في أمورها السياسية وغيرها من الأمور الأخرى الخفية التي كانت في ظل مساعيها .

وكان السفير الفرنسي يضطر إلى التدخل في الأمور الداخلية السياسية للدولة العثمانية في بعض الولايات ؛ وذلك لمساندة مواطنيهم أو الدفاع عنهم ، ولذلك أعطوا الفرنسيون امتيازات حتى أصبحت لهم قاعدة مكنت رعايا ملك فرنسا في التمتع بقانون يحميهم[٤] .

---

(1) Nevin Yazici : Osmanlilik Fikri ve Genc , op , cit , s , 60 .
(2) Turkiye Diyanet Vakfi , cild , 11 , op , cit , s , 88 .

(٣) أنكه لهارد : تاريخ الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية ، ص١٧٩ .

(٤) أندرى كلو : سليمان القانوني مثل من النماذج بين الهوية والحداثة ، ص٣٣٥ .

ورأى السفير (فرجان – Furjan) أحد سفراء فرنسا في الدولة العثمانية أن على فرنسا أن تقود وتدعم جهود وتحديث الدولة ، ويتبين لنا ذلك جلياً في التعليمات الصادرة إلى السفير الجديد في إستانبول بالتدخل في أمور الدولة لأنها تمر بعهد انحطاط وهلاك وهو ما يبدو للعيان[1].

واستناداً إلى ما سبق يتبين لنا مدى إصرار السفراء الفرنسيين في تغريب المجتمع العثماني من خلال تكثيف جهودهم وتعليماتهم التي يصدرونها إلى السفراء المتواجدين في الأراضي العثمانية والعربية ، والأمر بالقيام بهذه التعليمات على وجه السرعة .

فكان السفراء لهم دور كبير في الإصلاحات من الناحية الثقافية ونقصد هنا – الصحافة – ومصطفى رشيد باشا كان يدفع شهرياً ١٥٠ فرنكاً لأحد محرري صحيفة (ميساج – Masag) الفرنسية التي أخذت لهجتها تتغير تدريجياً لصالح الدولة العثمانية ، وأخذت لهجة متحيزة تجاه السلطة العثمانية ، وقام بعمل علاقات طيبة بعدد من الصحف لتقديم موجز للمقالات قبل عرضها بـ ٢٤ ساعة ، حتى إذا واجهته بعض التناقضات السياسية يقوم بسحب هذه المقالات أو تخفيف لهجتها، فكان مصطفى رشيد باشا يبلغ الباب العالي أولاً بأول بما يصدر في الصحف الفرنسية ، مثل (ديبيه ، مونيتر – Surveiller , Dabah)[2] .

وبالتالي فإنهذه الصحف كانت تعطي انطباعاً حسناً عن الدولة العثمانية ، إذ كتبت عن دور البريد والتعليم والأسطول العثماني ، وعن إقامة الحجر الصحي للدولة العثمانية، إضافة إلى ذلك أشاد السفير العثماني بأهمية الدور الذي تؤديه الصحف التي يصدرها السيد (بلاك – Blacqu)[3] باللغة الفرنسية في الدولة العثمانية ، وكتب مصطفى رشيد قائلاً "وصول هذه الصحف إلى فرنسا ، قد ساعدت على تغيير رأي الفرنسيين في الدولة العثمانية ، إلى الأفضل، حتى إن هناك مقالات تناولت إصلاحات السلطان محمود الثاني التي قام بإجرائها في الدولة "[4].

---

(١) هنري لورنس : الأصول الفكرية للحملة الفرنسية على مصر ، ص١٧٠ .

(٢) أنينل ألكسندروفنادولينا : الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية ، ص٧١ .

(٣) ولد ألكسندر بلاك Blacqu عام ١٢١٢هـ/١٧٩٧م بباريس ، وسافر إلى إزمير في فترة الدعوة، لإعادة النظام البابك (١٢٣١-١٢٤٦هـ/١٨١٥-١٨٣٠م) ، أصدر صحيفتي " Spectateus Oriertal – Courrier de Snyrnell " بناء على اقتراح من السلطان العثماني في إستانبول ، وتوفي عام ١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧م (المرجع السابق ، ص٧٢) .

(4) Turkiye Diyanet Vakfi , cild , 3 , op , cild , s , 71 .

وكان مصطفى رشيد باشا يعلم أن محمد علي باشا يدفع ٦٠٠ فرنك لمحرر جريدة (كورير فانسيه - Courrier Vanse) شهرياً ، على أن السفير العثماني لم يكن يملك إمكانية دفع مثل هذا المبلغ ، وأعرب عن أسفه لهذا ، وكان يؤكد مصطفى باشا في تقاريره التي كان يرفعها لضرورة القيام بعدد من الإصلاحات الداخلية، بهدف رفع هيبة الدولة واستمالة الرأي العام الأوروبي ، وكان يستحث السلطان والباب العالي لتطبيق الإصلاحات وتنفيذها في الدولة بقدر المستطاع[١] .

ويظهر مما سبق أن الاهتمام الذي أولاه السفير العثماني للصحافة الفرنسية له أهمية كبرى ، حيث أثر على الرأي العام الفرنسي ، وأن ما بذله من مساع كان مؤثراً للرأي العام من جهة وعلى العلاقات الدبلوماسية الفرنسية العثمانية من جهة أخرى.

اتضح لنا أن مصطفى رشيد باشا بعد عمله سفيراً بلندن ، تم تعينه بوزارة الخارجية، وتم تغذية أفكاره جيداً بالفكر الغربي ، فأخذ بنقل هذه الأفكار إلى فرمان التنظيمات ، الذي أصدره السلطان في الدولة ، ولقد قال عنه اللورد ستانفورد ممثل ملك إنجلترا في إستانبول " أن له دوراً فعالاً في إلغاء فرقة الإنكشارية فسأله عن ضرورة البدء من هذا الأمر ، إلا أنه رد عليه بأن من الضروري البدء من السلطان ، وأنه مسؤول عن حفظ النفوس والأرواح والأموال في البلاد "[٢] .

يؤكد لنا النص السابق أن مصطفى رشيد باشا كان يخطط للبدء بالضغط على السلطان؛ للقيام بالإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية ، كما كان له أثر كبير وفعال في إعلان فرمان التنظيمات ، وبالتالي حاول مصطفى رشيد باشا ، عند توقيعه للمعاهدة التجارية بين إنجلترا والدولة العثمانية ، استغلال الأوضاع السياسية المعقدة المحيطة بالدولة العثمانية ؛ ليحصل على موافقة من الباب العالي في القيام بعدد من الإصلاحات ، - وكما ذكرنا — ساعده على ذلك صغر سن السلطان عبد المجيد الأول ، إضافة إلى تأثير مصطفى رشيد باشا القوي عليه، وفي الوقت نفسه توقع أن يكون لهذه الإصلاحات صدى إيجابي بأوروبا ، وهو الأمر الذي سيساعد في حل ملائم للمشكلات السياسية الخارجية ، بما فيها الصراعات بين الدولة العثمانية وأوربا[٣] .

---

(١) أنينل ألكسندروفنادولينا : الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية ، ص٧٢ .

(2) Sadik Abayror : Siyasi Bcyutlaryle Turkiye De Islam , Cilicin Dogusa Risale , 1989 , Istanbul , s , 253 .

(٣) أنينل ألكسندروفنادولينا : الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية ، ص١٠٩ .

نستطيع القول : بأن مصطفى رشيد باشا كان له دور كبير ومؤثر في عهد السلطان عبد المجيد الأول ، في إصدار فرمان التنظيمات عام ٢٧ شعبان ١٢٥٥هـ/٣ نوفمبر ١٨٣٩م، فحقق للدولة العثمانية نجاحات ، واستطاع أن يؤثر على عدد كبير من كبار رجال الدولة ليوقعوا على نص التنظيمات ، وفي المقابل كان في محل ثقة للسلطان العثماني ؛ على الرغم من ذلك لا يجب علينا إغفال جذور وأساس التنظيمات التي تم وضعها خلال الفترة الأخيرة من حكم السلطان محمود الثاني ، ولكن بسبب العزل المتكرر لمصطفى رشيد باشا كان عليه أن يفقد مكانته ، إلا أنه استطاع أن يثبت بأنه رجل دولة وسياسة موالٍ لفرنسا وإنجلترا، واستطاع نقل مكانته الحربية التي تصلح لفتح بوابة المستقبل الشخصية له(1) .

ويمكن القول : إن مصطفى رشيد باشا ، وبعض معاصريه رأوا أن جميع المؤسسات العثمانية، كانت تعتمد على الأسس الإسلامية ، ولهذا كان في رأيهم أنه من الضروري تغيير كل ما هو قديم ، وتأسيس مفهوم غربي جديد ، وحملوا الدين جميع الاتهامات ، وجعلوه المصدر الرئيس للتخلف ، سواء في العلوم أو الفنون ، ولكن الدولة العثمانية في بداياتها كانت في أوج عظمتها ونموذج رائد لنشر الإسلام في أوروبا هزت عروش أوروبا وغيرت خريطة العالم بعد فتحها القسطنطينية ؛ لأنها كانت متمسكة ، ولا يمنع أن الدولة تواكب التطور والتقدم في المجالات الأخرى دون المساس للأحكام والعلوم الشرعية .

وهكذا نستطيع القول : بأن القوة الأجنبية ، وتسلط السفراء على السلاطين لإقناعهم بالأخذ عن الغرب كانت له نتائج سلبية على الدولة العثمانية ، فقد أصابها التغريب الذي هز كيانها، ويقول جودت باشا في مذكراته : " إن القوة الدينية لرشيد باشا كانت تتمثل في سفارته بإنجلترا ، وأما قوة تلاميذه علي باشا ، وفؤاد باشا فإنها تعتمد على السفارة الفرنسية ، وحتى إن وكلاء الدولة العلية كانوا في صراع ومشغولين بالنفوذ والسلطة ، وأفاد السلطان بهذا الشأن بأنه يقوم بتقدير أصحاب هذا الأمر ؛ ولهذا السبب لا يمكنه عزل الصدر الأعظم " ولهذا السبب فإن بعض باشاوات التنظيمات ، أصبحوا مع الأسف سفراء الدول ذات النفوذ في أوروبا ، ثم أصبحوا وزراء بالدولة العلية(2) .

---

(1) Yusif Arcura : Osmanli Derletinin Dogiloma Sureci , Turk Tarrih Kunmu Basimevi , Ankara , 1988 , s , 350 .
(2) Turkiye Diyanet Vakfi , cild , 31 , op , cit , s , 298 .

وكان نتيجة التنظيمات وتدخل السفراء في الضغط على السلاطين لإصدار هذه التنظيمات وشدهم نحو الغرب بأن أصبح الأجانب المقيمون في الدولة العثمانية ، يختلطون فيما بينهم بشكل رئيس ، ولا يلتقون بالمسلمين العثمانيين ، إلا في بعض الأماكن الرسمية ، غير أن البعض من هؤلاء المقيمين ، وخاصة في القرن ١٢هـ/١٨م ، عاشوا في كنف الدولة العثمانية أجيالاً عديدة ؛ نتيجة لذلك كان من الممكن أن يحافظ أصحاب المقام الرفيع من العثمانيين، على صلات وثيقة بالمبعوث الأجنبي ، وربما حاول هذا المبعوث بدوره استمالة حليف له من العثمانيين ، وهذا بلا شك السبب الرئيس وراء سعي السفير الفرنسي الماركيزدي بوتّاك – السابق الذكر – لتوطيد علاقته مع الصدر الأعظم ، دامادا إبراهيم باشا ، الذي نجح في التأثير على بعض القضايا الرئيسة في الدولة ، مع جعل هذا الأمر إلزامياً في التحالف مع فرنسا، واستوجب ذلك دفع ثمن باهظ فيما يتعلق بالامتيازات السياسية مع فرنسا(١) .

وعندما تولى الدامادا إبراهيم باشا الصدارة العظمى في عهد السلطان أحمد الثالث، اعترف بأهمية التعرف على أوروبا ، فقام باتصالات منظمة مع السفراء الأوروبيين المقيمين في الآستانة ، وأرسل السفراء العثمانيين إلى أوروبا ، وعواصمها للتوقيع على الاتفاقيات التجارية والدبلوماسية الخاصة بالمعاهدات ، بالإضافة إلى ذلك طلب منهم تزويد الدولة بالمعلومات الدبلوماسية الأوروبية والقوة العسكرية ، وكان المغزى من ذلك هو فتح الثغرة في الستار الحديدي العثماني ، والاعتراف بالتطورات الداخلية التي تحدث في أوروبا ، وعدم تجاهل العثمانيين لهذه التطورات(٢) .

ومن ضمن تأثير السفراء على السلاطين ورجال الدولة إقناعهم بإرسال أبنائهم في بعثات تعليمية إلى مختلف الدول الأوروبية خاصة فرنسا ؛ وقد عمق هذا الشعور لدى هذا الجيل ضرورة الاتجاه إلى الغرب ، وبذلك كان لهؤلاء السفراء الدور البارز في ظهور أجيال جديدة في المجتمع العثماني تمثل في تكوينها وسلوكها للأوروبيين أكثر من انتمائها للعثمانيين مما جسد مدى قوة سريان تيار التغريب داخل الدولة العثمانية .

نستطيع أن نلخص من هذا الفصل بأن للسفراء الفرنسيين دوراً كبيراً بإدخال التغريب إلى الدولة العثمانية على سبيل التقدم والتنوير ، والذي كان له دور إيجابي في الجوانب العسكرية

---

(1) Cem Alptekin : Elghteebth – Century French , op , cit , p , 87 .

(٢) علي محمد الصلابي : الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط ، ص٣١١ .

والحضارية ، وأما فيما يتعلق بالنظم القضائية أو الدينية فكان لابد على الدولة عدم الأخذ بها ، وهؤلاء السفراء العثمانيين أستطاعوا التأثير على السلاطين مستغلين بذلك صغر سن بعض السلاطين ، أو ضعفهم ، أو سوء الحالة المالية ، هؤلاء السفراء الذين تشبعوا بالأفكار الغربية أوهموا رجالات الدولة بأنه لا إنقاذ للدولة ولا خلاص لها إلا بإدخال التنظيمات على النسق الأوروبي ، والبعد عن النظم العثمانية الإسلامية ، وبالتقليد في الأخلاق وأنماط السلوك والآداب والثقافة والفكر والإنتاج الغني ، وهذه الأمور جميعها لا تخلو من بعض ما نهى الشرع عنه أو تتعارض مع أصول الإسلام وقواعده ؛ مما قذف بالدولة في هوة لها مخاطرها ثم سقوطها — وهذا ما سيتضح فيما بعد — .

الفصل الثالث :

دور السفراء الفرنسيين في دفع حركة التغريب .

المبحث الأول : دور السفراء الفرنسيين في توثيق العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين .

المبحث الثاني : تأثير معوقات التيار الفرنسي التغريبي في الدولة العثمانية .

المبحث الثالث : دور السفراء في التعاون مع الإرساليات التنصيريه والبعثات العلمية في تغريب المجتمع العثماني .

المبحث الأول :

دور السفراء الفرنسيين في توثيق العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين .

تمت الإشارة فيما سبق إلى علاقات الصداقة العثمانية الفرنسية ، وأثر الامتيازات الأجنبية والمعاهدات التجارية التي وقعتها الدولة مع فرنسا في توجيه الدبلوماسية بين الدولتين ، وقد أشرت إلى التغييرات التي طرأت على هذه الدبلوماسية نتيجة الثورة الفرنسية ، وظهور حركة القوميات ، وتنامي دور السياسة الخارجية والدبلوماسية بشكل خاص لمواجهة زيادة حدة الصراع الدولي ، فكان التفكير في ضرورة إجراء إصلاحات دبلوماسية كلف بها السفراء للوقوف على أبعاد حدة الصراع ، وسياسة التكتل في العلاقات الدولية ، ومحاولة الحفاظ على مستوى العلاقات مع الدول الكبرى ، فضلاً عن تنشيط العمل الدبلوماسي العثماني الفرنسي تمهيداً لإجراء إصلاحات على النسق الغربي لتهيئة الدولة لمواكبة الظروف الاقتصادية والسياسية الجديدة .

إذن كل هذه الأحداث التي وقعت بين الدولة العثمانية ، وبين فرنسا كانت محل اهتمام بينهما ، وأدت هذه العلاقات إلى تطور ثقافي وحضاري وعسكري بينهما، فكانت هذه الأسباب الحقيقية لتطور العلاقات بين الدولتين .

إلا أن فرنسا كانت تتعرض لضغوط شديدة من البابوية سعياً لانضمامها في حلف صليبي يشارك فيه ضد العثمانيين ، وذلك في الوقت الذي كانت بين فرنسا وألمانيا حروب ، الأمر الذي أجبر فرنسا على التعامل مع الدول العثمانية بسياسة مزدوجة ، وعلم السلطان سليمان القانوني ، بتلك السياسة ، فوافق على تقديم المساعدات للأسطول الفرنسي ، الذي لم يكن في وضع يسمح له بمواجهة أساطيل الهاسبورغ[1].

وعلى كلٍّ فإن الأكثر شهرة في الوفاق العثماني الأوروبي هو الاتفاق الودي بين السلاطين العثمانيين وملوك فرنسا منذ القرن ١٠هـ/١٦م ، والتي استمرت تلك الروابط لفترة طويلة ، وعمّ التعايش السلمي بين العثمانيين والفرنسيين بشكل أوسع في القرون التالية .

---

(١) سيد محمد السيد محمود : تاريخ الدولة العثمانية (النشأة — الازدهار) وفق المصادر العثمانية المعاصرة والدراسات التركية الحديثة ، ط١ ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م ، ص٤٧١ .

فوجدت بذلك الدولة العثمانية في فرنسا ، الدولة الأوروبية الوحيدة والأقرب لها ، لأنها كانت تفكر في الدفاع عن سياستها ، وقد اتخذت الدولة العثمانية طريقاً مباشراً للتعرف على ثقافة الغرب – الدول الأوروبية – عن طريق فرنسا ، وبعدها تطورت العلاقات السياسية بين الدولتين ، وأصبحت فرنسا هي الدولة الأقرب إليها ، وبالتالي نقلت الحضارة الفرنسية إلى الدولة العثمانية عن طريق سفرائها مما أتاح المجال التغريبي أن يتسرب في الدولة العثمانية بصورة أكثر وأسرع .

وفي تلك الأثناء قامت فرنسا ، بدور كبير بطرح بعض المبادرات السياسية بشأن الإصلاحات في الدولة العثمانية ، وذكر الكاتب (إنجرد هارت – Ingria Hiart) قائلاً: "أن فرنسا قامت بتوجيه الباب العالي بقبول أفكارها ، وكذلك انجلترا التي كانت تتصرف بشكل متردد،وبعد أن أوصت انجلترا بقبول الأفكار الفرنسية بهذه الصورة ، فإن النمسا أيضاً أخذت تدعم مطالبها ، إلا أنها في السابق رفضت سياسة استقلال روسيا ، بإدارة هذه البلاد وسلكت نفس الطريق كلاً من إيطاليا وبروسيا "(١) .

واستطرد إنجرد هارت قائلاً : " في الحقيقة لم تكن هناك فرقة سياسية قوية متحدة بين المسيحيين العثمانيين ، وهذا ما اقتنع به الدبلوماسيون في فرنسا ، ولم يكن هؤلاء الدبلوماسيين يرغبون في أن يكون اليونانيون تابعين للسلاف في أي وقت ، وأما بالنسبة للأرض فإنه لا يمكن تحملهم مثل هذه التصرفات ، ولهذا السبب فهناك خمسة وعشرون عنصر اختلاف ، بينما ينبغي على العثمانيين إزالة هذه الخلافات ، وذكر أيضاً أن الروس قد عملوا من أجل إثبات عكس ذلك، وأنهم توصلوا إلى قرار لإظهار القوة والشدة ، أكثر من ذي قبل من أجل أن تقوم باريس بتطبيق الإصلاحات التي اهتمت بها "(٢) .

فهذه الفكرة كانت مقتنعة بها فرنسا تماماً ، لكن روسيا كانت مقتنعة برأي آخر يخالف فرنسا ، حيث إن الأمير (جورج شاكوف – Georg Chakuf)(٣) قال في مذكراته التي

---

(1) Ziya Nur Aksun : Osmanl Tariki, op, cit, S, 32.
(2) Ibid , op, cit, S, 15.
(٣) جورج شاكوف (١٢١٣-١٣٠١هـ/١٧٩٨-١٨٨٣م) : وزير خارجية روسيا ، حاول إلغاء معاهدة باريس التي أنهت حرب القرم ، وعلى الرغم من صداقته لبروسيا وعداوته للنمسا أحتفظ بحياد روسيا في الحرب البروسية النمساوية والحرب البروسية الفرنسية ، وعارض الحرب الروسية العثمانية ، ومثل روسيا في مؤتمر برلين . انظر: (محمد شفيق غربال : الموسوعة العربية الميسرة ، ص٦٦٣) .

تناولها قبل معاهدة باريس : " إنه لا يمكن توحيد جميع العناصر بشكل تام ، وإنه لا يميل لفكرة توحيد العناصر ، فكان لابد من ضمان لحماية الأساس الثري قبل كل شيء ، وأنه ينبغي على العثمانيين أن يقلعوا عن الأحكام الشرعية ، التي تفصل بين المسلمين والمسيحيين إلى الأبد؛ حتى تستطيع أن تقوم بالإصلاحات في دولتها " ، وفي مؤتمر باريس تم الاتفاق بين دول الحلفاء للمحافظة على سلامة الدولة العثمانية وسيادتها(١) .

ويدل النص السابق على أن مرحلة الإصلاحات هي التي وجدت بسبب الضغوط الخارجية على الحكومة العثمانية ، والتي وصفها إنجرد هارت بأنها مرحلة النفوذ الفرنسي ، وفي الفترة نفسها واصل السلطان عبد العزيز بتقوية الدولة بصورة عاجلة ومصيرية ، ولكن بدون إمكانات ، وكانت هذه الجهود -كما ذكرنا سابقاً - متروكة للسفارات تارة ، وللعلاقات تارة أخرى ، وللضغوط السياسية من قبل الدول الأجنبية ، إذن كل هذا التدخل جعل جهود السلطان بلا نتيجة ، ولم يدرك السلطان التوازن السياسي بين الدول الأوروبية ، بل قام بتطبيق اقتراحاتهم بتعيين وتوظيف رجال الصدارة ، تبعاً لهؤلاء السفراء الأجانب ، فلم يستطع السلطان العثور على طريقة لتقوية الدولة سوى هذا الطريق من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإنه عمل على تحقيق سياسة التقوية بكل سرعة ممكنة ، ولكن لم يجد دعماً من رجال الدولة بالمعنى التام .

وهكذا اتخذت الحكومة الفرنسية خطوات أكثر جدية من أجل تدعيم العلاقات بينها وبين الباب العالي ، ففي شوال ١٢٠٩هـ/ إبريل ١٧٩٥م أخبرت وزارة الخارجية في باريس المبعوث الفرنسي (ماري ديكورش – Mary Dekorh) بأن لجنة الأمن العام قررت إعادة تأسيس المطبعة الفرنسية في إستانبول ، وتم إرسال ثلاثة مساعدين ومعهم مطبعتان، وعدد من آلات الكتابة ، وصدرت التعليمات إلى ديكورش بأن يستعمل هذه المطبعة من أجل مصلحة الجمهورية الفرنسية ، وساعد ذلك على نشر العديد من التقارير لشرح أهداف الثورة الفرنسية ، وكان الاتجاه الواضح فيها لطلب المساعدة الفعّالة في جميع المجالات ، واستطاع ديكورش إقناع الجميع بأن فرنسا هي صاحبة التفوق التام على جميع الدول الأوروبية، وأصدرت صحيفة أسبوعية منظمة ، ضمت التقارير التي ترجمت إلى اللغة العثمانية ، وكانت توزع في مقاهي إستانبول(٢) .

---

(١) عبد المنعم الهاشمي : الخلافة العثمانية ، ص٤٧١ .

(٢) ناهد إبراهيم دسوقي : بدايات الإصلاح في الدولة العثمانية وأثر الغرب الأوروبي فيها ، ص٢٣٨ .

وأما من ناحية روسيا ومجلس وزرائها ، فإنهم ادعوا أن هذه الإجراءات والمبادرات التي تقوم بها الحكومة الفرنسية ، هي مجرد مبادرات عقيمة لا فائدة منها ، حتى إن الأمير جورج شاكوف قد ذكر للسفير العثماني ذلك بقوله : " أني لا أحب على الإطلاق فرمانكم الهمايوني، حيث إن هذا قد ظهر قبل ١٠ سنوات ، وهو يشبه البوليصة التي تم سدادها إلى الآن، وبالنسبة لي فلا توجد أي وسيلة للحل والصلاح بالنسبة للدولة العثمانية ، سوى منح المسيحيين الاستقلال الإداري ، ولا يوجد سبيل آخر سوى القبول بجهود الدبلوماسيين الروس أمام الدولة العثمانية "(١).

وفي عام ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م قامت دول أوروبا على توقيع معاهدة لندن(٢) من أجل حل المسألة المصرية ، وقرروا التدخل لحماية وحدة الأراضي العثمانية ، ويكون هذا التدخل العسكري عند اللزوم ، إلا أن فرنسا عارضت هذه القرارات التي اعتمدتها وقبلت بها الدولة العثمانية ، ولكن محمد علي باشا والي مصر ، الذي وثق بدعم فرنسا وتأييدها ، رفض هذه القرارات التي تم اتخاذها في معاهد لندن ، إلا أنه اضطر على الموافقة في نهاية الأمر ، وبعدها اهتم نابليون في عام ١٢٦٥هـ/١٨٤٨م بدور الدفاع عن الكاثوليك ، وعن حقوق الأقليات المسيحية في الدولة العثمانية، وطالب رسمياً بالحقوق الممنوحة للكاثوليك ، وبالمقابل طالبت روسيا بحقوق الأرثوذكس في الأراضي العثمانية ، مثلما تم منح فرنسا حق حماية الكاثوليك، إلا أن رفض طلب روسيا ، مما أجبرها على الهجوم فكانت حرب القرم(٣) في ٢٣ رجب ١٢٦٩هـ/٢٢ يونيو ١٨٥٣م ودخلت فرنسا وإنجلترا بجانب الدولة العثمانية ، وتم وقف الحرب بضغط من فرنسا ، ووثقت الدولة بحلفائها

(1) Ziya Nur Aksun : Osmanl Tariki, op, cit, S, 33.

(٢) معاهدة لندن : عقدت بعد مؤتمر إسطنبول ، وكانت عبارة عن إنذار من الدول الست بريطانيا وفرنسا ، وألمانيا، وإيطاليا ، والنمسا ، وعقد فيها معاهدة صلح مع الجبل الأسود ، وإنقاص عدد الجيش العثماني ، وتحسين أحوال الرعايا العثمانيين . انظر (إسماعيل سرهنك : حقائق الأخبار عن دول البحار ، ج١، د.ن، ط١ ، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة ، ١٣١٢هـ/١٨٩٤م ، ص٧٣٢) .

(٣) حرب القرم : ١٢٧٠-١٢٧٣هـ/٨٥٣-١٨٥٦م ، نشبت بين روسيا والدولة العثمانية مع فرنسا وإنكلترا، فكان القيصر الروسي نيقولا الأول ، يرى أن الأرثوذكس في الدولة العثمانية تحت حمايته ، وطالب بحق حماية الأماكن المقدسة، وفي الوقت نفسه طالب نابليون الثالث بحق حماية الأماكن المقدسة في الدولة العثمانية ، وكان هذا الخلاف ممهداً لنشوب حرب القرم التي استمرت ثلاث سنوات ، وانتهت الحرب باستسلام روسيا ، وعودة الحدود العثمانية الروسية إلى ما كانت عليه قبل الحرب ، وعقد معاهدة باريس عام ١٢٧٣هـ/١٨٥٦م لإنهاء حرب القرم . انظر (عبد العزيز الشناوي ، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها ، ج٢ ، ص١٨٩) .

في حرب القرم ، واقترضت من البنوك الفرنسية وإنجلترا ؛ لسداد نفقات الحرب ، وبعد إصدار فرمان الإصلاحات تم تغيير أوضاع المسلمين مع غير المسلمين ، وزادت حقوق الرعايا المسيحيين في الدولة أكثر من ذي قبل(١) .

وفي عهد السلطان سليم الثالث ، بدأت الجالية الفرنسية بالاحتفال في العاصمة العثمانية، بذكرى الثورة الفرنسية ؛ وبذلك فتحت هذه الأفكار قنوات ثقافية وسط بعض المسلمين المثقفين، الذين انبهروا بشعار الثورة ، ويبدوا أن هذه الأفكار أخذت طريقها للسلطان سليم الثالث ، فقام بتوطيد صلته بالفرنسيين ، فاستقى العديد من المعلومات السياسية من القادة الفرنسيين وطبقها على خطته الإصلاحية ، واعتقد أن فرنسا هي أرقى دول الفرنجة(٢).

وبالتالي إذا نظرنا في الواقع إلى العلاقات الدبلوماسية العثمانية الفرنسية ، نجد أنه كان لسياسة السلطان سليم الثالث ، في إقامة السفارات العثمانية الدائمة في العواصم الأوروبية الكبرى، أثر في فتح نافذة جديدة على الغرب الأوروبي ، وكانوا هؤلاء السفراء مزودين بتعليمات ؛ لدراسة الأوضاع للبلاد التي يقيمون فيها ، وكتابة تقارير مفصلة عن هذه الأوضاع ليستفيدوا منها في بلادهم ، ويتضح لنا أيضاً أن السلطان سليم الثالث كان دافعه الإصلاح في أحوال الدولة العثمانية ، وحتى لا تسير إلى طريق التدهور ، واستطاعت الثورة الفرنسية أن تثبت أفكارها ، من خلال عناصر مجندة ومدربة تحركها أطماعهم الشخصية ، وتساهم في تمزيق دولة الخلافة الإسلامية.

وفي عام ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م أعطت الحكومة الفرنسية الباب العالي مفكرة، بها وصايا تفصيلية بشأن تطوير السياسات الإصلاحية ، وبدأ كل من علي باشا ، وفؤاد باشا(٣) يعملان على تطوير القوانين والمؤسسات الجديدة ، بموجب هذه المفكرة ، وفي نهاية السنة نفسها ، وافق

---

(1) Turkiye Diyanet Vakfi, cilt , 13 ,op, cit, S, 184.

(٢) زكريا سليمان بيومي : العرب بين القومية والإسلام ، ص١٨٨ .

(٣) فؤاد باشا : (١٢٣١-١٢٨٦هـ/١٨١٥-١٨٦٩م) وهو أقرب المساعدين لرشيد مصطفى باشا ، ولد في إستانبول، وقام بدور ذا أهمية في الإصلاح اللغوي والأدبي ، ودخل مدرسة الطب التي أنشأها السلطان محمود الثاني، وكان يتقن اللغة الفرنسية ، وانضم مترجماً في السفارة الفرنسية عام ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م ثم شغل بعد ذلك عدة مناصب دبلوماسية ثم أصبح وزيراً للخارجية في عام ١٢٦٩هـ/١٨٥٢م وشارك المؤرخ أحمد جودت في تأليف كتاب قواعد عثمانية ١٢٦٨هـ/١٨٥١م، ويعتبر من الرجال الأوائل المنفذين للتنظيمات في الدولة العثمانية .انظر:
(Bernard Lweis : Modern Turiye , op , cit , p , 117).

السلطان عبد العزيز على دعوة نابليون الثالث وذهب إلى فرنسا لافتتاح معرض باريس القومي، وقام بزيارة لندن بعد ذلك وفيينا وبودابست، وكانت هذه الجولة في غاية الأهمية –كما ذكرنا سابقاً – من أجل إعداد وتنظيم القوانين ، فكانت لجنة ترجمة القانون المدني الفرنسي إلى اللغة العثمانية بالسفارة الفرنسية قد بدأت أعمالها[1] .

وهكذا بدأ السفراء الفرنسيون بالتوافد من باريس إلى إستانبول بانتظام ، وأصبحت السفارة الفرنسية منذ ذلك الوقت ، مركزاً لنشر الدعاية الثورية في الدولة العثمانية ، ونجح ديكورش في إقناع الدولة العثمانية ، باتخاذ موقف الحياد إزاء الحرب التي شنتها الدول الأوروبية على فرنسا ، وفي مقابل ذلك قدمت حكومة الإدارة، المساعدات الفنية العسكرية على نطاق واسع إلى العثمانيين ، ونجح ديكورش في خلق الشعور بالتعاطف مع الثورة الفرنسية لدى العثمانيين ، ومن أجل زيادة التأثير الفرنسي على العثمانيين ، أصدر الفرنسيون العديد من المنشورات وترجموها إلى اللغة العثمانية ، وأرسلت إلى العثمانيين لاستمالتهم[2] .

وكان لديكورش أصدقاء عديدون في إستانبول ، مثل (موراد جادسون – Murad Jadswon)الذي كان يعمل مترجماً للسفارة السويدية في إستانبول، ثم أصبح وزيراً للدولة في بلاده في الفترة من عام (١٢١١-١٢١٤هـ/١٧٩٦-١٧٩٩م) ويقول : " إن علاقات المحبة والود كانت قوية بين ديكورش وبين العثمانيين ، وإنه كان يتميز بسعة الثراء أكثر من أي سفير فرنسي آخر ، في فترات سابقة ، وإنه أنفق مبالغ كثيرة ليكسب تأييد مترجم الباب العالي موراد جادسون "[3].

ولذلك جندت فرنسا مجموعة من الشخصيات للتأثير على السلطان سليم الثالث، وعلى كبار رجال الدولة ؛ لكسب تأييدهم للثورة الفرنسية ، ومنهم الطبيب (لورنزو – Lorenzo) ، والمفاوض الفرنسي (ليجيه – Leger) [4] ، الذي يجيد اللغة العثمانية، وكانت لديه أساليب

---

(1) Omar Faruk Yilmaz: Osmanli Yaginovi , op, cit, S, 281.
(2) Turkiye Diyanet Vakfi, cild , 31 ,op, cit, S, 240.
(٣) ناهد إبراهيم دسوقي : بدايات الإصلاح في الدولة العثمانية وأثر الغرب الأوروبي فيها ، ص٢٤٠ .
(٤) ليجيه : مصور فرنسي ، صور الآلهة في أسلوب فياض بالحركة ، درس الفن في باريس ونيويورك وأحرز شعبية هناك ، ثم عمل في السلك السياسي وانتقل في عدد من الدول . انظر : (محمد شفيق غربال : الموسوعة العربية الميسرة ، ص١٥٩٣) .

قوية للتأثير على العثمانيين ، بحكم مخالطته لهم ومعرفته لعاداتهم ، وأما السياسي (لافيت – Laffitte)[1] فقد قدم خدمات جليلة للفرنسيين في الدولة العثمانية، عن طريق الدعاية لمبادئ الثورة الفرنسية، وخاصة أثناء الحرب بين فرنسا والنمسا[2] .

وبعد رحيل ديكورش خلفه المبعوث الفرنسي (ريموند فردينناك – Reymond Verninac)، وكان مختلفاً في أسلوبه في التأثير على العثمانيين ، عن طريق الهدايا الفاخرة بمعنى الإغراء المادي لأعضاء الوزارة العثمانية ، وقد سعى في سبيل تحقيق هدفه ، وهو الاتفاق على تأييد من فرنسا والدولة العثمانية ، بعقد العديد من الاجتماعات مع الوزراء العثمانيين، ومع الفرنسيين المقيمين في إستانبول ، للدعاية للثورة الفرنسية وشرح أهدافها ، وإزالة أية أفكار سيئة في بعض الأذهان عنها، وأصدرت صحيفة باللغة الفرنسية لنفس الغرض السابق، ووضعت المطبعة الفرنسية بكامل أجهزتها تحت إدارة فرنسي يدعى (شارلز هويل – Charles Houel) ومساعده الذي يعمل مديراً للمطبعة الوطنية في باريس ، وأعلن فرنينناك أن هذه المطبعة خصصت لإصدار المؤلفات العلمية عن الجمهورية الفرنسية[3] .

وهكذا تمكنت الحكومة الفرنسية من تكوين فرق من الموظفين الرسميين الذين تلقوا العلم والثقافة الفرنسية ، وإرسالهم إلى العاصمة بإستانبول ، وهم متشبعون بروح الثقافة الفرنسية، ومع درايتهم بالعالم الإسلامي الذي درسوه علمياً وعملياً ونظرياً ، وتمكنوا من نقل الحضارة الأوروبية إلى الدولة العثمانية ، ونشرها بين العثمانيين ؛ مما أدى هذا إلى تغريب المجتمع العثماني في بعض النواحي.

إلا أنه في بداية الأمر نظر العثمانيون إلى الثورة الفرنسية ، على أنها شأن داخلي بحت له نتائج مؤثرة ، ورغم انتشار أفكار الثورة عن طريق الحرب في البلدان المجاورة ، وفي الغرب الأوروبي المضطرب ، ظل العثمانيون يعتبرونها شيئاً داخلياً خاصاً بالمسيحية، ولا يتلاءم مع أوضاع الدولة

---

(١) لافيت : مصرفي وسياسي فرنسي ، نشأ فقيراً ، ولكنه أصبح من أثرياء فرنسا ، عين محافظاً لبنك فرنسا عام ١٢٣٠هـ/١٨١٤م ، ولكن قوانين شارل العاشر المؤيدة لمصالح المهاجرين أضرت به ، فاستخدم نفوذه وخاصة بتشجيعه للصحفيين ، وعينه لويس فيليب رئيساً لوزارته ، ولكنه استقال في عام ١٢٤٧هـ/١٨٣١م لفشله في إرضاء أي حزب من الأحزاب القائمة ، وفي هذه الأعوام خسر معظم ثروته الطائلة . انظر : (محمد شفيق غربال: المصدر السابق ، ص١٥٤١) .

(٢) ناهد إبراهيم دسوقي : بدايات الإصلاح في الدولة العثمانية ، ص٢٤١ .

(٣) ناهد إبراهيم دسوقي : المرجع السابق ، ص٢٤٠ .

العثمانية ونظامها الحصين ، على أن انشغال الدولة المسيحية بحروب الثورة الفرنسية ، كان ذا نفع بالنسبة للعثمانيين ، فقد ذكر أحمد أفندي[١] السكرتير الخاص للسلطان سليم الثالث في شوال ١٢٠٦هـ/يناير ١٧٩٢م هذه العبارة " ربما سبب الله قيام الثورة في فرنسا ؛ لتنشر مثل الزهري بين أعداء الدولة العثمانية ، وتدفعهم إلى التنازع فيما بينهم، وبذلك تتحقق الفائدة للدولة، اللهم آمين"[٢] .

وفي القرن ١٢هـ/١٨م تحولت المنح السلطانية للتجار الأوروبيين ، إلى ما يسمى بالامتيازات — سبق الحديث عنها — التي نظمت وجود العديد من التجار الأوروبيين في الدولة العثمانية ، ومن ثم أعطوا امتيازات وحقوقاً خاصة للسفراء ، والقناصل الإنجليز ، والفرنسيين في ضوء الضغوط السياسية ، كما حاول العديد من الرعايا العثمانيين غير المسلمين ، استغلال الحماية الدبلوماسية لهؤلاء السفراء للحصول على إعفاءات ضريبية ، وكان يتم ذلك عادة بادعاء هؤلاء التجار ، أنهم مترجمون لقنصلية أوروبية ، على الرغم من أنه في حالات عديدة، لم يكن هؤلاء المترجمون مقيمين في الأماكن التي يفترض أنهم يعملون بها[٣] .

إلا أن اقتناع أوروبا بكون نظام الامتيازات الأجنبية حقاً من حقوقها الطبيعية ، هو الذي دفع فرنسا إلى إرسال جنودها ؛ لمساعدة البندقية التي كان السلطان مراد الرابع يحاربها، وكما أرسلت سفيرها برفقة سفينة بحرية لإرهاب الدولة العثمانية ، ومطالبتها بتجديد الامتيازات ، إلا أن الصدر الأعظم أخبر السفير بقوله : " إن المعاهدات هذه ليست اضطرارية واجبة التنفيذ ؛ ذلك لكونها منحاً سلطانية فحسب ، الأمر الذي جعل فرنسا تتراجع عن تهديداتها ، وتتحايل على السلطان، ليوافق من جديد على تجديد نظام الامتيازات ، مع إضافة امتياز جديد من ناحية التجارة لفرنسا ، وحرية الملاحة في البحر الأسود "[٤] .

---

(١) أحمد أفندي : شغل أحمد عاصم أفندي منصب المؤرخ الرسمي للدولة من عام ١٢٢٢هـ/١٨٠٧م إلى عام ١٢٢٣هـ/١٨٠٨م ، وكان يعمل في الأصل مترجماً ، وقام بترجمة بعض المؤلفات الفرنسية نظراً لإتقانه اللغة الفرنسية ، ويعتبر أحمد أفندي من المؤرخين الناقدين المحللين ، وظهر ذلك في كتابه " تاريخ عاصم " الذي يغطي تاريخ الدولة العثمانية من عام ١٢٠٦-١٢٢٣هـ/١٧٩١-١٨٠٨م . انظر (فريد بك المحامي : تاريخ الدولة العلية العثمانية ، ص٢٢١) .

(٢) ناهد إبراهيم دسوقي : المرجع السابق ، ص٢٣٥ .

(٣) ثريا فاروقي : الدولة العثمانية والعالم المحيط بها ، ص١٢٧.

(٤) نقلاً عن : علي محمد الصلابي: الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط ، ص٢٧٧ .

وأياً كان فمن الواضح إن الدولة العثمانية استفادت ، بتقديم الامتيازات الفرنسية ، إذ إن العلاقات الوطيدة مع فرنسا ، سوف يترتب عليها المزيد من التأثير في شؤون أوروبا، وبوجه خاص في منح الامتيازات لفرنسا ، فالتحالف العسكري بين الدولة العثمانية وفرنسا، قد سبق معاهدة الامتيازات بفترة طويلة ، بناءً على طلب نجدة فرنسية من الدولة العثمانية أثناء حرب القرم[١] .

وبالفعل عمل السلاطين العثمانيين ، ومنهم السلطان مراد الثالث ، على تنفيذ السياسة التي انتهجها والده من قبل ، وقام بتجديد الامتيازات مع الدول الأوروبية، وبالأخص مع فرنسا، وزاد بعض الامتيازات الدبلوماسية والتجارية ، مع زيادة بعض البنود في صالحهما ، أهمها: أن يكون سفير فرنسا مقدماً على كل سفراء الدول الأخرى ، في الاحتفالات الرسمية والمقابلات الحكومية ، وبذلك كثر توارد السفراء الفرنسيين على الباب العالي ؛ للسعي في إبرام معاهدات تجارية ، التي أصبحت ذريعة فيما بعد للتدخل الفعلي في شؤون الدولة[٢] .

وقد يحاول أحد رجال الدولة العثمانية من أصحاب المقام الرفيع ، أن يكون له رأي في العلاقات مع هذا البلد أو ذاك ، فيقيم علاقات مع السفير الذي يمثل أهمية خاصة لخدمة أغراضه، ويطلب معلومات من أحد السفراء الأجانب لإثبات رأيه، وهذه الظاهرة كانت مشابهة لما تم في فرنسا ودول أوربية أخرى غيرها[٣] .

وعبر المستشرق الفرنسي (بوستل ج – Postel. G)[٤] عن هذا التحول الإستراتيجي الذي أنهى مراحل الصراع الطويلة مع الدولة العثمانية ، في صالح الطرف الأوروبي بقوله : " إن محاولة فهم الأوروبيين للنظم العثمانية برهن ، على المدى الطويل ، أنه خير ضمان لكفاءة أوروبا ، وخير دافع لها للثورة على العثمانيين والتغلب عليهم ، وإن مثل هذه الدراسات المتأنية برهنت على

---

(١) قيس جواد العزاوي : الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط ، ص٢٢ .

(٢) علي محمد الصلابي : الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط ، ص٢٩٢ .

(٣) ثريا فاروقي : الدولة العثمانية والعالم المحيط بها ، ص٤٥.

(٤) بوستل .ج : ولد في مدينة بازتون ، وعمل خادماً في مدرسة القديسة بربارة ، وأتقن عدة لغات منها العربية واليونانية والإيطالية والإسبانية ، عين أستاذاً للرياضيات في جامعة باريس ، ثم ألحقه الملك فرانسوا الأول بسفارة الدولة العثمانية ثم عين أستاذاً للعربية في جامعة فيينا بعد أن مكث فترة طويلة في مصر وسورية ولبنان والدولة العثمانية ، ومن أهم آثاره (رصف القاهرة ، أبجديات اللغة ، عادة وشريعة المسلمين ، بالإضافة إلى المخطوطات التي اقتناها وترجمها إلى اللغة العربية . انظر : (نجيب عقيقي : المستشرقون ، ج١ ، ص١٥٨) .

أنها أفضل لأوروبا من التعصب الأعمى ، حتى إن العثمانيين لم يحاولوا فهم أوروبا ، بنفس القدر الذي حاول فيه الأوروبيون فهم النظم العثمانية "[1] .

ويدل التقرير المقدم والمشترك من سفراء الدول الكبرى (إنجلترا – وفرنسا – وروسيا) إلى الباب العالي بتاريخ ٦ جماد الأول ١٣١٣هـ/٢٤ أكتوبر ١٨٩٥م على مدى العلاقات الجيدة والودية بين هذه الدول والدولة العثمانية ؛ فذكرت المذكرة : " باسم السادة الموقعين أدناه سفراء فرنسا وبريطانيا العظمى وروسيا ، لقد سادنا شعور بالامتنان والاحترام لتلقي الرسالة من الباب العالي التي تحمل فحواها كل آيات الاحترام ، وتطبيق الاتفاقات السيادية ، وأن الحكومة العثمانية قامت بتذليل كل العقبات التي واجهتنا ، وأن القواعد الأولى المتفق عليها قد أثلجت صدور شعوبنا، ونحن نكن كل التقدير للباب العالي ، ونرى أن تضعوا في الاعتبار أن كل التقدير والعرفان لكم ، لوضع القوانين العامة ، وأساليب الإدارة الحديثة ، في وقت قياسي أدى إلى الإنجاز المذهل بكل الظروف وبحسن تصرفكم وذكائكم في الأمور ، جعلنا نرحب بمبادئ لها أسلوب التطوير من خلال جلالتكم ، ومن هنا نحن نقدر لكم ذكاءكم وحسن تصرفكم ، ولكم أسمى آيات الاحترام والعرفان "[2] .

وتؤكد لنا البرقية التالية المرسلة من توفيق باشا ، ناظر الخارجية ، إلى سفراء الدولة العثمانية بتاريخ ٢٣ صفر ١٣١٤هـ/٢ أغسطس ١٨٩٦م ، إلى الباب العالي حول الاتفاقيات للتعاون مع الدول الأوروبية ومساعدتها لتحقيق أهدافها فذكرت : " إن ما يدور من أحداث تعبير عن ثقتنا في تعاونكم من خلال رفع العلاقات فيما بيننا ، وهذا يمثل بعض الإصلاحات الخاصة بالاستقلال ، وتحقيق المعادلة المؤدية إلى تفصيل التقارير الشاهدة على الإصلاح الذي هو بمثابة استقرار للعلاقات فيما بيننا ، ويحتم الواجب علينا أن نرفع العلاقات مع القوى الخارجية ، ولنشر أسس السلامة والتعبير عن التعاون باتجاه الدول الأوروبية ، لأنها كانت السند الداعم في بعض الأوقات ، ومما هو جدير بالذكر فإن الإصلاحات التي سيتم التعامل معها ستكون ذات فاعليه للتطبيق ، وسوف تتخذ القرارات بشأنها فيما بيننا ، وإن مجلس الدولة سيصدر القرارات لتحقيق

---

(١) سيد محمد السيد محمود : تاريخ الدولة العثمانية ، ص٣٨٩.

(٢) وثيقة غير منشورة رقمها : BOA. HR. SYS, 2816 – 1 / 13 محفوظة بالأرشيف العثماني التابع لمجلس الوزراء العثماني بإسطنبول .

ما نصبو إليه ، وبالتالي الدول الأوروبية التي تدعم العلاقات وتسمو بالقيادة ، ستتمكن من إجراء التعاون ، وستكون نقطة البداية والانطلاق نحو الإصلاح"[١] .

واستناداً إلى ما سبق نستطيع القول : في نهاية هذا المبحث إن القرنيين ١١-١٢هـ/ ١٧-١٨م وما بعدهما أصبحت فيها السلطة المطلقة في الدولة العثملية نظرياً للسلاطين ، وأما في واقع الأمر فإن السلطة الحقيقية هي لأصحاب المراكز العليا في الدولة ، وهم في الغالب منظمون سياسيون مع دول أجنبية ، ويعمل هؤلاء لصنع القرارات السياسية ، وربما أتاح ذلك بصورة غير مباشرة ، بسبب التحالفات والمعاهدات التي قد يشكلها أصحاب المراكز الرفيعة مع المبعوثين الأجانب ، أو السفراء الفرنسيين الذين وثقوا علاقاتهم مع السلاطين العثمانيين؛ التعاون مع أصحاب المراكز الرفيعة في الدولة ، وبالتالي أصبح لهم الحق في التدخل في بعض نواحي السياسة العثمانية ، وإزالة أي عائق يؤثر على التغريب الفرنسي في الدولة العثمانية، وهذا ما سوف نتحدث عنه في المبحث التالي .

---

(١) وثيقة غير منشورة رقمها : DH. MKT , 4318-1/128 محفوظة بالأرشيف العثماني بإسطنبول.

المبحث الثاني :

تأثير معوقات التيار الفرنسي التغريبي في الدولة العثمانية .

إن التأثيرات الغربية الأولى على الدولة العثمانية كانت قبل القرن ١٢هـ/١٨م، وعلى العكس من ذلك فإن العثمانيين رفضوا المبادئ الغربية وأفكارها وحضارتها ، وفي الوقت نفسه وجدوا الكثير من الأشياء البراقة في أوروبا ، مما جعلهم يفكرون في تقليدها ، وبالتالي تطبيقها في الدولة ليستفيدوا منها.

وعلى الرغم من الحروب التي كانت دائرة بين الدولة العثمانية ودول أوروبا – بيزنطة – فقد كان هناك تبادل تجاري ، بل إن الدبلوماسيين الإداريين كانوا يسكنون في استانبول ، وكان التجار الأوروبيون وعلماؤهم يتجولون بالممالك العثمانية ، ومن ثمّ فقد كان هناك نوع من التبادل الثقافي، والاجتماعي والتجاري بينهما ؛ بالإضافة إلى الجانب الذي برع فيه الأوروبيون وهو فنون الحرب من الأسلحة النارية والذخائر العسكرية ، ومما لا شك فيه أن العثمانيين قلدوا الأوروبيين في هذا الجانب العسكري في عصر الإصلاح والتنظيمات.

فطلب السلطان العثماني سليم الثالث من الجنرال الفرنسي البارون (دي توت –De Tout) أن يخدم كمستشار ومعلم في القوات المسلحة العثمانية ، وهذا الفعل الذي أقدم عليه السلطان أوجد مشكلة عثمانية ؛ لأنه لأول مرة يتم توظيف أجنبي في مثل هذا المنصب ، وفي الوقت نفسه دافع وزير الشؤون الخارجية العثمانية عن النظام العثماني ، أمام السفير الفرنسي (فيلينفي – Falinve) ليس على أساس توافقه مع الشريعة فحسب ، ولكن لاتفاقه مع روح المجتمع، وأظهر السلطان سليم الثالث إعجابه بالحضارة الغربية ، منذ شبابه بسبب معرفته بفرنسا، ولأنه متابع لتطورات الحضارة الفرنسية ، والحركة العلمانية المستمرة في فرنسا ، فكان نموذجاً للحاكم (الديمقراطي)(١).

وكانت الفكرة الثابتة في ذهن السلطان هي ضرورة إجراء برنامج إصلاحي شامل لمؤسسات الدولة ، وعدم الاكتفاء باستقبال الخبراء وإيفاد السفراء ، وكانت لديه فكرة هي أن الإصلاح لابد أن يتم بمساعدة فرنسية ، وكان المغزى من وراء ذلك هو تعزيز الانفتاح الأوروبي داخل الدولة العثمانية ، وثقة الدول الأوروبية ، وخصوصاً فرنسا ، لإقامة إصلاحاته في الدولة العثمانية(٢) .

---

(1) Cem Alptekin : Elghteenth – Century French, op, cit, p.33.

(٢) خالد زيادة : المسلمون والحداثة الأوروبية ، ص٨٤ .

ومع إعلان التنظيمات نشأ رجال الدولة في جو من الحداثة والمدنية ، ومن ثمّ أصبحوا رواد التنظيمات ومؤسسيها في عصر السلطان سليم الثالث أو محمود الثاني، والسلطان عبد الحميد الأول كإصلاحيين ثم تحولوا إلى ثوريين ، وبذلك انتهجوا طريق التجديد والتغريب في الدولة العثمانية[١] .

إذن رجال التنظيمات عملوا واجتهدوا وبذلوا قصارى جهدهم في تغريب الدولة العثمانية، من خلال السماح لتدخل الدول الأجنبية في أمور البلاد ، بالإضافة إلى عمل علاقات جيدة مع السفارات الأجنبية ، وبالأخص السفارات الفرنسية التي كانت تقوم بالضغط عليهم، ومن ثم بدأ الباب العالي بالبحث عن وجود سفارة الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية .

وبعد صدور فرمان كُلخانه عام ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م فتحت الدولة العثمانية أبوابها، على مصراعيها لتأثيرات الحضارة الغربية ، واعترفت بالتيارات السياسية الغربية ، عن طريق الثقافة الفرنسية ، وكان للسفارات بين الدولتين دور عظيم وتأثير كبير ، في نقل هذه الحضارة الفرنسية إلى الدولة العثمانية .

وبالفعل ظهرت التأثيرات الفرنسية في فترة التنظيمات ، من خلال مراحل عديدة مرت بها الدولة ، فكانت الثورة الفرنسية أولى هذه المراحل التي أثرت على العثمانيين بصورة مباشرة، ولكن العثمانيين في بداية الأمر كانوا ينظرون إلى علاقاتهم بالمسيحيين نظرة دونية ، فلم تكن علاقاتهم جيدة بعضهم من بعض ، فلقد وجدت لأفكار الثورة الفرنسية قنوات تمكن لهم الوصول إلى الدولة العثمانية ، وتم دعمها بجهود الفرنسيين ، واهتم الفرنسيون بكسب تعاطف كبير من العاصمة العثمانية ، بهدف تحقيق وتأييد للقوة العثمانية التي أصبحت في وضع لا يمكن احتماله في تلك الأوقات الصعبة ، وبذلك انضم جزء مهم من المجتمع الفرنسي ، إلى إستانبول لنشر أهداف الثورة الفرنسية ، بدعم من السفارات من خلال عمل اللقاءات فيما بينهم[٢] .

ويمكن أن نضيف أن الفرنسيين المقيمين في إستانبول قد أسهموا بدورهم في نشر الأفكار الفرنسية من خلال تشكيلهم للنوادي والجمعيات التي أنشؤوها داخل إستانبول نفسها، فالفرنسيون في إستانبول قاموا بالاحتفالات المتعلقة بالثورة ، ودعوا إلى احتفالات عامة تحدثوا فيها

(1) Nevin Yazici: Osmanlilik Fikrive Genc, op, cit, 19.
(2) Metih Kiratli : Modern Turkiye , op, cit, p,64.

عن حقوق الإنسان ومساوئ النظام القديم ، عدا عن الكتب والجرائد التي كانت تروجها السفارة الفرنسية ، وعن نشاطات الفرنسيين في إستانبول ، توجهت الرعاية إلى رعايا الدولة العثمانية من المسيحيين في اليونان وأوروبا الشرقية الذين كانوا أكثر تقبلاً للأفكار الجديدة(١) .

فأصبحت أفكار الثورة ، تدرس باللغة الفرنسية داخل المجتمع العثماني ، وكان يقوم بتدريسها معلمون فرنسيون ، وتُعدُّ فترة التنظيمات هي الفترة الأكثر نشاطاً للتأثير التغريبي الفرنسي ، ﻓﻬﺘﻢ الفرنسيون اهتماماً بالغاً بمسألة كسب التعاطف في ظل سفاراتهم بالعاصمة العثمانية ، والولايات الأخرى ، كما أنه تم الاختلاط في الحياة الاجتماعية الغربية ، ومعرفة هذه الحياة في ظل السفراء الذين أرسلتهم الدولة العثمانية إلى فرنسا ، وغيرها من البلاد الأوروبية ، ولكن العلاقة الأكثر كثافة بالغرب ، هي التي بدأت في عهد السلطان سليم الثالث، وبعدها تمت مواصلتها على نطاق واسع في عهد السلاطين المتتالين من بعده .

فالثورة الفرنسية ، التي هزت كافة الدول الأوروبية كبيرها وصغيرها ، لم يكن بوسعها أن تمر بالعالم العربي مرور الكرام ، لأن أثرها في البلدان العربية ، ألهبت أحلام الحرية والمساواة والعدالة في العقول والأفئدة العربية ، وأيقظت الحركات القومية ، والأسس التغريبية في الدولة العثمانية .

وبذلك لاحت الثورة الفرنسية في الأفق وبدأت أخطارها تظهر على مختلف الأصعدة وأوجدت شعوراً قوياً عند الدول الأوروبية بأن الوقت قد حان للتعاطف مع الدولة العثمانية خوفاً من هيمنة فرنسا على شؤون القارة الأوروبية ، ورأت ضرورة التوصل إلى معاهدة مع الدولة العثمانية لجمع الشمل الأوروبي أمام الحركة التوسعية لنابليون ، ونجحت الدول الأوروبية في وساطتها لعقد معاهدة مع الدولة العثمانية ، فالمعاهدة بنت علاقات مصالح ومطامع مع الدول الأوروبية ،وهذا بالطبع ليس حباً في الدولة العثمانية ولكن لخدمة أغراض سياسية تتعلق بتوازن القوى في القارة الأوروبية ، وللرغبة على الحفاظ على المصالح الاقتصادية ، سواء في داخل الدولة العثمانية أو خارجها(٢) .

وفي المقابل كانت أفكار الثورة ، ذات تأثير غير مهم على مسيحيي إستانبول ، فلقد استخدمت الكنائس سلطاتها بطبيعة الحال ضد الثورة ؛ لأنها كانت تفكر في الخطر الذي يهدد

---

(1) Stanford . J . Shaw : Batween old and new , op , cit , p , 197 .

(٢) علي محمد الصلابي : الدولة العثمانية ، عوامل النهوض وأسباب السقوط ، ص٣٢٣ .

النظام العثماني الموجود والقائم ، وفضلوا أولاً حماية النظام السياسي الذي فيه مصالح لهم، وعلى الرغم من ذلك فإن الفرنسيين بصفة خاصة ، بدؤوا في مخاطبة اليونانيين ، والقوميات الأخرى بصورة مباشرة ، فأصبح من بين هؤلاء المسيحيين من قام بتبني الأفكار الفرنسية، وكان لهم دور محدود في جعل السياسة العثمانية ، تتأثر بفرنسا وبأفكارها التغريبية ، وبالتالي قاموا في دفع أفكار الثورة إلى شعوب البلقان بدافع الفتنة أيضاً[١] .

واستناداً إلى ما سبق فيمكن القول : بأن الثورة الفرنسية ، بطريقة غير مباشرة ، كانت هي المسؤولة عن إخفاق الإصلاحات ، في عهد السلطان سليم الثالث ؛ لأنها أدت إلى سياسة تقسيم الولايات العثمانية ، وأعطت أيضاً الفرصة للتيار التغريبي في الدولة العثمانية بالانتعاش، وللعملاء الفرنسيين بالتوغل في البلاد ، عن طريق الإصلاحيين ، الذين لم يكن لديهم الوعي الكامل ، بالإصلاحات الأوروبية التي نتج عنها تأسيس معاهد ، ونشر أفكار ثورية داخل الدولة العلية ؛ بالإضافة إلى أنه كان لابد للإصلاحيين ، أن يقوموا بتنفيذ سياسة صالحة، تشمل جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، على حسب احتياج المجتمع العثماني، وليس على نظام تغريبي مؤثر في الدولة .

كما قام البعض في ترويج الأفكار الثورية الفرنسية في مصنفات لتوزيعها في الشرق العربي، ومن ثم ترجمتها إلى اللغة العثمانية ، التي كان يعرفها الكثير من العرب الذين تلقوا التعليم في الخارج، وهكذا بدأ بعض من رجال الدولة العثمانية وشبابها بالاستعداد لحركة التغريب في الدولة ، فشارك عدد كبير من الكتاب المحليين، والأجانب بتبادل العديد من المؤلفات ، التي تخدم هذا الهدف ، وقاموا بنشر مجموعة من الكتب ، عن المذهب المادي الواقعي ، والفلسفة بعد ترجمتها ونشرها بين العثمانيين ، ومن هؤلاء الذين تزعموا هذه الحركة جلال نوري وعبد الله جودت[٢].

وقام المبعوث الفرنسي ديكورش بتأسيس النادي الجمهوري لأصدقاء الحرية ، والمساواة للدعاية لأفكار الثورة ، فقد أنفق الكثير من الأموال ، ومنح العديد من الهدايا القيمة ، وأظهر نشاطاً واضحاً من أجل تحقيق أهدافه ، وقام برفع العلم على ظهر سفينة فرنسية ، بالقرب من القصر السلطاني وسط احتفال ضخم ، أطلقت فيه المدافع والأعيرة النارية ، وأقيم حفل غداء

---

(1) Bernard Lewis : Modern Turkiye, op, cit, p,64 .
(2) Turkiya Diyanet Vakfi : Cild , 5 , op, cit, S, 155 .

بهذه المناسبة ، إلا أنه حدثت مشاحنات بين الفرنسيين الذين تجولوا في شوارع استانبول ، وهم في حالة سكر ، وبين بعض العثمانيين ، مما أدى إلى استياء الريس أفندي ، فأصدر منشوراً في اليوم التالي حظر فيه على الفرنسيين التجول في الطرقات وهم مسلحون ، وتوعد من يثبت سوء سلوكه بالعقاب وإعادته إلى البلاد(١).

وتأثر الريس أفندي إلى حد كبير بالدسائس التي قام بنشرها ديكورش ، وقام بعقد الاجتماعات مع الوزراء العثمانيين لإزالة العقبات في نشر أهداف الثورة الفرنسية . ويقول ديكورش في هذا الصدد "عقدت في أول الأمر اجتماعاً مع الصدر الأعظم ثم عقدت مجموعة لقاءات مع الوزراء العثمانيين ، ثم لقاءات أخرى مع المندوبين الذين عينهم السلطان لهذا الغرض، وكانت هذه اللقاءات ناجحة إلى أبعد ، الحدود وخاصة مع الوزراء العثمانيين، وبذلك تحقق الهدف الأول من بعثتي ، وهو إعادة العلاقات السياسية الفرنسية مع الباب العالي، ثم انتقلت إلى الهدف الثاني لإزالة الانطباعات السيئة عن الفرنسيين التي تركها أعداؤنا عن النظام الجمهوري الفرنسي ،وقد نجحت في تحقيقه أيضاً ، وأما الهدف الثالث فهو محاولة بذل المزيد من الجهد للحديث عن أهداف الثورة المجيدة ونشرها في أراضي الدولة العثمانية"(٢).

وحاول ديكورش التأثير على الباب العالي لنشر الأدب الفرنسي ، المناصر لأفكار الثورة الفرنسية ، وسار خليفته فردنيناك على نفس المنوال ، وأحضر كتيبة من قاذفي القنابل الفرنسية كنوع من أنواع الدعاية ، للانتصارات الفرنسية ، إلا أنه أساء التصرف ، وتحدى قواعد الأدب واللياقة العثمانية ، وأزعج هذا الأسلوب السلطان سليم الثالث ، وأثار سفير بريطانيا في إستانبول، مما دفعه إلى القول بأن فردنيناك يتجاهل المندوبين الآخرين الذين كانوا يحضرون الاجتماعات ، التي عقدها للدعاية عن مبادئ الثورة الفرنسية ، ويقصر اهتمامه على الفرنسيين فقط ، واصدر ديكورش مجلة لنشر أفكار الثورة الفرنسية في إستانبول(٣) .

وكانت الدعاية الفرنسية الثورية نشطة إلى حد كبير طوال فترة إقامة فردنيناك ، حتى أن السفير الإنجليزي (إلجين – Elgin) كتب إلى وزارة الخارجية الإنجليزية يقول : " لقد ازدادت الدعاية هنا للمبادئ الثورية الفرنسية بشكل متطرف " وبإيعاز من سفراء بريطانيا في إستانبول طرد

---

(1) Sadik Abayrar : Siyasi Boyutlaryle , op , cit , 240 .

(٢) نقلاً عن : ناهد إبراهيم دسوقي : بدايات الإصلاح في الدولة العثمانية ، وأثر الغرب الأوروبي فيها ، ص٢٣٨ .

(٣) المرجع السابق ، ص٢٥١.

العثمانيون عدداً من الأجانب المتعاطفين مع الفرنسيين أمثال مورا دجا روسون وشخص آخر يدعى (جون متاجوها مفري – John Montagu Hum phrys)[١] تميز بنشاطه القوي للدعاية الثورية الفرنسية ، وهذا وقد عين فرنيناك وكيلاً دائماً في إستانبول؛ ليتعرف على الرأي العام العثماني إزاء الثورة ، وليقدم له تقارير عن سير الأحداث[٢] .

واستطاع الفلاسفة الفرنسيون ، بكلماتهم عن الثورة الفرنسية ، أن يغرسوا هذه المفاهيم في الروح العثمانية ، واستطاعوا جني ثمار هذه المفاهيم ، عندما انهارت الأفكار التقليدية واحدة تلو الأخرى ، وبدأت المؤسسات والمفاهيم الجديدة ، تدريجياً في النمو على أساس فكرة التنوير الفرنسية ، التي لاقت رواجاً أكثر وتأثيراً أكبر ، في الطبقة العليا العثمانية ؛ بسبب الانبهار بحضارة الغرب الأوروبي[٣] .

إضافة إلى أن لفرنسا أصدقاء في إستانبول ، فقد ترك الانفتاح على أوروبا وفرنسا آثاراً واضحة على جيل عثماني ، وقد تكونت فئة من الضباط والإداريين الشباب المطلعين على الأفكار والشعارات الفرنسية ، فكان هؤلاء الشباب ينظرون إلى الفرنسيين بصفتهم الموجهين لما هو أفضل ، فمالوا إلى الغرب ، ونادوا بالعداء للرجعية ، فكانت هذه الفئة مليئة بحماسة للغرب[٤].

وقد كتب المستشرق الفرنسي (لفين.ز.أ – Leven, Z.A)[٥] عن أهمية الثورة الفرنسية " إن القرن ١٣هـ/١٩م بأكمله ، قد قدم المدنية والثقافة للبشرية كلها ، وكان هذا القرن موسوم بسمة الثورة الفرنسية ، فهو وحده الذي أدى شيئاً فشيئاً إلى إنجاز ما بدأه الثوار الفرنسيون الكبار وإنهائه "[٦] .

---

(١) جون متاجوها مفري : مواطن إنجليزي ، ولد في أمريكا الشمالية ثم هرب منها بسبب الثورة الأمريكية ، وأقام في الدولة العثمانية مع أسرته ، حيث أسس شركة تجارية ، وكان من مؤيدي الثورة الفرنسية ، وقد أصدر العديد من المستخرجات الإنجليزية المؤيدة لها . انظر :

(Turkiye Diyanet Vakfi , cild , 5 , op , cit , 44).

(2) Z.A.Levin : Osnovniye Tetshinina obshestevy , op , cit , s , 218 .

(3) Turkiye Diyanet Vakfi: Cild, 31, op, cit, s, 41 .

(٤) خالد زيادة : المسلمون والحداثة الأوروبية ، ص٩٧ .

(٥) ليفين ز.أ : من آثاره طبائع الاستبداد للكواكبي ، نشاط بعض الجمعيات السورية في النصف الثاني من القرن ١٣هـ/١٩م ، وصفات حركة التنوير العربية ، الأدب اللبناني . انظر (نجيب العقيقي : المستشرقون، ص٩٣) .

(6) Z.A.Levin : Osmovniye Tethlnia Obshestevy , op , cit , p , 45 .

ومع بداية القرن ١٢هـ/١٨م ظهر فكر جديد بين بعض العثمانيين ، وهو أن الإصلاحات، العسكرية ، التي يجب تطبيقها في الدولة تتم عن طريق الأفكار الغربية ، ومعاهد الغرب لتخليص الدولة من التهديد المتزايد لأوروبا ؛ إلا أن استعارة هذه الأفكار الغربية، والمؤسسات كان مرفوضاً بالنسبة لكثير من المسلمين الفخورين بمعتقداتهم ، ونتيجة لذلك قرروا محاربة حركات الإصلاح ، باستثناء الإصلاح العسكري ، في الأسلحة الأوروبية والمدفعية وغيرها من الأدوات الحربية ، إلا أن هذه كانت نقطة البداية في هدم النظام العثماني التقليدي ، وكانت الخسائر مستمرة في المقاطعات وبين الجنود ، مما أجبر العثمانيين للانتباه إلى أوروبا ، وكانت فرنسا هي أكبر الدول الغربية ، التي لفتت انتباه الإصلاحيين العثمانيينفي ذلك الوقت ، فهي أعظمها وأكثرها تقدماً حضارياً ، وكانت علاقاتها الدبلوماسية مع فرنسا على مستوى جيد –كما ذكرنا في المبحث السابق – فامتزجت العلاقات العثمانية الفرنسية وتعددت ، حيث إن رجال الدولة بدؤوا في البحث عن مصدر للاقتباس، فقامت جهود كبيرة، رسمية لدراسة الثقافة الفرنسية ، مع كيفية تطبيقها وتنميتها وتحسين طرق الحياة العثمانية(١).

وبعيداً عن المعلومات التي جاء بها السفراء من خارج البلاد ، كانت هناك مصادر أخرى، للأفكار عن مبادئ الثقافة والحضارة الغربية ، وكان للفرنسيين تأثير خاص في هذا المجال، فقد كرس المبعوثون الفرنسيون جهودهم ؛ لكسب دعم الثورة الفرنسية في الأوساط العثمانية، فقام السفير الفرنسي بتقديم المساعدة على نطاق واسع في المجتمع العثماني ، ففي استانبول عقدوا الاجتماعات للاحتفال بالأحداث المهمة للثورة ، ومن أجل تعزيز أنشطة الدعاية الفرنسية في إستانبول ، أضافت السفارة الفرنسية مطبعتين جديدتين ، وبدأت الطباعة في عام ١٢١١هـ/ ١٧٩٦م، بجريدة باللغة الفرنسية تسمى (جازيت Jazitte) وهذه كانت أول جريدة أجنبية في الدولة العثمانية ؛ بالإضافة إلى ذلك قامت السفارة الفرنسية ، بطباعة نشرات تعرض مبادئ الحرية القومية في باريس ، وتمت ترجمة وثائق مهمة عن الثورة الفرنسية، وكذلك طباعتها وتوزيعها على العثمانيين ، فكانت الدعاية للثورة الفرنسية على نطاق واسع في استانبول ، وفي الوقت نفسه كانت الرغبة للإصلاح موجودة في عهد السلطان سليم الثالث وحاشيته ، وبين الشباب العثماني الذين زادت رغبتهم في تعلم اللغة الفرنسية(٢) .

---

(١) سيد محمد السيد محمود : تاريخ الدولة العثمانية (النشأة – الازدهار) ، ص٧٨ .

(2) Cem Alptekin : Elghteenth – Cntury French In , op, cit, p,38.

وترأس جلال نوري مجلة (الفكر الحر) وكتب فيها بقوله : " إن التغريب التام ، لا يحمل مفهوم آخر سوى تحول الدولة العثمانية إلى نسخة غربية " ، وأشار إلى ضرورة رسم معالم وحدود هذا التغريب في تلك الفترة ، وتم نشر الكثير من الكتب عن آداب المعاشرة الفرنسية وفي مقدمتها كتاب آداب المعاشرة المصور الكامل ، والذي قام بنشره عبد الله جودت ، وبذلك وجدت القنوات لتغلغل الأفكار الفرنسية في المجتمع العربي(١) .

وبالنسبة للسفارات الوافدة على الدولة العثمانية كان لها التأثير الأكبر في عملية التغريب، وفي التآمر عليها أيضاً —كما ذكرنا ذلك سابقاً — إلا أنه في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، استطاع أن يحمي الدولة العثمانية من السفارات الوافدة لمتآمر عليها نوعاً ما ، وذلك أن الدول الأوروبية ، عندما دعت إلى عقد مؤتمر دولي في الآستانة ، للبحث في تحسين أحوال الرعايا المسيحيين في الدولة العثمانية ، وتجنباً لنشوب الحرب بين الدولة العثمانية وروسيا ، اتخذت الدول الأوروبية ستاراً لتغطية الغرض الحقيقي لهم ، وهو خوض الحرب ودخول الدولة العثمانية فيها ، حتى تستطيع الإيقاع بها وبالفعل وافقت الدول الأوروبية على عقد المؤتمر في ٨ ذو الحجة ١٢٩٣هـ/١٢ ديسمبر ١٨٧٦م برئاسة صفوت باشا(٢) وزير خارجية الدولة العثمانية ، ولقد حضر المؤتمر ممثلون عن فرنسا وألمانيا ، وبريطانيا وروسيا وغيرها من الدول الأوروبية ، إلا أن السلطان عبد الحميد الثاني أعلن في اليوم الأول لانعقاد المؤتمر موافقته على إعادة الدستور ، الذي تقرر فيه المساواة التامة بين جميع رعايا الدولة العثمانية أمام القانون، وطرأ تغيير آخر في السياسة العثمانية الخارجية ، فعقد السلطان عبد الحميد الثاني مبدأ التحالف مع الدول الأوروبية ؛ لتحقيق الأمن والقوة للدولة العثمانية(٣) .

وبالفعل أدرك السلطان عبد الحميد الثاني خطورة الوضع ، ولكن لم يستطع إنقاذ الدولة من الانهيار ،وبقي عاجزاً عن وقف التدهور ،إلا أنه حاول جاهداً صد الأخطار عنها ، وأشار السلطان في مذكراته إلى خطورة انتشار المدارس الخاصة في أنحاء البلاد فقال : " بأنها تشكل

---

(1) Mehmet Dogan: Batililasma Ihanet, op, cit, S, 175.

(٢) صفوت باشا :هو رجل دولة عثماني ، كان عضواً بالمجلس الأعلى عام ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م ووزيراً للمالية ١٢٥٧هـ/١٨١٤م)، ووالياً على قسطموني سنة ١٢٦٧هـ/١٨٥٠م ، ووزيراً للتجارة ثم عين وزيراًللخارجية وصدراً أعظم . انظر (محمد فريد بك المحامي : تاريخ الدولة العلية العثمانية ، ص٨٥).

(٣) أنينل ألكسندروفنادولينا : الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الخارجية ، ص٢٩٤.

خطراً كبيراً على بلادنا ، وقد كان خطؤنا جسيماً إذ سمحنا لكل دولة في كل زمان ومكان بإنشاء المدارس التي يرغبونها ، والآن نجني ما زرعنا، سمحنا لهم بفتح هذه المدارس فقاموا يعلمون الطلاب أفكار معادية لبلادنا ، والحقيقة أن التصدي لهذه المدارس ليس بالأمر الهين ، إذ يظهر أمامنا قنصل دولة وسفيرها فيحميها من أن تطال أيدينا "[(١)].

يدل القول السابق للسلطان عبد الحميد الثاني أن اعترافه دليل على عدم تمكنه من صد الأخطار عنها لأنه استلم الدولة وهي منهارة تقريباً ، فإنه يكفي أن يعترض قنصل أو سفير ليكبل السلطان ، ولا يتمكن من وقف الأخطار التي تهدد الأمة ، فهذا الوعي لم يكن غائباً عن جماعة العثمانيين الشباب، الذين طالبوا بإقرار دستور مدحت باشا عام ١٢٩٣هـ/١٨٧٦م ، أرادوا فيها دولة دستورية تحد من صلاحيات السلطان، وتحرك الأمة الإسلامية للوقوف في مواجهة التحديات الأوروبية ، ولكنهم أخطأوا السبيل حين تحالفوا مع الغرب في صراعهم ضد السلطان ، وتبنوا مشروع تحديث الدولة العثمانية من خلال إقرار التنظيمات، فكان ذلك سبب في إزالة معوقات التغريب .

وعلى سبيل المثال في مصر أسس الخديوي إسماعيل مجلس شورى النواب، كمحاولة إصلاح وتحديث ، وهو المجلس الذي نعته جمال الدين الأفغاني[(٢)] ، حينئذ بالمجلس الذي يتم فيه التصديق رسميا على اقتصاص قوت الفلاح ، واستغلاله ، وكان مبعوثي إسماعيل يدفعون السكان قهراً إلى بيع مواشيهم ، وأراضيهم ليسدوا الضرائب، ولاشك أن وهم التحديث كان يراود بعض من شرائح من النخبة التي أرادت منح إسماعيل مجلس شورى النواب الحرية التامة، وجميع الحقوق في كافة البلاد ، وإدارة الأمور المالية والداخلية ، كما هو جارٍ في بلاد أوروبية، وتعديل الانتخاب لتماثل ما يحدث في أوروبا ، وإقرار مبدأ مسؤولية الوزارة أمام المجلس[(٣)] .

---

(١) مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني ، ص٧٥.

(٢) جمال الدين الأفغاني : ولد في أسعد أباد سنة ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م ، ودرس علوم اللغة العربية، والتاريخ والعلوم الدينية والفلسفة ، مما أهلته هذه العلوم لينال حظوة لدى الشعب المصري والعثماني، وخلال عمله أطلع على أبعاد الصراع البريطاني الروسي على بلاده ، فاكتسب بعداً جديداً في الأمور السياسية ، وازداد هذا البعد من خلال جولاته التي قام بها في الكثير من بلاد الشعوب الإسلامية ، حتى كان وصوله إلى اسطنبول ثم إلى مصر ، وتعاون مع السلطان عبد الحميد الثاني لإنجاح حركة الجامعة الإسلامية ، ونشرها في بلدان العلم الإسلامي . انظر (حسن حنفي : جمال الدين الأفغاني ، المائوية الأولى ١٨٩٧هـ/١٩٩٧م ، ط١ ، دار قباء ، القاهرة ، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م ، ص٢١) .

(3) Turkiye Diyanet Vakfi : cild, 11 , op, cit, S, 120.

وكما يتضح لنا أنه منذ زمن لم يكن يسمح للأجانب حتى التملك والتصرف، في الأملاك والأراضي في ممالك الدولة العثمانية ، لذلك كان الأجانب الذين يستقرون في الدولة لا يستطيعون حيازة الأملاك والأراضي التي يشترونها ، إنما كانوا يتحايلون بكتابة عقود لزوجاتهم، أو بقية أقاربهم من رعايللدولة العثمانية ، وبناءً على ذلك ازدادت أعمال التحايل ، وبعدها انتقلت كثير من الأملاك إلى حيازة الأجانب، وذكر في اللجنة المكونة من خواص الوزراء التي تشكلت للنظر في هذا الأمر أنه " لو سمح للأجانب بالتملك فستزيد قيمة الأراضي ، ويقوم الأجانب بتحول النقود إلى ذهب ينقلونه إلى دولهم "[(١)] .

وعلى كلٍّ أصبح للأجانب في الدولة العثمانية مكانة أكبر ، وأرفع من مواطني الدولة أنفسهم ، وبهذا الحق نالوا امتيازاً جديداً ، وفي الوقت نفسه نجد أن المواطنين محرومين من هذه الامتيازات ، ولذلك أصبحوا يميلون ويحرصون على التبعية للدول الأجنبية ، لأن الامتيازات التي منحت للأجانب كان أمر يفوق احتمالهم ، وأصبح للأجانب كلمة مسموعة أكثر منهم .

وبالإضافة إلى ذلك فإن أصحاب المبادرة للتغيير والإصلاحات ، رأوا أنه من الضروري الاحتفاظ بالمؤسسات التقليدية ولكن بطابع حديث وجديد ، وفي الوقت نفسه طالبوا بتحرير نظام الدولة ، وأن ينشئ في البلاد نظام التعليم المدني الحديث، وتتم الاستفادة من منجزات العلوم الغربية ، وطالبوا بإقامة المؤسسات مع الاحتفاظ بمبادئ السياسة الضريبية للدولة الإقطاعية[(٢)].

وبالتالي بدأت مرحلة أخرى جديدة في الدولة العثمانية ، تمثلت في ضرورة تنفيذ البنية الغربية بدلاً من البنية العثمانية الداخلية للبلاد ، فكان هذا الأمر هو أهم التغيرات الفكرية في التاريخ العثماني ، ووجهة النظر والتقارب هذه قد نتج عنها سلسلة من النتائج المهمة ، وكانت أولها الرغبة في تحقيق إصلاحات جديدة في مجتمع متجه إلى بنية جديدة ، ولذلك فإن المثقفين أصحاب هذه الصفات والخصائص بدءوا في إغلاق الأبواب التقليدية بشكل تدريجي ، وبعدها زاد الخلاف بين طبقة المثقفين المستنيرين وبين المعارضين لهم ، إلا أنه نتج عن هذا الصراع والصدام ، أنه حقق للمثقفين الموالين للغرب ثقل طبيعي في الفكر العثماني ، من خلال التركيز على تحصيل العلوم والفنون من الغرب ، وأما عن نتيجة عملية التغريب ، تمثلت في رغبة هؤلاء المستنيرين في دمج

---

(١) ماجدة مخلوف : تحولات الفكر والسياسة في التاريخ العثماني ، ص١٠٨.

(٢) أنينل ألكسندروفنادولينا : الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية ، ص١١٠.

البنية السياسية بالغرب، فيما يتعلق بالنظم الجديدة طبقاً للأسس الغربية، وبعد بدء الاحتكاك والاتصال بالغرب ، قامت مجموعة كبيرة من المثقفين العثمانيين ، بتبني وجهة النظر الغربية الخاصة بالثقافة والحضارة الغربية ، فظهر مؤيدين للتغريب في كافة المجالات والفنون والآداب والمعمار ، وحتى في ارتداء الملابس[1] ، وهنا يجدر بنا الذكر أن هذا التغيير المؤيد للفكر الغربي ، هو مجرد إضافة لما هو موجود ضمن قيم داخل الدولة العثمانية ؛ لأنها كانت مبنية على أسس إسلامية .

إذن النتائج المهمة ، تمثلت في تبني وقبول رغبة الاندماج مع الغرب في العلاقات الدولية، وإعداد المثقفين العثمانيين البنية الأساسية على أسس غربية من جديد، وهكذا فإن بداية الالتقاء بالغرب بدأ بمجموعة كبيرة من المثقفين الذين بدءوا في تقبل هذا التقارب ، بشأن التفوق الخاص بثقافة الغرب بسرعة لا تُصدّق ، فهذا التقارب والالتقاء الجديد سبب بداية مناقشات كثيرة حول كيفية تحقيق التغريب ، وفي أي المجالات وفي أي وقت ومدى سرعة انتشاره وتقبله في الأوساط العثمانية ، وهذا بالطبع تناوله وطبقه المثقفون ورجال الدولة السياسيين في الدولة العثمانية ، وبذلك أزيل جزء من معوقات التغريب في الدولة .

وعلى كلٍّ بعد إرساء دعائم هذه العلاقات بين الدولة العثمانية والاهتمامات بالغرب، ظهرت مجموعة من المثقفين والمستنيرين الذين تقدموا في مسألة التغريب ، وامتهنوا هذه القضية وأبرزوا آثار ذلك في المجتمع العثماني سياسياً واجتماعياً ، وهؤلاء وضعوا على عواتقهم، بداية الأمر مسألة التغيير في البنية الأساسية ، وبعدها تقدموا في توسيع هذه البنية للتغيير، وظهرت مسألة تعلم العثمانيين للغات الأجنبية الغربية، وبالأخص الفرنسية ، وبعدها اتفق الجميع على تقليد الغرب[2].

وخلال فترة المشروطية بدأت تظهر حركة التغريب ، في إطار أكثر شمولية وتنظيماً وتأثيراً على أمور الحكم ، وعلى الصعيد السياسي فهناك أحزاب سياسية كحزب جمعية الاتحاد والترقي[3]، التي أمسكت بزمام الحكم قد قبلت بحركة التغريب بقوة ، وعجلت في تطبيق التغريب

(1) Turkiye Diyanet Vakfi, Cild , 5 , op, cit, S, 150 .
(2) Omar Faruk Yilmaz: Belglerle Osmanli Tariki , op, cit, S, 149.
(٣) الاتحاد والترقي : هو أول حزب سياسي في الدولة العثمانية ، ترجع جذوره إلى عهد السلطان عبد العزيز ، واقتصر نشاطه في عهده على إصدار الصحف التي تُرسل إلى الدولة العثمانية بواسطة دوائر البريد الأجنبية ، التي تتمتع بحقوق خاصة داخل الدولة ، وفي عام ١٣٠٧هـ/١٨٨٩م شكلت جماعة من طلبة المدرسة الحربية ، والطبية العسكرية في إسطنبول ، منظمه سرية باسم الاتحاد والترقي ، وكانت تهدف إلى معارضة السلطان عبد الحميد الثاني ، والتخلص منه لإعادة الحياة الدستورية في الدولة ، ولقد شكله رجل ماسوني يدعى (إبراهيم تيمو) وبدأت في نشر أفكارها ودعوتها

في نظام القانون بصفة خاصة ، ولقد أطلق على هذه الحركة في تلك الفترة (الحركة التغريبية) ، وفور إعلان المشروطية بدأت أول مناقشات هذا الميدان في مجلة (ماهيتاب Mehetab)[1] وتحولت إلى مجلة الاجتهاد التي بدأ ينشرها عبد الله جودت بإستانبول إلى مركز لهذه الحركة الفكرية وظهر كتّـاب كثيرون مؤيدون لتيار التغريب ، الذين بدؤوا في تجاوزاتهم المضادة للدين ، من خلال مقالاتهم التي كتبوها في العديد من المجلات ، وفي مقدمتها مجلة اجتهاد ، بالإضافة إلى الكتب التي قاموا بتأليفها في هذا المجال ، وقاموا برسم برواز حول القيم الغربية ، للإبقاء عليها بدلاً من القيم التقليدية الأخرى[2] .

وكانوا هؤلاء المستغربون يرون في الدين ، بأنه في مجمله معتقدات باطلة، ويرون أن التطورات الحديثة لو تبناها المجتمع العثماني ، سوف تحدث تغيير في المجتمع بشكل إيجابي أكثر ، وبصورة سريعة ، فكانوا يريدون إعطاء شخصيات مؤثرة ، تملك أخلاقاً جديدة على الأفراد الذين يريدونهم للتغيير[3] .

وفي المقابل تناول بعض السفراء العثمانيين إلى أوروبا بشرح تفصيلي للمبادئ الأساسية للدبلوماسية الغربية الحديثة ، وأصول البروتوكولات المتبعة في الغرب الأوروبي ، وأكدوا على أن

سراً ، وبرز رواد مسيحيون وألبانيون وأكراد وأتراك ، وتطور الأمر فنشأت في باريس هذه الجمعية ، ثم دعت إلى عقد مؤتمر في عام ١٣١٤هـ/١٨٩٦م ، اشترك فيه كل معارض لحكم السلطان عبد الحميد الثاني من أرمن ويونان وعرب ويهود وغيرهم من الأقليات القومية ، وتقرر بالمؤتمر قلب نظام الحكم وخلع السلطان عبد الحميد الثاني. انظر (بدون مؤلف : أشهر الجمعيات السرية في التاريخ ، ط١ ، دار الشواف ، الرياض، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م ، ص٣٣) .

وتم اكتشاف هذه الجمعية ، فنفي عدد من أعضائها ، وفر بعضهم إلى باريس ، وأرسل السلطان عبد الحميد مدير الأمن العام لاستمالة أعضاء المعارضة من الاتحاديين ، فنجح في إستمالة أكثرهم ، ومنحهم السلطان عبد الحميد مناصب كبيرة في الدولة ، إلا أن المعارضين ، وعلى رأسهم أحمد رضا ، ظلوا على معارضتهم ، واعتقد الاتحاديون أنهم بإزالة عبد الحميد يستطيعون تقريب العناصر المختلفة في الدولة ، وأن دول أوروبا ستكف عن مضايقتها للدولة العثمانية ، وأن الدول الأوروبية ستتعهد بحماية الدولة العثمانية ، إذا انتهى حكم السلطان عبد الحميد الثاني . انظر: (محمد حرب : العثمانيون في التاريخ والحضارة ، ط٢ ، دار القلم ، دمشق ، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م ، ص٤٥-٤٦).

(١) مجلة ماهيتاب ، مجلة الاجتهاد : هي من المجلات التي قامت بدور رئيس في تحريض العرب والأرمن، وكانت تتستر تحت ستار إسلامي ، وكان يملكها يهود الدونمه ، وصاحبها عبد الله جودت ، وقامت بحملة شعواء على الإسلام، ووصفته بأنه دين متخلف عن ركب العصر . انظر (هدى درويش: العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية منذ قيام دعوة يهود الدونمه إلى نهاية القرن العشرين ، ج٢، ط١ ، دار القلم ، دمشق ، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، ص١٩) .

(2) Sileyman Kacabas : Kendi Itiraflori Jon Turkler, op, cit, S, 151.

(3) Turkiye Diyenet Vakfi, cild, 5, op, cit, S, 120.

تطبيق الدولة العثمانية لهذه البروتوكولات الغربية ضرورة دبلوماسية لا تخلو في أي بند من الاتفاقات المبرمة بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية(١) .

ويستدل من العرض السابق على أن حركة التنوير الفرنسية كانت ترفض السلطة العثمانية التقليدية ، إلا أن المفكرون قد أخفقوا في التفريق بين المعارضين العثمانيين للإصلاح، والتغيير من أجل الحفاظ على النظام التقليدي ، وبين العثمانيين الإصلاحيين الذين ناضلوا من أجل الدعوة إلى التغريب داخل الدولة العثمانية ، والذي كان تمهيداً لثورة من ردود الأفعال من المحافظين الذين اتهموا الإصلاحيين بأنهم عملاء للغرب ، وتلا ذلك محاولاتهم لتقديم التغريب بصورة جديدة(٢) .

ومن الجمعيات التي لها دور في التأثير الغربي في الدولة العثمانية هي جماعة حركة تركيا الفتاة(٣) ، التي قامت بتمهيد السبيل وتسريع عملية التغريب في الدولة ، حيث كتب إنجارد هارت بأن أول مرحلة للإصلاحات ، سوف تنتهي بتحرير كل ما هو كائن في الدولة أكثر مما ستأتي به من أشياء جديدة ، وأن روسيا قامت بمنح عناصر مختلفة في الممالك العثمانية الاستقلال ، وسعت إلى تقسيم أراضي الدولة العثمانية إلى إمارات مختلفة تابعة لروسيا، وهذا يعني إعلان بطرسبورج الحرب ضد استانبول مجدداً(٤) .

واستطاعت جماعة تركيا الفتاة من جذب الأنظار عبر منشوراتها ، التي بدأت من أوروبا، والتي استهدفت التعجيل بالإصلاحات ، وكانت تركيا الفتاة تعتمد على الأسس التي جاءت بها الإصلاحات العثمانية ، وبذلك احتلت مكانة مهمة وقامت بجهود مهدت فيها السبل لمرحلة المشروطية ، وتمسكت بمصالح بلادهم ، وجرت مراسلات كثيرة فيما بينهم ، وأصرت تركيا الفتاة

---

(1) Fik Resit Unat : osmanli Sefirleri ve Sefaret , op , cit , s , 108 .

(2) Cem Alptekin : Elghteenth – Century French In Fluenced , op, cit, p,52.

(٣) تركيا الفتاة : لقد قامت هذه الحركة أو الجمعية نتيجة لإيقاف الدستور من جانب ، وللهزائم التي نزلت بالدولة العثمانية من جانب آخر ، وكان مقرها في باريس وجنيف ، وأسسها بعض الشباب العثماني المتأثر بأفكار الثورة الفرنسية وتأثروا أيضاً بالحركة القومية الإيطالية التي أسسها الزعيم الإيطالي (ماتريني) عام ١٢٤٧هـ/١٨٣١م، وأسسها (إيطاليا الفتاة) بهدف الوحدة الإيطالية ، وكان من ضمن هؤلاء الشباب نامق كمال الذي دعا إلى نظام سياسي ديمقراطي ، أسمى هذه الجمعية (حزب تركيا الفتاة) وقد أعجب الاسم المجتمعات الأوروبية ، ثم شاع فيها. انظر (أحمد معمور العسيري: موجز التاريخ الإسلامي منذ ظهور الرسول صلى الله عليه وسلم إلى العصر الحاضر، ط٣ ، د.ن ، الدمام، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م ، ص٣١٥) .

(4) Ziya Nur Aksun : Osmanl Tariki, op, cit, S, 16.

على ضرورة أن يقوم الباب العالي، بتنفيذ جميع فرمان الإصلاحات الهمايوني ، استناداً إلى معاهدة باريس التي قامت بالتوقيع عليها الدول الصديقة ، وبهذه الصورة فإن فرنسا أصرت على أن يسير الباب العالي في تنفيذ فرمان الإصلاحات حتى النهاية ، وأنه لابد من المساواة بين المسلمين وغيرهم ، وبناءً عليه ينبغي التحرك بثبات واحتياط ، وعدم إغفال أي شرط من هذا الفرمان ، والاهتمام بمسألة إصلاح الممالك العثمانية ، والاهتمام بالرعايا غير المسلمين والأقليات غير المسلمة ، ويبدو أن هذا الأمر هو أحد الأسباب الرئيسة التي قادت فرنسا لتشكيل حركة تركيا الفتاة ومساعدتها في مساعيها الإصلاحية(١) .

هذا وقد قام مجلس الوزراء بفرنسا بإبلاغ الباب العالي ببنود جديدة من خلال مفكرة تتألف من ١٦ بنداً حول فرمان الإصلاحات بتاريخ ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م ، وطالبوا في هذه المفكرة الجديدة ، بعدم إهمال أي بند أو فرع أو رأي ، وأن المواد الأساسية لهذا الفرمان الإصلاحي هي قبول المسيحيين في المناصب المختلفة وإصلاح المعارف العامة ، وأن يعم نمط إدارة الولاية في سائر الولايات الأخرى وجميع الأطراف ؛ لتحقيق الأمن في المحاكم بشكل علني، وقبول شهادة المسيحيين بشكل قاطع وعام ، وتنظيم القوانين التجارية ، وإصلاح المحاكم التجارية ، وإصلاح شؤون الانضباط بالأمن والسجون ، والاستفادة من قبل الأجانب بالقوانين والحقوق الممنوحة لهم بشأن الحرية ، وإمكانية الشراء في أملاك البلاد ، وتحويل جميع الأراضي إلى أملاك خاصة بهم ، وتغيير النظم الخاصة بالرهائن ، والمصادرة لجميع الأموال، وتأسيس مؤسسات مصرفية ، وإلغاء جميع الرسوم المستجدة ، ورسوم الجمارك الداخلية والالتزام بها، وتشكيل دوائر البلدية في المدن الكبرى(٢) .

ولقد وردت لنا لائحة قدمها سفراء إنجلترا وفرنسا وروسيا إلى رئيس كتاب الديوان الهمايوني بتاريخ ١٩ محرم ١٣١٣هـ/١١ يوليو ١٨٩٥م تُطالب فيها " لقد أكد مشروع الإصلاح الأهمية القصوى للدولة العثمانية ، ومدى تعاونها مع الدول الأوروبية ، ومن هذا المنطلق صدرت اللائحة الخاصة بذلك ومن بينها عدة بنود أهمها :

١- يجب الالتزام بالإيجابية في تطبيق القرارات .

٢- محاولة الجمع بين السياسة والنظم القانونية ، وتنظيم جداول الأعمال .

٣- الاستعداد لإجراء المشاورات بأسلوب حديث وبخبرة واسعة .

---

(1) Turkiye Diyanet Vakfi, Cild 31, op, cit, S, 14.
(2) Omer Faruk Yilmaz: Belgelerle Osmanli Tarihi, op, cit, S, 33.

٤- الالتزام بتطبيق القرارات السياسية وتنظيمها .

٥- كيفية إدارة نظم الدولة واكتشاف القدرة السياسية في الإدارة[١] .

واستناداً إلى هذه اللائحة ، جاء الرد عليها بمذكرة مقدمة من الباب العالي بوزارة الخارجية في غرفة الترجمة إلى سفراء كل من إنجلترا وفرنسا وروسيا المؤرخ في ٢٣ ربيع الآخر ١٣١٣هـ/٥ أكتوبر ١٨٩٥م)، رداً على ما تم عرضه من البنود، فقد تم الاتفاق على تقديم مذكرة تفصيلية ، ليتم تطبيقها من خلال ما يتم من الانجازات التي بدت واضحة التأثير والفعالية في النظم والقوانين واتخاذ القرارات فيها ، ولقد أقرت اللجان عدة نقاط أضيفت إلى النقاط السابقة ومن بينها : حرية الآراء في المناقشة والالتزام بروح الجماعة ، عدم الحدة في إدارة الحوار ، ونظراً إلى أن هذه المذكرة هي توضيح فحوى السر التفاعلي لرسم نظم الحضارات ، والتقاء الأفكار ، والتعامل بروح الفريق، والتي سوف يكون من آثارها تطوير الشعوب، واختلاط الحضارات، والتعاون الدولي بيننا الذي من شأنه رفع الدولة العثمانية[٢] .

وبالفعل تم إرسال برقية من وزارة الخارجية إلى سفارات باريس ولندن وبطرسبورج بتاريخ ١١ ربيع الأول ١٣١٣هـ/٦ سبتمبر ١٨٩٥موبناء على الإصلاحات التي منحتها السفارات المشار إليها آنفاً ، فقد تم تشكيل لجنة من بعض الوكلاء والرهبان ، وتم إرسالها إلى السفراء المشار إليهم، لمناقشة هذه اللائحة بناء على الإدارة السنية الصادرة بهذا الشأن، وذكرت اللجنة أن صور هذه اللائحة التي تم إرسالها من قبل السفراء غير كافية ، بالنسبة للنقاط التي قمنا بقبولها ، وأن هناك نقاط ست أخرى في حاجة إلى مناقشة وقبول ، وتم إحالة النقاط إلى مجلس خاص ليقوم بمناقشتها والتفاوض حولها ، وقد قام السلطان بتصويب هذه النقاط وهي كما يلي :

١- أن تجري الدولة الإصلاحات من خلال إحضار لجنة من المترجمين وأن لا يكون هناك أي تجاوز في ضبط وتنظيم الأمر بدقة .

٢- وضع حراس لكافة القرى من جميع الجهات لاستقرار الأمن في هذه القرى، وعدم الاعتداء عليها ، وذلك يشمل جميع الأجناس .

---

(١) وثيقة غير منشورة رقمها : BOA. Y. EE . 95/3 محفوظة بالأرشيف العثماني باسطنبول .

(٢) وثيقة غير منشورة رقمها : BOA. HR. SYS . 2816-1/11 محفوظة بأرشيف رئاسة الوزراء العثماني بوزارة الخارجية بإسطنبول .

٣- أن يقوم الوالي بتعيين مسؤول مسيحي معه ، للاهتمام بمطالب السكان المسيحيين ورعايتهم ، كما هو الحال بالنسبة للمسلمين(١) .

وعلى كلٍّ يتضح لنا مما سبق من هذه المواد أن الدول الأوروبية التي كانت على رأسها فرنسا، تريد تحويل الدولة العثمانية إلى دولة علمانية تغريبية بكل معنى الكلمة ، وأن هذه الدولة كحقل في نظرهم ، وهم يقومون بزراعتها وحصادها والحصول على ثمارها ، لأنه –كما هو معروف – أن الدولة العثمانية تمتلك أراضي في جميع القارات الثلاث ، وفي الوقت نفسه فإنها تعرضت لتيارات كثيرة باسم التنظيمات ، التي قامت بتنظيمها منذ عصر السلطان سليم الثالث ، الذي فتح المجال أمام هذه الدول ، وبالأخص فرنسا ، في التأثير التغريبي، وتطبيق هذا التأثير في الأوساط العثمانية.

ويتضح لنا أن المسيحيين ، من رعايا الدولة العثمانية كان لهم تأثير في عملية التغريب في الدولة ، لأنهم كانوا مهتمين عن قرب بالغرب الأوروبي ، منذ فترة طويلة ، ونجحوا في كسب مكانة مهمة في اقتصاد الدولة العثمانية ، في ظل مهاراتهم في اللغات الغربية ، وعلى رأسهم المترجمون اليونانيون ، حيث إنهم في أواخر القرن ١٢هـ/١٨م نجحوا في الدخول إلى مجالس الدولة كمترجمين بالسفارات ، وكانوا على درجة كبيرة من الإطلاع على الثقافة الغربية، حيث إنهم دأبوا على إرسال أبنائهم إلى الجامعات الأوروبية وبالأخص الفرنسية لتعلم اللغات، وبهذا التقارب كانوا على استعداد لأخذ الأفكار الغربية الجديدة للعصر العثماني بحكم إجادتهم لهذه اللغات(٢) .

وبالفعل ظلت هذه الأفكار الغربية ، عند العثمانيين المسيحيين من خلال العديد من المسؤولين ، كمعلم اللغة ، والمترجم ، باعتبارهم الأساس ، وهكذا كان المسيحيون لهم تأثير من خلال الجهود الدبلوماسية والتجارية الغربية ، المنظمة في الدولة العثمانية ، وهذا بالطبع تمثل في تحقيق بذر نواة لمجموعة من الأشخاص لديهم القدرة الكافية على ترجمة الكتب الغربية ، إلى اللغة العثمانية من ناحية ، وإلى اللغة الفرنسية من ناحية أخرى ، ولهم القدرة أيضاً في تعليم العثمانيين الراغبين في اللغات الغربية ، والعمل كمترجمين للمعلمين الغربيين وللسفراء الأجانب(٣) ، وبالتالي هذا الدور أعطى لهم الحق في التصرف في كثير من أمور الدولة .

---

(١) وثيقة غير منشورة رقمها : BOA. HR. SYS. 2857/55 محفوظة بأرشيف وزارة الشؤون الخارجية بغرفة الترجمة بإسطنبول .

(2) Bernard Liwis: Modern Turkiye, op, cit, p,64.
(3) Nevin Yazici: Osmanlilik Fikrive, Genc, op, cit, S, 214.

وأما ما ورد في اللائحة بتاريخ ٢١ ربيع الثاني ١٣١٣هـ/٩ أكتوبر ١٨٩٥م ويتعلق بالسفارات والسفراء بصفة غير رسمية من تعيين وانتخاب الولاة ، وتغيير الولاة الذين يرونهم أنهم ليست لديهم القدرة على الإصلاحات ، واختيارهم أشخاصاً يتمتعون بالأهلية والتميز، فإنه من الطبيعي أن مسألة إبلاغ السفراء بذلك من غير بلاغ رسمي ، وبصفة غير رسمية ، هي بمثابة أمر مغاير ومعارض لاستقلال وسيادة السلطنة العثمانية التي تم التصديق على استقلال سيادتها بموجب معاهدة برلين(١) .

وكتب طورخان باشا ناظر الخارجية إلى سفراء كلٍّ من باريس وبطرسبورج في تاريخ ٢٤ صفر ١٣١٣هـ/١٦ أغسطس ١٨٩٥م بقوله : " لقد نما إلى أسماعنا أن قادتنا في كل من باريس وبطرسبورج ، قد فسروا عملية إعادة الهيكلة لدينا ، بأنها مشروع الإصلاح الذي يتواصلون معنا من أجله ، بل ويعتقدون أن الدولة لا تخضع للالتزام بأي شيء ، كما أنه من الممكن أن يكون جميع السفراء أرجعوا انطباعاتهم إلى رغباتهم ؛ للحصول عل كل ما يصل إلينا وكان هذا واضحاً في محاولاتهم للقضاء على أي تأثير بالموافقة على القوانين السائدة في الدول العثمانية ، فقد كان السفراء أنفسهم يريدون الاجتماع بشكل رسمي للبحث فيما يناسب ويتوافق القوانين ، وإذا أردنا الإصلاح ، أرجو أن نمحو من أذهاننا كل الانطباعات التي كانت لديكم في السابق "(٢) .

وفي المقابل تعامل الديوان الهمايوني إزاء فرنسا ، وتهاونها معه ، بأنها أعادت الامتيازات الملغاة لها ، وتركت الفرصة لفرنسا بأنها قامت بعمل تخفيضات كبرى في الرسوم الجمركية حوالي ٢٠٪ من السلع والأموال الشرقية ، وهكذا أخذت واسترجعت فرنسا مكانتها القديمة التي كانت موجودة في سياسة الدولة العثمانية منذ الماضي(٣).

---

(١) وثيقة غير منشورة رقمها : BOA. Y. EE . 96/4 محفوظة بالأرشيف العثماني مجموعة يلدز بإسطنبول .
معاهدة برلين : (١٣٠٣هـ/١٨٨٧م) حضر هذا المؤتمر الدول الكبرى (إنكلترا – فرنسا – ألمانيا – النمسا)، وجرى فيه تعديل بنود معاهدة سان ستيفانو التي عقدت بين روسيا والدولة العثمانية ، ومن أهمها استقلال الصرب والجبل الأسود ، وتعهد الباب العالي بأن يقبل بلا تمييز في الدين شهادة جميع رعاياه أمام الحاكم ، ويعتبر هذا المؤتمر من المعالم البارزة لتدهور الدولة العثمانية والتي أرغمت فيها للتنازل عن أراضي واسعة من أملاكها للدول الأوروبية. انظر : (عيسى الحسن : تاريخ العرب في بداية الحروب الصليبية إلى نهاية الدولة العثمانية ، ص٥٧٥-٥٧٦) .

(٢) وثيقة غير منشورة رقمها : BOA. HR. SYS. 2815-1/16 محفوظة بالأرشيف العثماني بإسطنبول .

(3) Turkiye Diyanet Vakfi, cild , 16 ,op, cit, S, 496.

وبالتـالي كـان نفـوذ فرنسـا سـاري المفعـول في كـل مكـان ، خاصـة في إسـتانبول ، وكـان الفرنسيون دوماً وراء إصدار القرارات التي يريدونها ، ومنها مسألة قناة السويس في مصر[1] ، وفي يـوم الافتتـاح أقيمـت مأدبـة عارمـة لكـل مـن جـاؤوا مـن أوروبـا للمشـاهدة ، وحضـر افتتـاح القنـاة مندوبو الـدول الكبرى من أنحاء البلاد بصفة رسمية ، ولقـد ذكـر (أوتـران – Aotran)[2] رئيس مترجمي فرنسا في إستانبول إلى كمال بيك " سيدي البيك ، لقد ضاعت مصر وأخطأت دولتنا ، ألا تهب عاصفة رملية ، وتردم هذه القناة "[3] ، فقد تأكد الفرنسيون في ذلك اليوم، أن تأثيرهم التغريبي قد تحقق في البلاد ، مع العلم بأن إنشاء هذه القناة كان له دور إيجابي في تنشيط الاقتصاد المصري وازدهاره.

وأمـا عـن رغبـة الفرنسـيين في اسـتخدام التقـويم الغـربي ، فكـان واضـحاً ، بالنسـبة لمـوازيين المكاييل والمقاييس الفرنسية ، ونوقش هذا الأمر في دائرة التنظيمات بمجلس شورى الدولة، وكان الفرنسيون دائمي الانشغال بهذا الأمر ، واتجهوا إلى حفر تاريخ على المقاييس والموازين المستحدثة، وأن يكـون التـاريخ بالسـنة الشمسـية ، إلا أن الأمـر لم يحسـم ، بسـبب عـدم التوافـق بـين السـنة الهجرية القمرية ، والسنة الشمسية المستخدمة في المعاملات المالية ، للتفاوت الدائم بينهما[4] .

ولقد علق الكاتب (فردريك انجلز – Frederick Engels) على الطابع البرجوازي للتنظيمات الإصلاحية بقوله : " وهذه النجاحات الباهرة للحضارة في الدولة العثمانية ، ومصر وتونس وغيرها من البلاد الهمجية ، لم تتمثل سوى في تهيئة الظروف من أجل ازدهار البرجوازية القادمـة، ولاقـت هـذه الآراء الخاصـة بالإصـلاحات تأييـداً مـن جانـب بعـض رجـال الدولـة " .

---

(١) قناة السويس : قامت فرنسا بمساعي مع خديوي مصر لأن يوقع السلطان عبد العزيز فرماناً في ١٢٧١هـ/١٨٥٤م يوثق به السياسة الفرنسية مع السلطان بإنشاء قناة بين النيل والبحر الأحمر ، وأن تتنازل مصر عن الأراضي غير الصالحة للزراعة على جانبي القناة ، وتقدم مصر العمالة لإنشاء هذه القناة ، وبالفعل بدأ العمل فيها وحفرت القناة وجرى افتتاحها وكلفت احتفالات الافتتاح أكثر من ٣ ملايين من الجنيهات . وللاطلاع أكثر على إنشاء القناة. انظر : (عدنان العطار : الدولة العثمانية من الميلاد إلى السقوط ، ص١٥٦-١٥٧) .

(٢) أوتران : ولد عام ١٢٩٧هـ/١٨٧٩م تخرج من جامعتي بوردو وباريس قسم اللغات الشرقية ، وأتقنها في مدرسة الدراسات العليا ، وعين عضواً في المعهد الفرنسي بالقاهرة ، ومن آثاره الفينيقيون ، واللغات القديمة في آسيا الصغرى. انظر : (نجيب العقيقي ، ج١ ، ص٢٦٠) .

(٣) ماجدة مخلوف : تحولات الفكر والسياسة في التاريخ العثماني ، ص١٦٦.

(4) Cem Alptekin : Elghteenth – Century French , op, cit, p,122.

وتحدث أ.ف ميللر عن الخطط الإصلاحية لمصطفى رشيد باشا بقوله: "فكر مصطفى رشيد باشا في إجراء إصلاحات جذرية حتى يضع بلاده على قدم المساواة مع أوروبا، وعلى الرغم من أن الأمر كان يكتنفه الغموض والتشويش، فقد تشكل هناك وعي بأن الدولة العثمانية يجب أن تتخلى عن أسلوب الاستبداد الشرقي للعصور الوسطى ، وأن تنتقل إلى نظام جديد يضمن لها الحياة وحقوق الملكية "(١).

وهكذا نستطيع القول في نهاية هذا المبحث : إنه تم ترك أسلوب الحياة القديمة، وتأسيس فكر جديد منذ عهد التنظيمات والإصلاحات ، وتم بعدها البدء بجهود مساعي التغريب بشكل تام في كل الميادين والمجالات ، حتى أبرزوا الحضارة الغربية في شكل الحضارة المعاصرة كهدف أساسي ، ولابد من الوصول إليه ، ومن ثم فإن معظم الآراء التي اقترحها رواد التغريب، دخلت حيز التنفيذ والتطبيق ، ومن ثم العمل بها، وتم اتخاذ الإجراءات المدعومة لتثبيت القيم الغربية على المسوى الفردي أولاً ، ثم على المستوى العام للشعب العثماني وبالفعل استطاع التأثير الفرنسي التغريبي بكل الوسائل والطرق – السابقة الذكر – التوغل في أراضي الدولة العثمانية .

وبالتالي فقدت الدولة العثمانية كل جوانب استقلالها وتكاملت المساعي الأوروبية لتغريب الدولة العثمانية مع تداخل عوامل الضعف الداخلية، ونال التحديث (التغريب) كل المؤسسات العثمانية دون استثناء ، وكان أخطرها الإرساليات التنصيرية والبعثات العلمية – وهو ما يأتي الحديث عنه بالتفصيل في المبحث التالي – .

(١) أنينل ألكسندروفنادولينا : الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية ، ص١١٠.

المبحث الثالث :

دور السفراء في التعاون مع الإرساليات التنصيرية

والبعثات العلمية في تغريب المجتمع العثماني .

مع بداية القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي ، ركز الفرنسيون على نشر الثقافة الفرنسية داخل حدود الدولة العثمانية ، وبالفعل استطاعوا إنشاء المدارس ، داخل الدولة، حتى أصبحت نسبتها أكثر من ٤٠٪ من المدارس الأخرى، وأصبحت اللغة الفرنسية، هي الأكثر انتشاراً في الحديث والكتابة من بين اللغات الغربية الأخرى(١) .

واستغل المنصرون بصفة عامة إنجازات الثوريين الفرنسية والصناعية التي قلبت المعايير الاجتماعية والأخلاقية في أوروبا على حد سواء ، وقد وجد المنصرون في الآلة والصناعة عموماً وسائل تمكنهم من الدول والشعوب ، وفرض الهيمنة المطلقة على حاضر ومستقبل العالم الإسلامي ، ولبسوا زي العلم والطب والتجارة على ما تخفي صدورهم وما تنطوي عليه دخائلهم من الحقد والبغضاء ، ومع ذلك يتظاهرون بالحب والإخلاص ليجدوا لهم موضع قدم في قلوب وعقول الناس قبل أن يعلنوا الحماية والسيادة على البلاد .

وهكذا وجهت الدول الغربية إرسالياتها التنصيرية ، وأطلقت مفاهيم مختلفة ليقبلها المجتمع الذي كلفت بمهمة تنصيره ، ومن ثم انفردت ببث سمومها التنصيرية في بلاد الأناضول لأنها مركز الخلافة ، وكان التنصير الفرنسي له السبق في أبناء تلك المنطقة(٢) .

التنصير في اللغة : هو الدخول إلى النصرانية(٣) . ونصّره تنصيراً أي جعله نصرانياً(٤) .

---

(1) Mathe Burrows : Mission Civ Lisatrice , op , cit , p , 28 .

(٢) حياة مناور الرشيدي : الإرساليات التنصيرية الأمريكية في الدولة العثمانية وآثارها (١٢١٥-١٣٤٣هـ/١٨٠٠-١٩٢٤م) ، رسالة علمية غير منشورة لنيل درجة الدكتوراه ، جامعة أم القرى، ١٤٣٢هـ/٢٠١٠م ، ص٢٤ .

(٣) أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور : لسان العرب ، د.ط ، دار صادر ، بيروت، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م ، ص١٦١ .

(٤) مجد الدين محمد يعقوب الفيروزآبادي : القاموس المحيط ، ط٢ ، تحقيق مكتب التراث في مؤسسة الرسالة ، بيروت، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م ، ص٤٣٦ .

التنصير في الاصطلاح : هو حركة دينية سياسية استعمارية ، تهدف إلى نشر النصرانية بين الأمم المختلفة عامة وبين المسلمين خاصة[(١)] ، أو هو الجهاد الكنسي[(٢)]، الهادف إلى إدخال الشعوب في النصرانية ، وتكون هذه الدعوة بين أبناء الديانات الأخرى[(٣)] ، وفي أوساط الوثنيين واللادينيين[(٤)] ، وتكون مقرونة بنبذ غيرها من الديانات الأخرى ، سواء كانت سماوية أم غير سماوية[(٥)]، واضعة نصب عينها هدفاً محدداً وهو تنصير المجتمعات ، ونشر المسيحية في كل بقاع الأرض ، والاستمرار في ذلك النشاط حتى نهاية الخليقة[(٦)] .

وعلى مر التاريخ أصبح العالم مكاناً دائماً لنشاط المنصرين ، ولقد أظهروا على مدى تاريخهم اهتماماً كبيراً بموقع الدولة العثمانية ووجد المنصرون المسيحيون أصحاب المذاهب والأديان المختلفة داخل الدولة العثمانية مكاناً مناسباً لنشاطاتهم، فكل أسماء المواقع التي ذكرت في الإنجيل يرون أنها توجد داخل حدود الدولة العثمانية ، مما أدى ذلك إلى الاهتمام الأكبر بهذه الرقعة حتى إنهم أطلقوا على الدولة العثمانية اسم (أرض الإنجيل) [(٧)] .

فنظمت الكنيسة بعد إخفاق الحروب الصليبية[(٨)] بعثات تنصيرية ودعت إلى دعمها وحمل لوائها إلى العالم ، ومن ثم دخلت منظمات نصرانية وكذلك يهودية ، وتعدى الأمر إلى أن واكبت الصهيونية الحديثة تلك الدعاوي وعمل الجميع على تأسيس ودعم الإرساليات وتوجيهها لتدمير

---

(١) مانع حماد الجهني : الموسوعة الميسرة في المذاهب والأديان والأحزاب المعاصرة ، م٢ ، ط٣ ، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر ، الرياض ، ص١٥٩ .

(٢) سليمان فهد العودة : مذكرة حول التنصير ، مقال على الشبكة العنكبوتية ، بتاريخ ٣ ربيع الأول ١٤٣١هـ. www.Alslafyoon.com/Tanseer.htm

(٣) محمد عمارة : معركة المصطلحات بين الغرب والإسلام ، د.ط ، دار نهضة مصر ، القاهرة، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

(٤) ممدوح حسين : مدخل إلى تاريخ حركة التنصير ، د.ط ، دار عمارة ، الأردن ، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، ص٢١، ٣٠ .

(٥) خالد نعيم : الجذور التاريخية لإرساليات التنصير الأجنبية في مصر ، د.ط ، مكتبة المختار الإسلامي، القاهرة، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م ، ص١٣ .

(٦) إبراهيم عكاشة : التبشير النصراني في جنوب السودان ، د.ط ، دار العلوم ، القاهرة ، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٢م، ص٢٠ .

(٧) عبد الجليل شلبي : الإرساليات التبشيرية كتاب مبحث في نشأة التبشير وتطوره ، وأشهر الإرساليات التبشيرية ومناهجها ، د.ط ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، د.ت ، د.ن ، ص١٨٤ ؛ علي إبراهيم الحمد النملة : التنصير، مفهومه وأهدافه ووسائله وسبل مواجهته ، ط٢ ، مكتبة التوبة ، الرياض ، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م ، ص١٩.

(٨) الحروب الصليبية :هي حملات عسكرية اتخذت الصليب شعاراً لها ، ووجهت صوب العالم الإسلامي بدعم من البابا . انظر http://www.wacapedia-wiki.org .

الخلافة الإسلامية المتمثلة في الدولة العثمانية للقضاء عليها واستعادة القسطنطينية ومملكة بيت المقدس[1] .

لقد جاء التنصير والمنصرون إلى الدولة العثمانية في ركاب الغزاه ، وليس تعبيراً عن صحوة إيمانية وإصلاحية نصرانية ، فمع تصاعد الفراغ الروحي للنصرانية ، بعد عزلتها العلمانية[2] عن كل معارف وتطبيقات العمران الحضاري ، خرجت تلك الإرساليات عن معايير الأخلاق الإنسانية التي ادعوها ، وعملوا على تزايد المد التنصيري في البلاد العثمانية لتدمير حضارتها وضربها في العقيدة التي تأسست على أصولها[3] .

وقبل ذلك في عام ٩٥٣هـ/١٥٤٦م ، أُرسل العديد من الإرساليات إلى الخارج وكانت تتألف من الفرنسيسكان[4] ، وكانت تعاليم الإرساليات الكنسية تهدف لإقناع رعايا الإمبراطوريات بالتحول إلى الكنيسة الكاثوليكية ، واستطاع هؤلاء القساوسة والرهبان من اجتذاب أتباع المسيحيين العثمانيين ، فقاموا بتأسيس المدارس وعملوا تحت إشراف السفير الفرنسي ، الذي كان بوسعه دعم مصالحهم بفعالية ، وغالباً ما كان السفير الفرنسي ضالعاً في محاولات الفرنيسيكان لكسب السيطرة على الأماكن المقدسة ، ونادراً ما انتهج المنصرون سياسة خاصة بهم تخالف ما رسمه لهم السفراء الفرنسيون ، وبذلك أصبحت الحركة الدينية التنصيرية ناشطة في الأراضي العثمانية في عام ٩٧٦هـ/١٥٦٠م[5] .

وعندما صدر مرسوم كُلخانه في عام ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م ، كان حدثاً مهماً في الأوساط الأوروبية ، وسجّله أحد المنصرين المسيحيين الفرنسيين بقوله : " كان عام ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م ،

---

(١) حياة مناور الرشيدي : الإرساليات التنصيرية الأمريكية في الدولة العثمانية وآثارها ، ص٣٢ .

(٢) العلمانية هي : النظرية القائلة بأن الأخلاق والعلم يجب أن يكونا مبنيين على أسس دينية وهي حركة اجتماعية تهدف إلى صرف الناس عن الاهتمام بالآخرة إلى الاهتمام بالدنيا وحدها ، وهي فصل الدين عن الحياة . انظر (محمد زين الهادي العرماني : نشأة العلمانية ودخولها إلى المجتمع الإسلامي ، د.ط ، د.ن ، الرياض ، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م، ص١٧ .

(٣) محمد عمارة : إستراتيجية التنصير في العالم الإسلامي ، الطبعة الأولى ، مركز دراسات العالم الإسلامي، القاهرة، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م .

(٤) الفرنسيسكان : طائفة من الرهبان أتباع القديس فرنسيس ، ومن أهدافها أن تجعل النصرانية إنسانية روحانية قائمة على اعتناق الإنسان مبدأ المحبة وممارستها ، ولها عدة طوائف أهمها الكبوشيون والديريون. انظر (زين العابدين شمس الدين نجم : معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية ، ص٣٩٩) .

(٥) ثريا فاروقي : الدولة العثمانية والعالم المحيط بها ، ص٨٩.

مهماً عظيماً بالنسبة للتوغل الفرنسي في الدولة العثمانية ، ونحن رجال الدين ، سنبدأ بالاستفادة من هذه الإصلاحات ، ونبدأ بإرسالية تنصيرية للتعليم الكاثوليكي، وإن هذه أول إمكانية لتعزيز انتصار ديننا الذي نعلمه للشباب "، فسافرت أول إرسالية مكونة من سبعة رجال دين في (٢٣ شوال ١٢٥٥هـ/ ٢٩ ديسمبر ١٨٣٩م) إلى إستانبول ، وبدأت الأخوات في فتح دور لليتامى وفصول للتدريس ، وهكذالم تضيع أوروبا وقتاً طويلاً من الاستفادة من ظروف التحديث والتظيمات ، فبعد سبعة عشر يوماً من صدور الخط ، كانت الإرسالية التنصيرية الأولى تغادر مرسيليا باتجاه العاصمة العثمانية وهي تحمل أفكارها العدائية للمسلمين ، وللقرآن الكريم الذي تتهمه بتحريم التعليم على أبنائه[1] .

وعلى كلٍّ إن مثل هذه الافتراءات التي كانت على الإسلام بإمكاننا الرد عليها؛ لأن الإسلام كما هو معروف لا يمنع من طلب العلم والسعي إليه لقول الرسول عليه الصلاة والسلام : ((طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة))[2] ، فالإسلام يحث على العلم، بل جعله فريضة على المسلمين ، ولكن حّرم الله علينا التبعية ، وأنه يجب علينا ألا يتولى أمر المسلمين غيرنا، بل جعلنا في موضع الشهادة على الناس ، لا في موضع التسول لما عند الآخرين ، ومن هنا يتبين لنا أن ما نحتاجه من الغرب هي علوم الطبيعة كالكيمياء ، والطب والهندسة والعلوم وغيرها من العلوم ، التي بإمكاننا الأخذ منها ويتلقاها أبناء المسلمين ، وأما علوم الشريعة والعقيدة فلا يجوز للمسلم ، أن يتلقاها على أيدي غير المسلمين من المستشرقين، أو المنصرين وغيرهم أو من مصادر غير إسلامية ؛ لأنهم أعداء الإسلام ، ولا ينتظر منهم سوى الكيد للإسلام وأهله ، فإذن الإسلام لم يحرم التعليم ، بل حث عليه لقوله تعالى : ﴿ يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾[3] ، فالإسلام سمح لنا بالأخذ من علوم الغرب فيما يخص حياة الإنسان وليس الدين أو المذهب .

---

(١) قيس جواد العزاوي : الدولة العثمانية ، قراءة جديدة لعوامل الانحطاط ، ص٦١.

(٢) ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني : السنن (سنن ابن ماجه) ، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم، تحقيق : فؤاد عبد الباقي ، د.ط ، دار إحياء الكتب العربية ، د.ت.ن ، ص٤٦٣ ؛ أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي : جامع بيان العلم وفضله ، تحقيق أبي الأشبال الزهيري ، ط١ ، دار ابن الجوزي ، المملكة العربية السعودية ، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م ، ص٣٢٧٣ .

(٣) سورة المجادلة ، آية : ١١.

وهكذا عملت الإرساليات التنصيرية على خلق الأزمات بين الدبلوماسيين في الأناضول من قناصل وسفراء ، وعمل كل منهم على التخطيط لاستقرار وراحة مواطنيهم المقيمين داخل البلاد ، وعملوا على جلب المزيد من السفراء ليقوموا بنشر الوعي الديني بينهم ، وفي حقيقة الأمر ما هو إلا تعزيز موقف الكنيسة داخل الدولة العثمانية وتم إنشاء العديد من الكنائس، وألحقت بها مدارس للتعليم الديني ، خاصة في المدن الغربية من إستانبول باعتبارها مركز المسحيين الشرقية[١] .

ولكن بعد ضعف المسلمين من الناحية العلمية ، وانقلاب الموازين ، وبعد أن كان أبناء الغرب يأتون إلى الدول الإسلامية لتلقي العلوم ، أصبح أبناء المسلمين يذهبون إلى الغرب للدراسة على يد اليهود والنصارى وغيرهم ، وقد حذر شكيب أرسلان من العلم المفتوح دون وجود ضوابط فقال : "ماذا تأمل من الشباب الذين أرسلهم والدهم إلى أوروبا ، وهو ابن ١٤ سنة لا يعرف شيئاً عن عقيدة قومه ، ولا عن الإسلام شيئاً ، فوصل إلى هناك خاماً ، وحُشي دماغه بكل ما يحقر ويصغر الإسلام ، وقيل له : إن ما أصاب أمته من التأخر والجمود والضعف ، إنما هو من أثر الإسلام ، أفيكون من العجب ، بعد إنشاء هذا الجيل ، الكره وللدين الإسلامي ، والثقافة الإسلامية ، وهناك يكمن الداء ، ليس من أوروبا التي تريد بث تعاليمها ، وإنما خطأ الحكومات الإسلامية ، التي أرسلت الشباب الناشئ للتحصيل العلمي في فرنسا ، وألمانيا وإنجلترا ، وفتحت باب الابتعاث على مصراعيه ، وتظن أنها ربت رجالاً ، والحقيقة أنها أرسلتهم غير مجهزين بالسلاح المعنوي ، الذي يمكنهم من الصد لعقيدتهم الإسلامية "[٢] .

فكان الطلاب الذين يرسلون في بعثات إلى ديار الغرب ليحصلوا على العلوم الأوروبية الحديثة ، كما يزعمون ، لم يكونوا على إلمام كافٍ بالإسلام ؛ لأن الغرب الأوروبي حرص على جعل أكثرية المبعوثين إلى دياره يدرسون الآداب والفنون، والعلوم الاجتماعية ؛ لأنها تغير أفكار الإنسان وقيمه وذوقه واتجاهاته وسلوكه، مع أن الشيء الضروري من تحصيله هو العلوم التطبيقية التي يترتب عليها النمو العمراني، والتقدم العسكري والازدهار الاقتصادي[٣] .

---

(١) عدنان عويد : التبشير بين الأصولية المسيحية وسلطة التغريب ، دراسات في قضايا النهضة ، ط١ ، دار المدى للثقافة والنشر ، دمشق ، ١٤٣١هـ/٢٠٠٠م ، ص٤٦ .

(٢) شكيب أرسلان : تاريخ الدولة العثمانية ، تحقيق : حسن السماحي السويدان ، الطبعة الأولى ، دار التربية، بيروت، ١٤٣٢هـ/٢٠٠١م ، ص٥٠٧ .

(٣) يوسف القرضاوي : الحلول المستوردة وكيف جنت على أمتنا ، ط٥ ، مكتبة وهبه ، القاهرة، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م، ص١٨ .

وبالتالي اهتمت الدول الغربية باستقبال أبناء الدول الإسلامية ، لكي يتربوا على الأفكار الغربية ، ثم يعودوا إلى أوطانهم مشبعين بالأفكار الغربية ، وثم يتولوا قيادة شعوبهم وفقاً لما تمليه عليهم المعتقدات والأفكار الغربية التي تلقوها منها .

وأكد لنا الكاتب عبد العزيز أديب : " بأن المبتعثين إلى أوروبا قد أولعوا بالتطورات الأوروبية ومقومات النهضة ، ثم جاؤوا بها إلى البلاد العثمانية ، وبذلك تم استخدامهم لتوجيه ضربات للهوية العثمانية الإسلامية ؛ لأنهم متأكدون بأن الاقتفاء في أثر أوروبا هو الحل الوحيد لخروج الدولة من الأزمة التي كانت بها[1] .

ومن أهدافهم غرس روح الاعتزاز بالغرب المسيحي والانبهار بتقدمه ولفت أنظار أبناء الدولة العثمانية إلى توقف الدولة وعدم تقبلها للتحديث ، وعملت على اتخاذ إجراءات تضمن إصلاح ما فسد في البلاد والتي اعترضتها عقبات كثيرة عملت على توقف هذه الإصلاحات العثمانية[2] .

وكان الهدف من وراء هذه البعثات التعليمية التي فتحت أوروبا أبوابها لها ، الانسلاخ التدريجي عن الانتماء العقدي ، والأخلاقي ، وقاموا بتنفيذ هذا المخطط ، بإرسال الطلاب الشباب الصغار في سن المراهقة إلى أوروبا ليتعلموا هناك ، فيدخلوا ساحة التعليم ومن ثمّ ساحة الحياة الاجتماعية ، ويتأثروا بها حتى يرجعوا إلى بلادهم ؛ ليكونوا رأس الحربة الموجهة لصالح الغرب[3] .

ومن خلال فرمان كُلخانه عام ١٢٥٥هـ/١٨٣٧م ، تم التعرف على الثقافة الفرنسية، والتأثيرات الغربية في الفلسفة والأدب ، والسياسة ، حيث أن الدولة العثمانية قد انفتحت رسمياً على كافة تأثيرات الحضارة الغربية ، وكان للطلاب الذين تم إرسالهم إلى فرنسا دور كبير في ذلك ، وعلى سبيل المثال ، فإن مصطفى رشيد باشا ، أحد بناة التنظيمات قام بإرسال إبراهيم شيناسي[4] ، إلى فرنسا ، وتعرف في جولته على (أرنست رينان –

---

(١) عبد العزيز أديب : أوروبا مدينتك جاهل مقلدلري ، سبيل الرشاد ، عدد ٤٤٠ ، مجلد ١٧ ، ٨ ذي الحجة ١٣٣٧هـ/٢ سبتمبر ١٩١٩م ، ص١٩٠ .

(٢) عدنان عويد : التبشير بين الأصولية المسيحية وسلطة التغريب ، ص٤٩ .

(٣) عيسى الحسن : تاريخ العرب من بداية الحروب الصليبية إلى نهاية الدولة العثمانية ، ص٦١٩.

(٤) إبراهيم شيناسي : ١٢٤٢-١٢٨٨هـ/١٨٢٦-١٨٧١م رائد الأدب العثماني الحديث في عصر التنظيمات ، درس في فرنسا وقام بترجمة النصوص الأدبية والشعرية . انظر (محمد روحي بك الخالدي: أسرار الانقلاب العثماني، تركيا الفتاة ، تحقيق : خالد زيادة ، د.ط ، مكتبة المنار ، القاهرة ، ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م ، ص٥٤) .

Arnest Renan)[1] وتحدث معه ، وأثر فيه في نشر أفكاره الخاصة بالفلاسفة كفولتير ومنتيسكو، بمستوى راقي في الجريدة التي أصدرها باسم تصوير الأفكار ، وهذه الجريدة كانت أول نموذج للجهود الفلسفية، التي قامت بها هذه المجموعة أمثال منيف محمد باشا[2] وعلي سعاوي[3] زعيمي التنظيمات واللذين اهتما في نقل الفلسفة الغربية إلى الدولة العثمانية[4] .

ونشطت البعثات التنصيرية التي أصبحت أداة طيعة لينة في يد الحكومات الأوروبية التي لها مطامع في الدولة العثمانية ، فاعتمدت على هذه البعثات في بسط نفوذها السياسي والثقافي والديني ، وغدا النشاط التنصيري من أقوى الركائز الاستعمارية .

فاستأنفت البعثات التنصيرية المتعددة ، والقادمة من أوروبا وروسيا ، نشاطها بقوة وعنف، فانتشرت في مختلف أنحاء الدولة العثمانية ، وهي تتسابق مع الزمن لتغير أكبر عدد ممكن من رعايا الدولة العثمانية ، حيث تحاول كل دولة منها كسب المزيد من الأتباع حسب مذهبها ، أو تحاول كل دولة أجنبية بسط حمايتها على أي فئة موجودة في الدولة ، ليكون لها الغلبة ، إذا وقعت البلاد غنيمة تتقاسمها الدول الأجنبية ، إذا ما انهارت الدولة العثمانية ، التي عملت الدول الأجنبية جميعها على ضربها من كل جانب حتى تقع فريسة سهلة بين أيديهم[5] .

---

(١) أرنست رينان (١٢٣٩-١٣١٠هـ/١٨٢٣-١٨٩٢م) : مؤرخ وناقد ومستشرق فرنسي ، أتم دراسته في باريس، وأهتم بالدين من الناحية التاريخية ، وأنتخب عضواً بالأكاديمية الفرنسية ، ألف بأسلوب أدبي ساخر محاورات وشذرات فلسفية، ترجمت إلى العربية وكتب " ذكريات الطفولة والشاب " في نثر فني جميل ممزوج بسخرية رقيقة، ويعتبر من أوائل المستشرقين، ألف رسالة عن ابن رشد والرشدية ، وترجمت إلى العربية ، وكان له تأثير واضح في الأدب الإنجليزي . انظر : (محمد شفيق غربال : الموسوعة الميسرة ، ص٩١٣) .

(٢) منيف محمد باشا : محمد طاهر (١٢٤٤-١٣٢٨هـ/١٨٢٨-١٩١٠م)رجل دولة وعمل وزيراً للتجارة ، وناظراً للمعارف ووزيراً ، ودخل الماسونية في محفل دي أورنت في إستانبول . انظر : (هدى درويش : العلاقات التركية اليهودية، ج٢ ، ص٤٣٥) .

(٣) علي سعاوي : من مؤيدي التنظيمات وهو من الإعلاميين والأدباء المفتونين بالغرب الأوروبي ، ويعتبر من مؤسسي جمعية تركيا الفتاة بباريس التي كانت فروع سلانيك إستانبول . انظر (موسوعة ويكيبيديا www.sartimes.com).

(4) Turkiye Diyanet Vakfi : Cild, 5, op, cit,s,145.

(٥) يسري محمد عبد الهادي الحنفي : الإرساليات الأجنبية إلى بلاد الشام خلال القرن الثالث عشر الهجري وحركة التصدي الإسلامي لها ، (١٢٠١-١٣٠٠هـ/١٧٨٦-١٨٨٣م) ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م ، ص٣٥٧ .

وعلى كلٍّ كانت أوروبا حريصة على تمزيق الدولة العثمانية ، واتخذت لذلك الهدف عدة وسائل منها : إرسال البعثات التنصيرية إلى المجتمع الإسلامي العثماني، وإنشاء مؤسسات تعليمية تضم أبناء المسلمين الصغار ؛ ليستطيعوا التأثير عليهم وتغريبهم ، وإلباسهم زي الغرب بدل الشرق الإسلامي .

وبالتالي كان للإرساليات التنصيرية والعلمية ، دورها الفعال في تنبيه الرأي العام إلى فجوة التخلف بينها وبين العالم المتقدم ، وعلى الرغم من توافد تلك الإرساليات على الولايات العثمانية، منذ القرن ١١هـ/١٧م ، والتي كانت معظمها تنصر بالمذهب الكاثوليكي ، إلا أن القرن ١٣هـ/٩م يُعدُّ عصرها الذهبي ، إذ شهد حركة واسعة في بيئات عربية عديدة ، لتلك الإرساليات التي أنشأت المدارس والجمعيات العلمية والأدبية ، ونشطت في مجالات الخدمات الصحية[١] .

وبالرغم من أن الدولة العثمانية كانت تعرف الغاية الأساسية لهؤلاء المنصرين إلا أنها لم تضع أمامهم الحواجز الكافية لمنعهم بما يقومون به ، ففي مجال الطب كانوا يقدمون العلاج أولاً للمرضى في المستشفيات ، ومن ثم التأثير عليهم للتنصير ، وليس التطبيب ، وكانوا في الظاهر أطباء إلا أنهم في الباطن يريدون الضرر للبلاد على حسب الفرص التي سنحت لهم ، ولقد اعترف الفرنسي (بوتيه – Bute)[٢] بما يلي: " وقد علمت أنني لم أكن الأول الذي يذهب إلى تلك المناطق من أجل الهدف نفسه "[٣] .

وعليه كانت الدول الأوروبية تستغل الإرساليات التنصيرية ، وتستتر تحت شعار الدين في إثارة الطوائف واستغلالها ، وتوجيهها لخدمة سياستها الاستعمارية وكان هناك عدد كبير من الشخصيات العثمانية الذين تلقوا تعليمهم في الدول الأوروبية، والمدارس والكليات التابعة لها، ولإرسالياتها التنصيرية ، فأخذ هؤلاء يحملون الفكر الغربي التحرري لنشره بين شعوبها لمطالبة الحكومة العثمانية في اتخاذ خطوات تقدمية نحو الحرية والديمقراطية[٤] .

---

(١) حسن صالح السلوت : مقدمة في تاريخ العرب الحديث ، ط١ ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، ص٢٥٦ .

(٢) بوتيه :هو شاعر فرنسي ، بدأ حياته أديباً ثم تحول إلى الاستشراق وعكف على القرآن وتأثره بما تقدمه من ديانات والظروف التي أحاطت بنزوله وغايته والعقائد الموافقة والمضادة له في غيره من الأديان ، وتأثيره في الاجتماع والتمدن، ثم قام بدراسة المذاهب التي نشأت عنه لدى المسلمين . انظر : (نجيب العقيقي ، ج١ ، ص١٧٩) .

(3) Tureyya Sirma : II.Abdul Hamidin Islam Birligi Siyaseti , Beyan Yayinlari , 1989 , Istanbul , s , 45 .

(٤) رفيق شاكر النتشه : السلطان عبد الحميد الثاني وفلسطين ، السلطان الذي خسر عرشه من أجل فلسطين ، ط٣، مطابع الشرق الأوسط ، الرياض ، ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م ، ص١١٣ .

وفي خلال القرن ١٢هـ/١٨م ظهر نشاط كل من اليسيوعين والفرنسيكان بشكل واضح داخل الأراضي العثمانية ضمن الراهبات المنصرات ، حيث عملن تحت مظلة حماية السفراء الأوروبيين ، وقد جاء في تقارير السفراء الفرنسيين أن شؤون البعثات التنصيرية لها مكانة خاصة ، تتقارب بشكل كبير مع العلاقات السياسية وأمور التجارة(١) .

وارتبطت حركة التغريب بهذه الإرساليات التي استقدمت إلى الشرق ، واستقرت في البلاد الإسلامية ، كإستانبول وبيروت والقاهرة ، وكان أخطر ما تدعو إليها هذه الإرساليات هو التبعية، وهو عكس ركائز الإسلام التي تتمتع بالتميز والأصالة(٢).

وفي عام ١٠١٢هـ/١٦٠٤م ، أضيفت إلى الاتفاقيات بين الدولة العثمانية وفرنسا، بنود خاصة بالمراسلين الأجانب ، والعمل التنصيري ، وذلك في عهد السلطان أحمد الأول (١٠١٢-١٠٢٦هـ/ ١٦٠٤-١٦١٧م)(٣) ، وهكذا فقد حصل العمل التنصيري، وللمرة الأولى، على ترخيص رسمي للعمل داخل الدولة العثمانية، وبالتالي الكنيسة لن تتأخر باستغلال هذا الترخيص، فأرسلت فرنسا تحت ظل هذه المعاهدات ، عدة إرساليات دينية كاثوليكية إلى كافة البلاد الموجود فيها المسيحيون وخصوصاً في بلاد الشام لتعليم أولادهم وتربيتهم على محبة فرنسا، وأصبحت من عادة الدول الأوروبية استغلال الأحداث التي تهم السلطنة ، ووضع شروط خاصة لحماية الرعايا المسيحيين(٤) .

وبالتالي ازداد الارتباط بين الأقليات غير المسلمة ، وبين القوى الأوروبية؛ لاعتقادهم بأن تحقيق المكاسب السياسية لا يتم إلا بمساعدة الدول الأوروبية، فجعلت علاقتهم بالدولة التي عاشوا في إطارها مسألة دولية ، كما طالب المنصرون بتنازلات، غير عادية لمهاجمة الإسلام بهدف تنصير المسلمين ، وإلغاء الأحكام الإسلامية الخاصة بالردة عن الإسلام ، وسعي المنصرون للعمل على سقوط الدولة العثمانية ، واستبدالها بدولة تقوم في إدارتها على أُسس غربية مسيحية ، وزاد بذلك نشاط المنصرين في إنشاء الكنائس والمعابد ، وتمتع هؤلاء المنصرون بحماية ، من سفراء الدول الأوروبية وقناصلها(٥) .

---

(١) ثريا فاروقي : الدولة العثمانية والعالم المحيط بها ، ص٢٩٢ .

(٢) أنور الجندي : شبهات التغريب في غزو الفكر الإسلامي ، ص٤٥.

(٣) انظر ملحق السلاطين العثمانيين ، الملحق رقم (١٨) ، ص(٥٤٣) .

(4) Michael Greenhalgh : French Military, Reconnaissance, op.cit, p, 87.

(٥) ماجدة مخلوف : تحولات الفكر والسياسة في التاريخ العثماني ، ص٢٢ .

فقام الفرنسيون بالتركيز على التعليم في الدولة العثمانية ، والفرنسيون هم أول من وضعوا أيديهم على مسألة التعليم ؛ لأنهم أدركوا ، أن الإصلاحات التي صدرت بعد مرسوم كُلخانه لن تتم دون تغيير الفكر العثماني ، وشخصية الشعب العثماني وعقولهم ، ومن ثم فإن مسألة التعليم حازت أهمية عظمى ، ولهذا السبب كان ينبغي تحطيم الفكر الإسلامي من خلال التعليم، وبذلك يتجاوز الفكر الإسلامي ويصبح فكراً غربياً[١].

وبذلك ظهرت الآراء واضحة في عملية التعليم وبدؤوا في تشبيه السلطان بالبابا باعتباره الرئيس الروحي للمسيحيين والكاثوليك ، وأول من نادى بمثل هذا الرأي (دوسون – Dowson)[٢] والذي نشر باللغة الفرنسية في باريس تحت اسم " سلسلة عامة لنسب آل عثمان " ووصف في هذا الكتاب أن السلطان هو بابا المسلمين وله سلطة كهنوتية[٣] ، وهذا المنطلق جاء من منطلق أن الإنسان ابن بيئته ؛ لذا كانت هذه النظرة إلى السلطان .

تلك هي التوجهات التي حلوا من أجلها في البلاد العثمانية ،وعاثوا فساداً فيها، ويلاحظ أن تلك الإرساليات كانت أنشطتها مختلفة ومتفاوتة في الظهور والاختفاء والزيادة والنقص؛ وذلك حسب الوقت الذي يعمل فيه المنصر ، ويرتبط ذلك بحسب أوضاع الدولة الداخلية وحماية حكوماتهم لهم ، فنظر الأوروبيون إلى الدولة العثمانية على أنها أكبر منافس لهم في أوروبا إن لم تقف وتندحر عنهم، ويقف بالتالي المد الإسلامي ، فوجدوا في البعثات التنصيرية الحل لضرب الدولة العثمانية .

فمؤسسات التعليم لدى العثمانيين قبل فترة التنظيمات ، هي المدارس التي تقوم بتدريس وتعليم العلوم الدينية ، وهذه المدارس موجودة منذ عهد السلطان محمد الفاتح عندما فتح إستانبول ، وكانت تدرس العلوم العقلية والدينية ، وبدأ يأتي إلى إستانبول رهبان كاثوليك، وراهبات من الخارج ، بالإضافة إلى الرهبان والراهبات الموجودين في إستانبول ، وكان الأغلبية منهم فرنسيين ، ولهذا السبب فإن جميع المؤسسات التعليمية ، التي فتحها الرهبان أصبحت تحت حماية فرنسية[٤].

---

(1) Z iya Nur Aksun : Cild, 3 , Osmanl Tarihi, op, cit, s, 51.

(٢) دوسون : شاعر فرنسي ، تغلب على شعره الرقة والطابع الغنائي والموسيقى وهو من الروم الكاثوليك ؛ ولذلك نظم الشعر الديني ، وانتهت حياته بداء السل ، ومن أعماله ، كوميديا الأقنعة ، وقصائد ، وترجمات منوعة عن الفرنسية . انظر : (محمد شفيق غربال : الموسوعة العربية الميسرة ، ص٨١٧) .

(٣) علي حسني الخربوطلي : غروب الخلافة الإسلامية ، ص٢٣ .

(4) Omer Farul Yilmaz : Belgelerle Osmanli Tarihi, op, cit, s, 153.

وكانت أقدم مدرسة في إستانبول هي مدرسة (سانت بونيت -Sant Bouent) تأسست في ٤ ذي القعدة ٩٩١هـ/ ١٨ نوفمبر ١٥٨٣م ، حيث إن منصري الجزويت[١] الذين جاءوا إستانبول قد استقروا في دير وكنيسة سان بونيه في غالاطه[٢] ، لكن هذه الكنيسة التي شيدها الجزويت ، قبل ٢٠٠ عام في عهد الفاتح ، تم فتحها لفرنسا في عهد السلطان سليمان القانوني ؛ ولذلك فإن رهبان الجزويت هؤلاء كانوا تحت حماية فرنسا واستقروا فيها وقاموا بفتح هذه المدرسة ، وهذه المدرسة تعد نقطة تحّول ، وبؤرة للجهود التعليمية التنصيرية الفرنسية ، التي أثرت على المجتمع العثماني من نواحٍ كثيرة ، وتعد سلسلة في المدارس الأجنبية في الدولة العثمانية ، ولقد ظلت هذه المدرسة مغلقة لحين عودة أحد مؤسسيها من أوروبا عام ٩٩٣هـ/١٥٨٥م ، ولكنه توفي بسبب أحد الأوبئة ، ثم قام جماعة الجزويت الفرنسيين المنصرين بافتتاحها مرة أخرى في عام ١٠١٩هـ/١٦١٠م ، وبدأ التعليم فيها ، وفي عام ١١٨٧هـ/١٧٧٣م تحولت هذه المدرسة إلى كلية خلال فترة قصيرة ، وواصلت العملية التعليمية حتى عام ١٢٢٧هـ/١٨١٢م عندما انتشر الوباء بإستانبول ، إلا أنها فتحت مجدداً في عام ١٢٤٧هـ/١٨٣١م وأصدر السلطان محمود الثاني فرماناً بقبول العثمانيين إلى جانب الأرمن واليونانيين في هذه المدرسة[٣].

وفي أواخر القرن ١٠هـ/١٦م ، في عهد السلطان سليمان القانوني ، مهدت العلاقات العثمانية الفرنسية إلى التسرب التدريجي للمؤثرات الفرنسية خاصة ، والأوروبية عامة ، في المجتمع العثماني الإسلامي ، واستغل الأوروبيون إهمال العثمانيين وتراخيهم في نظام الامتيازات الأجنبية في التمكين للكنيسة والجمعيات التنصيرية ، فأنشئت المدارس الأجنبية في الدولة العثمانية ،

---

(١) الجزويت : هي فرقة كاثوليكية يسوعية تنتشر في أوروبا بصفة عامة ، وفي البرتغال وإسبانيا وفرنسا بصفة خاصة، وهي جمعية دينية متعصبة تهدف حالياً إلى القضاء على الدين الإسلامي ، ولقد أنشأها قسيس فرنسي هو (إنياس لايولا) في القرون الوسطى ، فأسهمت في القضاء على المسلمين في الأندلس من خلال محاكم التفتيش ، ويقوم عليها الآن ، مجموعة كبيرة من القساوسة والرهبان . انظر : (مانع حماد الجهني : الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المحاصرة ، ج٢ ، ص٦٤٢).

(٢) غالاطه (غلطه) : هو حي في إستانبول ، يقع على البوسفور وهو مرسى للسفن ، ويتميز بحركة تجارية نشيطة. انظر (س.موستراس : المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية ، ص٣٧٢) .

(3) Ilk Nur Polat Haydar Oglu : Osmanli Imparatorlucu' nda yabanci Okular, Istanbul, s, 114.

وأصبحت سلاح الغزو الفكري المنظم إلى جانب الاستشراق(١) ، وقد اختار المنصرون مواقع ممتازة للمدارس في إستانبول ، وزودها بالوسائل العلمية اللازمة ، وكان المدرسون من الرهبان ، فقاموا بدور التشكيك بالدين الإسلامي ، وضمت هذه المدارس جميع المراحل التعليمية حتى التعليم العالي(٢) .

وفي عهد السلطان سليم الثالث أرسل مجموعة من الضباط ، والفنيين إلى باريس ؛ لنقل بعض العلوم العسكرية ، واعتمد في المدارس الجديدة وبشدة على المعلمين الفرنسيين ، وكانت اللغة الفرنسية إجبارية على جميع الطلاب ، علاوة على ذلك أولى عناية كبيرة بالكتب والمكتبات، وشجع الضباط الفرنسيين ، على بناء مكتبات واسعة في إستانبول معظمها من الكتب الفرنسية، ونتيجة لذلك بدأت مجموعة جديدة من شباب العثمانيين ، تنخرط في النظام الفرنسي، والأساليب الأوروبية في التفكير والسلوك(٣).

لم يكتف السلطان سليم الثالث بالتشجيع على إرسال الضباط إلى باريس بل قام بترجمة الكتب من اللغات الأوروبية إلى اللغة العثمانية ، وأوصى موظفي السفارات العثمانية الذين أرسلهم إلى عواصم الدول الكبرى أن يتعلموا اللغة حتى يتيسر لهم أداء مهامهم في تلك الدول، وقد أرسل الشبان مع السفراء وأمرهم بأن يطلعوا على النظم الأوروبية ، وكان محمود رائف واحداً من هؤلاء الشباب الذي نشر كتابه في عام ١٢١٢هـ/١٧٩٧م ، وكتبه باللغة الفرنسية وطبعه في مطبعة المهندسخانه الحديثة باسم (صورة للنظم الجديدة للإمبراطورية العثمانية Tableau Des Nouveaux Reglem ents de L'empire oftoman) وكان لهذا أهمية بالغة من حيث المعلومات بنظم السياسة الأوروبية(٤) .

فالإصلاح الذي بدأه السلطان سليم الثالث لم يتوافق مع المجتمع العثماني ، وبالتالي أدخل الدولة في أزمات داخلية هي في غنى عنها ، بالرغم من اهتمامه بإرسال البعثات إلى أوروبا لينهلوا من العلوم والمعارف المتنوعة فيها في مختلف المجالات ، وأقام كذلك مكاتب للترجمة للنقل من

---

(١) الاستشراق : هو اشتغال طائفة من الباحثين بدراسة علوم الشرق وحضارته وأديانه ولغاته وثقافته. انظر : (عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني : أجنحة المكر الثلاثة ، ط٧ ، دار القلم ، دمشق، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م ، ١١٨).

(٢) سهيل صابان : المؤسسات التعليمية الأجنبية في نهايات الخلافة العثمانية في اسطنبول ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود ، الرياض ، ١٤٠٩هـ ، ص٢٨٦ – ٢٨٨ .

(3) Cem Alptekin : Elghteeth – Century French In Flarnces, op, cit, s , 33.

(4) Niyazi Berkes : The Development of Secularism in Turkey , Montred , 1964 , p , 80 .

اللغات الأجنبية إلى العثمانية والعربية . فتأثر معظم أبناء الدولة العثمانية المبتعثين بالتيارات الغربية التي كان للدول الأجنبية دور كبير في إنشائها وبثها ودعمها ، واستغلت القوى الأجنبية ذلك بإرسال البعثات التنصيرية مستغلة أصول الدولة لتحطيمها اجتماعياً[1] .

وفي عام ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م اتخذ السلطان محمود خطوة جريئة بإرسال أربعة من الطلاب إلى باريس ، وتبعهم بعد ذلك آخرون ، وكانت هذه الخطوة سابقة من نوعها ، وبدأ بعدها بإرسال دفعة من طلبة البحرية ، ومن طلبة الكليات العسكرية ، وكان هؤلاء طليعة عدد كبير من الطلاب العثمانيين الذين أرسلوا إلى أوروبا ، وكان لهم دور وأهمية بعد عودتهم في إحداث تغيير كبير في بلادهم[2] ، وبعدها أصدر أوامره لموظفي السفارات الذين أرسلهم إلى السفارات الدائمة التي أنشأها في كبرى العواصم الأوروبية ليتعلموا العلوم الغربية ويواجهوا الصعوبات التي تعيقهم ، كما أمرهم بتعلم اللغات الأجنبية[3] .

وأصبح (التعليمخانة) هو مقر التعليم ، الذي افتتح في عام ١٢٤٢هـ/ ١٨٢٦م للعساكر المنصورة ، وهي نواة الحربية ، وأما التعليم بفرع الطب كان لمدة ٤سنوات، وأسست بعد ذلك جراخانة وهي كلية الجراحة في عام ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م ، لتخريج الجراحين، وبعدها بدأ السلطان محمود الثاني إرسال خريجي الكلية الحربية إلى أوروبا فيينا وباريس ، لتعليم اللغة والتدريب ، وفتح أول معهد لتعليم الموسيقى الغربية ، وأسس غرفة ترجمة الباب العالي، التي علمت الموظفين اللغة الفرنسية ، بصورة جيدة ، حتى تتيح للموظف أن يترقى في وظيفته، فكانت اللغة الفرنسية هي الأساس في الثقافة العثمانية والغربية[4] .

وخلال الفترة من عام (١٢٤٠هـ-١٢٤٣هـ/١٨٢٤م-١٨٢٧م) أرسل السلطان محمود الثاني ، طلاباً إلى باريس ليتعلموا اللغة الفرنسية ، ويقتبسوا من نهضة فرنسا والغرب، ويقوموا بترجمة الكتب إلى اللغة العثمانية ؛ مما يعود هذا بالنفع على الدولة ، ولقد سافر السلطان محمود

---

(١) حسن كافي الأقحصاري : أصول الحكم في نظام العالم ، تحقيق : نوفان رجا محمود ، د.ط ، منشورات الجامعة الأردنية، عمان ، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م ، ص٩ .

(٢) محمد عبد اللطيف البحراوي : حركة الإصلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثاني (١٨٠٨-١٩٣٩م) ، ص٢٠٠ .

(3) Enver Zuya Karal : Tanzimattan errel Carplilasma , op , cit , s , 162.
(4) Cem Alptekin : Elghteenth- Century French Influences, Op, Cit, P,52.

الثاني إلى أوروبا ، وزار الكثير من العواصم ، واطلع على أحوالها بنفسه، وأثمرت هذه الجهود بظهور مترجم وُصِف بأنه دائرة معارف ؛ لقيامه بترجمة عدد من الكتب الأوروبية عامة والفرنسية خاصة إلى اللغة العثمانية ، وهو المؤرخ شاني زاده[(١)]، ولقد عينه السلطان محمود الثاني مؤرخاً للدولة في عام ١٢٤٢هـ/ ١٨٢٦م ، وظهر في تلك الفترة عالم رياضيات وفيزياء آخر ، وهو إسحق أفندي[(٢)]،الذي كان ملماً بعدة لغات أوروبية ومنها الفرنسية[(٣)] .

وذكر أحمد صدقي : " إن خطورة الابتعاث لا تكمن فقط فيما يحدث لكثير من أبنائنا في الخارج ولكن يعودون به بأفكار تؤثر في عقول الطلاب وفيما ينشرونه ويكتبونه في الصحف والمجلات ضمن ثقافة الغرب فيقومون بالتحليل وبدعوى الحرية في التعبير والكتابة، وهذا بالطبع يرجع إلى خطط محكمة وضعت لإفساد العالم الإسلامي وتحطيمه ضمن هذه الخطط ، فأرسل أكبر قدر ممكن من شباب المسلمين وأبنائهم إلى ديار الغرب لينهلوا من ثقافته المسمومة ويرجعوا ليحملوا معهم هذه الأفكار الغربية التي تخالف المجتمع الإسلامي "[(٤)] .

وفي الوقت نفسه أدعى الفرنسيون ، أن مصدر التشريع للرعايا العثمانيين ، لن يكون على أسس إسلامية فحسب ، بل على أسس مسيحية ، وأن يكون التطبيق في التعليم على يد

---

(١) شاني زادة : هو محمد عطاء الله شاني زادة (ت١٢٤٣هـ/١٨٢٧م) ، كان من رجال الدولة وكبار العلماء، وكتب تاريخاً للدولة العثمانية يغطي الأعوام (١٢٢٣-١٢٣٨هـ/١٨٠٨-١٨٢٢م) ، وتم تعيينه كمؤرخ رسمي للدولة العثمانية عام ١٢٣٥هـ/١٨١٩م ، ويعتبر من المؤرخين الناقدين المحليين في الدولة العثمانية ، وله شهرة واسعة في علم الفلك والطب ، والعلوم الدينية والموسيقى ، وكان يجيد اللغة الفرنسية ، وكانت له عدة مؤلفات في علم الطب والتشريح ، وتولى قضاء مدينة غلطة ، وأسند إليه قضاء الجيش الهمايوني . انظر (جمال الدين : عثمانلي تاريخ ومؤرخلي ، استانبول ، ١٣١٤هـ، ص٦٨) .

(٢) إسحق أفندي : وهو من علماء ورواد العلم الحديث وعلم المصطلحات ، من أصل بلقاني دان بالإسلام تعلم الفرنسية واللاتينية واليونانية والعبرية بالإضافة إلى العربية ، وفي عام ١٢٣١هـ/١٨١٥م أصبح مدرساً في مدرسة الرياضيات ، وله عدة مؤلفات من أهمها أربعة مجلدات تضم خلاصة العلوم الطبيعية والرياضية ، وقام بعدة ترجمات للعلوم العسكرية والهندسية ، وتوفي في السويس عام ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م . انظر :

(Bernad Lawis : Modern Turkiye , op , cit , p , 86).

(٣) عبد المنعم الهاشمي : الخلافة العثمانية ، ص٤٣٠.

(٤) أحمد صدقي الدجاني : الفكر الغربي والتغيير في المجتمع العربي ، المستقبل العربي ، العدد ٦٩، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م، ص٩٥ .

مدرسين أجانب ، وتم إرسال طلبة المدارس العليا إلى أوروبا ؛ بهدف التوسع في معرفة اللغات الأوروبية ، ونشر المعرفة بين جيل الشباب(١) .

وبعد أن أختلط العثمانيون بالأوروبيين ، وتعودوا على أساليبهم في الحياة في ذلك الوقت ظهر تأثير ذلك ، وفي هذا الخصوص أرسل ١٥٠ من آغاوات(٢) السراي إلى المدارس الأوروبية، وذلك بموجب الإرادة الشاهانية ليتعلموا الفنون الحديثة والمعاملات اللازمة بقصد تدريب المدرسين والموظفين وأصحاب الخبرة في تلك المدارس ، ولقد بدا ذلك سيئاً في نظر الرافضين لحركة التغريب في ذلك الوقت ، حتى إن أسعد أفندي ، مؤرخ الدولة الرسمي والمطلع على أحوال الدولة ، بدأ كلامه في مقدمة هذه الفقرة بالعبارة التالية : " بأي رأي سيئ وبأية فائدة اختيرت مجموعة من مدرسة الطب ورجال القصر لإرسالهم " وبعدها صُرف النظر عن هؤلاء ، وأرسل طلبة مدرسة الحربية بدلاً منهم(٣) .

وبعدها تطورت المدرسة التي فتحها السلطان محمود الثاني ، في باريس عام ١٢٤٠هـ/ ١٨٢٤م ، لتعليم وتدريب الموظفين ، بأمر من السلطان عبد المجيد الأول ، وتحت إلحاح من السفير رشيد باشا ، حتى يجعله بمستوى باريس ، وفتح السلطان عبد المجيد الأول كلية الطب المدني ، وكليات الحقوق وغيرها في مدن كثيرة ، وقد تخرج من هذه المدارس كبار موظفي الدولة ، الذين ترقوا في مناصب إدارية في الدولة ، كصدور عظام، ورؤساء لولايات عثمانية(٤) .

وطبقاً للتصنيف فإن مدرسة (سان جورجيسي – Sant Jor geci) الفرنسية قد افتتحها اليعقوبين المنصرون اليهود في غالاط ، وهم جاؤوا إلى إستانبول أول مرة في عام ١٠٣٩هـ/١٦٢٩م ، وكانت تقبل أبناء إيطاليين وفرنسيين في البداية ، ولكن بعد ذلك أصبحت تقبل الأرمن واليونانيين ، وواصلت التدريس للأطفال في سن صغير ، وبعدها تأسست في عام

---

(1) Bernard Lewis : Modern Turkiye , op, cit, p, 56.

(٢) آغاوات Agavat : كان هذا التعبير يطلق على آغاوات في الداخل في قسم الحريم من القصر السلطاني وهو جمع آغا ، ويمكن جمعه على آغايان وهو يعني في مختلف اللهجات التركية مع اختلاف في النطق –كبير الأسرة –، والأخ الكبير ويطلق على العاملين في الإشراف على بعض أقسام القصر ، كما يطلق بشكل عام على منسوبي القصر والجيش . انظر (سهيل صابان : المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية ، ص١٩) .

(3) Ahmet Lutfi : Osmanli Adalet Duzeri , Sadelestiren Drdinc Beylem , Istanbul , 1979 , s , 172 .

(4) Mehmet Dogan : Batililasma Ihaneti, op, cit, s, 52.

١٠٣٩هـ/١٦٢٩م ، مدرسة (سان لويس – San Lwis) اللغوية للذكور بإستانبول ، وبعدها أنشئت مدرسة (نوتر دام – Notar Dan) الفرنسية للبنات في عام ١٢٨٦هـ/ ١٨٦٩م بإستانبول ، وأنشئت بعض المباني حول المدرسة ، وتم تأجير المنشآت لراهبات جمعية فيلس بما يعادل ٧-٨ آلاف فرنك ، وقامت راهبات جمعية فيلس بتحويل المدرسة إلى راهبات نوتر دام من عام ١٢٧٤هـ/١٨٥٧م ، وأخذت في التطور تحت رعاية الراهبات ، ومع مرور الوقت تم تركها لمؤسسة راهبات دام سيون(١).

يتضح لنا أن القرن ١٣هـ/١٩م اعتمد فيه التغريب الفرنسي على الجانب التنصيري المباشر لتحقيق أهدافه مع العلم بأنه لم ينصر مسلم ولكن أستعانوا تغيير بعض الأفكار عن طريق أساليب البعثات التنصيرية والعلمية ، والعمل على تشويه معالم السكان الحضارية من خلال التنصير الديني ، وفرض اللغة الفرنسية ، إلا أن الفرنسيين كانوا يخشون من قيام وحدة قومية تنظم الأقاليم ؛ لذلك قاموا بتفكيك وتقسيم الدولة العثمانية ، ومنعت من قيام الاتصالات بين المشرق والمغرب ، حتى لا تحدث الوحدة القومية، التي تهدد الوجود الاستعماري الفرنسي ، فاستهدفت السياسة الفرنسية ، لمحو مقومات الشخصية العربية ، فقامت بالدعوة للتمييز العرقي ، عن طريق المشاريع التربوية والتعليمية(٢) .

وبالتالي كانت هناك اتصالات بالكنائس والأديرة المرتبطة بالسفارات الأجنبية والرعايا المسيحيين داخل الدولة العثمانية حتى جاءت البعثات التنصيرية الغربية(٣) ، وفي خلال عامي (١٢٤٦هـ-١٢٥٦هـ/١٨٣٠م-١٨٤٠م) زادت هذه البعثات الفرنسية ، عندما وجدت زيادة في رجال الدين داخل بلادهم ، وتم إرسالهم إلى خارج فرنسا ، كبعثات علمية إلى بلاد الشرق الأوسط ، وبالأخص إلى الدولة العثمانية ، وقام كبار رجال الدولة باختيار الشخصيات الدينية المرسلة في البعثات الكاثوليكية ، الموجهة إلى المدارس والمستشفيات ، وإرسال الراهبات الكاثوليكيات لهذا الغرض أيضاً في عام ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م(٤) ، إلا أن جهود تلك البعثات في

---

(1) Michael Green Halgh : Frech Military Recomnassanc, op, city, p,223.

(٢) قيس جواد العزاوي : الدولة العثمانية ، قراءة جديدة في عوامل الانحطاط ، ص٩٠.

(3) Mathew Burrows : Mission Cilrisatrice Frenoh Cultural , op , cit , p , 19.

(4) Cem Alptekin : Elghteenth – Gentury French, op, cit, p,315.

ذلك الوقت كانت ضيقة وأثرها محدود ، وفي هذه الاضطرابات التي حدثت في تلك الفترة ، كان لهذه البعثات أثر في النهضة العربية[1] .

وفي عام ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م ، قدمت فرنسا من ٣٠ إلى ٤٠ ألف فرنك سنوي[2]، للبعثات التنصيرية ، وبدأت تركز هذه البعثات عملها في المدارس ، وبالاتفاق مع الكنائس والأديرة المرتبطة بالسفارات الأجنبية ، والمسيحيين داخل الدولة العثمانية[3].

وفي بداية القرن ١١هـ/١٧م ، كان نشاط المنصرين محدوداً ، فعانوا من الاضطهاد الفكري ، إلا أنهم استطاعوا التغلب على الصعوبات ، ونجحوا في تعطيلها ، وأفسح الإصلاح المجال أمامهم، وأمام البعثات التنصيرية للدخول إلى الدولة العثمانية ، وبعدها انتشرت إلى سائر أنحاء ولاياتها ، ويعتبر عام ١٢٥٩هـ/١٨٤٣م، عاماً تاريخياً لبداية عهد جديد ، فبدأت المنافسة بين الكاثوليك والبروتستانت ، ووصلت إلى حدتها لتشبه حدة المبارزة ، وكان من آثار هذه المنافسة إيقاظ الأفكار القومية في فترة وجيزة[4].

وبذلك استغل الكاثوليك في فرنسا ، العجز في عدد المدارس الحكومية في الدولة العثمانية، وبالتالي بدأت نهضة في روح البعثات الكاثوليكية الفرنسية ، وشهدت الدولة العثمانية التغيرات في عملية تطوير التعليم ، وانطلقت البعثات في زيادة عدد المدارس ، وبدأت في إعداد طلابها مباشرة؛ للدعوة الدينية وتشجيعهم للدخول في هذه البعثات ، وبذلك اعتبرت فرنسا نفسها رائدة لهذه البعثات وقامت الكنيسة الفرنسية بدعم هذه البعثات حتى أنشئت مؤسسة الدعوة (دي لافيه —

---

(١) حوادث عام ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م وفدت إلى بلاد الشام بعد المذابح في تلك السنة عدة بعثات تنصيرية ، وكانت أسبقها البعثة التنصيرية البريطانية السورية برئاسة زوجة تومسون ، والبعثة التنصيرية الروسية التابعة للراهبات ، وقد بذلت منذ ذلك الحين جهوداً واسعة ومثمرة في ميدان التعليم والإسعاف الطبي ، إلا أن أثرها أصبح عميقاً في الأجيال التالية . (جورج أنطونيوس : يقظة العرب ، تاريخ حركة العرب القومية ، ترجمة ناصر الدين الأسد ، ط٣ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م، ص١٠٩) .

(٢) الفرنك : هو نقد فرنسي ضرب لأول مرة من الذهب عام ٧٦٢هـ/١٣٦٠م ، ثم اختفى الفرنك الذهب من الأسواق عندما ضرب الفرنك الفضي الذي يزن خمسة جرامات ، وهو الذي سمحت الحملة الفرنسية على مصر، بالتعامل به وقدرسعره بثمانية وعشرين نصف فضة ، وقيل كان سعره عشرين قرشاً رائجاً في الشرق في أول ظهوره. انظر : (زين العابدين شمس الدين نجم : معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية ، ص٤٠٣) .

(3) Mathew Burrows , op , cit , p , 86 .

(٤) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، ص١٢.

Dee Lavie) و (ودي أورينت- De Orient) في عام ١٢٧١هـ/١٨٥٥م ، وكانت هاتان المؤسستان هما المسؤولتان عن المدارس ، التي أنشئت في الدولة العثمانية، وساعد هذا في تلك الفترة أن السلطان سليم الثالث ، كان حليفاً لفرنسا، وبذلك سمح لتلك البعثات التحرك بحرية تامة ، داخل الدولة العثمانية(١).

وهنا لابد من الإشارة إلى أن في ذلك الوقت كانت لبنان مركز نشاط أساسي للمدارس الأجنبية ، والإرساليات التنصيرية ، وتأثير القنصليات الأجنبية ، صارت ضحية لمثل هذه التأثيرات، التي كانت تحت ستار حماية المسيحيين الكاثوليك ، وبدأ المنصرون بفتح مؤسسات في بيروت وبيت المقدس وجبل لبنان ، ووصل عدد المدارس التي فتحوها حتى عام (١٢٧٧هـ/ ١٨٦٠م) (٣٣ مدرسة)، وبلغ عدد طلابها تقريباً ألف طالب ، وكان خمسهم من الإناث ، وكانت دورة أعمال هؤلاء المنصرين في الحقل التعليمي ، وأسست الكلية السورية البروتستانتية في بيروت عام ١٢٨٣هـ/ ١٨٦٦م ، وانحصر التعليم فيها بادئ الأمر على بعض الفروع المتقدمة للعلوم الثانوية كالطب وغيره ، وكانت اللغة العربية هي لغة التدريس في جميع الفروع ، وبهذا الشكل ظهرت إلى حيز الوجود مؤسسة علمية ، قدر لها أن تقوم بدور رئيس في حياة البلاد ، في الفترات اللاحقة ، والواقع أن الأعمال التي قام بها المنصرون الفرنسيون ، في حقل التعليم نتج عنها حيز كبير ، وكانت من مزاياها أنهم أعطوا اللغة العربية المقام الأول ؛ ليستطيعوا التعرف على العرب ، ولم تكن البعثات التنصيرية الكاثوليكية أقل نشاطاً ، فقد ساهمت مساهمة قيمة في النهضة العلمية من الناحية الأدبية(٢) .

وبالتالي ظهر العديد من الإرساليات التنصيرية الفرنسية في الفترة التي سيطر فيها محمد علي باشا على بلاد الشام ؛ مما سمح لهم بالدخول إلى جسم الدولة العثمانية وبناء العديد من الأديرة والكنائس والمدارس التي ألحقت بها ، وامتلكت هذه المدارس والكنائس المطابع دون غيرها ، حيث حرصت الدول الأوروبية على حصرها في يد المسيحيين ، وقامت بطبع الكتب وتوزيعها في شتى أنحاء البلاد ، فارتبط ظهور هذه الإرساليات التنصيرية بمساندة الدول الأوروبية ، والمحافل الماسونية(٣) ، إلا أنه على الرغم من

---

(1) Mehmet Dogan : Batililasma Ihaneti, op, cit, S, 92.

(٢) محمد عوني عبد الرؤوف : تاريخ الترجمة العربية بين الشرق العربي والغرب الأوروبي ، ط١ ، مكتبة الآداب، القاهرة ، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م ، ص١٢٣ .

(٣) المحافل الماسونية : المحفل هو المكان الذي تمارس فيه هذه الجمعية طقوسها وممارساتها والطريقة التي تدار بها الاجتماعات في جميع فروعها ، وهي جمعية يهودية سرية يرجع تاريخها إلى عصور اليهود الأولى ، وقد تميز اليهود في تعاليمها في العصر الحديث لتساير عصر التقدم وشعارها في بريطانيا الإخاء والمساواة والحرية ، ليخفوا أغراضها الحقيقية ،

التنافس بين الإرساليات التنصيرية البروتستانتية والكاثوليكية كان القصد منه هو توسيع دائرة نفوذهم ، فسعوا إلى تأسيس الجمعيات التي تتولى الدور في نشرها(١).

كما أوضحت الوثيقة الواردة من قائمقام(٢) أنطاكية(٣) إلى نظارة الداخلية العلية، أنه ورد في جريدة هارالد Harald أن المنصرين الفرنسيين يقومون بتوزيع ٣٠ ألف فرنك على الأرمن المقيمين في الولايات العثمانية ، ويسعون إلى استمالة أصحاب المذهب البروتستانتي والكاثوليكي من الأهالي المسيحيين ، وبالتحقيق في الأمر ، ثبت أن قضاة أنطاكية لم يكن منهم منصرون إنجليز، بل كان يوجد مقر للمنصرين الفرنسيين الموجودين في عينتاب(٤) يقومون بتوزيع الأسلحة

وهي المحافظة على اليهودية العالمية ومحاربة الأديان وبث روح الإلحاد والإباحية بين الشعوب ، وأسس أول محفل ماسوني في إنجلترا عام ١١٣٠هـ/١٧١٧م ، ثم تكونت في دول العالم تقريباً ، ويعمل بها كبار الشخصيات ورجال المال ، وهي منظمة عالمية تضم أناساً من أصحاب المصالح والأطماع من مختلف الديانات والشعوب ، وتعمل لخدمة اليهود من حين إلى حين ، وقد دعمت هذه الحركة الجمعيات السرية التي تعمل ضد الخليفة السلطان عبد الحميد الثاني ، وبذلت قصارى جهدها لمساعدة اليهود للهجرة إلى فلسطين ، وللقضاء على الخليفة ، وعملت هذه الحركة في صفوف العثمانيين خللاً ، فضمت عدداً من الأشخاص البارزين حتى تستفيد منهم ، وتكلفهم بخدمات لغيرهم لتجلبهم إليها ومن هؤلاء طلعت باشا ، الذي انتخب رئيساً لمحفل الشرق العثماني وجمال باشا ، ومن أهدافها المحافظة التامة على اليهودية ومحاربة الأديان بصورة تامة . انظر (جميل عبد الله المصري : حاضر العالم الإسلامي، وقضاياه المعاصرة ، ط٦ ، العبيكان ، الرياض ، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م ، ص٩٧ ؛ محمد عبد الرحمن حسن : العرب واليهود من الماضي والحاضر والمستقبل ، د.ط ، منشأة المعارف، الإسكندرية، د.ت.ن ، ص٣٢١ ؛ محمود شاكر: الخلفاء العثمانيون ٩٢٣هـ/١٢٤٢م ، ط١ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م ، ص٢٩٠) .

(١) زكريا سليمان بيومي : قراءة جديدة في تاريخ العثمانيين ، " التحالف الصليبي الماسوني الاستعماري وضرب الاتجاه الإسلامي " ، ط١ ، دار العلم والإيمان ، القاهرة ، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٨م ، ص٢٢٤.

(٢) قائمقام : تستعمل اصطلاحاً لكل من يقوم مقام أحد ما كلقب الباشا مثلاً ، أو قائمقام حاكم الإقليم ، واستخدم في الحجاز وهو يعني شيخ البلد وكان أقل مرتبة من أمير البلد ، وكان هذا المنصب يسند إلى قاضي القضاة أو الدفتردار في بداية العصر العثماني ، وكان القائمقام في بعض الأوقات يوجد أكثر من واحد في بعض القرى ؛ وذلك منعاً لخلل الإدارة فيها وحسماً للنزاع فيما بينهم على زعامة القرى ورئاستها . انظر : (زين العابدين شمس الدين نجم : معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية ، ص٤١٠) .

(٣) أنطاكية – Antakie : مدينة في سومية على نهر العاصي وحالياً في تركية ،وهي كانت إحدى أكثر المدن ازدهاراً بالآثار الرائعة والزاهية . انظر (س.موستراس : المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية، ص١١٣) .

(٤) عينتاب Entab : مدينة تقع في تركية الآسيوية (الأناضول) مركز اللواء الذي يحمل الاسم نفسه في ولاية حلب، وتعرف اليوم باسم غازي عنتاب Gaziantep . انظر (س.موستراس : المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية ، ص٣٦٨ ؛ صارم الدين إبراهيم أيدمر العلائي : النفحة المسكية في الدولة التركية ، ط١ ، المكتبة العصرية، بيروت ، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م ، ص٢٦٢) .

والطعام والشراب على فقراء الأرمن البروتستانت ، فوضعت الدولة العثمانية الدروز في لبنان تحت مظلتها لإبعادهم عن تأثير المنصرين(١) .

وبذلك تعددت البعثات وتنوعت ، وتخصصت بعض البعثات ، في الطباعة والترجمة وغيرها، وكانت أبرز هذه المدارس هي مدرسة الألسن — السابقة الذكر – وهذه المدرسة تعنى باللغات الفرنسية ، واستطاع خريجوها ترجمة الكثير من الكتب القيمة في مختلف الفنون والعلوم، وكان من أبرز ثمار هذه الحركة ظهور جماعة من المثقفين المصريين الذين نهلوا ثقافة الغرب ، وعرفوا لغته وآدابه ، وأصبحوا يمثلون لوناً ثقافياً جديداً ، وهؤلاء المثقفون يقومون هم وتلاميذهم بريادة التيار الثقافي الجديد.

وأياً كان الأمر ، فقد كانت الإرساليات التنصيرية في الدولة العثمانية لها آثارها السلبية والإيجابية على بعض الطوائف الموجودة فيها ، مثل اليهود والأرمن واليونانيين والبلغار حتى العرب على كثرتهم ، فاليهود أدركوا منذ البداية الخطورة الدينية لتلك الإرساليات التنصيرية التي كانت تسعى لتحويلهم من اليهودية إلى المسيحية ؛ لذلك أحاطوا أنفسهم بسياج قوي ضد محاولات الإرساليات التنصيرية ، ومن أجل ذلك أنشأ يهود الدولة العثمانية لأبنائهم مدارس خاصة بهم بدعم من يهود أوروبا ؛ حتى لا يضطر أبناؤهم إلى الذهاب إلى مدارس الإرساليات أو مدارس الحكومة العثمانية؛ وذلك للمحافظة على ديانتهم والتمكين لها(٢) .

وبذلك وجدت الإرساليات التنصيرية الدعم من روسيا وإنجلترا وفرنسا ، التي كان هدفها هو زوال الدولة العثمانية ، فعملت هذه الحملات على تنصير المسلمين أولاً ، ولكنهم لم يخجلوا فكثفوا نشاطهم التنصيري وسط المسيحيين داخل الدولة العثمانية مما أدى هذا إلى تقوية المسيحيين من أتباع الدولة العثمانية ، فأصبحوا من أقوى الجماعات داخل الدولة ، وعند مجيء القرن ١٣هـ/١٩م كان يوجد في داخل الدولة العثمانية ٣٧ مدرسة للجزويت وللفرنسيسكان ١٦ مدرسة للكاثوليك (القبوجين Kapucin) ، وعندما قام الجزويت بنشاطهم في الأناضول والمنطقة العربية ، كان نشاط الفرنسيسكان أقوى في منطقتي سورية وفلسطين(٣) .

---

(١) وثيقة غير منشورة رقمها SYS 54/4 من أوراق الوزارة الخارجية من المكتب السياسي المحفوظة بالأرشيف العثماني بإسطنبول .

(٢) سلوى سعد الغالبي : العلاقات العثمانية الأمريكية (١٢٤٦-١٣٣٧هـ/١٨٣٠-١٩١٨م) ، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة ، ٢٠٠٢م ، ص٢٦٢ .

(٣) مصطفى خالدي وعمر فروخ : التبشير والاستعمار في البلاد العربية ، د.ط ، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٣م ، ص٢٢ .

ويقول المستشرق الفرنسي (أندريه ميكال- Andre Michal) : " إن النشاط المكثف للإرساليات الدينية ، ربطت الطوائف المسيحية بعضها ببعض، اقتصادياً وثقافياً بالغرب، ومما لا شك أن الحريات الدينية التي كفلها النظام العثماني ، منذ عهد السلطان محمد الفاتح ، سمحت للغرب ، بإرسال حملات تنصيرية ، وفتح المدارس المسيحية داخل السلطنة العثمانية ، والعمل في وسط الطوائف ، وخاصة في إستانبول "(١) .

وكان الملك الفرنسي لويس الرابع عشر(٢) ينبه القناصل بقوله : " نحن الآن نوصي قناصل ووكلاء الأمة الفرنسية في موانئ الليفانت ، وممن يرفع العلم الفرنسي ، أن يبدأ اهتمامهم بأقصى ما لديهم من قوة نحو نيافة البطريك ، أن يساعدوا في تسفير الشباب ، وكل مسيحي يرغب في الرحيل إلى بلد مسيحي آخر ، سواء كان من أجل الدراسة ، أو لأي عمل آخر ، وذلك دون أخذ رسوم ، فنحن نطلب من أصحاب السعادة والفخامة الباشوات ، ومن موظفي عظمته – القيصر والسلطان – أن يبدوا اهتمامهم ، وأن يساعدوا رئيس الأساقفة بهذا العمل "(٣) .

وذكر المؤلف (شاتليه – Chatelet)(٤) في كتابه : " أن زحزحة العقيدة الإسلامية في قلوب معتنقيها ، لا يتم إلا ببث الأفكار التي تتسرب مع اللغات الأوروبية ، فبنشر اللغات الإنجليزية والألمانية ، والفرنسية يحتك الإسلام بصحف أوروبا ، ويمهد السبيل لتقدم إسلامي مادي، وتقضي إرساليات التنصير لبانتها من هدم الفكرة الدينية الإسلامية "(٥).

---

(١) قيس جواد العزاوي : الدولة العثمانية ، قراءة جديدة لعوامل الانحطاط ، ص٩٥.

(٢) لويس الرابع عشر (١٠٩٥-١٢٢٧هـ/١٦٨٣-١٧١٥م) : ويلقب لويس الأكبر وهو ابن لويس ١٣ ، حكم فرنسا ورفع الملكية إلى ذروة مجدها ، وبدأ حكمه تحت وصاية أمه الملكة آن النمساوية ، في عهده انتصرت فرنسا في حرب الثلاثين عاماً ، وازدهرت التجارة والصناعة والبحرية في عهده ، وعمل في سياسته الخارجية على تفوق فرنسا على سائر الدول الأوروبية ، وتميز عهده بكثرة حروبه مع الدول الأجنبية التي نجمت عن مخاوف الدول الأوروبية من أطماعه ومشروعاته العدوانية ، وكان يشجع الفن والأدب . انظر : (محمد شفيق غربال : الموسوعة العربية الميسرة، ص١٥٨٥).

(٣) أنينل ألكسندروفنادولينا : الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية ، ص٨٨ .

(٤) شاتليه (١١٤٧-١٢٠٣هـ/١٧٣٤-١٧٨٨م) : مؤلف فرنسي وجندي في حرب السنين السبع والثورة الأمريكية عرف بمؤلفه (رحلات في أمريكا الشمالية)وهو وصف شيق للحياة بالولايات المتحدة ، وانتخب عضواً بالأكاديمية الفرنسية ١١٨٩هـ/١٧٧٥م) . انظر : (محمد شفيق غربال : المصدر السابق ، ص١٠٦٢) .

(٥) نقلاً عن محمد السيد : جذور الانحراف ومسار التغريب منذ الحملة الفرنسية على مصر وحتى التسعينات من القرن العشرين ، د.ط ، دار الثقافة الحديثة ، القاهرة ، د.ت ، د.ن ، ص٣٧.

ويؤكد لنا المقال الذي كتبه أحد المنصرين الإنجليز من الرهبان في مجموعة العالم الإسلامي حيث ذكر " إن الآلاف بل مئات الآلاف كل عام يعترفون بأن المسيحية هي طريق الحق، وذلك عن طريق الأموال التي يتبرع بها أثرياء النصارى ، وهذا ما يدعونا للافتخار بالتنصير واشتراك الرهبان والقساوسة في هذه الحملات التنصيرية في الشرق ، فقد شرع هؤلاء الرهبان للديانة البدوية الوحشية وهم لا يعرفون لغاتها ، ولم يعتادوا طقوسها وتركوا لذة الراحة ، وهذا كله في سبيل نشر المسيحية ، ولم ييئسوا بل على العكس فرحتهم الكبرى عندما يدعون المسلمين للتحول إلى دين المسيحية وهو دين الحق "(١) .

نستطيع القول : إن ما ذكره هذا الراهب المسيحي هو هذيان منه فيجب علينا ، نحن المسلمين ، العمل والاجتهاد لتأسيس جماعات وتكتلات تدعوا للإسلام ، كما يفعل النصارى لنشر دينهم، فهذا واجب المسلمين تجاه دينهم ، وقول هذا الراهب لم يتحقق جزئياً في الشعب العثماني ، ولكن استطاعت هذه البعثات بتغيير بعض الأفكار في الشعب العثماني .

ويقول أحد كبار المنصرين وهو القس (زويمر – Zwemer)(٢) في أحد توجيهاته للمنصرين : " ولكن مهمة التنصير التي ندبتكم دول المسيحية للقيام بها في البلاد الإسلامية ليست هي إدخال المسلمين في المسيحية ، فإن هذا هداية وتكريم لهم ، وإنما مهمتكم أن تخرجوا المسلم من الإسلام ، ليصبح مخلوقاً لا صلة له بالله، وبالتالي فلا صلة له بالأخلاق التي تعتمد عليها الأمم في حياتها ؛ وبذلك تكونون أنتم بعملكم هذا طليعة الفتح الاستعماري في الممالك الإسلامية ، وهذا ما قمتم به خلال الأعوام السابقة خير قيام ، وهذا ما أهنئكم به عليه وتهنئكم عليه دول المسيحية والمسيحيون جميعاً كل التهنئة "(٣) .

وعلى كلٍّ يتضح لنا أن الغرب لم يدخر في معركته ضد الخلافة الإسلامية سلاحاً إلا واستخدمه ، بدءاً بالاستعمار ثم بإرسال السفراء ، إلى أن وصلوا في إرسال الإرساليات التنصيرية لغزو الأفكار ، وبذلك وجدت في أرض الدولة العثمانية مادة خصبة لزرع الأفكار الغربية ، عن

---

(1) Sadik Abayrak : Siyasi Boyutlaryle Turkiye De Islam , s , 59 – 60 .

(٢) زويمر :من أهم المنصرين في العالم وعمل منصراً في البحرين بمؤازرة بعض رفاقه في مهنة التنصير وله كتاب بعنوان العالم الإسلامي اليوم ، وللمزيد من الاطلاع على هذه الشخصية . انظر : (عبد الرحمن حسن حبنكة : أجنحة المكر الثلاثة، ص٦٥-٦٧) .

(٣) نقلاً عن : تاج السر أحمد حران : حاضر العالم الإسلامي ، ط١ ، إشبيليا ، الرياض ، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، ص٨٦ .

طريق الإصلاح والتحديث والابتعاث ، وعند عودة المبتعثين لبلادهم بعلوم جديدة وعقلية جديدة، عملوا في إنشائها عن طريق تأسيس المدارس الجديدة ، وترجمة الكتب وتأليفها، والتخطيط في نشرها ، وتغيير اللغة حتى يستطيعوا في نظرهم مواكبة حضارة الغرب في الثقافة والتطور.

وخلاصة القول : إن نظام التنظيمات في الدولة العثمانية ساعد كثيراً على ازدياد نشاط الإرساليات التنصيرية ، حيث قامت الدولة بمنح المسحيين ، حقوقاً كثيرة ، وهذا ساعدهم في بناء الكثير من الكنائس والأديرة وانتشار المنصرين في إستانبول وغيرها من الولايات العثمانية ؛ وبذلك اعتبرت الدولة العثمانية في نظر الغرب بعد تطبيقها للإصلاحات جاهزة للانهيار والسقوط .

الفصل الرابع :

مجالات التغريب في الدولة العثمانية ومظاهر التأثير الفرنسي .

المبحث الأول : المجال التعليمي والثقافي .

المبحث الثاني : المجال السياسي والتنظيمي .

المبحث الثالث : المجال الاقتصادي .

المبحث الرابع : المجال الاجتماعي .

المبحث الخامس : المجال الحضاري .

المبحث السادس : المجال العسكري .

المبحث الأول : المجال التعليمي والثقافي .

من الأمور المسلم بها أن التعليم عنصر أساسي من عناصر التغيير التي تلجأ إليها المجتمعات والجماعات المختلفة لصب ما تريده في عقول أفرادها ؛ وبالتالي في تشكيل شخصياتهم وبمدى التأثير الذي يتم في عقول الأفراد ؛ بقدر التغيير الذي يحدث في شخصياتهم يكون التأثير في مستقبل المجتمع ذاته ، وفي مسيرته عبر التاريخ ، وكم من مجتمعات تغيرت مسيرتها وتحولت بسبب ما أدخل على تربية أفرادها وما وضع في برامج تربيتهم وتعليمهم[1] .

فالتعليم كان يتم عن طريق علاقات تُقام بين الدول ، فتنقل كل دولة ثقافتها ومعارفها العلمية إلى الدول الأخرى ، كما فعلت الدول الإسلامية قديماً عندما فتحت مدارس عدة في البلاد الإسلامية ، وأصبحت هذه المدارس قبلة لطلاب العلم من كل جنس ودين ، وكان رجال الدين المسيحيون والغربيون يأتون إلى البلاد الإسلامية ليأخذوا عنها العلم والمعرفة بشغف شديد ، وظل التعليم في تلك البلاد غير الإسلامية تأثيره إيجابياً وبناءً ، إلى أن ضعفت شوكة المسلمين فانحسر التأثير الإسلامي في مجال التعليم والحياة العلمية في بعض البلدان ، وحلت محله مناهج وأساليب ثقافية جديدة[2].

وأما عن التعليم الأجنبي وأثره ، فقد ارتبط منذ اللحظة الأولى بأهداف غير شريفة وغايات بعيدة عن خدمة العلاقات الإنسانية ، بل كان وسيلة بأيدي المستعمرين وأعوانهم من منصرين ومستشرقين ، وكان الهدف من إقامة المدارس الأجنبية في بلاد المسلمين ليس خدمة العلم والمعرفة، بل نشر الثقافة الأوروبية وتشويه الشخصية الإسلامية من خلال تربية جيل من أبناء المسلمين يزدري قومه وتاريخه ، ويحمل معاول الهدم للحياة الإسلامية من أجل أوطانها، وقد عبر عنه أحد المنصرين (تكلي – Tekle) حين قال : " يجب أن نشجع أبناء المدارس وبالأخص التعليم الغربي ، وإن كثيراً من المسلمين قد زعزع اعتقادهم حين تعلموا اللغة الإنجليزية ، وإن الكتب المدرسية الغربية تجعل الاعتقاد بكتاب شرقي أمراً صعباً جداً "[3] .

---

(١) عبد الله الخطيب : الحضارة والاغتراب ، ط١ ، أوراسيا للنشر ، أستوكلهم ، السويد ، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م ، ص٤٥ .

(٢) عبد الرحمن محمد عبد الرحمن : الدبلوماسية الإسلامية وأثرها في الدعوة ، ص٥٠٤ .

(٣) نقلاً عن : رضوان زيادة : تحديات الإصلاح في العالم العربي ، ص٥٠٦ .

وأصبحت العملية التعليمية لها عناصر ومكونات أساسية يعتمد عليها المربون حتى تعطي ثمارها وتؤثر في الناشئة والشباب وتحدث التحويل المطلوب في نموهم وفي تحديد معلم شخصياتهم ؛ فوعى الغربيون هذا البعد الخطير في حياة الأمة ، وبالتالي اهتموا بصب ما يريدون في عقول أعداد لا بأس بها من أبناء الأمة الإسلامية الذين امتهنوا التدريس على جميع مستويات التعليم المختلفة ، حيث يسروا لهم سبل الابتعاث للخارج والتدريب في مجتمعاتهم ومراكزهم بحيث يعودون إلى مجتمعاتهم ويمارسوا التأثير الذي يرتضيه المنادون للتغريب في مجتمعاتنا(١) .

فالتغريب بكل الأساليب والوسائل التي قام أصحابها بدسها وخداعها ، التبس على الكثيرين لتنوع ميادينه بريقة الخادع ، إلا أن التعليم كان أخطر هذه الميادين والساحات، حيث كان التركيز فيه على شباب الأمة في عمرهم الباكر حتى تتشكل شخصياتهم وتحدد ملامح المستقبل فيهم ، ومن هنا فإن دراسة التغريب في التعليم في البلاد العثمانية اكتسبت أهمية خاصة(٢) .

وكان التعليم في الدولة العثمانية تحت إشراف الإدارة ، فقامت الدولة بتنظيم سياسة التعليم الحكومي ليناسب الشعب المسلم ، كما منحت الهيئات غير المسلمة امتيازات للتعليم الخاص بها ، فحافظ التعليم العثماني في بداياته على شكله منذ تأسيس الدولة ، فكان التعليم الابتدائي يدرس في الكتاتيب والتعليم العالي في المدرسة(٣).

وكانت المدارس في الدولة العثمانية ليست مخصصة لطائفة دون أخرى ، بل كانت مفتوحة لكل رعايا الدولة من المسلمين وغير المسلمين ، إلا أن الحكومة لم تجز في بداية الأمر دخول الطلبة المسلمين في مدارس الصبيان المخصصة للطوائف غير الإسلامية أو العكس ، بل قررت إقامة مدارس رسمية خاصة بالمسلمين فقط .

فلم توجد مدرسة خاصة بالتعليم المتوسط كما هو الحال هذه الأيام ، وكانت المدارس الابتدائية تنتشر في كافة المدن ، وشيدت المدارس في بعض المدن الكبرى ، وابتعد التعليم في بداية

---

(١) عثمان أوزترك : الصراع على تبني الحضارة والثقافة الغربية في تركيا الإسلامية ، م٢ ، منظمة الندوة العالمية للشباب الإسلامي ، الرياض ، ١٤٠١هـ/١٩٨١م ، ص٢٤٩ .

(٢) محمد عبد العليم مرسي : التغريب في التعليم في العالم الإسلامي ، ص٨ .

(3) Enver Ziya Karal : Osmanli Tarihi , cild , 5 , Ankara , 1970 , s , 53.

العصور الحديثة عن التعليم العالي ، وكان العلماء العثمانيون الذين تعلموا في هذه المدارس يحملون لقب علماء ، فلم يحدث ضرر كبير من جراء هذا التعليم(١) .

وفي إطار هذا المناخ الفكري ، الموجود سابقاً ، والمتطور مع فترة التنظيمات، وهي الفترة الرسمية التي جاء من خلالها هذا التغير الثقافي ، فإن التنظيمات التي تأسست على مبدأ حماية الهوية العثمانية ، إزاء الأضرار الآتية من الغرب حول البنية الثقافية ، والمعنوية من خلال تحديث وتقليد الحضارة العثمانية ، مقابل قوة الحضارة الغربية ، هي مسألة ظهرت على الساحة، كتطور طبيعي لفتح الطريق الثقافي بالاتصال بالغرب(٢) .

وفي منتصف القرن ١٢هـ/١٨م كانت بداية اهتمام الحكومة الفرنسية بإنشاء المدارس، وفي عام ١٢٢٢هـ/١٨٠٧م بدأت عملية نقل الثقافة الفرنسية بطريقة جدية، وتزايد في هذا العام الدعم تدريجياً لفتح هذه المدارس ، وفي السنة نفسها تم إعادة إحياء المدارس الفرنسية في الولايات العثمانية(٣) .

وبالتالي نجحت مدارس الأطفال ، وسائر المدارس الأخرى في الإجراءات الجديدة ، التي تبنتها الدولة في عهد التنظيمات ، حيث إنه تم تنظيم الدروس والمناهج طبقاً للأساليب الغربية، وتم تنشئة أجيال جديدة على علوم وأفكار معاصرة ، وشكلوا فيما بعد كوادر من المعلمين ذوي أهلية وثقافة عالية ، وبدأت حركة التربية والتعليم، تتقدم بصورة سريعة للغاية خلال هذه الفترة ، وأصبحت الآثار المادية للإصلاح في التعليم واضحة ، في المدارس الشرقية والغربية التي ترجع إلى عصر السلطان محمود الثاني(٤) .

فانتشرت المدارس الفرنسية داخل الدولة العثمانية بكثرة ، وباللغة الفرنسية ، وفرض الأدب الفرنسي بين أبناء المسلمين ، وخصصت لها ميزانية ضخمة ، وكان بها عدد من اليهود ، وهي بمثابة منظمة للدعاية للمذهب الكاثوليكي ، وتدرس جميع المناهج الفرنسية ويقومون بتدريب المعلمين على تلك المناهج وطرق التدريس الفرنسي ، بالإضافة إلى أن العثمانيين كانوا يرسلون

---

(1) Enver Ziya Karal : Osmanli Tarihi , cild , 5 , op , cit , s , 158 .

(٢) أنينل ألكسندروفنادولينا : الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية ، ص٦٥ .

(3) Mathew Burews : Mission Cilivistaris French Cultural , op , cit , s , 107 .

(4) Turkiy Diyanet Vakfi , cild , 31 , op , cit , s , 156 .

أبناءهم إلى بعثات فرنسية للتعليم العسكري في أكاديمية سانت أسبرت – Saint Asbert العسكرية وبعثات إلى جامعة السربون[1] .

وهذه مدرسة فرنسية في غالاط تم افتتاحها في عام ١٢٨٨هـ/١٨٧١م ، وقام الممثل الفرنسي في إستانبول بتشييد مبنى بجوار كنيسة سان أسبرت ومبنى ثاني للأطفال والبنين، وبعدها تم ترك هذا المبنى للفتيات ، وواصلت العملية التعليمية وبلغ عدد الطلاب عام ١٣١٠هـ/١٨٩٢م حوالي ٢٠٠٠ طالب[2] .

وأما مدرسة (سان لويس – San Luis) اللغوية للذكور بإستانبول فقد شيد حول هذه المدرسة كنيسة ، وبعض المباني ، وحولت المدرسة بعد ذلك إلى راهبات نوترادم وتطورت تحت رعايتهن ، ووضعت الملكة لويزا إدارة لتقوم بالمصاريف التي تقتضيها هذه المدرسة من التدريس والتعليم[3] .

وكانت فرنسا من أهم أهدافها نشر الثقافة واللغة الفرنسية داخل حدود الدولة العثمانية، وكان المفكرون الفرنسيون في القرن ١٢-١٣هـ/١٨-١٩م يركزون اهتمامهم لهذا الغرض ، وبذلك احتلت المدارس الفرنسية نسبة ١٠٪ من نسبة المدارس العثمانية ، وأصبح لفرنسا دور في إحياء هذه المدارس الفرنسية ذات الطبيعة الخاصة ويتولى رعايتها معلمون من أجود الأسر اليونانية والأرمينية حتى يجذبوا العثمانيين للتعليم في هذه المدارس[4] .

وبدأ بالحديث باللغة الفرنسية في المعاملات التجارية والمالية داخل الدولة العثمانية، وأصبح وزراء الحكومة العثمانية مضطرين للحديث والكتابة باللغة الفرنسية، واعتبروا ذلك درجة من العلو في المقام الاجتماعي ، وفي نهاية المطاف كانت فرنسا تنشر ثقافتها داخل الدولة العثمانية بدرجة واسعة عن طريق المدارس الفرنسية داخل المجتمع العثماني ، وبذلك ظهرت اللغة الفرنسية على وجه السطح .

وفي عهد السلطان سليم الثالث ١١٧٥-١٢٢٢هـ/١٧٦١-١٨٠٧م وخلفائه ، تم إنشاء مدارس للطب وهي شبيهة بالمدارس الأوروبية ، وكانت تجهز فيها مكتبة عظيمة من الكتب الأوروبية ، وخرائط ذات جذور أوروبية ، وبعضها مترجم إلى اللغة العثمانية ، وبذلك بدؤوا في

---

(1) Cem Alptekin : Elghteeth – Century French in Flarrce , op , cit , s , 102 .
(2) Iluk Nur Polat Haydroglu : Osmanli Impartotucu , op , cit , s , 67 .
(3) Nevin Yazici : Osmanlilik Fikri ve genc , op , cit , s , 117 .
(4) Mathew Burous : Mission Cilivistoris French Culhusat , op , cit , s , 87 .

دورة تعليمية جديدة بمساعدة السفارة الفرنسية ، وشارك فيها عدد من المهندسين الفرنسيين مع المترجمين من الأرمن ، ومعلمين أوروبيين(١) .

يتضح لنا أن السلطان سليم الثالث اتجه إلى الاهتمام بالتعليم نظراً لأهميته ؛ فهو الأساس الذي بنى عليه بقية الإصلاحات الأخرى ، فإذا أراد إصلاح الجيش كان عليه أن يفتح المدارس العسكرية ويعمل على نشر التعليم العسكري القائم على العلم ، ولذلك أمر السلطان سليم الثالث السفراء بدراسة النظم العسكرية في البلاد التي تم تعيينهم فيها ، ومن خلال تقاريرهم كانت تظهر عليهم الرغبة في معرفة أحوال البلاد التي عينوا فيها ،وكان الإعجاب بهذه الحياة الأوروبية مسيطراً عليهم ؛ فعن طريق هؤلاء السفراء بدأت تتجمع المعلومات الأولى عن الشؤون الأوروبية(٢).

وهكذا بدأت مجموعة من الضباط العسكريين والبحريين والشباب الذين عرفوا بعض جوانب الحضارة الغربية من خلال التعلم والدراسة والقراءة أو المحاكاة للشخصية أو على الأقل الذين اعتادوا على النظرة للخبراء الغربيين والمثقفين باللغة الفرنسية والغربية بصفة عامة على أنهم رهبان ومربيون ، فبينوا السبل والطرق الجديدة للوقوف مع الغربيين ضد الرجعيين بسبب المصالح ، ولكن هؤلاء التلاميذ والطلاب الجدد المبتعثين بالحماسة إزاء الثقافة الغربية ، ومن ثم معرفة هؤلاء للغة الفرنسية مكنتهم من قراءة ودراسة موضوعات خارج المناهج الدراسية التي يقومون بتحصيلها، وأما ما عداهم فقد تم اختيارهم من أبناء حكومة الدولة نفسها(٣) .

وأصبح هناك بالتالي ضباط مدفعية ، يجيدون اللغة الفرنسية إجادة تامة ، وضباط بحرية يتقنون اللغة الفرنسية بشكل أفضل ، فاقترحوا تأسيس مؤسسات علمية على المستوى الابتدائي والإعدادي ، وأنه ينبغي أن تنشأ هذه المدارس بنظام حديث لا تحوى شخصيات قومية بل متحررة تماماً(٤) .

وترتب على ذلك أن وجه السلطان سليم الثالث اهتمامه المباشر للكتب والمكتبات، واهتم بوسائل التعليم ، وقام بترجمة الكتب الفرنسية ، وأنشأ مكتبة ضخمة تضم ٤٠٠ مجلداً لمدرسة الهندسة ، واحتوت هذه الكتب على موضوعات في الفيزياء والطب والرياضة

(1) Yilmaz Ozhune : Osmanle Dereliti Tarihi , op , cit , s , 87 .
(2) Niyazi Berkes : The Development of Secularism in Tmrky , 1964 , p , 71 .
(3) Berrnard Lewis : Modern turkiye , op , cit , s , 62 .
(4) Turkiye Diyanet Vakfi : cild , 11 , op , cit , s , 53 .

والاستحكامات والمدفعية وكانت من أحسن الكتب التي أخذت من دائرة المعارف الفرنسية المشهورة[1] .

وقد بدأ الانقلاب الحقيقي في التعليم عندما افتتح السلطان محمود الثاني مدرستين عسكريتين عاليتين وهما (طنجانة عامرة) ، وهي التي سميت بعد فترة قصيرة باسم مكتب (صبية عسكرية) و (معارف عدلية شاهانية) وهي الكلية الطبية العسكرية ، وكانت الدروس فيها بالفرنسية ، وبالإجبار ، وكان التحصيل فيها لمدة ٤ سنوات ، وبعدها نشأ جيل متعمق بالثقافة الغربية ، فتخرج منها كيجي زاده[2] ومحمود فؤاد باشا[3] ، وبعدها بدأ ضباط المشاة والخيالة، الذين يشكلون صلب الجيش، يتخرجون منها أمثال عوني باشا[4] ، صدر أعظم ، وبعدها انتقلت إدارة الجيش العثماني على مر الزمان إلى الضباط الأركان ، وكان التدريس فيها على نظام المدارس العسكرية الفرنسية[5] .

وفي عام ١٢٤٠هـ/١٨٢٤م ، أمر السلطان محمود الثاني من خلال فرمان أصدره ، في تلك السنة بنهج أول تعليم إجباري للأطفال حتى سن البلوغ ، حيث كان محذوراً إخراج الأطفال من المدارس ، ودخولهم في ميدان العمل ؛ بالإضافة إلى ذلك أن القاضي والمدرس هما اللذان بيدهما قرار ترك ومغادرة الطفل المدرسة ، وتم اتخاذ قرارات كثيرة ؛ بشأن اهتمام الدولة بالتعليم الابتدائي ، الذي يطور من خلال الأوقاف والذي تهتم به الدولة حتى ذلك الحين[6] .

---

(1) Enver Ziya Karal : Adigecen Eser , op , cit , s , 69 .

(٢) كيجي زاده : أول صدر أعظم في عهد السلطان عبد العزيز ، وكان صدراً أعظم في عهد المشروطية . انظر: (هدى درويش : العلاقات التركية اليهودية ، ج٢ ، ص٤٢٧) .

(٣) محمود باشا : القائمقام المشير في أدرنة ، بمعنى نائب مشير في أدرنة . انظر : (ماجدة مخلوف : تاريخ الفكر والسياسة في التاريخ العثماني ، ص٢٠٢) .

(٤) عوني باشا ١٢٣٦-١٢٩٣هـ/١٨٢٠-١٨٧٦م تولى منصب وزير الحربية أربع مرات في عهد السلطان عبد العزيز ، كما تولى منصب الصدر الأعظم مرة واحدة ، كان ماسونياً ، وقام بتدبير مؤامرة خلع السلطان عبد العزيز، وكان يريد منفعته الشخصية ، وليس مصلحة الدين أو الدولة ، وقد قتل بعد خلع السلطان ببضعة أيام ، على يد ضابط جركسي يدعى (حسن بيك) وكان السلطان عبد العزيز يكره عوني باشا بسبب سوء سلوكه ، فقد كان يعقد مجالس للنساء غير مشروعة ، كما كان يتطلع إلى نساء القصر مما أغضب السلطان عبد العزيز . انظر : (فريد بك المحامي : تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص٣٣٩).

(5) Niyazi Berkes : The Development of Secularism , op , cit , p , 112.

(6) Bernard Lewis : Modern Turkiye , op , cit , s , 159 .

وبالرغم من أن السلطان محمود الثاني أوضح في أحد الفرمانات أن التعليم الابتدائي يجب أن يكون إجبارياً ؛ فقد أوضح في نفس الفرمان أنه يجب على المدرسين أن يدرسوا للأطفال قواعد الدين وأحكام القراءة بجانب علوم القراءة والكتابة ، وهذا يؤكد لنا أن السلطان محمود أراد أن ينشئ الأطفال تنشئة دينية في المرحلة الابتدائية ، بجانب معرفة علوم القراءة والكتابة ، وهذا ما يجعلنا ندرك أن السلطان لا يريد أن يلغي نظام التعليم كلياً ، ولكنه أراد التغيير على مراحل وخطوات حتى لا يفقد التأييد الشعبي الذي ناله في موقفه في القضاء على الإنكشارية .

وعلى النقيض من الإصدار على التمسك بالنزعة التقليدية في التعليم الابتدائي ، فإن الخطوات التي اتخذت في مجال التعليم العالي كانت ثورية وجذرية ، ومنذ ذلك الوقت أصبحت المدرسة العسكرية التي افتتحت من المدارس الجديدة والراسخة والدائمة ، فكانت تلك المدارس مساعدة وتجريبية أكثر منها تقليدية في الإطار العام للتعليم العالي ، ونالت مدرسة الهندسة اهتماماً كبيراً ، فكان هو الوحيد القائم الذي يمكن أن يُحول بسهولة إلى واحد من معاهد التعليم الحديثة، وبعدها تزايد عدد الدارسين في مدرسة الهندسة بدرجة عالية ، وتم تجنيد الطبقة العليا فيها كالضباط الفنيين وكانت أعمار الدارسين فيها تبلغ الأربعين أو حتى الخمسين عاماً ، وتم التدريس فيها باللغة الفرنسية(١) .

وكان منهج المدرسة العدلية ذا طبيعة تقليدية ، واشتملت على قسم لتدريس اللغة الفرنسية والمواد الحديثة ، وكان الغرض من ذلك هو تدريس المسؤولين الحكوميين والمترجمين في ذلك الوقت، فقد كان ينفق عليهم خارج الميزانية العامة وأصبح خريجو هذه المدارس من بين الشخصيات القيادية في الدولة(٢) .

وتقرر تخصيص رواتب للطلاب لما أظهروه من حماس ، وأنشئت معارف عدلية في مستوى المدارس الابتدائية لتعليم موظفي الدولة ، وقد أطلقت كلمة (العدلي) عليها لتوضح أن المدرسة أنشئت في عهد السلطان محمود الثاني والملقب بالعادل(٣) .

ولقد اعترفت الأقطار الأوروبية في عام ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م ، بشهادة الكلية الطبية العسكرية كشهادة للعاملين في مهنة الطب ، وصُدِّقَ على جدارتهم في العمل ، في مهنة الطب في

---

(1) Niyazi Berkes : The Development of Secularism , op , cit , p , 110 .
(2) Bernard Lewis : Modern Turky , op , cit , p , 84 .
(3) Enver Ziya Karal : Osmanli Tarihi , cild , 5 , op , cit , 166 .

أوروبا ، وفي تلك الأثناء أسست الكلية الطبية ومدتها ٤ سنوات ، وهي ثانوية طبية، وأخذت خريجي الثانوية وزيدت عليهم سنة أخرى ، حتى تصل إلى دراسة الجراحين والصيادلة؛ إلا أنها أغلقت بعد ذلك ، وأمر السلطان محمود الثاني بفتح مدرسة للبيطرة العسكرية ، ولقد قال السلطان في يوم افتتاح الكلية الطبية " سوف تدرسون هنا فن الطب باللغة الفرنسية، وهدفي من تدريس اللغة الفرنسية ، هو ليس تعليم اللغة بل تعلمكم فن الطب بالفرنسية ونقله بالتدريج إلى لغتنا، فاجتهدوا في تحصيل علم الطب من أساتذتكم ، واسعوا بالتدريج إلى نقله بالعثمانية، ليكون متداولاً في لغتنا "(١) .

بهذه الكلمات التي ألقاها السلطان ، قام بالتركيز على أن العائق الرئيس في العملية التعليمية ، ولمشروع الإصلاح هو اللغة ، وبالتالي أصبح طلبة المدرسة الطبية يناقشون المدرس، حول بعض الأنماط التي تم الانشغال بها بشكل قوي ، فكانوا عبارة عن شباب يقومون بالتحصيل في أوروبا ، عن طريق جهودهم الذاتية ، وفي بعض الأحيان عن طريق الشعب(٢)، هنا يؤكد لنا قول السلطان محمود إن الوعي الطبي قد انتشر في الدولة العثمانية ، وإن السلاطين العثمانيين بدؤوا يعملون من أجل نشر هذا الوعي بإنشاء المدارس الطبية وإقامة المستشفيات في أرجاء الدولة كما حث السلطان أيضاً تعلم اللغات الأوروبية لنقل هذا العلم إلى اللغة العثمانية .

وقام بإنشاء غرفة لترجمة النظم المتعلقة بالتعليم ، وتقرر تدريس اللغة الفرنسية في المدارس العثمانية في عهده ، وبدؤوا موظفو الدولة في تعلمها بطرق مختلفة نظراً لأهمية اللغات في الترقي لوظائف الدولة(٣) .

وبالتالي أصرت الحكومة الفرنسية على التدريس باللغة الفرنسية ، وكان لها ما أرادت فقدم السفير الفرنسي نصائحه لفؤاد باشا حيث تم التباحث معه في هذا الأمر ، وتم الاتفاق بينهما على كيفية إنشاء مدرسة عامة لأبناء جميع الطوائف والملل وتكون إعدادية كبيرة تستوعب عدداً لا بأس به ، وتكون في حماية الصدر الأعظم عالي باشا ، ويقوموا بالتدريس فيها أساتذة فرنسيون ، وتكون تحت إشرافهم الخاص(٤) .

---

(١) يلماز أوزتونا : تاريخ الدولة العثمانية ، م٢ ، ص٥٧٠ .

(2) Turkiye Diyanet Vakfi : Cild , 5 , op , cit , s , 151 .

(3) Enver Ziya Karal : Osmanli Tarihi , cild , 5 , op , cit , s , 181 .

(٤) أنكه لهارد : تاريخ الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية ، ص١٨٣ .

ووردت وثيقة من رئيس الكتاب والمطبعية بتاريخ (١٢٣٩هـ/١٨٢٣م) بناء على اللائحة المقدمة من سفراء إنجلترا وفرنسا حول الإصلاحات فقد تم إرسال مذكرة إلى السفراء المشار إليهم للرد عليها ، وفي المذكرة تم تعديل بعض المواد التي في حاجة إلى تدقيق وبحث، والمقبولة على أنها شروط أساسية ، ومنها في مادة اللغة " أنه يتم تنظيم أحكام المحكمة القضائية للصلح وكافة محاضر المحاكم باللغة الفرنسية ، ويتم ترجمة النصوص العثمانية إلى الفرنسية، وهذا يعني أنه لابد من تحرير كافة محررات وبلاغات المحاكم باللغة الفرنسية وهي اللغة التي تعتمدها طبقاً للائحة النظامية للمحاكم "[١] .

هنا يتضح لنا مدى التعسف الفرنسي في فرض اللغة الفرنسية في الدولة العثمانية وحرصهم على تطبيقها في المدارس ، وهذا يشير لنا أن التدخل الفرنسي في المجال التعليمي فرض نفسه بعد أخذ الامتيازات من الدولة العثمانية ، وبدأ مخطط التغريب واضحاً في التعليم بوضعه القواعد والأسس وفرض اللغة ، فكان هدفهم الوحيد هو إخراج جيل جديد في ديار المسلمين لا يمت إلى الدين بصلة حتى لا يعود له وجود وقد استغلوا السفراء في تسهيل مثل هذه الأمور .

وتم تعيين عدد من الشباب الذين نالوا بعض التدريب في العلوم الطبية الحديثة وتم تعيين بعض الأطباء الفرنسيين كمدرسين كالأستاذ الفرنسي (ساد كليرز – Sade Calliers) والذي كان معروفاً في فرنسا بعمله كجراح ، وقام بإعطاء عدد من الدورات الدراسية التمهيدية العامة في علم التشريح وعلم وظائف الأعضاء والجراحة ، والكيمياء[٢] .

ومع الإصرار في التعليمات ، بجعل الدراسة باللغة الفرنسية ، كان هناك تطور في المناهج الجديدة ، حيث مقررات الأدب الفرنسي ، والتاريخ الأوروبي أساسي في التعليم ، فأصبح الشباب العثماني يتحدث باللغة الفرنسية ، في المدارس والمستشفيات ، ويجيدها بحكم تعلمها على أيدي المعلمين الأجانب[٣] .

وصف المؤرخون بأن السلطان محمود الثاني كان واقعياً ، وبذل جهوداً إصلاحية؛ لأنه أحب الإصلاح ، وأدخل التنظيمات الحديثة وطبقها في الحال ، على الجيش العثماني، وترقت في

---

(١) وثيقة غير منشورة رقمها BOA.YEE - 95/1 ; HRSYS , 2813 - 4/15 محفوظة بالأرشيف العثماني بإسطنبول .

(2) Niyazi Berkes : The Derelopmet of Secularism , op , cit , p , 121.

(3) Cem Alptekin : Elghteenth – Century French Influences , op , cit , p , 56 .

أيامه العلوم والمعارف ، واتسعت دائرة التجارة، وشيدت الكثير من المباني الفاخرة، ومدت أسلاك الهاتف ، وأنشأ الحجر الصحي ، وأرتدى الزي الأوروبي ، الذي أضحى بالزي الرسمي للجنود المدنيين(١) .

وبعد هذا العرض الموجز ، في فتح المدارس في عهد السلطان محمود الثاني ، نستطيع القول: أن هذه المدارس ، شكلت العمود الفقري لنظام المعارف العثمانية ، وفتحت كل المدارس الجديدة على غرار المدارس الأوروبية وبالأخص الفرنسية ، وبدأت المدارس الابتدائية التابعة للمعارف تحذو حذوها ، وأصبحت هذه المدارس تدرس باللغة الفرنسية ، وفتحت المدارس الأجنبية ، والكليات الفرنسية في مدن عديدة مثل إستانبول – بيروت – سلانيك(٢) – إزمير(٣) – طرابزون(٤) ، والتحق المسلمون بهذه المدارس ، كما التحق بها من غير المسلمين، الذين تأثروا بالحركات القومية التي نشرتها الثورة الفرنسية(٥)، ومعنى ذلك أنه أخذ بأحد بنود عملية الإصلاح ، وهي تطبيق التعليم الفرنسي الذي أسهم فيها رشيد باشا سفير الدولة العثمانية في باريس .

---

(١) عبد المنعم الهاشمي : الخلافة العثمانية ، ص٤٥٩ .

(٢) سلانيك Selanik : مدينة في تركيا الأوروبية ، وهي مركز الولاية ، خضعت سلانيك للرومان، وأصبحت عاصمة مقدونيا ، خاضت عدة صدامات مع الشعوب السلافية ، فتحها العرب المسلمون في عام ٢٩٢هـ/٩٠٤م، ثم فتحها العثمانيون عام ٨٣٤هـ/١٤٣٠م . انظر (س . موستراس : المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية، ص٣٠١ – ٣٠٢) .

(٣) إزمير Izmir : مدينة في تركيا الآسيوية على خليج الأرخبيل ، وهي مقر أسقفية يونانية تتبع بطركية القسطنطينية، وفتحها السلطان مراد الثاني ٨٢٨هـ/١٤٢٤هـ ، وقد بلغت في تراثها مبلغاً قل نظيره ، يطلق عليها باللغة التركية اسم برستان ، وهي على شواطئ البحر ، وبها حدائق غناء وقصر روجو ، وبها أعراق وعقائد وعدة مقاطعات من الأديان ، كالفرنجة واليهود والغجر . انظر (أدهم إلدم وآخرون : المدينة العثمانية في الشرق والغرب ، حلب، إزمير، إسطنبول ، تعريب : روبي ذبياني ، ط١ ، العبيكان، الرياض ، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م ، ص٢٣٨ ؛ س . موستراس: المصدر السابق ، ص٥٢ .

(٤) طرابزون Trabizoun : مدينة في تركية الآسيوية (الأناضول) ، مركز الولاية واللواء اللذين يحملان الاسم نفسه على البحر الأسود ، يقطنها حوالي ٣٠٠٠ ألف نسمة وهي مركز تجاري مهم مقر أسقفية يونانية تتبع بطركية القسطنطينية ، وخربها القوط إبان حكم غالبان ، وجعلت عاصمة لإمارة عاشت فيها الإمبراطورية اليونانية حتى سقوط القسطنطينية ، ودخلت في حوزة الدولة العثمانية عام ٨٠٩هـ/١٤٠٦م . انظر : (س . موستراس : المصدر السابق ، ص٣٤٥) .

(٥) يلماز أوزتونا : تاريخ الدولة العثمانية ، م٢ ، ص٥١٢ .

وفي عهد السلطان محمود الثاني نشرت جريدة رسمية ، باسم تقويمي وقائع[1] في عام ١٢٤٧هـ/١٨٣١م ، باللغة العثمانية والفرنسية والعربية ، وبنسخ مفضلة وهي المستمرة حالياً باسم رسمي (غرفة الجريدة الرسمية) ، ولقد دمج البادشاه العالم أسعد أفندي[2] ، الذي كلفه بأمور نشر الجريدة ؛ بسبب استعماله لغة صعبة لا يفهمها الشعب ، وبعدها دخلت الموسيقى الغربية ، البيانو ، الجوتة ، الأوركسترا ، المسرح ، والأوبرا إلى المجتمع العثماني ، وبالذات إلى إستانبول ، ولقد كانت هذه الفنون موجودة في السابق ويتولاها الأوروبيون ، وبعد ذلك أصبحت من مؤسسات الدولة الرسمية[3] .

وبعد ذلك أصبح الهدف من هذه الصحيفة الرسمية ، هو تبسيط المبادئ الجديدة، وأنشطة الحكومة بالنسبة للشعب والجماهير ، وكانت هذه الصحيفة مرغوبة من القراء ، فكتب السلطان محمود الثاني مقالات فيها غير موقعة باسمه ، وقدم فيها نفسه كمستغرب حديث، وكانت عملية تكوين الرأي العام آخذة في طريقها داخل المجتمع العثماني[4].

كانت كل هذه المدارس لها دور كبير في نشر الثقافة الفرنسية بالدولة العثمانية، وكان للسفارات دور بارز في إثراء هذه المدارس بالمناهج الدراسية والمدرسين كتبادل ثقافي بين البلدين ، وكانت هذه المدارس ترتكز على عدة محاور منها اللغة الفرنسية ، الثقافة العامة، وغيرها من المحاور التي كان الهدف منها هو نشرها في أراضي الدولة .

واستقدمتالدولة العثمانية أعداداً لا بأس بها من الأساتذة الأوروبيين للتدريس في الكليات العسكرية والمدارس المدنية ، وكان لهم تأثير واضح على طلاب هذه المدارس والكليات ،

---

(١) جريدة (تقويمي وقائع) : أصدرت في إستانبول في ٢٨ ذي القعدة ١٢٦٣هـ/٦ نوفمبر ١٨٤٦م، محفوظة بالأرشيف العثماني رقمها : 356,5,51 ، وهي أول جريدة ظهرت في تركيا ١٢٤٩هـ/١٨٣٢م ، بعناية مصطفى رشيد باشا في عهد السلطان محمود الثاني . انظر (الفيكونت دي طرازي : تاريخ الصحافة العربية ، ج٢، ص٣٢) .

(٢) أسعد أفندي : وهو من القضاة الذين عينتهم الدولة العثمانية في مصر ، وقد عزل عن هذا المنصب في ٢٠ رجب ١٠٥٥هـ/١١ إيلول ١٦٤٥م ، وذكر هذا في كتاب الروضة المأنوسة . انظر : (محمد بن أبي السرور البكري الصديقي: المنح الرحمانية في الدولة العثمانية ، تحقيق ليلى الصباغ ، ط١ ، دار البشائر ، دمشق ، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م ، ص١٣٤).

(٣) سيد محمد السيد : دراسات في التاريخ العثماني ، ط١ ، دار الصحوة للنشر ، القاهرة ، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، ص٢٥٧-٢٥٨ .

(4) Mathew Burruns : Mission Cilivistarice French , op , cit , s , 120.

وبالتالي استطاعوا نشر الأفكار الغربية في تلك المؤسسات التي كانت تضم الصفوة المختارة من المثقفين العثمانيين ، وكانت الدراسة تقوم على أسس علمية خالصة ، والتي أخذ الغرب يوجهها ، ويراقبها ويضع لها أهدافاً ، ومناهج على حسب أهواءهم[١] .

– وكما ذكرنا – تخرج معظم كبار رجال الدولة ، في عهد التنظيمات من هذه المدارس ، وأدخل خريجوها إلى السلك الدبلوماسي ، وأسسوا الدبلوماسية العثمانية الحديثة، وأسست مدرسة اللغات ، وكانت تدرس فيها اللغات الفرنسية والإنكليزية ، والألمانية والإيطالية واليونانية وغيرها من اللغات ، والتي كانت خاصة بالموظفين الراغبين بالالتحاق بها، وعند تخرجهم يحصلوا على شهادة في إحدى اللغات ، ويترقى بعدها بسرعة ، وهناك رجال دولة قديرون من بين متخرجي هذه المدرسة ، وجميعهم تقريباً تعلموا الفرنسية ، وواصل السلطان محمود الثاني ، وعبد المجيد الأول حتى عصر السلطان عبد الحميد الثاني ، على هذا النهج من التعليم ، وعلى مسار خط التنظيمات تماماً ، ووفق أكثر من غيره ، في تطوير ونشر معارف التنظيمات حتى في الأماكن النائية ، وساعد في هذا المسار نخبة من رجال نظارة المعارف ، أمثال كمال باشا — السابق الذكر— ، منيف باشا ، جودت باشا[٢] الذين كان لهم دور بارز في التنظيمات[٣].

وفي عام ١٢٥٧هـ/١٨٤١م بدأ السلطان بالاهتمام بترقية المعارف بصورة أكبر في البلاد ، وذهب السلطان عبد المجيد إلى إزمير ، لفتح المكاتب في تلك الممالك الشاهانية لترقية المعارف[٤].

وقد ذكر أنه في عام ١٢٥٩هـ/١٨٤٣م أن السلطان عبد المجيد جاء للباب العالي وأوضح أمام الوزراء والصدر الأعظم الأهمية التي يعطيها للتعليم فقال : " أوجه أوامري إلى الصدر الأعظم والوزراء لكي يتباحثوا ويتأملوا وأن يعملوا في إتحاد تام لتأمين وسعادة رعاياي؛ وحيث إن سلوك

---

(١) محمد السيد قنديل : أثر بديع الزمان سعيد النورسي في إحياء الاتجاه الإسلامي المعاصر في تركيا ، ط١، شركة سوزلر للنشر ، القاهرة ، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م ، ص٣٠ .

(٢) جودت باشا : ١٢٣٨-١٣١٣هـ/١٨٢٢-١٨٩٥م يعد أحد القادة البارزين في تلك الفترة ، وتولى عدة مناصب رسمية منها وزيراً للعدل ورئيساً لديوان الأحكام العدلية عام ١٢٨٥هـ/١٩٦٨م ، وتولى رئاسة الجمعية العلمية التي شكلت في الباب العالي وكلف بتأليف كتاب خاص بالمعاملات الفقهية المعروف باسم (المجلة — تاريخ جودت). انظر: (جمال الدين : عثمانلي تاريخ ومؤرخلوي ، د.ط، د.ن ، إستانبول ، ١٣٤١هـ/١٩٢٢م ، ص١١٩) .

(3) Nevin Yazici : Osmanlilik Fikri ve Genc , op , cit , s , 214 .

(٤) إبراهيم بك حليم : تاريخ الدولة العثمانية العلية " التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية " ، ط١ ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م ، ص٢١٤ .

هذا السبيل مرتبط بالقضاء على الجهل ، سواء في أمور الدين أو أمور الدنيا، فإنني أعتبر إنشاء مدارس خاصة للعلوم والفنون والصناعة من الأعمال المدرجة في الخطة "[١] .

وأنشئ مجلس التعليم المؤقت لإعداد البرامج ، وأيضاً لوضع توصيات السلطان عبد المجيد بخصوص التعليم موضع التنفيذ ، وقد ضمت عضوية هذا المجلس ثمانية أشخاص على علم ودراية بالثقافة الغربية ، فأوضح هؤلاء على ضرورة تنظيم التعليم على كافة مستوياته الابتدائي والمتوسط العالي ، كما هو موجود في الغرب ، وصدر قرار بإنشاء المجلس العلمي وتنظيم المدارس الرشيدية وإصلاح المدارس الابتدائية حسب مقتضيات العصر ، كما تولى هؤلاء الأشخاص مهمة سَنِّ القوانين اللازمة لكل مستويات التعليم وإعداد برامجها ، ومن ثم أقرت وزارة لشؤون التعليم والتي عرفت بمجلس المعارف العمومية[٢].

وقد طالب هذا المجلس بعدم ترك نظام التعليم الجديد للعلماء ، ومن أجل تحقيق هذه المبادئ أنشئ عام ١٢٦٤هـ/١٨٤٧م مكتب عمومي نظارات ليتولى الإشراف على التعليم الابتدائي والمتوسط[٣].

فكانت المبادرة الأولى في فتح مؤسسة تعليمية رفيعة المستوى تشبه الجامعة في الغرب، وكما هو معروف عنه كان مولعاً بالتعليم فوافق على القرار الذي اتخذه مجلس المعارف العمومية ، وتم بعدها البدء في تأسيس دار للفنون ، بالقرب من آياصوفيا[٤] في عام ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م ، وكتبت الصحف أنه حضر أول يوم للدراسة حوالي ٣٠٠ طالب، وأنشئت مكتبة تحتوي على ٤٠٠٠ مجلد باللغة الفرنسية واللغات الأخرى ، وكانت الدروس تعطى من بعض الباشوات والوكلاء ، الذي يعرفون الثقافات الشرقية والغربية ، وبمرور الوقت بدأ التدريس فيها الكيمياء والفيزياء والفلك

---

(1) Enver Ziya Karal : Osmanli Tarihi , cild , 5 , op , cit , 170 .

(2) Stanfod . J . Show : Studies in Ottoman and Turatish , op , cit , 105 .

(3) Enver Ziya Karal : Ibid , op , cit , s , 171 .

(٤) آيا صوفيا :أعظم نموذج للفن المعماري البيزنطي ، كانت أصلاً كنيسة أرثوذكسية بالقسطنطينية وهي الآن متحف للفن البيزنطي تقوم على بقعة كانت تشغلها كنيستان : الأول شيدها قسطنطين الثاني وقد أحترقت ، والثانية شيدها ثيودسيوس الثاني وقد دمرتهاالنيران ، وشيد المبنى بوستنيان وفقاً لتصميمات انتميوس ، وأصبحت مسجداً بعد الفتح العثماني عام ٨٥٧هـ/١٤٥٣م وأضيفت لها مآذنها الأربع الرفيعة ، وبها قبة كبيرة تنيرها أربعون نافذة مقوسة، داخلها مغطى بالرخام الملون والفسيفساء المذهبة ، واتخذت نموذجاً معمارياً لعدة مساجد تركية عظيمة شيدت في إستانبول . انظر : (محمد شفيق غربال : الموسوعة العربية الميسرة ، ص١٨٧٨) .

والعلوم ، ونقلت معامل كثيرة ووسائل تعليمية من أوروبا إلى هذه المؤسسة ، ولكن بعد عام من تأسيسها ، توقفت الدراسة فيها ؛ بسبب الخلافات المستمرة ، والمتواصلة بين الإصلاحيين وأصحاب الفكر القديم(١) .

وبناءً على أوامر السلطان عبد المجيد بشأن التعليم فقد شكلت لجنة خاصة لإصلاح برنامج التعليم والتدريس ، وبعدها دخل في هذه اللجنة من لهم دراية بفكر التجديد كشيخ الإسلام وكاتب الوقائع ومستشار وزارة الخارجية ، ومترجم أول الديوان ، وبعد إصدار الفرمان ، عمل هذا المجلس على أن تعمل هيئات التعليم الابتدائي والمتوسط العالي تحت سلطة الدولة متحررة من نفوذ المدرسة(٢).

وكان التعليم مختلطاً بين الأطفال الذكور والإناث ، وفي عام ١٢٦٥هـ/١٨٤٧م أنشئت مدرسة رشدية في إستانبول لإعداد الطلاب لدار الفنون ، وبعدها افتتحت المدارس الرشيدية في مدن الدولة العثمانية الكبرى ، ومدة التعليم فيها سنتان وكانت الدراسة فيها على الأساليب الغربية والبرامج الأوروبية وتتصدر فيها المواد الفرنسية وضمت في ذلك العام ٨٧٠ طالباً ، وترقت إلى نظام تعليمي حديث(٣).

وفي عام ١٢٦٦هـ/١٨٤٩م رأى رجال التنظيمات أن هناك مستوى للتعليم في الغرب يطلق عليه اسم الليلية وهو بين المدارس الرشيدية ودار الفنون ، وأدركوا أن هذا المستوى لا يتناسب مع الإمكانات والظروف لإقامة هذه المرحلة في الدولة العثمانية مع المدارس الرشيدية، إلا أنهم قاموا بإنشاء أول مدرسة في إستانبول لتؤدي تعليماً يعادل تعليم الليلية ، وأطلق على هذه المدرسة اسم دار المعارف ، وقامت بتشييد هذه المدرسة أم السلطان عبد المجيد الأول عالم سلطان، وبعد وفاتها قام السلطان عبد المجيد الأول بزيارة هذه المدرسة فحول اسمها إلى مدارس فاطمة سلطانه(٤).

لذلك اقتضت الضرورة في النصف الثاني من القرن ١٢هـ/١٨م عمل الإصلاحات في التعليم وبدأت في إنشاء المدارس الفنية والمهنية لسد احتياجات الشعب العثماني ، مستفيدين في

---

(١) يلماز أوزتونا : تاريخ الدولة العثمانية ، م٢ ، ص٥١١ .

(2) Enver Ziya Karal : Osmanli Tarihi , op , cit , s , 182 .

(3) Bernard Lewis : Modern Turki , op , cit , s , 114 .

(4) Enver Ziya Karal : Osmanli Tarihi , cild , op , cit , 173 .

ذلك من الخبراء الغربيين ، وقد تحقق ذلك النجاح عندما تمت محاولة إقامة تعليم ابتدائي على النظم الأوروبية ويكون إلزامياً ، ويعتبر التعليم الضمان الأساسي للتنظيمات التي أعلنها رشيد باشا في خط الكُلخانه ومسايرة للعصر التقدمي الذي عاش فيه في كل المجالات(١).

وبدأت الدولة العثمانية تقتبس الأساليب الغربية في نظمها التعليمية منها ، وزادت علاقة الدولة مع الدول الأجنبية في مختلف المجالات بعد إعلان خط الكُلخانه ، ولهذا السبب زادت الحاجة إلى من يتقن لغات الغرب ، وفي عام ١٢٧٢هـ/١٨٥٥م افتتحت مدرسة في باريس باسم " مكتب عثماني لتمكين الطلاب المرسلين إلى فرنسا من تطوير علوم اللغة ، ووضع شرط تعلم لغات أجنبية لمن سيحصل على عضوية المجمع العلمي . فاهتم السلطان عبد المجيد بتعليم اللغات الأجنبية لعدد كبير من رجال الدولة ، لأن من يستطيع أن يكتب لغة أجنبية في مجال الثقافة والتعليم من هؤلاء يستطيع أن يفكر بأسلوب مختلف(٢).

وبالإضافة إلى المدارس والمؤسسات التعليمية السابقة الذكر في عهد السلطان عبد المجيد أنشئت لأول مرة في عام ١٢٦٤هـ/١٨٤٧م مدرسة للزراعة ، وفي عام ١٢٧٦هـ/١٨٥٥م مدرسة الغايات ، وفي عام ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م مدرسة للتلغراف ، وقبيل هذه التواريخ بكثير أنشئت مدرسة المولدات (القابلات) للسيدات في مدرسة الطب العسكري عام ١٢٥٨هـ/ ١٨٤٢م(٣).

ومع زيادة علاقات الدولة العثمانية الدبلوماسية مع دول أوروبا وإعطاء أهمية للغات الأجنبية وإنشاء نظام حديث للتعليم والترجمة من اللغات الأجنبية المختلفة إلى اللغة العثمانية، وابتداءً من القرن ١٢هـ/١٨م فقد ظهرت كلمات أجنبية ومصطلحات كثيرة في رسائل السفارات وتقارير السفراء الدائمين الذين أرسلتهم الدولة العثمانية إلى عواصم أوروبا المختلفة مشابهة للتركية، وفي ذلك الوقت كانت اللغة الفرنسية هي اللغة الدبلوماسية الدولية(٤) .

وزادت في عهد السلطان عبد المجيد فاعلية استخراج المصطلحات من العربية ولم يكن اتخاذ قرار أساسي بهذا الشأن ، وذلك من أجل إتساع أعمال الترجمة وسرعة حركات التغريب في المجال

---

(1) Yaruz Abadon : Tarzimat Feramaniri Tahlili , op , cit , 183.
(2) Berrard Lewis : Modern Turki , op , cit , p , 88 .
(3) Ziy Nur Aksun : Osmanli Tarihi , op , cit , 144 .
(٤) انظر الملحق الخاص بالمصطلحات الفرنسية وانتقالها للتركية ، ص(٥٢٤) .

التعليمي ، وبذلك تحققت السرعة في اكتساب الكلمات والمصطلحات الفرنسية إلى التركية واستخدامها في التقارير والصحف والمجلات(١).

وظل التعليم لدى الرعايا غير المسلمين في الدولة العثمانية مختلفاً عما لدى الأهالي المسلمين حتى إعلان فرمان التنظيمات ، فكانت عبارة عن مدارس رهبانية يديرها الزعماء الرهبان بقصد التعليم الديني وتنشئة رجال الدين ، ومع بداية ظهور طبقة اجتماعية واسعة الثراء أخذت إعداد المؤسسات التعليمية في النمو يرتفع بين هذه الطوائف ، كما أقيمت إلى جانب ذلك مدارس عالية موجهة للتخصص في مجالات الإدارة والطب والحقوق والتجارة والصناعة والهندسة والعمارة وغير ذلك(٢) .

وكانت المدارس التي أسستها الطوائف غير المسلمة في الدولة العثمانية قد أقيمت من قبل الأغنياء وأرباب المال من غير المسلمين فيها ، وكانت تدار من قبلهم ، كما كانت تتخذ عادة إحدى الغرف الملحقة بالكنائس لتكون بمثابة مدرسة يقوم الرهبان بالتدريس فيها ، أي على غرار المدارس الدينية الإسلامية الأولى التي كانت تقام في الجوامع والمساجد المنتشرة في الولايات العربية والإسلامية ، أو في أماكن قريبة منها (٣).

وبالتالي يمكن اعتبار عهد التنظيمات بداية عهد تقدم ونهضة في الدولة العثمانية ، وليس في الشؤون الحكومية فحسب ، بل أيضاً في النواحي التعليمية والأدبية والثقافية ومع هذا ظل بعض العلماء يتدخلون في شؤون الدولة ويعرقلون التطور في المناحي المختلفة للحياة ، فاخذوا يمنعون طبع الكتب المصورة وخاصة الكتب المدرسية المصورة. وبذلك تطور التعليم كثيراً في عصر التنظيمات فافتتحت المدارس العديدة في كافة التخصصات لتساير التطور في المجال التعليمي التي سادت أوروبا في تلك الفترة، ولم يقتصر التطور على افتتاح المدارس ، بل اهتم رجال التنظيمات بقضايا مهمة كقضية اللغات الأجنبية والمصطلحات ، وإصدار الصحف والعمل على تبسيط اللغة حتى يفهمها عامة الشعب(٤) .

---

(1) Enrer Ziya Kara : Osmanli Tarihi , cild , 5 , op , cit , s , 184 .

(٢) أكمل الدين أوغلي : تاريخ الدولة العثمانية تاريخ وحضارة ، ج٢ ، د.ط ، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية ، إسطنبول ، ١٤٠٢هـ/١٩٩٩م ، ص٥٩٢ .

(٣) أماني جعفر الغازي : الدولة العثمانية من خلال كتابات المستشرقين ، ص٢٠٨ .

(٤) ساطع الحصري : البلاد العربية والدولة العثماني ، ص٩٣ .

وبالعودة إلى فرمان التنظيمات فقد اهتم بمسألة المعارف والعلوم ، على نطاق واسع، وأهم ما نتج عنه هو تشكيل وزارة المعارف العمومية ، التي قامت بنشر المعارف الغربية تحت سلطة مجلس الوكلاء ، وتم إعداد لائحة تنظيمية للمعارف العامة بجهود رائد التنظيمات ، وهو صفوت باشا وزير المعارف ، وذلك من أجل مسألة التربية والتعليم في عام ١٢٨٦هـ/ ١٨٦٩م ، وتم أخذ نظام المعارف الفرنسي كنموذج في إعداد هذه اللائحة ، وشارك كلٌّ من أحمد باشا(١) ، أسعد باشا ، أبو الضياء(٢) ، بوجهة نظر غربية لتتناسب وتتماشى مع الأسس المعاصرة ، وتنظيم الأمور المالية ، والإدارية لتحقيق تحديث المعلمين لمسالكهم ومهنهم، والتركيز على تشكيلات الأقاليم بتطوير المؤسسات المركزية للمعارف ، وإسهام الشعب في نفقات المعارف ، أو الاهتمام بتعليم الإناث وتطويره(٣).

وأخذت لائحة المعارف العامة ، مسألة دار الفنون بشكل جاد ، ووضعت أحكاماً تفصيلية بشأن فتح هذه المؤسسة التعليمية الرفيعة المستوى ، ووضعت لها ميزانية ولمكتبتها، وتم تنظيم البنية الأكاديمية والإدارية فيها ، ولغة التدريس بها ، بالإضافة إلى ذلك فقد أطلق اسم دار الفنون العثمانية ، على هذه الجامعة إلى اللائحة الخاصة بها ، وهذه الجامعة أخذت في التقليد الغربي برمته بالهوية الغربية ، ودخلت حيز التشغيل عام ١٢٨٧هـ/١٨٧٠م(٤).

---

(١) أحمد باشا (١٢٧٧-١٢٩٥هـ/١٨٠٦-١٨٧٨م :كان مشيراً للجيش السلطاني ، ثم عين مشيراً للبحرية العثمانية، ثم عين وزيراً للبحرية ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م ، وواليا ً على كل من أضنه وإزمير ويانيه ، وقد شارك في مؤامرة خلع السلطان عبد العزيز ، وظل في منصبه حتى عزله السلطان عبد الحميد الثاني ، ثم عين والياً على الطونه. انظر : (ماجدة مخلوف : تحولات الفكر والسياسة في التاريخ العثماني، ص١٤٧).

(٢) أبو الضياء هو محمد توفيق ١٢٦٦-١٣٣٢هـ/١٨٤٩-١٩١٣م : صحافي وناشر وسياسي اشترك مع إبراهيم شناسي في إصدار جريدة (تصوير أفكار) وانضم إلى جماعة تركيا الفتاة عام ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م ، ثم أصدر جريدة (ترقي مخدرات) وهي أول جريدة تختص بشؤون المرأة ، وبوفاة شناسي ، قام الأمير مصطفى فاضل بشراء مطبعة جريدة ، تصوير أفكار ، وتركها للأعضاء تركيا الفتاة ؛ لتخدم بها فكرة الحكم الدستوري ، وتركوها بدورهم إلى أبي الضياء فأصدر جريدة (عبرت) ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م، وقام بشراء آلة طباعة حديثة ، وأنشأ دار نشر باسمه، ومن أشهر أعماله الأدبية ، (نمونه أدبيات عثمانية) و (يكي عثمانليلر تاريخي) . انظر (ماجدة مخلوف : تحولات الفكر والسياسة في التاريخ العثماني، ص١٢٥) .

(3) Turkiye Diyanet Vakfi : cild , 5 , op , cit , s , 159 .

(٤) الأمير شكيب أرسلان : تاريخ الدولة العثمانية ، تحقيق : حسن السماحي السويدان ، ط١ ، دار ابن كثير، دمشق، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م ، ص٢٩٤ .

وفي عام ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م تم تبليغ الدولة العثمانية ، بالقرار الصادر عام ١٢٧٣هـ/١٨٥٦م بالمطالب الفرنسية ، من أجل الإصلاحات ومقرراتها ، وكان عددها ١٦ بنداً، حيث لم تهمل الإدارة وأقسامها ، مع الإيضاحات للوكلاء والقيام بما يلزم ، فأول ما ذكره القرار هو التعليم العام ، مع قبول المسجلين في المدارس التي تؤسس مع إعداد الكادر التعليمي ، من فنون وتاريخ وإدارة وحقوق ، مع تأسيس دراسات عليا لها ، وترشيح الكادر المخصص لها ، وإنشاء مكتبات خاصة وعامة، وكان أكبر وأهم طلب هو التعليم وتطوره، وأنه يجب أن تضع أمور التعليم أثناء المحادثات ، ومن وصايا فرنسا للدولة العثمانية للعمل بها، هو إصلاح هيئة التعليم وإلزامه للجميع .

وبالتالي شهد عام ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م تغيراً كبيراً في الثقافة الفرنسية، وأصبحت اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية ، علاوة على ذلك بدأت الأفكار الغربية الفرنسية في تزايد ، فلم تكن الحكومة الفرنسية في حاجة ، لتأكيد السياسة الثقافية الفرنسية[١] .

إذن الإصلاحات التعليمية التي قامت بها أوروبا عامة وبالأخص فرنسا كانت على أسس حديثة وغربية ، ومن أهمها إنشاء وزارة المعارف العمومية ، التي كانت إيذاناً بتصفية أنظمة التعليم التقليدية ، فكانت الوزارة تعمل إدارياً وأكاديمياً ، على وفق النسق الغربي ، وبرامج التعليم ومناهجه كانت غربية، وكانت هذه الوزارة تعد من المدارس الحديثة ، إدارة وتعليماً ، لتستطيع إعداد وتخريج أجيال بعقول وأفكار غربية ، وهكذا بدأت بعدها عمليات التضييق على المدارس القرآنية ، وفقد المسجد بعض الأدوار التعليمية التي كانت تربى بها أجيال المسلمين على معرفة أصول وأحكام الشريعة الإسلامية ، وبالتالي بدأت عمليات التغريب في الدخول إلى حقل التعليم عن طريق المدرسة ، التي تقوم بتعليم الطلاب طريقة الحياة والتفكير على النظم الأوروبية ، وتجعلهم مغتربين عن واقعهم وتراثهم ، وحتى إذا تخرجوا لن يجدوا العالم الذي يبحثون عنه سوى في الغرب ، إلا أن هناك من العلماء العثمانيين لم يتقبلوا هذا التغريب ؛ لأنه لم يكن على أصول الإسلام والدين الصحيح ، وبالرغم من ذلك فقد طبقت هذه الإصلاحات التعليمية في المدارس، وطبقت على أبناء الأمة العثمانية والإسلامية ، ومهدت السبيل لتغريب العالم العثماني في فترة وجيزة .

(١) أنكه لهارد : تاريخ الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية ، ص١٣٨ .

بعد أن توفي السلطان عبد المجيد خلفه أخوه السلطان عبد العزيز وكان معتدلاً في تفكيره ، وكان يميل إلى حركة الإصلاح ، وكان على إلمام بالفرنسية ، وقد كانت بداية تعلمه الفرنسية قراءة الجرائدواستقباله لكثير من الأوروبيين في بلاطه ، وكان رجلاً ذا مزاج متقلب وكان عنيداً وسريع الغضب ، وسرعان ما أصبح مكروهاً من المصلحين ؛ لأنه كان يتفق معهم ويختلف في أحياناً أخرى(١) ، ومرت الدولة العثمانية في عهده بظروف مختلفة أثرت تأثيراً عظيماً على المجتمع العثماني من ناحية ، وعلى مؤسسات الدولة من ناحية أخرى بوجه عام، وعلى المجال التعليمي ، والثقافي بوجه خاص .

وفي عهده جاء وزير التعليم الفرنسي (جان فيكتور دوري – Jean Yictor Duruy) إلى إستانبول لإبداء النصح للعثمانيين بشأن التطورات التعليمية الجديدة ، وقدم تقريراً اقترح فيه إنشاء مداس إعدادية للطوائف الدينية، وإنشاء جامعة ومدارس فقهية ومهنية، كما اقترح أيضاً إنشاء مكتبة عامة للهيكل التعليمي ويشكل تقريره هذا الأساس في نظام المعارف العمومية Marf Iumumiye Nizamnamasi معارف عمومية نظامه سي التي أصدرت عام ١٢٨٦هـ/١٨٦٩م ، وقد نظم فيها ما تم إنجازه خلال ثلاثة العقود السابقة، ووضعت الخطط للتعليم للسنوات القادمة(٢).

وفي عام ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م قام بإنشاء مدرسة ثانوية باسم سلطانية غلطه سراي وذلك بعد زيارته لباريس في عام ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م وعودته منها إلى إستانبول ، قرر أن يفتح هذه المدرسة لتأثره بالثقافة الفرنسية ، وأوصت فرنسا في المذكرة التي أرسلتها إلى الباب العالي في عهده عن طريق سفارتها بشأن عمل إصلاحات في التعليم قبل زيارة السلطان عبد العزيز فرنسا ، ونظمت وزارة المعارف الفرنسية برنامجاً للمدرسة الليلية التي ستنشئها وأرسلتها إلى إستانبول عن طريق سفرائها وفيما يلي النقاط التي اهتم بها الفرنسيون :

- يُقبل الطلاب في المدرسة الليلية دون تفرقة في المذهب أو الجنس .
- يتم التعليم في هذه المدرسة باللغة الفرنسية .
- تسند مهمة الإدارة والتعليم بها إلى مدرسين فرنسيين .

وبالفعل أقر الباب العالي البرنامج الفرنسي بشرط تدريس بعض الدروس باللغة العثمانية(٣).

---

(1) Bernard Lewis : Modern Turki , op , cit , p , 120 .
(2) Stanford . J . Shaw : History of Ottoman , op , cit , p , 142 .
(3) Enver Ziya Karal : Osmanli Tarihi , cild , 5 , op , cit , s , 203 .

وفي الوقت الذي عمل فيه المصلحون على تطوير وتغيير نظام التعليم العام في عهد السلطان عبد العزيز ، كانت هناك محاولة لفتح مدارس حرفية ، ويمكن ترتيب هذه المدارس التي أنشئت في هذا العهد حسب الترتيب الزمني بما يلي : مدرسة تخريج الكتبة ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م ومدرسة اللغات ١٢٨١هـ/١٨٦٤م ومدرسة الطب المدني ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م ومدرسة الصيدلة ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م وفي عام ١٢٨٧هـ/١٨٧٠م أنشئت مدرستا المهندسين ودار المعلمات ، وتعتبر دار المعلمات المدرسة الأولى التي اهتمت بتعليم الفتيات وتعد تأسيس رشدية الفتيات علامة أولى بارزة بدأت بتعليم الفتيات وبإنشاء هذه المدارس ، ولقد حظيت بافتتاح بهيج ، وكانت رسالتها تعليم معلمات المدارس الابتدائية ، وتقرر إلحاق الطالبات المسلمات والمسيحيات بالمدرسة وتدرس فيها العلوم الدينية ، والحساب ، والرسم ، والأشغال اليدوية، والخط ، والتاريخ ، والجغرافيا بالإضافة إلى اللغة الفرنسية[1].

وهكذا رأينا أن التعليم في عهد السلطان عبد العزيز لم يقتصر على المدارس الابتدائية والرشدية فقط ، بل أنشئت المدارس المهنية والصناعية لحاجة الدولة إلى الفنيين في كافة الصناعات، وخاصة بعد انتشار الصناعات الأوروبية نتيجة المعاهدات التجارية والعلاقات الدبلوماسية مع دول أوروبا المختلفة ؛ ولذلك كان لابد من مسايرة التعليم للتطورات الحديثة في مختلف الميادين ، وحتى تعليم الفتيات الذي اهتم بهم في إنشاء معاهد ومدارس للمعلمات، وهي كانت البادرة الأولى من السلطان عبد العزيز .

كان السلطان عبد الحميد الثاني[2] يرى أنه لابد من الحفاظ على الدولة العثمانية وحمايتها من الأطماع الأوروبية في المقام الأول ، ومع هذا لم يكن معادياً لأي إصلاح لا يهدد وحدة الدولة العثمانية فالإسلام ليس ضد التقدم ويجب أن يأتي طبيعياً من الداخل ، وحسب الحاجة إليه ، ولا يمكن أن ينجح إذا كان على شكل تطعيم من الخارج ، ولهذا اهتم السلطان عبد الحميد الثاني بتحقيق نهضة علمية تعتمد على ترقية العلوم والفنون ، واستكمال البنى الأساسية للدولة وتحديثها ، فأسس نظاماً تعليمياً شاملاً وربى أجيالاً مجهزة بالثقافة الشرقية والغربية ، ولقن فكرة الوحدة العثمانية لهم ، ولم يفرق بين القوميات التي يحكمها ، واهتم بتعليم الشعب العثماني من غير المسلمين[3].

---

(1) Hilmi Zyua Ulken : Tanzimattan Sonra Fikir Horeket , op , cit , s , 144 .

(٢) انظر ملحق السلاطين العثمانيين ، الملحق رقم (١٨) ، ص(٥٤٤) .

(3) Turkiye Diyanet Vakfi : cild , 3 , op , s , 22 .

فقام بفتح العديد من المدارس في إستانبول والأقاليم ، وفي عهده تم البحث لأول مرة عن حل المسألة في انخفاض الجهد، وضآلة الطلاب الذين تخرجوا من المدارس المتوسطة، والذي يُعد سبباً في إخفاق المدارس العليا في تلك الفترة ، وقام بالتركيز على تعليم البنات، وزيادة عدد المدارس الابتدائية والإعدادية للبنات ، إلا أن الميزة المهمة التي تميزت بها سياسة المعارف ، خلال هذه الفترة ، هي إيقاف جهود التغريب في الاعتدال في فترة التنظيمات، والتصرف في إطار الاعتزاز بالقومية ، وأخذ الحيطة والحذر بالنسبة للتغريب في المجالات التعليمية ، إلى جانب الاستفادة بقدر الإمكان ، من الغرب في مجالات أخرى ، والسير على درب المعاصرة والتحديث ، من خلال كل ما هو مفيد للدولة[1] .

يتضح لنا أن فرنسا أسرعت في قيامها بالجهود في هذا السبيل ، حتى تستطيع إفقاد الإنسان هويته الإسلامية ، والعربية التي تمتع بها طوال هذه القرون عن طريق المشاريع التي فرضتها، من فتح المدارس التي تضم الشخصيات الأجنبية لتدريس أجيال مسلمة ، وبذلك تكون قد قامت بتحقيق أهدافها في التعليم ، وقام الأجانب بفتح المدارس لزيادة نفوذهم الثقافي، وبالتالي كسبوا مؤيدين لهم ؛ من أجل تحقيق منافع لهم في الدولة العثمانية ، وأصبحت وظائفهم في تلك المدارس مهمة لتوطيد الثقافة الغربية .

وفي عام ١٢٨١هـ/١٨٦٤م أنشئت المكتبات التعليمية ، التي بدأت في توزيع الكتب، ومن أهم للكتب التي جاء بها المثقفون العثمانيون أمثال منيف محمد باشا ، الذي يعتبر ممثلاً للتيار الموسوعي في الدولة العثمانية ، وتم إهداؤه لكثير من الطلاب وتوزيعه على العديد في المكتبات ، وتم إهداؤه لمسؤولين رفيعي المستوى ، ومن أهم هذه الكتب كتاب مؤلف من ١٢٦ مجلد لكل من (آدم سميث – Adam Smath) و (مونتيسكو - Montecho) وغيرهم[2] .

وفي عام ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م أسست مدرسة ثانوية هي مدرسة (غالاط سراي) ، أو (المدرسة السلطانية) ، ومدرسة أخرى (روبرت كولج – Robert College) وكان برنامج الدراسة فيها كبرامج المدارس الثانوية الأخرى ، وكانت كل المواد تدرس فيها باللغة الفرنسية ، وتولى إدارتها مدير فرنسي وأسند الإشراف عليها في التعليم لأحد الفرنسيين واشترك بعض الأشخاص من العثمانيين وكانوا قلة ، وتقرر الأخذ بأساليب التعليم فيها على غرار المدارس الليلية

---

(١) محمد حسن العيدروس : تاريخ العرب الحديث ، د.ط ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م ، ص٢٧٨ .

(2) Turkiye Diyanet Vakfi : cild , 5 , op , cit , s , 150 .

الفرنسية ، ويصل التعليم فيها إلى خمس سنوات ، وكانت الغاية من إنشائها هو تخريج طائفة من الشباب القادر على حمل عبء الوظائف العامة ، وكان هؤلاء الشباب من مختلف الديانات كنصارى الأرمن واليونان ، والأغلبية من المسلمين ، كما أن بها أعداداً من اليهود ، فأقبل الطلاب على هذه المدرسة حتى بلغ عددهم في عام ١٢٨٦هـ/١٨٦٩م ، ٦٢٢ طالب من المسلمين والنصارى واليهود بعد عام من افتتاحها ، وتم بعد ذلك إرسالهم معلمين منتدبين إلى الخارج ، بهدف الحصول على معلومات بشأن التعليم الحديث ، وأساليبه من قبل المعلمين الأجانب في الأقاليم(١) .

واستطاع فؤاد باشا عضو مجلس المعارف العامة ، تأسيس هذه المدرسة السلطانية بمعاونة السفير الفرنسي ، وباعتراف من جميع الرعايا العثمانيين في إستانبول ، والتي قام بإدارتها أساتذة فرنسيون ، وكانت تحت حماية الصدر الأعظم علي باشا ، وتبوأ فيها التعليم اليوناني واللاتيني والفرنسي المقدمة ، ودخل فيها ٢٧٧طالباً مسلماً ، وكان معظم الطلبة من الرعايا غير المسلمين، وبالتالي وضع الفرنسيون أيديهم على أولى مراحل التعليم في المدارس ، وبدؤوا في تخريج المسؤولين والكوادر الإدارية في الدولة من هذه المدارس ، وبمرور الوقت انتقلت المدرسة السلطانية إلى كُلخانه وتطورت في ظل الإشراف الفرنسي(٢) .

واستناداً إلى ما سبق واصلت هذه المدارس ، عملية التعليم بصفة مستمرة ، وتبنت التطورات الغربية ، على الرغم من وجود الإمكانات لإصلاح مؤسسات التعليم رفيعة المستوى بالمفهوم الحديث ، ومكنت الخريجون من الذهاب واللحاق كعاملين فيها ، وبعدها سيطر هؤلاء الخريجون من هذه المدارس ، على الحياة الثقافية والعلمية والسلطة بالدولة العثمانية .

وهكذا انتشر التعليم واكتسب محتواه جودة وقوة غربية ، وتخرج أساتذة ذو معلومات غربية، وزاد بين العثمانيين عدد متعلمي القراءة والكتابة ، خلال السنين ١٢٧٥-١٣٢٧هـ/ ١٨٥٨-١٩٠٩م ، بمقدار ١٠ أضعاف ، وتطورت صناعة الطباعة بشكل كبير، وكانت المدرسة التي تقوم بتعليم الإناث الابتدائية بصورة رسمية هي رشدية الإناث ، وكان يطلق على المدرسة الابتدائية (مكتب ابتدائي) ، وعلى المتوسطة (رشدية) ، وعلى الثانوية (إعدادي) ، وعلى الكلية

(١) علي محمد الصلابي : الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط ، ص٣٩١-٣٩٢ .

(2) Mehmet Dogan : Btililasma Ihaneti , op , cit , s , 53 .

(سلطاني) ، وفتحت مدرسة دار المعلمين لتخريج معلمين ذكور، ثم مدرسة دار المعلمات التي تقدم الدراسة الابتدائية بدرجة ثانوية ، ثم فتحت الأقسام العالية لهاتين المدرستين[1] .

فهنا يمكن القول : إن أهم النتائج التي ظهرت في ساحة الثقافة العثمانية ، قد اتضحت من خلال تأسيس مؤسسات تعليمية على النحو الغربي ، حيث إن هذه المؤسسات قامت بتنشئة وإخراج مجموعة من المثقفين بقيم وثقافة الغرب ، وهذه المجموعة كان لديها رغبة في الميل إلى المجتمعات الغربية ، وكان التعود على هذا المجتمع الجديد بشكل أو آخر هو مسألة وضعت هؤلاء المثقفين في صراع طويل ، ومن ثم فإن أنصار ومؤيدي التغريب عملوا على إنشاء قواعدهم ابتداءً من هذه النقطة ، ونتج عنه انتشار التيار المادي بشكل مكثف لدى المثقفين العثمانيين ، اعتباراً من الربع الأول من القرن ١٣هـ/١٩م بصفة خاصة[2] .

وتنبه علماء المسلمين وأصحاب الفكر ، إلى خطورة المدارس الأجنبية فيقول محمد أسد الكاتب النمساوي : "إن التنشئة الغربية لأحداث المسلمين ، ستقضي حتماً إلى زعزعة إرادتهم في أن يعتقدوا وينظروا على أنهم هم ممثلو الحضارة الإلهية الخاصة ، التي جاء بها الإسلام، وليس ثمة من ريب في أن العقيدة الدينية آخذة في الاضمحلال بسرعة بين المتنورين الذين نشؤوا على أسس غربية "[3] .

وحاولت الدولة العثمانية في حماية وتقوية شخصيتها التاريخية والثقافية فأخذ المفكرون بالدفاع عن الثقافة العثمانية ، فأسست الجمعية العلمية العثمانية بجهود وفيق باشا الذي كان معارضاً للتغريب الفرنسي ، وقام بإحياء القيم العثمانية التاريخية بدرجة كبيرة ، وتمثل هذه المؤسسة أشخاصاً اهتموا بهذا المجال ، وقاموا بنشر الآراء والكتب حول ثقافة التاريخ العثماني[4].

وقامت الحكومة الفرنسية باتخاذ خطوات تقدمية أكثر للتحريض على نمو الثقافة الفرنسية؛ فقام وزير الخارجية في باريس بإبلاغ السفير الفرنسي بإستانبول (ديسكور روجير – Disekor Roger) في خطابه بأن لجنة الأمن قد اتخذت قرارها بتأسيس المطبعة الفرنسية في إستانبول من جديد ، وأنها كلفت مدير المطابع القومية الفرنسية (لويس ايلي – Louis Wiley) بذلك الأمر ، وتم إرسال

---

(١) يلماز أوزتونا : تاريخ الدولة العثمانية ، م٢ ، ص٥١١ .

(2) Ercumend Kuran : Arrupa'da Osmanli , op , cit , s , 150 .

(٣) نقلاً عن : عبد الرحمن محمد عبد الرحمن : الدبلوماسية الإسلامية وأثرها في الدعوة إلى الله ، ص٥٠٦.

(4) Enver Ziya Karal : Osmanli Tarihi , op , cit , s , 65 .

مطبعتين ومجموعة من الحروف الفرنسية وثلاثة مساعدين، وتم منح السفير تعليمات لاستخدام هذه المطبعة بصورة أكثر نفع للجمهورية الفرنسية، بجانب الصحافة والإعلام وإلى جانب تأثير الجهود الشخصية للفرنسيين في إستانبول ، فاجتهدوا في تأسيس علاقاتهم بالعثمانيين المسلمين وكسب صداقتهم(١).

وأما من ناحية الصحافة ، فقد انتهج السلطان عبد الحميد الثاني سياسة مشددة على الصحافة فقد كانت الصحافة في أول عهده في غاية الحرية ، إلا أن الأقليات قد استخدمت تلك الحرية في إفساد وحدة الدولة وكان كل من أراد أن يكتب شيئاً ، كتبه في إساءة الدولة العثمانية ، وبناءً على ذلك كانت الصحف والمجلات التي تُنشر في إستانبول ، تخضع للرقابة قبل طبعها ، وقد أشار السلطان عبد الحميد الثاني في مذكراته بشأن الرقابة على المطبوعات قائلاً "إن الرقابة كانت سياسة انتهجتها ضد من يسعون لإدخال أفكار الثورة الفرنسية إلى الدول العثمانية ، وهو أسلوب دفاعي تم تطبيقه ضد من سعوا لإدخال تلك الأفكار السامة للدولة من خلال النشرات الضارة "(٢) .

فأعطى السلطان عبد الحميد الثاني أهمية كبرى للصحافة الأوروبية في سلطنته، وفي إطار هذا الاهتمام بذل جهوداً لتوجيه الصحافة في الجهة التي يريدها ، فكانت تتم مراجعة الصحف الصادرة في إستانبول قبل طباعتها ، وكانت كل جريدة ترسل مقالاتها إلى مديرية الطباعة، وبعد مراجعتها بدقة تتم طباعتها ، وكان مدير تحرير الصحيفة يعرض المقالات المهمة على السلطان عبد الحميد الثاني(٣).

وكما ذكر سليمان البستاني(٤) في كتابه عن الرقابة بقوله " ولقد بلغت الرقابة على المطبوعات أعظم المبالغ ؛ ولهذا كان يضطر أرباب المصالح إلى جعل كل مخاطباتهم بواسطة البريد

---

(1) Bernord Lewis : Modern Turkiye , op , cit , p , 65 .

(٢) نقلاً عن : عمر فاروق يلماز : السلطان عبد الحميد خان الثاني بالوثائق ، د.ط ، دار نشر عثمانلي ، إسطنبول، د.ت.ن ، ص٢١٧-٢١٨ .

(3) Vahdettin Engin , 11 Abulhamid ve Dis politika , Istanbul , 2005 , s , 62.

(٤) سليمان البستاني : ١٢٧٣-١٣٤٣هـ-١٨٥٦-١٩٢٥م هو سليمان بن خطار بن سلوم البستاني كاتب ووزير، ولد في قرى لبنان وأنتقل إلى البصرة وبغداد ثم رحل إلى مصر فانتخب نائباً في مجلس النواب العثماني ، وزار العواصم الأوروبية الكبرى ، وأسندت إليه وزارة التجارة والزراعة ، توفي في نيويورك وحمل جثمانه إلى بيروت ، وله عدة مؤلفات منها : (عبرة وذكرى ، تاريخ الأدب عند العرب وغيرهم)، ونشر بحوثاً كثيرة في المجلات والصحف، وكان يجيد عدة لغات . انظر : (الفيكونت فيليب طرازي : تاريخ الصحافة العربية ، م١ ، ص١٥٩) .

الأجنبي ، وأما في المدن الداخلية كالقاهرة ، فلا يوجد بريد أجنبي ، فلرسائل تذهب منها رأساً إلى البلاد العثمانية بعد مرورها على الإسكندرية أو بورسعيد ؛ لهذا كان أصحاب المصالح يتكبدون مشقتين ، ويصرفون الأجر ضعفين، فيبعثون برسائلهم بالبريد المصري إلى إحدى المدن الكبرى ، ومن ثم تفض ظروفها وتوضع عليها الطوابع الأجنبية " وبقوله : " من نتائج تلك المراقبة تعطيل المصالح في المدن الكبيرة ، لامتناع الحكومة عن السماح بإنشاء مكاتب للبريد الأجنبي "(١) .

وأمر السلطان عبد الحميد الثاني بتتبع الصحف الرسمية التي تصدرها تركيا الفتاة في أوروبا ، وطبق كل القوانين للحيلولة دون دخولها إلى الدولة ، إلا أن بالرغم من هذا ، فإن صحيفة مشورت(٢) التي أصدرتها جمعية الاتحاد والترقي في باريس كانت تدخل إلى داخل الحدود العثمانية بواسطة البريد وكان يقرؤها مؤيدوا المشروطية(٣).

وبعدها قام الصدر الأعظم كوجوك سعيد باشا(٤) بتقديم عريضة إلى المابين الهمايوني(٥) في ٥ صفر ١٣٠٠هـ/١٦ ديسمبر ١٨٨٢م طلب فيها تأسيس إدارة للمطبوعات تابعة لوزارة الخارجية كما يلي : " إن الصحف القادمة من الممالك الأجنبية ، وما شابهها يوجد بها بعض

---

(١) سليمان البستاني : الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده ، د.ط ، مطبعة الأخبار ، بيروت ، ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م، ص٥٣ .

(٢) صحيفة مشورت : كانت تصدر مرتين في الشهر وتطبع باللغة التركية فقط ؛ لأنها كانت تستهدف القراء داخل الدولة العثمانية. انظر (خلف دبلان الوذيناني : الدولة العثمانية والغزو الفكري، ص٤٣٨).

(٣) جاك توبي : الإمبريالية الفرنسية والولايات العربية في السلطنة العثمانية ، ١٨٤٠١٩١٤م ، نقله للعربية فارس غصوب، ط١ ، دار الفارابي ، بيروت ، ١٤١١هـ/١٩٩٠م ، ص١٢٢ .

(٤) سعيد باشا :عمل أميراً ولواء في الجيش العثماني ، ثم عين متصرفاً في الدولة ابتداء من عام ١٨٩١م ، إلا أنه عزل عن هذا المنصب . انظر (سهيل صابان : مداخل بعض أعلام الجزيرة العربية في الأرشيف العثماني ، ط١١ ، مكتبة الملك عبد العزيز العامة ، الرياض ، ١٤٢٥هـ ، ص٧١) .

(٥) المابين الهمايوني : (المابين) هي لفظة مأخوذة من اللغة العربية وقد اقتبس من مصطلح يحمل لضم الاسم لنظام الخدمة الداخلية في القصور السلطانية ، وأما (الهمايوني) هي كلمة فارسية معناها الحرفي مبارك ، مقدس ، حسن الحظ، وتستخدم لمعنى سلطاني أو إمبراطوري ، وعندما أصدر السلطان عبد الحميد الثاني في عام ١٢٩٥هـ/١٨٧٨م قراره المشهور بتعطيل الدستور وفض مجلس الأعيان والمبعوثان وتأجيل اجتماعاتها إلى أجل غير مسمى ، انفرد السلطان بحكم الدولة حكماً مطلقاً ، وأصبح ديوانه الخاص في قصر يلديزر المؤلف من مستشارين، وهو المرجع الأول في شؤون الحكم دون الباب العالي وعرف هذا باسم المابين ؛ ولأن هذا الديوان أداة اتصال بين السلطان والباب العالي فهو ما بين الفريقين. انظر (عبد العزيز الشناوي : الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج١ ، ص٣٧٢ ؛ خليل إينالجيك : تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار ، ص١٤٦) .

المواد والمباحث والآراء المضرة ؛ ولهذا يجب منع دخول هذه الأوراق إلى الممالك العثمانية ، أو مخاطبة السفارات ، والسرد على هذه المقالات بالوسائط المناسبة ، وإذا كانت هذه الحوادث والمعلومات ، قد كتبت من قبل مراسلين في إستانبول ، فيجب اتخاذ اللازم لتصحيح هذه المعلومات ، وأنه لابد الإبلاغ عن هذه المواد إلى وزارة الخارجية الجليلة على الفور ، فيجب تأسيس قلم باسم قلم المطبوعات الخارجية ليقوم بعمل السلام تجاه المطبوعات الأجنبية ، فيمنع ما تأتي من الممالك الأجنبية من المطبوعات ؛ لما لها تأثير سيئ على السياسة الداخلية "[١] .

ولقد وافق السلطان عبد الحميد الثاني على هذا الاقتراح المقدم من الصدر الأعظم ، وتم تأسيس مديرية المطبوعات الأجنبية في وزارة الخارجية في عام ١٣٠١هـ/١٨٨٣م ، وكانت مهمة هذه المؤسسة الجديدة متابعة المطبوعات الأجنبية وتصحيح الأخطاء الواردة فيها ، ومنع المطبوعات المسيئة من الدخول إلى الدولة العثمانية ، بالإضافة إلى التحكم في البرقيات المرسلة من قبل المراسلين إلى الطباعة الداخلية ، والسيطرة على مراسلي الصحف الأجنبية المقيمين في الدولة العثمانية، ومنعهم من القيام بعمل أي منشورات ضد الدولة العثمانية ، وكان خلق وإيجاد مثل هذه المؤسسة قد نبه السفراء في الدول الأوروبية ، وبالتالي أبلغوا المراسلين الصحفيين المقيمين في إستانبول بهذا الأمر ، وطلبوا منهم الاستمرار وعدم الالتزام بهذا الأمر، حتى إن بعض محرري بعض الدول الأوروبية استندوا على سفرائهم في كتابة مقالاتهم ضد الدولة العثمانية[٢] .

واستطاعت الحكومة الفرنسية تكوين فرق من الموظفين الرسميين ، الذين عملوا في الدولة العثمانية ، وكان من بين هؤلاء (بييروفان – Puerr Ruffin) ١١١٥-١٢٤٠هـ/١٧٤٢-١٨٢٤م[٣] ، وكذلك (أميدي جوبير – Amedee Joubert) ١٢١٤-١٢٦٣هـ/ ١٧٩٩-١٨٤٧م الذي قام بترجمة كتاب الإدريسي إلى اللغة الفرنسية ، وأيضاً (فينشر دي باروای – Venture de Paradis) ١٢٠٤-١٢١٤هـ/١٧٤٢-١٧٩٩م ، (وبافيه بيانكي –

---

(١) وثيقة غير منشورة رقمها : BOA.YARES 18/20 محفوظة بالأرشيف العثماني بإسطنبول.

(٢) وثيقة غير منشورة رقمها : BOA.YEE 14/88 محفوظة بالأرشيف العثماني بإسطنبول .

(٣) بييروفان : ولد في عام ١١٦٠هـ/١٧٤٧م وتوفي عام ١٢٤٠هـ/١٨٢٤م وعمل في إستانبول أثناء الحملة الفرنسية على مصر في عام ١٢١٣هـ/١٧٩٨م كقائم بالأعمال في السفارة العثمانية . انظر : (ناهد إبراهيم دسوقي : بدايات الإصلاح في الدولة العثمانية ، ص١٠٣) .

Xavier Bainch) ١١٩٧-١٢٨١هـ/ ١٧٨٣-١٨٦٤م[1] مؤلف القاموس الفرنسي العثماني الشهير ، وكان ريمون فردينناك أصلاً من شباب المحبين للغة ، فيمكن أن ندرك مدى اهتمام الفرنسيين بتعلم اللغات الشرقية، وذلك بتأسيس المدرسة الوطنية للغات الشرقية الحية في باريس ، وكانت الدعاية الخاصة بفرنسا من تعليمات وتراجم شخصية ، وأنشطة خاصة بالسفراء في الدولة العثمانية ، وعلى رأسهم السفير الفرنسي، (ديكورش – Dekorh)، وكان وكلاء ديكورش الذين انتشروا في مقاهي إستانبول ، كانوا دائماً يفتعلون المشاجرات والمشاحنات والغوغاء في العاصمة العثمانية حتى يضغطوا على الحكومة العثمانية لتؤيد النظام الجديد في فرنسا[2] .

وعندما كان الفرنسيون يتابعون كل التطورات التي تحدث في الولايات العثمانية، عملوا على توجيه الرأي العام في هذه الولايات من خلال الأشخاص الذين يدعمونهم من حين لآخر، وعلى سبيل المثال في عام ١٣١٢هـ/١٨٩٤م ، حاولوا إصدار صحيفة مؤقتة باسم (المرصاد) بواسطة يوسف الشدياق من أجل كسب ود المسلمين ، وكانت الصحيفة تصدر في باريس وادعت في قسمها العربي "أن العرب والأتراك ينعمون بالسعادة تحت حكم فرنسا ، وأورد عنوان الشرق والغرب ، وأن أهالي الشرق يجب أن يتحدوا من أجل المصالح الوطنية ، وتمضي الصحيفة بقولها إن الحكومة الفرنسية ستنشئ مسجداً للمسلمين بباريس وتدعي أن الفرنسيين أصدقاء المسلمين ، وكان هدف الفرنسيين هو كسب ود أهالي الولايات العثمانية ذات الأغلبية المسلمة ، وجعلهم بمنأى عن سياسة الدولة العثمانية "[3] .

ومن مظاهر نشاط الصحافة الفرنسية في الدولة العثمانية، صدور الصحف الأوروبية والفرنسية بانتظام، ونذكر منها الصحيفة الآسيوية (المجلة الفرنسية كازيت فرنسي – Gazette Francaise de Constantionple) والتي بدأت في (ربيع الأول ١٢١١هـ/سبتمبر ١٧٩٦م) ، وظلت لمدة عامين حتى عام ١٢١١هـ/١٧٩٦م ، ثم أصدرت السفارة الفرنسية صحيفة أخرى ؛ لنشر معلومات عن مناقشات اللجنة الوطنية في باريس، لنشر آراء الصحف الفرنسية الأخرى ، التي كانت تصدرها الحكومة

---

(١) بانية بيانكي : له عدة ترجمات من التركي إلى اللغة الفرنسية (كتاب مناسك الحج) ، وله معجم فرنسي تركي والعكس، وله في المجلة الآسيوية فهرس عام للكتب العربية والفارسية والتركية المطبوعة ببولاق بمصر ، وأول تقويم سلطاني للسلطنة العثمانية طبع في الآستانة ، وله فهرس المنشورات من المطابع التركية في الآستانة والمكتبة العثمانية. انظر: (نجيب العقيقي : المستشرقون ، ج١ ، ص١٦١) .

(٢) ناهد إبراهيم دسوقي : بدايات الإصلاح في الدولة العثمانية وأثر الغرب الأوروبي فيها ، ص٢٤٩ .

(٣) صحيفة غير منشورة رقمها : Y.PRK.UM 28/90 محفوظة بالأرشيف العثماني بإسطنبول .

الفرنسية ، وكانت هذه الصحيفة تحمل اسم (دي ري بولنيت – Bultin de la Legation de re) ، كما ترجم دستور الجمهورية الفرنسية ، وإعلان حقوق الإنسان ، وغيرها من الوثائق الفرنسية الثورية إلى اللغة العربية ، ووزعت على نطاق واسع رغم صعوبة الترجمة ، وحداثة الأفكار بالنسبة للمجتمع العثماني ، وبالنسبة للغة العثمانية ، وأثناء الصراع الفرنسي العثماني ؛ بسبب نزول الحملة الفرنسية أرض مصر عام ١٢٠٤هـ/١٧٨٩م ، توقفت مطبعة السفارة الفرنسية عن العمل ، ولكنها عادت للعمل مرة أخرى في عام ١٢١٨هـ/١٨٠٣م ، وأصدرت المجلات المختلفة ، وظلت نشطة حتى أواخر عهد السلطان سليم الثالث ، وفي بعض الفترات كانت تصدر مطبوعات ، بأكثر من لغة[١].

وتابع المبعوث الفرنسي (ريموند فرنيناك – Remond Verninac) في إصدار صحيفة باللغة الفرنسية، للدعاية عن الثورة الفرنسية، وقد صدر منها حوالي ٢٠عدداً ، وطبعت المطبعة الفرنسية بكامل أجهزتها تحت إدارة فرنسي يدعى (شارل هويل – Charles Houel) ومساعده (لويس آلييه – Louis Allier)الذي يعمل مديراً للمطبعة الوطنية في باريس ، واستطاع أن يبدأ رحلتها بنشاط جديد ، بفضل المطابع الجديدة، والمساعدين الجدد ، الذين قدموا من باريس ، وتمكنا من توسيع المطبعة الصغيرة التي كانت موجودة أثناء سفارة ديكورش ، وأعلن بعدها فرنيناك أن هذه المطبعة خصصت لهدفين أساسيين ، أولهما : هو إعلام القوميات الموجودة في منطقة الليفانت بأحوال الجمهورية الفرنسية ، وثانيهما : إيضاح الظروف الأوروبية الراهنة بالنسبة للعثمانيين ، وأصدرت بعدها بعض المؤلفات العلمية ، وقامت محاولة لإقامة حروف للطباعة العثمانية ولكنها باءت بالإخفاق[٢].

وزاد من نشاط الفرنسيين في مساعدة بعض الأشخاص لفتح جرائد عثمانية في الدولة تحت تمويل مادي منهم، فساعدوا خليل بك لإصدار صحيفة البصير[٣]، ورزق الله حسون[٤]

---

(١) ناهد إبراهيم دسوقي : بدايات الإصلاح في الدولة العثمانية وأثر الغرب الأوروبي فيها ، ص٢٤٥ .

(٢) محمد عوني عبد الرؤوف : تاريخ الترجمة العربية بين الشرق العربي والغرب الأوروبي ، ص٢٤٥ .

(٣) البصير : هي صحيفة أسبوعية حرة تشتمل على وقائع الشرق والغرب ، وتأسست في عام ١٢٩٩هـ/١٨٨١م لصاحبها خليل غانم ، وتناولت شؤون السياسة والأدب والاقتصاد والحكمة بأسلوب مؤيد ، إلا أن السلطان عبد الحميد الثاني كان مستاءً من خطة هذه الجريدة لأنها كانت معارضة رجال الدولة الخونة ، فطلب السلطان من فرنسا إيقاف الانتقادات المتوالية عليها من هذه الصحيفة . انظر : (فيليب دي طرازي : تاريخ الصحافة العربية ، ج٢، ص٢٦٠) .

(٤) رزق الله حسون : ولد في حلب ، تعلم العربية والفرنسية ، والتركية ، وانتقل إلى إستانبول للعمل كسكرتير لفؤاد باشا وزير خارجية الدولة العثمانية ، ثم عين ناظراً للجمارك والتبغ ، فأتهم بالاختلاس ، وأودع السجن ثم فر وذهب إلى فرنسا وبدأ نشاطه هناك المعادي للدولة العثمانية ودعا شعبه السوريين للثورة ضد الدولة ، وأتهم الدولة بالجور والاستبداد والظلم

(١٢٤١-١٢٩٨هـ/١٨٢٥-١٨٨٠م) صحيفة مرآة الأحوال[١] التي أنشأها في إستانبول عام ١٢٧١هـ/١٨٥٤م ، وهي أول جريدة سياسية في ذلك الوقت واتخذها منبراً لمهاجمة سياسة الدولة العثمانية ودعا الطوائف الموجودة في الدولة للارتباط بفرنسا وأنها حامية المسيحيين والكاثوليك[٢] .

وفي عام ١٣١٤هـ/١٨٩٦م صدرت إرادة سلطانية أوضح فيها السلطان عبد الحميد الثاني ضرورة عدم إعاقة الدعم المادي الذي يدفع إلى الصحفيين الأجانب بواسطة السفارة العثمانية في باريس ، وبالإرادة الصادرة في ١٧ ربيع الأول ١٣١٥هـ/١٦ أغسطس ١٨٩٧م خصص مبلغ ٢١.٣١٤ قرش للاشتراك في الصحف الفرنسية في تلك الفترة حتى تقوم بتأييد الدولة العثمانية ، إلا أن في بعض الأحيان تكون النتيجة المرجوة من هذه الصحف غير مرضية، وفي تلك الحالة يصدر السلطان إرادة بإيقاف الدعم المادي لهذه الصحف[٣] .

وعلى الرغم من الإستحواذ نوعاً ما على بعض الصحف والمحررين الأوروبيين وتوظيفهم لصالح الدولة العثمانية ، إلا أنه لم يتم وضعهم في مؤسسة تجمعهم مع أن الدولة أنفقت الكثير من المبالغ المالية لهذا الغرض ، كما لا يمكن القول بأنها لم تحصل على النتيجة المطلوبة في كل وقت، فكانت المخصصات التي أنفقت لهذا الأمر في غير محلها أكثر من مرة[٤] .

وذكر تقرير مؤرخ في ٢٧ محرم ١٣٠٨هـ/١٢ أيلول ١٨٩٠م ، بأن يخصص مبلغ للصحف ، ويضاف إلى ميزانية نظارة الخارجية ، ويتم صرفه بمعرفة منير بك كاتب الخارجية ، ونظراً لصدور الأمر السلطاني بضرورة التحري عن حقيقة هذا الأمر ، وفي أي شيء تم صرف المتبقي من هذا المبلغ ، فقد تم التحقق من الأمر ، وتبين أن المبلغ كان مجموعة ٦٧٠٠ ليرة

والاستبعاد . انظر : (أحمد فهد بركات الشوابكة : حركة الجامعة الإسلامية ؛ الفيكونت فيليب دي طرازي : المرجع السابق ، ج١ ، ص١٠٥) .

(١) مرآة الأحوال : هي صحيفة أسبوعية سياسية أصدرها رزق الله حسون في عام ١٢٧٢هـ/١٨٥٥م أثناء حرب القرم بين روسيا والدولة العثمانية ، وهي أول صحيفة عربية نشأت في عاصمة الدولة ، فكانت تنشر وقائع الحرب وتصف أحوالها. انظر : (الفيكونت فيليب دي طرازي ، ج١ ، المرجع السابق ، ص٥٤) .

(٢) زكريا سليمان بيومي : قراءة جديدة في تاريخ العثمانيين ، ص٢٥٤ .

(٣) وثيقة غير منشورة رقمها : BOA.YA.RES.2/2 محفوظة بالأرشيف العثماني بإسطنبول .

(٤) فردوس حافظ محمد جمال الدين : موقف أوروبا من دعوة السلطان عبد الحميد الثاني لإنشاء الجامعة الإسلامية (١٢٩٣-١٣٢٧هـ/١٨٧٦-١٩٠٩م) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م ، ص١٩٠ .

عثمانية ، وتم صرف ٣١٠٠ ليرة منه بمعرفة منير بك ، وأرسلت النظارة سجل حسابات لعرضه على الباب العالي ، ومذكور فيه الجهة التي أرسلت إليها المبلغ[١] .

كما كانت الدولة تدفع مبالغ طائلة في هذه الفترة للصحفيين ، ليس لمن كان في داخل الدولة العثمانية فقط ، بل وخارجها أيضاً ، وفي عام ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م تم دفع مبلغ قدره ٦٧٠٠ آلاف ليرة بواسطة كاتب الخارجية صالح منير بك ، ووزع نصف المبلغ على الصحفيين الموجودين في إستانبول والنصف الآخر في الخارج ، وأكثر المبالغ كانت توزع في فرنسا[٢] .

فيمكن القول أن أسماء هؤلاء الصحفيين المقيمين في إستانبول ومرتباتهم الشهرية من المحتمل كان لتشكيل معيار للسيطرة عليهم بعد ذلك ، ومن المحتمل أيضاً لتوضيح فعاليات مديرية المطبوعات الأجنبية التي كانت تقوم بتكليفهم بعض المهام التي يقومون بها لصالح الدولة العثمانية عن طريقهم ، وبالتالي كتابات الصحفيين الأوروبيين والفرنسيين خاصة كانت لها تأثيرات على الأفكار في صحف الدولة العثمانية ، لأن الأفكار التغريبية الفرنسية التي دخلت على المجتمع العثماني بدأت تؤتي مفعولها لصالح فرنسا وضياع الهوية التقليدية العثمانية ، وعلى الرغم من أن السلاطين حاولوا بكل الوسائل للتصدي لبعض هذه الصحف التي كانت تكتب ضد الدولة العثمانية من حيث إنشاؤوهم للمؤسسات التعليمية أو من خلال صرفهم للمبالغ الضخمة للصحفيين ؛ ليكتبوا لصالح الدولة العثمانية ، إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل ولم تعط ثمارها، كما يرجوه السلاطين العثمانيين ، وبالتالي استطاعت فرنسا في تحقيق ما تريده من إدخال التغريب الفرنسي في الدولة العثمانية من خلال هذه الصحف التي كانت تساندها فرنسا وتدعم لإنشائها.

فلاشك أن تأسيس هذا النوع من المؤسسات التعليمية بالتيارات التغريبية، خلال تلك الفترة ، كانت بمثابة همزات وصل ، لمفهوم التحديث الذي بدأ في المؤسسات التعليمية في الدولة العثمانية ، وتحت إشراف الفرنسيين ، الذين بدؤوا في إعداد أبناء المسلمين لتولي إدارة السلطة في الدولة العثمانية .

نستطيع القول : إن التعليم انتشر منذ ذلك الوقت ، وتقدم بخطوات واسعة، وكان أهم عنصر في ذلك هي البعثات الفرنسية —كما ذكرنا من قبل— وبذلك بدأ المنصرون في أعمالهم

---

(١) وثيقة غير منشورة رقمها : BOA.YMTV.163/134 محفوظة بالأرشيف العثماني بإسطنبول .

(٢) وثيقة غير منشورة رقمها : BOA.YA.HUS.206/28 محفوظة بالأرشيف العثماني بإسطنبول .

التنصيرية بالاستعانة بعدد من العلماء المهمين ، أمثال ناصيف يازجي[1] وبطرس البستاني[2]، وكُلِّفَ هذان العالمان بتأليف الكتب ، في موضوعات مختلفة تصلح للتدريس في المدارس ، وتم تأليف هذه الكتب والموافقة على طبعها ونشرها في أراضي الدولة العثمانية ، مما زاد إقبال الناس الشديد عليها؛ لأنها سدت فراغاً كبيراً ، ولأن أفكارها أصبحت مستعدة لتلقي العلم نتيجة لليقظة التي قام بتحريكها[3] .

وفي عام ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م تم إنشاء غرف الترجمة ؛ لتشجيع الشباب على ترجمة الأعمال الأوروبية إلى اللغة العثمانية ، ولتطوير اللغة العثمانية ذاتها ، علاوة على ذلك كانت السفارات العثمانية ، التي أغلقت بعد خلع السلطان سليم الثالث ، قد تم إعادة فتحها في العواصم الأوروبية الكبيرة ، وتم إرسال شباب دبلوماسيين للخارج لإتمام تلك المهام ، وبطريقة غير مباشرة ، للتعلم باللغات الأجنبية ، وللأخذ من الحضارة الغربية ، وترجمة الكتب الأوروبية إلى اللغة العثمانية ، واعتبارها كتباً دراسية داخل المدارس العثمانية الجديدة ، وأما عن اللغة العثمانية فإنها توسعت عن طريق استعارة بعض المفردات من اللغات الأوروبية ، وخاصة اللغة الفرنسية ، فأصبح الشباب

---

(١) ناصيف يازجي (١٢١٥-١٢٨٨هـ/١٨٠٠-١٨٧١م) هو ناصيف بن جنبلاط اليازجي اللبناني المولد، الحمصي الأصل ، ولد في كفر شيحا ١٢١٥هـ/١٨٠٠م ، وهي قرية لبنانية صغيرة من أسرة مسيحية ، تعلم في الأديرة، وكان يحب الاطلاع ، وانطلق للبحث عن المعرفة في كل مكان ، ولجأ إلى المخطوطات المحفوظة في مكاتب الأديرة، وأخذ يفكر في أسلوب ليحيي الماضي ، بدأ حياته كسكرتير لأحد رجال الدين ، ثم اتصل بالإرسالية التنصيرية الأمريكية التي وظفته ؛ لتستعين به في كتب اللغة العربية ، التي توزعها على المدارس لخدمة الاتجاه القومي ، وتوفي عام ١٢٨٨هـ/١٨٧١م ، إثر سكتة دماغية ألمت به . انظر (الفيكونت فيليب دي طرازي : تاريخ الصحافة العربية، ج١ ، ص٨٢) .

(٢) بطرس البستاني : هو بطرس بن بولوس بن محفوظ البستاني ، ولد في قرية لبنانية وهو غربي مسيحي ، تعلم العربية وامتاز على أقرانه بالمدرسة ، وتربى بطرس في عائلة مارونية في لبنان عام ١٢٣٥هـ/١٨١٩م ، وبعد تعليمه الابتدائي تعلم اللغات السريانية والإيطالية واللاتينية ، واتصل بالمنصرين الأمريكان ، وتعلم اللغات العبرية والإنجليزية واليونانية ، وتحول من المارونية إلى البروتستانتية ، وعمل بوظائف مختلفة ، قام بإحياء الأدب الغربي ، من خلال إثارة الصحف التي أصدرها، وأكسبه ذلك نفوذاً في وسط العرب المسلمين وغيرهم ، وهو مؤسس جريدة الجنان ، الجنة، الجنينة ، وكان من أعظم أركان النهضة العلمية في القرن ١٣هـ/١٩م . انظر (أنس النصولي : أسباب النهضة العربية في القرن التاسع عشر الميلادي ، د.ط ، د.ن ، بيروت ، ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م ، ص١٤٦-١٤٧) .

(٣) زهير عبد الجبار الدوري : الفكر والسياسة لدى الجمعيات والمنتديات حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ، ط١ ، دار الأوائل للنشر والتوزيع ، سوريا ، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٥م ، ص١٤١ .

الدبلوماسيون الذين تم إرسالهم إلى أوروبا متأثرين بالغرب، وأصبحوا قادة للإصلاحيين ، ورجال الدولة في العقود القليلة التالية(١) .

وطوال القرن ١٣هـ/١٩م ، كثرت الترجمات عن اللغة الفرنسية ، إذ بلغ ما ترجم منها حوالي ٤٤٥كتاباً ، وهذا يمثل ٥٥٪ من مجموع الكتب المترجمة ، ويرجع هذا إلى الاستعانة بالفرنسيين في قطاعات كثيرة ، من قبل رجال الدولة العثمانية، وبالإضافة إلى ذلك الاستعانة بالأساتذة الفرنسيين في التعليم(٢) .

وبعد ذلك في عام (١٢٦٦-١٢٧٦هـ/١٨٥٠-١٨٦٠م) ، تم البدء في التراجم في مجال الفلسفة ، والأدب عن الغرب ، التي كانت نتيجة التأثير الغربي الحقيقي من خلال المتغربين، وبدأ مثقفو التنظيمات الذين بدؤوا بالاتصال بالفلسفة الغربية ، بتشكيل المناخ الثقافي الممهد لتثبيت هذا المفهوم بالغرب ، وقد قام داماد إبراهيم باشا ، بتشكيل مجلس الترجمة ، وقام بترجمة كتاب الطبيعة لأسطو ، وهو باليونانية إلى اللغة العثمانية ، ونجح أيضاً إسماعيل أفندي، بترجمة علوم الفلسفة والرياضيات والمنطق ، ونسب هذا النجاح إلى هذه المدارس(٣) .

وبالتالي عندما ترجمت مؤلفات الكتب الأوروبية إلى اللغة العربية ، بجهود المشتغلين في المدارس التي أنشئت في الدولة العثمانية ، والتي كانت إحدى القنوات التي تغلغلت من خلالها حركة التغريب الفرنسي ، وأفكار الثورة الفرنسية إلى البلدان العربية ، وبدأ التصور العربي في أوروبا، عن أسلوب الحياة والأفكار الأوروبية ، يأخذ أهمية خاصة في مصنفات الرحالة العرب، فكان الكتّاب العرب يرون بوضوح ضرورة الأخذ بمنجزات المدنية الغربية ، والتأكيد على عدم تخطي الأوامر الشرعية ، وبهذا الشكل ، فإن الرحالة العرب في القرن ١٣هـ/١٩م، تميزوا بمحاولة الفهم ، وبإثارة وعي مواطنيهم في العالم الأوروبي الذين بدؤوا بالاحتكاك بهم، ومن ناحية أخرى تميز الرحالة العرب بالتدليل على الأهمية للقيم الروحية الإسلامية، وقد أجمعوا على ربط نجاح أوروبا بالنظم السياسية القائمة فيها ، وبالتعليم وبروح المبادرة ، والروح العملية المميزة للأوروبيين، وبالقدرة على التعاون في إنجاز المشاريع المتقدمة ، لإنشاء جمعيات وشركات تجارية وصناعية، وأولى

---

(1) Turkiye Diyanet Vakfi : Cild , 5 , op , cit , s , 92 .

(٢) محمد عوني عبد الرؤوف : تاريخ الترجمة العربية بين الشرق العربي والغرب الأوروبي ، ط١ ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م ، ص٢٦٧ .

(3) Ziye Nur Aksun : cild , 3 , Osmanli , Tarik , op , cit , s , 135 .

كافة الرحالة لعرب ، اهتماماً خاصاً لمسائل النظام السياسي في البلدان الأوروبية ، وللمبادئ الدستورية ، ولمشكلة الفصل بين السلطات[1] .

وهكذا نستطيع القول بأن الترجمةأخذت دوراً مهماً في نقل الثقافات والمعارف بين الشعوب والدول ،كما يمكن أن تؤدي دوراً سلبياً ، إذا استغلت هذه الترجمة في نقل ثقافة ومعارف لا تخدم حياة المسلمين ، بل تعمل على تقدمها ، وإبعادهم عن حضارتهم وثقافتهم، وكذلك تشويه صورة الإسلام أمام أبنائه لخدمة أغراضهم التنصيرية .

وكما هو معروف لدينا أن الإسلام لا يمنع المسلمين من نقل المعارف والعلوم عن طريق الترجم ، وخصوصاً إذا كان تأثير هذه الكتب المترجمة إيجابياً على المجتمع الإسلامي، فالمسلمون بحاجة إلى معرفة علوم غيرهم ومعارفهم ، وفي الوقت نفسه هذا لا يعني أنهم بحاجة إلى عقائدهم ومذاهبهم أو ثقافتهم ، بل يكون على سبيل المعرفة الناقدة ، وبيان أخطاء تلك الثقافات، الاستفادة منها ؛ لأن الإسلام يُعلِّم أتباعه "أن الحاجة ضالة المؤمن ، أنى وجدها فهو أحق بها"، ولكن إذا أدت هذه العلوم والثقافات ، إلى فساد واضطراب فكري بين المسلمين ، فهم ليسوا بحاجة إلى ذلك ؛ لأن هذا يؤدي إلى التفريق وانتشار الطوائف والمذاهب والملل .

وأصبحت بذلك أولى المدارس التي نقلت العلوم الأوروبية ، هي التي تأسست في القرن ١٢هـ/١٨م ، وقد تم البدء بالمدارس العسكرية ، ففتحت مدارس لصناعة القنابل والأسلحة وغيرها ، وكانت فلسفة التعليم في عهد التنظيمات تعليم الغرب بالإضافة إلى ثقافة الشرق .

ولتسهيل عملية التعليم ظهرت الطباعة لتمهد الطريق لإنشاء المكتبات ، وتمنع الأوروبيين من طباعة النصوص الإسلامية ، وتمكنت الحكومة العثمانية من خدمة نشر الكتب، بإنشاء مطبعة عثمانية في إستانبول عام ١١٤٠هـ/١٧٢٧م ، وقام بالاشتراك في تأسيسها إبراهيم باشا ، الذي قام بدور الانفتاح العثماني على أوروبا ، وكان ضليعاً باللغة الفرنسية، والإيطالية ، والألمانية، والإنجليزية ، وقامت المطبعة بنشر ترجمات ، في عدة مجالات مختلفة،كالتاريخ والجغرافيا والآداب واللغة ، واستطاع القائد الأعلى إبراهيم باشا ، أن يحصل على المرسوم للسماح له بإنشاء المطبعة ، وطباعة الكتب في الفلك ، والرياضيات ، والفيزياء[2] .

---

(1) Z.A.Levin : Osmovniye Tetshinia Obshesteveyet new , op , cit , p . 47 .
(2) Cem Alptekin : Elghteunth – Century French Influences , op , cit , s , 31 .

كما طبعت الأعمال الأدبية التي تنتمي إلى المدارس الجديدة ، وبالفعل بدأت المطبعة في طباعة الأعمال اليونانية واللاتينية ، التي ترجع إلى القرن ٩هـ/١٥م، ولكن لم تقم المطبعة الطباعة باللغة العثمانية ؛ بسبب الخلاف على الطباعة باللغة العربية أم العثمانية[١] .

وبعد ذلك تم القيام بدراسات قيمة لسياسة الطباعة في تلك الفترة ، وكما ذكرت الوثيقة التي نشرها أوغلي في عام ١٢٩٥هـ/١٨٧٨م ، التي قدمت إلى دائرة المطبوعات إلى المابين الهمايوني شكوى من عدم كفاية دائرة المطبوعات ، وقد اقترح تعديلاً لإدارة المطبوعات بتعقب المنشورات والأخبار الخارجية المتعلقة بالدولة العثمانية الصادرة في داخل الدولة أو في الخارج لدى الدول الأوروبية ، وكان الاقتراح ملائماً لأفكار رجال الدولة العثمانية ، إلا أن هذا الإصلاح لم يتم تنفيذه حتى عام ١٣٠٠هـ/١٨٨٢م ، وحتى هذا التاريخ لم تهمل الدولة العثمانية أمر المطبوعات الأجنبية ، وكانت تتم متابعتها من قبل النظارة الداخلية التي قسمت اللائحة التنظيمية لإدارة المطبوعات إلى :

١- هيئة إدارة المطبوعات ومهمات الموظفين .

٢- المهمات العامة لإدارة المطبوعات .

ومن مهمات هيئة إدارة المطبوعات ، أن مديرها مسؤول عن تصحيح الأكاذيب والأخبار الواردة في الصحف الأجنبية في أوروبا والخاصة بالحكومة العثمانية، والرد عليها، وأما عن المهمات العامة لإدارة المطبوعات فتتمثل في معاينة ما ورد في الصحف الصادرة في إستانبول والممالك العثمانية باللغات الأجنبية ، وتقديم ملخص لها إلى المقام العالي ، وحينئذٍ يصدر أمر من المقام العالي لهم بتصحيح ما ورد في تلك المقالات ، أو اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعاقبة ما نشر في الصحف الأجنبية الصادرة في أوروبا عن الحكومة العثمانية ، وإذا كانت هناك أخبار تسيء إلى الحكومة فيتم استدعاء مراسلي تلك الصحف ، أو أمر سفراء الدولة العلية المقيمين في الخارج أو قناصلهم لتصحيح تلك الأخبار لدى الرأي العام ، إلا أن هذه الجهود ظلت غير كافية[٢] .

ومن ناحية أخرى فإن النتائج السلبية الناتجة عن حركة التغريب الثقافي ١٣٠٠هـ/ ١٨٨٢م ، زادت المنشورات الصادرة في الدول الأجنبية ضد الدولة العثمانية ، منها صحيفة

---

(١) الصفصافي أحمد القطوري : إطلالة على ثقافة الترك وحضارتهم القديمة ، ص٥٢ .

(٢) وثيقة غير منشورة رقمها : BOA.YMTY/163/133 محفوظة بالأرشيف العثماني بإسطنبول .

(ستاندرد – Standard)بلندن التي نشرت أخباراً خاطئة عن الدولة العثمانية، وشوهت صورتها ؛ ذلك مما أدى الأمر إلى وجوب تشكيل مؤسسة لمراقبة المطبوعات الخارجية والمحلية، وكما أخبرت البرقية الواردة من السفارة العثمانية بلندن بأنه أخطر مديرية جريدة ستاندرد بأن مراسل جريدته المقيم في الممالك العثمانية أصبح غير مصرح له بإقامته في الممالك العثمانية بسبب اعتياده نشر الأخبار الكاذبة ، وأنه يمكن اتخاذ الإجراءات اللازمة تجاهه ، فرد مدير الجريدة برسالة ذكر فيها أن المراسل المذكور مثل مراسل جريدة التايمز ، رفض من شهر ونصف من قِبل السفارة الإنجليزية في إستانبول ، وذكر أنه سيرسل برقية سريعة في تلك الليلة إلى المراسل المذكور ليعلم منه منبع تلك المعلومات ، وسينتظر في اليوم التالي الرد بالبريد على البرقية ، ولحين ظهور ذلك سوف يكذب الأخبار المنشورة في الصحف ، وسيرسل إلى نظارة الخارجية في عام ١٢٩٧هـ/١٨٧٩م[١].

وتزامنت في نفس الوقت ما قامت به بعض الصحف الفرنسية ضد الدولة العثمانية، فأشارت الوثيقة المؤرخة بتاريخ (٢٧ جمادى الأولى ١٢٩٧هـ/٧ إبريل ١٨٨٠م) ، أن صحيفة (ليفنت هالرد – Levant Hard) الفرنسية تعمل جاهدة في المباعدة بين العرب ومركز السلطة العثمانية[٢] .

وتجدر الإشارة هنا أن شعبة المطبوعات الأجنبية قامت بالتعرف على الصحف المميزة في المطبوعات بكتابة الردود على الكتب والرسائل والمقالات المنشورة في أوروبا ضد الدولة العثمانية ، وبواسطة هذه الشعبة سيمنح بعض الكتاب النياشين[٣] من باب الإحسان إليهم والعطف عليهم بإرسال الرسائل التي تُعبِّر عن سعادة الدولة بطريقة رسمية أو شبه رسمية عنهم، وذكرت الوثيقة أنه تم اقتراح تخصيص ١٢٠ألف ليرة تُعطى للصحف الأوروبية ، واتخذ قرار عدم منح أي جريدة تصدر في الممالك العثمانية مكافأة أو إعانة مالية شهرية إلا بتقرير وقرار من إدارة المطبوعات ، وأنه إذا قامت أي جريدة بنشر ما يخالف الدولة أو خروجها على الشكل غير المطلوب فإن من حق إدارة المطبوعات قطع تلك المخصصات الشهرية بعد الحصول على الإذن من صاحب الدولة[٤] .

---

(١) وثيقة غير منشورة رقمها : HUS 175/21 محفوظة بالأرشيف العثماني بإسطنبول .

(٢) وثيقة غير منشورة رقمها : Irade Dariliye , 66/58 محفوظة بسجلات أرشيف السياسة الخارجية بباريس مدونة (٥٤) ، رصيد المحفوظات.

(٣) النياشين وهو لفظ فارسي معناه وسام أو الطغراء ، يُوضع في أعلى الفرمانات السلطانية ، وقيل إنها العلامة التجارية. انظر (زين العابدين شمس الدين نجم : معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية ، ص٥٣٢) .

(٤) وثيقة غير منشورة رقمها : BOA.YEE 23/12 محفوظة بالأرشيف العثماني بإسطنبول .

وعلى الرغم من وجود رعايا أجانب تحت كنف الدولة ، فإن إدارة المطبوعات كان لها الحق في الموافقة على إقامة الصحف الموجودة في الدولة العثمانية، وإلغاء أو تعطيل أي جريدة تكون تحت تبعية الرعايا الأجانب ولم تلتزم بقانون المطبوعات ، كما يسمح في منح رخص للصحف التابعة للرعايا الأجانب إن علمت بها بعد ذلك الدولة حسب القوانين[١] .

وأما مديرية المطبوعات الأجنبية فكان نشاطها الرسمي هو تعقب المطبوعات الأجنبية الداخلة إلى الدولة ، وأما ما كان خارج الدولة فيكون عن طريق السفراء العثمانيين وبعض الموظفين الأجانب الذين يتم توظيفهم لهذا الغرض ، ثم بعد ذلك يتولون الرد في الصحف الأوروبية نفسها على كل ما يسيء إلى الدولة العثمانية[٢] .

واقترحت مديرية المطبوعات الأجنبية السيطرة على المطبوعات وذلك باتخاذ إجراءات لمنع الصحف الأجنبية ضد الدولة العلية ، وورد تقرير تضمن تعليمات لمراسلي الصحف الفرنسية بالاعتدال والمحايدة عند كتاباتهم عن الدولة العثمانية ، وتعهدت أن المخصصات لم يتم قطعها عنهم ، ولم تكتف مديرية المطبوعات بهذه الضمانات ، بل أعطت أسماءهم وشهرتهم ومحل إقامتهم إلى نظارة الخارجية لاتخاذ الإجراءات اللازمة في شأنهم عند المخالفة ، وذكرت لنا هذه الوثيقة بعام ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م أسماء الصحفيين الأوروبيين والفرنسيين الموجودين في إسطنبول[٣] .

ويمكننا القول : إن مديرية المطبوعات قامت بمراقبة كل المطبوعات الأوروبية ، عن طريق الموظفين الأجانب الذين يتم توظيفهم لصالح الدولة ، وكانوا يقدمون تقارير شهرية للدولة بخلاصة المطبوعات الأجنبية ، وتُوضح في هذه الخلاصات ما يُكتب في شأن الدولة العثمانية ، حتى يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه هذه المقالات .

وقد تبين من خلال اللجنة في (١ ربيع الأول ١٣٠٤هـ/٢٦ نوفمبر ١٨٦٦م) المشكلة للبحث في تقليل المصروفات وزيادة الرواتب ، وأن ميزانية الخارجية الجليلة بها بند بمبلغ ١٢٠٠ ليرة سنوياً للمعلمين في مكتب اللغة ، ٩٦ ليرة للخدم ؛ ولأن هذا المكتب يعد من الواردات الجديدة

---

(١) وثيقة غير منشورة رقمها : Y.A.R.ES / 2/2 محفوظة بالأرشيف العثماني بإسطنبول .

(2) Muammer Goc : Men 11 Abdulhamid Doneminde Yabanci Basim Nasi Tarib Edilmekteydi , Tarih Ve Toplum , Agustus , 1994 , Sayi 128 , s , 84 .

(٣) وثيقة غير منشورة رقمها : BOA.Y.A.HUS 206/28 محفوظة بالأرشيف العثماني بإسطنبول ؛ انظر ملحق الوثائق رقم (١) ، ص(٥٩١) .

لنظارة المعارف الجليلة ، فكان الأنسب إلغاء هذا البند المقدر بمبلغ ١٢٩٦ ليرة من ميزانية نظارة الخارجية إلحاقه لنظارة المعارف وهي موقعة من ناظر المالية والحربية والعدل والداخلية والصدر الأعظم(١) .

وتبين لنا الوثيقة التي قدمت إلى الباب العالي والتي توضح فيها مخصصات الصحف الداخلية والخارجية المضافة إلى ميزانية نظارة الخارجية(٢) .

ومن الجدير الذكر بأن الحملة الفرنسية على مصر أكثر وضوحاً من الناحية العلمية، فقد رافق الحملة الكثير من العلماء الفرنسيين ، ووصل عددهم ١٢٢عالماً ، وهو عدد يزيد عن أضعاف العدد الذي اعتاد أن يصحبه في حملاته الأوروبية ، وكان الهدف من مجيئهم تنظيم الاستعمار الفرنسي للبلاد ، بالإضافة إلى إقامة إمبراطورية فرنسية في الشرق بفكر فرنسي، وأسس نابليون بونابرت مجلساً استشارياً للحكومة أسماه ، (المجمع العلمي) ويتكون من ٤٨ عالماً ، وقسمه إلى أربعة أقسام ، قسم للرياضيات وللأدب والفنون ، وللاقتصاد السياسي، ويتألف كل قسم من ١٢عضواً ، ويجتمع الجميع مرتين في الشهر ، وكان مقر المجمع العلمي هو قصر حسن كاشف بالناصرية ، وكان أعضاء المجمع يقومون بأبحاث كلٌ في العلم الذي تخصص فيه ، وقد تشعب نشاط هؤلاء العلماء ، فدرسوا آثار البلاد القديمة ، وتاريخها، وطبيعة أرضها وطيورها، وحيواناتها وغلاتها الزراعية ، وصناعتها وتجارتها ، وعادات أهلها وغير ذلك من الموضوعات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، وكل ما يتعلق بماضيها وحاضرها وجمعها في كتاب (وصف مصر)(٣) .

وهكذا فإن الحملة قد تركت أثراً علمياً واضحاً ، ويكفي أنها رصدت الحياة المصرية في هذا الكتاب . وأثار الكتاب إعجاب الفرنسيين وغيرهم بالحضارة المصرية فالحملة الفرنسية اتخذت العلم سلاحاً منذ دخولها إلى مصر ؛ لأنها قامت بحشد العلماء ضمن جنودها ، وبالتالي أنشأ هؤلاء العماء مراكز للأبحاث ، ومعامل للكيمياء والورق ، وأنشؤوا بعض المصانع، وأقاموا مجمعاً علمياً لدراسة أحوال مصر الطبيعية ، والجغرافية ، والاقتصادية ، والاجتماعية، والتاريخية ، والثقافية، وذلك لتأكيد الوجود الفرنسي في مصر ، وأقامته على دعائم من العلم والخبرة ، وأدرك بونابرت ، منذ اللحظة الأولى ، أن الدعاية للثورة الفرنسية هي السلاح الذي ربما يستطيع عن

---

(١) وثيقة غير منشورة رقمها : Y.A.RES 36 / 4 محفوظة بالأرشيف العثماني بإسطنبول .

(٢) وثيقة غير منشورة رقمها : BOA .Y . A . HUS 205/25 محفوظة بالأرشيف العثماني بإسطنبول .

(٣) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، ص٢١٤ .

طريقة كسب قلوب المصريين ، وقام بإنشاء مطبعة ، وأصدر صحيفتين فرنسيتين هما (لوكريه دي ليجبت – Le Courrier de L'egypt) والصحيفة الثانية (لاديكاد إجبشين – Le Decad Eguptien)ونشرهما باللغة العربية ، وأقام مسرحاً للتمثيل ، وأقام علماء الحملة ، مكتبة جمعوا فيها ما حملوه معهم من المخطوطات ، في المساجد بمصر وأضرحتها ، وكانوا يدعون المصريين لمشاهدة تجاربهم العلمية ؛ بغية تأليف قلوب المصريين وإيهامهم بأنهم أتوا للنهوض بمصر نحو الحضارة ، وقد مال بعض المصريين نحو الفرنسيين في مجال العلوم ، والثقافة من ضرورة التغيير، وهذا ما عبر عنه الشيخ حسن العطار آنذاك بقوله : " إن بلادنا لابد أن تغير أحوالها ، وتجدد ما بها من علوم ومعارف "[١] .

ويشير لنا المؤرخ عبد الرحمن الجبرتي الذي عاصر الحملة الفرنسية ، إلى الأمور التي أحدثتها الحملة في معرض حديثه ، عن المعهد العلمي الذي أنشأه الفرنسيون في حارة الناصرية بقوله : "وإذا حضر إليهم بعض المسلمين ممن يريدون الفرجة ، لا يمنعونه الدخول إلى أعز أماكنهم ، ويتلقونه بالبشاشة والضحك ، وإظهار السرور بمجيئه إليهم ، خصوصاً إذا رأوا فيه قابلية ، أو معرفة أوتطلعاً ، للنظر في المعارف والأقاليم والحيوانات والطيور ، والنباتات، وتواريخ القدماء ، وسير الأمم ، وقصص الأنبياء بتصاويرهم وآياتهم ، ومعجزاتهم ، وحوادث أممهم مما يحير الأفكار"[٢] .

وهكذا لم يتراجع الفرنسيون ، في غزوهم وتجاوزاتهم المضادة للدين ، بالنسبة في مسألة التغريب ، ومن خلال مقالاتهم التي كتبوها في العديد من المجلات ، وفي مقدمتها مجلة (اجتهاد)، وفي بعض الكتب التي قاموا بتأليفها ، وتم بعدها البحث في القيم التقليدية لمحوها، ورسم برواز حول القيم الغربية للإبقاء عليها بدلاً من القيم التقليدية الأخرى[٣] .

إذن الغزو الفرنسي على مصر ساهم نوعاً ما ، في ازدهار حركة الطباعة للكتب، وحفظه من الضياع ، فبدون المطبعة لم يكن بالإمكان إنشاء المدارس الجديدة في الأقطار العربية، وكما أسهمت الطباعة بظهور الصحافة إلى حيز الوجود ؛ الأمر الذي جعل تبادل الآراء في المشرق العربي ممكناً ، فهذا يوضح لنا أن التغريب في المجال التعليمي في البلاد العربية عن طريق البعثات

---

(١) يلماز أوزتونا : تاريخ الدولة العثمانية ، م٢ ، ص١٢٨ .

(٢) نقلاً عن : علي محمد الصلابي : الدولة العثمانية ، عوامل النهوض وأسباب السقوط ، ص٣٢٧ .

(3) Turkiye Diyanety Vakfi : cild , 5 , op , cit , s , 151 .

العلمية ، وإنشاء المؤسسات العلمية ، لم يكن سيئاً في بعض الجوانب، كانتشار الطباعة فهذا جانب إيجابي وفعال في المجتمع العربي .

وهكذا أصبح نقل الحضارة الفرنسية بطريقة جدية في منتصف القرن ١٣هـ/١٩م، وكما أوضحنا من قبل إن اهتمام الحكومة الفرنسية بإنشاء المدارس وتزايدها كان ذلك من أولى اهتماماتها وتزايدت مكانة فرنسا مع الوقت على زيادة انتشار الحضارة الفرنسية في الدولة العثمانية.

واستناداً إلى ما سبق نستطيع القول في نهاية هذا المبحث : أن ميدان التعليم وجدوا فيه ضالتهم ، فقاموا بإنشاء المؤسسات التعليمية على نظام الغرب ، واستخدام الحروف اللاتينية بدلاً من الحروف العربية ، واللغة الفرنسية بدلاً من اللغة التركية ، وبالتالي قاموا بتنشئة أجيال بعقول غربية وأفكار جديدة وهذا بعد إرسالهم إلى أوروبا ، وجلب معلمين من الغرب لتعليمهم ، فمن الواضح أن هؤلاء المثقفين العثمانيين، أدركوا أن العائق أمام التطور الحضاري، هو الخلط بين القيم الغربية والقيم الإسلامية ، وهذا كان بداية للتغريب في الدولعقمانية، بأسلوب جديد من قِبَل المثقفين العثمانيين ، على الرغم من أن الدين الإسلامي لم يترك شيئاً من أجل ترقية الدولة والأمة، ولم يهمل أي قانون لعمل ذلك ، إلا أن هذه المدارس والمعارف، التي أنشئت لم تفِ بوظائفها ، مع أن الإسلام لم يحرم الأخذ من الغرب بما هو مفيد وجديد للتطور، ولكن رجال التنظيمات أخذوا المدارس الفرنسية ، وعملوا على أنماطها مدارس أخرى جديدة بالدولة العثمانية ، وحذوا في حذوها حتى وصلت هذه المدارس إلى بلادنا التي ليس لها علاقة بالإسلام مطلقاً ، والتي كانت كأنها حركة ظاهرها طلب العلم والثقافة ، وباطنها المكر والخبث للوصول إلى هدفهم المرسوم وهو تحويل المسلمين إلى النصرانية وتغريب المجتمع العثماني ، ولكن لم يستطيعوا تقنين هذا الهدف بشكل مباشر وكلي على الشعب العثماني.

المبحث الثاني :

المجال السياسي والتنظيمي .

إن التيارات الفكرية والقوى الاجتماعية المتنوعة التي احتضنت الدولة العثمانية كانت لها فاعلية سياسية متعددة الأوجه ، شكلت الإطار الذي انبثقت منه السلطنة العثمانية ، وما تفرع عنها من مؤسسات سياسية مختلفة ، إلا أن عملية الانبثاق هذه خالطها دور سياسي ضمن خارطة القوى الفكرية والسياسية التي أسهمت في إرساء دعائم الدولة ، فالأزمات الناجمة، والآتية من الغرب وما أحدثته من تحولات إستراتيجية وما حملته في طياتها من أنماط جديدة تجاوزت الحدود السياسية التي شكلت بها هوية المجتمع العثماني(١) .

وبالتالي كان لتدفق الأجانب على ممالك الدولة العلية، السبب في زيادة قضاياهم بشكل متكرر حتى وصلت إلى الحد الذي لا يمكن معه الفصل فيها، وعندها قال مندوبو الدول الأجنبية لعالي باشا(٢) في مؤتمر باريس " لو أعدتم تنظيم محاكمكم ، بحيث تصبح مدعاة للطمأنينة ، فسوف نقوم نحن أيضاً بإلغاء تدخل المترجمين الأجانب في شؤون المحاكمات " ومنذ ذلك الحين لم يكن عمل شيء بخصوص إصلاح المحاكم، وقد ألغي المجلس الأعلى للأحكام العدلية في منتصف شهر (٧ ذو الحجة ١٢٩٣هـ/٢٢ ديسمبر ١٨٧٦م) ، وذلك بناء على ما قدرته الدولة بشأن إنشاء المحاكم على النسق الفرنسي، وفصل القضاء عن السلطة التنفيذية تماماً ، وتشكيل مجلس

---

(١) حسن الضيقة : الدولة العثمانية ، الفخامة والمجتمع ، السلطة ، ط١ ، دار المنتخب العربي ، بيروت، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م ، ص٦٢ .

(٢) عالي باشا : ولد عام ١٢٣١هـ/١٨١٥م في إستانبول وهو ابن لأحد أصحاب المتاجر دخل الخدمة المدنية مثل رشيد باشا ، وترقى في السلم الوظيفي ، واكتسب في عام ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م قدراً من اللغة الفرنسية وانضم إلى مترجمي الباب العالي ، وخلال هذه الوظيفة تقدم في اللغة الفرنسية على يد مدرس فرنسي وذهب إلى فينا مع هيئة الترجمة المصاحبة للمبعوث الخاص أحمد فتحي باشا ، وكانت هذه الرحلة بداية لسلسلة من الوظائف الدبلوماسية التي ساعدت على تعيينه سفيراً في لندن عام ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م ، ثم أصبح عضواً في مجلس العدل بعد عودته إلى الدولة عام ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م، وبعدها شغل عدداً من المناصب الرفيعة بالاشتراك مع رشيد باشا عام ١٢٦٩هـ/١٨٥٢م ، وبعدها أصبح رئيساً للمجلس الأعلى للإصلاح ، وعاد بعد فترة قليلة إلى الصدارة العظمى قبل إصدار الخط الهمايوني حيث شغل بعد ذلك منصب الصدر الأعظم وبعض المناصب الأخرى في فترات مختلفة، وقام بدور مشرف في حركة الإصلاح حتى وفاته في عام ١٢٨٨هـ/١٨٧١م ، انظر :

. (Bernard Lewis : Modern Turkiye , op , cit , p , 118)

شورى الدولة ، وديوان الأحكام العدلية ، على أن يكون ثلثا أعضاء المجلسين من المسلمين ، والثلث الآخر من غير المسلمين، وتبديل الرئاسة بالوزارة ، وأنشئت محكمة الاستئناف في دائرة ديوان الأحكام العدلية، وأصبح من اللازم وضع قوانين ونظم جديدة للعملها ، سواءٌ في ديوان الأحكام العدلية ، أو في محاكم الاستئناف ، والمحاكم الابتدائية النظامية ، والمحاكم التجارية المقرر تشكيلها[1] .

وبالتالي كانت أول مبادرة علمية لسياسة التغريب في بداية القرن ١٢هـ/١٨م، والتي تمثلت في تقليد بعض العناصر التي تم اختيارها من حضارة أوروبا الغربية ، ومنذ تلك اللحظة بدأت عوامل التغريب تدب في الجسد العثماني .

وبعدها شاهد السفراء العثمانيون الفرق الشاسع بين ما وصلت إليه الدولة العثمانية من التدهور والضعف ، وبين مظاهر الحضارة والقوة في أوروبا ، فحاول السفراء الجمع بين قوة وتطور الغرب ، وبين نظم الحكم العثمانية ، واعتبروا أن لهذه النظم الفضل الأول في قوة الغرب ورُقيها لدعمها التطور العلمي والسياسي والاقتصادي ، فآمن السفراء بضرورة تغيير نظم الحكم والإدارة وإجراء إصلاحات جذرية في السياسة والإدارة ، واقترحوا إنشاء مجالس للنواب ، وإعادة تنظيم الإدارة في الولايات العثمانية ، ورسموا صور مفصلة للوزارات والدواوين في فرنسا ، ونقلوا القوانين الخاصة بفرنسا إلى البلاد العثمانية ، حتى يوضحوا للمواطنين أصول النظام الديمقراطي ومبادئه ، وما نجم عن هذا النظام من تطور ورقي[2] .

ومما لاشك فيه أن مسألة جعل الدولة العثمانية تتماشى مع النظم الغربية ، قد جعل السلطان سليم الثالث يتخذ قراره في عام ١٢٠٨هـ/١٧٩٢م بتأسيس سفارات عثمانية دائمة ومنظمة ، في العواصم الأوروبية الرئيسة ، بهدف جمع معلومات موثوق بها ومباشرة حول الدول الأوروبية ، وبذلك كان معظم هؤلاء الدبلوماسيين من الأشخاص المسؤولين عن خزانة الأوراق بالقصر العثماني ، وإذا رجعنا إلى هذه الخطابات التي أرسلها هؤلاء السفراء ، فإننا ندرك أنهم تعلموا أشياء كثيرة عن هذه الدول ، وتأثروا بالأفكار الثورية وبلغاتها ، وعند عودتهم أصبحوا مسؤولين أمام الباب العالي عن الإصلاحات السياسية والإدارية في الدولة العثمانية[3] .

---

(١) ماجدة مخلوف : تحولات الفكر والسياسة في التاريخ العثماني ، ص١١٢ .

(٢) موره لي السيد علي أفندي : سفارتنامه سي ، تاريخ عثماني انجمني ، ص٥٨ .

(٣) قيس جواد العزاوي : الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط ، ص١٠٦ .

ويتناولالكاتب أنور ضياء قورال جانباً مهماً من الإصلاحات في عهد السلطان سليم الثالث هو الإدارة المدنية ويقول " في الوقت الذي تولى فيه السلطان سليم الثالث الإدارة المدنية للدولة وجدها في حالة فوضى شديدة ، وكان وزراء السلطان ككل فرد مسؤولين عن هذه الفوضى، وأصبحت الأخلاق والكفاءة غير مهمة في تعيين الوزراء ، واعتبرت الرشوة والمحسوبية والخواطر والمجاملة وغيرها من أساس تعيين الوزير ، وأول شيء يفكر فيه الوزير الذي يعين على إحدى الولايات هو أن يجمع من الناس المال الذي دفعه من أجل تعيينه ، وكان السلب والنهب يبدأ في أول التعيين، وكان الوزراء لا يمكثون مدة طويلة في الأماكن التي يعينون فيها ، وكان يتغير على الإيالة[1] الواحدة أحياناً وزيران أو ثلاثة في السنة[2] .

هنا يعطينا هذا الكاتب صورة للحالة التي كانت عليها الإدارة المدنية في الدولة العثمانية قبل تولي السلطان سليم الثالث العرش من رشوة وفساد ونهب وسلب من الوزراء وغيرهم من رجال الدولة الذين يتولون الوظائف الكبرى في الدولة ، وكما كان التعيين في منصب الوزير يتطلب دفع مبالغ كبيرة من المال ، فهذا كان تصوير دقيق لما كانت عليه الإدارة في ولايات الدولة العثمانية .

ولذلك أصدر السلطان قانوناً بعدم تعيين الوزراء من الأشخاص غير الأكفاء والذين لا يُعرف منشأهم ، والمستبدين أو الإقطاعيين ، وترك حق الوزراء للسلطان والصدر الأعظم، وألا تقل مدة خدمة الوزراء في أماكن وظائفهم عن ثلاث سنوات ولا تزيد عن خمس ، ولقد اتخذت قاعدة لاختيار الأعيان في القضاء من الأهالي ، وألا يتدخل الولاة في هذا الاختيار[3] .

وهكذا قام السلطان سليم الثالث ومصلحي ذلك العهد بالاهتمام البالغ بالإصلاحات المتعلقة بالإدارة والقضاء ويعتبر إصلاح حال القضاء من أهم الإصلاحات المدنية في الدولة في جهازها الإداري والمدني ، وهذا الإصلاح قد وضع الأساس في بنيان الدولة وأجهزتها على أسس سليمة .

وبالتالي أصبحت الدولة العلية تابعة للأفكار الغربية وبدؤوا في التفكير بترجمة القوانين الأوروبية ، وبالأخص الفرنسية ، للأخذ بها في محاكم الدولة العلية (المحاكم النظامية) وكان مسيو

---

(١) الإيالة Eyalet : إصطلاح إداري من العصر العثماني قبل إلغاء الإنكشارية ، يقصد به الولاية وهي وحدة إدارية يرأسها الباشا أو الوالي ، وهو من رتبة وزير ، والولاية بدورها كانت مقسمة إلى عدة سناجق أي عدة نواحٍ . انظر (زين العابدين شمس الدين نجم : معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية، ص٩٨) .

(2) Enver Ziya Karal : Osmanli Tarihi , cilt , 5 , op , cit , s , 70 .

(3) Turkiye Diyanet Vakfi : cild , 11 , op , cit , s , 255 .

برويه السفير الفرنسي أكثر السفراء نفوذاً وسمعة في إستانبول، وكان يأمل العمل بالقانون الفرنسي في محاكم الدولة العثمانية ، فكان الكل يعمل لخدمة السياسة الفرنسية ، وكان قبولي باشا وزير التجارة يصّر على هذا الرأي والفكر السقيم ، والذي سبق له أن ترجم مواد القانون الفرنسي إلى العثمانية ، فسعى لدفع الوزراء للتصديق عليه لكنه لم يستطع أن يظفر بما يريد بسبب مخالفته لنا(١) .

وبتطور الأفكار السياسية ، وعمق الاغتراب الذي ولده الصراع الفكري في القرن ١٢هـ/١٨م تنامى الصراع السياسي لدى الطبقات الغنية الصغيرة في المجتمع الأوروبي، وأصبح هناك وضع حضاري غير منسجم مع التعامل الإسلامي ؛ مما أثار ذلك أهالي الأمصار على مركز الخلافة ، وهي الدولة العثمانية(٢) .

يتضح لنا بعد أن تضاربت الأفكار في الدولة ، أنْ أدى هذا إلى اضطراب وصراع ؛ لأن العدل غاب فيه ، ودائماً الصراع يتحول إلى أحزاب سياسية ، وبعدها تنتشر الأفكار بين الأفراد والمجموعات ، وهذا التفكك كان نتيجة الابتعاد عن المبادئ الإسلامية ، ثم صدور القوانين والنظم الوضعية من فرمان التنظيمات الذي أصدر من قبل السلاطين العثمانيين .

وفي عام ١١ محرم ١٢٥٤هـ/٥ أبريل ١٨٣٧م تأسست المؤسسات الإدارية، حيث أخذت في عهدتها مهمات الديوان الهمايوني ، وحضر رجال الدولة اجتماعات هذا المجلس كأعضاء ، وفي مقدمتهم الوزراء في الوزارات الجديدة التي تم تشكيلها، قام هذان المجلسان بمهمة التقنين والتنفيذ ، وعندما فقد الديوان الهمايوني دوره وفاعليته، فقدت الوحدات الإدارية المرتبطة به أهميتها، حيث حل النظام الوزاري ومجلس الوزراء ، أي أن مهمة الدولة التنفيذية توزعت على مختلف الوزارات منها :

١- ألغى معتمد الصدارة (صدارت كتخداسي) (٣) وحولت مهامها إلى وزارة الشؤون المدنية ، أي وزارة الداخلية في عام ١٢٥١هـ/١٨٣٥م.

---

(1) Ibid , cild , 11 , op , cit , s , 115 .

(٢) عبد الله الخطيب : الحضارة والاغتراب ، ص١٢٤ .

(٣) صدارت كتخداسي : بمعنى وكيل الصدارة ، وأول معاون للصدر الأعظم ، وقد ارتفعت منزلته في القرن ١٢هـ/١٨م فصارت شؤون الدولة كلها تعرض عليه قبل عرضها على الصدر الأعظم ، وقد ألغي هذا المنصب عام ١٢٥١هـ/١٨٣٥م . (زين العابدين شمس الدين : معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية ، ص٣٥٦) .

٢- تبدل عنوان رئيس الكتاب[1] إلى عنوان وزارة الخارجية في عام ١٢٥١هـ/ ١٨٣٦م.

٣- تبدل عنوان (جاوش باشيلك للباب العالي) إلى وزارة الدعاوي أي إلى وزارة العدل عام ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م .

٤- شكلت وزارة المالية في عام ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م بدلاً من الدفتر خانه[2].

٥- ألغي العديد من الدوائر العسكرية ، منها نظارة معامل البارود، وأسست مكانها وزارة الحربية عام ١٢٥١هـ/١٨٣٥م ، كما أسست دار الشورى العسكرية.

٦- ألغيت وزارة الذخيرة ووزارة المدافع ، وشكلت وزارة التجارة بدلاً منها.

٧- غيرت الوحدات الإدارية التي كانت تشرف على الإدارة الداخلية للقصر، حيث أسست وزارة الأندرون الهمايونية بدلاً منها في عام ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م.

٨- أدمجت التشكيلات الإدارية لمختلف الأوقاف حيث أسست وزارة الأوقاف الهمايونية المشيخة الإسلامية عام ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م .

٩- بدلت تعابير الصدر الأعظم والصدارة إلى رئيس الوكلاء ، ورئاسة الوكالة ، وأطلق اسم مجلس الوكلاء ، وهيئة الوكلاء على مجلس الوزراء بتعبيرنا الحالي[3].

وفي عهد السلطان محمود الثاني ظهرت إصلاحات عديدة في الإدارة المدنية، حيث ألغى السلطان محمود امتيازات الموظفين الذين يشكلون الطبقة المميزة في القصر وفي المدن الرئيسة، وقد ُدرست وحُلت كل قضية بصورة خاصة مع وزير الوزارة المختص ، وزادت قوة وتماسك الديوان، كما استطاع السلطان مواجهة طبقة العلماء الذين يعارضونه ويخالفون الإصلاحات والتجديدات، ولقد أراد السلطان أن تعم المساواة بين كافة الرعايا دون تفريق بين جنس ومذهب، وذكر

---

(١) رئيس الكتاب Reisn-Kuttab : اللقب الذي أطلق على المشرف العام على الديوان الهمايوني حتى القرن ١١هـ/١٧م ؛ ونظراً لتأديتهم الأعمال الخارجية وتعاملهم مع السفارات الأجنبية في الدولة العثمانية ، زادت مكانتهم وأصبحوا يؤدون وظيفة وزير الخارجية ، ورئيس الكتاب بناء على ذلك أصبح وزير الخارجية وقد استمروا في هذا المنصب حتى عام ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م حيث استبدلت نظارة الأمور الخارجية . انظر (سهيل صابان : المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية ، ص١٢٢).

(٢) دفتر خانه Defterhana : في الفارسية بمعنى الدفتر وهي الدائرة المعنية بالشؤون المالية في الدولة، وكل ما يتعلق بالأملاك والعقارات والأراضي ، ويتم فيها حفظ جميع سجلات الأراضي في الدولة العثمانية . انظر (زين العابدين شمس الدين نجم : المرجع السابق ، ص٢٤٠ ؛ سهيل صابان : المرجع السابق ، ص١١٢) .

(٣) أحمد آق كوندز : الدولة العثمانية المجهولة ، ص٣٩٢ .

السلطان في هذا بقوله " أريد أن يميز المسلمون فقط في الجامع ، والمسيحيون في الكنيسة ، واليهود في المعبد ، ولكنهم كلهم رعايا في خارج معابدهم ، وبهذه الصفة فإنهم يتمتعون بحمايتي وتشملهم محبتي الشاهانية "[1] .

وبذلك يكون السلطان محمود الثاني قد عمل على إعطاء شكل جديد للحكومة العثمانية، فقد وزع السلطات الإدارية والقضائية على يد الصدر الأعظم وشيخ الإسلام وغيرهم من الشعب والأهالي ، وكما كان يحدث في الدول الغربية فعمل بهذه الصورة على تقسيم العمل بشكل واسع.

وبالتالي أخذت دائرة التنظيمات تعمل على ملاءمة القوانين مع النظام الغربي المسؤولة عن تطبيق التنظيمات في الدولة العثمانية ، وكانت تقوم بواجبات محكمة الدستور ، ولا يتدخل شورى الدولة ،ولا الديوان العدلي بالأمور الدينية ، ويترك هذا المجال تماماً إلى المشيخة، وانقسم ديوان الأحكام العدلية إلى دائرتين كبيرتين هما: التمييز ، والاستئناف ، ولا يمكن عزل أعضائه ، ويعينون مدى الحياة ، وكان المرجع الأخير لجميع الدعاوي الجزائية والتجارية عدا دعاوي الحقوق المدنية ، فكانت الجرائم المرتكبة ضد الدولة ، والتي تنظر من قبل محاكم الإدارة العرقية خارج نطاق المحاكم[2].

وكان أول مجلس يحمل صفة المجلس التشريعي أثناء التنظيمات هو المجلس الأعلى لأحكام العدل الذي تم إنشاؤه قبل التنظيمات ، وهذا المجلس كان يقوم بشؤون محكمة التمييز إلى جانب وظيفة التشريع ، وفي السنة نفسها تأسست دار الشورى العسكرية التي أعدت للإصلاحات العسكرية الجديدة ، وتزايد عدد الأعضاء في المجلس الأعلى خلال فترة التنظيمات، وانقسمت المجالس إلى مجلسين وهما : المجلس الأعلى للتنظيمات ومجلس أحكام العدل[3] .

أسس السلطان محمود الثاني مجلس (والا) للأحكام العدلية ومجلس أحكام العدلية العالي وعقد مجلس والا في عام ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م، وكان رئيسه يسمى رئيس ناظر العدل، ومسؤولاً عن الإصلاحات ، وكان يعمل بالتشاور مع المجلس ويوزعون فيما بينهم ، ثم أصبح اسمه (ديوان أحكام عدليه)، وقام مجلس عالي تنظيمات كأعلى مؤسسة في الدولة من عام ١٢٧١-١٢٧٨هـ /١٨٥٤-١٨٦١م بحملة واسعة من الإصلاحات كان رئيسه يسمى رئيس عضو في الوزارة، وشغل هذا المنصب

---

(١) علي رشاد : دولت عثمانية عصر حاضر تاريخي ، ص٢١٥ .

(٢) يلماز أوزتونا : تاريخ الدولة العثمانية ، م٢ ، ص٧٥ .

(3) Nevin Yazici : Osmanlilir Fikri ve Genc , op , cit , s , 18 .

٦ وزراء مشهورين كلهم شغلوا منصب الصدر الأعظم عدة مرات ، وفي عام ١٢٨٧هـ/١٨٧٠م أنشأ نظارة العدلية ، أو عدلية مذاهب نظارتي الذي كان ينظر في جميع قضايا الأقلية غير المسلمة ، وكانوا رؤساء مجلس والا أعضاء في الوزارة ، وأما ناظر العدلية فكان تسلسله في تشريفات الوزارة الرابع بعد الصدر الأعظم ، وشيخ الإسلام(١)، والسرعسكر ، وأحياناً الثالث قبل السرعسكر(٢) .

وأيضاً شغل رئاسة مجلس والا ، كبار الشخصيات مثل مصطفى رشيد باشا، عالي باشا، فؤاد باشا ، وكان أطول من شغل وظيفة رئيس والا ، أو ناظر العدل، هم الصدور العظام، فقام السلطان محمود الثاني بتبديل اسم (صدارت كتخداسي) إلى أمور ملكية ناظري ، أي ناظر الأمور الملكية ثم سي داخلية ناظري (ناظر الداخلية)، وإن آخر كتخدا وأول ناظر هو المصلح الشهير محمد برتو باشا(٣) ، وهو أستاذ مصطفى رشيد باشا ، وألغيت هذه النظارة في عام ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م ، ثم أعيد تأسيسها عام ١٢٨٦هـ/١٨٦٩م ، ثم ألغيت وأعيد تأسيسها مرة أخرى في عام ١٢٩٤هـ/ ١٨٧٧م وانيطت الأمور الداخلية في أوقات إلغائها بشخص الصدر الأعظم ، وبمستشار الصدارة الذي انضم إلى الوزارة (كتخدا الصدارة)وقتئذ مستشاراً للصدارة وعضواً في الوزارة أيضاً(٤) .

وأعلن فؤاد باشا قانون تشكيل ولايت (تشكيل الولاية) في عام ١٢٨١هـ/ ١٨٦٤م ونظمت بها الإصلاح في الإيالات(٥) التي تسمى (ولاية) ومجالس اللواء في الألوية بنظام مسلسل جديد وبشكل جيد ، وتشكلت مجالس الولاية في الولايات، ومجالس اللواء في الألوية ، ومجالس

---

(١) شيخ الإسلام هو فقيه إستانبول ، ورئيس الهيئة الدينية في الدولة العثمانية ، كما استخدم في سجلات المحاكم الشرعية في مصر للإشارة إلى قاضي عسكر أفندي . انظر (زين العابدين شمس الدين نجم: معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية ، ص٣٤٦) .

(2) Hadiy Tuncer : Osmanli diplomasis ve , op , cit , s , 205 .

(٣) محمد برتو باشا : يعتبر من الأدباء والوزراء المتأخرين ، ولد عام ١٢٤١هـ/١٨٢٥م في مدينة أرضروم، جاء إلى طرابزون في مرحلة شبابه ، وبعد أن التحق بوظيفة الكتبة في مقر والي أورا جاء إلى إستانبول عام ١٢٦٣هـ/١٨٤٦م ، فاستمر في حجرة كاتب الصدر الأعظم ، وبعد ذلك عمل مع الداماد خليل باشا وأصبح مربياً في معية هذا الشخص ، وتولى كثيراً من المناصب العليا ، وتوفي عام ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م عندما كان يشغل منصب والي قسطموني ، كان أديباً ، وشاعراً ، وملماً باللغة الفرنسية ، وكانت له بعض المؤلفات باسم " إطلاق الأفكار " وله مجموعة أخرى من المؤلفات والأشعار كما ترجم بعض الأشعار عن الفرنسية . انظر (شمس الدين سامي : قاموس الأعلام ، م٢ ، ص١٤٩٥).

(4) Turkiye Diyanet Vakfi : cild , 13 , op , cit , s , 506 .

(٥) الإيالات – Eylat : الإيالات التابعة للدولة العثمانية ولها خصائص معينة من خلال معاهدة امتياز خاصة عقدت بينها وبين الدولة العثمانية وكانت تدفع ضريبة مقطوعة للدولة وتوفر لها العساكر أثناء وقوع الحروب ، وأما في أمورها الداخلية الأخرى فكانت حرة . انظر : (سهيل صابان : المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية ، ص٤٥) .

القضاء في الأقضية ، وينتخب ممثلوا الشعب في هذه المجالس بالنسبة إلى عدد المنتسبين إلى ديانتهم ومذاهبهم ، ولم تكن لهذه المجالس أحقية صلاحية إجرائية ، وكانت صلاحياتها استشارية فقط ، لكنها على كل حال كانت تشكل مرحلة مهمة في إشراك الشعب في الإدارة، ومع أن هذه المجالس تجتمع بصورة مستمرة ، فقد كان أعضاء ومجالس جميع الأقضية التابعة لكل ولاية يجتمعون مرة واحدة سنوياً من مجلس الإيالة ويعدون تقريراً للوالي[١] .

وهذا حسب ما ورد في اللائحة المقدمة من الدولة العثمانية إلى الدول الكبرى بتاريخ ١١ صفر ١٣١٣هـ/٢ أغسطس ١٨٩٥م التي ذكرتها في المادة (٢٣) أنه على كل والي ولاية تشكيل وتأسيس لجنة تتألف من رئيس وعضوين أحدهما مسلم، والآخر مسيحي ، وذلك في مركز كل ولاية ، وتقوم اللجنة بالإشراف على جميع التحقيقات لقضايا الدولة ، ويجري وذلك كله في إطار التعليمات الخاصة بالولايات العامة[٢] .

وبالتالي رأى أنصار الاقتباس عن الغرب ، نظمه وقوانينه ، الذين عاشوا في أوروبا وولعوا بها رأوا أنه لا مناص عن إعادة تنظيم وتجديد مؤسسات الدولة العثمانية وفق النظم والمفاهيم الغربية، لتكون بديلاً عن النظم والمفاهيم العثمانية التي قامت عليها الدولة، سواء في ميادين الحكم أو الإدارة ، وهو ما اعتبره رجال الدولة السبيل الوحيد أمام الدولة العثمانية لتجتاز أزماتها السياسية في الداخل والخارج ، علاوة على إصلاح وتجديد مؤسساتها – وكما ذكرنا – من أشهر المنادين لهذا الاتجاه فؤاد باشا ، وهو من الجيل الذي أعده رشيد باشا ، وقد تبنى فكرة تجديد مؤسسات الدولة التي ينبغي أن تقوم على اقتباس النظم ، والأسس الغربية واستبعاد المفاهيم الإسلامية ، كوسيلة للتجديد ، مؤكداً على أن ما كان صالحاً للدولة فيما مضى لم يعد صالحاً لحاضرها، وأنه لا محالة من انهيار الدولة ما لم تتمثل خطا الغرب فتكون على غرار قوانين فرنسا وغيرها من دول أوروبا المتقدمة[٣] .

فاعتبر فؤاد باشا وعالي باشا من رواد منشئي التنظيمات مع مصطفى رشيد باشا، ولأنهم كانوا يعرفون اللغات الأجنبية تولوا مناصب عديدة ومهمة في الدولة، حيث أصبح فؤاد باشا

---

(1) Faik Resit Unat : Osmanli Sefirlerive , op , cit , s , 74 .

(٢) وثيقة غير منشورة رقمها : BOA.Y.EE 95/1 , HR.2813-1/12 محفوظة بأرشيف وزارة السياسة الخارجية بإسطنبول .

(٣) أحمد فهد بركات الشوابكة : حركة الجامعة الإسلامية ، ط١ ، مكتبة المنار الزرقاء ، الأردن، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، ص٣٣ .

مترجماً دبلوماسياً للغة الفرنسية ، وبالتالي أصبح في حوزة الأشخاص الذين يعرفون اللغات الأوروبية ويشغلون المناصب الإدارية المهمة في الدولة، وأصبحت مهنة المترجم قديرة ؛ لأنها تمكنهم من التمسك بأعظم المناصب في الدولة(١) .

وأعلن قانون شورى الدولة في عام ١٧ رجب ١٢٨٥هـ/١ نوفمبر ١٨٦٨م الذي أعلنه عالي باشا ، وكان متمماً لهذا الإصلاح ، وتأسيس مجلس عالي التنظيمات، ومن ثم مجلس العدل؛ بغرض أن تنال الحكومة مساندة الطبقة العليا في الدولة، وبذلك يقسم هذا القانون مجلس والا إلى قسمين سمي أحدهما شورى الدولة ، والآخر ديوان الأحكام العدلية ، فكاالأول يـُعنى بأمور الدولة الإدارية العليا ، وأما الثاني فبالأمور القضائية العليا ، ويطلق على رئيس ديوان الأحكام العدلية اسم (عدلية ومذاهب ناظري) ، ويكون تسلسله في بروتوكول الوزارة، الرابع بعد الصدر الأعظم ، وشيخ الإسلام ، والسرعسكر ، عضواً في الوزارة ووزيلاً وهو الخامس في تسلسل البروتوكول(٢) .

ولم تكن شورى الدولة ، التي استمرت حتى نهاية الدولة العثمانية ، عبارة عن محكمة إدارية عليا ، كما في دانشتاي (شورى الدولة) بل كانت تضع جميع قوانين الدولة، أو تصوغ القوانين التي تقرها الدولة ، وتضع لها شكلها النهائي ،أي أنه كان نوعاً من المجلس التشريعي الذي تشكله الطبقة العليا في الدولة(٣) .

وأراد عالي باشا ، في مجال الحقوق المدنية ، اقتباس القانون المدني الفرنسي Napolem cod وتطبيقه على المجتمع العثماني ، ولكن صديقه أحمد جودت باشا منعه من ذلك ، ودون أحكام الحقوق المدني بالتعاون مع هيئة باسم مجلة الأحكام العدلية(٤) ، وهكذا ولدت المجلة التي

---

(1) Bernard Lwis : Modern Turkiy , op , cit , p , 122 .
(2) Turkiy Dyanit Vokfi , Cild , 13 , op , Cit , s 507 .
(٣) يلماز أوزتونا : تاريخ الدولة العثمانية ، ج٢ ، ص٧٥ .
(٤) مجلة الأحكام العدلية : تعتبر هي القانون المدني الذي تم إعداده عن طريق جميع أحكام علم الفقه المتعلقة بأمور الدنيا، وكان أحد الأقسام الأساسية يعتمد على المذهب الحنفي ، وقد كلف جودت باشا ، عندما تولى رئاسة الجمعية العلمية التي شكلت في الباب العالي ، بتأليف كتاب خاص بالمعاملات الفقهية باسم "مجلة الأحكام العدلية" وقد طبع منه الجزء الرابع ونُشر ، وفي عام ١٢٨٨هـ/١٨٧١م كتب جودت باشا الجزء الخامس والسادس ونشرهما، وبعد أن توالى نشر الجزء السابع والثامن حتى وصل إلى الجزء السادس عشر وتوقف نشرها في عام ١٢٩٣هـ/١٨٧٦م . انظر (جمال الدين : عثمانلي تاريخ ومؤرخلؤي ، ص١١٩) .

تعتبر الذروة في القانون العثماني الذي تطبق أحكامه في بعض الأقطار العربية ، وهكذا ازداد اتجاه الدولة للغرب ، وازداد الأخذ بالتشريعات العلمانية ، كما ازداد الاتجاه إلى توحيد القانون وإدخال القانون الفرنسي، وبذلك يعم تطبيقه داخل الدولة ، وبذلك ظهرت التنظيمات في المجال العدلي والفكر التشريعي المنفصل عن الفكر الإسلامي(١) .

وبذلك يعد أهم إصلاح قانوني في القرن ١٣هـ/١٩م الذي هو إعلان القانون المدني الجديد المعروف باسم المجلة ، والمنشور في عام ١٢٨٧هـ/١٨٧٠م ، والذي أعده المؤرخ أحمد جودت باشا، ومن أبرز العلامات في تلك الفترة وكتابه حول المجلة أو القانون الذي يلقي الضوء على هذه الأحداث خلال تلك الفترة على نطاق واسع، وبعد توليه عدة مناصب رسمية بالدولة ، تم تعينه رئيساً لديوان أحكام العدل عام ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م ، وثم وزيراً للعدل، وقام بتأسيس وزارة العدل بصورة منفصلة، وبدأ في تدريس القانون بالوزارة ، وتأسيس منظمة للمحاكم النظامية العلمانية طبقاً لأصول ومبادئ ومسؤوليات قضائية خاصة ، وذلك تحت إشراف دوائر التمييز في ديوان أحكام العدل(٢) .

وأصبحت لهذه المجلة مكانة خاصة ، بل يمكن القول بأنه القانون المدني العثماني الذي يتضمن حركة التغريب الفرنسي في القانون ، وبالنسبة للمناقشات التي جرت أثناء إعداده، وضحت الصراع الشرقي الغربي الذي بدأ في مجال القانون في عصر التنظيمات ، وبات واضحاً بأن الدولة العثمانية قد اتخذت قوانين فرنسا نموذجاً لها، فكانت الفترة الأكثر خصوبة لتطبيق هذا القانون ، وقام علي باشا(٣) بترجمة هذا القانون الفرنسي لتحقيق هذا الهدف ، وقام بتشكيل لجنة، بمساعدة من السفارة الفرنسية ، للعمل من أجل تحويل القانون العثماني بقواعده إلى القانون

(1) Yusuf Halac Oglu : M.Akif Aydin , Turkiye Ianhi , Istanbul , 1993 , s , 448 .

(2) Ismail Hamdiy : Osmanli Tarihi , op , cit , s , 46 .

(٣) علي باشا ١٢٣٠-١٢٨٨هـ/١٨١٤-١٨٧١م : صدر أعظم ، ولد بإستانبول وقام بتحصيله الدراسي بضاحية في إستانبول ، وعمل بالديوان الهمايوني ، وذهب إلى فيينا كرئيس للكتاب ضمن الوفد المرسل ، وتعلم اللغة الفرنسية وعين مترجم بالديوان الهمايوني ومستشاراً في السفارة مع مصطفى رشيد باشا وفي عام ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م عين قنصلاً بالخارجية ثم ترقى إلى سفير بلندن ثم باريس وبعد وفاة رشيد باشا عين في منصب الصدر الأعظم لعدة مرات. وتوفي في عام ٢٣ جمادي الآخرة ١٢٨٨هـ/٨ سبتمبر ١٨٧١م ودفن بحديقة جامع السليمانية . انظر :

(Turky Dyanet Vakfi , cild , 2 , op , cit , s , 420).

الفرنسي المدني، وبذلك يكون قد تم قبول هذا القانون المدني الفرنسي وتطبيقه على قوانين الدولة[1].

ولجودت باشا إسهامات في إعداد وعمل قوانين الأراضي والجزاء أثناء منصبه في مجلس العدل ، وتمت الاستعانة به لوضع القانون المدني الحديث الذي سيحل محل القانون القديم، وكان يريد علي باشا إتباع نموذج قانون التجارة السابق ، واقتباس بعض الفصول من القانون الفرنسي المدني ، ووضعها بهذا القانون ، ولكن جودت باشا لم يغفل في إعداد قانون يعتمد على الشريعة بصورتها الدائمة ، ولكن في إطار حديث من حيث التقويم والشكل ، وبالفعل تم هذا العمل باستشارة مع لجنة القوانين التابعة له ، ويعتبر كتابه الذي يجمع كافة القوانين من القانون الشرعي أحد النجاحات للقانون العثماني ، وظل هذا القانون سارياً في تطبيقه حتى إعلان الجمهورية التركية ١٣٤٥هـ/١٩٢٦م[2] .

وبدأت القوانين الوضعية تتدفق بدون خطة مرسومة أو وفق حاجة ، بل تمت بمزيد من الفوضى ، فلم تتوقف الإصلاحات الإدارية والقانونية والسياسية ، فتأسس ديوان المحاسبات وهو (قمة إدارة الحسابات) عام ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م ، ومجلس شورى الدولة وهو (قمة الرقابة في الدولة)، وتأسس ديوان الأحكام العدلية وهو (قمة القرارات القانونية) ، وبدأت الخطوات الأولى لتجهيز مجلة الأحكام العدلية[3] .

وبالتالي بدأ صراع الشريعة مع القوانين الوضعية ، بالرغم من اجتهاد فقهاء الأمة على لاحتفاظ بساحة المعاملات الدينية ، إلا أن قرار علمنة المؤسسات قد اُتخذ وعجز أي سلطان عن التراجع عنه ، لأنه في الواقع لم يكن قراراً داخلاً ، بقدر ما كان قانوناً مفروضاً من أوروبا، فكثافة القوانين والأنظمة التي صدرت أثناء الفرمانات الخاصة بإدارة الولايات عام ١٢٦٩هـ/١٨٥٢م ، أو قرار تقسيم المجلس الكبير إلى مجالس خاصة بالإصلاحات ومجلس عالي للقضاء عام ١٢٧١هـ/١٨٥٤م أسهم عملياً في حرمان علماء الدين المسلمين من حقهم في التشريع وممارسة دورهم ، فأضاف إلى ركودهم الفكري أثقالاً جديدة ، والحق أن علماء الدين لم تتجاوز معارضتهم للقوانين الجديدة حد التذمر ، فكان لابد لهم من امتلاك الوعي الكامل والإرادة في

(1) Turkiye Diyanet Vakfi : cilt , 5 , op , cit , s , 165 .
(2) Ercument Kuran : Turkiye nin Batililia , op , cit , s , 118 .
(٣) أحمد آق كوندز : الدولة العثمانية المجهولة ، ص٤١٧ .

الدفاع عن أحكام الشريعة ، ورفض العمل بالقوانين الوضعية ؛ وهذا ما أكدته دائرة المعارف الإسلامية حين ذكرت " قلما كانت هناك اعتراضات شديدة من ناحية رجال الدين ، فقد كان شيخ الإسلام حاضراً عند تلاوة (خط شريف) فلم يثبت أنه أجاز بفتوى لأي من القوانين التي صدرت نتيجة لذلك الخط الشريف ، في حين رفض الوزراء المصلحون أنفسهم الخروج على أبواب بعينها من الشريعة ، مثل عقاب الردة عن الإسلام، أو عدم السماح لشهادة غير المسلم في المحكمة ، وإن لم يترددوا في القيام بأي جهد في المسائل التي لم تتعرض لها الشريعة "[(١)] .

وهنا لابد من الإشارة إلى أن هناك عوامل عديدة تداخلت لكي تُوفر الأرضية المناسبة لتغلغل القوانين الوضعية داخل مؤسسات السلطنة العثمانية ، فالأصل في تبني الأفكار والقوانين ليس غزو الحداثة الذي فرضه الضغط الخارجي فحسب ، بل الحاجة الداخلية إليه ، فجاءت التنظيمات لتكون أول قرار رسمي بفاعلية هذه العوامل وضغطها ، وقد أكد هذا القرار على توفير الأمن لجميع الرعايا دون تمييز، وضرورة إيجاد نظام ضريبي جديد ، وإرساء نظام ثابت للجندية يحدد مدة الخدمة العسكرية[(٢)] .

وفي عهد السلطان محمود الثاني نظمت تشكيلات السراي على طراز قصور الأسر المالكة الأوروبية ، فأسست الوزارات الحديثة ، وأطلق اسم وزير الخارجية على رئيس الكتاب ، وعلى الصدارة اسم وزير الداخلية ، وعلى الباش دفتر اسم وزير المالية ، وبعد فترة سمي الصدر الأعظم رئيس الوزارة ، واستطاع السلطان محمود الثاني من تأسيس أسطول كبير وأسس مجالس في الولايات التي قامت بإنشاء وإصلاح آلاف الأبنية ، وأسست نظماً مالية أكثر حداثة، وأعطيت إدارة المحاكم إلى رجال العدل، وكذلك انتقلت مؤسسات المعارف والبلديات إلى المدنيين ، وتأسست الدبلوماسية المدنية ، واحتل العاملون بالخارجية المراكز الحيوية في الدولة[(٣)].

واستطاع السلطان محمود الثاني تأسيس الشكل الجديد للمؤسسة الإدارية في الدولة العثمانية من عام (١٢٢٣-١٢٥٥هـ/١٨٠٨-١٨٣٩م) التي كان لها ماضٍ يقدر بحوالي ٤٠٠ سنة والتي وصلت إلى ذروة كمالها بعد التنظيمات ، ولكن التغيير لم يتجاوز التقليد الأوروبي من الناحية

---

(١) نقلاً عن : ثريا فاروقي : الدولة العثمانية والعالم المحيط بها ، ص٣٢٣ .

(٢) علي محمد الصلابي : الدولة العثمانية ، عوامل النهوض وأسباب السقوط ، ص٢٢٤ .

(٣) يلماز أوزتونا : تاريخ الدولة العثمانية ، ج٢ ، ص٢٠ .

الشكلية فقط ، وكان معظم التجديد منحصراً في التشكيلات الإدارية الموجودة في مركز الدولة ، وعندما قام السلطان محمود الثاني في عام ١٢٤١هـ/١٨٢٦م بإلغاء مؤسسة الإنكشارية أحسَّ بقوته ، فقام بإجراء تغييرات مهمة في التشكيلات الإدارية في مركز الدولة ، فكان الديوان الهمايوني يشكل في السابق نواة التشكيلات المركزية ولبها، ولكنه فقد هويته كمجلس للشورى فيما بعد ، ولكي يعيد روح الشورى إلى هذا المجلس قام بتشكيل مجلسين مهمين :

المجلس الأول : هو مجلس الأحكام العدلية الذي تسلم من الديوان الهمايوني صلاحية إصدار القوانين ، وكذلك صلاحية القضاء وإصدار الأحكام ، وأدام هذا المجلس الناحية العدلية للديوان الهمايوني ، فقد أعطيت له صلاحية سن القوانين الضرورية حسب حاجة البلد ، وعمل التنظيمات الضرورية في النواحي الإدارية والعدلية والمالية .

المجلس الثاني : هو دار الشورى للباب العالي ، وكانت هذه الدار تحمل هوية المجلس للتنفيذ العالي ، وقد أودعت لهذه المؤسسة من الناحية الإدارية التنفيذية للدولة[١] .

وبالفعل استطاع السلطان محمود الثاني تنشئة شباب دبلوماسيين ومسؤولين جدد، ولكن واجه بعض الصعوبات في الإصلاحات الإدارية التي قام بها ، حيث إنه لم يجد من يساعده في تحديث الإدارة الداخلية للدولة العثمانية ، وكان في نظر السلطان محمود أن أول أساس لهذا النظام يكمن في القضاء على المركزية الموجودة، لدى الأشخاص العثمانيين ، وإنهاء كافة السلطات المخولة لهم ، لأن الوراثة أصبحت المصدر الأساسي للسيادة في السلطة، ولذلك نجح السلطان في السيطرة على مركز الحكم بصفة مباشرة ، وقام بتوسيع مسئوليات الحكومة المركزية ومراقبة المسؤولين ، وتنظيم قانون المسؤولين المدنيين[٢] .

وقام أيضاً بتقوية الحكومة المركزية على الإيالات ، وكان الهدف من ذلك هو اقتباس بعض أسماء مؤسسات أوروبية وضمها إلى الحكومة العثمانية ، وإكسابها بعض التفاصيل من قبل المراقبين الأوروبيين ، وبمعنى آخر تحديث الدولة العثمانية ومواكبتها للعصر ، ولقد حقق هذا التغيير بنجاح، وأخذ المراقبون الأوروبيون في التأثير على المظهر الخارجي للدولة العثمانية، والدليل على ذلك هو تحويل إدارة الدولة وتحديثها في إطار المعطيات الأوروبية ، من منح اسم الوزير على

(1) Ziya Nur Aksun : Osmanl Tarihi , cild , 3 , op , cit , s , 91 .
(2) Ercumend Kuran : Avrupa'da Osmanli Ikamet , op , cit , s , 91 .

الصدر الأعظم ورجاله في العمل ، وإلباسهم الملابس الحديثة ، وبالرغم من ذلك كانت إصلاحات السلطان محمود الثاني محدودة ، وأهم ما فيها هو تأسيس مؤسسات جديدة تعتمد على سلطة وسيادة الحاكم ، بصورة تامة ، دون أي اعتبارات لإرث أو غيره ، وإزالة كافة المؤسسات القديمة والامتيازات وسائر الحقوق القديمة(١) .

إذن هذه التغييرات الأولى أدت إلى توسيع سيطرة السلطان على الإدارة المركزية، وجعل السرعسكر ورجاله نواة الوزارة الحربية المستقلة ، وظل شيخ الإسلام بنفوذه القوي بإصدار الفتاوى حتى عام ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م ، وظلوا يتجمعون في مؤسساتهم المستقلة والتي سميت (دار الفتوى أو باب المشيخة) ، وتعد هذه المؤسسة هي الخطوة الأولى لدخول العلماء في دوائر الدولة وتشكيلهم لهذه الدوائر(٢) .

وبالفعل تم العمل على تأسيس إدارة مركزية في البلاد العثمانية ، وتم التطبيق بهذا النظام بالوصاية ، إلا أنه لم يكن مفيداً بالنسبة لسكان الإيالات التي تتم إدارتها بقوانين خاصة ومطابقة للظروف التي كانت عليها الدولة في تلك الفترة ، فقام رواد التنظيمات بإبراز الاستعداد في نظام الإدارة التي تتماشى مع الظروف السياسية للبلاد ، فقاموا بتطبيق القوانين الفرنسية المتناقضة والمضادة تماماً للاتجاهات والبنية القومية ، وتظاهر رجال التنظيمات بأنهم الأفضل من رجال السلطة القديمة ، وذكر أحمد جودت في هذا الشأن " أن الأتراك ارتدوا ، وإذا كانوا يقومون بإخفاء وتكتم ارتدادهم الآن ، فإنهم سيقومون بإعلانه في وقت آخر ، ومنهم من أبطل حدود الشريعة ، وسمحوا بتجاوزات الكفار على المسلمين وغيرهم "(٣) .

وكما حرص رجال التنظيمات على اقتباس النظم الغربية التي تبنى السفراء الترويج لها في تقاريرهم دون اعتبار لما يفيد أو ما لا يفيد ، حرصوا على تطبيق أصول الإدارة المركزية في الحكم واستحداث مؤسسات جديدة للدولة ، وتعميمها في كافة الولايات التابعة لها ، مع العلم أن قرى وضواحي هذه الولايات البعيدة عن العاصمة تفتقر إلى الأماكن التي تستوعب هذه المؤسسات ، أو درجات الوظائف التي كانت لموظفي الباب العالي ، وسائر الدوائر الإدارية الأخرى وترتب على ذلك أن تعطلت أكثر هذه المصالح في الانتقال من مكان إلى آخر ، دون معرفة مسؤولية أي من

(1) Turkiye Diyanet Vakfi , cild , 5 , op , cit , s , 210 .
(2) Mehmet Dogan : Batililasma Ihaneti , op , cit , 83 .
(٣) نقلاً عن : أحمد آق كوندز : الدولة العثمانية المجهولة ، ص٣٩١ .

الموظفين في هذه المؤسسات والإدارات المتعددة المـ ُ تسبب في التعطيل، وتأخير مصالح الناس ، وكما ترتب على تطبيق الإدارة المركزية أيضاً ، سلبيات عديدة أهمها عدم توفر المقومات للبنية الأساسية في أي عمل ، فكان ذلك دليلاً على سلبيات نظم هذه المركزية المستوحاة من أوروبا[1] .

وعلى كلٍّ أنشأ السلطان محمود الثاني مجلس العدل ، وهو من المؤسسات الجديدة التي أنشئت في الدولة ، وكان رئيس هذا المجلس والمؤسسة السرعسكر خسرو باشا ، ويتشكل من رئيس وخمسة أعضاء ، وكاتبين اثنين ، وتم توسيعه من خلال إضافة أعضاء جدد ، وأصبح فيه مسؤولون ومراقبون شبه شرعيين ، وبعد بضعة أشهر في عام ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م وضعت لائحة جديدة خاصة بمجلس أحكام العدل الذي قام بدور محوري في فترة التنظيمات فيما بعد، وتم تكليف عدد من الباشوات بإدارة الولايات على النظام الفرنسي ، واتخاذ هذه النظم الفرنسية الحديثة مقياساً للتقدم، وتم تعيين مسؤولين وموظفين براتب شهري يعملون على النظام الفرنسي ، وتم إقرار نظام إدارة الإيالات الجديدة في الدولة[2] .

والجدير بالذكر أن من هيئات الباب العالي التي تحمل بشكل أقوى بصمة الغرب هي وزارة الخارجية ، وهي وزارة تعتبر همزة الوصل الرئيسة بين الدولة العثمانية والخارج، وأرسيت أسس هذا الجهاز في عهد لسلطان محمود الثاني ، ويضم العديد من الأقسام المختلفة أكثرها ظهوراً هو مكتب الترجمات (ترجمة أوده سي) والذي يقوم بترجمة الاتفاقيات والوثائق بالشؤون المتعلقة بلغات أخرى ، ويكفل أيضاً إعداد كوادر من رجال الدولة يعملون على فك شفرة العالم الأوروبي ، وهو نفس الدور الذي تقوم السفارات والمفوضيات التي من خلالها تصل المعلومات والتوجيهات التي تكون ركيزة مشروعات الإصلاح والتجديد التي يطلع عليها الباب العالي[3] .

وبشكل موازٍ لمختلف الوزارات فإن الإدارة المركزية زودت بعدة أجهزة مهمتها صياغة القوانين والأحكام ، ومنها المجلس الأعلى للقضاء الذي أسس عام ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م، ومنوط به

---

(1) Stanford . j . Shaw : Studies in Ottoman and Turatish History , The isis Press , Istanbul , 2002 , p , 183 .
(2) Bernard Lewis : Modern Turkiye , op , cit , p , 109 .
(3) Ahmet Hamdi Tanpinar ; 19 un cu Asir Turk Edeblyati Tarihi , Dorduncu Baski , Istanbul , 1976 , s , 143 .

إعداد النصوص التشريعية التي تنظم الإصلاحات، ومع التنوع المتزايد للمؤسسات يتجه الباب العالي إلى إنشاء المجلس الأعلى للتنظيمات التي تتمتع بصلاحيات تشريعية وقضائية[١] .

وبالنسبة لمسألة إصلاح القانون في عهد السلطان محمود الثاني ، كان يُطبق القانون الإسلامي في المحاكم الإدارية والشرعية ، ويتمتع بأنه قانون مطلق فوق إرادة الحاكم والأعراف والعادات ، وظل السلاطين العثمانيون يصدرون القوانين التي تقوم بتطبيق هذا الشرع حتى عهد السلطان محمود الثاني ، التي بدأ في تقليص النظم القوانينية واقتراح نظم سياسية أكثر من قبل، وبذلك تطورت المحاكم الخاصة العسكرية والتجارية والإدارية ، وأصبح القضاة والمفتون تحت إشراف شيخ الإسلام في استانبول ، والمسئول عن جميع القضايا والمشكلات القانونية والقضائية التي تهم المسلمين[٢] .

ونستطيع القول إن حركة الإصلاحات في عهد السلطان محمود الثاني تجعله باعثاً للنهضة ، والمؤسس الحقيقي للدولة العثمانية في مطلع العصور الحديثة ، فقد استطاع أن يغير بصورة جدية شكل الإدارة في الدولة العثمانية في عهده ، وبذلك مهد الطريق لمن يأتي بعده لإتمام هذه النهضة والوصول بالبلاد إلى عهد جديد يشرق بالأمل ويبعث بالإشراف على دولة عانت كثيراً من أجل الوصول إلى هذا العهد، وجاء بعده أبناؤه عبد المجيد الأول وعبد العزيز، فواصلوا السير في طريق الإصلاح ، واستطاع السلاطين من بعده الاستفادة من أفكار السلطان محمود الثاني التي خرجت إلى حيز التنفيذ بصورة كاملة في عهد السلطان عبد المجيد الأول .

وفي عهد السلطان عبد المجيد الأول تم توسيع مجلس الأحكام العدلية الذي أسسه السلطان محمود الثاني ، وطلب من أعضاء المجلس أن يسنوا قوانين تخص الأمن والضرائب والخدمة العسكرية، ولكن هذه القوانين لم تكن من وحي الشريعة الإسلامية ، بل هي كما يقول (ج.كرامرز – G . Kramerz)[٣] في دائرة المعارف الإسلامية " كانت النظم الجديدة تقوم

---

(١) روبرت مانتران : تاريخ الدولة العثمانية ، ترجمة بشير السباعي ، د.ط ، دار الفكر ، القاهرة، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م، ص٨٧ .

(2) Ercument Kuran : Turkiye nin Batililasmasi , op , cit , s , 45 .

(٣) ج . كرامرز : مستشرق هولندي في الآستانة ،عين أستاذاً للتركية والفارسية في جامعة ليدو ، من آثاره فن التاريخ عند الأتراك العثمانيين ، الإسلام والديمقراطية ، وفي دائرة المعارف الإسلامية مجموعة مقالات بالجزء ٢-٣ . انظر (نجيب العقيقي : المستشرقون ، ج٢ ، ص٣٢١) .

على أساس النظم الإدارية في الدول الأوروبية عامة ، وفرنسا بنوع خاص ، حيث أدخل الصدر الأعظم ، مصطفى رشيد باشا بعد عام ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م مباشرة ، نظاماً جديداً للإدارة في الولايات على النسق الفرنسي ، وأبطل نظام الالتزام "[١] .

حيث كان من ضمن البنود في هذا النظام الجديد هو وضع بعض القوانين الجديدة لتحقيق إدارة جيدة للدولة ، ولتكون فيها مبادئ عامة تعتمد عليها هذه القوانين الجديدة، فحركة التغريب في القانون وصلت إلى ذروتها ، وشكلت البنية الغربية للقانون السياسي في الدولة ، ومع حركة التنظيمات بدأت عملية التغريب بشكل قوي في مجال القانون ، وأصبح هذا القرن ١٣هـ/١٩م هو قرن التقنين على الطراز الغربي .

وقد نظمت بعض القوانين الجديدة في عهده التي تمت فيها التشكيلات القضائية الحديثة لإصدار الأحكام ، وقد وضع هذا في خط الكُلخانه حيث سنت القوانين الجديدة التي تقول "من الضروري ومن المهم أن توضع وتؤسس وتسن بعض القوانين الجديدة لضمان حسن إدارة الدولة العلية ومسالكها المحروسة "[٢] .

وعندما أعلن فرمان كُلخانه ، قام بالتأمين على حياة الرعايا وأملاكهم ، وقام بإلغاء مبدأ الالتزام وكافة متعلقاته ، وتعبئة القوات المسلحة بجنود نظاميين ودائمين، ومحاكمة المذنبين والمجرمين بصورة عادلة وواضحة ، والمساواة بين الأشخاص في جميع الأديان ، في تطبيق القوانين ، ويعد آخر نتائج هذا الفرمان أنه انفصل عن المبادئ الإسلامية ؛ ولهذا السبب أثر بشدة على مبادئ المسلمين وأحاسيسهم ، وخلال سفارة مصطفى رشيد باشا ، اهتم بوضع وتحديد قانون جديد ، واستحداث محكمة التجارة والكسب ، وتشييد مبنى خزانة الأوراق الرسمية[٣] .

هنا نستطيع القول : بأن التنظيمات حازت على قيمة قانونية عظيمة طبقاً لذلك الوقت، وبالتالي أخذت تدعو إلى عدم الاعتداء على حقوق الرعايا وإدخال إدارة الدولة المستبدة تحت

---

(١) مجموعة من المستشرقين : دائرة المعارف الإسلامية ، ج١٢ ، ترجمة : أحمد الشنتناوي وآخرون ، ط١ ، دار الفكر، القاهرة ، ١٣٥٢هـ/١٩٣٣م ، ص١١٢٤ .

(2) Enver Ziya Karal : Osmanli Tarihi , op , cit , s , 153 .

(3) Nevin Yazici : Osmanlilik Fikri Ve Genc , op , cit , s , 71 .

طائلة القانون ، وعدم معاقبة أي شخص بدون محاكمة ثابتة، وعدم حبسه ، طالما لا توجد عليه أحكام ثابتة ، وبالتالي نظمت القوانين الجديدة في ضوء التكاليف الحكومية الجديدة(١) .

ويعتبر السلطان عبد المجيد الأول هو أول سلطان يضفي على حركة تغريب الدولة العثمانية صفة رسمية ، إذ أمر بتبني الدولة لهذه الحركة ، وأمر بإصدار فرماني التنظيمات ، وبدا في الدولة ما سُمي بعهد التنظيمات الذي عُني بتنظيم شؤون الدولة وفق النمط الغربي ، واستبدل النظم الإسلامية بدساتير وضعية لا تمس للشريعة بصلة ، وبدأت الدولة في التقنين بإقامة المؤسسات ، الذي كان تأثير وزيره مصطفى رشيد باشا واضحاً في دفع عجلة التغريب التي قام بالبدء بها هو أولاً (٢) .

وفي عام ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م تم إعلان قانون الجزاء الجديد (قانون العقوبات)، الذي لم يظهر على أنه خطوة ثورية في البداية ، بل إنه يعبر عن الرغبة في البقاء داخل القانون القديم، ومع أن أحكام هذا القانون متأثرة بالقانون الفرنسي ، إلا أنه ظل في إطار قانون الجزاء الخاص بالشريعة باعتباره هو الأساس ، إلا أن هناك تغييراً بسيطاً ومهماً ، مهد السبيل لإصلاحات جذرية أكبر سيتم عملها فيما بعد ، ومنها أن القانون عبَّر عن المساواة بين المسلمين والرعايا غير المسلمين ، وأيضاً هذا القانون تألف من ١٤ مادة في البداية أعده مجلس مكلف بهذا العمل بصفة خاصة ، وهذه كانت أولى المحاولات لإعداد مجلس تشريعي في الدولة العثمانية(٣) .

وتوالت بعد ذلك خطى الإصلاح ، وصدرت في عام ١٢٥٧هـ/١٨٤١م، مجموعة من القوانين الجنائية ، وأنشئت محاكم نظامية سلخت الدعاوي الجزائية من القضاء الشرعي، وأنشئت محكمة تجارية مختلطة ، وهو الأمر الذي لقي ترحيباً من الرأي العام الأوروبي، واستنكاراً من الرأي العام العثماني عموماً ، فطبقة العلماء وقفت ضده ، بل إن العلماء أعلنوا بأن خط كُلخانه منافٍ للقرآن ، فعمت الاضطرابات والفوضى في أرجاء السلطنة ، واشتدت المعارضة للإصلاح ، فقرر السلطان تنحية الصدر الأعظم من منصبه ، ولكن ما أن عاد رشيد باشا إلى الصدارة العظمى ، حتى عاد في تنفيذ برنامجه فأعطى الأولوية لبرنامج تحديث السلطنة، فأسس محاكم مختلطة تقبل

---

(١) عبد الرحمن شرف : أحاديث تاريخية ، ص٦٣ .

(٢) علي محمد الصلابي : الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط ، ص٣٧٧ .

(٣) وديع أبو زيدون : تاريخ الإمبراطورية العثمانية من التأسيس إلى السقوط ، ط١ ، الأهلية للنشر والتوزيع ، الأردن ، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م ، ص١٢٥-١٢٦ .

شهادة المسلمين والمسيحيين ، وهكذا تواصل تغلغل القوانين الوضعية إلى ساحة القضاء ، بحيث استطرد في سلخ الدعاوي المدنية من القضاء الشرعي ، وأنشئت في عام ١٢٦٤هـ/١٨٤٧م محاكم مدنية وجنائية مختلطة ، وفي عام ١٢٦٧هـ/١٨٥٠م أصدر رشيد باشا الصدر الأعظم قانوناً تجارياً على نمط القانون الفرنسي ، وأنشأ محكمة مختلطة للبت في القضايا التجارية ، وكان يعمل فيها قضاة عثمانيون وأوروبيون ، وأرسل مندوبين إلى الولايات للقيام بالتفتيش الدوري، واستدعى مندوبين على الولايات إلى الآستانة ، وجرى إنشاء مجلس لمعاونة حاكم الولاية يمثل فيه الأهالي(١).

وهنا الأمر يدعونا إلى التوقف والدهشة معاً ، وهو أن يعمل قضاة أوروبيون في المجال القضائي العثماني ، بل والأدهى من ذلك أن القانون التجاري الفرنسي تضمن قوانين مخالفة للشرع الإسلامي ، ولكن للأسف أُعملت وطبقت هذه القوانين الوضعية الفرنسية في البلاد العثمانية .

وقد ذكر في موسوعة الوقف الديني "أنه تضمن هذا التقنين أحكاماً لا يمكن أن تطبق إلا في فرنسا ، كأحكام حقوق الزوجة عند امتلاك زوجها ، لأن الذمة المالية للزوجة منفصلة عن ذمة الزوج المالية في الشريعة الإسلامية ، وفي النظام القانوني في الدولة العثمانية ، ولا تعرف مجتمعاتنا نظام اشتراك الذمة المالية بين الزوجة والزوج "(٢) .

ويبدو أن المسألة الأكثر أهمية هي مسألة القانون والعدل التي كانت واقعة على كاهل العلماء بدرجة كبيرة ، وأما الإصلاحيون فإنهم لم يتجرؤوا على تأسيس نظام قضائي تشريعي أو محكمة تنفيذية حتى ذلك الوقت ، إلا أنه حدثت بعض الإجراءات والمحاولات من خلال فرمان كُلخانه ، تم فيها منح مجلس أحكام العدل مسؤوليات قضائية ، وفي عام ١٢٦٤هـ/١٨٤٧م تم تأسيس محاكم جنائية وقانونية لأصول تشريعية مأخوذة من النظام الإسلامي والأوروبي على حد سواء ، وبمشاركة مشرعين عثمانيين وأوروبيين(٣) .

ولقد أكدت لنا الوثيقة المؤرخة في (١٧ ربيع الثاني ١٢٩٣هـ/١١ مايو ١٨٧٦م) أن باب السعادة أرسل لجنة قضائية إلى كافة الولايات من أجل التعجيل بالأحكام في الجرائم العادية بمحاكم التحقيقات ، وأن الباب العالي يقوم بتنفيذ الأحكام التي تصدرها المحاكم والتعجيل

---

(١) قيس جواد العزاوي : الدولة العثمانية ، قراءة جديدة لعوامل الانحطاط ، ص٧٩ .

(2) Turkiye Diyanet Vakfi : cild , 31 , op , cit , s , 180 .
(3) Ali Ibrahim Savas : Genel Hat Laryly Osmsnli , op , cit , s , 111 .

بتعقيب المتهمين والمطلوبين على ذمة قضايا في أي وقت ، وأن كافة التدابير القانونية التي اتخذتها في هذا الشأن لم تخرج عن إطار العدل ومن الطبيعي أن يقوم الباب العالي بإرسال مفتشين قضائيين أحدهما مسلم والآخر مسيحي إلى كل ولاية للتأكد من تنفيذ الأحكام وتطبيق القوانين المطلوبة في إطار لعدل الشامل ، ومن الطبيعي أيضاً قيام الباب العالي بتشكيل هذه اللجنة القضائية للتعجيل بالمحاكمات في سائر القضايا[(١)].

وإضافة إلى هذه اللوائح وردت لائحة أخرى من الدولة العثمانية إلى الدول الكبرى المؤرخة بتاريخ (١١ صفر ١٣١٣هـ/٢ أغسطس ١٨٩٥م) تذكر فيها عدة مواد ومن ضمنها المواد المتعلقة بالقضاء ، أنه يجب تحديد حكم بالنسبة للقضايا التي تتجاوز فيها نسبة الديون عن ٥ آلاف قرش، وأن محاكم الجنايات المتنقلة سوف تقوم مقام الدوائر الجنائية لمحاكم الولايات، وهي تختلف عن المحاكم العليا للولاية ، ويقوم رئيس محكمة الاستئناف بوضع عضو مسلم وآخر مسيحي بمحكمة الصلح الخاصة بالولاية ، وأنه يمكن إحالة التحقيقات التي يقوم بها رئيس المحكمة الجنائية المتنقلة إلى محكمة الناحية ، وتسجيلها بدفتر القضايا ، وعدم التأخير في تقديم لائحة بذلك، ويتم دراسة كافة التحقيقات المتعلقة بأحوال المحبوسين ، وتفقد أحوال السجون من خلال تقارير المحاكم المتنقلة ، وهذا يعني وجود مثل هذه المحاكم المتنقلة[(٢)] .

وعندما عزل الصدر الأعظم مصطفى رشيد باشا ، لم يؤد ذلك إلى توقف حركة التغريب، بل قام باستقدام المزيد من الأنظمة والقوانين من الغرب، بعد أن مهدلها الطريق، وفُتحت لها الأبواب، وكانت هناك معارضة شديدة للدستور، ولكن بمساندة مجموعة من المؤيدين من للدستور، استطاعوا تطبيق هذه القوانين الإدارية في الدولة العثمانية[(٣)] .

وبذلك انفتح الإصلاح الدبلوماسي والسياسي على الغرب ، حيث إن الدولة العثمانية لم تقم بتعيين ممثل دبلوماسي دائم لها في أي دولة أجنبية حتى أواخر القرن ١٢هـ/١٨م —كما ذكرنا سابقاً — إلا أنها في الوقت نفسه كانت تفضل الاعتماد على السفراء الأجانب القائمين في إستانبول على علاقاتهم السياسية مع هذه الدول، وكانت تقوم بتنفيذ كافة الشؤون الأساسية مع

(١) وثيقة غير منشورة رقمها : BOA.Y.EE,85.B913-1/22 محفوظة بالأرشيف العثماني بإسطنبول.

(٢) وثيقة غير منشورة سابقة رقمها : BOA.Y.EE951,HR.SYS.2813-1/12 محفوظة بأرشيف وزارة السياسة الخارجية بإسطنبول .

(٣) علي محمد الصلابي : الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط ، ص٣٨٧ .

هؤلاء السفراء بواسطة مترجمين مسيحيين قاموا بتحصيل علوم ومهارات سياسية لا حصر لها وهي مهمة للغاية ونادراً ما يتم نقلها إلى العثمانيين(١) .

نستطيع القول : إن تحول التحديث الذي كان رغبة أوروبا إلى قوانين رسمية تعهد بها لسلطان بإجراء التنظيمات اللازمة لتغريب المجتمع العثماني ، وبذلك تحول الصراع من كونه ضغطاً خارجياً على الدولة ، إلى صراع داخلي عنيف بين سلطة أجبرت على تغريب المؤسسات ، ومجتمع يرفض هذه المؤسسات ، وكان الرفض من العلماء والفقهاء الذين واجهوا بقوة تيار التحديث من منطلق أنه مخالف للشريعة الإسلامية ، وفي الوقت نفسه أخفقت الدولة العثمانية في الأخذ بأسباب الإصلاح الأوروبي لانعدام أي صلة بين المبادئ الأوروبية ، وبين مبادئ الدولة العثمانية المستمدة من كتاب الله وسنة نبيه ﷺ .

وجدير بالذكر القول : بأن عهد التنظيمات يعكس مدى الفساد الإداري الذي آلت إليه مؤسسات الدولة ، مما أدى إلى فساد النظم والقوانين المستحدثة في فترة التنظيمات لإدارة عموم ولايات الدولة ، التي أصدرها المجلس الأعلى للتنظيمات، وأدت بدورها إلى تفشي الفساد الإداري بالدولة ، وحالت دون نجاح محاولات الإصلاح والتجديد ، وفضلاً عن أنها أفضت إلى التدخل الأجنبي في إدارة شؤون الدولة ؛ مما أدى إلى اهتزاز نفوذ الدولة ، والاستخفاف بالحكومة العثمانية في إدارة شؤون الدولة والولايات التابعة لها(٢) .

وذكر (ريمون اندريه – Raymon Andre)(٣) ، من أهم مؤرخي المدن العربية في العصر العثماني ، وهو مؤرخ فرنسي ، وتعد كتاباته عن المدن العربية الكبرى من أهم الدراسات في التاريخ الحضاري بشكل عام ، وأن العصر العثماني قد غير إلى حد ما مبادئ التخطيط المكاني ، والتنظيم الإداري للمدن العربية التي تحددت في القرن السابق ، ويشير في دراسته في المدن العربية

---

(1) Turkiye Diyanet Vakfi : cild , 11 , op , cit , s , 235 .

(2) Stanford . J . Show : studies in Ottoman , op , cit , p , 86 .

(٣) ريمون أندريه : ولد عام ١٣٤٤هـ/١٩٢٥م ، وحصل على الليسانس من باريس وشهادة الدراسات العليا ، وعين أستاذاً في التعليم الثانوي بتونس ١٣٧١هـ/١٩٥١م ، وحصل على الدكتوراه في الفلسفة من جامعة أكسفورد، وعمل بالمركز الوطني للبحث العلمي ، ونال منحة من وزارة الخارجية للمعهد الفرنسي للدراسات العربية في دمشق، وكلف بالأبحاث من المركز الوطني للبحث العلمي ، وعين مساعداً لمدير المعهد الفرنسي للدراسات العربية في دمشق، وله عدة مؤلفات منها : السقايون بالقاهرة ، الاقتصاد الفرنسي ، ثورة القاهرة في عهد المماليك ، وغيرها من المؤلفات . انظر : (نجيب العقيقي : المستشرقون ، ج١ ، ص٣٧٠-٣٧١) .

الكبرى إلى نقطة التحديث قائلاً "ويقع جزء من المسؤولية أيضاً على عاتق الغربيين الذين أدى نفورهم من الفترة العثمانية السابقة للاستعمار إلى الإساءة – بوعي إلى حد ما – إلى ما كان قائماً قبل سيطرتهم ، وهي سيطرة يهدفون منها إلى تحديث البلدان التي يغزونها "[١] .

وفي عام ١٢٧٣هـ/١٨٥٦م صدر مرسوم آخر أكد فيه السلطان عبد المجيد الأول المبادئ التي سبق وأن أعلنت على لسان رشيد باشا ، وأضاف إليها امتيازات وحصانات لرعايا الدولة غير المسلمين ، فأنشأ رشيد باشا مجلساً للنواب ، ووضع قانوناً للعقوبات وفق التشريعات الحديثة ، واستقدم رجل قانونسفرنيا ليضع قانوناً مدنياً حديثاً للدولة ، وأنشأ مصرفاً جديداً للدولة ، وأصدر أوراقاً مالية لتنظيم الأمور السياسية في الدولة ، وسمح للأجانب بامتلاك العقارات وفق شروط معينة ، وضرورة إنشاء مجالس للولايات ، فقرر تنظيم أمور الدولة بشكل عام ، وصدرت بعد ذلك قوانين تنظيمية متتالية[٢] .

وبالفعل استمرت الإصلاحات القانونية في إطار ما اعترف به قانون الجزاء الجديد، وقانون الأراضي عام ١٢٧٥هـ/١٨٥٨م ، وإعداد المحاكم التجارية المندمجة مع محاكم العمل عام ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م ، وإصدار قوانين للتجارة البحرية عام ١٢٧٨هـ/١٨٦١م ، وكانت جميعها قوانين تم اقتباسها من القوانين الفرنسية ، كما هو الحال في قانون الجزاء الذي اقتبس من الكود الفرنسي ، مع إضافة بعض التعديلات[٣] .

وكان هدف قانون الأراضي هو التخلص نهائياً من بقايا نظام الالتزام والاقطاعات العسكرية وتحسين أحوال الفلاحين ، فنظم الأراضي الأميرية والمتروكة الغير صالحة للزراعة، وألغي تبعية الفلاحين لأصحاب التيمارات[٤] .

لم تتوقف حركة الإصلاحات العثمانية في عهد السلطان عبد المجيد الأول بموت السلطان وزعماء الإصلاح ، بل أن روح الإصلاحات ظلت باقية في عهد أخيه السلطان عبد العزيز، فسار بها شوطاً جديداً وفق في بعضه وأخفق في بعضه الآخر، وهكذا ظلت حركة التغريب تأخذ مجراها في الدولة العثمانية .

---

(١) محمد عفيفي : عرب وعثمانيون ، رؤى مغايرة ، ص٤٣ .

(٢) عبد المنعم الهاشمي : الخلافة العثمانية ، ص٤٧٥ .

(3) Bernard Lwis : Modern Turkiye , op , cit , p , 122 .

(٤) محمد سهيل طقوش : العثمانيون من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة ، ص٤١٦ .

وبالتالي بدأت الدول الأوروبية تعزم بالضغط على الحكومة العثمانية للاستمرار في خطوات الإصلاح ، والنهوض المزعوم على النهج الغربي والفكر الأوروبي والمبادئ العلمانية، وأكد السلطان عبد العزيز عزمه على مواصلة السير في الطريق الذي سلكه أبوه السلطان محمود الثاني ، وأخوه السلطان عبد المجيد الأول في عملية الإصلاح، فأبقى على كل أصحاب المناصب من المكلفين بتنفيذ الإصلاحات ، وكان من أهم الإصلاحات الإدارية في عهده صدور قانون الولايات عام ١٢٨١هـ/١٨٦٤م لتنظيم حكومات الولايات(١)، وفي مجال الإدارة أيضاً أنشأ محكمة عليا قضائية باسم (ديوان الأحكام العدلية) ، وكما أنشئ في عام ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م مجلس للدولة على النسق الفرنسي سمي (شوراي دولت) أي مجلس شورى الدولة ، وكان من أهم اختصاصاته مناقشة الميزانية(٢) .

فهذا الخط الهمايوني بيَّن التزام السلطان بكل ما فيه ، فأمر السلطان بتأسيس المحاكم المختلطة للفصل بين المسلمين وغيرهم ، ووعد بمنح الدول الأجنبية حق امتلاك الأراضي بالدولة العثمانية ، وهو الأمر الذي فتح نافذة جديدة للتدخل الأجنبي في شؤون السلطنة الداخلية ، وفي عام ١٢٧٣هـت/١٨٥٦م صدر قرار بتأسيس البنك العثماني ، وكان معظم رأسماله إنجليزياً ، وكانت مهمته تزويد الدولة بالقروض ، ثم أعيد تنظيم وزارة المالية وزيدت كفاءتها ، وأدخل نظام الميزانية السنوية للمرة الأولى ، وفي عام ١٢٧٤هـ/١٨٥٧م ألغيت الجزية وفق ما نص عليه الخط الهمايوني ، وفي عام ١٢٧٩هـ/١٨٥٨م نشرت مجموعة قوانين خاصة بالأراضي، ومجموعة قضائية منقولة أصلاً من القانون الفرنسي(٣) .

---

(١) يعتبر قانون الولايات هو المحاولة العملية لإصلاح حال الولايات من جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وتأكيد خضوعها للدولة ، وحدد القانون نظام الإدارة واختصاصات الوالي وغيره من الموظفين والمجالس المحلية (مجلس الولاية ومجلس المدينة) وطريقة انتخاب أعضاء هذه المجالس ، وحدد سلطات الإدارة التنفيذية وعلاقتها ببقية إدارات الولاية وبالباب العالي ، وكان من أهداف هذا القانون إشراك الأهالي في إدارة أمور بلادهم، وفي الإصلاحات التي أدخلت في مختلف النواحي ، وكذلك كان من أهداف هذا القانون أن يتمشى مع أحوال كل ولاية ؛ إذ أدرك المسؤولون العثمانيون أن الولايات العثمانية تختلف عن بعضها اختلافاً جوهرياً وأنه لا يمكن وضع قانون موحد ينظم كافة القوميات. انظر (عبد العزيز نوار : تاريخ العراق الحديث ، ص٥٣ ؛ أنكه لهارد : تاريخ الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية ، ص١٧٢) .

(٢) ناهد إبراهيم دسوقي : بدايات الإصلاح في الدولة العثمانية ، ص٣٩١ .

(٣) قيس جواد العزاوي : قراءة جديدة لعوامل الانحطاط ، ص١١١ .

كما ورد لنا تقرير عن الفرمان الهمايوني بخصوص تشكيل النظام القضائي للسكان المسيحيين في الدولة العثمانية على القواعد الانتخابية ، وأنه على كل ولاية انتخاب قاض ينتمي إلى الجنسية لسكان هذه الولاية سواء كانوا مسيحيين أو مسلمين ، وأن على سكان تلك الولاية انتخاب أعضائها ، وأن تكون هناك محاكم استثنائية ، وأما في القضايا المختلطة بين المسلمين والمسيحيين فيكون عدد القضاة من المسلمين والمسيحيين متساو على أساس انتخابي[١].

وكانت الميزانية من أعمال شورى الدولة لكونها قانوناً من قوانين الدولة، وبالأصح فإن الميزانية التي تعدها وزارة المالية تعترض أولاً على الدائرة المالية لشورى الدولة ، ثم على عموم المجلس، وبعد أن يعطى لها شكلها النهائي تُعرض على الأمر السامي – الصدر الأعظم – ثم على الإدارة السنية – تصديق الخانقان – ، ومن ناحية أخرى كان هذا المجلس يقوم بواجبات الديوان العالي ، وله صلاحية محاكمة الوزراء، يحضر سنوياً الأعضاء المنتخبون من الإيالات إلى استانبول ، ويعرضون على شورى الدول مشكلاتهم وطلباتهم ، وتُدرس هذه المشكلات، وتتم مناقشتها ، وتبادل الآراء فيها مع الممثلين القادمين كذلك[٢] .

وصنفت التشكيلات المركزية في عصر التنظيمات إلى صنفين :

أولاً : المؤسسات التي حلت محل الديوان الهمايوني السامي والتغيرات الحاصلة فيها، ونوجزها حسب التسلسل التاريخي وهي فرمان التنظيمات ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م الذي استمر صفة الاستشارية للمجلس الأعلى للأحكام العدلية الذي تأسس في عهد السلطان محمود الثاني وزاد أعضاؤه في دخول سلطة تشريع النظم الحقوقية والمحاكمة الإدارية ، وفي عام ١٢٧١هـ/١٨٥٤م حولت الإصلاحيات لهذا المجلس في إعداد لوائح القوانين وتجهيز الأنظمة والتعليمات إلى المجلس العالي للتنظيمات ، وبقي المجلس الأعلى للأحكام العدلية يمارس سلطته الإدارية والعدلية ، وفي عام ١٢٧٨هـ/ ١٨٦١م دمج المجلسان في مجلس الأحكام العدلية، وقسم إلى ثلاث دوائر وهي الشؤون الإدارية ، وإعداد القوانين ، والأنظمة والمحاكمات الإدارية وفي (٨ ذي الحجة ١٢٨٤هـ/١ إبريل ١٨٦٨م) ، تغير هيكل هذه المؤسسات مرة أخرى بصدور نظام يستحدث مرجعيين عاليين:

أ : ديوان الأحكام العدلية وهي محكمة عدلية قضائية عليا .

---

(١) وثيقة غير منشورة رقمها : N-386 محفوظة بأرشيف السياسة الخارجية بباريس ، في سجلات رصيد المحفوظات، مدونات (٤٨٦) ، رقم ٥٠ .

(٢) يلماز أوزتونا : تاريخ الدولة العثمانية ، م٢ ، ص٧٥ .

ب : شورى الدولة ، الوظيفة الأساسية لشورى الدولة ، وهي المحاكمات الإدارية والقرارات الاستشارية ، وفي الوقت نفسه يمارس العمل التشريعي الذي بدأ منذ تشكيله وحتى عام ١٢٩٣هـ/١٨٧٦م ، ومن أهم وظائفه تدقيق الأنظمة والقوانين وإعداد لوائحها(١) .

ثانياً : هي السلطة التشريعية المقيدة بالديوان الهمايوني (الديوان السامي) المتوارث منذ ٤٠٠ سنة من خلال شورى الدولة والمؤسسات الشبيهة التي انتزعت وأحيلت إلى المجلس العمومي البرلماني المكون من هيئة الأعيان وهيئة المبعوثين، فبموجب هذا الدستور أنيطت السلطة الإدارية الإجرائية في الدولة إلى مجلس الوكلاء الوزراء الذي يجمع برئاسة الصدر الأعظم ، ويقرر شؤون الدولة المهمة الداخلية والخارجية ، وبذلك أبطلت الوظيفة التشريعية والتنفيذية لشورى الدولة ، وقد تأسس الديوان العالي لمحاكمة شخصيات معينة مثل الوزراء وكبار رجال القضاء كما هو العمل في الحاضر(٢) .

إذن مرحلة التنظيمات حصلت فيها متغيرات كثيرة ، منها حل مجلس الوكلاء، والوزراء محل الديوان الهمايوني السامي السلطاني ، وحل الوكلاء الوزراء في محل أعضاء الديوان، واستقر هذا الأسلوب حتى إعلان الجمهورية ، ونلاحظ هذا التشكيل في رئاسة الوكلاء، ويعني الصدارة العظمى ، ووزارة أو نظارة العدل والمذاهب ، ووزارة البحرية عام ١٢٨٣هـ/ ١٨٦٧م ، ووزارة الداخلية ، ووزارة الدفتر الخاقاني بأمين الدفتر قديماً ، ويعني الشؤون المالية والأملاك ، والخاقان هو السلطان ، ووزارة الأوقاف ووزارة الحرب (الدفاع) ووزارة الخارجية، ووزارة المعادن والمنافع ، فالوزراء القائمون على هذه الوزارات مسؤولون عن إدارة شؤون وزاراتهم ، واستقر هذا النظام تماماً بدستور ١٢٩٣هـ/١٨٧٦م ، وانتقل بعد ذلك إلى العهد الجمهوري بعد سقوط الدولة العثمانية وتغيرت أسماء الوزارات بالزيادة أو النقص(٣) .

وقد حدث تغير مهم في التشكيلات الإدارية أيضاً بعدد من الأنظمة الصادرة في عام ١٢٨١-١٢٨٧هـ/١٨٦٤-١٨٧٠م ، فقبل ذلك كانت الإيالة تطلق على السنجق أو اللواء، فأبطلت لإيالة ، وقسمت الدولة العثمانية إدارياً إلى الولايات، والولاية إلى الألوية ، واللواء إلى

---

(1) Turkiye Diyanet Vakfi , cild , 31 , op , cit , s , 26 .

(٢) أحمد آق كوندز : الدولة العثمانية المجهولة ، ص٤٠٣ .

(٣) حسن الضيقة : الدولة العثمانية ، الثقافة ، السلطة ، ص٤٠٤ .

أقضية ، والقضاء إلى نواحٍ ، والناحية إلى قرى، فكان السلطان يعين الوالي الذي يرأس إدارة الولاية رئاسة عامة ، ويتبع الوالي في مركز الولاية معاون الوالي والدفتر داريه (مسؤولو المالية) والكتاب مسؤولو التحرير والإدارة ومديرو الأمور الأجنبية ، ومديرو الزراعة والتجارة، ومديرو المعارف وأمناء الطرق ، ومديرو الدفتر الخاقاني للولاية (الأملاك والعقارات) وموظفو النفوس ومديرو الأوقاف وأمراء الولاية، ويوجد في الولاية أيضاً مجلسان للنظر في الأمور المهمة ، هما المجلس العمومي ، ومجلس إدارة الولاية[1] .

ويرأس المتصرف الجهاز الإداري في اللواء ، ومن أهم الموظفين التابعين له المحاسب ومدير التحريرات ، وموظف الدفتر الخاقاني وآمر الشرطة ، ويرأس القائمقام الإدارة في القضاء ، ولقد انعكست هذه التقسيمات الإدارية نوعاً ما على جغرافية العهد العثماني ، وصنفت الألوية إلى فئتين وهما : اللواء المستقل ، واللواء الملحق، ولقد نظم دستور ١٢٩٣هـ/١٨٧٦م أحكام التشكيلات الإدارية بالمواد الدستورية وأمر بعدها تعميم المجلس العمومي والمجلس الإداري، وأحال تفاصيل ذلك إلى قانون خاص تأخر صدوره قانوناً مؤقتاً حتى عام ١٢٧٦هـ/ ١٨٥٩م، وأسست المدرسة المُلكية بمعنى الإدارة والسياسة ، وهي تمييز عن الوظائف العسكرية، فانصرفت الإدارة السياسية بمفهوم المخالفة في المعنى ، وقامت بتخريج الإداريين للمناصب العليا، وأيضاً شمل نظام الرواتب الموظفين الإداريين كافة عام ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م[2] .

وهكذا أصبح أمام الباب العالي أفكار جديدة في المجال الإداري تعتمد على تطبيق النموذج الغربي في إدارة الولايات ، فتكوَّنت إدارة مركزية تماثل في طابعها الإدارة المركزية بفرنسا ، ومن ثم أصبح النموذجمأخوذاً عن أوروبا على غرار الغرب، ويعتمد في إدارة الشؤون العامة لولايات الدولة على وزارت متخصصة ، تضم هذه الوزارات العديد من الإدارات والمجالس المكلفة كل منها بأداء مهام محددة[3].

وقد ترتبت على ازدياد اتجاه الدولة إلى المركزية في نظام الحكم والإدارة أضرار فادحة، ظهرت آثارها في المدن والقرى والولايات البعيدة في مركز الدولة ، وظهور ما عرف بالازدواجية القانونية ، نتيجة تطبيق أصول الإدارة المركزية التي أقرها رجال التنظيمات ، وأدت هذه الازدواجية إلى ظهور

---

(1) Turkiy Diyanet Vakfi , cild , 5 , op , cit , s , 26 .
(2) Faik Resit Unat : Osmanli Sefirlere Ve Sefaret , op , cit , s , 16 .
(3) Stanford . J . Show : Studies in Ottomsn , op , cit , p , 128 .

فتاوى متعددة لمواد بعض القوانين الخاصة بنظم الإدارة المركزية، والتي تسببت في ظهور حالة من التشوش الإداري الذي أصبح من السمات الأساسية لعهد التنظيمات[1] .

وبالتالي يتضح لنا أن التنظيمات وضعت قوانين للجزاء والتجارة مقتبسة من أوروبا، الذي نظمه جودت باشا في مؤلفه الذي يعد ذروة في القانون المدني الإسلامي على شكل موسوعة قانونية وجيزة للغاية باسم مجلة أحكام عدلية ، ويقول (برنارد لويس – Bernard Lewis) في المجلة التي نشرت (من أعظم إنجازات القانون التركي – The great achievem of Turkish Juris prudenee) باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية بعد ترجمتها من العثمانية ، فلم يتمكن سلاطين دور التنظيمات من التدخل في القضاء ، إذ لا يشاهد في الفترة الإصلاحية العثمانية حادث تدخل البادشاه في شؤون المحكمة ، حتى إن السلطان مراد الرابع أعظم السلاطين نفوذاً وتحكماً ، لم يقدم على شيء من هذا القبيل ، ولم يتدخل السلطان عبد الحميد الثاني ، لا في القضاء ولا في العلم ، وفي عهد ناظر العدل عبد الرحمن باشا أصبح القضاء التركي أحد أنظمة العالم النموذجية "[2] .

فكان مجلس شورى الدولة يضع القوانين ، ثم تعرض على الحكومة والخانات للتصديق عليها، وأخذ البرلمان ذو المجلسين هذا العمل على عاتقه في دور المشروطية ، وبقي رؤساء شورى الدولة التي تأسست ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م والذي يسمونه (رئيس) أعضاء في الحكومة حتى عام ١٣٤٤هـ/١٩٢٢م ، وكانت شورى الدولة من أرقى المؤسسات في الدولة في فترة عالي باشا الذي أسسها ، وقد حقق أعمالاً كبيرة في عهد السلطان عبد الحميد الثاني ، إلا أن شورى الدولة ، عند تشكيل المجالس في النظام المشروطي ، هبط وأصبح بمثابة محكمة إدارية[3].

فكانت التجديدات التي طرأت على الحياة العدلية والقضائية بالدولة العثمانية في فترة التنظيمات ، والتي تبنى الترويج لها سفراء الدولة ، والتي اتجهت لاستلهام قوانين الغرب، تعد تجديدات مفككة ، وترتب عليها العديد من الآثار السلبية نتيجة انقسام هذه القوانين إلى قسمين:

الأول : النصوص المترجمة عن القوانين الفرنسية ، والتي كانت غريبة عن الدولة، ولا تتلاءم مع كيانها الإسلامي .

---

(1) Bernard Lewis : Modern Turkiye , op , cit , 126 .

(٢) يلماز أوزتونا : تاريخ الدولة العثمانية ، م٢ ، ص٥٠٤ .

(٣) خليل إينالجيك : تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار ، ص٧١ .

الثاني : القوانين العثمانية التي خضعت للتعديل لتتفق مع التشريعات الجديدة المستوحاة من النظم الغربية .

وترتب على ذلك ظهور ما عُرف بازدواجية القانون ، وهي واحدة من أهم وأخطر النتائج العامة لفترة التنظيمات ، وانعكست آثار هذه الازدواجية على الحياة العدلية بالدولة العثمانية ، وتم توجيه النقد لهذه النظم والقوانين لصعوبة إقرارها والعمل بها بشكل كامل أو حتى إصلاحها[1].

وتبين المذكرة المقدمة من سفراء الدول الكبرى الست إلى الباب العالي والمؤرخة في (٣ شوال ١٢٩٧هـ/٧ سبتمبر ١٨٨٠م) بخصوص الإصلاحات الإدارية التي أقرتها الحكومة لاستخدام آليات التطبيق بالنسبة لتفعيل النظم الإدارية وفق معاهدة برلين ، وأنه يجب اتخاذ إجراءات فعالة لتطبيق كافة الإصلاحات لاستتباب الأمور الإدارية ، وتم إظهار تلك الملاحظات الخاصة بالتطبيق، ودراسة البنود لحماية المقاطعات ، واستقرار الأمور الأمنية ، وبالتالي بدأ الباب العالي بإصدار قرارات جدية لتطوير الأقاليم إدارياً ، والاهتمام بأسس التطوير ، وتشكيل لجان إدارية للتعامل مع الإصلاح الإداري وفق ما أقره الموقعين ، وتم لأول مرة استخدام وتطبيق نظام اللامركزية[2] ، وقد تولاها المهنيون والمتخصصون باستخدام أحدث الأساليب الخاصة بتطبيق اللامركزية العليا ، وفق الأصول والأساليب التي أقرتها الدول الكبرى ، ومن هنا أُلزم الباب العالي بمواكبة النتائج تجاه ما سيتم تطبيقه من أساليب تقرها إدارة النظم الخاصة باللامركزية[3] .

وبذلك كان مطلب العثمانيين في اللامركزية الإدارية يهدف إلى تجديد وتحديث حياة الدولة والنهضة بأوضاعها ، وهذا ما ركزت عليه الجمعيات العربية في مطالبها من الدولة وبرز ذلك في برامج الجمعيات وفي قرارات المؤتمرات التي عقدتها وبالمطالبة بهذا النوع من الإدارة بالحكم الذاتي واللامركزي[4] .

---

(1) Ahmet Lutfi : Osmanli Adalet Duzeni , s , 161 .

(٢) اللامركزية : توازي معنى الفيدرالية Federalism وهي نظام سياسي من شأنه قيام اتحاد مركز بين دولتين أو مجموعة من الدول أو الولايات بحيث لا يكون التمثيل الدولي إلا لعاصمة الدولة ، مع احتفاظ كل من الولايات ببعض الاستقلال الداخلي ، وتفقد سيادتها الخارجية التي تنفرد بها الحكومة المركزية . انظر : (أحمد عطية الله: القاموس السياسي ، ط٣ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م ، ص٨٩٦) .

(٣) وثيقة غير منشورة رقمها BOA . YEE 97/54 محفوظة بالأرشيف العثماني بإسطنبول .

(٤) حنان عبد الله منور الجدعاني : الحركة اللامركزية العثمانية في المشرق العربي (١٣٢٦-١٣٣٧هـ/١٩٠٨-١٩١٨م) رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م ، ص٩١ .

والجدير بالذكر أنه في عام ١٢٩٥هـ/١٨٧٨م ، قام السلطان عبد الحميد الثاني قواه وأوقف العمل بالدستور الجديد ، وأقال مدحت باشا الصدر الأعظم ونفاه إلى خارج البلاد ، وهكذا نلاحظ آخر محاولات المقاومة لحركة التشريع القضائي الوضعية في السلطنة العثمانية والولايات شبه المستقلة عنها ، ولكن المقاومة لم تستمر؛ فالسلطنة رهنت قرارها الداخلي للدول الأوروبية وفق مواثيق دولية ؛ وبحكم انحطاط وضعها الاقتصادي والسياسي والعسكري، أعلنت إفلاسها فاستغل الدائنون هذا الوضع ففرضوا عليها رقابة مالية حقيقية[1].

إن إقرار التشريعات وحماسة الحداثيين للتنظيمات بالاستعارة القانونية أصبح إصلاحاً قضائياً مهماً اقتضته ظروف العصر ، والذي اعتبروه المخرج الوحيد للدولة العثمانية من أزمتها، لأنه حسب مسوغاتهم يقيم بعض الرقابة الدستورية على سلطة السلطان ويحدد صلاحياته، وبفضل السلطان وعمله لبناء دولة القانون أسس مجتمع ديمقراطي واسع يحقق العدل والحرية، فعملت الأحزاب التي نشأت في الدولة العثمانية على اتخاذ هذه الشعارات الثورية لفرنسا، أهدافاً لها ، وإن أولى التأثيرات التي سميت بالإصلاح القضائي هو تمهيد الطريق لغزو البنية الفكرية الإسلامية ، ثم إجبار مجتمعاتنا على العمل بآليات السوق الغربية والتبعية لها[2] .

ولم ينته الصراع بين الشريعة والقوانين الوضعية ، ومهما اجتهد فقهاء الأمة ومشرعوها في ذلك ، وقد اكتملت علمنة المؤسسات العثمانية بعد صدور دستور مدحت باشا ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م ، فقد استقى مدحت باشا مواده وأحكامه من الدساتير الفرنسية والأوروبية ، وبموافقة السلطان عبد الحميد الثاني وهو مضطر فقد التحقت الدولة العثمانية بقافلة الدول الدستورية الأوروبية على تعزيز أنظمتها القومية الوطنية ، ولكن الفرق بين الدولة العثمانية والبلدان الأوروبية هو أن دول أوروبا قد اختارت دساتيرها وتشريعاتها من وحي واقعها الاجتماعي ، وتراثها الوطني وأمانيها القومية ، في حين استبعدت الدولة العثمانية كل هذه السياقات ، وقلصت أحكام الشريعة الإسلامية التي تعد النظام التشريعي الوحيد الذي يمكن أن يعزز وحدة الشعوب الإسلامية من خلال التكوين الحضاري والتاريخي للأمة الإسلامية وتعزيز هوية الانتماء إليه[3] .

---

(1) Vahdettin Engin : Il Abdulhamid Ve Dis Politiko , op , cit , s , l.

(٢) جاك توبي : الإمبريالية الفرنسية والولايات العربية ، ص٥٤ .

(3) I. Sureyya Sirma : Il Abdel hamaidin Istam , op , cit , s , 79 .

وهكذا تدفقت القوانين الوضعية بشكل لم يسبق له مثيل ، فمن القانون الجزائي لعام ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م المبني على المبادئ والأفكار الغربية ، ومروراً بالقانون التجاري الفرنسي الذي تبنته الدولة العثمانية عام ١٢٧٥هـ/١٨٥٨م إلى القانون التجاري البحري المستمد من فرنسا ، والذي صدر عام ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م ، فإن المحاكم التجارية التي استحدثت عام ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م حسب ما أورده المؤرخ الفرنسي (بول دومونت – Bal Domont) "الخطوات الأولى لإرساء نظام قانوني علماني منفصل عن جهاز رجال الدين ، فهذه المحاكم قد تشكلت من ثلاثة قضاة معينين من الحكومة ، وأربعة معاونين للقضاة يمثلون تجار الأقليات والأوروبيين، وتطبق هذه المحاكم القانون المستورد من فرنسا ، وتعمل وفق الشروط نفسها والمعمول بها في أوروبا" ولاحظ أيضاً" أن القانون التجاري يبيح الربا ويسمح بتأسيس جمعيات خاصة يمنعها الشرع الإسلامي ؛ لذلك فقد ثار جدل عنيف أدى إلى معارضة كبيرة" ومع ذلك فإن دومونت يعتبر عملية تقنين التنظيمات وإرساء التشريعات الوضعية قد عبرا عن اندماج ناجح بين الإسلام والحداثة(١) .

ومما سبق يتضح لنا أن تغريب البنية السياسية والقضائية للدولة العثمانية جاء نتيجة تغلغل القوانين الوضعية الغربية وتراجع أحكام الشريعة الإسلامية التي كانت لها عواقب وخيمة على حياة السلطنة العثمانية ، مما زاد الضغط الأوروبي عليها وضياع الهوية الحضارية للأمة العثمانية، فالنظامان القانوني والقضائي اللذان سادا في السلطنة العثمانية حتى نهاية ١٢هـ/١٨م وبداية القرن ١٣هـ/١٩م كانت لهما مصدرية واحدة وهي الشريعة الإسلامية ، ولكن غزو الحداثة الأوروبية الذي بدأ مع عجلة التغريب بإصدار أول فرمان للتنظيمات في الدولة العثمانية ، اتسع ليشمل المؤسسات الإدارية والسياسية ويهيئ أجواء السلطة السياسية للتحولات التي قد تحدث فيما بعد .

وقام رجال فترة التنظيمات ببذل جهود عظيمة من أجل تنفيذ نظام الحقوق الغربية والشرقية، وجهودهم هذه جذبت الأنظار لوضع جديد في قوانين التشريع ، ولكن قانون الجزاء الذي دخل حيز التنفيذ بعد سنة من إعلان التنظيمات مهد السبيل لتحسين أسس التنظيمات ، واستهدف مسؤولي الدولة بصورة أكبر، وتأسست محاكم للتجارة ومحاكم لحل الخلافات بين العناصر المسيحية والمسلمة، وهذا هو الجانب الأكثر الذي تم فيه التحديث الذي جاء به عصر

(1) Turkye Diyanet Vakfi , cild , 11 , op , cit , s , 108 .

التنظيمات ، وهذه المحاكم كانت من أروع النماذج ذات البنية المزدوجة للتنظيمات ، فقامت بتوسيع مسؤولياتها ضد المحاكم الشرعية بالتدريج وأخذت صورة المحاكم المسيطرة عليها(١) .

ووردت لائحة عن التنظيم الإداري للسجون بتاريخ (١٦ ذو القعدة ١٣١٢هـ/١١ مايو ١٨٨٥م) تطالب فيها الدول الأوروبية من الدولة العثمانية بإرسال مسؤولين تتفقد أحوال السجون وتنشئتها ، وإرسال منسق إلى كل ولاية للنظر في مسألة تطبيق الإصلاحات وأنها مسؤولية كل والي بهذه الولايات ؛ لأن الوالي هو المسؤول العام عن مراقبة وتنفيذ وإجراء الإصلاحات ، وتم إرسال مجموعة من المفتشين بشكل دوري من الدوائر المعنية بهذا الأمر(٢).

وهنا يجب الإشارة إلى أن رجال التنظيمات كانوا يطالبون سفراء الدولة العثمانية في الخارج بموافاتهم بالإصلاحات الإدارية والقانونية في تلك البلاد ليقوموا بتطبيقها في الدولة العثمانية ، كما أكدت لنا البرقية المرسلة من توفيق باشا ناظر الخارجية إلى سفراء الدولة العثمانية بتاريخ (٢٠ رجب ١٣١٤هـ/٢٤ ديسمبر ١٨٩٦م)أنه بناءً على الاتصالات العديدة مع السفراء المعنيين بالاتفاقات الخاصة بالإصلاح أهيب لجميع السفراء إلى متابعة وتنفيذ ما يتم إنجازه ، وموافاتنا بشأن تلك الاتفاقات ، ولقد تمت إصلاحات عديدة ذات شأن عظيم في كافة مناحي الحياة، ولن ننكر أنها تعرضت لبعض الصعوبات ، ولقد حاولنا تذليلها من خلال الدراسة والفحص ، وخاصة فيما يتعلق بالإدارة المحلية ؛ ولكن هذا لا يكفي الآن ، بل نريد المزيد من الإنجازات بدقة متناهية ، تخضع للإشراف والمتابعة لآليات التنفيذ ؛ ومن هنا فإن بعض القرارات الموقعة فيما بينكم كسفراء للدولة العثمانية والسفراء الخاصين بالدول الأوروبية لم تكن على المستوى الذي يؤدي إلى تحقيق طموحاتنا ، ومن هنا يجب موافاتنا في فترة وجيزة بكل ما هو جديد ، وخاصة فيما يتعلق بالنواحي القانونية وإدارة الولايات المحلية ، وشؤون التجارة(٣) .

ومما يؤسف له أنه في تلك الفترة كثرت المظالم التي لا تعتمد على الشرع، وكانت قوى الدولة والأمة تعتمدان على هذا القانون غير الشرعي والاقتباس من القوانين الغربية بشكل مباشر عن

---

(1) Bilal Eryilmaz : Tanzimat ve Yonetimed Moder Nlesme Brinci Baski , Istanbul , 1992 , s , 224 .

(٢) وثيقة غير منشورة رقمها : محفوظة بالأرشيف العثماني ، مجموعة يلدز بإسطنبول .

(٣) وثيقة غير منشورة رقمها BOA . HR . 2816-1/212-213 محفوظة بأرشيف وزارة السياسة الخارجية بإسطنبول .

طريق الترجمة ، وبالفعل تمت ترجمة القانون المدني الفرنسي ، وبدأ تطبيقه في الممالك، وتم إيضاح وتناول جميع القوانين ومواده الأساسية ، فقام مجلس التنظيمات بترجمة مجموعة من القوانين الفرنسية بإيعاز من مسؤولي الدولة ، وبدأ الاقتباس بموافقة علماء القانون، وتم إصدار قوانين التجارة البرية والبحرية ، وقانون العقوبات ، وقانون المحاكم الجنائية، وإصدار القوانين الإدارية ، وتم الإتيان بهدف الرد والإجابة على كافة الاحتياجات السياسية والإدارية والقانونية(١) .

إذن القوانين الجديدة المستحدثة في الدولة أدت إلى تفشي الفساد في الإدارة المركزية، وفي كافة مؤسسات الدولة ، وهذا ساعد على انهيار الأداء الحكومي في هذه المؤسسات في الوقت الذي انشغل فيه رجال التنظيمات وكبار موظفي الدولة المولعين بأوروبا ونهضتها بالتنافس على شغل المناصب الهامة بالدولة ، وبالتالي انصرفوا عن القيام بمهام وظائفهم ، مما كان له أثر سيئ على الحياة الإدارية بالدولة ، وعكس مساوئ التنافس الوظيفي والإداري في كثير من الأوقات(٢) .

ومن المعروف أن فرنسا كانت تضغط على رجال الدولة العثمانية في مجال تشريع القوانين، وهذه الضغوط لم ينتج عنها نتيجة ثابتة بشأن القانون المدني الفرنسي ، إلا أنها أثرت وبصورة أخرى على إعداد القوانين الخاصة بالتجارة البحرية والبرية وقوانين الجنايات، وتمت ترجمة القوانين الفرنسية ، وتم اتخاذها كنموذج لقوانين الدولة العثمانية(٣) .

إضافة إلى أن الإصلاحات الإدارية لم تنفذ بشكل فعلي ودقيق بل ظلت الحكومة المركزية في الدولة العثمانية تتمتع بالحقوق الكاملة أكثر مما عليها من واجبات، وهذا في حد ذاته يؤكد وبشكل قاطع مركزية الدولة والحكم المطلق الذي لم تقره الإصلاحات بل أبعدت بنودها كثيراً عنه(٤) .

ويتضح لنا في نهاية هذا المبحث أن للغرب مجموعة أسباب وعدة عوامل جعلتها تؤثر بطرق عديدة على الدولة العثمانية في مجال القانون ، بل وتتحول إلى الضغط في هذا الأمر، وذلك لأن الدولة العثمانية كانت تمثل سوقاً عظيماً لدول الغرب ، وبسبب الاتفاقيات والمعاهدات فإن الأسواق العثمانية في عام ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م تمكنت من الاستيلاء على محاصيل الأسواق الأوروبية نوعاً ما، وبذلت بذلك فرنسا جهداً عظيماً من أجل قبول الدولة العثمانية لقوانينها ،

---

(1) Ziya Nur Aksun : Osmanl Tarihi , cild , 3 , op , cit , s , 255 .
(2) Ercumend Kuran : Turkiye nin Batililasmasi , op , cit , s , 491 .
(3) Turkiye Diyanet Vakfi : cild , 5 , op , cit , s , 163 .
(٤) عبد الفتاح أبو علية : الدولة العثمانية والوطن العربي الكبير ، ط١ ، دار المريخ ، القاهرة ، ١٩٩٢م، ص٣٣٧ .

وإن مساعي فرنسا في تطبيق القانون المدني الفرنسي كان واضحاً –كما ذكرنا سابقاً – وإن معظم الحكومات بعد قبولها قانون التجارة ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م المأخوذ من قانون التجارة الفرنسي قد قبلت به أيضاً ، وقانون العقاب عام ١٢٧٥هـ/١٨٥٨م مأخوذ من القانون الفرنسي ، وصدر بعده قانون تنظيم التجارة ، وقانون الأراضي الهمايوني ، وبهذه الصورة تكون الدولة العثمانية قد تأثرت بفنسا في المجال السياسي والقانوني بصورة كبيرة جداً ، وتم قبول القوانين المدنية والسياسية والإدارية، وتطبيقها على المجال السياسي في الدولة العثمانية.

وهكذا فإن جهود التغريب الفرنسي في المجال السياسي والإداري تم قبوله في قوانين الدولة العثمانية وبالتالي تطبيقه عليها ، والذي ترتب عليه آثار سلبية عديدة أثرت على الدولة بجميع مؤسساتها ، وكان من الطبيعي أن تتفاوت هذه الآثار السلبية بعد أن طبقت الدولة العثمانية قوانين لم تستمد من الشريعة الإسلامية ، واستلهمت القوانين والأفكار الأوروبية بشكل كبير في النواحي السياسية والإدارية في البلاد، وبذلك كان الدعم الأكبر للاتجاه التغريبي في الدولة ، وبالتالي أصبحت النظم والقوانين المستحدثة في فترة التنظيمات على النسق الغربي، والتي بدأت في الدولة العثمانية مع إعلان مرسوم كلخانه ، واستمرت لتحديث وتغريب الدولة والمجتمع العثماني ، وزادت من اتجاه الدولة إلى المركزية في نظام الحكم والإدارة .

ونستطيع أن نستخلص النتائج الخاصة بالإصلاح في المجال السياسي والتنظيمي للدولة العثمانية ، فالقوانين الجنائية والقانونية الجديدة في خط الكُلخانه كانت تقتضيها الضرورة في مجال القضاء ، ولكن في الوقت نفسه لم يكن بالإمكان إقناع العلماء بهذه الإصلاحات ، ولم يكن أيضاً باستطاعتها القضاء على المحاكم الشرعية المعتمدة على قوانين الإسلام ، والتي تعتمد على أسس الدين ؛ لهذلك لم يكن بإمكانها أن تقيم نظاماً قضائياً يشمل كافة الرعايا دون النظر لاختلاف الدين والجنس ، إلا أن الدولة سنت قوانين التجارة والعقوبات والنظم المدنية وأنشأت المحاكم الجنائية والتجارية، واقتبست الدولة هذه القوانين من أوروبا ، وبالأخص من فرنسا في وضع الأسس والقواعد لإنشاء المحاكم النظامية خلاف المحاكم الشرعية ؛ مما سبب ذلك اضطرابات مختلفة في المجتمع العثماني ، ومع هذا فقد خطت بالمجتمع نحو نظام قضائي حديث مواكب للعصر في ذلك الوقت .

المبحث الثالث :

المجال الاقتصادي .

لم تكن أزمة الدولة العثمانية كما أسلفنا وليدة القرن ١١هـ/١٧م ، بل إنها بدأت في منتصف القرن ١٠هـ/١٦م وتطورت القرون اللاحقة ، وأسباب الأزمة خارجية وداخلية، وكانت خارجية نتيجة نجاح الدول الأوروبية في كشوفاتها الجغرافية ، حيث سيطرت على طرق التجارة الشرقية مع الهند ، كما تم اكتشاف أمريكا ، وسيادة أوروبا على البحار الشرقية، واحتلالها مواقع بحرية إستراتيجية أدى إلى محاصرة الامتداد العثماني ووجوده في تلك المناطق، بل إن أراضي إسلامية في الخليج العربي قد احتلت بالفعل من قبل أوروبا ، وقد أدى هذا التوغل الأوروبي إلى حرمان الدولة العثمانية من موارد مالية مهمة[1] .

وبالتالي أسهمت الكشوف الجغرافية في إثراء الدول الأوروبية وتقويتها، فأصبحت سيدة البحار وسيدة سوق الذهب الدولي ، وقد عزز هذا الثراء المادي القوة العسكرية ، وهذان العاملان انعكسا ضعفاً على الدولة العثمانية التي غرقت في مشكلاتها الداخلية بعد عهد السلطان سليمان القانوني الذي قام بإقرار نظام الامتيازات الأجنبية ، وهذا النظام الذي أهلك ، مع الوقت الاقتصاد العثماني ، وأدى في النهاية إلى تدهور العملة العثمانية ، ورافق ذلك الانحدار انحطاط داخلي تمثل في استحداث قصور الحرم السلطانية ، وإتباع نظام البذخ والترف مما ضاعف في مصاريف السلاطين دون أن تغطي هذه المصاريف الباهظة إيرادات كافية[2] .

ونظراً إلى أن السلطان سليمان القانوني رأى من الضروري أن يعاصر عهد الملك الفرنسي فرانسوا الأول للنهوض بالدولة ، فقامت فرنسا بمنحه إمكانات واسعة من نواح عديدة ، من خلال العلاقات مع فرنسا ، فقام الصدر الأعظم إبراهيم باشا بتوقيع اتفاقية تعطي فرنسا بعض الامتيازات التجارية ، وتتعهد فرنسا بمنح السلطان ، بضرائب معينة سنوياً ، ولكن جهود الدولة العثمانية في النهوض بفرنسا تمثلت في الإصرار على حماية الأسطول العثماني للسواحل الفرنسية ،

---

(١) قيس جواد العزاوي : الدولة العثمانية ، قراءة جديدة لعوامل الانحطاط ، ص٦٨ .

(٢) سعد بدير الحلواني : تاريخ العرب الحديث والمعاصر مشرق ومغرب ، ط١ ، دار البشير للثقافة والعلوم، طنطا ، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م ، ص٣٠٩ .

إضافة إلى مساعدات نقدية بقيمة ٢ مليون ونصف ليرة عثمانية(١) لفرنسا ، وتطوير العلاقات بين السفارات العثمانية والفرنسية(٢) .

ويجدر الذكر أن أولى الاتفاقيات بين فرنسا والدولة العثمانية ، التي وقعها السفير الفرنسي (لافوري – Laforee) في عام ٩٤٢هـ/١٥٣٥م والتي سميت معاهدة صداقة وتجارة بين الدولة العثمانية وفرنسا ، والتي منحت فيها فرنسا امتيازات لرعاياها في الدولة العثمانية ، والتي اشتملت على حرية التجارة لرعايا الدولتين في بلاد كل منهما ، وعدم زيادة الرسوم والضرائب التي يدفعها الفرنسي عما يدفعه العثماني، والتأكيد على حسن معاملة قنصل فرنسا في البلاد العثمانية ، وأن يتعامل بالقانون الفرنسي في محاكمة رعاياه ، ثم نظمت في الاتفاقية وسائل التعامل والمحاكمة بين الفرنسي والعثماني ، والتي تم تحريفها واستغلالها في عهود الضعف العثماني التي استشرت فيها الأطماع الأوروبية، وكما تناولت هذه الاتفاقية مبدأً غريباً وهو أن كل من يقيم في الأراضي العثمانية مدة لا تتجاوز العشر سنوات لا يلزمه أحد بدفع الخراج، أو أي نوع من أنواع الضرائب، ولا يُكلف بأعمال رغماً عنه مثل الحراسات بأنواعها، ويكون بالمقابل للعثمانيين الشيء نفسه في البلادالفرنسية، وأضيف إلى ذلك أيضاً دعوة ملك إنجلترا والبابا للانضمام إلى هذه المعاهدة ، وحرصت فرنسا على دعوة إنجلترا للاتفاقية لتستفيد من الامتيازات في الأراضي العثمانية ، ومن ثم نراها بعد عدة عقود تعارض بشدة المعاهدة ، التي أبرمتها إستانبول مع إنجلترا عام ٩٨٨هـ/١٥٨٠م ، وسعى السفير الفرنسي لدى السلطان العثماني مراد الثالث(٣) إلى إلغائها(٤) .

فالتسهيلات البحرية والتجارية التي كانت تمنحها الدولة العثمانية لكل من جنوه والبندقية، طورت العلاقات بينهما واتسعت ، فحققت معاهدة الامتياز لفرنساعاملاً مهماً للأجانب في المجالات القانونية والاقتصادية ، ونص بندها بالسماح للتجار الفرنسيين بإتباع شعائرهم الدينية ، وعدم إجبارهم على الدخول في الدين الإسلامي؛ غير أن الأمور لم تسر طويلاً وفق هذا البند ،

---

(١) ليرة : نقد عثماني تركي من ذهب يساوي ٤٠٠ قرشاً ، وهي من الإيطالية Lira عن الأصل اللاتيني Litra، وقد اختلفت قيمتها تبعاً للزمان والمكان والليرة أبو خمس غازيات وهو نقد تركي عراقي من ذهب يساوي ٤٣٠قرشاً رائجاً وأما الليرة الإيطالية فيراد بها الفرنك الإيطالي . انظر : (زين العابدين شمس الدين نجم : معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية ، ص٤٦٣) .

(2) Turkiye Diyanet Vakfi, Cikd, 16 , op . cit, S, 495.

(٣) انظر ملحق السلاطين العثمانيين ملحق رقم (٢٠) ، ص(٥٤٥).

(٤) أنينل ألكسندروفنادولينا : الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية ، ص٧٩ .

فالفرنسيون ، ومع كل امتياز تجاري جديد يحصلون عليه ، كانوا يطالبون بامتياز ديني موازٍ له ، ويبدو أن السلاطين لم يكونوا على وعي بخطورة تنازلاتهم هذه(١) .

إن معاهدة الامتياز التي كانت بين فرنسا والدولة العثمانية ، كانت بهدف تنمية فرنسا عسكرياً واقتصادياً ، ومنحها بعض الامتيازات التجارية هي ميزة اعترفت بها الدول الأوروبية، وفي ذلك الوقت لم ترد أي من الدول الأوروبية مساعدة فرنسا، فهنا لا نجد مبرراً معقولاً يدفع السلطة العثمانية إلىأن تمنح فرنسا هذه الامتيازات دون أن تُطالب بمثلها ، بل أتاحت لفرنسا تحقيق مصالح تجارية لم تكن تحلم بها ، أو تحلم بها أي دولة أخرى ، وهنا يجب على فرنسا الاعتراف بهذا الجميل الذي قدمته الدولة العثمانية لها وعدم نسيانه .

ومنذ نهاية القرن ١١هـ/١٧م كان التنافس الإنجليزي الفرنسي على سواحل الخليج العربي قد وصل إلى ذروته ، نتيجة لتجدد الحرب بين الطرفين منذ عام ١٢٠٨هـ/١٧٩٣م في أعقاب قيام الثورة الفرنسية ، وأصبحت فرنسا بذلك في حاجة ماسة إلى إيجاد مراكز اتصال بالشرق ، حتى تكون بمثابة مراكز استطلاع على الممتلكات البريطانية في الهند ، ودراسة الطرق التي يمكن استخدامها في غزوها، فقررت الحكومة الفرنسية إرسال بعثات إلى الشرق بهدف توطيد نفوذها ومراقبة الطرق المؤدية إلى الهند(٢) .

وبذلك فقدت الدولة العثمانية السيطرة على البحار الشرقية ، فالكشوف الجغرافية أتاحت للبرتغاليين فرصة التحكم بطرق التجارة الشرقية ، واحتلال أراضٍ عربية إسلامية، فوجهت الدولة العثمانية حملة كبرى لمحاربتهم ، ولكنها هزمت بفعل قوة الأساطيل البرتغالية واستحكاماتها ، وبعدها دخلت الدول الأوروبية من جديد إلى البحار الشرقية ، وتحول الخط التجاري إلى رأس الرجاء الصالح ، وأغلقت منافذ البحار الشرقية إلى البلاد العربية ، وانعكس آثار هذا التحول على المياه الاقتصادية فيها(٣) .

إن إنشاء السفارات والوجود الدائم للدبلوماسيين العثمانيين في بلدان أوروبا، جعل لديهم المعرفة العميقة في تعلم مبادئ نظام الدولة ، والمجتمع والاقتصاد والنظريات الاقتصادية من تلك الدول ، وقد ساعد هذا على صعوبة الوضع الاقتصادي وتبعية البلاد العثمانية لرأس المال

---

(١) أكمل الدين إحسان أوغلي : الدولة العثمانية ، تاريخ وحضارة ، ج١ ، ص٧٢٣ .

(٢) سعد بدير الحلواني : تاريخ كل العرب ، الحديث والمعاصر ، ص٨١.

(3) Turkiye Diyanet Vakfi, Clid , 11 , op. cit, s, 120.

الأوروبي، والذي ازدادت حدته بسبب ديون الدولة العثمانية ، فكانت هذه الخطوة الهامة في هذا الطريق ، هي إلغاء نظم اللوائح الحكومية والاحتكارات ، والشراء الإجباري المميز للأسلوب الإقطاعي للإنتاج ، وقد جاءت هذه الخطوة في سياق المعاهدة التجارية التي عقدت بين إنجلترا والدولة العثمانية على أن تطبق مبدأ التجارة الحرة ، ولم يؤد إلا إلى مجرد نمو طفيف في النظام الرأسمالي في الاقتصاد ، وكذلك إلى زيادة ملحوظة في التعبئة الاقتصادية للدول الأوروبية ، على الرغم من زيادة الرواج التجاري ، فقد هيأ مرسوم خط شريف كلخانه والإصلاحات التي تلتها عدداً من الظروف الضرورية لنمو الرأسمالية في الدولة العثمانية ، وفي الوقت نفسه أسهمت هذه الإصلاحات في تهيئة البلاد لمتطلبات الاقتصاد الرأسمالي الواعي[1] .

وبذلك عجزت الدولة العثمانية ، عن حماية الإنتاج الذي ظل منخفضاً في الدولة بسبب الديون فعجزت عن منافسة هذه السلع المستوردة ، ولم تتمكن من فرض الرسوم الجمركية؛ بسبب وجود الاتفاقات والامتيازات التي أجبرت السلطان على الالتزام بمبدأ التجارة الحرة[2] .

إذن قوة العملات الأوروبية ، وتقدم الصناعة الأوروبية ، فضلاً عما أتاحته الامتيازات الأجنبية ، قابلها ضعف العملة العثمانية ، وتراجع الصناعة العثمانية ؛ مما سمح بغزو اقتصادي أوروبي للسوق العثمانية ، وتقهقرت معه الصناعات التقليدية، ونظام الحرف ، وتخلف النظام الضريبي ، مما زاد السوء في هذا الوضع لمنح السلاطين حقوقاً لكل من فرنسا وألمانيا وإنجلترا لحماية المسيحيين واليهود داخل الدولة العثمانية، الأمر الذي جعل هؤلاء يتمتعون بامتيازات الأجانب نفسها ، ويصبحون مع الوقت طبقة من التجار الدبلوماسيين ورجال الدولة ، وبذلك تحول ولاؤهم من السلطان إلى القنصليات الأوروبية ؛ لارتباطهم بها ، وجاءت التنظيمات كنتيجة طبيعية للامتيازات الأجنبية ، وبهما انحطت الدولة العثمانية وأدت إلى انهزام الاقتصاد العثماني ، وتراجع عملته وقدرته وصناعته داخل الدولة العثمانية ، أمام الغزو الاقتصادي الأوروبي للسوق الداخلية ، وتراجع السيادة العثمانية من الداخل والخارج اقتصاديا[3] .

---

(١) أنينل ألكسندروفنادولينا : الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية ، ص١٥٤.

(٢) ميمونة حمزة المنصور : تاريخ الدولة العثمانية ، ص١٢٧ .

(٣) قيس جواد العزاوي : الدولة العثمانية ، قراءة جديدة لعوامل الانحطاط ، ص٦٩.

وعلى كلٍّ فإن تعزز نظام الامتيازات الأجنبية بما جاءت به التنظيمات ، وما أقره فرمان الكُلخانه في إستانبول بحق حماية حقوق الأجانب بممارسة كل أنواع التجارة ، وبالحق في تملك الأراضي ؛ هو أمر جاء بترتيبات سريعة وخطيرة في الاقتصاد الإسلامي[١] .

وقال المؤرخ التركي (ساجلاركيدر) عن الدور الذي قامت به الرعايا غير الإسلامية في الدولة العثمانية بقوله : " إن الأقليات قامت بدور الوسيط في عملية اندماج العثمانية في الاقتصاد العالمي ، ففي الأناضول الغربية كان اليونانيون يحتكرون الأعمال التجارية والصناعية معاً ، وفي الأقاليم الشرقية في سيسيليا كان الأرمن يمتلكون أخصب الأراضي الزراعية ، وكان هناك استقطاب متزايد للتحكم في الاقتصاد العثماني من هؤلاء الرعايا "[٢] .

ويمكن القول : إن هذا التراجع الاقتصادي أدى إلى ضغوط الدول الأوروبية في جميع الاتجاهات ، وإلى مزيد من الإصلاحات التي ضاعفت من عدد المؤسسات الغربية على حساب المؤسسات التقليدية العثمانية ، وكان الهدف واضحاً ، وهو إلحاق الدولة العثمانية بركب الحضارة الغربية ، وإخضاعها إلى الأبد لمعايير السوق الدولية ونظمها وقوانينها ، وقد تحولت الدولة العثمانية إلى سوق للتصريف وإلى شبه مستعمرة للدول الأوروبية الرأسمالية ، وفتحت بذلك باباً للرأسمالي الأجنبي عندما تعهدت الدولة العثمانية بمنح امتيازات للأجانب ، وحق شراء الأراضي في الدولة العثمانية ، ومن سوء حظ الدولة أن رجالها لم يهتموا كثيراً بالأزمة الاقتصادية ، بل شغلهم الإصلاح والتحديث في الدولة ، وكان في رأيهم أن هذا كفيل بانتشال الدولة العثمانية من أزمتها، سواء اقتصادها أو الديون الخارجية ، وقد تعرضت العملة العثمانية لتدهور كبير في قيمته ، حيث كان من أول إصداره تبلغ ٥ إلى ٦ فرنكات ذهبية ، إلا أنه تدهور ووصل إلى فرنكين من الذهب في عام ١٢٩٥هـ/١٨٧٨م وإلى ٣٧ سنتيم[٣] عام ١٢٥٥هـ/١٨٣٨م[٤] .

وأصبحت الأزمة المالية قضية مستعصية مما عكر صفو آمال الإصلاحيين العثمانيين، وتوصلوا في نهاية الأمر إلى أساسين وهما : الخزانة التي تكفي لسداد الديون والأموال المستقرة؛ إلا

---

(١) محمد عفيفي : عرب وعثمانيون ، رؤى مغايرة ، ص٥٠ .

(٢) نقلاً عن : قيس جواد العزاوي : المرجع السابق ، ص١٠٣.

(٣) سنتيم : الجزء المائة من مائة جزء من أجزاء الفرنك الفرنسي أو الدرهم الفرنسي ، وقد دخل في كلام العرب المصريين . انظر (زين العابدين شمس الدين نجم : معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية، ص٣٢٨) .

(٤) شوكت باموك : التاريخ المالي للدولة العثمانية ، ط١ ، دار المدار الإسلامي ، بيروت ، ٢٠٠٥م، ص٨٤.

أن الحكومة العثمانية أهملت هذه الآلية ، وأما السلاطين الإصلاحيون ومنهم السلطان عبد المجيد الأول فقد أصدر مرسوم كُلخانه الذي قرر فيه بنداً بشأن أصول السكة والعملة ، وأنه ينبغي على الدولة العلية تحديد رؤوس الأموال المطلوبة من أجل منافع الثروة المادية للممالك الشاهانية المحروسة، فكان هذا البند أو الإجراء بدون تفكير مما أدى إلى انخفاض ثمن العملة، وتم تغيير المسكوكات العثمانية (العملة الذهبية ٣٥ والفضية ٣٧) وانخفض قيمة القرش العثماني، فكانت هذه التغييرات الاقتصادية كارثة على تجارة الدولة العثمانية(١) .

إن الفرمان الذي صدر في حق شراء الأراضي في البلاد العثمانية من قبل الأجانب ، يعني أن القوانين التي تم الحصول عليها ، والنفوذ الذي تم الاستحواذ عليه، يفيد بأن المسألة باتت في غاية الخطورة بعد القرار بالسماح للأجانب بشراء الأراضي، وعليه أصبحت أمور الدولة العثمانية تدار للرعايا غير العثمانيين بالتدخل إلى حد ما على الأقل في الشؤون العثمانية ، ففي منتصف القرن ١٠هـ/١٦م كان قناصل البندقية ، والسفراء الفرنسيون يقيمون في غالاط(٢)، فلم تكن حركة التجارة من البندقية وفرنسا محصورة بأحياء معينة في هذه المدينة الساحلية ، بل كانوا ينتقلون إلى العاصمة أو إلى المراكز التجارية الإقليمية بفضل تسامح الإدارة العثمانية معهم، وهكذا اختلفت السياسة العثمانية السلطانية بشكل كبير عما كان متبعاً خلال القرن ١٠هـ/١٦م ، حيث اعتادت السلطات العثمانية إبعاد الوافدين غير المرغوب فيهم من قبل الحكومة(٣) .

وهكذا خرجت السيطرة العثمانية في العلاقات التجارية في منتصف القرن ١٠هـ/١٦م مع الدول الأووبية ؛ لأن الإنتاج بدأ يقل عن العادة ، وكان هذا السبب وحده كافياً ، من وجهة نظر السلاطين والوزراء ، للحفاظ على العلاقات التجارية مع الدول التي كانت تجارها يستطيعون

---

(1) Ercument Kuran : Turkiye nin Batililasmasi , op, cit, s, 110.

(٢) غالاط – غلطة :تحتل هذه المدينة موقعاً متميزاً طوال التاريخ العثماني ، وذلك لوضعها في القسطنطينية القديمة، وبفضل موقعها كمرفأ آمن للسفن منذ استقر بها التجار الإيطاليون (البنادقة الجنويه) طوال القرنين ٥-٦هـ/١١-١٢م بفضل الامتيازات التجارية التي حصلوا عليها من الأباطرة البيزنطيين، واستمرت غلطه تمارس دورها التجاري حتى نجاح السلطان محمد الفاتح ، وتوجد معاهدة تدل على وجود علاقة بين السلطان العثماني وجنويه غلطه تنص على تبعية المنطقة للسلطان محمد الفاتح والسماح لسكانها بممارسة التجارة البحرية . انظر (حاتم الطحاوي: بيزنطة والمدن الإيطالية، العلاقات التجارية من ١٠٨١-١٢٠٤ ، د.ط ، د.ن ، القاهرة ، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ص٧٦).

(٣) ثريا فاروقي : الدولة العثمانية والعالم المحيط بها ، ص٧٦.

الوصول ، ولو بشكل غير مباشر إلى البنادقة ، والإنجليز والفرنسيين وغيرهم، وتوضح هذه الضرورة بشكل كبير ، السبب وراء منح الأجانب قدراً كبيراً من التسهيلات المقدمة لهم(١) .

فلم تتردد الحكومة العثمانية بالتدخل في التجارة المحلية والدولية لتنظيم الأسواق، وتأمين توفر السلع للجيش والقصر ، وبشكل عام للاقتصاد المدني وبالمقارنة مع كل من الشريعة الإسلامية ، والسلوك العام للدولة العثمانية ، فإن العثمانيين الأوائل اتبعوا بالتأكيد سياسة أكثر تدخلاً في تناولهم للمسائل الاقتصادية في القضايا المالية والاقتصادية ، كما في العديد من المسائل الإدارية ، فغالباً ما كانوا يصدرون القوانين الخاصة بدولتهم ، حتى ولو تضاربت هذه القوانين مع الشريعة ، وعلى الرغم من الممارسات التي اعتمدها مثل فرض القوانين المتعلقة بمعاملات الأسواق كالحسبة ، كانت منها جذور تاريخية إسلامية قديمة ، إلا أنها أصبحت عند العثمانيين أكثر ألفة(٢).

وبالرغم من ذلك كانوا يحدثون الفوضى في الاقتصاد الموجه الذي حاولت الدولة العثمانية من خلاله تأمين حاجات الديوان والجيوش ، بالإضافة إلى أنه حازت الأصواف والمنتجات الإنجليزية والفرنسية على تقدير النخبة العثمانية، وكذلك أهل المدنية الميسورين ، وظهرت سلع الرفاهية ، التي امتزجت مع الهدايا الدبلوماسية، كالسجاد العثماني الذي حظي على تقدير النبلاء والأثرياء ، فاقتصرت بذلك التجارة الخارجية على تبادل السلع الفاخرة بينهما(٣) .

وكما أدى الإفراط في الاتصال بمظاهر المدنية الأوروبية ، إلى أن أصبحت الحرف التقليدية عند العثمانيين عاجزة عن إشباع الرغبات ، والأذواق المتنامية لتقليد الغرب ، فانهارت بمرور الوقت هذه الصناعات العثمانية ، وساعد على هذا الانهيار، ذلك التوسع في استيراد المنتجات الأوروبية، خاصةبعد أن صبح استخدام هذه المنتجات رمزاً للتميز الاجتماعي بين أهالي استانبول ، مما أحدث بدوره تغيراً في نمط الحياة الاقتصادية(٤) .

وهكذا ما أن حل القرن ١١هـ/١٧م حتى كانت هناك ألف سفينة فرنسية تشارك في تجارة المشرق ، بينما وصل حجم هذه التجارة إلى ٣٠ مليون ليرة عثمانية، أي ما يمثل نصف مجمل التجارة الفرنسية ، فأخذ بعض التجار الأوروبيين ، وخاصة الإنكليز والهولنديين ، في التجارة تحت

---

(1) Ziya Nur Aksun : Osmanl Tarihi , Cild, 3, op, cit, s, 383.
(2) Turkiye Diyanet Vakfi, cild , 3 , op, cit, s, 152.
(٣) شوكت باموك : التاريخ المالي للدولة العثمانية ، ص٥٥ .
(٤) أكمل الدين أوغلي : الدولة العثمانية ، تاريخ وحضارة ، ج١ ، ص٧٢٣.

العلم الفرنسي ، واستخدم العثمانيون هذه الامتيازات دون استثناء ، كسلاح سياسي ، فقد دعم العثمانيون في فرنسا الكالفنيين ضد العصبة الكاثوليكية وحين انحازت مرسيليا ، مركز تجارة المشرق، إلى هذه العصبة ، ألقى العثمانيون الامتيازات التجارية وسمحوا لقراصنة شمال إفريقية بمهاجمة المدينة ، وعندما تولى هنري الرابع[1] الحكم عام ٩٩٨هـ/١٥٨٩م ، أعاد العثمانيون الامتيازات التجارية إلى فرنسا التي وصلت تجارتها حينئذٍ إلى الذروة[2] .

وأشارت المذكرة المقدمة من سفراء الدول الكبرى الست إلى الباب العالي والمؤرخة في (٢١ محرم ١٢٩٧هـ/٣ يناير ١٨٨٠م) بعض المطالب المادية اللازمة لتحقيق الأمن الاقتصادي المتاح لتحقيق الأهداف ، ومن هناك صدرت قرارات تضمنت قوانين تتعلق بتأمين الجمرك والضرائب ، وتتضمن أيضاً العائدات العامة للتعامل بخصوص الرواتب والدخول والحوافز المتعلقة بخزينة الدولة مما له أثر فعال في تحقيق بعض المطالب ، وأنه لابد من إقامة اجتماعات متتالية لدراسة المطالب في مختلف مناحي الحياة، كالاهتمام بالفنون ، والفن المعماري ، وبناء المنشآت[3] .

وجاءت مذكرة الرد التي قدمها عابدين باشا ناظر الخارجية لسفراء الدول الكبرى والمؤرخة في (٢٩ محرم ١٢٩٧هـ/١١ يناير ١٨٨٠م) الذي أوضح فيه الارتباطات بشأن التبادل التجاري والأشغال العسكرية والاستعدادات الخاصة لأي طوارئ ، وذلك من خلال التعاون فيما بينهم ، وكما ذكر " أنه يسرني بعد مقابلتي للسلطان أنني لمست من فخامته ظهور بعض الآراء التي بادرني بها لإتمام أي اتفاق ساري فيما بيننا ، والذي من شأنه سمو العلاقات، وخاصة فيما يتعلق بالتجارة وشؤون التسليح ، وكذلك في بناء الأساطيل ، ولمست أيضاً في لهجة سيادته أن هناك تعاطف مع الإدارات المختلفة للحكم بشأن توثيق الاتفاقات ووضعها محل التنفيذ ؛ مما دعا في

(١) هنري الرابع : (٤٤٢-٥٠٠هـ/١٠٥٠-١١٠٦م)وهو ابن هنري الثالث ، أمسك بزمام السلطة بعد أبيه وكان قاصراً في تلك الفترة ، بدأ هنري حكمة الشخصي ٤٨٥هـ/١٠٦٥م فأستعاد سلطانة في الدوقيات وخاصة سكسونيا أثارت تعييناته للأساقفة غضب البابا جريجوري السابع ، فأعلن خلعه من قبل البابا وانتخب النبلاء الألمان رودلف السوابي ملكاً، وأدى ذلك إلى قيام حرب أهلية ، إلا أن هناك طائفة كبيرة كانت تؤيده ، فغزا إيطاليا وطرد جريجوري من روما ، وفي عام ٤٩٩هـ/١١٠٥م أجبره ابنه هنري الخامس التنازل عن العرش . انظر: (محمد شفيق غربال : الموسوعة العربية الميسرة ، ص١٩٠٧) .

(٢) خليل إينالجيك : تاريخ الدولة العثمانية ، ص٢١٤.

(٣) وثيقة غير منشورة رقمها : BOA.Y.EE. 97164 محفوظة بالأرشيف العثماني بإسطنبول.

تبليغ سيادتكم بأن الخطط المستقبلية التي يتم الاتفاق عليها ستكون في صالح التحالف فيما بيننا، وخاصة في شؤون الاقتصاد ، وعليكم الالتزام بأي بند لتطبيق البنود الخاصة بأعالي البحار ، وبناء السفن ، وتدريب البحارة ، وإنشاء المصانع التي تتبع للمناطق الساحلية لتكون مواكبة مع البيئة ، حتى يتم التعاون فيما بيننا مع الاحتفاظ بحق التعبير خلال المؤتمرات[١] .

وطوال عقدين من الزمن وخلال منتصف القرن ١١هـ/١٧م قام التجار الفرنسيون والإيطاليون بضرب كميات كبيرة من النقود الأوروبية في جنوب فرنسا، وشمالي إيطاليا، وفي أماكن أخرى من أوروبا ، وكانت هذه النقود معظمها نحاسية، ولا تحتوي على شيء من المعادن الثمينة ، ثم نقلت هذه النقود واستخدمت كمدفوعات مقابل البضائع العثمانية، وبيعت بكميات أكبر من ثمن المعدن الذي تحتويه ، إلا أن هذه الأسعار المرتفعة انخفضت مع الوقت بسبب الحجم المتزايد لهذه التجارة ، والذي وصل في النهاية إلى مئات الشحنات، وقدرت العائدات الضخمة للتّجار الأوروبيين بأكثر من ١٠ ملايين قطعة ذهبية[٢] .

وتم اتخاذ أول إجراء لنظام المركزية في إحصاء السكان العثمانيين قبل مرسوم كلخانه عام ١٢٤٧هـ/١٨٣٧م ، وهذا الإجراء قام بإحصاء السكان العثمانيين وتسجيل ممتلكاتهم، ومسألة الضرائب والتجنيد كهدف مباشر لهذا الإحصاء ، وتم تأسيس لجنة تقوم بإحصاء السكان في الروملي والأناضول ، وتم طرح الضرائب بصورة منظمة وتسجيل الأملاك بصورة طبيعية ؛ إلا أن هذا الأمر أدى إلى إجراء آخر تمثل في إلغاء نظام التيمار[٣] ، حيث كان في الأساس على نظام الإقطاع العثماني بصفة خاصة منذ بداية الدولة العثمانية ، إلا أنه تم تغيير هذا النظام برمته وتحول التيمار إلى أراضٍ أميرية حكومية تدار بنظام الالتزام ، فقام السلطان سليم الثالث بإقرار هذا النظام ، ولكن الوضع المتردي لفرقة الفرسان في الحرب أضعف هذا النظام مما أدى إلى انهيار هذه الفرقة[٤] .

---

(١) وثيقة غير منشورة رقمها : BOA.HR.SYS.1261-5/26-28 محفوظة بالأرشيف العثماني بإسطنبول .

(٢) ثريا فاروقي : الدولة العثمانية والعالم المحيط بها ، ص٤٨.

(٣) التيمار : هو تخصيص أراضٍ لفرقة الفرسان ، حيث أن هذا الفارس ورجالة يتمتعون بكافة إيرادات وخراج هذه الأرض، مقابل خدمتهم العسكرية للدولة العثمانية بالجيش ، وبدأ هذا النظام اعتباراً من القرن ١٠هـ/١٦م، وأصبحت كافة الفرق النظامية بالجيش لديها رغبة في التيمار ضد فرقة الفرسان، ولذلك تم فرض نظام الالتزام العثماني . انظر :
(Bernard Lwis : Medern Turkiy , op , cit , p , 91)

(4) Tyrkiye Diyanet Vakfi : cild , 11 , op, cit , 123.

وفي عهد السلطان سليم الثالث اهتم بالمجال الاقتصادي من أجل إنشاء النظام الجديد، وقام بإنشاء (خزينة إيراد جديد) وتحصل على إيراداتها من العقارات والأملاك التي تقدر بحوالي ١٥ إلى ١٥٠ ألف ليرة عثمانية ، وتأسست خزينة الإيراد الجديد ، حيث قرر السلطان وعلماء الإصلاح بعد مباحثات استمرت عدة أيام أنه من الضروري وجود مصادر خارج الإيرادات العادية من أجل الإنفاق على جند النظام الجديد ، ومصنع الترسانة(١) ، ومصنع البارود والمدافع والألغام(٢) .

لذلك فرضت ضرائب جديدة ومستقلة على الحرير والقطن والصوف، وأصبحت خزينة الإيراد الجديد عام ١٢١٥هـ/١٨٠٠م خمسين مليوناً ، وبعد خمس سنوات زاد هذا الإيراد، حتى وصل إلى سبعين مليوناً ، ومن أجل مراجعة حسابات إيرادات هذه الخزينة أنشئت وظيفة باسم (إيراد جديد دفتر أرلغى) ، أي وظيفة دفتردار الإيراد الجديد ، وتقرر أيضاً أن يكون وزير الجند المدربين دفتر دار الإيراد الجديد في الوقت نفسه ، وتحددت سلطة وأهمية الخزينة بقانون يوضح طبيعة العمل فيها ، وأظهر السلطان العناية والدقة المتناهية في تطبيق أحكام القانون حرفياً(٣) .

وفي تلك الأثناء كانت الدولة العثمانية مشغولة بالاستيلاء على الأقمشة الواردة إليها من الهند وإيران وبلاد الفرنجة ، وحتى لا تتسرب أموال الدولة إلى الخارج، أوصى السلطان الوزراء باستخدام الأقمشة التي صنعت في الدولة ، وعلى الأخص كل الأقمشة المصنوعة في مدينتي إستانبول وأنقرة ، وكان يريد أن يُؤخذ من نفسه مثال يحتذى به في هذا العمل(٤) .

وتمت صنع الأقمشة بنشاط كبير في مصانع نسيج السليمية(٥) ، التي افتتحت في إسكي دار وبعد ذلك حظيت الصناعات المحلية بتشجيع السلطان الذي أرسل فرماناً همايونياً إلى البلاد

---

(١) الترسانة : كلمة مأخوذة في الأصل من دار الصناعة وهي المكان المخصص لإنشاء وتعمير جميع السفن والمراكب الخاصة بأعمال الدولة سواء كانت حربية أم خاصة بركوب الخليفة أو أم السلطان العثماني، أم من المراكب، بالإضافة إلى أنها المكان الذي يتلقى فيه عساكر البحرية تعليمهم وتدريبهم . انظر (سهيل صابان : المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية ، ص٧٣) .

(2) Enver Ziya Karal : TarZimattan errd , op , cit , s , 70 .

(3) Tefik Guran : Tanzimat Donemind Derleat Falerikala 150 , Ylind Tonzimat , Ankara , 1992 , 65 .

(4) M.Zeki Pakalin : Osmanli Tarih Deyimleri , op , cit , s , 69 .

(٥) تطلق كلمة السليمية على نوع من الأقمشة القديمة الجميلة التي نسبت إلى السلطان سليم الثالث ، لأنها نُسجت في مصانع السليمية بإسكي دار ، وتتسم هذه الأقمشة بتطريز جميل من زهور ملونة باللون الأبيض أو البني الفاتح أو

المشهورة بصناعة المنسوجات كالشام ، وحلب ، وديار بكر[١]، وقبرص[٢] ، وإزمير، وبروسة[٣] ، وطربزون ومصر[٤] .

وهكذا نجد أن تشجيع السلطان سليم الثالث للصناعات المحلية ، وافتتاحه لمصانع نسيج سليمية في إسكي دار ، وإرساله خطابات إلى المناطق لصناعة المنسوجات ، فهذا التشجيع أدى إلى رواج هذه الصناعات في الولايات العربية التي لاشك أنها تأثرت بتجربة الإصلاح في عهد السلطان سليم الثالث.

وفي أواخر هذا القرن تدفقت الصادرات الأوروبية ، ولاسيما المنسوجات إلى الدولة العثمانية، مما أدى هذا إلى أزمة اقتصادية وكساد خطير في صناعة المنسوجات العثمانية ، وكان الوسطاء في هذه التجارة الأوروبية من العناصر غير الإسلامية ، ومع أنهم من رعايا السلطان محمود الثاني ، إلا أنهم تمتعوا بحماية بعض الدول الأوروبية، الأمر الذي مكنهم من أن يصبحوا من الطبقات الغنية المميزة ، ولمعت هذه الطبقة في القرن ١٣هـ/١٩م[٥] .

الطحيني ، وغيرها من الألوان الزاهية ، وكانت قيمة القطعة منها ثلاثين ليرة، والقطعة التي يتم فيها تنجيد لحاف تقدر ما بين ٥٠ و١٠٠ ليرة ، أما القطعة التي تكفي لعمل عباءة كانت قيمتها ٢٠٠ ليرة . انظر :
(Enver Ziya Karal : Osmanli Tarihi , op , cit , s , 161)

(١) ديار بكر Dyar bakir : مدينة في تركية الآسيوية (الأناضول) في ولاية كردستان على الضفة اليمنى في بلاد الرافدين ،كانت تسمى قديماً أميدا Amida . انظر (س.موستراس : المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية، ص٢٧٢) .

(٢) قبرص : جزيرة في البحر المتوسط ، توجد في جزئه الشرقي وتبعد عن الساحل السوري ٩٠كم ، وعن الساحل التركي ٦٥كلم ، وعن الساحل المصري ٤٠٠كم ، وعن الساحل اليوناني ٩٠٠كم ، وسميت قبرص لأنها اشتهرت بالنحاس (Copper) . انظر (جميل عبد الله المصري : حاضر العالم الإسلامي وقضاياه المعاصرة ، ج١ ، ص٦٠٩) .

(٣) بروسه Broussa : مدينة في تركية الآسيوية الأناضول بنيت على سفح جبل كانت المستودع التجاري للقسطنطينية ثم أصبحت نقطة إستراتيجية ذات أهمية كبيرة في الدفاع ضد الأتراك فتحها أورخان بن عثمان ٧٢٥هـ/١٣٢٥م وجعلها عاصمة ولاياته أحرقها تيمورلنك عام ٧٧٩هـ/١٣٧٧م وأعاد بناءها السلطان محمد الثاني . انظر (س.موستراس : المصدر السابق ، ص٢٧٩) .

(4) Enver Ziya Karal : Ibid , op , cit , s , 162 .

(٥) محمد أنيس ورجب حراز : الشرق العربي في التاريخ الحديث المعاصر ، ص١٢٦ .

ولهذا السبب فكر السلطان محمود الثاني في زيادة صناعة الملابس المصنوعة المحلية وأمر الجوخ[١] بذلك ؛ للقضاء على أزمة القماش ، وكذلك التحكم في بيع الأقمشة الصوفية ، ولقد عهد إلى أحد المتخصصين ويدعى (إيفانس – Evans) بعمل اختبارات في مصانع القماش الإنجليزية صاحبة الخبرة في هذا المجال ، ومن أجل زيادة المنسوجات المصنوعة من الجوخ ، ومع أن إيفانس أحضر عند عودته أحد مشاريع أصحاب المصانع الإنجليزية بخصوص عمل مصنع للقماش في الدولة العثمانية ، إلا أنه لم يستفد من نتيجة هذا العمل ، لأن الحكومة العثمانية أخذت عليه بعض الإجراءات الرقابية في تجارة الدولة العثمانية الخارجية[٢] .

وفي عام ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م كان هناك نشاط تجاري كبير أدى إلى إقامة علاقات تجارية بين ليفانت وفرنسا التي بدأت في مرحلة القوة بعد صناعة حرير ليونز ، وأيضاً مع تجار جبل لبنان صفقات تجارية ، الذي كان سبباً حيوياً لتنمية العلاقات الفرنسية ، فكانوا القساوسة في لبنان ينتجون الحرير الخام ويقومون ببيعه للمصانع الفرنسية ، فأدى ذلك إلى التوسع الاقتصادي بين فرنسا ولبنان في منتصف القرن ١٣هـ/١٩م[٣] .

ومن ناحية أخرى فإن صناعة المنسوجات العثمانية ، تأثرت كثيراً بسبب الصناعات والمشغولات الأوروبية ،وحققت أوروبا رواجاً في بيع المواد الخام بدلاً من الحياكة والأقمشة الحريرية، ومن ثم فإن هذه الصناعة سببت أزمة لتشغيل الكيمياء بدلاً من الطلاء النباتي ، إلا أن أرباب الحرف تمكنوا من مواصلة جهودهم ، ولكن الصناعات الجلدية تعرضت لنفس الاضطراب، وبالرغم من ذلك تم تأسيس مصانع الصوف في إزمير ، ومصانع النسيج في إستانبول، وبدئ في تصنيع البنادق في الطوبخانه[٤] بالإضافة إلى صناعة الزجاج والبورسلين[٥].

---

(١) الجوخ : هو موظف غير عسكري ينظر في شؤون ملابس السلطان وهو ثالث أهم شخصية في القصر السلطاني المنسوب للغرفة الخاصة التابعة للأندرون ووظيفته السير على فرس وراء السلطان حاملاً لبسه الواقي من المطر، بالإضافة إلى الاهتمام بملابس السلطان الخارجية من قفطان وفرو وغيرهما ، وقد أطلق عليه في أواخر العصر العثماني لقب (أثوابجي باشي) . انظر (سهيل صابان : المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، ص٨٨) .

(2) Enver Ziya Koral : Tanzimattan errel , op , cit , s , 163 .

(3) Mathew Burrows : Mission civilisatrice French Cultural , op , cit , s , 83 .

(٤) الطوبخانه ، الطبخانه : مصنع المدافع ، دار صناعة المدافع وهذا الاصطلاح يتكون من كلمتي (طوب) بالتركية بمعنى مدفع و (خانه) الفارسية بمعنى دار ، منزل والمعنى دار صناعة المدافع . انظر (زين العابدين شمس الدين نجم : معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية ، ص٣٦٩) .

(5) Bilal Eryilmaz : Tanzimat ve Yenetimeol, op, cit, s, 277.

وكانت الإجراءات التي تمت في مجال التجارة منظمة تنظيماً كاملاً ، وكان قسم من رعايا الدولة العثمانية يعملون كقناصل أو مترجمين للسفراء الذين يعملون في خدمة الدول الأجنبية لا يدفعون ضرائب للدولة ، وكان بعض الرعايا العثمانيين الآخرين يأخذون الجنسية الأجنبية مباشرة ليستفيدوا من الامتيازات الممنوحة للأجانب المقيمين في الدولة العثمانية ، وقام بسحب الأعمال من التجار الأوروبيين الذين يعملون في ميدان التجارة الداخلية للدولة العثمانية، فأنزلت الأعلام الروسية من على سفن الرعايا العثمانيين والروم ، ومنعت هذه السفن من الحرب والتجارة ، وصدر قرار بالسماح لرجال الدولة الكبار بأن يشتري كل منهم سفينة ويقوم بتشغيلها ، لأن زيادة الأسطول التجاري العثماني يؤدي إلى نهضة واسعة في التجارة[١] .

وهكذا ظلت الإصلاحات التي أجريت في عهد السلطان سليم الثالث في الميدان التجاري والاقتصادي بصمة في اقتصاد الدولة ، على الرغم من أنه لم يكن له تأثير كبير بالنسبة لاحتياج الدولة ، إلا أن محاولات الإصلاح في اقتصاد الدولة العثمانية في عهد السلطان سليم الثالث، أظهرت الدولة بأهمية في هذا المجال .

ويُعد مصطفى رشيد باشا وفؤاد باشا وعالي باشا على رأس رجال التنظيمات بحكم معرفتهم بنظم الاقتصاد الأوروبي من خلال تواجدهم في سفارات الدولة بلندن وباريس، أصحاب التجديدات الأولى في مجال الإصلاح الاقتصادي على النسق الغربي في فترة التنظيمات، غير أنهم لم يكونوا قد حددوا برنامجاً خاصاً للإصلاح المالي للدولة ، واعتمد فكر التجديد الاقتصادي لديهم على إنشاء وظائف للمحصلين والدفتردارية في الدولة العثمانية ، مثلما كان معمولاً به في فرنسا غير أن عدم أهلية هؤلاء الموظفين في نظم الإدارة المالية الغربية تسبب في العديد من المشكلات المالية للدولة[٢] .

ويعتبروا هؤلاء الثلاثة نوابغ السياسة العثمانية وواضعوا الإصلاحات الجديدة بدلالة السفراء الأجانب لإرضاء الدول الأوروبية ، فأمروا بترجمة القوانين ، والنظم ، والتعليم والأمور المدرجة في الدستور ترجمة حرفية ، إلا أنهم لاقوا المعارضة في أعمالهم لأنها تؤول إلى قلب نظام البلاد وجعلها تغريبية محضة[٣] .

---

(١) خليل إينالجيك : التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية ، م١ ، ص١٢٣ .

(2) Zekeriya Kursun : Yol Ayrnimdo Turk Aroup, Lis, op. cit, 125.

(٣) محمد روحي بك الخالدي : أسرار الأنقلاب العثماني ، تركيا الفتاة ، ص٥٨ .

والجدير بالذكر أن رجال التنظيمات انحصرت حلولهم حول خفض الإنفاق الحكومي، وجمع المزيد من الضرائب ، وزيادة الرسوم الجمركية ، ومنع التجارة بالعملة ، إضافة إلى ضرورة التوجه للندب الأوروبي ، لاقتباس نظمه الاقتصادية وعقد القروض الخارجية ، إلا أن هذه المقترحات ترتب عليها آثار سلبية ومزيد من الأزمات الاقتصادية ، وهذا قد أفضى بواردات الدولة إلى أن تكون تحت تصرف الدول الأوروبية لتأدية ديونها ، وأخذ الفائدة من رؤوس الأموال(١) .

إن معاهدة عام ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م ، التي أبرمتها الحكومة العثمانية تحت ضغوط ظروف السياسة الخارجية ، تعد بناء على ذلك ، بداية مرحلة جديدة لوقوع الدولة العثمانية تحت الضغط الاقتصادي للرأسمالية الأوروبية ، وفي الوقت نفسه كانت المعاهدة تمثل أول خطوة في الإصلاحات المتتابعة التي دخلت التاريخ تحت اسم التنظيمات(٢) .

وعلى كلٍّ أصبح هناك خلل في الموازنة المالية للدولة ، نتيجة واردات الدولة التي أصبحت لا تغطي مصروفاتها ، إلى جانب أن رجال التنظيمات لم يهتموا بهذا الخلل في ميزان المصروفات، وذلك لعدم خبرتهم الكافية بالنظم الاقتصادية التي اقتبسوها من أوروبا والتي لا تتفق مع النظام الاقتصادي العثماني ، وبذلك تعددت وجهات النظر لوضع منهج للإصلاح المالي والاقتصادي للدولة ، فوافقوا جميعاً على ضرورة فتح الباب للقروض من أوروبا ، وتم عقد العديد من القروض مع فرنسا ثم تلتها الدول الأوروبية(٣) .

ويذكر الأمير شكيب أرسلان بزعم بعض المؤرخين الفرنسيين أن الضرائب أوجبت في خط كُلخانه استيفاءها على نسبة الثروة ، فقد كانت تجبى بصورة جائرة من المسيحيين، فوضح بأن هذا الحديث غير صحيح ، فالضرائب في السلطنة العثمانية كانت على حسب مقدار الأملاك وريعها ، ولم يكن فيها تمييز طبقة على طبقة مما هو شأن الدول الاستعمارية الأوروبية(٤) .

وبذلك تدهورت الصناعة المحلية ، وغزت السلع المستوردة الأسواق فاختل الميزان التجاري وازداد العجز في الميزانية ، ولم يكن هناك سبيل سوى الاستدانة، وأجبرت الدولة على القرض أيضاً

---

(١) أنكه لهارد : تاريخ الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية ، ص٤٦٥.

(٢) أنينل ألكسندروفنادولينا : الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية ، ص٩٦ .

(3) Ercunend Kuran: Avrupa Da Osmanli Tkanet, op, cit , s , 49.

(٤) الأمير شكيب أرسلان : تاريخ الدولة العثمانية ، ص٢٩٤ .

لمواجهة حرب القرم بقيمة ٣ ملايين من الجنيهات بفائدة ٦٪ ، وقرض آخر بلغ ٥ ملايين ، وعجزت في النهاية عن دفع الأقساط(١) .

وبذلك تكون الدولة ثقلت عليها الديون الداخلية والخارجية ؛ بسبب سوء استخدام بعض من الصدور العظام للأمور المالية كمصطفى باشا الذي قام بإجراءات لا يقبلها العقل من أجل الترقي ، وقد قام بترقية ابنه على غالب باشا إلى منصب وزير الخارجية بعد أن أصبح صهراً للسلطان ، فكانت نتيجة هذه الإجراءات غير واضحة المعالم من حيث التخطيط، والبرنامج والهدف ؛ وبعدها بدأ مصطفى باشا ورواد التنظيمات من الاستدانة من الدول الخارجية للمرة الأولى ، وتم إنفاق هذه الأموال في الترف والبذخ ، وتعاقبت هذه الديون واستمرت حتى تأسست هيئة إدارة الديون العامة ، وقد كان هذا رغبة الدول الأوروبية في إجبار الدولة العثمانية على الاستدانة منها(٢).

لقد أصبح تحول الاقتصاد العثماني إلى بنية صغيرة محددة ، إلا أنه بدأ يكبر بسرعة من خلال الثورة الصناعية التي بدأت في الغرب ، ومن ثم المعاهدة التجارية في عام ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م التي جعلت الاقتصاد العثماني مرتبطاً بأوروبا ، ومن ثم فإن بنية الإنتاج المحلي تفسد بالتدريج ، وبينما تم فتح طريق للاستيراد من المنتجات غير المتوفرة ، وبالتالي زادت البطالة وتحطم نظام الصناعة المحلية ، ومما لا شك فيه أن النتاج المحلي وتقويه الصناعة والتدابير التي اتخذها رجال الدولة التي تمثلت في الإصلاحات ، كل هذه الأمور جعلت الديون تزيد، وفي الوقت نفسه بدأت الديون الخارجية تزداد أيضاً ، فإصلاحات السلطان محمود الثاني، ومسألة حل التدخل الأجنبي المتزايد والثقافة التي دخلت على البلاد طورت المشكلة أكثر من ذي قبل(٣) .

وبالتالي كان عهد السلطان محمود الثاني فيه تقلبات واضطرابات اقتصادية نتيجة لتقلب قيمة القطع الذهبية ، والفضية عشرات المرات مقارنة بالجنية(٤) ، وفقد القرش العثماني من قيمته

---

(١) ميمونة حمزة المنصور : تاريخ الدولة العثمانية ، ص١٢٨ .

(2) Omer Faruk Yilmaz : Belgelerd Osmanli Tarihi,op, cit, s, 337.

(3) Nevin Yazici: Osmanlilik Fikri ve Genc, op , cit, s, 19.

(٤) الجنيه : من العملات الأجنبية وهو من الذهب كانت متداولة في إنجلترا والدول الأوروبية وهي تساوي ٢١ شلناً وقد أبطل سكها في الثلاثينيات من القرن ١٣هـ/١٩م ، وسميت باسمها نسبة إلى مستعمرة جينا أو جيانا الأفريقية التي شكلت هذه العملة من ذهبها التي اشتهرت به في بادئ الأمر منذ عام ١٠٧٤هـ/١٦٦٣م . انظر : (زين العابدين شمس الدين نجم : معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية ، ص١٨٩) .

٧٨٪ من قيمة الأعوام السابقة ، وأدت هذه التقلبات النقدية إلى نتائج مدمرة على اقتصاد الدولة العثمانية ، وعلى مستوى المعيشة وعلى الموظفين عموماً ، ففي عام ١٢٧٣هـ/١٨٥٦م تفاقمت الأزمة المالية إلى درجة خطيرة، فأصبحت الخزينة خالية والجيش لم يدفع رواتبه ، والشعب أصبح أكثر معاداة للأجانب وللتحديث ، هذا وقد ظهر عجز في الميزانية العثمانية بلغ ٣٥ مليون فرنك فرنسي ، وارتفع إجمالي الديون إلى ٧٧٤ مليون فرنك، مما أجبر الدولة على الدعوة من جديد لرؤوس الأموال الأجنبية لإقراضها ، ولم يوافق على هذه الدعوة سوى الممول الفرنسي (ميرس — Mirecs) الذي تعهد بمنح قرض يبلغ ٥١ مليون فرنك، وربح هذا الممول من قرضه ٣٠ مليون فرنك ، التي لم تتجاوز قيمته الحقيقية من هذا القرض[١] .

وهكذا ولد نظام ضريبي مدني بثوب أوروبي جديد في الدولة ، من أجل تمويل الإصلاحات، فأدخلت سياسة الإصلاح الضريبي في عهد التنظيمات نموذجاً جديداً من خلال الضريبة المفروضة على الفلاحين وملاك الأراضي ، إضافة إلى ذلك نجد أن الغرض الرئيس هو استقبال المسؤوليات الضريبية بنمط أوروبي ، والتي كانت هذه هي أهدافها الحقيقية منذ عهد السلطان محمود الثاني عندما قام بفرض عدد من الضرائب المدنية على الجيش الجديد في عام ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م وقام بإلغاء ضرائب السوق في المدن والأرياف ، فشكلت ركيزة قوية للإصلاحات والتنظيمات التي أقرت من بعده، وخصوصاً ما جاء في خط شريف كلخانه عام ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م ، الذي قرر فيه أن العثمانيين وغيرهم متساوون جميعاً أمام القانون ، وأن توزيع الضرائب بحسب اقتدار كل منه وفقاً لنظامه المخصوص[٢] .

ولقد كانت أعمال الدولة العثمانية قبل التنظيمات في الحياة الاقتصادية محصورة، في وضع التشريعات القانونية لأوجه الأنشطة المختلفة بوجه عام عدا الشؤون العسكرية ، ولهذا السبب لم يكن للدولة سياسة زراعية وصناعية وتجارية تشمل كافة أرجاء الدولة العثمانية ، فاهتم أصحاب الخبرة من رجال الدولة بهذا الوضع ، وشعروا في عصر التنظيمات بالحاجة إلى تنظيم القوانين

(١) شوكت باموك : التاريخ المالي للدولة العثمانية ، ص٧١.

(٢) سيار الجميل : العرب والأتراك ، الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م ، ص٦٠.

الاقتصادية حسب الأسس الجديدة ، وتطبيقاً للأساليب المستحدثة التي أخذت بها الدولة لوقف تيار التدهور الذي بدأ في الحياة الاقتصادية ، وبخاصة في اقتصاد أوروبا كان في تقدم مستمر(١) .

وقد نص أحد بنود الفرمان السلطاني بالنسبة للوضع الاقتصادي على أنه سيتم اتخاذ خطوات لتأسيس بنوك ومؤسسات تساهم في إصلاح النظام المالي والنقدي في الدولة العثمانية، بالإضافة إلى فتح اعتماد مالي يستخدم في زيادة مصادر الثروة المعدنية للدولة ، وكانت هذه النقطة شائكة من البداية إلى النهاية ؛ لأن الموارد المالية تمثل حجر الزاوية للمصلحين الأتراك، التي بسببها ضاعت آمالهم المشرقة وتعرقلت خططهم المدروسة والجريئة ، وكان هناك هدفان لم يلتقيا أبداً هما الثروة الثابتة والعملة السائلة ، وفي غيابهما فإن جهاز الحكومة يصاب بالشلل الكامل ، وفي النهاية أصبح موظفوها مرتشين وموضع سخرية(٢) .

وهناك مسألة أخرى تم التطرق إليها في الفرمان بإصدار قانون قوي لمنع الرشوة، حيث إن الموظف المختص بشؤون الأهالي كان يأخذ عائدات على الإيرادات المخصصة له ، إلا أنه تم إلغاء هذا النظام في عهد السلطان محمود الثاني، وتم تخصيص رواتب من الميزانية العامة لهؤلاء الموظفين ، إلا أن هؤلاء الموظفين الأجانب يقومون باستغلال المنصب ليربحوا أموالاً طائلة من هذه القروض القصيرة الأمد ، التي لجأت إليها الدولة العثمانية ؛ لكي تسدد أقساط ديون أخرى ، حتى إنها وجدت نفسها في عام ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م مجبرة على دفع ١٤ مليون ليرة عثمانية لكي تسدد القسط السنوي لديونها(٣) .

وكما هو معروف أن من أساسيات النجاح في أي برنامج إصلاحي أو تحديثي للدولة هو إيجاد الحلول السريعة والجذرية للمشكلات المالية ، إلا أن الدولة العثمانية لم تعمل بهذا المبدأ بسبب توالي القروض والديون عليها ، وسبب الامتيازات والحروب والنفقات على الجيش وعلى النفقات العامة للدولة ، وبذلك دخلت الدولة العثمانية تحت طائلة من الديون التي لم تستطع التخلص منها ، وغدت الخزينة فارغة ، وبالتالي صعب عليها دفع مستحقات الرواتب، وتقديم الخدمات ، وارتفعت نسبة الفوائد المالية بالنسبة للقروض البنكية(٤) .

---

(1) Stanford .J. Show : Studies in Ottoman and Tuatish , op , cit , p , 118 .
(2) Bernard Lewis : The Emergence of Modirn Turkey , op , cit , p , 110 .
(3) Ali Ibrahim Savas : Genel Hot Laryla Osmanli Diplomasis , op , cit , s , 28 .

(٤) سيار الجميل : العرب والأتراك ، الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة ، ص٧٨.

وقرر رشيد باشا في عام ١٢٧٣هـ/١٨٥٦م بإنشاء البنك العثماني ليكون عاملاً رئيساً في تدبير الجانب الأساسي لاحتياجات الدولة ، وفي تدبير المبالغ الضرورية التي تحتاج إليها لمواجهة متطلباتها العاجلة ، واهتم كثيراً بما يجري في نطاق البنوك، وما يتعلق بالمعاملات المصرفية ، وقام بصياغة مذكرة خاصة بالتعديلات المصرفية مع وضع الشروط التي تكفل هذا الإصلاح في المعاملات المصرفية ، وكان هذا ضمن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة العثمانية بالاشتراك مع البنك الجديد ؛ لحماية العملية التي ستصدرها على النمط الأوروبي ، وتقدر بجنيه ذهبي ، وكان هذا أثناء تضخم وانخفاض قيمة العملة العثمانية ، حيث كان التداول بالعملة النمساوية في الممالك العثمانية له أضرار بالغة ، مما أدى إلى انخفاض العملة العثمانية (المجيدية) إلى النصف، والقوائم الورقية التي طبعت عام ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م بفائدة ٦٪ انخفضت في عام ١٨٤٢م إلى ٦٪ وحلت هذه القوائم محل العملة المعدنية بالمعاملات المالية ، واستمر التعامل معها حتى ظهرت مساوئها أثناء حرب القرم لسهولة تزييفها ؛ ولذلك تم إلغاؤها ، ولم يكن رجال التنظيمات لديهم دراية وخبرة في هذا الموضوع ، فطلبوا المشورة من خبراء المال في أوروبا ، فنصحوهم بإلغاء قسم من العملات المتداولة المعدنية ، وتقرر إصدار العملة الجديدة (المجيدية)[١] التي تساوي قيمة العملات الأوروبية[٢].

وفي عام ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م نجحت الحكومة العثمانية مع البنك الجديد في وضع مجموعة من الإجراءات الجديدة لحماية قيمة المال والعملة والبنك الجديد، واستلزمت هذه التدابير سحب المسكوكات والعملات القديمة وإصدار عملة جديدة على الطراز الأوروبي عبارة عن ليرة ذهبية من فئة ١٠٠ قرش ، ومن أجل هذه المالية والبنوك كان للإصلاحيين خططهم الطموحة للموارد المالية، وكانت إدارتهم مؤثرة في خزينة الدولة ، وبسبب حرب القرم تم سحب هذه البونات وتغييرها

---

(١) مجيدية Mecidiye : نوع من النقود الفضية المضروبة في عهد السلطان عبد المجيد الأول وكان يساوي خمس الذهب العثماني وعشرين قرشاً ، ضرب عام ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م بعد صدور قرار في تصحيح المسكوكات العثمانية في العام نفسه ، كما سك من خلال القرار ذاته في فئة العشرة قروش وسمي نصف مجيدي والخمسة قروش وسمي ربع مجيدي والقرشين والقرش الواحد ، وكان عيار المجيدي ٨٣٠ من الألف ، وكان يطلق على الهوية الشخصية مجيدية أيضاً ، نظراً لصدورها في عهد السلطان عبد المجيد الأول . انظر (سهيل صابان : المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية ، ص٢٣) .

(2) Enver Ziya Karal : Tanzimattan Errel Carplilasma, op, cit, s, 178.

في عام ١٢٧٥هـ/١٨٥٨م ؛ لأنها كانت غير مرقمة وسهلة التزييف ، وقيمتها منخفضة جداً بالنسبة للذهب ، وتم تباحث الدولة مع الدول الأجنبية لعمل قرض خارجي، وكان هذا بداية للإفلاس بصورة مباشرة من خلال سلسلة القروض التي أدت إلى تدهور الاقتصاد العثماني(١).

إلا أنه بات واضحاً أن المسلمين العثمانيين لم يحققوا أدنى فائدة من البنوك والاستثمار الصناعي ، وكانت الفئات التي استفادت هي الأقليات غير المسلمة من اليونانيين والأرمن واليهود، فهؤلاءحققوا ثراءً فاحشاً من عملهم كوسطاء للمشروعات الرأسمالية الأوروبية، التي جاءت لتسيطر على الاقتصاد العثماني ، وأدت بالتالي إلى زيادة نفوذ السفراء الأجانب في الدولة العثمانية ، ولقد حاولت الدولة توفير الاحتياجات الاقتصادية وتحقيق واردات للخزينة عن طريق إنشاء صناعة جديدة وإحضار ماكينات وخبراء من أوروبا(٢) .

وقام العلماء بتأسيس محكمة خاصة جديدة للنظر في القضايا التجارية في وزارة التجارة التي تأسست حديثاً ، بالإضافة إلى ذلك قاموا بوضع قانون جديد للتجارة يعتمد على النموذج الفرنسي من خلال تصورات مصطفى رشيد باشا ، إلا أن المشرعين عارضوا بشدة هذا القانون الجديد مما اضطر الدولة إلى تأجيل هذا القانون، وأما القانون الذي يخص الشركات والبوليصات وما شابهها فهو قانون مقتبس من القانون الفرنسي بصورة تامة ، وقد قام مصطفى رشيد باشا بجلب هذه المسودة إلى المجلس الأعلى في عام ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م وتم تطبيقه بعد ذلك في قوانين الدولة العثمانية(٣) .

ونستطيع لقول إن إعلان هذا القانون يعتبر اعترافاً رسمياً من العلماء المشتغلين بالقوانين التجارية خارج إطار الشريعة ، ولم يكن هذا الاعتراف جديداً على الإطلاق بالنسبة للقوانين المستوردة الأوروبية ، وبالأخص القوانين الفرنسية .

وفي عام ١٢٥٧هـ/١٨٤١م سُمح بتأسيس بنك عثماني بضمان ومساعدة من الحكومة ، وكان به ٣٠ مليون قرش(٤) لمدة خمس سنوات ، وتم تشكيله بالأسلوب الأوروبي ، وفي السنة التي

---

(1) Bernard Lwis: Modern Turkiye, Op, cit, p, 118.

(٢) جون باتريك كينزوس : القرون العثمانية ، قيام وسقوط الإمبراطورية ، ص٥٣٩.

(3) Ismail Hamdi : Osmanli Tariki Krandqis, op, cit, s , 95.

(٤) القرش : في الأصل تعريب (Grosehen) الألمانية ، وهي تعني البياستر (Piastur) أي النقد الأسباني الفضة الذي بدأ ضربه وتداوله في مطلع القرن ١٠هـ/١٦م ثم استقر في التعامل التجاري مع بلدان الشرق العربي فأطلق على البياستر الفضة التركي اسم غرش أو قرش أو (أرش) كما يسميه العامة في مصر ، وضرب هذا النقد لأول مرة في

تلتها في عام ١٢٥٨هـ/١٨٤٢م ، قامت الحكومة العثمانية بإصدار أول عمله ورقية ، وقد عرفت هذه الأوراق باسم البونات في بعض الأحيان ، ولم يكن هناك أي ضمان ، أو تاريخ للدفع والسداد ، وتم تخفيض حد الفائض في السنة التالية إلى النصف ، وتم إتباع النظم الجديدة على الفور ، وارتفعت قيمة الأموال إلى ثلاثة أضعاف في البداية خلال عشر سنوات ، ولكن هذه البونات ظلت ثابتة إلى حد ما لفترة من الزمن[١] .

إلا أن عجز البنية الاقتصادية ظهرت في الدولة العثمانية ، وذلك بمجرد دخولها الحرب مع روسيا ، واستنزفت منها الكثير من المال والجيش ، بالإضافة إلى المبالغ الطائلة التي أنفقتها الدولة على مشروعاتها الإصلاحية ، وخططها في التنظيمات، وخاصة في إعادة تنظيم الجيش وتسليحه ، إضافة إلى عامل الضغط الأوروبي على الدولة العثمانية ، التي استجابت له من خلال إصدار خط همايوني عام ١٢٧٣هـ/ ١٨٥٦م ، والذي تضمن بوعد تطوير البنوك، ومؤسسات الائتمان للاستفادة من رؤوس الأموال ، والخبرات الأجنبية ، ثم صدر بند بالفرمان يشجع الأجانب بتملك الأراضي في الدولة العثمانية ، وبالتالي هذا شجع استثمار الأوروبيين، وخاصة الفرنسيين ، وبذلك وجد الفرنسيون ميداناً خصباً لتحقيق أسرع الأرباح وأعلاها، ونجحوا في اختراق الاقتصاد العثماني من خلال تحركاتهم وعملياتهم في إدارة الديون العامة العثمانية[٢] .

ولكن الأهم من قانون التجارة هو قانون الأراضي الذي صدر في عام ١٢٧٥هـ/١٨٥٨م ، وهذا القانون كان مبادرة لتطبيق فكرة الدول الأوروبية وهي فكرة التغريب في كافة المجالات ، وبالأخص في الأراضي الزراعية كإصلاح أراضي مصر ، ولقد نجحت قرى الغرب في الزراعة وتطويرها حيث تم تسويتها من خلال الصورة التي تتماشى مع أوروبا ، وكانت الإصلاحات الاقتصادية تصب في تطوير حقوق الأملاك والانتفاع بها، واعترف أصحاب المقاطعة بحق التملك الحر والتصرف التام بالوثائق من الدوائر الحكومية، وهكذا فإن المزارعين والفلاحين الذين ضاقت

الدولة العثمانية في عهد السلطان سليمان الثالث (١٠٩٩-١١٠٢هـ/١٦٨٧-١٦٩٠م) ، وضرب في مصر في عهد علي بك الكبير عام ١١٨٣هـت/١٧٦٩م ثم أبطله علي بك أبو الذهب في عام ١١٨٦هـ/ ١٧٧٢م، ولكن الفرنسيين أثناء احتلالهم لمصر أعادوا ضرب القروش . انظر (عبد الرحمن فهمي : النقود المتداولة أيام الجبرتي ، ص٥٧٥) .

(1) Turkiye Diyanet Vakfi, Cild , 13 , op, cit, s, 114.

(٢) سيار الجميل : العرب والأتراك ، الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة ، ص٨٣.

حقوقهم ذرعاً بقوانين عملهم ، قد أصبحواعمالاً مأجورين في أيدي طبقة أصحاب الأراضي التي استفادوا من إصلاحها كثيراً ، وبالتالي أخذت الأزمة المالية في التزايد تدريجياً[١] .

وعلى الرغم من أن التطور الذي حدث في مجال الزراعة انعكست آثاره على الصادرات العثمانية في فترة التنظيمات ، حيث شكلت صادرات الدولة العثمانية من الإنتاج الزراعي ما يمثل ٩٠٪ ، إلا أنها ظلت متأخرة عن نسبة الصادرات الزراعية في التجارة العالمية ، إلا أنه حدث في مجال الزراعة في فترة التنظيمات عام ١٢٥٩هـ/ ١٨٤٣م ، تأسيس مجلس للشؤون الزراعية تابع لوزارة المالية ، ثم أصبحت تابعة لوزارة التجارة ، وأصبح من مهام هذا المجلس، زيادة الإنتاج الزراعي للدولة، وتصحيح مسار التجارة الخارجية وزيادة دخل الأهالي ، والعمل على تحسين مستوى معيشتهم ، والمسؤول عن توجيه اقتصاد الدولة ، وقد كلف هذا المجلس بإعداد رسم سياسة تطوير اقتصاد الدولة في السنوات الأولى لفترة التنظيمات[٢].

وفي نهاية عصر السلطان عبد المجيد الأول افتتحت سوق تجارية في إستانبول، وتقرر منح الفلاح سلفة برغم قلة مقدارها ، ومع أن هذه الأعمال التي تمت في غضون عشرين عاماً قد أظهرت نتائج إيجابية محددة في الزراعة ، فإنها لم تكن بالدرجة التي يمكن لها حماية زراعة الدولة العثمانية ، فقد واجه المصلحون في عهد السلطان عبد المجيد صعوبات في التغلب على مشكلات الزراعة[٣] .

هذا وقد أعدت لجنة من أجل قانون الأراضي الهمايوني ، ويقول جودت باشا " إن الذي أعد هذا القانون هو سعيد أفندي ، وهو الذي أعطى رأس المال للجنة، وهو الذي وضع القوانين للأراضي في عهد السلطان سليمان القانوني ، وتم تقسيم هذا القانون إلى أبواب وفصول من قبل اللجنة ، ثم تعديل بعض الأجزاء تبعاً لضرورة الوقت الحالي والوضع الراهن، وبهذه الصورة تم تشكيل لائحة قانونية وأُضيف بعض المواد القانونية الضرورية لتكون اللائحة كاملة ، وبينما كانت هذه اللائحة على وشك الانتهاء ، للأسف توفي سعيد أفندي ، ثم أخذ مكانه حسيب أفندي مساعده وأحد أقاربه ، واستكمل نظام قانون الأراضي ، وظل هذا القانون مستمراً حتى عام ١٢٦٦هـ/١٩٤٦م[٤] .

---

(١) شوكت باموك : التاريخ المالي للدولة العثمانية ، ص١٢٣.

(2) Tefik Guran: Tanzimat Danernid Derleat Falerikala , op , cit , s, 220 .

(3) Enver Ziya karal : Tanzimattan errel Carplilasma , op , cit , s , 287.

(4) Turkiye Diyanet Vakfi , Cild , 3 , op, cit, s, 271.

وبالفعل تم ترجمة العديد من القوانين الاقتصادية بشأن الأراضي من القوانين الفرنسية والضرائب ؛ فتم أخذ الكثير من الضرائب التي فرضت على الأهالي بالنسبة للأمتعة والأملاك، وكان أكبر عائق في ذلك هو الاتفاق مع المسؤولين الإداريين على إلغاء تلك الضرائب ، وذلك عن طريق دفع الرشاوى لهم ، وبالفعل فإن رجال التنظيمات حققوا أرباحاً طائلة ومكاسب كثيرة بسبب إلغاء الضرائب لهم ، فلم يحافظوا على الأموال ، وسلكوا طريق الإسراف وإهدار المال العام، الذي هو في الأساس من أموال خزينة الدولة العثمانية(١) .

وعلى كلٍّ استطاعت الحكومة الفرنسية التدخل في شؤون الأراضي في الدولة العثمانية، وفي عام ١٢٨٨هـ/١٨٧١م ، بدأت في السيطرة على الأراضي القابلة للزراعة والسقي ولتربية المواشي ، وأمدت القناصل الفرنسيين في الدولة العثمانية لشرائها ، وبالفعل استطاع القناصلة الفرنسيين شراء تلك الأراضي والتحكم فيها(٢).

واستناداً إلى ما سبق فإنه منذ زمن بعيد لم يكن يُسمح للأجانب بالتملك أو التصرف في الأملاك والأراضي في ممالك الدولة العلية ؛ لذا كان الأجانب في الدولة، لا يستطيعون حيازة الأملاك والأراضي التي يشترونها ، وإنما كانوا يتحايلون في كتابة العقود ، وبذلك انتقل كثير من أملاك الدولة إلى حيازة الأجانب ، وبعد صدور التنظيمات ومعاملة الأجانب نفس معاملة رعايا الدولة وحصولهم على امتيازات جديدة ، أصبح وضعهم جيداً في الوقت الذي نجد فيه المواطنين في أي دولة من الدول هم أصحاب المكانة الأولى ، فأصبح رعايا الدولة يحرصون على التبعية للدول الأجنبية؛ بسبب امتيازات الأجانب في المحاكم على وجه الخصوص ، وهو أمر يفوق الاحتمال(٣) .

وتؤكد لنا المذكرة المقدمة إلى الدولة العثمانية من الدول الكبرى بخصوص إجراء الإصلاحات المتوقع عملها في الولايات العثمانية والمؤرخة ١٣١٣هـ/١٨٩٥م ومن ضمن هذه البنود المادة رقم (١٥) بخصوص عامة الأراضي والأملاك ، وتأمين الحقوق السيادية لها ومنع أي تأخير في المعاملات والإجراءات مما يوجب الإضرار بالأهالي ، والتحرك وفق النظم والقوانين الخاصة لتنفيذ الحقوق ، وبإرسال مفتشين كلٍّ على حده إلى الولايات العثمانية ، وأنه سوف يرافق هؤلاء

---

(١) ماجدة مخلوف : تحولات الفكر والسياسة في التاريخ العثماني ، ص٢٥٦.

(٢) إبراهيم بك حليم : تاريخ الدولة العثمانية العلية " التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العثمانية " ، ص٢٣٢.

(3) Bilal Eryilmaz : Tanzimat ve Yonetimeol , op , cit , s , 109 .

المفتشين مجموعة من الأشخاص المناسبين من المتميزين بالنسبة للمسلمين وغير المسلمين ، من قبل الولاة للوقوف على سائر المعاملات الخاصة بالأراضي وتأمين الأهالي ، وأنه سوف يقوم سائر المسؤولين المدنيين والولاة بالحفاظ على كافة المهام والوظائف التفتيشية وتحقيق مقاصدها بواسطة هذه الهيئة[١] .

وبالفعل جاء الجواب والرد المفصل من الدولة العثمانية على لائحة الدول الكبرى ، وهو مؤرخ بتاريخ ٧ شوال ١٣١٢هـ/٢ إبريل ١٨٩٥م من دائرة يلدز الهمايونية ، من رئيس الكتاب بخصوص البند رقم (١٥) والخاص بالأملاك ، بأنه ينبغي تعيين لجنة خاصة تتشكل من رئيس وأربعة أعضاء ، اثنين مسلمين ، واثنين غير مسلمين ، ومهمة هذه اللجنة هي التفتيش على سندات التملك ، وحق التصرف في هذه الأملاك ، وهي مكلفة أيضاً بإصلاح هذه النظم بحق التمليك والتصرف، والتطلع إلى القوانين لإجراء التدقيقات اللازمة ، والتفتيش على سائر المستندات الملكية وحق التصرف ، ومن خلال هذه التدقيقات والدراسات فإن هؤلاء المسؤولين أعضاء اللجنة، بإمكانهم التحقيق من أصحاب التصرف في هذه الأملاك ، ومن المستندات التي بحوزة هؤلاء الأشخاص ؛ وهذه المهام الرئيسة التي تقوم بها اللجنة المكلف بها، وتقوم أيضاً في تفصيل قضايا التزوير ، وبعدها تقوم المحاكم بالفصل في سائر القضايا المحالة إليهما وأما بالنسبة للمحاصيل التي يقوم الأهالي بتسديدها ، فهناك حصة من الأعشار لابد للأهالي الالتزام بها ، وهناك أضرار تقع من عدم السداد ، ويتم استخدام محصلين ليقوموا بتحصيل هذه المحاصيل بصفة دائمة من الأهالي ، وإذا امتنع أحد عن السداد فهناك قواعد للتأديب وردعهم عن الامتناع[٢] .

وبالتالي أصبحت الأزمة المالية نقطة ضعف السلاطين في جميع الأوقات ، حيث أصبحت الخزانة العامة للدولة فارغة ، ولم يتم سداد مرتبات الجيش ، وتضجر الشعب من هذا الوضع الاقتصادي المتردي ، وأخذوا في معاداة الإصلاحيين والأوروبيين على حد سواء ، وقامت الحكومة العثمانية بأخذ دين ذي ودائع قصيرة ، بفائض مرتفع من البنوك المحلية في غالاط، وأثناء حرب القرم ، أخذت من فرنسا أموالاً طائلة للإنفاق على هذه الحرب ، ولكن القروض المأخوذة في عام

---

(١) وثيقة غير منشورة رقمها : BOA.Y.EE9513 محفوظة بأرشيف رئاسة الوزارة الخارجية بإسطنبول.

(٢) وثيقة غير منشورة رقمها : BOA.Y.EE 95/I,HR.SYS2813-1/12 محفوظة بأرشيف رئاسة الوزارة الخارجية بإسطنبول .

١٢٧٥هـ/١٨٥٨م وعام ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م ، قد خلقت نوعاً من الانتعاش المؤقت ، ثم أدت إلى أزمة مالية عام ١٢٧٨هـ/١٨٦١م ، وأما المساعدات الفرنسية فإنها مكنت الحكومة العثمانية من تأسيس بنك عثماني ، كوسيلة مالية جديدة لسداد القروض المحلية ، ولقد تم استخدام بونات الخزانة العامة لسداد الديون الجديدة ، ولا شك في أن هذه التدابير قامت بإنعاش الأوضاع المالية نوعاً ما(١) .

ونستطيع القول : إن حرب القرم أسهم في الإنهاك الاقتصادي للدولة العثمانية ، بل إنها كانت بداية الأزمة المالية لها ، ففي عام ١٢٧١هـ/١٨٥٤م عقدت الدولة العثمانية أول قرض خارجي لها لتسديد النفقات العسكرية ، إذا استلمت نقداً ٦٠ مليوناً فقط من مجموع ٧٥ مليون فرنك هي قيمة القرض الأصلية، وفي عام ١٢٧٢هـ/١٨٥٥م ، أبرم القرض الثاني، ومبلغه ١٢٥ ملون فرنك فرنسي، وخصص أيضاً لتسديد النفقات العسكرية ، وتلا ذلك أحد عشر قرضاً ، حتى بلغت قيمة القروض ٥٣٠٠ مليون فرنك ، ولم تأخذ الدولة العثمانية من هذه المبالغ سوى ٣,١٢مليوناً نقداً ، وحسمت البنوك الانكليزية والفرنسية من المبلغ المذكور ما يربو على ملياري فرانك كفوائد وعمولة وغير ذلك(٢).

وبالتالي انخفضت قيمة العملة بالنسبة للذهب ، بعد نشوب حرب القرم ؛ مما أدى إلى تضخم مالي ، وإلى سلسلة من المشكلات المالية التي انتهت بالإفلاس وإلى انهيار مالي للدولة العثمانية ، وإلى عقد قروض داخلية وخارجية لتغطية نفقات حرب القرم(٣) .

وقبل المضي في تقدير آثار التنظيمات على البنية الاقتصادية العثمانية نود الإشارة إلى أن التنظيمات هذه ، عاقت عملية تنفيذها كثير من الأسباب ، منها الحكم المركزي في السلطنة الذي ركزوا أولاً على العاصمة ، وبعض مراكز الولايات العثمانية ، وأهمل الباقي ، وذكر وجيه كوثراني في هذا الشأن " أنه لم تقم أجهزة إدارية في الأرياف واقتصرت على الولايات، وارتبطت مباشرة بحكومة إستانبول، كما عجزت السلطة المركزية ، في أن تتواصل بصورة منتظمة ومتتابعة مع مختلف السلطات التي تستند إليها حيال السكان ؛ لأنها كانت تعاني من صعوبات مادية مشلة لأي مبادرة تتخذها إدارة مقترضة لإمبراطورية واسعة فاقدة لطرف المواصلات ووسائل الاتصال ، ولم

---

(1) Omer Farok Yilmaz: Belgelerle Osmanli Torihi, op. cit, s, 49.

(٢) قيس جواد العزاوي : الدولة العثمانية ، قراءة جديدة لعوامل الانحطاط ، ص٧٣.

(3) Bernard Lewis : Modern Turkiye , op, cit, p, 211.

تأخذ التنظيمات التنوع في البلاد العثمانية بعين الاعتبار، ولعل أبرز من يوجه النقد إلى المأزق التطبيقي للتنظيمات هو مدحت باشا ، الذي توج التنظيمات بدستور عام ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م ، الذي أشار إلى العجز المالي الذي ظهر في قلة عدد الموظفين والعساكر وخفض المرتبات وغياب الإنفاق على المواصلات، والخدمات العامة"(١) .

وكما أتاحت حرية التجارة البحرية المطلقة لفرنسا ، وللدول الأوروبية التي رفعت العلم الفرنسي إمكانات هائلة لسفنها في الموانئ العثمانية دون رقابة أو جمارك تنقل من الولايات العثمانية وإليها كل أنواع البضائع والسلع ، ثم تتابع تجديد الامتيازات ، وفي كل مرة يضاف قيد جديد على السلطنة ، وأضافت السلطنة امتيازات تجارية جديدة لفرنسا ، إلا أن هذه الامتيازات تعرضت لتهديد حقيقي عندما احتل نابليون مصر ، وأوقفت السلطنة العمل بها، غير أن نابليون تراجع في الوقت المناسب حفاظاً على علاقته مع السلطنة ، وذلك حين عرض انسحاب فرنسا من مصر لقاء تجديد الامتيازات ، وتم ذلك بالفعل في عام ١٢١٦هـ/ ١٨٠١م ، وبعدها أضافت السلطنة امتيازاً جديداً يقضي على منح فرنسا حرية التجارة والملاحة في البحر الأسود(٢) .

وفي المقابل كان التجار العثمانيون الموجودون في أوروبا بهدف التجارة قد أرسلوا تقارير بما سمعوه وشاهدوه إلى الدولة العثمانية ، ومع ذلك فإن الحكومة العثمانية كانت تعرف الأوضاع السياسية والاقتصادية لدول أوروبا عبر مترجمي الديوان الهمايوني ، وظل ذلك الحال حتى نهاية القرن ١٢هـ/١٨م(٣) .

وبالتالي أتاحت طرق التجارة الدولية المنتشرة في أرجاء الدولة قدوم وخروج شتى أنواع الأجانب الذين لم تعترض الحكومة سبلهم ، وكانت الدولة العثمانية ترى أن الرقابة المشددة على هؤلاء الناس غير ضرورية ، وأنه ليس هناك بطبيعة الحال معيار مطلق لتقييم مثل هذه الأمور ، بل التقييم يعتمد على وجهة النظر التي اعتمدها المؤرخون في العصر الحديث(٤) .

وفي عهد السلطان عبد المجيد الأول قام برفض اللائحة التي قدمت له من السفير الفرنسي، بشأن أخذ الديون من الغرب ، لكن الإداريين مهدوا الطريق لأخذ الدين من الأجانب ، وقام

---

(١) نقلاً عن : قيس جواد العزاوي : الدولة العثمانية ، قراءة جديدة لعوامل الانحطاط ، ص٦٨.

(2) Turkiye Diyanet Vakfi : cild , 3 , op, cit, s, 147.

(3) Ercumend Kuran : Avrupa' da osmanli Ikamet, op, cit, s , 90.

(٤) ثريا فاروقي : الدولة العثمانية والعالم المحيط بها ، ص٧٨.

عالي باشا أحد كبار المستغربين في ذلك الوقت بتوقيع اتفاقية مع فرنسا عام ١٢٧٢هـ/١٨٥٥م ، لقرض دين منها ، بلغ ٥٠مليون فرنك سراً ، وهذه الاتفاقية كانت مقدمة للديون العامة التي استدانتها الدولة ، وهذه الديون التي وقعت بعد هذه الاتفاقية أعدت لإفلاس المالية العثمانية ، وتدهور الاقتصاد العثماني، فالاستعماريون الغربيون كانوا يريدون القضاء على كافة المؤسسات الموجودة بالدولة العثمانية بأي طريقة ، وتحطم الاقتصاد العثماني، ومن ثم بدؤوا في تأسيس مؤسسات تخدم مصالح الأجانب الاستعماريين ، فواصل الغربيون جهودهم السرية والعلنية في هذا الاتجاه على مدى القرون التالية ، وفي الوقت نفسه كانت أهم هذه الجهود إيجاد مؤسسات تحمي العلاقات والروابط التي تربط بلادنا بالبلاد الإسلامية ، وهذا كان أهم عائق لجهودهم الغربية(١) .

وبذلك كان اتجاه الدولة هو تطبيق النظام الاقتصادي الغربي الذي اعتمد على تشجيع الاستثمارات والشركات التجارية ، فاتجه البعض من الوزراء إلى تكوين شركات تجارية خاصة انتشرت فروعها في شتى الممالك العثمانية ، وكان هذا أثناء صدارة رشيد باشا ، وكان يديرها صفوت باشا وزير المالية مع أصدقائه ، فكانوا يقومون بشراء بضائع جمارك بيروت وإزمير بثمن بخس ، ويجلبون بضائع ممنوعة ويعرضونها للبيع بأثمان باهظة ، وقد أدت هذه الشركات إلى الإضرار باقتصاد الدولة، وإلى عقد قروض ضخمة من الدول الأجنبية ؛ لتنفيذ المشروعات الاستثمارية التي اقترحتها الدول الأجنبية على الدولة العثمانية ، كمشروع تمويل بناء ومد خطوط السكك الحديدية ، وهي من المشروعات الاستغلالية ، ومن وسائل الضغط الاقتصادي الأوروبي على الدولة العثمانية(٢) .

وأما الصناعة العثمانية فكانت في وضع سيئ عند إعلان خط الكلخانه ، وقد تعرضت الصناعة المحلية اليدوية لخطر الانقراض بسبب تفوق الصناعة الأوروبية الحديثة ، على الصناعة العثمانية ، ولكل هذه الأسباب لم يقدر الأهالي على إقامة ماكينات صناعية حديثة ، تمثل هذه الصناعات ، ولا يستطيع القيام بها إلا الحكومة في الشرق ، وفي الحقيقة فإن المؤسسات الحربية فقط هي التي استطاعت أن تساير التطورات العلمية والفنية في أوروبا ، ولكن بصورة محدودة، ولأن الدولة كانت في ضائقة مالية لم تستطع أن تساير تطور الصناعة في أوروبا ، فبالرغم من

---

(1) Mehmet Degan : Batililiasma Ihanet, op, cit, s, 10.

(٢) بيير رنوفان : تاريخ العلاقات الدولية (١٨١٥م-١٩١٤م) ، تعريب : جلال يحيى ، ط٢ ، د.ن، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م، ص٦٣٠.

التجديدات التي أدخلت في صناعة النسيج والورق والزجاج لم تتطور هذه الصناعات بشكل ملحوظ ، كما لم تتمكن من مسايرة مثيلاتها من صناعات أوروبا(١) .

وبالفعل أخذ السلطان عبد المجيد الأول يناضل من أجل نهوض الدولة على قدميها ، إلا أنه لم يستطع منع الأزمة المالية بالرغم من كل الإصلاحات الاقتصادية التي قام بها ، ولم يستطع أن ينقذ الدولة من هذه الديون ، وفي الوقت نفسه واصل الإصلاحيون حياة الترف والإسراف والاستدانة ، بل زادوا من الضائقة المالية للبلاد، ولم يستطع السلطان إيقافها وقد ذكر ضيق هذا الأمر قائلاً : "إنني عملت كثيراً من أجل عدم الاقتراض والاستدانة ، ولكن هذه الأحوال جعلتنا مضطرين للاستدانة "(٢).

وعلى كلٍّ نستطيع القول : إن السلطان عبد المجيد الأول ، حاول المستحيل لعدم اقتراض الدولة العثمانية من الدول الأوروبية ، ولكن بسبب تأخير الرواتب للموظفين والعجز الاقتصادي للدولة ، اضطر إلى الاستدانة من هذه الدول ، إلا أنه اهتم ببيت المال العام، وحافظ عليه قدر المستطاع ، حتى إنه كان يعطي رواتب الأغاوات من خزينته الخاصة وأي رجل يخدمه ، ولا يحق لهم الأخذ من الخزينة العامة للدولة العثمانية(٣) .

وبالرغم من عدم مقدرة الدولة العثمانية على التعاطي مع المسائل الاقتصادية، إلا أن تغيرات مهمة طرأت على الإمكانات والمؤهلات وعلى طبيعة الحكومات، ولقد رافق هذه التغيرات تحول مقابل التدخل الحكومي وفعاليته في المسائل الاقتصادية، ولقد كان هذا الصراع يرمي وبالتحديد لإقامة التنظيمات والمؤسسات لتحقيق أهداف هذه السياسات(٤) .

وفي عهد السلطان عبد العزيز ، عندما تولى السلطنة عام ١٢٧٨هـ/١٨٦١م، استطاع إيقاف الانحدار لنفقات البلاط ، وقام بإلغاء نظام الحريم ، إلا أنه ورث ديوناً من أسلافه بمقدار ١٥ مليون جنية إسترليني ، ووصل العجز المالي في الدولة ٤٥٠ مليون قرش وهو ما يعادل ١٠٣٠ مليون فرنك فرنسي ، وتوصل الباب العالي إلى أخذ قرض من بريطانيا قيمته ٦ ملايين جنيه إسترليني ؛ ولكنه اضطر مقابل ذلك إلى أن يوافق على تعيين مفوض بريطاني مهمته مراقبة الوجوه

---

(1) Enver Ziya Karal : Tanzimattan errel Carplilasma , op , cit , s , 287 .
(2) Omer Farok Yilmaz : Belgelerle Osmanli Torihi, op, cit, s, 383.
(3) Ziya Nur Aksun : Osmanli Tarihi, op, cit, s, 276.
(٤) سليمان البستاني : الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده ، ص٣٦ .

التي تنفق فيها أموال القرض، وعين أيضاً ممثلين ماليين لسائر الدول العظمى ، وبناءً على اقتراحهم أنشئ في إستانبول ديوان المحاسبة وبنك للدولة ، إلا أن هاتين المؤسستين لم تستطع إصلاح الوضع المالي العثماني ، وبذلك وصلت المصاعب المالية إلى أوجها في عام ١٢٩٢هـ/ ١٨٧٥م ، وأعلن الصدر الأعظم أن العجز في ميزانية الدولة سيضطر الباب العالي إلى أن يرفع نصف قيمة الفائدة نقداً والنصف الآخر على شكل سندات ، وعقد الباب العالي عدة قروض مالية من فرنسا تعادل حوالي ٦ ملايين وربع مليون فرنك[١] .

وعند الاطلاع على قرارات التنظيمات الصادرة على مدى أربعين عاماً ، بداية بخط كلخانه وانتهاءً بصدور مجموعة القوانين الخاصة بالإجراءات الاقتصادية ، نجد أن هذه القرارات عبرت عن إهمال خطير للسياسة الاقتصادية للبلاد ، بمعنى أنه لم يتم الاهتمام إلا بإنشاء البنك العثماني ، وصدور مجموعة من القوانين الخاصة بالتجارة البحرية ، فالأزمة الاقتصادية مزمنة ولها اختناقات قوية ما بين عام ١٢٣٢-١٢٨٠هـ/١٨١٦-١٨٦٢م ، وفي عام ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م أدت تسليم اقتصاديات الدولة المفلسة إلى الخارج ، وتم تأسيس صندوق الدين العثماني العام ١٢٩٩هـ/ ١٨٨١م بإدارة فرنسية ، وعائد بعض الاحتكارات مثل الملح والطوابع والكحوليات والحرائر في مقابل رؤوس الأموال المودعة ، واستكمل هذا النظام بمنح فرنسا مختلف التنازلات ، في المجالات التعدينية والمرفئية والمناجم ، وكانت معفاة من كافة أنواع الضرائب فيما عدا الرسوم الجمركية على المنتجات المستوردة[٢] .

وعلى أي حال فقد قوضت التنظيمات الإصلاحية النظام القائم من الناحية الاقتصادية وأدى اندماج الدولة العثمانية في السوق الرأسمالية العالمية إلى تراكم الثروات لدى التجار ورجال الصناعة ، وكان ثراؤهم هذا مصدر قلق ، فضلاً عن الاضطهاد من جانب الدوائر الحكومية التي كانت تشكل الجزء الأكبر منها ، والتي كانت تخشى في الوقت نفسه التيارات الانفصالية في أوساط الشعوب العثمانية ، سواء كانوا مسلمين أو رعايا[٣] .

فهنا نستطيع القول :بأن الحقيقة الكبرى التي أثبتتها التنظيمات ، هي أنها بدلاً من تجديد مؤسسات الدولة الاقتصادية ، وتوفير الحماية والتسويق لها ، إلا أنها فعلت العكس تماماً إذ

---

(١) شوكت باموك : التاريخ المالي للدولة العثمانية ، ص٨٢.

(2) Ahmet Lutfi: Osmanli Adalet Duzeni, op, cit, s, 192.

(٣) أنينل ألكسندروفنادولينا : الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية ، ص١١١ .

اهتمت بقوانين التجارة مع الخارج ، وألغت الضرائب على السلع الأجنبية الواردة ، وهذا الأمر قام بربط السوق المحلية بقوانين السوق الأوروبية ، التي تلتها مرحلة الاستعانة بالقروض الأجنبية، والتي عجلت بإفلاس الدولة العثمانية وإنهاكها بالديون الخارجية .

فالتحديث الذي استهدفته التنظيمات في قيام الدولة بعدد من المشروعات الصناعية والزراعية والعمرانية ، ومواكبة التطور الصناعي الأوروبي ، وتنفيذ المشروعات الاستثمارية التي اقترحتها عليها الدول الأوروبية لتبدو الدولة العثمانية مواكبة للتمدن الأوربي ، ولتكون في ركب التقليد الغربي سواء ذلك على مستوى الحكومة أو الأفراد ، مما أدى إلى القروض الداخلية بفوائد عالية من الصيارفة، وقروض خارجية من الدول الأوروبية ، وبذلك أصبح الاقتراض هو السمة المميزة للسياسة المالية للتنظيمات ، فعقدت الدولة ١٦قرضاً خارجياً أثناء حكم السلطان عبد المجيد الأول والسلطان عبد العزيز(١) .

وهكذا ساءت حالة البلاد العثمانية الاقتصادية ، إضافة إلى الثورات والحروب الداخلية التي أدت إلى تأخر الإنتاج الزراعي والصناعي ، وأحجم الناس عن استثمار جهودهم في نواحي النشاط الاقتصادي خوفاً من ضياع أموالهم ؛ لانتشار عمليات السلب والنهب ، وأدى حصار الأساطيل الأوروبية للشواطئ العثمانية إلى تعطيل التجارة الخارجية ، وأصبحت الصادرات والواردات معدومة نسبياً ، فأدى ذلك إلى تقليل الإنتاج المحلي ، حيث أصبح من المتعذر تصريف الفائض من المنتجات المحلية في الأسواق الخارجية ، وقد كان من آثار حصار الشواطئ الفرنسية أن اجتهد الفرنسيون في الحصول على الأموال اللازمة للجيش الفرنسي ، والإدارة الفرنسية من الموارد المحلية ، فأكثروا من الضرائب والغرامات والمصادرات مما دعا كثيراً من السكان، وبخاصة أهل الريف والقرى ، إلى ترك قراهم وإهمال مزروعاتهم ، وكذلك فعل أرباب الصناعة والتجارة خوفاً من استيلاء الفرنسيين على منتجاتهم(٢).

وفي عام ١٢٩٣هـ/١٨٧٦م بلغت الديون الخارجية حوالي ٢٠٠ مليون ذهبية، وكان بالإمكان استقطاع ١٤ مليون ذهبية من الميزانية كل عام للديون الخارجية ولم يكن ذلك كافياً ، ولذلك تمت الاستدانة مرة أخرى من الدولة الأوروبية والدخول في قروض جديدة لسداد الديون ،

---

(١) ماجدة مخلوف : تحولات الفكر والسياسة في التاريخ العثماني ، ص٢٧.

(٢) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، ص٢١٢.

وأصبح في الميزانية ٥ ملايين ذهبية ، وقام الصدر الأعظم محمود نديم باشا بنشر قرار في ٦ رمضان ١٢٩٢هـ/٥ أكتوبر ١٨٧٥م بإعلان تخفيض قيمة الفائدة على هذا القرض إلى النصف من جانب واحد دون أخذ موافقة من فرنسا والدول الدائنة ، وقامت بعدها الدول الدائنة بالاحتجاج على هذا القرار لما وقع من الضرر للرعايا العثمانيين الذين ربطوا آمالهم بهذه التحويلات ، وأحدثت اضطرابات ، ولكن محمود نديم باشا ومدحت باشا وجلال الدين وغيرهم قاموا ببيع التحويلات الموجودة في أيديهم ، وحققوا مكاسب وأرباح طائلة وأما السلطان عبد العزيز لم يقم بتخفيض شيء بسبب خسارته ٣ ملايين ذهبية(١).

وبالتالي كانت أكبر المشكلات الاقتصادية هي التفاوت بين الإيرادات والمصروفات التي نتجت عن برنامج الحداثة ، الذي جاءت به التنظيمات وتطبيق نظام الاقتصاد الغربي القائم على النظام المصرفي الربوي ، وتشجيع الاستهلاك ، لضمان استمرار دوران رأس المال ، ووضع نظام ضريبي موحد لتحقيق موارد الدولة ، وبذلك أصبح للأوروبيين حق في التجارة والتملك داخل الدولة العثمانية ، وبتوقيع المعاهدات التجارية مع الدول الأوروبية ، حولت الدولة إلى سوق لاستثمار رأس المال الأجنبي، وسيطر الأوروبيون على التجارة الداخلية ، مما زاد بذلك سيطرتهم على الاقتصاد العثماني(٢).

ومن الجدير بالذكر معرفة أن في مصر استطاع الفرنسيون تطبيق الأنظمة الاقتصادية وقاموا بإصلاحات اقتصادية تمهيداً للتطور الاقتصادي ، فاعتنوا بالري، وفحصوا القنوات والجسور، ودرسوا مجرى نهر النيل ، وأنشؤوا حديقة النبات في القاهرة لأقلمة النباتات الأجنبية، والعناية بالغلات الزراعية ، وفي الصناعة أنشؤوا مصنعاً لنسيج الأقمشة وآخر لصنع البارود، وصنعوا الصابون من الزيوت المصرية، وأدخلوا مشروعاً لنظام الضرائب وملكية الأطيان، وأعطوا أملاك الأراضي مطلق الحرية في زرع أطيانهم كما يشاءون ، وأنشؤوا في عام ١٧ شوال ١٢١٥هـ/٢مارس ١٨٠١م لجنة لمسح الأراضي الزراعية ، غير أن المشروع لم ينفذ، فتعذرت عملية مسح الأراضي وإتمام المشروع(٣).

---

(1) Yilmaz Oztuna : Osmanli Devleti Tarihi , op , cit , s , 542 .

(٢) ماجدة مخلوف : تحولات الفكر والسياسة في التاريخ العثماني ، ص٢٧ .

(3) Cem Alptekin Elgteenth – Centary French Influences, op, cit, s, 214.

إذن المرحلة التي سبقت إعلان الباب العالي إفلاسه ، قد شهدت أولى مراحل الانتقاص من السيادة العثمانية على أوضاعها الاقتصادية ، وممتلكاتها في ولاياتها، فلأول مرة في تاريخ الدولة العثمانية تقوم الدولة برهن ضرائبها الداخلية لضمان دفع قروضها لفرنسا ، فقد خصصت الجزية التي كانت تدفعها مصر كضمان لدفع قرض عام ١٢٧١هـ/١٨٥٤م، وكما أخذت جمارك أزمير وسورية ضماناً للقرض الثاني عام ١٢٧٢هـ/١٨٥٥م(١) .

وعلى كلٍّ فإنه من الواضح أن جهود الفرنسيين في تطبيق قوانين التجارة البحرية والبرية كان واضحاً للتأثير على الدولة العثمانية ، وقد ترجمت القوانين الفرنسية إلى اللغة العثمانية، حتى يتم اتخاذها كنموذج في القوانين التجارية ، وهذا بالتالي يقوم بتشكيل الدولة العثمانية كسوق مناسب للدول الغربية التي أصبحت صناعية بسرعة فائقة في تلك الأثناء ، حيث إن الاتفاقيات والمعاهدات التي كانت مع فرنسا عرضت الدولة العثمانية لغزو المنتجات الصناعية الأوروبية داخل البلاد العثمانية ، ومن أجل حسم الخلافات التي نجمت عن العلاقات التجارية المتزايدة ، فقد تم تأسيس محاكم تجارية أوروبية لإدخال النموذج الغربي ، وهذا يعني أن دول أوروبا كانت تحاول تغريب قوانين المحاكم التجارية ، بجانب المحاكم الشرعية ، ولقد أوضح جودت باشا أن أهم الأسباب المهمة لهذا التقنين هو مجيء وذهاب تجار أوروبا بصفة مستمرة إلى الدولة العثمانية خلال الفترة الأخيرة ، وأنه من الضروري تلبية مطالبهم ، وأن إلغاء الرسوم الجمركية ، وترك المنتج العثماني بلا حماية أمام الصناعة الأوروبية ، وتطبيق المحاكم التجارية التي تشكلت على النمط الغربي ، وتبعية التجار العثمانيين ، كل هذه الأمور أضرت بالصناعة والتجارة العثمانية والمالية العثمانية ، ولم تكن في صالح الدولة؛ وبالتالي عجلت بسقوط الدولة العثمانية(٢).

واستناداً إلى ما سبق نستطيع القول بأن فرنسا بذلت جهود كبيرة من أجل الاعتراف بقبول القوانين التجارية الفرنسية في الدولة العثمانية ، ولا يمكننا – مع الأسف – إنكار هذه الجهود التي قامت بها فرنسا لنشر هذه القوانين .

ومن الواضع أن التغريب قد تحقق بمساحة كبيرة في قانون الضرائب والأراضي، ولقد تم إعداد القوانين العامة الاقتصادية التي نظمت جميع فروع هذا القانون الذي كان تابعاً لتأثيرات الغرب من

---

(١) قيس جواد العزاوي : الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط ، ص٧٤.

(2) Turkiye Diyanet Vakfi, cild , 5 , op, cit, s, 164.

ناحية الشكل والمضمون ، وبعد قبول قانون التجارة الذي تناول فيه معظم أحكام التجارة الفرنسية ، فقد تم أيضاً قبول قانون الأراضي في عام ١٢٧٥هـ/١٨٥٨م ، وهو أحد القوانين الذي تم إعداده من قبل لجنة ترأسها جودت باشا ، وأصبح أحد النماذج الأكثر نجاحاً خلال تلك الفترة ، وتم الاستفادة من قانون التجارة البحرية والفرنسية في عام ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م وبعده أُصدر قانون الأراضي في عام ١٢٧٨هـ/١٨٧١م(١).

وذكر بعض المؤرخين أن فرنسا وقعت على معاهدة تجارية مع السلطان تضمن لهم حرية التجارة داخل الدولة العثمانية ، واستطاعوا الحصول على العديد من الامتيازات التجارية في عام ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م ، وبعدها جاء التحول الكبير في العلاقات التجارية مع فرنسا ، عندما بدأت مرحلة القوة في صناعة حرير لونيز ، ولقد ذكر (دورمينسك تشافيكر Domensic Chivekler) في كتابه عن التنمية الاقتصادية في القرن ١٣هـ/١٩م " وبالتالي شهدت الدولة العثمانية التقارب في العلاقات مع فرنسا مع بداية الحركات الاقتصادية "(٢).

وخلال القرن ١٢هـ/١٨م تفاقمت الأزمة المالية ، وبلغت ديون الدولة العثمانية ٤ ملايين ليرة على الدولة ، وبلغت الفائدة من هذه الديون ١٨٪ ، وتم عقد بالأجل بين الدول الأوروبية والدولة العثمانية لتحصيل هذه الديون ، وبالفعل عمل محمود نديم باشا لتصفية وتسوية هذه الديون وإرجاعها إلى الدائنين والمقرضين الذين أصابهم الهلع والخوف بسبب الوحدة السلافية ، وتمرد الجبل الأسود الذي مهد السبيل لقيام الحرب الروسية العظمى(٣) .

نستطيع القول : إن الدولة العثمانية توقف إعمارها في أواخر القرن ١٢هـ/١٨م بسبب الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها الدولة ، بسبب توقف الثروة الزراعية والتجارية؛ ولعدم وجود المال والآلات التي تسهل عمليات الزراعة والصناعة ، وبذلك استمر التدهور الاقتصادي العثماني .

ومن ناحية أخرى فإن الدولة كانت في حاجة إلى مصانع عظيمة لصناعة البواخر والسفن، كي تتمكن من مواكبة العصر ، فلا شك أن أي دولة تعتمد على الثروة المالية ، بل إن قوة الدولة

(1) Omer Faruk Yilmaz : Belgelerle Osmanli Tarihi, op, cit, s, 78.
(2) Mathew Burrous: Mission Cirilisatrice: French Cultural, op, cit, p.85.
(٣) عبد الرحمن شرف : أحاديث تاريخية ، ص١٨٩.

ترتفع وتزداد مع ثروة الأهالي أو الشعب ، وبناءً على ذلك فإن أصحاب الثروة والقوة الاقتصادية لا يمكن طرح المزيد من الضرائب عليهم حتى لا يكون هناك ثقل ومشقة على أفراد الشعب[١] .

وكما يتضح أن الدول الأوروبية التي أسست السلطة ، والسيادة المركزية في الدولة العثمانية بدأت تحقق رغباتها ومصالحها داخل الدولة ، وبدأت بالتالي في تخطيط برامج ذاتية تسبب في دخول الدولةسريعاً في الاستدانة منها ، وتقليص الموارد المالية الخاصة بالدولة العثمانية فأخذ رجال التنظيمات –كما ذكرنا سابقاً – في إنفاق الأموال بشكل عشوائي مما زاد من سوء وضع الأزمة الاقتصادية والمالية للدولة العثمانية.

وبالفعل تم تطبيق القوانين الاقتصادية في الممالك المحروسة المأخوذة من القوانين الفرنسية، وتم تناول المواد الأساسية التي ينبغي القيام بها ، والتي تتمثل في الحفاظ على الأرواح والأعراض والأموال والشفو وتحديد الضريبة ، إلا أنه كان يُقال أنه لم يكن هناك حماية للعرض والمال والنفس في المجتمع العثماني من قبل[٢].

ولكن نستطيع الرد على هذه الافتراءات ، وهي أن أسس حماية النفس والمال والعرض موجودة في الشريعة الإسلامية وهي موضحة بالأحكام الشرعية ، ومطبقة في الدولة العثمانية منذ بداية ظهورها ، ولأنه كما هو موضح في الإسلام أنه يستحيل الادعاء على شخص ، سواء في المال أو العرض بدون أدلة ، ولا يمكن أخذ مال الشخص بدون أي وجه حق ، فالتاريخ العثماني كان مرآة لرعاية هذه الأمور الخاصة جداً ، وأولى اهتماماً بهذه الموضوعات .

وهذا إضافةً إلى تأمين النفس والأرواح والأموال ، ذكر في فرمان التنظيمات، وأصبح أمراً وارد بالنسبة للوزراء على نطاق واسع ، وأن أموال الأشخاص ، بخلاف الوزراء المسؤولين، لا يتم مصادرتها باستثناء القليل ، وإذا تم مصادرة أموال الموظفين والوزراء الذين تم إعدامهم في الأساس، فإنه يتم ترك نصيب كاف دائماً للورثة وذريتهم ، ولقد ذكر البعض من رجال الدولة في وصاياهم وهم على قيد الحياة أن أموالهم وممتلكاتهم هي ملك سلاطينهم وسادتهم ، وأعلنوا بوضوح ذلك ، وكان محمود باشارجل الدولة العظيم نموذجاً من هؤلاء الرجال الذين جعلوا الدولة مقدسة، وأطلقوا على السلطان بأمير المؤمنين ، وخليفة رسول الله، وظل الله في الأرض، مقتبسين من قوله

---

(١) عبد الرحمن شرف : أحاديث تاريخية ، ص١٨٩.

(2) Turkiye Dyanet Vakfi, Cild , 3, op , cit, s, 82.

تعالى : ﴿ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ ﴾[(١)]، فكانت هذه الآية دليلهم في جعل المال فداء للوطن وللسلطان[(٢)] .

ونتيجة للمعاملات الاقتصادية أصبحت إستانبول في أواخر القرن ١٢هـ/١٨م جزءاً من شبكة مصرفية متمركزة في فرنسا ، وبالتالي تحولت إلى إحدى العقد التجارية المرتبطة بالاقتصاد العالمي الأوروبي ، بطريقة تتجاوز العلاقات التجارية المعهودة للمدن العثمانية الأخرى ، وهكذا تحولت إستانبول ومراكز تجارية أخرى كحلب وإزمير إلى مجموعة من المداخل التي تمكن من خلالها، في العقود الأخيرة من القرن ١٢هـ/١٨م وبداية القرن ١٣هـ/١٩م ، اقتصاد العالم العثماني من الالتحاق بالرأسمالية العليا المتمركزة في باريس ولندن[(٣)].

ومنذ النصف الثاني من القرن ١٢هـ/١٨م أصبح أصحاب السلطات في الدولة العثمانية على علاقة حميمة مع القناصل الفرنسيين المحليين ، الذين كانوا يبيعون المنتجات الزراعية للفرنسيين، فكان من المهم أن يحافظوا على قنوات اتصال مفتوحة مع القناصل الذين كانوا يستطيعون تسهيل تجارهم أو تعطيلها ؛ لأنهم اعتبروا أن علاقاتهم الخاصة مع القناصل والتجار الأجانب هي بمثابة عناصر قوة لهم[(٤)] .

إلا أن رجال التنظيمات لم يستطيعوا التعرف على مصادر الثروة والبنية الاقتصادية للدولة العثمانية حتى يكون بإمكانهم تقويم برامج صحيحة للإصلاح الاقتصادي في الدولة العثمانية، ومن ثم يتعرفوا على القواعد العامة للاقتصاد الأوروبي ، ومدى ملاءمتها للدولة العثمانية، ولكن رجال التنظيمات كانوا يفتقرون إلى الخبرة بالنظم الاقتصادية الأوروبية التي اقتبسوها عن الغرب ، وأخفقوا في تقدير نفقات الدولة الحقيقية ، واندفعوا إلى إضفاء مظاهر المدنية الأوروبية على الدولة العثمانية بصورة أرهقت خزانة الدولة بما لا يتناسب مع إيراداتها[(٥)] .

وهكذا اتفق السفراء العثمانيون جميعاً في تقاريرهم على وصف مظاهر الثروة التي شاهدوها في أوروبا ، سواء في الأسواق أو المصانع أو طرق المواصلات ، كما اتفقوا على إظهار التطور

---

(١) سورة النساء ، الآية : ٤٩ .

(2) Turkiye Diyanet Vakfi : cild , 3 , op, cit, s, 254.

(٣) ثريا فاروقي : الدولة العثمانية والعالم المحيط بها ، ص٦٠.

(٤) شوكت باموك : التاريخ المالي للدولة العثمانية ، ص١٤٠.

(٥) أنينل ألكسندروفنادولينا : الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية ، ص٢٦.

الاقتصادي للذي أدركته أوروبا ، وقد أكدوا على أن للنظم الاقتصادية الغربية يداً طولى في هذا التطور والتقدم ، وقد أشادوا بالنظم المالية والمصارف ، وبالإنجازات الغربية في مضمار الصناعة والزراعة والتجارة ، واعتبروا أن الرقي الاقتصادي والتقني برهان على رقي أوروبا الحضاري ، وأنها السبب الرئيس في غنى الأوروبيين عامة والفرنسيين خاصة . وعليه أحسوا بأن المدنية تستند إلى أساس اقتصادي مادي لابد منه قوامه الصناعة والزراعة والتجارة، كما أكد السفراء على أن الغرب تميز بجده ونشاطه ودأبه على العمل ، ففي نظرهم أن هذه الصفات من أهم العوامل التي سببت تقدم الغرب الاقتصادي وتطوره(١) .

وبذلك حدد السفراء العثمانيون موقفهم من منجزات الغرب الاقتصادية ورأوا أن الازدهار الاقتصادي ضروري ، وعلى الدولة العثمانية اقتباس هذا الازدهار من الغرب الأوروبي، مهما كانت الوسائل المؤدية إليه ، فعملوا على النظريات الاقتصادية القائمة على الرأسمالي الغربي ، وأكدوا أن الحرية السياسية هو شرط مسبق للتطور الاقتصادي ، وأن النظام الاقتصادي الحر لابد أن يقيد بقوانين تحمي الفلاحين من جشع طبقة التجار ورجال الأعمال من الطبقة العليا في المجتمع العثماني(٢).

وبذلك آمن السفراء بضرورة التغيير والتطوير في المضمار الاقتصادي ، فدعا السفراء العثمانيون إلى العناية بتطوير الزراعة والصناعة والتجارة ، وسبل المواصلات في الدولة العثمانية، وتأثروا بالآراء العلمية الحديثة ، فبينوا أن ما يحدد تطوير هذه المجالات الجهود العلمية والعملية لتحسين الاقتصادي العثماني ، فعني بعض السفراء بالزراعة بالدرجة الأولى ، والبعض الآخر وجه اهتمامه الأول للتجارة والصناعة، وأثناء إقامة السفراء في أوروبا رأوا أن حاجة التجارة إلى أسواق خارجية جعلت الغرب يتنافس للحصول على الامتيازات ، وعقد الاتفاقيات التجارية وتجديدها من وقت لآخر ، وأشاروا إلى الأرباح الطائلة التي جنتها أوروبا من هذه الامتيازات والاتفاقيات التجارية(٣).

---

(١) مورة لي السيد علي أفندي : سفارتنامة سي ، تاريخ عثمان ، ص٥٨.

(2) Ahmet kutfi: Tarihi Lutfi, cild, 5, op, cit, s, 128.

(3) Enver Ziye Karal : Tonzimattanevred carplilasma, hareketleri (1718-1839) Tanzimat Yuzuncu Yildonunu Munasebetile, Istanbul, 1940, s, 164.

هنا نستطيع القول : إن السفراء العثمانيين تحدثوا عن تطوير الزراعة والصناعة والتجارة في الدول الأوروبية ، وبدؤوا في وصف هذا التطور لمواطنيهم العثمانيين الذين يملكون الشركات والمصارف ، وأن لها فوائد بالنسبة للدولة والأفراد في تطويرها ، وبدؤوا في تشجيع أصحاب رؤوس الأموال في استثمار أموالهم من أجل رفع اقتصاد الدولة وتنميتها عن طريق التقارير التي كانوا يرسلونها إلى الدولة .

وحين بحث السفراء العثمانيون في عوامل النمو الاقتصادي ، ولفت نظرهم نشاط الأوروبيين، وحبهم للعمل ، وقد أدركوا سببه ، وهو أن مجتمعهم صناعي قائم على العمل، ولكن علل البعض الآخر من السفراء العثمانيين بأن تقدم الغرب الاقتصادي ؛ لأن لديهم نظاماً وتطوراً علمياً ووفرة في الإنتاج[١] .

ولأن مصادر الثروة والبنية الاقتصادية للدولة العثمانية لا تتلاءم مع برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي وضعه رجال التنظيمات ، حيث إنهم أخذوا بالنواحي الشكلية للاقتصاد الأوروبي ، الذي اعتمد على الاستثمارات في المصارف والاتفاقيات التجارية ، في الوقت الذي لم يكن من الممكن إجراء تغييرات في اقتصاد الدولة الذي يقوم على الاحتكار من قبل الدول الأوروبية ، هذا إلى جانب أنه لم يكن يوجد خطط أو منهج لإقامة هذا النظام الاقتصادي الجديد للدولة العثمانية[٢] .

ومع اندماج الدولة العثمانية للاتجاه صوب الغرب الأوروبي للأخذ بمظاهر المدنية الحديثة، تفاقمت الأزمة المالية من ناحية ، ومن ناحية ثانية أو أخرى ازداد الاتجاه لعقد القروض، وأصبح الاتجاه العام في الدولة العثمانية ، هو المغالاة في المستوى المعيشي ، والسعي وراء اقتناء كل ثمين ، ولم يكن هذا يعكس سوى مظهر من مظاهر الثروة الكاذبة بالدولة[٣] .

وهكذا واجه العثمانيون عدداً من التحديات الأخرى الناتجة عن اتساع حجم الدولة وقوتها، فلم يكن الاقتصاالعثماني كياناً مغلقاً أو مضبوطاً بدقة مع نوع واحد من المهمات، إلا أنها كانت تدخل في علاقات تجارية مع أجزاء بعيدة من العالم القديم كالقوقاز والبلقان وغيرها ،

---

(1) Ahmet Hamdi Tarpinar : 19 Unca Asir Turk Edeliyati, op, cit,s, 194.
(2) Yavuz Abdan : Tanzimat Eeramaninin Tahlili Tanzimat Yuzuncu Yildanumu Munasebetile, Istanbul 1940, s, 281.
(3) Ziya Nur Aksan: Osman Tarihi, op, cit, 99.

فأصبحت المصاعب المالية التي واجهها العثمانيون شكلت انعكاساً للبنى التحتية المالية والاقتصادية ، ومع نمو القوة الاقتصادية والوجود التجاري للدول الأوروبية من جهة ، وضعف النفوذ العثماني من جهة أخرى، ازدادت صعوبة السيطرة على التقلبات الواسعة في عملية تدفق المعادن الثمينة والسلع، وعلى المحافظة على نظام مالي مستقر ، وتضاعفت المصاعب على العثمانيين بسبب تكرار الأزمات المالية التي كان لها آثار مدمرة على النقد في مواجهة هذه المصاعب(١).

ومن ناحية أخرى فقد تم الغش في العملة والمسكوكات لمرات عديدة ، ولكن لم يتم تغيير القيمة النقدية ، حيث إن تخفيض عيار العملة بهذا الشكل قد أخذ ماهية طرح نوع من الضريبة الجديدة ، وبالتالي قام بالتضييق على التجارة الداخلية والخارجية ، ولجأت الحكومة العثمانية إلى دول أوروبا واستعانت بها ، وبناءً عليه فقد تم إلغاء العملات والمسكوكات القديمة ، وتم البدء في ضرب عملة وسكة جديدة، بالمعيار والوزن الأوروبي ، وتم منع تداول العملة المعدنية الأجنبية ، وتم اتخاذ تدابير بمقدار ثابت ، وبعد فترة من الوقت تمت الاستعدادات لعمل البنوك المصرفية(٢).

ونستطيع القول : إنه من الواضح أن التاريخ المالي للأراضي العثمانية كان خاضعاً للتقلبات السياسية الكثيرة ، ولسوء الأوضاع الداخلية والخارجية ، فكان المصرف العثماني هو في الأساس مصرفاً فرنسياً وبريطانياً ؛ إلا أن الفرنسيين امتلكوا أكثر من ٨٠ فدان باعته في عام ١٢٩٨هـ/١٨٨٠م ، وأصبحت لجنة باريس هي صاحبة القرار الفعلي في تصريف شؤون الدولة العثمانية(٣) .

وأصبحت أقاليم الدولة العثمانية ، في ظل اتفاقيات التجارة الحرة التي وقعتها الدولة العثمانية مع فرنسا وهولندا في النصف الثاني من القرن ١٣هـ/١٩م ، سوقاً رائجة للمنتجات الصناعية الأوروبية ، ومصدراً لتصدير المواد الخام الزراعية والصناعية ، وزادت الهجرة في القرى إلى المدن ، فانهارت الحرف اليدوية التقليدية، وانهارت طبقة أصحاب الحرف وطبقة الفلاحين ، وتزايد اتساع المدن أضعاف مساحتها ، وامتلأت بالأوروبيين الذين كونوا طبقة واسعة من رجال الأعمال وطغت على العثمانيين ، وازدادت الهوة بين المسلمين وغيرهم، وكانت هذه ثمار النظام الاقتصادي الأوروبي الحر في الدولة العثمانية(٤) .

---

(١) جون باتريك كينزوس : القرون العثمانية ، قيام وسقوط الإمبراطورية ، ص٤٠.

(2) Yusif Arcura: Osmanli Derletinin Dogilama, op, cit, s , 240.

(٣) شوكت باموك : التاريخ المالي للدولة العثمانية ، ص٣٩٦.

(٤) جون باتريك كينزوس : المرجع السابق ، ص٥٣٩.

إذن الضعف الاقتصادي في الدولة العثمانية والذي نتج من خلال معاهدات التجارة الحرة المعقودة مع فرنسا وإنجلترا ، والامتيازات التجارية الممنوحة بكثرة للدول الأوروبية ، نتج عنها ابتلاء الدولة بالديون ، ومرض الاقتراض والاستدانة ، وأصبحت الدولة العثمانية لا تتواءم ولا تتفق مع بنيتها الاقتصادية ، وأصبحت اقتصاديات الدولة بيد اللجنة للديون الدولية ، التي لم تصادر القرار الاقتصادي للبلاد ، ولم يعد السلطان بحكم سلطنته الاستغناء عن استشارة السفراء الأوروبيين(١) .

وفي عهد السلطان عبد الحميد الثاني أصبحت سياسة القروض القصيرة الأمد قد حالت دون نجاح أي محاولة للإصلاح الاقتصادي في البلاد ، أو حتى تقليص النفقات التي حاولها بعض السلاطين ، فناظر المالية مكبل بالأقساط السنوية التي تفرضها القروض ، وفي كل مرة تشتد حمى الديون ، وتتم معالجتها بقروض جديدة ، وبدأت البنوك والممولون الأوروبيون يتقاضون فوائد عالية جداً على هذه القروض ، التي وصلت نسبتها إلى ٢٠٪ في الأعوام ما بين (١٢٧٧-١٢٩٨هـ/ ١٨٦٠-١٨٨٠م) وحتى إن السلطان عبد الحميد الثاني ، وفي مرحلة متأخرة ، يعترف بذلك بقوله : "إننا حتى عام ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م كنا ندفع فوائد مركبة على رؤوس الأموال الأوروبية ، وقد طلبنا هذا العام إدخال تعديل على نظام الدفع الذي لا يمكن أن نتحمله أكثر مما تحملناه "(٢) .

وبسبب هذه الأوضاع السيئة في اقتصاد الدولة ، انتقلت التجارة إلى أيدي الأقليات، وحاول السلطان عبد الحميد الثاني إيقاظ رجال الدولة ، وقام بإصدار أوامر سلطانية منها منع الإسراف والتشديد على من يقبض الرشاوى ، وقام بعزل الكثير من رجال الدولة الذين كانت تحوم عليهم شبهات الإسراف والتفريط في أمور الدولة ، وأرسل أوامره إلى رجال الحكومة ينذرهم بقوله : " إن الدولة في حاجة إلى قوة مالية وينبغي الحذر في الإنفاق ، وأخذ الأموال بالقدر المطوب ، وعلى الجميع الإصغاء لهذه الأوامر جيداً ، وسوف أتابع هذه الأمور وأنفذها بنفسي حتى يتم إنهاء هذه الأزمة ، فيجب عليكم أن تقوموا ببذل ما بوسعكم لتحقيق هذا الأمر الجليل لإعلاء شأن هذه الدولة ومكانتها ثانية "(٣) .

واستناداً إلى ما سبق نستطيع القول في نهاية هذا المبحث : إن الأزمة الاقتصادية التي فرضت نفسها عنوة على الدولة العثمانية ، والتي أكملت تبعيتها للغرب جعلتها تعيش تحت رحمة

(1) Turkiye Diyanet Vakfi : cild , 3 , op, cit, s, 277.

(٢) قيس جواد العزاوي : الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط ، ص٧٣.

(3) Ziya Nur Aksun : Osmanli Tarihi , cild , 3 , op , cit , s , 112 .

أوروبا ، فإلى جانب أنها قد رهنت موقفها الاقتصادي للبنوك والممولين الأوروبيين ، فإن آليتها العسكرية ، أي جيشها الجديد الذي يديره الخبراء العسكريون الأوروبيون ، ويسيرون وفق نظمهم وتقاليدهم وإستراتيجيتهم ، لا يتمكنون من الدفاع عن الدولة العثمانية دون القروض الأوروبية ، وفضلاً عن ذلك التنظيمات التي تمثلت في مدى التأثير الأوروبي على السلاطين وكيفية فقد قراراتهم السياسية في المواقف الدولية ، وكما اجتاز إلى داخل دولتهم، فقد كانت فكرة اتجاه الدولة العثمانية لسياسة التغريب هي ظهور الرغبة الشديدة في تقليد الغرب ، واقتباس مظاهر المدنية الأوروبية مما كان له آثار عديدة انعكست على كل مؤسسات الدولة، ومنها المجال الاقتصادي – كما ذكرنا سابقاً – ؛ وبذلك يكون الإصلاح الاقتصادي في عصر التنظيمات لم يكن له حظ من النجاح بسبب الاهتمام بمظاهر الإصلاح في الظاهر دون وجود البنية المناسبة لتنفيذها ، كبناء المصانع ، دون توفر الأيدي العاملة الماهرة ، وأسهمت القروض الأجنبية والامتيازات الأجنبية في دخول سياسة التغريب الاقتصادي في نظم الدولة ؛ لذلك أصبح السفراء الأجانب لهم حق التدخل في هيئة الإدارة الاقتصادية ، والإدارة المالية للدولة العثمانية ، وزاد الفساد المالي ، وهذا عاق عملية الإصلاح في المجال الاقتصادي .

المبحث الرابع :

المجال الاجتماعي .

إن بداية الدولة العثمانية هو نظام أعراف وتقاليد، تمكنت من الصمود وتقوية الدولة إزاء الضغوط والمخاطر التي تعرضت لها الدولة، وطبقاً لآراء كثيرة من العلماء ورجال الدولة ، فإن الأمة العثمانية لا يمكن أن تكون مثل أوروبا في أي وقت، سواءٌ من ناحية التقاليد أو العادات الاجتماعية ، وذلك لأن لكل أمة مزايا خاصة بها ، ونمط حياة وتقاليد تعيش عليها ، وإذا تم القضاء على هذه الأخلاق أو العادات ، فهذا يكون بداية للاضمحلال ؛ وإن كانت التنظيمات ساقت الدولة العثمانية وقادتها نحو التطور كأوروبا ، إلا أنها في الوقت نفسه أجبرت الدولة على قبول عادات وأخلاق الغرب وفتحت أبواب التغريب على الدولة ، ولهذا السبب فمرحلة التنظيمات لم تكن بالشكل الأنفع والأصح للدولة العثمانية؛ لأنها كانت تقليداً لأوروبا فقط وليس أخذ المفيد منها ولكن بدون وعي وإدراك[1] .

إلا أن الأمة العثمانية في واقعها الاجتماعي قد شهدت في أيامها الحاضرة موجة التغيير الاجتماعي المسمى بالتغريب ، الذي قام بتغيير قيم الأمة ومثلها وغير في ثقافتها وحضارتها، وبعبارة أوضح ، أبعد المسلمين عن دينهم باسم المدنية والتطور والتقدم، أو يعتبر هو محاولة لتغيير الأفكار والنزعات والاتجاهات ، فاستخدم الغرب هذا المصطلح وعملوا عليه ، وخططوا من أجله بشعارات براقة لإثبات ما قاموا به، وكانت رسائلهم كثيرة في تحقيق ذلك[2] .

وبالتالي عندما ساد النظام الاجتماعي للغرب فسدت علاقات الأشخاص بعضهم ببعض، وتدنت في المستوى ، وأصبح الروح الاجتماعي بين الشعب منعدماً وأصبح كل فرد منزوياً ومغلق على نفسه ، فلم يعد للناس الثقة فيما بينهم ، وطغى عليهم الروح الغربي ، وضاعت الألفة التي كانت موجودة في السابق بينهم بسبب التقليد الأعمى للغرب ، مما زاد في نسبة الجرائم والأمراض المستعصية على الطب، بالرغم من التقدم الطبي في ذلك الوقت ، إلا أن التغريب الاجتماعي وصل إلى ذروته في المجتمع العثماني في القرن ١٣هـ/١٩م[3] .

---

(1) Omer Faruk Yilmaz : Belgelerle Osmanli Tariliy op , cit , s , 342 .

(٢) خالد محمد القضاة وآخرون : لمحات من حاضر العالم الإسلامي ، ص٤٣ .

(3) Akif Aydin : Mesele , Batililasmakla Bitecek Midir , cild , 2 , say , 1 , Temmuz , 10 , 1978 , s , 33 .

وبذلك أصبح للتغريب أثر كبير في تغيير الأسس الاجتماعية والاتجاهات السياسية، وأصبح هناك واقع لظهور المصلحين والثوار على سلطة القانون ، مما أدى إلى اضطراب اجتماعي وعدم استقرار ، وتحول هذا الاضطراب إلى تكتلات فكرية كونت أحزاباً وبدأت في نشر أفكارها عن التغريب في الدولة[١] .

وبدأت العلاقات تتزايد بين الأوروبيين والعثمانيين في الأوساط العثمانية – إستانبول – وبدؤوا في عمل حفلات في بيوتهم ويقومون بدعوة العثمانيين والأجانب إليها ، وفي الوقت نفسه كان التجار الأوروبيون والفنيون والضباط ، يقابلون العثمانيين في الشوارع والأسواق والمقاهي ، وكان بعض الممثلين الأوروبيين يقومون بعمل عروض مسرحية في الشوارع ، علاوة على ذلك كانت الملابس الأوروبية والأثاث المنزلي والزخرفة تجذب العثمانيين ، وأصبحت بعد ذلك ذات قيمة لديهم[٢].

وبعد إعلان الدستور العثماني لفرمان كلخانه ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م عمت الفرحة سائر أرجاء السلطنة ، وحصل ائتلاف معنوي بين عناصر الأمة العثمانية، واندفعت جموع الشعب في الشوارع تحركها موجه من الاستبشار والغبطة ، يهتفون للحرية والمساواة والإخاء وسائر الشعارات التي نادت بها الثورة الفرنسية والعهد الجديد ، ووصف رفيق بك العظم شعوره بهذه المناسبة قائلاً : "إنه لم يكن يلقى صديقاً له من العثمانيين الذين عرفوا بالميل إلى الحرية ، إلا وغلبت على كليهما عواطف السرور ، فانفجرت أعينهما بالدمع استبشاراً بمستقبل الدولة السعيدة، وفرحاً بالحرية التي هي رغبة النفوس الحرة ، فمنها التعبير واضحاً عن شعور العثمانيين والعرب ، لأنه لم يبق في الدولة لا عربي ولا عثماني ولا غير ذلك من الطوائف أو العناصر إلا وأصبحوا جميعهم عثمانيين متساويين في الحقوق والواجبات ، ووضعوا ثقتهم وآمالهم في هذا العهد الجديد ليسيروا بالأمة العثمانية في طريق الإصلاح والتقدم[٣] .

وبدأت ردود الأفعال في الانتشار للأفكار الجديدة في الأوساط العثمانية الواردة من أوروبا ، واتسعت قنوات الدخول وبدأت في التزايد ، وتحولت النظرة إلى سيل متدفق من هذه الأفكار ،

---

(١) عبد الله الخطيب : الحضارة والاغتراب ، ط١ ، أورواسيا للنشر ، السويد ، ١٩٩٨م .

(2) Cem Alpteikin : Elghteenth – Century French , op , cit , p, 39.

(٣) توفيق برو : العرب والترك في العهد الدستوري العثماني (١٩٠٨-١٩١٤م) ، ط١ ، دار طلاس للدراسات، دمشق، ١٤١٢هـ/١٩٩١م ، ص١٣٢ .

بينما قامت هذه الثقافة المادية للغرب بتغيير وجهة وبنية المجتمع الإسلامي بصورة سيئة ، وأخذت الأفكار الواردة في خلق قوالب انتماء جديدة ، وقامت بتحقيق الآمال الجديدة وتشكيلها ، ووضعت حجر الأساس للتضامن مع الغرب ، ويمكننا اختصار هذه الأفكار في ثلاث كلمات وهي الحرية – المساواة – القومية[1] .

وهذه الأفكار كانت مشابهة لأفكار الثورة الفرنسية ، التي كانت نموذجاً فرنسياً للاقتباس منه عن الغرب ، كما أن تقلبات الثورة الفرنسية جعلت الآستانة تعفو عن عدد كبير من الفرنسيين الذين نشروا أفكاراً جديدة عن الحرية ، وقدموا المساعدة العسكرية للعثمانيين، وبدأت أفكارها تنتشر لدى بعض الشباب العثمانيين التي بدأت توطد أقدامها في عاصمة الخلافة الإسلامية[2] .

ولا مانع من أن نذكر أن الحملة الفرنسية على مصر كانت لها آثار كبيرة على الدولة العثمانية ،التي كانت سبباً من أسباب هزيمة الأمة الداخلية ، فقد وضع نابليون في فترة إقامته في مصر قانوناً جديداً غير شريعة الله يحكم بها المسلمين ، قانوناً مستمداً من التشريع الفرنسي، وحصر تشريع الله في أمور الأحوال الشخصية من زواج وطلاق وميراث ، فكانت هذه بداية الهزيمة الحقيقية ، وفي ظل تلك الهزيمة كان الانهيار الذي أحدثته الحملة الفرنسية في نفوس المصريين من البعثة المرافقة لها ، ومن الطبقة التي جاء بها، وانبهار بكل ما جاء من الغرب، وبذلك استطاع الفرنسيون زرع أفكارهم وإيجاد عملاء لهم في المنطقة ، وقد استفادوا بعد خروجهم العسكري من الدور الذي قام به محمد علي باشا ؛ لإدخاله أساليب الفرنجة إلى الجيش الذي لم يقف عند الاستفادة بالتقنية الحديثة مما شكل خطراً على عقائد الأمة[3] .

وقد حاول الفرنسيون في نشر بعض العادات الاجتماعية التي استقبحها المجتمع العثماني كتحلل الرجال والنساء من المثل الأخلاقية مثل إباحة البغاء العلني ، والمساعدة على سفور النساء واختلاطها بالرجال ، والجهر بالأكل والشرب في نهار رمضان، وتعاطي المسكر وغيرها من المنكرات[4] .

---

(١) زكريا سليمان بيومي : العرب والقومية ، ص١٨٨ .

(٢) عيسى الحسن : تاريخ العرب من بداية الحروب الصليبية إلى نهاية الدولة العثمانية ، ص٦١٢ .

(٣) المرجع السابق ، ص٦١٣ .

(٤) زكريا سليمان بيومي : المرجع السابق ، ص١٠٢ .

فحاول السفراء الفرنسيون مدة إقامتهم في الدولة العثمانية ، التعرف على الشعب العثماني والتغلغل في أوساطهم حتى يقفوا على حقيقة شعورهم ، واعتقدوا أن بقيامهم ببعض الإصلاحات كالعناية بالصحة ، وإكثار الملاهي والأندية وإقامة المسارح ، يستطيعون تغيير أخلاق العثمانيين وعاداتهم متناسيين أن هذا التغيير من الصعوبة بمكان أن يتم بصورة سرية، وخاصة في شعب درج على التمسك بأساليب العيش القائمة على التمسك بالتقاليد الإسلامية منذ زمن طويل(١) .

ومما سبق يتضح لنا أن الفرنسيين قاموا بكل الوسائل الممكنة لتحقيق أهدافهم في نشر الأفكار المعادية للدين الإسلامي ، وزعزعة ثقة العثمانيين العامة بالإسلام ، ولكن نستطيع القول بأن تلك الأساليب خرجت عن أهدافهم الخفية التي تحججوا بها في دخولهم للدولة ، لأن الأسباب الحقيقية والخفية هو تغريب المجتمع العثماني ومن ثم السيطرة عليها .

وفي عهد السلطان سليم الثالث بدأ الانفتاح الحقيقي على النظم الاجتماعية الأوروبية، وبدأت الملابس الجديدة ذات النمط الأوروبي تدخل الدولة العثمانية، وأصبح هناك تأثير ملحوظ على العثمانيين ، وفي عام ١٢٢٢هـ/١٨٠٧م تمرد بعض الباشوات ضد أوامر السلطان لارتداء الملابس الجديدة التي كانت على الطراز الأوروبي(٢) .

وكانت العمامة الغليظة هي العمامة المستخدمة في العهد العثماني ، وهي من قماش الصوف الخشن ، وكانت فرقة البستانجي(٣) ترتديها أولاً ، ثم وحدات وفرق النظام الجديد في عهد السلطان سليم الثالث ، وفي عام ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م برزت عمامة جديدة في شمال إفريقية ، وتم تقديمها للسلطان وحازت على إعجابه ، وكان يطلق عليها اسم الطربوش الفاسي، وعقد اجتماع في مكتب مفتي شيخ الإسلام لمناقشة قضية العمامة العسكرية ، ورأس الصدر الأعظم هذا الاجتماع ، واتفق الجميع على أن عمامة الشوبار غير ملائمة ، وتم فرض عمامة الطربوش

---

(١) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، ص٢١١ .

(2) Bernand Lewis : Modern Turkiy , op , cit , p , 55 .

(٣) البستانجي : صنف من العسكر والضباط في الجيش الإنكشاري العثماني كانوا يكلفون بالعناية بحدائق السلطان، ومع اتساع الدولة أصبحوا مسؤولين عن شؤون القصر بصفة عامة ، وتهيئته وإعداده وكثيراً ما كان السلطان يرسلهم بمهمات خاصة لها صفة السرية إلى ولاته ، وكان يرأسهم بستانجي باشا ويعاونه عدد من الضباط مثل آغا الحصيان وغيره ، وكان يخصص له سفينة خاصة للمشاركة في التشريفات السلطانية . انظر : (زين العابدين شمس الدين نجم: معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية ، ص١٢٤) .

الفاسي، بالرغم من تردد بعض الحاضرين فيما إذا كان ممكناً أن يعتبر الطربوش غطاء رأس إسلامياً ، واتخذت إجراءات للتنفيذ ، وصدرت الأوامر السلطانية بعدم المخالفة والرفض من الشعب لهذه العمامة الجديدة ، واتخاذ التدابير لنشر وتوزيع هذه العمامة على أفراد الجيش العثماني، وأنه أصبح يمثل رمز التقاليد الإسلامية الصحيحة[١] .

وبعدها استبدل السلطان محمود الثاني الطربوش الرومي بالعمامة وتزيا بالزي الأوروبي، وأمر بأن يكون هو الزي الرسمي لكل موظفي الدولة العسكريين والمدنيين ، وأنشأ وساماً دعاه وسام الافتخار ، فكان أول من فعل ذلك من السلاطين العثمانيين[٢] .

ومن ضمن التعليمات التي صدرت عام ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م ، أن الجيش العثماني يأخذ هذه الملابس الأوروبية الجديدة ويرتديها ، وهي تتكون من سترة قصيرة وسراويل ، وقبل ذلك بعشرين سنة بذلت محاولة ومبادرة لارتداء الزي الفرنسي للفرق العسكرية ، ولكن أدى ذلك إلى وقوع تمرد في عام ١٢٢٢هـ/١٨٠٧م، وأدى إلى عزل السلطان سليم الثالث ، إلا أنه في هذه المرة كان الإصلاح مقبولاً برغم أنه لم يكن بدون معارضة ، وظهرت القوات بالشوباره، وهو معطف وسترة قصيرة وصدره من الجوخ ، وسروال من قماش الصوف الخشن ، وهو ملصق على الجسم وأحذية طويلة[٣] .

وبالتالي لم يكن الإصلاح الذي حدث في المجال الاجتماعي في عهد السلطان سليم الثالث في الجيش فقط ، بل في كل طبقات المجتمع العثماني ، وفي عهد السلطان محمود الثاني بدأ موظفو الدولة ببعض الأساليب التي كانت موجودة في الغرب، وذلك في معيشتهم وملابسهم وعلاقاتهم بعضهم ببعض ، وترك السلطان محمود الثاني الاحتفالات والعادات التي كانت تُقام على أساس التفضيل والتمييز بين الموظفين الكبار ، وكان السلطان يساعد على جلوس الوزراء والعلماء في حضرته ويتشبه بالزي الغربي ، وحلق لحيته ، وحث رجال الدولة على تقليده، وبذلك قل عدد المتمسكين بالأزياء والعادات القديمة[٤] .

---

(1) Turkiye Diyanet Vakfi : cild , 11 , s , 102 .

(٢) دونالد كوترات : الدولة العثمانية ١٧٠٠-١٩٢٢م ، تعريب أيمن أرمنازي ، ط١ ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م ، ص٢٦٣-٢٦٨ .

(3) Enver Ziya Karal : Osmanli Tarili , cild , 5 , op , cit , s , 158 .

(4) Bernard Lowis : Modurn Turkiy , op , cit , p , 55 .

وهكذا شهدت الدولة العثمانية تغييرات اجتماعية ، لم يكن الغرب بمنأى عنها نتيجة حدوث حركة الهجرة الواسعة داخل الحدود العثمانية ، حيث أدى تناقض عدد السكان المرتبط بفقدان الأراضي في الحروب أو في غلاء المعيشة ، فكان لهذا تأثير في التركيبة الاجتماعية، حيث بدأت الدولة تعهد بالمناصب العليا إلى رؤساء الكتاب وليس إلى العسكريين ، وتولى راغب باشا ، أحد الدبلوماسيين ، منصب الصدر الأعظم في عهد السلطان محمود الثاني من منصب رئاسة الكتاب إلى نظارة الخارجية، فكانت هذه القنوات مغذية لاتجاهات التغريب عند رجال الدولة العثمانية الذين آمنوا أن النهوض بالدولة لن يأتي إلا بمواكبة التطورات في أوروبا، وسيكون للأفكار والخبرات القادمة أثرهما في إحداث تغيير بين كافة القطاعات الأخرى للمجتمع ، وأن تلك الكوادر التي انخرطت في أجهزة الدولة ، والقادمة من أوروبا قامت بالعمل لتهيئة تغريب الدولة العثمانية في كافة مؤسساتها[١] .

فنستطيع القول : بأن الوزراء ورجال الدولة حتى السلطان محمود الثاني بدؤوا في ارتداء الزي الغربي ، وبدؤوا في الخروج إلى الشوارع ، وعندما قص السلطان لحيته بدؤوا في الحذو به ، وهذا يؤكد لنا أن الزي الأوروبي بدأ في الظهور بين طبقات المجتمع العثماني ، وأن العادات الأوروبية بدأت في الانتشار بين الشعب العثماني، وبدؤوا في تقليدهم حتى إن السلطان قلدهم ، وامتد ذلك إلى ملابس وأزياء طبقات المجتمع ، فهنا لم يقتصر الاقتباس على الجانب العسكري فقط .

فأصح الزي يقدم نوعاً آخر من الرقي الذي يعد أمراً مهماً في التغيير الاجتماعي؛ لأن التقارب في الزي قد تسبب في البداية بمناقشات وحوارات كثيرة حول تحقيق التغريب في هذا المجال، وتناول المثقفون هذا الموضوع داخل البنية الاجتماعية وعند العلماء الذين رفضوا الزي الغربي[٢] .

وقد أدت مسألة الزي الفرنسي إلى قضايا أكبر ، وهي لا يمكن إبقاؤها في مكتب القيادات حيث إنه منذ زمن طويل كان القفطان أولاً وقبل كل شيء العمامة وغطاء الرأس، هما الوسيلتان اللتان تشيران إلى ولاء العلماء وإلى مكانته الاجتماعية باستثناء منسوجات الحرير، فالقانون الإسلامي لا يحرم في الحقيقة أي نوع من الكساء عدا الحرير ولكن هناك عدد لا يحصى من التقاليد تحث المسلمين على تمييز أنفسهم حتى في المظهر عن الكفار أو غير المسلمين[٣] .

---

(1) Faik Resit Unat : Osmanli Sefirleri ve Sefaret , op , cit , s , 450 .
(2) Turkiye Diyanet Vakfi : cilt , 5 , op , cit , s , 150 .
(3) Cem Alptekin : Elghteenth – Century French In Frances , op , cit , p , 101.

وأما بالنسبة لغير المسلمين فكان يحظر عليهم ارتداء الزي الإسلامي ، ولم يتصور المسلمون أنهم سيحاكون المسيحيين ، أو اليهود في طريقة ارتداءهم للملابس، وحتى داخل معسكر المسلمين، فإن كل مجموعة في المجتمع كانت لها العمامة المميزة لها ، وللعلماء العمامة الخاصة بهم، وكذلك الإنكشارية والعلماء ميزوا أنفسهم خلال فترة حياتهم بغطاء الرأس المميز والخاص بهم، وكانت صورة عمامة كل طبقة ترسم وتنقش على قبورهم لتميزهم عن غيرهم من الطبقات(١).

وبعدأن جعل السلطان محمود الثاني السترة والسروال زياً إجبارياً ، قرر أيضاً مسألة غطاء الرأس وهي علامة للدين والطبقة والمهنة في الدولة العثمانية ، وكان رجال الدولة يلبسون القلنسوة، ولكن شكل القلنسوة يتغير نظراً للوظيفة ومراتبها، ولهذا السبب فإن وجود الملابس وغطاء الرأس المختلف كان يعطي منظر البهجة للمجتمع العثماني(٢) .

وهكذا جاء السلطان محمود الثاني باللباس الأوروبي الطراز إلى المدنيين بالإضافة إلى تنظيمه اللباس الرسمي للأصناف العسكرية والعلماء ، وكان على كل موظف لا ينتمي إلى العسكرية والعلماء ، ومن بينهم البادشاه أن يرتدي الجاكيت (السترة) والبنطلون (السروال) والطربوش ، وكما ذكرنا منع ارتداء القلنسوة (العمامة)، والشلوار (السروال العريض)، الجاروك (نعل بشكل خاص) الباشمات ، والعمامة والجبة لا يرتديهما سوى العلماء فقط ، ولم يوافق جميع رجال الدولة ومنهم البادشاه على إجراءاته ، وكان سكوتهم يسبب خوفهم ، إلا أن الشعب لم يكن مدركاً لضرورة هذه الانقلابات ، وصار الشعب يلقبونه (بالبادشاه الكافر) وذلك لأنه علق صوراً له في الدوائر الرسمية ، وكان يلبس ابنته السلطانة (عطية) الملابس الرجالية الرسمية للضباط ويجمع شعرها تحت الطربوش ، ويلبسها السروال ويرفق معها أخاها الذي يكبرها سنة ويرسلهما إلى الثكنات العسكرية بين الجنود(٣).

وذكر المؤرخ أحمد لطفي(٤) التعديل الذي تم في عام ١٢٦٢هـ/١٨٤٥م على الطربوش الفاسي فقال " حتى ذلك الوقت فإن زر الطربوش الذي كان على القوات النظامية ، كذلك على

---

(1) Mathew Burrows : Mission Civisatrince , p , 95 .
(2) Enver Ziya Karal : Osmanli Tarih , op , cit , s , 158 .

(٣) يلماز اوزتونا : تاريخ الدولة العثمانية ، ج٢ ، ص٢١ .

(٤) أحمد لطفي : ولد حافظ أحمد لطفي في إستانبول عام ١٢٣٢هـ/١٨١٦م وهو من الصدور العظام، ومن أعضاء شورى الدولة ، حفظ القرآن الكريم على يد رجل صالح يدعى حاجي أفندي ، حصل على علوم العربية والحديث والتفسير والفقه واللغة الفارسية على يد مشاهير علماء العصر في ذلك الوقت ، وفي عام ١٢٩٩هـ/١٨٨١م أسندت إليه رتبة

جميع الموظفين الرسميين في الدولة العثمانية أن يلحقوه بطرابيشهم ، كان مصنوعاً من خيوط حريرية غير منسوجة ، وتم الاتفاق على أن القادة والضباط يثبتون شراريب مجدولة ذات نوع خاص ووزن خاص ، وفي الاحتفالات الرسمية تلصق علامة الرتبة المصنوعة من قطعة معدنية على شكل دائري على الطربوش ، هذا بالنسبة للضباط ، وأما الرتب الأخرى فإن الشراريب المضفرة كانت تستخدم بدلاً من الشراريب المصنوعة من الخيوط الحريرية[1] .

وصدرت الأوامر في عهد السلطان محمود الثاني برسم صورة زيتية له تعلق في كافة دوائر الدولة ، وهي من الأمور غير المسبوقة بالدولة ، واعتادوا على الاحتفالات بعيد الميلاد سنوياً وحرص عليها كما كان يفعل حكام أوروبا ، وتخلى عن عادة إقامة السلاطين العثمانيين بصورة دائمة في إستانبول ، وقام بعدة زيارات كما كان يفعل حكام أوروبا ليتعرفوا على دولهم ، فخرج في رحلات سياسية من وقت لآخر لتفقد ممالك الدولة ، كما كان يفعل الحكام في أوروبا ، وهجر قصر " طوب قابي " ليسكن قصر " طولمه باغجه " في عام ١٢٣٠هـ/ ١٨١٤م الذي تم تنظيمه وفق النموذج الغربي ، وينتقل في عربته ويظهر على الملأ ويقوم برحلات إلى الريف ، ويتعلم الفرنسية وينظم حفلات استقبال ومهرجانات ، بمساعدة فنانين غربيين ، وأدخل الموسيقى الغربية إلى البلاط ؛ لإحياء حفلات موسيقية وتقديم عروض باليه وعروض أوبرالية ، وحرص السلطان محمود الثاني على عروض الأوبرا مثل ملك فرنسا ، كما أدخل الموسيقى الغربية إلى الجيش من خلال موسيقى عسكرية من نوع غربي[2] .

وأما بالنسبة للمجوهرات والعباءات والزينات الأخرى ، فإنها قد ألغيت ، وفي الوقت نفسه بدأت الموائد والمقاعد الأوروبية تظهر بجانب الكنب والوسادات ذات الطابع الأوروبي، وبدأ الناس في التكيف على الأساليب الاجتماعية ، وبدأ السلطان في استقبال الدبلوماسيين الأجانب وفقاً للبروتوكول الأوروبي ، وليس حسب البرتوكول العثماني ، وبدأ في عمل حفلات استقبال والتحدث مع ضيوفه ، بل إنه ذهب إلى أبعد من ذلك بكثير في التحدث مع النساء ، حتى كان يظهر

قاضي عسكر الروم إيلي ، وله ديوان مطبوع ومؤلف باسم (لغات قاموس) وله عدة ترجمات. انظر : (جمال الدين: عثمانلي تاريخ ومؤرخلوي ، ص١٢٥) .

(1) Bernard Lwis : Modern Turkiy , op , cit , p , 102 .
(2) Enver Ziya karal : Osmanli Tarih , op , cit , s , 158 .

العناية واللطف وأصبح يوم الخميس راحة إجبارية دينية ، وأدخل في المكاتب الحكومية ، والأكثر من هذا هو تعليق صورة السلطان على الحائط في الدوائر الحكومية[1] .

ويتبين لنا أن تأثير المناسبات التي يقيمها السفراء الفرنسيون في الدولة العثمانية ويتم دعوة السلطان وكبار رجال دولته لحضور مثل هذه المناسبات التي يظهر فيها المظاهر الغربية، وهؤلاء الحضور يقوموا بنقل هذه المظاهر إلى المجتمع العثماني ؛ مما أدى إلى زيادة التغريب الاجتماعي .

وكانت هذه التغيرات في المظهر الخارجي فقط ، وأما الشؤون الاجتماعية والأسرية والتي تمس الشريعة الإسلامية ، فإنها لم تتغير كشؤون الزواج والطلاق، والملكية والإرث ، ووضع النساء والعبيد ، وكل هذه الأمور ظلت متينة ولم تتغير ، ويبدو أن مصلحي تلك الفترة لم يفكروا في أي نوع من أنواع الإصلاح للمؤسسات الدينية ، وقد قال صادق رفعت باشا للسفير (إستوارد فورد كينج – Strart Ford Canning)[2] في عام ١٢٦٠هـ/ ١٨٤٤م " بالنسبة للشؤون السياسية فإننا نذعن تماماً لنصيحة الأوروبيين ، وأما بالنسبة للشؤون الدينية ، فإننا نحتاج إلى استقلالنا الكامل ، لأن الدين هو أساس قوانيننا ، وهو مبدأ حكومتنا ، وإن عظمة السلطان لا يستطيع أن يمسه بالتغيير أكثر مما نستطيع نحن "[3] .

وفي عهد التنظيمات بدأ هناك تحول وتغير في أنماط الحياة في الطبقات الاجتماعية، وبالتالي تحولت إستانبول إلى موطن للفنانين والتجار الأجانب ، وتطورت أحياء غالاط وبدؤوا في شكل مدن صغيرة ، عاشت كمستعمرة أوروبية على الأغلب ، والأماكن التي كانت مركزاً للمسيحيين المحليين ، أصبحت أماكن استقرارهم بسبب ميولهم الدينية ، وأصبحت الأسواق والمتاجر وأماكن اللهو والفنادق ، تشبه المناطق الأوروبية ، وامتلأت السلع الأوروبية في هذه المدن ، وكانت محل جذب وانتعاش للحياة الغربية ، وكذلك الموسيقيون ورجال المسرح والفنانون انتشروا في كل أرجاء الدولة العثمانية[4] .

---

(1) Bernard Lwis : Modern Turkiy , op , cit , p , 103 .

(٢) إستوارد فورد كينج :عمل فيكونت ، وشغل منصب القائم بالأعمال لدى الباب العالي ، ثم سفيراً لدى الباب العالي من عام ١٢٤١-١٢٤٥هـ/١٨٢٥-١٨٢٩م ، ثم تولى هذا المنصب مرة أخرى. انظر :
(Stanford . J . Show : Studies in Ottoman , op , cit , p , 511).

(3) Ibid , op , cit , p , 103 .

(4) Turki Diyonet Vokfi : cild , 3 , op , cit , s , 281 .

وبالتالي بدأ رجال الدولة ينهجون مناهج السفراء والسفارات والحفلات التي كانت هذه السفارات تقوم بها ، وهكذا أصبح الغرب هو رمز التفوق ، وارتقى الأجانب مناصب راقية ورفيعة المستوى في الدولة ، وتحول هذا الأمر إلى قناعة عامة لدى بعض الشعب وساد إحساس التقليد الأعمى بين الشعب العثماني .

وبدأ الشعب العثماني في تقليد السفراء الأجانب من ناحية الملابس ، وفي إطالة شعر الرأس على النمط الأوروبي ، وخصوصاً الجنود واستمروا في ذلك الوضع ، وأصبح لديهم ميول ورغبة في الأفكار الغربية ، وخصوصاً مع أحداث الثورة الفرنسية التي استطاعت النجاح في أراضي الدولة العثمانية وزرع أفكارها فيها(١) .

وبالتالي كانت التأثيرات الفرنسية جوهرية بالنسبة للدولة العثمانية ؛ لأنها غيرت من وجهة نظر العملاء الفرنسيين وفرضت نفسها بالقوة ، على المجتمع العثماني في حياتهم الاجتماعية ، ونتيجة لذلك زادت نفقاتهم من أجل الحفاظ على اهتماماتهم الواسعة في النظام العثماني التقليدي، فكان الترف وحياة البذخ في دوائر الحكم لتبنيهم لعادات وأنماط الحياة الفرنسية ، مما نتج عن هذا الوضع أن تقع الدولة فريسة للديون الأوروبية(٢) .

وقد ذكر أحمد جودت بقوله : " لقد كان للمتعة دور حيث إن فاتنة تدعى (سفيرناز) قد افتتن بها السلطان وأنفق عليها كثير من المال ، وأخذ بنات السلاطين في التجوال ليلاً ، ولكن السلطان رفض ذلك ، ونجد أن الإسراف وصل إلى درجة السفاهة في إعداد الموائد الفرنسية وفي تنظيم حفلاتهم ، ومن الواضح أن هذه الطبقة الرفيعة المستوى في ذلك العصر تعيش اللهو والسفاهة الذي وصل إلى حد الإسراف"(٣) .

وهكذا أصبح جنون التقليد لكل شيء غربي قد أحاط بالطبقات الرفيعة للمجتمع العثماني، إلا أنه كان هناك بعض الحاجة إلى الغرب بشأن المفروشات وأقمشة الملابس بصفة عامة، وبالتالي انخفضت أرباح أصحاب الحرف الذين كانوا يقومون بحياكة الملابس التقليدية ، وهكذا أصبح هناك خلل في الوحدة القومية ، وانقسام في المجتمع العثماني باعتبار نمط الحياة الاجتماعية والمعيشية(٤) .

---

(1) Mehmet Dogan : Batililasam Ihaneti , op , cit , s , 55 .
(2) Cem Alptekin : Elghteenth , op , cit , p , 15 .
(٣) نقلاً عن : أحمد جودت باشا : تاريخ جودت ، ص٢٧٦ .
(4) Turkiy Diyanet Vokfi : cild , 3 , op , cit , s , 275 .

وهكذا أصبح في الدولة العثمانية زمرة مثقفة مستنيرة أخذت من عقول الفرنسيين وأنماط حياتهم ، فكان هؤلاء يرون أن أول عمل ينبغي عليهم القيام به هو تحطيم النظام القديم الموجود في الدولة العثمانية ، وتأسيس نظام جديد يعتمد على حياة وأسلوب الغرب ، وخلق حياة أجنبية بعاداتها وتقاليدها ودستورها ، وفي رأيهم أن الدين هو العائق أمام تقدم الدولة ، وحملوه جميع الاتهامات ، وجعلوه هو المصدر الرئيس للتخلف(١) .

إلا أننا نستطيع الرد على هذا الافتراء وعلى هذه الزمرة المستنيرة بأن جعلت الدين الإسلامي هو مصدر التخلف ، ونسوا تماماً بأن الإسلام هو سبب وصولهم إلى الفتوحات في أوروبا ، وأماعادات الغرب الأوروبي فهي منافية تماماً لعاداتنا وأخلاقنا ولأنه بدون الأخلاق فالإنسانية تُساق إلى السقوط والهاوية ، وهذا ما حصل للدولة العثمانية عندما سمحت للبعض بالتخلي عن الأسس الإسلامية .

وتعتبر تقارير السفارات العثمانية عن الغرب الأوروبي من أهم الوسائل التي أتاحت للعثمانيين التعرف على مظاهر الحضارة الأوروبية ، ونشر ما نجم عن الاحتكاك بالغرب ، من أفكار ومبادئ ونظم جديدة عملت على التأثير في المجتمع العثماني تدريجياً ، وكان أبرز وجوه هذا التأثير تغير العثمانيين نتيجة تلقيهم لهذه الحضارة الجديدة وتفاعلهم معه ، حيث أصبحت الحضارة الغربية جزءاً من تكوينه الثقافي ، ومظهراً من مظاهر المجتمع الذي طرأ عليه التحول، وأصبحت السفارات العثمانية واحدة من أهم الأبواب التي فتحت على الغرب ، وساعدت في تغريب المجتمعالعثماني ، فضلاً عن امتداد تأثيرها إلى انتشار نمط الحياة الغربية والذوق الغربي في المظهر والمعيشة ، وسائر المعاملات الاجتماعية بالدولة العثمانية(٢) .

إن النظام الطبقي الذي عرفته المجتمعات الأوروبية ، وأشار إليه العديد من السفراء في تقاريرهم هو النظام الذي يحكم مجتمعاتهم ، ونتج عنه الكثير من الصراعات بين طبقاته المختلفة، فكان ذلك مصدراً أساسياً للخلل والفتن والفساد في أرجاء أوروبا، فأصبح من السهل على سفراء الدولة العثمانية في أوروبا صد العديد من الظواهر التي اتسمت بها المجتمعات الغربية، وقد اتخذوا مواقف انتقاديه تجاه هذه الظواهر الغربية، فالمدنية وإن كانت مرحلة اجتماعية أدركت كل

---

(1) Z.A.Levin : Osnovriye Tetshiria Obshestevemo , op , cit , p , 341 .

(٢) توفيق برو : العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ، ص١٩٩١ .

المجتمعات ، وهي واقع اجتماعي يتحقق بأشكال أو صور ناضجة، ومتكاملة في أماكن أو أزمنة واضحة ، فهي تعني في الوقت نفسه لدى المثقف المسلم اكتمال النضج والقيم الإنسانية(١) .

وبالتالي اصطدم أغلب السفراء العثمانيين عند ذهابهم إلى أوروبا بحالة المجون والفساد والفتن، التي كانت تغلف حياة هذه المجتمعات الأوروبية ، والتي عبرت عنها في حفلات القصور التي وجهت الدعوة إليهم لحضورها ، وكشفت أمامهم واقعاً اجتماعياً حافلاً بأشكال اللهو المختلفة ، فسجل السفراء كل ملاحظاتهم عن هذا الواقع الاجتماعي في تقاريرهم، متحفظين بعض الشيء على أشياء رأوها غير مقبولة في ثقافاتهم ، إلا أنها كانت في مجتمعاتهم من الأمور المعتادة والمألوفة لديهم(٢) .

هذا وقد ورد في تقرير للسفير سيد محمد أمين وحيد أفندي إلى أن اليهود في فرنسا، كانوا يحرصون على تربية أولادهم على تعلم الموسيقى وفنون الرقص ، تمهيداً لدفعهم في مجالس الكبار التي تعقد هذه الحفلات ، وكما سجل أيضاً ملاحظاته حول انتشار ألعاب القمار في الأوساط الاجتماعية بفرنسا ، وتحدث عن ألعاب القمار وذكر نوع منه تسمى "لوتاريه" ورصد أيضاً أنواع البذخ والترف وانتشار الفتن، والفساد وبيوتها في فرنسا(٣) .

ونقل مبعوثو الدولة العثمانية إلى الغرب عن طريق تقاريرهم ، ملامح الحضارة الغربية التي يغلب عليها مظاهر الترف والبذخ ، وانعكست على طرز بناء القصور وتزيين الدور والأثاث، وتنسيق الحدائق وإقامة الحفلات ، غير أن العديد من السفراء أكدوا في أكثر من موضع في تقارير سفاراتهم ، على تحفظهم تجاه هذا التكلف الزائد في حياتهم المعيشية ، وزيادة البذخ والترف ، وكان هذا يتطلب نفقات باهظة، وبذلك أسهمت السفارات العثمانية إلى أوروبا في انتشار نمط الحياة الغربية ، والذوق الفني الغربي في الدولة العثمانية ، فانتشر استخدام الأثاث الأوروبي بجانب الوسادات ، وبدأ الشعب العثماني في تكييف معيشتهم على النمط الغربي الوافد عليهم من أوروبا، فضلاً عن تخصيص عربات على طراز حديث ليستقلها رجال الدولة في أيام الجمع والأعياد لمواكبة العصر(٤) .

---

(1) Umid Merci : Cardet Pasa'nin Cemiyet Ve devlet Gorusu , ikinci Baski , Istanbul , 1979 , s , 158 .
(2) Faik Resit Unat : Osmanli Sefirleri , op , cit , s , 127 .
(٣) موره السيد علي أفندي : سفارتنامه سي ، ص٣٢ .
(4) Ahmet Hamdi Tanpinar : 19 Uncu Asir Turk , op , cit , s , 133 .

وأشار السفير السيد علي أفندي أن ما لاحظه من مظاهر الترف والتكلف والإنفاق الزائد على القصور ، وما بها من مفروشات ومقتنيات وحجرات الطعام وحجرات الموسيقى الملحقة بحدائق هذه القصور ، وأن مثل هذه القصور كانت مُلكاً لأقارب الملك وكانت تنتشر في باريس وما حولها من مدن ، وأشار السفير إلى أن إعادة تجديد وتغيير هذه القصور قد تطلب إنفاق مصاريف باهظة ، ولكنها في النهاية هي شيء مبهر بكل ما فيها ، كما أشار إلى المقتنيات النادرة التي تضمها الحجرات الخاصة بهذه القصور ، وهي عبارة عن تحف حجرية وصينية والتي تعد نادرة وقت اقتنائها وأصبحت منتشرة اليوم[١] .

وهكذا فإن الفكر الغربي أخذ يغزو المجتمع العثماني ، وانعكست صوره على الحياة الاجتماعية في الدولة العثمانية ، بشكل فعلي وتطبيقي ، واستمرت هذه التغييرات الاجتماعية في فترة التنظيمات على نطاق واسع ، وبالتالي اكتسب بعداً أعمق حيث اجتهد رجال التنظيمات في العمل على تأسيس نظام اجتماعي جديد للدولة ، يعتمد على اقتباس العديد من النظم الاجتماعية وطرز المعيشة والأزياء الغربية وفقاً لمتطلبات العصر[٢] .

وبالتالي حققت المشاهدة المباشرة ، والمعايشة اليومية للسفراء العثمانيين في أوروبا رصد العديد من العادات الغربية ، ومنها عادة التقبيل أثناء مراسم الاستقبال والحفلات ، وعادة التصفيق عند استحسان أمر وقول ، وهو أمر غير مألوف ومشهود لدى السفراء ، وكما استنكر السفراء عادة إحياء ذكرى شخص ما أو يوم ما أو موقعة ما ، ويتم إطلاق المدفعية للتذكرة ، والتزام الجميع الصمت وعزف الموسيقى ، وجلوس الرجال والنساء إلى موائد الطعام وتجاذب أطراف الحديث بين الحضور[٣] .

وكما استنكر غالبية السفراء العثمانيين عقد مسابقات في الرماية ، بالميادين العامة بين فرق المشاة والفرسان ، وازدحام الناس لمشاهدة هذه المسابقات بشكل يدعو إلى الاستغراب، وقد أشار السيد علي أفندي " أنه عند زيارته لمقر الحكومة الفرنسية بصحبة بعض سفراء الدول الأخرى ، اكتظ المكان بالناس ، وبعد الجلوس عزفت مقطوعة موسيقية ثم قرأ الحاكم مقالة مطولة ثم عزفت مقطوعة موسيقية أخرى ، وعند الختام وعند عودته ، عقدت مسابقات بالميدان في النيشان بين

---

(١) موره لي السيد علي أفندي : سفارتنامه سي ، تاريخ عثماني انجمني مجموعة سندة ، ص٤٥ .

(2) Enver Ziya Karal : Tanzimattan errel , op , cit , s , 288 .

(٣) عبد الرحمن شرف : أحاديث تاريخية ، ص٢٨ .

فـرق المشـاة والسـواري ، واكـتظ النـاس وتزاحمـوا لمشـاهدة هـذه المسـابقات بشـكل يـدعو إلى الاستغراب ، وهذا يعكس مدى إقبال الفرنسيين على مثل هذه النوعية من المسابقات(١) .

ومـن مظـاهر الحيـاة الاجتماعيـة الفرنسـية لـبس الأسـود علـى المـوتى ، مـع عـزف موسـيقى جنائزية ، والتلويح بالأغصان مع العادات الذميمة ، وقد ذكر السيد علي أفندي أنه في وسط الأحداث أذيع خبر مقتل جنرال بالجيش الفرنسي على يد محارب إنجليزي ، وللحداد عليه، وطبقاً لعاداتهم ، لبسوا الأسود مع عزف موسيقى جنائزية ، وذكر أن كلاً من الحاضرين يمسك غصناً أو مجموعة أغصان شجرة خضراء يلوحون بها ، فيقول : إنه لم ير أو يسمع من قبل هذا العجب ، ويعرضون صورة للجنرال بزيه العادي ، مقلداً بالسيف آلات الحرب ، ثم تعزف مقطوعة موسيقية، وتظهـر تقريبـاً عشـرون فتـاة يرتـدين الملابـس السـوداء ووشـاحاً علـى أعنـاقهن وفـوق رؤوسـهن وظهورهن، ويقفن ملتفات حول صورة الجنرال الراحل ، ثم يلقي الحاكم مقالة يرثي فيها الجنرال مبيناً خدماته لفرنسا ، وأنهم سيأخذون الثأر من أعداء فرنسا، ثم يقومون برمي الأغصان بجانب ضريحه وصورته(٢) .

وكمـا اسـتحدث في عهـد التنظيمـات في أزيـاء الرجـال والنسـاء ، وتوسـع العثمـانيون في استخدام الفراء كالأوروبيين لاختلاطهم بهـم ، وخاصـة الفرنسـيين، فأصـبح الفـراء يسـتخدم في الثياب الرسمية ، والثياب النسائية ، فزينت في أطراف الجيب وحوافها ، وهـذا يعتبر أيضـاً تـأثيراً سياسياً حسب التغيير السياسي العسكري للدولة، وقد وقع هذا التغيير بمجيء الحملة الفرنسية على مصر ، لأنها كانت لها آثار على أزياء النساء وحتى ولو كان أثر محدداً لأنه اقتصر على طبقة معينة ممن خالطوهم من نساء العامة ، وقلة نادرة من نساء الطبقة الوسطى ، حيث كان الرجال الفرنسيون يصحبون معهم نسائهم لحضور حفلات التمثيل والاحتفالات في المناسبات والأعياد التي كان يقيمها العثمانيون(٣).

وفي عهد السلطان عبد المجيد الأول بدأت بعض العادات والتقاليد للمجتمع الغربي تحل محل القواعد والأصول التي تحكم المجتمع العثماني ، حيث أعلن رجال الدولة في ذلك العهد، أنه من الضروري مسايرة العصر والاستفادة من تطور المدنية الغربية ، ومهد ذلك اتساع دائرة اختلاط

---

(1) Turkiye Dyanet Vakfi : cild , 5 , op , cit , s , 41 .

(٢) موره السيد علي أفندي : سفارتنامه سي ، ص٤٧ .

(٣) آمال المصري : أزياء المرأة في العصر العثماني ، ط١ ، دار الآفاق العربية ، القاهرة ، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م ، ص٣٩.

رجال الدولة في ذلك العهد بالأوروبيين، فضلاً عن زيادة تدفق الأجانب إلى الأراضي العثمانية ، وأيضاً تشغيل الأجانب لرأس المال الأجنبي في الدولة العثمانية ، وأسهمت هذه العوامل مجتمعة في زيادة تغلغل التأثير الغربي في المجتمع مما فتح الباب لمساوئ أخلاقية واجتماعية اجتاحت المجتمع العثماني(1).

وذكرت عديلة أوزكريملي بقولها : " ولقد أصبح عنصر التغريب موضوع وحديث تقسيمات مختلفة في فترة التنظيمات وما بعدها وكذلك أصبح محل تفسيرات عديدة ، ولكن أكثر شيء تميز به التغريب هو مبدأ تمثل في أنه فتح الطريق للانحرافات المختلفة في الحياة الاجتماعية "(2) .

وجدير بالملاحظة أن التأثير الغربي اقتصر في بداية الأمر على بعض مظاهر الحياة الاجتماعية لكبار رجال الدولة وأسرهم ، ثم تدرج هذا التأثير الغربي حتى شمل كل طبقات المجتمع، وبالطبع صاحب ذلك ظهور مساوئ تغزو المجتمع العثماني ، وتفشت بعض الظواهر الاجتماعية التي كان لها تأثير واضح في تغير السلوك على المستوى الفردي ، وانعكس بعد ذلك على المجتمع كافة ، منها أن الدولة بدأت في الإسراف على الحفلات الاجتماعية والولائم وحفلات العرس الشاهانية بشكل تجاوز المعهود، واعتياد النساء ارتداء الملابس المفتوحة واللامعة والشفافة ، وبذلك ارتفع مستوى معيشة الفرد العثماني وأصبح نمط الحياة الغربية المترفة يغلب على المجتمع العثماني(3).

واستناداً إلى ما سبق نستطيع القول : إن نمط الحياة الغربية انعكست على الحياة بالدولة العثمانية حيث أدت ظاهرة اتجاه أفراد المجتمع العثماني وإقبالهم على شراء منازل لهم على الساحل بأثمان باهظة ، وإقبالهم على اقتناء البواخر للتمتع بالرحلات الترفيهية على هذه البواخر، وهو مظهر من مظاهر المدنية الغربية التي انتقلت إلى الدولة العثمانية ، والتي دفعت بها إلى الإفلاس ، وإلى تدهور أخلاقي لموظفي الدولة بقبولهم الهدايا والرشاوى للإنفاق على هذه الحياة المترفة(4) .

---

(1) Hilmi Ziya Ulken : Tanzimattan Sonra Fikir Hareket Leri Tanzimat Yuzuncu Yildonumu Munasebetile , Istanbul , 1940 , s , 759 .
(2) Atilla Ozkirimli : Batililasma ve Tanzimat Aydini , Costeri , 1 , saya 9 , 1981 , s , 44 .
(3) Enver Ziya Koral : Inzimattan Ehel , op , cit , s , 278 .
(4) Ahmet Hamdi Tanpinar : 19 Uncu Asir , Turk Edeblyati , s , 133 .

وبالتالي انعكس ذلك على ظهور الفروق الاقتصادية بين الأثرياء ، في السكن على شواطئ البوسفور ، وبين الفقراء الذين اضطروا إلى السكن في منازل صغيرة بالإيجار وهي ملاصقة بعضها البعض[١] .

ومن ناحية أخرى لجانب من جوانب الحياة الاجتماعية داخل الدولة العثمانية، نجد التفاوت في المستوى المعيشي بين طبقات الشعب نتيجة للتفاوت في المرتبات، ومع اندفاع موظفي الدولة وأفراد المجتمع العثماني نحو حياة الترف والبذخ اتجه معظم الأفراد للاقتراض، واتجه البعض الآخر للرشاوى ، وبذلك تفشت الرشوة كظاهرة اجتماعية في المجتمع العثماني، وتدفقت الأموال والعطايا على موظفي الدولة وعمالها، وهذا ما يؤكد المغالاة في مستوى المعيشة وتفشي مظاهر الثروة الفائضة[٢] .

والجدير بالذكر أن موظفي الدولة أخذوا ينفقون مرتباتهم على المنتجات الأوروبية التي حرصوا على اقتنائها ، حيث كانوا يتقاضون مرتباتهم مع بداية الشهر، ثم تنفق بعد أيام على شراء هذه المنتجات من التجار الذين ينتشرون في الموانئ، والذي كان يعكس مدى نشاط الحركة التجارية في موانئ الدولة ، ورواج السلع والبضائع الأوروبية بالأسواق العثمانية، وهكذا أصبح الاتجاه العام في الدولة العثمانية هو المغالاة في المستوى المعيشي والسعي وراء اقتناء كل ثمين ، وبُدء نظام مشؤوم على الدولة ألا وهو الاقتراض[٣] .

كما شهدت المدن العثمانية تغيرات كبيرة على النسق الغربي ، بعد استخدام السفن التجارية والسكك الحديدية في النقل ؛ مما اقتضى إقامة محطات السفر والموانئ والمخازن والفنادق ونظم البريد ومنشآتها ، وبدأت تحل المنشآت محل النزل والخانات، ومع ظهور رأس المال الأجنبي ظهرت المصارف في مناطق معينة في المدن ، وظهرت حولها مكاتب العمل بينما تراجعت الأسواق الدائمة للحلي والأقمشة الثمينة ، كما ظهر نتيجة لحركة التغريب في المدن الكبرى ، محلات لبيع الأمتعة الفاخرة، والمسارح، وأماكن الترفيه ، فضلاً عن اختلاط الطوائف، وظهور طبقات غنية جديدة نتيجة لهذا الاختلاط ؛ مما دفع هؤلاء إلى إقامة أحياء جديدة خارج المدن بجانب استقرار

---

(١) أكمل الدين إحسان أوغلي : الدولة العثمانية تاريخ وحضارة ، ج١ ، ص٦١٧ .

(2) Umid Merci : Caydet Pasa , cild , 1 , op , cit , s , 2 .

(3) Umid Rerci : Caydat Pasa , cild , 1 , s , 20 .

المهاجرين وأهل الريف في أطراف المدن ، فكان هذا من الظواهر الاجتماعية الجديدة التي شهدتها الدولة العثمانية[1] .

إذن هذه التغيرات التي تعرض لها المجتمع العثماني ، أثرت بدورها على أساليب حياتها المعيشية ، فدخلت الجماعات العرقية والدينية في عملية تفاعل أوسع في أساليب حياتها المعيشية، وبذلك فقد المسجد وظيفته المتعددة الجوانب ، وتراجعت المدارس التقليدية ، وتحولت دور الشفاء إلى مؤسسات صحية ، تقوم على خدمة الطبقة العليا، واحتلت المباني المخصصة للثكنات العسكرية والمحاكم ومحطات القطار ، مكان عمارة الجامع الذي فقد خصائصه في الضخامة والعظمة[2] .

وكانت المقاهي قديماً تأخذ مكانها الاجتماعي ، وتقوم بدور مهم في عملية التفاعل الاجتماعي ، حيث كان الناس يجلسون على أرائك تحيط بحوض للمياه تتوسطه نافورة، يتبادلون الحديث انتظاراً لوقت الصلاة ، وأما في القرن ١٣هـ/١٩م فقد تأثر الناس بالغرب، فأخذت الكراسي مكان الأرائك ، وأخذت خشبات المسرح مكان الأحواض ، وعلقوا على الجدران صوراً لأبطال الحرية ، كما تحول عدد من المقاهي إلى أماكن لبيع الفطائر والكعك والحلوى ، وأماكن للترفيه ؛ وبذلك بدأت أساليب التسلية الحديثة تدخل الحياة اليومية ، فكان المسرح واحداً منها ، وتحولت عادات الناس في ارتياد أماكن النزهة ، إلى حفلات الليالي المقمرة على شاطئ البوسفور ، وأما حفلات السفارات الأجانب فقد أصبحت أسلوباً للترفيه ، يختلط فيه الرجال مع النساء بين الطبقات الراقية من المسلمين[3] .

وعلى الرغم من كل هذا التحول الذي طرأ على الحياة اليومية للمجتمع العثماني خاصة في العاصمة والمدن الكبرى ، إلا أن القرى والمقاطعات استمرت أعواماً طويلة وهي تحافظ على سكونها وعاداتها وتقاليدها[4] .

وعلى كلٍّ فقد كان الاتصال بالغرب له أثر كبير على المجتمع العثماني، والخطوات التي نهجتها الدولة في طريق الإصلاح والتجديد على النمط الغربي انعكست آثارها ، وبدت واضحة على الحياة الاجتماعية بالدولة العثمانية ، وبالفعل أغرت مظاهر الحضارة الغربية بعض أفراد

---

(١) أكمل الدين إحسان أوغلي : الدولة العثمانية تاريخ وحضارة ، ج١ ، ص٦١٦ .

(٢) أنينل ألكسندروفنادولينا : الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية ، ص٢١٩ .

(٣) أكمل الدين إحسان أوغلي : المرجع السابق ، ج١ ، ص٦١٧ .

(٤) روبرت مانتران : تاريخ الدولة العثمانية ، ص٦١٧ .

المجتمع العثماني ، الذين تواجدوا في تلك المجتمعات الغربية ، وعملوا بعد ذلك على التأثير على مجتمع الدولة تدريجياً فتركوا عاداتهم وتقاليدهم وأعرافهم ؛ لذلك انتشر في الدولة العثمانية الفساد الأخلاقي والانحلال ، وتفكك الروابط الأسرية ، وانقسام طبقات المجتمع ، وأصبح ذلك واضحاً على علاقات الناس وتصرفاتهم بعضهم مع بعض ، وبالتالي نشأ جيل جديد تربى على يد هؤلاء المغتربين ، وتقبل منهم كل أنواع الترفيه والانحلال ونبذوا أعرافهم وعاداتهم وتقاليدهم، وبذلك عمت الفوضى في جميع أرجاء الدولة العثمانية .

فلم يكن باستطاعة الدولة العثمانية أن تصد التغييرات الاجتماعية بسبب ضعف نظام الحكم ، ودخول الدولة في قروض مالية ضخمة ، وشن الحروب عليها من جميع الجبهات[١] .

ومن المحدثات الاجتماعية في عهد السلطان عبد العزيز ، أنه كانت تطلق المدافع في أوقات الصلاة الخمسة يوم الجلوس السلطاني بحساب الشهور الشمسية ، وكذلك تجري مراسم الموكب السلطاني الذي استحدث أخيراً ، على عكس المتبع أنه تتم مراسم الموكب في مطلع عام ولادة السلطان ، لذا تقرر إلغاء مراسم مواكب العيدين مقابل اسم هذين الموكبين المستحدثين ، وكانت العادة في أوروبا تزين المدن في ميلاد حكامهم ويوم جلوسهم ، وكذا سفن الدولة وسفاراتها في كل الدول ، ويرسل مندوب لتهنئة سفرائها في الدول الأخرى، وتطلق المدافع ، وعندما اتبعت هذه المراسم في استانبول (في التهنئة بعيد الفطر وعيد الأضحى) لم تلق اهتماماً من دول أوروبا ، كما لم يحظيا باهتمام الدول النصرانية ، وعندما اعتبرت الدولة العلية في مؤتمر باريس واحدة من دول أوروبا ، اضطرت الدول إلى تهنئة الدولة العلية في هذه المناسبات المستحدثة ، وكان الموظفون ذوو الرتب العالية ، والرؤساء للرعايا غير المسلمين يشاركون في مراسم التهنئة بها[٢] .

ونستطيع القول في نهاية هذا المبحث : إن الحياة الاجتماعية في الدولة العثمانية شهدت موجة من التغيير في القرنين ١٢ و ١٣هـ/١٨ و ١٩م ، وأخذ التغريب في هذا المجال بصورة كبيرة، وأصبحت الحياة الاجتماعية شبيهة كثيراً بحياة أوروبا وبالأخص فرنسا ، وتم اتخاذ خطوات واسعة ومتقدمة في هذا المجال ، وتم العمل به حتى أصبح التقليد لفرنسا في أدق التفاصيل كالأزياء الفرنسية والأثاث وحتى العادات الاجتماعية في المأكل والمشرب ، وفي نهاية الأمر أصبحت الطبقة

(١) زكريا سليمان بيومي : قراءة إسلامية في تاريخ الدولة العثمانية ، ص١٠٨ .

(٢) ماجدة مخلوف : تحولات الفكر والسياسة في التاريخ العثماني ، ص٨٦ .

العليا من المجتمع هي الطبقة الراقية ؛ لأنها بدأت التقليد الأعمى لفرنسا، وأصبحت العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والشعب غير مترابطة ، وأصبح التجاوز والاعتداء على المال والنفس في المجتمع منتشراً مما زاد نسبة الجرائم ، وهذا هو نتيجة التقليد الأعمى للغرب، وبسبب السفراء الأجانب الفرنسيين فيفتح باب التغريب على مصراعيه تمهيداً لإبعاد الدولة عن تقاليدها الإسلامية وثوابتها الشرعية ومن ثم إسقاطها وتقسيم أملاكها .

المبحث الخامس :

المجال الحضاري .

لم يقتصر اهتمام السلاطين العثمانيين على الإصلاحات السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية فقط ، بل اهتموا أيضاً بالإصلاحات في المجال الحضاري، فكان من أهم المهام والأغراض هو إرسال السفارات العثمانية بشكل عام في القرن ١٢هـ/١٨م للإطلاع على مظاهر المدنية الحديثة في المعارف والعلوم والفنون الحضارية ، وكل ما يتصل بالنواحي الثقافية والعسكرية والعمرانية ؛ وذلك لمحاولة للوقوف على أسباب التقدم والرقي الفني والعلمي الموجود في أوروبا ، وخاصة فرنسا.

فعندما أرسل الداماد إبراهيم باشا السفير يكرمي سكيز جلبي محمد إلى باريس، طلب منه زيارة القلاع والمصانع ، ومنجزات الحضارة الفرنسية بوجه عام ، فقام السفير بوصف العديد من المكتبات والمستشفيات مشيراً إلى المستوى العالي الذي تُدار به هذه الأماكن ، خاصة المستشفيات ، وأنه بالإمكان تطبيق هذه الحضارة في الدولة العثمانية[1].

وقداهتم السلطان سليم الثالث اهتماماً مباشراً بالحضارة الأوروبية ، فأولى عناية خاصة بترجمة الكتب الفرنسية ، منها الكتاب الذي ألفه الفرنسي (ووبان Vaubaa) المهندس الفرنسي الذي كتب في التكنيك العسكري الأوروبي، وأعجب السلطان بهذا الكتاب ، وأمر بترجمته إلى اللغة العثمانية[2].

وأنشأ مكتبة تضم ٤٠٠ مجلداً لمدرسة المهندسين ، واحتوت هذه الكتب على موضوعات في الفيزياء المتعلقة بالرياضيات ، هي من أحسن الكتب الفرنسية التي أخذت أسماءها من دائرة المعارف الفرنسية المشهورة ، وكان عدد طلاب هذه المدرسة ٢٠٠ طالب[3].

وأصبحت حركة الترجمة من اللغات الأوروبية إلى اللغة العثمانية حركة نشطة في عهد السلطان سليم الثالث ، لتوصيته لرجال الدولة بقراءة الكتب وترجمتها والاستفادة من كل فرصة ، وأعطيت أهمية بالغة لكتاب (ووبان Etlepan الذي تُرجم لاحتوائه على معلومات قيّمة عن

(1) Hadiya Tuncer : Osmanli Diplomsis ve, sefaret , op, cit, s, 65.
(2) Niyazi Berkes : the development , op, cit , p , 76 .
(3) Enver Ziya Karal : Osmanli Trihi , op , cit, s, 68 .

الحضارة الفرنسية ، وترجم قاموس عينتابلي عاصم أفندي[١] ، وقاموس برهان قاطع من العربية والفارسية إلى العثمانية ، وبذلك أصبحت نقطة تحول في طريق إثراء المكتبة العثمانية ، فكان اهتمام السلطان سليم الثالث يدل على رغبته في نقل الحضارة الأوروبية إلى الدولة العثمانية؛ وبذلك يسهل الاطلاع عليها والاستفادة منها.

وهكذا أصبحت الترجمة وسيلة لنقل المعلومات والحضارة الأوروبية ونقل الحديث والجديد إلى الحياة العثمانية ، التي سايرت التطور السريع في مناحي الحياة المختلفة ، وبعدها وجهت العناية إلى الطباعة ونشر الكتب في عهد السلطان سليم الثالث ؛ نظراً لحاجة الجيش والمدارس العسكرية لمثل هذه المؤلفات المليئة بالمصطلحات الضرورية للمجتمع العثماني[٢].

وبدأ بالفعل تدريس اللغة الفرنسية في عهد السلطان محمود الثاني ، كما بدأت اللغات الأجنبية تكتسب أهمية ، فطلب السلطان عمل ترجمات من اللغات الأجنبية إلى اللغة العثمانية، فترجم إسحق أفندي الذي له دراية باللغة الفرنسية ، والذي عمل بالتدريس في المدرسة الحربية، وألف كتاباً في الطبيعة والكيمياء والجيولوجيا، واستفاد من المصادر الغربية ، وكّون المصطلحات الضرورية لهذا العمل[٣].

وبالتالي فكر رجال الدولة العثمانية في عهد السلطان سليم الثالث في إصدار الصحف، وأصدر فردينناك السفير الفرنسي جريدة باللغة الفرنسية ، طبعت في مطبعة السفارة الفرنسية في إستانبول عام ١٢١٠هـ/١٧٩٥م ، وكان يرسل قصاصات أخبار الصحف التي ظهرت في باريس عن الدولة العثمانية فذكر بقوله : " إن كُتَّاب اليوم أو كُتَّاب الغد هم أنفسهم الذين يستقون أخبارهم في منفعتهم "[٤].

وبالفعل بدأت حركة الترجمة مع التغريب ، في الوقت الذي كانت البلاد فيه تعاني من التأخر العلمي ، فإننا نجد ما ترجم من الكتب العلمية ، والكتب التي تحمل الفكر الغربي أو متأثرة بالأفكار الغربية كثيرة ، وقد ذكر شاتليه في مقدمة كتابه (الغارة على العالم الإسلامي) "إن زحزحة

---

(١) عاصم أفندي : هو ابن محمد جنائي أفندي ، رئيس مكتبة محكمة عينتاب ، تعلم الشعر والنثر على يد أبيه فأصبح شاعراًوناثراً ، ونظم باللغات الثلاث التركية والفارسية ، والعربية ، وفي عام (١٢٣٠هـ-١٨١٤م) تولى سلاتيك ، واشتهر بترجمة قاموس قاطع وترجمة القاموس المحيط . انظر (جمال الدين: عثمانلي تاريخ ، ومؤرخلوي ، ص٦٧) .

(2) Enver Ziya Karal : Osmanli Tarihi, op, cit, s , 182.
(3) Mathew Burrows : Missin Cirilisatrice French Cultural , op, cit, p, 183 .
(4) Bilal Eryilmaz : Tonzimat ve Yontimed, op, cit, 197.

العقيدة الإسلامية من قلوب معتنقيها لا يتم إلا ببث الأفكار التي تتسرب مع اللغات الأوروبية ، فبنشر اللغات الإنجليزية والألمانية والهولندية والفرنسية يحتك الإسلام بصحف أوروبا ويمهد السبيل للتقدم الغربي"(١).

يتبين لنا من النص السابق أن الهدف الأساسي من ترجمة الكتب ونشرها ، هو تنفيذ المخطط التغريبي في بلاد الإسلام المتمثل في الدولة العثمانية ، وبالفعل بدؤوا في تنشيط هذه المخططات التغريبية ، عن طريق هؤلاء المفكرين الغربيين الذين ظهروا في الصحف للتأثير في أخلاقيات المسلمين ، واستئصال السلوك الإسلامي .

إذن الحضارة التي أرادها السلطان سليم الثالث وكان يحاكيها ليفهم جوهرها ويقوم بتطبيقها عن طريق الإصلاح ، في دولة كان معظم صناعتها وتجارتها في أيدي الأجانب ، كان همه الوحيد هو تحويل القاعدة المجتمعية للدولة إلى نظام مجتمع حديث مبني على اقتصاد قوي، وهذا يتطلب تغييرات مؤسسية ضرورية من شأنها الإطاحة بمنافع الطبقة المعارضة الأكثر قوة داخل المجتمع العثماني(٢).

وفي الوقت نفسه كانت الدولة العثمانية في حاجة ماسة إلى حركة عمرانية واسعة، فأدرك السلاطين العثمانيين هذا الأمر ، كما أدرك السفراء أهمية إعطاء الدولة هذه الحركة العمرانية، إلا أن ضغوط الدول الأوروبية المستمرة عاقت الدولة في توفير الميزانية لأعمال العمران ؛ لأنه من الضروري الدخول في أعمال واسعة كافتتاح طرق برية ، وتطهير الموانئ النهرية وجعلها في صورة صالحة للملاحة ، وإتمام الموانئ وإنشاء الترسانات ، وتأسيس الشركات التجارية والبحرية ، والدخول في الأعمال الضخمة لإنشاء السكك الحديدية(٣).

فالاهتمام بالنواحي الفنية والجمالية داخل الدولة العثمانية يرجع إلى الأثر الكبير الذي خلفته تقارير السفراء العثمانيين عن الحضارة الفرنسية ، فقد بهرتهم هذه الحضارة بما فيها من المنشآت العمرانية ، من قصور وقلاع وجسور ومبان وكنائس ومكتبات ، وأصبحت الأساس في تخطيط المدن العثمانية ، فكانت العمارة العثمانية قبل القرن ١٢هـ/١٨م بشكل عام تتسم

---

(١) نقلاً عن محمد السيد : جذور الانحراف ومسار التغريب من الحملة الفرنسية على مصر وحتى التسعينات من القرن العشرين ، ص٣٦ .

(2) Cem Alptirin : Elghteenth – Centary French, op, cit , s, P, 29.

(3) Mathew Burrows : Mission Oivilisatrice , op , cit, p , 278.

بالبساطة في التصميم والزخارف كقصر طوب قابي الذي كان مقراً للسلاطين العثمانيين، فكانت قواعد وأصول العمارة العثمانية تختلف عن أصول العمارة الغربية[١].

وهكذا كان من الضروري إنشاء أعمال العمران في الدولة العثمانية ، ولكن لم تكن للدولة طاقة بهذا ، وسلكت الدولة أساليبً شتى ؛ ولكنها لم تحقق نجاحات في أغلبها ؛ ولذلك لجأت إلى رأس المال الأجنبي ، وأصبح للأجانب حق تملك المنشآت العمرانية في الدولة العثمانية، بعد أن دخلت الدولة في مرحلة الاقتراض من هذه الدول.

وفي عهد السلطان محمود الثاني أصدر فرماناً أعلن فيه ضرورة الأخذ بأصول البريد في الدولة، علماً بأنه لم يكن يوجد في الدولة العثمانية من قبل نظام بريدي منظم ، مع أن الدول الغربية استخدمت البريد منذ عدة سنوات ، وقد ذكر في قراره قائلاً " لما كان العمل على أن نظام الحكم في مملكتي والتقريبملًراً واجباً ، ولما ظهر الفساد وتصاعد فيما يتعلق بالمراسلات وملابستها ، حتى إن الخطابات كانت تأتي من دار السعادة[٢] إلى الخارج ومنه إلى باب السعادة، دون أن يعرف أحد من أين أتت أو إلى أين ذهبت هذه الخطابات ، وليوضح هذا الأمر في طريقه الصحيح خطر على أمري الهمايوني أن يكون تنظيم هذا الأمر على هذا النحو، وكما هو جار في سائر البلدان الأخرى يتم تعيين مسؤول رسمي للإشراف على طريق بريد دولي ، ويكون كفئاً لذلك ويتم تعيين رجال عن طريقه في أماكن مناسبة في الأناضول والروملي، ومن الآن فصاعداً لن يرسل أي شخص بطريقته الخاصة ، وكل الناس في مجتمعات المسلمين والرعايا المسلمين والفرنجة سيحضرون الخطابات ، والأشياء التي يريدون إرسالها إلى المسؤول ، وهذه الأشياء والخطابات تسجل في دفتر ، ثم ترسل إلى الأماكن المرسلة إليها "[٣].

هنا أكد السلطان محمود الثاني في هذا الخط على ضرورة تطبيق قواعد البريد الحديثة داخل الدولة العثمانية ، وأكد على ضرورة تعيين موظف مسؤول عن الخطابات التي ترسل من الدول

---

(١) موره لي السيد علي أفندي : سفارتنامة سي ، تاريخ عثماني انجمي ، ص٢٢ .

(٢) دار السعادة : اسم أطلق على دار الحكم وقصد به إستانبول ، فعرفت دار السعادة ؛ لأنها كانت قصر للحكم العثماني ، وقد سميت به بعض قصور السلاطين أيضاً ، كما أطلق كذلك على جناح الحريم في قصر طوب قابي بإستانبول . انظر (سهيل صابان : المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية ، ص١٠٨) .

(3) Michael Greanhalgh : French Militaty, op ,cit , s, 156 .

وإليها ، وبهذا الخط وضع السلطان الدولة في بداية عهد جديد من إتمام سرعة الاتصال بين كافة رعايا الدولة العثمانية ، وتبادل المصلحة فيما بينهم.

وحتى ذلك الوقت لم يكن هناك أسلوب منظم للبريد ، وأنشئ كنموذج طريق للبريد من إسكي دار[1] حتى إزمير ، وتولى العمل فيه عدد من رجال الدولة ، ولإتمام مراسم افتتاح هذا الخط ركب السلطان مع حاشيته وموظفيه عربات مكشوفة واتجهوا إلى إسكي دار ، وكانت هناك رغبة من الوزراء ومن رجال الدولة في مشاهدة ذلك الطريق ، وذهبوا جميعاً إلى هناك في مجموعات ، وشاهدوا الطريق المذكور ، وأنشئت مكاتب كثيرة للبريد على طول ذلك الطريق[2].

وأقرت قاعدتان للنقل خارج وداخل الدولة ، فكان لابد أن يحمل الأشخاص تصاريح مرور داخل الدولة ، وأما الذين يذهبون إلى خارج الدولة العثمانية فكان يشترط عليهم أخذ جواز سفر من وزارة الخارجية كما هو معمول به في كل الدول، وقبل عهد السلطان محمود الثاني كان المسلمون والرعايا الآخرون يجدون مشقة في طلب جوازات سفر من سفراء الدول الموجودين في الدولة العثمانية عند سفرهم إلى أوروبا ، حتى السفراء العثمانيون عندما يذهبون إلى أماكن عملهم كانوا مجبورين على ذلك ، ونتيجة لهذا كان يجب إعطاء جوازات السفر من وزارة الخارجية للرعايا المسلمين ورعايا الدولة الذين سيذهبون إلى الدول الأجنبية ، واتخذت الدولة العثمانية قواعد لتوقيع تلك التصاريح ، عن طريق سفراء الدولة التي سيذهبون إليها، كما هو متبع في أوروبا[3].

وفي عام ١٢٣٧هـ/١٨٢١م بعث السلطان محمود الثاني بفرمان إلى والي مصر محمد علي يفيد فيه أن الدول الأجنبية تمنع أي شخص من الدخول إلى بلادها، وخاصة إلى عواصمها والذي لا يحمل إذناً أوتصريحاً بذلك ، للمحافظة على أنظمتها المدنية وحمايتها ، كما أخبره أيضاً أن السلطنة العثمانية امتلأت بمجموعة المسلمين وغير المسلمين من الرعايا ، لذلك أخذت الدولة في تطبيق هذه الأنظمة ،وأصبح تنقل الأشخاص معروفاً لدى هيئات الدولة المسؤولة، وأما الأشخاص الذين يأتون من الخارج فيجب على ضباط وحكام الدولة المسؤولة التحقق منهم ،

---

(١) إسكي دار – Uskudar : مدينة في تركية الآسيوية على البسفور ، بنيت فوق منحدر على شكل مدرجات مقابل القسطنطينية ، فيها مساجد جميلة ومقبرة تركية كبيرة ، وهي تعد اليوم ضاحية من ضواحي إستانبول ، وهي تعني بالفارسية محط الرحال . انظر (س.موستراس : المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية ، ص٦٦) .

(٢) أحمد لطفي : تاريخ لطفي ، ج٤ ، ص١٣٦ .

(3) Enver Ziya Laral : Osmanli Tarih, op, cit, s, 157 .

ومعرفة سبب ذهابهم إلى دار السلطنة العثمانية ، ويوضح ذلك في تصريح المرور، ويعطى لهم طلب إقامة مؤقت من نائب أو حاكم ، وتعلن وتنتشر تلك الفرمانات بذلك المضمون إلى كل الوزراء العظام والأمراء لإعطاء تصاريح مرور مختومة لمثل هؤلاء الأشخاص، ويطلب السلطان منهم تدقيق هذه القائمة في عدم التحرك بدون تصريح ، ويبين فيه اسمه وصورته والمصلحة التي جاء من أجلها(١).

وتم بناء طرق جديدة ، والبدء في نظام الحجر الصحي مما سهل الحركة بين الدولة العثمانية وأوروبا ، والتي كانت فيما سبق موضع تأخر ومع إنشاء إدارة البريد عام ١٢٧٢هـ/١٨٥٥م ، وإنشاء خطوط للسكك الحديدية عام ١٢٨٣هـ/ ١٨٦٦م بدأ التمركز الإداري ، الذي ابتدعه السلطان محمود الثاني بقوة(٢).

وقام أيضاً بتطوير وسائل الاتصال ، وفي عام ١٢٦٣هـ/١٨٤٦م صدر قرار بإصدار "تقويمي وقائع" وهي الجريدة العثمانية الرسمية ، فكانت أول جريدة تصدر فيما بين عامي (١٢١١هـ-١٢١٣هـ/١٧٩٦-١٧٩٨م) ، وقامت السفارة الفرنسية بإصدار جريدة في القسطنطينية ، باللغة الفرنسية لتوزع على الجالية الفرنسية، وعلى رعاياها في الدولة العثمانية.

وفي عام ١٢٤٧هـ/١٨٣١م أصدرت أول نسخة من جريدة المونتور العثماني (المعلم العثماني) الفرنسية وقدم له فرنسي يدعى (الكساندر بلاك Alexander Black) رئيس التحرير الرسمي (Le Spectatueur Oruentel) وصدرت نسخة عثمانية باسم تقويمي الوقائع بعد ذلك بعدة أشهر ، وكانت هذه أول جريدة تصدر باللغة الفرنسية ، وظلت هذه الجريدة حتى عام ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م، وأصبحت الجريدة الرسمية التي تتناول أحداث الدولة المهمة ، وطبع منها ٥ آلاف نسخة ، وأرسلت إلى الموظفين والسفراء الموجودين في إستانبول وفي الخارج(٣).

وبذلك تكون الصحافة والطباعة لها أثر بالغ في بلورة النهضة الحضارية في الدولة العثمانية؛ لأن الطباعة أسهمت في نشر كثير من المؤلفات والكتب العربية إلى الغرب والعكس، كما نهضت

---

(1) Bernard Lewis : Modern Turliye , op , cit , p, 96.
(2) Turkiye Diyanet Vakfi , cild , 5 , op , cit , p , 94 .
(3) Enver Ziya Karal : Osmanli Tarhi, op, cit , s, 162.

الصحافة بدور كبير في تقويم الحياة الغربية الحضارية وتأثر بها عدد كبير من رجال الدولة ، ببريق التقدم والحضارة ففتحت أبوابها لاستقبال مظاهر الحضارة الأوروبية الحديثة في المجالات الفنية[(١)].

ومما لا شك فيه أن المطبعة هي أهم التجديدات الفنية المأخوذة من أوروبا بخلاف الميادين الأخرى ، وكان العديد من العثمانيين يعرفون أن هذا الفن منذ قرون عديدة ؛ ولكن لا توجد معلومات كافية حول قيام العثمانيين بطباعة الكتب ، ولكن اليهود واللاجئين الذين جاؤوا من إسبانيا في نهاية القرن ٩هـ/١٥م بعد حروب الاسترداد[(٢)] بالأندلس ، قاموا بتأسيس مطبعة في الأراضي العثمانية ، وتم فتح أول مطبعة يهودية في إستانبول عام (٨٩٩-٩٠٠هـ/ ١٤٩٣-١٤٩٤م) ، وأصبح لليهود مطابع في سلانيك ومدن أخرى ؛ ولكن منعت الطباعة باللغة العثمانية والعربية ، إلا أنه في ظل جهود ومساعي بعض الأشخاص أصبحت الطباعة بهذه اللغات حيز التنفيذ ومنهم يكرمي سكيز جلبي محمد – السابق الذكر – فقد اهتم بفن الطباعة وكان على قناعة بأنها ذات ثمرة كبيرة ، وعند عودته إلى الدولة العثمانية عمل لأخذ الدعم من الصدر الأعظم لتأسيس مطبعة عثمانية في استانبول ونجح في ذلك ، وبالرغم من معارضة بعض العلماء الذين لم تعجبهم هذه الحضارة الآتية من الغرب[(٣)].

وعند التوجه من فن الطباعة إلى الأفكار والعلوم ، فإننا نجد أن التأثيرات الغربية كانت محدودة إلى حد ما ؛ لأن رفض المسلمين كان له تأثير في ذلك الأمر ، مع أن صناعة الآلات والأدوات النافعة ، مثل المطبعة والساعة تحتاج إلى مهارة يدوية ؛ إلا أن الأوروبيين لا يحملوا أي قيم بالنسبة للشباب الإسلامي وشعب الدولة الإسلامية وحتى لو كان لديهم علوم وتاريخ، ولكن مع مرور الوقت أصبح التأثير أوسع على المجتمع العثماني .

وبالرغم من كل هذه العوائق فقد كانت هناك ثغرة تنفذ منها بعض الأفكار الغربية إلى الأوساط العلمية المسلمة ؛ ولكن لم يكن هناك أثر واحد من بين هذه المؤلفات والمخطوطات

---

(١) حسن صالح السلوت : مقدمة في تاريخ العرب الحديث ، ص٢٥٥ .

(٢) حروب الاسترداد Reconquista : هي الحروب الطويلة التي كانت في غرب البحر المتوسط بين المسلمين في الأندلس والنصارى في الشمال ، واتصفت هذه الحروب بشدتها وقسوتها وتزيد عما دار في الشرق بين الإسلام والمسيحية. وللاطلاع أكثر انظر : (نبيل عبد الحي رضوان : جهود العثمانيين لإنقاذ الأندلس واسترداده في مطلع العصور الحديثة ، ط١ ، مكتبة الطالب الجامعي ، مكة المكرمة ، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م ، ص٥٢-٦٢) .

(3) Bernard Lweis : Modern Turjiye , op , cit , p , 51.

الموجودة في مكتبات إستانبول ، والتي تقدر بالآلاف خلال القرن (١٠-١١هـ/١٦-١٧م) يتعلق بأوروبا المسيحية ، وهناك العديد من الآراء والإيضاحات المعارضة للغرب ، ولكن المؤرخين العثمانيين تناولوا الأحداث التي وقعت في فرنسا واقترحوا استخدام الترتيب الزمني اللاتيني لكتابة تاريخ الحروب العثمانية ، واهتموا بالخرائط الأوروبية وتعاونوا مع الفرنسيين وقاموا بتأسيس علاقة صداقة مع الزوار الوافدين من أوروبا إلى إستانبول ، وكل هذا في سبيل عمل دراسة حول تاريخ أوروبا ، وتاريخ العالم الذي يشمل فيه حكام أوروبا[١].

وكما هو معروف لدينا أن اللغة هي أداة التفاهم بين المجتمعات البشرية ، ومن خلالها فإننا نستطيع أن نعبر عن مشاعرنا وأفكارنا ، وأن التاريخ والأدب والفن قد أخذ مكانة في ذكريات وخواطر الأفراد الذين شكلوا الأمة في ظل لغة مشتركة واحدة ، وبذلك ورث كبار الأدباء والفنانين هذه اللغة وأخذوا بالتالي في تطويرها، ولكن بعد دخول التغريب في القرن ١٢هـ/١٨م والقرن ١٣هـ/١٩م ، في التاريخ العثماني ، تعرضت اللغة لمجموعة من التغيرات في عصر التنظيمات وذلك بفرض اللغة الفرنسية على جميع العلوم والمعارف العثمانية[٢] .

وهذا بالتأكيد أدى إلى نشر اللغة الفرنسية كغيرها من الأفكار والآراء والعادات في الدولة، ومما لا شك فيه أن البعثة الحضارية كانت القوة الدافعة خلف الاتساع الاستعماري الفرنسي التي جذبت الزعم وأعطت البعثة مميزات الجودة ، كما كان بتأكيد اللغة الفرنسية توضيح لبعض النظريات والحركات النشطة الفرنسية ، لأن الفرنسيين لهم عقلية معبرة عنها لذلك تفوقت اللغة الفرنسية على باقي اللغات، وأصبح تعلم هذه اللغة كمفتاح للحضارة الفرنسية[٣].

فأصبح استخدام اللغة الفرنسية لدى النخبة العثمانية ضرورة حتمية ، وأصبحت لغة النشر، وبدأت المؤلفات تُكتب بالفرنسية مباشرة دون استخدام اللغة العثمانية، فنجد سكرتير السفارة العثمانية في إنجلترا محمد رائيف أفندي وضع كتابه (التنظيمات الجديدة في الدولة العثمانية بالفرنسية) عام ١٣١٦هـ/١٨٩٨م ، وطبع بالمطبعة الجديدة بإستانبول ، وكان مغرماً بالطراز

---

(1) Turkiye Diyanet Vakfi , cild , 5 , op, cit , p , 53.
(2) Dursun Ozer : Fikir ve San'atta Hateket , Batililasma Narektleri Icinde Turk Dili , Sayi , 81 , Eulul , 1972 , s , 30 .
(3) Mathew Burrows : Mission Civilisatrice French , op, cit, p, 104.

الأوروبي وخصوصاً الفرنسية ، وبذلك شاعت الفرنسية لدى النخبة العثمانية من مهندسين – تقنيين وكتّاب وسفراء[1].

فأصبحت اللغة الفرنسية لها أهمية خاصة ووسيلة أساسية للعلاقات الدبلوماسية الأوروبية، حيث كانت اللغة الفرنسية تدرس في المدارس ، وحيث إنها كانت السبب الرئيس في التوسع الفرنسي في الدولة العثمانية وخارجها ، فكانت هناك رغبة من النخبة العثمانية في تعلم هذه اللغة، مما أدى إلى اتساع الحضارة الفرنسية في داخل الدولة ، وأصبحت القوة الفرنسية الفعلية تدعو إلى تطبيق هذه الحضارة ونقلها في الدولة العثمانية التي أعجب وانبهر بها الكثير من العثمانيين ، فساعد ذلك على انتشار التغريب فيها[2].

إذن نستطيع القول : إن أهمية الترجمة للتعرف والاطلاع على حضارة الغرب مهم ، ومما يزيد أهميته هو معرفة لغة تلك الدول ؛ لأنها تساعد على معرفة الشعب الذي يتحدث بهذه اللغة ونقصد هنا اللغة الفرنسية ، فكان الحرص على تعلم المرادفات اللغوية الفرنسية لاستيعاب المدنية الغربية ونقلها إلى الدولة العثمانية ، إضافة إلى إنشاء المكتبات وزيادة التراجم للكتب الأوروبية والفرنسية خاصة التي خدمت العلوم والفنون في ذلك الوقت.

وبذلك انبهروا المسلمون أمام حضارة أوروبا وأمام المعطيات البراقة الزاهية التي تتبلور في ضخامة المباني ، وسرعة الانتقال ، والترف والأزياء ، وغيرها من الجوانب المادية ، وبدؤوا في الأخذ منهم حتى يرتقوا بنظرهم بالدولة العثمانية نحو التقدم لتواكب الحضارة الموجودة في أوروبا ، ونسوا أنه من نتاج التغريب الوافد الأوروبي[3].

هكذا بعد اتصال الدولة العثمانية بالحضارة الأوروبية التي استمرت في الإصلاحات وزادت بين العثمانيين لتحقيق التقدم ، وقامت فكرة التنوير الفرنسية بالإجابة عن العديد من الأسئلة التي تحتار فيها العقول ، وبدأ بذلك التغريب بجميع مجالاته الفرنسية ، يضع أوزاره في الدولة العثمانية.

وبذلك غلب النفوذ الفرنسي في الدولة العثانية في ذلك العصر ، وكان هذا امتداداً طبيعياً للمجالات الأخرى في الدولة ، فكان اتجاه العثمانيين إلى الحضارة الفرنسية منذ البداية، فأصبحت

---

(١) قيس جواد العزاوي : الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط ، ص٤٨ .

(2) Ercumend Kuran : Fransanin Gezayire Teca Vuzu Fransanin , op, cit, p, 106.

(٣) أنور الجندي : شبهات التغريب في غزو الفكر الإسلامي ، ص٣٠٢ .

الحضارة الأوروبية في ذلك الوقت ضرورة ملحة، ولكن انحراف الدولة نحوها غيرت ملامحها البيئية والتراثية(١).

إذن كان الجمال المعماري من أكثر الأشياء التي لفتت أنظار السفراء العثمانيين أثناء تواجدهم بأوروبا ؛ لذلك حرصوا على قضاء بعض الوقت في السير على أطراف بعض المدن التي مروا عليها لمشاهدة الطرز المعمارية المبهرة التي استحدثها الأوروبيون ، في بناء وتشييد الأبنية والقصور والقاعات والأسواق والحدائق(٢)، فكانوا يكتبوا كل مشاهداتهم في تقارير وترسل إلى الدولة العثمانية .

وبدأ التيار الغربي الحضاري يظهر أكثر وبشدة في القرن ١٣هـ/١٩م في المدن الكبرى العثمانية عامة ، وبالأخص في العاصمة إستانبول ، فقد تمت مشاهدة تطبيق كافة الأساليب الأوروبية سواء في فن الرسم أو المعمار أو البناء والتشييد ، حيث إن القصور التي تم تشييدها بشكل متعاقب مثل قصور دولمه باغجة ، وبيلربك ، ويلدز هي قصور مختلفة عن مباني القصور التقليدية وهي تتبنى أسلوب المعمار الأوروبي وهو (النيوكلاسيك – New Classic) وهي عبارة عن بافيونات حولها فناء ، بل عبارة عن دوائر عديدة كما هو الحال في قصور أوروبا ، وعن أعمال النقش والزخرفة والزينة الموجودة بها ، وكذلك الرسوم الجدارية البارومية التي تحولت إلى لوحات الرسامين المستشرقين الأوروبيين ، بالإضافة إلى الأعمدة والسواري التي تشبه نظيراتها في القصور الأوروبية من الخارج ، وكذلك النوافذ العريضة والمداخل ، فكل هذه الأساليب في الزخرفة تبنت أسلوب التغريب الأوروبي وفي الاستراحات الموجودة بالإيالات الأخرى بخلاف العاصمة(٣) .

وبدأ التأثير بأوروبا في مجال بناء القصور والحدائق ، مما جعل الأغنياء يسعون إلى اقتباس العادات الأوروبية الخاصة بالأثاث ، وتزيين الدور ، وفي بناء القصور وإنشاء الحدائق ، وبدأ أيضاً في قليدهم في الإسراف والبذخ الذي بدأ واضحاً للعيان ، وكما أرسل السلاطين العثمانيون في تلك الفترة مبعوثين إلى فرنسا للاطلاع على المصانع ومنجزات الحضارة الفرنسية(٤).

---

(١) محمد عبد اللطيف البحراوي : حركة الإصلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثاني ، ص٢٦٣.

(٢) موره لي السيد علي أفندي ، سفارتنامه سي ، ص٦ .

(٣) خليل إينالجيك : تاريخ الحضارة العثمانية ، ج٢ ، ص١١١٧ .

(٤) علي محمد الصلابي : الدولة العثمانية ، عوامل النهوض وأسباب السقوط ، ص٣١٢ .

فكانت سجلات المهندسين تشمل مذكرات عن السفريات الحضارية ، وكانت هناك وثائق في القسطنطينية تقدم وصفاً للأسوار بما عليها من نقوش يونانية ، ترجع إلى القرن ٦هـ/١٣م ، ويعتبر قصر نيكفور ساري ذا دلالة كبيرة على فن المعمار بما فيه من أحجار الرخام والبرونز ، وفي تصميم نوافذه على النظام الغربي ، وذكر أيضاً وصف للأسوار المحيطة بالقسطنطينية والتي أعيد بناؤها ، ووصف للبوابات السبع التي تبين جمال نهضة القسطنطينية، وأعمدتها الرئيسة عبر البوابات مما يوحي إلى تميز هذا النظام الحضاري في ذلك الوقت(١).

ويذكر لنا السفير يكرمي سكيز جلبي مدينة (فونت بلو- Fentainebleau) الفرنسية التي مر بها في أثناء طريقه إلى باريس ، وتبعد عنها ٨ ساعات ، وهي التي يخرج منها ملوك فرنسا بصحبة رجالهم للصيد ، ويقول السفير : إنه بعد الوصول ألح عليه وجهاء المدينة لمشاهدة القصر الملكي بهذه الولاية ، وهو كما يصفه نموذج لبناء أعيد إعماره مرة أخرى بعدما لحق به من دمار ، وأعيد تنسيق الحدائق والنافورات الملحقة به ، وقامت واحدة من الملكات بإنشاء جناح دائري صغير على نفس نسق حجرة من حجرات القصور الخاصة بالسلاطين العثمانيين في إستانبول ، وكان هذا الجناح مزيناً بالنقوش والزينات ، وسأل أحد الحاضرين عما إذا كان الجناح بالفعل مطابقاً لقصور السلاطين العظام ، وهل بالفعل هذه القصور من روعتها تبدو كالجنة، فكان رد السفير أنه من المستحيل لنا ولغيرنا معرفة أو تصور ماهية الجنة ، ورفض التسليم بوجود التشابه بين الجناح وقصور السلاطين ، لاختلاف قواعد أصول البناء بينهما، على الرغم من علو شأن الدولة العثمانية ، كما اهتم بوصف الجمال المعماري وأصول التخطيط والبناء بالمدن الفرنسية ، ووصف الأنهار والجسور، والحدائق المثمرة والنباتات التي اهتم فيها بالنواحي الجمالية ، وبعض القلاع ووصف الشوارع ومدى اتساعها وتزيين جوانبها بالأشجار ، وطرق تنسيقها وروعتها ، ووصف الأسواق والمقاهي(٢).

كما أشار السفير يكرمي سكيز في تقاريره إلى وصف العديد من الأماكن التي قام بزيارتها أثناء سفارته بباريس ، وقد استوقفه روعة وفخامة وحسن تخطيط هذه الأماكن ، منها متحف متخصص لجمع النباتات المستخدمة في إنتاج الأدوية ، وبعض النباتات النادرة والأشجار من كل

---

(1) Michael Gren Halgh : French Military Reconnaissance in Ottoman , op , cit , p , 4.

(٢) مورة لي السيد علي أفندي : سفارتنامه سي ، ص٢٦ .

الأنواع ، وكيفية تنسيق هذه الأشجار ، وأدرج أيضاً تنظيم مفروشات القصر وقاعات استقبال الضيوف بما كان فيه من إفراط من ناحية المفروشات على سبيل الحفاوة بشخص السفراء القادمين إليها[(١)].

وعرض السفير يكرمي إلى أحد طرز البناء المنتشر في فرنسا ، وهو ما يعرف بطراز برنشيمي أثناء وصفه أحد قصور أقارب الملك في فرنسا ، والذي أقام فيه السفير، ويصفه بأن له بوابة حجرية شيد فيه قبة كتلك القباب الزجاجية للحمامات الكبرى في إستانبول ، وعلى جانبه بابان وبوسطه بابان ، وذكر بأن القصور مزودة ومزينة بقناديل وثريات معلقة ينبعث منها الضوء فينير كل الحديقة ، إضافة إلى روعة النقوش وتزيين الأبنية والقصور بهذه الملحقات[(٢)].

وبالتالي تميز هذا القرن ١٢هـ/١٨م باستغراق الدولة العثمانية في النقل عن أوروبا ، من الأثاث بجانب الوسادات ذات الطابع القديم ، وبذلك بدأ الناس في تكييف معيشتهم على الأساليب الحضارية الجديدة الوافدة إليهم من الغرب الأوروبي ، وتذكر لنا التقارير الأبنية الفخمة في مدينة (فرساي – Versailles) المجاورة لباريس التي تبعد عنها مسافة ساعتين، ومدى التكلفة العالية في بناء الأبنية في هذه المدينة وفيها مقر الديوان الملكي ، وهو عبارة عن قصر به جناح خاص للملوك، وكانت تغلب عليه مظاهر الفخامة والتكلف الزائد المبهر، وبالإضافة إلى هذه المدينة كان يوجد بها كنيسة لا مثيل لها ، حيث امتلأت من الداخل بالمرايا الضخمة ، وكما ذكرت التقارير أن عادة الفرنسيين أن تحتوي كل حجرات أي مبنى على التحف والأشياء النادرة ، وامتلاء هذه الحجرات بأنواع عديدة من الأزهار موضوعة في تحفة من الصيني ، وأنه يستحيل أن يوصف جمال وروعة أحواض هذه الزهور ، حتى لا يأخذ هذا الوصف على أنه من باب المبالغة ، وحتى لا يتكرر ما جاء في وصفه من قبل في التقارير[(٣)].

وبذلك أخذت البعثات الدبلوماسية العثمانية في باريس بنقل الأساليب والطرق الفرنسية إلى إستانبول ، من حيث الحدائق الفرنسية ، وأنظمة الزخرفة والأثاث وطريقة بناء القصور، وبينما كانت هذه التعديلات على الشكل الخارجي ؛ إلا أنها أحدثت تأثيرات جوهرية، وفرضت نفسها بالقوة على المجتمع العثماني في حياتهم الاجتماعية ، مما نتج عن ذلك أن زادت نفقاتهم المعيشية

---

(1) Faik Resit Unat : Osmanli Sefirleri , op , cit , s , 182.

(٢) أحمد جودت : تاريخ جودت ، ج١ ، ص٣٠٩ .

(٣) موره لي السيد علي أفندي : سفارتنامه سي ، ص٣٣ .

–كما ذكرنا في المبحث السابق – في أسلوب الترف وحياة البذخ وتبنيهم للعادات وأنماط الحياة الفرنسية[١].

إن فترة التغريب جمعت بين الفن العثماني القديم والجديد من الغرب الأوروبي ، وواصل الفن العثماني الذي عاش مع المعمار الفرنسي (سنان – Sinan)[٢] في القرن ١٠هـ/١٦م والقرن ١١هـ/١٧م ، ومع بداية القرن ١٢هـ/١٨م سيطر مفهوم الجمال الجديد على الفن العثماني ، وهذا التيار تبنى المعالم الرئيسة للأسلوب الغربي وقام بنشره فنانون ومعماريون أجانب ، عملوا داخل أراضي الدولة العثمانية ليتم تنفيذ هذه الألوان الجميلة من قبل الأسطوات المحليين ، الذين كانوا يسيطرون على فن المعمار خلال القرنين (١٢-١٣هـ/١٨-١٩م)[٣].

وانتشر هذا الفن المعماري أكثر في فترة التنظيمات ، وتم وضع أسلوب جديد للزخرفة والترميم على الطراز الفرنسي ، وبدأت المباني بالنسبة للقصور والمنتجعات والحدائق تُبنى على هذه الطرق الفرنسية ، ويوضح محمد جلبي الذي عمل سفيراً بباريس للسلطان أحمد الثالث روزنامة[٤] للنظام المعماري الفني الذي ساد في فرنسا، تم أخذه عن الغرب في العقود والمباني الخاصة بالقصور العثمانية المطابقة لفرنسا ، ونتج عن ذلك أن الصدر الأعظم إبراهيم باشا أمر بتشييد حديقة قصر سعد آباد على الطراز الفرنسي ، وتكون مشابهة للقصور الفرنسية ، وبعد ذلك أخذت سائر

(1) Cem Alptekin : Elghteenth – Century Franch In Fleences , op, cit, s , 15 .

(٢) سنان : هو الغازي معمار سنان ، واسمه سنان عبد المنان ، وأصبح رئيس المهندسين في الدولة العثمانية ولد عام ٨٩٦هـ/١٤٩٠م في قرية آغرناص ، وعمل بطفولته وشبابه في حقول العنب والقمح ، وأحضر بعدها إلى إستانبول وأصبح أول المهندسين في الدولة بعد أن تعلم حرفة النجارة والتخطيط واستخدام البرجل ، توفي في عام ٩٩٧هـ/١٥٨٨م بنى ٨١ جامعاً في الدولة و٥٥ مدرسة و٣ مستشفيات و٨ جسور و٣٣قصراً وغيرها من الأعمال التي قام ببناءها والتي تمتاز بالكلاسيكية والجمال والمتانة . انظر: (سونيا محمد سعيد البنا : فرقة الإنكشارية ونشأتها ودورها في الدولة العثمانية من خلال المصادر التركية ، ط١ ، إيتراك للنشر، القاهرة ، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م ، ص١٥٢ ؛ عدنان العطار : الدولة العثمانية من الميلاد إلى السقوط ، ص١٩٧) .

(3) Turkiy Diyanet Vakfi, Cild , 11 , op , cit , s , 165 .

(٤) روزنامه : كلمة فارسية من مقطعين روز بمعنى يوم ونامه بمعنى كتاب أو وثيقة أو خطاب بمعنى كتاب يومي وهو في العادة سجل يومي للدخل والمنصرف ، وكانت تعني في الدولة العثمانية السجل اليومي لنقل الإقطاعات من شخص إلى آخر ، وكانت الروزنامه أحد أقسام الدفترخانة ، ويطلق لفظ الروزمانه على مكتب الحسابات العامة أو الخاصة بالأطيان والضرائب والمصروفات . انظر (زين العابدين شمس الدين نجم : معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية ، ص٢٩٤) .

المباني الأخرى من قبل السلاطين العثمانيين في نهج هذا الأسلوب الفني المعماري الفرنسي في كافة المباني ، والمرافق للدولة العثمانية(١).

ويُعد من أجمل نماذج التأثير الفرنسي بالدولة العثمانية هو باب السرعسكر الذي شيده المهندس الفرنسي (بوركيه Burqu) بمكان القصر العتيق في ميدان بايزيد(٢)، وواصل هذا التيار المعماري من ناحية الزينة والتخطيط والخزف على نمط المعمار الغربي الفرنسي ، وإضافة إلى ذلك تم استخدام المفروشات في القصور ، كقصر طوب قابي الذي استخدم فيه النجوم الذهبية ونثرها على الأعمال الفنية في قاعات الاستقبال، وفي الزينة الداخلية وشمل ألواناً كثيرة(٣).

وذكر الكاتب (جونسال راندا – Johnsal Randa) عن فن الميناتور والذي كان متمثلاً في قصر طوب قابي سراى العثماني ومحيطة وهي الصورة لهذا القصر الذي أضفى على سائر القصور الأخرى ، وتطورت وتغيرت بمرور الزمن وأخذت الطابع الغربي ، ومن منتصف القرن ١٢هـ/١٨م أخذت صور ورسوم المناظر تتبوأ مكانها بين زينات المعمار في قصور الأعيان ورجال الدولة ، الذين بدؤوا في التشبه في حياتهم المترفة على غرار الحياة الأوروبية(٤).

وأما النموذج الآخر فهو عين وسبيل الوالدة (كولنوش) والدة السلطان أحمد الثالث التي قامت بإنشاء أسبلة وعيون ، وجدولت شبكات المياه بشكل يتواؤم مع الطراز التقليدي العثماني ، ونظراً إلى أن جوامع السلاطين التي ظهرت في إستانبول خلال فترة التغريب لم تحظى بمكانة كبيرة من هذا التغريب ، وكذلك المباني الضخمة من هذا النوع بالنسبة للمدنية في إستانبول ، فإنه تم بناء مسجد حول المدينة بشكل استثنائي ، وأما جامع نور عثمانية الذي تم إنشائه على الطراز الغربي والمنقوش والمشغول في الزينة الداخلية بالقباب ، وكما أن هناك آثاراً كثيرة فيها يتمثل هذا الطابع كجامع شريف خليل باشا الظاهر للعيان فيه الذوق المعماري الغربي ، فهذه الجوامع والأماكن توضح وتعلن عن وجود التأثير الغربي ، وتوضح الاقتباسات المعمارية والزينة الداخلية في القرن ١٢هـ/١٨م(٥).

---

(1) Mehmet Dogan : Batililasma , op , cit , 172 .

(٢) مقر جامعة إستانبول في الوقت الحالي .

(3) Cem Alptekin : Elghteenth – Centurry French , op , cit , p, 21.

(4) Gunsel Renda : Batililasma Doneminde Turk Resim Sanati 1700-1850 , Milli Kultur , cilt , 1 , Ankara , say , 1 , oct , 1877 , s , 79.

(5) Ercument Kuran : Turkiye nin Batililesmasi, op , cit, s, 82.

وبالنسبة لمعمار العيون والآبار والأسبلة ، فإنه من الممكن رؤية التيار المعماري الفني المأخوذ من الغرب ، فمبنى العين الذي قام بإنشائه السلطان سليم الثالث عام ١٢١٧هـ/ ١٨٠٢م باسكي دار ، وسمي عين بزم عالم والدة السلطان كانت على الطراز الروماني من ناحية الزينة والخطوط المتباينة ، والأحزمة على النمط الغربي والمصنوعة من المرمر ، فكانت من أروع النماذج والمباني في تلك الفترة[١].

ونجد أيضاً الواجهة بمنظر ملون من الجبهات التي تدعم هذه الأحزمة ، ونجد الشاذروان[٢] الأوروبي دخل إلى العديد من الآبار والعيون العثمانية حيث إن الجرول كان يقوم بإتيان المياه من الأحواض المرتفعة والعكس ، وبالإضافة إلى ذلك نجد الزينة زاخرة ونقية في وسط هذه القنوات على ما يسمى بالفسقية ، إلا أن هذه الآبار والأسبلة حافظت على فنها الكلاسيكي المعماري خلال الفترة الانتقالية ولكن تأثرت بالتغريب والأسلوب المعماري الغربي بسرعة بعد زيادة هذه الزينة المليئة على واجهات المباني ، فالحزام الموجود في أبسط الآبار قد تم تركه وحل محله حزام في صورة برواز غربي من المرمر ، وبذلك يكون سيطر الفن الغربي المعماري في الأسبلة والعيون أيضاً ، وهذا التيار وصل إلى إيالات أخرى غير إستانبول ، وبهذه الصورة فقد تم تشيد أسبلة تحت التأثير الغربي في القاهرة وإزمير[٣].

وعلى كلٍّ نجد نماذج عديدة للتغريب في الجانب المعماري في شواهد المقابر والمباني الصغيرة ، وأما الأثر الذي يظهر فيه فن وأسلوب الغرب فهو مقبرة السلطان مصطفى الثالث، المغطاة بالحزام الخاص ، والنوافذ والأشكال الخارجية ، والمشغولة بالأقلام الزيتية ، ويمكن اعتبار ذلك دليلاً على التغريب خلال هذه الفترة ، فالخطوط الدائرية والكرانيش المجدولة ذات الطابع الغربي ، تظهر كالشواهد الخاصة بالقبور البسيطة وهي خارج المقابر الأثرية لم تتمكن من البقاء بعيداً عن تيار التغريب ، فمن الواضح أن الأعمال الفنية المأخوذة عن الغرب كانت المسيطرة في الزينة المبالغ فيها على الأسطح الخارجية للجدران من الخارج[٤].

---

(1) Turkiy Diyanet Vakfi, Cild , 21 , op , cit , s , 94.

(٢) الشاذروان : الفسقية . انظر : (زين العابدين شمس الدين نجم : معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية ، ص٣٣٥) .

(3) Bernard Lewis : Modern Turkiye , op , cit , p , 65 .

(4) Ismail Hamdi : Osmanl Tarihi, op, cit, s, 152.

وظهر لنا التغريب أيضاً في مقبرة مهر بشاه والدة السلطان مصطفى الثالث حيث ركزت على الشخصية المعمارية الغربية للمقبرة من الخارج ، فهذه الشواهد الخاصة بالقبور لم تتمكن من البقاء بعيداً عن تيار التغريب ، فالأعمال المعمارية المأخوذة عن الغرب كانت المسيطرة في الزينة المبالغ فيها على القبور[١] .

وفي عهد السلطان العثماني محمود الأول أمر بإنشاء شبكة لتوزيع المياه ؛ ليوفر المياه اللازمة بسبب كثافة السكان الذين جاؤوا إلى المدينة ، فكانت هذه الشبكة التوزيعية المهمة عبارة عن مقسم تقوم بتوزيع المياه على مركز التوزيع ، فكانت هذه المباني في غاية الجمال من حيث توزيع الشبكة والكتابات عليها ، وكانت من أروع النماذج للفن الغربي على المباني المعمارية العثمانية الموجودة في الأسبلة والآثار بصفة خاصة ، وبالفعل تم تشييد العديد من الأسبلة تحت التأثير الغربي ، في عدة مدن عثمانية[٢].

وهكذا تم مواصلة بناء الخانات والمنازل من أجل استضافة الزوار من كل أنحاء البلاد، ومواصلة بناء الأسواق من أجل الحرفيين والتجار ، فكانت هذه الأسواق والخانات توفر كثيراً من الإيرادات التي تهتم بها في المباني الخيرية التي أمر بإنشائها بعض من رجال الدولة الذين يريدون الإنفاق في أوجه الخير ، فكانت تبنى الأسواق بفناء مكشوف في الوسط ومفتوح، ويتألف من ثلاثة طوابق ، ويستند إلى قناطر دائرية ومدببة وفي نهايتها أروقة ، ويقومون بالتركيز أن يتواجد في ركن الخان جامع له منارة ، وقبة واحدة ، وعين على الطراز الغربي، ونجد القناطر الدائرية تعكس على الغرف الموجودة في الطوابق العليا ، ونجد القنطرة الداخلية والأعمدة تأخذ أشكالاً ذات طابع غربي ، ويعد خان بشير آغا باب السعادة الموجود في أزمير خارج إستانبول من أحد هذه النماذج الرائعة خلال القرن ١٢هـ/١٨م ، في الدولة العثمانية المأخوذة من الطراز الأوروبي الغربي[٣].

وإذا توجهنا إلى قصر (طوب قابي) الذي عاش فيه السلاطين العثمانيون على مدى القرون ، نجد أن الأقسام تم فيها فرش على الذوق الغربي ، فهذا القصر أمر بإنشائه السلطان عثمان الثالث[٤] ، وغرفة نومه كانت مكونة من نقوش هلالية ملونة ذات نجوم على الطراز

---

(1) Turkiye Diyanet Vakfi , cild , 5 , op , cit , s , 174 .
(2) Ahmed Hamdi Tanpinar : 19 munc Asir , Turk , op, cit, s, 210.
(3) Cem Alptekin : Elghteenth – Centurry French , op , cit , p, 16.
(٤) انظر : ملحق السلاطين العثمانيين رقم (٢١) ، ص(٥٤٦) .

الأوروبي ، كما هي موجودة في القصور الغربية ، مع العلم أن هذا القصر في بداية إنشائه كان خالياً من الطراز الأوروبي ، وبالإضافة إلى القصور الصيفية في سراي بورنو التي شيدت في القرن ١٢هـ/١٨م ، واستخدمت فيها مواد تم إحضارها من الغرب الأوروبي ، وهي من أروع المباني المزينة في عهد السلطان عثمان الثالث[١].

وبين الكاتب (جونسال – Johnsal) أن المعمار العثماني اندمج بتشكيلات جديدة في ظل التأثير الغربي ، وأثر على أساليب وأنماط الرسم الهندسي للمعمار العثماني الداخلي والخارجي ؛ ومن هذه التأثيرات الرسوم الجدارية ، وهي عبارة عن ألواح جدارية من الجص ، وهذه كانت معظمها موجودة في أوروبا في القصور والمنازل ، وبعدها انتقلت إلى الدولة العثمانية ، وتبوأت مكانة لدى الدولة العثمانية ، ومن أبرز هذه النماذج الرسوم الجدارية الموجودة في مباني قصر طوب قابي في عهد السلطان سليم الثالث ومحمود الثاني ، والنماذج الموجودة في مبان عديدة بالأناضول والروملي[٢] .

وهكذا دخل نمط وأسلوب الطراز الغربي بداية من القصر العثماني طوب قابي الذي كان في صورة شعار للشخصية القومية العثمانية ذا هيبة ، ولقد تم إنفاق مبالغ ضخمة على هذا القصر ، وكانت الزينة والزخرفة تمثل شخصية الدولة في ذلك العصر[٣] .

وفي عهد السلطان محمود الثاني أمر بإنشاء قصر جديد بديل لقصر سعد آباد، وجعل واجهته مطلة على الوادي ، ومخارجه ثابتة على سوارٍ داخل المياه ، إلا أنه لم يستمر لفترة طويلة ، وتم تحطيمه في عهد السلطان عبد العزيز ، علماً بأنه كان من أروع النماذج الحضارية المأخوذة من أوروبا[٤].

فالسلطان محمود الثاني بدأ في وضع هذا التيار التغريبي الفرنسي في أسلوب المعمار الذي شكل في بداية التنظيمات وأسلوب الدولة الرسمي في تلك الفترة، وبالفعل تم تطبيق نظام البلدية الفرنسي من خلال المباني المعمارية ، وبذل جهوداً لتأسيس هذه المناطق الجديدة طبقاً لمخطط واضح لمبادئ المدينة الفرنسية[٥].

---

(1) Bernard Lewis : Modern Tukiye , op, cit , p , 63.
(2) Gunsel Renda : Batililasma Doneminda , op , cit , s , 80 .
(3) Ziya Nur Aksun : Osmanli Tarihi , cild , 3 , op , cit , s , 275 .
(4) Faik Resit Unat : Osmanli Sefirleri , op , cit , s , 195.
(5) Ercumend Kuran : Fransain Gezayire, op , cit , 321 .

وأكثر نموذج أثرى بأسلوب غربي كان موجوداً في مقبرة ومسبلة السلطان محمود الثاني، وتم تشييده عام ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م عند حافة طريق الديوان الهمايوني، فكان يشبه نظام الدور، والمعابد الدائرية في العصر الروماني ، وكانت المقبرة مفروشة كقصر أوروبي بداخلها نقوش وستائر قطنية، وجدران هذه الحديقة مغطاة بالمرمر ، وهذا الأسلوب المعماري كان شبيها أيضاً بمقبرة السلطان عبد المجيد الأول بجانب السلطان سليم الثالث ، ولقد تم إنشاء مقابر كثيرة خلال القرن ١٣هـ/١٩م مشابهة لهذه المقابر ، وإضافة إلى ذلك أمر بإنشاء مبان من الجص، وعمل طرق حجرية جديدة بإستانبول[1].

وأما القصور الهمايونية التي تم تشييدها في عهد السلطان سليم الثالث فإن أكثرها تتميز بالطراز الغربي الأوروبي[2].

وفي عهد السلطان عبد المجيد الأول أمر بإنشاء وتشييد جامع الماجدية الصغير عام ١٢٦٥هـ/١٨٤٨م ، الذي كان في مدخل قصر يلديز ، وكان طبقاً للمعمار العثماني ، حيث كانت المنارة مغطاة ، وسواريه رفيعة ودقيقة ، وأخذت شكلاً هندسياً ، وبعدها تم تشييد جامع الماجدية الكبير في أورطه كوي[3] عام ١٢٧١هـ/١٨٥٤م ، وكانت منارات الجامع تأخذ شكل رؤوس السواري والأعمدة للعصر العتيق الأثري ، وتم تزيين الجبهات والواجهات كواجهة القصر ، بعناصر معمارية خاصة بالفن الغربي ، وأنشئت شرفات خاصة بالمنارة وهي شبيهة بالأسلوب الفني المعماري الفرنسي[4].

ومن الممكن العثور على الأسلوب الذي تم إدخاله عن الغرب بالنسبة لمعمار المكتبات في مكتبة حالة أفندي التي شيدت عام ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م إلى جانب مدخل المكتبة الذي أخذ بمقاييس متوازية من الغرب ، فإنه يعد من النماذج الأولى للأسلوب الغربي ، وكما عبر العديد من السفراء العثمانيين في تقاريرهم عن إنشاء المكتبات والمتاحف في شتى أنحاء البلاد الأوروبية، وكثرة ارتيادها من الرجال والنساء والشباب ، كما تناولوا طرز تشييد المكتبات العامة والمتاحف ، ونظام

---

(1) Turkiy Diyanet Vakfi : cild , 21 , op , cit , s , 455.
(2) Tefik Guran : Tanzimat Donemind, op, cit, s, 120.
(٣) أورطه كوي Orta Kieui : هي قرية على البسفور على الطرف الأوروبي ، وهي اليوم من ضواحي مدينة إسطنبول ومعناها القرية الوسطى . انظر (س.موستراس : المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية، ص١١٨) .
(4) Enver Ziya Karal : Tanzimatan errel, op, cit , s, 83.

حفظ مقتنياتها من المؤلفات والتحف والآثار النادرة ، وبينوا ولع ملوك أوروبا عامة وفرنسا خاصة بعلوم الرياضيات والهندسة والجغرافيا والفلك والفن ، وكانوا ينفقوا أموالهم على هذه الفنون والعلوم، كالملك شارل الذي صرف جل اهتمامه على الفنون، وكان حريصاً على اقتناء كل ما هو نادر وغريب ، وقد أوصى بعد وفاته أن يتنازل للشعب بكل المقتنيات التي جمعها طوال حياته ، وقد ظلت هذه المقتنيات في قصر اللوفر بعد وفاته[١] ، ويعد قصر كولنوش والدة السلطان أحمد الثالث الذي شيد على سواحل مضيق البسفور والذي شيده المعماري والرسام الألماني الأصل (ج.ملينج – J.Melnj) أنه يحمل المنتجع والذوق المعماري الفني المتغرب المدني ، فهذه القصور الساحلية والمنتجعات الخاصة لم يبق لها أثر في الوقت الحاضر[٢] .

وبالتالي نجد مباني كثيرة بالأسلوب الغربي ، ومنها على سبيل المثال المبنى الذي أمر بإنشائه السلطان عبد الحميد الثاني عام ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م وهو قصر يلدز، الذي تم تطبيق الأسلوب الدائري فيه ، وأمر السلطان عبد الحميد الثاني المعماري الفرنسي (ر.أرينو – R.Erino) الذي قام بعمل ديكورات في قصر يلدز والذي عاش في إسطنبول لفترات طويلة، وقام بتطبيق مفاهيم عديدة وجديدة تؤكد الأسلوب الغربي ، ولقد استمرت هذه الجهود الخاصة باقتباس الأعمال الفنية عن المعمار الغربي حتى نهاية عصر السلطان عبد الحميد الثاني ، وظهر ذلك بوضوح في أشكال رؤوس السواري والأعمدة وشرفات المنازل، واستمر بناء القصور في الأماكن ذات المناظر الرائعة وعلى سواحل إستانبول خلال نهاية القرن ١٣هـ/١٩م[٣] .

ومن صور الحضارة التغريبية التي دخلت إلى أراضي الدولة العثمانية هو الأدب الفرنسي، فهناك عدد من الأدباء قاموا بترجمة نماذج فرنسية إلى اللغة العثمانية، ومنهم أحمد نديم باشا (١٠٩٢-١١٤٣هـ/١٦٨١-١٧٣٠م) الذي بدأ في أشعاره عن المتع العالمية التي تزهو بها حياة الطبقة العليا بفرنسا ، والقصور الجميلة والحدائق والمراكب المزينة ، وعروض الألعاب النارية والطيور، وركز على الحياة الفرنسية في بلاط الحكم، وتغنى بالقصائد الشعرية عن هذه الحياة ورفاهيتها[٤].

---

(١) موره لي السيد علي أفندي : سفارتنامه سي ، ص٣٨ .

(2) Cem Alptekin : Elghteenth – Century French , op , cit , 68 .
(3) Enver Ziya Karal : Osmanli Tarihi , op . cit , 55 .
(4) Cem Alptekin : Elghteenth – Centurry French , op, cit, p, 155.

وكانت دراسة الأدب الفرنسي بين طبقات العثمانيين المتعلمين ، واتصالهم المباشر مع أوروبا أنتجتغيراً بطيئاً على الأدب العثماني ، وكانت أولى خطوات هذا التغيير بداية مدح واستحسان الحضارة الغربية ، فكل هذا الاستحسان جاء من الرعايا العثمانيين الذين خدموا في المهام الدبلوماسية العثمانية في أوروبا ، حيث جاءت ملاحظاتهم على أوروبا في كتابات نثرية بلغة بسيطة وأسلوب بديع ، وكان من أهم أولئك المبعوثين الذين قوّموا النظام الغربي الجديد هو مصطفى رشيد باشا السكرتير العام للسفارة العثمانية في باريس ، فقد زار روما وفرنسا وبرلين ولندن ، وعند عودته إلى إسطنبول كتب كتاباً صغيراً عن وصف أوروبا عام ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م ، مدح فيه باريس على أنها أهم مدينة في أوروبا ، واستخدم الأسلوب الغربي في الوصف فذكر بقوله عن فرنسا : إن كل شخص في تلك المدينة يعرف القراءة والكتابة حتى حامل الحقائب العادي والسائق ، وكانت باقي ملاحظاته على أوروبا تملؤها روح الإعجاب بأنماط الحياة الفرنسية(١).

وأما الكاتب الآخر فهو عبد الرزاق بهير سكرتير السفارة العثمانية في باريس، نشر كتاباً عام ١٢٦١هـ/١٨٤٥م مدح فيه الحياة الأوروبية ، ووصف المظاهر الخارجية لتلك الحضارة بدون التوغل في التحليل العميق لأسباب تلك الحضارة ، وبدأ في وصف باريس في بعض جوانب المجتمع الفرنسي كالزراعة والتجارة والصناعة وأسواق السلع والنقل والشركات ودور الطباعة والنشر والمكتبات والمسارح والرسم والموسيقى ، وكل هذا العمل قُدم للشعب العثماني لأنه لم يكن يعلم عن الحياة الأوروبية الغربية(٢).

وهكذا بدأ الأدب الفرنسي يطغى على الأدب لعثماني ، الذي كان مصدر الإلهام ونموذجاً للمحاكاة ، فبدأ التغيير الثقافي والأدبي في الدولة العثمانية يشهد تغييرات رئيسة من أهمها إقامة أكاديمية للآداب والعلوم ١٢٦٧هـ/١٨٥٠م كان الهدف منها هو القيام بدراسات أدبية ومحاورات من أجل محو الجهل ، وكان العديد من أعضاء تلك الأكاديمية هم رجال التنظيمات الذين كان لهم دور بارز في انتشار اللغة الفرنسية والأدب والتاريخ الفرنسي في الدولة العثمانية(٣).

وقد ذكر لنا الأديب التركي (بشار نابي) في هذا المجال بأن حركة التغريب أدت إلى الفرنجة، وفتحت الطريق أمام المثقف العثماني ليخرج عن مجتمعه ، وأصبح بعيداً عن الناس وبدأت

---

(1) Cem Alptekin : Elghteenth – Centurry French , op , cit , p, 65.
(2) Mathew Burrows : Mission Civilisatrice French , op, cit, p, 81.
(3) Cem Alptekin : Ibid , op , cit , p, 77.

الآراء والأفكار تمثل الاستعمار وتضر بالشعب العثماني، وبذلك خلق الغرب ثقافة تتماشى مع الرؤية العالمية وبالأخص العثمانية ، لتبعد المسلم الشرقي عن حضارته الشرقية ، وأصبح التغريب هو الابتعاد عن عادات وتقاليد وثقافة الشعب العثماني ، ودخوله في عصر التنوير الفرنسي الذي ساد فيه العقل الثقافي الغربي الأوروبي في عصر التنظيمات(١) .

ومن الذين قدموا النظام الغربي هو صادق رفعت باشا (١٢٢٢-١٢٧٣هـ/ ١٨٠٧-١٨٥٦م)(٢) ، وهو من سفراء الدولة العثمانية ، فخدم في فيينا ، وجمع كتاباته ضمن كتاب في مقالين يعرض مقارنة بين أوروبا وبين الدولة العثمانية، وعرض المفاضلة للحضارة الغربية التي رآها بعينه ، وأما المقال الثاني فكان في الشؤون الأوروبية ، ومحاولة منه لنقل الحضارة الأوروبية ليس فقط في مظهرها الخارجي؛ ولكن أيضاً في عمق نظامها الداخلي ، وبعد عرضه لإعجابه بالحياة الأوروبية بدأ يستخدم مصطلحات كالثروة والصناعة والعلوم ، وساق ملاحظاته بأسلوب فلسفي، واستخدم المنطق والعقل الذي هو من الطبيعة البشرية في الحقوق والاحتياجات، ووفقاً لما ذكره صادق رفعت فإن تلك الحضارة يمكنها توفير الأمن التام للحياة والثروة والكرامة والشرف لكل أمة وشعب ، وهذه التطبيقات الضرورية لحقوق الحرية، وركز رفعت باشا على هذه الموضوعات ؛ لأنه رأى أنها تنبثق من فلسفة التنوير الفرنسي ونتيجة لذلك فإن المبادئ الجديدة من المحتمل دخولها في التنظيمات الإصلاحية العثمانية(٣).

فهنا لابد لنا أن نذكر أن حركة التنظيمات كان لها دور في التجديدات الأوروبية الإصلاحية، ولا شك أن أولى حركات التغريب في الأدب العثماني بدأ كعرف وتقليد منذ أن بدأها إبراهيم شيناسي (١٢٤٢-١٢٨٨هـ/١٧١٥-١٨٧١م) ، ويمكن القول : إن البداية الحقيقة لحركة التغريب في الأدب العثماني بدأت منذ عام ١٢٧٦هـ/١٨٩٩م ، وكانت بداية لجهود شيناسي في الكتابة الكوميدية بعنوان (زواج شاعر) وهي أول ثمرة للأخذ من الأدب العربي ، وكذلك الترجمة لمنظومة شعرية غربية كانت البادرة الأولى من نوعها ، وهناك أعمال حققت نجاحاً في الأخذ عن

---

(1) Yasar Nabi : Varlik , Batililasma Yabancilasma Midir , Sayi , 741 , Haziron , 1982 , s , 26 .

(٢) صادق رفعت باشا : أحد رجال الدولة الذين تميزوا بين أقرانهم ، ونشأ في منتصف القرن ١٢هـ/١٨م وأستاذه هو مصطفى رشيد باشا وعالي باشا ، وغيرهم من هؤلاء الأساتذة . انظر :

(Turkiy ,Duyanet, Vakfi : cild , 2 , op , cit , s , 125)

(3) Yavuz Abadan : Tanzimat Ferananinin Tahlili, op, cit, 66.

الأدب الغربي كقصائد رشيد باشا في عام ١٢٧٣هـ/١٨٥٦م، ومما لا شك فيه أن هذا العصر الذي انخرط فيه مجموعة من المستنيرين العثمانيين بالمجتمع الغربي هو عصر أخذ فيه أدب التنظيمات مسميات كثيرة كالأدب العثماني الجديد، وبدأ الاهتمام بترجمة الأدب الفرنسي عن شعراء فرنسيين ، ككتاب (محاورة الحكماء) التي تناولها إبراهيم شيناسي ، وترجمة كتاب (حكاية روبنسون) عن مؤلفه الفرنسي (دانيال ديفوه - Daniel Defac)[(١)] وترجمة أحمد لطفي[(٢)].

فقام شيناسي بتأسيس أول جريدة عثمانية خاصة عام ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م، كما كان المحرر الأساسي منذ عام ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م لأكبر جريدة أدبية وسياسية مستقلة على النمط الفرنسي هي (تصوير أفكار) ، وقد مثل شيناسي المرحلة الأولى في عملية بث تيارات الثقافة الغربية في أوساط النخبة العثمانية ، وبذلك واصل تلاميذه من بعده بالمهمة بحماسة قوية أكبر[(٣)].

وقد برز لدى شيناسي للمرة الأولى تيار البساطة في اللغة ، الذي بدأ في صورة استخدام لغة الشعب في شعره ، وكان رفيقه نامق كمال[(٤)] تبنى مسألة البساطة في اللغة أيضاً خلال ذلك العصر واستخدمها في النثر ، وبعدها بدأت تظهر التطورات في اللغة ، من خلال نشر المقالات وترجمة الكتب الفرنسية[(٥)] .

وقد برزت حركة التغريب في الأدب العثماني وجودها في أكثر من ميدان، ومنها أشكال وألوان وأنواع أدبية مختلفة ، ودخل التأثير الغربي في الشعر العثماني بالتدريج ولفترة طويلة، وبالفعل استطاعت تغيير القوالب الشعرية القديمة واستخدام القوالب الأوروبية الجديدة والنظم والشعر بلغتها الشعرية الجديدة ، وكذلك فن المسرح دخل في الأدب العثماني ضمن ثمار التغريب ، وتُعد

---

(١) دانيال ديفوه : أستاذ السريانية في معهد فرنسا ، له عدة آثار منها " النفيس في الآداب السريانية ، الشعر السرياني، النصرانية في فارس في عهد الساسانيين ، المعجم السرياني العربي " . انظر : (نجيب العقيقي : المستشرقون ، ج١، ص٢٠٠) .

(2) Ercumend Kuran : Fransain Gezayire, op , cit , 28.

(٣) قيس جواد العزاوي : الدولة العثمانية ، قراءة جديدة لعوامل الانحطاط ، ص١٣٥ .

(٤) نامق كمال (١٢٥٦-١٣٠٦هـ/١٨٤٠-١٨٨٨م) شاعر عثماني ولقب بشاعر الحرية ، وتولى إدارة جريدة (تصوير أفكار) وأشترك مع شيناسي في إدارة جريدة (حريت) في لندن عام ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م ، وأصدر مسرحية الوطن وقد كتب المقالة والشعر والمسرحية والرواية ، كان له تأثير في تجديد الأدب العثماني وهو من مؤسسي تركيا الفتاة . انظر (ربيع عبد الرؤوف الزهراوي: الدولة التي ظلمها التاريخ ، ص١٥١) .

(5) Hilmi Ziya Ulken : Turiye'de Batilasma Hareketi , Ilahiyat Fakultesi Dercisi , Ankara Univer sitesi , 1961 s , 5 .

كتابة إبراهيم شيناسي في مؤلفه عن المسرحية المكتوبة في زوايا الشعر من أعظم المسرحيات ، وظهر بعد شيناسي نامق كمال ، وشمس الدين حامي ، وعبد الحق حامد(١)، وهؤلاء لهم أعمال ومؤلفات فرنسية مأخوذة عن شكسبير وغيره(٢) .

إلا أن بعض تقارير السفراء تناولت الأعمال المسرحية بالنقد ، وحكموا على موضوعاتها حكماً أخلاقياً ، فمنهم من اعتبرها تعالج بقدر كبير من الدعابة والسخرية عيوباً اجتماعية، ومنهم من اعتبر أن بعض موضوعات هذه المسرحيات تحمل أفكاراً قد تثير العداوة بين الملل، وبعضها قد يترتب عليها مفاسد أخلاقية لأنها تعلم النساء والفتيات العشق والخيانة(٣).

وهكذا وجد الشعب العثماني في أوروبا مسرحاً مختلفاً عن ثرائهم المسرحي الذي عرفوه، غير أن المسارح الأولى كانت على النمط الأوروبي وظهرت في عام ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م بالدولة العثمانية حيث بدأت الفرق الفرنسية والإيطالية تؤدي عروضاً مسرحية أوبرالية ، وفي عام ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م ، تم تأسيس المسرح العثماني ، وقدمت الفرق الأرمينية العروض المسرحية الأوروبية باللغة العثمانية على هذا المسرح ، وبعدها بدأ المسرح يتطور إلى أشكال أخرى ، ويقدم موضوعات عثمانية أو موضوعات مترجمة عن المسرح الأوروبي ، حيث تقدم مسرحيات مقتبسة عن المسرحيات الغربية(٤).

وإضافة إلى ذلك ظهرت حركة التغريب في الموسيقى على أنه جزء من تاريخ الموسيقى المشترك الذي تمت معاصرته للعالم الغربي ، كنتيجة طبيعية للثقافة التي استمرت على مدى التاريخ، ولهذا السبب ظهرت عملية التغريب في الموسيقى العثمانية وبعد انتقال القيم الأوروبية إلى الدولة العثمانية عن طريق أبنائها أو سفراؤها ، يمكن حصر عملية التغريب بالنسبة للموسيقى العثمانية من ناحيتين وهما :

- تأثير الموسيقى الغربية على الموسيقى القومية .
- استقرار المؤسسات الغربية الموسيقية في الأراضي العثمانية .

---

(١) عبد الحق حامد : شاعر عثماني من المجددين في الأدب في القرن ١٣هـ/١٩م . (محمد روحي بك الخالدي: أسرار الانقلاب العثماني ، ص٦٢) .

(٢) روبيرت مانتران : تاريخ الدولة العثمانية ، ص٤٧٣ .

(٣) مورة لي السيد علي أفندي : سفارتنامه سي ، ص٣٢ .

(4) Cem Alptekin : Elghteenth – Century French , op , cit , p , 133 .

والجدير بالذكر هنا أن العثمانيين تعرفوا على الموسيقى الغربية من خلال المشاركة بالأفلام والمسرحيات ، وفي القرن ١٠هـ/١٦م تحققت من خلال مجموعة من الفنون مثل الباليه والأوبرا ، وبموجب المعاهدة التي وقعها السلطان سليمان القانوني مع ملك فرنسا فرانسوا الأول ، أرسل الملك فريقاً من الأوركسترا[١] ليقوموا بحفلات موسيقية في القصر ، وبعدها قام السلطان بإهداء الأوركسترا هدايا قيمة ، وقد قام هؤلاء بعزف المقطوعات الغربية في قصر الصدر الأعظم محمد باشا الذي كان شغوفاً بمثل هذه الحفلات الموسيقية الغربية في قصره، وأعجب السلطان بأداء هؤلاء العازفين، وطلب من الموسيقيين العثمانيين إخراج النوت الموسيقية والمؤلفات على هذا الطراز الغربي والاقتباس منها ، ولاشك أن رغبة العثمانيين في تعلم الموسيقى الغربية التي بدأت عند سماعهم لبعض الآلات الجديدة عليهم مثل الأورج والبيانو، ترك لديهم انطباعاً جيداً عن هذه الآلات[٢].

وأما السفراء الذين تم إرسالهم إلى أوروبا في القرن ١٢هـ/١٨م فإنهم اهتموا كثيراً في كتب سفاراتهم بما شاهدوه في ميادين الموسيقى ومن بين هؤلاء نجد السفير العثماني إلى باريس يكرمي سكيز جلبي محمد – السابق الذكر – أوضح في كتاب سفارته ما شاهده من أوبرا ومن فنون موسيقية ، ورقص الباليه ، ومما يجدر ذكره أن أول سلطان عثماني شاهد أوبرا هو السلطان سليم الثالث في قصر أخته خديجة، وبعدها بدأت هذه الفنون الغربية تطبق في قصر طوب قابي في الظهور في الوسط العثماني بشكل أكبر[٣].

وكانت تقام حفلات غنائية راقصة لفن البالية في المجتمع العثماني بعد دخول عصر التنظيمات قد وصفه الكاتب أشرف أديب " تم تزيين وإعداد القاعات الكبرى بشكل رائع، وتم تعليق الأعلام العثمانية ، وقد دُعي الكثير من الأسر المعروفة إلى هذا الحفل والعديد من السيدات والسادة وأركان السفارات ، وأبرز الشخصيات في البلاد، وكانت الملابس الذي يرتدونها أشبه ما تكون بالملابس الخاصة بالحفلات الرسمية وهي فخمة جداً ، وكانت هناك أماكن مخصصة للسيدات وهي مريحة ، وبعد بدء الحفلة أخذت النساء ترقص بشكل رائع يضاهي روعة المكان وواصلوا في الرقص حتى الساعة الثالثة صباحاً[٤] .

---

(١) الاوركسترا : هو الطاقم من الموسيقيين .

(2) Niyazi Berkes : the derelopment , op, cit , p , 88.

(3) Turkiy Diyanet Vakfi, Cild , 21 , op , cit , s , 88.

(٤) أشرف أديب : سبيل الرشاد ، كربليلا شمق بومي ، عدد ٥٩٠ ، مجلد ٢٣ ، (٢٢ رجب ١٣٤٢هـ/٢٧ فبراير ١٩٢٣م) ، ص٢٨٥ .

وسجل السفراء في تقاريرهم كل ما يتصل بفن الأوبرا باعتباره من الفنون الغربية والجديدة التي لم تكن معروفة بالدولة العثمانية ، ونقلوا مدى اهتمام كافة الأوروبيين من الملوك ومختلف طبقات الشعب ، وخاصة الطبقة الراقية ، بهذا الفن، وتزاحم النساء والرجال لحضور عروض الأوبرا، وامتد الحديث في تقارير السفارات ليشمل وصف دار الأوبرا من الناحية المعمارية والجمالية، ووصف ستائر المسرح وتوقيت رفع الستائر، ووصف الفنانين المؤدين للعرض وملابسهم وإسراف النساء اللاتي يحضرن الأوبرا الملابس المرصعة بالمجوهرات ، كما تضمنت تقارير السفراء عن تقييم الأعمال الفنية للأوبرالية التي حضروا عروضها(١).

وقام السفير العثماني إلى باريس سعيد محمد جلبي بتسجيل النماذج الحضارية في كتب سفارته ، وساعده في ذلك أسلوبه الساحر ومعاملته للسيدات في بلاط الملوك الفرنسيين أثناء بعثته وحسن لهجته الفرنسية ، وقد أقام صداقات عديدة مع الفرنسيين عن طريق ذهابه للأوبرا ومشاهدته للمسرحيات الكوميدية الفرنسية وحتى أن فولتير(٢) أجل عرضه لعرض مسرحيته من أجل تحية سعيد حيث علم بأنه دافع عن فلسفته وأشار إلى أنها نموذج راقٍ يجب الإيمان والاقتداء والاحتذاء بها(٣).

وهكذا بدأت الموسيقى الغربية تدرس في المدارس العثمانية ، وأصبحت تشكل مؤسسة حملتسلم الموسيقى الهمايونية ، وبدأت فنون المسرح والأوبرا تأخذ دوراً كبيراً في الدولة خلال سنوات التنظيمات ، فتمت مشاهدة العديد من المسرحيات والأوبرا لفترة على مبنى المسرح الذي أمر بإنشائه السلطان عبد المجيد الأول في قصر دلما باغجة ، وبذلك تشكلت أوركسترا القصر ، ومن ثمكنت من الشهرة من خلال الآلات الموسيقية الغربية ، وبالتالي زادت مكانةً وقوةً أكثر من ذي قبل ، وأصبحت للموسيقى الغربية مكانة في عهد السلطان عبد المجيد الأول ، وفي نهاية

---

(1) Cem Alptekin : Elghteenth – Centurry French Influences op , cit , p, 29.

(٢) فولتير : (١١٠٦-١١٩٢هـ/١٦٠٤-١٧٧٨م) فيلسوف ومفكر فرنسي نشأ في باريس ، وتعلم في كلية لويس الأكبر اليسوعية ، أعجب بأفكار نيوتن ولوك ، ألف رسائله عن الشعب الإنجليزي بعنوان رسائل فلسفية ١١٤٥هـ/١٧٣٢م ، وعرف الفرنسيين بالأدب الإنجليزي ، وكتب تاريخ شارل الثاني عشر ، كما اهتم أيضاً بالتجارب الطبيعية والكيميائية ، وأصبح مؤرخاً بالبلاط الملكي ، وعضواً بالأكاديمية الفرنسية ، وله مؤلفات ومسرحيات عديدة ترجمت إلى لغات كثيرة ، وتوفي عام ١٢٠٦هـ/١٧٩١م ودفن في مقابر العظماء . انظر: (محمد شفيق غربال : الموسوعة العربية الميسرة، ص١٣٣٧).

(3) Faik Resit Unat : Osmanli Sefirleri ve, op , cit , s , 56.

عصره ُوجد بعض من رجال الطبقة العليا في الدولة أرادوا التعلم لعزف البيانو والأُرج ، وبالمقابل كان السلاطين العثمانيون يستعينون بخدمات الموسيقيين الغربيين لإقامة الحفلات؛ لأنه في القرن ١٢هـ/١٨م ، لم تكن الدولة العثمانية تعرف شيئاً عن الموسيقى الغربية بصورة فعلية ، على عكس الحركات الفكرية الغربية التي كان لها صدى وردود أفعال في الأوساط العثمانية(١).

وبذلك مس التغريب الفنون الموسيقية مع مجيء الأوركسترا الأوروبية واستيراد الآلات الموسيقية ، وموضة البيانو التي انتشرت بين سيدات المجتمع ، بل إن الأمر وصل إلى حد تأثر الموسيقى التقليدية العثمانية بالموسيقى الأوروبية(٢).

وهكذا نجد التأثير الفرنسي بصفة خاصة ، والغربي والأوروبي بصفة عامة قد ألقى بظلاله على مرحلة التغريب في الدولة العثمانية في الموسيقى والأوبرا والمسرح ، وسائر ألوان الموسيقى بجميع آلاته الغربية.

ومن الواضح وجود رغبة للتجديد والتحديث بصفة مستمرة من العثمانيين من الناحية الحضارية ، فكانت هذه الرغبة تحمل قيمة كبيرة من ناحية انسجام وتوافق الظروف المتغيرة والمتطورة التي لم تنته بسبب الأخطاء في التطبيق ، وبعد إتمام عملية إغلاق دار الفنون فإن التدخلات التي جرت أيضاً في إغلاق المدارس والكليات أدت إلى تناقضات بين المثقفين العثمانيين ، والمعارضين لهذا التحديث ، فأصبحت البنية الجذرية لهذه القومية في المعارف العثمانية والعلوم ، هي محاولة لتقليد الغرب في الحضارة التي يمتلكها الغرب ؛ إلا أنها لم تحقق القوى المطلوبة في المعارف العثمانية من ناحية الحضارة بجميع أنواعها في البقعة العثمانية(٣).

ونستطيع القول في نهاية هذا المبحث : إن المعرفة عن الغرب وأساليب الحياة والفكر والحضارة كان بداية الوجود الحقيقي للغرب في الدولة العثمانية بصفة عامة، وبالأخص الوجود الفرنسي من حيث إنشاء الحدائق ، ونافورات المياه ، والزخارف ، والرسوم على الجدران، وفن الزخرفة في المنازل ، وفخامة الأثاث الفرنسي في المنازل الحديثة للطبقة العليا ، وهو نفس أسلوب الحياة الفرنسية ، ويكون بذلك تولدت صلة وثيقة بين العثمانيين والفرنسيين، فالسفراء الذين أرسلوا إلى باريس حاولوا تحقيق الإنجازات الفرنسية الحضارية في الدولة بعد عودتهم إليها، فكانت

---

(1) Enver Ziya Karal : Osmanli Trihi , op , cit, s, 68.

(٢) روبيرت مانتران : تاريخ الدولة العثمانية ، ص٤٧٣ .

(3) Cem Alptekin : Elghteenth – Centurry French, op , cit , p, 7.

هذه المرحلة الأولى لظهور الحضارة الفرنسية في الشرق وبدأت الروح الجديدة آثارها في إحداث التطور الحضاري في ظل التغريب ، فالأسلوب الأوروبي ، بصفة عامة، والفرنسي خاصة، قد لاقى رواجاً بين مباني الدولة العثمانية في عصور متباينة وليس هذا فحسب ، بل إنها اهتمت بها وجعلته واجهة لمبانيها ، وأصبحت باريس هي مركز هذا الفن المعماري الجميل ، وأعطت الدولة العثمانية أعظم مهندسيها ليقوموا بتشييد مبان عديدة بالدولة والتي ما زالت آثارها قائمة إلى الوقت الحالي.

وهكذا يتضح لنا مما سبق أن السفراء تأثروا بأوروبا في مجال بناء القصور والإسراف والبذخ الذي شارك فيه السلاطين والوجهاء ، مما جعل الأغنياء وعلية القوم يسعون إلى اقتباس العادات الخاصة في الأثاث، وتزيين الدور ، وبناء القصور ، وإنشاء الحدائق ، خاصة في منطقة البوسفور ، وبذلك أصبح التركيز ، في تاريخ العمارة العثمانية ، على الطراز الغربي بدلاً من الطراز العثماني مما يعكس لنا صورة التغير الحضاري في الدولة العثمانية ، وبداية التحول إلى الغرب ، كما نشطت حركة الأدب الفرنسي وترجمته مما مهد لقبول هذه الأفكار الجديدة في المجتمع العثماني ، وبذلك وجدت بعض من فروع الفنون كالأوبرا والفنون المسرحية في الدولة العثمانية التي قام بنقل مثل هذه الفنون السفراء مما أعجب به السلاطين العثمانيون والشعب العثماني.

المبحث السادس :

المجال العسكري .

كان الجيش العثماني في أوائل العصور الحديثة يُمثل القوة الرئيسة التي تمكنت الدولة العثمانية بواسطته من التوسع في ثلاث قارات (أوروبا ، أفريقيا ، آسيا) والصمود في وجه التكتلات الأوروبية ، وتمكن الجيش العثماني من خوض أكبر المعارك وأشدها في الغرب الأوروبي وانتصر على أوروبا في معظم المعارك مما ترك للدولة العثمانية أمجاد لا ينساها التاريخ[1] .

إن التشكيلات العسكرية الأولى في الدولة العثمانية كانت واضحة والتي كان لها الفضل في الفتوحات التي أحرزها العثمانيون ، وكانت متمثلة في الوحدة العسكرية والدينية ، بمعنى أن هذه القوة كانت نابعة من حماية ونشر الدين ، وكجنود مخلصين في الجيش لبلدهم ، وبعد أن هددت الدولة العثمانية أوروبا في عهد سليمان القانوني، ووصلت الجيوش العثمانية إلى مشارف فيينا بدأت تتوالى عليها الهزائم والنكبات، وهزمت البحرية العثمانية معركة ليبانتو في عام ٩٧٩هـ/١٥٧١م[2] بسبب الضربة التي حلت على العثمانيين ، وبعدها لم يعد العثمانيون يشكلون خطراً بحرياً على أوروبا[3] .

وبذلك بدأ التفوق الأوروبي يتزايد في المجال العسكري ، مما أجبر العثمانيين على اليقظة للعالم الغربي والتلقي منه ، من أجل الحفاظ على الحدود العثمانية ومواجهة الخطر الأوروبي الآخذ في النمو ، وبالتالي أصبحت هذه القضية هي من أهم قضايا القرن ١٢هـ/١٨م، وبالفعل حدثت تجديدات عسكرية من الغرب وتم تطبيقها ، إلا أنهم لم يستطيعوا منع الهزائم التي كانت تلحق بالجيوش العثمانية ، وبدؤوا بتغييرات أكبر وأوسع في المجال العسكري ، ولكن ظهر فكر جديد بين

---

(١) أحمد واصف : محاسن الآثار في حقائق الأخيار ، ج٣ ، د.ط ، مطبعة بولاق ، القاهرة، ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م، ص٧٤.

(٢) معركة ليبانتو : سميت هذه المعركة باسم المدينة التي وقعت فيها ، والتي كانت تسمى إنيه بختي وبالإيطالية Lepanto وباليونانية Navpakfos وهي مضيق يصل خليج باتراس Patras بخليج كورنث Corinthe وقد كانت تابعة للبنادقة ففتحها السلطان بايزيد الثاني ، أما اليوم فهي ثغر بحري يوناني. انظر (يلماز أوزتونا: تاريخ الدول العثمانية ، ج٢ ، ص٧١٥ ؛ عبد العزيز الشناوي : الدولة العثماني دولة إسلامية مفترى عليها ، ج١، ص٦٢٢) .

(٣) أنكه لها رد : تاريخ الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية ، ص٤٤٤ .

العثمانيين لعدم الأخذ من الغرب ، وهم المعارضون لفكرة الإصلاح وبدؤوا في محاربة حركات الإصلاح(١).

ومن هنا بدأ السلاطين العثمانيون يفكرون جدياً في إصلاح هذه المؤسسة العسكرية، ومن الأهمية بمكان الاستفادة من تجارب الآخرين في التسليح والتدريب(٢)، وقام أحد الخبراء الفرنسيين في عام ١١٣٣هـ/١٧٢٠م واسمه (دايفد – David)(٣) بإنشاء فرقة عسكرية وفق النظم الأوروبية وتغيير أساليب صناعة السفن ، لم ترض الإنكشارية بذلك وأعلنت ثورتها وقامت بإعدام الصدر الأعظم وغيره من الإصلاحيين(٤) .

وبالرغم من ذلك حاول بعض السلاطين القيام بحركة الإصلاح حتى يستطيعوا القيام بالدولة العثمانية كسابق عهدها ، فكانت هناك محاولات إصلاح في القرن ١١هـ/١٧م في عهد السلطان مصطفى الثالث (١١٧١-١١٨٨هـ/١٧٥٧-١٧٧٤م) واستفاد من خدمات البارون (دي توت - Dettote) في الإصلاح البحري وفي المدفعية ، إلا أن هذه الإصلاحات لم تثمر النتيجة المرجوة منها ؛ لأنها تركت القوة الأساسية والإنكشارية بدون إصلاح(٥) .

وفي عهد السلطان محمود الأول وقف الإنكشاريون ضد استقدام الفرنسي الكونت دي بونيفال Le Comte de Bonifal وما قام به من إصلاحات عسكرية وإنشاء مدارس لهذا الغرض فتم إغلاق المدارس(٦) .

وبعدها بدأت المساعي الجادة للضابط والمدفعجي ذوي الهوية الفرنسية دي توت الذي جاء إلى الدولة العثمانية لدراسة اللغة العثمانية ، وساعد العثمانيين في تشكيل قطع المدافع وتعليمهم صناعة وصب المدافع ، وقام بتدريس الهندسة لمدة سنة، وبتدريس موضوعات أخرى، وفي تلك الفترة تبوأ عدد من الأجانب بعض المهام العسكرية الصعبة في الدولة وذلك بعد دخولهم في الدين

---

(1) Cem Alptekin : Elghteenth – Century French , op , cit , p , 78 .

(٢) تركية ناصر الجار الله : العلاقات الخارجية للدولة العثمانية في عهد السلطان سليم الثالث ، ص٢٧٣ .

(٣) دايفد – David : اشتغل قنصل فرنسي في البوسنة والصرب ، وكان ناجحاً في مساعدة القيادات الإسلامية هناك في مواجهات الثورات التي تشغلها روسيا ، وكان له دور كبير في تسهيل وصول الضباط الفرنسيين إلى إستانبول . انظر:
(Stanford J Shaw : Between old and new , p , 344) .

(٤) عمر عبد العزيز : تاريخ المشرق العربي ، د.ط ، دار النهضة ، القاهرة ، ص٢٤٧ .

(٥) محمد أنيس : الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر ، د.ط ، القاهرة ، ١٩٦٧م ، ص١٢٥ .

(6) Bernard Lewis : Modern Turkey , op , cit , p , 46 .

الإسلامي ، وبعد عودة دي توت إلى فرنسا في عام ١١٨٩هـ/١٧٧٥م، أخذ مكانه مصطفى الإنجليزي، وأصبح هو المدرس الأول والرئيس للمسلمين العثمانيين، وبعدها تخرج عدد من التلاميذ لا بأس بهم في هذه المدرسة البحرية ، وكانوا على درجة جيدة من العلم، ويقول دي توت في مذكراته : " إن هؤلاء الطلاب تخرجوا من هذه المدرسة البحرية وأصبحوا محترفين في هذا المجال ، وبعدها تطورت هذه المدرسة البحرية في السنوات اللاحقة "[1].

إذن نستطيع القول : إن الدولة العثمانية من خصائصها أنها دولة عسكرية من الطراز الأول، واعتمدت في مطلع تأسيسها على جيشها الإنكشاري الذي كان يتمتع بالشجاعة والإقدام وقيل عنه إنه الجيش الذي لا يقهر ، إلا أن هذا الجيش بدأ يفقد هذا الدافع الذي كان موجوداً فيه وكان ذلك في العصر الذهبي كما يُعرف في التاريخ .

فكان لابد أن تكون الإصلاحات العسكرية متقدمة على باقي وسائل الإصلاحات الأخرى؛ لأنه كما هو معروف أن الدولة العثمانية قامت على أكتاف الجنود الإنكشارية، فكان لابد لها أن تهتم بشؤون الجيش الذي كان بمثابة العنصر الأساسي في بناء الدولة ، وإن فساد الدولة جاء نتيجة لضعف هذا الجيش ، فكان من الطبيعي أن يبدأ الإصلاح في الدولة بإصلاح جيشها ، بالإضافة إلى أن تفوق النظم الأوروبية في تنظيم الجيوش كان له آثار جلية، فقد كبدت الجيوش الأوروبية الجيوش العثمانية خسائر فادحة نتيجة تقدمها في المدفعية ، كما صارت الغلبة دوماً لها على الدولة العثمانية[2] .

ونتيجة لهذا اتجهت أفكار المصلحين إلى إصلاح الجيش أولاً ، لأن الجيش في رأينا هو الذي يستطيع حماية أي إصلاحات أخرى في الدولة ، فإذاكان الجيش قوياً كانت مؤسسات الدولة الأخرى قوية ، وإذا ضعف الجيش ضعفت هذه المؤسسات، وهناك عامل آخر مهم هو أن جيوش أوروبا بدأت تتربص بالدولة العثمانية الدوائر، وبدأت تتطلع إلى الانفصال عن قبضة الدولة العثمانية ، والتطلع إلى الاستيلاء على ممتلكاتها ، وبدأت بعدها الدولة العثمانية تخطو نحو التقدم في الأساليب العسكرية المتطورة ، ونواحي الحياة الأخرى[3] .

---

(1) Beranard Lewis : Modern Turkey , op , cit , p , 50 .

(٢) ساطع الحصري : البلاد العربية والدولة العثمانية ، د.ط ، د.ن ، بيروت ، ١٩٦٥م ، ص٧٣ .

(3) Cem Alptekin : Elghteenth – Century French , op , cit , s , 39 .

فقد بدأت حركة التغريب في المؤسسة العسكرية العثمانية منذ عهد السلطان محمود الأول حيث نادى بضرورة الأخذ بالنظم الغربية ، وإجراء تجديدات على النسق الغربي في التنظيم والتسليح لمواكبة التطور والتفوق الأوروبي ، ونادى أيضاً بتشكيل فرق من العسكريين الأجانب ، وخاصة من الفرنسيين والألمان ، للاستفادة من خبرتهم في فنون الحرب الحديثة والتدريب وتنظيم التشكيلات العسكرية العثمانية(١).

إضافة إلى ذلك حاول السلطان سليم الثالث (١٢٠٤-١٢٢٣هـ/١٧٨٩-١٨٠٧م) القيام بإصلاح الدولة وتقويتها عسكرياً عن طريق الاهتمام بالجيش العثماني وتحديثه أولاً(٢) .

وبالفعل اتجه السلطان سليم الثالث إلى إصلاح الجيش العثماني بدءاً بقوات المشاة التي تعتبر القوة الرئيسة في الجيوش الحديثة ، وبدأ بالفعل في التعليم العسكري والتدريب على الأسلحة الحديثة ، وقام بإنشاء أوجاق(٣) جديد على النظم الأوروبية منفصل تماماً في أفراده وثكناته وتدريبه

---

(١) ويجدر الذكر أن عدد من السلاطين العثمانيين تنبهوا إلى ضرورة الأخذ من أوروبا، ولاسيما في المجال العسكري ، وفي عصر السلطان محمود الأول (١١٤٣-١١٦٨هـ/١٧٣٠-١٧٥٤م) فكر في الإصلاحات العسكرية واستخدام علومها في الجيش ، فلجأ إلى الضباط الفرنسيين الفارين إلى الدولة العثمانية بعد هزيمة الملك الفرنسي لويس الرابع عشر في فرنسا، فتم ترشيحهم لوظائف في المعاهد الفنية العسكرية في إستانبول ، وكان من أهم الضباط في تلك الفترة وأحد نبلائها يدعى (كلود ألكسندر كوميت ري بنوفيل – Camet , Ri Bnovil) فقد دان الإسلام ووُكلت إليه مهمة تدريب فرق المدفعية العثمانية على الحدود الأوروبية، واقترح بعض الطرق الفرنسية والألمانية في التنظيم والتخطيط للحرب ، وشارك في بناء أول مدرسة للهندسة العسكرية للدولة العثمانية ، وكان مسؤولاً عن تقديم العناصر الرئيسة للتطور العلمي في الغرب ، وبذلك أصبح صديقاً حميماً للدولة العثمانية ، ومما ورد لنا أنه في مجال التدريب الحديث للقوات العسكرية واستخدام الأسلحة، تم الاستعانة بمستشارين وخبراء من الغرب في مجال بناء المدفعية وبناء الحصون وإنتاج البارود بخمسة عشر خبيراً من المدفعية وردت أسماؤهم في ميزانية المدفوعات عام ٩٣٤هـ/١٥٢٧م، وأن السفير الفرنسي كان يقوم بنفسه بتدريب المدفعية العثمانية من أجل الحروب القائمة ضد الدولة العثمانية في عام (٩٥٥-٩٥٧هـ/١٥٤٨-١٥٥٠م) ؛ انظر :

Enver Ziya Karal : Tanzimattan erral carplilasma , op , cit , s , 57 ؛ Miehael Green halgh : French Military Recomnaissance in Ottoman , op , cit , p , 361 .

(٢) زهير عبد الجبار الدوري : الفكر والسياسة لدى الجمعيات والمنتديات والأحزاب ، ص٢١ .

(٣) أوجاق : وهي كلمة تعني في المعنى اللغوي الموقد ، المنقل ، الحفرة التي تحفر للحصول على الأحجار والمعادن الأخرى ، وتطلق أيضاً على الأسر والسلالات العريقة ، وأما في المعنى الاصطلاحي فقد أطلقت كلمة أوجاق على جنود الإنكشارية بصفة عامة ، كما أطلقت كلمة (قول) على العسكر وينقسم الأوجاق إلى ثلاث مجموعات بأسماء

عن فرقة الإنكشارية ، والتي استمر تدريبهم قرابة شهر ونصف ، إلا أنهم بعد ذلك بدءوا في رفض التعليم واعتبروه كفراً[1] .

وهكذا كلما ظهرت كفاءة الجيش الجديد زادت مخاوف الإنكشارية من الإصلاحات واشتدت مخالفتهم لها ، لأنهم أدركوا أن بقاء هذا الجيش الجديد وانتشاره سيؤدي في آخر الأمر إلى ضم التعليم العسكري إلى الإنكشارية وإدماجهم في الجيش الجديد ، ولذلك أخذوا يدسون الدسائس في النظام الجديد ويشيعون عنه شتى الأكاذيب ، واستعانوا في هذا الأمر بالعلماء الذين أخذوا يرددون " إن التعليم العسكري من الأمور التي لا يعرفها الإسلام ، وإن الفتوحات الإسلامية كلها تمت دون أن تحتاج إلى مثل هذا التعليم ، وإن النظام الجديد إنما هو بدعة وكل بدعة حرام"[2] .

فيمكن القول لهؤلاء المتشددون ممن يدعون بعلماء الإنكشارية : إن القرآن حث المسلمين على إعداد كل ما يستطاع لجهاد العدو في قوله تعالى :﴿ وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ ﴾[3] .

وكما حث الرسول ﷺ المسلمين آمراً إياهم بتعليم أبنائهم فنون الحرب في قوله [علموا أولادكم السباحة والرماية وركوب الخيل][4] .

إلا أن هؤلاء العلماء عارضوا التعليم العسكري ، وكل ما هو جديد ، وهذا يصور لنا جهل هؤلاء العلماء في تلك الفترة بأمور الدين الإسلامي .

"جماعت" و "بولوك" و "سكبان" وتنقسم كل جماعة من هذه الجماعات إلى أورطه ، واتخذت الأورطه شكل الطابور حيث صارت تتكون من ١٠٠ – ٥٠٠ جندي . انظر :

(Enver Ziya Koral : Osmanli Tarihi , cilt , 5 , op , cit , s , 64)

(1) M.Aeki Pakalin : Osmanli Tarih Deyimleri Ve Terlmleri Sozlugu , cilt , 3 , Istanbul , 1971 , s , 617 .

(٢) ساطع الحصري : البلاد العربية والدولة العثمانية ، ص٧٩ .

(٣) سورة الأنفال ، أية : (٦٠) .

(٤) أبو شجاع شيرويه بن شهردار الديلمي : مسند الفردوس بمأثور الخطاب ، تحقيق السعيد بسيوني زغلول ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م ، ص٧٨٢ .

وحاول السلطان سليم الثالث تحديث الجيش ، رجالاً وسلاحاً وإدارة وفكراً ، غير أن الذين كانوا يضمرون الشر للخلافة العثمانية عارضوا هذا الإصلاح، الذي كان في صالح الإنكشارية فقاموا بالثورة ضده ؛وبذلك أصبح الطريق مفتوحاً أمام أعداء الدولة على مصراعيه لتنفيذ مخططاتهم تجاهها[1] .

فلم يكن السلطان سليم الثالث مستعداً لأخذ القرار اللازم بوقف الانحدار الذي يحدث في دولته ، فحاول أن يرضي حكام الدول الأوروبية ، وبالذات نابليون ليساعده في تحديث المؤسسة العسكرية العثمانية ، فتحالف معه في عام ١٢٢١هـ/ ١٨٠٦م ، واستخدم نابليون هذا التحالف كورقة على طاولة المفاوضات مع روسيا وإنجلترا والنمسا ، وأصدر السلطان سليم الثالث حينها فرماناً في (١٤ ربيع الأول ١٢٢١هـ/١ يناير ١٨٠٦م) يقضي بعدم التعرض للنصارى المسيحيين الذين يدينون بالولاء لفرنسا[2] .

إلا أن ما كان يحدث في الجيش الفرنسي والتي كانت باقية في أوهامهم وخيالهم التي تسيطر على عقولهم ، والذين كانوا يتبعون الشهرة والنعمة والكسب الفاحش وراء بونابرت إلى ما وراء جبال الألب ، وكانوا يؤمنون بأن لفرنسا رسالة وهي تعميم الحرية في أرجاء العالم[3] .

وهنا لا يمنع من الإشارة أن الحماس في الجيش الفرنسي كان قوياً ، عندما كان نابليون يدفع بجيشه لاستعمار القاهرة ، وهذا ما تبينه الوثيقة التالية بوزارة الشؤون الحربية بفرنسا "أيها الجنود ، إن قناصل الجمهورية يهتمون كثيراً بأمر جيش الشرق، وإن فرنسا لتعي تماماً آثار فتوحاتكم على استتباب الأمر لتجارتها ونشر الحضارة في ربوع العالم ، وإن أوروبا بأسرها تدنو إليكم ، وإني معكم بخلدي في جل الأوقات، وأياً ما كانت الظروف التي تضطركم إليها نوازل الحرب ، فلتكونوا هلاً الجنود البواسل كعهدنا بكم في ريفوي وأبي قير ، عندئذ ستكونون جيشاً لا يُقهر ، ولتولوا ثقتكم الكاملة لكليبر كلما كانت ثقتكم بي فهو جدير بها، أيها الجنود ، فلتضعوا نصب ناظركم

---

(١) صبحي عبد المنعم : دراسات في تاريخ الدولة العثمانية ، ص٢٥٨ .

(٢) قيس جواد العزاوي : الدولة العثمانية ، قراءة جديدة لعوامل الانحطاط ، ص٩٧ .

(٣) هـ . ا . ل . فشر : تاريخ أوروبا في العصر الحديث (٧٨٩-١٩٥٠م) ، تعريب : أحمد نجيب هاشم، ط٩ ، دار المعارف ، القاهرة ، د.ت.ن ، ص٤٧ .

اليوم الذي تعودون فيه إلى أرض الوطن المقدس حاملين ألوية النصر، ذلك اليوم الذي يسود فيه الحبور ، ويعلو فيه مجد الأمة جمعاء " ووقع عليه بونابرت[١].

وهكذا بدأ بالفعل السلطان سليم الثالث في تكوين فرقة جديدة أطلق عليها اسم النظام الجديد ، وعمل على استمرار تنفيذ وصية والدة السلطان مصطفى الثالث بخصوص التجديد، فأحضر المعلمين أصحاب الخبرة والكفاءة بالفنون العسكرية الأوروبية إلى إستانبول ، وأصدر قراراته لتعليم الجيش الجديد[٢] .

ويقول جودت باشا : " عندما بلغ عدد الجنود المذكورة بضع مئات تفضل حضرة السلطان بمشاهدة تدريبهم ، وسرعتهم في استخدام الأسلحة ، وحركاتهم المنسقة كأنهم جسد واحد ، وأنشأ أورطة مكونة من ١٢ فرقة ، وأصدر قراراً بإعطاء هؤلاء الجند البنادق والذخيرة[٣] .

وقام بالإصلاحات في الجيش تحت إرشاد معلمين فرنسيين ، حيث إنه كان يُراسل الملك لويس السادس عشر الذي أعطاه بعض النصائح للجيش ، وقام بترجمة الكتب الفرنسية إلى اللغة العثمانية للاستفادة منها في الناحية العسكرية ، ووردت خطابات من ملك فرنسا لتحديث الجيش العثماني ، وبالفعل اهتم السلطان بهذا النظام الجديد ، وقد طلب اقتراحات من رجال الدولة حول الإصلاحات فقدم ضابط فرنسي يدعى (برتراند – Bratarand)[٤] يخدم في الجيش العثماني مذكرة وضح فيها أن الجيش بحاجة ماسة إلى الإصلاح العسكري ، وأنه لابد أن يتم هذا الأمر في أتم السرعة من ناحية الجيش ، أو من ناحية الأسلحة والذخيرة[٥] .

وأنشئت عدة ثكنات في الأماكن التابعة للدولة العثمانية ، وشيدت قلعة جديدة في قرة بروت ، ولم يكتف السلطان سليم الثالث بإنشاء قوات النظام الجديد في إستانبول فقط ، بل بدأ

---

(١) مديحه دوس : مختارات من وثائق الحملة الفرنسية ١٧٩٨-١٨٠١م ، ترجمة : أميرة مختار ، د.ط، مطبعة الكتب والوثائق القومية بالقاهرة ، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م ، القاهرة ، ص١٠٥ .

(2) Turkiye Diyanet Vakfi : cild , 16 , op , cit , s , 87 .

(٣) أحمد جودت : تاريخ جودت ، ج٦ ، ص٧٠ .

(٤) براترند : عين هذا الضابط الفرنسي من ضمن الضباط الفنيين الذين أرسلتهم فرنسا إلى الدولة العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد الأول لتعليم العثمانيين الفنون العسكرية الحديثة ، ثم استدعى للعودة إلى بلاده بناء على طلب حكومتها فكان براترند يعمل قبل مجيئه إلى الدولة العثمانية كتائب في بولندا خلال الحرب الروسية ثم رحل إلى السويد بعد انتهاء عمله بإستانبول . انظر : (ناهد إبراهيم دسوقي : بدايات الإصلاح في الدولة العثمانية، ص١٣٦).

(5) Bernard Lewis : Modern Turkiye , op , cit , p , 59 .

في إقامة تشكيلاته في الولايات الأخرى تدريجياً بعد النجاح الذي حققه في إستانبول، وكان تسليح الجند ببندقية على الطراز الفرنسي ، وسيف مقوس وبندقية ، وكانت البزة العسكرية تتكون من سترة حمراء ، وسروال أزرق، وقلنسوة حمراء ، وكانت قوات الخيالة تتكون من كتيبتين : إحداهما ترتدي القلنسوة الحمراء ، والأخرى القلنسوة الصفراء(١) .

ومن أجل النظام الجديد أنشأ هيئة لتطوير الجيش الجديد ، وكان على قدر كبير من الاطلاع والمعرفة وتعرف على الدول الأوروبية ، وعلى طريقة أساليبهم العسكرية من خلال المراسلات ، وقام برفع مذكرة إلى قاضي العسكر يطالبه بالتحديث والتدريب للجيش الجديد(٢).

وهكذا فإن النظام الجديد الذي أسسه السلطان سليم الثالث قد ترك أثراً ليس على قوات المشاة العثمانية فحسب ، بل على الجيوش العربية التي خرجت تدافع عن أراضيها عند مجيء بونابرت إليها في حملته على مصر والشام ، ومهما روج المروجون وشككوا في النظام الجديد، إلا أنه ترك بصمات واضحة على محاولات تطوير القوات المسلحة العثمانية في النصف الأخير من القرن ١٣هـ/١٨م ، والنصف الأول من القرن ١٣هـ/١٩م(٣) .

فقام السلطان سليم الثالث ضمن إصلاحاته العسكرية ، بإعادة تنظيم وإعداد جنود المدفعية وضاربي لقنابل ، وأيضاً القوات البحرية ، فأولى عناية عظيمة لتعليم الجيش العثماني الأساليب الأوروبية الحديثة التي أدخلها على نظام التعليم للجيش العثماني ، ووضع بعض القوانين والنظم الجديدة ، ونظم القوانين المختلفة للبحرية والطوبجية (المدفعية) ، وأمر بزيادة الجند الجدد ، وأمر أن توضع القوانين الخاصة بهم في موضع التنفيذ ، وقام بتأسيس وزارة مالية خاصة بهم ، واستقدم من أوروبا الضباط والمهندسين والبحريين وألبس الجيش ملابس بطراز مستنبط من اللباس الأوروبي(٤) .

وذكر أحمد جودت الإصلاحات التي أجراها السلطان سليم الثالث في المدفعية "بسبب الصعوبة في استخدام المدافع الكبيرة ، فقد استمروا في صب المدافع الخفيفة والجيدة ، وصدر للوزارة الأمر أن يتولى قيادة مصانع صب المدفعية ضباط فرنسيون، وأحضر عمال مهرة من فرنسا

---

(١) علي رشاد : دولت عثمانية عصر حاضر تاريخي ، ط١ ، د.ن ، استانبول ، ١٣٢٨هـ ، ص٢٩ .

(٢) ميمونة حمزة المنصور : تاريخ الدولة العثمانية ، ص١١٠ .

(3) Enver Ziya Karal : Osmanli Tarihi , cild , 5 , op , cit , s , 64 .

(٤) يلماز أوزتونا : تاريخ الدولة العثمانية ، ج١ ، ص٦٤٤ .

لسبك المدافع وأقطارها ، وأوكل قيادة ضاربي القنابل لأحد المهندسين الإنجليز ، ويدعى مصطفى الإنجليزي[1] .

يمكننا أن ندرك أن الخبرة في صب المدافع كانت فرنسية ، وأن قيادة ضاربي القنابل كانت إنجليزية في خبرتها ، وهو ما يؤكد لنا أن السلطان تابع الأسلوب الحديث في برنامجه الإصلاحي في المجال العسكري ، وهو يعد ويجهز لقواته الجديدة بإمدادها بالقوات المعدة ، على طراز جيوش أوروبا في التسليح والإعداد التعليمي .

وتوضح لنا الوثيقة التالية بتاريخ (١٢٠٨هـ/١٧٩٨م) اهتمام السلطان سليم الثالث بإصلاح المدفعية العثمانية ، واتخاذ النماذج الفرنسية كمثال يحتذى عند سبكها، وهذه الوثيقة عبارة عن تقرير مقدم من رشيد مصطفى أفندي ناظر العربة جي (سائقو المدافع) إلى السلطان سليم الثالث بخصوص إصلاح سرعة المدافع فيقول: "كانت المدافع سريعة الطلقات تصب في الطوبجانه من معدن خفيف ، وكان لها شكل معين ، وزاد سمكها وطولها على مر الأيام ، كما بلغ وزنها قناطير ، فأصبح من الصعب استعمالها ، وبناءً على الدراسة التي أجريت في المقارنة بين المدافع العثمانية ، والمدافع الفرنسية والإنجليزية ، اتضح لنا أن سرعة المدافع العثمانية كبيرة جداً إذا ما قورنت بالسرعة التي يصل إليها المدفع السلطاني ، ونظراً إلى أن وزن المدافع العثمانية بلغت ٩ قناطير ، ومدافع إنجلترا وفرنسا سريعة الطلقات تبلغ كل منهما خمسة قناطير ، تم اختيار الطراز الفرنسي للمدافع سريعة الطلقات "[2] .

أظهرت لنا الوثيقة السابقة الأهمية التي أُعطيت للإصلاحات العسكرية بوجه عام، وإصلاح المدفعية بوجه خاص ، وكيف أن السلطان كان يتابع بنفسه التطور الذي حدث في المدفعية الأوروبية ، وخاصة في المدافع الفرنسية التي أخذ بها في إصلاح المدفعية العثمانية .

وفي عام ١٢٠٦هـ/١٧٩١م بُحث موضوع البارود في مجلس الشورى بسبب العزم على صناعة بارود يفوق الموجود في البلاد الإسلامية ، من حيث الخواص وكذلك الموجود في إنجلترا وهولندا ، وبسبب الخسارة والضرر الذي ظهر في شراء البارود بأسعار مضاعفة في مختلف الدول ، فقامت الخزينة الخاصة للدولة بتخصيص جزء من إيرادها لتجديد مصانع البارود، وتولى أحد رجال

---

(١) أحمد جودت باشا : تاريخ جودت ، ج٦ ، ص١٣٣ .

(٢) وثيقة غير منشورة رقمها : E14553 محفوظة بأرشيف الإدارة العمومية بمجلس الوزراء بإسطنبول .

الدولة التي أسندت إليه المهمة من قبل السلطان سليم الثالث وهو محمد شريف أفندي ، وقد بذل جهداً عظيماً في تقدم هذه الصناعة ، ونجح في إنتاج بارود جديد مثل هولندا وإنجلترا ، وتم تعمير وإصلاح مصنع بارود إستانبول(١) .

وهكذا واصل السلطان سليم الثالث جهوده في إنشاء مصانع جديدة للبارود، بالإضافة إلى إصلاح مصانع البارود القديمة ، وأحضر معدات جديدة من أوروبا، واستفاد من قوة اندفاع المياه في استخراج لبارود بدلاً من قوة الحيوانات ، وفي مدة قصيرة نجح في إنتاج بارود ذي خواص جيدة(٢) .

وفي مجال إصلاح القوات البحرية قام السلطان سليم الثالث بإعادة تنظيم الأسطول العثماني، وأحضر المهندسين من فرنسا والسويد ، وقام هؤلاء المهندسون بإنشاء السفن على الشكل والحجم المستخدمين في ترسانة فرنسا ، ومن أهم المهندسين الذين اعتمد عليهم هو المهندس الفرنسي (واستن برون بك – Wastin Votre Braun) ، كما أعيد تنظيم المدرسة البحرية التي أسست بمعرفة بارون دي توت ، وأخذ مائتين من الطلاب ليتدربوا في أقسام دار الصناعة والإنشاءات البحرية العثمانية(٣) .

وساعدت أيضاً التقارير التي كانت ترد من السفراء العثمانيين على الترسانة البحرية، وعليه جرى توسيع الترسانة الرئيسة بالاستعانة بخبرة المهندسين الأجانب وخاصة الفرنسيين، وإصلاح السفن القديمة ، وتشييد قطع بحرية جديدة وفق أحدث الطرز الغربية وتعيين أجانب للتدريس في المدرسة البحرية ، وتطوير الدراسة فيها، وجلب عمال أجانب متخصصين في تشييد الترسانة من فرنسا لتوسيع الترسانة العثمانية الرئيسة وتشييد ترسانة أخرى(٤) .

وكانت أهم نقطة ينبغي التركيز عليها هي المدارس البحرية والعسكرية الجديدة ، والتي تحقق معرفة نظام المدفعية البحرية ، فقد قام السلطان سليم الثالث بالربط بين ما يجري في هذه المدارس،

---

(1) Niyazi Berkes : The Derelopment Of Socul Orismin , op , cit , p , 79 .

(٢) أحمد جودت باشا : تاريخ جودت ، ج٦ ، ص١٢٦ .

(٣) مفيد الزيدي : موسوعة التاريخ الإسلامي العصر العثماني (١٥١٦هـ/١٩١٦م) ، د.ط ، دار أسامة ، الأردن، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م ، ص٢٤٨ .

(4) Faik Resit Unat : Osmanli Sefirleri ve Sefaret , op , cit , s , 101 .

وبين المساعدة الفرنسية في ذلك الأمر بشكل كبير ، وتم تعيين الضباط الفرنسيين كمدرسين ومعلمين ، وفرض هؤلاء المدربين على جميع الطلاب اللغة الفرنسية(١) .

وبالإضافة إلى هذا كان لدى العثمانيين رغبة في أخذ التقدم الحربي والبحري الأوروبي وبناء السفن ، واستفادوا من الخرائط الأوروبية في هذا الأمر ، كما استفاد العثمانيون أيضاً من الأوروبيين في صناعة السفن ، ولقد حصل العثمانيون الكثير من الخرائط الأوروبية على مدى القرن ١٠هـ/١٦م وأصبح لديهم معلومات لا بأس بها حول الأمور البحرية ، واستفاد حاجي خليفة من كتاب الأطلس الصغير الفرنسي الذي قام بترجمته إلى اللغة العثمانية عام ١٠٦٤هـ/ ١٦٥٣م(٢) .

كما زاد رواتب ضباط وجنود البحرية ، ووضع قوانين منظمة بخصوص تعيين وترقية وعزل الأمراء وضباط البحرية ، واتخذ قلعة إيوان جاق مكاناً للترسانة ، وأعيد تشغيل ١٥ ترسانة كانت في حالة توقف تام ، وتم بناء ٤٥ سفينة في تلك الترسانات ، فكان الأسطول العثماني في نهاية عهد السلطان سليم الثالث يتكون من ٢٧ سفينة حربية ضخمة ، و٢٧ سفينة حربية شراعية ، وفي رأي الجنرال (سباستياني – Sebastyani)(٣) أن الأسطول العثماني كان من أفضل أساطيل أوروبا في ذلك الوقت(٤) .

وقام السلطان سليم الثالث بترجمة الكتب التي اعتنت بالجيش ، والأسطول إلى اللغة العثمانية ، كما ساعد في نقل هذه المؤلفات الأوروبية إلى اللغة العثمانية، ونقل الأوروبيين الذين يعملون في خدمة الدولة العثمانية إلى إستانبول ، وخاصة الذين جاءوا إلى الدولة للمعاونة في حركة الإصلاحات العثمانية(٥) ، وهنا لابد لنا أن نسجل للسلطان الفضل في وضع الجيش

---

(1) Bernard Lewis : Modern Turkiye , op , cit , p 82 .
(2) Turkiye Diyanet Vakfi : cild , 11 , cit , s , 44 .
(٣) سباستياني : باشر نشاطه لأول مرة في الدولة العثمانية في عام ١٢١٦هـ/١٨٠١م حينما قام بتسليم خطابات شخصية من نابليون بونابرت إلى السلطان سليم الثالث ، وقد أزعج أسلوبه السفير البريطاني في إستانبول ، ولذلك كتب إلى وزارة الخارجية البريطانية في نفس العام يقول : " أن سباستياني يصمم على تسليم الخطابات التي معه إلى السلطان سليم شخصياً ، وهذا الأمر يعدضرباً من الشذوذ ، ويعتبر العثمانيون هذا العمل مخالفة للعرف العثماني وللتقاليد السياسية العثمانية . انظر : (ناهد إبراهيم دسوقي : بدايات الإصلاح في الدولة العثمانية ، ص٢٦٢) .
(4) Mathew Burrows : Mission Civlisatrice , op , cit , p , 67 .
(5) Niyazi Berkes : The Development of Socularismin Montreal , 1964 , p , B1 .

العثماني في مصاف الجيوش المتقدمة ؛ وذلك للاهتمام الكبير الذي وجهه إليه السلطان سليم الثالث في الإعداد والتجهيز .

ومما يجدر ذكره أن السفارات الفرنسية ، كانت تقدم المساعدة للدولة العثمانية في المجال العسكري ، فكان السفير محمد أفندي يحضر التدريبات على الأسلحة الحديثة، ويدرس النماذج على التحصينات والدفاعات العسكرية ، وفي أواخر عام ١٢٢٢هـ/ ١٨٠٧م تم تقديم برنامج تدريبي على فنون القتال ، وكانت فرنسا هي الدولة الرئيسة التي تقوم بتقديم المهندسين، وضباط المدفعية إلى الدولة العثمانية؛ لتدريبهم داخل مدرسة الهندسة العسكرية ، وكان العديد من هؤلاء الضباط يتم تعليمهم جيداً ، فكانت اهتماماتهم مركزة على الطرق الحديثة للأسلحة، وكانت وزارة الحرب الفرنسية تحاول تحديث العسكرية العثمانية ورفع قدرتها البحرية عن طريق دراسة نقاط الضعف والقوة في الدولة العثمانية ، ورسم خرائط الطرق للحروب، وكتابة تقارير عن الأسلحة التي أقرضها للعثمانيين ، والتغييرات التي تمت في استخدامها[(١)] .

وكتب إبراهيم شيناسي كتاباً عن " أصول الحكمة في نظام الأمم " وهو كتاب عثماني يشتمل على معلومات عن الحكومات والنظم العسكرية الأوروبية ، وكان الغرض من هذا الكتاب تعريف الدولة العثمانية عن أسبقية الدول الأوروبية للعلوم والأنظمة العسكرية والتقدم فيها ، وبهذا العمل يكون إبراهيم قد لفت أنظارهم إلى الحضارة الغربية في المجال العسكري، وأنه بالإمكان تطبيق هذه الأنظمة في الدولة العثمانية ، والعمل بها لأنها تؤدي إلى التفوق العسكري العثماني[(٢)].

وبالرغم من كل المحاولات التي قام بها السلطان سليم الثالث ، إلا أن الخطوة الإصلاحية لم تجد حظها من الدراسة والتجهيز ، وحتى إن كثيراً من المسؤولين لم يقتنعوا بإحلال جيش جديد مكان الإنكشارية دون تخطيط ، فقاموا بإصدار فتوى من شيخ الإسلام بأن الإصلاحات مخالفة للشريعة الإسلامية ، وأصدرت هذه الفتوى بعزل السلطان من حكم الدولة في عام ١٢٢٢هـ/ ١٨٠٧م عقب انقلابات إستانبول.

والغريب أن الإنكشاريين استنكروا مبدأ إعداد القوة العسكرية المنظمة لمواجهة الأعداء، مع علمهم بأن سلاح القرن ١٠هـ/٦م يختلف نوعاً وكماً عن أسلحة القرن ١٢هـ/١٨م ولولا إدراك

---

(1) Michael Green Halgh : French Military Recoma Ssance in Ottoman , op , cit , p , 363 .
(2) Cem Alptekin : Elghteenth – Century Frech , op , cit , p , 35 .

السلطان سليم والإصلاحيون بأن مقومات الجيش العثماني لم تعد صالحة ولا تتناسب مع جيوش العصر الحديث في دول الأعداء المجاورة للدولة العثمانية لما حاول وبشتى الطرق الاستفادة من تجارب أعدائه للوقوف ضدهم[١] .

وهكذا نستطيع القول : إن السلطان سليم الثالث اتجه للإصلاح العسكري، لما لهذا المجال أهمية كبرى في إعادة أمجاد الدولة العثمانية ، فاتجه إلى إصلاح الجيش، ثم المدفعية ومصانع البارود، وبدأ في تجديد مصانعها حتى تتمكن الأسلحة النارية من أداء دورها في الحروب، وأنتج نوعاً جديداً من البارود في مصانع إستانبول ، واتجه أيضاً إلى إصلاح الأسطول العثماني الذي لا يقل أهمية عن الإصلاحات السابقة، وكان المقصد من وراء ذلك هو إعادة أمجاد المعارك البحرية التي خاضتها في فتوحات الدولة العثمانية الأولى ، والتي كان لها الأثر العظيم في اتساع رقعة الدولة العثمانية .

وفي عهد السلطان عبد الحميد الأول كان الاهتمام بتقوية المدفعية وزيادتها، وقامت فرنسا بمساعدته حيث أرسلت أحد الجنرالات للإشراف على تنظيم كلية هندسة عسكرية تقوم بتدريب الطلاب على علم التحصينات ويدخلها الطلاب من سن الثامنة إلى الثانية عشر وبعد ثمان سنوات من الدراسة والتدريب يحصل الطالب على لقب مهندس ، وأخذ السلطان يفكر في إيجاد جيش مقسم إلى أجزاء مختلفة بحيث إذا ارتد قسم بقيت الأقسام الأخرى ، ورأى السلطان بتأسيس مدرسة لتخريج الضباط وعمل على توحيد لباس رجال المدفعية وتدريبهم على الضرب السريع، ولكن السلطان عبد الحميد الأول لم يتوفق كثيراً في إصلاحاته للجيش لوقوف المعارضين للإصلاح ضده[٢] .

وأما في عهد السلطان محمود الثاني (١٢٢٢-١٢٥٥هـ/١٨٠٨-١٨٣٩م) فقد بدأ بأعمال الإصلاح في المجال العسكري في السنوات الأولى من عهده ، وأنشأ فرقة جديدة شبيهة بفرقة النظام الجديد ، قام بتعليمهم على الأساليب الأوروبية على يد معلمي جنود معسكرات إسكي دار ، وكانوا يرتدون السروال والحذاء وغطاء الرأس من صوف الأغنام ، وكان شكل ولون الزي الذي يرتدونه نفس جند النظام الجديد الذي أنشأه السلطان سليم الثالث[٣] .

---

(١) تركية حمد ناصر الجار الله : العلاقات الخارجية للدولة العثمانية ، ص٢٩٧ .

(٢) محمد عبد اللطيف البحراوي : حركة الإصلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثاني ، ص٨٤ .

(3) Ilk Nur Polat : Osmanli Imparatarlucu'ndo , op , cit , s , 128 .

وبالفعل قام السلطان محمود الثاني بتطبيق النظام الجديد بإصلاحاته الجذرية بداية في الجيش والبحرية ، وكان يجب عليه تنفيذ هذه العملية بسرعة وقبل تفكك الدولة، وبالإضافة إلى ذلك ، كان الأمر يقتضي الحفاظ على الثقافة والعرف ، والعادات والتقاليد وعدم الإضرار بها[١] .

وبالإضافة إلى هذا ، فقد بدأ في إصلاح فرقة الإنكشارية ، واتخذ قوانين أساسية لهذا الإصلاح ، إلا أن هذه الفرقة – الإنكشارية – أظهرت عدم رضائها بالإصلاحات العسكرية، وبدأ السلطان يصمم على القبض على أفرادها لأن أعمالهم الفاسدة فاقت الخيال من التشاجر والعراك فيما بينهم، وسبي العمال والتجار ، أملاً في الحصول على أرباح أو فدية والقتل والعمل على كل أنواع الظلم ، والبغي على الناس[٢] .

وبالفعل استطاع السلطان محمود الثاني القضاء على الإنكشارية بعد الاتفاق مع الصدور العظام ، والمفتي شيخ الإسلام ، ورجال الدولة ، الذين أيدوا قرار السلطان في القضاء عليهم، وعقب إلغائهم نهائياً في إستانبول ، أرسل السلطان فرماناً إلى الولايات العثمانية يطالبهم فيه بإلغاء فرقة الإنكشارية في ولايتهم ، والقضاء على كل ما يتعلق بهم ، بعد أن عظم فسادهم في البلاد العثمانية ، وسميت هذه الوقعة عند المؤرخين والكتَّاب بالوقعة الخيرية[٣] في عام (١٤٢١هـ/ ١٨٢٦م)[٤] .

وهكذا فتح السلطان محمود الثاني الباب أمام التجديد التام على النسق الغربي؛ حيث وضع السلطان بقضائه على الإنكشارية فكرة تجديد وتطوير الدولة وتحديث جنودها وفقاً للأساليب الحربية الحديثة موضع التنفيذ ، وقام بتحطيم أعلام وأسماء الإنكشارية[٥] .

---

(١) يلماز أوزتونا : تاريخ الدولة العثمانية ، ج٢ ، ص١٩ .

(2) Bernard Lewil : Modern Turkiye , op , cit , s , 78 .

(٣) الوقعة الخيرية : هو القضاء على الإنكشارية ، وهو عندما توجه الأهالي والجنود إلى مقر الإنكشارية في ميدان آق سراي، حيث قاموا بقتل الآلاف من الإنكشاريين وتطهير المقر منهم ، ثم قام السلطان محمود بدعوة الصدر الأعظم، وجميع الوزراء ، وشيخ الإسلام ، وقضاة العسكر والشيوخ ، والأئمة إلى اجتماع عام للتشاور في أمر الإنكشارية، وتم قبولهم جميعاً بالإجماع على القرار بالقضاء على الإنكشارية، وطلب السلطان من الإنكشارية أنه من يريد الانضمام إلى الجيش الجديد المسمى (العساكر المحمدية المنصورة) فله الخيار في ذلك . انظر (سونيا محمد سعيد البنا: فرقة الإنكشارية، نشأتها ودورها في الدولة العثمانية من خلال المصادر التركية ، ص٣٦٩) .

(4) Chael Grean Halgh : French Milinary Reconnaissance , op , cit , p , 125 .

(٥) أنكه لهارد : تاريخ الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية ، ص٤٢٩ .

وبـذلك استطاع السـلطان محمـود الثـاني أن ينفـذ خططـه لبنـاء جـيش جديـد، وبأسـلوب حديث ، وبخطوات أوسع ، وسماه " العساكر المحمدية المنصورة " وعهد إلى آغا حسين باشا قيادته وتدريبه ، واستمر في إنشـاء المعسـكرات والمستشـفيات وأمـاكن للأسـلحة والملابـس العسـكرية ، وبإحضـار المعلمـين مـن أوروبـا ، ونظـم الجيش الجديـد وتقـرر أن تكـون الملابـس مـن سـترة مصـنوعة محكمـة علـى الجسـم ، والسـروال واسـع ينسـدل حـتى العرقـوب ، واتخـذ الطربـوش غطـاً للـرأس ، والحذاء ذا الرقبة الطويلة، وكان أغلب المعلمين والمدربين العسكريين للجيش العثماني من فرنسا ، وأولى اهتماماً بإرسـال الطـلاب إلى أوروبـا لتحصـيل الفنـون الحربيـة ، وقـد سـاعدت مصـر والشـام بمشاركتهما لإعداد الجيش الجديد المطابق من حيث التنظيم والتشكيل والتدريب والزي للعسكر الأوروبي[١] .

بعد أن شكل السلطان محمود الثاني الجيش الجديد قام باستحداث منصب جديد ولقب رئيسـة (السرعسـكر)[٢] بـدلاً مـن لقـب آغـا الإنكشـارية الـذي كـان يطلـق علـى رئـيس الجـيش العثماني، وأصبح آغا حسين باشا أول سر عسكر وحولت مباني آغا قابوسي التي كانت عائدة للمؤسسـة الإنكشـارية إلى المسـيحية ، وانتقـل مقـام السـر عسـكر إلى السـراي القـديم أي البنايـة الرئيسة لجامعة اسطنبول الحالية في منطقة با يزيد[٣] .

وأثناء تلك التغيرات الجارية والمركزية المتزايدة بالتدريج ، كسبت وظيفة الشرطة أهمية متزايدة تدريجياً ، وكذلك فإن توسيع وحماية نظام التبعية (إتباع الأوامر) كانت إحدى المهام الرئيسة للسر عسكر خسرو باشا في هذا الشأن أثناء توليه منصب السر عسكر خلال (١٢٤٣-١٢٥٢هـ/ ١٨٢٧-١٨٣٦م) وفي عـام ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م فـإن مسـؤولية ومنصـب حمايـة التبعيـة هـذه قـد خرجت عن إطار السر عسكر، ودخلت تحت إدارة المشروطية الطبقية بصفة خاصة[٤] .

---

(١) مفيد الزيدي : موسوعة التاريخ الإسلامي العصر العثماني ، ص٢٥١ .

(٢) السر عسكر : هو اللقب الحديث لآغا الإنكشارية وهو اللقب الممنوح لقادة الجيوش العثمانية في الماضي، والسلطان محمود الثاني يوصف بأنه الضابط الذي قام بدمج مسؤوليات وزارة الحربية والقيادة العامة، وكذلك المسؤولية الخاصة بتحديث الجيش ، وبالإضافة إلى أن السر عسكر أخذ كافة المسؤوليات كتأمين العاصمة ، وإطفاء الحرائق ، وما شابه ذلك . انظر :

(Bernard Lewis : Nodern Turkiye , op , cit , s , 31)

(٣) أحمد آق كوندز : الدولة العثمانية المجهولة ، ص٢٩٦ .

(4) Turkiye Diyanet Vakfi : cilt , 13 , op , cit , s , 811 .

وفي عام ١٢٥٦هـ/١٨٢٦م تم الإعداد لقيادة وتنظيم وتوجيه الجيش الجديد، وتم اقتراح قوة قدرها ١٢ ألف جندي مقسمة إلى ثماني فرق في إستانبول ، وسوف تصدر الأوامر لتعبئة الجيش في الولايات بالأسلوب الجديد ، ويقوم هؤلاء الجنود بهذه الخدمة لمدة ١٢ سنة(١) .

ويتضح لنا مما سبق أن الدولة العثمانية اتجهت في عهد السلطان محمود الثاني نحو الحضارة الغربية ، وخصوصاً في المجال العسكري للاستفادة من تجاربها وما وصلت إليه هذه الدول الأوروبية من التقدم والحضارة في هذا المجال .

وبالفعل تمكن السلطان محمود الثاني من تحقيق النجاح لأنه بدأ بنقلة بلاده وعمل على الإصلاحات الجذرية في المجال العسكري ، وقام بتجديد الحقوق الخاصة لهذه الإصلاحات، والمسألة الأهم هو أن هذه التغيرات الجذرية ينبغي أن يتم عملها من أجل رفع اسم الدولة العثمانية(٢) .

فلم يكن هناك ضابط ينقص ضمن أفراد الجيش الجديد لم يكن متعلم ومتدرب على الأسلحة الجديدة ، وأصبح تنشئة كادر من الضباط المؤهلين أمر مختلف ، وأصبح هؤلاء الضباط في مرحلة النشء التي ينبغي رعايتها جيداً ، وبالفعل قام السلطان بتوفير المعلمون الغربيون للقيام بذلك ، فاهتم بالتعليم بصورة متزايدة حيث أن البناء الإصلاحي قد يتهدم إذا لم يكن هناك الكادر البشري صاحب القدرة على التعليم ثم التعليم جيداً(٣) .

وفي عام (١٢٤٧-١٢٥٠هـ/١٨٣١-١٨٣٤م) تم افتتاح مدرستين ذواتي أهداف عسكرية: إحداهما هي مدرسة الموسيقى السلطانية "موسيقى همايون مكتبي" وذلك بغرض إمداد الجيش بالموسيقيين ، ونافخي الأبواق لعزف ألحانهم للجيش، وكان أحد المعلمين هو (دونيزل باشا – Donizell Pasa) وهو شقيق لأحد مؤلفي الموسيقى ، والأكثر أهمية من هذه المدرسة هي مدرسة العلوم العسكرية "مكتبة عمومي حربية" وكان الغرض من هذه المدرسة ، التي تم التخطيط لإنشائها قبل افتتاحها في عام ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م ، بعدة أعوام، هو خدمة الجيش العثماني، ولقد أنشئت على غرار مثيلتها المدرسة الفرنسية (سانت كير – S.Cyr) على قدر ما سمحت به الظروف(٤) .

---

(1) Michael Green halgh : French Micitary Recomassance , op , cit , s , 179 .
(2) Nevin Yazici : Osmanlilik Fikri , op , cit , s , 8 .
(3) Cem Alptekin : Elghteenth – Century French Influences , op , cit , s , 84.
(4) Bernard Lewis : Modern Turkiye , op , cit , p , 8 .

فقد قام السلطان محمود الثاني باستقدام الضباط والمهندسين الفرنسيين والأساتذة والأدوات الحديثة من أوروبا ، وبذلك جعلها من أحدث المؤسسات العلمية العسكرية، وتخرج منها أطباء وجراحون وصيادلة ، وكانت الدراسة في هذه المدارس العسكرية الطبية بكاملها باللغة الفرنسية . وعلى نظام المدارس العسكرية الفرنسية[١] .

فالتغريب وصل إلى المدارس العسكرية ، حيث تم إنشاء مدارس عسكرية صغيرة ، وفي مقدمتها المدرسة الحربية على الطراز الغربي ، وكثرت المدارس بعد ذلك مما توجب الإكثار من المباني العسكرية التي تم بناؤها طبقاً للمعمار الغربي خلال القرن ١٣هـ/١٩م ، وكان أقدم هذه المباني هو معسكر فليبونجو عام ١١٩٨هـ/١٧٨٣م ، الذي أمر بتشييده رئيس البحرية حسن باشا وكان هذا المعسكر مبنياً في وسطه جامع مقبب ، وهو يعتبر على رأس المباني العسكرية التي تم إنشائها طبقاً للتيار الغربي[٢] .

إلا أن الحاجة كانت ماسة إلى أعداد كبيرة من الضباط من أجل الجيش الجديد الذي تقرر إنشاؤه بعد القضاء على جيش الإنكشارية ، ولم يكن في الإمكان إحضار هؤلاء الضباط جميعاً من أوروبا ؛ لذلك لم تكن هناك وسيلة سوى فتح مدرسة في إستانبول للمدارس الحديثة التي استفادت من تدريب الضباط في أوروبا[٣] .

ولكن رجال الجيش لم يكتفوا بإنشاء المدارس العسكرية الاختصاصية والعالية المختلفة بل أنشؤوا " مدارس ثانوية عسكرية " لإعداد الطلاب لدخول المدارس العسكرية الاختصاصية، وعندما أنشؤوا مدارس الرشدية ، والإعدادية العسكرية ، لم تنحصر في عاصمة السلطنة ، بل أنشئت مجموعة منها في الولايات ، ولاسيما في الولايات التي كانت مركزاً للجيش ، وكثرة هذه المدارس وتنوعها استوجب إيجاد جهاز تنظيمي خاص عرف باسم " نظارة المكاتب العسكرية "[٤].

وبالتالي كان المعلمون والمستشارون ، وحتى الضباط الفنيون من الجيش، أوروبيين، وكانت تعليماتهم ونصائحهم وأوامرهم تصل إلى الطلاب عن طريق الترجمة والتفسير ، وهكذا تم الاستعانة بمترجمين من أصل مسيحي ، إلا أن هؤلاء كانت لديهم عيوب كثيرة ، حيث كانت تعليمات

---

(١) يلماز أوزتونا : تاريخ الدولة العثمانية ، ج٢ ، ص٥٠٨ .

(2) Turkiye Diyanet Vakfi , cilt , 5 , op , cit , s , 179 .

(٣) ساطع الحصري : البلاد العربية والدولة العثمانية ، ص٨٤ .

(٤) المرجع السابق ، ص٨٤ .

المعلم الأجنبي غير واضحة في حد ذاتها ، وكذلك لم يكن من السهل نقلها عن طريق وسيط مترجم يوناني أو أرمني، فلقد كانت لكنتهم ومظهرهم بالنسبة للعثمانيين يضفي جواً غيباً منفراً لم يألفوه، لذلك كانت الحاجة ملحة على المسلمين لمعرفة اللغات لتعلم وتدريب علوم الغرب، ولترجمة نصوص الكتب إلى اللغة العثمانية ، وكجزء من هذا التكليف كان عليهم إيجاد المفردات العلمية والفنية العسكرية في اللغة العثمانية ، التي يحتاجون إليها لوصف كثير من الأشياء والأفكار الجديدة المستوردة من الغرب[١] .

إذن نستطيع القول : إنه في عهد السلطان محمود الثاني أصبحت الحاجة ملحة، وماسة إلى تعلم اللغات الأوروبية ؛ لتطبيقها في نظام الإصلاحات الجديدة للدولة.

وقد أرسل السلطان محمود الثاني بعض الطلبة العسكريين إلى إنجلترا وفرنسا والنمسا في عام ١٢٥١هـ/١٨٣٥م ، من أجل الاستفادة من المدارس العسكرية، وقد استفادت المدارس العسكرية والمدنية بعد أن قام بإعدادهم كمدرسين لهذه المدارس ، وكضباط في الجيش أيضاً[٢].

فلم يكن اهتمام السلطان محمود الثاني بالمدارس العسكرية فقط ، بل اهتم أيضاً بافتتاح المدرسة الطبية (مدرسة الطبّ العدلي العسكري) لإمداد الجيش بالأطباء اللازمين للجند الجدد، وتم تعيين الأطباء ليهتموا بحالة الجند الصحية في رتب العسكر المنصورة ، وهذا ابتكار جديد للسلطانساير به تطور الجيش في أوروبا ، وقد حضر السلطان بنفسه في حفل افتتاح هذه المدرسة الطبية ، وأوضح واجب المدرسة بالكلمات الآتية " نحن ندرب الأطباء الأكفاء من أجل الجند السلطانية من ناحية، ومن أجل ممالكنا المحروسة من ناحية أخرى ، لنستوعب الفنون الطبية، ثم نبذل قصارى جهدنا لترجمة الكتب الطبية اللازمة إلى لغتنا العثمانية "[٣] .

كما أصدر السلطان محمود الثاني لسفراء الدولة في أوروبا أوامر بإرسال المهندسين والضباط والخبراء العسكريين ، خاصة الفرنسيين ، إلى الدولة ، وبذلك أصبحت السفارة العثمانية الدائمة في باريس هي المسؤولة عن جلب وإرسال الضباط والمهندسين الفرنسيين إلى الدولة العثمانية ، وبالفعل تم إرسال فنيين فرنسيين في صب المدافع الحديدية بالدولة[٤] .

---

(1) Niyazi Berkes : The Development of Socularismin , op , cit , p , 111 .
(2) Stanford . J . Shaw : Studies in Ottoman , op , cit , p , 48 .
(3) Enver Ziya Karal : Osmanli Tarih , cild , 7 , op , cit , s , 160 .
(4) Ercumend Kuran : Avrup'da Osmanli Ikomet , op , cit , s , 422.

وبذلك اجتهد السلطان محمود الثاني لإنجاح برنامج الإصلاح خلال الفترة التي تولاها، وحاول مراعاة جميع الأحاسيس الإسلامية التي كانت ترفض كل ما هو حديث باعتباره من الكفر، وقام السلطان محمود بتنظيم الضرائب ، وتم تأسيس تعاون مشترك بين الولاة العسكريين والسياسيين ، وفي عام ١٢٥٨هـ/١٨٤٢م تم عمل تغير مهم في منظومة الجيش، وتم بعدها تنظيم الجيش مرة أخرى ، وأصبح التجنيد إجبارياً تم إعداد وتنظيم شؤون تعليمهم وتجهيزهم ، والمسائل الخاصة بالأسلحة ، والتنظيم على النمط الأوروبي الغربي[١] .

نستطيع القول : إن الإصلاحات العسكرية التي تمت في عهد السلاطين – السابقي الذكر – كان الهدف العام منهم هو جعل الجيش العثماني على نفس المستوى الحربي مع جيوش أوروبا ، وتم بالفعل اقتباس أصول التعليم لتدريب الجيوش العثمانية في الغرب ، واستخدم البعض أسلحتهم، وبعدها تغير الوضع بعد صدور فرمان كلخانه في عهد السلطان عبد المجيد الأول .

أعلن خط الكلخانه في عام ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م في عهد السلطان عبد المجيد الأول الذي أكد على قواعد التجنيد ، ومدة الخدمة في الجيش سترتبط بالنظم والقوانين ، كما ظهرت الأسباب الضرورية لسن القوانين ، فكانت مادة العسكرية من أهم المواد في هذا الفرمان، وأن الواجب من الخدمة العسكرية أن يؤديها الناس حفاظاً على أمن الدولة ، وأن عدم التجنيد في بعض ولايات الدولة كان من أسباب الفوضى في التجنيد ، وبالإضافة إلى هذا أن استمرار الخدمة العسكرية حتى نهاية العمر أدى إلى تقليل النسل وإلى سأم هؤلاء الجند ، ولهذه الأسباب تقررت بعض القواعد الجديدة عند جلب العسكريين من ولايات الدولة المختلفة ، وأعلن لأول مرة عن مبدأ تحقيق المساواة في الحقوق بين الرعايا المسلمين والمسيحيين في الخدمة العسكرية، وأنه ينطبق أيضاً على الشعب المسيحي ، بعد أن كان محصوراً على المسلمين فقط[٢] .

وقد انتقدت أوروبا مرسوم كلخانه لأن الدولة لم تلغ الجزية العسكرية التي نص عليها المرسوم على اعتبار أن إلغاءها كان يعني مساواة المسيحيين بالفعل بالمسلمين، ولكن لم يحدث هذا إلا مع إصدار مرسوم الإصلاح الثاني خط همايون ١٢٧٣هـ/ ١٨٥٦م ، وبعدها تحولت الجزية إلى بدل عسكري ، وقامت بالتأكيد على تطبيق الخدمة العسكرية على المسلمين وغير المسلمين على حد سواء[٣] .

---

(1) Metin Kirati : Modern Turkiye , op , cit , s , 112 .
(2) Yaruz Abadan : Tanzimat Feramaninia Tahilili , op , cit , s , 157.
(٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى : في أصول التاريخ العثماني ، ص٢٠٣ .

ومن ثم ترتب على فكرة تجنيد غير المسلمين في الجيش العثماني عدة أمور منها :

١- أصبح الدافع للحرب والهدف منه غير قائم لدى غير المسلمين للاختلاف القائم بين المسلمين وغير المسلمين فيما يتعلق بمفهوم التربية والقتال لدى كل منهما .

٢- اكتساب هؤلاء التبعة من غير المسلمين حقوقاً عسكرية إذا حدث وعجزت الدولة أو امتنعت عن الوفاء بهذه الحقوق المكتسبة ، وأنها ستكون عرضة للتدخل الأجنبي في الجيش العثماني[(١)] .

٣- ازدياد شوكة هؤلاء الرعايا غير المسلمة بعد المساواة التامة في الحقوق والواجبات، وخاصة في الخدمة العسكرية ، حتى زادت شوكتهم وأصبحوا قوة قاهرة ، وأصبحوا عنصر إزعاج للدولة بدلاً من الحفاظ على أمنها واستقرارها[(٢)].

ولقد وردت لنا ملاحظة عن هذا الفرمان بتاريخ ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م بأن ذكرت أن الرعايا المسيحيين أعفوا من الخدمة العسكرية مقابل دفع ضريبة يتم تحديد قيمتها بالعدل ، ولا تطبق على الأفراد ، وبعدها يقوم حكام الأقاليم بجمع وتوزيع تلك الضريبة ، وأما بالنسبة لرعايا الدولة من المسيحيين الذين يريدون الالتحاق بالجيش فتتم معاملتهم على قدم المساواة مع المسلمين[(٣)] .

وقامت دار الشورى العسكرية بتشريع مجموعة من القواعد ، والقوانين الجديدة للجيش حسب المبادئ في فرمان خط كلخانه ، وأوجبت أن تربط عملية التجنيد بقاعدة معروفة، ومن هذا المنطلق بدأ البحث عن أساليب جديدة حيث إن جيوش أوروبا ، قد طبقت قواعد القرعة منذ زمن بعيد ، وكان رجال الدولة العثمانية على دراية بأسس وقواعد التجنيد بالقرعة، ولكن أرادوا الاستفادة من خبرات الضباط الأجانب الذين دخلوا في خدمة الدولة العثمانية، وبدأ في عام ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م تجنيد المتطوعين في الجيش بأساليب القرعة المختلفة ، وكانت الحاجة الفعلية للجيش الجند الذين يجندون بهذه الطريقة هو ٢٥ألف سنوياً ، وأصبح سن التجنيد ٢٠ عاماً ، وفي الأحوال غير العادية فإن الحكومة تقرر الأعداد الضرورية من العسكر ، بفتوى شيخ الإسلام وبخط السلطان الهمايوني[(٤)] .

---

(١) ماجدة مخلوف : تحولات الفكر والسياسة في التاريخ العثماني ، ص١٤١ .

(٢) عبد الرحمن شرف : أحاديث تاريخية ، ص٦٥ .

(٣) وثيقة غير منشورة رقمها : BOA.YEE. 386 محفوظة بأرشيف وزارة الخارجية بإسطنبول .

(4) Enver Ziya Koral : Osmanli Tarihi , cild , 6 , op , cit , s , 158 .

وبالفعل أجرت الدولة القرعة العسكرية في إستانبول دون تفريق بين المسلمين والمسيحيين، على أن يعمل المجندون منهم في فرق الموسيقى والشؤون الفنية ، ويعمل المجندون في الأناضول والروملي في المدفعية والرماية ، وأن تنظم فرقة عسكرية كاملة منظمة لإصلاح منطقة الأناضول بدءاً من قوزاق(١) ، وتكون رئاستها لدرويش باشا، واختير فيها سبع كتائب نظامية من خيرة العساكر السلطانية(٢) .

وفي عام ١٢٥٩هـ/١٨٤٣م تقررت الخدمة العسكرية الفعلية بخمس سنوات، وصدر الأمر هذا بعد مباحثات ودراسات قام بها بعض الوزراء والعلماء وقواد العسكر، ورجال الدولة في المجلس المؤقت الذي عقد في باب العسكر ؛ كما تقرر استبدال العسكر القديمة بعساكر جديدة ، وتقرر تقسيم الجيش العثماني إلى خمسة جيوش ، الجيش الأول وهو الحرس السلطاني، والجيش الثاني في العاصمة يتمركز، والثالث في ولاية الروملي ، والرابع في الأناضول، والخامس في بلاد العرب ، كما تقرر إعداد المعسكرات اللازمة لهذه الجيوش(٣) .

ونستطيع القول : إنه بهذا الخط الهمايوني فإن أحوال الجيش العثماني بدأت في التحسن، وخاصة أساليب التجنيد وتحديد مدة الخدمة فيه ، كل هذه الإجراءات قد قدمت خطوات في طريق إعادة تشكيل الجيش من جديد حتى تساير الجيوش الأوروبية المتقدمة ، ونظراً لاتساع رقعة الدولة العثمانية فقد تقرر إنشاء خمسة جيوش لتغطية هذه المساحة ، ويمكن أن يكون لهذه الإجراءات العسكرية تأثير على الجيش العثماني .

وتقرر في فرمان الإصلاح خط همايوني عام ١٢٧٣هـ/١٨٥٦م قاعدة أداء الشعب المسيحي للخدمة العسكرية مثل المسلمين ، إلا أن قضية اختلاف الأديان والمذاهب أخل بالجيش ، وأدى إلى مشكلات عديدة في تدريب الجيش ، منها في أداء الخدمة بين المسلمين والمسيحيين ؛ لأن الجهاد من الواجبات المقدسة عند المسلمين، ومن أجل هذا أظهر العسكر المسلمون قوة التحمل والتوكل على الله في خوض الحروب ، ولكن كان الموقف مغايراً تماماً بالنسبة للمسيحيين ، حيث

---

(١) قوزاق Kozak : مدينة في تركية الآسيوية (الأناضول) في ولاية خداوندكار ، في واد عن سفح جبل قايبقلي. انظر (س.موستراس : المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية ، ص٤٠٩) .

(٢) ماجدة مخلوف : تحولات الفكر والسياسة في التاريخ العثماني ، ص٢٩ .

(3) Bilal Eryilmaz : Tanzimat Ve Yonetimeol , op , cit , s , 79 .

كانوا مرتبطين بالحياة ، ويحبون الأعمال التي تدر الأموال لهم ، فلم يشعروا بأي مشاركة تجاه الخدمة العسكرية ، وعند تجنيدهم لم يظهروا قوة التحمل كالجند المسلمين[١] .

وقد ذكرت لنا المذكرة المقدمة من سفراء الدول الكبرى إلى الباب العالي بتاريخ (٣ شوال ١٢٩٧هـ/٧ سبتمبر ١٨٨٠م)الخاصة بنظام الأمور الأمنية وفقاً للمرسوم الخاص بذلك فقد قررت المنظمة تجنيد الأشخاص كجنود أمن وتدريبهم على نظام الدفاع وفق مبالغ على هيئة أجور توفر لهم الحياة الكريمة ، ولقد تم اختيار بعض العناصر للترشيح والتكليف بهذا العمل وفق المعايير الصحية والنفسية ، ومن هم ذوو بنية قوية لتأدية هذا العمل ، ويجب الالتزام على القائمين بهذه الأعمال الأمنية الصمت من خلال عدم تحقيق المطالب المادية اللازمة لتحقيق منظومة الأمن المتاح لتحقيق تلك الأهداف[٢] .

وذكر (وليم – William) وهو من القادة الإنجليز في البرقية التي أرسلها إلى وزير خارجية إنجلترا بشأن العسكر العثمانيين : " مهما يكن في أي جيش في العالم فإنني أشك أن يوجد رجال ممتازون كهؤلاء ، فإن الرجال يعتبرون أقوياء باعتبار ما يفعلونه ، وهم يمتلكون كل ما يلزم لأن يكون الجندي ممتازاً "[٣] .

ومع تقدير المجهودات المستمرة بخصوص إصلاح الجيش العثماني ، لا يمكن إنكار أن القوة العسكرية لهذه الدولة كانت تحت تصرف القوة العسكرية لدول أوروبا التي كانت تعادل أراضيها وسكانها ، وعندما قبل الباب العالي القانون العسكري الجديد ، كان مشغولاً بصفة خاصة بزيادة عدد الجند ، ولم يهتم بتشكيل وإصلاح كوادرهم ، وكان من الصواب تطوير كافة فروع الجيش[٤].

وتولى السلطان عبد العزيز العرش (١٢٧٨-١٢٩٣هـ/١٨٦١-١٨٧٦م)، بعد أخيه عبد المجيد الأول ، وبدأ بالتفكير في إصلاح الجيش العثماني ، والاستفادة من التطورات الحديثة من الغرب ، إلا أنه كان قريباً من تطوراته ، وأظهر الشدة والصرامة في الأوامر التي صدرت بخصوص تشكيلات الجيش ، وكان لا يستمع إلى أي عذر في هذا الصدد ، وحدث انقسام في آراء الوزراء

---

(١) سيد محمد السيد : دراسات في التاريخ العثماني ، ص٢٦٣ .

(٢) وثيقة غير منشورة رقمها : BOA.Y.EE . 97/54 محفوظة بأرشيف وزارة الخارجية بإسطنبول .

(3) Enver Ziya Karal : Osmanli Tarihi , citl , 5 , s , 180 .

(٤) أنكه لهارد : تاريخ الإصلاحات والتنظيمات في الدولة ، ص٤٤٠ .

والسلطان بشأن تقدير الأهمية الواجب إعطاؤها للجيش ، ولكن تقدير الأهمية لم يكف وحده لتكوين جيش قوي وحديث[1].

فكانت الظروف السيئة التي مرت بها الدولة العثمانية ، تحتم تجنيد جيش نظامي على مستوى عال من التدريب للدفاع عن حدود الدولة الواسعة ، فكان الانقسام في الآراء حول تشكيل الجيش على المستوى الذي يريده سكان الدولة العثمانية ، ولذلك شكلت لجنة في نهاية الأمر لإجراء التجنيد عن طريق القرعة ، دون تفرقة لدين أو لمذهب الجنود ، ورأت هذه اللجنة أنه من المناسب لجند الرعايا الخدمة في الوحدات المهنية ، والموسيقية ، وأنه سوف يؤخذ هؤلاء الجند من الأناضول ، والروملي، وتجنيدهم أيضاً في المشاة والمدفعية والخيالة ، مع وضع بعض الشروط لهم[2] .

وهكذا شكل السلطان عبد العزيز لنفسه عند توليه العرش آلية خاصة ، مقلداً في ذلك حكام أوروبا ، وكان السلطان يهوى الظهور بمظهر المحب للعسكرية ، وتم بالفعل اختيارهم من مناطق الدولة العثمانية المختلفة ، وأتى بهم إلى العاصمة إستانبول، ومن أجل هذا ظهرت خطة في عام ١٢٧٤هـ/١٨٥٨م تحدد فيها عدد الجنود المسيحيين ، ثم زاد العدد بعد ذلك تدريجياً عندما خرجت الخطة إلى حيز التنفيذ، لم يكن هناك وسيلة سوى التفكير العملي في تشكيل طوابير مختلفة من العسكر المسيحيين[3] .

ومن الجدير بالذكر أنه كانت هناك علاقة واضحة بين ملابس الجنود وبين المهمة الواجب القيام بها ، فالملابس بالنسبة للجنود الذين يحركون أجسامهم في سرعة، وفي أوضاع مختلفة ، يجب ألا تشكل عقبة بالنسبة لهم ؛ ولهذا السبب فكرت الدولة العثمانية في تصميم ملابس جديدة عندما بدأت في إنشاء جيش جديد على الطراز الأوروبي ، في عهد السلطان سليم الثالث ، وبعد ذلك ارتبط تغير الملابس بكل محاولات الإصلاح ، وفي عهد السلطان محمود الثاني كان من الضرورة عمل ياقات لستره من القماش السميك جداً ؛ للمحافظة على استقامة رؤوس الجند[4] .

---

(1) Cem Alptekin : Elghteenth – Century French Influences , op , cit , p , 134 .
(2) Hilmi Ziya Ulken : Tanzimattan Sonre Fikri , op , cit , s , 83 .
(3) Turkiye Diyanet Vakfi , cild , 11 , op , cit , s , 225 .
(4) Ismail Hamdi : Osmanli Tarihi , op , cit , s , 62 .

وتقرر في عهد السلطان عبد العزيز تصميم اللباس الذي كان يرتديه الجنود الفرنسيون، الذي يتكون من طربوش كبير على الرأس ، وعليه عمامة محكمة بشريط ، وعلى الجسم سروال فضفاض واسع، وفي الخصر حزام ، والساق يلبس عليه مثل الشراب لحمايته من الغبار، ولكن تم تعديل هذا الزي عندما ثبت في النهاية أنه غير عملي ، وترك السروال ، وحل محله البنطلون الواسع(١) .

وبالفعل ارتدى هذا الزي أفراد الخدمة السلطانية ، وكان الغرض منها في رأي السلطان أن ترتاح العيون عند مشاهدتهم ، وذكر أحمد مدحت في هذا الشأن بقوله : " إن ارتداء العسكر السلطانية لهذه الملابس بصورة كاملة ، سيؤدي إلى ظهور صعوبات كبيرة في أداء الحركات العسكرية "(٢) .

وأما من ناحية الأسلحة الجديدة ، فقد أقرت الدولة العثمانية هذه الأسلحة ووزعت على الجنود مجموعة من البنادق المخصصة ، التي اشترتها الدولة العثمانية من الدول الغربية ، وبالفعل أصدر السلطان عبد العزيز فرماناً بتعميم استخدام البنادق المطورة على العسكر السلطانية ، وتم تغير الكثير من البنادق القديمة في المصانع ، وتم تجهيز كل الأفراد العسكريين بصورة شاملة بهذه الأسلحة ، فتسلح الضباط بالطبنجة (المسدس) لأول مرة ، كما أعطيت بنادق للخيالة تشبه البنادق القصيرة ، وبالإضافة إلى هذا ظهر تفوق المدافع التي اخترعها العامل الألماني (كروب – Krup) من كل النواحي على المدافع المستخدمة حتى ذلك الوقت ، وجهزت المواقع الحصينة، وأجريت إصلاحات على المصانع المرتبطة بالطوبجانه ، بإحضار الماكينات المختلفة الكافية لإنجاز هذه الأعمال، وأصبحت البندقية والمدفع والقذيفة تُنتج على أحدث طراز(٣) .

وأعطى السلطان عبد العزيز ، وكل رجال الدولة العثمانية ، أهمية خاصة لإصلاح المدارس العسكرية ، فلم تتوقف المحاولات عن ترجمة هذه الأهمية إلى واقع محسوس ؛ ولهذا أقام السلطان عبد العزيز مبنى جديداً للمدرسة الحربية ، وبدأت المدرسة في التعليم وفق القواعد والأساليب الجديدة ، وتقرر أن يكون التعليم إلزامياً في الإعدادي العسكري لأول مرة ، وأن تدرس فيها اللغة الفرنسية والألعاب الرياضية ، وأحضر مدرسين أجانب خصيصي لتدريس هذه المواد ، وفي عام ١٢٨٣هـ/ ١٨٦٦م بدأ السر عسكر رشدي باشا محاولة جدية لإصلاح المدارس العسكرية(٤) .

---

(1) Tefik Gwan : Tanzimat Donemind Derleet , op , cit , s , 112 .
(2) Turkey Duyanet Vakfi , cild , 5 , op , cit , s , 86 .
(3) Ibid , cild , 11 , op , cit , s , 221 .
(4) Enrer Ziya Karal : Osmanli Tarihi , cild , 5 , op , cit , s , 186 .

وبالفعل اقتنع بضرورة تشكيل هيئة خاصة لتنظيم وإصلاح المدارس العسكرية، وقام بتعيين مديرين جدد في المدارس الحربية لإدارتها ، وشكل هيئة لإصلاح المدارس العسكرية، تتكون من ضباط عثمانيين ، وضباط أجانب ، ونظم قوانين للحد من الأخطاء اليومية المترتبة على الأحوال القديمة ، وقضى نهائياً على اختلاسات القادة المكلفين بقيادة العسكر[١] .

وفي عام ١٢٨٦هـ/١٨٦٩م نجح حسين عوني باشا[٢] في إعادة الأمن والاستقرار في كريت، بعد أن استطاع تطبيق نظام عسكري جديد ، في فترة توليه منصب السر عسكر، وكان دائماً يظهر اهتمامه بالنظم العسكرية المختلفة ، فقد اهتم حسين عوني باشا بعدد وحجم قوات الجيش، كما أكثر من إصلاح العسكر النظاميين ، وكان يعمل على زيادة عددهم، وكان رأيه أن التربية العملية أهم كثيراً من التربية العلمية[٣] .

لذلك قرر الأخذ بأساليب التعليم الحديث للجيش ، وبزيادة الكفاءة والقدرة القتالية للجنود، وتنظيم المناورات وخطط الحرب ، وقد استفادوا في هذا الشأن من الخبراء والضباط الأجانب بصورة كبيرة ، ونجحوا أيضاً في إنشاء صندوق للتقاعد العسكري لمساعدة وتأمين أيتام وأرامل الضباط العسكريين ، الذين يستشهدون في الحروب ، ومن أصيب منهم بالأمراض أو وصل سن التقاعد ؛ فكانت هذه الخدمات التي أداها حسين عوني باشا للجيش العثماني[٤].

وأما عن الأسطول العثماني في عهد السلطان عبد العزيز فقد أولى بها أهمية خاصة ، ففي عام ١٢٨١هـ/١٨٦٤م خصص نصف الإيرادات التي انفصلت عن الميزانية لإصلاحات الأسطول، وأصلحوا ترسانات إسطنبول وإزمير ، وبالرغم من ذلك فإن القوة البحرية العثمانية كانت تفتقر إلى رجال أكفاء لهم دراية بالفنون البحرية المتقدمة ، فالإمكانات المادية والقوة البشرية المدربة كانت من نواقص البحرية العثمانية[٥] .

---

(١) أنكه لهارد : تاريخ الإصلاحات والتنظيمات في الدولة ، ص٢٤٦ .

(٢) حسين عوني باشا : ولد في إسبارطه ، درس العلوم الشرعية والعربية ، وجاء إلى إستانبول ودخل المدرسة الحربية في بداية افتتاحها ، وبعد عدة سنوات ، وعندما بلغ الثلاثين من عمره ، تخرج فيها برتبة اليوزباشي أركان حرب، وتولى قيادة جيش الخاصة ، وصعد سلم الترقي تدريجياً لمعلوماته العسكرية وذكائه الفطري، وبعد فترة قصيرة وصل إلى رتبة المشير في عام ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م عندما اندلعت الثورة في كريت في معية السردار عمر باشا وشق طريقاً لنفسه بكفاءة حتى وصل إلى رتبة السر عسكر. انظر (ماجدة مخلوف : تحولات الفكر والسياسة في التاريخ العثماني، ص١٣٧) .

(٣) أنكه لهارد : تاريخ الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية ، ص٢٤٦ .

(4) Suleyman Kocabas : Kendi Itraflari Jon Turkler , op , cit , s , 62 .

(5) Enver Ziya Karal : Osmanli Tarihi , cilt , 5 , cit , s , 192 .

فقد تألف الأسطول من ١٣ سفينة حربية كبيرة و١٠ فرق و ١٢ باخرة حربية، وبالرغم من ذلك لم يكن الأسطول كافياً لهذه الدولة العظيمة فحاول بقدر الإمكان السلطان عبد العزيز أن ينشئ أسطولاً ضخماً بحسب الإمكانات الموجودة للدولة، وأما مسألة المؤن واللوازم وأدوات الإعانة ، فقد كانت محل شكوى دائمة بصفة مستمرة لأجل توفيرها(١) .

وأما من ناحية المباني العسكرية فإن معسكر السالمية تم وضع الأساس الخشبي له، وتم تشييده في عهد السلطان محمود الثاني بالجص ، وفي عهد عبد المجيد الأول فإنه كان من أروع النماذج الخاصة بمعمار المعسكرات الشرقية والممزوجة بالغرب في العالم، وفيه أوضح الرحالة الأجانب مدى تفوق هذا المعسكر الشتوي من النموذج الأوروبي من ناحية إدارية ، والاهتمام به وتنظيمه ، وهناك معسكرات أخرى تحمل نفس الاتجاه ، وهو معسكر داود باشا الذي أخذ في الوقت الحالي خارج أسوار إستانبول ، وأما معسكر الفرسان فهو الآن مدرسة عسكرية ومعكسر الطوبجانه الذي كُلف ببنائه المعماري الإنجليزي (مس – Miss) ، ويتمتع معسكر المدفعية بواجهة أوروبية في مدخله ، وتم تشييده في عهد السلطان عبد العزيز ، إلا أنه تحطم، وبالتالي أصبحت هذه المباني والمعسكرات مبنية على الطراز الأوروبي في أراضي الدولة العثمانية، وتم بناء مستودع للأسلحة في عهد السلطان عبد الحميد الثاني ، الذي يعتبر من أروع النماذج التي ظهرت في ذلك التيار الغربي(٢) .

ولقد وردت لنا مذكرة من الدولة العثمانية على لائحة الدول الكبرى بتاريخ (١٦ ذو القعدة ١٣١٢هـ/١١ مايو ١٨٩٥م) فيما يتعلق بالأوقات التدريبية والخدمة العسكرية لأفراد قوات وفرق الفرسان الحميدية ، فإنها تجري وفقاً للأحكام النظامية، والمقررات الخاصة بشأن أوقات وفترات تدريبهم ، وكيفية دعوتهم لاستخدام السلاح، وتم تنظيم لجنة خاصة تتشكل من بعض أركان الحرب والأمراء والضباط ، وتقوم هذه اللجنة بتأييد ودعم الانضباط بهذه الفرق المذكور طبقاً للائحة التي قاموا بتشكيلها ، وهذه اللائحة تتضمن كافة الأصول والقواعد التي سوف تتقيد بها هذه الفرق ، وتتبعها داخلياً وخارجياً خلال فترة أداء هذه الخدمات العسكرية(٣) .

(1) Turkiye Diyanet Vakfi , cild , 3 , op , cit , s , 279 .
(2) Ibid , cild , 5 , op , cit , s , 179 .
(٣) وثيقة غير منشورة رقمها : BOA.Y.EE 95/3 محفوظة بأرشيف وزارة السياسة الخارجية بإستانبول.

نستطيع القول في نهاية هذا المبحث : إن الناحية العسكرية العثمانية، بفروعها العديدة والمختلفة من المدفعية والبحرية والهندسة العسكرية ، استفادت من الخدمات الغربية في هذا المجال من صناعة المدافع والأساطيل — السفن البحرية — والمدارس العسكرية وغيرها ، وحتى إن رجال الدولةالعثمانية الذين خاضوا معارك عدة وفي جهات مختلفة وتعرضوا للهزائم أحياناً في الحروب أمام الغرب ، بدؤوا في أخذ الحيطة والحذر منهم ، وأنهم بحاجة ماسة لتحديث الجيوش العثمانية وتدريبهم على الأساليب الحديثة حتى يستطيعوا إرجاع أمجادهم من قبل.

إذن تدهور النظام العسكري أضعف الدولة العثمانية ، وتزامن هذا الأمر مع وضع السلاطين في الدولة العثمانية ، وفساد الحاشية ، وقد التصق كل هذا بسوء في الإدارة العثمانية مما حدا السلاطين العثمانيين إلى التفكير بالفعل في إعادة النظر إلى أحوال دولتهم ، فكانت الإصلاحات العسكرية أول ما اتجه إليه المصلحون العثمانيون؛ وذلك لأن الجيش العثماني هو أساس بنية الدولة العثمانية ، فتميزت الإصلاحات في تلك الفترة بإنشاء فرق عسكرية جديدة كالنظام الجديد والعساكر المحمدية المنصورة بخلاف الفرق العسكرية التقليدية في الجيش العثماني، فسنت قوانين عسكرية جديدة لتضع هذه المحاولات موضع التنفيذ ؛ ونتيجة لهذا تغيرت بعض المفاهيم العسكرية ، وامتدت عملية الإصلاح إلى بقية أجهزة الجيش العثماني، فأنشأت في القرن ١٢هـ/١٨م المدارس العسكرية ، وزودتها بالمعلمين الأجانب، وبخاصة الفرنسيين منهم ، وأمدتها بالكتب والعلوم العسكرية الحديثة ، وأصبح تدريس اللغة الفرنسية إجبارياً في هذه المدارس بالدرجة الأولى ، وبذلك لا يمكننا إغفال دور السلاطين العثمانيين في عملية الإصلاحات بالمجال العسكري على النسق الغربي وخاصة الفرنسي ، مما نتج عن هذا الإصلاح من ردود أفعال سواء في المواقف الرسمية أو الشعبية ، – وهو ما سوف نتناوله في الفصل التالي – .

الفصل الخامس :

موقف العثمانيين من حركة التغريب .

المبحث الأول : الموقف الرسمي .

المبحث الثاني : الموقف الشعبي .

المبحث الثالث : أثر التغريب على وضع المرأة العثمانية.

المبحث الأول :

الموقف الرسمي .

لاشك إن إصدار التنظيمات الإدارية والتشريعية بفرمان كُلخانه ، كان في فترة الأزمة في الدولة العثمانية ، وأصيبت الدولة باضطرابات كنتيجة طبيعية للإصلاحات التي قامت بها، وانتشرت الأفكار عن الثورة الفرنسية التي نادت بالحرية والمساواة في الأوساط العثمانية ، مما نتج عنه بيئة عثمانية أرادت الارتباط بالغرب ، ومجموعة أخرى رافضة لهذه الإصلاحات في الدولة العثمانية .

فالدول التي كانت تابعة للدولة العثمانية بدأت ترفع راية العصيان ، وكثرت الانتقادات والانتفاضات مما جعلت الدولة العثمانية تفكر في الإصلاحات ، فحاول السلاطين الاعتناء بهذه الإصلاحات حتى تتمكن الدولة من الوقوف مرة أخرى، وإخضاع الشعوب والدول التي بدأت تنسلخ عنها .

فمشاريع الإصلاح التي كانت تتوجه بها الدولة نحو التنفيذ منذ عام ١٠٣٢هـ/ ١٦٢٢م، منها ما قام به مراد الرابع ووزراءه الذين ينسبون إلى عائلة كوبرولي بعمل بعض الحركات الإصلاحية، ولكن هذه المبادرات كانت مجرد رغبة لحماية النظام القديم والدفاع عنه، إلا أنها فقدت قبولها إزاء استمرار التجديدات في الدولة ، ولكن بداية تحديث الدولة العثمانية كانت مجرد وسائل ينبغي تفسيرها وتحليلها لعملية التحديث العثمانية ، وهي من البداية إلى النهاية تعتبر جهوداً مبذولة من أجل الحياة للدولة مرة أخرى(١) .

وإذا أردنا أن نبين المواقف الرسمية ، التي كانت في الدول كمصر فإنها انفصلت عن الدولة العثمانية في الشؤون الداخلية ، وبدأت أحوال مصر تختلف عن أحوال سائر الولايات العربية، من الوجوه الإدارية والتشريعية ، وحصل هذا الاختلاف بصورة تدريجية ، كما أن أصول التنظيمات لم تطلق في جميع الولايات العربية بدرجة واحدة من السرعة والشمول(٢) .

وكما أن وَهْم التحديث كان يراود بعض شرائح من النخبة التي أرادت أن يُمنح الخديوي إسماعيل مجلس شورى النواب الحرية التامة ، وجميع الحقوق في كافة البلاد وإدارة الأمور المالية

---

(1) Nevin Yazici : Osmanlilik Fikri ve Genc Osmanlilar , op, cit, s, 6.

(٢) ساطع الحصري : البلاد العربية والدولة العثمانية ، ط٣ ، د.ت ، بيروت ، ١٩٦٥م ، ص٩٣ .

والداخلية ، كما هو جارٍ في بلاد أوروبية ، وتعديل الانتخابات لتماثل ما يحدث في أوروبا، وإقرار مبدأ مسئولية الوزارة أمام المجلس ، ولكن الظروف قد أثبتت بأن الخديوي إسماعيل كان يرغب في منح الحقوق للمصريين ، بل هي محاولة تمهيدية لزرع مؤسسات غربية في الوسط الاجتماعي ، والسياسي، والثقافي المصري من قبل الإنجليز ، وأما الخديوي فقد أراد أن تكون هذه المؤسسات والصحافة سلاحاً بيده في صراعه على السلطة مع الإنجليز ، وهو ما يفسر الموقف الحذر لبعض الكُتَّاب كالأفغاني وباقي رجال الإصلاح من هذه المؤسسات ، فضلاً عن الصحف التي دعمها الأفغاني "كجريدة مصر"[١] لأديب إسحاق[٢] ، "مرآة الشرق" لسليم عجوري[٣] ، وغيرها التي انتقدت مجلس النواب ، وتحدثت في بداية التغريب الفرنسي في مصر[٤] .

وفي بلاد الشام حيث الأقليات المسيحية ، كان المسلمون يتجهون إلى السلطنة، وظلت هذه الأقليات تتجه إلى الدول الأجنبية ؛ لحمايتها وتأييد وضعها شبه المستقل ، وبمعنى آخر انتهت التنظيمات إلى تعميق الهوة بين المسلمين والمسيحيين في الولايات العربية ، حتى إن المؤرخ الفرنسي (تومن – Tumen)[٥] يرى أن العثمانيين أجروا تنظيماً جديداً ، فمنذ ضم العثمانيين لبلاد الشام وهي مقسمة إلى ولايات كبرى ، هي ولاية حلب التي تشمل شمال الشام، وولاية طرابلس وتشمل وسط الشام ، ثم ولاية دمشق وتسمى ولاية الشام وتشمل المنطقة الجنوبية من سورية إلى جانب فلسطين[٦].

---

(١) جريدة مصر : هي جريدة أسبوعية سياسية شعارها " البحث عن حقوق كل إنسان فاكر " برزت لعالم الوجود عام ١٢٩٧هـ/١٨٧٩م ، صدرت باللغتين العربية والفرنسية ، وقد تعطلت بعد ظهورها بوقت قصير بمساعي رئيس الوزارة المصرية الذي طعن في سياستها ، وكان رئيس تحريرها هو أديب إسحاق . انظر : (الفيكونت دي طرازي : تاريخ الصحافة العربية ، ج٢ ، ص٥٧) .

(٢) أديب بك إسحاق : ولد في دمشق عام ١٢٧٣هـ/١٨٥٦م ، تولى جريدة ثمرات الفنون ثم التقدم وبعدها قصد القاهرة وأسس جريدة " مصر " في القاهرة والإسكندرية وصحيفة " مصر القاهرة " في باريس . انظر : (المصدر السابق ، ج١ ، ص١٠٥) .

(٣) سليم بك عجوري : مؤسس مجلة مرآة الأخلاق ومحرر صحف دمشق والشام والمشكاة ومنشئ جريدة " مرآة الشرق " في القاهرة وكاتب المقالات العديدة وهي من أشهر الجرائد العربية . انظر : (المصدر السابق ، ج١، ص١٩٩) .

(٤) قيس جواد العزاوي : الدولة العثمانية ، قراءة جديدة لعوامل الانحطاط ، ط١ ، ص٦١ .

(٥) تومن : عضو المعهد الفرنسي في دمشق ، ومن دراساته عبادة القديسة نقلاً في جبل القلمون ، منوعات المعهد الفرنسي بدمشق ، تنظيم المياه في دمشق وغيرها من الدراسات . انظر : (نجيب العقيقي : المستشرقون ، ج١، ص٢٤٣) .

(٦) محمد أنيس ورجب حراز : الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر ، د.ط ، القاهرة ، ١٩٦٧م، ص١٣٠ .

والجديد في التشكيلات الإدارية العثمانية للولايات ، هو ضم ولايات أخرى، وتشكيل ولايات جديدة ، ونالت بلاد الشام نصيبها من هذه التغيرات إذ اختفت إيالة صيدا ، وقسمت بلاد الشام إلى قسمين أو ولايتين هما ولاية سورية وقد اتسعت بضم أجزاء من إيالتي طرابلس، وصيدا القديمتين ، وولاية حلب وقد اتسعت بضم أجزاء من الجزيرة والأناضول[١] .

وأما العراق فكانت تمثل الباشوية في بغداد قبل عصر التنظيمات ، وهي الباشوية التي ظلت في وضع مستقل عن أسرة المماليك التي ظلت تحكم العراق ، وفي مرحلة التنظيمات الجديدة قسمت العراق إلى ثلاثة إيالات ، بغداد القديمة ، وولاية البصرة التي أنشئت عام ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤م ، وولاية الموصل التي أنشئت عام ١٢٩٧هـ/ ١٨٧٩م ، ولاشك أن يد الإصلاح امتدت في الحال إلى العراق ، وخصوصاً حينما تولى مدحت باشا الحكم في بغداد، فشمل الإصلاح نواحي متعددة كالتعليم ، ونظام الحجر الصحي ، والمستشفيات ، ومع ذلك بقي نظام إدارة تسجيل الأراضي من أهم الأعمال التي تمت على يد مدحت باشا ، وهو نظام كان يهدف إلى استقرار القبائل في الأراضي الزراعية ، وكان للقبائل شأن كبير في حياة العراق الاقتصادية والاجتماعية[٢].

وعلى كلٍّ قامت التنظيمات بمحاربة الفوضى الناتجة عن نظام الإقطاع ، وحددت سلطات الولاة ، إلا أنها اقتبست النظم الفرنسية ، وانتقلت من الإفراط إلى التفريط ، فالإفراط في المركزية أضر البلاد العربية ضرراً بليغاً ، ومدحت باشا أبو الدستور كان يتولى ولاية بغداد، ثم بعد مدة ولاية سورية ، ولاحظ خلال ولايته الأضرار الناجمة عن المركزية المفرطة ، وقد شرح هذه الأضرار في تقاريره ، وطالب بالإقلاع عن هذا النظام إلى نوع آخر من اللامركزية، إلا أن الدولة تمسكت بنظام المركزية؛ بل ازدادت تشدداً فيه عاماً بعد عام ، فقضية المركزية واللامركزية قامت بدور مهم في سياسة الدولة العثمانية ، وفي سير القضية العربية بعد التنظيمات، وحلول عهد الدستور في عهد السلطان عبد الحميد الثاني[٣].

---

(١) عبد العزيز محمد عوض : الإدارة العثمانية في ولاية سوريا (١٨٦٤-١٩١٤م) ، د.ط ، القاهرة، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م، ص٦٩ .

(٢) محمد أنيس ورجب حراز : المرجع السابق ، ص١٣١ .

(٣) ساطع الحصري : البلاد العربية والدولة العثمانية ، ص٩٤.

وهكذا تبين أن التنظيمات العثمانية لها تأثير على الولايات العثمانية ، وخاصة البلاد العربية مما جعل هذه التنظيمات أمراً مهماً كمقدمة لتغييرات تطرأ على النظم الإدارية والتعليمية ، والعسكرية والثقافية في البلاد العربية .

ومن هنا كانت حركة التنظيمات متعثرة في بداياتها ، أو بالأصح عند عتبة الباب العالي، بأنه الانغماس في أوروبا ، على عكس الشعور السائد في أوروبا بأن الأجهزة القديمة في الدولة العثمانية كان متخلفاً ، ومن المتعذر إصلاحه ، وأنه يجب إتباع الشكل الأوروبي للحكومة بأسرع ما يمكن ، مما جعل رجال الدولة العثمانية وحكومتها وسفاراتها يسارعون إلى قبول هذه الإصلاحات وتطبيقها في الدولة لتواكب تقدم أوروبا[١].

فكان الحماس شديداً للأخذ بنظم الغرب وأساليبه ، فالطبقة العثمانية المثقفة حملت لواء هذه الحركة ، ولكنها لم تكن بالدرجة الكافية ؛ فبينما أدخل نظام التعليم الأوروبي في عدة معاهد، بقيت المدارس ، وهي المعاهد الدينية ، دون أن يمتد إليها الإصلاح ، وبذلك تميزت الحياة الفكرية في الدولة العثمانية بالازدواجية ، كما أن هذه الطبقة المثقفة ظلت تمثل النخبة المختارة التي تفصلها عن الجماهير وعن طبقة العلماء ، فكانت طبقة العلماء تستند إلى الإسلام والشريعة ، وتراثها وعاداتها وأسسها، فكانت الجماهير تعيش على قيم وأساليب عثمانية قديمة ، وفي الوقت نفسه تعيش هذه الطبقة الجديدة على أفكار أوروبية[٢] .

إذن منشور التنظيمات أعلن مبدأ المساواة بين المسلمين وغير المسلمين ، ولكن الحكومة لم تطبق هذا المبدأ كاملاً ، وظلت الخدمة العسكرية قاصرة فعلاًوقانوناً على المسلمين وحدهم، وظل المسيحيون يدفعون ضريبة خاصة بهم تحت اسم البدل العسكري حسب نظام الملل، وظلت الوظائف العامة ولاسيما الوظائف الإدارية والقضائية شبه قاصرة على المسلمين فعلاً[٣] .

وهكذا نرى أن بعض آراء المؤرخين بين مؤيد ومعارض ، ومتحيز لأوروبا وعلى الأخص الثورة الفرنسية التي يعتقد الكثيرون منهم أنها هي المشعل الذي أضاء أرجاء أوروبا ، والذي نشر عهداً جديداً تسوده المساواة بين كافة البشر ، ولكن لابد لنا أن نقول : إن الإسلام قد سبق الثورة الفرنسية في هذه المبادئ ، وأن العالم الإسلامي قام على هذه المبادئ ، وأن عوامل الضعف

---

(1) Bernard Lewis : Modern Turkiye , op, cit , p, 124 .

(٢) محمد أنيس ورجب حراز : الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر ، ص١٢٩ .

(٣) ساطع الحصري : البلاد العربية والدولة العثمانية ، ص٩٣.

في الدولـة العثمانيـة كثيرة ، وأن السـبب المباشـر في ضـعفها هـو عـدم التمسـك بهـذه المبـادئ الإسلامية .

وهناك بعض المؤرخين وجهوا النقد إلى مصطفى رشيد باشا ، باعتباره رائداً للتنظيمات، في حين كما رأينا أن مصطفى رشيد باشا لم يستطع القيام بهذه الإصلاحات إلا بمساعدة السلطان محمود الثاني فهو سار على نهج سيده وأتم ما بدأه، ومن الواضح أن حركة الإصلاح ذات النمط الأوروبي الغربي بدأت منذ عهد السلطان محمود الثاني بعد الوقعة الخيرية –كما ذكرنا سابقاً – والذي قام بإلغاء الجيش، وتأسيس جيش جديد بدلاً منه ، وقام بسحب العسكريين من الإدارة المدنية وسلمها للمدنيين ، وألغى القلنسوة واستبدلها بالطربوش ، وقد ساعده في ذلك أن الدولة العثمانية أساساً كانت في حاجة ماسة إلى الإصلاح .

وبالفعل عندما بـدأ رجـال الدولـة يفكـرون في التغيير والإصـلاح ، لم يجـدوا أمـامهم غـير الواجهـة التغريبيـةفي التغيير مـن أوروبـا ، وخصوصـاً أن كثيراً مـن رجـال الدولـة ممـن بعثـتهم الدولـة للعمل في التمثيل السياسي الخارجي ، أو للدراسة العسكرية في الخارج تمسكوا بالحضارة الغربية، بعد أن خلت الساحة من ظهور مصلحين إسلاميين يعيدون الأمور إلى نصابها، ويقطعون الطريق على أنصار الغزو الفكري بتبني إصلاح جاد يعتمد على المنهج الإسلامي، وكما قال الكاتب التركي نجيب فاضل "ولخلو الدولة العثمانية طيلة ثلاثة قرون أو أربعة قرون من زعيم فكري أو مصلح اجتماعي كبير وأصيل ، فقد تُرك المجال للدبلوماسيين السطحيين المنبهرين بالغرب والمقلدين له، فكانت النتيجة هو فقدان الروح وضمور العقل وذبول الإرادة وعموم الشلل "(١) .

وأما في الأوساط العثمانية الرسمية ، فقد استندت النظرة العامة إلى التجديد على المفهوم الإسلامي كأساس للآراء الدينية والفقهية ، وفي المقابل كان الفقهاء يتبنون الآراء المتشددة ضد التحديث ، واعتبروا كل تجديد لا ينسجم مع التفسير الموضوعي للقرآن والسنة ، إنما يتعارض مع الإسلام(٢) .

وعندما بدأ اهتمام الدول الأوروبية في أواخر القرن ١٢هـ/١٨م وأوائل القرن ١٣هـ/١٩م بالإصلاحات في المجالات المختلفة ، بدأت هذه الحقبة تشهد تغيراً جوهرياً في الأفكار والمفاهيم ،

---

(١) نقلاً عن : علي محمد الصلابي : الدولة العثمانية ، عوامل النهوض وأسباب السقوط ، ص٣٨٧ .

(٢) خليل إينالجيك : تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار ، ص٢٠٨.

وانعكس أثر هذه الإصلاحات على الدول المجاورة لها ومنها الدولة العثمانية، التي أخذت تعيد ترتيب نفسها داخلياً وخارجياً حتى تستطيع أن تقف في مواجهة هذه الدول الأوروبية ، فوضع بعض السلاطين أساساً لإصلاح الدولة العثمانية ، ودفع البعض حياته للإصلاحات ، وضحى البعض الآخر بعرشه .

فالظروف الداخلية التي مرت بها الدولة العثمانية ، هي العامل في ضعف الدولة، بل إن الأوضاع خارج الدولة كانت من العوامل المهمة التي دفعت رجال الدولة المصلحين إلى التفكير في الإصلاح ، والدخول في معاهدات مع الدول الأوروبية ، وبالتالي التخلي عن كثير من الأراضي التي كانت بحوزتها في عصر القوة.

وبالتالي كان لابد من إجراء إصلاحات في مؤسسات الدولة المختلفة وخاصة في الجيش، فكانت هناك محاولات كثيرة من قبل السلاطين والوزراء العثمانيين –كما ذكرنا سابقاً– الذين اتصفوا بالقوة والشجاعة والغيرة على مصلحة الدولة العثمانية.

وهكذا بدأت في أواسط القرن ١٢هـ/١٨م حركات الإصلاح والتجديد في الدولة العثمانية ، إلا أنها صادفت سلسلة من العراقيل ؛ ولذلك لم تدخل في طور التأثير المثمر إلا في أواسط القرن ١٣هـ/١٩م ، فقد سارت الإصلاحات بوجه عام على أساس اقتباس النظم الغربية وأساليبها ، وذلك لأن ضعف الدولة العثمانية بدأ في الوقت الذي كانت فيه الدول الغربية قد أخذت تندفع في طريق النهضة الشاملة بسرعة متزايدة(١) .

وفي عهد السلطان سليم الثالث اهتم بالإصلاحات على الرغم من ردود الأفعال ، إلا أنه قام بعمل خطط التحصينات والخرائط في الجيش وفي مجال التعليم، رغم الصعوبات التي واجهها في تنفيذ الإصلاحات والتغلب عليها(٢).

وكما ذكرنا أن الثورة الفرنسية أثرت على العثمانيين ولاقت ترحيباً من قبل العثمانيين ، وانتشرت بعدها إلى الدول المجاورة ، وقام كاتب سر السلطان سليم الثالث أحمد أفندي بإيضاح هذا الأمر في مجلسه بتاريخ (جمادى الأولى ١٢٠٧هـ/يناير ١٧٩٢م)، قائلاً : " إن جانب الحق جعل الثورة الفرنسية تسري وتصل إلى خونة الدولة العلية ، ليعادوا بالمرض الفرنسي هذا ، فاللهم

---

(١) ساطع الحصري : البلاد العربية والدولة العثمانية ، ص٧٢.

(2) Niyazi Brekeres : The Development Secularism, op. cit, p,79.

اجعل كيدهم في نحورهم، وأهلك الظالمين بالظالمين ، ويسر النتائج الطيبة الخيرة للدولة العلية ، آمين "[1].

وبالإضافة إلى ذلك بدأت التقارير ترد حول تعاون العملاء الفرنسيين مع المعارضين لحركة الإصلاح في الدولة ، في عدة أماكن تابعة للدولة العثمانية. كاليونان فوردت تقارير بشأن مخططات فرنسية لضم كريت والموره ، وأن الضمانات الفرنسية غير كافية لتهدئة الديوان، وبعدها وردت التقارير بشأن الاستعدادات الفرنسية البحرية في ميناء طولون ، وخطة هجوم فرنسا على الدولة العثمانية والدول التابعة لها، ومن ثم صدرت تعليمات إلى رئيس الكتاب أحمد عاطف أفندي بشأن الوضع السياسي وإعداد لائحة للديوان حول استدعاء الباب العالي لحلفائه للانضمام إلى الدولة العثمانية ضد فرنسا ، وبالفعل كتبت اللائحة لإيضاح أحوال الثورة الفرنسية، وبينت أماكن انتشارها وأن أفكارها الهدامة بسطت نفوذها في شتى الأرجاء[2].

فهذه الوثيقة بينت لنا الثورة الفرنسية على أنها الخطر الذي يهدد الدولة العثمانية، وأنه لابد من إيجاد طريقة لإيقاف هذا الخطر ، الذي ربما يؤثر في الصداقة بين فرنسا والدولة العثمانية ، فالثورة الفرنسية قد أثرت على السكان العرب بصورة قوية، فكان لابد من الحذر منها وأخذ جميع الاحتياطات حتى لا تؤثر في الأوساط العثمانية.

ومن المتحمسين للإصلاحات محمود رائيف[3] أفندي في عهد السلطان سليم الثالث الذي ألف كتاباً باللغة الفرنسية ، يصف فيه الإنجازات العثمانية في عصره، وبين في كتابه أنه أصبح مولعاً بجنون النظم السياسية الأوروبية ، أنه بحاجة ماسة لتعلم اللغة الأوروبية ، لكي يزيد معلوماته عن الشؤون الأوروبية ، وأنه شعر بخيبة أمل شديدة عندما لم تتح له فرصة تعلم اللغة الفرنسية ، وقد شغل منصباً مهماً في حكم السلطان سليم الثالث ، إلا أنه قتل على أيدي الانكشارية

---

(1) Bernard Lewis : Modern Turkyien , op, cit, p, 112.

(2) Metin Kiratli : Modern Turkiye , op , cit , s , 67 .

(٣) محمود رائيف أفندي : هو من النماذج التي يحتذى بها في الاستنارة والبعد عن التعصب والتحرر الفكري وهو ابن لأحد رؤساء مخازن الحبوب في عهد السلطان عبد الحميد الأول وتلقى تعليمه في مكاتب الباب العالي ووصل في بداية حكم السلطان سليم الثالث إلى وظيفة مساعد رئيس الكتاب ، وخلال عام ١٢١٥-١٢٢٠هـ/١٨٠٠-١٨٠٥م أصبح رئيساًللكتّاب والمستشار الأول للسلطان في الشؤون الخارجية ، وكان على اتصال وثيق بالسفراء الأجانب في إستانبول ، وقام بترجمة العديد من الكتب الغربية إلى التركية ، وتعلم اللغة الفرنسية وأتقنها ، وكانت نهايته على يد الإنكشارية . انظر : (ناهد إبراهيم دسوقي : بدايات الإصلاح في الدولة العثمانية ، ص٢١٤) .

عندما ثاروا ضد إصلاحات سليم الثالث ، وأدعى الإنكشارية أن هؤلاء الرجال أمثال محمود رائيف كان هدفهم أن يجعلوهم يرتدون الملابس الأوروبية ، وأن يفرضوا ارتداء غطاء الرأس الأوروبي، وقد لقب محمود رائيف في التاريخ العثماني بمحمود الإنجليزي ، وأصبح إلى حد ما مرتبطاً بالحياة الأوروبية(١).

فالحماسة والتفاؤل الذي عبر عنه محمود رائيف تجاه الإصلاحات كان بمعنى التنبيه على انتشار التقاليد الفرنسية للسلوك ، والتي كانت أحد الأسباب لرد الفعل ضد الإصلاحات التي حققها السلطان سليم الثالث جزئياً ، ويبدو أن السلطان كان إلى حد ما بعيداً عن القلق النفسي، الذي ينشأ عند الناس بسبب نظرتهم إلى هذه الإصلاحات على أنها بدعة ، إلا أن طموحاته كانت أكثر بكثير من إنجازاته(٢).

وكتب (روى لانجليه - Le Langles) الكاتب الفرنسي في عام ١٢٢٥هـ/ ١٨١٠م أن السلطان ،بجانب رغبته في تطوير الجيش ، أراد أيضاً أن يحطم مقاومة العلماء، وأن يحد من سلطة شيخ الإسلام لكي يكون عهده عهد ثقافة وعلم ، وكما أراد أن يستفيد من التطورات التي اتخذها الأوروبيون في العلوم والفنون ، وبالرغم من التقدم الذي أحرزته الدول في ظل الإصلاحات، إلا أنها لم تطبق لأنها لم تكن لها آلية في تطبيق القرارات وتأكيدها(٣).

وفي أعقاب القرن ١٣هـ/١٩م كانت حركات التغريب والتحديث التي بدأت بعد تولى السلطان محمود الثاني قد أصبحت بصورة مكثفة ، بل إنها قامت بتحطيم المؤسسات الإسلامية العديدة على مدى قرنين ، وجاءت بمؤسسات على الطراز الغربي مكانها ، ومن ثم فإنها أثارت الاضطرابات داخل المجتمع العثماني ، بل إنها قامت بدفع هذه الاضطرابات إلى سائر أرجاء الدولة في ذلك الوقت ، وبسبب التغريب أصبح العثمانيون معرضين للاضطراب والتدهور في أي وقت ، وفي الوقت نفسه فإن عمليات إحلال المؤسسات الغربية بدلاً من الإسلامية زادت من التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية للدولة العثمانية من قبل الدول الغربية ؛ مما أدى إلى أن حكام هذه الولايات قاموا ببذل جهود كبرى من أجل القضاء على هذه الآثار الغربية، ولكن المساعي لم تنجح في إزالة التأثير الغربي الذي غزا بلادهم وعلى رأسها الدولة العثمانية(٤).

---

(1) Niyazi Berkes : The Development of seculariam, op, cit, 81.
(2) Ibid , op , cit , 82 .
(3) Enver Ziya Karal : Osmanli Tariki, op, cit, s, 120.
(4) Mehmet Dagan : Batiliasme Ihanet, op, cit, s, 10.

ونجد أن الدولة العثمانية قد فتحت أبوابها على تأثير العالم الغربي بشكل ملحوظ ، ومع ذلك فإن الذين يتشبهون بالجمعيات الغربية وبالتفكير الغربي قليلون جداً ، وكانت طبقة العلماء ورجال الدولة والفرق العسكرية ، يعلنون صراحة عداوتهم للتجديدات الآتية من الغرب، وأما عن عامة الشعب فقد وصل بهم الجهل إلى عدم تقدير منفعتهم ، وكان بعضهم لا يبالي بما يحدث ، والبعض الآخر متحيزاً لإعداد التجديد ، ولهذا السبب واجهت إصلاحات محمود الثاني صعوبات عظيمة، ولقد استخدم السلطان القوة للقضاء على هذه الصعوبات(١).

فأراد السلطان محمود الثاني أن يصلح الجيش أولاً وكانت هذه الرغبة طبيعية؛ لأن الدولة العثمانية كان أمنها الداخلي والخارجي في حالة من عدم الاستقرار ، فعمل على تقوية الجيوش العثمانية –كما تحدثنا في الفصل السابق – وقضى على فرقة الإنكشارية لما فعلوه من اضطرابات ضد الدولة والسلطان ، وأنشأ فرقة جديدة سماها عساكر منصورة محمدية مما زاد الوضع اضطراباً في الدولة .

وقام السلطان باستدعاء عدد من الأوروبيين للاستفادة منهم في المجالات الإصلاحية للدولة، إلا أن العائق كان في معرفة اللغة الأوروبية ، ولكن تم ملء هذا الفراغ بالتدريج من خلال السفارات وغرفة الترجمة في إستانبول ، وهكذا فإن رجال السلطان محمود الثاني لم يكونوا على استعداد بالقدر الكافي لإنجاح مهامهم الموكلين بها ، وزاد الفساد في هذه المسؤولية الجديدة بالدولة، وازدادت الشكاوى في هذا النظام السياسي الجديد ، والنفقات للعيش على الطراز الغربي، مما أدى إلى اضمحلال المستوى الأخلاقي ، وإلى انحرافات مالية للوزارات الإصلاحية وإلى عدم الاستقرار، وحلت مجموعة جديدة تتألف من المؤسسات الأجنبية ، وتم تدريب فرق جديدة على يد رشيد باشا الذراع الأيمن للسلطان ، ونجح في حماية النظام والاستقرار من خلال المنصب الذي تقلده وهو رئيس الكتاب للشؤون الخارجية(٢).

وأصدر السلطان محمود لثاني قراراً بعقاب من يعرقل مسيرة الإصلاحات ، سواء الذي لم يطبقها بشكل جيد أو الذي لم يعرها الأهمية الواجبة ، وأخبر جميع الموظفين أنه لن يكون لهم مكان إذا لم يبدلوا أفكارهم ؛ لأن عدم تطبيق هذه الإصلاحات معناه هو انتهاء الدولة ، وفي

---

(1) Tefik Guran : Tinzimal Donemind Derleat, op, cit, s, 143.
(2) Bernard Lewis : Modern Turkiye, op, cit, 105.

حالة انتهائها لن يبقى دين ولا وطن ، وبدأ بعدها في إنشاء جيل له إلمام باللغات والثقافات الغربية ، ويجيد الفرنسية ، للتمكن من الاطلاع على المدنية الغربية ، وبذلك احتل هؤلاء، وهم رجال الدولة ، مناصب عليا في الدولة خلال سنوات التنظيمات[1] .

يتضح لنا مما سبق أن السلطان محمود الثاني كان صارماً في مهمته للتنظيمات، ولو أنه قدر له أن يعيش ١٠سنوات أخرى ، لكان من المتوقع أن تتغير وجهة الدولة العثمانية بشكل أعم وأعمق ، فيعتبر السلطان محمود الثاني أنه جهز أسس التنظيمات، إلا أنه توفي قبل أن يتمكن من إعلانها .

وقد تحدث (والتر – walter) عن الإنكشارية بقوله : " إن القضاء على الإنكشارية كان في حقيقته مسألة صعبة ، إلا أن الإنكشارية كانوا هم الجند الذين استحوذوا على العرش أحياناً وهم الذين ألقوا بالدولة التي حافظوا عليها إلى تهلكة عظيمة في كثير من الأحيان "[2] .

وبذلك استطاع السلطان محمود الثاني القضاء على فرقة الإنكشارية التي وقفت دائماً ضد حركات الإصلاح الجديدة ، فكان القضاء عليها تماماً قد فتح الطريق لتحقيق أفكار الإصلاحات، ولقد عمل السلطان لتنفيذ برنامج الإصلاح الذي خطط له ، ولم يكن في برنامجه تجديد بخصوص إقامة دولة جديدة مرتبطة بالقوانين الحديثة، ولكن هدفه كان القضاء على بعض المعتقدات والعادات المستمدة قوتها من قوانين الدولة القديمة ، ووضعها في صورة جديدة[3].

إن الأعمال الإصلاحية التي تمت في عهد السلطان محمود الثاني خلقت نوعاً من المعارضة المتخفية في الدولة وشعبها المتعصب ، فقامت الثورات وظهر التمرد في استانبول ، كما ظهر في الإيالات التابعة للدولة ، وكان يطلقون على السلطان محمود الثاني " السلطان الكافر " وواجه السلطان هذه الحركات بالشدة والعنف ، ولم يظهر عفواً أو تسامحاً في مواجهة تلك الحركات[4].

وبذلك اكتسبت حركة التجديد في عهد السلطان محمود الثاني الطابع الغربي، حيث يعتبر هو أكبر حاكم في دولة إسلامية لم يلاق الفكر الإسلامي بالفكر الغربي، وهو بذلك يعد أول من

---

(١) يلماز أوزتونا : تاريخ الدولة العثمانية ، ج١ ، ص٢٢ .

(٢) علي رشاد : دولت عثمانية عصر حاضر تاريخي ، ص١١٠.

(3) Enver Ziya Karal : Osmanli Tarkia , cilt, op, cilt , s, 152.

(4) Bernard Lewis : Modern Tukiye, op, cit , p , 103.

مهد تماماً لتغريب الدولة العثمانية تغريباً كاملاً ، وفتح الباب لبداية تحول الدول من دولة إسلامية إلى دولة أسسها ونظمها غربية[1].

ومن المعارضين لحركة الإصلاح في عهد السلطان محمود الثاني خالد أفندي وهو سفير للدولة العثمانية في فرنسا بين عامي (١٢١٧-١٢٢١هـ/١٨٠٢-١٨٠٦م)عاد إلى الدولة حاملاً كرهاً شديداً لأوروبا ، وكل شيء أوروبي ، فدافع عن الإنكشارية ، وعارض الإصلاح العسكري حتى سقوطه وإعدامه في عام ١٢٣٨هـ/ ١٨٢٢م ، وأما سفير الدولة فوق العادة غالب باشا في الفترة ما بين (١١٧٧-١٢٤٤هـ/١٧٦٣-١٨٢٨م) لفرنسا في عام ١٢١٦هـ/١٨٠١م وكان معادياً نحوالغرب ، وتولى عدة مناصب في عهد السلطان محمود الثاني، وبعدها أصبح صدراً أعظم في عام ١٢٣٩هـ/١٨٢٣م ، وكان رجلاً سياسياً ولديه معرفة ممتازة بالمشكلات السياسية الأوروبية العثمانية ، وكان له تأثير قوي على الجيل الصاعد من رجال الدولة المصلحين[2].

وأما في عهد السلطان عبد المجيد الأول عندما أعلن خط الكلخانه الذي كان بمثابة نقطة الثورة في تطوير وتحديث الدولة العثمانية ، فقد أثر هذا الخط على الحياة العثمانية بصفة عامة، وعلى المجالات التي تم ذكرها سابقاً بصفة خاصة ، وكان من أبرز المؤيدين لحركة الإصلاح في عهده هو مصطفى رشيد باشا ، مؤسس حركة الإصلاحات والذي رأى أن التنظيمات ليست إجراء سريعاً لتحقيق إصلاح أحوال الدولة الداخلية فقط ، بل كانت الوسيلة الوحيدة لضمان أمن الدولة الخارجي على وجه الخصوص ، ومن أجل الحصول على مساعدتها المعنوية ، وتجعل هذه الدول الأجنبية تعترف بضرورة وحاجة الحكومة العثمانية في المحافظة على وجودها[3] .

وبعد إصدار الفرمان بدأ استنكار شيخ الإسلام لهذا الخط ، وعلى موقف الصدر الأعظم مصطفى رشيد باشا في مشروعه للإصلاح ، وانتقده في إصدار هذا الخط، ووجه اللوم للسلطان والدولة في ذلك ، وأياً ما كان فإن مخاوف رشيد باشا كانت لها دلائل واقعية لأن أصواتاً غير رسمية أو شبه رسمية قد ارتفعت منذرة خطورة الانسياق في جو تغريب السلطنة[4] .

---

(1) Enver Zine Karel : Tanzimattan errel Caplilasma, op , cit, s, 169.
(2) Turkiye Diyanet Vakfi : cild , 11 , op, cit , s , 581.
(٣) أنكه لهارد : تاريخ الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية ، ص٤٢٦.
(٤) قيس جواد العزاوي : الدولة العثمانية ، قراءة جديدة لعوامل الانحطاط ، ص٦٦.

وبالتالي بدأت المعارضة في التنظيمات وبدأ في قول أن مصطفى رشيد باشا لم يرد تحطيم القيمة المادية والمعنوية للدولة ، بل هو إنسان حُرم من الإحساس والشعور بالأخلاق الإسلامية، فأصبح الإعجاب بالغرب الذي جاء بهذه التنظيمات كارثة على الأمة العثمانية ، وبدأ الباشاوات في معارضة أفكار مصطفى ؛ إلا أن هذه المعارضة لم تؤت ثمارها ؛ لأن السلطان عبد المجيد الأول ظل في محافظته على نهج الفرنسيين من ناحية وعلى طرق التغريب من ناحية أخرى ، لذا نجد أن الإجراءات التي قام بها مصطفى رشيد باشا كانت مؤثرة على الدولة في نظر المعارضين ، وساقتها إلى التمزق والانهيار، وأن مصطفى رشيد باشا ضد الدين ، وأنه جاء بأصول وعادات غربية ليست موجودة لدى الأمة الإسلامية من قبل(١) ، ومن جهة أخرى ذكر الشاعر إبراهيم شيناسي بأنه الإصلاحي أو العظيم والكبير وأنه يملك من الدهاء ما جعله يتصف بصاحب الدهاء في التاريخ العثماني المعاصر ، ويتبوأ مكانة عظيمة في معظم كتب التاريخ في الدولة العثمانية(٢).

وبذلك اجتهد العديد من هؤلاء الذين نادوا بالمحافظة على تراث الأمة ونظمها، والرافضين لاقتباس الدولة من النظم والقوانين الغربية ، وبينوا أن القانون الغربي ينافي الأخلاق والعادات الإسلامية ، وأكدوا على أن الشريعة السمحاء قابلة للتطور واستيعاب كل ما يحتاج إليه العصر الحديث من قوانين ، إلا أنه قد عجز الفقهاء عن فهم روح الدين الذي لا يمانع من أخذ التطور والحداثة ومواكبة العصر دون المساس في شرعه وعقائده ومذاهبه ، وأن النظم والقوانين الغربية تفتح للرشوة والاستغلال أبوابها والتي تسدها الشريعة ، وتطبقها تطبيقاً صحيحاً وأما العدل والمساواة فلا يضمنها القانون الغربي أكثر من الشريعة الإسلامية(٣) .

إلا أن بعض السفراء العثمانيين رجحوا كفة الموروث في الصراع الفكري والحضاري من الشريعة والقانون ، فكانوا أكثر محافظة وأعلنوا عن إعجابهم بالنظم التي تطبقها الدولة العثمانية، في إدارة مؤسساتها ونبذ القانون الغربي الغريب عنهم وعن تراثهم ؛ لأنه يفقدهم هويتهم من غير أن يكونوا قد ربحوا منه ما يسوغ هذا الفقد(٤).

---

(1) Omer Farouk Yilamz : Belgelerle Osmanli Torki, op, cit , s, 347.
(2) Mehmet Dogan : Batililasm Ihanet, op, city, s, 17.
(٣) أحمد فهد بركات الشوابكة : حركة الجامعة الإسلامية ، ص٣٣ .
(4) Faik Resitunal : Osmanli, Sefirliri Ve Sefaret , op, cit, s, 165 .

وبالمقابل كان البعض الآخر من هؤلاء السفراء أكثر تأثراً بالفكر الغربي ، ولم يرفض اقتباس القوانين الموضوعة مع إيمانه بإمكانية تطوير الشريعة ، ورأى أن من الضرورة أن تعمل الدولة على التخلص من الأسس الدينية القديمة في حكمها وإدارة مؤسساتها ، والاتجاه إلى التحديث والتجديد ، والتشريع المستمر للقوانين وفق المنهج العربي ، وبالتالي العمل على تحديث وتغريب الدولة العثمانية(١) .

وبعد إعلان فرمان التنظيمات الذي تم نشره في جريدة " تقويم الوقائع " ، الجريدة الرسمية، الذي تم فيه ترجمة الفرمان إلى الإنجليزية والفرنسية ، وإرساله إلى السفارات ظهرت اضطرابات كثيرة أثناء التطبيق ، وتمسكت كل دولة بالطريقة التي ستجعلها تحافظ على مصالحها وتستفيد من الفرمان ، وزادت إنجلترا وفرنسا ودول أخرى من وجودها من أجل منافعها ومصالحها ؛ ونتيجة هذه الضغوط أصبح هناك فراغ بالسلطة في الدولة العثمانية، ولكن الدول الغربية ، التي أسست سلطة وسيادة كبيرة في ظل سياستها الحامية ، بدأت تحقق كل واحدة منها رغباتها ومطالبها وبدأت تحوز على العناصر التي رأت أنها مناسبة لها(٢).

وإضافة إلى ذلك أسهم السفراء العثمانيون الذين عادوا من الغرب ، وتقلدوا مناصب الدولة بظهور اتجاهين متضادين من الفكر داخل الدولة العثمانية في عهد التنظيمات ، فمنهم من كان ينادي بضرورة التمسك بتطبيق النظم المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية ، والتي قامت عليها الدولة العثمانية ، ومنهم من كان يرى ضرورة إنشاء حكومة حديثة تعتمد على اقتباس النظم والأساليب الغربية في الحكم والإدارة والثقافة والاجتماع إلى الحد الذي يحدد فيه تشكيل هذه الحكومة الحديثة، دون نظر أو اعتبار لماضي الدولة العثمانية ، وما قامت عليه، والمثل الأعلى لأصحاب هذا الاتجاه يستلهم عونه للتجديد من أوروبا وثقافتها ونظمها(٣) .

وهكذا ترتب على ذلك آثار سلبية عديدة ، أثرت على الدولة بجميع مؤسساتها، ومن الطبيعي أن تتفاوت آثار هذه السلبيات بعد أن طبقت محاكم الدولة قوانين لم تستمد من الشريعة، أو كان للشريعة فيها أثر ضئيل ، وتولدت الحاجة إلى إنشاء المحاكم الأهلية بجانب المحاكم التشريعية(٤).

---

(١) أنكه لهارد : تاريخ الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية ، ص٢١٦.

(2) Omer Faruk Yilmaz : Belgelerde Osmanli Tariki ,op,cit, s, 343.

(٣) محمد حرب : السلطان عبد الحميد الثاني آخر السلاطين العثمانيين الكبار ، ط١ ، دار العلم ، دمشق، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م ، ص٢٦ .

(4) Ahmet Lutfi : Osmanli Adalet Duzeni, op,cit, s, 48.

وأما عن أنصار الاقتباس عن الغرب في النظم والقوانين الذين عاشوا في أوروبا وولعوا بها، ومن أشهر المؤيدين بهذا الاتجاه في الدولة العثمانية مصطفى رشيد باشا وتلامذته كفؤاد باشا، وعالي باشا الذي طالب بتطبيق القانون المدني الفرنسي في الدولة العثمانية ، فهؤلاء رأوا أن السبيل الوحيد أمام الدولة العثمانية لتجتاز أزماتها السياسية في الداخل والخارج هو الاتجاه نحو الغرب ، والاقتباس منها في النظم والأسس الغربية واستبعاد المفاهيم الإسلامية كوسيلة للتجديد ، مؤكدين على أن ما كان صالحاً للدولة فيما مضى لم يعد صالحاً لحاضرها ، وأنه لا محالة في انهيار الدولة ما لم تتمثل خطا الغرب فتكون معارفها وقوانينها ونظمها العسكرية كفرنسا[1].

ومن السفراء العثمانيين المؤيدين للإصلاحات هو محمد أمين عالي باشا[2] فبعد أن تولى عدة مناصب سياسية رفيعة في الدولة ، وصل إلى مستشار للخارجية في لندن، بالمجلس الأعلى، ثم عين بمنصب الصدر الأعظم في عام ١٢٦٢هـ/١٨٤٥م، ثم تحصل على درجة وزير ، وتولى رئاسة المجلس الأعلى ، وتولى وزارة الخارجية، ثم عين والياً على بروسة وإزمير وكان موالياً لفرنسا وساعد الفرنسيين للتقرب وكسب الود من الدولة العثمانية[3] .

فكان عالي باشا من الصدور العظام الذين يريدون الحفاظ على الحكم بدون تجديد ، بل إن الباب العالي كان يؤيد كل قراراته بلا نقاش ، وكان متواضعاً لأقصى درجة، وكان مفاوضاً للدولة العلية وهو في محل تقدير الرفقاء، فيقول عنه (بارون هوبتز – Baron Hopetr) أحد مفاوضي النمسا في ذكرياته خلال مؤتمر باريس "إن عالي باشا عندما يتكلم لابد أن تقف متواضعاً وأنت تسمعه"، وكان علامة بارزة في معاهده باريس ، وتمكن من أخذ الامتيازات في هذا المؤتمر، وكان يميل إلى السياسة الفرنسية ، ولسبب ذكاء عالي باشا فإن إمبراطور فرنسا نابليون

---

(1) Ercmend Kerun : Fransanin Gezayre Tecaurazu, op,cit , s, 492.

(٢) محمد أمين عالي باشا : ولد في إستانبول عام ١٢٣٠هـ/١٨١٤م ، وهو ابن علي رضا أفندي أحد أصحاب متاجر مصر ، وكان تحصيله العلمي غير منتظم ، حتى إنه تعلم الفرنسية من أحد الأطباء اليونانيين ، واستطاع كسب ود الآخرين ، وفي سن ١٥ تم استدعاؤه للعمل بالقلم الهمايوني وتربى على يد مصطفى رشيد باشا ، وظل في هذا العمل لمدة ٧سنوات ، ثم عين كاتباً شاعراً ومترجماً بالديوان الهمايوني على الدرجة الثالثة ، وفي عام ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م ، وفي السنة الثانية عين مستشاراً بسفارة لندن ، وعند عودته إلى إستانبول عينه رشيد باشا وهو في سن ٢٥ سنة ، قنصلاً بالسفارة، ثم مستشاراً ووزيراً للخارجية عام ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م وتوفي في عام ١٢٨٨هـ/١٨٧١م . انظر (روبيرت مانتران : تاريخ الدولة العثمانية ، ج٢ ، ص٦٨-٩٩) .

(٣) المرجع السابق ، ص٩٢ .

الثالث أظهر له التقدير والاحترام والثقة ، وكان يفوق أستاذه رشيد باشا في الرأي والحكمة والدبلوماسية السياسية ، وكانت له جهود واضحة في رفع مكانة الباب العالي لدى الدول الأوروبية(١).

ومن رواد حركة الإصلاح محمد فؤاد باشا(٢) ، وهو من رؤساء كتاب المترجم الأول بسفارة لندن ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م ثم سفير مؤقت في مدريد ١٢٦٠هـ/ ١٨٤٤م ، ثم مترجم للديوان الهيمايوني ، وتم إرساله إلى بطرسبورج من قبل الحكومة العثمانية لتنظيم المفاوضات الخاصة بعد إنهاء ثورة المجر ، لُوبرز فؤاد باشا القوة والصلابة مثل رشيد باشا وذاع صيته، وعين مستشاراً للصدر الأعظم وهو في بطرسبورج وزير للخارجية ، وبعدها أصبح رئيس مجلس التنظيمات في عام ١٢٧١هـ/١٨٥٤م وتم إرساله إلى الشام وكان لديه تفويض عسكري مطلق ، وقام بعزل والي الشام أحمد باشا وإرساله إلى إستانبول ، وتمت محاكمته وقتله بالرصاص عام ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م ، بتهمة التعجل في التدخل العسكري بالشام ، وكان فؤاد باشا يرأس المجلس الأعلى ومجلس التنظيمات بصورة مشتركة ثم حصل على الختم الهمايوني عام ١٢٧٨هـ/١٨٦١م ، وبعد تولي منصب السر عسكر كان مساعداً للسلطان العثماني عبد العزيز في رحلته إلى مصر وأوروبا ، وبعد هذه الرحلة أصيب بأزمة قلبية واشتد عليه المرض بعد العودة ، وتم نقله إلى فرنسا للعلاج ولكن توفي في ١٢٨٥هـ/ ١٨٦٨م ، وتم نقل جثمانه من فرنسا إلى إستانبول وكان يرافق النعش سفير الدولة العثمانية بباريس ، وتم دفنه في إستانبول(٣).

وأما عن خدمات عالي باشا وفؤاد باشا المؤيدين للسياسة الفرنسية في عهد السلطان عبد العزيز ، فكان عالي باشا محل ثقة السلطان ، وله خدمات جليلة جعلت له مكانة في الباب

---

(1) Turkiye Diyanet Vakfe, cild , 15, s, 95.

(٢) محمد فؤاد باشا : هو ابن الملاكيجي زاده عزت ، وهو شاعر مشهور ، ولد في إستانبول ١٢٣٠هـ/ ١٨١٤هـ، وهي نفس السنة التي ولد فيها عالي باشا ، واصل تعليمه بمدرسة الطب ، عندما فتحت في طنجانة ، وكان من أوائل التلاميذ في المدرسة الطبية ومدرسة الطب التي جلب منها أشهر أساتذة أكاديمية فيينا ، وأخذ في تعلم اللغة اللاتينية والأجنبية بالقسم الفني ، ولقد كان محل تقدير رشيد باشا، فترك الطب واتجه إلى السلك الدبلوماسي السياسي . انظر (عبد الرحمن شرف : أحاديث تاريخية، ص٩٨).

(3) Ziya Niur Aksun : Osmanli Tarihi, cilt, 3 , op, cit, s, 114.

العالي، وكان محل تقدير إمبراطور ألمانيا وليم(١) ، وقد أخذ السلطان رأيه بعد عودته من أوروبا في ترميم قصره طوب قابي على الطراز الأوروبي(٢).

وبعد رحيل عالي باشا ، رجل الدولة القوي ، أخذ رجال الدولة الإصلاحيون يقلون بالتدريج ، وأصبح هناك رجال لا يتماشون مع التنظيمات الجديدة ، إلا أن الصدور العظام الذين تعاقبوا ظلوا بعيدين تمام البعد عن ملء هذا الفراغ ، ولم ينجحوا في مناصب الصدور العظام ولم يعملوا كفريق، بل أخذوا في الإيقاع بعضهم ببعض وبدؤوا في تحقيق أطماعهم وأهدافهم الرئيسة(٣).

وهناك محفل لاتحاد الشرق الذي أسس في إستانبول عام ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م ، فهذا المحفل المرتبط بمحفل الشرق الكبير الفرنسي الذي يستظل بظل فكرة التنظيمات والتعايش الأخوي والوفاق بين الأجناس ، فقد ضم ١٤٣عضواً قادمين من مختلف آفاق المجتمع العثماني، ونلاحظ أيضاً وجود عدد كبير من الفرنسيين والأوروبيين وعدد من الأقليات في الدولة العثمانية وجانب من العسكريين وموظفي الدولة المدنيين الذين دافعوا عن التقنيات الجديدة وأكدوا روح التنظيمات(٤) .

وممن قاموا أيضاً بحركة التغريب في الدولة العثمانية على المستوى الرسمي أحمد مدحت أفندي، حيث كان له تأثير كبير من خلال تعريف الشعب بالحضارة الغربية، من خلال كتاباته المكثفة عن الحضارة الغربية ، فقد قام بإصدار مجلة في هذا المجال، ولكن كان رد فعل العلماء حول هذه المجلة بغضب شديد مما جعل مدحت أفندي يضطر إلى إيقاف هذه المجلة(٥).

والسفراء العثمانيون الدائمون في العواصم الأوروبية ساعدوا على عملية التغريب في الدولة العثمانية ؛ لأنهم كانوا مولعين بها ، فكانت لديهم رغبة قوية في تغريب الدولة ، وساعد ذلك

---

(١) إمبراطور وليم (١٢١٢-١٣٠٦هـ/١٧٩٧-١٨٨٨م) ملك بروسيا وإمبراطور ألمانيا ، أصبح وصياً على أخيه المخبول فردريك وليم عام ١٢٧٥هـ/١٨٥٨م وخلفه ملكاً على بروسيا ثم ألمانيا ، وخلال حكمه كان بسمارك الشخصية المسيطرة على مصير بروسيا وألمانيا بحكم تعيينه مستشاراً ، قاد وليم بشخصه الجيش البروسي في الحرب البروسية الفرنسية ونودي به عند انتهائها إمبراطوراً لألمانيا وأصبح رمزاً لاتحاد ألمانيا ، وخلفه ابنة فردريك الثالث. انظر : (محمد شفيق غربال : الموسوعة العربية الميسرة ، ص١٩٦٦) .

(2) Ercument Kuran : Turkiye nin Batililasmasi, re ,op, cit, s, 169.

(3) yilmaz Oztuna : Osmali Devleti , Tarhi , s, 539.

(٤) روبيرت مانتران : تاريخ الدولة العثمانية ، ج٢ ، ص٨١ .

(5) Turkiye Diyenet Vakfi : cild , 11 , op , cit , s , 154.

السلاطين العثمانيون ؛ لأنهم عهدوا إليهم بعد عودتهم بوظائف مهمة في الدولة تتخذ الصدارة (وكيل الصدارة والدفتردارية) وحامل الأختام السلطانية مما كان لهذا أثر في دعم الاتجاه التغريبي في الدولة العثمانية(١).

كما أن وجود الموظفين الشباب الذين كانوا يشغلون وظائف في السفارة الدائمة في أوروبا كانوا يعدون مساعدين للسلاطين المصلحين ، وكان حماستهم ظاهرة لتغريب الدولة العثمانية ، وكذلك صدرت التعليمات من السلاطين العثمانيين إلى السفراء العثمانيين على تدوين كل ما يتصل بالعلوم والمعارف والتعلم ، والقوانين الغربية في تقاريرهم بكل دقة لخدمة ومساعدة الدولة العلية(٢) .

وهكذا جسدت هذه التقارير التي كانت ترسل من السفراء العثمانيين إلى الدولة إعجابهم بمظاهر الحضارة المدنية الغربية ، وأنه لابد من تطبيق هذه المظاهر في دولتهم حتى ترتقي إلى التقدم التي وصلت إليها الدول الغربية .

إذن إعلان فرمان الإصلاحات في ظل الجهود التي قام بها السلاطين والصدور العظام لا يمكنها أن تقوم بتأسيس العدل بشكل تام ، ولا يمكن للامتيازات الممنوحة لغير المسلمين من خلال فرمان التنظيمات إزالة الفوارق بينهم وبين المسلمين ، أو أن يقوموا بزيادة الحريات الممنوحة لمذاهبهم وأديانهم ، وفي نهاية هذه المناقشات تم إعداد هذا الفرمان الذي كان يتفق مع قرارات فيينا ، ورغبات سفراء فرنسا وإنجلترا ، فكان الأجانب هم الذين أعدوا هذا الفرمان وقام الصدور العظام كعالي باشا بإجبار السلطان العثماني على قبوله(٣).

أن الموقف العام للدولة العثمانية من فرمان الإصلاحات والتنظيمات كان مفروضاً من قبل إنجلترا وفرنسا اللتين أخذتا تساعدان بقواتهما العسكرية في حرب القرم، إلا أنها أرادت نشر هذا الفرمان مقابل هذه المساعدات، بالتعاون مع عالي باشا ومشاركة سفراء فرنسا وإنجلترا ، إلا أن هذا الفرمان ترك الباب على مصراعيه للتدخل الأجنبي في السياسة الداخلية والخارجية للدولة العثمانية(٤).

(1) Ercmend Karan : Avrupa' da Osmanli , Ramet , op , cit , s , 57.
(2) Turkiye Diyanet Vakfi : cild , 11 , Ibid , op , cit , s , 154 .
(3) Omer Faruk Yilmaz : Osmanli Yayineri , op, cit, s, 60.
(4) Ziya Nur Aksun : Orduncu Otukeneshyat, cit, 3 , cit, s, 348.

وبذلك تحول المجتمع العثماني واقتصاده إلى ساحة نفوذ للاقتصاد الأوروبي ، وفي ظل هذا الفرمان تم تحقيق التطور الاقتصادي الكبير للرعايا المسيحيين الذين ينسبون لمذاهب عديدة، وأصبحت لهم حقوق كثيرة ، وبدأ سفراء فرنسا في التدخل في جهود اللجنة المشكلة لاستقلال الدولة ، وأصبحت الإصلاحات الواقعة تقلد القوانين الغربية ، وأصبح المسيحيون هم المسيطرين ، وهذا ما كان يهدف إليه الفرمان في تأسيس إدارة غربية ، وفتح ثغرات بين المسلمين والمسيحيين مما يؤدي إلى الفرقة بينهم ، إلا أن السلطان عبد المجيد الأول حاول بقدر المستطاع أن يتماشى مع هذه الفرمانات التي نشرت ، والتي حاز فيها المسيحيون على حقوق اقتصادية ودينية كثيرة(١).

وقد كتب اللورد إستافورد في مذكراته بأن مسألة تحسين النظم من خلال الثورات التي انقلبت على الباب العالي منذ فترة الكلخانه كان بتأثير غربي وتحديث وتجديد الدولة العثمانية، وجميع الجهود من أجل الإصلاح كانت بضغوط أجنبية، ومن الواضح أن فرماني الإصلاح والتنظيمات معاً أعطيا حقوقاً لغير المسلمين مما أثار غضب المسلمين ورفض هذه المبادئ برمتها، ولقد كان السفير الإنجليزي في دهشة لما حدث إزاء الغرب والمجتمعات الشرقية التي لم تتقبل الغرب بسهولة ، وكان الأولى بهم تبني السفراء الذين يقرون هذه التنظيمات والإصلاحات، وكان معظم الفرنسيين يتحركون بموجب مصالحهم(٢).

لقد كان السبب في محاولة خط الإصلاحات الهمايوني خط الكلخانه يتضح من خلال تحول هذا الفرمان إلى موجه سياسية لدى الرأي العام الأوروبي في ذلك الوقت ، وذكر أنجرد هارت أن هذا الفرمان أعطى براءة المشروطية القادمة ، واعتمد على إصلاحات الدولة العلية العثمانية بصفة عامة ، وشمل كافة المجالات بشكل ضمني ، واستفادت منه الدول الأوروبية ، من أجل تأسيس نفوذ اقتصادي ، وسياسي في الأراضي العثمانية ، وهذه الدول كانت تركز على المنافع والمصالح لها في المقام الأول لهذا الفرمان(٣).

وبالتالي أصبحت هناك ثورات وردود أفعال غاضبة وأحداث في كل مكان بعد صدور هذا الفرمان ، وأما الدول الأجنبية فإنها قامت بالتدخل العسكري في الأراضي العثمانية باسم حماية الأقليات غير المسلمة ، وامتد بعدها التدخل في كافة الشؤون، حتى إن الباب العالي لا يمكنه

(1) Bilal Eryilmaz : Tanzimat re Yonetimeat, op, cit, s , 321.
(2) Mehmet Dogan : Batililasma Ihanetm op, cit, s, 46.
(3) Turkiye Diyanet Vakfi : cild , 3 , op, cit, s, 381.

رفض المطالب للسفراء الأجانب ، ويوضح جودت باشا هذا بقوله : " إن هؤلاء المسؤولين يطلبون دعوتهم بحرية في الممالك العثمانية ، وبذلك زاد غضب الشعب إزاء هؤلاء الرجال الجدد ، أو المصلحين الذين كانوا ينادون بالتحديث في الدولة العثمانية(١).

نستطيع القول : إنه بسبب هذه التنظيمات اتخذت الدولة إجراءات مهمة، فكان لهم رد فعل كبير إزاء العديد من طبقات المجتمع كإغلاق المجلات ، ومعاقبة الكتاب المتغربين بسبب المقالات التي كتبت في هذا الميدان ، فذكرت المجلات الإسلامية بصفة خاصة معارضتها بقوة لهذه الإصلاحات ، فكان لهذه المعارضة تأثير كبير على المتغربين ، وأدت إلى انقسام بين مجموعتين ، وقد قام جلال نوري بيك بكتابة مقال بعنوان " شيمة الخصومة " في مجلة اجتهاد وذكر فيه " أن الغرب لم يكونوا أصدقاء في أي وقت للمجتمع العثماني ، وأن العثمانيين للأسف لم يكونوا للغرب سوى طلاب "(٢).

وبذلك ولد المثقف العثماني أو المستنير العثماني مع ميلاد التنظيمات ، حيث إنه لم يكن هناك على مدى التاريخ العثماني ، هذا المصطلح الذي كان يطلق عليه في اللغات الغربية، فكان هؤلاء مشبعين بالثقافة الغربية منذ القرن ١٢هـ/١٨م، وأخذوا اللقب من أوروبا لأنه كان يطلق عليهم المستنير(٣).

وبدأت التمردات تظهر في ولايات الرومللي والأناضول ، وبعدها تحولت الثورات والانقلابات الغربية إلى مسألة سياسية واجتماعية داخل الدولة العثمانية، وقامت الإجراءات للسلطة المركزية في التسبب في إقرار وضع إقطاعي ، فأصبحت المجتمعات العثمانية كبقية المجتمعات الأخرى التي نقلت المفاهيم الغربية من خلال التغريب ، ويُعد مفهوم المستنير أحد تلك المفاهيم التي كانت نتاج عصر التنوير الغربي، وهؤلاء بدؤوا بالظهور في عصر الدولة العثمانية خلال فترة التنظيمات، وأصبح المستنير العثماني يحمل على عاتقه نقل علوم الغرب كما هي إلى مجتمعه ومن ثم تطبيقها(٤).

---

(1) Hadiy Tuncer : Osmanli Dipomasis ve Sefarat , op, cit , s, 311.
(2) Turkiye Diyanet Vakfri : cild , s, op, cit, s, 152.
(3) Nevin Yazici : Osmanlilik Fikri , op, cit, 40.
(4) Ali Ibrahim Savas : Genel Het Lorgla, Osmanli , op, cit, s, 40.

وعندما تولى السلطان عبد العزيز العرش (١٣ رجب ١٢٧٨هـ/٢٥ يونيو ١٨٦١م) بعد وفاة أخيه عبد المجيد الأول ، كان له ميول نحو حركة الإصلاح وكان يتقن اللغة الفرنسية، ويداوم على قراءة الصحف الفرنسية ، وقد تبنى عادات وتقاليد أوروبا في قصره ، ووصفته الأوساط الثقافية بأنه مستبد ، ولكن إلغاء الحدود القديمة التقليدية والقبول والاعتراف بالمراقبة الغربية ، جعل حكمه في الدولة العثمانية يوصف بالاستبداد ، وعلى الرغم من ذلك فإن عالي باشا وفؤاد باشا كان لديهما القدرة على استخدام سلطتهما من أجل الإصلاح ، وتم إعداد لائحة جديدة حول إدارة الأقاليم في عام ١٢٨١هـ/١٨٦٤م واستخدمت حتى نهاية عصر الدولة العثمانية(١).

وبعدها أرسلت الحكومة الفرنسية أجندة إلى الباب العالي خاصة بالتصورات الإصلاحية في (شوال ١٢٨٤هـ/ فبراير ١٨٦٧م) كان السلطان متشدداً إزاء فكرة الإصلاح ، ولكنه استسلم لذلك أمام ضغوط الأحداث ، واستقرت المؤسسات والقوانين الجديدة ، وجاءت بعدها دعوة من نابليون الثالث للسلطان عبد العزيز في عام ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م لزيارة المعرض الدولي للكتاب بباريس ، وبالفعل قام السلطان بهذه الجولة الأوروبية ، وتم استقباله بحفاوة وترحيب ، ونزل في قصور باريس وفيينا ولندن ، ثم تعرف على ملك بروسيا(٢).

واهتم السلطان عبد العزيز كثيراً بالجيوش البرية والبحرية وكان يرغب في تطبيق ما شاهده من تقنيات غربية أثناء رحلته إلى أوروبا بممالك الدولة العثمانية المحروسة، فأراد تطبيق كل المعارف والعلوم الغربية والأوروبية بالدولة ، إلا أنه لم يستطع جني الثمار التي كان يتمناها، بسبب بعض العوامل التي عاقته في تنفيذه لهذه الإصلاحات(٣).

ومن أنصار التنظيمات الذين يسعون في التطبيق لأنظمتها صادق رفعت باشا – السابق الذكر –من الدبلوماسيين الكبار ، بل إنه كان مستشاراً في السياسة والشؤون الخارجية أكثر من الدبلوماسيين الآخرين ، وقد أبدى رأيه في تسوية شؤون البلاد ، وبالفعل تم تسوية معظمها وفقاً لرأيه ، وكان بينه وبين رشيد باشا اتفاقات مهمة بشأن السياسة الخارجية للدولة العثمانية(٤).

---

(1) Bernard Lewis : Modun Turkye , op, cit ,s , 120 .
(2) Turkiya Diyanet Vakfi : cild , s , op, cit, s, 121 .
(٣) عبد الرحمن شرف : أحاديث تاريخية ، ص١١٩.
(٤) عبد الرحمن شرف : المصدر السابق ، ص٩٨ .

ومن ضمن الأنصار البارزين صادق رفعت باشا الذي كان وزيراً في فيينا عام ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٧م ، ومحمد شكيب الذي كان هناك عام ١٢٥٧هـ/١٨٤١م، وإبراهيم صارم باشا الذي خدم في لندن عام ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م ، وحتى أبناء هؤلاء الدبلوماسيين الأوائل استفادوا من فرص إقامتهم فيأوروبا في فترة شبابهم وطفولتهم، وشغلوا عدداً من الوظائف العليا المختلفة في الدولة في الجيل الثاني ، ومن أمثلة ذلك أحمد وفيق باشا ، وهو حفيد وابن مترجم الدولة الذي ذهب مع والده إلى باريس ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م ، وكان مترجماً بارعاً ، وقد ترجم مسرحيات فولتير التي فتحت طريقاً جديداً في إظهار مفاهيم جديدة في الأدب العثماني(١).

ومن السلاطين المؤيدين لحركة الإصلاح السلطان مراد الخامس(٢)الذي عُرف أنه محب للإصلاح ، وقام بدراسة القوانين والنظم الغربية وتشبع بفلسفة الغرب ، وقد قال عنه السلطان عبد الحميد الثاني " كان من طبيعته أن ينخدع لمن يتبسمون في وجهه ، دون أن يفكر في المعقول وغير المعقول ، واستطاع أنصار التجديد تحريضه على الإدمان على الخمر، وزينوا له جوانب تستخف بها الحياة الأوروبية(٣).

وبعد إعلان الدستور في عهد السلطان عبد الحميد الثاني في عام ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م كانت للعرب مطالب ، سوى المساواة مع غيرهم من العناصر ، في الإسهام بخدمة الدولة وذلك طمعاً في المنافع والوظائف ، فأرادوا أن تكون الدولة بفضل الدستور شركة مساهمة بين العناصر المختلفة، ويبذل كل منهم جهده لإعلاء شأنها وخدمتها ، دون أن يحرموا من هذا الشرف، ومن أجل ذلك قبل المسيحيين بطبيعة الخدمة العسكرية وتلقوها دليلاً على عهد المساواة ، وإلى جانب ذلك كانت صحافة باريس تهتم بالقضايا العثمانية ، وكان ثمة عدد من الكتّاب العرب المسيحيين يتتبعون تطورات الحوادث الداخلية ، ويكتبون المقالات ويعرضون فيها حقوق العناصر في المساهمة بمسؤولية الحكم(٤) .

وعندما تولى مدحت باشا الصدارة في عهد السلطان عبد الحميد الثاني ، تحت ضغط الدول الأوروبية ، أتيح المجال أمامه لنشر الأفكار الغربية ؛ وبذلك تمهدت السبل أمامه للإصلاحات ،

---

(1) Bernard Lewis : Modern Turkiye , op , cit , p , 89.

(٢) انظر ملحق السلاطين العثمانيين ملحق رقم (٢٢) ص(٥٤٧) .

(٣) عبد المنعم الهاشمي : الخلافة العثمانية ، ص٤٨٠ .

(٤) توفيق برو : العرب والترك ، ص١٤٨ .

وشكل لجنة مؤلفة من ١٦ موظفاً لوضع مشروع الدستور الذي استوحي من الدستور الفرنسي ، تحت اسم قانون أساسي في عام ١٢٩٤هـ/١٨٢٧م وبذلك أصبح الدستور الفرنسي دستوراً للدولة الإسلامية بعد أن كان دستور الدولة هو الإسلام(١) .

فقد قام العثمانيون الجدد بالضغط على مدحت باشا ، بينما كانوا يريدون تولية زعيمهم الشاعر ضياء باشا(٢) في منصب الصدر الأعظم ، إلا أن إنجلترا كانت متمسكة بمدحت باشا بشتى السبل ومهما كانت الطريقة ، وبذلك أجبروا العثمانيين الجدد، وحتى السلاطين على أن يظل هذا الوزير في منصبه ، ولكن نجاح مدحت باشا في إدارة ولاية الإيالة أعطاه الحق قليلاً في التساهل معه ، مع العلم بأنه كان يجهل السياسة الخارجية لذلك ارتكب أخطاء كثيرة، واستطاع بمؤازرة إنجلترا إدخال نظم وقوانين في الدستور تتعارض مع أسس التنظيمات ، التي لم تعجب الكثير من رجال الصدور العظام(٣).

وكان أحد رموز التغريب نامق كامل(٤) ، فكان رأيه مماثلاً لمدحت باشا في انتقاده للرجعيين، وكانا من المساهمين في إقرار التنظيمات وتبريرها أمام عامة الناس ، وكان وراء إقناع السلاطين بهذه التوجهات ، وهم مسؤولون عن هذه الإصلاحات(٥).

---

(١) عبد المنعم الهاشمي : المرجع السابق ، ص٥٥١ .

(٢) ضياء باشا : مفكر ولد في ديار بكر ١٢٩٣هـ/١٨٧٦م ، عمل وهو في السابعة عشر من عمره موظفاً في أمانة الصدارة العظمى ، ونظم الشعر بلغته التركية والفارسية ، عمل في الحقل التعليمي في بداية شبابه فتأثر ببعض الأشخاص الملحدين وبالميول المتطرفة ، سافر إلى إستانبول عام ١٣١٥هـ/١٨٩٧م وانتسب إلى كلية الطب البيطري ، إلا أن عمله في السياسة كان أكثر من التعليم ، وانتخب عضواً في جمعية الاتحاد والترقي ، وهو أحد دعاة الطورانية ومفكريها رغم أنه من أصل كردي . انظر : (ربيع عبد الرؤوف الزواوي : الدولة التي ظلمها التاريخ ، ص١٥٠) .

(3) Yilmaz Oztuna : Osmanli Devlite Tarihi, op, cit, 557.

(٤) نامق كمال : ولد عام ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م لقب بشاعر الحرية ، كان كاتباً وشاعراً كتب في جريدة تصوير أفكار، ثم تولى بعد سفر صاحبها إبراهيم شيناسي إلى أوروبا والتحق بجماعة تركيا الفتاة والي جماعة العثمانيين الجدد وبعدها هرب إلى أوروبا مع ضياء باشا واشترك في جريدة (حريت) في لندن عام ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م وسمح له بعد ذلك بالعودة إلى إستانبول ، فكان أول من تحرر في شعره من العروض ، ومن أبرز أعماله الوطن ، جلال الدين خوارزم شاه، ويعتبر هو أول من بذر بذور القومية في الأتراك . انظر : (ربيع عبد الرؤوف الزواوي: الدولة التي ظلمها التاريخ، ص١٥١) .

(5) Turkiye Diyanet Vakfi , cild, 13, op, cit, s, 112.

واحتفلت الولايات العثمانية فرحة بما سمته " عهد المشروطية الأول " ، وكانت الآمال متجهة إلى مزيد من اللامركزية للعناصر غير العثمانية ، وإلى تقليص نفوذ السلطان وضمان الحريات العامة ، فكانت هذه شعارات عهد المشروطية ، ورسم الأوروبيون طموحات العثمانيين على أسلس أن تقدم دولتهم الأنظمة الغربية الدستورية ، ولكن الدستور المستورد ، كان دستوراً علمانيلي حاجة الدول القومية الناشئة ، وليس دستوراً دينياً إسلامياً في دولة قائمة أساساً على تجاوز مذهب القوميات بأمة أساس رباطها الإيمان بالله ، ولذلك كان الدستور مخيباً للآمال ، بل فتح الأبواب لدخول التيارات القومية ، وإبعاد الشريعة ، وسيادة العصبيات القومية(١) .

وأخذ السلطان عبد الحميد الثاني يرد على مهاجميه في موضوع تغيير الدستور في مذكراته التي كتبها وذكر "أن المؤتمر الذي عقدته الدول العظمى في إستانبول كان يحمل أهدافاً دنيئة لتحطيم الدولة العثمانية ، وليس العكس كما تدعي هذه الدول؛ لأن هذه الدول تظاهرت بأنها تريد الحفاظ على حقوق الرعايا المسيحيين من خلال استقلال هذه الأقليات المسيحية ، وذكر السلطان أنه مؤيد للمشروطية بسبب إبعاد الضرر عن دولتي وبأمتي ، ومن اتهمني بأني عميل للغرب سيدرك معنى ذلك فيما بعد "(٢).

وقد ورد تقرير من قبل سفراء الدول الستة المقيمين والدائمين في استانبول إلى مقر وزارة الخارجية بتاريخ (٤ رجب ١٢٩٧هـ/١١ يونيو ١٨٨٠م) تطالب فيه تنفيذ الأحكام التي صدرت في معاهدة برلين والتي وقعتها الدول الستة وأنه يجب على الدولة العلية بذل الجهود والمساعي المشتركة للوصول إلى النتائج المطلوبة المنشودة، وحماية المعاهدة ، وأن الدول مضطرة إلى إمعان النظر في التدقيق في عملية تأخير عمل الإصلاحات اللازمة ، وأن على الباب العالي ضرورة القيام بهذه الأعمال ، وتوفير الاحتياجات المحلية بالإيالات التي يوجد بها السكان الأرمن والشراكس ، وتحقيق الأمن لهم ؛ لأن حكومة الدول لن تسمح باضطراب في هذه المناطق، وأنه في حالة تأخير هذه التدابير ، فإن الباب العالي سيكون المسؤول عن النتائج المترتبة على هذا الوضع ، وسوف يتحمل كافة الأضرار الناتجة عن هذا التأخير(٣) .

---

(١) قيس جواد العزاوي : الدولة العثمانية ، قراءة جديدة لعوامل الانحطاط ، ص١١٥.

(2) Suleman Kocabas , Kendi : Iteraslari Jon Terkler, op, cit, s, 28.

(٣) وثيقة غير منشورة رقمها : BOA.Y.A.RES 6/6 محفوظة بأرشيف وزارة الخارجية بإسطنبول.

ومن مظاهر الخلاف في العصر الإصلاحي بين العرب والترك ، هو ترك الحرية التامة للصحافة ، وإعطاء المجال لتكاثر مثل هذه الصحف والمجلات ، فإن هذه الصحف لم تتحرج من إثارة المشكلات العربية والبحث في حقوق العناصر ، والدفاع عن العنصر المنتمي إليه ، فهذه المشكلات العرقية كانت موجودة في داخل المجتمع العثماني ، لذلك أصبح تطور العلاقات بين العثمانيين والعرب والعناصر الأخرى من سيئ إلى أسوأ(١) .

ومن الصحف التي ظهرت في تلك الفترة هي جريدة (الصدى)(٢) وأنشأها جبرائيل دلال الحلبي(٣) والتي أصدرتها السلطات الفرنسية للترويج عن سياستها في الدولة العثمانية ، فقد ضمت هذه الجريدة كثير من الآراء السياسية والاجتماعية التي تدعوا لمناهضة الحكم العثماني التقليدي والخروج به إلى التحديث(٤) .

وبعد إعلان الدستور بدأت الجمعيات في الظهور ، واندفعت جميع الفئات إلى تشكيلها، ولكن كان القانون يحظر قيام جمعيات وأحزاب سياسية ، إلا أن هذه الجمعيات لجأت إلى تأسيسها بشكل سري ، فلم يكن بالإمكان وضع السدود أمام هذه الفئات ، وعواطفهم القومية، وخاصة بعد رؤيتها لعناصر الدولة المختلفة كالاتحاديين الذين لا يتقيدون بروح القوانين التي يصدرونها هم أنفسهم ، فأنشأت جمعيات سرية كالجمعية الإصلاحية في بيروت، وحزب اللامركزية

(١) توفيق برو : العرب والترك ، ص٩٥ .

(٢) الصدى : هي صحيفة سياسية أسبوعية ، أنشئت عام ١٢٩٤هـ/١٨٧٧م بأمر حكومة فرنسا وجعلتها الحكومة الفرنسية لسان حالها ترويجاً لمصالحها السياسية والتجارية والاقتصادية في البلاد وعهدت بتحرير فصولها إلى جبرائيل الحلبي ترجمان وزارة المعارف في باريس ، وتعطلت في عامها الثاني بسبب سفر منشئها إلى إستانبول بدعوة من الصدر الأعظم لإنشاء جريدة أخرى في عاصمة الدولة . انظر : (الفيكونت فيليب دي طرازي : تاريخ الصحافة العربية ، ج١ ، ص٢٥٣) .

(٣) جبرائيل دلال الحلبي : ولد في عام ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م في حلب من أسرة مسيحية فرنسية ، وظفته فرنسا بعد سفره إليها ، فتعلم الفرنسية والإيطالية والتركية ، وكان شديد الولع باقتناء الكتب الثمينة ، شاعر ، خفيف الظل، وبسبب قصائده ضد الدولة العثمانية ، ألقي في السجن لمدة سنتين ، حتى وافته المنية عام ١٣١٧هـ/١٨٩٩م. انظر : (زكريا سليمان بيومي : قراءة جديدة في تاريخ العثمانيين ، ص٢٥٤ ؛ الفيكونت فيليب دي طرازي: تاريخ الصحافة العربية، ج٢ ، ص٢٣٠) .

(٤) أحمد فهد بركات الشوابكة : حركة الجامعة الإسلامية ، ص٢٥٤ .

العثماني بمصر، وغيرها من الجمعيات التي بدأت في الظهور بعد إعلان الدستور العثماني في عهد السلطان عبد الحميد الثاني(١).

فأدى ظهور الجمعيات والأحزاب والحركات الإصلاحية إلى تفاعل آراء مختلفة في المجتمع العثماني ؛ مما أدى هذا إلى انبعاث أفكار غربية وانقسامات في الشعب، وقد تمثل ذلك في إصدار هؤلاء الجماعات على المركزية ، وتوسع الحركة العربية(٢).

وذكرت لنا البرقية المقدمة من عارف باشا ناظر الخارجية إلى سفراء باريس وروما وفيينا وبرلين بتاريخ (٨ شعبان ١٣٠٠هـ/١٣ يونيو ١٨٨٣م) والذي كان موضوعها يحق القول أن نذكر الاتجاه الجماعي الذي اتفقنا عليه ، وقد تم توقيعه وتفصيله في معاهدة برلين ، والتي أقرت بنودها الحكومة العثمانية بصدد تطبيق الإصلاحات المدرجة من خلال المراكز والمناطق الآهلة بالسكان ، من خلال استخدام النظم المتفق عليها وفق برنامج الإصلاح الذي تم توقيعه ، وهذا الخبر تم نشره في الجرائد الرسمية للدولة ، حتى تطبق في البلاد(٣) .

وبذلك نستطيع القول : إن فرمان الإصلاحات التي تم إعداده في الأساس على يد السفراء الفرنسيين والأوروبيين ، ورجال الدولة العثمانية أمثال رشيد باشا ، وعالي باشا وفؤاد باشا ضمن لهم مصالحهم الشخصية والخاصة في الدولة العثمانية، وأصبحت السيطرة الداخلية والخارجية في يد الدول الأجنبية ، وبذلك فقدت الدولة العثمانية الاستقرار في سياستها وبدأ هؤلاء التحكم في أمورها ، مما زاد من ردود الأفعال في المجتمع العثماني .

وبذلك أصبح التغريب هو المحور الرسمي والرئيس في الحياة الفكرية العثمانية لفترة طويلة، وانتشر بين أرجاء الشعب بصورة مختلفة دون النظر لأي فارق ديني أو اجتماعي ، إضافة إلى إزالة العوائق والفوارق والمساواة بين المسلمين والمسيحيين ، وفي كافة الحقوق مما جعل السكان في عدم تقبل هذا الأمر ، فكانوا يقولون " لقد فقدنا حقوق قوميتنا المقدسة التي حققها أجدادنا وآباؤنا ، وإن الأمة الإسلامية التي كانت مسيطرة حرمت من حقوق كثيرة ، فهذا هو اليوم الذي ينبغي أن نبكي من أجل أهل الإسلام ، وبدأ بعض الأشخاص بالاستهزاء بهذا الفرمان بعد نشره بأنهم

---

(١) يلماز أوزتونا : تاريخ الدولة العثمانية ، ج٢ ، ص٢٦٠ .

(٢) زهير عبد الجبار الدوري : الفكر والسياسة لدى الجمعيات والمنتديات والأحزاب ، ص١١٣.

(٣) وثيقة غير منشورة رقمها : BOA.HR.SYS.1261-5/76 محفوظة بأرشيف وزارة الخارجية بإستانبول.

أصبحوا يخدمون رعايا مسيحيين ؛ لأن هذا الفرمان يخدم الرعايا أكثر من المسلمين ، ورأت الدول الغربية أن هذا الفرمان يمنحهم الحق في التدخل بالشؤون الداخلية للدولة العثمانية ، وبالطبع لم يكن هدفهم تقوية الدولة العثمانية ، ولكن خلق ظروف مناسبة لأطماعهم السياسية والاقتصادية على حد سواء(١).

وكانت الخطابات التي ترسل من نظارة الخارجية العثمانية إلى السفراء العثمانيين تحمل بين طياتها لغة التهديد والوعيد لهم إذا لم يقوموا بتطبيق الإصلاح ، ومن هذه الخطابات ورد لنا خطاب من توفيق باشا إلى السفراء العثمانيين بتاريخ (٢٦ شوال ١٣١٢هـ/٢١ إبريل ١٨٩٥م) يقول : "طبقاً لما ساد من أقوال فإن العراقيل قد بدت واضحة بشأن الاتفاقات المبرمة ، ومن هنا فإنني أصر وأكرر من الإصرار أن عدم الالتزام بالمصداقية ، والمتابعة الدائمة، والعمل الدؤوب ، ونجاح الاتفاقيات، وخاصة أن هذه الاتفاقيات لها مواقيت محددة ، فإنني أهيب بكم بأن تكونوا دائمي الاتصال بسفراء الدول ، والمناقشة الدورية لتحقيق مصالح الدولة في تطبيق الإصلاحات الدائمة ، واستخلاص النتائج المرجوة ، ومن ثم تقرير الأصلح للتطبيق، وأحيطكم علماً بأن التعبيرات الودية في تبادل الرسائل لا تكفي لوضع البروتوكولات، ولكن اللقاءات الدورية هي الأسلوب الأنفع للمتابعة والتنفيذ "(٢) .

وخلاصة القول في نهاية هذا المبحث : أن السلاطين العثمانيين بالرغم من إصلاحاتهم التي قاموا بها إلا أن هذه لم تأت بنتائج مثمرة ومؤثرة ، ولكن وضعوا الأسس في عملية تحديث الدولة، وكما أن بصماتهم واضحة في عدة مجالات، فالأسس التي أتى بها فرمان الإصلاحات تسبب في زرع خلافات داخل الدولة العثمانية ، وهي فترة الأزمة ونتيجة طبيعية للإصلاحات التي قامت بها الدولة وهي تريد منح العناصر المسيحية والإسلامية الحرية والاستقلال بعضها عن بعض ، إلا أن رجال الدولة حاولوا إخراج الدولة العثمانية من هذه الأزمة من خلال العمل بالتحديث وتقليد الغرب بشتى الطرق ، ولكن الأوساط الرسمية في الدولة كان منها المعارض والمؤيد لهذه الإصلاحات، وأصبح هناك تضارب في الأفكار ؛ بسبب هذا الموقف الذي أدى بهم في نهاية الطريق إلى تدخل الدول الأجنبية في سياسة الدولة الداخلية والخارجية ، والضغط المتزايد عليها بشأن الحمايات والحريات ؛ وبذلك جعل الدولة في موضع التنفيذ وليس الاختيار، فكانت تنفذ قرارات الدول الأجنبية على حساب مصلحة الدولة نفسها.

---

(1) Nevin Yazici : Osmanlilik Fikri Ve Genc , op, cit, s, 27.

(٢) وثيقة غير منشورة رقمها : BOA.HR.SYS.2816-1/116 محفوظة بأرشيف نظارة وزارة الخارجية بإسطنبول.

المبحث الثاني :

الموقف الشعبي .

كانت المفاهيم والأفكار الفرنسية لاقت صدى في إستانبول وداخل الإطار العثماني، وكان عدد الذين أثارتهم هذه الأفكار كبيراً ، إلا أن بعض المتنورين قد آمنوا بضم العلوم الغربية ومعارفها إلى الدولة ، إلا أن هناك فئات مؤثرة كانت مصالحها تتعارض مع هذا الانفتاح على العلوم الأوروبية والثقافة الفرنسية بشكل خاص ، كقوات الإنكشارية والعلماء الذين كانت لهم حججهم التي تتمثل في خوفهم على المعتقدات السائدة[1] ، فلم يكن من السهل تطبيق نظام الحكم العثماني الجديد بين هذه الفئات المختلفة داخل الدولة العثمانية ، كما لم يكن من السهل أن تستجيب هذه الفئات للتشريعات الجديدة واستبدال القوانين التقليدية القديمة بالقوانين المدنية العامة[2] .

لم يكن الوضع العام للدولة العثمانية يخفى على رجال الدولة ، ولا على مفكري الأمة العثمانية ، وقد كثرت الدعوات الإصلاحية بعد صدور التنظيمات والتي قدمت للسلاطين مواقع الخلل والفساد ، ووضعت بعض الحلول للإصلاح فنذكر أولى المحاولات التي قام بها المستشار مصطفى كوجي بك الذي قدم كتاباً أسماه "الرسالة" وقدمه للسلطان مراد الرابع، وطرح فيه عدة أسباب لخيانة السلاطين في أعمال الحكومة والجيش ، وأن السلطة أصبحت في يد الصدر الأعظم فقط ، وممن حاول الإصلاح المؤرخ الموسوعي مصطفى عبد الله وأسماه "دستور العمل في إصلاح الخلل" تضمنت تصور حاجي خليفة[3] لوصفه التاريخ العام ، للدولة وأسباب انحدارها ، ومن بين المصلحين محمد ساري، ويعمل ناسخاً لدى الأسرة السلطانية، ومؤرخاً لأبرز أحداث الدولة العثمانية التي مرت في القرن (١١هـ/١٧م) ووضع كتاباً أسماه "نصائح الوزراء والأمراء" وجه فيه النقد إلى المصلحين السابقين ووسائلهم التقليدية، وقال: بأن الإصلاح لا يمكن أن يكون جذرياً[4] .

---

(١) خالد زيادة : المسلمون والحداثة الأوروبية ، ص١٦٥ .

(٢) محمد أنيس : الدولة العثمانية والشرق الغربي (١٥١٤-١٩١٤م) ، د.ط ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م ، ص٢٢٠ .

(٣) حاجي خليفة : هو لقب كاتب جلبي (١٠١٨-١٠٦٩هـ/١٦٠٩-١٦٥٨م) أحد أعظم العلماء والموسوعيين العثمانيين . انظر : (خليل إينالجيك : تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار ، ص٢٦٥) .

(٤) نقلاً عن قيس جواد العزاوي : الدولة العثمانية ، قراءة جديدة ، ص٤٠ .

كـان الموقـف العـام في الدولـة العثمانيـة حـتى صـدور فرمـان التنظيمـات الكُلخانـه ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م ، هو موضع خلاف في التاريخ العثماني ، وبذلك توجه المؤيدون للإصلاح من المسلمين والعرب ، بأن التنظيمات هي بمثابة المرحلة الأكثر تقدماً في التاريخ العثماني ، وهو ما اصطلح على تسميته بتحديث المجتمع العثماني ، وهي مرحلة الانفتاح على الغرب وتطوره وتقييد السلطة ، وعلى ذلك ارتبطت حركة التنظيمات بحركة الإصلاح في الواقع – وهو ما تحدثنا عنه في السابق – بأنها إجراءات تغريبية للدولة في المجتمع العثماني .

وبذلك انقسم الرأي العام في الدولة العثمانية إلى :

الرأي الأول : يقول بأنه لابد من الاقتباس والأخذ عن أوروبا ، أو الأخذ عن الغرب بقصد تقوية الدولة حتى يمكنها أن تستمر في مواجهة أوروبا .

الرأي الثاني : فريق آخر كان يرى القيام بحركة إصلاح في الدولة ، ولكن كيف السبيل إلى هذا الإصلاح .

الرأي الثالث : يرى عدم الأخذ عن أوروبا ، وأن العيب ليس في النظم العثمانية، ولكن العيب في التطبيق ، فإذا صلح التطبيق صلحت أحوال الدولة العثمانية ، وأصحاب هذا الرأي كانوا يستدلون بأن النظم الإسلامية شاملة، ومستحيل الأخذ عن الغرب ، لأن العثمانيين نشؤوا منذ أول وهلة على كراهية أوروبا[(١)] .

فكان معارضو الإصلاح إما من العلماء أو العسكريين ، فالعلماء كانوا يخشون على مكانتهم ومناصبهم الإدارية من الزوال ، ولذلك حاربوا كل جديد واعتبروه من الكفر وقاوموا حركة الإصلاح عن طريق الفصل بين السلطان وقواته بحيث لا تمتد حركة الإصلاح لهذه القوات ولا تعود للسلطان سلطته القديمة ، ومع أنهم كانوا يعرفون تماماً أصل الداء إلا أنهم تجاهلوا ذلك ، ونسبوا التأخر وضعف الدولة إلى غضب الله ، والعسكريون والإنكشارية ، لم يكونوا أقل رغبة من العلماء في دوام نفوذهم وامتيازاتهم ، وبذلك نشأ تعاون بين العلماء والإنكشارية ، وهو ما أسهم في خلق العقبات في سبيل الإصلاح في الدولة العثمانية[(٢)] .

---

(١) محمد عبد اللطيف البحراوي : حركة الإصلاح العثماني ، ص١٣ .

(٢) محمد عبد اللطيف البحراوي : حركة الإصلاح العثماني ، ص٨٢ .

وحول موضوع الأخذ عن أوروبا دار حوار اشترك فيه كثيرون من المؤرخين والكتاب والمفكرين ، فكانت العقبة كيف أن أمة ظلت قروناً عديدة تكن لأوروبا كراهية شديدة ، ثم تضطر في فترة من تاريخها أن تقتبس منهم أو تأخذ عنهم ، ونحن هنا في هذا الموضوع نجد أنفسنا أمام وضع غريب في التاريخ ، فقد جرت العادة أن الأمة أو أفراداً منها هم الذين يتزعمون حركة الإصلاح بينما يعارضها حكام ، ولكننا أمام هذا الوضع نجد العكس ، فحركة الإصلاح يتزعمها سلاطين الدولة ، بينما تعارضها أجزاء من الأمة منها الإنكشارية ، وبعض هيئة العلماء ، بعد أن تسرب الخلل إليها في هذه الفترة المضطربة من تاريخ الدولة وحركة الإصلاح ، فلقد تعرض المجتمع العثماني لحلول عنيفة مزقت العطاء الذي كان يحمي نظامه المغلق ، ووجدت الشعوب البلقانية الفرصة سانحة لإنشاء علاقات مباشرة بالشعوب والطوائف غير الإسلامية في الدولة العثمانية(١) .

وهكذا سادت العزلة أيضاً في مجالات الثقافة والتعليم ، وفي تلك الفترة التي كانت الدولة العثمانية على ثقة تامة بتفوقها الذاتي ، وكان العلماء ورجال الدين يعتبرون إقامة علاقات ثقافية مع الغرب ضرباً من التحديث والتغريب ، وبعدها بدأت الدولة العثمانية بافتتاح المدارس الحديثة ، حيث يتعلم التلاميذ مبادئ المعارف الأوروبية ، وكانت هذه المعاهد العلمية العسكرية المتخصصة قد ظهرت قبل ذلك في القرن ١٢هـ/١٨م نتيجة ضرورة إعادة تنظيم الجيش العثماني الذي كان في حاجة ماسة إلى لضباط متعلمين أوروبياً(٢) .

فالمفاهيم التي أدت إلى أزمة الثقافة ، والتي شكلت تضاداً للمرة الأولى مثل التقدم والقيم الثابتة ، والنظام التقليدي والمعاصر ، ومع أنه لم يتم التنازل عن فكرة الترقي فإنه تم توحيد الرأي بأنه دين علم وحضارة ، ولقد انشغلت الأوساط بالمحافظة على هذه المسألة ، وقالت بأن الدين الإسلامي لم يكن عائقاً أمام الرقي ، وأنه دين علم وحضارة(٣).

وعندماغزت فرنسا الدولة العثمانية فكرياً ، وعندما قام نابليون بغزو مصر كان رد فعل العثمانيين باتجاه فرنسا واتجاه الثورة هو عدم الاستحسان من الناحية السياسية الفرنسية ، في إعطاء حق الثورة ضد الملوك ، وأيضاً بالنسبة لمناخ العلمانية الذي انبثق من فلسفة التنوير(٤).

---

(١) أميرة علي وصفي مداح : نظرة متأنية في تاريخ الدولة العثمانية ، ص٦٢ .

(٢) أنينل ألكسندروفنادولينا : الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية ، ص٤٩.

(3) Turkiye Diyanet Vakfi : cild , 11 , op , cit , s , 74.

(4) Ibid , cild , 5 , op , cit , s , 154.

وكان هناك تيار معارض لأفكار الثورة الفرنسية التي تمثلت في مسيحيي إستانبول حيث استخدمت الكنائس سلطاتها في الدعاية المعارضة لأفكار الثورة، خاصة وأن الثورة الفرنسية أخضعت رجال الدين للدستور المدني ، وحرمتهم من الحقوق الكنسية وصادرت أملاك الكنيسة ، وكذلك أثرت بعض العلاقات الأرستقراطية اليونانية ، بمن فضلت الاحتفاظ بمصالحها الخاصة بالنظام العثماني الراهن، ورفضت أفكار الثورة[١] .

وبعد صدور فرمان الإصلاحات الذي كان له أثر كبير بين المسلمين في منح الأهالي المسيحيين امتيازات ومساواة معهم ومنحهم حقاً تاماً بدلاً من الاختيار، وحتى إنهم أصبحوا مثل المسلمين في حقوقهم تماماً ، فهذا الفرمان مهد السبيل لتشتيت الدولة واهتزاز نفوذها بين رعاياها ، ودب الفرقة بينهم[٢].

وفي عهد السلطان سليم الثالث عاد النفوذ الفرنسي إلى تفوقه في الدولة العثمانية ، مما أدى إلى زيادة الدسائس بين الشعب لإفساد العلاقة بين فرنسا والدولة العثمانية ، وبذلك أصبحت إستانبول مركزًاللمؤامرات السياسية تبعاً لذلك ، فكان السفراء الإنجليز والروس والنمساويون يضغطون على الباب العالي للحد من تأثير الأفكار الثورية الفرنسية على المجتمع العثماني ، وقد لقيت هذه الدسائس تأييداً من بعض الشخصيات العثمانية ذات النفوذ في القصر السلطاني ، ومن بعض الوزراء، ولكن هذه المؤامرات وصلت إلى مدى بعيد ، واستطاعت تحطيم نظام الحكم القائم، والقضاء على محاولات الإصلاح في الدولة[٣].

ومن المعارضين في عهد السلطان سليم الثالث السكرتير الخاص به وهو أحمد أفندي وقد ورد في مذكراته عام ١٢٠٧هـ/١٧٩٢م : " اللهم اسخط على فرنسا لنشرها تلك الأفكار لأعداء الدولة العثمانية ، واجعل الصراع بينهم مستمراً وأتمم النفع للدولة العثمانية ، آمين"، ونتيجة لذلك وصلت أفكار الثورة الفرنسية إلى الدولة العثمانية ، وظل الأغلبية من العثمانيين غير متأثرين بهذه الأفكار ، إلا أن الوجود الفرنسي في إستانبول قد أثر على العثمانيين عن طريق أنماط الحياة الفرنسية ، وهكذا ظهر الأوروبيون ومعهم بعض ضروريات الحضارة، وكان بعض موظفي الحكومة والبلاط قريبين جداً منهم ، وأخذوا يحاكونهم في الطرق الفرنسية في كل شيء ، وبدأ يتبعون الطرق

---

(١) ناهد إبراهيم دسوقي : بدايات الإصلاح في الدولة العثمانية ، ص٢٤٧.

(2) Omer Farok Yilmaz : Belgelerle Osmanli Tarihi, op , cit , s , 377.

(3) Turkiye Diyanet Vakfi : cild , 5 , op , cit , s , 154.

الأوروبية الضروري منه وغير الضروري ، ومن المعارضين وزير الخارجية العثمانية أحمد عاطف الذي بين في مذكراته واستشهد فيها الكره العثماني الرسمي للثورة الفرنسية وفلسفة التنوير(١).

وأثارت فرق النظام الجديد الذي أنشأه السلطان سليم الثالث حقد وحسد الفرق القديمة — الإنكشارية — خاصة وأن السلطان كان يوليهم جل رعايته واهتمامه ، وعند صدور مرسوم عام ١٢٢٠هـ/١٨٠٥م الخط الشريف السلطاني الذي يقضي على التجنيد العام ، بين جميع سكان الولايات العثمانية لفرق النظام الجديد على أن يتم اختيار أفضل العناصر من الشباب العثمانيين ، رفضت الإنكشارية الخضوع لهذا الأمر ، وتعالت أصوات الشعب في أدرنة وبوجاق(٢) باستنكار صدور الفرمان السلطاني ، وبدأت الفتنة العامة في أول الأمر في ردوسجق(٣) حينما قام الثوار بذبح القاضي المكلف بتنفيذ الفرمان ، وكما أصابت هذه الأحداث الدامية رؤوساء المدن الأخرى بالرعب ، فلم يتجاسروا على إعلان نوايا السلطان وقراراته في مناطقهم، ومن هنا لم ينفذ أمر السلطان في أي مكان(٤) .

وظلت إستانبول هادئة لأنها لم تنفذ أوامر السلطان نتيجة لأصداء الأحداث التي وقعت في المناطق الأخرى ، واقتنع السلطان والوزراء بأن الوقت لم يحن بعد لتنفيذ مشروع التجنيد العام، فقرروا الانتظار حتى يأتي الوقت المناسب لمعاقبة مثيري الشغب ، وفي تنفيذ المشروع من جديد، ولذلك تخلت الحكومة العثمانية مؤقتاً عن إجبار أي شخص على تسجيل نفسه في فرق النظام الجديد ، إلا إذا كانت لديه الرغبة والاختيار الحر(٥) .

وهكذا أصدر السلطان سليم الثالث منشوراً آخر إلى قاضي باشا يأمره بأن يتجه على رأس قوة عسكرية كبيرة من فرق النظام الجديد ، لمعاقبة سكان ردوسجق الذين أثاروا الفتنة، ثم قام قاضي باشا بتنفيذ الأوامر الصادرة إليه ووصل إلى إستانبول وانضمت فرق العاصمة، وأثار هذا

---

(1) Cem Alptekin : Elghteenth - Century French, op , cit , s , 77.

(٢) بوجاق Boudjak : بلدة في تركية الآسيوية (الأناضول) في ولاية قره مان ، لواء تكه يطلق عليها اسم كرمكي . انظر (س.موستراس : المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية ، ص١٧١) .

(٣) ردوسجق : هي مدينة تكيرطاغ Tekirdag حالياً ، مدينة وميناء في تركية الأوروبية على بحر مرة في تراقية في ولاية أدرنة ، وعدد السكان فيها ٢٥٠٠ نسمة . انظر (س.موستراس : المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية، ص٢٢٠) .

(٤) ناهد إبراهيم دسوقي : بدايات الإصلاح في الدولة العثمانية ، ص٢٧٠.

(٥) عبد العزيز الشناوي : الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها ، ج١ ، ص٥٢٤.

الحشد دوياً كبيراً بالعاصمة ، بل وفي الروماللي كلها ، وكان هدف هذا الجيش تنفيذ الخط الشريف السلطاني بقوة السلاح، ومعاقبة مثيري الشغب الذين رفضوا تنفيذه من قبل، وأمر بأن يُقام معسكر لهذه الفرق على نمط المعسكرات الأوروبية الحديثة(1).

وبعد الإصلاحات التي قام بها السلطان سليم الثالث قامت ثورة ضده، وكانت الاتهامات موجهة إليه ، وإلى الإصلاحيين العثمانيين بأنهم تحت سيطرة الفرنسيين ، وبأن هؤلاء الإصلاحيين لا يدافعون عن الإسلام ، وبالرغم من أن السلطان سليم الثالث ألغى إصلاحاته التي أنشأها ، وفرقة النظام الجديد ، إلا أن عدد الإصلاحيين الذين قتلوا بكثرة ، والمؤسسات التي هدمت لم يشهد مثلها من قبل(2).

وعلى كلٍّ كانت المعارضة شديدة إزاء الإصلاحات من أول وهلة ، وتم مهاجمة اللوائح الإصلاحية بحقد داخل القصر السلطاني ، إلا أن السلطان سليماً الثالث كان لديه إصرار على النظام الجديد ، وقام بنشر لوائح وموضوعات جديدة لإدارة الإيالات من الناحية المالية، والإدارية على النمط الأوروبي ، وتم إنشاء وحدات عسكرية نظامية جديدة ، وأوكل لها مهمة الجيش العثماني(3) .

ومما زاد الأمر خطورة هو انضمام فريق من العلماء إلى المعارضين للإصلاح، وعلى رأسهم محمد عطا الله أفندي ، ومعلمه محمد منيب أفندي ، وقاضي إستانبول مراد زاده محمد مراد ، ووقعوا جميعاً على عريضة لإدانة الإصلاحات الجديدة، وهذا زاد الأمر سوءاً في أحوال فرقة المدفعية، التي في العاصمة لتعزيز مركز قاضي باشا، والذي انضم جزء كبير منها إلى الثورة ، وترك قاضي باشا المدينة ، ولكنه قرر معاقبة السكان فحاول مهاجمة أسوار المدينة ، إلا أنه أخفق فأعاد الهجوم مرة أخرى ، كما حاول أحد رجال الإنكشارية اغتياله في خيمته، ولكن المحاولة باءت بالإخفاق(4).

ومن أسباب انضمام العلماء إلى الثوار ، تلك العلاقة الودية التي ربطت بين السلطان ونابليون الثالث ، وتمتع السفير الفرنسي سباستيان بنفوذ كبير في إستانبول، وحظي نابليون بونابرت بإعجاب السلطان سليم الثالث ، وقد كان لهذه العلاقة أثر سيئ في الأوساط الدينية، خاصة وأن سباستيان كان يُصاحب السلطان في كل مكان وحتى المسجد(5) .

---

(1) Turkiye Diyanet Vakfi : cild , 5 , op , cit , s , 122.
(2) Enver Ziya Koral : Osmanli Tariki, cilt , 6 , op , cit , s , 83.
(3) Bilal Eryilmaz : Tanzimat re Yonetimedol, op , cit , s , 51.

(٤) عبد الرحمن شرف : أحاديث تاريخية ، ص٢٦٤ .

(٥) ناهد إبراهيم دسوقي : بدايات الإصلاح في الدولة العثمانية ، ص٢٧٤ .

ومن المعارضين للنظام الجديد قاضي عسكر الروملي عطاء الله أفندي ، الذي تولى منصب المفتي بعد وفاة شيخ الإسلام والي زادة الصديق الحميم للسلطان سليم الثالث ، فقد شعر السلطان بحزن عندما توفي والي زادة لأنه كان يمد له يد العون في الأوقات الحرجة ، وقد وقع اختياره على عطاء الله أفندي الذي أخذ يعمل في الخفاء بعد توليه المنصب الجديد للإطاحة بالسلطان ، واتفق مع القائمقام موسى باشا لتدبير مؤامرة في الخفاء للقضاء على النظام الجديد وخلع السلطان ، واعتمد موسى باشا على مجموعة من الشخصيات لتنفيذ مخططه ، ومنهم إبراهيم أفندي السكرتير الخاص بالسلطان سليم الثالث ، وأحمد بك كبير مدربي السلطان على الفروسية[١].

ومن المعارضين للنظام الجديد مصطفى آغا قائد ثوار الإنكشارية الذي استطاع خلع السلطان سليم الثالث بمساعدة شيخ الإسلام ، بناءً على الإرادة الشعبية وفتوى من المفتي، وإرادة الإنكشارية ونصبوا بدلاً منه السلطان مصطفى الرابع، الذي كان صغيراً في السن فاستغله العلماء حتى أوصلوه إلى العرش ، وبعدها صدرت المنشورات بعد توليه العرش بإلغاء النظام الجديد في جميع أنحاء الدولة العثمانية ، وجميع المؤسسات والمدارس الإصلاحية ، وأعلنوا أن الإصلاحات التي قام بها السلطان سليم الثالث غير صالحة للدولة ، وليست لها أهداف تفيد الدولة[٢].

وانضم إلى تمرد الإنكشارية في أدرنة ضد النظام الجديد عام ١٢٢٠هـ/ ١٨٠٥م بيرق دار مصطفى باشا ، وبعدها بدأ يؤمن بقضية الإصلاح ، وأصبح من مؤيديها ، وتم منحه رتبة عسكرية رفيعة ، وتم تعيينه على الروملي ، في الوقت الذي كان الصدر الأعظم مصطفى رشيد باشا تم إقصاؤه من الرجعيين[٣].

ومن المعارضين المؤرخ التركي أحمد وفيق باشا (١٢٣٥هـ/١٨١٩م) ، وهو أحد أبرز الدبلوماسيين الذين وقفوا ضد التنظيمات ، وذكر أن محاولة إدخال مؤسسات أوروبية إلى الدولة ، وتبديل النظام السياسي التقليدي بالمدينة الأوروبية، قبل تهيئة لمثل هذا التجديد لا يمكن أن تنجح، بل لابد من أن تضعف السلطنة العثمانية بفقدها القوة والهيبة ، والاستقلال اللذين تبقيا لها[٤] .

---

(1) Hilmi Ziya Ulken : Tanzimattan Sonra Fikir , op , cit , s , 165 .

(٢) ناهد إبراهيم دسوقي : بدايات الإصلاح في الدولة العثمانية ، ص٣٠٤.

(3) Bernard Lewis : Modern Turkiye , op , cit , s , 132.

(٤) عبد الرحمن شرف : أحاديث تاريخية ، ص٢٦٥ .

وهكذا كان الموقف في إستانبول سيئاً ، حيث نزل الرعب في نفوس الوزراء ، فأغلقت الحكومة المقاهي ، واتخذت إجراءات الأمن الاحتياطية ، وأقام الصدر الأعظم رقابة بوليسية قوية في جميع أنحاء العاصمة ، واحتجز السلطان أربع سفن خشبية من الإنكشارية خوفاً منهم من القيام بهجوم بين لحظة وأخرى ، خاصة وأنهم أعلنوا أنه إذا حاول السلطان إجبارهم على قبول النظام الجديد أنهم سيقضون على إستانبول بالثورة، ولكن استطاع المفتي صالح زادة أسعد أفندي من إجهاض بعض الدسائس الإنكشارية ، وقام بعض العلماء الذين تعاطفوا معهم بدور الوسيط بين السلطان وبين الإنكشارية ، وأصدر مجموعة فتاوى قضت على وجود المتمردين، وتمكن بالفعل من إنقاذ السلطة في هذه المرحلة ، وأعلنت إحدى هذه الفتاوى عزل الصدر الأعظم حلمي باشا وحل محله آغا الإنكشارية إبراهيم حلمي باشا ، وعادت فرق النظام الجديد إلى ثكناتها في هدوء[1].

ويعتبر انضمام العلماء إلى ثورة الإنكشارية ضد الإصلاح أمراً يستحق منا الانتباه له؛ لأن العلماء كانوا من مؤيدي الإصلاح الأولى ، وكان لهم ردود أفعال في دفع حركة الإصلاح، فمحاولات الإصلاح الأولى التي قام بها السلاطين العثمانيون حظيت بتأييد كبار العلماء ، مثل الطباعة التي لم تدخل إلى البلاد إلا بعد أن أصدر شيخ الإسلام فتوى باستعمال هذا الاختراع الأوروبي على نطاق ضيق ، وشجع العلماء الآخرون أيضاً هذا الاختراع ، وكانت وجهة نظرهم أن التعلم والأخذ عن الكفرة ليس بدعة دينية ، ولكنه محاولة لمقابلة تفوقهم بالمثل ومحاربتهم بنفس أسلحتهم[2] .

فلم تكن للعلماء روح معادية للتنظيمات ، بل على العكس فالمصلحون العثمانيون يتميزون في غالبيتهم بالتراث الإسلامي ، والعلماء نادراً ما كانوا معادين للتجديدات خاصة عندما يجري تقديمها لهم تحت غطاء إحياء للقيم التقليدية ، فليس هناك ما يدعو إلى الاستغراب في انضمامهم الجماعي إلى جيش الإصلاح[3] .

وكان المجتمع العثماني على الدوام كان فريق من العلماء المتعصبين، الذين يعتبرون العلوم العقلية والموسيقى والشعر من الأمور المفسدة ، بينما في المقابل كان فريق آخر لا يعتبرها تتعارض مع الدين ، وكان يمثل الفريق الأول الشيوخ الشعبيون ، والعلماء الذين يعظون ويدرسون في الجوامع ، بينما يمثل الفريق الثاني العلماء في المدارس العليا ، وأجهزة الدولة[4] .

---

(١) ناهد إبراهيم دسوقي : بدايات الإصلاح في الدولة العثمانية ، ص٢٧٥.

(٢) عبد الرحمن شرف : المصدر السابق ، ص١٨.

(٣) روبيرت مانتران : تاريخ الدولة العثمانية ، ج٢ ، ص٨٣ .

(٤) خليل إينالجيك : تاريخ الدولة العثمانية ، ص٢٧٦.

وأما عن أهم الذين قاموا بتأييد السلطان سليم الثالث في محاولته الإصلاحية قاضي العسكر والي زادة محمد أمين ، وعلى الصعيد الشعبي قام الأئمة بدور مشابه لدول كبار العلماء، في جميع أحياء إستانبول حيث كانوا يتلقون تعليمات من قاضي العاصمة ، بالوقوف في وجه أي نقد يوجه لمؤسسات النظام وغيرها(١).

وبذلك واجهت مسيرة التحديث في الدولة العثمانية ، تحديات كبيرة من معارضيها، وبخاصة عندما توفي شيخ الإسلام الذي كان معاضداً ومسانداً للسلطان في إدخال الإصلاحات العسكرية، وتولى مكانه قاضي عسكر الروملي ، والذي كان على عكس سلفه معارضاً للإصلاح على النمط الغربي ، وبمجرد أن مارس عمله بدأ بإقامة تحالف مع مصطفى باشا القائمقام(٢) بالصدر الأعظم ، ومجموعة من العلماء ، وكان الهدف هو إبطال العمل بالنظام العسكري الجديد الذي وصفوه بأنه بدعة مخالفة للشرع ، وأما الإنكشارية فلم ينتظروا أفضل من هذه الفرصة ، فأعلنوا على الفور العصيان العسكري ، وهجموا على بيوت ومقرات المساندين لمشروع النظام الجديد من الوزراء والأعيان فقتلوهم ، ومن بينهم محمد رائيف أفندي الذي كان يقلد الأوروبيين في كل شيء ، حتى لقب بالإنجليزي محمد أفندي ، وما أن بلغ السلطان خبر الثورة حتى أصدر على الفور أمراً بإلغاء النظام الجديد ، وصرف العسكر النظامية ، لكن الثوار لم يكتفوا بذلك ، بل عزلوا السلطان خوفاً من أن يعودوا إلى تنفيذ مشروعه ، وساعدهم على ذلك شيخ الإسلام الذي هو في حقيقة الأمر محرك الثورة ، وأصدر فتوى بأن كل سلطان يدخل في نظام الإفرنج وعوائدهم ويجبرو الرعية على إتباعها لا يكون صالحاً للملك(٣).

إن تصوير محمود رائيف أفندي الحياة الأوروبية وأحوالها السياسية وقوانينها ونظمها الإدارية والعسكرية وتصويره وتمجيده لهذه الحضارة ، نسى فيه أن الحياة الشرقية بكل ما فيها من إنجازات وصفحات مشرقة أضاءت لأوروبا الطريق الذي مهد للحضارة الأوروبية ، ولعل هذا الإغفال هو

---

(1) Turkiye Diyanet Vakfim, cild , 5 , op , cit , 218.

(٢) القائمقام : تستعمل اصطلاحاً لكل من يقوم مقام أحد ما كقائمقام الباشا مثلاً لمن يقوم مقام الباشا خلال فترة خلو منصب الباشوية لعزله الباشا أو وفاته ، ومنه قائمقام حاكم الإقليم وقائمقام الملتزم ، وكان لقب شيخ البلد القديم، الشخص الذي يجلس في مكان شخص آخر ويؤدي أعماله ، وكان هذا المنصب في العصر العثماني يسند إلى قاضي القضاة أو الدفتردار وهو أعلى منصب إداري في الأقضية . انظر : (سهيل صابان : المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية ، ص١٧٠ ؛ زين العابدين شمس الدين نجم : معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية ، ص٤١٠) .

(٣) قيس جواد العزاوي : الدولة العثمانية ، قراءة جديدة لعوامل الانحطاط ، ص٤٩ ؛ علي محمد الصلابي : الدولة العثمانية ، عوامل النهوض وأسباب السقوط ، ص٣٢٧.

العامل الذي أسهم في إثارة الإنكشارية بل والشعب كله ضد هذه الإصلاحات ، ولو أن المصلحين قد استعانوا بالحضارة الشرقية الإسلامية في هذه الإصلاحات لكان لهم أنصار ومؤيدون لهذه الأفكار الجديدة ، لكن كل ما حدث هو صراع بين القديم والحديث بدلاً من مزج الحديث بالقديم .

وفي عهد السلطان محمود الثاني ازداد المعارضون من رجال الدولة للتنظيمات ، وحركة التجديد في كشف النقاب عن حقيقة نواياهم ، وبعد أن زالت خشيتهم من البادشاه بعد وفاته انقسم رجال الدولة إلى قسمين :

١. **قسم محافظ** : يرى التراجع عن بعض النقاط التي حققها السلطان محمود، وإن تعذر ذلك فالوقوف تماماً عما حققه ، وعدم تجاوزه ، وهؤلاء هم الأكثرية.
٢. **قسم متحمس** : لحركة التنظيمات والتجديد مصمم على المضي بالحركة على النهج الذي رسمه السلطان .

وفي كل الأحوال لم يكن هنالك من يفكر في الاستغناء عن الجيش الحديث ، أو إغلاق المدارس التي فتحها السلطان ، كما كان النفور شديداً وعاماً من الإنكشارية، خاصة أن أكبر عصيان شهدته الدولة على مدى تاريخها كان قد اكتسب مرحلة جديدة بهزيمة الإنكشارية(١) .

ويتناول برنارد لويس آراء السفراء المراقبين الأوروبيين في التغيير والنجاح، الذي حدث في عهد السلطان محمود الثاني قائلاً : " وكان لهذا التغيير قدر قليل من النجاح في كلتي الناحيتين ، حيث إن المراقبين الأوروبيين ، سواء منهم الدائم أو المؤقت، نظروا إلى هذا التغيير نظرة ازدراء ، حيث إنه أثر فقط على السطحيات والمظاهر تاركاً الجوهريات كما كانت من قبل ، وبعد إطلاق لقب الوزراء على الصدور العظام ورفقائهم ، وإلباسهم للمعاطف الطويلة، وتزويدهم بالمكاتب والأدراج وبمجموعة كبيرة من المساعدين ذوي المعاطف الطويلة الجديدة، لم يغيرهم في يوم وليلة إلى إدارة دولة حديثة(٢).

وكان رجال التنظيمات في عهد السلطان محمود الثاني قد تم إعدادهم إعداداً هزيلاً لتنفيذ المهام الموكلة إليهم ، والأسوأ من ذلك زيادة وانتشار النساء في الخدمة المدنية الجديدة، وانتشار الفوضى المالية في الوزارات ، وفوق ذلك كله انهيار المستويات الأخلاقية والتقاليد بدون استبدالها

---

(١) يلماز أوزتونا : تاريخ الدولة العثمانية ، ج٢ ، ص٢٦ .

(2) Bernard Leins : Modern Turkiye, op , cit , p , 96 .

بالبديل المناسب ، كل ذلك ساعد الموظفين المدنيين الجدد على الارتشاء وعدم المبالاة، وفي النظام القديم كان هناك تقبل لمجموعة من الأوامر والالتزامات الاجتماعية التي حاول أكثر الرجال أن يمتثل لها، وبانهيار النظام القديم تمزق هذا النسيج المعقد للعلاقات الاجتماعية والولاء، وحلت محله مجموعة من المؤسسات المستوردة والأجنبية التي كانت تعني القليل بالنسبة لطبقة الموظفين الجدد ، ولا تعني شيئاً على الإطلاق بالنسبة للشعب الذي يحكمونه ، فقد كانت هناك دائماً فجوة بين الحكام والمحكومين ، وقد أصبحت الآن واسعة بدرجة مخيفة، فالتوسع في التحديث أضاف إلى تفاوت القوة والثراء إلى هؤلاء أيضاً[١].

ومن المؤيدين للإصلاح العسكري ، والأساليب الجديدة والذي كان خلفاً لرشيد باشا هو حافظ باشا[٢] ، وقد عمل سر عسكر ، وهو أيضاً ممن نادى بالإصلاحات في عهد السلطان محمود الثاني وعبد المجيد الأول[٣].

وبعد إصدار فرمان كلخانه عبر عن بداية التنظيمات بصورة قاطعة في عهد السلطان عبد المجيد الأول ، ومساعدة الصدر الأعظم مصطفى رشيد باشا الذي كان له ردود أفعال عظيمة في الداخل والخارج وضد الحكومة والسلطة ، ولقد اتضحت علامات هذا الرفض والسخط في الإيالات الآهلة بالسكان العرب ، وفي البوسنة[٤] وألبانيا وحتى في بعض الأماكن بالأناضول،

---

(1) Hilmi Ziya Ulker : Tanzimattan Gonra Fikri, op , cit , s , 35.

(٢) حافظ باشا : وصل إلى رتبة المشير في عهدي السلطان محمود الثاني والسلطان عبد المجيد الأول ، وكان والي كردستان عند نشوب القتال من تزيب ، وقاد الجيوش العثمانية ضد إبراهيم باشا المصري إلا أنه لم ينتصر ، وهزم بعد ذلك ، وفي تلك الأثناء شغل منصب وزير الشرطة ، وفي النهاية تولى منصب الوالي في إيالات يأتيه واسكوب والبوسنة . انظر (شمس الدين سامي : قاموس الإعلام ، ج٣ ، د.ط ، د.ن، إستانبول ، ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م، ص١٩١٣).

(3) Bernard Lewis : Modern Turkiye, op , cit , Idid , op , cit , p , 104.

(٤) البوسنة Bosna : كانت من قبل تعتبر في أقصى الشمال الغربي من الجانب الأوروبي من الدولة العثمانية وهي منطقة جبلية فتحها العثمانيون عام ٨٦٨هـ/١٤٦٣م في عهد سليمان القانوني ، واعتنق نصف سكانها تقريباً آنذاك الدين الإسلامي ، وضعت مؤقتاً تحت إدارة النمسا والمجر بموجب معاهدة برلين عام ١٢٩٥هـ/١٨٧٨م ، وكان عدد سكان البوسنة في ذلك الوقت حوالي مليون ومائتين وخمسين ألف نسمة ، أغلبهم من النصارى ، وكان عدد المسلمين يبلغ حوالي خمسمائة ألف نسمة، وكانوا يتعلمون اللغة العربية والتركية إلى جانب لغتهم الأصلية البوشنا فيه، وكانت ولاية البوسنة تتكون آنذاك عن ستة سناجق و٤٢ أقضية وعاصمتها مدينة سراي البوسنة . انظر : (ماجدة مخلوف : تحولات الفكر والسياسة في التاريخ العثماني ، ص١٧٣) .

واضـطربت القـيم القوميـة الموجـودة بـالمجتمع ، ومـن ثم ظهـرت علامـات التفكـك في وحـدة المجتمـع الإسلامي ، وظهرت الأحداث والاضطرابات والتمردات نتيجة الضغوط من الدول الأوروبية[١] .

وفي الوقت نفسه نرى أن الفرمان الذي خلق تأثيرات عظيمة سواءٌ في الداخل أو الخارج قام بتوثيق وتأكيد الاستمرارية لفترة التنظيمات ، ومن ثم تم تحقيق بعض الأمور المهمة من خلاله ، وعلى رأسها النقاط التي ركزت عليها دول أوروبا بإزالة كافة الفوارق بين الرعايا المسلمين وغير المسلمين ، من خلال أحكام فرمان التنظيمات[٢] ، فقد قام السلطان عبد المجيد الأول ، ببذل جهود مهمة من أجل تنفيذ قرارات فرمان التنظيمات ، وبمساعدة رشيد باشا الذي أخذ يبشر الغربيين بموافقة السلطان العثماني ، إلا أن العلماء والقضاة أخذوا في معارضة هذه التنظيمات، وتدخل رشيد باشا للدفاع عن حركات التغريب ، وقد نجح في مساعيه الخاصة وامتنع السلطان بإعلان الفرمان ، وبعدها زادت الضغوط الأجنبية على الدولة ، وتمت إزالة الأسس الخاصة بالدولة العثمانية ، وقام السلطان ببذل جهود في إبلاغ السفارات الأجنبية بما يريد القيام به نحو الإصلاح والتجديد في الدولة ، وطلب منهم المساعدة في ذلك ؛ لأنه كان يريد الأصلح لدولته في نظر السلطان والوزراء من حوله أمثال مصطفى رشيد باشا[٣] .

وبعدها قام السلطان بإرسال الفرمان إلى كافة الولايات العثمانية ، وإبلاغ الشباب؛ ولكن أصبح الوضع متوتراً بين السكان ، ولم يمتثل العلماء والأعيان الولاة أحكام هذا الفرمان، ولم يرقهم لهم هذا الفرمان على الإطلاق ، ومما زاد ذلك أيضاً أن هذا الفرمان لم يرق للرهبان المسيحيين ؛ إلا أن بعض عناصر الأقليات المسيحية الموجودة بالدولة العثمانية ، رأت أنه لابد من الإسراع من أجل تحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية في ضوء منافعهم الخاصة ، وهكذا زادت الدول الأوروبية من التدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية ، بحجة حماية الأقليات ورعايتهم والدفاع عن حقوقهم[٤] .

وأياً كان الأمر فإنه منذ اللحظة التي أعلن فيها هذا الفرمان من قبل مصطفى رشيد باشا، كانت هناك ردود أفعال رافضة وغاضبة بين بعض الرهبان المسيحيين وبين المسلمين أيضاً، وذكر

---

(1) Nevin Yazici : Osmanlilk Fikru Ve Gence, op , cit , s , 16.
(2) Ziye NurAksun : Osmanl Tariki : op , cit , s , 272.
(3) Mehmet Dogan : Batiliasme Thaneti, op , cit , s , 33.
(4) Omer Faruk Yilmaz : Belyelerle Osmanli, Tariki , op , cit , s , 337.

المسيحيون الذين يعيشون تحت كنف الدوائر العثمانية أن هذا الفرمان سوف يقوم بتصحيح أوضاعهم ، مع العلم بأن زعماء الكنيسة المسيحية ظلوا في صراعات مستمرة مع البروتستانت ، والكاثوليك في أوروبا ، وتمنوا أن هذا الفرمان لا يُجبر على الدولة العثمانية من قبل الدول الغربية ولا يُقبل به[١] .

فلم يلق الخط الشريف أو الدستور الذي سانده مصطفى رشيد وقلة من المحيطين به ترحيباً أو تأييداً من الرأي العام العثماني المسلم ، فأعلن العلماء استنكارهم وتكفيرهم لرشيد باشا واعتبروا الخط الشريف منافياً للقرآن الكريم ، وبخاصة في مساواته المسيحيين بالمسلمين، ورأوا أن ذلك ، وبغض النظر عن النواحي الدينية، سيؤدي إلى إثارة القلاقل بين رعايا السلطان، وكان الهدف بالفعل هو ما خططت له الحركة الماسونية من إثارة الشعور القومي لدى الشعوب المسيحية ضد الدولة[٢].

ومن الواضح أن العلماء والرهبان عبروا عن عدم سرورهم بهذا الفرمان، وأعلنوا ذلك صراحة أنهم ساخطون تماماً إزاء هذا الفرمان ، وتجلى بصورة واضحة رفضهم لهذا الفرمان، سواء من المسلمين أو المسيحيين ، إلا أن هناك مجموعة قليلة من غير المسلمين ، ممن لديهم نفوذ أجنبي ، أعلنوا تفضيل هذا الأمر بصورة تمثلت في التسامح والتقدير ، من قبل السفراء إزاء هذا الفرمان[٣].

وبالرغم من وجود جبهة محلية وخارجية تدعمان الإصلاح وتساندانه بالمقابل فإن هناك جبهة محلية قوية ترفض الإصلاح وتجابهه ، فالمسلمون عارضوا مساواتهم بالنصارى مساواة مطلقة ، والنصارى رفضوا مساواتهم باليهود ، وقد عزز مبدأ الخلاف هذا وجود القوميات والطوائف والأديان والمذاهب المختلفة في دولة مترامية الأطراف ، وقد تأزم الموقف الداخلي العثماني ووقعت اضطرابات محلية نتيجة ذلك[٤].

ويذكر أحمد جودت باشا بالنسبة لفرمان الإصلاحات ما يلي : " لقد انفطر قلب الأمة الإسلامية بسبب هذا الفرمان ، مثل كارثة بالنسبة للدولة الإسلامية العثمانية ، وأما الجماعات والرعايا غير المسلمة فقد تجاوز غرورهم بسبب إعطائهم حقوقاً وسلطة لم تكن موجودة من قبل ،

---

(١) عبد الكريم مشهداني : العلمانية وآثارها على الأوضاع الإسلامية في تركيا ، ص٣٧٦.

(٢) علي محمد الصلابي : الدولة العثمانية ، عوامل النهوض وأسباب السقوط ، ص٣٧٥.

(3) Ercumend Kuran : Avrupa'da , Osmanli , Ikanet , op , cit , s , 384.

(٤) عبد الفتاح حسن أبو علية : الدولة العثمانية والوطن العربي الكبير ، ص٣٣٦ .

وبالتالي أصبحت الدولة تواجه مشكلات كثيرة وتمردات في كافة أطراف الدولة ، مما اضطرها أن تستخدم القوة العسكرية في مناطق تواجد الأقليات لقمع هذه التمردات ، وأما باشاوات الإصلاح وبدؤوا في استغلال العناصر المسيحية لمصالحهم ومنافعهم الخاصة ، مما أعطى مجالاً واسعاً لتدخل الدول الأجنبية في الشؤون الداخلية للدول بشكل كبير[١].

وذكر عبد الرحمن شرف في بعض المقالات الخاصة حول التنظيمات أن السكان المسلمين لم يرجوا هذه الحقوق الجديدة لغيرهم ، ولم يرقهم أن يكونوا في مساواة مع الرعايا الآخرين، وأن هذا افتراء عظيم من الدولة عليهم بسبب منح الدولة لهم حقوقاً كثيرة كتولي المناصب والوظائف فيها ، وأن هؤلاء الرعايا غير المسلمين أصبحوا أعضاء في المحكمة ليقوموا بالحكم على المسلم ، إضافة إلى فتح مدارس لهؤلاء الرعايا غير المسلمين ومنحهم مكاسب كبيرة بسبب المعاملات التجارية والاقتصادية، وجعلت معاملاتهم في يسر وسهولة في الإدارات الحكومية، ومنحتهم كافة المساعدات لتحقيق الرفاهية لهم ، وهذا كله لم يرق المسلمين من باب أن لهم حقاً أكثر من هؤلاء بطبيعة الدولة ودينها[٢].

وأما المتضررون من الإصلاحات فكانوا في الأساس ضد التنظيمات ، إلا أنه في الوقت نفسه كان هناك أنصار للإصلاحات ومستفيدون منها ، كما ذكر أنجردهارت أنه عندما حدث تغيير في الممالك الأخرى فقد ظهر اختلاف في الإصلاحات التي تم تلافي النقص بأي أمر من أمورها ، فلم يكن مؤيد للتنظيمات سوى رجال الحكومة العثمانية ، الذين أدركوا ضرورة الإصلاحات من الدول الأوروبية ، واتخاذها أساساً لاتجاهاتهم وتوجهاتهم السياسية ، مما يعني أن الحركات التي بدأها السلاطين من قبل باسم التجديد قد أخذت نصيبها في الدولة العثمانية، على الرغم من أنها لم تحظ بقبول وتم استقبالها بسخط عارم من أفراد الشعب والأمة ، إلا أنها في النهاية أضعفت من القوة القومية ؛ لأن الشعب العثماني إزاء هذا الوضع لم ينتظر سوى الشفاء العاجل من زعماء الدولة المنتمين إلى الأسرة الحاكمة[٣] .

---

(١) أحمد جودت باشا : تاريخ جودت ، ج٥ ، ص٨٢ .

(٢) عبد الرحمن شرف : تاريخ دولت عثمانية ، ص٢٦١ .

(3) Cem , Alptekin : Elghtenth – Century Prench, op , cit , s , 18.

وبذلك أصبحت الدولة العثمانية محل أنظار الغرب بصورة قوية ، وأصبح المثقفون الأتراك الشباب ، وقد أستهواهم الغرب بكل ما فيه وقضوا أعمارهم ليقوموا بنماذج حقيقية للدول الغربية، الذين تم وصفهم بالخونة من أجل التغريب والأخذ عن الغرب(١).

نستطيع القول : إن التيار المعارض للتنظيمات في عهد السلطان عبد المجيد الأول كما هو الحال في السابق في عهد السلطان سليم الثالث ، وبذلك عاشت الدولة العثمانية في صراع وانقلاب ، بدل الإصلاح والتنظيمات ، وهؤلاء الثوريون أدخلوا الدولة في الحرب ، وكانوا يقومون بالخفاء بدسائس لها ، وكان السلطان يشاهد هذه الأحداث بحزن عميق ، وهو مقيد لعدم تمكنه من فعل أي عمل لصالح الدولة في نظره ، فإذن فرمان التنظيمات يعتبر أحد الأحداث المهمة في التاريخ العثماني، الذي لم يتم قبوله بين السكان المسلمين ؛ بسبب التأثير المادي والمعنوي عليهم .

وبعد إعلان فرمان كلخانه أعلن المرسوم الهمايوني للإصلاحات عام ١٢٧٢هـ /١٨٧٦م الذي أصدره السلطان عبد المجيد الأول ، وكان على نفس الدرجة من الأهمية، وكان هذا الفرمان من وضع عالي باشا ، ونشر هذا الفرمان لكسب الرأي العام والخروج بأرباح من معاهدة باريس ، ومع ذلك فقد تعرض هذا الفرمان لانتقاد الكثيرين ، وأبدى المواطنون المسلمون والمسيحيون كذلك عدم ارتياحهم له ، وبقيت أحكام هذا الفرمان سارية المفعول حتى نهاية الدولة العثمانية كجزء من دستور النظام الجديد(٢).

وهكذا نرى أن التنظيمات بعد صدور هذا الخط الهمايوني ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م واتفاق مجموعة مهمة من أصحاب الشأن ، على انتقاد ما فيها وانتقاص من سيادة الدولة وتشكيك في استقلاليتها.

نستطيع القول : إنه بعد صدور القوانين في إستانبول ، والولايات التابعة للدولة العثمانية ، تحول التحديث ، الذي كان رغبة أوروبا وتدعمه فئات نخبوية ، إلى قوانين رسمية يتعهد فيها السلطان بإجراء التنظيمات اللازمة لتغريب المجتمع الإسلامي، وتحول الصراع بين المسلمين وأوروبا إلى نسقآخر أكثر حدة ، فالتنظيمات مثلاً نقلت الصراع من كونه ضغطاً خارجياً على الدولة العثمانية إلى صراع داخلي عنيف بين السلطة التي اختارت أو أُجبرت على تغريب المؤسسات ،

(1) Memet Dogan : Batililama Ihaneti, op , cit , s , 7.

(٢) يلماز أوزتونا : تاريخ الدولة العثمانية ، ص٥٥.

وبين مجتمع يرفض هذه المؤسسات مستعينة بالعلماء أو بما يسمى المحافظين، الذين واجهوا بقوة تيار التحديث من منطلق أنه مخالف للشريعة الإسلامية ، ولقد اتخذ هذا الصراع مستويات عديدة أبرزها قرار العلماء بتكفير الصدور العظام أمثال رشيد باشا؛ وذلك لأن التنظيمات أقرت إنشاء مجلس الأحكام العدلية الذي كلف بوضع التشريعات، وهذا عمل قد أدى إلى حرمان العلماء من حقهم في التشريع والإدارة ، واعتبروه تحدياً لهم، بل هو بداية اتجاه فصل الدين عن الدولة ، وإرساء النظام العلماني ، وهو غاية التحديث وأمل الأوروبيين(١) .

ويذكر فؤاد باشا وهو يلقي الضوء على التنظيمات بقوله : " أن هناك قوتين للدولة الأعلى والأدنى ، والقوة التي تأتي من أعلى لدينا تستحقنا جميعاً ، وأما القوة التي تأتي من أسفل فليس لها مكان ، ولذا فإننا في حاجة إلى استخدام القوة ، وهذه القوة هي السفارات ، ومن الواضح أن رائد التنظيمات كان يتحدث عن سبب رئيس مهم لرواد التنظيمات ، وهذا السبب يهدد سلطة رئيس الدولة ، ولذلك أخذ عدد من المستشارين المتواجدين في لندن ، ليقوموا بمساعدته في تنفيذ قرارات الفرمان، وليكملوا المشوار من بعده(٢).

ومن أهم المؤيدين للتحديث في الدولة العثمانية هو قوجا خسرو باشا(٣)الذي كان مؤيداً ومتعصباً للإصلاحات ، وكان يستطيع أن يقوم بتدريب مجموعة من القوات على الأسلوب الجديد، إضافة إلى المحافظة على النظام عن طريق أساليب أمنية حازمة ، وبالرغم من أنه أصبح

---

(١) قيس جواد العزاوي : الدولة العثمانية ، قراءة جديدة لعوامل الانحطاط ، ص٦٢.

(2) Ziye Nur Aksun : Osmanl Tariki : op , cit , s , 286.

(٣) قوجا خسرو باشا : (١١٧٠-١٢٧٠هـ/١٧٥٦-١٨٥٣م) كان من الوزراء الذين عاصروا عهود السلاطين سليم الثالث ومحمود الثاني وعبد المجيد الأول ، وهو ينتمي إلى مدينة آبازه دخل القصر السلطاني وهو صغير وتربى فيه، وفي عام ١٢٠٦هـ/١٧٩١م خرج من القصر السلطاني مع كوجك حسين باشا ، وتولى أمين الخاتم ، ثم أصبح بعد ذلك كتخدا ، وفي عام ١٢١٦هـ/١٨٠١م أصبح والي قرة حصار برتبة أمير الأمراء ،وعند جلاء الفرنسيين عن مصر ذهب إليها ، وعمل مع خورشيد باشا الصدر الأعظم السابق ، وأصبح محافظاً لمدينة الإسكندرية ، وأسندت إليه ولاية مصر ، وتركها بسبب خلافه مع محمد علي الذي كان له القدرة على بسط نفوذه وإخماد أي فتنة تنشب في ذلك الوقت، وأصبح والياً ومحافظاً في سلانيك ، وفي عهد السلطان محمود الثاني عام ١٢٢٦هـ/١٨١١م أصبح قائداً للأسطول وحقق بعض الانتصارات في البحر الأسود ، وأحيل إلى التقاعد وتولى رئاسة مجلس الأحكام العدلية، وشغل منصب الصدر الأعظم في عهد السلطان عبد المجيد الأول ، وتوفي في عام ١٢٧١هـ/١٨٥٤م ودفن بجوار الصحابي أبي أيوب الأنصاري ﷺ . انظر (شمس الدين سامي : قاموس الأعلام ، ج٣ ، ص٢٠٤٤) .

بعد ذلك صلواً أعظم فإنه لم يتعلم على الإطلاق القراءة والكتابة ، وعلى الرغم أن مشاركته للإصلاح كانت قوية إلا أنها تتميز بالجهل والعنف[1].

ومن المعارضين كمال باشا الذي أوضح قائلاً : "نظراً إلى أن أطوار وأفكار أهل الشرق قد نتجت عن القواعد الإسلامية في أغلبها ، فإن من الضروري عدم القبول بالقانون الفرنسي في ممالكنا ، وأن مسألة اقتباس القوانين الغربية المخالفة للشريعة الإسلامية من قبل رجال التنظيمات هو خطر كبير على الدولة العثمانية، فأخلاقنا تنبعث من خلال التمسك بكافة التعاليم الإسلامية التي أوصى الله عز وجل بها " وأخذ يدافع عن الإسلام بشدة ويهاجم تصور التنظيمات ، وأنه ضد تقليد أوروبا لأن ذلك ليس في صالح الأمة العثمانية[2].

وبعد وفاة عالي باشا وفؤاد باشا تحطمت نوعاً ما فكرة التجديد والتنظيمات وانقسمت الحركة إلى قسمين :

القسم الأول : مؤيدو التنظيمات المحافظون الذين استهدفوا استمرار مدرسة الباشوات كرشيد باشا – عالي باشا – فؤاد باشا .

القسم الثاني : الانقلابيون الذين كانوا يهدفون إلى قلب نظام الحكم وإحداث تغيير جذري ، ولكنهم لم يستطيعوا تحقيق هدفهم إلا في عام ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م وقد تزعم الفريق الأول السلطان عبد العزيز ، ثم جاء بعده السلطان عبد الحميد الثاني، وكلاهما أيد فكرة إدارة تحديث وتجديد ذوي المناصب العليا في الدولة ، من أجل التنظيمات ، وأما الانقلابيون فقد وصفوا هذه الفكرة حتى عندما كان عالي باشا على قيد الحياة ، واستمروا في معارضتهم للسلطان عبد العزيز والسلطان عبد الحميد الثاني ، وأما الفريق الثاني فقد تزعمه ضياء الدين باشا وزير السلطان عبد الحميد الثاني ومعاونه نامق كمال بك اللذان أسّسا حزباً فكرياً غير رسمي باسم "العثمانيون الجدد"[3] .

وبالنسبة لمجموعة العثمانيين الجدد[4] فإنها كانت مؤيدة للتقارب بأوروبا، وصاروا على هذا النهج واقترحوا ضرورة عمل الإصلاح في كافة المؤسسات، وتجديدها وتغيير كافة المؤسسات

---

(1) Bernard Lewis : Modern Turkiye , op , cit , p , 105 .
(2) Yavuz Abadan : Tarzimot Feramaninin Tahilili , op , cit , s , 241.

(٣) يلماز أوزتونا : تاريخ الدولة العثمانية ، ج٢ ، ص٣١ .

(٤) جمعية العثمانيين الجدد : كانت تضم نخبة مثقفة ، منهم وزراء يبحثون عن أصول حكم لبلادهم في حضارة الغرب بمعنى أنهم كانوا يدون دستوراً للبلاد على النمط الأوروبي ، ومجلساً للشعب مثل المجالس النيابية في الغرب . انظر : (عبد المنعم الهاشمي : الخلافة العثمانية ، ص٥٢٣) .

العثمانية ، وعملوا أيضاً على تجديد العلاقات بين الدولة العثمانية ودول الغرب من خلال هذه الإصلاحات(١).

وقامت هذه المجموعة بتأسيس جمعية العثمانيين الجدد أو الشباب في إستانبول في ١٣ محرم ١٢٨٢هـ/٦ يونيو ١٨٦٥م على يد شباب يؤيدون حركات الإصلاح ويطالبون بالحصول على العلوم في الدول الأوروبية ، وكانت تتألف هذه الجمعية من أبناء الباشوات والأغنياء وينتمون إلى طبقة اجتماعية راقية ، ويرددون كلمات الحرية والإصلاحات بلا كلل أو ملل، وبعدها تحولت هذه الجمعية إلى حركة معارضة سياسية ضد الدولة العثمانية(٢) .

وبذلك زاد التأثير الغربي بمساعدة علي باشا ، واستمر بصفة متواصلة وتم الاعتماد على القانون الفرنسي في حركات التشريع بصفة خاصة ، وقبل أن يمر وقت طويل ملئت أرشيفات الديوان بقرارات وقوانين أجنبية ، مما سهل الاستعمار الأجنبي للدولة العثمانية ودخول التغريب من أوسع أبوابه ، بالإضافة إلى المساعي التي اتبعتها الدول الأجنبية للسيطرة على الدولة واستعمارها ، وقد تحققت بسرعة هائلة بعد فرمان الإصلاحات ، ولكن الصعوبة الأساسية كانت في تعيين شخصيات كفؤاد باشا في السلك الدبلوماسي ، للدولة الذي دافع عن التغريب ونادى بضرورة إلغاء الامتيازات وقال : " إن التغريب قد فقد قيمته بسبب الضغوط الأجنبية وبسبب هذه الامتيازات"(٣).

ولذلك لم يستطيعا القيام بالمعارضة داخل الدول العثمانية فأقاما في أوروبا،وسعياً لقلب نظام الحكم ، ورشحا مدحت باشا ليتولى زعامة المعارضة ويكون صدراً أعظم ، ونامق كمال وزيراً للخارجية ، ولكن فكرتهما هذه لم تحظ بتأييد المؤيدين للتنظيمات ، فحاول مدحت باشا استغلال فكرة الثنائي ضياء كمال وارتبط بدول أجنبية في إنجلترا التي كانت زعيمة أوروبا في ذلك الوقت ،مخالفاً بذلك من سبقوه في التاريخ العثماني كله ، وحاول تجريد البادشاه من صلاحياته ليستأثر بالسلطة ، ولكن خطته لم تجد قبولاً من مؤيدي التنظيمات رشيد باشا، فضلاً عن أنها لم تكن خطة عملية لأنها ستقوض أركان الدولة في الحال ، ويتضح لنا أن مدحت باشا كان يسعى إلى منافع شخصية ، ورغم أن السلطان عبد الحميد الثاني اضطر إلى تغيير جزء كبير من مقررات

---

(1) Memet Dogan : Batililama Ihaneti, op , cit , s , 42.

(٢) أحمد آق كونديز : الدولة العثمانية المجهولة ، ص٤٢٤ .

(3) Niyazi Berkes : The Development of Secularisom in Turkay, op , cit , s , 155.

التنظيمات الإصلاحية ، وركز على قسم كبير منها ، فإنه حافظ على إستراتيجية التنظيمات كنظام أساسي حتى عام ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م[(١)].

وقد تعرض السلطان عبد الحميد الثاني في بداية حكمه إلى استبداد الوزراء، واشتداد سياستهم التغريبية بقيادة جمعية العثمانيين الجدد ، التي كانت تضم النخبة المثقفة التي تأثرت بالغرب ، واستطاعت الأيدي الماسونية أن تجندهم لخدمة أهدافها، وقد بلغ استبداد الوزراء بالحكم أن كتب مدحت باشا وهو رئيس النخبة للعثمانيين الجدد ، إلى السلطان عبد الحميد الثاني في أول عهده بالعرش ١٢٩٤هـ/١٨٧٧م "لم يكن غرضنا من إعلان الدستور إلا أن تقطع دابر الاستبداد ، وتعيين ما لجلالتكم من الحقوق ، وما عليها من الواجبات وتعيين وظائف الوزراء، وتأمين جميع الناس على حرياتهم ، وحقوقهم حتى تنضم البلاد إلى مدارج الارتقاء ، وأني أطيع أوامركم إذا لم تكن مخالفة لمنافع الأمة " ويقول السلطان عبد الحميد الثاني في هذا ، " ولقد وجدت مدحت باشا ينصب نفسه آمراً ووصياً علي وكان في معاملته بعيداً عن المشروطية وأقرب إلى الاستبداد "[(٢)] .

وبعد تنحية مدحت باشا ورث أفكاره (حزب الاتحاد والترقي) الذي مارس تصورات رشيد باشا وضياء باشا بمراحل كبيرة ، فكانت تلك الخطوط أكثر وضوحاً في حركة التجديد في الدولة ، وكان من مؤيدي التنظيمات والذي شكل الصدارة الأولى في وزارة المعارف العامة إبراهيم صارم باشا من العاملين في السلك الدبلوماسي[(٣)] .

ومن أبرز المؤيدين للإصلاح خير الدين التونسي[(٤)]، وكان دفاعه مستميتاً للتنظيمات فيقول " إن التنظيمات ليست فيه معارضة للشريعة الإسلامية، ويؤكد بأن القوى التي وقفت ضد التنظيمات هي العامة التي أنكرت تلك التنظيمات إنكاراً حتى ظهرت في بعض جهات الدولة مبادئ الاضطراب ، وأما سبب ذلك فلأن العامة اعتقدوا بأنه شرع جديد مخالف للإسلام ؛ ولأن

---

(١) يلماز أوزتونا : تاريخ الدولة العثمانية ، ج٢ ، ص٣٢.

(٢) علي محمد الصلابي : الدولة العثمانية ، عوامل النهوض وأسباب السقوط ، ص٤٠٢.

(٣) قيس جواد العزاوي : الدولة العثمانية ، قراءة جديدة لعوامل الانحطاط ، ص٦٤.

(٤) خير الدين التونسي :دخل في خدمة أحمد باي حاكم تونس حتى صار وزيراً أول ، أرسل إلى باريس حيث بقى أربع سنوات أطلع خلالها على النظم الأوروبية ، ومن مؤلفاته (أقوم المسالك) وهو يعتبر من الآثار الفكرية في عصر النهضة. انظر : (محمد روحي الخالدي : أسباب الانقلاب العثماني وتركيا الفتاة ، ص١٠٨) .

التنظيمات وقفت ضد احتكار رجال الدولة الذي لهم فائدة في التصرف في الأمور دون قيود ولا حساب ، وقد دعمتهم الدول فيه الأوروبية لتحسين أحوالهم "[١] .

وبذلك انضم خير الدين باشا التونسي إلى العثمانيين الجدد ، وقام بتأليف كتاب (أقوم المسالك في رفعة أحوال الممالك) وهو أحد المؤلفات التي تعكس آراء وأفكار هذه الجامعة التي تعمل على التأليف ، والجمع بين أنماط السلطة على الطراز الغربي، وبين القيم السياسية الإسلامية، وقد تعرض خير الدين لانتقادات شديدة وحادة من الأشخاص الذين يعتقدون بأن أفكار مثل هؤلاء الرجال من أصحاب السلطة والإدارة هو تعبير عن نظام أكبر من التغريب، وهذه الانتقادات وجدت الرغبة والترحيب، ومن ثم فقد بدأت هذه الأنماط الغربية بشكل واضح تأخذ مكان وأشكال الفن والتعبير في ميدان وساحة الثقافة[٢] .

إن فرمان الإصلاحات قام بمهمة أساسية في السياسة الداخلية والخارجية العثمانية حتى إعلان المشروطية الأولى ، ومما لا شك فيه أن هذا الفرمان قام بتوسيع وتوضيح قواعد فرمان التنظيمات للمرة الثانية ، وهو الذي مهد السبيل للإصلاحات البسيطة التي بإمكانها تحقيق الوعود التي يشملها فرمان كلخانه ، وما شابه من قوانين، وهذه الإصلاحات هي كالتالي :

١. تأييد وتأكيد الضمانات التي وعدت بها فرمان التنظيمات إزاء الرعايا في الدولة العثمانية من كافة المذاهب والأديان .
٢. أن أي دين أو مذهب في الدولة العثمانية حُر من حيث ممارسة المراسيم والطقوس الخاصة بهم، ومن هذا المنطلق فإنه لا يمكن لأحد أن يمنع أي شخص من ممارسة الطقوس الدينية .
٣. على جميع الأحزاب دراسة كافة الامتيازات خلال فترة محددة وتقديمها إلى الباب العالي؛ وسائر بنود هذا الفرمان سوف تتم تحت إشراف الحكومة .
٤. أن الرعايا العثمانيين مهما كانوا من أي أمة جميعهم لخدمة الدولة ، مسؤولون فيها، وسوف يتم استخدام هؤلاء في مسؤوليات الدولة طبقاً لأهليتهم وقدراتهم، وبالإضافة إلى ذلك فقد تم منح غير المسلمين أماكن في مجالس التشكيلات المركزية ، ومجالس الإيالات والأقاليم[٣].

---

(١) قيس جواد العزاوي : الدولة العثمانية ، قراءة جديدة لعوامل الانحطاط ، ص٦٤ .

(2) Turkiye Diyanet Vakfi : cild , 13 , op , cit , s , 150.

(3) Nevin Yazici : Osmanlilk Fikru Ve Gence, op , cit , s , 25.

وظهرت مجموعة أطلقت على نفسها اسم " الغربيون " في فترة عهد السلطان عبد الحميد الثاني عهد المشروطية الثانية ، وهؤلاء المجموعة كانت في محل نقاش حول حركة التغريب بشكل مكثف داخل الدولة العثمانية ، وبدأت هذه المجموعة في نقاشات ، وخرجت بأن التغريب العثماني لابد من دخوله في الدولة العثمانية ؛ ليسير التغيير إلى الأفضل في نهاية المطاف(١) .

وبالتالي بدأ هؤلاء يدافعون عن أفكارهم المؤمنين بها بإخلاص ، وكانوا متعصبين جداً ، وهم من رجال العلم المنتسبين للجامعات ، أو من رجال الفكر والأحزاب السياسية ، ومن كُتّاب تاريخ الأدب الذين بدؤوا في نشر آرائهم عن طريق كتاباتهم في المجتمع العثماني(٢) .

وهكذا وجدت لوائح أخرى تخالف القوانين الجديدة ، وأصدروا القانون الجديد، وأصدروا القانون الأساسي استناداً إلى أنه تقليد ونقل حرفي من أوروبا فهو يتعارض مع أحكام الشرع الشريف ، وقد أهمل أصحاب هذه المذكرات جواز القانون الأساسي بشرط التوافق مع الشريعة ، فنجد في الأرشيف لائحة (مذكرة) فيها عالم اسمه محمد عبد الله آل عبد الحميد الثاني قبل المشروطية الثانية ١٣١٦هـ/١٨٩٨م يقول فيها "أسلوب البرلمان لا يوافق الشرع؛ لأن الحل بمجلس المبعوثين والبرلمان ينسب إليه أعضاء من عناصر غير مسلمة ، تخرج السلطنة العثمانية من حال دولة الإسلام إلى حكومة لا دينية متنوعة، وهذا مقصود الفاسدين من تركيا الفتاة "(٣) .

وبسبب غضب الرأي العام وانفعاله إزاء الإصلاحات في الدولة العثمانية والأفكار الناجمة عنه قام طلاب العلم بمهاجمة الباب العالي مسلحين ، عطلوا الدروس في الجامعات ، وكانت كل هذه الحركات تمارس بداية في الخفاء ؛ لإحداث الفتنة والفرقة في الشعب العثماني(٤) .

وبدأت المؤسسات بتنشئة أفراد مثقفة لتتربى على فكر ؛ لتأسيس نظام اجتماعي تغريبي، ومنهم أنصار حركة تركيا الفتاة الذين أيدوا النمط الغربي ، وشكلوا جبهة مستقلة للمعارضين؛ لأنهم كانوا يرغبون في تأسيس دستور جديد لمواكبة التطور والتحديث في الدولة ، وبالمقابل كان

---

(1) Ismail Hamdi : Osmanli Tarihi Krandajis, op , cit , s , 150.
(2) Necmettin tlaci emin oglu : Mesol , Batililasma Daraniz , sayi , 115 , July , 1976 , s , 15 .

(٣) عبد الرحمن شرف : أحاديث تاريخية ، ص١٩٦.
(٤) أحمد آق كونديز : الدولة العثمانية المجهولة ، ص٤٣٦.

هناك من كان يعارض سياسة الغرب الاستعماري بشدة ، ومنهم أحمد رضا بك(١) الذي كان يريد أن يشكل مجتمعاً إيجابياً ،كما هو الحال في الغرب الأوروبي ، وكان يفكر أن يحول العالم ويخلق دولة جديدة إيجابية بالقوة الأوروبية ، وتكون لها علاقات دولية مع الدول العالمية(٢).

فكان أنصار تركيا الفتاة يميلون للغرب أكثر بالنسبة للعثمانيين الجدد ، وأخذ العثمانيون الجدد والباشاوات ، في ترجمة القوانين والنظم الإدارية لأوروبا في سبيل التغريب ، ولكن لم يكن من السهل الوصول إلى ذلك الهدف وتطبيقه ؛ لأن أصحاب أفكار النظام التقليدي قد اتخذوا جبهة مضادة لهؤلاء(٣).

وهكذا أصدر القوميون العثمانيون أن الدستور دستورهم ، وكتب رئيس تحرير جريدة "طنين" الجريدة المركزية للاتحاد والترقي حسين جاهد في افتتاحيته " إن الأمة العثمانية كانت وستظل هي الحاكمة في السلطنة العثمانية ، وإن العثمانيين يتمتعون بحقوق وامتيازات سامية بصفتهم فاتحين ، فلا مجال إذن للاعتراف بحقوق مساوية للعناصر العرقية الأخرى ، وإن الدستور العثماني لا يمكن أن يكون في شكله النهائي سوى دستور عثماني ، وأما القوميون من العرب فقد اعتقدوا في البداية أن الدستور سيمنحهم اللامركزية والحريات التي يحلمون بها، فخابت آمالهم ، واستفادت منها العناصر غير الإسلامية في ربطها كلياً بقافلة الدولة الأوروبية، وبناء دولتها القومية المستقلة عن الدولة العثمانية(٤).

وقد انتقد الباحث قيس جواد العزاوي طروحات عصر التنظيمات في القرن ١٣هـ/١٩م وهو العصر الذي شهد دخول المؤثرات الغربية إلى الدولة العثمانية من أجل تحديث الدولة في مواجهة الهزائم الخارجية والضغوط الغربية من أجل الإصلاح(٥).

---

(١) أحمد رضا بك : مؤسس جمعية (تركيا الفتاة) وواضع لائحتها الإصلاحية ، أرسل له السلطان عبد الحميد الثاني مساعدات لتأمين معيشته في منفاه الاختياري بباريس ، لئلا تضطره الحاجة لمعونة الفرنسيين ، وقام بدور خطير في تقويض دولة الخلافة رغم الرعاية التي خصه السلطان عبد الحميد الثاني . انظر : (ربيع عبد الرؤوف الزواوي: الدولة التي ظلمها التاريخ ، ص١٤٨) .

(2) Ali Ibrahim Saras : Benel Hat Laryla, op , cit , s , 150.

(3) Sylman Kacabas : Kendi Itiraflori Jon Turkler, op , cit , s , 31.

(٤) قيس جواد العزاوي : الدولة العثمانية ، قراءة جديدة لعوامل الانحطاط ، ص١١٥.

(٥) نقلاً عن محمد عفيفي : عرب وعثمانيون رؤى مغايرة ، ص٣٠ .

وذكر ساطع الحصري أن الدولة العثمانية قامت بالإصلاحات في عهد التنظيمات على أساس الاقتداء بالغرب ، واقتباس النظم والأساليب العصرية منهم، ومع هذا لم تتخل الدولة العثمانية عن صفتها الإسلامية[١] .

وبالرغم مما آل إليه الوضع الشعبي في الدولة العثمانية ، فإن دول أوروبا أعلنت أنه لم يتم تطبيق فرمان الإصلاحات جيداً ، وقامت بإنذار الدولة العثمانية بهذا الأمر، ونتيجة هذه الاضطرابات الذي نتجت عن فرمان الإصلاحات في عهد السلطان عبد الحميد الثاني فقد بدأت الدولة تعيش اضطرابات في المجال التجاري ، وبسبب هذه المسألة ظهرت التمردات في مدن وولايات اللولة العثمانية ، وأصبح المسلمون والمسيحيون في مواجهات وجهاً لوجه، حتى إنهم كانوا في مواجهة مسلحة أحياناً ، إلا أن الحكومة العثمانية أصبحت متهمة أمام دول أوروبا بصفة مستمرة بسبب الاعتداءات التي تقوم بها إزاء السكان المسلمين وغير المسلمين ، وعندما بدا الوضع هكذا بدأ يظهر غضب عارم إزاء الدولة بين المسلمين ، لأنهم بدؤوا يشعرون بأن الدولة العثمانية تحابي المسيحيين والأقليات بسبب دول أوروبا[٢].

ويستنكر أحمد جودت في إعلانه بأن الدولة العثمانية بدأت في خدمة السكان المسيحيين والقيام بأفعال لا يقبلها العقل في محادثة بين فؤاد باشا والسفير الإنجليزي جانينج على النحو التالي "ذكر فؤاد باشا أن الدولة العثمانية تترأس أربعة أسس ولا يُعقل لإدارة الدولة إذا نقص أي جزء من هذه الأجزاء أن تقوم ، وهذه الأسس هي أمة الإسلام ، والدولة ، والسلاطين العثمانيون ، والعاصمة إستانبول ، ولكن عندما يصبح السكان المسلمون هم الأمة الإسلامية المسيطرة على مقاليد الأمور منذ زمن بعيد في مساواة تامة مع الرعايا غير المسلمين ، فلابد أن تتحطم الأسس التي ارتكزت عليها الدولة العثمانية " [٣].

وهناك المستنير العثماني الذي ظهر في ظل الظروف الراهنة في الدولة أثناء عملية التغريب، والذي بدأيدافع بشدة عنه ، وفي الوقت نفسه فإنه كان مضطراً بأن يكون محافظاً على انتمائه للدولة لعثمانية من خلال التغريب أيضاً ، فنشأ المثقف العثماني في المدارس التي تم فتحها على

(١) ساطع الحصري : محاضرات في نشوء الفكرة القومية ، المجلة التاريخية المغربية ، السنة الثانية عشر ، العدد ٣٩، ١٩٨٥م، تونس ، ص١٣٢ .

(2) Omer Farok Yilmaz : Belgelerle Osmanli Tarihi, op , cit , s , 381.

(٣) أحمد جودت باشا : تاريخ جودت ، ج٦ ، ص١٢٤ .

النمط الغربي ، وكان مؤيداً لعملية الأخذ من الغرب بجانب العلماء ، فحصل هذا المثقف على مناصب عديدة ليقوم بتوظيف ثقافته ، وتم تعيين المثقفين العثمانيين بصفة مستمرة في وظائف الدولة ، إضافة إلى وظيفته الأساسية في توسيع نطاق الثقافة الخاصة بالتغريب ، وجعل التنظيمات مركزاً لكل أنماط الحياة بالدولة العثمانية ، وهؤلاء شكلوا في تمهيد طبقة جديدة من المثقفين من خلال المؤسسات العلمية والإدارية(١).

إن مجموعة المثقفين الذين ظهروا ، كانوا معارضين للفكر التقليدي وكانوا يؤيدون الفكر الغربي ، وكانت لديهم آمال جديدة حيال تغير الدولة العثمانية جذرياً من الأفكار التقليدية القديمة ، ووضعها في مصاف لدول الأوروبية المتمتعة بالحرية، وبدأت هذه المجموعة في نشر التيار الجديد بين الشعب ، بالإضافة إلى القومية التركية ، ومن بينهم محمد عاكف الذي كان ينادي بإزالة الدين من الأساس؛ لأنه يعوق جميع التقدمات والرقي في نظرهم، وكانت النتيجة الطبيعية لذلك هو انحطاط الحياة الدينية ، ومن ثم الأخلاق العامة المرتبطة بذلك، وتم ترك الأعراف والعادات والتقاليد القديمة ، وسادت الآداب والفنون القومية والغربية بدون انتقاء، ومن ثم فإن التاريخ القومي واللغوي الذي واكب هذا الانحطاط لم يتسن له الخلاص والتحرر من هذه الأوضاع السيئة والمزرية في ذلك الوقت(٢) .

واستناداً إلى ما سبق فإن فرمان الإصلاحات لم يتم استقباله بشكل جيد لدى العالم العربي، وبدؤوا في اتهامهم للدولة العثمانية بالابتعاد عن الدين ، وأصبح الإصلاحيون أداة لأوروبا من أجل تحقيق آمالها بالدولة العثمانية ، والذين كانت لهم مصالح كبرى في القضاء على اقتصاد الدولة ؛ وبذلك أنقسم المجتمع العثماني إلى جزأين هما روح شرقية متمسكة بعاداتها وتقاليدها الشرقية وأخرى غربية تدعو إلى التغريب .

وأما بالنسبة للمفكرين فقد تباينت آراؤهم بشأن مسألة التغريب ، ومن أوائل هؤلاء المفكرين زادة حقي بك(٣) الذي اقترح ضرورة تناول المسألة الغربية بحب وود، ودافع بقوة في مجلة

---

(1) Zekeriya Kursun : Yol Ayrmindo TurArapmop , cit , s , 40.
(2) Tahsin Banguoglu : Batililasma Maceramiz , Turk Edebi vati , say , 128 , Haziran , 1984 , s , 19 .

(٣) لم أجد ترجمة عنه .

(اجتهاد) بمقالاته عن المستغربين ، وصاحب مجلة الفكر الحر جلال نوري بك[١] كتب "بأن التغريب التام لا يحمل مفهوماً آخر سوى تحول الدولة العثمانية إلى نسخة غربية ، وأشاروا إلى ضرورة رسم معالم وحدود هذا التغريب "[٢].

وأشار أحمد رضا الذي يُعد من أهم الشخصيات في هذه الجمعية الذي قام بنشر مخططات مجلة الشورى التي قام بنشرها في باريس والتي كانت لها أصداء معارضة في الدولة العثمانية وتسببت في ضوضاء عارمة إزاء الغرب[٣].

وقام آغا أوغلي أحمد بك[٤] بنشر مقالة في مجلة (الوطن) يؤيد الأخذ من الغرب بكل ما فيه بقوله " إننا نرى أن حضارة الغرب هي الغالبة والمنتصرة على حضارة الإسلام ، ومن الغباء عدم الأخذ منها ، وأن صراعنا مع الغرب لابد ألا يقف أمام هذا الأخذ ، ويجب التقليد الأوروبي منذ بداية الحياة المادية ومظاهرها ، وعلى أي حال إن حضارة أوروبا جاءت ومعها كل شيء ؛ وبناء عليه فإن السبيل الوحيد هو أخذ هذه الحضارة برمتها لأنها متكاملة ، وتحوى جميع العلوم والفنون ؛ فلذلك يجب الأخذ من حضارة الغرب بما فيها من فضائل أو عيوب، وهذا يعني اندماج عقولنا وقلوبنا ومفاهيمنا مع الحضارة الغربية " [٥] .

نستطيع القول في نهاية هذا المبحث :إن الموقف الشعبي العثماني كان متبايناً إزاء حركة التغريب في الدولة العثمانية ، فلم يكن تحديث أو تغريب الدولة بالأمر السهل ، فقد كانت المعارضة قوية جداً —كما رأينا من قبل — فقد كانت ردود الأفعال إزاء فرمان التنظيمات ، ومن بعده فرمان الإصلاحات، من قبل السكان متفاوتة ما بين المعارض والمؤيد لها ، وكان القبول بها تحت الضغوط من الدول الغربية؛ وكان تأييد هم للإصلاح إلى أبعد مدى حينما وجهوا النداءات إلى المسلمين بإتباع السلطان التي لا تناقض الدين أو الشرع وكان دليلهم في ذلك الاستشهاد بالآية الكريمة في قوله تعالى : ﴿ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ ﴾[٦] .

---

(١) لم أجد ترجمة عنه .

(2) Ercumend Ruran : thurkiye ain Batiliasma,si , op , cit , s , 151.

(3) Turkiy Diyanet Vakfim, cild , 5 , op , cit , s , 18.

(٤) لم أجد ترجمة عنه .

(٥) حسن حكمت : سبيل الرشاد (غربجيلق وبوزغونجيلق) ، مجلد ٢١ ، عدد ٥٢٨ (٣٠ رمضان ١٣٤١هـ/١٦ مايو ١٩٢٣م) ، ص٦١ .

(٦) سورة النساء ، الآية : (٥٩) .

وفي الوقت نفسه كانت قناعة المسؤولين العثمانيين أن الإصلاحات أوقعتهم في إشكالات مع الأهالي ، فأرادوا الإصلاحات المعلنة إلا أن تطبيقها يحتاج إلى فترة طويلة وتحتاج إلى عدد كبير ممن يؤمن بالإصلاح وتطبيقه فعلياً ، بالإضافة إلى أن الإصلاح يحتاج إلى أموال طائلة ليس بمقدور الدولة العثمانية تغطيتها وهي أمور تعيق مبدأ تطبيق الإصلاحات .

فالأوضاع الداخلية والخارجية للدولة العثمانية خلال هذه الفترة العصيبة للدولة لم يتقبلها الشعب ، إلا أن مجموعة المستنيرين أو ممن لقبوا بجمعية العثمانيين الجدد تقبلوها بالترحيب ، وشكلوا كيانات سياسية جديدة هددت بها سلطة الدولة العثمانية ، فكانت ردود أفعال غاضبة إزاء هذه الحركة من العلماء ورجال الدولة ، وكانت معارضة العلماء بعدم التخلي عن التقاليد الراسخة القديمة ؛ لذلك اعترضوا على كل سلوك يحاول تقليد الغرب وتمسكهم بمقولة "من تشبه بقوم صار منهم"فإذن هذه الحركة كان لها تأثير قوي على المجتمع العثماني وبالتالي أيضاً على وضع المرأة العثمانية – وهذا ما سنتناوله في المبحث التالي – .

المبحث الثالث :

أثر التغريب على وضع المرأة العثمانية .

كانت الأسرة والعائلة من أكثر الشرائح التي تعرضت للتغيير في الحياة الاجتماعية العثمانية وفي عهد التنظيمات ، وفي هذا العهد تأثرت المرأة العثمانية بتكوين المجتمع ومعتقداته وأعراقه وتقاليده ، بالإضافة إلى عوامل أخرى كالدين والأخلاق ، والثقافة وأسلوب ونمط الحياة الغربية .

وكما هو معروف أن الأمة تنهض وتترقى بالرجل الذي يتم من خلال تربية المرأة لهذا الرجل، وبدون المرأة لا توجد نهضة ، فبنية الأسرة والمجتمع تعتمد في الأساس على الأسرة ومركزها المرأة ، والرجل والمرأة مكملان بعضهما ببعض ، فهذا هو نظام الكون البديع ، فالمرأة هي صاحبة المستقبل فبأيادي الأمهات الفاضلات تربت أجيال سابقة وأجيال قادمة ، فينبغي أن تحصل على المعرفة ، لتواكب العصر وتتماشى معه ، ولابد في الوقت نفسه من الحذر من الأخذ بالأفكار المتواجدة سواء كانت من الداخل ، أو كانت أفكاراً وافدة من الخارج ، الذي لا يتناسب معنا فلابد من التدقيق وإمعان النظر في هذا الشأن ، ومن الضروري التمسك بأحكام الإسلام، ولأن الدين الإسلامي قادر على تهذيب وتربية المرأة المسلمة ، بأسلوب يجعلها سالمة من كافة المحاذير ، فحدد حقوقها وواجباتها ، ومن هذه الواجبات تنظيم الأسرة والعائلة، وهذه هي الوظيفة الراقية للمرأة[(١)] .

إن المرأة لها حقوق وواجبات مثل الرجل ، وعلى أي حال ليس هناك مساواة في الحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة ، لأن المساواة مرتبطة بتكافؤ القوى، فالمرأة والرجل ليسا متساويين بالقوة وليسا على درجة واحدة، ولا يسمح الإسلام بإلغاء الفوارق ، والاختلافات بين الرجل والمرأة في كل الشؤون الحياتية .

وذكر لنا عبد العزيز جاويش أفندي في مقال كتبه في حقوق المرأة " أن الشريعة الإسلامية أعطت الحقوق الكاملة للمرأة المسلمة ، على العكس في فرنسا فإن الثورة الفرنسية لم تقم بإعطائها هذه الحقوق ، فالمرأة الغربية على الرغم من المؤتمرات التي عقدت في فرنسا والمقررات التي اتخذتها إلا أن كل ذلك لم يسفر عن شيء ولم يعط المرأة الغربية الحقوق التي أعطاها الإسلام للمرأة ، بل إن المرأة الغربية ستعمل الوقت كله من أجل أن تتساوى بالمرأة المسلمة باعتبار

---

(١) إسماعيل حقي بك الإزميرلي : سبل الرشاد (أخلاقك قوة مؤيدة سي إسلامك قادينك حقوق ووظائفي) مجلد ٢٠ ، عدد ٤٩٧ ، (١٥ شعبان ١٢٤٠هـ/٣ إبريل ١٨٢٥م) ، ص٣٠.

حقوقها، وسوف تكافح للوصول إلى هذا الهدف ، والمرأة الغربية سوف تظل في نضال شديد مع الرجل الغربي من أجل كسب حقوق مدنية كثيرة لم تتمكن من الحصول عليها ، ولم يوفرها لها دين سماوي أو قانون بشري كالإسلام(١) .

فلاشك أن المرأة العثمانية تأثرت بالمجتمع ومعتقداته وأعرافه وتقاليده الاجتماعية، بالإضافة إلى متغيرات أخرى كالسياسة والاقتصاد ، والتي شاركت فيها مع تعاليم الإسلام، وبالرغم أن هذه التقاليد والعادات لا تتسم بالثبات إلا أن تغيرها يتم ببطء ، وكثيراً ما تتعارض هذه التقاليد الاجتماعية مع رغبات النساء في إظهار مفاتنهن ، فكانت المرأة العثمانية في الأصل تلبس الأثواب المتسعة الأكمام والفضفاضة(٢) .

فكانت المرأة في إستانبول مثالاً للتربية والحشمة ، وتختلف عن ذويها في فلسطين وسورية والعراق ، في أساليب ومناهج التربية ، وفي العادات القديمة التي كانوا متمسكين بها ، وكانت تعتبر المرأة في استانبول هي السيدة الأولى بالنسبة لذويها من الولايات الأخرى ، ولكن بدأت في التغير على حسب الأحداث التي وقعت في الدولة ، فأصبح المربيات الأجنبيات هن أول من قام بتربية هؤلاء السيدات، فأصبحن يحببن المظاهر ويملن إلى تقليد الغرب ، بعد أن كانت المرأة في غاية التحفظ ومغايرة للتجديد والتغيير(٣).

وبذلك أصبحت المرأة العثمانية متأثرة بتكوين هذا المجتمع وعناصره من معتقدات دينية وأعراف وتقاليد اجتماعية بالإضافة إلى عوامل أخرى اقتصادية وسياسية وغيرها ، وأكثر هذه العوامل فعالية في التأثير على أزياء النساء في العصر العثماني هي تعاليم الدين الإسلامي وتقاليده وأعرافه ، وأصبح هناك صراع دائم بين رغبات النساء في إظهار مفاتنهن وبين ما فرضه الإسلام من ستر وحشمة ووقار للمرأة المسلمة(٤) ، ولا يزال هذا الصراع قائماً حتى يومنا هذا .

---

(١) عبد العزيز جاويش : سبيل الرشاد (مسلما نلقده قادينك حقوقي) ، مجلد ٢١ ، عدد ٥٤١-٥٤٠، (١٣ ذوالقعدة ١٣٤١هـ/٢٧ يونيو ١٩٢٣م) ، ص١٥٥ .

(٢) عبد الرحمن الجبرتي : مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيين ، تحقيق : حسن محمد جوهر ، ط١ ، لجنة البيان العربي، القاهرة ، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م ، ص٨ .

(3) Hariya Melek Hung : Turk Yurdu (Islam Kadiri) , sayi 116 , s , 257 .

(٤) آمال المصري : أزياء المرأة في العصر العثماني ، ص١٥ .

وهكذا أصبحت المرأة العثمانية لديها كافة الحقوق والامتيازات الاجتماعية، فقد كانوا معتمدين على الأسس الدينية ، والأعراف والتقاليد بالنسبة لأحكام العائلة كالزواج والطلاق والإرث ، إلا أن حركات التجديد التي بدأت في القرن ١٢هـ/١٨م أثرت على النساء والرجال ، وبلتالي لم يفكر الرجال في احتياجاتهم فحسب ، بل إنهم فكروا في نسائهم أيضاً في تعليمهن والارتقاء بهن ، وقاموا بالسعي للحصول على حقوقهن والدفاع عنها ، ولقد استطعن تحقيق العديد من النجاحات، فأنشئت المدارس النظامية التابعة للحكومة العثمانية ، من أجل الحصول على أكبر قدر من التعليم ، وأصبح بإمكان المرأة العمل في مجالات عدة ، وأصبحت مستعدة وقادرة على العمل في كافة الوظائف التي تمكنها من تأمين المال لنفسها وأولادها وبيتها[١] .

فكانت بعض المدن العثمانية تعهد للنساء بلف الحرير ، وغزل القطن ، مما مكن هؤلاء النساء من تأمين لقمة العيش ، وكانت الأصناف التي تنتج الأقمشة القطنية تُطالب الحكومة من حين إلى آخر بأن تمنع التجار من شراء القطن الخام من السوق؛ لأن النساء في هذه الحالة تبقى بدون عمل[٢] .

وبذلك استطاعت المرأة المشاركة في الحياة العثمانية في جميع المجالات ، وحتى في الحروب كانت تخرج للتمريض ، وبعدها أخذت تخوض مضمار العمل مع الرجال وتقوم بأعمالهم، وكان البعض منهن يتاجرن برأس المال في الأسواق ، ومن هذا المنطلق أصبحت المرأة العثمانية تشارك الرجل في الحياة الاقتصادية والعملية ، ودخلت إلى الحياة العلمية بشكل جاد، وتم فتح الكثير من دور المعلمات للشابات ، والخاصة بالسيدات في إستانبول ، وبدأن في العمل في مؤسسة وطن المعرفة (عالم المعرفة) التي افتتحها أحمد أديب بك لتعليم المرأة وتربية الأطفال، وبهذه الصورة تم إطلاق العنان للفتيات العثمانيات للدخول في ميدان وساحة العمل بشكل أوسع وعلى نطاق كبير[٣] .

فلم يكن لمؤسسة عالم المعرفة برنامج محدد أو شهادة محددة ، ولكنها مسؤولة عن التنوير الفكري للمرأة العثمانية ، وكذلك تسليمها كافة الفنون الرفيعة والوظائف التي تمكنها من العيش ، وكيفية تربية الأطفال ، وإداق المنزل ، وتؤهلها للقيام بها بكل يسر وسهولة ، ونظراً لأن مدة

---

(1) Hamdullob Subbi : Turk Yurdu , (Turk Kadinliginin Terbiyeri Merkur) cild , 10 , sayi 115 , s , 158 .

(٢) خليل إينالجيك : تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار ، ص٢٤٧ .

(3) Basim Atalay : Turk Yurdu (Kadiniar Hukuku) sayi , 149 , cild , 10 , s , 261 .

التحصيل محدودة من أجل المواصلة في مؤسسة عالم المعرفة فإنه يتم اعتماد الدروس التي قامت بتحصيلها[1] .

وعندما بدأت الدولة في إرسال السفراء العثمانيين إلى دول الغرب ، لاحظوا الفرق الشاسع بين المرأة الغربية والمرأة العثمانية ، وقاموا برصد معظم هذه الفروق في تقارير السفارات ، كإقبال المرأة الغربية على التعلم في مختلف العلوم والآداب، وبعدها طالب السفراء بتعليم المرأة العثمانية كنظيرتها في أوروبا ، ولكن ظل موقفهم من دور المرأة في المجتمع موقفاً تقليدياً ، وكان رفضهم واستنكارهم للمرأة الغربية التي تخرج إلى الطرقات ، وتقوم بمزاحمة الرجال في العمل بالتجارة والصناعة ، وتغالي في التبرج والتزين والتحرر ، وبينوا أن تحررها كان وراء شيوع الفسق والخلاعة في المجتمع الأوروبي[2] .

وقد انتقد السفير يكرمي سكيز جلبي الزحام الشديد في شوارع باريس ، الذي أرجعه إلى عدة أسباب أهمها خروج السيدات وتجولهن في الشوارع من منزل لآخر، فالسيدات في باريس لا يجلسن في منازلهن قطعياً ، كما أشار إلى اختلاط الرجال بالنساء بخروج المرأة مع الرجل جنباً إلى جنب ، وهؤلاء السيدات يتواجدن في المحلات التجارية ، ويقمن بعملية البيع والشراء[3] .

وقد وصف في تقريره عن علاقة الرجل بالمرأة على النحو التالي : " في فرنسا يكن للرجال الكثير من الاحترام للنساء .. بحيث أن النساء يفعلن ما شئن وأوامرهن تطاع في كل مكان ، وقد قيل إن فرنسا هي جنتهن ، لأنهن يعشن بحرية ، وإذا رغبن في شيء حصلن عليه بسهولة "[4] .

كما انتقد السفراء خروج السيدات الفرنسيات إلى الشوارع ، والتنزه في الحدائق، وازدحام هذه الحدائق في الصيف ، وانتقدوا تزاحم النساء والأطفال مع الرجال أثناء مراسم الاستقبال للسفراء ، وانتقدوا أيضاً تبرجهن في الأزياءالتي تعتبر في أوروبا نموذجاً للأزياء النسائية الراقية التي تحرص عليها السيدات في سائر البلاد، وتنتشر في المحلات التي تعرضها[5] .

(1) Hamdullab Subbi : Turk Yardu , cild , 10 , op , cit , s , 160 .

(٢) موره لي السيد علي أفندي : سفارتنامه سي تاريخ عثمان انجمني ، ص٤٦ .

(3) Hadiya Tuncer : Osmanli diplomasia Ve Sefaret , op , cit , s , 66.

(٤) نقلاً عن : خالد زيادة : تطور النظرة الإسلامية إلى أوروبا ، ص٥٣ .

(5) Faik Resit Unat : Osmanli Sefirleri ve Sefort , op , cit , s , 188 .

وكانت الموضة السائدة في باريس بالنسبة للأزياء هي التي جُعلت منها الموضة الأكثر جاذبية لدى نساء العالم ، وكانوا يقوموا بعرض أزيائهن للعالم ، حتى ينجذبوا لها وينساقوا، وكانت الحفلات لديهم مختلطة بالنساء والرجال ويتخللها الرقص والشرب ، ولديهم اعتقاد بأن المرأة إذا تجاوزت سن الخامس والعشرين ولم تتزوج فهذا شؤم عليها فلا بد لها من البحث عن شريك لحياتها بأي وسيلة وطريقة ، وكانت زوجة أحد المشاهير الفنانين وتدعى (سايل صورءل – Saiel Sourel) جاءت إلى إستانبول في إحدى المناسبات الرسمية والتي تحدثت للأعلام بقولها : " إنه من الضروري حفاظ المرأة على تبرجها وإباحيتها ، وأن تجذب الرجل إليها بأي طريقة، وأن تخرج إلى المسارح حتى تمارس حريتها "[1] إن مثل هذه الأفكار الفاسدة التي أعلنتها سايل للمجتمع بالنسبة للنساء يوضح لنا أن التغريب أراد للمرأة العثمانية التحرر من كل القيود ؛ فهذا هو الوجه السيئ لحضارة الغرب وللحياة الاجتماعية، وأنهم يريدون تغريب المرأة العثمانية بدون قيد أو شرط، وأنهم لا يشعرون بأي حرج في إدخال الرذائل والمنكرات في حياة المرأة العثمانية لتكون مماثلة للمرأة الغربية .

كلا موقف السفراء العثمانيين في تقاريرهم موقفاً معارضاً لتحرر المرأة الغربية، والاختلاط السافر في الغرب بينها وبين الرجل ، مؤكدين أن المرأة العثمانية تتميز بسمو الأخلاق ، بعكس المرأة الأوروبية التي تفتقر إلى هذه القيم الروحية والأخلاقية التي لا تنبع من أي دين بالنسبة لهم ، بعكس المرأة العثمانية التي تدين بتعاليم الإسلام[2] .

وبذلك اعتبر السفراء العثمانيون أن الفسق والمجون ، من سيئات الحضارة الغربية التي ينبغي تجنبها ، ورأوا أن المحافظة على الحشمة والأخلاق العثمانية ، تقتضي المحافظة على أساليب وأحكام الدين الإسلامي في معاملة المرأة ، والمحافظة عليها كما أمر الإسلام بذلك[3] .

إن الانفتاح على الغرب وانتقال السلوكيات التي اجتاحت المجتمع العثماني، وأثرت في العديد من الآثار الاجتماعية الوخيمة ، أثر في تفشي ظاهرة ارتياد الفتيات الشوارع بصحبة الفتيان ، الذين اعتادوا التردد على الحانات والتعرض للفتيات في الطرقات والشوارع ، مما ساعد على أن الفتيات أنفسهن أصبحن من رواد الحانات، وارتدين الملابس ذات القماش الشفاف تقليداً للأزياء

---

(١) أشرف أديب : سبيل الرشاد ، (غريك رذائل مد يد سي) ، مجلد ٢٥ ، عدد ٦٢٩ ، (١٤ جمادى الأولى ١٣٤٣هـ/١٠ ديسمبر ١٩٢٤م) ، ص٧٦ .

(٢) موره لي السيد علي أفندي : سفارتنامه سي تاريخ عثمان انجمي ، ص٢١ .

(3) Faik Resit Unat : Osmanli Sefirleri ve , op , cit , s , 104 .

الغربية ، وهذا بالطبع يتنافى مع التعاليم والتقاليد الإسلامية ، كما ساعد تأخر سن الزواج بين الشباب على الارتفاع في المغالاة بالمتطلبات ، وهذه الأوضاع جميعها أدت إلى انهيار في البنية الاجتماعية للدولة العثمانية(١).

فمسألة تحرير المرأة العثمانية ، وقف لها السفراء العثمانيون دفاعاً عن القيم والأخلاق الإسلامية في وجه التيارات التغريبية الآتية من الغرب ، والتي بدأت في غزو الدولة العثمانية .

وذكر لنا أحمد أمين بك في جريدة الوطن "بأن ذهاب الرجل مع المرأة سوياً إلى المسرح أو السينما هو شيء يتفق مع الأخلاق ، والذي يعترض ويخالف هذا الأمر عقولهم معطلة، ولابد من كسر هذه العادات في ضوء التغريب والتحديث "(٢) .

نستطيع الردعلى هذا المقال بأن هذا الأمر يعد تجاوزاً للشعائر الدينية وللإسلام، وأن وصف أحمد أمين للناس بأن أذهانهم معطلة هو استخفاف بالهوية الدينية لأن الشعائر الإسلامية لا تقبل مثل هذا الأمر ، فيتضح لنا أن هناك عدد من الأدباء نادوا بالتغريب في المجتمع العثماني وخصوا بذكر المرأة العثمانية .

إلا أن الثقافة الغربية في المجتمع العثماني ، كانت لها تأثيرها القوي من التمسك بالعادات والتقاليد ، فقد مس التغريب وضع المرأة العثمانية الذي شق طريقه تجاه التغيير ، ففي الطبقات العليا من المجتمع تتبنى أعداد متزايدة من النساء المسلمات أساليب السلوك الغربية ، تحت تأثير الاطلاع على المجلات أو محاكاة مثيلاتهن الأرمينيات واليونانيات ، وبعدها يبدأن في تعلم الفرنسية، وفي تأثيث منازلهن وفق النموذج الأوروبي ، وفي تلقي دروس في العزف على البيانو، وفي ارتداء الأزياء الغربية ، وفي الخروج بمفردهن إلى الشارع ، ومع زيادة اتصالهن بالعادات الأوروبية من خلال ازدياد تدفق الأجانب على الممالك العثمانية وزيادة الاختلاط بهن ، لكن للأسف أصبحت المرأة العثمانية تتطور وفق نموذج المرأة الغربية بفضل تقدم التعليم والانفتاح الثقافي على الغرب(٣) .

نستطيع القول : إن السفراء العثمانيين كان لهم موقف ثابت من دور المرأة في المجتمع والذي انعكس في تقاريرهم في السفارات ، وظل هذا الموقف تقليدياً ، ورأوا أنه لا يجب أن يتعدى حدود

(1) Hayiy Melek Hurg : Turk Yurdu , Ismal Kadini , op , cit , s , 211.

(٢) أحمد أمين بك : غربيليلا شمق مناقشة لدي : الوطن ، عدد ٥٥٩ ، مجلد ٢٢ ، ١ صفر ١٣٤٢هـ/١١ سبتمبر ١٩٢٣م ، ص١٠٩ .

(3) Enver Ziya Karol : Tanzimattan Errd Corplilasma , op , cit , s , 271.

العادات والتقاليد المعروفة في المجتمع العثماني، واستنكروا وضع المرأة الغربية التي تزاحم الرجال في العمل ، وتغالي في التبرج والتحرر، وتتمسك بمطالبها السياسية والاجتماعية، وبينوا في تقاريرهم أن تحرر المرأة في المجتمعات الأوروبية وراء انتشار الخلاعة والفسق في المجتمعات الأوروبية الغربية .

وهذا ما ذكرته (صحيفة الجيل) بأن مؤسسة الأسرة والعائلة تعد حجر الزاوية وأساساً لتحقيق استقرار المجتمع ، إلا أنها تحطمت وسقطت وتدهورت بشكل سريع؛ وكان ذلك لعدة أسباب منها خروج المرأة ودخولها في ساحة العمل في الحياة ، حيث إن علاقاتها المباشرة والقريبة من ساحة الرجال في العمل قد أضعف العلاقة الزوجية، إلا أنها أصبحت تفوقه في جمع المال مما جعلها تشعر بحرية أكبر ، فمن الممكن أن تفعل ما تريد ؛ لأنها أصبحت مستقلة ، فهذا كله أثر على مؤسسة الأسرة وقضى عليها(١).

وبشكل عام إذا عقدنا مقارنة بين أوضاع المرأة في العصر العثماني ، وأوضاعها في القرن ١٣هـ/١٩م نخرج بنتيجة وهي أنه في القرن ١٣هـ/١٩م ، وما بعده ربما وفرت للمرأة عناية صحية أفضل، ووفرت لها فرص أفضل للتعليم ، إلا أنها كانت لها آثارها السلبية على المرأة في الحد من دورها في الحياة الاقتصادية ، فضلاً عن فقدان المرأة السيطرة على الأراضي الزراعية التي كانت بحوزتها(٢) .

وذكرت لنا (مجلة المزاح العثمانية) عندما تناولت مسألة التغريب ، بين سيدتين ترتديان أزياء مغايرة ، فواحدمنها ترتدي زياً عثمانياً ، والأخرى زي فرنسياً ، وأخذ أحمد مدحت أفندي كاتب المقال في انتقاد الزي الفرنسي من الناحية الأخلاقية، ثم تناول مسألة التغريب من هذا المنطلق(٣) .

وفي عهد التنظيمات كانت أخلاق بعض السيدات العثمانيات فاسدة وشبيهة بالنساء الأوروبيات ، وقد كلف السلطان عبد المجيد الأول آغا دار السعادة(٤) بالتوجه إلى الأميرة

---

(1) Akif Aydin : Mesele , Batililasmakla Bitecek Midir , op , cit , s , 32.

(٢) محمد عفيفي : عرب وعثمانيون ، رؤى مغايرة ، ص٨٠ .

(3) Turkiye Diyanet Vakfi : cild , 5 , op , cit , s , 149 .

(٤) دار السعادة آغا سي : يطلق عليه أيضاً قيزلر آغا سي ، ورئيس الأغوات القائمين على حراسة جناح الحريم في القصر السلطاني ، وكان يتولى في الوقت نفسه مباشرة أوقاف الحرمين الشريفين . انظر (حسن الباشا : الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والآثار ، ص٧٢) .

(منيرة)[١] ليبلغها بالآتي " على الأميرات أن يتعقلن ، لقد تجاوزن الآن الحدود، ولن أكتفي بتأنيبهن ، بل ربما يدفعني إلى ضربهن "[٢] .

وكان أكبر مجال لتحرر المرأة هي الصحف والمجلات ، والقصص والمسرحيات والسينما والإذاعة ، التي تركز على بث الأفكار التي تنتشر في أذهان الناس إلى أن تكتسب شرعية بحكم الأمر المتوقع ، ومع تغييب موقف الإسلام من هذه القضايا، استطاعوا الدخول في مراحل تعليم المرأة وبثوا فيها أفكار التحرر من الدين، والأخلاق والتقاليد[٣] .

وكان أغلبية الكتاب يحاربون في القرن ١٢هـ/١٨م ، أن فكرة تعدد الزوجات يساعد على النمو ، وقاموا بإحصائيات على حسب أهوائهم ووجدوا أن الأسر المسلمة لهم أبناء أكثر من أبناء الأسر المسيحية ، وهذا يرجع إلى تنافس النساء ، فالمرأة التي تنجب أبناء أكثر تحصل على مكانة أرفع ، فكانوا يرون أن تعدد الزوجات هو نتيجة للاستبداد ، وأن الإسلام هو التعبير الأقصى عن هذا الاستبداد[٤] .

وهنا يجدر بنا أن نوضح أن هؤلاء المفكرين أرادوا التدخل في كل الشؤون الحياتية للمرأة المسلمة ، وبالأخص في موضوع تعدد الزوجات ، الذي في الأصل هو رحمة من الله عز وجل على عباده ، فيها حكم بالغة ولكنهم يحاولون بقدر المستطاع تشويه هذه الحقائق حتى يتسنى لهم تحقيق أكبر قدر من الإساءة إلى الإسلام وعلى المسلمين في هذا الموضوع .

وتتضح لنا خطة أعداء الإسلام في القضاء على الدولة العثمانية ، والقيام بتغريب العالم الإسلامي بتصدير أفكارهم لهذه الشعوب الإسلامية ؛ ولأن القضاء على الدولة العثمانية يسهم في إضعافها وإهدار طاقاتها ، وإسقاط هيبتها ، ومن دعاة التغريب رفاعة الطهطاوي الذي ألف كتاباً عن (أخبار باريس) دعا فيه إلى تحرير المرأة إلى السفور والاختلاط ، وهذا من الأخلاقيات التي ترفضها العقيدة الإسلامية وشرائعها[٥].

---

(١) الأميرة منيرة (١٢٦٠-١٢٧١هـ/١٨٤٤-١٨٦٢م) ابنة السلطان عبد المجيد الأول خطبت لإبراهيم الهامي ابن عباس باشا والي مصر ، وبعد وفاته تزوجت من إبراهيم باشا . انظر (ناهد إبراهيم دسوقي: بدايات الإصلاح في الدولة العثمانية وأثر الغرب الأوروبي ، ص٧٦) .

(٢) ماجدة مخلوف : تحولات الفكر والسياسة في التاريخ العثماني ، ص٥٢ .

(٣) محمد السيد : جذور الانحراف ومسار التغريب ، ص٧١ .

(٤) هنري لورنس : الأصول الفكرية للحملة الفرنسية على مصر ، الاستشراق المتأسلم ، ص١٠٩ .

(٥) علي محمد الصلابي : الدولة العثمانية ، عوامل النهوض وأسباب السقوط ، ص٣٤٧ .

وكتب أيضاً محمد باشا الذي تحدث عن (أخبار باريس) ودعا فيه إلى تحرير المرأة وإلى السفور والاختلاط ، فهذه كانت ضربات موجعة موجهة للاتجاه الإسلامي في الخلافة العثمانية، مما كان لها الأثر في تهيئة العالم الإسلامي للأطماع الغربية[1] .

وتحدثت الكاتبة فاطمة زهرا في بعض مقالاتها عن خلع الحجاب بقولها "إننا نرى الأوروبيين لا يراعون مسألة التستر والحجاب هذه ، ونحن نقول : إن هذه الإباحية تفشت في مجتمعاتهم لذلك ، وربما وجدوا في مجتمعنا أشخاصاً لا يريدون الحجاب ، ولكن يستحيل تعميم هذه المسألة على الجميع ، وينبغي علينا أن نحفظ للمرأة شرفها ، وندافع عنها ضد هؤلاء السفلة الذين انحطت أخلاقهم ، فإنني أقول لهذه الجماعة الفاسدة التي لا ترى النساء في سعادة ، بأن النساء المسلمات سعيدات ومحظوظات وفوق تصوراتكم الفاسدة ، وسعادتها هذه تكمن في أمومتها ورعايتها لأبنائها ، فالمرأة خلقت في الغصن كالطائر وكالزهرة الندية[2] .

وذكرت لنا (جريدة توحيد الأفكار) التي تنادي بالأخلاق الإسلامية وتدافع عن الأخلاق والشرف ودافعت عن المرأة العثمانية عندما بدأ المتغربون في مناداتها للخروج إلى الحانات والرقص واللهو معهم مثل النساء الروسيات والأرمينيات ، ونقلت مشاعر الشعب العثماني حول هذا الموضوع ، بالرفض لمثل هذه المطالب وطالبوا الحكومة العثمانية بضرورة منع هذه المنكرات التي تنافي الآداب العامة ، وبالفعل أصدرت الحكومة عدة قرارات من ضمنها منع النساء العثمانيات بالذهاب إلى مدارس الرقص أو أماكن اللهو العام ، ومنعهن من الذهاب إلى الحانات وبارات الخمر ، أو ساحات المسارح[3] .

ووردت لنا مذكرة بتاريخ (٢٨ جمادى الأولى ١٢٨٥هـ/١٦ سبتمبر ١٨٦٨م) مقدمة من السفير الفرنسي تحمل في موادها عن المرأة والتي ذكرت أن لها الحرية الكاملة بخروجها من الإسلام إلى المسيحية ، وتنـزع من زوجها المسلم وأطفالها واعتبرت هذا البند من حرية الإدارة، وعلى

---

(١) عيسى الحسن : تاريخ العرب من بداية الحروب الصليبية إلى نهاية الدولة العثمانية ، ص٦١٥ .

(٢) فاطمة زهرا : سبيل الرشاد (مسلمان قاديني حردر ومسعود دور ، عدد ٢٨٢ ، مجلد ١١ ، (٩ ربيع الأول ١٢٣٢هـ/١٨ فبراير ١٨١٥م) ، ص٣٤٥ .

(٣) عمر رضا : سبيل الرشاد (غريب البلاشمق تظاهراني) ، مجلد ٢٢ ، عدد ٥٧٢ ، (١٤ ربيع الأول ١٢٤٠هـ/٢٥ تشرين الأول ١٨٣٩م) ، ص٢٥٥ .

العكس فالمرأة التي تريد الدخول إلى الإسلام لابد لها أن تأخذ مهلة لمدة ٣ أيام بين يدي البطريك الخاص بشرعيتها وهناك احتمال لا يوافق على قرارها(١) .

ولا يخفى علينا أن الفرنسيين بطبيعتهم ، وتحررهم واعتيادهم للحياة الصاخبة الماجنة ، شجع على تزايد الانحراف والتسيب وبذلك أكثر الجنود من التردد لبيوت الدعارة، وشجعوا الفتيات الراقصات والمغنيات من الطبقة الوضيعة على عرض بضاعتهن في الشوارع ، وبالتالي زاد أعدادهن بكثرة(٢) .

وهنا لا يمنع من الإشارة بأن تأثير الحملة الفرنسية على مصر عامة ، والنساء خاصة تأثير قوي ، وتشبه بعض النساء بأزياء الفرنسيات وتشبههن في التبرج والخروج بها إلى الشارع ، إلا أن هذا التأثير كان مؤقتاً بخروج الفرنسيين ، وعودة النساء المصريات إلى سابق عهدهن ، وقام الفرنسيون بمحاولات جريئة بقصد التأثير في الحياة الاجتماعية المصرية وتقاليدها ، وحاولوا استمالة المصريين بالزواج من بعض بنات الأعيان ، وتحقق للفرنسيين نجاح إلى حد ما في التأثير على بعض شرائح وفئات المجتمع المصري ، حيث تشبه بهن بعض ضعاف النفوس من النساء، ورفض النساء للحجاب وتبرجهن كالفرنسيات وخروجهن من الحشمة والوقار ، إلا أن هذا التأثير كان في الطبقات الوسطى –كما ذكرنا سابقاً – التي استغلت هذه الفرصة للخروج على تعاليم الدين ، والعرف والتقاليد الاجتماعية ، واتبعوا العادات والتقاليد الفرنسية في كل الأشياء(٣) .

وقد ذكرت مقالة أخرى عن نساء مصر بأنهن لو ظللن محبوسات ولم يقلدن الغرب ولم يخرجن للعمل ومشاركة الرجل فلن يحصلن على الحرية ، إلا أن المجتمع المصري رفض هذه الحرية وبقوة ، وأن الرجال المصريين لن يسمحوا لنسائهم بالخروج للمتاجر وتعيش حياة المرأة الأوروبية بأي حال ، وأنه لابد للرجل المصري عن أن تصحو فيه النخوة العربية ليمنع المرأة من هذه الحرية ولا يصبح كالأوروبيين؛ ولأن حماية العرض والشرف لدى المصريين تفوق الحد، ولا يمكن للأوروبيين التدخل في الحجاب ، ولا يجوز لهم التدخل في هذا الشأن ؛ لأن تبرج المرأة ومنحها الحرية بهذا الشكل أمر مرفوض تماماً ، وأن النساء في مصر يحافظن على أعراضهن وشرفهن بنعمة

---

(١) وثيقة غير منشورة رقمها : NO-80-324 محفوظة بأرشيف السياسة الخارجية بباريس ، وثائق السجلات، رصيد المحفوظات ، مدونات (٤٨٨) ، رقم ٥١ .

(٢) عبد الرحمن الجبرتي : مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيين ، ص٨ .

(٣) آمال المصري : أزياء المرأة في العصر العثماني ، ص٢٥.

الستر ، وعدم التبرج ، وبفضل تعاليم الدين الإسلامي والشريعة السمحة، فلابد من حفظ نساء مصر من فساد الغرب الأوروبي ونسائهم(١).

وهذا التيار الفرنسي التغريبي المخالف لقواعد الشريعة الإسلامية ، والأعراف الاجتماعية ن والتقاليد المصرية ، لم يستطع أن يكون شاملاً لكل الطوائف والفئات، فوقف غالبية الشعب المصري رافضاً لما جاء به الفرنسيون من عادات وتقاليد لا تتفق مع مبادئهم، كما رفضوا وجود الفرنسيين أنفسهم وقاوموهم بكل الوسائل والطرق.

ومع خروج المرأة العثمانية وظهورها في المجتمع العثماني الذي شكل أمراً مهماً بعد التظيمات ، أصبح لها وظائف وأدوار في الحياة الاجتماعية وأصبحت أكثر تحرراً من السابق ، خاصة في أواخر عهد الدولة العثمانية ، حيث أن تغريب المرأة بدأ تدريجياً وانتهى بخروجها كالغربيات ، وبدأت تظهر في كافة ميادين الحياة العلمية والوظيفية ، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه : هل أُسعد المرأة هذا النتاج العصري في كافة ميادين الحياة والمجتمع؟؟(٢) .

بالطبع هذا النتاج العصري لم يسعد جميع الفئات في المجتمع العثماني وإنما أسعد من تشبعن بالفكر الغربي وهن قلة .

وبالمقابل كانت ملابس النساء مقياساً للثراءوالمركز الاجتماعي فقد ارتبطت ارتباطاً واضحاً على مدى التاريخ بالحالة الاقتصادية ، فكان المتغير الاقتصادي له أثر على أزياء المرأة العثمانية في تلك الفترة(٣) .

وعندما تولى السلطان عبد الحميد الثاني السلطنة رأى أن المدارس ونظام التعليم أصبح متأثراً بالفكر الغربي ، وأن هذا التيار هو السائد في هذه المدارس ، فتدخل في شؤونها ، ووجهها من خلال نظرته السياسية إلى الدراسات الإسلامية ، واهتم بالمرأة وجعل للفتيات داراً للمعلمات ، ومنع اختلاطهن بالرجال ، وقام بمحاربة سفور المرأة في الدولة العثمانية ، وهاجم تسرب أخلاق الغرب لبعض النساء العثمانيات ، ففي صحف إستانبول في عام (٢ ذو الحجة ١٣٠٠هـ/٣ أكتوبر ١٨٨٣م)ظهر بيان حكومي موجه إلى الشعب يعكس وجهة نظر السلطنة شخصياً في

---

(١) محمد فريد وجدي : سبيل الرشاد (فادنيلره حريت مطلقة وبرمك إيسته نيلرك الندن) ، عدد ٢٦٩، (٦ ذي الحجة ١٢٣١هـ/١٦ أكتوبر ١٨١٦م) ، مجلد ١١ ، ص١٣٠ .

(٢) أورخان أوخال : مواجهة الحضارة الغربية ، د.ط ، مطبعة بايلان ، أنقره ، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م، ص١٦٦ .

(٣) آمال المصري : أزياء المرأة في العصر العثماني ، ص٢٧ .

رداء المرأة ، ويقول هذا البيان : " إن بعض النساء العثمانيات اللائي يخرجن إلى الشوارع في الأوقات الأخيرة ، يرتدين ملابس مخالفة للشرع ، وإن السلطان قد أبلغ الحكومة بضرورة اتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على هذه الظاهرة ، كما أبلغ السلطان الحكومة أيضاً بضرورة عودة النساء إلى ارتداء الحجاب الشرعي الكامل بالنقاب إذا خرجن إلى الشوارع"، وبناء على هذا فقد اجتمع مجلس الوزراء واتخذ القرارات التالية :

١- تعطى مهلة شهر واحد يمنع بعده سير النساء في الشوارع إلا إذا ارتدين الحجاب الإسلامي وبدون زينة .

٢- يُلغى ارتداء النساء النقاب المصنوع من القماش الخفيف أو الشفاف والعودة إلى النقاب الشرعي الذي لا يبين خطوط الوجه .

٣- ينشر البيان ويعلق في الشوارع .

٤- على الشرطة تطبيق ما جاء في البيان ، وعلى قوات الضبطية التعاون مع الشرطة.

وبعد نشر البيان رأى السلطان عبد الحميد الثاني أن المرأة لا تتساوى مع الرجل من حيث القول كما أشار الشرع الإسلامي له[1] .

ونتيجة للاهتمام بتعليم البنات في عهد السلطان عبد الحميد الثاني ، فقد تم تأسيس جامعة مستقلة للبنات ، (دار فنون الإناث) في (٢٢ شوال ١٣٣٢هـ/١٢ سبتمبر ١٩١٤م)، وتتشكل من أقسام الرياضيات ، والأدب ، والطبيعة ، وبعد ذلك تم ضم طلاب فتيان إلى أقسام الطب والقانون ، وتأسيس مكتبة بلغات عديدة نتيجة جهود بناءة على طريق التغريب خلال الفترة (١٣٣٣-١٣٣٦هـ/١٩١٣-١٩١٨م) والتي مضت بجهود مثمرة من قبل دار الفنون ، وتوفير وسائل الدراسة وإمكاناتها، وتسدد تلبية كافة الاحتياجات الخاصة بتأسيس المبنى ، وتنظيم التعليم، كل هذه الأمور التي كانت حصيلة جهود جادة ؛ بالإضافة إلى ذلك تم إحضار مدرسين من بعض الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا[2] .

---

(١) نقلاً عن : علي محمد الصلابي : الدولة العثمانية ، عوامل النهوض وأسباب السقوط ، ص٤٢٧ .

(2) Turkiye Diyanet Vakfi , cild , 5 , op , cit , s , 161 .

إلا أن دار الفنون تعرضت لمصاعب كبرى ، وتم عزل وإبعاد كثير من المدرسين بدار الفنون وإرسال مجموعة منهم إلى المنفى ، وتعرضهم لضغوط عديدة ، وعندما عاد الأساتذة إلى بلادهم انخفض عدد الطلاب بسبب التجنيد ، وبذلك تراجع دور دار الفنون في النهاية(١) .

وفي عهد صدارة جواد باشا ، أصبح من حق الذين يحصلون على شهادة الطب في أوروبا ممارسة هذه المهنة بعد اعتماد الدبلوماسيين لهم في هذه الدول ، وتم التصريح لسيدتين بممارسة هذه المهنة ، وبعد إعلان المشروطية قام المجلس العلمي بتأكيد أن الطبيب يمارس عمله بمداوة لنساء بإخلاص طبقاً للقسم الذي أقسمه، وبناءً عليه تقرر أنه لا يجوز للمرأة العمل كطبيبة، وعلى إثر هذا القرار لم تظهر أي امرأة بمزاولة هذه المهنة من النساء العثمانيات في ذلك الوقت(٢).

وكان السلطان عبد الحميد الثاني ضد الاختلاط بين الرجل والمرأة وضد سفور المرأة، ولم يكن في عهده للمرأة رأي في شؤون الدولة مهما كانت هذه الشؤون، وإنما دور المرأة في البيت وتربية الأجيال ، وكان يعامل المرأة معاملة كريمة نادرة، وخير مثال على ذلك في معاملته لزوجة أبيه التي احتضنته وقامت بتربيته عندما تولى العرش ، وبعد تنصيبه في ليوم الثاني توجه إليها قائلاً "بحنانك لم أشعر بفقد أمي، وأنتِ في نظري أمي لا تفترقين عنها ، ولقد جعلتك السلطانة الوالدة، بمعنى أن الكلمة لكِ في هذا القصر ، لكني أرجوكِ ، وأنا مصر على هذا الرجاء ، ألا تتدخلي بأي شكل من الأشكال في أي عمل من أعمال الدولة كَبُر أم صَغر "(٣) .

وهكذا بدأت لنا آثار الحضارة الغربية واضحة في جميع المجالات ، وبالأخص مجال تعليم المرأة الذي اعتمد فيه على أراء مفكري الغرب بمهاجمتهم للحجاب، والادعاء أنه ليس من الدين، بل هي عادة فرضت عليهم فاستحسنوها وأخذوا بها وبالغوا فيها ، وبالفعل استطاعوا من خلال هذه الأساليب الدخول إلى مجال المرأة وتحررها ، ونشر الانحراف واستمروا فيها حتى وصل الحال إلى تحرير المرأة بكل المقاييس والجوانب .

ومن ناحية أخرى نادت النساء المنصرات في خطابهن للنساء المسلمات ، وقد خطبت (المس هلدا – Miss Hildaa) في حث المنصرات بالرفق بالمرأة المسلمة ، وتناوبت السيدات

---

(1) Cem Alptekin : Elghteeth – Century French , op , cit , s , 35 .
(2) Basim Atalay : Turk Yurk Yurdu , cild , 10 , op , cit , s , 292 .
(٣) محمد حرب : مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني ، ص١٠١ .

المنصرات الخطابة في أخبار نجاحهن في المناطق التي انتدبن للتنصير فيها فقالت إحداهن أن المسلمات يظهرن ميلاً شديداً للعلم بالرغم من جهلهن بالديانات الأخرى[(١)] .

وبهذا نستطيع القول في نهاية هذا المبحث : إن التغريب استطاع أن يطال المرأة العثمانية، غير أن بعض السفراء عندما طالبوا بتعليم المرأة العثمانية من غير تحريرها، لم يتبادر إلى أذهانهم أن المجتمع الصناعي الغربي الذي أعجبوا بتطوره الاقتصادي والعلمي والذي حرر المرأة الغربية ، وسمح لها بمشاركة الرجل في الحقوق والواجبات هو مجتمع يرتكز على أسس بدون قيم روحية وفكرية وأخلاق ، وهو بالطبع يختلف عن قيم المجتمع العثماني ، وبذلك نلاحظ أن مسألة تحرير المرأة العثمانية لم ينجم عن الصراع بين التربية التقليدية والحديثة فحسب ، بل جاء نتيجة دفاعهم عن القيم والأخلاق الإسلامية في وجه القيم الأخلاقية الجديدة التي أخذت تغزو المجتمع العثماني ، إذن مس التغريب وضع المرأة العثمانية الذي شق طريقه تجاه التغيير، وأصبحت المرأة العثمانية تتطور وفق نموذج المرأة الغربية .

---

(١) أ.ل. شاتليه : الغارة على العالم الإسلامي ، ط٢ ، ترجمة مساعد الباقي ، منشورات العصر الحديث ، جدة، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م ، ص٦٤ .


الخاتمة

الخاتمة :

قال تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾[1] ، يمر العالم الإسلامي اليوم بظروف عصيبة ، ويقف أمام تحديات وأحداث عظيمة ، وقد تكاثر الأعداء من الخارج والداخل عليه، وتتابعت النكبات والمآسي على الأمة الإسلامية (فما أشبه الليلة بالبارحة).

حاصر الزحف الاستعماري مشرق ومغرب الوطن العربي واستطاع ، بعد صراع مع القوى الاستعمارية ، أن تضع هذه الدول أقدامها على بعض المناطق الإسلامية كبلاد الشام ولبنان في حكم الدولة العثمانية ، وبعدها بدأت الدول الأوروبية بالتدخل في أمور الدولة ، من خلال ما عرف بالعلاقات الدبلوماسية الدولية .

وكانت العلاقات الدبلوماسية في العصور الإسلامية الأولى تهدف إلى تحقيق غايات سامية وهي الدعوة للإسلام والقيام بنشره ، ولكن هذا النظام اختلف عما كان عليه ، فأصبح القانون الوضعي يتحكم في هذه العلاقات الدبلوماسية ؛ وبذلك يكون تغير الهدف السامي .

وأصبحت العلاقات بين الدولة العثمانية والغرب الأوروبي من خلال السفارات المتبادلة بينهما مما أتاح ذلك للعثمانيين للتعرف على مظاهر الحضارة الغربية في القرنين ١٢-١٣هـ/ ١٨-١٩م .

ويتضح من خلال الدراسة أن السفراء العثمانيين لمسوا تفوق الغرب في المجالات العلمية والعسكرية والسياسية والاقتصادية ، ورأوا أن الدولة العثمانية لابد أن تدرك هذه الحضارة الغربية ، وأن السبيل الوحيد إلى ذلك يكون بالاقتباس من الغرب والأخذ بمنجزاته، وبدؤوا المناداة بالإصلاح في الدولة العثمانية ، وجاءت التغيرات السياسية الداخلية والخارجية في القرنين ١٢-١٣هـ/١٨-١٩م استجابة لرغبة رجال الدولة وسلاطينها للتطور والتحديث، وحتى تتجاوز الدولة الأزمات التي لحقت بها في الفترة الأخيرة ، فلم تكن الإصلاحات وسيلة فقط لتجديد الدولة ، وإنما كانت أيضاً سلاحاً دبلوماسياً عند الغرب ، وبالمقابل كان الشعور والإحساس الدائم لدى الدول الأوروبية أن الدولة العثمانية لن تتغير إلا من خلال قبولها لأنماط وأشكال الحياة الأوروبية وحصولها على الامتيازات التي تدعم ذلك التغيير ، وبالفعل بدأ رجال الدولة العثمانية ، من خلال سفاراتها،

---

(١) سورة آل عمران ، آية ١٩ .

الأخذ عن الغرب ، وبدأت حكومات أوروبا بغرس هذه المبادئ في الدولة العثمانية عن طريق سفرائها في الدولة .

وبالفعل نجحت تلك الجهود في القرنين ١٢-١٣هـ/١٨-١٩م عندما بدؤوا بتطبيق تلك الإصلاحات في الدولة لتحديثها والتي كان بصفة رسمية في إصدار فرمان كلخانه عام ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م في عهد السلطان عبد المجيد الأول ، إلا أن المساواة بين المسلمين وغيرهم في هذا الفرمان ولد السخط والغضب وسط الشعب العثماني الذي فتح الطريق للأحقاد والضغائن ، وأصبحت الإصلاحات غير مرغوبة لدى الشعب العثماني المسلم .

ولكن فرمان التنظيمات الخيرية مهد السبيل لإضعاف الدولة العثمانية ، وأصبح عهد التنظيمات وما بعده عهد الانقسامات والمؤامرات ، فلم يكن بالإمكان إيقاف التدهور الذي بدأ مع بداية التنظيمات بل تم تأخيره فحسب ، والمساواة بين المسلمين وغيرهم الذي تم إعداده في الظاهر ، إلا أنه في حقيقة الأمر تسبب في اختلافات وفوارق كثيرة أكثر من الوحدة، وكانت مخالفة لأحكام الشريعة .

ويمكن القول : إن هذه التأثيرات الإصلاحية هي التمهيد لطريق غزو البنية الفكرية الإسلامية ، ثم إجبار مجتمعاتنا على العمل بآليات الأفكار الغربية والتبعية لها ، وهو ما سبب الصراع الحضاري القائم بين العقائد والأفكار التي تتعارض مع قيمنا وديننا ، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل إن الخطورة تكمن في قيم الغرب التي بدأت بالتغلغل في الدولة العثمانية ، وبالتالي أسهمت في إضعاف الدولة العثمانية .

إذن البداية الحقيقية لدخول التغريب في الدولة العثمانية هو عندما تساهل السلاطين العثمانيون في دخول ثقافات وعادات وتقاليد الغرب ، من خلال السفراء الأوروبيين أولاً ، ثم السفراء الفرنسيين ثانياً ، وأيضاً عن طريق الإرساليات التنصيرية والبعثات العلمية لأبناء العثمانيين إلى الغرب وإقامتهم لفترات طويلة ومتتالية في الغرب ، ومن ثم عودتهم إلى البلاد وهم يحملون أفكاراً تدعو إلى ثقافات وفكر الغرب .

وبذلك أكد السفراء على ضرورة الاستعانة بعلوم الغرب من خلال تقاريرهم التي قاموا فيها بتدوين مشاهداتهم وانطباعاتهم في أسفارهم ، وبالأخص عن فرنسا ، وشعروا بالفرق الشاسع بين الدولتين في المضمار السياسي والعسكري ، وأبدوا إعجابهم بمعظم ما شاهدوه في فرنسا ، بل وتعدى ذلك الإعجاب إلى التصريح بأن الدولة لن تتقدم إلا باقتباس علوم الغرب ونظمه والأخذ بمنجزاته .

وبالتالي أصبح مفهوم التحديث والإصلاح في الدولة العثمانية مقترناً بمفهوم التغريب الغربي الفرنسي ، وأن ما نشأ في الغرب هو الأسلوب الأمثل للحياة الحضارية المتطورة الحديثة، وهذا بلا شك كان مرتبطاً بأفكار الثورة الفرنسية التي قامت بدور مؤثر في مختلف مراحل تغريب الدولة العثمانية .

إذن كان لحركة التغريب دور بارز في نقل الثقافات الغربية إلى الدولة العثمانية وخاصة عن طريق سفرائها –كما ذكرنا – وتجلى لنا ذلك بوضوح في جميع الميادين التعليمة والعسكرية والسياسية وغيرها كما بينت الدراسة ، وكلما اطلعنا على تاريخ الثقافة العثمانية وجدنا آثار هذا التغريب في شتى الميادين ويشعر به الباحث بكل وضوح من خلال القراءة التاريخية للدولة العثمانية.

وقد فُرض هذا التغريب على الدولة العثمانية عن طريق الإصلاحات والتنظيمات التي مارستها الدول الأوروبية من خلال التدخل بشكل مستمر في شؤون الدولة العثمانية من الداخل والخارج ، مما أعاق تنفيذ مشروع الإصلاح والتجديد في الدولة بمفهوم صحيح نابع من صميم مؤسسات الدولة العثمانية ، فالاتفاقات التي كانت بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية ، وبالأخص فرنسا ، جعلتها عرضة للتدخل الخارجي بصور متكررة ، ولقد أعطت هذه الاتفاقات المسيحيين قوة وامتيازات واسعة في الدول العثمانية ، وخطوة مهمة استخدمتها الدولة العثمانية في سياق المعاهدات التجارية التي عقدتها مع فرنسا لتطبيق مبدأ التجارة الحرة ، ولتهيئة البلاد لمتطلبات الاقتصاد المالي والاكتفاء الذاتي .

إلا أنه لم تكن جميع دول أوروبا مرتاحة من توجه الدولة العثمانية للأخذ بالإصلاحات؛ لأنها رأت أن الإصلاح يقويها ويجعلها أكثر قوة وتماسكاً ، مما يعرقل سير مشروعاتها الرامية لاحتلال الأملاك العثمانية ، فالأوروبيون يريدون سقوط الدولة العثمانية ، وأن تكون دولة ضعيفة حتى يسهل القضاء عليها ، وكانت القوميات الأوروبية تقف في جبهة واحدة ضد العثمانيين وتناصر القوميات ذات الجذور النصرانية في الدولة العثمانية ، وظل هدفهم الأول هو إضعاف الدولة العثمانية كي تتمكن من الانفصال عنها والقضاء عليها .

وعندما بدأت الدولة بمواكبة النمو والازدهار وظهور دعاوي الإصلاح التي ظهرت في المجتمع بدأت بواعث أحقاد الأوروبيين الصليبية من جديد تُظهر أطماعهم في بلاد المسلمين، فخططوا لضرب الدولة العثمانية وإضعافها ليتسنى لهم إسقاطها ، وكان ذلك عن طريق التنظيمات التي بدأت منذ عصر السلطان سليم الثالث ، واستمر إلى عصر السلطان محمد الخامس، فكانت هذه التنظيمات وبالاً على الدولة ومعول هدم ، وليس كما هو معروف عند

العامة بأن الإصلاحات والتنظيمات هي التطور والمدنية ، وهكذا بدؤوا في محاولات فصل الدين عن الدولة ، وإلغاء الشريعة الإسلامية ، وعدم الاحتكام لكتاب الله عز وجل، وسنة رسوله ﷺ .

وعلى الرغم من ذلك إلا أن الحاجة كانت ماسة إلى التغيير والإصلاح في الدولة العثمانية؛ لذا بدأ السفراء العثمانيون في تدوين انطباعاتهم في أسفارهم ، وهذا بالطبع يرجع إلى الحاجة السياسيةوالعسكرية والاقتصادية ، وهذا ما أكدته التقارير التي تُرسل إلى الباب العالي والمتحدثة عن الحضارة الغربية ، وإيجابيات هذه الحضارة ، وضرورة تطبيقها في الدولة العثمانية.

وعليه فإن كشف النقاب عن هذا الموضوع ، وهو دور السفراء في حركة التغريب في الدولة العثمانية ، ما زال يحتاج إلى بحث وتنقيب ؛ وذلك بسبب وجود الكثير من الوثائق والتقارير بالأرشيف العثماني لم يرفع النقاب عنها وكثير منها بكر لم يَر النور ، خاصة الوثائق الخاصة بالسفراء العثمانيين والأوروبيين ، ولكن دراستي ألقت الضوء لمن يريد تناول هذا الموضوع باستفاضة ، ومن كل الجوانب المتعلقة بتقارير السفراء العثمانيين والفرنسيين .

وختاماً يجب علينا الحذر كل الحذر في أيامنا هذه التي تثار فيها هذه الحركة من جديد، من ناحية التحديث والاقتباس في كل المجالات التي تتناول حياتنا اليومية من جميع النواحي من تغييرات تواكبنا تحت مسمى عدة مسميات منها التطور والتقدم والعولمة .

فالتنظيمات وضعت الدولة العثمانية رسمياً على طريق النهاية كدولة إسلامية ، والسبب في ذلك هو تغريب القوانين الشرعية والمؤسسات ، والابتعاد عن التشريع الإسلامي في جميع المجالات، وبذلك سُحب من الدولة العثمانية شرعيتها في أقطار المسلمين ، وأصبح العدو من الداخل ، فالتوغل الأوروبي في الدولة من ناحية ، والمسلمون والعلماء من ناحية أخرى مما شكل صراعاً حتى بعد نهاية الدولة العثمانية .

والأمل معقود بالله سبحانه وتعالى بأن تعود كلمة المسلمين لإقامة دولة إسلامية مترابطة ، وهذا لا يتأتى إلا بأخذ أسباب القوة والعلم والعمل الدؤوب والعزم على الإيمان : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾[1] وهذا بعون الله آت لا محالة ليتحقق ما وعد به الله عز وجل ورسوله ﷺ ، وما ذلك على الله ببعيد ، والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون .

(١) سورة الرعد : رقم الآية (١١) .

وأما عن أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة فهي :

- بيان الدور الذي قامت به حركة التغريب من خلال سفرائها الفرنسيين في نقل الفكر الفرنسي وإبرازه في المجتمع العثماني ؛ على أنه رمز التقدم والتطور بكل اتجاهاته المنسلخة عن الدين عن طريق الثورة الفرنسية .
- أصبحت البعثات التنصيرية أداة لتحقيق الأطماع السياسية ، وأصبحت الدولة العثمانية مسرحاً للتنافس الدولي ، وأصبحت المؤسسات التعليمية والثقافية ، التي أنشأتها مختلف البعثات الدينية التنصيرية ، مركزاً للفكر الغربي في الدولة العثمانية ؛ مما جعل هذا أن التعليم ينتقل بصورة سريعة للبلاد العربية ، وكان هذا بطبيعة الحال إهمال على حساب اللغة العربية ، وإتقان اللغات الغربية كالفرنسية والإنجليزية والروسية ، وبمرور الوقت نشأ جيل يتقن هذه اللغات أكثر من العربية ، وبذلك تكون هذه البعثات التنصيرية قد نالت مرادها لنشرها وبثها للأفكار للإطاحة بالدولة العثمانية ، وبذلك استطاع التغريب أن يخرج أجيالاً للحياة يطبقون المناهج الحديثة ، ويتبعون الفكر الغربي، ويبتعدون عن الدين الإسلامي .
- وعلى كلٍّ فالحملات التنصيرية كان الهدف الأساسي منها هو تغريب أبناء الشرق الإسلامي ليبعدوهم عن الدين الإسلامي ويربطوهم بأوروبا ، وبذلك يقومون بتقطيع أواصر القربى بين الشعوب الإسلامية ، وتحقيق أهدافها التغريبية في الدولة العثمانية.
- يجب العمل على تشجيع فكرة التطور والتحديث في حدود شريعتنا الإسلامية ، وعدم محو الطابع الديني الإسلامي من ذهن الأمة الإسلامية ، والأخذ في الاعتبار اختلاف التطور في جميع الدول ، وهذا لا يعني بأنه لا ينبغي أن نستفيد من الظروف العالمية المتاحة، ولكن التطور الذي نسعى إليه لابد أن ينبع من حاجاتنا الداخلية وفق تاريخنا وعقيدتنا الإسلامية ، وقد كان للسلطان عبد الحميد الثاني جهود مشكورة في وقف حركة التغريب وتطبيق مفهوم التحديث القائم على تطوير مرافق الدولة في كل المجالات .
- الوعي الكامل بأن عملية الإصلاح في أي دولة لابد أن يكون لها مدلول واقعي وتاريخي وهدف أساسي ، وأن الإصلاح لا يكون في المضمون إلا مع حفظ الهوية الإسلامية، ويجب علينا تنمية الاهتمام بهذه الهوية في عقول الناشئين ، وإشعارهم بأن الحضارة الإسلامية هي منبع الحضارات ، وعدم اقتلاعها .

- إن رجال الإصلاح العثمانيين كان ينقصهم فهم الحضارة الأوروبية الحديثة فهماً جيداً لكي يعرفوا الغث من السمين ، وكان عليهم ألا يأخذوا بالقشور ويتركوا اللب المفيد، نعم هناك إيجابيات للحضارة الأوروبية ، خاصة في المجالات العلمية والتقنية والصناعية والعسكرية والإدارية والتنظيمية ؛ إلا أن هناك سلبيات بالمقابل أخذت من زاوية مختلفة كالعقدية ، والعادات الاجتماعية ، والثقافية ، فلم يتبنوا ما يجب أن يقتبس من الحضارة الأوروبية ، وما يجب الإبقاء عليه من الحضارة الإسلامية وتقاليدها ، فقلدوا المظاهر الشكلية للحضارة الأوروبية دون أن يستوعبوا جوهرها .
- إن التغريب الفرنسي في القوانين الجديدة المستحدثة في الدولة العثمانية ، كما وضحت الدراسة ، أدى إلى تفشي الخلل في كافة مؤسسات الدولة وهذا ساعد على انهيار هذه المؤسسات في الوقت الذي انصرف فيه رجال الدولة إلى التنافس في شغل المناصب المهمة بالدولة ، وانصرفوا عن القيام بمهامهم ووظائفهم .
- إن محاولة السفراء الفرنسيين في غرز الكثير من القيم الفرنسية في المجتمع العثماني كان الأكثر تجاوباً من خلال الناحية الاجتماعية والحضارية ، لتجعل من الدولة العثمانية دولة علمانية في نظمها السياسية وقوانينها القضائية التي أدت إلى عواقب وخيمة على السلطة العثمانية وضياع هويتها الحضارية .
- استطاعت حركة التغريب في الدولة العثمانية بث الكثير من الأفكار التغريبية لإبعاد الناس عن الإسلام من خلال فرض اللغة الفرنسية ، والتقليل من قيمة العلماء واستخدامهم لأغراضهم التغريبية ، مع العلم بأنه لابد من الرجوع إلى علماء الأمة والأخذ برأيهم إذا كان صائباً في أخذ كل ما هو غربي وآتٍ من المجتمع الغربي .
- يجب الانتباه للبعثات التنصيرية للبلاد الإسلامية من خلال النشاطات التي قامت بها هذه البعثات لنشر حركة التغريب في الدول الإسلامية ، وأنه يجب على المسلمين الاستمرار بالنوعية لأخطار التنصير والمنصرين على المجتمع المسلم عن طريق المؤتمرات والندوات الإسلامية لتوعية الشعوب الإسلامية .

- محاولة طمس هوية الأمة العثمانية عبر البعثات التنصيرية الفرنسية التي كانت تحاول تنصير الشعب المسلم العثماني عبر المدارس التي كانت تؤسسها هذه البعثات من خلال الخدمات التعليمية ، والطبية ، والمرافق العامة .
- بيان الدور البارز الذي قام به السلاطين العثمانيون من أجل رقي الدولة العثمانية من خلال التنظيمات والإصلاحات التي قاموا بالأخذ بها من الدول الأوروبية في جميع المجالات .
- التركيز على الأهداف والدوافع التي أسهمت في نشر حركة التغريب في الدولة العثمانية، سواء كان من السفراء العثمانيين ، أو السفراء الفرنسيين عن طريق الإصلاح الذي فُرض على الدولة والذي كان كفيلاً بتغريبها .
- وجود السفارات الدائمة في الدول ساعد على الاتصال والتواصل الدائم بين هذه الدول مما يزيد التعرف على حضارات هذه الدول فيما بينهم ، ويجب إعداد السفراء إعداداً جيداً من الناحية الدبلوماسية ليؤهلهم للقيام بواجب توثيق العلاقات الدبلوماسية بين الدول ؛ إلى جانب إعدادهم إعداداً دينياً ليستطيعوا تحقيق رسالة الإسلام ، ومن ثم العمل على تنشيط عوامل التنسيق السياسي ، والتضامن الثقافي ، والتعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية والغربية على أسس علمية مدروسة لكي تثمر في تحقيق الأهداف المنشودة ، ولكن افتقار القائمين على التنظيمات الإصلاحية في الدولة العثمانية إلى الخبرة اللازمة أدى إلى إخفاق هذه الإصلاحات وعدم تنفيذها تنفيذاً سليماً .
- رؤية بعض السفراء العثمانيين في الغرب من المنجزات التقنية والعسكرية بأنها تمثل المدنية الغربية المتطورة ، والتي لابد من الاقتباس منها دون التفكير في الأخذ منها ما يفيد في المجالات العسكرية والتقنية والسياسية ، وليس الدينية أو العقدية .
- لابد من القضاء على أهداف التغريب التي بدأت تنتشر في المجتمعات الإسلامية من نشرها للأفكار الهدامة كالشيوعية والعلمانية والتي بدأت بالفصل بين الدين والدولة، ومن مهاجمة القرآن والسنة ، والتشكيك في القيم الإسلامية ، وإشاعة فكرة أن السبب في تأخر المسلمين هو الإسلام .
- وبذلك يكون التغريب خلق عقلية جديدة اعتمدت على تصورات الغرب بهدف فرض سيادة الحضارة الغربية على الأمم ، والعمل على التفرقة بين الإسلام ، والعروبة، والدين، والمجتمع ، والقيم ، واللغة ، والتاريخ ، والفرقة بين المسلمين والعرب وغيرهم، وأصبح بذلك من المستحيل

العودة إلى الماضي أو النظام التقليدي ، وخلقت لنا صورة مشوهة لتاريخ الأمة الإسلامية ، وأعطت المجال للدول الغربية بالادعاءات على فضل المسلمين عليهم في العصور السابقة .

- يجب على الدول الإسلامية أخذ الحيطة والحذر في علاقاتها الثقافية ، وأن تحد من التأثير الثقافي التي ما زالت الدول الإسلامية تتعرض لها عن طريق البعثات التنصيرية ، وإنشاء المدارس والترجمة وغيرها من الجوانب الأخرى .
- يجب العمل في الوقت الحالي على استخدام التقنية كالأجهزة الإعلامية والشبكة العنكبوتية لنشر الثقافة والحضارة الإسلامية في أرجاء العالم .

وهنا لابد من القول : إن الدول العثمانية قد أدت دورها عبر هذه القرون ، وكان جوهر الإسلام ممثلاً العمود الفقري لها بحكمها بالشريعة الإسلامية ، ويدل على ذلك الدول الإسلامية المنتشرة في أوروبا إلى يومنا هذا كدول البوسنة والهرسك وكوسوفو وألبانيا ، ولعل هذا يفسر نزعة العداء الشديد تجاه الدولة العثمانية من قبل الدول الأوروبية التي عملت في كثير من الأوقات على إسقاطها ، إلا أنها أفلحت في ذلك عام ١٣٤٣هـ/١٩٢٤م على يد كمال أتاتورك ، مما كان له الأثر السيئ على العالم الإسلامي منذ ذلك الوقت وحتى عصرنا الحاضر .

لذلك كان لزاماً علينا باعتبارنا أمة إسلامية التنبه إلى مكر أعدائنا وأن نعود إلى أسباب نهضتنا بالرجوع إلى العقيدة الإسلامية والصدق في أقوالنا ، والإخلاص في أعمالنا ، والخوف من بارئنا ، والرجوع إليه في كل أعمالنا ، والطلب منه النصر والتوفيق والنجاح حتى تعود الأمة الإسلامية إلى سابق مجدها .

وفي ختام هذه الدراسة أتضرع إلى الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأحمده على إعانته وتوفيقه لإتمام هذا البحث ، الذي أتمنى أن يسد به ثغرة تحتاج إليها مكتبنا الإسلامية ، فذلك أقصى ما أتمناه ، وأسمى ما أرجو السعي إليه ، وأدعو الله أن يشملني برضاه ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ ۖ وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآ ۚ أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ (١) .

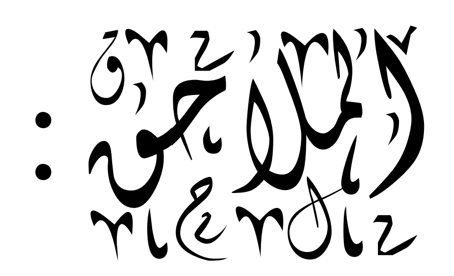
---

(١) سورة البقرة ، آية ٢٨٦ .

التوصيات والاقتراحات :

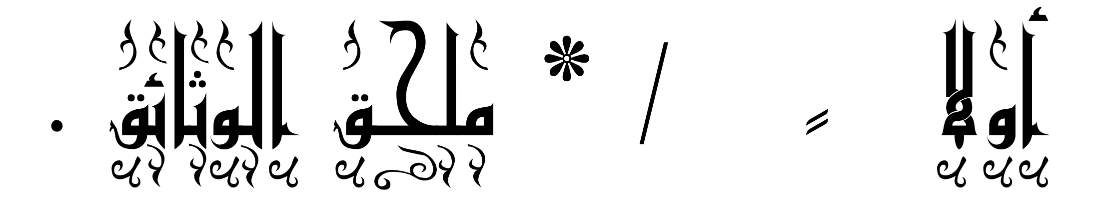
- القيام بمزيد من البحث والتحقيق في هذا الموضوع عن طريق المخطوطات والمؤلفات التاريخية العثمانية ، والوثائق التي تلقي الضوء على نشاط حركة التغريب من خلال السفراء العثمانيين والأوروبيين .
- مواصلة الجهود البحثية الجماعية لدراسة موضوع السفارات الأوروبية وتأثيرها في المجتمعات الإسلامية تحت إشراف مؤسسات علمية كالجامعات ومراكز البحوث والهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية .. وغير ذلك .
- العمل على تسهيل تبادل الخبرات البحثية مع المراكز المتخصصة والجامعات والمعاهد التي تهتم بموضوع السفارات الغربية في العالم وبلورتها برؤية إسلامية واضحة بمختلف الجوانب .
- السعي لإصدار موسوعة متخصصة في موضوع السفارات الدبلوماسية الإسلامية والغربية مع مراعاة الدراسات المعاصرة لهذه السفارات الدبلوماسية .
- العمل على التوصية من قبل الجهات الرسمية للسماح بالاشتغال بالوثائق الموجودة في أوروبا حتى يستطيع الباحثون إبراز جوانب هذا الموضوع .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ..


الملاحق :

أولاً : ملحق الوثائق .

ثانياً : ملحق السلاطين العثمانيين .


أولاً / * ملحق الوثائق .

الملحق رقم (١)

تعريب السجل المحرر بأسماء المراسلين وأماكن إقامتهم كما ذكر في التقرير المقدم من مديرية قلم المطبوعات الأجنبية إلى نظارة الخارجية .

نقلاً عن الوثيقة رقمها : BOA,Y,A.HUS 206/28 والمحفوظة بالأرشيف العثماني بإسطنبول

Y. A HUS 206/28

الباب العالي

نظارة الأمور الخارجية

مديرية قلم المطبوعات الأجنبية

السجل المحرر به أسماء المراسلين وأماكن إقامتهم في إسطنبول

اسم الصحفي	الصحيفة التابع لها	عنوانه في إسطنبول	ملاحظات
الصحفيون الإنجليز			
جورج غوراجينو	التايمز	شارع بكي اوغلي صو ترازي	
مسيو سميث	استاندارد	شارع هامبورجي	موظف في البنك العثماني
مسيو بيرز	ديللي نيوز	شارع بنك عثماني في غلطه	وكيل دعاوي
مسيو ديور	ديللي تلغراف	شارع بكي اوغلي ارسلان	موظف بوكالة التلغراف
مسيو بيرز	ديللي قرونفل	شارع بنك عثماني في غلطه	مراسل ديللي نيوز
الصحفيون الفرنسيون			
مسيو توسنت دومانورا	دبياتس	شارع فيروز اغا غلطه	أمير الآي وخبير في الجيش العثماني
مسيو رومانجه	طان وريبلك فرنس	شارع اسمالي مسجد بكي اوغلي	من محرري صحيفة لاتركو
مسيو غراد	مونتير اورنتينال	شارع كلهان بكي اوغلي	
مسيو باندا	فولتير	شارع اسمالي مسجد بكي اوغلي	كاتب في صحيفة إسطنبول
الصحفيون الإيطاليون			
مسيو بيرنتي	ديرتو	شارع قلعه فبو اليازنجي	طبيب
الصحفيون النمساويون المجر			
كونت فرانكل	نوول برس لبير	شارع اليازجي بجي قله	تمادر دار السعادة من فترة
مسيو براجه	بشت هده / روا دي اورينت	شارع اسمالي مسجد بكي اوغلي	
الصحفيون الألمان			
مسي ودي بره	فرنكفورتر زايوتنخ	في حي بيرك دره	موظف في بنك عثماني
مسيو مورتمان	الكمانية زايتونغ	في حي بيوك دره	طبيب
دوكتور بارج	غازيت دوقلين	شارع فيفوده غلطه	محامي

البرقية المرسلة من أسعد باشا سفير باريس

محفوظة بأرشيف رئاسة الوزراء العثماني بوزارة السياسة الخارجية بإسطنبول

إلى عارف باشا ناظر الخارجية بتاريخ ١٤ شعبان ١٣٠٠هـ/١٩ يونيو ١٨٨٣م

مرسل من أسعد باشا سفير باريس

المرسل إليه عارف باشا ناظر الخارجية

تحت الرقم الصادر ١٤٥٢

بند عاجل ١٥٢

بتاريخ ١٤ شعبان ١٣٠٠هـ/١٩ جون ١٨٨٣م

انطلاقاً من المفاهيم التي أتاحت لنا مخاطبة فخامتكم بما حدث من فتور من العلاقات فيما بيننا ، وجدت مخاطبة فخامتكم بأن الأمور لم يكن بها الإدراك الكامل للتفاهم عبر الرسائل المتبادلة ، فأدى هذا إلى سوء فهم وظن بعض القيادات والمستشارين الذين تدخلوا في إفساد وفتور العلاقات فيما بيننا ؛ ولذلك حرصنا على تطبيق البنود الخاصة بإبرام الاتفاقات التي تم توقيعها فيما بيننا .

SUBLIME PORTE
MINISTÈRE DES AFFAIRES ETRANGÈRES

TÉLÉGRAMME
S.E. Essad Pacha
à
S.E. Aarifi Pacha

N° Gl 1432
N° Sl 152
Le 19 Juin 1883
Paris

Reçu télégramme N° [illegible] 35.-
Les renseignements que j'ai recueillis démentent la nouvelle de la démarche collective dont il s'agit. On m'assure que l'Angleterre le voudrait mais que l'Allemagne et l'Autriche n'en veulent pas. La France ne s'y (montrerait) pas disposée non plus.
Je crois que le but de l'Angleterre est de nous occuper en Asie, afin de détourner notre attention de la question Égyptienne =

BOA. HR. SYS. 1261-5/77

البرقية المرسلة من ضياء باشا سفير الدولة العثمانية في باريس

والمحفوظة بأرشيف رئاسة الوزراء العثماني بوزارة السياسة الخارجية بإسطنبول

إلى طور خان باشا ناظر الخارجية بتاريخ ٢ شعبان ١٣١٢هـ/٢٧ يناير ١٨٩٥م

نظارة الخارجية / مكتب الاتصالات العاجل

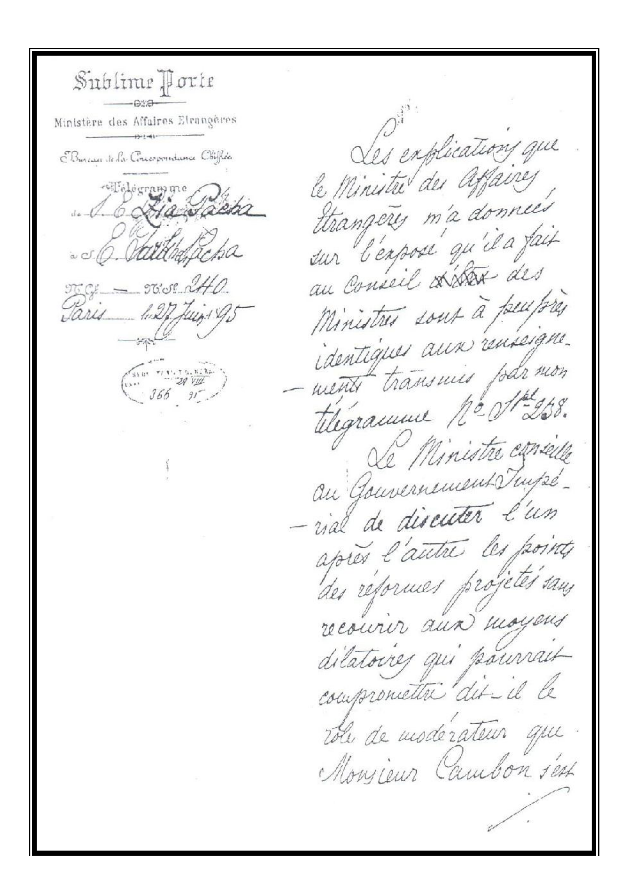
مرسل من ضياء باشا سفير باريس

المرسل إليه : طور خان باشا ناظر الخارجية

رقم الصادر ٢٤٠

تاريخ الإرسال باريس ٢ شعبان ١٣١٢هـ/٢٧ جونوري ١٨٩٥م

لقد أظهرت لي التوصيات التي أقرها وزير الخارجية المفهوم المتعلق بمجلس الوزراء وأنه مطابق في الشكل والمضمون لما أرسل من برقية من قبل تحت رقم الصادر ٩٣٨ ، وأوصى وزير الخارجية بتطبيق وتفاعل ما تم بسبب هذا البند الخاص بالإصلاحات المفروضة دون كشف النقاب عن وسائل التطبيق؛ فلابد من التفاعل بين الدول الثلاثة ، باريس ، إنجلترا ، بطرسبورج من خلال الاتفاقات التي تبرم بينهم لفاعلية هذه الإصلاحات وتطبيقها في الدولة العلية .



Sublime Porte
Ministère des Affaires Etrangères
Bureau de la Correspondance Chiffrée
Télégramme
de S. E. Zia Pacha
à S. E. Saïd Pacha
N. Cf. — N. St. 240
Paris le 27 Janv. 95

Les explications que le Ministre des Affaires Etrangères m'a données sur l'exposé qu'il a fait au Conseil des Ministres sont à peu près identiques aux renseignements transmis par mon télégramme No. St. 258.

Le Ministre conseille au Gouvernement Impérial de discuter l'un après l'autre les points des réformes projetés sans recourir aux moyens dilatoires qui pourrait compromettre dit-il le rôle de modérateur que Monsieur Cambon s'est attribué dans cette circonstance. Le Ministre s'est attaché ensuite à bien établir que l'entente entre les trois Puissances est immuable.

Monsieur Hanotaux s'augure bien de bons à notre profit du changement de Cabinet Anglais et se montre inquiet du voyage hâtif de Monsieur Catalani à Rome.

BOA. HR. SYS. 2814-1/195

الرد الأول من الدولة العثمانية على لائحة الدول الكبرى

والمحفوظة في الأرشيف العثماني بمجموعة يلدز بإسطنبول

مؤرخ ٩ ذو الحجة ١٣١٢هـ/٢١ مايو ١٨٩٥م

بعد العرض على المواد التي تخص التنظيمات والإصلاحات وهي تضم المجال القضائي والإداري والأمني .

فإنه تم ترك رؤساء المترجمين رسائل سفراء فرنسا وروسيا وإنجلترا إلى رئيس الكتاب بدون توقيع ، وبناء على لائحة الإصلاحات المودعة لرئيس الكتاب فإن سفراء الدول الثلاث قد تركوا الوثيقة بلا توقيع بصفة غير رسمية ، وتم أخذ صورة طبق الأصل من هذه المذكرة المكتوبة ، وتم إعطاء السفراء المشار إليهم صورة من المذكرة والوثيقة حتى لا يكون اختلاف فيما بين الأصل والصورة .

BOA. Y.EE 95/3

البرقية المرسلة من منير بك سفير باريس

والمحفوظة بأرشيف رئاسة الوزراء العثماني بوزارة السياسة الخارجية بإسطنبول

إلى توفيق باشا ناظر الخارجية بتاريخ ٢٧ شعبان ١٣١٤هـ/٣٠ يناير ١٨٩٧م بشأن تطبيق الإصلاحات

الباب العالي

وزارة الخارجية

مكتب الاتصالات

برقية من منير بك

إلى توفيق باشا ١٣١٤هـ

باريس في ٢٧ شعبان / ٣٠ يناير ١٨٩٧م

نحيط فخامتكم علماً بأن وزير الخارجية قد وصل بالأمس إلى باريس وتم استقبال فخامته بترحاب لم يسبق له مثيل ، وتم إقامة مأدبة غداء على شرفه وحضر جمع من السفراء ، وأنقل لسيادتكم بكل إخلاص مما دار في هذا الاجتماع ، والذي استنتجنا منه أن أوروبا بصفة عامة وفرنسا خاصة قد اتفقوا على نظام من الشرعية في التعامل يسوده الاستقلال والتعاون من خلال اتفاق فيما بيننا ، واتخاذ المبادرة الفعالة لتفعيل المبادئ التي تؤدي إلى الإصلاحات بأسلوب متميز ، وتطبيق المبادئ واحترام الإرادة فيما بيننا وبين المجتمع الدولي .

Sublime Porte
Ministère des Affaires Etrangères
Bureau de la Correspondance Chiffrée
Télégramme
de S.E. Munir Bey
à S.E. Tevfik Pacha
N° [illegible]
Paris le 30 Janvier 1897

Confidentiel.

Ainsi que Votre Excellence le sait le nouveau Ministre des Affaires Etrangères est arrivé hier à Paris et a été reçu immédiatement par Monsieur Hanotaux et par le Président de la République. Aujourd'hui a eu lieu un déjeuner au Ministère des Affaires Etrangères auquel ont assisté les Ambassadeurs.
à l'issue du déjeuner les deux Ministres des Affaires Etrangères de France et de Russie

préfèrent éviter.
En prenant congé de moi les deux Ministres ont vivement insisté pour que je transmette au Gouvernement Impérial en propres termes leurs déclarations et lui signaler spécialement les dangers qui résulteraient du rejet ou de la non acception du programme des nouvelles réformes et des désordres éventuels qui viendraient à éclater.

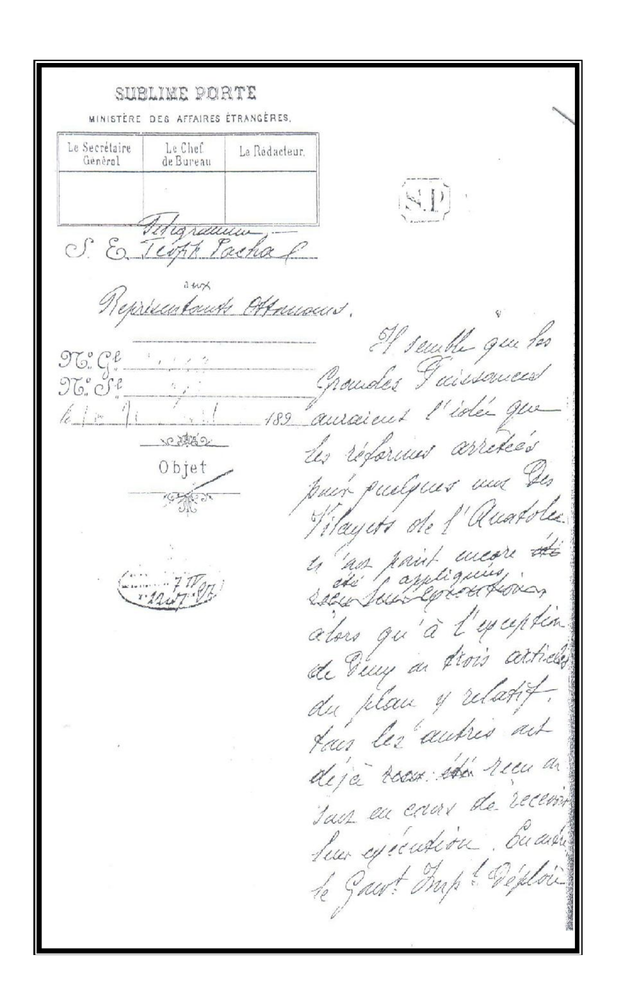
BOA. HR.SYS. 2816-1/248

البرقية المرسلة من نظارة الخارجية توفيق باشا

والمحفوظة بأرشيف رئاسة الوزراء العثماني بوزارة السياسة الخارجية بإسطنبول

إلى السادة أصحاب السمو ممثلي الدولة العثمانية

من هذا المنطلق فإن فكرة الارتباط بالتوافق فيما بيننا تؤدي إلى تطبيق الإصلاحات التي تصل بنا في النهاية إلى إبرام الاتفاقات والاجتماعات التي سادت جواً من التفاؤل ، ولكن آليات تطبيق الإصلاحات سوف يتم مناقشتها لتسود أي إصلاحات تؤدي إلى فكرة التطبيق عبر الإمكانات المتاحة وفق إرادة الشعوب.



SUBLIME PORTE

MINISTÈRE DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES.

Le Secrétaire Général	Le Chef de Bureau	La Rédacteur.

S.P

Télégramme

S. E. Tevfik Pacha

aux

Représentants Ottomans.

N° Gl

N° Sl

le 189

Objet

Il semble que les Grandes Puissances auraient l'idée que les réformes arrêtées pour quelques uns des Vilayets de l'Anatolie n'ont point encore été appliquées, alors qu'à l'exception de deux ou trois articles du plan y relatif, tous les autres ont déjà reçu leur exécution ou sont en cours de recevoir leur exécution. En outre le Gouvt Impl déploie

Off. Aff. du Gouvt auprès duquel elle est accréditée et de faire tout son possible pour dissiper l'idée que les réformes ne seraient pas appliquées. —

BOA. HR. SYS. 2816-1/109-110

المذكرة المقدمة من نظارة الخارجية

والمحفوظة بأرشيف رئاسة الوزراء العثماني بوزارة السياسة الخارجية بإسطنبول

إلى سفراء كل من إنجلترا وفرنسا وروسيا

بشأن الإصلاحات

صادر من مكتب الباب العالي

التاريخ ٢ جماد الأولى ١٣١٣هـ/٢٠ أكتوبر ١٨٩٥م

بإيجاز شديد وحرصاً على ما تم التأكد من تفصيله بالنسبة للإصلاحات الجارية بيننا ، فإن بعض القيادات التي تم تعينها في الوظائف السيادية لم يوافوا الإدارة الإمبراطورية بالتقارير اللازمة في الوقت المناسب ، وأدى ذلك إلى ارتباك إدري ؛ لأن الإدارة في تلك البلاد ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأساليب الأفراد ومن هنا فعلى السادة السفراء المعنيين بذلك سرعة موافاتنا بالتقارير المهمة في الوقت المناسب على أن يقوموا بالرد في أسرع وقت ، موضحين وقت الإنجاز ، والبنود الخاصة ومدى التطبيق والعقبات حتى يمكن دراستها باستفاضة لكي تزول أي أسباب للخلافات .

SUBLIME PORTE

MINISTÈRE DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES

Le Secrétaire Général	Le Chef de Bureau	Le Rédacteur

S. E. ~~Projet de~~ note verbale

à

LL. EE. les Ambrs

d'Angleterre, de France et de Russie

N. G.

N. S.

le 20 Octobre 1895

Objet

S. M. I. le Sultan ayant bien voulu, dans sa haute sollicitude pour le bien-être de ses sujets sans distinction de race ou de religion, sanctionner spontanément le plan des réformes à introduire dans l'Administration des Vilayets d'Erzeroum, Sivas, Van, Diarbékir, Bitlis et Mamouret-ul-Aziz, le Ministre des Aff. Etr. a l'honneur d'en transmettre ci-joint une copie à S. E. M. l'Ambr de ... avec le texte du décret y relatif. =

BOA. HR. SYS. 2816-1/12

البرقية المرسلة من سعيد باشا ناظر الخارجية

والمحفوظة بأرشيف رئاسة الوزراء العثماني بوزارة السياسة الخارجية بإسطنبول

إلى سفراء الدولة العثمانية بتاريخ ٣ ربيع الثاني ١٣١٣هـ/ ٨ أكتوبر ١٨٩٥م

وزارة الخارجية

المرسل : سعيد باشا

المرسل إليه : سفراء الدولة العثمانية

رقم الصادر : ١٥٩٩٣

ومسجل برقم الصفحة ١٦٢ في ٣ ربيع الثاني ١٣١٣هـ/ ٨ أكتوبر ١٨٩٥م

برقية من سمو السلطان إلى سفراء الدولة العثمانية ، إلحاقاً بما سبق إرساله من برقية تحمل الرقم ٤٦٢ ، فإن ما تم الاتفاق عليه ، الإسراع في تطبيق آليات الإصلاح المتفق عليه عبر الاجتماعات سالفة الذكر .

SUBLIME PORTE

MINISTÈRE DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES.

Secrétaire Général	Le Chef de Bureau	Le Rédacteur.

Télégramme

S. E. Saïd Pacha

aux

Représentants Ottomans

Gl. 15993

Se 162

Octobre 1895.

Objet

[Pour Berlin: Reçu télégramme N° 462]

L'Iradé Impl sanctionnant le projet des réformes vient d'être émané.

Paris

Londres

Vienne

Berlin

Rome

et Pétersbourg

BOA. HR. SYS. 2816-1/31

التلغراف المرسل من طورخان باشا

والمحفوظة بأرشيف رئاسة الوزراء العثماني بوزارة السياسة الخارجية بإسطنبول

إلى السفراء كل من لندن وباريس وبطرسبرج بشأن الإصلاحات في الدولة العثمانية

رقم الصادر ١٥٣٤٢

مسجل في صفحة ١٣٥

بتاريخ ١٢ شعبان ١٣١٢هـ/٦ فبراير ١٨٩٥م

رداً على البرقية السابقة بشأن مشروع الإصلاحات ، لقد تم الاتفاق فيما بيننا على عقد اجتماع طارئ واتخاذ القرارات الخاصة بشأن ما صدر من بنود تلك الإصلاحات ، وأثيرت بعض المناقشات للرد على بعض الملاحظات ولم يتم التعرف عليها ، ولذلك قررنا نحن تأجيل اللقاء مع فخامتكم لحين البت في القرارات الصادرة والخاصة بالإصلاحات ، وذلك خلال شهر من هذا التاريخ حتى يتسنى لنا عمل مضبطة لتشكيل لجنة لمناقشة الأمور سواء المتفق عليها أو المختلف فيها فيما بيننا .

ولكم التقدير .

SUBLIME PORTE

MINISTÈRE DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES.

La Secrétaire Général	Le Chef de Bureau	Le Rédacteur.
	Télégramme	

S. E. Turkhan Pacha

à nos

Ambassadeurs ottomans-Paris, Londres et Pétersbourg

N° Gl 15342

N° Sl 135

le 6 Septembre 1895

Objet

V. E. sait qu'à la suite du memorandum et du projet de réformes qui nous avaient été présentés par les trois Ambassadeurs, nous leur avons remis, de notre côté, un contre-projet élaboré par la Commission Ministérielle et sanctionné par Iradé Impérial. Copie de ce contre-projet a été envoyé à V. E. en son temps.

Il nous est revenu depuis que l'on a trouvé les points acceptés par nous insuffisants et qu'on allait nous [illegible]

نقلاً عن الوثيقة المحفوظة بأرشيف رئاسة الوزراء العثماني بوزارة السياسة الخارجية بإسطنبول

الباب العالي

وزارة الشؤون الخارجية

غرفة الترجمة

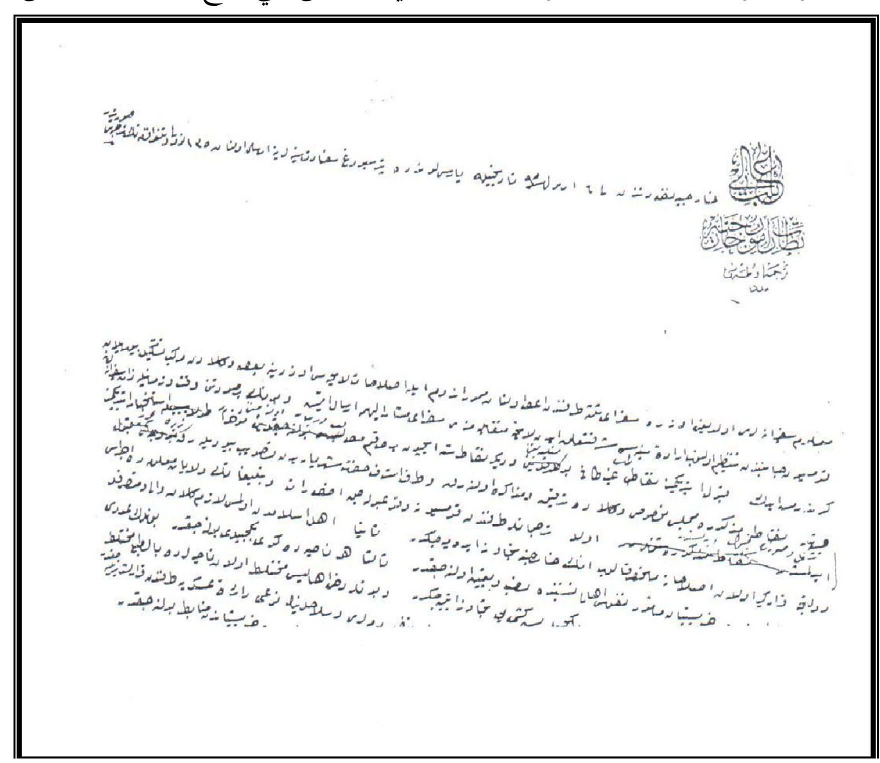
ترجمة لصورة البرقية رقم ١٣٥ والمرسلة من وزارة الخارجية إلى سفارات باريس ولندن وبطرسبورج بتاريخ ١٧ ربيع الأول ١٣١٣هـ/ ٦ سبتمبر ١٨٩٥م .

بناء على الإصلاحات والمذكرة التي أعطتها السفارات المذكورة آنفاً ، فقد تم تشكيل لجنة من بعض الوكلاء والرهبان ، وتم إرسالها إلى السفراء المشار إليهم لمناقشة هذه اللائحة التي تم إرسالها من قبل السفراء وهي غير كافية بالنسبة للنقاط التي قمنا بقبولها وهناك ست نقاط أخرى في حاجة إلى مناقشة وقبول ، وتم إحالة النقاط إلى مجلس خاص يقوم بمناقشتها والتفاوض حولها ، وقام السلطان بتصويب هذه النقاط بدقة كما يلي :

١- أن تجري الدولة الإصلاحات من خلال إبلاغ وإحضار لجنة من المترجمين وألا يكون هناك أي تجاوز في ضبط وتنظيم هذا الأمر بدقة .

٢- أن يقوم الوالي المسلم بتعيين مسؤول مسيحي معه للاهتمام بمطالب السكان المسيحيين ورعايتهم كما هو الحال بالنسبة للمسلمين .

٣- وضع حراس لكافة القرى من جميع الجهات ، ومهمتها استقرار الأمن في هذه القرى، وعدم تجاوزها أو الاعتداء عليها ، وبصفة خاصة في الأماكن التي يخرج إليها السكان من جميع الأجناس.



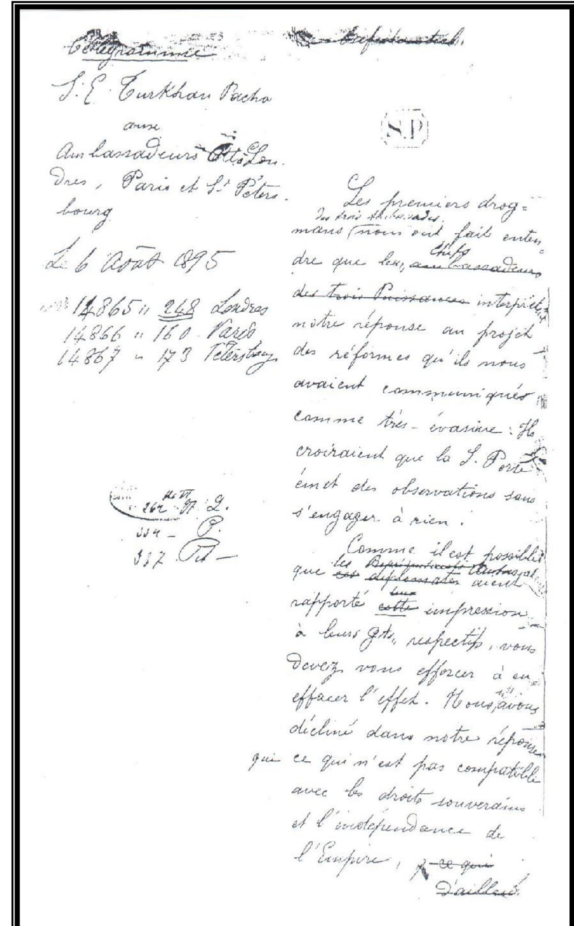
البرقية المرسلة من طورخان باشا

والمحفوظة بأرشيف رئاسة الوزراء العثماني بوزارة السياسة الخارجية بإسطنبول

إلى سفرائنا في كلٍّ من باريس وبطرسبورج ولندن

والمؤرخة ١٨ ربيع الثاني ١٣١٣هـ/ ٦ أكتوبر ١٨٩٥م

لقد نمى إلى أسماعنا أن قادتنا في كل من باريس وبطرسبورج قد فسروا عملية الهيكلة لدينا بأنها مشروع الإصلاح الذي كانوا يتواصلون معنا من أجله ، بل ويعتقدون أن الدولة لا تخضع للالتزام بأي شيء ، كما أنه من الممكن أن يكون جميع السفراء رجعوا انطباعاتهم إلى رغباتهم للحصول على كل ما يصل إلينا ، وهذا واضح في محاولتهم للقضاء على أي تأثير بالموافقة على القوانين السائدة في الإمبراطورية، فالسفراء أنفسهم يريدون الاجتماع بشكل رسمي للبحث في القوانين والقيام بالإصلاح إلا أنه لا يستند على قواعد وأحكام مناسبة ومفيدة ، فأنا أرجو منكم أن تمحو من أذهانكم كل هذه الانطباعات التي كانت لديكم من قبل .


Télégramme

S.E. Turkhan Pacha

aux Ambassadeurs Ottomans Londres, Paris et St Pétersbourg

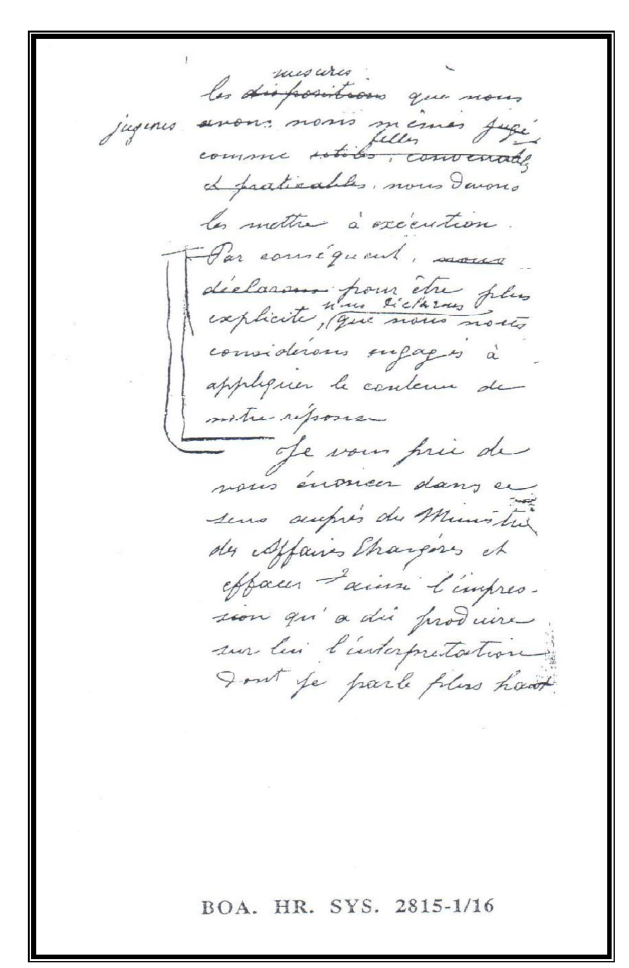
Le 6 Août 895

14865 " 248 Londres
14866 " 160 Paris
14867 " 173 Pétersbourg

S.P

Les premiers drogmans des trois Ambassades nous ont fait entendre que les Chefs des trois Puissances interprètent notre réponse au projet des réformes qu'ils nous avaient communiqués comme très-évasive : Ils croiraient que la S. Porte émet des observations sans s'engager à rien.

Comme il est possible que les diplomates aient rapporté leur impression à leurs Gts. respectifs, vous devez vous efforcer à en effacer l'effet. Nous avons décliné dans notre réponse ce qui n'est pas compatible avec les droits souverains et l'indépendance de l'Empire, D'ailleurs


les mesures que nous jugeons nous mêmes comme utiles, convenables et praticables, nous devons les mettre à exécution.

Par conséquent, pour être plus explicite, nous déclarons que nous nous considérons engagés à appliquer le contenu de notre réponse.

Je vous prie de vous énoncer dans ce sens auprès du Ministre des Affaires Etrangères et effacer ainsi l'impression qu'a dû produire sur lui l'interprétation dont je parle plus haut.

BOA. HR. SYS. 2815-1/16

البرقية المرسلة من توفيق باشا ناظر الخارجية

والمحفوظة بأرشيف رئاسة الوزراء العثماني بوزارة السياسة الخارجية بإسطنبول

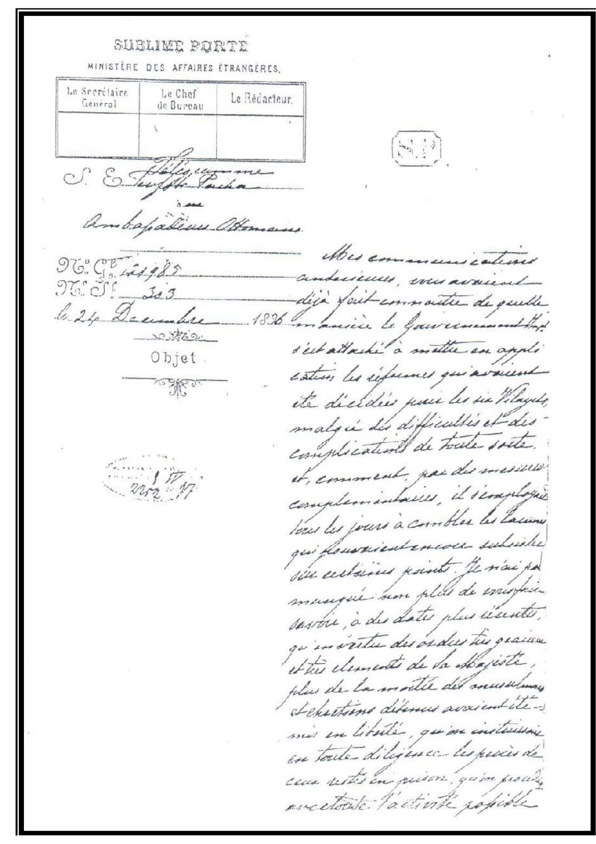
إلى سفراء الدولة العثمانية بتاريخ ٢٠ رجب ١٣١٤هـ/ ٢٤ ديسمبر ١٨٩٦م

المرسل توفيق باشا ناظر الخارجية

المرسل إليه سفراء الدول العثمانية

التاريخ ٢٠ رجب ١٣١٤هـ/٢٤ ديسمبر ١٨٩٦م

بناء على الاتصالات العديدة مع السفراء المعنيين بالاتفاقات الخاصة بالإصلاح أهيب جميع السفراء متابعة وتنفيذ ما يتم إنجازه وموافاتنا بشأن تلك الاتفاقات ، ولقد تم إصلاحات عديدة ذات شأن عظيم في كافة مناحي الحياة ، ولن ننكر أنها تعرضت لبعض الصعوبات ولقد حاولنا تذليلها من خلال الدراسة والفحص ؛ خاصة فيما يتعلق بالإدارة المحلية ، ولكن هذا لا يكفي ونريد المزيد من الإنجازات بدقة متناهية للإشراف والمتابعة لآليات التنفيذ ، ومن هذا المنطلق يمكن رسم السياسة الجديدة التي تؤدي بنا إلى رفعة شأن الدولة وحل مشكلات الأقليات ومنع تعدي الطوائف بعضها على بعض ، ولهذا أكرر الالتزام بالمواعيد المقررة لتذليل الصعوبات ، والمسؤولية مسؤوليتكم وبين يديكم ، وخاصة أننا الآن في حال الإصلاحات ، وهي شاملة سوف يتحدث عنها العالم أجمع .



SUBLIME PORTE

MINISTÈRE DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES.

Le Secrétaire Général	Le Chef de Bureau	Le Rédacteur.

Télégramme

S. E. Tewfik Pacha

aux

Ambassadeurs Ottomans

N° Gl. 121985

N° Sl. 323

le 24 Décembre 1896

Objet

Mes communications antérieures vous avaient déjà fait connaître de quelle manière le Gouvernement Imp. s'est attaché à mettre en application les réformes qui avaient été décidées pour les six Vilayets, malgré des difficultés et des complications de toute sorte, et, comment, par des mesures complémentaires, il s'employait tous les jours à combler les lacunes qui pouvaient encore subsister sur certains points. Je n'ai pas manqué non plus de vous faire savoir, à des dates plus récentes, qu'en vertu des ordres très gracieux et très cléments de Sa Majesté, plus de la moitié des musulmans et chrétiens détenus avaient été mis en liberté, qu'on instruisait en toute diligence les procès de ceux restés en prison, qu'on procédait avec toute l'activité possible

des [illegible] à C^ple, qui portant préjudice au mouvement commercial et industriel du pays, ne sauraient trouver leur justification.

Le Gouv^t I^l a toujours eu à cœur d'entretenir avec les autres États des relations empreintes de la plus parfaite cordialité. En retour, il se croit autorisé à demander au Gouv^t auprès duquel vous êtes accrédité son avis franc et amical sur les améliorations qu'il y aurait encore lieu d'introduire; avis qui, nous n'en doutons pas, sera conforme aux droits et intérêts et à l'intégrité de l'Empire.

Je vous prie donc de voir S. E. le Ministre des Aff. Étr. pour lui dire que [illegible]

BOA. HR.SYS. 2816-1/212-213

الجواب والرد المقدم من الدولة العثمانية على

لائحة الدول الكبرى وهو بتاريخ ١٣١٣هـ/١٨٩٥م

والمحفوظة برئاسة الوزراء العثماني بوزارة السياسة الخارجية بإسطنبول

دائرة يلدز الهمايونية

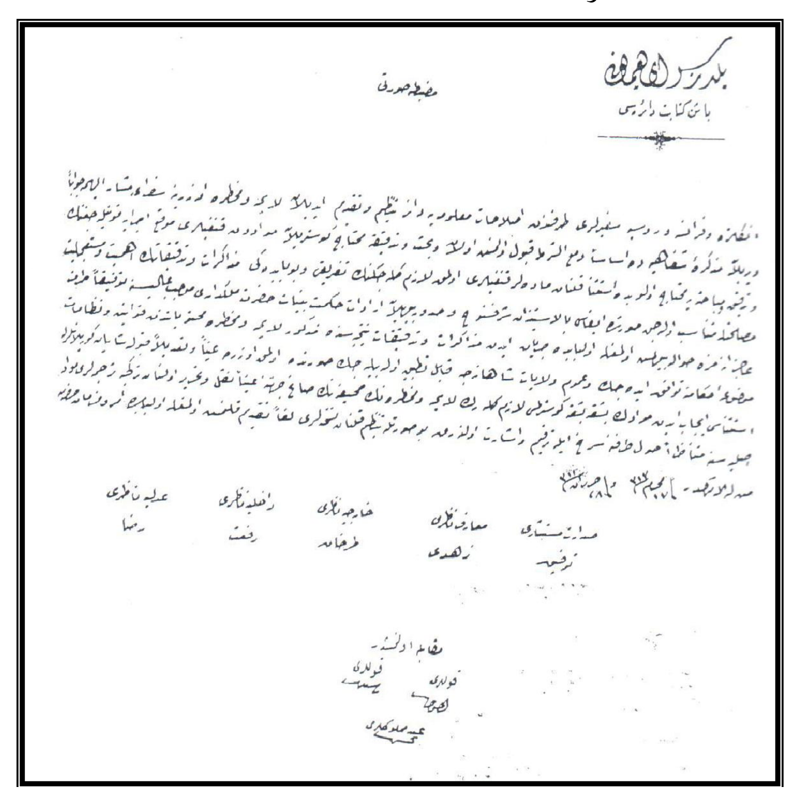
دائرة الباش كاتب (رئيس الكتاب)

صورة المضبطية

بناء على اللائحة والمذكرة المقدمة والمنظمة من قبل سفراء إنجلترا وفرنسا وروسيا حول الإصلاحات المعلومة ، فقد تم إرسال مذكرة إلى السفراء المشار إليهم للرد عليها ، وفي هذه المذكرة تعديل بعض المواد التي هي في حاجة إلى تدقيق وبحث ، والمقبولة على أنها شروط أساسية ، وكذلك فقد تم الاستغناء عن بعض المواد وتم الاستئذان في التراجع بشأن بعض المواد الأخرى ومناقشتها ، وسوف يتم موافاتكم بنتائج المناقشات لكي تتماشى هذه اللائحة مع سائر القوانين والنظم الموضوعة ، حتى يتسنى تعديلها لتكون قابلة للتطبيق في سائر الولايات ، وتم ترجمة المواد الموجودة في هذه اللائحة وترقيمها ومناظرتها وتم تقديم نسخة بهذه الصورة .

والأمر الفرمان لحضرة من له الأمر　　　　　　　　المسؤول :

مستشار الصدر :	وزير المعارف :	وزير العدل :	خوبه
توفيق	زهري	تحف الديباجه	المسؤول :
وزير الخارجية :	وزير الداخلية :	العبد المملوك :	سيد
طور خان	رفعت	محمد	



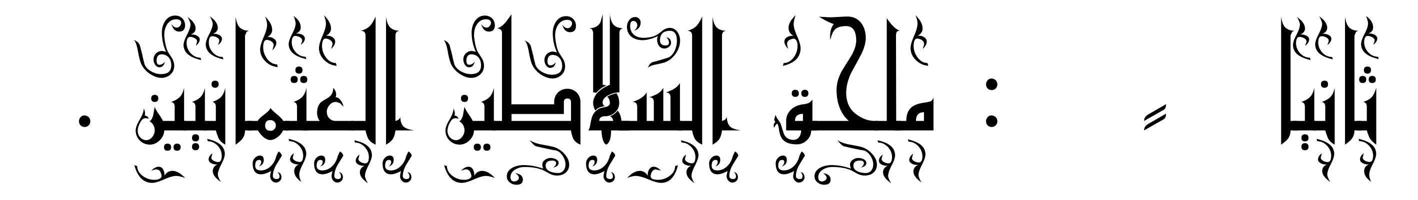
مضبطه صورتى

الملحق الخاص

بالكلمات والمصطلحات التي انتقلت من الفرنسية إلى اللغة التركية نقلاً عن

Enver Ziya Koral : Adigecen , op , cit , s , 183 – 184 .

الكلمة بالتركية	معناها	الكلمة بالفرنسية
Kumondam	قائد وحدة عسكرية	Commondant
Marsal	مشير	Merechal
Subay	ضابط	Cofficer
Suvari	فارس	Cavalier – Cavalir
Asker	جندي	Soldat
Prens	أمير أو ملك	Prince
Eyalet	مقاطعة	Departement
Parlamento	مجلس النواب	Parlement



ثانياً : ملحق السلاطين العثمانيين .



الملحق رقم (١)

السلطان سليمان الأول (سليمان القانوني)

(٩٠١-٩٧٤هـ/١٤٩٥-١٥٦٦م)

ولد عام ٩٠١هـ/١٤٩٥م ، وأجمع المؤرخون على تسميته بسليمان الأول ، وقد بلغت الدولة في عهده أعلى درجات الكمال ، وأشتهر بوضع أنظمة داخلية في كافة فروع الحكومة العثمانية[١] ، يعتبر عصر السلطان سليمان من أزهى عصور السلاطين العثمانيين ؛ بسبب النهضة العلمية التي صاحبت الاستكشافات العلمية والجغرافية الأوروبية ، ويعد من أهم أعماله فتح بلغراد رودس أرمينيا ، وكان محباً للعلم والعلماء ، شاعراً وله ديوان في هذا المجال ، ويجيد اللغات الشرقية ، ويحب القراءة والمطالعة ، وكان ورعاً ومهذباً ، رحيماً ، كريماً عادلاً . وأعجب به شعبه ، وأحبه حتى كان من أعظم سلاطين الدولة العثمانية ، وأقدر حكام عصره ، وأجمع المؤرخون على فضله على الدولة العثمانية وقوته، وأجمعوا على أنه مجدد القرن ١٠هـ/١٦م[٢] .

أطلق الغرب على السلطان ألقاب وتسميات عدة منها (العظيم ، القانوني) ولقب بالقانوني لأنه جمع القوانين وساهم في تدوين وتنظيم القانون العثماني وتطبيقه بعدالة، وتوفي في عام ٩٧٤هـ/١٥٦٦م إذ بلغت الدولة العثمانية في عهده ذروة قوتها[٣] .

---

(١) محمد فريد بك المحامي : تاريخ الدولة العلية العثمانية ، ص٢٥١ .

(٢) حمزة أحمد الزين : الدولة العثمانية في الميزان ، دار الفاروق ، القاهرة ، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م ، ص٥٧ .

(٣) وللإطلاع أكثر انظر : محمود شاكر : الخلفاء العثمانيون (٩٢٣-١٣٤٢هـ/١٥١٧-١٩٢٣م) ، ط١ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م ، ص١٠٧-١٣٦ .



الملحق رقم (٢)

السلطان مراد الرابع (١٠١٨-١٠٤٩هـ/١٦٠٩-١٦٣٩م)

ولد عام ١٠١٨هـ/١٦٠٩م ، وهو ابن السلطان أحمد الأول ، وتولى السلطة في عام ١٠٣٢هـ/١٦٢٣م وهو في سن ١٤ ومع صغر سنه كان ذا عقل ثاقب ، ورأي صائب ؛ إلا أنه كان ينفذ أوامر أمه قوسيم سلطان ، فأراد أن يسند ظهره إلى رجل يأمن ويثق فيه فاختار حافظ باشا لقيادة الجيش لتأديب الثائرين الخارجين من التتر ، والصفويين، والأوروبيين وقد استطاع إعادة الإنكشارية بعد تمردهم بصحبة خليل باشا[١] ، وعمل على مراقبة الدولة من الناحية المالية بشكل حازم ، وكبح جماح الإنكشارية ، ومنع استهلاك التبغ والقهوة في إستانبول ، وتوفي في عام ١٠٤٩هـ/١٦٣٩م، في الوقت الذي كان يستعد لتوجيه حملة على مالطة ، فعاش ٢٩ عاماً قضى منها ١٧عاماً سلطاناً وكان يحب ركوب الخيل، ويمتلك من الخيل الكثير منها[٢] .

---

(١) حمزة أحمد الزين : الدولة العثمانية في الميزان ، ص٧١ .

(٢) حضرة عزتلور يوسف بك آصاف : تاريخ سلاطين بني عثمان ، ص٨٤ ؛ وللاطلاع أكثر انظر : إبراهيم بك حليم، التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية ، ص١٨٣ .



الملحق رقم (٣)

السلطان مصطفى الثالث (١١٢٩-١١٨٧هـ/١٧١٦-١٧٧٣م)

هو بكر السلطان أحمد الثالث . ولد عام ١١٢٩هـ/١٧١٦م وجلس على عرش السلطنة في عام ١١٧١هـ/١٧٥٧م وكان عمره ٤٢ عاماً فأخذ في تنظيم الأحوال في الدولة ، وتوطيد دعائم الأمن الداخلية بمساندة الصدر الأعظم راغب باشا ، وانحصر إصلاحه في الأوقاف فنظمها ، وعين لها رجلاً يتولى شؤونها ، كما أنشأ المستشفيات ، وأنشأ مكتبة عامة ضخمة وأنفق عليها من أمواله الخاصة[1] ، وفي عام ١١٨٤هـ/١٧٧٠م استأنفت الجنود العثمانية الحرب مع روسيا واستطاعت روسيا الاستيلاء على الأفلاق والبغدان ، وحاول السلطان استرجاع هاتين الإمارتين إلا أنه لم ينجح بسبب عصيان الإنكشارية ، فعزم السلطان على الذهاب بنفسه إلى الحرب ، وكان مريضاً ، وبينما كان يتجهز للقتال وافته المنية في عام ١١٨٧هـ/١٧٧٣م . بعد أن قضى في حكمه نحو ١٦ عاماً بالحكمة والمهارة .فكان حاكماًجيداً ومقاتلاً شجاعاً[2] .

---

(١) حمزة الزين : الدولة العثمانية في الميزان ، ص٩٧ .

(٢) وللإطلاع أكثر انظر : حضرة عزتلو يوسف بك آصاف : تاريخ سلاطين بني عثمان ، ص١٠٧-١٠٩ .



الملحق رقم (٤)

السلطان عبد الحميد الأول (١١٣٧-١٢٠٣هـ/١٧٢٤-١٧٨٨م)

ولد عام ١١٣٧هـ/١٧٢٤م ، وهو ابن السلطان أحمد الثالث ، وتولى السلطة في عام ١١٨٧هـ/ ١٧٧٣م بعد أخيه مصطفى ، ومنذ جلوسه على العرش قام بالقضاء على الفتن الداخلية، وتقوية المعاقل والحصون ، وجهز جيشاً لمقاتلة الروس ، وأسند قيادته للصدر الأعظم[1] ، وفي عهده وقع على معاهدة الصلح التي تعرف بمعاهدة كوجك قينارجه، وأستطاع إرجاع البغدان إلى حوزة الدولة العثمانية ، واستطاع القضاء على فتنة علي بك ، ولكن روسيا استطاعت بث رجالها في بلاد القرم لإثارة الشغب والفتن والشائعات للإيقاع بين القادة والشعب ؛ وبذلك سهل على روسيا السيطرة على كثير من البلدان وضمها إلى ممتلكاتها ، وعندما رفضت الدولة العثمانية هذا العمل أعلنت الحرب في هذا الوقت توفي السلطان عبد الحميد الأول في عام ١٢٠٣هـ/١٧٨٩م[2] .

(١) حضرة عزتلو يوسف بك آصاف : تاريخ سلاطين بني عثمان ، ص١١٠ .

(٢) وللإطلاع أكثر انظر : حمزة الزين : الدولة العثمانية في الميزان ، ص٩٨ .



الملحق رقم (٥)

السلطان سليم الثالث (١١٧٥-١٢٢٢هـ/١٧٦١-١٨٠٧م)

هو الابن الأول والوحيد للسلطان مصطفى الثالث ، ولذلك لقي حظوة في السراي ولد عام ١١٧٥هـ/١٧٦١م ، فنشأ شاباً عبقرياً ذكياً ، وله قدرة على فهم الأمور المحيطة به ، وأتيحت له فرصة في التأهيل والاستمرار لقيادة الإصلاح في عهد السلطان عبد الحميد الأول الذي عامله بلطف وأبقى على حريته وترك له والده مذكرات شرح فيها أوجه الخلل في الدولة ، ووسائل الإصلاح ؛ ولذلك جاء متحفزاً للإصلاح ، وكانت له علاقات بأوروبا عامة ، وبالأخص مع فرنسا ، بسبب ميله إلى الثقافة الفرنسية[١] ، وبعد أن هدأت الأحوال الخارجية اتجه للإصلاح الداخلي ، وابتدأ ببناء ترسانة للأسلحة والمراكب البحرية الحربية ، وأصلح مدرسة المدفعية (الطوبجية) ، وأراد إسقاط الإنكشارية ؛ لأنهم أصبحوا عالة على الدولة ، واشتهروا بالسلب والنهب في جميع أنحاء الدولة ، وكان مقتنعاً بالإصلاح والتحديث في الدولة، فأحاط نفسه بمجموعة من الرجال الذين تأثروا بالإصلاح أمثال راتب أفندي ، وحسين باشا ، ولكن القوى المناهضة للإصلاح ألبت عليه جيش الإنكشارية الذي قام بخلعه ، وكون علاقات وطيدة مع الملك الفرنسي لويس السادس عشر بعد المراسلات التي تمت بينهما[٢] .

---

(١) محمد عبد اللطيف البحراوي : حركة الإصلاح العثماني ، ص٩٩ .

(٢) للمزيد من المعلومات انظر : عبد الرحيم بنجادة : العثمانيون المؤسسات والاقتصاد والثقافة ، ص٢٩٦ .



الملحق رقم (٦)

السلطان محمود الثاني (١١٩٩-١٢٥٥هـ/١٧٨٤-١٨٣٩م)

هو أصغر أبناء السلطان عبد الحميد الأول ، ولد عام ١١٩٩هـ/١٧٨٤م في قصر طوب قابي، وجلس على عرش السلطنة عام ١٢٢٣هـ/١٨٠٨م عندما خلع الإنكشارية السلطان مصطفى الرابع، وكان هو المرشح الوحيد للتولية، وتميز عهده بالإصلاحات التي بدأت في عهد السلطان سليم الثالث، وتمكن من تخليص الدولة من الإنكشارية، وقام بإنشاء نظام صحي وبنى أول كلية للطب في الدولة العثمانية، ومدرسة عسكرية[١]، واستطاع القضاء على الفتن الداخلية ، وأصدر النظام الجديد ، واستطاع القضاء على الإنكشارية في الوقعة الخيرية ، وتوفي عام ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م بعد أن جلس في عرش السلطنة ٣٢عاماً ، وكان شجاعاً ، عاقلاً ، عادلاً ، يحب الرعية[٢].

(١) حضرة عزتلو يوسف بك آصاف : تاريخ سلاطين بني عثمان ، ص١١٧-١١٩ .

(٢) وللمزيد من المعلومات انظر : حمزة الزين : الدولة العثمانية في الميزان ، ص١١١ .



الملحق رقم (٧)

السلطان عبد المجيد الأول (١٢٣٧-١٢٧٨هـ/١٨٢١-١٨٦١م)

ولد عبد المجيد عام ١٢٣٧هـ/١٨٢١م ، وهو الابن البكر للسلطان محمود الثاني ، وتولى العرش في عام ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م ، وبمجرد اعتلائه العرش أصدر أول مرسوم إصلاحي شامل في الدولة العثمانية والذي عرف بخط كلخانه ، وبعدها الخط الهمايوني[1] ، وهو أول سلطان أدخل حركة التغريب الفرنسي في الدولة ، وبدأت في عهده مظاهر الحضارة الغربية بوضوح[2]، فهو كما أطلق عليه المؤرخون ، حاكم التنظيمات ، وكان عازفاً ماهراً على البيانو له إلمام بالموسيقى الغربية ، وقد تولى العرش في ظروف صعبة للدولة فلم يكن يعلم أنه بالإمكان في مثل هذه الظروف أن يعلن عن فرمان التنظيمات ، الذي أثار الشعب العثماني المناهض للإصلاح في الدولة ولم يستطع مقاومتهم حتى توفي ، فقد حاول أن يصلح البلاد بإدخاله للتنظيمات ، ولكن أعداء الدولة شغلوه بالفتن الداخلية والخارجية لكيلا تقوى الدولة من جديد[3].

---

(١) وللإطلاع أكثر انظر : محمود شاكر : الخلفاء العثمانيون ، ص٢٤٩-١٦١ .

(٢) ربيع عبد الرؤوف الزواوي : الدولة التي ظلمها التاريخ ، ص١٨٤ .

(٣) وللإستزادة أكثر انظر : حمزة الزين : الدولة العثمانية في الميزان ، ص١١٤ .



الملحق رقم (٨)

السلطان محمد الأول (محمد جلبي) (٧٨١-٨٢٤هـ/١٣٧٩-١٤٢١م)

محمد الأول والمعروف بجلبي التي تعني في اللغة العثمانية " الأمير " ولد عام ٧٨١هـ/ ١٣٧٩م ، وعين والياً على منطقة الرومللي ، وهو ابن السلطان بايزيد الأول ، شهد عصره الحروب الداخلية ، واستطاع التغلب على إخوته لينفرد بالسلطة ، كما وضع حداً للفوضى التي أعقبت وفاة والده ، وقضى سنوات حكمه في إعادة بناء الدولة من جديد وتوطيد أركانها ، وحقق إنجازات مهمة على مستوى توسع الدولة في البلقان والأناضول ، وقام بأعمال عمرانية متميزة كالجامع الأخضر بمدينة بورصة[١] ، وقد حفظ له التاريخ بأنه حاكم مسلم وموحد وقام بخدمة الحرمين بإرساله الصرة ، فأسس المدارس ، وبنى الجوامع الضخمة ، وتوفي عام ٨٢٤هـ/١٤٢١م[٢] .

---

(١) عبد الرحيم بنجادة : العثمانيون ، المؤسسات والاقتصاد والثقافة ، ص٢٩٨ .

(٢) وللإطلاع أكثر انظر : إبراهيم بك حليم : التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية ، ٧٩-٨١ .



الملحق رقم (٩)

محمد الثاني (محمد الفاتح) (٨٣٣-٨٨٦هـ/١٤٢٩-١٤٨١م)

هو الابن الرابع للسلطان مراد الثاني ، ولد في عام ٨٣٣هـ/١٤٢٩م ، وارتقى عرش السلطنة ٨٥٥هـ/ ١٤٥١م ، وتمكن من فتح القسطنطينية عام ٨٥٧هـ/١٤٥٣م ، وبعدها عرف باسم (محمد الفاتح) ، واستطاع إخضاع المورة ، والصرب ، والبوسنة ، وطرابزون ، والقرم ، وفتح أجزاء من إيطاليا وألبانيا ، واشتهر عهده بالتنظيم المدني والإداري وهو واضع الدستور المسمى (فاتح قانون نامه سي) وهو مستمد من القرآن والسنة النبوية ومن أقوال الفقهاء الحنفيين ، وقام بترتيب وظائف الجند ، وعني بوجه خاص بالعلماء ، وبنى عدة مساجد في إستانبول وغيرها من المدن، وأنشأ الكثير من المكاتب ، والمدارس، والخانات ، والمستشفيات ، والحمامات ، والأسواق ، والحدائق العامة ، وكان كتوماً في خططه الحربية والسياسية ، وسئل يوماً عن بعض خططه فقال " لو أن شعرة من لحيتي عرفت لانتزعتها وقذفت بها في النار "[١] .

وقام بتحويل كنيسة آيا صوفيا إلى مسجد على أسس معمارية إسلامية راقية ، وبنى اقصره الرائع، وقلعة الأبراج السبعة ، وكان واسع الاطلاع في الآداب ، شاعراً وله ديوان باللغة العثمانية ، وتوفي السلطان محمد الفاتح عام ٨٨٦هـ/١٤٨١م وخلفه ابنه بايزيد الثاني[٢] .

---

(١) وللمزيد من المعلومات انظر : ربيع عبد الرؤوف الزواوي : الدولة التي ظلمها التاريخ ، ص٥٨ .

(٢) عبد الرحيم بنجادة : العثمانيون ، المؤسسات والاقتصاد والثقافة ، ص٢٩٨ .



الملحق رقم (١٠)

السلطان عبد العزيز الأول (١٢٤٥-١٢٩٣هـ/١٨٢٩-١٨٧٦م)

ولد عبد العزيز الأول عام ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م ، تولى العرش خلفاً لأخيه عبد المجيد الأول عام ١٢٧٨هـ/١٨٦١م ، من أهم الأحداث في عهده التمردات في مختلف أنحاء الدولة العثمانية ، وكان يميل إلى الإصلاح والتحديث، فقام بتحديث الأسطول العثماني ، وجهز الجيش العثماني بأحدث الأسلحة العسكرية ، وأنشأ عدة مدارس ، كمدارس المعادن والمدفعية ، وأصدر في عهده مجلة الأحكام العدلية تحت إشراف أحمد جودت باشا ، وافتتحت قناة السويس في عهده[١] ، ويقول عنه السلطان عبد الحميد الثاني في مذكراته : " إنه كان وقوراً ، وكريم الظن بكل إنسان ، فقد عفا عن رجل حقود مثل عوني باشا بعد فترة قليلة ، وعينه سكرعسكر ، وهكذا ذهب عمي ضحية خطئه هذا " ، وتم خلعه عام ١٢٩٣هـ/١٨٧٦م بعد مؤامرة قامت ضده من الصدور العظام وأعضاء تركيا الفتاة ، والتي انتهت بمقتله، إلا أنهم أعلنوا أنه انتحر[٢].

---

(١) مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني ، ترجمة : محمد حرب ، ص٤٣ .

(٢) ربيع عبد الرؤوف الزواوي : الدولة التي ظلمها التاريخ ، ص٦٨ .



الملحق رقم (١١)

السلطان مراد الثاني (٨٠٦–٨٥٥هـ/١٤٠٣–١٤٥١م)

ولد عام ٨٠٦هـ/١٤٠٣هـ وتولى عرش الدولة العثمانية بعد أبيه محمد الأول وكان عمره ١٨ عاماً ، اشتهر بأنه كان سلطاناً جليلاً صالحاً ، اعتنى بالعلماء ، وكان شجاعاً مقداماً واسع العطاء ، عاشقاً للآداب والفنون وكان بلاطه يعج بالشعراء والمبدعين والمفكرين[١] ، وقد خص الحرمين الشريفين بمبلغ ٣٥٠٠ دينار سنوياً ، وشارك والده في موقعة أنقره ، فكان رجلاً تقياً ورعاً فطناً ذكياً ، وقام بتأسيس الجيش من جديد ، ونظمه تنظيماً دقيقاً ، واستطاع فتح سمرقند والمورة ، ثم مال بعد هذه الفتوحات إلى الزهد فترك الملك لابنه محمد واعتكف للعبادة وتوفي عام ٨٨٥هـ/١٤٥١م[٢] .

---

(١) عبد الرحيم بنجادة : العثمانيون ، المؤسسات والاقتصاد والثقافة ، ص٣٠١ .

(٢) وللإطلاع أكثر انظر : حمزة الزين : الدولة العثمانية في الميزان ، ص٤١-٤٢ .



الملحق رقم (١٢)

السلطان مراد الأول (٧٢٦-٧٩١هـ/١٣٢٥-١٣٨٨م)

ولد عام ٧٢٦هـ/١٣٢٥م ، وهو ابن السلطان أورخان الغازي ، وتولى العرش بعد وفاة والده عام ٧٦١هـ/١٣٥٩م ، وكان عمره ٣٥ عاماً واستطاع تجهيز الجيوش ، واتجه نحو أوروبا ، وفتح أدرنه والبلقان والمجر والبوسنة والأفلاق ، وأستشهد في معركة قوصوه عام ٧٩١هـ/ ١٣٨٨م ، ودفن في بروسة، وعاش ٦٥ عاماً بعد أن تربع على عرش السلطة لمدة ٣٠عاماً بعد أن أنشأ عدداً من الجوامع والمدارس والقلاع والحصون ، وكان شديد البأس ، عالي الهمة ثابت العزم ، قوي الجأش ، واسع العقل، محباً للرعية ، وكانت له هيبة ، وشدة بطش بالأعداء محارباً ، وكان يقود الجيوش بنفسه ، قضى حياته كلها في الجهاد ولم يخلد إلى الراحة ، وقضى صباه ورجولته وشيخوخته في ميادين القتال، فلم يعرف الملك إلا على صهوات الجياد[١] .

(١) وللإطلاع أكثر انظر : حضرة عزتلو يوسف بك آصاف : تاريخ سلاطين بني عثمان ، ص٣٦-٣٧ .



الملحق رقم (١٣)

السلطان بايزيد الثاني (٨٥١-٩١٨هـ/١٤٤٧-١٥١٢م)

ولد عام ٨٥١هـ/١٤٤٧م تولى بايزيد الثاني بعد أبيه السلطان محمد الفاتح عام ٨٨٦هـ/١٤٨١م وعمره ٣٥ عاماً ، واتصف بأنه مسالم ، وأراد تهدئة المنطقة من الحروب ، ويسعى للتفاهم مع القوى المجاورة فتبادل السفارات الودية مع هذه الدول الأوروبية ، ونجح في تحقيق هدفه في نمو العلاقات مع هذه الدول ، واتجه بعدها إلى المشاريع العمرانية والاقتصادية فاهتم بإنشاء المباني الضخمة، ومد شبكة الطرق والجسور ، وقام ببناء المسجد الذي يحمل اسمه ، وأصبح الحي المحيط بالمسجد يعرف بحي بايزيد نسبة للمسجد ، ولم يحدث في عهده فتوحات جديدة بل اقتصر نشاطه العسكري في صد الاعتداءات الخارجية على حدود الدولة،[1] واشتهر بحبه للعلوم وكان شاعراً وأديباً ، وورعاً تقياً ، تنازل عن الحكم لابنه سليم الأول ، وتوفي في ولاية أدرنه بعد المرض الشديد الذي ألم به ، ودفن في إستانبول عام ٩١٨هـ/ ١٥١٢م[2] .

(١) ربيع عبد الرؤوف الزواوي : الدولة التي ظلمها التاريخ ، ص٦٢ .

(٢) وللمزيد من المعلومات انظر : عبد الرحيم بنحادة : العثمانيون ، الاقتصاد والسياسة والثقافة ، ص٢٨٨ .

الملحق رقم (١٤)

الأمير جم (٨٣٢-٩٠٠هـ/١٤٢٨-١٤٩٤م)

هو ثاني أبناء السلطان محمد الفاتح ، ولد عام ٨٣٢هـ/١٤٢٨م لم يشغل السلطة، ولكنه قام بأدوار كبيرة في تاريخ الدولة العثمانية ، فكان مناهضاً لتولية أخيه بايزيد بعد محاولته الانفراد بالحكم ، وكان على نزاع دائم بينهما ، واستطاع أن يحصل جم على اعتراف السكان به سلطاناً على الدولة العثمانية في المناطق الخاضعة له ، فأرسل إلى أخيه بايزيد يطلب عقد الصلح ويقترح عليه التنازل عن السلطة إلا أن السلطان بايزيد لم يوافق لأن والده أوصى له بالحكم ، ولكن جم لم يقنع فعاد واقترح على أخيه بتقسيم الدولة العثمانية إلى قسمين : القسم الأوروبي لبايزيد والآسيوي له ، ولكن رفض بايزيد مبدأ التقسيم لأنه يعمل على تفتيت الدولة فأرسل له جيشاً يهاجمه في بروسة[1] ، وبعدها فَرَّ جم إلى سلطان المماليك ولجأ إلى مصر قبل التوجه إلى ردوس حيث كان ورقة ضغط على الدولة العثمانية ، وانتهى المطاف به في فرنسا، واستقر فيها ما بين ٨٨٧-٨٩٥هـ/١٤٨٢-١٤٨٩م ، وقضى السنتين الأخيرتين حبيساً في قلعة بورجانيف — Boirganeuf ، وفي عام ٨٨٩-٨٩٥هـ/١٤٨٤-١٤٨٩م اتخذ قرار نقله إلى روما التي بقي فيها إلى عام ٨٥٣هـ/٤٤٩ام ، وبعدها نُقل إلى نابولي وتوفي فيها لظروف غامضة في ٩٠٠هـ/١٤٩٥م ، ونقل جثمانه إلى إستانبول ، ودفن في بورصة[2].

---

(١) للمزيد من المعلومات حول الصراع بين بايزيد الثاني وأخيه انظر : (محمد بن أبي السرور الصديقي البكري : التحفة البهية في تملك آل عثمان الديار المصرية ، تحقيق : عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، د.ط ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م ، ص٣٢ ؛ عبد اللطيف بن عبد الله بن دهيش : قيام الدولة العثمانية، ط٢، مكتبة النهضة الحديثة ، مكة المكرمة ، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م ، ص٥٧) .

(٢) عبد الرحيم بنجادة : العثمانيون ، المؤسسات والاقتصاد والثقافة ، ص٢٩٣ .



الملحق رقم (١٥)

السلطان محمود الأول (١١٠٨-١١٦٨هـ/١٦٩٦-١٧٥٤م)

هو ابن السلطان مصطفى الثاني وأكبرهم ولد عام ١١٠٨هـ/١١٦٨هـ في أدرنه ، وجلس على العرش ١١٤٣هـ/١٧٣٠م ، وعين الصدر الأعظم عثمان باشا ليكون له عوناً في إخماد الفتن الداخلية التي أثارتها الإنكشارية، ودخل في حروب مع النمسا وروسيا حتى تدخلت فرنسا بأمر الصلح مع روسيا والنمسا والدولة العثمانية ، وقد ترك بصمات معمارية وفنية واضحة في العاصمة العثمانية ، فقام ببناء مكتبة آيا صوفيا عام ١١٥٣هـ/١٧٤٠م والسقاية الشهيرة في طوبخانه ؛ بالإضافة إلى مركب نور عثمانية الذي تم استكماله في عهد السلطان عثمان الثالث ، وقد أقر المساواة بين الرعية، فكان رجلاً صالحاً طيبةً وقائداً شجاعاً[1] وتوفي عام ١١٦٨هـ/١٧٥٤م .

---

(١) علي حسون : الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية ، ط٣ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م ، ص١١٢-١١٣ .



الملحق رقم (١٦)

السلطان مصطفى الرابع (١١٩٣-١٢٢٣هـ/١٧٧٩-١٨٠٧م)

هو ابن السلطان عبد المجيد خان ولد عام ١١٩٣هـ/١٧٧٩م ، وتولى العرش عام ١٢٢٢هـ/ ١٨٠٧م، ووجه عنايته إلى تنظيم الجند وتأديب الإنكشارية ؛ إلا أن رجال الدولة وكبارها حاولوا خلع السلطان مصطفى ، وإرجاع السلطان سليم إلى عرش السلطنة ، فجمع عسكراً وجاء به إلى الآستانة ، وعندما وصلوا إلى السراي وعلم بنواياهم أمر بقتل السلطان سليم وهو في الحبس ، وحينها هاج الشعب في القسطنطينية على مصطفى ثم وضعوه في الحبس ، وبعد ثلاثة شهور قتل في الحبس شهيداً ١٢٢٢هـ/ ١٨٠٧م، ودفن في تربة أخيه السلطان عبد الحميد خان[1] .

---

(١) حضرة عزتلو يوسف بك آصاف : تاريخ سلاطين بني عثمان ، ص١١٤-١١٥ .



الملحق رقم (١٧)

السلطان محمد الرابع (١٠٥١-١١٠٤هـ/١٦٤١-١٦٩٢م)

هو ابن السلطان إبراهيم ولد في عام ١٠٥١هـ/١٦٤١م ، وتولى العرش عام ١٠٥٨هـ/ ١٦٤٨م ، وكان مولعاً بالصيد وركوب الخيل حتى لقب بـ " آوجي "أي القناص ، لم يهتم كثيراً بشؤون الحكم بسبب صغر سنه، وتولت وصايته والدته[1] ، وفي عام ١٠٩٩هـ/١٦٨٧م حصل هياج في الجيش بدعوى أن السلطان محمد لم ينظر إلى صالح الدولة ولا إلى صالح الأهالي ، وتآمروا على خلعه ، وقاموا بعزله ، وتوفي بعدها بخمس سنوات[2].

(١) عبد الرحيم بنجادة : العثمانيون ، المؤسسات والاقتصاد والثقافة ، ص٢٩٩ .

(٢) للإطلاع أكثر انظر : إبراهيم بك حليم : التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية ، ص٢٠٥-٢١١ .



الملحق رقم (١٨)

السلطان أحمد الأول (٩٩٨-١٠٢٦هـ/١٥٨٩-١٦١٧م)

هو أكبر أبناء السلطان محمد الثالث ، ولد في عام ٩٩٨هـ/١٥٩٠م ، وتولى العرش في عام ١٠١٢هـ /١٦٠٣م أولى اهتماماً كبيراً بالأمور الدينية فبنى عدداً من الجوامع أهمها جامع السلطان أحمد المعروف بالجامع الأزرق، والمعروف بالأحمدية ذات الست منارات ، وقام ببناء عدد من المدارس ، واعتنى بالحرمين الشريفين ، وحرص على إرسال الهدايا والعطايا للحرمين[(١)] ، وقد تحسنت الأحوال في عهده فأوكل الصدر الأعظم مراد باشا بقيادة الجيش لإسكات الفتن والثورات التي كانت قائمة في بلاد الشام ثم عين نصوح باشا صدراً أعظم بعد مراد باشا إلا أنه قام السلطان بقتله عندما علم بخيانته ، وأنه لا يريد بالدولة خيراً ، وقام بعقد الصلح مع بعض الدول المجاورة ، وحضر احتفالاتهم التي تقام من أجل الصلح، وتوفي عام ١٠٢٦هـ/١٦١٧م ودفن بإستانبول[(٢)] .

---

(١) حضرة عزتلو يوسف بك آصاف : تاريخ سلاطين بني عثمان ، ص٧٣-٧٤ .

(٢) للمزيد من المعلومات انظر : إبراهيم بك حليم : التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية ، ص١٦٥-١٦٩ .



الملحق رقم (١٩)

السلطان عبد الحميد الثاني (١٢٥٨-١٣٣٦هـ/١٨٤٢-١٩١٨م)

ولد السلطان عبد الحميد في عام ١٢٥٨هـ/١٨٤٢م ، وهو الولد الثاني للسلطان عبد المجيد بعد مراد، وقد تميز بالذكاء والفطنة ، وهو ماهر في إخفاء مقاصده وأفكاره عن الآخرين، كتوم قليل الكلام ، كثير الإصغاء[1] ، توفيت أمه قبل بلوغه السابعة من عمره فأوكل أبوه أمره إلى إحدى المربيات في قصره ، وتعلم اللغتين العربية والفارسية ، ودرس الآداب والشعر ، أمضى في الخلافة أكثر من ٣٣ عاماً مليئة بالأحداث والمؤامرات والحروب والثورات والحركات[2] .

وكانت له نظرة خاصة للإصلاح جعلته يصرف النظر عن التحديث بالطريقة التي فكر فيها مخططو الإصلاح في عهد أبيه وأخويه ، ثم خلع عن العرش في عام ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م وأمضى بقية حياته في سلانيك ووضع في قصر الأسبتي الصيفي تحت حراسة فدائيي الاتحاد والترقي[3] ، ولما اندلعت حرب البلقان، جرى نقله مع حاشيته إلى قصر بكلربكي في إستانبول إلى أن توفي في عام ١٣٣٧هـ/١٩١٨م[4].

---

(١) يوسف حسين عمر : أسباب خلع السلطان عبد الحميد الثاني ، ص٩ .

(٢) ربيع عبد الرؤوف الزواوي : الدولة التي ظلمها التاريخ ، ص٦٩ .

(٣) مصطفى محمد : الحركة الإسلامية الحديثة في تركيا ، ط١ ، د.ن ، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م ، ص٤٤ .

(٤) مذكرات الأميرة عائشة عثمان أوغلي : والدي السلطان عبد الحميد الثاني والخلافة الإسلامية ، ط٩ ، مؤسسة الريان ، بيروت ، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م ، ص١٢٦ .



الملحق رقم (٢٠)

السلطان مراد الثالث (٩٩٢-١٠٠٤هـ/١٥٧٤-١٥٩٥م)

تولى السلطان مراد الثالث العرش بعد أبيه سليم الثاني عام ٩٩٢هـ/١٥٧٤م ، وأهم الأحداث في عهده هو التوسع العثماني في الشرق ، وحدوث الاضطرابات في إيران ، وثورة الإنكشارية ، وبروز الحركات الانفصالية ، وقام بعزل ونصب الصدور العظام مما تسبب في خلل بالأوضاع الداخلية ، وكان مولعاً بالصيد والشعر ، وترك الأمور بين يدي والدته نورباتو ، وتوفى عام ١٠٠٤هـ/١٥٩٥م ودفن بالقرب من آيا صوفيا[١]. وكان رجلاً صالحاً فاضلاً ، عالماً شجاعاً ، وكان يحيا حياة الزاهدين في لباسه وطعامه ، وحاول تحريم الخمر ولكن لم يستطع ، وحافظ على الوحدة الإسلامية[٢] .

(١) عبد الرحيم بنجادة : العثمانيون ، المؤسسات والاقتصاد والثقافة ، ص٣٠٢ .

(٢) وللإطلاع أكثر انظر : حمزة الزين : الدولة العثمانية في الميزان ، ص٦١-٦٢ .



الملحق رقم (٢١)

السلطان عثمان الثالث (١١١٠-١١٧١هـ/١٦٩٨-١٧٥٧م)

هو ابن السلطان مصطفى الثاني وأخو السلطان محمود الأول ، ولد عام ١١١٠هـ/ ١١٧١م، وتولى العرش عام ١١٦٨هـ/١٧٥٤م ، فكان يحب الوحدة والابتعاد عن الإصلاح في أمور الدولة، ويعزل ويولي من يشاء من الوزراء وأصحاب المناصب ، فخاف من الشعب أن يعزله ويولي مكانه أحد أولاد السلطان أحمد الثالث فأمر بقتلهم ، وكان متديناً ومنع النساء من الظهور العام ، فرض لباساً خاصاً على غير المسلمين تطبيقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ، وارتبط اسمه بالمجمع الديني الذي شرع في بنائه السلطان محمود الأول ، وأتم إنشاءه في عام ١١٦٩هـ/ ١٧٥٥م ، وفي عام ١١٧١هـ /١٧٥٧م توفي ودفن في تربة أخيه السلطان محمود[١] ، وقيل : إنه زاهد ويميل إلى السلام ، وكان من عادته التنكر والطواف في الشوارع ليلاً ليسمع عن أوضاع الناس[٢] .

---

(١) حضرة عزتلو يوسف بك آصاف : تاريخ سلاطين بني عثمان ، ص١٠٥-١٠٦ .

(٢) وللمزيد من الاطلاع على هذه الشخصية انظر : إبراهيم بك حليم : التحفة الحليمية في الدولة العلية ، ص....



الملحق رقم (٢٢)

السلطان مراد الخامس (١٢٥٦-١٢٥٨هـ/١٨٤٠-١٨٤٢م)

هو ابن السلطان عبد المجيد خان الغازي ، ولد عام ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م ، وجلس على العرش في عام ١٢٩٣هـ/١٨٧٦م ، وفرح الشعب العثماني باعتلائه السلطة وأقيمت الأعياد في سائر السلطنة ، ثم حدثت مسألة حسن جركس واستطاعوا خلعه بفتوى من شيخ الإسلام وذلك بعد ٣ شهور من جلوسه على العرش ، وكانت مقاطعات البلقان في هياج لمطالبة الهرسك والصرب والجبل الأسود والبلغار ليتخلصوا من الظلم الواقع عليهم ؛ ولأن دول أوروبا تطالب الدولة بإجراء الإصلاحات وتحسين حالها، ونقل السلطان إلى سراي ، وسجن فيها إلى أن توفي عام ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م(١) ، وقد قال عنه السلطان عبد الحميد الثاني في مذكراته : " إنه أختل متأثراً بإدمانه الخمر "(٢) .

---

(١) وللاطلاع أكثر انظر : منصور عبد الحكيم : الدولة العثمانية من الإمارة إلى الخلافة ، سلاطين بني عثمان ، ط١ ، دار الكتاب العربي ، دمشق ، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م ، ص٤٨٩-٤٩٠ .

(٢) نقلاً عن حمزة الزين : الدولة العثمانية في الميزان ، ص١١٩ .


ثبت المصادر والمراجع

أولاً – الوثائق :

١ – وثائق غير منشورة من أرشيف رئاسة الوزراء العثماني بوزارة السياسة الخارجية بإسطنبول .

- BOA.HR.SYS.1261-5176.
- BOA.HR.SYS.12615/77.
- BOA.HR.SYS.2816-1/31.
- BOA.HR.SYS.2814-1/195.
- BOA.HR.SYS.2816-1/109-110.
- BOA.HR.SYS.2816-1/248.
- BOA.HR.SYS.2816-1/12.
- BOA.HR.SYS.2814-12-2858/42.
- BOA.HR.SYS.2815-1/188-189,2857/41.
- BOA.HR.SYS.15993/-1.
- BOA.HR.SYS.2816-1/13.
- BOA.HR.SYS.2816-1/11.
- BOA.HR.SYS.2857/55.
- BOA.HR.SYS.2815-1/16.
- BOA.HR.SYS.54/4.
- BOA.HR.SYS.2816-1/212-213.
- BOA.HR.SYS.N386.
- BOA.HR.SYS.1261-5/76.
- BOA.HR.SYS.2816-1/116.

٢– وثائق غير منشورة من الأرشيف العثماني بمجموعة يلدز بإسطنبول :

- BOA.Y.EE.95/3.
- BOA.Y.EE.95/2.
- BOA.Y.EE.79/170.
- BOA.Y.EE.96/4.
- BOA.Y.EE.14/88.
- BOA.Y.EE.23/12.
- BOA.Y.EE.95/3.
- BOA.Y.EE.97/54.
- BOA.Y.EE.97/165.
- BOA.Y.EE.9513.

٣– وثائق غير منشورة من دائرة الأرشيف العثماني بإسطنبول :

- BOA.Y.EE.9511.
- DH.MTK.4318-1/128.
- BOA.YEE-95/1 ; HR.SYS.2813-4/15.
- BOA.YARES.18/20.
- Y.DRK.UM.28/90.
- BOA.YMTY/163/133.

- HUS.175/21.
- Y.A.RES./2/2.
- Y.A.RES.36/4.
- BOA.Y.A.HUS.205/25.
- Y.MTK.701/59.
- BOA.YEE.95/1 ; HR.2813-1/12.
- BOA.YEE.85.B913-1/22.
- BOA.Y.EE951 ; HR.SYS.2813-1/12.
- BOA.HR.SYS.1261-5/26-28.
- BOA.Y.EE.97/54.
- BOA.Y.EE.95/3.
- BOA.Y.A.RES.6/6.
- BOA.Y.A.HUS 206/28 .
- Y.MTK 701/56.

٤- وثائق الأرشيف بالسياسة الخارجية بباريس ، سجلات رصيد المحفوظان ، مدونات ، (٥٣ ، ٥٢ ، ٥١ ، ٥٠).

- NO-8-324 .
- N-386 .
- NO-82-488 .
- Ired Dariliy , 66/58 .

ثانياً / * المصادر والمراجع العربية :

أ- المصادر العربية :

- القرآن الكريم .
- إبراهيم بك حليم : تاريخ الدولة العثمانية العلية والتحفة الحليمية في تاريخ الدولة العثمانية ، الطبعة الأولى ، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م .
- ابن قيم الجوزيه (أبو عبد الله محمد بن أبي بكر) : أحكام أهل الذمة ، الجزء الأول ، تحقيق : يوسف أحمد البكري، الطبعة الأولى ، الناشر : رمادي للنشر والتوزيع ، الدمام ، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- ابن ماجه : أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني : سنن ابن ماجه ، تحقيق : فؤاد عبد الباقي ، د.ط ، الناشر : دار إحياء الكتب العربية ، د.ت.ن .
- أبو شجاع شيروية بن شهردار الديلمي : مسند الفردوس بمأثور الخطاب ، تحقيق : السعيد بسيوني زغلول ، ط١ ، الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م .
- أبو عبد الله بن أبي السرور البكري الصديقي : نضرة أهل الإيمان بدولة آل عثمان ، تحقيق : يوسف علي رابع الثقفي ، الطبعة الأولى ، الناشر : جامعة أم القرى ، ١٤١٥هـ/١٩٩٢م .
- أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي : جامع بيان العلم وفضله ، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري ، ط١ ، الناشر : دار ابن الجوزي ، السعودية ، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م .
- أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور : لسان العرب ، د.ط ، الناشر ، دار صادر ، بيروت ، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م .

- أحمد أمين : زعماء الإصلاح في العصر الحديث ، د.ط ، د.ن ، القاهرة ، ١٣٦٩هـ/ ١٩٤٩م .
- أحمد بن حنبل : مسند الإمام أحمد بن حنبل ، الجزء الثالث ، د.ط ، د.ن ، د.ت.ن .
- إسماعيل سرهنك : حقائق الأخبار عن دول البحار ، الطبعة الأولى ، الناشر : المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة ، ١٣١٢هـ١٨٩٤م .
- حسن الباشا : الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والآثار ، د.ط ، الناشر : مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م .
- حسن كافي الأقحصاري : أصول الحكم في نظام العالم ، تحقيق : نوفان رجا محمود ، د.ط ، الناشر: منشورات الجامعة الأردنية ، عمان ، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م .
- سليمان البستاني : الدولة العثمانية قبل الدستوره وبعده ، د.ط ، الناشر : مطبعة الأخبار ، بيروت ، ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م .
- شكيب أرسلان : تاريخ الدولة العثمانية ، تحقيق : حسن السماحي السويدان ، ط١ ، الناشر : دار ابن كثير ، دمشق ، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م .
- صارم الدين إبراهيم محمد بن أيدمر العلائي المعروف بابن دقماق : النفحة المسكية في الدولة التركية من كتاب الجوهر الثمين في سير الخلفاء والملوك والسلاطين ، تحقيق : عمر عبد السلام تدمري ، الطبعة الأولى ، الناشر : المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م .
- عبد الرحمن الجبرتي : مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيين ، تحقيق حسين محمد جواهر وعمر الدسوقي ، الطبعة الأولى ، الناشر : لجنة البيان العربي ، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م .
- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي : القاموس المحيط ، تحقيق مكتب التراث ، الطبعة الثانية ، الناشر : مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م .
- محمد بن أبي السرور البكري الصديقي : المنح الرحمانية في الدولة العثمانية ، تحقيق : ليلى الصباغ ، الطبعة الأولى ، الناشر : دار البشائر ، دمشق ، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م .
- ـــــــــ : التحفة البهية في تملك آل عثمان الديار المصرية ، تحقيق : عبدالرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، د.ط ، الناشر : دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م .
- محمد روحي الخالدي : أسباب الانقلاب العثماني وتركيا الفتاة ، تحقيق : خالد زيادة ، الطبعة الأولى، الناشر ، رؤية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٤٣٢هـ/٢٠١٠م .
- محمد فريد بك المحامي : تاريخ الدولة العلية العثمانية ، تحقيق : إحسان حقي ، د.ط ، الناشر : دار النفائس ، بيروت ، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م .

ب/* المصادر والمراجع المترجمة إلى العربية :

- أ.س.ترتون : أهل الذمة في الإسلام ، ترجمة : حسن حبشي ، الطبعة الثانية ، الناشر : دار المعارف، القاهرة ، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م .
- أ.ل.شاتليه : الغارة على العالم الإسلامي ، نقله للعربية : مساعد الباقي ومحب الدين الخطيب ، الطبعة الثانية ، الناشر : منشورات العصر الحديث ، جدة ، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م .

- أحمد جودت : تاريخ جودت ، نقله للعربية : عبد القادر أفندي الدنا ، تحقيق : عبد اللطيف محمد الحميد ، الطبعة الأولى ، الناشر : مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م .
- أحمد حكمت أراوغلو : اليهود في الدولة العثمانية حتى نهاية القرن التاسع عشر ، ترجمة : أحمد عبد الله نجم ، الطبعة الأولى ، الناشر : دار الهداية ، أنقره ، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م .
- أدهم إلدم وآخرون : المدنية العثمانية في الشرق والغرب ، حلب ، أزمير ، إسطنبول ، نقله للعربية : روبي ذبياني ، الطبعة الأولى ، الناشر : العبيكان ، الرياض ، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م .
- أكمل الدين إحسان أوغلي : الدولة العثمانية تاريخ وحضارة ، مجلدين ، ترجمه للعربية: صالح سعداوي ، د.ط، الناشر : مركز الأبحاث للتاريخ والفنون الإسلامية ، إسطنبول، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- أندري كلو : سليمان القانوني مثل " من النماذج بين الهوية والحداثة " ، الطبعة الأولى، الناشر : دار الجيل ، بيروت، ١٤١٢هـ/١٩٩١م .
- أنكه لهارد : تاريخ الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية ، ترجمة : محمود علي عامر ، الطبعة الأولى ، الناشر: دار الزمان ، دمشق ، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م .
- أنينل ألكسندروفنادولينا : الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر ، ترجمة: أنور محمد إبراهيم ، د.ط، النشر : مطبعة الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م .
- بيير نوفان : تاريخ العلاقات الدولية (١٨١٥-١٩١٤م) ، ترجمة : جلال يحيى ، الطبعة الثانية ، د.ن، ١٣٩١هـ/١٩٧١م .
- ثريا شاهين : دور الكنيسة في هدم الدولة العثمانية ، ترجمة : محمد حرب ، الطبعة الأولى ، الناشر : دار المنارة ، جدة ، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م .
- ثريا فاروقي : الدولة العثمانية والعالم المحيط بها ، ترجمة : حاتم الطحاوي ومراجعة : عمر الأيوبي ، الطبعة الأولى ، الناشر : دار المدار الإسلامي ، بيروت ، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م .
- جاك توبي : الإمبريالية الفرنسية والولايات العربية في السلطنة العثمانية ١٨٤٠-١٩١٤م ، نقله للعربية : فارس غصوب ، الطبعة الأولى ، الناشر : دار الفارابي ، بيروت ، ١٤١١هـ/١٩٩٠م .
- جستن مكارثي : الطرد والإبادة مصير المسلمين العثمانيين (١٨٢١-١٩٢٢م) ، ترجمة: فريد الغزي، الطبعة الأولى، الناشر : قدمس للنشر والتوزيع ، سوريا ، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م .
- جورج أنطونيوس : يقظة العرب ، تاريخ حركة العرب القومية ، ترجمة : ناصر الدين الأسد وإحسان عباس ، الطبعة الثالثة ، الناشر : دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م .
- جون باتريك كينزوس : القرون العثمانية قيام وسقوط الإمبراطورية ، ترجمة : ناهد إبراهيم دسوقي ، د.ط ، الناشر : منشأة المعارف ، الإسكندرية ، د.ت.ن .
- خليل إينالجيك : التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية ، ترجمة : عبد اللطيف الحارس ، الطبعة الأولى ، الناشر : دار المدار الإسلامي ، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- ــــــــــ : تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار ، الطبعة الأولى ، الناشر : دار المدار الإسلامي ، بيروت ، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م .

- دونالدكواترت : الدولة العثمانية ١٧٠٠-١٩٢٢م ، تعريب أيمن أرمنازي ، الطبعة الأولى ، الناشر : مكتبة العبيكان، الرياض ، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م .
- روبير مانتران : تاريخ الدولة العثمانية ، ترجمة بشير السباعي ، د.ط ، الناشر : دار الفكر ، القاهرة ، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م .
- ز.أ.ليفين : الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث في مصر والشام ، ترجمة : بشير السباعي ، الطبعة الأولى ، الناشر: دار ابن خلدون ، بيروت ، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م .
- شوكت باموك : التاريخ المالي للدولة العثمانية ، نقله للعربية : عبد اللطيف الحارس ، الطبعة الأولى ، الناشر : دار المدار الإسلامي ، بيروت ، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م .
- عمر فاروق يلماز : السلطان عبد الحميد خان الثاني بالوثائق ، ترجمة : طارق السيد ومراجعة : الصفصافي أحمد المرسي ، د.ط ، الناشر : دار نشر عثمانلي، إسطنبول ، د.ت.ن .
- مديحة دوس : مختارات من وثائق الحملة الفرنسية ١٧٩٨-١٨٠١م ، ترجمة : أنس جمال الدين وأميرة مختار ، د.ط، الناشر : مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م .
- عبد الحميد الثاني مذكراتي السياسية ١٨٩١-١٩٠٨م ، ترجمة : محمد حرب ، الطبعة الرابعة ، الناشر : دار القلم، دمشق ، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م .
- هـ.أ.ل.فشر : تاريخ أوروبا في العصر الحديث (١٧٨٩-١٩٥٠م) ، نقله للعربية : أحمد نجيب هاشم وديع الضبع، الطبعة التاسعة ، الناشر : دار المعارف ، القاهرة ، د.ت.ن .
- هنري لورنس : الأصول الفكرية للحملة الفرنسية على مصر ، الاستشراق المتأسلم في فرنسا (١٦٩٨-١٧٩٨م) ، ترجمة : بشير السباعي ، الطبعة الأولى ، الناشر : دار شرقيات للنشر والتوزيع، القاهرة ، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م .
- ـــــــــــ : كليبر في مصر ، المواجهة الدرامية مع بونابرت ، ترجمة : بشير السباعي ، الطبعة الأولى ، الناشر: دار نشريات ، القاهرة ، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م .
- يلماز أوزتونا : تاريخ الدولة العثمانية ، ترجمة : عدنان محمود سليمان ، وراجعه : محمود الأنصاري ، د.ط ، الناشر: مؤسسة فيصل للتمويل ، إستانبول ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م .

ج/* المراجع العربية :

- إبراهيم عكاشة : التبشير النصراني في جنوب السودان ، د.ط ، الناشر : دار العلوم ، القاهرة ، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- أحمد آق كونديز وسعيد أوزتوك : الدولة العثمانية المجهولة ٣٠٣ سؤال وجواب توضح حقائق غائبة عن الدولة العثمانية ، د.ط ، الناشر : وقف البحوث العثمانية ، إسطنبول، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م .
- أحمد سعيد نونو : الأكلة حول القصعة ، ط١ ، الناشر : الروضة الثقافية ، القاهرة ، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م .
- أحمد فهد بركات الشوابكة : حركة الجامعة الإسلامية ، الطبعة الأولى ، الناشر : مكتبة المنار ، الزرقاء، الأردن ، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م .
- أحمد معمور العسيري : موجز التاريخ الإسلامي منذ ظهور الرسول صلى الله عليه وسلم إلى العصر الحاضر ، الطبعة الثالثة ، د.ن ، الدمام ، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م .
- أماني جعفر الغازي : الدولة العثمانية من خلال كتابات المستشرقين في دائرة المعارف الإسلامية ، الناشر : الأعمال الثقافية ، جدة ، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م .

- أميرة علي وصفي مداح : نظرة متأنية في تاريخ الدولة العثمانية ، الطبعة الأولى ، الناشر: دار الحارثي، الطائف ، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م .
- أنس الفصولي : أسباب النهضة العربية في القرن التاسع عشر الميلادي ، د.ط ، د.ن ، بيروت، ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م.
- أنور الجندي : شبهات التغريب في غزو الفكر الإسلامي ، د.ط ، الناشر : المكتب الإسلامي ، دمشق ، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م .
- أورخان اوخال : أحمد مدحت أفندي في مواجهة الحضارة الغربية ، د.ط ، الناشر : مطبعة بايلان ، أنقرة ، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م .
- برهان غليون ومحمد سليم العوا : النظام السياسي في الإسلام ، الطبعة الأولى ، الناشر : دار الفكر المعاصر ، بيروت ، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م .
- تاج السر أحمد حران : حاضر العالم الإسلامي ، الطبعة الأولى ، الناشر : إشبيليا ، الرياض ، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م .
- توفيق برو : العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨-١٩١٤م ، الطبعة الأولى ، الناشر : دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، دمشق ، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م .
- جميل عبد الله المصري : حاضر العالم الإسلامي وقضاياه المعاصرة ، ط٦ ، الناشر : العبيكان ، الرياض ، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م .
- حاتم الطحاوي : بيزنطة والمدن الإيطالية ، العلاقات التجارية (١٠٨١-١٢٠٤) ، د.ط ، د.ن ، القاهرة ، ١٩٩٨هـ/٢٠٠٣م .
- حسان علي حلاق : موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية (١٨٩٧-١٩٠٩) ، الطبعة الثانية، الناشر : الدار الجامعة ، بيروت ، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م .
- حسن الضيقة : الدولة العثماني (الثقافة ، المجتمع ، السلطة) ، الطبعة الأولى ، الناشر : دار المنتخب العربي ، بيروت ، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م .
- حسن الممي : أهل الذمة في الحضارة الإسلامية ، الطبعة الثانية ، الناشر : دار القلم ، دمشق، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م.
- حسن أمين البعيني : صفحات من تاريخ الموحدين الدروز ، د.ط ، د.ن ، بيروت ، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م .
- حسن حنفي : جمال الدين الأفغاني ، المائوية الأولى ١٨٩٧-١٩٩٧م ، الطبعة الأولى ، الناشر : دار قباء ، القاهرة، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م .
- حسن صالح المسلوت : مقدمة في تاريخ العرب الحديث ، الطبعة الأولى ، الناشر : مكتبة الرشد ، الرياض ، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م .
- حمزة أحمد الزين : الدولة العثمانية في الميزان ، الطبعة الأولى ، الناشر : دار الفاروق للاستشعارات الثقافية ، القاهرة، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م .
- خالد زيادة : المسلمون والحداثة الأوروبية ، الطبعة الأولى ، الناشر : مكتبة الأسرة ، القاهرة ، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م .
- ــــــــــ : تطور النظرة الإسلامية إلى أوروبا ، الطبعة الأولى ، الناشر : معهد الإخاء العربي ، بيروت ، ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م .
- خالد محمد القضاة وآخرون : لمحات من حاضر العالم الإسلامي ، د.ط ، الناشر : دار قنديل للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م .

- خالد نعيم : الجذور التاريخية لإرساليات التنصير الأجنبية في مصر ، د.ط ، مكتبة المختار الإسلامي، القاهرة ، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م .
- خلف دبلان الوذيناني : الدولة العثمانية والغزو الفكري حتى عام ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م، د.ط ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م .
- ربيع عبد الرؤوف الزاووي : الدولة التي ظلمها التاريخ ، الطبعة الأولى ، الناشر : دار الثقافة ، مكة المكرمة ، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م .
- رضوان زيادة : تحديات الإصلاح في العالم العربي (العولمة ، الحداثة ، الهوية ، الإسلام) الطبعة الأولى، الناشر : مركز الراية للتنمية الفكرية ، دمشق ، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م .
- رفيق شاكر النتشه : السلطان عبد الحميد الثاني وفلسطين ، السلطان الذي خسر عرشه من أجل فلسطين ، الطبعة الثالثة ، الناشر : مطابع الشرق الأوسط ، الرياض ، ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م .
- زكريا سليمان بيومي : العرب بين القومية والإسلام قراءة إسلامية في التاريخ الحديث والمعاصر ، الطبعة الأولى ، الناشر : دار القاهرة ، القاهرة ، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٢م .
- ــــــــــ : قراءة إسلامية في تاريخ الدولة العثمانية (التحالف الاستعماري اليهودي بتمزيق الدولة الإسلامية)، الطبعة الأولى ، الناشر : دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٤٢٩./٢٠٠٨م .
- زكريا كورثون ومحمد موسى القريني : سواحل نجد والأحساء في الأرشيف العثماني ، جبل شمر ، القصيم ، الرياض ، القطيف ، الكويت ، البحرين ، قطر ، مسقط ، الطبعة الأولى ، الناشر : الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م .
- زهير عبد الجبار الدوري : الفكر والسياسة لدى الجمعيات والمنتديات والأحزاب العربية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ، الطبعة الأولى ، الناشر : دار الأوائل للنشر والتوزيع ، سوريا ، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م .
- ساطع الحصري : البلاد العربية والدولة العثمانية ، د.ط ، د.ن ، بيروت ، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م .
- سعد بدير الحلواني : تاريخ كل العرب الحديث والمعاصر ، مشرق ومغرب ، الطبعة الأولى ، الناشر : دار البشير للثقافة والعلوم ، طنطا ، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م .
- سلوى سعد الغالبي : العلاقات العثمانية الأمريكية (١٢٤٦-١٣٣٧هـ/ ١٨٣٠-١٩١٨م) ، الطبعة الأولى ، الناشر : مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م .
- سونيا محمد سعيد البنا : فرقة الإنكشارية ، نشأتها ودورها في الدولة العثمانية من خلال المصادر التركية ، ط١ ، الناشر : إيتراك للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م .
- سيار الجميل : العرب والأتراك ، الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة ، الطبعة الأولى ، الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م .
- سيد محمد السيد محمود : تاريخ الدولة العثمانية (النشأة – الازدهار) وفق المصادر العثمانية المعاصرة والدراسات التركية الحديثة ، الطبعة الأولى ، الناشر: مكتبة الآداب ، القاهرة ، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م .
- ــــــــــ : دراسات في التاريخ العثماني ، الطبعة الأولى ، الناشر ، دار الصحوة للنشر ، القاهرة، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م .

- شفيق يموت : أهل الذمة في مختلف أطوارهم وعصورهم ، الطبعة الأولى ، الناشر : دار الكتاب الجامعي ، القاهرة ، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م .
- صبحي عبد المنعم وعبد الحميد سليمان : دراسات في تاريخ الدولة العثمانية ، د.ط ، الناشر : مكتبة الرشد ، الرياض ، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م .
- الصفصافي أحمد القطوري : إطلالة على ثقافة الترك وحضارتهم القديمة ، الطبعة الأولى، الناشر : مطبعة النسر الذهبي ، القاهرة ، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
- عبد الجليل شلبي : الإرساليات التبشيرية ،كتاب مبحث في نشأة التبشير وتطوره ، وأشهر الإرساليات التبشيرية ومناهجها ، د.ط ، الناشر : منشأة المعارف ، الإسكندرية، د.ت.ن .
- عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني : أجنحة المكر الثلاثة ، ط٧ ، الناشر : دار القلم ، دمشق، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
- عبد الرحمن فهمي : النقود المتداولة أيام الجبرتي ، د.ط ، د.ن ، القاهرة ، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م .
- عبد الرحمن محمد عبد الرحمن : الدبلوماسية الإسلامية وأثرها في الدعوة إلى الله ، الطبعة الأولى ، الناشر ، دار اليقين، المنصورة ، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م .
- عبد الرحيم بنحادة : العثمانيون ، المؤسسات والاقتصاد والثقافة ، الطبعة الأولى ، الناشر : دار النجاح ، المغرب ، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م .
- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، الطبعة السادسة، الناشر : دار الكتاب الجامعي ، القاهرة ، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م .
- عبد العزيز الشناوي : الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها ، ٤ أجزاء ، د.ط ، الناشر : مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٤٠١هـ/١٩٨٠م .
- عبد العزيز محمد عوض : الإدارة العثمانية في ولاية سوريا (١٨٦٤-١٩١٤م)، د.ط ، د.ن ، القاهرة، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م .
- عبد العزيز نوار : النهضة العربية الحديثة ، حركة علي بك الكبير – التنافس الاستعماري – الحملة الفرنسية على مصر ، الطبعة الأولى ، الناشر : عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، دمشق ، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م .
- ـــــــــــ : تاريخ الشعوب الإسلامية ، الأتراك العثمانيون ، الفرس ، د.ط، الناشر : دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٤١١هـ/١٩٩١م .
- عبد العزيز نوار وعبد المجيد النعنعي : التاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية ، د.ط ، الناشر : دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م .
- عبد العظيم محمود الديب : نحو رؤية جديدة للتاريخ الإسلامي ، نظرات وتصويبات ، الطبعة الثانية، الناشر : مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م .
- عبد الفتاح حسن أبو عليه : الدولة العثمانية والوطن العربي الكبير ، الطبعة الأولى ، الناشر : دار المريخ ، القاهرة ، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م .
- عبد الكريم مشهداني : العلمانية وآثارها على الأوضاع الإسلامية في تركيا ، الطبعة الأولى ، الناشر : المكتبة الدولية، الرياض ، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م .

- عبد اللطيف بن محمد الحميد : سقوط الدولة العثمانية دراسة تاريخية في العوامل والأسباب ، الطبعة الأولى ، الناشر: العبيكان ، الرياض ، ١٤١٦هـ /١٩٩٦م .
- ـــــــــــ : موقف الدولة العثمانية تجاه مأساة المسلمين في الأندلس (٨٩١-١٠١٨هـ/ ١٤٨٦-١٦٠٩م ، ط١ ، الناشر : العبيكان ، الرياض ، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م .
- عبد اللطيف عبد الله بن دهيش : قيام الدولة العثمانية ، الطبعة الثانية ، الناشر : مكتبة النهضة الحديثة ، مكة المكرمة ، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م .
- عبد الله الخطيب : الحضارة والاغتراب الطبعة الأولى ، الناشر : أوراسيا للنشر ، ستوكهولم ، السويد، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م .
- عبد المنعم الهاشمي : الخلافة العثمانية ، الطبعة الأولى ، الناشر : دار ابن حزم ، بيروت ، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م .
- عدنان العطار : الدولة العثمانية من الميلاد إلى السقوط ، الطبعة الأولى ، الناشر : دار روحي القلم ، دمشق ، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م .
- عدنان عويد : التبشير بين الأصولية المسيحية وسلطة التغريب ، ط١ ، الناشر : داري المدى للثقافة والنشر ، دمشق ، ١٤٣١هـ/٢٠٠٠م .
- عزتلو يوسف بك آصاف : أشهر الجمعيات السرية في التاريخ ، د.ط ، الناشر : دار الشواف ، الرياض ، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م .
- ـــــــــــ : تاريخ سلاطين بني عثمان من أول نشأتهم حتى الآن ، الطبعة الأولى ، الناشر : مكتبة مدبولي ، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م .
- علي إبراهيم الحمد النملة : التنصير مفهومه وأهدافه وسائله وسبل مواجهته ، الطبعة الثانية ، الناشر: مكتبة التوبة ، الرياض ، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م .
- علي حسن الخربوطلي : الإسلام وأهل الذمة ، د.ط ، الناشر : المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م .
- ـــــــــــ : غروب الخلافة الإسلامية ، د.ط ، الناشر : مؤسسة المطبوعات الحديثة ، القاهرة ، د.ت.ن .
- علي حسون : العثمانيون والروس ، الطبعة الأولى ، الناشر : المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م .
- ـــــــــــ : الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية ، الطبعة الثالثة ، الناشر : المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م .
- علي محمد الصلابي : الدولة العثمانية ، عوامل النهوض وأسباب السقوط ، الطبعة الأولى ، الناشر : دار التوزيع للنشر والتوزيع ، بورسعيد ، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م .
- عمر الديراوي : الحرب العالمية الأولى ، الطبعة الأولى ، الناشر : دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
- عمر عبد العزيز عمر : تاريخ المشرق العربي ، د.ط ، الناشر : دار النهضة ، القاهرة ، د.ت.ن .
- ـــــــــــ : دراسات في تاريخ العرب الحديث (١٧٩٨-١٩١٤م)، الشرق العربي من الفتح العثماني حتى نهاية القرن الثامن عشر ، د.ط ، د.ن ، الإسكندرية ، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م .
- عيسى الحسن : تاريخ العرب من بداية الحروب الصليبية إلى نهاية الدولة العثمانية ، الطبعة الأولى ، الناشر : الأهلية للنشر والتوزيع ، الأردن ، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م .

- فاضل بيات : دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني ، رؤية جديدة في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية ، الطبعة الأولى ، الناشر : دار أسامة للنشر ، الأردن ، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م .
- الفيكونت فيليب دي طرازي : تاريخ الصحافة العربية ، ٤ أجزاء ، د.ط ، الناشر : المطبعة الأدبية ، بيروت ، ١٣٣٢هـ/١٩١٣م .
- قيس جواد العزاوي : الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط ، الطبعة الأولى ، الناشر : الدار العربية للعلوم، بيروت ، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م .
- ماجدة مخلوف : تحولات الفكر والسياسة في التاريخ العثماني رؤية أحمد جودت باشا في تقريره إلى السلطان عبد الحميد الثاني ، الطبعة الأولى ، الناشر: دار الآفاق العربية ، القاهرة ، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م .
- محمد السيد : جذور الانحراف ومسار التغريب منذ الحملة الفرنسية على مصر وحتى التسعينات من القرن العشرين، د.ط ، الناشر : دار الثقافة الحديثة ، القاهرة ، د.ت.ن.
- محمد السيد قنديل : أثر بديع الزمان سعيد النورسي في إحياء الاتجاه الإسلامي المعاصر في تركيا ، الطبعة الأولى ، الناشر : شركة شوزلر ، القاهرة ، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م .
- محمد أنيس ورجب حراز : الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر ، د.ط، د.ن ، القاهرة ، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.
- ـــــــــــــ : الدولة العثمانية والشرق العربي (١٥١٤-١٩١٤م) ، د.ط ، الناشر : مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م .
- محمد حرب : السلطان عبد الحميد الثاني آخر السلاطين العثمانيين الكبار ، الطبعة الأولى ، الناشر: دار العلم للملايين ، دمشق ، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م .
- ـــــــــــ : العثمانيون في التاريخ والحضارة ، الطبعة الثانية ، الناشر : دار القلم، دمشق ، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
- محمد سهيل طقوش : العثمانيون من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة ، الطبعة الأولى ، الناشر: دار بيروت المحروسة ، لبنان ، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م .
- محمد حسن العيدروس : تاريخ العرب الحديث ، د.ط ، الناشر : دار الكتاب الحديث، القاهرة ، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م .
- محمد زين الهادي العرماني : منشأة العلمانية ودخولها إلى المجتمع الإسلامي ، د.ط ، د.ن ، الرياض ، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م .
- محمد عابد الجابري : في نقد الحاجة إلى الإصلاح ، الطبعة الأولى ، الناشر : مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م .
- محمد عبد الرحمن حسن : العرب واليهود في الماضي والحاضر والمستقبل ، د.ط ، الناشر: منشأة المعارف ، الإسكندرية ، د.ت.ن .
- محمد عبد العليم مرسي : التغريب في التعليم في العالم الإسلامي ، د.ط ، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م .
- محمد عبد اللطيف البحراوي : حركة الإصلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩م) ، الطبعة الأولى ، الناشر : دار التراث ، القاهرة ، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م .

- محمد عفيفي : عرب وعثمانيون رؤى مغايرة ، الطبعة الثانية ، الناشر : دار الآفاق العربية ، القاهرة ، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م .
- محمد عمارة : إستراتيجية التنصير في العالم الإسلامي ، ط١ ، مركز دراسات العالم الإسلامي ، القاهرة ، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م .
- ــــــــــــ : معركة المصطلحات بين الغرب والإسلام ، د.ط ، الناشر : دار نهضة مصر ، القاهرة، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م .
- محمد عوني عبد الرؤوف : تاريخ الترجمة العربية بين الشرق الغربي والغرب الأوروبي ، الطبعة الأولى ، الناشر : مكتبة الآداب ، القاهرة ، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م .
- محمد فاروق الخالدي : المؤامرة الكبرى على بلاد الشام ، دراسة تحليلية للنصف الأول من القرن العشرين ، الطبعة الأولى ، الناشر : دار الراوي ، الدمام ، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م .
- محمود شاكر : الخلفاء العثمانيون ٩٢٣هـ/١٣٤٢م ، ط١ ، الناشر : المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م .
- مصطفى بركات : الألقاب والوظائف العثمانية ، دراسة في تطور الألقاب والوظائف منذ الفتح العثماني لمصر حتى إلغاء الخلافة العثمانية من خلال الآثار والوثائق والمخطوطات ، ١٥١٧-١٩٢٤م ، د.ط ، الناشر : دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م .
- مصطفى خالدي وعمر فروخ : التبشير والاستعمار في البلاد العربية ، د.ط ، الناشر : المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م .
- مصطفى محمد : الحركة الإسلامية الحديثة في تركيا ، ط١ ، د.ن ، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م .
- ممدوح حسين : مدخل إلى تاريخ حركة التنصير ، د.ط ، الناشر : دار عمارة، الأردن، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
- منصور عبد الحكيم : مصطفى كمال أتاتورك ذئب الطورانية الأغبر طاغية الأناضول ، الطبعة الأولى، الناشر : دار الكتاب العربي ، دمشق ، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م .
- ــــــــــــ : الدولة العثمانية من الإمارة إلى الخلافة وسلاطين بني عثمان ، الطبعة الأولى ، الناشر: دار الكتاب العربي ، دمشق ، ١٤٣٥هـ/٢٠١٣م .
- ميمونة حمزة المنصور : تاريخ الدولة العثمانية ، الطبعة الأولى ، الناشر : دار الحامد ، الأردن ، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م .
- ناهد إبراهيم دسوقي : بدايات الإصلاح في الدولة العثمانية وأثر الغرب الأوروبي فيها (١٧٨٩-١٨٠٧م) ، د.ط ، الناشر : منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م .
- نبيل عبد الحي رضوان : جهود العثمانيين لإنقاذ الأندلس واسترداده في مطلع العصر الحديث ، الطبعة الأولى ، الناشر : مكتبة الطالب الجامعي ، مكة المكرمة ، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م .
- هدى درويش : العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية منذ قيام دعوة يهود الدونمه ١٦٤٨هـ إلى نهاية القرن العشرين، الطبعة الأولى، الناشر : دار القلم ، دمشق ، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
- وجيه كوثراني : السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام ، الطبعة الأولى ، الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م .

- وديع أبو زيدون : تاريخ الإمبراطورية العثمانية من التأسيس إلى السقوط ، الطبعة الأولى ، الناشر : الأهلية للنشر والتوزيع ، المملكة الأردنية الهاشمية ، عمان ، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م .
- يوسف القرضاوي : الحلول المستوردة وكيف جنت على أمتنا ، الطبعة الخامسة، الناشر: مكتبة وهبه، القاهرة ، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م .
- يوسف حسين عمر : أسباب خلع السلطان عبد الحميد الثاني، الطبعة الأولى، الناشر : دار الكتاب، الأردن ، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م .
- يوسف علي رابع الثقفي : العلاقات العثمانية الأوروبية ، الطبعة الأولى ، الناشر : دار الحارثي ، الطائف ، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م .

ثالثاً / * المصادر العثمانية :

- أحمد لطفي أفندي : وقائع النويس – تاريخ أحمد لطفي أفندي – د.ن ، إستانبول ، ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤م .
- أحمد واصف : محاسن الآثار في حقائق الأخبار ، د.ط ، مطبعة بولاق ، ١٢٤٣هـ/ ١٨٢٧م .
- جمال الدين : عثمانلي تاريخ ومؤرخلوي ، د.ط ، د.ن ، إستانبول ، ١٣١٤هـ/ ١٨٩٦م .
- عبد الرحمن شرف : تاريخ دولت عثمانية ، معارف نظارات جليلة سنك ، مطبعة سي، ١٣٠٩هـ/١٨٩١م .
- علي رشاد : دولت عثمانية عصر حاضر تاريخي ، الطبعة الأولى ، د.ن ، إستانبول ، ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م .
- بدون مؤلف : سالنامه نظارات أمور خارجية ، المجلد الثالث ، د.ط ، د.ن ، ١٣١٨هـ /١٩٠٠م .
- مذكرات الأميرة عائشة عثمان أوغلي : والدي السلطان عبد الحميد الثاني ، الخلافة الإسلامية ، ط٩، مؤسسة الريان ، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م .
- موره لي السيد علي أفندي : سفارتنامه سي ، تاريخ عثماني انجمني ، مجموعة سندن مستخرجدر ، إستانبول ، ١٣٢٩هـ/١٩١١م .

رابعاً / * المصادر والمراجع باللغة التركية :

- Ahmet Hamdi Tanpinar : 19 Uncu Asir Turk Edeblyati Tarihi , Donduncu Baski , Istanbul , 1976 .
- Ali Ibrahim Saras : Genel Hat Laryla Osmanli Diplomasisi , I , Ankara , 1999 .
- Bilol Eryilmaz : Tanzimat ve Yonetimeol Modernlesme Birinci Baski , Istanbul , 1992 .
- Enver Ziya Karal : Tanzimattan errel Corplil Harketleri 1718-1839 , Tonzimat Yuzuncu Yildonumu Munaseb'etili , Istanbul , 1940.
- __________ : Osmanli Tarihi , cild , 5 , 6 , Ankara , 1970.
- Ercumend Kuran : Avrupa'Da Osmanli Ikomet Elciliklerinin Kurmlusu Ve Ilk Elciler in , Siyasi Faaliyetlerl 1793-1821 , Ankara , 1985 .
- Faik Resit Unat : Osmanli Sefirleri ve Sefaret Nameleri , Yauimliyan Basimevi , Ankara , 1968.
- Fransanin Gezayire Tecavuzu 1827 , Istanbul , Universitesi Edebiyat Fakultesi Tarihi Dergisi , cild , 3 , November 5 , 1953 .
- Hadiy Tuncer : Osmanli Diplomasis ve Sefaret Nameler , Umit Yayincilik , Ankara , 1997 .
- Hilmi Ziya Ulken : Tanzimatton Sonra Fikri Harket Leri Tanzimat Yuzuncu Yildonumu Munasebetile , Istanbul , 1940 .

- I . Sureyye Sirma : II Abdul Hamaidin Islam Birligi Suyaseti , Beyon Yoyinlori , Istanbul , 1989 .
- Ilk Nur Polat Haydr Oglu : Osmanli Impartorlucu ' ndo Yabanci Okullor , Istanbul .
- Ismail Hamdil Dmisend : Osmanli Tarihi Krondojis , Istanbul , 1912 .
- M.Zeki Pakalin : Osmanli Tarihi Deyimleri ve Terimleri Sozlugu , cild , 3 , Istanbul , 1971.
- Mehmet Dogan : Batililasma Ihaneti , Pinar Matboacilik , 1986 .
- Metin Kiratli : Min Dogusu Turk Tarih Kwaru Bosimert , Ankara , 1970 .
- Nevin Yazici : Osmanlilik Fikri Ve Genc Osmanlilar Cemtyet , Istanbul , 1959 .
- Ofuh Gulsoy : Siralisi Bir Din Topluluk Osmanli Yezicliler , Say 7 , July , Istanbul , 2002 .
- Omer Faruk Yilmaz : Belgelerle Osmanli Tarihi , Osmanli Yayinevi , Istanbul , 1994 .
- Sadik Abaurok : De Islam Cilicin , Siyasi Bauttary Turkiye , Dogusa , Ricale , Istanbul , 1989.
- Suleyman Rocabas : Kendi Itraflari Jon Turkler Nerede Yanild ? 1890-1918 , Agustes , 1991 , Istanbul .
- Tefik Guron : Tanzimat Donemind derleat Fabrikalari 150 , Yilind Tanzimat , Ankara , 1992.
- Tuakiye Diyanet Vakfi , Islam Ansiklopedisi , cild , 2 5 , 11 , 12 , 13 , 15 , 16 , 21 , 27 , 31 , Istanbul , 1995 .
- Turkiye Nin Batililas masi Ve , Milli Meseleler , Ankara , 1994 .
- Umid Morci : Cavdet Pasa , nin Cemiyet ve devlet Gorusu , Ikinci Baski , Istanbul , 1979.
- Vahdettin Engin : II Abdulhamid ve Dis Politiko , Istanbul , 2005 .
- Yayuz Abadan : Tanzimat Feramaninin Tahlili Tanzimat Yuzuncu Yildonumu Munaselbetile , Istanbul , 1940.
- Yilmaz Oztuna : Osmanli Devleti Tarihi , Birici cild , Faisal Finons Kurumu Yayini , Istanbul , 1986.
- Yusif Arcura : Osmanli Derletinin Dogiloma Sureci , Turk Tarihi Kurm Basimeri , Ankara , 1988 .
- Zekeriya Kursun : Yol Ayrmindo Turk Arop Ilis , Kileri , Irfan Yayinerll , Istanbul , 1992 .
- Ziya Nur Aksun : Osmanl Tarihi , Dorduncu cild , 3 , 4 , Otuken Nesriyat .

خامساً /* المصادر والمراجع الأجنبية :

- Bernard Lewis : Modern Turkiye , Turk Tarh Kurumu , Ankara , 1970.
- Between Old and new , the Ottoman empire under sultan selim III (1789-1807) , Cambridge , Mass Harvord Universituy , prees , 1971.
- Mathew Burrows : Mission Civilisatrice , French Cultural Policy in the Middle East 1850-1914 , Source the Historicol Journal , vol 20 , Marc , 1986 .
- Michael Green Holgh : French Military Reconnoissance in ottoman Empire during the Eighteenth and Nineteen centuries as asource for our Knowledge of Ancient , Monuments Auth (s) , vol , 66 , 2002 .
- Niyazi Berkes : The Development ot socularismin Turkey , Montreol , 1964 .
- Pin gaud Leonce : Choiseul – Gouffier , la France en Orient Sous Lowis XVI , paris , Alphonse Picord , 1887 .
- Stanford . J . Show : Studies in Ottoman and Turatish History , The isis Press , Istanbul , 2002.

سادساً / * الرسائل العلمية غير المنشورة :

أ- الرسائل العربية :

- تركية حمد ناصر الجار الله : العلاقات الخارجية للدولة العثمانية في عهد السلطان سليم الثالث ١٢٠٣-١٢٢٢هـ/١٧٨٩-١٨٠٧م وأثرها على الأوضاع الداخلية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة أم القرى ، ١٤٢٨-١٤٢٩هـ/٢٠٠٧-٢٠٠٨م .
- حنان عبد الله منور الجدعاني : الحركة اللامركزية العثمانية في المشرق العربي (١٣٢٩-١٣٣٧هـ/١٩٠٨-١٩١٨) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م .
- حياة مناور الرشيدي : الإرساليات التنصيرية الأمريكية في الدولة العثمانية وآثارها (١٢١٥-١٣٤٣هـ/١٨٠٠-١٩٢٤م) ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعة أم القرى ، ١٤٣١-١٤٣٢هـ/٢٠١٠-٢٠١١م .
- سهيل صابان : المؤسسات التعليمية الأجنبية في نهايات الخلافة العثمانية في إسطنبول ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود ، الرياض ، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م .
- فردوس حافظ محمد جمال الدين : موقف أوروبا من دعوة السلطان عبد الحميد الثاني لإنشاء الجامعة الإسلامية (١٢٩٣-١٣٢٧هـ/١٨٧٦-١٩٠٩م) ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م .
- ليلى سليمان نجار : أثر الثقافتين الفرنسية والإنجليزية في مصر منذ ابتداء النهضة الحديثة حتى قيام الجامعة المصرية سنة ١٩٢٥م ، رسالة علمية لنيل درجة أستاذ في الآداب غير منشورة ، الجامعة الأمريكية ، بيروت ، ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م .
- يسرى محمد عبد الهادي الحنفي : الإرساليات الأجنبية إلى بلاد الشام خلال القرن الثالث عشر الهجري وحركة التصدي الإسلامي لها (١٢٠١-١٣٠٠هـ/١٧٨٦-١٨٨٣م) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة أم القرى ، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م .

ب / * الرسائل الأجنبية :

- Cem Alptekin : Elghteenth – Contury French Influences in the Development of Liberal and secular Tought in the ottoman state (1718-1876) , Universiby , October , 1980 , Unirersity Microfilms International .

سابعاً / * الموسوعات والمعاجم :

أ / * الموسوعات العربية :

- أحمد عطية الله : القاموس السياسي ، الطبعة الثالثة ، الناشر : دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م .
- خير الدين الزركلي : الأعلام ، قاموس وتراجم لأشهر الرجال والنساء من الحرب المستعربين والمستشرقين ، الجزء الثالث ، الطبعة السادسة عشر ، الناشر: دار القلم للملايين ، بيروت ، ١٤٢١هـ/٢٠٠٥م .
- زين العابدين شمس الدين نجم : معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية ، الطبعة الأولى ، الناشر : الزهراء ، القاهرة ، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م .
- سهيل صابان : المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية ، د.ط ، الناشر : مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض ، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م .

- عبد الوهاب الكيالي وأخرون : موسوعة السياسة ، زد الأول ، الطبعة الثالثة ، الناشر : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.
- مانع حماد الجهني : الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، المجلد الثاني ، الطبعة الثالثة ، الناشر : دار الندوة العالمية للطباعة والنشر ، الرياض ، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م .
- محمد شفيق غربال : الموسوعة العربية الميسرة ، الطبعة الأولى ، الناشر : مؤسسة الشعب ، القاهرة ، ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م .
- المعجم الوسيط : الجزء الأول ، الطبعة ٣ ، الناشر : مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م .
- مفيد الزيدي : موسوعة التاريخ الإسلامي ، العصر العثماني ١٥٣٦هـ/ ١٩١٦م ، د.ط ، الناشر : دار أسامة للنشر والتوزيع ، الأردن ، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م .
- الموسوعة العربية العالمية : الجزء الخامس ، الطبعة الأولى ، الناشر : مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع ، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م .
- نجيب العقيقي : المستشرقون ، الجزء الثاني والثالث ، الطبعة الخامسة ، الناشر: دار المعارف ، القاهرة، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م .

ب / * الموسوعات العثمانية والتركية المترجمة :

- جمال الدين : عثمانلي تاريخ ومؤرخلوي ، د.ط ، د.ن ، إستانبول ، ١٣١٤هـ/ ١٨٩٦م .
- شمس الدين سامي : قاموس الأعلام ، الجزء الثالث ، د.ط ، الناشر : دار السعادة ، إستانبول ، ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م .
- ضياء نور أقسون : التاريخ العثماني، المجلد الثالث والرابع ، د.ط ، الناشر : نشريان أوتوكان ، إستانبول ، د.ت.ن.
- عمر فاروق يلمظ : التاريخ العثماني الموثق ، المجلد الثالث ، د.ط ، الناشر : دار النشر العثمانية ، إستانبول ، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م .
- الموسوعة التركية : الوقف الديني بتركيا ، الجزء الثالث ، الخامس ، الحادي عشر ، الثاني عشر ، الثالث عشر ، الخامس عشر ، السادس عشر ، الواحد والعشرون ، السابع والعشرون ، الواحد والثلاثون ، د.ط ، د.ن ، إستانبول، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

ج / * الموسوعات المترجمة :

- س.موستراس : المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية ، ترجمة وتعليق : عصام محمد الشحادات ، الطبعة الأولى ، الناشر : دار ابن حزم للنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م .
- مجموعة من المستشرقين : دائرة المعارف الإسلامية ، ترجمة : أحمد الشنتاوي ، ط١ ، الناشر : دار الفكر ، القاهرة ، ١٣٥٢هـ/١٩٣٣م .

ثامناً / * الدوريات والمجلات العلمية :

أ / * الدوريات العربية :

- أحمد صدقي الدجاني : الفكر الغربي والتغيير في المجتمع العربي ، مقال منشور في مجلة المستقبل العربي ن العدد ، ٦٩ ، ربيع الأول ١٤٠٥هـ/ نوفمبر ١٩٨٤م .

- ساطع الحصري : محاضرات في نشوء الفكرة القومية ، بحث منشور في المجلة التاريخية المغربية ، السنة ١٣ ، العدد ٣٩ ، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م ، تونس .
- سلمان فهد العوده : مذكر حول التنصير ، مقال على الشبكة العنكبوتية الموقع : www.Alslafyoon.com/Tanseer.htm .
- عثمان أوزترك : الصراع على تبني الحضارة والثقافة الغربية في تركيا الإسلامية، ضمن بحوث الإسلام والحضارة ودور الشباب المسلم ، المجلد الثاني، اللقاء الرابع لمنظمة الندوة العالمية للشباب الإسلامي، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، الرياض.

ب / * الدوريات العثمانية :

- أحمد أمين بك : غربيليلا شمق مناقشة لري ، الوطن ، عدد ٥٥٩ ، مجلد ٢٢، ١ صفر ١٣٤٢هـ/١١ ستبتمر ١٩٢٣م ، إستانبول .
- إسماعيل حقي بك الأزميرلي : أخلاقك قره مؤيده سي إسلاميك قادينك حقوق ووظائفي ، عدد ٤٩٧ ، مجلد ٢ ١٥ شعبان ١٣٤٠هـ/١٢ إبريل ١٩٢٢م ، إستانبول .
- أشرف أديب : غربليلا شمق بوحي ، سبيل الرشاد ، عدد ٥٩٠ ، مجلد ٢٣ ، ٢٢ رجب ١٣٤٢هـ/٢٧ فبراير ١٩٢٣م ، إستانبول .
- حسن حكمت : غربجيلق ولوزغونجيلق ، سبيل الرشاد ، عدد ٥٢٨ ، مجلد ٢١ ، ٣٠ رمضان ١٣٤١هـ/١٦ مايو ١٩٢٣م ، إستانبول .
- عبد العزيز أديب : أوروبا مدينتك جاهل مقلد لري ، سبيل الرشاد ، عدد ٤٤٠ ، مجلد ١٧ ، ٨ ذي الحجة ١٣٣٧هـ/٢ سبتمبر ١٩١٩م ، إستانبول.
- عبد العزيز جاويش : مسلما نلقده قادينك حقوقي ، سبيل الرشاد ، مجلد ٢١، عدد ٥٤٠ ، ١٣ ذي القعدة ١٣٤١هـ/ ٢٧ يونيو ١٩٢٣م ، إستانبول.
- عبد اللطيف نوزاد : غربك رذائل مديدسي ، سبيل الرشاد ، عدد ٦٢٩ ، مجلد ٢٥ ، ١٣ جماد الأول ١٣٤٣هـ/١٠ ديسمبر ١٩٢٤م ، إستانبول .
- عمر رضا : غربليلا شمق تظاهراتي ، سبيل الرشاد ، عدد ٥٧٢ ، مجلد ٢٢ ، ١٤ ربيع الأول ١٣٤٢هـ/٢٤ أكتوبر ١٩٢٣م ، إستانبول .
- فاطمة زهرا : مسلمان قاديني حرور ومسعودر ، سبيل الرشاد ، عدد ٢٨٢ ، مجلد ١١، ٩ ربيع الأول ١٣٣٢هـ/٤ فبراير ١٩١٤م ، إستانبول .
- محمد فريد وجدي : فادنيلره حريت مطلعه وبرمك إيسته نيلرك الندن ، عدد ٢٦٩ ، مجلد ١١ ، ٦ ذي الحجة ١٣٣١هـ/ ٤ نوفمبر ١٩١٣م ، إستانبول.

ج / * الدوريات التركية :

- Akif Aydin : Batililasmakla Bitecek Midir, Mesel , sayi , 1 , cild , 2 , 1978 , Istanbul .
- Atilla Ozkirimli : Batililasma ve Tanzimat Aydini , 1 , say , 9 , 1981 , Istanbul .
- Basim Atalay : Kadiniar Hukuku , Turk Yundu , cild , 10 , sayi , 149 , 1940 , Istanbul .
- Dursun Ozer : Batililiasma horektteri Icinde Turk dili , Fikir ve san'atta Hareket , sayi , 81 , eulul , 1972 , Istanbul .

- Gunsel Renda : Batililasma Doneminde Turk Resim Sonati 1700-1850 , cild , 1 , sayi , 1 oct , 1877 , Ankara.
- Hamdullab Subbi : Turk Kodinliginin Terbiyeri Merkur , Turk Yurdu , cild , 10 , sayi , 115 , 1980 , Isanbul.
- Hayriye Melek Hung : Islam Kadini , Turk Yurdu , Sayi , 161 , cild , 8 , 1942 , Istanbul .
- Hilmi Ziya Wken : Turkiye'de Batilasma Hareketi , Ilohiyat , Fakultesi percisi Ankara Universitesi , 1961 , Ankara .
- Necmettin Hacieminoglu : Batlilasam Davamiz , Mesel , say , 115 , July , 1976 , Istanbul .
- Tahsin Banguoglu : Batililasma Maceromiz , Turk Edebi vati , sayi , 128 , Hoziran , 1984 , Istanbul .
- Yasar Nabi L : Batililasma Yobancilasma Midir ? vorlik , sayi , 741 , haziran , 1982 , Istanbul .

تاسعاً / * مواقع الشبكة العنكبوتية :

- ويكبيديا الموسوعة الحرة .

http://www.wacapadia-wiki.ortg.
http://www.Startimes.com.

- المعاني – قاموس متعدد اللغات مصطلحات عربي .

ht://www.almaany.com.

- مقال سليمان فهد العودة حول التنصير بتاريخ ٣ ربيع أول ١٤٣١هـ/٢٠٠٩م.

www.alsasyoon.com/tanseer.htm.

فهرس الموضوعات